













كتاب الاجارات كتاب المكاتب كتاب الولاء  
 كتاب الاكرام كتاب الحجر كتاب المأذون كتاب الغصبة  
 كتاب الشفعة كتاب القسمة كتاب المزارعة كتاب المساقاة  
 كتاب الزبايج كتاب الاضيحة كتاب الاحصية كتاب احياء الموات  
 كتاب الاشراف كتاب الصيد كتاب الرهن كتاب احتمالات  
 كتاب الديات كتاب المعاقلة كتاب الوصايا كتاب الخفقات

عبد الله بن شريك عن والده  
عبد الله بن محمد بن زياد



طالع هذه النسخة الجليله

ط

ويكنيك قول الناس فيما ملكته

لقد كان هذامه لفلان

اعز مكان في الدنيا سرج ساج

وجبر جليس في الرمان كتاب

انما في زمن ترك القصب

من التراناس احسان واجال

ولو انصف الدهر في حكمة

لما ملك الحكم اهل الفطنة

ان الكرام اذما ابروا اذكروا

من كان بالفقر في النزل خشن

لا بد لله من سحره في الزين السور القود

فان الحق مقطعه ثلاث مرار نظرا وحلا

ناسراي راجو يني بختيار

عادلان فيم كردند اختيار





7FF



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ • وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ •

کتاب و الاجازات : ش

وجه المناسبة بين الركباين اسمها لما على معنى المملك ولين كما كان المحبة تخليد العين قدما على الإجابة  
التي هي تخليد المنفعة والعين مقدم وبوجه الجارة على وزن فعالة بالكسرة اسم للامر معنى الجارة بين  
أجزاء أو أعطاه أجره من باب فعل بفعل بالفتح في الماضي الضم في الغرض كما تقول كنت تكنت كتابا  
وهذه المادة تسعمل الجان التوبيخ تقول أجره الله بأجره وهو يأتي من باب طلب يطلب ومن باب ضرب يضرب  
ومنذ الأجر وهو الثواب لأن الله تعالى عوض العبد به وبسال المهر المراه أجره عوض من ضعفه قال الله تعالى استأجرهم  
أي هو ومن والبر يقول أحرار العظم ما حروا جراحا أي مرا على غيم وبما أيضا من البابين المذكورين والمهر يقول أحرار  
الله به أي خبره على عهده وهو أن يجاز العظم كما ذكرنا وإذا أردت أن تنقله إلى باب لا فقال تقول أجره بالملا  
أصله أحرارهم بين أحد بينهما فالعقل والآخر هي فعل القاعد أن الهن بين إذا اجتمعا وثانها المساكنة لنسب بالثلث  
والصدر منه أجاز على وزن أفعال أصله أجاز بهم بين لينت الثانية باسم حركة ما قبلها فصار أجازا فام القاعل  
من الأحرار ومن الثاني موحى قال صاحب العين أجزت ما وكذا جره أجازا فهو موحى وفي الأساس أجزى دارة  
فاستأجرها وهو موحى ولا يقال مواجر فانه خطأ ووضح أما الخطأ فظاهر وهو أنه مهور الفعل وأما قوله  
مواجر معتل فاعل الفصح أنه استعمل في موضع فتح قلت تحجر الخطأ أنه اسم الفاعل من فعل لا يأتي إلا على وزن  
مفعول كما ذكره على مكرم وكذلك أجزى بالفتح على وزن أفعال واسم الفاعل منه موحى وأصله ما جرض اليمين وسكون الهمزة  
ولكن لينت الهمزة بحسب حركاتها قبلها أي الواو فقبل موحى للتحقيق وأما مواجر فهو اسم الفاعل من وأجزى أو أجزى على مواعد  
وهذا بناء على لغة العامة فافهم يقولون وأجزى الذي أروى موضع أجرته إذا أكرمتها فاعلى هذا الخطأ أي إذا ألم الواو  
من الهمزة التي في أول الكلمة لا في أول الفاعل لا في أول الفاعل لأن اسم الفاعل يأتي على مفعول قال صاحب العناية  
يقول أجزى الدار إلى كرمها العامة تقول وأجزى بها ولعائل أن يقول كما يجوز قلت إحدى الواو هي إذا اجتمعا  
في أول الكلمة للتحقيق كما في وأجزى فان أصله وأجزى جمع وأجزى فذلك يجوز قلبا إحدى الهمزة في أول الكلمة  
للتخفيف على أن الثقاله في اجتماع الهمزة من الكسر من الثقاله في اجتماع الواو من. وأما البص الذي ذكره أرفه هو  
أن العامة استعملوا في موضع السبب والتعريف ولهذا ذكر في باب التعريف من جملة الفاظ التعريف وقسروا به  
هو الذي يواجر أصله للزنا ثم هل جرت هذه اللفظة تعذر فإن كان المسبب شريفا أو فقيرا تعذر وإن كان  
غيرهما لا. الأجزاء عقد على المنافع عوض هذا التفسير للأجزاء بالمعنى الشرعي وأما فده على المعنى اللغوي  
لأن اللغوي هو الشرعي بلا مخالفة وهو في مكان سر عينا فالشرعي أولى بالتقدم. وقال الأثراني وسبغ في أفعال  
عقد على منفعة معلومة عوض معلوم إلى من معلومة حتى يخرج النكاح لأن الوقت بطله أو يقال عقد على  
منفعة معلومة لا لاستباحة البضع عوض معلوم قلت زياده لفظه الاستباحة شعرت في تفسير النكاح  
لا في تفسير الأجزاء لأن الأجزاء في اللغة بيع المنافع قبل فيه نظر لأن الأجزاء اسم للأجزاء وهي ما أعطيت  
في كرى الأجزاء فاصرح به الشراح قلت قد بينت لك عن قرب أن الأجزاء هي ثور أن تكون مصدر الستم  
الكلام والناس يأتى جوارزه أي جوار عقدا الأجزاء لأن العقود عليه المنفعة وهي معدومة في حالة العقد  
وأضافة المملك إلى ما سيجد لا يصح لأن المعاوضات لا تحتمل إلا ما قد كالباع قبله كون القياس  
يأتى جوارزه نظره وقد ذكر على ذلك دليلا إلا أن أضافة المملك إلى ما سيجد لا يصح وهذا الذي جعله  
دليلا لا يحتاج إلى دليل ما سيجد نوعا منافع واعتان وقياس أحدهما على الآخر فساد لوجود الفارق بينهما في  
المعنى الجامع منهما وهو كون كل منهما معدوما ليعارضه المعنى الفارق وهو أن في منه وهو أن هذا معدوم يمكن تأخر  
بعضها إلى زمن وجوده بخلاف الآخر وقد أرى الله تعالى العادة محدوت هذه المنافع فصارت تحتية الوجود فالحاق  
المعدوم المحقق الوجود بما لوجود ظاهر من الحاقه بالمعدوم المطعون الوجود أو ما لوجوده غاية يمكن تأخر العقد  
إلى أن يوجد فإن ما لوجوده حال وجوده عدم في بيعه حال عدمه فحاطن وقار ومالك على النبي صلى الله عليه وسلم  
المنع حيث قال رأيت أن منع الله التمره فم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق. وأما ما لنسب له الإحالة وأجزى والغا  
فيه السلامة فليس للعقد عليه مخاطرة ولا فساد وإن كان فيه مخاطرة بسيرة فالجاجة داعية إليه قلت  
لا سلم فساد القياس المذكور ولا معاوضة المعنى الفارق للمعنى معدومة هذا الاعتقاد وبيع المعدوم لأجل

1

والله

ولمعه القياس المذكور قال يحتمل الامة الشريفة بما المقام المنفعة في حق اضافة العقد اليها ليست  
التسليم على الاحاب كتمام الذمة التي هي محل التسليم فبما المقام العقود وعليه في جواز التسليم وتبقي ساعة فتساع على  
حسب حدود المنفعة لتبقي العقد الانقضاء بالامتناع فيتحقق بهذا الطريق التمكن من الاستيفاء المعقود عليه وقد قيل  
حوازه ان يؤجل العقد التسليم في الحال وليس في الاحارة ذلك وفيه نظر لان موجبا العقد اما ان يكون ما اوجبه  
الشارع بالعقد وما اوجبه القاعدان بما يوسع لهما ان يؤجلاه وكلاهما منصف في هذه الدعوى اما الاول فظاهر  
واما الثاني فكذلك لانهما تارة يعقدان على الوضوح المذكور وتارة يشترطان التاجر بما في اليمن واليمن في اليمن  
وقد يكون للمبايع عرض صحيح وصحة في تاجر تسليم البيع كما كان الحارس رضي الله عنه عرض صحيح في تاجر تسليم بيعه  
المدنيه وانفق العلماء على جواز تاجر التسليم اذا كان العرف يقضيه كما اذا باع مخزن له فيه متاع كثير ليعتقل  
في يوم ولا امان فلا يجب عليه جمع دواب البلد ونقله في ساعة واحدة بل قالوا هذا يستثنى بالعرف وكذلك من  
اشترى ثمره بدلا صلاحها ليس عليه ان يجمع القطا في او ان واحد يعطها جملة واحد وانما يعطها كما يجب  
العادة الا ان جاز فانه في اي عقد الاحارة في حاجة الناس اليه لان الانسان قد يحتاج الى منافع الاعمال  
لا قامه المصالح ولا بعد اليمن ليستري الغن وصاحب الاعيان قد يحتاج اليه الدرام ولا يتهيأ له المنافع  
يحتاج الى المال العيني في الاعمال فيلزم عجز الاحارة لصاق الامر على الناس بهذا ابرار القياس كما جاز التسليم  
لحاجة الناس **وهو** وقد شهدت بصحتها **الافان** وهو جمع اربعة فحين وهو اسم الحمار الذي يرويه عن غزاة ومنه قوله  
حديث ما نورا في نقله الحلف عن السلف واصله من ابن الجديث ان ارا اذا ذكره عن ابن عمر في الاضطلاح يظن  
عن السنة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم فولا وعلا وعلى الاحاد المروية عن الصحابة رضي الله عنهم **وهو**  
قوله عليه السلام اعطوا الاجرار قبل ان تحلف عرقه **ش** التذكير في النص باعتبار ما بعد وهو قوله صلى الله عليه  
وسلم والحديث رواه عبد الله بن عمرو بن العاص وحار وارضى رضي الله عنهم اما حديث ابن عمر فخرجه من صاحبه  
في سنة في كتاب الاحكام ما باجر اجرة عن عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابنه عن ابن عمر قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اعطوا الاجرار قبل ان تحلف عرقه **•** واما حديث ابو هريرة فخرجه ابو يعلى الموصلي في مسنده  
حديثا صحيحا في كتابه حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم في صحيحه عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر  
واما حديث جابر فخرجه الطبراني في **معجمه الصغير** حديثا عن احمد بن محمد الفاضل البغدادي مصر حديثا في **الكبرى**  
حديثا في **الوطاي** عن ابن الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره وقال يفرده محمد بن زيار  
واما حديث ابن جابر فخرجه ابو عبد الله الترمذي في **الحكم** في كتابه نوادر الاصول في الاصل  
الثاني عشر حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم في مسنده عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر  
عن ابن عمر عن مالك مرفوعا نحوه **•** واما حديث ابو احمد بن رجوة الفاسي في كتابه الاصول فخرجه  
ابن ابي عمير حديثا عن عثمان بن عفان عن علي بن اسلم عن عطاء بن يسار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطوا  
الاجرار قبل ان تحلفوا وقد اعلموا حديث ابن عمر عن عبد الرحمن بن زيد وحدث ابن عمر عن عبد الله بن جعفر وعبد الله  
هذا وهو الدليل على المدعي وليس في الحديث وحدث جابر بن عبد الله في **الوطاي** وهو منكر الحديث ولكن معنى الحديث  
في الصحيح اخراجه البخاري عن المقرئ عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا حصم يوم القيمة  
رجل اعطاني ثم عذروا رجلا باع حرا فاكل منه ورجل استاجر احرا فاستوفى منه ولم يعطه اجرة **•** وقوله  
عليه السلام من استاجر احرا لم يعلمه اجرة **ش** هذا الحديث اخرجه عبد الرزاق في مصنفه في البيع حديثا  
عن الثوري عن حماد عن ابراهيم عن ابي هريرة عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنهما او احدهما ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من استاجر احرا لم يعلمه اجرة **•** قال عبد الرزاق في **المشور** يومئذ سمعت حماد يحدث عن ابراهيم  
عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من استاجر احرا لم يعلمه اجرة **•** قال في **الوطاي** وهو منكر الحديث ولكن معنى الحديث  
يبطل به النبي صلى الله عليه وسلم رواه الكوفي في **مختصره** حديثا عن احمد بن محمد بن الحارث قال حدثنا  
زيد بن الخطاب عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن ابي هريرة رضي الله عنه او عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من استاجر احرا لم يعلمه اجرة **•** رواه محمد بن الحسن في كتاب الاثارة اخرنا ابو حنيفة عن حماد  
ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن ابي سعيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استاجر احرا لم يعلمه  
اجرة **•** وعن عبد الرزاق رواه احمد بن حنبل في مسنده فقال احمد بن عبد الرزاق حديثا عن حماد عن ابراهيم  
عن ابراهيم عن الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استاجر احرا لم يعلمه اجرة **•** وقال عبد الحق في **اح**

三





ابراهيم ليريد ان لا يستعمل في مصنفه موقوف على الخدي و ابو هريرة فقال جده شاكج  
عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن ابي هريرة عن ابي سعيد قال لا من استاجر اجرا فليعلم ان قال ابي جهم في كتاب العتق  
سالت ابا هريرة عن هذا الحديث فقال الصحيح انه موقوف ثم المصنف لم يذكر الا هذا الحديث من اجدهما معلول والاخر موقوف  
وفيهما احاد صحاحهما حديث او هريرة الذي اخرج في البخاري وقد ذكرناه انفا ونهنا اخرا جده البخاري عن ابي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بعث الله نبيا الا اراد على الغني فقالوا صحابه وانت رسول الله قال نعم كنت ارعاها على فراط  
لاهل مكة ومنه اخر اخرج في البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت استاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر بن جراح  
الدليل هاديا حرسا وهو على دين بخاري فربما ينفذ في اهل مكة وعده عار نور بعد ثلاث ليال يراهم في اهل مكة ومنه  
اخر اخرج في حديث صحيح عن سفيان بن عيينة قال قلت لابي جهم العتيدي بذي من يجوز فانما رسول الله صلى الله عليه  
وسلم شاكج ومنا من اوله عنده وان كان بالاجرة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وادج وتنفذ ساعة  
في ساعة على حسب حدود المنفعة **ش** اي تنفذ الا ساعة بعد ساعة على حسب حدود المنافع لا ينفذ المعقود  
عليها فملك في ذلك ايضا يقع ساعة فساعة لان المعقود تنفذ في الساعة والملك في المنفعة يقع ساعة فساعة  
على حسب حدودها كذا في غيرها وهو الاجرة وعندنا على العقد المنافع والعين جعلت حلتا عنها في حق اضافته العقد  
وبه قال مالك والاحمد واكثر اصحابنا في حق الكراهة في العلم وقال بعض اصحابنا في محل العقد العتق لا يملك الموعد  
والعقد ايضا في محلها ثم عند الثلاثة جعل العتق موقفا كالموجود في حكمه صحت العقد وبني على هذا ما سأل  
منها ان الاجرة تملك نفس العقد عند الشافعي والاحمد وعندنا لا يملك الا ما حدد معك ثلاثا اما بشرط التجهيل في  
العقد والتجهيل من غير شرط او استيفاء المعقود عليه او بالملك من الاستيفاء **ش** وقال مالك ملك الاجرة  
لا يكون الا بالاستيفاء فقط ومنها اذا اتممت العقد عند الثلاثة ومنها يجوز عند مالك الاجرة  
سكنى دار سكنى دار اخرى ومنها اذا اجر عبد ثرا عتقه بقي العقد عندهم والدار اتمت مقام المنفعة **ش** هذا سوال  
مقدم يترجم ان يقال اذا كان العقد الاجرة ساعة فساعة على حسب حدود المنفعة وجب ان يجر جوع المشايخ  
في الساعة الثالثة قبل ان ينفذ العقد فيها واذا استاجر من املا ليس له ان يمنع بلا عذر ويقر الجواب ان الدار  
اتمت مقام المنفعة **ش** في حق اضافته العقد اليها بشرط الاجابة بالقول **ش** الزا ما للعقد في العقد والعين بغير  
علمه **ش** اي عمل العقد وهو ان **ش** في حق المنفعة ملكا واستحقاقا حال وجود المنفعة **ش** اي ان حكم اللفظ يترجم الى  
وجود المنفعة من حيث الملك والاستحقاق فيشترط في حال وجود المنفعة خلاف بيع العين فان الملك في البيع يترجم الى  
الحال ويشار الاستحقاق الى زمان بعد التملك فان قلت ما الفاعل في قوله الاستحقاق قلنا **ش** بينهما معان فذلك  
ذكره لان الاستحقاق لا يكون بعد ثبوت الملك ولكن في البيع من اجل كذا في خلاف الملك وامانة الاجارة فمن  
ضد من قال ان الملك يشار الاستحقاق ولهذا بعد الاستيفاء لا يمكن القول بترجيح الاستحقاق فافهم واما ذكر قوله  
بشرط الاجابة بالقبول لانها عقد وهما من ركنان العقد وجب ان يكونا بلفظين يبرهنهما عن المعنى بخلاف ان يقول  
احدهما اتمت ويقول الآخر فقلت ولا ينفذ اذا كان احدهما مامنا ضيا والاخر مستقبلا كما في البيع وتنفذ بلفظ  
الاغار حتى لو قال وعتبتك منافع هذه الدار ثم اكرها وقال كل شهر كذا صححت وكذا وقال وعتبتك هذه الدار ثم  
بكذا او ملكك منافعها كذا او عتقتك منافعها كذا في الاصل لا ينفذ بلفظ البيع ويثبت ان يجوز استيعان  
البيع للملك المنفعة بخلافه قال الشافعي والاحمد وعنه احمد لا ينفذ بلفظ البيع كقولنا وتنفذ بلفظ الكرا وخم ولا  
يبيع حتى يكون المنافع معلومة **ش** اي لا يبيع عقد الاجارة حتى يكون المنافع معلومة **م** والاجرة معلومة **ش** وهذا  
لا خلاف فيهما **ش** لما رواه ابن ابي شيبة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع احدكم بغير علمه اجرة فاحدث له ليعتار به  
على اشتراط اعلام الاجرة وبدلا له على اشتراط اعلام المنافع لان اشتراط اعلامها لقطع المنفعة فاعلمت المنفعة  
تشاركتها في العتق والاعمال في المعقود عليه وبدله بعض المنفعة كجهاالة الممنوع والمنع في البيع لان شريعة  
المعاوضات لقطع المنافع والجهالة فيها مفضضة اليها **ش** وما حار ان يكون ثمانية البيع **ش** كقولنا وكذا وكذا  
والمورد **ش** حار ان يكون اقل من في الاجارة **ش** لا هنا لفظ القدر وري قال الشيخ ابو نصر بغدادى في مزجه وهذا  
الذي ذكره ليس على وجه الحد والله لا يجوز غير سن **ش** ان الاعيان لا تكون اعمانا وتكون اجرة واما ذكر ذلك  
لانه هو الغالب وقال الامراءى معنى ما ذكره القدر وري مطرد وليس يعكس اراد بالاعيان ما لم يكن مثلك الحيوان  
ثم الحيوان انما يصح اجرة اذا كان معينا ولا فلا وقال الكرخي في الخصم في العتق من البيع والقبول ما تنفع العقد  
فهو بيع وما لم يتعين فهو عتق الا ان يقع عليه لفظ البيع قال الفراء الفم ما كان في الدمة فالدرهم والدرهمان

ابن الاعيان العقد على اصولا صحابا فانما يشترط في الدمة والاعيان ان لا يثبت من ذوات الامثال مبيعة ابد  
والمكليات والموروثات والعتق وديات المتقاربة من بيع وعن فان كانت مبيعة فهي مبيعة ايضا وان كانت مبيعة  
فان سعت استعمل الايمان بقي من نحو ان يقول اشترت منك **ش** هذا العقد كذا احطه وصف وان سعت  
استعمل البيع كان ساعا نحو ان يقول اشترت منك كذا احطه هذا العقد فلا يصح العقد الا بلفظ السلم والقبول  
بغير لفظ السلم والقبول في الدية في الاعيان لا يثبت في الدية كذا ذكره الشيخ ابو الفضل الكرماني لان الاجرة من المنفعة فيعتبر  
بغير البيع لان الاجرة من المنفعة والاجرة عنها فيعتبر بالبيع **ش** وما لا يصح مثالا يصح اجرة ايضا كالاعيان **ش** في  
ليست من ذوات الامثال كالجوانات والعتق وديات المتقاربة فانها لا تصح عتقا أصلا لما عرفت في البيع ان الاموال  
ثلاثة فمن يجر كالدراهم ومن يجر كالاعيان التي ليست من ذوات الامثال وما كان بينهما كالمكليات والموروثات  
ثم الاعيان انما يصح اجرة اذا كانت مبيعة كما اذا استاجر دار ثوب معين وان كان لا يصح عتقا فيمنه تعلق فان المقايضة  
بيع وليس فيها الا العين من الجانبين فلو لم يصح العتق عتقا كانت بيعا لا من وهو باطل وعن ان يحجب عنه بان القطر على  
المثل ليس من ذوات المناظر فاذا كان الاصل صحيحا جاز ان يمثله بالمنفعة فانما يصح اجرة فاذا  
جبر المنافع كما اذا استاجر سكنى دار بركوب دابة ولا يصح عتقا أصلا وهذا اللفظ **ش** اشار به الى قوله ما جاز  
ان يكون مثالا للبيع الى حرة وهو لفظ القدر **ش** لا يفي صلاحه غير **ش** اي غير الفم لانه **ش** لان الاجرة  
والذي كره على ما قبل الاجرة عوضا مالي **ش** فيعتبر وجود المال والاعيان والمنافع اموال تجاز ان تقع اجرة وبه  
قالنا الثلاثة حتى قالوا يجوز اجارة سكنى دار سكنى دارا لان السكنى يجوز ان يكون مثالا لجوز ان يكون اجرة وكره  
الثوري الاجارة بقطعها موصوف في الدمة شر الاجرة ان كانت من القود بشرط بيان جنسها وعتقها بانها  
تجده او وسطه او رديه وان كانت مكلا ارموز ونا او عدد ما يتقارب بشرط بيان العتق والعتق  
ويحتاج الى بيان مكان الايقاع اذا كان له حمل ومونده عند اي جنس خلافا لما والثلثة وان كان عرضا او  
بشرط فيتم شرائه السلم وفي هذا كله اذا كانت الاجرة عينا فاعلامه بالاشارة لانها المبلغ استبان العتق  
وان كانت الاجرة حيوانا لا يجوز الا اذا كان عتقا بغير ثبوت الحيوان في الدمة بدلا عما هو مال والمنافع  
تأده بغير معلومه بالحق كاستيجار الدور للسكنى والارضين المزراعة فيحق العقد في ملك معلومه اي من  
كانت **ش** هذا لفظ القدر وري وبه قال كافة اهل العلم الا ان اصحاب الشافعي اختلفوا في مذهبه  
فمنهم من قال له قولان احدهما كقول اهل العلم وهو الصحيح والثاني لا يجوز اكثر من سنة لان تجارته للحاجة  
ولا حاجة في كثر السنة ومنهم من قال قول ثالث لا يجوز اكثر من ثلاث سنين لان الغالب ان الاعيان لا يبي  
اكثر من سنة وتعتبر الاسعار والاجرة قلنا هذا محال لقوله تعالى على ان ماجر في مال حج وشرع من قبلنا ما لم يقر  
دليل على صحة **ش** لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة معلوما اذا كانت المنفعة لا تتفاوت **ش** احراز  
بهذا اعلم استيجار الارض للمزراعة في ملك معلومة حتى لا يبيع حتى يسي ما يزرع منها على ما يحج **ش** وقوله **ش** اي قوله  
القدر وري **ش** اي مده كانت اشارته الى ان يجوز شرط المدة او فترت لكونها معلومة **ش** وفي الدخلة لو كانت مدة الاجارة  
وقتا لا يعيش اليها احدهما قبل المدة لا يبيع وبه افق القاضى ابو عامر القاسمى لان الغالب كالمثل في حق الاحكام كانت مدة  
مؤبد والثابت بطل الاجارة والاختلاف يجوز لان العتق والعتق التوقيت ولا يجر موت احدهما قبل انهما  
المدة لان ذلك عتق مؤبد وعنى لا يجوز كالمؤبد او امرأة الى مائة سنة فانه توقيت لا يابى حتى يكون متعة وان كانت  
المدة لا تعيش اليها غالبا وجعل نكاحا موقفا اعتسارا للفظ **ش** ولحق الحاجة اليها عتق **ش** اي الى المدة الطويلة وعنى  
ها هنا وقع مجوزا عن الاسم والحق تقدم عتق الاحتياج الى المدة الطويلة تحقق او عتق الاحتياج واهل العتق  
ما يرون ذلك **ش** الا ان في الاوقات استثنى من قوله اي مده كانت **ش** لا يجوز الاجارة الطويلة خلافا لى المشتاح  
ملكها اي ملك العين المستأجرة **ش** وى **ش** اي الاجارة الطويلة في الاوقات **ش** ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار  
**ش** اي المختار من المذهب ان لا يزيد على ثلاث سنين وهو اختيار مشايخ **ش** سلوا عن عمره حوز به قال اكثر اهل العلم  
ولكن يرفع الى الحاكم حتى يطله وبه افق القاضى ابو الليث كذا في التمهة هذا اذا لم يشرط الواف ان لا يجر  
اكثر من سنة واما اذا شرط فليس لمؤدى الواف ان يزيد على ذلك فان كان مصلحة الواف تقتضيه لك يرفع  
الى الحاكم حتى يقتضى حوزا **ش** حيل الخفاف قال بعض من يخاف من الخوار الاجارة الطويلة على الاوقات  
ان يعقدوا عقودا متفرقة كل عقد على سنة فمكت في الصك كذا فكذلك العقد الاول لا يرام والثاني غير  
لازم لانه مضاعف قال اي القدر وري **ش** واردة نصير **ش** اي المنافع معلومة بنسبه **ش** اي نفس العقد كمن استاجر

خلف

يا

تاريخ







اذ اورد اذ اذ سلمها فارغة لا يمكن ان يكون مستغلا من الارض وسلم المدة جميع الدار من ان يتبع بيوتها من ربيع  
عن الارض حصة البيت وسكون المصنف من الله عن هذه القيود والاختصاصات اعلم ان دالة العرف والمطابقان  
حال المشقة على ان يتاخر العقد العرفي وعلى ان العاقد يجب عليه تسليم ما عقده عليه فارغا يمنع من الانتفاع  
به والعرف فانه تسليم المعقود عليه في مدة العقد ومكانه مكان معلوم ماعادة وعلى ان الاكراه والعصب  
ما يمنع عن الانتفاع فاقصر عن ذكر ذلك اعلمنا لان تسليم عن المفعة لا يتصور فاقصرنا تسليم المحل  
مقامه والممكن من الانتفاع تمت به من اي تسليم المحل فان عصبها اي العين المستاجر من صاحب من يد سلمت  
الاجرة لان تسليم المحل قيم مقام تسليم المفعة للممكن من الانتفاع فاذا لم تكن فالتسليم والعقد  
ذكر الفصل في قاضي خان في الفناوي لا يفتح الاجارة ولكن يفسد الاجارة ما دام في يد القاصب وبه قال الشافعي  
ولكن له حق الفسخ وان وجد العصب في بعض المدن سقطت منه اذا انفساخ بقدرها شاي بقدر المدق  
التي وجبت فيها العصب وليس فيه خلاف م ومن استاجر اذ اذكر هذا الخلاصة في استحقاق المطالبة الاجرة  
اي من استاجر دارا مدق معلومة فملوا اجران يطالب به باجره كل يوم لانه منفعة مقصودة في السنين  
الصغار ان يقال فلو كان قولنا ان الدار هو الفاعل لا فاعل واسم الفاعل منه الموجب لا الموجر قلت قد  
ثبت فيما مضى ان الموجر ليس بفاعل من اجر وانما هو فاعل من واجره وقد ثبت انه لفة القوام فانه يقولون واجر  
موضع اجر فالصريح ان اذا اخذوا منه الفاعل يقولون موجر فالحق في قولهم موجر فانه موجر فانه موجر فانه موجر  
الاقطع وقال في المطالبة الاجرة لا بعد من الاجارة ولو كانت مائة سنة وهو قول في حنفية الاول لان جميع العقود  
عليه لم يقصر مسلمانا فلا يطالب به بغيره خلافا ما اذا من وقت الاستحقاق يقال ان يقول اجره هذه الدار بمكة  
على ان اعطى الاجر بعد شهرين ولنا انه استوفى بعض المعقود عليه يجب بدله تحقيق للمادة من المتعاقدين فكان  
القياس ان يحيا الاجرة حالها حالها لوقبل بعض المبيع فاسمها لا انهم استحووا فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا  
تسليم الان بين من الاستاجر وقت الاستحقاق بالعقد لانه بمنزلة التاجر في السنين لا يفسد الاجارة  
المطالبة الى انتهاء الاجل وكذلك اجارة الاراضي اي اذ اجر الارض له ان يطالب المستاجر باجره كل يوم  
لانه منفعة مقصودة الا اذا استحقاق فلا يطالب به الا في ذلك الوقت لانه بمنزلة التاجر في السنين  
لما بيننا وهو قوله لانه منفعة مقصودة الى اخره ومن استاجر بغيره الى مكة فالحق ان يطالب به في كل حلة  
لان سائر كل مرحلة مقصود قال في الكافي هذا قول الكوفي ذكره في المبسوط والاصحاح واما في قول في حنفية الموجر  
الانه لم يقدر بغيره بل قال كل ما سار سيرا الى مكة فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا  
وتحمله وقال في الاجرة في سنة ما ذكره القند وروي في الكافي عبيد الله الان الكوفي في شخصه انه يقول ارجع  
الاخر الاخرى انه قال في سنة وقت يطالب به باجره كل يوم معنى من فسخ الاجارة وذكر ان في المسافة على قدر ما قطع  
منها فانه يمكن تحصيل اجره من اجارته وقال ابو يوسف في حنفية في الذي يكرى له في مكة فالحق ان يطالب به بالاجرة يومها  
وهو قول في حنفية الاخر وهو ايضا قول محمد وقال ابو يوسف في الدور والمنازل اذا استاجر الرجل شيئا منها فانه  
باجره معلوم فليس له ان ياخذ الاجرة الا اذا مضى شهره ليس له ان يطالب به قبل ذلك وروي في حنفية ان  
سماعه وبشر بن الوليد وعلى بن الجعد وروي عنه في الذي استاجر ابلا مكة انه لا ياخذ الاجرة حتى يسير  
المشاة والصف وقال لا تخش ذلك في الشقة البعيدة وقال في زاد الاستاجر الرجل اذ اكل شهره بعشر درهم  
او كل سنة بما به درهم فليس له ان ياخذ من الاجرة شيئا حتى مضى شهره فانه كل شهر حتى مضى سنة في قوله كل سنة  
فان استاجر اثنى عشر سنين بالدرهم لم يكن له ان يطالب به من ذلك حتى مضى السنة وكذلك قال في الكافي في مكة  
واهنا وجابجا انه لا يطالب به باجره حتى يذهب ويحج وهذا قول في حنفية الاول وهو قول ابو يوسف ورواه محمد  
في الاصول وما في الاملا هو عندي قوله الاخر لانه قال في رمضان سنة احدى وعشرين وما به وهذا  
قبل موته شهر انتهى وفي التفسير للعدوي قال ابو حنيفة اذا استاجر ابلا مكة لم يلزمه تسليم الاجرة  
حتى يرجع وهو قول في حنفية وقال كل ما سار سيرا الى مكة فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا فاجروا  
في باب ربيع من الله وكان ابو حنيفة يقول ولا لا يحل الاجر الا بعد انقطاع المدة وانتهى السفر وهو قول  
في حنفية وقال ايضا لان المعقود عليه جملة المنافع في المدة فلا يجوز بيع الاجر على اجزائها كما اذا كان المعقود  
عليه العمل في الحياطة فان الحياطة لا تسحق الاجر قبل الفراغ فان قيل قال فلا يجوز بيع اجزائها فبقي المنافع  
وهو خلاف المشهور فان المشهور ان اجرا المعوض وقاس المنافع على العمل هو فاسد لان شرط القياس المسألة

اغاي

مضى

بين الاصل والفرع وهو منتف لانه في المنافع قد استوفى المستاجر بعضا فبقي منه العوض بقدره ولا كذلك العمل  
لانه لم يسلم من الحياطة شيئا فالجواب ان اجرا العوض وجوبا وليس الكلام فيه وانما الكلام في استحقاق القبض في ذلك  
لا يجوز بيعه في المبيع والتسليم في الحياطة وحده فانه لا يمكن ان يعمل الحياطة لما انفسد الثوب كان ذلك تسليما بقدره اقل او  
المصنف لم يلزم صحة دليل القول المرجوع عنه فانه لو كان صحيحا لزم له الرجوع عنه وجه وجه وجه  
القول المرجوع اليه ان القياس يقتضي استحقاق الاجر ساعة فساعة لتحقيق المساواة بين المتدلين  
ما الا ان المطالبة في كل ساعة هذا الاستثنائيان وجه ترك القياس هو ان المطالبة كلما سار شيئا ولو حلق  
س يعني لا يتفرع لغيره فيقصر به بل المطالبة حينئذ تقتضي عدمها فان المستاجر لو تمكن من الانتفاع بما من حقه  
الموجر فيمنع الانتفاع من غيره ففسخ المطالبة وما اضي وجوده الى عدمه فهو منتف فعدونا ما ذكرنا في حنفية  
اليوم في الدار والمرحلة في القياس استحسننا ما قال في القند وروي وليس للفقهاء والحياطة ان يطالب  
باجر حتى يفرغ من العمل لان العمل في بعض غير ينتفع به فلا يستوجب به الاجر وهذا المشهور في اذ اكل  
ثوبين ففرغ احداهما وان يطالب به لانه منفعة مقصودة وكذا اذا عمل في الحياطة في بيت المستاجر لا يستوجب  
الاجر قبل الفراغ قال السعفي في هذا الحال العامة روايات الكتب من المبسوط والدرجيم والفني وشرح لمجامع  
الصغير للحزب الاسلامي وقاضي خان والترتلي والفوائد العظمى به لما انه ذكر فيها اذا العامل في بيت المستاجر  
يسحق الاجر بقدر عمله حتى لو كان الثوب فله الاجر بقدر عمله لان كل جزء من العمل يصير مسلما الى صاحبه الثوب  
بالفراغ منه ولعله استحب صاحب الجرد ابا الفضل الكزما في في هذا الحكم فانه ذكر في كتابه وعده  
الشافعي واحمد يسحق المطالبة بعد الفراغ من العمل لكن يجب بعض العقد لما بيننا اشار به قوله لان العمل  
في بعض غير ينتفع به قال لا ان يشترط التخلل لما من ان الشرط لازم في التخلل ومن استاجر حياطة  
لحجين له في بيته فغير من وقت يدرهم لم يسحق الاجر حتى يخرج من الثوب لان تمام العمل لا يخرج ذكر هذا البيان حكى  
احد ما ان الاجرة مشتركة لا يسحق الاجر حتى يخرج من عمله والثاني ان فراغ العمل ان يكون فليست الاجرة لا يسحق  
الاجر حتى يخرج من الثوب لان كل احد لا يحسنه على وجهه يقطع فان قيل جاز في بيته يمنع ان يحسنه لغيره ومن  
على واحد هو اجرة خدوا استحقاقه الاجر لا يتوقف على الفراغ من العمل اجبت بان اجزا الواحد من وقع العقد  
في حقه على المدق كمن استاجر شهرا للخدمة وما حقه فيه مستاجر على العمل مكان اجزا استمر كما يوقف استحقاق  
على فراغ العمل فلو اجاز حتى او سقط من يد قبل الاجرة لا اجر له لان تسليمه في المبسوط هو صريح  
لان هذا اجابة بين وخبر صاحب الخبر ان شاء ضمنه بخبرنا واعطاه الاجر وان شاء ضمنه دقيقا ولم  
يكن له اجر فان اخرجه من الثوب شهرا اخر في من غير فعله شاد انه هلك من غرضه لان الاجرة او خلاص  
او اخر من سار اخرى ورواه اخذ في الثوب فله الاجر المسمى لانه صار مسلما كمن الام مال الوضع في بيته  
ولا ضمان عليه لانه لم يوجد منه الجانية في ضمانه الا على الجاني قال القند الضعيف رحمه الله في ايا  
به نفسه وهذا في قوله لا ضمان او عدم الضمان في الهلاك لولا الاجرة عند في حنفية لانه امانة  
في يده وعند ما يضمن مثل دقيقه ولا اجر لانه يضمن عليه في الحاصل ان صاحب الدقيق بالخيار ان شاء ضمنه مكان  
دقيقه ولا اجر له لانه يضمن عليه لان قبض الاجر المشترك يضمن عند تمامه فلا يبرأ منه في موضع ومثل  
ما ذكره كمالا لرا القاصب من الضمان بذلك لا بعد حمله وان شاء ضمنه لغيره واعطاه الاجر ولا ضمان عليه في الخط  
والخمس عند خاله ان ذلك صار مستملا كما قبل جوب الضمان عليه وحاله جوب الضمان به وما دام له كذا في  
الدرجيم وقال السعفي في هذا الذي ذكره من اختلاف احتساب العدوي واما عند غيرهم فهو محرم على غيره لانه لا  
ضمنان بالاتفاق ما عند ابي حنيفة لانه لم يملك من عمله واما عند مالك فانه هلك بعد التسليم وبه قال في حنفية  
فليس هذا ان كان الوضع في بيته تسليما ومن استاجر طباخا ليطبخ له طعاما للوليمة فهو طباخ الحرس او  
طعام البناء والحرس طعام الولادة وما يطبخه لنفسه فحرسه وطعام الختان اعدا وطعام القادم من سفر بضيعة  
وكل طعام صنع لغيره ما به وما به محمول وقال في الكافي يدعوا العرفي في الضرع فلان يدعوا الجلي لاجل اذ اعرك الام  
قال القيني وغيره في العرف يفتح العين المحرمة من باب ضرب وهو جعل الطعام في الضيقة عليه  
اي على الطباخ اعتبار العرف بضم العرف هو العادة وانما قيد بقوله للوليمة لانه لو استاجر ليطبخ في حرسه  
لا يكون العرف عليه ذكره في المعنى والخط والاصح المرجع في الجميع العرف ومن استاجر الشاة لضرب الكسنا  
يفتح اللام وكسنا الجوز وهو الاجر التي اسحق الاجرة اذا اقامه عند في حنفية وبه قال في حنفية

قد







يعرفه آخر الذهاب. السادس من هذا الكتاب لا نه لو استاجر لتبلغ الرسالة الى فلان بالبصرة  
قد هت ولم يجد او وجد ولم يبلغ رسالته ورجع له الاجرا لاجماع. السابع من هذا الكتاب لا نه لو استاجر  
اجرا للذهاب وقد ذكرناه فيما مضى. وان استاجر لتبلغ الرسالة الى فلان بالبصرة قد هت ولم يجد او وجد  
فلا اجرا له في قولهم جميعا لانه تعض تسليم المعقود عليه وهو حمل الطعام لان الاجر مما مقابل يصرون الطعام محو لاجل  
ذلك الموضع الذي عينه لانه عزم على بيعه وهو الدخ وبيع فاذا ارد فقد ابطال هذا الغرض فصار كالحط اذا حاط  
الثوب ثم نقص حيث لا اجر له. خلاص سبالة الكتاب على قول محمد فانه يقول نزل الطعام على مقابل للاجر لما فيه من الشقة  
وقد نقصه بالرد كما في سبالة الحياطة اذا انصرف اما نقل الكتاب فليس يحمل مقابل له الاخر فله موبته واما الاجر مقابل  
يقطع المسافة وقد قطعنا في الذهاب وهو معنى قوله لان المعقود عليه هناك في سبالة نقل الكتاب قطع  
المسافة على ما مر من وهو قوله لانه او في بعض المعقود عليه وهو قطع المسافة **باب ما يحرم من**  
**الاجارة وما يكون خلافا فيما شاع من الاجارة** قال في القدرى ويجوز استجار الدور والحواريات السكنى  
ش قال تاج الشريعة السكنى هو صلة الدور والحواريات لاجل الاستجار يعني ويجوز استجار الدور والحواريات  
المعقود للسكنى لان يقول زمان العقد استاجرته هناك الدار للسكنى لانه لو فرض هكذا وقت العقد لا يكون له  
ان يعمل بها غير السكنى والتعليل يدل على ما ذكرت. وقال الاثراني قبل مواعيد الشقة فيما اذا قال استاجرته هذا  
بكذا اشهر ولم يبين شيئا مما لا السكنى ولا غيرهما فعلى هذا يكون قوله للسكنى مقصدا بالدور والحواريات  
استجاره دور للسكنى وحواريات السكنى وان لم يبين ما يعمل فيها وعمل فيها كل شيء الا من البناء لا يفسد وهو الظاهر من  
كلام القدرى **قلت** فعلى قول تاج الشريعة يكون حمل للسكنى جزءا بالوصيفة على قول الاثراني يعمل الوجهين  
الجر على الوصيفة والسكنى على التعليل. وان لم يبين ما يعمل فيها من السكنى وغيره فذلك جائز لان العمل المتعارف  
فيما شاع في الدور والحواريات السكنى فيصرف اليه **ش** الى السكنى. وانه اي وان السكنى لا يتفاوت  
فصح العقد **ش** وفي بعض النسخ ولانه وهكذا الصحيحة صاحبها لانه ولهذا قال قوله ولهذا لا يتفاوت حولا لا يتفاوت  
لا يشتمل على السكنى ان السكنى متعارفان قد تفاوتت الشاكن فلا بد من بيان وجهه ان السكنى لا يتفاوت وما  
لا يتفاوت لا يشتمل على السداد يعني على ما يفسد العقد بغير هذا استحسان وفي النسخ لا يجوز لان المعقود من  
الدور والحواريات لا يتفاوت وقد يكون بالسكنى وقد يكون موضع الامتعة فيبقى في الاجرة ما لم يبين شيئا من  
ذلك ووجهه قال ابو ثور **ش** وله **ش** اي المستاجر ان يعمل كل شيء لا لاطلاق **ش** اي لاطلاق العقد ويدخل تحت العقد كل شيء  
ووضع المتاع وكذا الحظ المفيد وغسل الثياب وربط الدواب لان سكناها لانهم الابد **ش** وفيه **ش**  
انما يكون له ربط الدواب اذا كان منها موضع معد له وان لم يكن فليس له ذلك وكذا قال الاستحسان في  
ولو استاجر للسكنى كل شيء كذا افله ان يربط فيها ابنته وبغيره وشاكنه وسكناها من شاة وهذا اذا كان فيها موضع  
معد له ذلك **ش** الا ان المستاجر الاستئمان من قوله وله ان يعمل كل شيء لا يبرح حدا **ش** قال تاج الشريعة  
فتح البناء هو الموضع واستصوب به السعاق والاصوب ما قاله الاثراني وعلم انه يجوز فيه النسخ والضم على النسخ  
يكون حدا ان يصاح على الحال وعلى الضم يكون مفعولا به فيقول لا يبرح الا سكنه لانه وفي الثاني ينبغي السكنى  
ولا لانه وحوله **ش** ولا يبرح الا ولا يطحا عطف على حد او فرض في الذخيرة الى المراد رضى الماء او رضى الثوب ما رضى  
الحد فلا يمنع منه لانه لا يبرح ما يبرح وهو من انواع السكنى في العادة ثم قال ورجى اليك اذا كان يبرح ما لا يمنع  
عنه ولا فلا هكذا اختياره لحواريات عليه النوى وقال ايضا فلو افقد حدا او عظم فانه يبرح من البناء ضمن  
ذلك ولا اجر عليه فيما ضمن وان لم يبرح شيئا لاجل الاجر لان الحدادة والعقارة غير ان يبرح العقد ويجوز استحسانا وبه  
قال القلانة ولو اختلف المستاجر والاجر في ذلك فقال استاجرته الحدادة والاجر يقول للسكنى دون الحدادة يكون القول  
لان انكر الحدادة اصله ولو اقاما البينة فالبينة بينة المستاجر لانه ثبت زيادة الشرط وقال شيخ الاسلام الاجاز  
في شرح الكافي اذا استاجر بيتا على ان يعقد فيه حدا افله ذلك اذا كان يبرح بها حدا او مخرجه الحدادة  
اقل لانه لا يبرح فيه مخرجه الحدادة وان كان اكثر مخرجه لم يكن له ذلك لانه الحق الصبر وكذلك لرجوع السلم  
والذي في الحرجي المستاجر الحد والمهور والمكاتب كما هو في الاجاز. **ش** وقال ايضا في شرح الطحاوي من استاجر حوانا  
ولم يسم ما عمل فيه فله ان يعمل فيه ما شاء الا ان لا يعمل حدا ولا قسارا ولا طحا فذلك كل ما يبرح من البناء وكذلك كل  
شيء استوجروا لم يسم ذلك فله ان يعمل فيه حنجر ذلك العمل لانه استأمنه مخرجه منها اذا استأجره ذلك لرجوع  
ولم يبين من يبركها او استاجر ثوبا ولم يبين من يلبسه واستاجر قدرا للطحين ولم يبين ما يطبخ فيها فالاجاز في هذا كله فاسد

المشاجرة

لان فيه شيء لان في سكنى الحداد وعونه او في سكنه **ش** فمر اظاهرا لانه يوهن من اي ضعف **ش** النسخة العقد  
بادر اهاس اي ما ورأه صنعة الحداد والقصار والطحان **ش** ولا لانه فيما شاع من اجازة الحال على ذلك ويجوز استجار  
الارض للزراعة لانها منفعة مقصودة معقودة فيها **ش** اي في الاراضى وفيه قيد سن ذكره **ش** والنسخة  
الشرب كسائر الشئ وهو النصيب من الماء والظن بان الاجازة يعقد للارتفاع ولا ارتفاع الا بها **ش**  
بمطلق العقد يعني وان لم يذكر هناك الا لفظة انما للثمن في سبالة الجامع الصغير وكان ابو جعفر يقول اذا كانت  
الاجازة في بلاد نفا لشرب لا يدخل في الاجازة لغير شرط لان الناس يتولون الماء على الافراد فلا يجوز ان يدخل  
فيها الا بالشرط خلاص البيع يعني لا يدخلان فيه الا بالذكر لان المقصود منه ملك الرقبة لا الاسراع في  
الحال حتى يجوز بيع المحسن مع انه لا يرفع في الحال والاراضى السبعة **ش** اي وسيع الارض السبعة يعني السبعة المملوكة  
وكسائر الباء الموحدة ونحو المعجم وعلى الكتابى بالاسكان وفي الارض الى لا تحت شيئا والجمع على سباح فلا بد لان  
فيه **ش** اي لا يدخل الشرب والظن بان البيع من غير ذكر الحقوق وقد مر في النسخ **ش** في باب الحقوق من كانت البيوع  
فلا يصح العقد **ش** اي عقد استجار الاراضى للزراعة حتى يسمي ما يبرح فيها **ش** النسخة البناء الفاعل **ش** لانها  
قد استاجر للزراعة وجرها **ش** اي ولغير الزراعة نحو البناء وعمرس الارض ونصب السطاط وحورها  
**ش** وما يبرح فيها متفاوت **ش** بغير البناء المفعول **ش** لان البعض يبرح بالادراك البعض بعينه  
اولا ن الارض بغيرها الارض كالدور والبعض لا يبرح كالطبق **ش** فلا بد من التبيين كمالا تنفع المناوعة او يقول  
نصنا اللام عطف على قوله حتى يسمي على ان يزرع فيها ما شاء لانه ما فوض اليه الخرم **ش** اي الاحتراز وهو  
بكسر الحاء وفتح الباء اخر الحروف **ش** والاراضى **ش** اي الى المشتاجر **ش** ارتفعت الجملة المفضية الى البناء  
**ش** وفي المعقود لان قد امة استاجرهما للزراعة مطلقا او قال لغيرهما ما شئت فانه يبرح وله ان يزرع ما شاء وهو  
مذهب الشافعي مما لك وعن ابن شريح لا يبرح حتى يبين ما يبرح لانه صرح بخلاف فلا يصح بلا بيان وهو قولنا  
فيما اطلق الزرع كما ذكر في الكتاب ثم لو زرع نوعا من انواع في هذه الصنوع وصفت المد في القياس بحسب عليه  
اخر المثل في الارض كسكان حبي السبي ونقلت العقد حازا كما لو استاجر ثوبا للزراعة والاراضى للزراعة  
الناس فيه فان عين الارض بعد ذلك حازا **ش** استحسانا كذا في الذخيرة وجامع قاضي خان **ش** قال ويجوز ان يبرح  
الشاة **ش** بالحاء المهملة المحففة وفي الاراضى الحالية عن البناء والشجر لبيبي فيها او لغيرها منها خلافا لغيره  
**ش** عطف الشجرة على الخيل من قبل عطف العام على الخاص كما في قوله تعالى سبعا من المشاة والعقار العظيم وقابله  
الاشعار بفصل المعطوف عليه فان قلت المراد هنا سكان الحكم لبيان الغناء بل فافادك افراد الخيل المذكور  
مع ان الشجر يتناول له **قلت** لان من البلاد ما يعتاد اهلبا لغرس الاشجار ولا يعرفون الخيل ما هو وان كانت  
لغيره ومن البلاد ما يعتاد اهلبا لغرس الخيل لا يعرفون حجير وان كان لغيره فوما كان يتوهم التوهم  
ان حكمها يختلف فلهذا في هذا الوهم افزده بالذكر ولما راد احدا من الشراج تعرض لهذا لانها متعقبة  
بالاراضى فيصير لها العقد **ش** اذا انقضت مدة الاجازة لزمه **ش** اي المستاجر ان يقع البناء والعمرس  
بكسر العين معني المعمرس ولا يجوز الفسخ لانه مقدر فلا يصح رفته **ش** النسخة **ش** اي سلم  
الارض لا صاحبها خالي كونهما من البناء والعمرس ومعناه يحجر على القلع ولا يصح صاحب الارض فيه القلع  
وبه قال مالك والشافعي والحنابلة ان كانا قد شرطوا القلع عند انقضاءها كذلك وان اطلقا العقد لم يحجر  
على القلع الا ان يضمن المالك قيمة نفسه **ش** لانه لا يبرح بها فلهذا في بقايتها اضراد لصاحب الارض **ش** والنسخة  
**ش** خلاص ما اذا انقضت **ش** اي مدة الاجازة **ش** والزرع نقل **ش** حث يترك باجر المثل في زمان لا يزال لانهما  
**ش** اي للزرع والتابث لا عتار المدة لان مدة الزرع بمثابة معلومة فامكن رعاية الجاسين **ش** اي جاسما  
الارض باجر المثل واجب للزرع بالترك الى الانتهاء وبه قال الشافعي ان لم يكن ذلك من فقره المستاجر  
مثل ان يزرع زرعها بالزرع لانه كما قبل انقضاء المدة يحجر حكر زرع الغاصب حكر المالك من اخذ بالقيمة  
او بترك باجر المثل عند الشافعي وجهه من ذلك ان  
والعارية والغصب حث على القلع والسلم فارعا وفي الزرع اختلف الخواص فعلى الغصب يلزم القلع  
على الغاصب في الحال لانه منعقد وفي الاجارة ترك الى وقت الادراك استحسانا ما جاز المثل وفي العارضة  
الموقته وغير الموقته لا يأخذها صاحبها الا ان يستحصل الزرع استحسانا **ش** قال الشافعي في القدر  
الا ان يبرح صاحب الارض ان يعمره **ش** اي لصاحب الشجر او لصاحب البناء **ش** فيه ذلك مغلو **ش** اي

قال







كما ذكرنا الثاني انه لو استأجرها لغيره فلو اراد ان يبيعها بغيره فكل القيمة وها هنا نصف القيمة مع انه  
ركب واركت غير مع ان الضرر هنا اكثر والضماني بدو مع زيادة الضرر واجبت على الاول بان يتقاضي  
الاخر عند الضمان اذا امسكه بالضماني بطريق الغصب لانه لا يجوز ملكه وها هنا له ملك شيئا بهذا الضمان ما يغله  
بتركيب الضرر ولا اجر عقاب له ذلك وانما يصح ما يغله بتركيب الضرر ولا اجر عقاب له ذلك لانه لا يسقط عنه لايصال حين  
يضر عليه ضمان نصف القيمة فذلك نصف القيمة لا بد من حين يضره فيبقى ان لا يلزمه نصف الاجر لانه يقول ان الضرر  
ليس من قبل نقل الرأب وخففه وانما هو ما عتبار العدة ولهذا يوزع الضمان نصفين وعن الثانية انه  
اذا اركت غير فهو مخالف في كل واحد هنا هو موافق في شغله بنفسه بخلاف شغله بغيره الا ترى انه لو استأجر  
لوكوبه لوجب الاجر اجماعا لغيره ووجب الاجر اذا ركبها وحمل مع نفسه غيره وان استأجرها لغيره ليجل عليها  
مقدارا من الخطه لعلها اكثر منه **ش** اي من المقدار الذي عينه **م** تقطعت ضمن ما زاد النقل **ش** كسر الشاويح  
القاف وهو ضد الحقة وهو اسم معني ما يسكن الجمل وهو اسم **م** لا يها عبط ما هو ما دون فيه والسبب  
الثقل في نفسه عليها **ش** اي انفس الضمان على ما هو ما دون فيه وعلى ما هو غير ما دون فيه **وقوله** ما زاد النقل  
مقتد ما اذا كان الميز من جمل المسمى بخلاف ما اذا كان من غير جمل كما لو استأجرها لغيره ليجل عليها كتر غير جمل عليها  
خطه بمثل ذلك الجمل فذلك ضمن جميع قيمتها والفرق ان في الاول ما هو ما دون في حق الميز عند وفي حق  
الزيادة لا فلا ضمن لما اذن فيه وفي الثاني تحققت الحقة في الجميع ضمن وعند الشافعي احمد يضمن تحتها  
كما في الغصب لانه متعذر اذا لم يكن معها صاحبها وان كان صاحبها معها فان يملك بعد التسليم الى صاحبها  
لم يضمن وان يملك في حال الجمل ضمن وفي قدر الضمان مولانا احمد يضمن القيمة والثاني انه يسقط وما قال  
الزيادة بحسب واذ الم يملك جمل المسمى وفيما زاد اجر المثل وعند مالك من يضمن القيمة بالتعدي ومن اجر المثل  
فان قيل ما ذكرتم ينقص ما اذا استأجر ثورا لغيره يضمن به عشره حتى ياتيهم خطه فطحن احدى عشر حتى ياتيهم خطه  
وان كانت الزيادة من الجمل اجبت ما ان الطحن اما يكون شيئا فشيئا فكلما طحن العشرة انتهى الاذن فبعد  
ذلك هو مخالف في استعمال الزيادة بغير الاذن ضمن الجميع فاما الجمل فيكون حمله واحدا فهو ما دون في بعض  
مخالف في بعض فبذبح الضمان على ذلك **وهذه الفتاوى** استكرى دابة ليجل عليها عشره حتى ياتيهم خطه فطحن  
في الجمل والعشرين حتى ياتيهم خطه فاما المكارى ان يجل هو عليه الجمل هو ولو يشاركه المستكرى في الجمل لا ضمان عليه اصلا  
اذا اهلك الدابة ولو حمله جميعا لغير المكارى والمستكرى ووضعها على الدابة يضمن المستكرى ربع القيمة  
وان كانت الخطه في الجمل فكل واحد منهما جازي القادر ومما على الدابة جملها يضمن المستأجر شيئا ويجعل جمل  
المستأجر ما كان سحبا بالقرابة الا اذا كان جملها **م** لا يطبق مثل ذلك الدابة فيجند يضمن كل واحد  
لعدم الاذن فيها اصلا لخرجه عن القادة **ش** وفي بعض النسخ خرجه عن طاعة الدابة والمعروف عرفا كالمشروط  
شرطا وفي الشرط يضمن القيمة واذ الخ الدابة لحماها **ش** اي جملها لا يشبه لتقف ولا اخرى واضربها فطحن  
عند ابي حنيفة وقال لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا لان المتعارف مما يدخل تحت مطلق العقد فكان خاصا لا يادبه  
فلا يضمنه **م** وبه قال الثلاثة واحتج من راهبه وابو ثور وقال صاحب العناية وفي عياره تسامح لان المتعارف  
مما يدخل تحت العقد لا دخل عنه **م** والجواب ان اللام في المتعارف للمعاري الكبح المتعارف اذا المتعارف لغير المتعارف  
وجند يكون داحلا لاسم الان العقد المطلق يتناولها وغيره ولا يضمنه ان الاذن في شرط التام كالمشروط  
في الطريق **ش** فانه مقتد بوصف السلامة **وفي الفتاوى** الصغرى يملك ضرب البقي ما ان الابا والوصى يضمن  
وهما لو ضمناه بضمنا وفي العيون المعلقة والاسناد اذا اضربا الصغرى فله ان الاب والوصى ضمنا ولو ضمناه  
بأدبهما لا يضمنان **م** والاب والوصى اذا اضربا للشاوب فمما ضمنا عند ابي حنيفة خلافا لما **وفي الفتاوى** الاج  
ان با حنيفة يرجع الى قولهما وفي الفتاوى الصغرى ايضا قال ابو سليمان اذا اضربا بغيره على تعليم القرآن والادب  
فمات قال ابو حنيفة بخلافه ولا يرد وقال ابو يوسف لا يضمنه ولا يرد ولو ضرب امراة على المصحف فمات يضمن ولا  
يضمن في قولهما لانه ضربه بغيره خلافا لابي حنيفة **ش** وان استأجرها الى الجمل **ش** كسر الحاء المهملة وكسر  
الشاء آخر الحروف وفتح الراء المهملة وهي مذبذبة على سبيل من كونه كان يسكنها الضمان من المذبح **م** وها هنا القادة  
وهو موضع منه ومن الكوفة خمسة عشر ميلا **م** ثم ردها الى الجمل فنفتت **ش** اي هلك **م** فهو ضامن في ذلك القاركة  
**ش** اي في القاركة ايضا يضمن اذا فعل ذلك وبه قال الثلاثة وهل يجازي المثل في الزيادة فعندنا والواري  
لا يجزى وعند الشافعي احمد يجازي المثل في الزيادة وحكي عن مالك اذا اجازها الى مسافة بعين ثم حذر

صاحبها

صاحبها من المثل من المطالبة بغيره تأويله التعدي وقد طعن عيسى بن ابيان وقال الحاق الاجاز بالعاركة كما ذكره  
في الكتاب غير مستقيم لما ان يد المستأجر كيد المالك حتى يرجع بالخلف من الضمان على المالك كما في الودعة ولهذا يؤنه الرد  
على المالك بخلاف العاركة حيث لا يرجع المستأجر على المالك **ش** واجبت عن هذا ابيان يد المستأجر بنفسه لانه يضمنه  
لمنفعة نفسه كالمستأجر ولكن رجوعه بالضماني للغير والممكن العقدة القادصة وذلك لا يدل على ان من ليس  
نفسه كالمستأجر يرجع بضماني للغير **م** فان قيل لو استأجر امراة ثوبا لنفسه ايا ما علبت بالليل كانت ضامنه  
ثم اذا اخطا الغنم لم يرد من الضمان فله ان المستأجر اذا عاد الى الوفاق برام الضمان فلنا وجوب الضمان علمها بالادب  
دون الرد فان لمالك ان يملكه بالليل والها و قد تقدم الاستعمال الذي لم يتناول له العقد في النهار وهذا هو  
الضمان باعتبار اسباب الدابة بعد الحيا ونه بدليل انه لو لم يملكها فبذلك يضمن والاسناد وان دعاها الى الحيا  
يرد على المالك او الى من هو قائم مقامه ولم يوجد كاذن المحجوز **م** قيل تاول هذا المسئلة **ش** اشار هذا الى بيان  
اختلاف المشايخ في معنى وضع المسئلة المذكور ففهم من قال تاولها اذا الاستأجر هذا اهيلا لاجل ان ينتهي العقد بالودعة  
الى الجمل فلا يضمن اي الدابة بالعود **ش** من القادسية الى الجمل مردودة الى المالك **م** معنى فانه لما كان مودعا  
معنى فهو نائب المالك والرد الى نائب رد الى المالك معنى اذا استأجرها اهيلا وجازبا بمنزلة المودع يضمن  
الرد **م** اذا اخلت ثم عاد الوفاق **ش** حيث يخرج عن الضمان **م** وقيل الجواب بحجج على الاطلاق **ش** يعني سواء استأجرها  
داهيا او جازبا او اهيلا وجازبا لا يبرأ بالعود عن الضمان لان الجازبة صار عاصبا ودخلت الدابة في ضمانه  
والعاصب لا يبرأ عن الضمان الا بالرد على المالك او على نائبه ولم يوجد لان الجمل يضمن في الجامع الصغير في  
الجواب بل طاق وقال هو ضامن من غير قيد **م** الفرق **ش** يعني من الودعة وبين الاحارة والعاركة **ش** ان الودعة  
ما ورد بالحفظ مقتودا بغير الاثر للحفظ بعد العود الى الوفاق يحصل الرد على يد ناس المالك **ش** اذا رد نائب المالك  
هو المودع بنفسه لانه نائبه في الحفظ لتمام الامر به مطلقا فاذا عاد الى الوفاق حصل له نائب المالك فيبرئ  
من الضمان **م** وفي الاحارة والعاركة يصير الحفظ تامورا به تبعالا للاستعمال لا مقتودا فاذا انقطع الاستعمال  
بالجواز عن الموضع المسمى **م** لم يبرأ من الضمان **ش** اي المستأجر والمغير فلا يبرأ بالعود **ش** اي فلا يبرأ عن الضمان بالعود  
الى الوفاق فان قيل غاصبه لغاصبه اذ المعضوب على الغاصب فانه يبرأ وان لم يوجد الرد على المالك او نائبه  
اجبت بانفسه في الماخذ فنقول يبرأ بالرد الى الجمل **ش** اي من يضمنه بضمنا يرتفع بالرد  
عليه كذا في العوائد الظهير **م** وهذا **ش** اي الاجر اعلى الاطلاق **م** اصح من التفصيل في الجواب وفي الكافي  
وقيل الاول اصح **م** ومن كثر جازا بسنح فترجع الترخ والسرج يبرأ من مثله الجمل فلا ضمان عليه لانه اذا كان بما  
الاول **ش** اي الترخ الثاني **م** اذا كان مثل الترخ الاول **ش** ثنا وله اذن المالك بغير هذا الترخ الذي عليه  
صاحبه اذا كان عليه جملها وفي بعض النسخ في القيد بعينه وهو اصح **م** قال الكافي في الدار في القيد  
ان يقال بعينه **م** وقال لا يبرأ من قوله في القيد بغيره او في القيد بغيره من ذلك الترخ **م** ولو قل عند كان  
او لم يبرأ في القيد اذن بعينه ذلك الترخ لانه ما لم يبرأ من القيد قلست فكما ثنا وقيل  
على كون هذه نسخة قلست ذلك قاله هذا القول **م** الا اذا كان زبانا عليه في الوفاق **ش** استثناء من قوله فلا ضمان  
عليه يعني اذا كان الترخ الثاني زبانا على الاول ثم يبرأ بكيفية الضمان بقوله **م** فيجند يضمن الزيادة **ش** لانه  
من جمل المسمى قال باج الشريعة هذا انما يستقيم اذا كان الهلاك من الترخ الثاني **م** وان كان لا يبرأ من مثله  
الحرج بان سرجه ليس ببردون **م** ضمن القيمة كلها **ش** لانه لم يتناول له الاذن لم يتناول له الاذن من جملها  
مخالفا **ش** يضمن **م** وان وكفه بوكاف **ش** كسره **م** الحزن وتخفيف الكاف وهو البردعة **م** ولا يوكف مثله الجمل  
لما قلنا **ش** يعني في الترخ انه لم يتناول له الاذن **م** وهذا **ش** اي الضمان ههنا اولى من الضمان ههنا اذا اُسرجه  
بسرج لا يسرج مثله الجمل لان الترخ في جمل الترخ والا كافي ليس من جمل الترخ ولانه اقل بالنسبة الى الترخ  
**م** وان وكفه باكاف يوكف مثله الجمل عند ابي حنيفة **ش** ولو سب مقدارا مضمو ان اساعا لدواة الجامع الصغير  
لانه لم يرد فيه انه ضامن لجميع القيمة ولكنه قال هو ضامن **م** وذكر في الاحارة ان يضمن مقدرا من الشا  
من قال ليس في المسألة روايات **م** انما المطلق يجوز على المضر منهم من قال فيهار وبيان في روايه الاحارات  
يضمن مقدرا من روايه الجامع الصغير يضمن جميع القيمة قال شيخ الاسلام وهذا اصح **م** وقال لا يضمن  
مخسبا **م** وهو روايه عن ابي حنيفة وكذا في معنى هذا النقل الماد المساحة حتى لو كان لسرج ياخذ من ظهر الدابة  
قد رشح من الاوكاف قد رابعه استأجر يضمن نصف قيمته **م** وقيل بحسبه في المثل والحقة حتى اذا كان ورن الترخ

ن







العقد

حق

٦







فقد بصرح بان  
القلم مرفوع

وحيثما كان كل سوا فان من المصلحة ان يستأجر من يملكه هذا العالج يجوز ويصح وتنفذ العقد على المدة حتى يسحق المهر وتعلم اوله  
تعلم اوله انما لم يستأجره لئلا يملكه المدة فينفذ فاسد حتى يعلم سحر احوال والا فلا وكذلك تعلم ما يرب  
الاعمال كالخط والحق والحق والحق على هذا الوسيط ان يحدقه في ذلك العمل فهو غير جائز لان الحد من المصلحة وسع المعلم  
**قال** في العدد دوى ولا يجوز الاستأجر على العناش كسائر العنق والماله وبالكسرة مع القصر اسم للتأجير وبالسبح  
مع القصر الاقامة ومع المدة الكفاية اما الاول من عني بالشئ فيعني اما الثاني من عني يعني من باب علم يعلم في  
فهو عني اما الثالث من عني بالمكان اي اقام وهو ايضا من الباب المذكور اما الرابع من قولهم ما يعني عنك هذا  
تأنيفك والنوع والمكان مع رفع الصوت وكذا سائر الملامح **في** كالمزاد والطلب وغناه به قالوا الثلاثة وابو  
وقال الخنفي الشعبي بكرة ذلك ويجوز اما الاستأجر لكات كنت له غنا ونحوها يجوز عند ابي حنيفة خلافا  
لها والثلاثة وعلى هذا الخلاف الاستأجر على المثل الى المدة استأجر على العينة والعينة لا تسحق بالعقد  
اد لا تسحق على اخذ شي يكون به غاصبا شرعا وقال شيخ الاسلام الامام شمس الدين في شرح الكافي ولا يجوز  
الاجارة على شيء من الغنا والنوع والمزاد والطلب او شيء من المهور ولا على الحد او قراه الشعر ولا عي  
ولا اجر في ذلك وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد لا نه فحصة ولحم ولعب **قال** في العدد  
ولا يجوز اجارة المشاع عند ابي حنيفة الا من الشريك وبه قال زفر واحمد فيما يقسم كالارض وفيما لا يقسم  
كالعبد **وقال** اجارة المشاع جائز **في** به قال الشافعي ومالك وقال اكثر من حنيفة ولا يجوز اجارة  
المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم عند ابي حنيفة وزفر الا ان يكون المشترا من شريك في العقار فيستأجر نصيب  
شريكه او شركاه في كلهم في صفقة واحدة في قول ابي حنيفة ولذلك قال ابو حنيفة في رجل اجرد ار الممتا  
من رجل فهو جائز وان مات احد المواردين بطلت الاجارة في نصيبه والاجارة في نصيب المصلحة صححة  
على حالها ولا يجوز البضا عند ابي حنيفة ان يستأجر من عقار مائة ذراع ولا من أرض جربا او جرسا اذا  
كان اكثر من ذلك **في** شرح الطحاوي اجارة المشاع من شريكه جائزا لاجماع ومن غير شريكه لا يجوز عند ابي حنيفة  
وعند ما يجوز ويصح المشاع يجوز من شريكه ومن غير شريكه سواء كان يحمل النسبة او لا يحمل النسبة ومن غير شريكه  
من شريكه ومن غير شريكه بالاجماع سواء كان مما يحمل النسبة او لا يحمل النسبة ومن غير شريكه  
بالاجماع سواء كان يحمل النسبة او لا يجوز عند الشافعي لا يجوز عند المشاع مما لا يحمل النسبة حاشا فيما  
يحمل النسبة لا يجوز وعند الشافعي يجوز وقصر المشاع حاشا بالاجماع واما وقت المشاع فابو حنيفة لا يرى  
الوقت مشاعا كان او عيما وعند ما يجوز والوقت على قول ابي يوسف وقف المشاع جان وعند ما باطل  
**في** صورته **في** اي وضوء عقد اجارة المشاع ان يواجر نصيبا من دار او نصيبه من دار شريكه من غير  
الشريك او يواجر نصيب عند او نصف داره من غير الشريك **في** لما **في** اي لا يبي يوسف ومحمد **في** ان المشترا  
منفعة **في** يعني يجوز لان مؤجرا لا حارة ملك المنفعة **في** ولهذا يجب احوال المثل اي ولو كان المشاع المنفعة  
بما هو المثل عند ابي حنيفة اذا سكن الشريك المشا جرمها ولو كان فاقب المنفعة لما العقد اطلاقا  
اذا استأجر ارضا بسخنة والتسليم **في** ممكن بالتحلية **في** جواب عما قيل انه اجارة ما لا يقدر على تسليمها  
ان التسليم ممكن بالتحلية بان يرفع الشريك المور متاعه من الدار وخلي بينهما وبين المشتاجر او  
بالمقامي هو تعامل من المصلحة يقال هانت ريدا او بما هي القوم وهو ان يتواضعوا على امر يتواضعا  
به وحقيقة ان يرضي كل واحد منهما حاله واخلق واختارها نصا وكذا اذا اجر من شريكه **في** ولو كان الشئ  
ما لهما اجارة من شريكه كالتسليم او وخلص **في** اي وكذا اذا اجر من رجلين فانه يجوز وكل واحد من المساجر  
ملك منفعة النصف شالعا وكذا الوعاء نصت داره شالعا يجوز **في** نصا كما بيع **في** اي نصا حكمة التحلية منها  
تحكم التحلية في البيع من حيث ان التحلية تسليم منه **في** ولا يصحده ربحي الله عنه انه اجر ما لا يقدر على تسليمه  
لان تسليم المتاع وحده فلا يجوز **في** هذا العام محارضة واما ما لمعة فتقدر الاولى انه اذا اجر ما لا يقدر  
على تسليمه لان تسليم المتاع وحده سواء كان يحمله للغيره كالدراولا كالعبد غير مقصور وما لا يقدر  
تسليمه لا يصح اجارته لعدم الاستعانة به والاجارة عقد على المنفعة فيكون هذا ادلا على ما بين  
غيره يقرر له كل الخصم وتقدس التام ان يقال لا تسليم المتاع فانه اجر ما لا يقدر على التسليم وعي  
التسليم منع صحة الاجارة **في** وهذا **في** صحيح لو كان استعانة المنفعة لان الاستعانة امر حسي والشايع بالتحلية  
والتحلية اعتبر تسليمها **في** جواب عما قيل لا التسليم ممكن بالتحلية ووجهه ان التحلية لو اعتبر تسليمها



لذا انها حاشا اعتبرت بل لكونها ممكنة وهو معنى قوله **لو فقه نكحنا** اي لو وقع الخلعة نكحنا من التضرع  
وتذكر في التضرع على ما قبل رفع المواقف وهو **ش** اي التمكن من الفعل الذي يحصل به التمكن من الاستعانة جارا لا يمكن  
الشاع لانه معذور فيه فالحاصل ان الخلعة كانتا اعتبرت عليه وتبين وسنله الى التمكن من التمكن في الشاع عن  
حاصل فئات الموقوف لو اذات الموقوف لا يعتبر ما قبله بخلاف ما سبق حصول التمكن فيه لان المقصود منه كسلا  
بل الرتبة ولهذا اجاز بيع الحشر فكان التمكن بالخلعة فيه حاصلا **واما** النهاية **ش** جواب عن قولها او ما هناك  
وحاصلها ان التمكن من الحكم المقتضى اسطه الملك وهو مقتضى قوله **فاما** المقتضى حكما للمقتضى حكما لثبوت الملك وحكم  
العقد بغيره **ش** اي لغير العقد لان حكم الشيء هو الاثر القاتل به فيا ضرر ونحوه **ش** والعقدرة على التسليم شرط العقد  
وشرطه في سبعة **ش** اي سبق الشيء لوقف وجود الشرط على وجود الشرط فالوقف عليه **ش** لا محالة **ش** ولا يعتبر المراقب  
سابقا **ش** وهو النهائي لانه حكم من اعتبر سابقا لزم عليه الحكم شرطه في الاجور **ش** واما اذا احرز من شرطه شيء  
جواب عن قولها مقصودا اذا احرز من شرطه وجهه انه اذا احرز من شرطه فان كل حدث على ملكه فلا يشترط بيعه  
ان البعض لم يحكم الملك والبعض يحكم الاخر **ش** فكل المنفعة تحدث على ملكه فلا يشترط بيعه حينئذ قبل ان يملكه  
الشعير لاجاز الهبة والرهن من الشريك لكنه لا يجوز **ش** واجيب بان المراد بان لا يشترط بيعه مقتضى التسليم وهو المقصود  
فما نحن فيه فالتبني شعير موصوف وجوز ان يكون الشعير ما لم يملكه باعترافه وان كان من غير جواز الهبة من حيث  
التضرع فان البعض التام لا يحصل في الشاع ومنع جواز الرهن لان المقصود عليه وهو الجلب لتمام الهبة  
في الشاع عن مضمون والشريك والاجرة فيه سواء اماها هاهنا فلا يعدم المقصود عليه وهو المنفعة واما بتعدد  
التسليم وذلك لا يوجب في حق الشريك والعقد في هذا الموضع ان الشعير اما في العين او في المنفعة فان كان  
في العين فقد منع عن الهبة والرهن دون التسليم في الاخر **ش** وان كان في المنفعة فقد منع عن التسليم بها وان كان  
ابتداء وان كان طارا لا يمنع فاقدم **ش** والاختلاف في النسبة لا يضره **ش** جواب عما يقال سلمنا ان لكل حدث على  
ملكه لكن منع اختلاف النسبة لان الشريك يمنع نصيبه الملك ونصيب شريكه بالاشتراك فيكون  
الشعير موجودا فاجاب بان الاختلاف في النسبة لا يضره اي لا يضر كون حدث كل الاستعانة على ملكه لانه لا  
عقود اختلاف لا يستأثر مع اتحاد الحكم **ش** اي على ان عقد اخارة الشاع من شرطه ايضا لا يضره **ش**  
في رواية الحسن عنه **ش** اي على ان حصة وذكر العقد وروى الحسن عن ابن جعفر في رواية بطران  
العقد في الجمع يعني جارة الشاع من الشريك وغيره **ش** وخلاف الشعير الطاري **ش** بان احرز رجل من رجلين شتر  
ما لا يحد ما فانه تنفي الاخر في نصيبه حتى شاعا في طاهر الرواية **ش** وذكر الطحاوي عن خالد بن صبيح عن ابي حنيفة  
انه يفسد في حق المولى وقال صاحب اعنابه قوله **ش** وخلاف الشعير الطاري ليس له فكل طاهر اذا اذن  
هاهنا غرضنا سبب وليس كذلك بل لعقده طاهر لا يملكها جازا اخارة الشاع فباسا على ما اذا احرز من رجلين  
ثم مات احداهما فانه يبقى الاخارة مع ان هاتين الشعير كما ذكرنا لا يقال على هذا ان يكون قوله **ش** وخلاف ما اذا احرز  
من رجلين بكرة لان قوله **ش** وخلاف الشعير الطاري مثل اصل وفاعل وقوله **ش** وخلاف ما اذا احرز من رجلين من  
العزوخ المبدعة على هذا الاصل فلا يكره في ذكر الاصل مع الفرع واما التكرار اذا كانا فاحتمل **ش** لان  
القدن على التسليم بشرط للتفاس **ش** بل هو شرط لا مند **ش** وقد كان قادرا على التسليم عند الانتهاء  
ان تكبره الا فتاح شرط لا مند **ش** الصلاة وليس بشرط للتفاس **ش** وخلاف ما اذا احرز من رجلين لان التسليم  
يقع جملة **ش** لان العقد اضمين كل الدار ولا يشترط فيه لان كل واحد منهما يستوفي منها فعلى ملك الموجه  
ويخرج من ملكه جملة **ش** ثم الشعير **ش** الحاصل **ش** بتفرق الملك بينهما فاما طارا **ش** يعني بعد ثبوت الملك لهما فيحقق  
بعد العقد فيكون طاريا **ش** فان قيل لا يمكن ان يكون طارا بل هو مقارن لانها تسعة تسعة **ش** واجيب بان  
يقا الاخر **ش** حكم الاسد من وجهه لانها عقد لازم فلا يكون مقارنا **ش** قبل هذا الجواب فاسد لان  
العقد اخرا للارام هو الذي يكون التفاضل فيه حكم الاسد كما تقدم في الوكا لانه على انه لو ثبت هاهنا اسدا  
وبقاء سقط الاعتراض واما الحضم بعول لا ينافي للعقد فيها والصواب ان يقال ان طارا بانها هو  
على التسليم لا على العقد وذلك مما لا شك فيه **ش** فان قيل ينبغي ان يجوز الهبة من ثمن لان الشعير  
الطاري في كل ما يمنع ايضا **ش** عدم العلة لا يوجب عدم الحكم لجواز ثبوته لعله احرى وهذا لو وجد  
فان الشعير في الهبة لكن وجه مانع اخر وهو عدم امكان قبض الاخر ضمن قبض مضيق لآخر والعهدي كالقدم والقبض  
منصوص عليه في الهبة باعتبار كماله والكمال مع كونه ضمينا لا يتصور **ش** قال **ش** اي العقد وروى **ش** وجوز اخرا

الظن **ش** كسرها الظن المحجور وسكون الهبة وهي الموضوعة **ش** باخر معلومة يتدبره لان الاخر اذا كانت محمولة  
لا يتبع فان ارضعكم فانوهن احرز من **ش** المراد بعد الطلاق اي فان ارضعكم ولا ذكر لاحكام فاعطوهن احرز  
فيكون ذلك على جواز احرز الظن يعني اذا لم ينطوع **ش** لان المقام بل **ش** اي باستحجار الظن **ش**  
كان جازيا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم **ش** اي في زمانه **ش** وقيل **ش** اي قبل هذه **ش** فاقدم عليه  
**ش** اي على التعامل به ونفرضهم عليه لشريعته **ش** اي قبل **ش** اي قبل صاحب الايضاح وصاحب الخبر  
ولعل اصحابنا اجمعين والشافعي ان العقد يقع على المباح وفي حديثه الصبي الصبي **ش** اي بالصبي اي يبيع  
**ش** والذين لم يحن على طريق البيع بمنزلة الصبي في الثوب **ش** فيكون كالا **ش** استحجار على الخدم **ش** وقيل **ش** قاله من الامم  
الشريفة **ش** ان العقد يقع على الدين والخدمة تابعة **ش** قال من الامم في المبسوط **ش** لا يصح ان العقد يقع على الدين  
لانه هو المقصود وما سوى ذلك من القيام بمصالحه **ش** وهذا انما هو لما ذهب اليه من الامم **ش** لو ارضعته **ش**  
لو ارضعنا الظن الصغير **ش** بل من شاء لا يصح الاخر **ش** فدل ان الدين غير تابع بل مقفود عليه **ش** والاول اقر في العقد  
اشارة الى انه اختار هذا القول اي القول الاول اقرب الى الاصول **ش** لان عقد الاخر لا ينعقد على الا  
الايمان مقصودا كما لو اشترى بغيره ليشترط **ش** فانه لا يجوز واختارنا هذا القول حيث  
قال في الكافي **ش** هو الاول **ش** قال الشافعي في الامم في المبسوط **ش** وفي بعض المتأخرين ان المقصود عليه المنفعة  
وهي القادر عذمة الصبي وما يحتاج اليه واما الدين فبيع فيه لان الدين لا يصح ان ينعقد الاخر  
كل من انعام **ش** قالوا **ش** لا يصح ان العقد يرد على الدين لانه هو المقصود وما سوى ذلك من القيام بمصالحه **ش** فاقدم  
عليه ما هو المقصود وهو منفعة الصبي والمنفعة كل غرضه على حسب ما يليق به هكذا ذكر من عاين من عقده  
قال استحقاق من الادب **ش** وقيل **ش** فانه لا يجوز بيعه وجوز ان يبيع لان انعامه دليل على انه لا يجوز استحقاله  
وقد ذكر في الكتاب انما لو رثا الصبي لمن الانعام لا يصح الاخر وقد قامت بمصالحه فلو كان الدين متعنا  
ولو لم يكن الدين متعنا لانه لا يشترط الاخر **ش** قال الشافعي في عجمان **ش** ينع بعد هذا الامام الكبير ويجوز ان ي  
مثل هذا الدليل الواضح والرواية المخصوصة عن محمد بن ابي نعيم **ش** وليس هذا الا بقدر صرف وقال  
صاحب العنايه الدليل ليس بواضح لان مدارة قوله لانه هو المقصود وهو ممنوع لان المقصود هو الارضاع  
وانظام امر معاصر الصبي على امر خاص يتعلق بامور ووسايط منها الدين **ش** جعل العين المرهبة منفعة  
ونقص القاعدة الكلية ان عقد الاخر عقد على اطلاق المنافع مع العنق **ش** لانها هو وجه صحيح ليس  
بواضح ولا شئت لما روي ان ساعا عن محمد بن ابي نعيم **ش** لانها هو وجه صحيح ليس  
لعقد الاخر **ش** واما الكلام في استحقاله من حيث كونه مقصودا او متعنا وليس في كلام محمد بن ابي نعيم  
من ذلك **ش** قول من الامم هو الاخر **ش** لان العقد لا ينعقد الاخر **ش** فاشبهت **ش** مع بقا اصلها  
بمنزلة المنافع فجوز احرزها كالعارية لمن يتبع بالمنافع ثم رده والعريه لمن يملك ثمرة الشجرة ثم ردها  
والمنفعة لمن يشترط لن الشاة ثم ردها **ش** احرز الظن بانته بنص القرآن الموافق للفقهاء **ش** فيجب ان يكون  
اصلا نفاس عليها احرز النمل لغيرها **ش** احرز البقر للشيء والشاة ونحوها ان جعل احرز البقرة لغيره  
لغيرها باطلة ونفاس عليها احرز الظن كما ذكر المصنف وقد نص مالك على جواز احرز الحيوان بغير الله  
ثم من اصحابه من جوز ذلك مطلقا تنصا للنسبة ومنهم من منعهم من شرطه بشرط وطا وقد ورد عن  
عمر رضي الله عنه انه ضمن حديثه اسيد بن حضير ثلاث سنين هذا عهد من الفحابة ولم يرد ان احدا  
منهم انكره عليه وجوز ذلك لبعض اصحابنا **ش** وجوز ذلك مالك تنصا للارام من قدر الثلث ولا  
شك ان المقصود من الظن انما هو اللقمة اما الجمل والخدمه فبيع **ش** واذا قيل ان الاصل في الخدمة  
كان في ذلك قلسا الموضوع ونظير ذلك ما قيل في الحمام ان الاخره في مقابلة المعقود في الحمام وان  
استعمل الماء الحار فيه بيع وهذا اقل الموضوع ايضا **ش** الحق ان استحجار الظن انما هو الارضاع الولد  
ببشره على جازي العادة وان جله والقائمة الثدى ونحو ذلك **ش** مع المقصود بالعقد الاول **ش** كما  
في ذلك كان بمنزلة المكاتب الحساب وكذا ذلك في الحمام انما هو المقصود فيه بالقبض الاول  
استعماله به وكذا يقول صاحب العنايه بل المقصود هو الارضاع الى اخره حيث جعل الدين مع كونه  
اصلا ومقصودا **ش** بالذات فورا وجازا ومن جملة الامور والوسايط التي يتعلق بها انظام امر  
الصبي وكيف يقول لما روي ان ساعا عن محمد بن ابي نعيم **ش** وهو من كبار اصحاب محمد وابي يوسف



















قال الحق حتى علم الاجرة المشتركة فيكون معرفة العرف موقوفة على معرفة العرف وهو الدور اجبت بان قد  
علم ما سبق به بما لا يخفى متى تحقق البعض الآخر الحق بالعلم لم يتوقف معرفة على معرفة العرف وقال  
ابن ابي عمير هذا التعريف بالاجرة والاشهر **قلت** بالحق تعريف بالمساوي عما لا يخفى قبل قوله من لا يخفى الحق  
حتى يعلم من العرف بالحق لا يصح عند اكثر المحققين **اجبت** بان قوله كالمقارن الصانع منقسم لانه  
فما كان يعرف بالمال وهو صحيح مثل فيه نظر لان قوله لان المعقود عليه من ذلك لان العرف على التعريف  
عنه فلهذا هذا امر التعريفات القطعية فلا يحتاج الى هذه التكاليف **ش** لان المعقود عليه اذا كان هو  
العمل **ش** نحو القصار **ام** او ان العمل كالصغير **م** كان له ان العمل العامة **ش** لان منافع له لو نظر مستحقة لو احدث  
هذا الوجه يسمى مشترك **ش** من الناس غير مخصوص له احد تعبته **م** قال والمتاع امانة في يده ان هلك لم يضمن  
عنده اذ خضع وهو قول **ش** الحسن بن زياد والشافعي في قول **ش** احمد بن حنبل ورواه **ش** احمد بن حنبل ورواه **ش** احمد بن حنبل  
ما يمكن الخ من عهده كالتسوية والعضد وبما لا يمكن له من عهده وهو قول **ش** ابراهيم الحنفى **م** وروى عن علي رضي  
الله عنه وصححه عند هاشم **ش** قال الشافعي في قول **ش** احمد بن حنبل ورواه **ش** احمد بن حنبل ورواه **ش** احمد بن حنبل  
ومجاهد **ش** لا من شيء غالب **ش** كالحرق والغالب والعذر والمكاس **م** لان الحرق عنه عذر واجب فلا يضمن لعدم الحاية  
والنقص لما ماردى عنى وعلى رضي الله عنهما انهما كانا يضمنان الاجرة المشتركة **ش** وروى الشافعي عن طريق  
الشافعي اجرتنا ابراهيم بن يحيى عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي رضي الله عنه انه كان يضمن الصانع والمتاع  
وقال لا يضمن للمساكين الا ذلك وروى عن جلاس عن علي رضي الله عنه انه كان يضمن الاجرة **ش** قال الشافعي الاول  
فيه انقطاع من يده جعفر وعلى رضي الله عنهما والثاني يضعفه اهل الحديث ويقولون احاد **ش** خلاص  
عن علي بن كلاب واستدل ان الجوزية التحقيق على ان ضمان على الاجرة المشتركة ما رواه الدارقطني عن  
الحسن بن سعيد حدثنا عبد الله بن سيب بن جندب عن محمد بن عبد الملك عن محمد بن عبد الرحمن  
الحنفى عن عرو بن شعب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضمان على ما رواه **ش** وقال صاحب  
السنن هذا اسناد لا يعتد عليه **ش** بن عبد الملك ضعفه احمد بن حنبل وقال النسائي من روى الحديث وعبد  
ابن شيبه ضعفه **م** ولان الحفظ مستحق عليه **ش** اى واجب **م** اذا لم تكن العمل الاية **ش** اى بالحفظ فاذا اهلك  
لست ممكن الاحتمار عنه كالعضد والسرقة كان التقدير من جهة كالمودعة اذا كانت باجر لا يضر  
بالنقص فانه كان ذلك الحفظ المستحق فيضمن نصا ومثل ذلك في الحق بالعقد **ش** سلم عن عينا يخترق  
فاذا اخرج كان ضامنا خلاص ما لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حقا فانه في الحرق والغالب وغيره  
المثل الغالب والفان على بلده هو فيه **م** لانه لا يقصر من جهة فلم يكن مقبدا فلا يضمن **م** ولا يضمن  
ان لم يكن امانة في يده لان القبض حاصل باذنه **ش** لا فائمة العمل منه فلا يكون مضمونا عليه كالمودع واجبر  
الوجود **م** ولهذا التوضيح لما قبله **م** لو هلك لا يمكن الاحتراز عنه لا يضمن ولو كان مضمونا عليه **ش** يعني لو كان  
مضمونا في يده تضمنه كما في العضد **ش** اى كما يضمن في المعصوب في الحالين **م** والحفظ مستحق عليه تنبعا  
**ش** هذا جواب عن سؤال مقدم بعد من ان يقال الاعتبار غير صحيح لان ما نحن فيه الحفظ مستحق وقد  
فات بما يمكنه الخ من فوج الضمان والعضد ليس كذلك **م** **اجاب** بقوله والحفظ مستحق عليه تنبعا  
**م** لا مقصود **ش** اى غير معقود عليه لكنه وسيلة اليه وذلك لان العقد وارد على العمل لكونه اجبرا  
مشتركا والحفظ ليس مقصودا اصل بل لاقامة العمل مكان تنبعا فلم يكن مقصودا **م** ولهذا **ش** اى دلكون  
الحفظ مستحقا عليه تنبعا لا مقصودا **م** لا يقابل الاجرة **ش** اى لا يقابل الحفظ الاجرة **م** خلاصا لمودع باجر  
لان الحفظ مستحق عليه **ش** اى على المودع **م** مقصود **ش** لان المقصود بالذات هو الحفظ حتى يقام له الاجرة  
اى حتى يقابل الحفظ الآخر لكون الحفظ بها مقصودا خلاصا للاجرة المشتركة فان المقصود فيه العمل فلا يكون  
عقد معاوضة فلا تقتضي السلامة **م** قل هذه المسألة مختلفة من الصحابة رضي الله عنهم ولهذا اختلف  
المشايرون الفتوى بالصحة على الضف لان فيه علما ما في الصحابة وفيه نظر لان هذا قول خارج عن قول  
الصحابة وترك العمل باقوالهم اذا صحابه اختلفوا على القولين لا غير لما تضمنه وان عدم الضمان **م** **في الخلاصة**  
بعض العلماء انما يقولوا امانة سرق قد ائتموا بالصحة على الضف وكان الامام المصطفى يعني يقول في  
حقة فتشال له من قال بالصحة هل يحسد اذ امتنع قال لا ولا في رمانا بالصحة فوجت هذا والحق  
الامام قاضي خان يعني يقول في حقة وقال ناج الشريعة ذكر القصة ابو البتال الفتوى على قول في حقة

بسم الله

ثم عند ما ان شاء المالك صمته مقصودا واعطى الاجرة وان شاء غير مقصود ولا اجرة **م** قال وما تلف بغيره **ش**  
اى عمل الاجرة المشتركة **م** كخزوا الثوب من دونه وذل الحال وانقطاع الجبل الذي يشده الكاري الجبل وعرف البعثة  
من مدها **ش** اى من مده الملاح السفينة فالمقصد مضاف الى معوله والفاعل مطوى ذكره والفوق مفتوح الراء  
مصد وعرفت الماء اذا غار **م** مضمون عليه **ش** اى على الاجرة المشتركة وانما مضمون على انه جبر لم يند **م**  
قوله وما وده قال مالك واحمد والشافعي في قول **ش** وروى ذلك عن علي وعبد الله بن عتبة وشرح والحسن والحكم  
وقال الكرخي في محضه واجب ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد واسلم في لئلي انه مضمون بالعمل الذي ياحد عليه الاجرة  
فيضمن القصار كما خرق مودعه او من مده او من مده او من سطره وكذلك الصانع في ذلك كله وفيضمن ايضا  
في طبع التوليد اكان ما يطبخ وكذلك الملاح يضمن ما كان من مده او حرقه او ما يخالجه السفينة المستر وكذلك  
الحمال اذا سقط ما حمله من راسه او يده او غير مستقطا معه فانه يضمن ذلك كله وكذلك الحمال والمكاري اذا كان  
من سقده او فوده او انقطع الحبل الذي شدة على المتاع وصند كل جهه لا يضمنون ما يفسده المتاع من فساد  
يلحقه منه عند حمله سفينة او لسقده كذا به عليه المتاع او فوده وقال حماد بن عيسى سلم بن زرارة الحسن بن زياد  
هو مضمون في ذلك لم يضمن الا ان يمتد في **ش** **في حقة** ولو خرق يده واجبر القصار لا ضمان عليه ولكن ضمان  
على الاسناد وفي شرح الكافي ولو وطى الاجرة على ثوب القصار لا يضمنه فخره كان ضامنا عليه خاصة  
وان كان لا يوطى فلا ضمان عليه **م** وقال زرارة والشافعي لا ضمان عليه **ش** قال زرارة هذا مذهب الشافعي  
وروى ذلك عن عطاء وطاوس **م** لانه امر **ش** اى لان صاحب المتاع امر الاجرة المشتركة **م** ما لعل مطلقا **ش**  
بان اشتاخره ليدق الثوب ولم يرد على ذلك ما يدل على السلامة **م** فيمنظرة سوعيته **ش** اى فيمنظرة المطايع  
سوعي القفل المكيب والسلم **ش** بالجر فاما على تقدير احد ما المعب والآخر السلم **م** وصار كاجر الوكيل ومعين  
القصار **ش** حيث لا ضمان عليهما **م** ولما ان الداخل تحت الاذن ما هو الا داخل تحت العقد وهو العمل المصلح **ش** وفي  
بعض النسخ الصانع **م** لانه هو الوسيلة الى الاثر **ش** الحاصل في العمل من فعله **م** وهو المعقود عليه حقيقة **ش**  
لكونه هو المعقود حتى لو حصل بفعل الغير تحت الاجرة **ش** واذا كان كذلك كان الامر مقبدا بالسلامة **م** فلم يكن  
المفسد من العمل **م** ما ودها فيه **م** كما لو وصف نوعا من الدق فجاءه نوع اخر **م** خلافا لمعنى **ش** اى معنى القصار **م**  
لان مستخرج فلا يمكن تعينه **ش** اى تعينه على ما يصلح لانه يمنع عن التمتع **م** فيما غن فيه فعل بالاجر فلا يمكن تعينه **ش**  
ما المصلح قبل الملتزم ان يلزم جواز الامتناع عن التمتع فلما حصل به المصلحة لغيره من تخرجه ولو على باب  
التبرع بالعمل منزلة الطيبة وهي لا تقتضي السلامة كان **ش** **م** وخلافا لاجر الوكيل ما تدل على **ش** اى اجبر  
المشايخ الواحد وسبب في آخر الباب **م** وانقطاع الجبل جواب عما يقال انقطاع الحبل ليس من صنع الاجرة  
فما وجد ذكره من جملة ما تلفت له فاحاط بقوله **م** فانه عسى ان من قبله اهتمامه كان من صنع اذ ادعى انما يقع  
من قوله انفساده كل ساعة لانه ربما يحل بسراجه او ينل من كثرة الاستعمال ولا يضمن عليه تجديد وتبدله  
ما في منته **م** الا **ش** استثناء من قوله مضمون عليه اى الا الاجرة المشتركة **م** لا يضمن به **ش** اى بفعله  
**م** بنى اده من عرفة السفينة او سقط من الدابة وان كان لسقده وفوده **ش** قبل هذا اذا كان على سجد  
على الدابة ونزل وحده والافه كالمشاة والصحيح انه لا فرق وكذا رواه بن سماعه عن بن يوسف في الوصي  
كذا ذكره الترمذي ولو عرفت من مودع او صدم جبل وروح الحمال فلا ضمان عليه لانهم  
لا يضمنون في ذلك **م** لان الواجب ضمان الادبي وان **ش** اى ضمان الادبي لا يجزى ما العقد **ش** وانما يجزى الخانة  
ولهذا اجبت على القاطلة وضمان العقود لا يتحملها القاطلة لانهم لا يملكون ضمان الخانات **م** قال **ش** اى في  
في الجامع الصغير **م** واد استاجر من حبل له دنا من الفرات فوقع في بعض الطريق فانكسر فان شاء صمته  
فتمته **ش** اى قيمة الدين **م** في المكان الذي حمله ولا اجرة وان شاء صمته فتمته في الموضع الذي انكسر واسطاه  
اجرة حسابه **ش** قال القاضي في موضع المسألة في الفرات لان الدنان الحديدي كانت تتباع هناك وقد  
يقوله في بعض الطريق لانه لو انكسر بعد ما انتهى الى المكان المشروط من جنابه يده فلا ضمان عليه ولا  
الاجر كذا ينزل عن الحام صاعد النسا بوري كذا في المشروط **م** فانكسر ليس مقبدا فانه لو كسر عمدا  
فالحكم كذا عندنا وعند زرارة والشافعي ان انكسر لا ضمان لما قلنا وان كسره يضمن فتمته في المكان الذي كسره  
وعطيه اجر ما حمل **م** وفي شرح الطحاوي في قوله الناس حتى انكسر فانه يضمن بالاجماع لان ذلك بمنزلة الحرق والقنا  
والعرق والغالب ولوانه هو الذي حرم الناس حتى انكسر فانه يضمن بالاجماع **م** اما الضمان لما قلنا **ش** اى اجبر

ب











الجامع لبيان الخلاف ولكن لو كان كان اوله وانما اراد ان يبين ان ما اعاد لفظ  
الجامع لفظا ظاهرا من رواية الجامع والرواية الاولى قلت هذا وقع فيها من غير ان يبين ان ما اعاد لفظ  
واما الاعادة لما ذكرناه لان التسمية الاولى لا تعيد في اليوم الثاني فغير منع الزيادة وتعتبر التسمية الثانية منع لفظ  
من منع الزيادة من درهم ومنع النقصان عن نصف درهم فانما طرأ في اليوم الثالث لا يجوز ان ينقص درهم عند اية  
وهو الصحيح **س** اجاب عن رواية اخرى وهو انه لا يرد على درهم ولا ينقص عن درهم كذا في القريب **س** لانه  
اذا لم يرد على الدرهم في القدر الذي زاد عليه الى ما بعد القدر الذي كان لا يرد على درهم في القدر الذي كان لا يرد على درهم  
نصف درهم ولا يرد على درهم في القدر الذي كان لا يرد على درهم في القدر الذي كان لا يرد على درهم في القدر الذي كان لا يرد على درهم  
فعل هذا يكون عطارا معقولا اي حاله كونه عطارا في القدر الذي كان لا يرد على درهم في القدر الذي كان لا يرد على درهم في القدر الذي كان لا يرد على درهم  
كونك حاددا **س** وفي بعض النسخ وان سكتته حاددا فعلى هذا يكون حاددا معقولا فيدر درهمين في القدر الذي كان لا يرد على درهم في القدر الذي كان لا يرد على درهم  
بدرهمين **س** حاددا في القدر الذي كان لا يرد على درهم في القدر الذي كان لا يرد على درهم في القدر الذي كان لا يرد على درهم في القدر الذي كان لا يرد على درهم  
وكذلك **س** اي على الخلاف **س** ان استاجر بدينار ان سكت فيه درهمين **س** يعني ان سكت فيه درهمين هو بنفسه فالاجر بدرهمين  
**م** وان سكت فيه حاددا فيدر درهمين فهو حاددا فيدر درهمين **س** وقال لا يجوز ان يستاجر دابة الى الجير **س** في سكر  
الحاء المهله وسكون الناء احر الحروف ونحو الراي مدينة قريبة عند الكوفة فيدر درهمين وان حاددا فيدر درهمين  
بالدابة المشاورة **س** في القادسية فيدر درهمين فهو حاددا فيدر درهمين **س** يعني فيدر درهمين هو بنفسه فالاجر بدرهمين  
لان محمد كره هذه المسألة في الجامع الصغير ولم يخل في خلافه لان يكون هذا قول الكل ويحتمل ان يكون قوله  
خفية وعندهما لا يجوز ان يفي بظاهرهما من المسائل **س** في الغاية **س** قال النقيب ابو الليث في الاتفاق يعني  
انهما يجوزان لا يتناقضان في مال الجير الاسلام الى الخلاف يعني ان المذكورين في قوله خفية وعندهما لا يجوز  
والثمة ذهب الصابي وغيره **س** وان استاجرها الى الجير على ان يعمل عليها كسبعة نصف درهم وان تحمل  
عليها كخطبة بدرهمين فهو حاددا فيدر درهمين **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله  
تولوا ان العقود احد الشئ كذا الاجر احد الشئ هو محمول على الجملة لا على قوله فيدر درهمين **س** في قوله خفية  
توجب الفساد فكيف الجملة **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
ان بيان مسألة الخطاطة الرومية والفارسية **س** جواب عن سؤال المقد ريق  
بالعقود بينهما لان الاخر **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
**س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
التسليم فيقول في المارة **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
الجملة **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
لان السكتي يعمل الحاددا **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
والفارسية **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
اسكانه الحاددا **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
بقوله **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
اجوابا **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
الاجر **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
اما ترك الانقاع مع التمكن فنادر ولا يعتبر به **س** ولو اجمعت على الاحباب **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
**س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
والعقود **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
احدا من الاخر فيجعل هذا النصف والنصف للاخر فيجعل نصف كل واحد منهما **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
العقود **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
العقود **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
الاجر **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
فليس له ان يستأجره الا ان يشترط ذلك **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
لان ما صار عتقا ولو زده الى مولا **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
على زيادة الشفعة فلا ينظم الاطلاق **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية

والمولى ان يستأجر لعبد فكذا المستاجر **س** اجاب بان المولى انما يبيع له لانه ملك وقبضه والمستاجر ليس كذلك **س** في  
من ادعى دارا وصاحبه المدعي عليه على حدة عدة سنة قال المدعي ان يبيع بالعدالة الشفعة ان لم يملك  
رقتة **س** واجيب بان بونه الرد في باب الاجارة على الاجرة انما هي العقد في الاجارة بل يملكه ما يملكه  
الصلح ليست بونه الرد على المدعي عليه لانه يملك الخدمة بعينه فهو كالمولى بالخدمة فبونه الرد  
عليه دون الوارث **س** ولهذا **س** اي ولا يشتمل الشفعة على زيادة مشقة **س** جعل الشفعة عددا **س** بان استأجره لهما  
لخدمته في المصير اذ المستاجر السفر فهو عدو في شح الاجارة لانه لا يملك من المسافر به **س** فلا بد من اشتراط  
**س** اي اذ كان كذلك فلا بد من اشتراط السفر **س** كما كان لخدمته والقدارة **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
بالاشتراط **س** ولا في التقاوت من الحد من شح **س** اي حدة الخدمة والخدمة الشفعة طاهرة فاذا اتعت الخدمة  
في الحضر لا يفي غير ذلك كما في الركوب فانه اذا استأجر دابة لركب بنفسه ليس له ان يركب غيره للنفقة  
من الركوب كذلك **س** هاهنا **س** ومن استأجر عبدا محجورا عليه شرا واطعاه الاخرة **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
بعد العمل ليس للمستاجر ان يأخذ منه الاجر **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
الصغير محمد عن يعقوب عن ابي جعفر في رجل استأجر عبدا محجورا عليه شرا واطعاه الاخرة **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
اجرة ذلك وليس للمستاجر ان يأخذ منه الاجر **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
بانه قد يملك لخدمته فخدمته متبعة الشئ **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
فلا يجمع الاجر والقيمة **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
الى مولا **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
بغير اجارة المولى وكذلك الجواب اذا كان قبض الاجارة في حال رقة ويكون للعبد منها حصة ما بقي  
والمولى حصة ما بقي **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
والقياس لا يجوز **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
والاجر والضممان لا يمتحان **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
ما لم ينع على اعتبار النزاع **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
العقد بعد ما سلم من العمل صح فبطل العقد الاجرة لانه هو العاقد وقبض العقد في صح فبطل العقد  
المستأجر ان يأخذ منه الاجر يعني لو كان له ان يرد الاجرة كذا الحكم **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
الا انه لو هلك الصبي من العمل فعلى عاقل المستاجر الدية وعليه الاجرة في حال الهلاك بخلاف العقد  
المحجور اذ اهلك من العمل يجب عليه قيمته ولا اجر عليه لما ذكرنا انه صار عتقا **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
فاجرا لعبد نفسه فاذا غاصب الاجرة فكله ولا ضمان عليه عند ابي حنيفة **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
نفسه لانه لو اجاره الغاصب كان الاجر له لا للمالك ولا ضمان عليه **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
بموجب المالك على الغاصب باجر المثل كما لو اجرا لعبد نفسه وان اجره المولى فليس للعبد ان يقبض  
الاجر **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
صحت على ما مر **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
**س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
ان الضمان يجب بالمال محررا لان النقص به **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
غير محرر في حق الغاصب لان العقد لا يحزر نفسه عنه **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
لان الاجارة انما يكون بين المالك او بين قاصبه وبد الغاصب ليست بهما وبد العبد كذلك لانه  
في يد الغاصب **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
تابع للام لكونه جزءا منها وهي محررة بخلاف الاجرة فانه حصل من المنافع وهي غير محررة **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
الاجر فاما حصته احد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
كما ونصاب الشفعة بعد القطع فانه ما حذره اذا وجد ولا يضمن بالمال فله عندنا **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
العبد الاجري في ماله جميعا لانه ما دون له في القصر على اعتبار النزاع على ما مر **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
ما دون فيه **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
استأجره اهدى من الشهرين شهر اربعة وشهر خمسة فهو حاددا **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية  
من الشهرين اربعة لان الشهر المذكور لا ينصرف الى ما يلي العقد محررا **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية وقال لا يجوز **س** الكوفة والكاف والتشديد **س** في قوله خفية



الموجز

كما سكت عليه فقال استأجر عبدك هذا شهرا مكره فانه ينصرف الى ما يكره من محرمات العقد فكذا هذا  
 نفي من انه لما قال شهرا فادارة على سبيل التكرار فلو لم يتكرر الشهر الذي يكره لكان الشهر محمولا على الاحادة فنسب  
 بالجملة الى قصر فانه الى ما على العقد محرم بالجملة **م** ونظرا الى تخر الخاجة في ان الانسان انما يستأجر الشئ حاجة  
 تدعو الى ذلك والظاهر وتوقعه عند العقد واذ انصرف الاول الى ما على العقد والثاني معطوف عليه  
**م** فنصرف الثاني الى ما على الاول ضرورة **م** وكذا لو استأجر ثلثة اشهر من شهرين بدرهمين وشهر خمسة فلا دلالة  
 بدرهمين ويقولون ان مالكا واحدا قال الشافعي بعض اصحاب احمد لا يصح العقد حتى يسرى السنة او الشهر  
 ويذكر اي سنة اي شهر فاما اذا قال اجرك شهرا او سنة فان قيل متى هذا الكلام قل انه ذكر منكم اجمعا لا  
 والجمهور في الكتاب ليس كذلك **م** قيل له المذكور في الكتاب قول المستأجر واللام فيه العهد لما كان في كلامه  
 مكان المنكر قال آخرت عتدي هذا شهرا من شهرين اربعة وشهرا خمسة **م** ومن استأجر عند الشهر ابد وهو  
 فقبضه في اول الشهر ثم تجوز في اخر الشهر على اسناد الفعل اليه ويجوز ان يصب  
 على الظرف شي حال المستأجر في اخر الشهر **م** وهو ابو اوس رضي الله عنه في قوله او من قبض **م** فقال  
**م** في اي المستأجر انما او من قبض **م** اخذته وقال المولى كره ذلك الاصل فابني بساعة فالقول قول المستأجر  
**م** في اي لا يجب الاخر وانه قال احمد في رواية **م** وان جاء به شي بالعبء وهو صحيح فالقول قول الموأجر  
 اي المالك وبه قال الشافعي ومالك واحمد في رواية **م** لانها اختلفت في العرف فترجح حكم الحال **م**  
 وفي بعض النسخ فيترجح **م** اذ هو في الحال كليل فيقاسه **م** اي فقام ان يتحمل **م** من قبل **م** اي من قبل الاختلاف  
**م** وهو يقطع من تحت **م** في اي الحال يصح من تحت **م** في اي حال **م** في اي حال **م** في اي حال **م** في اي حال  
 للاستحقاق كما عرف في الاصول فاذ احابا للعبء وهو صحيح فالقول للمالك ويستحق الاجر ومطالبة  
 المستأجر بالاجر في حال حقه كانت موحدة للاستحقاق فاجاب بقوله وهو يصح من تحت **م** ان لم يصح  
 من تحت في نفسه **م** يعني ان الاستحقاق ثبت بالعقد وتسليم العقد اليه في المدة لكن المستأجر يدعي ما  
 بنا في الوجوب مفرضا بعد ظهور السبب والظاهر في شاهدة الموجب في مكان فيكون من تحت كلامه  
 الموجب لا موجب للاستحقاق في الحقيقة **م** فافقه لاستحقاق السقوط بعد القبض لا موحدة **م** اصله  
**م** في اي اصل هذا الحكم **م** وقال لا تكلم في اصل هذا الاختلاف من المالك والمستأجر **م** الاختلاف في زمان  
 ما الطاحونة والنقطة **م** فانه حكم الحال فان كان منقطعاً وقت الحضور فالقول للمستأجر فيما مضى  
 وان كان جاريا فالقول لزب الرحمة مع عبده ولو اختلف في قدر الانقطاع فالقول للمستأجر والبدنة  
 المجرى وعلى هذا الواعظ جارية وظاهر لدفع المولى اعتقك بعد الولادة والولد ملكي وقالت  
 اعتقتني قبل الولادة وقد عتقنا عتاني في القول لمن كان الولد في بين واعتبار البدن لئن اختلف الحكم  
 وكان الوفاة بغير ائنه ثم لم يبق له المبيع لعنت المخرار دون الثمار والمشتري يقول اشتريتها مع الثمار قالوا  
 بنظر ان كان الثمار في بين المبيع فالقول له وان كان في يد المشتري فالقول للمشتري كذا ذكره القرافي  
 والمحوي **م** وقال الخاكر في الكافي رجل ارعده من رجل سنة بانه درهم فخدمه سنة اشهره اعقبة  
 المولى في لعمري ما جاز ان يثاء فيخرج الاجارة وكان اجر ما مضى للمولى وان شاعني عليها وللعبد اجر ما مضى  
 من المدة الا ان الموت هو الذي يتولى قبض جميع الاجر وليس للعبد ان يقبضها بعد ما احتار المصنف عليها  
 وان كان المستأجر على كمال الموت فيقول ان لعمري شتاء في اول الاحادة فالاجرة كلها للمولى اذ اختلف  
 العبد المصنف على الاجارة لان المولى ماله الاجرة قبل عقده فان كانت الاجرة شتاء معناه في جميع هذه الاوقات  
 والحوائث فند كالحوائث الدوام واما صداق المرأة المعقودة اذ احتارت النكاح فهو للمولى ان كان  
 قبضه او لم يقبضه لانه وجب ما للعقد والاجر يجب يوما فوما ان لم يكن قبضه وكذلك الحوائث  
 في العبد اذ اولى اجارة نفسه ياذن المولى الا ان العبد هو الذي يلى القبض وهو الذي يطالب بالود  
 ما يجب رده من المتوفى عنده الشيخ ويرجع هو به على المولى عينا كان ذلك في يد المولى او منتهك لانه  
 انما وجب بعد العتق والشيخ وكذلك الامنة اذ ازوجت نفسها باذن مولاهم اعتقت بغير الحجاب  
 وكذلك النسيء اذ اذن الوصي في عمل من الاعمال فلم يمتها العمل حتى يبلغ الغلام مبلغ الرجال فهو مال حرة  
 المصنف على الاجارة او فسخها وكذلك الات اذا احرارته ثم ادرك الامن ولو كان الات او الوصي احرار  
 المصنف سنين معلومة فادول الغلام ولم يكن له ان يطل الاجارة لانهما في ماله بمنزلة في كمال الكسب

باب

### الاختلاف

**باب** الاختلاف في الماذن انما المتعاقد من شرع في بيان اختلافهما وهو فرع قل ذلك  
 آخره قال اي القدر ويرى رحمه الله **م** واذ اختلف الخطاط ورتب الثوب فقال صاحب الثوب امر بك ان  
 تملكه قبالة وقال الخطاط بل قميصا او قال صاحب الثوب للصانع امر بك ان تصبغه اخضر فصبغته اصفر  
 وقال الصانع لا بل ثوبا في اصفر فالقول لصاحب الثوب **م** اي مع عبده وبه قال مالك والشافعي في قول  
 وابو يوسف **م** وقال احمد وان لم يملك الشافعي في قول الخطاط والصانع **م** وقال بعض اصحاب  
 الشافعي في قول ثالث وهو انهما يتحكمان كما لم يتكافأ في الثمن واذ اختلفا سقط الثمن عن المثل  
 وسقط الآخر والعصم قال في الصحيح ان القول لرب الثوب **م** لان الماذن اشتفا من جهة **م** اي من جهة رب  
 الثوب لا من جهة المالك او المالك لان القول بوجه **م** بان انكر عقدا لا حارة اصله كان القول لصاحب  
 الثوب **م** قلنا اذا انكر صفته **م** اي صفته الماذن بخلاف المضارب لان الاصل في المضاربة العموم  
 في انواع النجان فالخصم عارض فكان القول لرب الثوب **م** لكنه كلف **م** اي صاحب الثوب **م** لانه  
 انكر شتاء لو اؤوبه لزمه **م** اي بذلك الشئ لزمه ذلك الشئ باقران **م** قال **م** واذ اختلف الخطاط  
 ومعه ما من قبل **م** اي فيل يابا لا حارة الفاسد في قوله ومن دفع الى خطاط ثوبا لخطاطه  
 قميصا بدرهم فخطا ثوبا اخر من ثوبه وان شاء ضمنه وان شاء احدث واعطاه اخر مثله لا حارة  
 المسمى **م** قلنا اختلف في مسألة الصنيع اذ اختلف ان شاء ضمنه فتم الثوب ايضا وان شاء احدث الثوب  
 واعطاه اخر مثله لا حارة **م** في المسمى **م** اعترض ان من ان اتفق المتعاقدان على المأثور به والاجر  
 خالف وهما قد اختلفا في ذلك وكيف يكون هذا مثله **م** واجبت بانها مثله **م** لا  
 ابتداء لانه ذكر هذا الحكم بعد من صاحب الثوب ولما اختلف كان القول قوله فلم يفسر بخلاف الاجر  
 اعتبرا وبكنا في الحكم **م** في المسمى **م** وذكر في بعض النسخ **م** اي في بعض نسخ العقد وري مصنفه ما زاد  
 الصنيع فيه **م** اي يضمن صاحب الثوب قيمة زيادة الصنيع للصانع فالوجه اعني به قوله لا حارة  
 المسمى **م** فاهر الراية والثامنة اعني قوله وبضمنه ما زاد الصنيع فيه روايته من جماعته عن محمد وج  
 الظاهر وهو الاصح ان الصنيع الذي للعل المسحق على الصانع **م** ثم له الحرض القائلون في عمل الصانع  
 فلا يصح صاحب الثوب مشريا للصنيع حتى يمتد القيمة عنه فساد السبب ووجه روايته ان جماعة ما  
 اشار اليه بقوله **م** لا يمتد الفاضل **م** يعني ان الصانع يمتد له الفاضل والحكم في الغصب كذلك وهو  
 ان الفاضل اذا صبغه اخر او اصفر فان شاء رتب الثوب ضمنه فتم الثوب وان شاء احدث الثوب  
 واعطاه ما زاد الصنيع فيه كذلك هذا في خلاصة الفتاوى والصانع اذا اختلف فصنيع الاصغر كان  
 الاجر ان يضمنه فتم الثوب ايضا وان شاء احدث واعطاه ما زاد الصنيع فيه ولا حارة **م** في جميع  
 ردنا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا حيث يقول اهل تلك الصنف انه فاحش يضمن فتم الثوب  
 ايضا **م** في المحظ **م** لو امره بان يصغه ثوبا او يغير قصعه عن قماش الى ابد لم يبيع صبعه وقد  
 امره صاحب الثوب ان يصبغه فاما ذلك بالخيار ان شاء ضمنه فتم ثوبه ايضا وسلم له الثوب وان شاء احدث  
 واعطاه اخر مثله لا حارة **م** في المسمى **م** الاصل في هذا لفظ الخلاصة **م** وان قال صاحب الثوب عليه  
 بعد احرار وقال الصانع بل احرار فالقول لصاحب الثوب عند اي جنبة **م** وبه قال اصحاب الشافعي  
**م** لانه **م** لان صاحب الثوب **م** بنكر يقوم عمله او هو **م** اي العمل يقوم بالعقد ونكر الصانع والصانع  
 بنكر عبده والقول قول المنكر ولا يوجب ان كان الرجل حريفا له اي خطاطه **م** فان نكرت ثالث  
 المعاملة بينهما باجر وحريف الرجل من يكون بدمه احدث واعطا ومعاملة واصله من الحرفة والاخر  
 وهو الاكساب **م** فله الاجر والا فلا **م** اي وان لم يكن حريفا له فلا اجر **م** لان سبق ما بينهما بعينه  
 الطلب باجر حريفا على مضاف **م** اي سبق ما من رب الثوب والصانع مثلا من المعامل والفاطح  
 على الاخر بعينه حاشا لطلب حريفا على فاذ تمها لاجرة **م** وقال محمد ان كان الصانع معروفا بدمه الصنف  
 بالاجر **م** بان احدث دكا فواضعت اعمل لصباغة او الصانع فالقول قوله لانه لما فتح ما طحا ثوب  
 لاجله حري ذلك محرمي التخصيص على الاخر اعتبارا للظاهر **م** وبه قال مالك واحمد قال شيخ الاسلام  
 وصاحب المحظ **م** الفتوى على قول محمد والقاسي ما قاله ابو حنيفة لانه منكر **م** لا حارة والمسايق  
 لا تقوتم الا بالعقد عند اختلاف ما لو دفع الى اخر عيائهم اختلفا فقال الدافع فرفض وقال الآخر



هذه القول لمن يدعي القرض لان العتق منقوض بغيره فالأحرار من قول المنكر الا انهم يدعي  
القرض فاجاب عن استصحابهم ان الظاهر للدين ان الظاهر بطرح الدين عن نفسه **م** والحاجة **م** هي  
الى استحقاق الاداء فلو نظرت في ادائه رجل وزعم ان له ملكا فالقول كذا القول ان كان عديم بدعيهما  
والا يضر من ذلك فلا حجة فلو سمعت دار جديها فاذا ان باخذها ما شفعه لا باخذها محرم المدحق بغيره  
انه ملكه لان شوب الملك بظاهره لا يصح للدين فلو لا استحقاق والاخذ من يد المشتري استحقاق فلا  
يدون البتة كذا **م** **فروع** قال لا يستحق في شريح الكافي ولو اسلم ثوبا الى صناع تصبغه احمر فصغره  
ثم اخلفها فقال للصانع صبغته بدم وقال رب الثوب صبغته بدم فلو انظر الى ما زاد الصانع  
فيه فان كان دريبا او اكثر فله درهم كان حاله يصح حكما في الباب فكان القول قول من لم يصبغ له الظاهر  
مع غيبته وان كان اقل من ذلك فله من الثوب ما صبغته بدم فلو انظر الى ما زاد الصانع  
وان كان الصانع سوادا فالقول قول رب الثوب مع غيبته لانه يدعي عليه زيادة اخرى وهو منكر ولو  
رب الثوب صبغته لي بغير ان كان القول قوله لان السواد يفيض الثوب ما اذا صبغ بدم  
الثوب فقال رب الثوب صبغته بغير ان كان القول قوله لان الصانع صبغته بدم فلو انظر الى ما زاد الصانع  
يدعي الغيبة يدعي الاجارة فكان كل منهما مدعي على نفسه ثم يفتن رب الثوب ما زاد فيه ولا يتجاوز  
به درهم ولو اخلفا القصار ورتب الثوب في مقدار الاجارة فان كان لم يخذ في العمل بحالها وراوا  
وان كان بعد فلو القول قول رب الثوب ولا يتجاوز ان لو كان عمله في بغير اخر فالقول قول  
رب الثوب لان العمل منقوض بالعتق وهو منكر العقد **باب في الاجارة** ما ختم  
هذا الباب ظاهر المناسبة لان الصانع رفع العقد السابق فلو انظر في قول من يدعي القرض  
ومن استاجر دارا فوجد بها عيبا يضر بالشئ فله **م** في الاستجارة ولا بد للصانع من العيب  
بالاخر انما السكنى لانه اذا كان عيبا يضر بالشئ لم يكن محتاجا اليه في السكنى ولو شرب الخمر  
وكذا لو كان المستاجر عند الخدمه فسقط شرفه او ذهبت احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمه  
لرشد له الحارة في الاستجارة وفي القماري الصغرى او سقط خابط او انه لم يمت من الدار  
المستجرة للمستاجر ان يبيع ولا يملك الصانع غيبة المالك بالاجماع لان هذا رد بالعيب وذلك لا يضر  
الاخص المالك بالاجماع اما الخلاف في الرد بخيار الشرط وان انهدم الدار كلها فله الصانع من غير  
ختم المالك لكن الاجاز لا تنفع ما لم يفسخ لان الانتفاع بالخدمة ممكن البتة ذهبت حوائج اده وفي  
الاخارات شمس الامانة اذا انهدم الدار كلها فله الصانع لانه لا يفسخ الاجاز لكن سقط الاجرة منه  
بفسخ واد الاستجارة من الزمارة فزرع فاصطلمه اده وحرقه ففسخ سقط اجرا بعد الاصطلام  
لان المعقود عليه المنافع **م** هذا دليل على المذكور **م** وقيل هذا ادفع شبهة ترد على الاجاز من جانب  
البيع ويان يقال ان عقد الاجاز عقد لازم كالبيع والعيب الحادث في المبيع بعد قبض المشتري لا يثبت  
الرد وكان ينبغي ان لا رد في الاجارة بعد القبض ايضا فاجاب عنه بقوله لان المعقود عليه المنافع  
وانما يوجد شيا ففسخا يعني شيئا بعد غيبته وكل ما كان كذلك فكل جزء منه غير له الاستدراك  
عيبا حاد فلو انقبض ان كان بعد القبض صور **م** فلو جرت شيا اذا كان الامر كذلك فلو جرت الحارة  
كما في البيع **م** فلو اذا حدث فيه العيب قبل القبض بغير المشتري بالفسخ كذلك ها هنا وعلى هذا لا  
فرق بين ان يكون العيب حادا بعد قبض المشتري او قبله لان الذي حدث بعد قبض المشتري كان قبل  
قبض المعقود عليه وهو المنافع **م** ثم المستاجر اذا استوفى المنفعة بعد رضى بالعيب فله من جميع  
الثمن **م** فلو قال الشافعي في الاظهر ومالك واحمد وقال الشافعي في وجه لا يلزمه حتمه الاخر فلا حجة  
للمستاجر لان العيب قد زال قبل فسخ العقد كما في البيع **م** فلو ارضى بالعيب لا يكون له ان ينقضي من  
اجرة الدار شيئا في مقابلته العيب وان فعل المواراة الى العيب **م** فان اضر في الدار المستجرة  
ما كان يضر بالشئ فلا خيار للمستاجر لردا لاسببه **م** في سبب الخيار وهو العيب المضر بالشئ قبل  
فسخ العقد **م** واد اخر للدراو انقطع شرب ماء الضعفة كسرت الشئ **م** او انقطع الماء عن الرحا فسخت  
الاجاز **م** وفيه قال ثمانية وعن بعض اصحاب احمد والشافعي في الارض الى انقطع ما واما في فسخ الاجاز  
كما قال بعض اصحابنا على ما يجي الان ان شاء الله تعالى لان المعقود عليه قد فات وهو المنافع المحصورة

الضيق

هذا

فكل النقص شبهة فلو ان المبيع قبل القبض وموت البعد المستاجر بغيره **م** ومن اصحابنا من قال ان اريد المبيع  
الاسلام وشمس الامانة الشريحي وغيرهما فافهم قالوا **م** ان العقد لا يفسخ لان المنافع فاتت على وجه صور عودها  
لان اصل الموضع سكن اجدا نهضام البناء وبناى فيه السكنى فسقط طر في انقطاع الماء لو فاتت  
من كل وجه لكنه محتمل العود فاشبهه بالاجارة العقد وذلك لا يوجب الانسحاب واستدل هو لا على صحة  
ما ذهبوا اليه بما روي عن محمد بن اسحاق بن عمار انه المصنف بقوله **م** وعن محمد بن اسحاق لو بناها فليس المستاجر  
ان ينسحب من القبض ولا الاجاز **م** يعني لو استاجر بيتا فانه لم يبنها الاخر فليس المستاجر ان ينسحب من القبض  
ولا الاجاز **م** وهذا يصح منه **م** في هذا الذي روي نصيب عن محمد بن اسحاق **م** في ان عقد الاجاز لا يفسخ  
ولكنه يفسخ **م** يعني يفسخ الفسخ وقال في الكافي وهو الصحيح واما من قال بانها يفسخ فانهم ايضا استدلو على ذلك  
بما ذكره محمد بن كباب السجستاني فلو سقطت الدار فله ان يخرج كان صاحب الدار حاضرا او غائبا فهذا الشارة الى  
الانسحاب بمجرد الانهدام حيث ما شرط خضرة صاحب الدار بعيب وهو لا يصح الاخص المالك بالاجماع  
**وفي العانة** والذي قال يفسخ بالانهدام فهو دنا البناء ومثله خارج كما في الشارة المبيعة اما اذا مات  
في يد المبيع يفسخ العقد ثم اذا بيع حلهما يعود العقد بقدره فله ان يهد او هذا خلاف التسمية  
او انقضت وصارت الوارث احكام ركب وانقضت سفينة لم يجز على تسليمها الى المستاجر لان السفينة  
النقص اذا اعيدت صارت سفينة اخرى لا ترى ان من عتقت الوارثا وجعلها سفينة ينقطع حق المالك  
فاما عرصه الدار فلا يغير ما لشيء عليه **م** ولو انقطع ما الرمي البيت ما يتبع به لعن الطين فلو انقطع من الارض  
حقه لانه يخرج من المعقود عليه **م** هذا اورد استشهاده ابيه على انه لا يفسخ ما يقطع الماء **وفي الاصل**  
اذا انقطع ما الرمي يفسخ وتنت اختيار للعاقبة فان لم يفسخ حتى عاد لزمه الاجاز فيما بقي من الشهر ولو انقطع  
للفسخ ورفع الاجرة بحسب ذلك ان يفسخ ما يقطع الماء في المدة ولو لم يفسخ ما مضى من المدة فلا اجرة  
عليه في ذلك ولو نصص ما الرمي ان كان النقصان فاحسب له حق الفسخ الا فلا لانه قد اخرج من الاجارة لا غلوة  
نقصان عنهما جرحا لا قدوري في شرحه اذا صار الطين اقل من نصف طينه فهو فاحس **وفي الخلاصة** قال  
الناظر اذا طين نصف ما كان يطحن للمستاجر رده ايضا ولو لم يرد حتى طين كان هذا رضى منه وليس له ان يرد الرمي  
بعد ذلك **م** قال في الخلاصة وهذا الرواية بخلاف رواية القدر ورواية القدر ورواية من استاجر رمي  
ماء سنة اشرف في سلك الرمي حتى مضت السنة فعليه اجرة سنة اشرف وان كان البت ينفع به لعن الطين  
فعليه من الاجر حصته ولو استاجر عيدا فرضه بركا في السائل بركا راجدا لم يجز من عذر فان اضر  
رب الرمي قبل الفسخ لا يفسخ وفي شرح الكافي فان انقطع الماء عن الرمي فلم يعمل برفع عنه من الاجر بحسب ذلك  
ولا ان ينقص الاجرة فان لم ينقصها حتى عاد الماء لزمه الاجاز وان اخلفا في مقدار الانقطاع فالقول  
قول المستاجر لانه ينكر تغير الارض عليه وبناى لوجر لم يقطع الماء وبناى للمستاجر قد انقطع حكم الحال  
فكون انقطاعه وجوبا في الحال دليلا على الماضي عند الاستجارة **م** وادامات احد المتعاقدين قد عقد  
**م** في الحال انه قد عقد الاجارة لنفسه فسخت شيا الاجاز وبه قال الثوري والليث **م** فلو انقضى  
وايقروا احق لا يفسخ والاجاز عاها ويقوم وارثها مقامها سواء مات احداهما او كلاهما لان المنافع كالاعانة عند  
والعقد لازم فلا يفسخ بموت لعاقدا كما لو زوج امته ثم مات **م** لانه لو بقي العقد نصير المنفعة الملوكة **م** في العقد  
**م** او الاجرة الملوكة لغیر العاقد من حقيقة العقد والدليل على صيرورتهما لعاقدا مع كون الاستحقاق بالعقد  
هو قول **م** لانه ينقل الموت **م** التحقيق هنا ان محل الضميمة انه الى ما ترك البت وراى الموت مورثا  
والحق لان الذي يترك البت ينقل الموت **م** الى الوارث **م** ثم يترك الحكم على هذا عند موت المورث وموت  
المستاجر اما اذ مات المورث فقد انتقل بقة الدار الى الوارث والسكنى من المنافع التي حدثت على ملكه  
فات موته فطلبت الاجارة لقوات المعقود عليه لان بعد موته تحدث المنفعة على ملك الوارث واما اذا  
مات المستاجر فلو بقي العقد لم يبق على ان خلفه الوارث وهذا لا يتصور لان الحقيقة الموجودة في حياته  
تلاشت فكيف يورث المورث الذي لا يورث ليعتق الملوكة لخلفه الوارث اذا الملك لا يسبق لوجوده واد  
انتفاء الارث تعين بطلان العقد وذلك لا يجوز **م** في صيرور من المنفعة الملوكة او الاجرة الملوكة  
لغير العاقد حال كونها مستحقة بالعقد لا يجوز وذكر اسم الاثان باعتبار كون ذلك وهو عيان  
عن الصيرور التي دل عليها قول **م** نصير المنفعة ولا شك ما ذكره ما اذا استاجر ابيه الى مكان معين















اصحابنا اشدوا باليقول **م** وما اختلناه قول زيد بن ثابت رضي الله عنه **ش** اي زيد بن ثابت رضي الله عنه واما احنا و  
لانه مويد بالاحاد شاذ في ذكرناها انما وجدنا في نسخة واحدة من ربيعة بن ربيعة الشافعي رحمه الله في نسخة  
اخبرنا ابن عيينة عن ابن ابي شيبة عن مجاهد بن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال في المكاتب هو عبد ما يبيع عليه درهم  
وزاد عبد الله بن ابي شيبة **م** احسن ما سفيان الثوري عن ابن ابي شيبة عن مجاهد بن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال في المكاتب هو عبد ما يبيع عليه درهم  
في نسخة وزاد ابن ابي شيبة في نسخة **م** احسن ما سفيان الثوري عن ابن ابي شيبة عن مجاهد بن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال في المكاتب هو عبد ما يبيع عليه درهم  
وقال زيد بن ثابت هو عبد ما يبيع عليه درهم وعند علي رضي الله عنه لعن بعد ما اوى وبقا لظاهريه  
عن عبد الرزاق احسن ما سفيان الثوري عن طارق بن عنبدة الرحمن عن الشعبي عن عكرمة بن زكريا رضي الله عنه قال لعن وعزل  
ما ذهبا لزيد بن ثابت عن علي وعقربان عن عروة بن عاصم وام سلمة رضي الله عنهم روى ابن ابي شيبة في نسخة  
حد ثنا حاله الاحمدي عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن معمر بن الجهم عن علي رضي الله عنه قال المكاتب عبد ما يبيع عليه  
درهم واحسن ما سفيان الثوري عن عنبدة بن منصور عن حماد عن ابراهيم بن عيسى رضي الله عنه  
قال المكاتب عبد ما يبيع عليه درهم واحسن ما سفيان الثوري عن ابن ابي شيبة عن مجاهد بن زيد بن ثابت رضي الله عنه  
ان ثابت وابن عمر وعاصم رضي الله عنهم كانوا يقولون المكاتب عبد ما يبيع عليه درهم **م** واحسن ما سفيان  
عن ابن ابي شيبة عن سعيد المقبري عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما يبيع عليه درهم  
**م** ويعتق بآية الله **ش** اي يعتق المكاتب ما دأب عليه جميعه لا لكانه **م** وان لم يقبل المولى اذا ادته باقائه **ش**  
التميم في ادته باقائه الى الا لكانه او نحوها او رجع الى المالك لكانه الثاني باعتبار المكاتبه قال الكا  
قد نقل عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال المكاتب ما يبيع عليه درهم **م** وان لم يقبل المولى اذا ادته باقائه **ش**  
**وفي شرح الخبر** ولعله يصح تعليق العتق بالاداء او لكانه بآية الله **م** وان لم يقبل المولى اذا ادته باقائه **ش**  
وان لم يقبل المولى اذا ادته باقائه **م** وان لم يقبل المولى اذا ادته باقائه **ش**  
بحر لفظ كاتبتك على كذا او الا فلا بد من تعليق الحرية او بغيره اصل الاختلاف راجع الى تفسير الكاتبة  
شرعا فتعذر ضم حكمه الى حكم فلو صرح وقال صرت عليك العتق على ان تود بهما لي في كل شهر كذا لا يعتق وكذا  
اذا قال كاتبتك ولم يقل ان ادته باقائه لا يعتق فكذا هنا وعندنا هو صرحه التدا في حقه الوفاء  
عند الاداء فلا يحتاج الى تعليق العتق بالاداء كذا في مبدوء شيخ الاسلام **م** لان العتق ثبت من غير ان  
به **ش** اي بالشرط وهو قوله ان ادته باقائه **م** وان لم يقبل المولى اذا ادته باقائه **ش**  
والحاصل انه اذا قال لعن كاتبتك على الف درهم على ان تود لي في كل شهر كذا فاست حرانه بكونه  
لان معنى كاتبة ليس الا الاعتراف على مال مؤجل مخم مخم معلومه ولكن انما يجوز اذا قيل كاتبة  
لانه عقد معاوضه فلا بد من الاجاب والقبول وكذا لو قال كاتبتك على الف درهم ومخم مخم المخم  
وقيل العتق فانه يكون كاتبة وان لم يقبل العتق بالاداء او لم يقبل على ذلك ان ادته باقائه **ش**  
ادته باقائه فانه حر فانه يعتق لان العتق معقول بالاداء وقد وجد شرطه قال الكرخي رحمه الله ولا  
يكون هكذا كاتبة وان كان عتقه معنى كاتبة من وجه حتى ان العبد اذا احمدا بالبدل فانه يجبر على قوله  
اي يصير المولى قابض له بالعتق كما في كاتبة وان لم يقبل المولى استحسانا عندنا خلافا لزم في كتاب الله  
من التعليق والكاتبه في مسائل فانه اذا مات العبد هتأ قبل الاداء وشر ما لا مال كله للمولى ولا  
يودي عنه فاعتق خلافا لكاتبه وكذا لو مات المولى وفي يد العبد كسب فالعبد يرق بوقوعه عند  
اكتسابه خلافا لكاتبه ولو كانت هذه امه فولدت ثم ادته فعتقت يعتق وكذا لو قال العبد للمولى  
حط عني ما به فحط المولى عنه فانه لا يعتق خلافا لكاتبه ولو ابر المولى الا الف عن العبد  
لم يعتق ولو ابر المكاتب عن بدل كاتبة يعتق ولو ابر هذا العبد ثم اشتره وادته لم يجبر على القول  
عند ابن يوسف وقال محمد بن ابي الزناد ان لا يجبر على قبوطه فان قبضا عتق وكذا لو ابر العبد خيار عتق  
واما الاعتراف على مال فهو خلافا لكاتبه وخلاف تعليق العتق بالاداء فانه اذا قال لعن كاتبتك على الف  
درهم فقبل العبد فانه يعتق من ساعته ويكون البدل واجبا في ماله وكذا اذا قال لعن كاتبتك على الف  
رقبتك وقيل ذلك فانه يعتق كذا في الحقة وغيره **م** كما في البيع **ش** يعني كذا لا يحتاج عتقه الى قول السابع  
المشترى ان يملكه النبي ملكك البيع لان دخول هذا المعنى في مقتضى لفظ البيع لعن عن النسخ به فكذا هذا  
لا يحتاج الى النسخ ببقوله ان ادته باقائه **م** وان لم يقبل المولى اذا ادته باقائه **ش**

بأنه مبدوء وبه قال مالك والثوري وقال الشافعي احمد بن حنبله قال صحابا لظاهره في وقت وجوبه وجهان  
احدهما بعد العتق والثاني بعد ادائه الكثر التبدل وقدم الشافعي ما يقع عليه اسم البدل لاختلاف اقوال الصحابة  
في التبدل المحطوط والاقول متفق **م** وقال صاحب الحنابلة **م** وقال الشافعي سفيان بن عيينة وهو قول عيسى  
رضي الله عنه **قيل** رضي الله عنه ما ذكرناه وحط ربيع البدل هو قول احمد بن حنبله واستدلوا لشافعي بقوله  
تعالى واتوهم من مال الله الذي اناكر ومطلق الامر للجواب ولنا ما اشار اليه بقوله **م** اعتبارا بالبيع **ش** ايراد  
ان عقد الكاتبة عقد معاوضه فلا بد من الحط فيه كما لا بد من البيع والامر في الآية للجواب لانه معطوف  
على الامر بالكاتبه لان الاصل ان يكون المحطوف في حكم المحطوف عليه كذا في البسوط ورد بان هذا احتمله  
فانه فلا يوجب المشاركة كما في قوله تعالى واقتوا الصلوة واؤوا الزكوة واجبت بان هذا ليس مثل تلك  
الجملة لان الثانيه مرتبطة بالاولى في جوع الضمير اليها فلم تكن مستقلة بنفسها فصح الاستدلال بالعطف  
وقد نوع ثامنا من التحقيق ان دلالة الآية على ما ادعاه حنبله حد الآية قال من مال الله وهو مطلق على اموال  
الرب كالمصداقات والزكوات فكان الله امر بان يعطى المكاتب من صدقاتنا المستعينة به على ادائه  
الكاتبه والمارية الا ساومها لا عطاء ولا حط لا يسمي اعطاء المالك الذي انا الله هو كما في ادناه الوصف  
الثابت في ذمة الكاتبة من حط شي من يدين له الكاتبه عمل بالاداء **م** وقال ابن حزم في المحلى ناقض الشافعي  
في قوله حط قوله تعالى فكاتبهم على الذنب وقوله واتوهم على الوجوب وهذا الحكم وقال ابن جرير  
الطبري في التهذيب وفي حديث سمر بن جندب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال الله  
به اهل الاموال التي وحت في اموالهم الصدقات فامرهم الله تعالى باعطاء المكاتب منها ما فرض لهم  
فهم يقولون تعالى وفي الرقاب ولولا ذلك لربكن من كمال عتقكم رضي الله عنكم ولا ضرر ولا فائدة طامع امكن  
عجزها عن الكاتبة اذ المحدث سئل في الاداء والرجوع الى ما كانت عليه من وجوب نفقة على مولاهما  
ونكتهما لما علمت ان الله تعالى فرض في اموال اهل الاموال كن كان مثل جالها حقا بقوله تعالى واتوهم من مال الله  
الذي اناكر وبقوله وفي الرقاب ففرضت لذلك وفي ذلك دلالة بينة على ان المراد بقوله تعالى واتوهم  
اهل الاموال والدلالة على خطأ من زعم ان قوله تعالى واتوهم يعني به موالى المكاتبين خاصة دون سائر  
الناس غيرهم والاهل امر وان مضوا عنهم من كاتبتهم ولو كان كما قالوا فقال صغوا عنهم ذلك كحضورهم على  
موالهم كان معلوما انه خطاب لدوى الاموال بانها منهم ما فرض الله لهم في موالهم انتهى وليس سلطان  
المراد بذلك المولى فالامر محمول على الذنب كما فعل الشافعي في قوله تعالى فكاتبهم وكما فعل هو وغيره  
الامر بالاشهاد على البيع والكاتبه وقد كانت بر من كاتبت اهل على تسعة او افي وقال عاصم رضي الله  
عنها ان احبا هلك ان اعداها لم يلو كان الحط واجبا لقال عليه السلام افض عليك كاتبتك فليد جوب  
الجميع عليها دون حططة لها منه وان علمه السلام سلمان رضي الله عنه على كاتبتة ولزمنا حذو ماله  
حط شي منها ركل ما ذكره البيهقي في هذا الباب عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وصغوا شيئا  
من الكاتبة فليس في شيء منهم كاتبتهم كانوا ركون ذلك واجبا عليهم فعلى انهم حملوا ذلك على سبيل الذنب  
والفصل **م** قال **م** ويجوز ان يشترط المالك خلافا لاداء المالك بدل الكاتبة نحو ما والكاتبه الحاله سئل  
ان يقول كاتبتك على الف درهم وبه صرح المولى الجعي في فتاواه والكاتبه الموحله مثل ان يقول كاتبتك  
على الف درهم الى سنة والكاتبه المعجزة مثل ان يقول كاتبتك على الف درهم الى سنة تؤدى في كل شهر من النعم  
جاء **م** ويجوز مولا **ش** بان محله الى شهر او شهرين او سنة او سنتين **م** ويجوز **ش** اي معسفا موقفا **م** ويجوز  
من النعم وهو الطالع بشره في الوقت ومنه سمي المعجزة سمي ما يؤدى فيه من الوظيفه ثم استوفاه  
فقالوا اجبت المالك اذا ادته بخروما والكاتبه الحاله مثل ان يقول كاتبتك على الف درهم وبه صرح  
الولوي الجعي في فتاواه والكاتبه الموحله مثل ان يقول كاتبتك على الف درهم الى سنة والكاتبه المعجزة  
ان يقول كاتبتك على الف درهم الى سنة تؤدى في كل شهر من النعم كذا وكذا وكل ذلك جائز **م** وقال الشافعي لا  
يجوز خلافا لمجمل ولا بد من محض **ش** به قال احمد بن حنبله في طاهره **م** اي عتقه لانه حار عن التسليم في زمان قبل  
**ش** اي لان المكاتب لا يقدر على ادائه البدل في الحال **م** لعدم الاهلية قبل الاداء **ش** اي لعدم اهلية المالك  
قبل عقد الكاتبة لانه لا يملك ان لا يقدر على شيء في زمان ليس لا تثبت لعدمه عادة على الكت  
على مال كثير **م** خلافا لاسلم على اصله **ش** اي خلافا لاسلم الحال على اصل الشافعي حيث جوع **م** لانه اهل للمالك

شاي القدرى



الشيخ

فی



















الى العلة والتعذر عند عدم عتق الاب فاذا عتق من قبل الصغر والاولى الى قولهم الات فان ادى الثاني  
 بعد عتق الاول ما ادى الى الكتابه من الاول له شراى ولا الثاني للاول لان العاقد من قبل ثبوت الاول وهو الات  
 شراى لانه من قبل العتق فيثبت له شراى العتق وهو المكاتب الاول قال شراى في الجامع الصغير وان عتق  
 عند على مال شراى عتق المكاتب عند على مال او بامته نفسه شراى او بامع المكاتب نفس العتق من العتق او بزوج  
 عند لم يحز شراى لان هذه الاشياء ليست من الكتب ولا من بوا بعد شراى او بامع المكاتب نفسه شراى او بامع المكاتب نفسه شراى او بامع المكاتب نفسه شراى  
 من لتمام ماله والاعان له والاعان اليه شراى اما الاول شراى عتق عند على مال فلا فاسقاط الملك  
 عن رقبته واشبات الدين في ذمته المقتضى وكذا الثاني وهو بيع عبد من نفسه لانه عتق على مال في الحقيقة واما  
 الثالث وهو تزوج عبد فلا فانه يفتقر الى العتق والعتق له لان من اشترى عبدا او ورجعه ذاروه يمكن من الرد  
 بل لا يجيب وشغل رقبته بالمهر والمهر خلاف تزوج الامه لانه اكتساب لاستيفاده المهر على ما من شراى  
 اشار به الى قوله وان زوج امته جاز لانه اكتساب للمال قال وكذا الاب والوصي في حق الصغير بمنزلة المكاتب  
 في جميع ما ذكرنا شراى يجوز له ان يزوج امته وكاتبه عبدا وبه قال المال والاحمد وسعد احمد بن حنبل وعائشة  
 على مال ايضا وقال الشافعي لا يمكن للمكاتب ان يزوج امته لانها ملكان لاكتساب المكاتب ولا يزوج الامه  
 والمكاتبه نظرا اما في تزوج الامه فلما مر اتفاقا واما في كفاية فلا يزوج بزوجا فاعا كان العتق اذ  
 يحوم وذلك لان المكاتب في كونه نظرا او لا نظرا سواء اما شراى او بامته نفسه تزوج الامه والكاتبه والاولاه نظرا  
 شراى هذا الكلام في بعض التعليل يعني انما يجوز سواء اما لان ولا بينهما نظرية ولا نظري غيرها قال شراى في الجامع  
 الصغير ما دام المادون لم يزوجوا العتق المادون له في النكاح فلا يجوز له ان يزوج امته او غيرها من النساء  
 وفي بعض النسخ فلا يملك شراى من ذلك عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف له ان يزوج امته وعلى هذا الخلاف  
 شراى في الخلاف المذكور المضارب والمفاوض في الشريك عثمان قال لا يزوج في الاصل في هذا ان كل  
 من كان يضره عاما في النكاح وغيرها على تزوج الامه كالات والوصي والجد والمفاوض والمكاتب  
 والفاضي وامر الفاضل كل من كان يضره خاصا في النكاح كالمضارب وشريك العنان والمادون لا يملك  
 تزوج الامه عند ابي حنيفة ومحمد كذا ذكره الامام فاضل خان والمحجوب قلنا وعن هذا في الكافي قبل لفظ  
 المفاوض وهو من المكاتب لما ان المفاوض كالمكاتب وقال صاحب الغاية ذكر في بعض النسخ ان المفاوض يجوز  
 له ان يملك عند الشريك بخلاف واستدل بنقل عن الكوفي وغيره ليس فيه ذكر الخلاف وقال برز ذلك الخلاف  
 دليل على الاتفاق وفيه ما فيه قلنا اراد بعض المروءات شرح الامارات في فانه قال في قوله وعلى هذا  
 الخلاف المضارب الى اخره وفي هذا النقل نظر لان المفاوض يجوز له تزوج الامه بالاتفاق لا يجوز له ان يزوج  
 شريك العنان عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف لا ترى الى ما نقل في محضه في باب المفاوضة وجوز لاجل  
 ان مكاتب عبد النكاح وما ذل لم يجرى النكاح ولا يجوز ان يزوج امته على ما كان ولا يجوز ان يزوج  
 العتق ايضا وجوز ان يزوج الامه ويجوز ان يزوج المال مضاربه الى هنا لفظ الكوفي ذكر تزوج  
 الامه للمفاوض بلا ذكر الخلاف كما ترى وكذلك ابنته القدر وري في شرحه وفي شرح الكافي في الاحكام  
 ان مكاتب عند من يجازيها وله ان يزوج النكاح وليس له ان يزوج على مال ولا ان يزوج الامه  
 ولا ان يملك مكاتب وكذلك المكاتب وقال الفقهاء ابو الليث في شرح الجامع الصغير هو لا يزوج الاصله  
 لا يجوز عتقه على مال يجوز مكاتبهم في الاصله عثمان وان يزوج احد من هؤلاء امه جاز النكاح بالاتفاق  
 انتهى واراد بالاصناف الاربعه الاب والوصي والشريك والمفاوض والمكاتب ثم قال العتق ولو كان  
 مادونا وشريك عثمان او مضاربا وزوج احد هؤلاء الثلاثة لم يحز في قول ابي حنيفة ومحمد ويجوز في قول  
 ابو يوسف ولا يجوز ككاتبه هؤلاء الثلاثة بالاتفاق ولور زوج احد هؤلاء الثلاثة من قبله الا ان  
 القدر كذا بعد امراه لم يحز بالاتفاق وفي شرح الطحاوي الات والوصي والمفاوض لا يملكون لعتق على مال كالمكاتب  
 المكاتب والمكاتب وهو الاول الثلاثة مملكون تزوج الامه وليس لهم تزوج العتق واما الصبي المادون  
 والعبد المادون والشريك عثمان والمضارب لا يجوز ان يزوج العتق ولا يزوج الامه وفي تزوج الامه  
 اخلاف عند ابي حنيفة ومحمد لا يجوز عند ابي يوسف جواز انتهى فعلم ان المفاوض لا خلاف فيه في تزوج الامه  
 هو قاسه شراى ابو يوسف قاس المادون في جواز تزوج الامه على المكاتب جواز له تزوج الامه واعتق  
 بالاجاز شراى ابي حنيفة تزوج بالاجاز فان المادون لم يجوز له ان يزوج عتقه واستدل ذلك بجواز له ان يزوج

مثل

صين

امته فان قلت لما اخار لفظ القناس في العتقين وبها المادون والمكاتب ولفظ الاعتقار في العتقين وهو  
 الزوج والاجاز لان المالك بين هذين العتقين ظاهرة اذ كل منهما فاشا الحجر والطلاق المصروف فاستعمل لفظ القناس  
 لذلك واما هذين العتقين فاما المالك بينهما من حيث العتق لانه لا جازة من المعاصات المالكه من الجانبين  
 بخلاف القناس وجب كان استعمال لفظ الاعتقار البين وقال صاحب الغاية فيه نظر لان المادون لا يملكون  
 هو الشراى من ذلك لا يكون بعد عتق وان كان عتق ذلك فلا تسلم او لو سلم قلنا المراد من القناس عبادة  
 اللغو وهو العتق يقال قاس الطبيب الجراحه اذا قد راسها وعورها والمساواه ايضا يقال قاس العتق  
 ما للعتق على مساوي احد ما بالآخر واجعله على مثاله وهذا العتق ظاهر من المادون والمكاتب لان بينهما مساواة في  
 فاشا الحجر والطلاق المصروف والاعتقار مرد السني الى نظير فاستعمل هذا من الزوج والاجاز او الى ان احدهما  
 نظير للاخر في العتق لان كل منهما يضره مطلقا وعوى صاحب الغاية التوافق من القناس الاعتقار عظم  
 يحتاج اليه بهان مولانا شراى ابي حنيفة ومحمد المادون له ملك النكاح وهذا شراى في تزوج الامه ليس يحز  
 كانه ليس بمادة المال بالمال والنكاح ذلك فاما المكاتب فملك له اكتساب وهو شراى في تزوج الامه القناس  
 لانه استعمل ما وصل به الى المال وبما تزوج يصل للمولى اليه المهر كان اكتسابا ولامته شراى ولا يزوج الامه  
 وهذا ليل اخر مبادله المال بغير المال فيعتق المكاتبه شراى اذا كان اعتقارا للزوج والمكاتبه اذ من اعتق  
 بالاجاز لان العتق مبادله المال بغير المال وكذلك المكاتبه في الامه مبادله ما لا يضر المال ودونها  
 لعتق لا يعتق بالاجاز اذ في الاخره مبادله المال بالمال لان المنفعة فاعمة مقام العتق فيكون في  
 حكم المال ولهذا انضمت منه في النكاح وانتفاء النكاح شرع بالمال ولهذا شراى ولا يزوج ليس من النكاح  
 لانه ليس بمادة المال فالمال ولا هو من اكتساب المال وقال ابو الخطاب الحنبل جاز للمكاتب تزوج عند  
 وفي ما ذكرناه فصل في هذا افضل في بيان من يدخل في الكفاية وبين من لا يدخل في هذا  
 وها هنا بين من يدخل في بيع على الاصل قال شراى القدر وري واذ اشترى المكاتب امه او ابنته  
 دخل في كفايتها ها هنا في الاول انه قد اياه على ابنته للعتق واما في تزويج فوجه الدخول في كفايتها  
 فالان مقدم على الات سواء كان مولودا في الكفاية او مشترى في المولود مقدم على المشتري فان المولود  
 يظهر في حقه ظهور احكام الكفاية بطريق البعثة فانه محرم ببعده حال حيوته وتقبل منه بدل الكفاية على  
 يوم الاب والمشتري محرم ببعده حال حيوة وتقبل منه البدل بعد موت الاب حال ولا ينفق من السعته  
 على يوم الاب يظهر بقتان حاله عن المولود في الكفاية في البعثة واما الاب فانه محرم ببعده حال حيوة ابنته  
 المكاتب ولم يسل منه البدل بعثته لانه لا حال ولا مولى الثاني انه قال دخل في الكفاية ولم يسل صان  
 مكاتبه لانه لو صار مكاتبيا لكان صليكا وبعثت كاتبه بعد عتق المكاتب الاصل والسر كذا في بل اذا عتق المكاتب  
 بيع الاب لما ان كاتبه بالداخل بطريق البعثة لا الاصله الثالث ان حكم امه او ابنته ما قبل امه وابنته ولم  
 يدكرها كاتبا بالاب ولو ذكرها كان ابلا وهو لا يملك بخله كالمشتري في كاتبه ببعثته في الدخول كاتبا عليه  
**وفي الاجاز** لو اشترى المكاتب امه او ابنته او ولد او ولد له لم يملك ببعثته ولو اشترى اخاه وعمره او ابن عمه او ابن  
 له ببعثته في قول ابي حنيفة وقال الشافعي لم يبيع هؤلاء وفي المحجوب المكاتب ان يملك ابنته او ولده المشتراة وقد اعتمر  
 له ببعثته اعلنه كذا ذكر صاحب الاحسان **المراد** يحتاج الى بيان الفرق بين المشتري في الكفاية من الاولاد  
 وبينها اذا كانت عبدا على نفسه وولد الصغير فانه اذا اعتق المشتري لم يسل منه البدل شيئا واذا اعتق الصغير  
 سقط من البدل ما حقه وهو ان المشتري مع من كل وجه فلا يضر به في امر البدل بغيره قل قوله في الكفاية  
 واما الصغير فقد كان مقصودا بالعتق من وجه وكان البدل في مقابلة ومقابلته والى فليكن السقوط ما  
**حقه** **الخامس** ان شراى دوى راحه بجوز عتقه فاعند الثلاثة لا يجوز لانه يضره في بيعه كالات  
 وقال الفاضل الحنبل يجوز لانه يضره في بيعه على السيد اما لو اشترى قريشه باذن السيد للسيد  
 حقه فلو ان في قول عمر بن عبد الله ولا يملك في صحته للشافعي فلو ان وعن ابي اسحق المروزي من اخطابه  
 القطع بالصححة عند احمد بن حنبل في قول الصبي كانت عليه ثم في كل يضره لا يجوز للمكاتب ان يزوج مادون  
 السيد للشافعي منه فلو ان في قول عمر بن عبد الله ولا يملك في صحته للشافعي فلو ان وعن ابي اسحق المروزي من اخطابه  
 شراى على ورن البنا للفاصل ان لم يكن من اهل الاعاق يحصل مكاتبنا كالمشتري التام حقيقة للصله بعد  
 الا يمكن الا شراى ان الحر من كان ملك الاعاق لعتق عليه اراد ان الحر من الذي الرجم المحرم بعتق عليه

ان







امته من عبيد ثم كانتا فولدت منه ولدا دخلت كتابتهما هذا الصانع على الاوصاف الفارقة الشرعية في الامهات  
تشرى الى الاولاد ولهذا كان الولد في كتابته الام وكان كسبه لها لان تبعته الام ارجح لما ذكرنا ان الاوصاف الفارقة  
الشرعية في الامهات تشرى الى الاولاد مما استوضح ذلك بقوله **وهذا** ابتغها في الرق والحرية **اي** يتبع الولد  
الام ووقع في بعض النسخ دخلت كتابتهما بقصدها لتبنيته **وسببها** اي من الدخول بتبنيها وفي النسخ تبنيها  
خاصة والاول هو الوجه لان فائدة الدخول هو الكتاب فان قلت فذلك في المبسوط لو قيل لان  
قابل خطأ فقصته لا يورس جمعها ولا يحصرها الام فينبغي ان يكون في سببها ذلك **قلت** تلك المسألة  
مقصودها انما اذا قيل ان الولد ان كان له كتابته عليه وحالها في ذلك سواء اذ لا ولا تملكها عليه ولا يمكن جعل  
تلك القيمة للولي لان الولد صار ملكا تاما فلو لم يتولى سببها عليه ولا على قيمته فلا بد ان يوجب  
القيمة عند فكونه للابن لانها كانتا تبنيان عليه في حياته وكانا احق بحضانهه واما الولد المولود في الكفاية  
فان شئت الكتابه ها هنا بطريق التبني وحاشا لام يزوج في ذلك لانه جزء منها وهناك ثبوت الكتابه بالنسبة  
وبها في القبول سواء **وفي الكفاية** لو قيل المولود في كتابته يكون قيمته للام كسبه وانه قال الشافعي  
في قول واحد وما لك وفي قول للشيخ لانه لا يدخل الولد في كتابتها في قول يكون فكذا للسند بسببه واعتنا  
**م** في السند فاولاده عبيد ولا يخدم **اي** اي المكاتب لا يخدم **اي** اي القيمة تود بها الى المصحح عندها على  
ما ياتي **م** وكذلك العبد ياد ان له المولى بالزوج **م** فيزوج فلو لم يزوج من زوجته ثم استخمت فان ولده عنددها  
ولا يخدم بها لقيمة **م** وهذا **اي** الحكم الذي ذكرناه في الزوجين عندنا في حنفية **اي** يوسف وقال محمد اولاده  
احرار ما لقيمة وبه قال زهير والشافعية الا عندنا كشاف في قول كقولنا واكثرهم ذكره **اي** يوسف مع اي حنفية  
الا ان النفقة اما المثلث ذكره في يوسف وما ذكره الجوهري لانه قوله الميراث له وبه صرح القدر في  
كتابته المقر بقال ابو حنيفة وابو يوسف لا يثبت للعبد حكم العتق واولاده عبيد وروى  
عن ابن حنيفة انه يكون مع مولا وهو قول ابو يوسف لا يثبت له حكم العتق في الدعوى وقال محمد اولاده  
احرار ثم على قول محمد ان كان الزوج من هو اعني العتق والمكاتب والميراث ان لا يثبت فله من ثمة الولد والميراث  
بعد العتق عند اذا عتقه بموطأ انها حرة او غيرها بان زوجها منه حرة على انها حرة قال ابى يوسف  
الولد على الزوج والحال وان كان الذي عتقه عبدا او ميرا او مكاتبه فلا رجوع له عليهم حتى يعتقوا  
سواء كان العتق ماذونا له او لم يكن واما اذا اراد الرجل ان يزوج امرأة فاحتج رجلها فخرج ولم يزوجها  
اباه او من وجه رجلها فخرج منها فخرجت روجها فاني حرة فانه لا يرجع على الحرة لاعتلى المرأة ولكن  
يرجع بغيره الولد على الامة اذا عتقت لانها عتقت بزوجها وعتت نفسها الهاجرة في ضمان العتق وكنها  
الكفاية **م** لانه **اي** لان المكاتب **م** يشار الى الحرة بسبب ثبوت هذا الحق **م** وهو كون الاولاد حرة بالقيمة  
**م** وهو الغرض **اي** بسبب ثبوت هذا الحق وهو الغرض **م** وما سبب كان فيه **م** وهذا **اي** اي حرة استراكتها في هذا  
السبب **م** لانه **اي** لان المكاتب **م** ما رعت في كتابتها **اي** في كتابته تلك المرأة التي رعتها بها حرة **م** الا لئلا  
حرية اولاده **م** وفي بعض النسخ حرية الاولاد **م** ولما **اي** اي يوسف وابو حنيفة **م** انه مولود من رعتها  
**م** لان اباه رعت ماذام في كتابته وانه طهرت رعتها بنبوتها لا استحسان **م** فيكون رعتها كما اذا كان غلاما  
حاشا **م** وهذا توضيح لما قلناه لان الاصل ان الولد يتبع الام في الرق والحرية **م** يعني ان القياس انما هو الولد  
الام في الرق والحرية لانه جزؤها **م** خالفنا هذا الاصل **م** اي في كتابتها هذا القياس المذكور **م** في الحرة  
**اي** فيما اذا كان الرجل حرا **م** باجماع الصحابة رضي الله عنهم فيه نظر لوجود الاختلاف من الصحابة على ما  
روى ابن ابي شيبة في النبوة **م** في النبوة **م** ان ابو بكر بن عباس عن عمر بن الخطاب عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
حارية فولدت منه اولاد اثم اقام الرجل البيعة فقال شرده عليه ويقوم عليه ولدا بغيره الذي  
باعها ما عدا **م** وقال **م** ثمانية من عتقته عن يوب من موسى عن اي قطاع من سلمة بن ابي امة  
انت فوما ففرضهم وزعمت لها حرة فنزح رجل فولدت له اولاد او حدها امه ففرض عمر رضي الله عنه  
بقية اولاده في غير رعت **م** حرة فاعدا الا على عن سعد بن قنادة عن جلاس ان امه انت فزعمت انها  
حرة فنزحها رجل ثم ان سيدها ظهر عليها ففرض عمر رضي الله عنه انها اولادها بسببها وجعل  
لزوجها ما ادرك من متاعه **م** وهذا **اي** ولد المكاتب **م** ليس في معناه **م** اي في معنى ولد الحر لان

اي

ش

حق المولى من ان **م** اي في مسألة الحر **م** يجوز بغيره نأخره **م** اي حاله اراد ان الحكم حرية الولد مع مراعاة حق المصحح  
وهو المولى باجماعهم في الحال **م** وهذا **م** اي في مسألة المكاتب **م** بغيره نأخره **م** اي حق المولى بها مجبور بغيره  
متأخره **م** اي ما بعد العتق **م** كان المانع من الاطلاق به موجودا وهو الضمير للاحق بالسخي بالناقص يعني  
على الاصل وهو ان يكون الولد نالها **م** فلا يلحق **م** اي فلا يلحق المكاتب بالحر في هذا **م** **واعلم** ان قوله  
لان حق المولى من ان **م** يجوز بغيره نأخره الى اخره يدل على ان عتق المكاتب اولاد المكاتب في القنون المذكور انحرار  
متأخره اوها الى ما بعد العتق وهذا الضمير عليه في شراح الجامع الصغير وفي المبسوط خلافا وهذا هو ان قيمة  
الاولاد والمهر تحت في الحال لوجود الادن من المولى **م** قال **م** اي في الجامع الصغير **م** وان وعلى المكاتب مائة على  
وجه الملك **م** يعني استرا مكاتبته امه بغيره **م** وطها بغيره **م** اي المولى **م** وانه فيه معلق بقوله **م** وط  
وانما بالجنرا ان المولى يظهر في ذلك الحكم هذا في ادن المولى بالظن الاول لانه لما كان يواخذ ما لقيمة الكفاية  
ما لو طي بغيره ان المولى فلان يواخذ به بالادن بالطريق الاولى لا يرى انه يفرق هكذا **م** اذا وجد الوطى  
في النكاح فانه لو كان ماذونا في النكاح فنكحها ووطئها بواحد منهما في الحال ولولم يكن ماذونا لايواخذ بالهر  
في الحال بل يواخذ بالهر بعد العتق **م** استخفها رجل فعليه العتق **م** اي من المثل **م** بغيره في المكاتبه **م** اي في  
حال الكفاية **م** من غير تأخير **م** الى الاعناق **م** وان وطئها على وجه النكاح **م** اي بغيره ان المولى بالنكاح لانه يواخذ به  
**م** اي العتق حتى يعتق **م** وكذلك المادون **م** لا **م** اي العتق المادون له في النكاح سواء كان قننا او ميرا كان حكمه  
كذلك **م** وجه الفرق **م** من الوطى على وجه الملك والوطى بالنكاح **م** ان في الفضل الاول **م** وهو الوطى على وجه  
الملك ظهر الدن في حق المولى لان النكاح يواضع العتق **م** انواع النكاح كالاغارة والضيافة والمدة اليسرى  
لكن المراد هنا هو العتق فانه من انواع النكاح لانه لو لا النكاح لما لم العتق لزم الحد فصار لوجوب العتق  
مقتضى من النكاح لانه من انواع النكاح **م** اذ اخذت الكفاية **م** لانه انما ملك الشرا لئلا يثبت الكفاية قال  
ان الكفاية اوجب الشرا او الشرا اوجب سقوط الحد وسقوط الحد اوجب العتق قال الكفاية اوجب العتق وهو  
معنى قوله **م** وهذا العتق **م** اي الذي وجب على المكاتب بسبب وطئ المسترا **م** من انواع النكاح **م** اي من انواع النكاح  
**م** لانه **م** اي لان الشرا لولا الشرا لما سقط الحد وما لم يسقط الحد لا يحل العتق امام بطنه في الفضل الثاني  
**م** وهو الوطى بالنكاح **م** لان النكاح ليس من الاكساب في شيء فلا ينظر الكفاية **م** اي فلا ينظر الكفاية **م**  
فوجب العتق هنا باعتبار شبهة النكاح وهو ليس من النكاح والاكساب في كتابته فبنا حرا في ما بعد عتقه كالكفاية  
**م** يعني اذا كفل المكاتب بوجده بعد الحرية لان الكفاية لا ينظرها **م** قال واذا اشترى المكاتب حارته  
شرا فاسدا او الكفاية والاذن ينظرها **م** اي الشرا **م** بوجده **م** وما **م** البصحة **م** والفاسد **م** كالوكيل **م** يعني اذا  
وكل كمالا بنبول البصحة والفاسد **م** كان **م** اي العتق **م** طاهرا في حق المولى لوجود الادن منه **م** **فصل**  
**م** اي هذا فصل في بيان مسائل اخرى من هذا الباب **م** اي بالفضل لكونها نوعا من جنس مسائل الباب  
**م** واذا ولد له كفاية من المولى فهو باحراما ان ثبات مصت على الكفاية وان ثبات عتق بغيره فصار  
ام ولد له **م** **م** سواء صدقته المكاتبه في ذلك ام كذبته لان المولى في رعتها حقيقة الملك والمكاتب حق  
الملك فتر تحت الحقيقة على الحق فثبت من غير قصد من خلاف ما لو ادعى ولد امه المكاتب فان ثبتت  
العتق لا يتصدق المكاتبه لان المولى حق في اكتابته دون حقيقة فحتاج الى التصديق **م** لانه **م**  
**م** اي لان الشرا وهذا اشارته الى دليل التحريم **م** بغيره **م** اي المكاتبه وفي بعض النسخ بغيره **م** هذا حرة **م**  
**م** اي ههنا الحرية ما لا يضافه سقطت لكونه رعاها بالفاصلة بقوله بغيره **م** عاجل بغيره **م** اي احد  
الجهتين عاجل بغيره **م** وهو المصطفى على الكفاية **م** واجل بغيره **م** اي لا يرى بالبدل وهو ان يجرسها  
وتصيرام ولد فتعتق بعد موته فتحرر منها **م** اي اذا كان امها من اربعين الجنتين فتحرر منها **م** ولتب  
ولدها ثابت من المولى سواء كانت له ستة اشهر ولا كثر من ستة اشهر **م** وهو حر **م** اي الولد  
ولا يعلم فيه خلاف لان المولى ملك الاعناق ولدها **م** لان الدعوى من المولى كالعسر وانه يملك عتقها  
ولدها من غير قصد **م** فلان ملك ذلك صحتها للدعوى ما لطريق الاولى **م** وما له بغير الام **م** اي والد له  
من الملك **م** في الجارية بغيره **م** لا يتصدق الا بغيره **م** اي في الحقيقة حواب عما على ان يملك المولى  
في المكاتبه بغيره فلا يصح دعوىه فقال الذي له من الملك لقيمة فيها كاف الصحة الا ستلا وان لم يكن له ملك  
البدل فملكه بها اقوى من ملك المكاتب في كتابته بغيره **م** اي اعناق المولى مكاتبته دون المكاتب والمكاتبه

صل



اذا ادعى نسبا لولد ثبتت نسبه فلان ثبت من المولى اولي **م** واذا ادعت على الكفاية **م** شرا ادانها او اخوارها لكفاية  
ومضت عليها **م** اخذت لعن من مولاها **م** اي من المولى **م** فاعل المولى واحد الشاخص في قول لاخصاصها سببها  
وعنا فيها على ما تقدمنا **م** اشار به الى قوله في فصل الكفاية الفاسدة انما صار احصاها من ان مات  
المولى لم يبق بعد مضى على الكفاية **م** عنفت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكفاية ولا خلاف بيننا في ان المولى لا يسقط  
لنسلها ما قبلها كفاية الكفاية **م** ولم تشمل بذلك **م** فان قلت كان الواجب ان لا يسقط  
لان الاكتاب سلبها وهذا انه بقا الكفاية **قلت** الكفاية لشدة المخاوضه في النظر لاد لا يسقط البدل  
ولشدة الشرط في النظر ليد يسقط الا ترى انه لو قال لا يرانه اذ دخلت لدار فطابق بشرطها فلا تسقط  
فلا عنفت بالاستيلاء بطلت جهة الكفاية فعملنا بالشبهة فقلنا سلامة الاكتاب عملا بشبهة المخاوضه  
وقد سقط بدل الكفاية عملا بشبهة الشرط **م** وان مات من تركت مالا يورث منه كتابتها **م** اي بدل كتابتها  
وما بقي ميراث لا ينهار باعق مولاها **م** وقال احمد في يدها للسيد **م** وقال الشافعي في قول لطلان الكفاية  
فيكون العنق بالاستيلاء فلا يكون ما في يدها ميراثا لانها لا يران من كان معها في كتابتها من ميراثها يورث  
ما بقي من الكفاية ويرث من ذكرنا عن كان معها في الكفاية على قسم الميراث ولا يرث منها وارث اخر قال ان جرم  
هذا قول لم يعرف من احد وظل في العزان والسنة والمقول وان لم يران مالا فلا سعة على الولد لانه حر  
ولو ولدت ولدا اخر لم يلزم المولى بالسكوت لان نسبا لولد لا غنايت السكوت اذ لم يكن يحرم الوطى وهذه  
محرم وطها **م** الا ان يدعى حرمه وطها عليه **م** وفي بسوط شيخ الاسلام هذا اذ امضت على الكفاية المأثورة  
عبرت نفسها ولم يعض شئ ولدت فانه يلزم المولى بدون الدعوه لطلان جديده **م** فلو لم يدع **م** اي المولى  
نسب المولى الثاني ومات من غير وفاء سمي هذا الولد لانه مكاتب سخطا **م** اي لان الولد الثاني دخل في  
كفاية امها وقدر ان يورث ميراثها على جرم امها فلو مات المولى بعد ذلك **م** اي بعد موت الكفاية **م** عنق  
اي الولد الثاني **م** ويطل عنه السقايه لانه عنق امه المولى **م** اي لان الولد لم يولد له امه المولى اذ هو ولد  
شرا لانه ولد **م** فبقيت عليها **م** في لا تسقط بعد موت السيد فكذا اولدها بغيرها **م** قال اي القدر يورث  
**م** واذا كانت المولى ام ولد خات **م** والقياس ان لا يجوز عندها اي حنفية لعدم بقومها فكيف يؤخذ بمقاله  
بذلك الكفاية لكن جون باعتبار ان عقد الكفاية يرد على المولى ليسوسل به الى ملكة السيد والكتاب في الحال  
والحرية في ثانی الحال **م** طاجنها **م** اي طاجنه ام الولد **م** الى استفادة الحرية قبل موت المولى **م** كفاية غيرها  
**م** وذلك ما لكفاية **م** فكان جازما **م** ولا شافعي فيها **م** اي من الكفاية والاستيلاء وهذا هو الحق في قولنا بعد  
تطريخ ان يقال احدهما يقتضي العنق ببدل والاخر بلا بدل والعنق الواحد لا يثبت منهما فاما ما سبق  
فقال لا تنافي بينهما **م** لانه **م** اي لان الشان بينهما جازما **م** وهما حصول الحرية بالبدل ومجلا وحصولها بلا  
بدل **م** وجلا **م** قال في القاص من احكام الشافعي لا يجوز كفاية امه المولى لان الشافعي قال اذا سولت الكفاية صارت  
ام ولد عاونه قال احمد **م** فان مات المولى عنفت بالاستيلاء **م** يعني اذ مات المولى قبل ابدل الكفاية **م** ولما سقط  
القبول يورث وان مات سقط عنها مال الكفاية هكذا الشافعي في شرح الاقطع **م** قال الحاكم في الكفاية فان مات المولى قبل  
ان يورث عنفت ولا شافعي عليها لتعلق عتقها بموت السيد وسقط عنها بدل الكفاية لان العتق من احكام السيد  
العنق عند الادا اذ اعفت قبله لا يمكن توفيق العتق عليه **م** اي على المولى **م** يسقط **م** اي بدل الكفاية **م** بطل  
الكفاية لا يمنع القايها من عتقها **م** بالسياسة الى البدل **م** عتقها بسلها الاولاد **م** والاكساب **م** اي بعتق  
الاولاد وتخلصها الاكساب **م** قال تاج الشريعة اي الاولاد التي اشترى بها الكفاية في حال الكفاية لا الاولاد  
التي ولدت من مولاها وهذا في الحقيقة لدفع شبهة ردوي ان استباح الاولاد في الحرية والرقه بالام  
انما يكون في لو كانت الاولاد منسوبة بالام حال الحرية والرقه وهما الاولاد منسوبة عنها حال غيبتها  
فكيف يعنق الاولاد لعنقها عند موتها **فاجاب** عنها بهذا وقال عدم العنق الاولاد  
المنسوبة انما يكون اذ لم يكن الاولاد اخله في كفاية الام بطريق التبعية وهما هنا دخلت في كفايتها  
بتعاطفها فلذلك عتقوا عنها بطلان الكفاية في حق الام في حق البدل وسقطت حقها في حق الاولاد  
والاكساب **م** البند **م** اشار بقوله لان الكفاية انسخت في حق البدل **م** اي في حق الام في حق بدل الكفاية **م** بقيت  
**م** اي الكفاية **م** في حق الاكساب والاولاد لان الفسخ لغيرها **م** اي لان شيخ الكفاية اي بطلانها لاجل نظرها  
والنظر فما ذكرناه **م** وهو سقوط الكفاية في حق البدل **م** بقاها في حق الاولاد والاكساب لانه على نذر

الشاخص

استباحها في حق الاولاد والاكساب **م** نصير الاولاد او قال لورثة المولى **م** كذا نصير الاكساب **م** ولا ينظر لها  
في ذلك **م** قيل في كلامه شافعي لانه علل الطلاق بان منع بقا الكفاية من غير فائدة **م** بالشرط والمأثورة  
الواحد ما يخص لا يعقل لعلين مختلفين **فاجاب** بان الكفاية محض جهة في الكفاية **م** اي الكفاية  
هي عتبه وعمل الشافعي لا يولي ولو ادعت الكفاية **م** نصير الكفاية اي لو ادعت الكفاية  
مثل موت المولى عنفت بالاكفاية لا بالاستيلاء لانها ما قفلة **م** اي لان الكفاية ما قفلة **م** وقال احمد  
وقال الشافعي لا يعنق لطلان الكفاية على ما ذكره **م** اي القاص **م** قال اي القدر يورث **م** فان كانت مديرة  
كاف **م** ولا تعلم فيه خلافا لاداري عن الشافعي ان التدبير وصيته والكفاية رجوع عنها واما وضع المسألة  
في المدرس لها سببه امر الولد وان كانت هذه الاحكام في المدرس ايضا كذا في المسوطة وضعها في المدرس  
لما ذكرنا من الحاجة عند قوله حاجتها الى استفادة الحرية قبل موت المولى وذلك ما لكفاية **م** ولا ينافي في هذا  
جواب عن سوال قدس **م** ان يقال التدبير يقتضي الحرية بلا بدل **م** والاكفاية ببدل **م** فبما مناه  
فقال ولا تنافي بين الكفاية والتدبير اذ الحرية فاسدة في المدرس **م** وانما ثابت محذور الاستحقاق **م**  
**م** اي استحقا في الحرية **م** لان حقيقتهما موصفتان لها جهتا العنق عاجل ببدل **م** احل بلا بدل **م** فاشفي انما  
**م** فان مات المولى ولا مال له غيرها **م** اي بالاختيار من ان تسقط في ثلثي قيمتها **م** اي جميع مال الكفاية **م** اذ ادعت قيمتها  
مدرس لا فائدة لان الكفاية عقدت حال كونها مدرس **م** قيد بقوله ولا مال له لانه لو كان له مال  
غيرها خرج من ثلثي قيمتها **م** لانه لا يسقط عنها بدل الكفاية **م** كما لو اعفتها اذ كان في المسوطة وقد علم ان المدرس  
يعنق من ثلث عند الكفاية اهل العلم الا التخيروا **م** اود **م** وهذا عند اي حنفية **م** اي هذا المذکور  
اختيار بين ثلثي القيمة او جميع بدل الكفاية هو عند اي حنفية **م** وقال ابو يوسف سفي في الاقل منها  
**م** اي ثلثي القيمة او جميع بدل الكفاية **م** فالحال ان احكامنا الثلاثة في موضعين **م** في الحر والعتق والاولاد  
مع اي حنفية في القدر اذ وقع محرم في الحر اما الحر اذ وقع محرم في الحر **م** اي عند اي حنفية **م** اي عند  
بقي الثلثان عند الانه لم يخرج من الثلث وفي بعض النسخ **م** فبقا **م** اي بقاها حرته ببدل **م** احدتها محرم  
بالتدبير **م** والاخرى موجه بالاكفاية **م** فخرش على صيغة المجهول من المضارع لان في الخبر فاذن الجواز ان  
يكون اذا مال المولى اشترى عتقها بالاختيار اذ اقل المالكين عتق لكونه محالا وان كان حسن المال يتخذ  
**م** وعندنا لما عتق بعضها عتق كلها بعتق بعضها فهي حرة وعتقها احدى البدل **م** اي عتقها بالاكفاية  
والعتق بغيرها الاقل لا محاله بغير المجهول لا العاقل لا اختيار الا لقل **م** فلاحق في الخبر **م** لان ما عتقها  
بدل الكفاية حاله وحالها ببدل الكفاية **م** بالتدبير محالا لم يكن الخبر مفيدا فدل منه اقل المالكين لا اختيار  
كما لو عتق عند علي الف او العنق فانه يلزمه الاقل لا اختيار عند ذلك **م** فان قلت **م**  
يلحق ان تسقط في ثلثي قيمتها عند ما لان الاعناق والمالم بغير عتقها بعتق كلها بالتدبير بعتق بعضها  
والفسخ كفاية فوجب السقايه في قيمتها **قلت** صحة كفاية المدرس للنظر لها وهو في ابدل  
الكفاية لاحتمال كونه اقل فجا **م** الاختيار **م** واما المقدار ليجب ان يامل البدل بالكل **م** اي ان المولى  
يامل كل الكفاية كمال الذات لا في اضافة العقد الى انما يقال كالتك على هذا او العمل بالمال كالفقه  
فيصير كلها مكاتبه **م** فقد سلم لها الثلث بالتدبير **م** فبما ان يسقط بغيره من ثلث الثلث  
وبه قال مالك **م** في الحال ان يحل لبدل كفاية **م** اي عقالة التدبير لانه يسقط منه الثلث  
فاذا اوجبا البدل عقالة كفاية يكون خيلفا وهو باطل الامر في نوصيه لما قلناه **م** انه **م** اي ان الشافعي  
**م** لو سلم لها الكل **م** اي كل البدل **م** بان خرجت من الثلث يسقط كل بدل الكفاية فبما **م** اي  
اذ لم يخرج من الثلث **م** يسقط الثلث وصار كما اذا اباخر التدبير عن الكفاية بغير لو كانت عند اولاد  
ثم دره ثمرات المولى ولا مال له سواء يسقط عنه ثلث البدل **م** بالانفاق وفي المسألة التي تسلي  
هذه المسألة لانه عتق ثلثه بالتدبير فكذا انما اذا التدبير ولهدا الوادي كل البدل في حوته  
يعنق كله ولو كان ثلثه مستحقا بالتدبير ولم يرد عنه عقد الكفاية لما عتق كله بالاد **م** ولما **م** اي  
لا في حنفية وابي يوسف **م** ان جمع البدل بمقابل ثلثي قيمتها فلا يسقط منه شئ **م** وهذا **م** اي  
بيان ذلك في حنفية **م** لان البدل وان يوبل بالكل **م** اي لان بدل الكفاية وان يوبل بالكل **م** اي لان بدل  
الكفاية وان يوبل بالكل **م** ات المدرس **م** من حيث لصون **م** اي من حيث لصون **م** حيث قال كالتك فانه مقابل

سعد  
جهاج











المجبر وغيره فان قبل البيع ما كان فيه كالمستشهد به لان الاولاد تابعون لهما من كل وجه حتى ان المولى لو اعقب الاولاد لم يسلط  
من البذل لشيء ولحق الاولاد اذ اعقب المولى الام خلافا لغير الغائب فانه بالكاتب من وجه حيث اضعف العقد البهنا  
مقصود احق ان المولى اذ اعقب الحاكم بغير عقد وبطناً لكاتبه ولا يعقب الغائب واذا اعقب الغائب سقط  
حصته من الكفاية ويحس على الحاضر حصته لا غير ولا يلزم من نفوذ ما هو بيع محض بل لا يوقف على نفوذ ما هو نفوذ  
من وجه بل لا يوقف **فالجواب** ان ما ذكرت يجوز ان يكون وجهاً للقاس واما في الاستحسان فالنظر لا يثبت  
العقد بالبيعة في البعض من غير نظر في ان يكون فيه جهة اصالة ولا فيحيط للعقد ونظر المكاتب ولا شمله على  
المستأجر واذا امكن يقتضي على هذا الوجه بغيره الحاضر فله في المولى اي ما يخدمه اي ان يأخذ العقد الحاكم  
بكل البذل لان البذل عليه كونه اصلاً فيه ولا يكون على الغائب من البذل شيء لانه بيع فيه في العقد هذا  
يدل على ان النظر في مجرد الشبهة لا معتبر بمجملة الاصل في العقد عليه **فقال** في المولى في الجاهل الصغير  
واما اذ يعقب اي شاهد والغائب قبل هذا انكر الالفة في اول المسألة فان ادى الشاهد او الغائب  
عقباً **والجواب** بانه افاده تمهيداً لقوله **و** بحسب المولى على القول **و** في القاس لا يجبر في الغائب  
وبه قالت الثلاثة لان الغائب متبرع غير مطالب بشي من البذل ولكن الاستحسان ان يجبر عليه حتى يعقبان جميعاً  
باد الغائب لان حكم العقد ثبت في الغائب فيما لا يضره ولكنه منزه عن البيع حكم العقد في حق الحاضر **وفي جامع**  
المجبري الا انه قبل منه حالاً ولا يمكن من التساوية على حقوق الحاضر بغير عقد في المكاتب والاشارة المصنعة  
الى وجه الاستحسان بقوله **م** اما الحاضر فلان البذل عليه واما الغائب فلانه يبالى به من الحرية وان  
لم يكن البذل عليه وصار كغير الرهن اذ ادى الدين بان استعار انسان من احسننا الذين يترادى المعبد  
الدين **م** يجبر المولى على القول الحاكم الى استحلاله عنه **و** في بعض النسخ الى استحلال الرهن عنه وان لم يكن الدين  
عليه **م** اي على معبر الرهن فكذلك هنا غير المولى على القول من الغائب وان لم يكن البذل عليه لانه يحتاج الى استقاء  
الحرية **فقال** **م** وانما ادى لا يرجع على صاحبه لان الحاضر قضى بئانه **م** ومثله لا يرجع **م** والغائب متبرع  
به غير مضطر فيه **م** اي من جهة الحاضر بخلاف معبر الرهن فانه مضطر فيه **م** فان قيل الغائب هنا كغير  
الزمن وغير الرهن مضطر ولهذا يرجع على المستعير ما ادى فكيف قال غير مضطر **فالجواب**  
انه كونه جواراً الا اذا من غير من عليه لانه الاضطرار فان الاضطرار انما هو اذا فات له شيء حاصل فلهنا  
ليس كذلك بل انما هو بغير ضيقه ان يجعل له الحرية وهذا كما يقال للرجح لا يبيح حشرنا **فان قلت** حوله  
حاصل بالكتابة وورثتها فانه لو توفده كان مضطراً **قلت** متوهم وجوز الرجوع لو يكن ثابتاً فلا يثبت به  
**م** وليس للمولى ان يأخذ الغائب لما يقيننا ان اراد قوله لانه يبيع فيه **م** فان قيل الغائب الغائب وله بيع بل ليس  
ذلك منه بشي **م** يعني لا يورث قبوله في لزوم بطلان الكتابة عليه وكذلك رده لا يورث في حق رده عقد الكتابة  
عن الحاضر **م** والكتابة لازمة للشاهد **م** اي فادع عليه واذا بالشاهد العقد الحاضر يعني ان الكتابة لو لم  
الحاضر قبل اعادة الغائب بعد اذانه لا تعتبر لك ولا لغيره المولى ان يأخذ الغائب وان قيل  
**م** من غير قول الغائب فلا يتغير بقوله **م** وليس للمولى ان يأخذ بشي من بطلان الكتابة **م** من كل عمل غير من سلطه  
فاحاله لا يتغير حكمه لو ادى لا يرجع عليه كذا هذا **م** اي حكم الغائب **م** واذا كانت الامه عن نفسها وعن ابنها  
صغيرين فهو جائز **م** يعني اذ اقبلت عقد الكتابة عن نفسها وعن ابنها فاعقد حاشا والحكم في العدم كذا  
وليس في وضع المسألة في الامه فانه سوى ما ذكره العقبة ابو جعفر في كشف القوامض ان لرواية الجامع  
من القابلة ما ليس في مكاتب المبسوط فان هناك المسألة فيمن كانت عبداً على نفسه واولاده الصغار فلولوا  
رواية الجامع فكان لقابل ان يقول للابن على الصغير من الولاء ما ليس للامه ورواية الجامع تبين ان ذلك  
كله سواء وقد وضع المسألة في الصغيرين وان كان في الكبيرين كذلك هي من بعد ما ذكر من الجواب بقوله  
واهم اذ لم يرجع على صاحبه وتنفق لانه لو لم ينفق كان لفاعل ان يقول في مثل هذا الوضع  
اذا ادى احد الابنين ينبغي ان لا يعقب الاخر لانه لا اصل بينهما ولا تبعية بخلاف الامه وابنها  
فان الاولاد الام كاد انهما يبدل لئلا يمتنعوا وكذلك الاولاد كاد انهم لا ينفقون في مكاتبهم تبعاً  
اما اذا هذا الامر كاد انهم لا يمتنعوا تبعاً ولهم هذا وضع المسألة في المبسوط في الاولاد الصغار  
لتبديد هذه القاعدة ولكن اختار في الجامع لفظ التبعية مطلقاً قاتلاً واستحسننا **م** واهم اذ  
لا يرجع على صاحبه ويجبر المولى على القول ويعقبون لا يمتنعون لانهما جعلت نفسها اصلاً في الكتابة واولادها

يعقبان الكتابة قبل القول  
نافذة على الشاهد من غير  
وجوب البذل فلا يغير بقوله

تبعاً على ما يثبت في المسألة الاولى **م** وبني كفاية العبد عن نفسه وعلى العبد الغائب وذلك ان الام اذا اذنت فقد اذنت  
وبنا على نفسه وكل من ولد من اذنت هو متبرع غير مضطر وفي ذلك الرجوع **فان قلت** اذ اذنت اذنت بها بغير ان لا  
يعقب الاخر لانه لا اصل بينهما ولا تبعية **قلت** ان احدهما اذنت كان الثاني كاد الام لانه تابع لها  
من كل وجه ولو اذنت الام عنقوا فكذلك اذ اذنت احدهما **م** وبها ولي من المولى لا ينفق في الام اولاً من  
الاجنبى **فان تاج** الشريعة اي من العبد الاجنبى لما كان هذا العقد في حق الاجنبى على ما ذكر في المسألة  
الاولى واولى ان يجوز عقد الام في حق له والان ولدها اقرب لها من الاجنبى **فان قلت** صاحب العتق لعله اشار الى ما  
ذهب اليه بعض المشايخ ان يوثق الجوار هنا قاتلاً واستحسن لان الولد تابع لها بخلاف الاجنبى وادى الى الحق  
والله اعلم **قلت** اشار بذلك الى ما قاله تاج الشريعة بقوله انما ينفق الصغير الجوار مطلقاً ساكناً  
وقد ذكرناه **فان تاج** **باب** **كتابة العبد المشترك** **فان قلت** هذا باب في بيان  
احكام العبد المشترك ولما كان الواحد قبل الاثنان قد تم حكم الكتابة الواحدة اعمه حكم كتابة  
الاثنين وما هو بينهما **فان قلت** في الجامع الصغير واذا كان العبد من رجلين **م** وفي بعض النسخ من رجلين  
**م** اذ ان احدهما صاحبه ان يكتب نصيبه **م** ان قال كاتب نصيبك من العبد **م** باليد ريم ويقص **م** نصيب  
الصا داي وان يقص **م** يدال الكتابة وكانت وقص بعض الخلف **م** عجز فاما الذي يقص عند أبي حنيفة رحمه الله  
وقال هو مكاتب بينهما **م** اي من الشريكين **م** اي المكاتب من المال **م** فهو بينهما **م** اي من الشريكين **م** واصالة  
**م** اي اصل الاختلاف **م** وقال المكاتب اي اصل قوله فاما الذي يقص **م** ان الكتابة تجزى عند أبي حنيفة  
**م** خلافاً لما عتق له الاعيان **م** اي بمنزلة تجزى لا عتق عند خلافاً لما كانت لا تجزى عندهما كان كتاباً واحداً  
نصيبه ما ذكره مكاتباً على ما جاز لان **م** لانها **م** اي لا لكتابة نفقة الحرية من وجه لانه يكون جزءاً من حيث البذل  
فيقتصر على نصيبه **م** اي فيقتصر الكتابة على نصيب المكاتب كغيره **م** اي خيفة **م** للحرى **م** اي لا لاجل  
جزى الكتابة **م** وفائدة الاذن **م** هو اذ هو اذن عن موال معتد بقرين ان يقال اذا كانت الكتابة تجزى فسا  
القابلة في اذن احدهما للاخر بالكتابة فقال وفائدة الاذن **م** ان لا يكون له شيء للشريك الذي لم يكتب  
**م** حق البيع كما يكون **م** اي حق البيع اذ لم ياذن **م** اي الشريك الذي لم يكتب **م** وقال الكافي انما ذكره في قوله  
يعني فائدة الاذن لا يلايقوم ان الاذن بشرط في حق جزاء الكتابة نصيبه صحته لانه وفدت بالاجماع عند  
ابي حنيفة في نصيبه وعندهما في الكل بقيت للسالك حق البيع بالاتفاق ولو لم يبيع حتى ادى البذل  
عقب خطه عند أبي حنيفة وللسالك ان يأخذ من المكاتب نصف ما اذن من البذل لانه عند مشترك **قلت**  
كيف يقول نفدت بالاجماع وفيه خلاف مالك والشافعي على ما بين **فان قلت** اذ اذن احد الشريكين للآخر  
بالكتابة جازت خلافاً لما لك والشافعي في قول وغيره الا ان صاحباً عندنا ولكن صاحبه نقضه وقال الشافعي  
وما لك لا يجوز **م** وقال احمد والحسن وان لم ينفق الجوار بغير الاذن ايضا ولا ينفقه صاحبه فاذ ادى العبد البذل  
ومثله للسالك **فان قيل** الكتابة اما ان يعتق بها المعنى المعنوية او معنى الاعيان او معنى بطريق العتق باذالمالك  
ولو وجد شي من ذلك من احد الشريكين بغير اذن صاحبه ليس للاخر ولا في البيع **م** من ان الكتابة ذلك **الجواب**  
بان الكتابة ليست بمن كل واحد من المعاني المذكورة وانما هي تشمل عليهما فيكون ان يكون لها حكم خاص به وهو  
ولا في البيع بمعنى نوحه وهو احاق الضرر سلطان حق البيع للشريكين بالسالك بالكتابة ونقصه لا ينافي  
في خاص حقه انما يصح اذ لم ينص عليه الغنم المحل في الكتابة يقتل البيع وهذا انفسه يتراصفها بحق  
المقتضى وانفي المانع **م** واما المعاني المذكورة فالمعناوية وان قلت البيع لكن ليس فيها صفة خاصة  
فانه اذا ما عتق نصيبه لم يسلط على صاحبه بيع نصيبه والاعيان والتعلق وان كان من غير ملك المحل  
لا يقتل البيع **م** اما الاعيان فظاهر **م** واما التعلق فلا بد من **م** **فان قلت** اذ اذنت الام لانه يبيع فيه  
احد الشريكين فاما اذا كانت الشريكان معاً كانه واحد جاز وبه قالت الثلاثة فاذ اذنت احدهما  
حصته لم يعقب نصيبه منه ما لم يوثق جميع الكتابة اليهما وان اعنته احدهما جاز وكذا لو اذنته  
من نصيبه او وهبه له عقب شريكتها بالكتابة بعد اعتاق احدتهما ان شاء عجز ويكون الشريك  
بالخارجين الصغار في السعاية نصف الغنم والعقب في قول أبي حنيفة ومن يعقب والسعاية ان كان ينفق  
وعند أبي يوسف يعقب المعقب ان كان موصراً وليس العبد في نصف قيمته ان كان معصراً وعند محمد يعقب  
الاقل من نصف قيمته ونصف ما يبيع من كتابته وكذا العبد يستحق في الاقل عند عمر المعقب كذا في المبسوط

يكن



























اعني هذا الحديث اخرج في الامم الستة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اشترطت من اهلها ان لا يهاجروا  
عائشة رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعقبة بن عامر الولاة من اعني احسن حجة النكاح في الكتاب  
وسلم والود او دعي العتق والتمذي في الولاة والنسابة وانما حجة في الاحكام واخرجه ايضا مسلم عن اي  
عن اي هذ من قال رادت عائشة رضي الله عنها ان تشترى جاركة لعتقها فاني اهلها الا ان تكون لم الولد  
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك انما الولاة لمن اعني وقال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين  
واخرجه البخاري من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في العتق والتمذي في الولاة والنسابة في الحديث اذا ثبت على شئ  
على ان المشتق منه علمه لذلك الحكم **فان قلت** الاستدلال على هذا الوجه مناصح حول العتق ببيان  
اعتق مشتق من الاعناق **قلت** الاصل الاشتقاق هو مصدر الثلاث وهو العتق ولان النسابة من اي  
لست بالاعتاق اي حصل بيبه **فيعقله** ش اي اذا كان الولد ينصرف مولاه لسبب العتق فيعقله لانه اذا غنم بضم  
لغير عقله **م** وقد احياء معنى ش اي قد احيى الولد مولاه من حيث المعنى بازالة الرق عنه الذي هو جرح الكفو  
الاصلي والكفو موت بمعنى الرق وهذا حكم الابريانه لا يثبت في حقه كذا من الاحكام التي علمت بالاحكام  
القضاء والشمارة والسعي في الجملة والخروج الى العتق من اشتباه ذلك وبالاغتناف بثبت هذه الاحكام في  
حقه فكان احياء معنى **م** ومن احيى معنى **م** بغيره كالمولد **م** وبغير الولاة كالمولد بوجه الارث فكذا الولاة  
**فان قلت** ينبغي ان يرث العتق من العتق ايضا اذا لم يرث من العتق لانه سببه كما هو قول الحسن بن زياد  
**قلت** العتق اجنبي منه وقد جاء في المعنى نقص خلاف القياس لانه ليس عليه غنم وذكر الامام سراج الذي  
في شرح المفرد ايضا ليرث العتق من العتق لانه من العتق عند العاقبة **م** وقال البخاري في زاهد والحنبل بن زياد  
وليس الرمي يورث لما روي ان رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وله من ولد وارثا لاعدل كان  
اعتقه يدفع النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه اليه والصحيح قول العامة لا يورث ذلك لانه من العتق  
والنكاح فهو مشروط ببقاء عتقه عليه السلام الولاة لمن اعني وكذا في معارض يقول على وزيد بن ثابت رضي الله عنهما  
حيث قال لا ميراث للعق **م** ولان العتق بالغنم **م** اي لان الغنم بازاء الغنم وهذا حكم الولد الذي  
اخر **م** وكذا المرأة لعق **م** اي وكذا حكم المرأة التي تعتق لغيره **م** ولا مضيقها **م** اي وكذا حكم المرأة التي تعتق لغيره  
حالا ولست بصيغة لا يملكها فلا تنفع صفة معرفته **م** لما روي **م** وهو قوله صلى الله عليه وسلم الولاة لمن اعني  
وكلمة من عامته تشا ولا لذكور والافات **م** ومات معق لابنه حمزة رضي الله عنه ما وعنه عن ابن جابر  
النبي صلى الله عليه وسلم الما بينهما خفتين **م** وهذا معطوف على قوله لما روي **م** ذكره استدلاله على ثبوت  
الولاة للمرأة وجميع الشراح سكتوا عن بيان اصل الحديث وعن بيان اسم ابنة حمزة هذه وعن بيان حكمه  
في الصحيح **فبقول** وبالله التوفيق هذا الحديث اخرج في النسابة وابن ماجه في سننه وفي الفرائض عن ابن  
عند الحسن بن اي ليلي عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد عن ابنة حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه قالت  
مولى لي وترك ابنته فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيني وبين ابنته فجعل في النصف ولها النصف  
ثم اخرج النسابة عن عبد الله بن عوف عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد ان ابنة حمزة اعنت بمولاهما  
فمات وترك ابنته ومولاهما الحديث قال وهذا او بيا بالصواب من حديث ابن اي ليلي وابن اي ليلي كثر الخطا  
وروي الدارقطني في سننه في الفرائض عن سليمان بن داود حديث ابن زيد بن جابر عن حمزة بن عبد المطلب عن قتادة  
عن جابر بن زيد عن ابن عباس ان مولى حمزة توفي وترك ابنته وابنة حمزة فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته  
النصف والابنة حمزة النصف انتهى **م** ففي هذا الحديث ان المولى له في حمزة وفي الحديث السابق ان المولى لابنته  
والها التي اعتقته ولكن هذا ضعيف فقد قال صاحب التبعيض وسليمان بن داود هذا هو الشاذ كروي  
فقد ضعفوه وكذا ابن معين وغيره **م** وقال ابو حاتم بن زوك الحديث وقال البخاري هو عندي ضعيف  
من كل ضعيف واما اسم امه حمزة هذه فهو امامه صرح به الحاكم في المستدرک في اربع كتاب الفضائل  
عن ابن اي ليلي عن الحكم بن عبد الله بن شداد وهو اخي امه بنت حمزة بن عبد المطلب فذكر بلفظ النسابة  
وسكت عنه هكذا اوقع فيه اسمها امامه قال ابن الجثير وهو الصحيح **م** وقال ابن عساکر في اطرافه لم تكن  
ابنه حمزة هذه امامه فلا ادرى من اي انتهى **م** ورواه ابن اي شيبه في مصنفه حديثنا حسن المعنى  
عن زائدة عن محمد بن عبد الرحمن بن اي ليلي عن الحكم بن عبد الله بن شداد عن عفاطة بنت حمزة بن عبد المطلب  
قال مات مولى لي وترك ابنته فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله بيني وبين ابنته فجعل في النصف

ولها النصف ومن طريق بن شيبه ورواه الطبراني في معجمه ورواه ابن شيبه ايضا عن عبد الله بن شداد عن حمزة بن عبد المطلب  
ابو اسحق الشيباني عن عبيد بن الجعد عن عبد الله بن شداد عن عفاطة بنت حمزة رضي الله عنها ذكره في حديث الكاين  
اسمها فاطمة ورواه ابو داود في المراسيل عن شعبة عن الحكم بن عبد الله بن شداد قال قال ابن زون ما اشد حمزة من كانت  
اخى لامي وها اعتقت بمولاهما وترك ابنته ومولاهما فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه بينهما نصفين  
وروي ابو داود في مسنده ايضا ما خالف هذا عن ابراهيم بن ابي موسى عن عبد المطلب فاعطى النبي صلى الله  
عليه وسلم بنت حمزة النصف والنصف والله اعلم **م** اي ويعبر بالمال وكذا العتق بغيره او كانت عتق الا اذا  
او بغيره او سببها وبعد الموت وسوا كان العتق حاصلا ابتداء او رجعة او واجب لغيره ما استشهد بها  
**م** لا طلاق ما ذكرناه **م** يعني قوله عليه السلام الولاة لمن اعني وما ذكر من المعنى المعقول **م** قال اي القدوري  
**م** فان شرط انه سببه **م** اي ان العتق يكون حرا ولا ولاه منه ومنه من سببها سبب ذاك وجب كذا  
قال الصنعاني رحمه الله في العتق لسانه الحديث كان الرجل اذا قال لفلانة انت سببه فقد عتق ولا يكون له  
لعتقه ويضع ماله حيث يشاء ولا يعقل بينهما والاشارة ايضا الشارة التي كانت تسبب في الجاهلية لندرج **م** فالشرط  
ما طلع الولاة لمن اعني لان الشرط مخالف للنسب وهو قوله عليه السلام الولاة لمن اعني **م** فلا يصح اي اذا كان كافرا  
للعق فلا يصح وهذا من جهة جمهور العلماء ولو كان الولاة عليه ان اعتقه سببه فلو اخرج من ميراثه شارة  
في مثله وفي المنصوص عن ابن لو حلف ما لا يلزم وارثا اشترى بماله رقبا فاعتقه لانه لا يورثه **م** اي  
الله عنهما اعني عتق سببه فمات فاشترى بماله رقبا فاعتقه **م** وقال مالك في كحول وابو العلاء والرهري  
وعمر بن عبد العزيز بن محمد ولا يورث من المسلمين كذا فعقله بعض الصحابة **م** قال اي القدوري **م** واذا ادى الكا  
اي بدل الكا بعتق ولا يورث من المسلمين كذا فعقله بعض الصحابة **م** قال اي القدوري **م** واذا ادى الكا  
في المكاتب **م** اي في ميراثه في باب الكا بعتق ولا يورث من المسلمين كذا فعقله بعض الصحابة **م** قال اي القدوري **م** واذا ادى الكا  
على المكاتب لانه اشترى نفسه من سببه فمات فاشترى بماله رقبا فاعتقه **م** وقال مالك في المكاتب اذا شرط  
ولا مع رقبته كان **م** وقال قتادة من كره شرطه لم يملكه **م** اي بولي من شرطه لم يملكه **م** وقال مالك في المكاتب اذا شرط  
وقد مضى فيما قبل مستقصى كذا العتق الموصى لعتقه **م** اي وكذا يكون ولا يورث من المسلمين كذا فعقله بعض الصحابة **م** قال اي القدوري **م** واذا ادى الكا  
او بغيره **م** اي او الموصى بشرائه **م** وعنه بعد موته لان فعل الوصي بعد موته **م** اي بعد موته الوصي  
كفعله **م** اي فعل الوصي في حياته **م** والتزك على حكم ملكه **م** اي على حكم الوصي المقتضى **م** وان  
مات المولى عتق مدينه وامهات ولادة لما ينفق في المعاق ولولا له لانه اعتقه بالعتق والاستيلاء  
فرجع الى قوله وامهات بغير رجوع الى قوله مدينه وقوله والاستيلاء يرجع الى قوله وامهات ولادة **م** ومن  
ملك دارهم بحرم منه عتق عليه لما ينفق في المعاق ولولا له لانه اعتقه بالعتق والاستيلاء **م** ومن  
الذي عتق وقد ثبت في العتق مستقصى **م** واذا تزوج عبد لرجل امه لآخر **م** اي لرجل اخر وفي بعض النسخ انه رجل  
آخر فاعتق مولى الامه وهو حامل **م** اي الحال ان الامه حامل **م** من العتق عتقت وعق حلتا  
تبعها ولا الحمل لولي الام لا ينفق عنه ابدا لانه عتق على ماله **م** بكثر التاء **م** مقصود اي حال كونه  
مقصودا بالعتق لانه اضاف الاعناق الى جميع اجزائها وهو منها مقصودا كالا لام فاذا كان كذلك  
فلا ينفق ولا يورث عنه عملا بما روي **م** وهو قوله عليه السلام لمن اعني **م** وكذا اذا ولدت ولدا لاول  
سنة اشهر **م** من حين عتقت **م** لليقين بتمام الحمل وقت الاعناق **م** اي لليقين بوجوده في البطن حين  
الاعناق فيعق **م** او ولدت ولدا من احد هما قبل سنة اشهر **م** اي يوم سلا والاخر بعد يوم  
لانما تواما من سعلقان معا **م** لان المدة المخللة بين الولادتين اذا كانت اقل من سنة اشهر يكون الولد  
يواما وحكم التوام لا يختلف واذا ثبت وجود احدهما وقت الاعناق ثبت وجود الآخر فقد جرى  
عليهما عتق مقصود فلا ينفق الولاد **م** وهذا اي الحكم المذكور **م** بخلاف ما اذا ولدت رجلين حلتا  
ش اي في الحال افتحاجلي **م** والزواج والى غير حيث يكون ولاد الولد لولي الاب لان الحسن بن عفاطة قال في الحولامع  
لان تمامه بالاحباب والقبول هو **م** اي الجنب ليس بحمل **م** اي الاحباب والقبول فيه هو اظهر الفرق بين المولود  
فان ولدت بعد عتقها لا كثر من سنة اشهر **م** لداقولا **م** لولا ان الام لانه عتق بغيره لانه لا ينفق  
اي لا ينفق الولد ما لام **م** بعد عتقها لا كثر من سنة اشهر **م** لداقولا **م** لولا ان الام لانه عتق بغيره لانه لا ينفق  
يتيقن بتمامه **م** اي بتمام الولد اي بوجوده **م** وقت الاعناق حتى يعق مقصودا **م** كافي الفضل الاول فلاحم















في من حيث العصبية والولاء بالعصبة ولا يظهر عصبية الاب مع الابن وكذا الولاء للمجد دون الاخ عند الحق  
 يعقوب بن ابي جده مولاه اما ابوه واخاه لامت وام اولاد كان ميراثه للمجد عند الحق عند الحق لانه اقرب الى المجد  
 اقرب من الاخ في العصبية عند الحق عند الحق في حصة وفيه قال ابو ثور وعنده ابو يوسف ومحمد كلاهما سوا ابوه قال احمد  
 والشافعي في قوليهما عصمتان فيكون لولا بينهما نصفان كما لا يخفى وعمل مالك ان المال للاخ وهو قول من الشافعي  
 وهكذا روي عن زيد بن رضى الله عنه وكذا الولاء لان المعقنة حتى يرثه من الضمير مرجع الى المعقن صورته امره  
 اعتقت عندك ثم ماتت وماتت ابنتها واخاها ثم ماتت لعتك ولا ورث له غيرها فالمرث لاشبهكم دون اجناس  
 وعليه اجماع الصحابة والتابعين والعقلاء وما روي عن علي بن رضى الله عنه ان امرأة ماتت وخلفت ابنتها واخاها  
 وابن اخها ان ميراث موالها لا يخرج منها وابن اخها دون ابنتها فقد رجح علي بن رضى الله عنه في قول الجماعة لما ذكرنا  
 اشار به الى قوله لانه اقرب من عصبة من الابن لان الاخ من قوم الابن لا يثبت له في قوم ابنتها  
 بل يثبت له في قوم زوجها وخاتمة خاتمتها في حصة المعقنة كخاتمة المعقنة ولوزن المولى ابنا واولاد ابن  
 اخر معناه بنى ابن اخر ميراث المعقن في نكاح النساء لان دون من الابن لان الولاء للكثير من بعض الكفاة وسكون ابنا  
 الموحدة وكذا السيرة في اللغة معطية قال الله تعالى والذي يوليكم فراه يعقوب ومحمد الاعرج بالضم في الراكب  
 يسوي فيه الواحد والجمع والموت وفي العتاب ونظمه هو كبر يومه بالضم اي هو اقرب يومه في العتب والولد  
 الولاء للكثير وهو ان يموت الرجل يترك ابنا وابن فلولاء لان دون ابن الابن قوله للكثير اي لا اقرب من  
 وقال الكفاة اي لا اكثر اولاد المعقن والمراد انهم يساويون في ميراثهم سوا الاقرب من ابنتها ومن ابنتها كثير  
 وصغيرا ثم ماتت المعقن فلولاء بينهما نصفان لا سواهما في القرب لانه اقرب من ابنتها لانه اقرب من ابنتها  
 وقال لا يستحق في شرح الكفاة في ارادوا بالكثير القرب لان اكثر من الاولاد يكون وجوده اقرب الى وجود الاولاد  
 من غير فكنوا به عنه وفي شرح الاقطع وقولهم الولاء الكثير خرج على المعقنة وهو ان الابن يكون اكثر من ابن  
 الابن في الكفاة لانه كان في حاله يكون الابن اكثر من غيره وقال في القرب المراد اقرب الاولاد تسكت  
 لا اكثر من سنا وقال في الفاتحة حديث المعقن صلى الله عليه وسلم مات رجل من خزاعة او من الازد ولم يدع وارثا  
 فقال له نعوذ الى كبر خزانة اي ادفعوا ما له الى كبرهم وهو اقربهم الى الجد الاول ولم يرده كبر السن وقال  
 الحاكم في كفاة وتفسره عندهم اي تفسر قوله عليه السلام الولاء للكثير من رجل اعق عند ابنته مات  
 دون ابنتها ثم مات احد الابن وترك ابنته ماتت المعقنة ميراثه لان المعقن لصلبه دون ابن ابنته وذكر ذلك القول  
 في كل عصبة على هذا القياس ان الولاء للكثير منهم ذلك الوقت وقال في شرح الطحاوي ولومات ووزن حصة في ابن  
 المعقن وابن ابن المعقن من اخيه ميراثا سدا ما لانهم يرثون بالعصبة وعصوبتهم بالسبوة هو المروي عن  
 من الصحابة رضي الله عنهم في قولهم الولاء للكثير من روى عن جماعة متعددة من الصحابة رضي الله عنهم  
 منهم عمر بن الخطاب وان مسعود رضي الله عنهم روى في الدار في مشكاه احث راويين من هذا وان احث راويين  
 عن الشعبي عن عبيد بن ربيعة بنهم فلولاء الولاء للكثير قال يعقوب بن ابي ربيعة ما كان اقرب باب واث روه من طريق  
 اخر وزاد فيه ان مسعود ورأه القاسم بن حزم السدس في كتاب غريب الحديث اخبرنا محمد بن علي حدثنا  
 سعيد بن منصور حدثنا ابو عوانة عن معمر بن عمار عن ابيه عن علي بن ربيعة عن الله انهم كانوا يقولون الولاء للكثير  
 قال ومعناه لا يعد لنا من المعقن يوم يموت المعقن وقال في موضع اخر قال يعقوب بن الولاء للكثير يضم الكفاة وهو  
 اكثر ولد الرجل وعندهم مثل عبد الله بن عمر واسامة بن زيد وابو مسعود البجلي روى وزيد بن ثابت  
 وقد اخرج البيهقي عن علي بن مسعود وزيد بن ثابت انهما كانا يقولان الولاء للكثير من العصبة واخر عن عبد الله  
 بن مسعود اخبرنا الثوري عن منصور عن ابيه عن علي بن ربيعة عن الله انهم كانوا يقولون الولاء للكثير  
 وهذا عطاء وطوس وسالم بن عبد الله والحسن بن سيرين والشعبي ابو اسحق وداود وعندهم ومعناه اني  
 قوله الولاء للكثير القرب على ما قالوا والصلحي اقرب الى الابن الصلحي اقرب  
**الموالاة** اما اخره عن ولا العنافة لانه اقرب من ولاد الموالاة ولانه غير قابل للقتل في جميع الاحوال والولاء  
 ولا الموالاة فان المولى ان يتقلد قبل العتق لان ولاد العنافة جمع عليه وقد من متضاها للفقهاء  
 ولما مضىها الشرع فاذ كان في شرح الطحاوي وهو ان يقول انت مولاي حيا حتى عليك وخاتمتك على سائر  
 لك ان مت فاذا مات كان ميراثه للاعلى وان لم يكن له وارث لامت الاسفل من الاعلى الا اذا شرط ميراث

[illegible]

خاتم المصنف



سمعتهم قال يعقوب هذا خطأ لأن ابن موهب لم يسمع من تميم ولا لحقه ثم أخرجه من طريق يعقوب عن عبد الله  
ابن يوسف عن يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن علي بن موهب عن قيس بن موهب عن عيسى بن موهب عن داود المديني  
ثم قال لقاد الحديث مع ذكر قبضته فيه إلى الأرسال ثم ذكر أن الشافعي قال ابن موهب ليس بالمعروف عندنا ولا يعلم  
لغتي عنهما ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول ولا أعلم مصداقاً **قلت** أخرجه الحاكم من طريق  
ابن موهب عن عيسى بن موهب عن علي بن موهب عن عبد الله بن موهب عن موهب عن عيسى بن موهب عن داود المديني  
ابن أبي شيبة وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عيسى بن موهب عن عبد العزيز بن موهب عن عيسى بن موهب عن داود المديني  
أي سئل عنه أحد من أصحابه في سنة عن ابن أبي شيبة كذلك فمسانة ثقتان جليلتان صرح في روايتهما بسماع من  
موجب تميم وأدخل يزيد بن خالد وعثمان وابن يوسف بينهما قبضته فان كان الأمر كما ذكر أبو نعيم ووكيع حمل  
على أنه سمع منه بواسطه ويد وسماعه وان ثبت أنه لم يسمع منه ولا لحقه قالوا اسطه وهو قبضته نقده أدرك  
زمانهم بلائسك بعده محمول على الاتصال فلا أدري ما معنى قول البيهقي نقاد الحديث مع ذلك إلى الأرسال  
وقال صاحبنا كما لا بد من موهب ولا عن عبد العزيز بن فضال فليست بغيره ورواه عنه عبد العزيز بن عمر  
والزهري وأبو يزيد بن عبد الله وعند الملك بن أبي حمزة وعيسى بن موهب وقال يعقوب بن يوسف حديثنا  
أبو نعيم حديثنا عن عبد العزيز بن عمر وهو ثقة عن ابن موهب الطبري أي وهو ثقة قال سمعت موهباً وذكر  
الصبر يعني في كتابه عظمه فدل على ذلك على أنه ليس بمجهول لا بحسنه ولا بحالته الظاهر أن الشافعي مخاطب  
مجهول الحسن لأنه الخالف له في هذه المسألة هو وأصحابه ويدعون من مدعيهم أن الخالف له وعدم الاتصال  
لا يصح الحديث فلو سلوا له ذلك كان الحديث ثابتاً عندهم بحجابه فكيف يقول الشافعي ومثل هذا  
لا يثبت عندنا ولا عندك **فان قلت** قال الخطابي فقد ضعف أحمد بن حنبل هذا الحديث وقال لا يروى  
عبد العزيز بن موهب من أهل الحفظ واليقان وقال ابن المنذر لم يرو عنه عبد العزيز بن عمر وهو شيخ ليس  
من أهل الحفظ وقد اضطربت روايته فيه **قلت** عبد العزيز بن هذا من رجال الصحيحين وقال  
ابن معين ثقته روى كثيراً وقال أبو زرعة لا بأس به وقال أبو نعيم ثقته وقال ابن عمار ثقته لا خلاف  
فيه وعماداً ذكرنا سقطاً عن ابن المعتز بن كالبهقي والخطابي والرافضين أيضاً في كتابه حيث قال  
وعلى هذا الحديث الجليل جمال عبد الله بن موهب فإنه لا يعرف حاله وقد بناه له فظهر لك سقوطه أعز  
الاستيذان البخاري في هذا الحديث في الصحيحين تعليقاً حيث قال في كتابه لغيره أنك إذا سلم على يده  
ويذكر مسم الدار قال هو أولى الناس به بحجابه ومما أنه قد احتجوا في صحة هذه الخبر حيث لم يحتجوا  
بصحة حجابته بل على أصل الحديث وأما صحته فقد بناها الآن **قوله** بحجابه ومما أنه مصدران  
مسمان بمعنى الحجاب والموت والمعنى هو أحق به في حاله الحي وقوله المات أرتأ وهذا أي  
هذا الحديث يشير إلى العقل والادب في الحالين هما من أي إلى العقل عنه حاله الحي والادب  
بعد المات ولأن ماله حفته فيصرفه إلى حيث يشاء أي ولأن مال الموالي حفته فيصرفه إلى حيث  
شأه ولا يجوز عليه والصرف إلى بيت المال ضرور عدم المستحق وهذا جواب عن قول الشافعي أن  
فيه إبطال حق بيت المال يعني الصرف إلى بيت المال ضرور عدم المستحق لأنه أي بيت المال مستحق  
لما الناس لا يقال أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا لولا لمن علق معهم من لولا الموالاة **قوله**  
باطل لأنه لا معنى له لا نقول لا نسلم ذلك لأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على بقائه **قوله**  
أي القدر وري وأن كان له أي الذي هو الميراث وأرتأ هو أولى منه أي من الذي والاه **قوله** وإن كانت  
عمة أو خالة أو غيرها من ذوي الأرحام لأن الموالاة عقد لها من قبلها من غيرهما  
وقوله وأرتأ ميعده عليه فان قيل ينبغي في الثالث لأنه خالص حفته فيصرفه إلى حيث يشاء أو صار في معنى  
الوصية **أجيب** بأنه لو كان بطريق الوصية لقدم على الأب والابن وليس كذلك بالاجماع ولا بد  
من شرط الأرتأ والعقل وذلك ما نرى يقول والمات على أن حفته عقلت عن أن حيث عقلت عنك  
وأن مات ورثني وأن مات ورثك كما ذكره الكتاب **قوله** أي القدر وري لأنه أي لأن كل واحد  
من الأرتأ والعقل بالالتزام أي يكون بالالتزام فلا يصح بدونه وهو أي لا يلتزم  
بالشرط أي يكون بالشرط ومن شرطه أي ومن شرط عقد الموالاة أي من شرط صحته  
أن لا يكون المولى من العرب إذا دبه المولى الأسفل لأن تناصراً بين أي تناصراً العرب بالقبائل

أي بالقبائل والعشائر لأنهم تناصروا ونسبهم إلى القبائل فاعني عن الموالاة لكون التناصراً بالقبائل  
أكثر من بقية الموالاة لأنه لا يلحقه العصب **فان قلت** أن التناصراً حكمه أن لا يرعى كافر أو أمة أو أمة في الميراث  
كما في الاستبراء والحكمه فيه فإعاز الرحم وأنها تعتبر وهو في الجملة لا في كل فرد حتى وحسب الاستبراء فمن اشترى  
من امرأة أو اشترى مائة صغيره **قلت** التناصراً على حكمه **فان قلت** أن العلة هي وجود الناصر وقد  
يوجد وقد لا يوجد فلم قلت أنه علة **قلت** أمنا التناصراً لظاهر مقام ذلك ومن جملة الشروط العقل  
لأنه لا يملك على يد صغيره والاه لا يصح لأن العصب ليس من أهل النظر وليس من أهل الالتزام أيضاً وكذا الوالد إلى رجل أحد  
له من الأهل أن يكون باذن المولى لأنه عقد التناصراً بالعقد لا بالعقل نفسه إلا باذن سيد ولو لم يصب  
باذن أبيه أو وصيه يصح لأن عبارة إذا كان العقل يعتبره في العقود باذن ولأنه صحيح عقد ولا به كما يستع  
كذا في الميراث في المكاتب روايتان في رواية يصح ويكون ولا من الموالاة وفي رواية لا يصح لأن عبد كذا في الميراث  
**قوله** أي القدر وري والمولى أن يتقلد عنه بولاية إلى غير ما لم يعقل عنه أي لو لم يولد الأسفل لأنه أي لأن عقد الموالاة عقد  
من الذي والاه إلى غير ما لم يعقل عنه الذي والاه عنه أي من المولى الأسفل لأنه أي لأن عقد الموالاة عقد  
غير لازم عنه الوصية **قوله** في الوصية كما في الوصية **قوله** وكذا الأعلى أي وكذا المولى الأعلى **قوله** أن  
يتبرأ عن ولادة لعبد الميراث لما ذكرنا أنه عقد غير لازم **قوله** وقال الحاكم في كافيته رجل إلى رجل فله أن يتحول  
عنه ما لم يعقل عنه وله أي يعقل عنه ويذكر للرجل أن يتبرأ عنه به ما لم يعقل عنه فإذ انقضت أحدهما  
الولاية والعقد من صحته لم ينقض إلى أن يوالي الأسفل أحدهما فيكون ذلك نقضاً وان لم يحضر صاحبه  
**قوله** في الحقيقة فإذ اعتقل عنه لا بعد من يتحول بالولاية إلى غيره وصار العقل لازماً إلا إذا اتفقا على  
النقض **قوله** إلا أنه يشترط في هذا أي في صحة عقد الموالاة وقال ما ج الشارح أي في انتقال الولاية إلى غيره  
ويروى الأعلى والاه الأسفل أن يكون مختصراً من الآخر المراد بالخصص العمل حتى إذا وجد العلم بالأصول  
كان كافياً كما في عزال الوكيل فكذا في هذا حيث لم يصح إلا بالعلم لأنه لا بد من العلم بالحق في حجاب  
أنه وكل فيصير ضامناً كما إذا هاهنا متى فتح الأسفل عقد الموالاة بغير مختص من الأعلى على بصيرته لا على غيره ولا  
لأنه ربما تحول الأسفل فظن أنه وارثه فينتصر فيقتصر وكذلك الأعلى إذا أصبح بغير مختص الأسفل لأن  
الأسفل إذا لم يعلم به لعق عبيد على حساب أن عقول عبيد على مولاه ولم يجب عليه عيشة شرط عليه  
**فان قلت** لم ينده بقوله قصداً **قلت** لأن عزال الوكيل من علمه بخبره فكذا عقد المولى  
ينبغي به وان العلم ضمناً لا قصداً لا يقال في عزال الوكيل فكذا في هذا بغير ضمناً عند رجوع المولى  
عليه إذا كان تفكراً من مال الموكل وهاهنا لم ينصرف أحد لا نقول سميت الأشرط هاهنا هو السبب  
هناك وهو دفع الضرر فان العقد بينهما وفي يفرق أحدهما إلى أم الفسخ على الآخر بدون علمه والزام  
شيء من غير علم به من لا محالة لأن فيه جعل عقداً لرجل التنازع فلا عقد وفيه إبطال ثقله بعد علمه  
بغلات ما إذا اعتقل الأسفل مع غيره بغير مختص من الأول أي من المولى الأعلى يجوز هذا لأنه أي لأن  
عقد الأسفل مع غيره فيصح حكمه لأن مقتضى العقد في حق الأول ضرور صحة العقد مع الثاني  
فصار عزاله العزل الحكي في الوكاله حيث يجوز كما ذكرنا فان قيل لما إذا جعل صحة العقد مع الثاني وجبه  
في العقد الأول **أجيب** بأن لولا كالتب والتب ما دام ثابتاً من شأنه لا يتصور تنقضه  
غيره فكذا لولا عقدنا أن من ضرور صحة العقد مع الثاني بطلان العقد الأول **قوله** أي القدر  
وإذا اعتقل عنه أي المولى الأعلى إذا اعتقل عن المولى الأسفل لم يكن له أن يتحول بولاه إلى غيره لأنه أي لأن  
لأن الشأن **قوله** فإقوله حق العترة أي فإقوله بولاه حق العترة وهو المولى الذي والاه **قوله** ولا يصح  
به إقاضي أي ولأن الشأن أن إقاضي قضى بموجب حياته على المولى الذي عقول عنه فإقوله ولأن  
القضا بموجب شيء وإذا كان كذلك صار عزاله الميراث عليه بعد أن كان محتملاً فيه فنقد عند الكل  
فلا ينسخ ولا يفسخ من له عوض ماله أي ولأن عقد المولى عند صار عزاله عوضاً للمولى الأسفل ولأن  
لم يكن لو كان أن يتحول إلى غيره المولى الأعلى إقاضي حق ثبت له في ولأبيه وهو يحمل العقل على أبيه  
**قوله** في السقوط لا يتحول الولد بعد الكسر إلى غيره لأن الأب يأكل بعقل الحيايه فإقوله فإقوله  
الاصول كما ليس للأب أن يتحول بعد ما عقول كذا ليس لولده ذلك إذا كسر وكذا إذا اعتقل ولأن  
أي كالأب أن يتحول إذا اعتقل عن المولى الأعلى عنه فكذا لا يجوز له التحول إذا اعتقل ولأن لم يكن لكل واحد

ل

ص















رسول

۵۵



الراء عند ابي حنيفة ومحمد قال الشافعي في قول وقال الشافعي في قول ما كان الامر عاقلا بالغا او محتويا او عالا  
غير بالغ فالقول على الامر وعراه الى المستوط ثم اورد سوا الاقوال فان قيل لو كان المكن الامم بمنزلة الاله الماسع  
في القتل والمكن المأمور الاله لوجب ان لا يحب القصاص على الامر فما اذا كان صبيبا او محتويا لان اشغال فعل  
المكن الاله لا يكون اقوى من مباشرته بنفسه وفيما باشر القتل العمد لا يحب القصاص وقد ذكر في المشهور  
ان القصاص يجب على البصير اذا امر عليه بالقتل العمد ما لا كراه كما ذكرت فما وجهه **قلت** لما استقل فعل المأمور  
الى الامر استقل مع وصفه من العقل والبلوغ فصار ذلك بمنزلة حيازة الاس يد المأمور في احكام القتل فلذلك  
لم يتغير عقل الامر وبلوغه بخلاف ما لو باشر بنفسه لانه لا واسطة هناك احد بوصف بالعقل والبلوغ  
ليقتل قوله الاله بدل ذلك الوصف وكان ذلك قبل كفاية الصبي لعنه واعتبار بعد الصبي في القتل في  
اجاب القصاص وقال الشيخ العلامة على الدين عبد العزيز ما نقله الشافعي عن المستوط سمعناه انه ذكر  
في هذه الباب اذ عرفنا هذا فنقول سوا كان المكن عاقلا بالغا او محتويا او عالا غير بالغ فالقول على  
المكن لان المكن صار كالا في العقل والبلوغ عن غيره في حق الاله وانما المكن محقق الخطا فله قول الاله  
ما لغا او محتويا يعني ان لا يكون له العقل والبلوغ الذي ذكره شافعي عليه فوجهه بكسر الراء وذلك غير مد  
توابع ما قالوا بالسر في مستوطه ولو كان المكن الامم صديقا او محتويا فلا يحب القصاص على الخطا لان  
القتال في الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس باهل لوجوب العقوبة به عليه وذكر الخواص في مستوطه  
ولو كان المأمور محلا للعقل وصيرا كاجاب القصاص على المكن الامم لان فعل القاتل ينقل اليه فيكون البصير  
والبالغ في حقه سوا فعلهم هذا ان احاط القصاص على الصبي الامم فهو وما ذكر من الفرق بين المأمور والامر  
غير مسلم لان المتفكر من العمد والخطا لان وصف القاتل من العقل والبلوغ الامم في المأمور لو كان صبيبا او محتويا  
لا ينقل وصف القصاص والعنه النجس الى حب القصاص على المكن احتسالا للذم في القصاص وقال في  
حب على المكن شافعي الرأى اذ اريد به حب القصاص على المكن المأمور وهو رواد عنه وفي رواية اخرى  
عنه كقول الشافعي وقال ابو يوسف لا يحب عليهما شافعي اي لا يحب القصاص على المكن والمكره جميعا وقال  
الشافعي في محلهما شافعي اي على المكن والمكن جميعا وبه قال مالك واحمد ان كان الفعل من المكن اي ان  
الفعل هو القتل حاصل من المكن يعني الرأى حقيقة اي من حيث الحقيقة لصدور منه لغته واسطة  
وحسن اي من حيث الحسن فانه معان مشاهدته والشرع في حكمه شافعي اي حكم القتل عليه اي على  
القاتل وهو شافعي اي حكم القتل بالامم شافعي اي لا يحب القصاص على المكن المأمور وعمره مستوع بخلاف  
الاكراه على الاكراه بالغير لانه سقط حكمه وهو الامم فلم يكن مفعولا عليه شرعا واصف الى غير  
شافعي عن المكن وهذا اي ما ذكره من الدليل متمسك الشافعي في حاشية المكن يعني الرأى يعني  
في وجوب القصاص ويؤيده اي ويوجب الشافعي القصاص على المكن ايضا يعني الرأى لوجود السبب  
الى القتل منه اي من المكن الامم حيث اخذت منه معنى كان كما ملأ على القتل والسبب في هذا اي  
في القتل حكم المباشرة عند اي عند الشافعي كونه شهود القصاص يعني اذا شهد اعل على القتل العمد  
فانقص الشهود في المأمور بقتله حاشا فانه بقتل الشاهد ان عند السبب لانهما قتلاه حكما فقل عثمان  
المصنف شافعي لان دليله في بديل على عدم حوا اضافة القتل الى المكن فكيف يحل ذلك لئلا للشافعي  
وهو يصفه الى غير ايضا **اجبت** بان ذلك يدل على عدم حوا اضافة القتل الى المكن مباشره والشافعي  
يضيفه الى المكن مستقلا فلا شافعي ولا يوسف ان القتل يقع مفضوفا على المكن يعني الرأى نظر الى  
التأثير في تأثير الشارع اياه فانه يدل على تغير الحكم وقصره عليه واصف الى المكن بكسر الراء  
من وجه نظر الى الحمل يعني الحيا الى حمل المكن عليه يعني ان كونه محولا لعلى الفعل يدل على انه كالا  
والفعل ينقل عنه وكل ما كان كذلك كان شهيدا قد خلت الشهادة في كل جانب والقصاص يندفع بها  
ولما شافعي ولا يوجب حنيفة ومحمد انه اي ان المكن بالفتح محمول على القتل اي الحيا بالده بواسطة  
التهديد بالقتل بطبعه يعني يصير المكن القاتل في ذلك فلا لطبعه اي بالقضاء بطبعه ولا  
كالشيف يقطع بطبعه فان طبعه يقتضي لقطع واداك اشار الحيا اي لاجل اثنان حيا  
على حيا غير لان الانسان حل على حيا نفسه فحنيفة ومحمد احتسنا فيصير الاله للمكن بكسر الراء  
فيما يصح الاله وهو القتل بان يقيده عليه فلا يكون على المكن قصاص ولا دية ولا كان لان الفعل

القول وصحة

بصاف الى الفاعل الاله الاله ولا يصح الاله في الحيا على دينه هذا جواب عما يقال لو كان الاله لا يصف  
الامر الى المكن الى القتل فاجاب بقوله ولا يصفه اي المكن الاله اي المكن بكسر الراء في الحيا على دينه لان القتل  
من حيث انه يوجب المأمور حيا على دينه القاتل الاله اما كراهه في الحيا على دينه فلو اصفه الى المكن لكان  
على دين المكن ودينه بطلان الاكراه في الفعل من حيث كونه حيا على دينه مفضوفا عليه اي على المكن بالفتح  
في حق الامر ومن حيث الاكراه منقول الى المكن لانه يصح الاله كما نقول في الاكراه على الاعناق فانه فعل  
الفعل في المكن من حيث الاكراه حتى ضمان على المكن حتى يكون الاله وفي اكراهه المكن اي كما نقول في الاكراه  
المكن حتى يكره المكن المحسوس في المصنف ومضاف الى مفعوله وظلوه في المكن لان المحسوس مكن وقد صرح به في الاكراه  
وهو كما لو اكره محسوسا على حيازة العنق ينقل الفعل الى المكن يعني الرأى في الاكراه في المكن في المصنف في المصنف دون  
الذم حتى يحرم فلا حل في قوله لان حل الذم يتعلق بما مور الدين لانه هذا اي اذا ختم القتل **قلت**  
لو كان المأمور محمولا على القتل بطبعه لانه لا ينفذ عن اصابته محصنة فقتل الشايد او حل حتى  
بقي حيا في الفرق **قلت** هو لما هناك من جهة العنق فصار الاله اما المضطر غير ملجأ من جهة غير  
حتى يصير الاله بطبعه عليه الضمان في المال فليد ان الحكم مفضوفا عليه **فان قلت** ينبغي ان لا يصح المكن  
الاله في الاعناق من حيث الاكراه لان الاكراه ثبت في ضمن الملقط به في اللفظ فلما في حق ما ثبت في ضمنه  
**قلت** نفس الاعناق في الاكراه فهو الاله الملك وليس في ذمة العبد لانه وهو يصح القول في  
الملك اما اثبات القوة في حق الله تعالى لا يقال لا يشك في اكرهه محرم على قتل صبي حتى يقتلوا وادي  
الضمان لا يرجع على المكن وان صلب الاله في الاكراه لا نقول الضمان في قتل الصبي انما يجب بالحيا على  
احرامه وهو لا يصف الاله في ذلك قال اي القدر وري وان اكرهه على طلاق امراته اي ان اكرهه اليه  
على ان يطلق امراته وفي بعض النسخ وان اكرهه على طلاق امراته او عتق عتق فعقل اي طلاق امراته  
او عتق عتق وقع ما اكرهه عليه عندنا خلافا للشافعي في قوله لا نقول الضمان في قتل الصبي انما يجب بالحيا على  
في اشياء منها الطلاق والعتاق والنكاح والرجعة والتدبير والعفو عن القصاص واليمن والذم  
والظهار والاملا والفرق الاملا والاسلام لانه الشافعي يصر في قدم في الطلاق اي في فصل  
طلاق المكن والسكنان وفي شافعي في اكرهه بوعيد القتل على الطلاق والعتاق فلم يفعل حتى قتل الامم  
كما لو اكرهه بالقتل على المالك مال نفسه فلم يهلك كان شهيدا فكذلك الامتناع عن ابطال ملك النكاح قال  
شافعي القدر وري ورجع اي المكن يعني الرأى على الذي اكرهه بغير العتق لانه يصح الاله فيه من حيث  
الاكراه فانضاف اليه فله اي المكن المأمور ان يضمنه اي المكن الامم موصرا كان او مضمرا لان  
وجوب الضمان باعتبار مباشر الاكراه فيكون ضمان جنرا لا يختص بالاعتبار والاعتبار لا يري  
ان شهود الاعناق يضمنون اذ رجعوا مؤسرين كانوا او عتقوا **قلت** ينبغي ان لا يحب الضمان على  
المكن لانه الملقط بعوض وهو الولاء والاكراه بعوض كلا الاكراه **قلت** هذا يكون لو كان الوضو لا  
او في حكم المال والولاء ليس بمال ولا اشتبه بالمال لانه بمنزلة النسب ولا سعاية على العتق لان السعاية  
انما يجب للمخرج الى الحرية وقد خرج فلا يمكن مخرج تاسا كما هو من هياي حنيفة ان المستسقي كما كانت  
والذي محتاج الى المخرج الى الحرية كالعبد المشترك اذا اعتقه احد الشريكين محتاج الى المخرج الى الحرية  
اما ما لا يسع او لا تضمن بعنق الشريك الاخر كما عرف او لتعلق حق العتق اي والسعاية انما يجب  
للعنق حق الصغير بالعبد كما هو منه هياي كعتق المريض عتق وعتق الرهن عتق الرهن فانه يجب  
السعاية على العبد فانه ان كان معنق للعنق حق الحرية وفي الحديث مساله الاعناق والطلاق على  
ثلاثة اوجه الاول ان يقول المكن خطرت على الاحرار بالحرية مما مضى كاذبا وقد اردت ذلك لانه لا  
يعتق العبد قضا لا دابة ولا يضمن المكن شيئا لانه عدل غما اكرهه وعق العتق بان اقره طائفا  
الثاني ان يقول خطرت على الاحرار كاذبا وترك ذلك وادعت عتقا سبيلا كما طلب مني في هذا عتق  
العبد قضا ودابة ولا يضمن المكنه فقه العتق والثالث ان يقول لم خطرت على شيء وقد اذنت باطل  
منه فالحواث فيه كالحواث في اوجه الثاني والحوادث في الاكراه على الطلاق وقد سمعنا من قبل  
الرجوع كالجواب في الاكراه على عتق العتق في الوقوع ورجوع الزوج على المكن الا انه الطلاق والرجوع  
بصرف المهر وفي العتاق بغيره العتق وله وجود واحد منهما اي من المخرج الى الحرية وتعلق حق العتق

بصاح

حل































ويستحق بمقتضاها بعد موته خلافاً للفضل الأول وهو ما إذا كان معها ولد لأن الولد شاهد لها في إبطال حق  
الغير فكذلك في حكم دفع الحجر نصرة فيه ونظيره أي نظير حكم هذه المسألة بالوجهين نظرنا إذا ادعى المريض لأخت أو بنت  
فهو على هذا التفصيل وهو الغرض الذي ذكره من الدعوة بالولد والدعوى بدون الولد فإن كان معها ولد لا يبي  
تعد موته وإن لم تكن بيحي حاجته إلى إبقاء نسبه فيكون مقتداً على حق الغرضاء قال أي القدر وري وإذا تزوج  
امرأة جاز بكاحها ونظير المستوطن جاز بكاحه وبذلك لا يجد وقال الشافعي ومالك وأبو الخطاب الجنب لا يجوز  
لغيره أن يولي له عند موته كاشراً فلا يجوز بدونه ولده لأنه لا يورثه الهرم أي لأن النكاح لا يورث  
فيه الهرم لأن الهرم فيه حد ولأنه من جوارحه الأصلية وأن يبي لها من أحد منده أي من المهر من مقتدر  
مثلاً لأنه أي لأن مقتدر المهر المثل من ضرورات النكاح وبطل الفضل لأنه لا ضرر فيه فيه أي في الفضل  
على مقتدر المهر المثل وهو التزام بالتسمية في العقد ولا نظير له أي ولا نظير للتسمية في ما فضل عليه  
فلم يصح الزيادة أي إذا لم يكن له فيه نظير فلم يصح تلك الزيادة على مقتدر المهر المثل وصار أي حكم هذا  
كما لم يصح مرض الموت يعني في لزوم كل واحد منهما مقتداً من المثل وسقوط الزيادة فيما إذا تزوج المريض  
بأكثر من مهر مثلاً إلا أن الزيادة في المرض لا يورث من الثلث وهاهنا غير معتبر أصلاً ولو طلقها قبل الدخول  
وجب لها النصف في ماله أي نصف مقتدر المهر المثل لأن التسمية صحيحة أي مقتدر المهر المثل وإنما التل  
تسمية فاراد على مقتدر المهر المثل ولذا تزوج بأربع نسوة هذا عطف على قوله وإذا تزوج امرأة جاز بكاحها  
أي إذا تزوج بأربع نسوة في عقد واحد كذلك تعتبر مهر المثل بطل الزيادة أو كل يوم واحد من طلقها وتعل  
ذلك من إرادته يصح تسمية في مقتدر المهر المثل وبطل الزيادة وهذا الوجه أبو حنيفة على أن لا فائدة في الحجر  
عليه لأنه لا يستد عليه تاب اتفاق المال عليه فإنه يتلف ماله بهذا الطريق أو غيره عن اللفظ بطريق البيع  
والهبة لما بناه إشارته إلى قوله لأنه من ضرورات النكاح قال أي القدر وري ونخرج الزكوة من مال  
السفينة لأنه أي لأن إخراج الزكوة واجب عليه لأنه كامل العقل مخاطب بحقوق الله تعالى فلا يبطل  
بغيره ويقع على أولاده وزوجته وعلى من يحب عليه نفقته من دوى إراحته لأن إراحته ولد وولد  
من جوارحه والالتزام على دوى الرحم واجب عليه حقاً القربة والسفينة لا يبطل حقوق الناس الأصل  
فيه أن كل ما وجب عليه ما حبا الله تعالى كالزكوة وحجته الإسلام وكان حقاً للناس من ماله المصلحة مما  
لأنه مخاطب بالأن لا يضي بدفع قدر الزكوة الله لغيرها إلى غير ماله لأنه لا بد من تلبية كونه عاتق  
والعادة لا تفي إلى ما لا يستد لكن يستد ما معه كلابسه في غير وجهه لأنه لا يستد في طرقيه  
الرشاد لسفينة وفي النفقة بدفع إلى أمه لغيره وفي بعض النسخ يدفعها إلى أمه أي من المرأة  
وعلى الأول إلى أمه القاضى بصرفه أي بصرف ماله المخرج للنفقة إلى سفينة لأنه أي لأن صرف النفقة  
ليس بعبادة ولا يحتاج إلى بيعة وفي المستوطن وفي نفقة الوالد من نفقة غيرها قال ينبغي للفاضي  
أن لا يأخذ بقول السفينة في دفع المال إلى دوى إراحته للنفقة حتى يغم القرب بغيره على القرابة والنفقة  
لأنه وإن يبد لك منزلة الأولاد بالدين على نفسه فلا يلزم شيئاً إلا أن الولد إن الزوجين إذا انفادا  
على النسب قبل قولهما لأن كل واحد منهما في ضد بقا الآخر يقر على نفسه بالنسب والسفينة لا يورث في منع  
الأقرب ما للنسب لكونه من جوارحه لكن لا بد من إشارات عطف المقتولة وكذا يصح إقراره ما لوجه وجه  
مهر مثلاً والنفقة وهذا أي ما ذكرنا ما أوحه الله وما كان من حقوق الناس فبذلك هذا الذي  
ذكره القدر وري من إخراج الزكوة من مال السفينة والاتفاق منه على أولاده وزوجته خلافاً لما  
لذا اختلف بالله أو نذر نذر من هدي وصدقة أو طاهر من امرأته حيث لا يلزمه المال  
فلا ينفذ القاضى شيئاً من ذلك ولم بدعه بكفر إيمانه ماله بل بكفر عهده وطهارته بالصوم  
كل حيث يبد أم مقتنيات وعن كل طاهر شهر من منافعهم وإن كان ما لك المال حال النكاح لأنه  
ما يجب بغيره أي لا يكل واحد منها يجب بغيره إذا نسل لزمه فلو فسخ هذا الباب أي لزوم  
المال في هذه الاشتراك بغير أمواله بهذا الطريق حيث تخلف كل يوم مائة وثمانين نذر ووطأ  
مراراً وفيه نصيب قاتل الحجر فان قتل النكاح بالصوم من حيث عدم استطاعته الرقعة فأي يصح مع  
القدر عليه أوجب ما لا استطاعه من نفسه لأن لا ملل الحجر بوجه السعادة على من نفقة السفينة  
على ما تقدم ومع السعادة لا يقع الحق من الطاهر ولا كذلك ما يجب بغيره بغيره فلهذا لا يورث وجبة

أما إذا تزوج كل  
يوم واحد

الإسلام ومحرماته لا يخطب ويستد الفساد لا يستحق النظر في إسقاط شيء من حقوق الشرع عنه قال أي القدر وري  
فإذا أراد حجة الإسلام لم يمنع منها أي من الحجج وليس فيه خلاف لأنه وفي بعض النسخ أي لأن حجة الإسلام وعلى الأول أي  
لأن الحج واجب عليه ما حبا الله من عهده ولا يستل الفاضل النفقة منه وسلمها إلى نفقة من الحاج بنفق عليه بطريق  
الحج كلاسكها في غير هذا الوجه ولو أراد عمر واحد لم يمنع منها استحساناً وفي القياس منع لأن الحرم عند الطهر  
فما لو أراد الخروج الحج بطوعاً بعد حجة الإسلام وإشارته إلى وجه الاستحسان بقوله لا خلافاً لما في وجوه  
فإنها عند الشافعي من وجوه الأحكام متعارضة فيها ولطاهر بقوله تعالى وأما الحج والعمرة لله فلهذا أخذنا لاحاطة  
في أمر الدين وهو من جملة النظر فإن كانت مما جرى فيه الصوم فلهذا الصوم ليس إلا وإن لم يكن لزمه  
الدم يورث إذا أصح خلاف ما إذا زاد على من واحد يعني منع من ذلك ولا يمنع من القدر لأنه لا يمنع من  
أفراد السفر لكل واحد منهما أي من الحج والعمرة فلا يمنع من الجمع بينهما ولا يمنع من أن يكون في موضع  
الخلاف فالخلاف في غير المبدية لا في السقوط إذ عند من عمن رضي الله عنها لا يجزئ غيرها أي غير المبدية  
وعندنا يلزم القدر يهدي ويكون فعله أقرب إلى فعل النبي عليه السلام ولا يمنع عن سوفي بغيره  
عند من عمن لا يجزئ غيرها لم يثبت بهذا العهد النص عما الذي روى عنه أنه لا يرى المبدية إلا من أجل  
والقدر على ما روى الطبراني في مسنده الشافعي من حديثنا أبو زرعة حدثنا أبو الهيثم الحكم بن أوفى  
شعب عن الدهري عن سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لا يجزئ الحج إلا الألبق البقر فإن لم يجد بدع  
لذلك شيئا وروى ذلك في الموطأ في الحج أحسن ما لك ما لك عن نافع عن ابن عمر كان يقول ما استيسر من الهدى  
بدنه أو بقره أي المبدية جوارح يصح الجيم وهو من الإبل يقع على الذكر والأنثى والجمع جوارح  
الجوارح لأن ذلك التي تجزئ الجمع جوارح ولا يبق الجوارح جوارح وإذا أفردوا الجوارح لا يجزئ لأنه الذكر ما تجزئ  
النوق أو بقره ويوقع على الذكر والأنثى وإنما دخلته الهاء على أنه واحد من الجنس الجمع بقرات والباقر  
والبقير والبقير وأما البقر فهو اسم جنس فإن من رضى وأوصاها بقرها في العرب يضم الفاء ويحذف الراء  
جمع قرية وهو ما يقرب به إلى الله بواسطة كذا المساجد والسفينة والرباط ويحذف الراء وقيل من رضى بقرها  
أن الوصية غالباً في المرض فإن السفينة الصحيح إذا أوصى بوصية محكمها حكم المريض وأما الجنب عطف  
على العرب من سئل عطف العام على الخاص لأن أبو الحنيفة من العرب لأن القرية يكون بواسطة كما ذكرنا  
وأما الجوارح منها وهذا الكمال مع الصمان فإن الكمال خاص والصمان عام فافهم جاز ذلك استحساناً  
في نفسه استحساناً فالناس من غيرها كما لو تبرع في حياته ولكن استحساناً إنما إذا وافق الحق وما يقرب به إلى  
الله أن يكون من الثلث لأن يظن فيه أنه إذا حاله أنقطاعه عن أمواله والوصية تحلف محققاً حسناً بعد  
موته إذا كان للثمن أو ثوباً أو ثوباً أو ثوباً إذا كان للفقير **فان قلت** في المعنى أيضاً ثواب لأنه اتصال  
خير واحسان له أحده المومن ولا سيما إذا قصد به أن يتوسع في النفقة على عياله وفي الفقير أيضاً تحسنه  
حسن كان ينبغي أن يقول حدساً وثوباً بدين أو **قلت** هذا ما عساه الغالب محسناً لطاهر  
حيث يكون الثمن غالباً من الثمن وحصول الثواب فيه صحت حصول الثواب في الفقير وقد ذكرنا ما من الفقير  
أكثر من هذا في كتابنا المشهور منها ما ذكره فيه أن الذي بلغ سعة والفقير الذي لم يبلغ وهو يقتل  
ما يصنع عندنا سواء إلا في أربعة مواضع أحدها أنه جاز للثمن ولو ضيقات أن تصرف على الفقير  
ليشترى له ما لا يبيع ولا يجوز تصدق بالاب ولا وصي إلا في ما بلغ السفينة إلا ما أمر الحاكم والثاني  
أنه يجوز نكاحه ولا يجوز نكاح الصبي لعاقلة والثالث أنه يجوز طلاقه وعاقته ولا يجوز طلاق الصبي  
العاقلة ولا عاقته والرابع أن الذي لم يبلغ إذا بر عبد لا يصح تديره وهذا السفينة إذا بر صبح  
نكاحه بغيره انتهى وهكذا ذكره في المستوط والمعنى قال أي قال القدر وري ولا يجزئ على الفاسق إذا  
كان متصلاً لما له عندنا والفقير الأصلي والطارى سواء يقال طارياً فلا يورث من بيت حواء والطارى  
خلاف الإصلي والصواب طارياً بالظن وقال الشافعي يجوز عليه زحاله وعقوبة عليه كما في السفينة وهكذا  
أي ولو جوب بالحجر عليه زحاله وعقوبة لم يجعل أهلاً للولاية والتمهاده عند أي عند الشافعي وبنا  
قوله تعالى فإن لم يستم منكم شئاً أي يهدى إلى الضراط المستقيم الآية ما نصت أي أو الآية وبحر الوهم  
أي الآية بنامة فيكون من فوقها لا يستد أو الحجر يورث ثم أشار إلى وجه الاستدلال بالآية بقوله وقد  
أوتى نوعاً رشحاً لأنه مصلح في ماله وإن لم يكن مصلحاً في دينه فبناؤه في النكاح المطلقة أي بناءً على الرشد

ت



التي هي المطلقة وهو قوله تعالى فان السهم منهم رشداً فانه ذكر الرشدين والذكر في موضع الاشارة تحق ولا تعسر  
فتراد به رشداً واحداً وقد ورد في ذلك وهو الصلح في المال وهو المراد فلا يكون الرشيد في الدين من اراد الله حنيفة  
يكون معلقاً برشد من لا يجوز فلا يجوز ذلك لعدم الدليل على العموم وعن ابن عباس رضي الله عنهما المراد بالرشد التمسك  
بالمال وبه قال مالك والكثر اهل العلم وعن مجاهد في العقل وشرح الطحاوي المراد بالرشد الصلح في المال وبه  
قال مالك واحمد والكثر اهل العلم ولان القاسم من اهل الولاية عند ما لا سلامة فيكون والما للضرف وقد قرئ  
فيما تقدم في اول كتاب النكاح ونحو القاسم عندهما اي هذه مسألة مستداه اي تحجر القاسم ايضا عند اي  
يوسف ومحمد وهو قول الشافعي بسبب العقله ان بعض في النكاحات ولا يصير عنها سلاماً فذلك لما في  
الحجر من النظر له واعتبر بانه خلاف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه ما حرج على حبان من مفاد وكان  
بعض في النكاحات قال له قل لا خلافة ولا حجة ايام **واجب** بان الحجة على المغفل ثبت بدلالة  
قوله تعالى ولا تتواشوا للشهادة اموالكم لما الله سلف الاموال كالشهادة فلا يباينه حبان الواحد كذا ذكرنا في نكاح النكاح  
قبل هذا في ذلك لان ذلك يمنع المال وليس يتراعى فيه **قلت** فيه نظر لان ابن الحنفية قال في نكاح النكاح  
محمد بن حبان قال كان جدي حبان بن يوسف بن عثمان وكان قد اصبحت زانية فمكثت اسبانياً ونقص عقله  
وكان بعض في السبع الحديث بهذا اقل على ان كان فيه فعل لانه يكون من نقصان العقل فيه نوع من حرج لانه  
اطلاقاً لا يزوج كلها بالحق فصار كما يجوز في السبع المطلقة فافهم ذلك **قلت** في هذا الفصل الثاني  
في هذا الفصل في بيان معنى حرج الملوغ ولما ذكرنا في الصغير من اسباب الحرج لا بد من بيانها وذكر الفصل الثاني  
ذلك وحده الملوغ صغيراً الانسان بحال لو جامع بينزل وذلك ما يعرف في الرجل والمرأة بقولهما حوان من  
انزلتا واحتملت او حبلت وما جرى مجراه لانه امر يوقف عليه من جهة العقل فيه قوله كقول المرأة في الحنفية  
قال اي القدر في بولع الغلام بالاحلام **باب** بولع في اللغة الوصول في الاطلاق انها جارية الصغير  
والاحلام من الحلم بالضم وهو ما يراه النام يقال حلمه واخلطه بولع الغلام يكون بالاحلام والاحلام الاحوال  
اذ اوطى والاصل هو الاموال قوله تعالى واذا بلغ الاطفال منك الحلم وهذا بالاجماع بلا خلاف وكذلك بولع  
الجارية بالحض والاحلام والحلم بالاجماع واما الوصيات فهو ثبت في الشعر جرح الذكر او فوج المرأة بحيث يحق  
اخذ بغيره بولع الملوغ عند احتمل لانه ولا اعتباره له في الوصية او اما الرجل المضعف فلا اعتبار له بالاعتقاد  
الا في قول من الشافعي **باب** في الغابة وقال اصحابنا ان ما ثبت لغاية لا يدل على الملوغ خلاف الشافعي قال  
في شرح الطحاوي وروى عن يوسف بن عثرة وانه الاصول انه اعتبر بركات العادة واما اليهود الندي فلا حكم  
به وفي الكشاف في تفسير سورة التور وعن علي رضي الله عنه انه كان يعتبر العادة ويقدر من خمسة اشياء وبه  
اخذ الفراء في قوله ما زال مد عقيقت مداه ازان **وسمي** فادرك خمسة الاشتار  
فان لم يوجد ذلك في اي واحد من الاشياء المذكورة حتى يتم ثمانية عشر سنة عند اي حنيفة رضي الله عنه في  
العدد من النكاح وحذف الشاء من ثمانية وثمانين في عشر وبكسر السين في عشر وكذا التنوين وكذا ذلك الكلام  
في سبع عشر **باب** الجارية بالحض والاحلام والحلم بالاجماع وهذا بالاجماع بلا خلاف وكذلك بولع  
عند اي حنيفة **وقال** اذ اتم للعقد والجارية خمس عشرة سنة بعد نكاحها وهو رواية عن اي حنيفة وهو قول  
الشافعي واحمد ايضا وعليه الفتوى قاله او لا حد للملوغ في السن لقوله عليه السلام رفع القلم عن كل  
عن المصبي حتى يحلم واثنان للملوغ بغير مخالفة الحرج وهذا قول مالك وقال اصحاب مالك سبع عشر او ثمانية  
عشر **قلت** في حنيفة **ابن** عن اي حنيفة في الغلام تسعة عشر **وقيل** المراد ان يطوى في التاسع  
عشر وبه له ثمانية عشر **ابن** ان يدخل في حال طعن في السن بطعن الصبي طعن من باب مضر مضر وكذا  
طعنه ما كرم من هذا الباب وكذا طعن فيه بالقول واما طعن في المغارة اذا ذهبت فمستقلة بطعنه  
بالضم وطعن بالفتح ايضا **قلت** في التاسع عشر كان القاسم ان يقول في التاسع عشر في الحنفية  
في السنة التاسع عشر اذا ارد بها العدد من السن محمد بن حبان في الثاني في التاسع عشر فلا خلاف  
**ابن** اذا كان هذا رواه عن اي حنيفة فلا خلاف من الروايتين **وقيل** فيه اختلاف الروايات  
ذكر في بعض النسخ **ابن** في بعض نسخ المصنوع حتى يشكك في سبع سنين فلفظة ان لسبيل بدل على اختلاف  
الرواية **وقال** الحاكم في كتابي في الحرج وطلو الصبي حتى يحلم او يبلغ اذ في ما يكون من وقت الاختلاف  
عندنا تسعة عشر سنة فاذا بلغ ذلك الوقت ولم يحلم فهو بمنزلة الرجل **وقال** ابو الفضل ذكر هذه المسئلة

في شرح الطحاوي وروى عن يوسف بن عثرة وانه الاصول انه اعتبر بركات العادة واما اليهود الندي فلا حكم به وفي الكشاف في تفسير سورة التور وعن علي رضي الله عنه انه كان يعتبر العادة ويقدر من خمسة اشياء وبه اخذ الفراء في قوله ما زال مد عقيقت مداه ازان وسمي فادرك خمسة الاشتار فان لم يوجد ذلك في اي واحد من الاشياء المذكورة حتى يتم ثمانية عشر سنة عند اي حنيفة رضي الله عنه في العدد من النكاح وحذف الشاء من ثمانية وثمانين في عشر وبكسر السين في عشر وكذا التنوين وكذا ذلك الكلام في سبع عشر باب الجارية بالحض والاحلام والحلم بالاجماع وهذا بالاجماع بلا خلاف وكذلك بولع عند اي حنيفة وقال اذ اتم للعقد والجارية خمس عشرة سنة بعد نكاحها وهو رواية عن اي حنيفة وهو قول الشافعي واحمد ايضا وعليه الفتوى قاله او لا حد للملوغ في السن لقوله عليه السلام رفع القلم عن كل عن المصبي حتى يحلم واثنان للملوغ بغير مخالفة الحرج وهذا قول مالك وقال اصحاب مالك سبع عشر او ثمانية عشر قلت في حنيفة ابن عن اي حنيفة في الغلام تسعة عشر وقيل المراد ان يطوى في التاسع عشر وبه له ثمانية عشر ابن ان يدخل في حال طعن في السن بطعن الصبي طعن من باب مضر مضر وكذا طعنه ما كرم من هذا الباب وكذا طعن فيه بالقول واما طعن في المغارة اذا ذهبت فمستقلة بطعنه بالضم وطعن بالفتح ايضا قلت في التاسع عشر كان القاسم ان يقول في التاسع عشر في الحنفية في السنة التاسع عشر اذا ارد بها العدد من السن محمد بن حبان في الثاني في التاسع عشر فلا خلاف ابن اذا كان هذا رواه عن اي حنيفة فلا خلاف من الروايتين وقيل فيه اختلاف الروايات ذكر في بعض النسخ ابن في بعض نسخ المصنوع حتى يشكك في سبع سنين فلفظة ان لسبيل بدل على اختلاف الرواية وقال الحاكم في كتابي في الحرج وطلو الصبي حتى يحلم او يبلغ اذ في ما يكون من وقت الاختلاف عندنا تسعة عشر سنة فاذا بلغ ذلك الوقت ولم يحلم فهو بمنزلة الرجل وقال ابو الفضل ذكر هذه المسئلة

في كتابها لو كان من رواية اي مسلمين في موضعين فقال في احدهما بولع الغلام ان كل تسعة عشر سنة وبولع الحان  
ان كل لها تسعة عشر سنة **وقال** في الموضع الاخر ان يطعن في التاسع عشر وتطعن الجارية في السابع عشر وهذا  
هو المشهور من قوله وروى عن اي حنيفة في كتابها لو كان من رواية اي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد وفي الغلام والجارية تسعة عشر سنة فاذا تمت حاز طلاقه وان لم يحلم انتهى لوطه وذكر الطحاوي  
في شرح الامار في كتاب التبر وكان محمد بن هب في الغلام الى قول اي يوسف وفي الجارية الى قول اي حنيفة  
وقال القدر في باب من احق بالانعامه من شرح محض الكرخ وروى عن محمد بن هب قال في الرقة في الغلام  
خمس عشر وفي الجارية سبع عشر **وقال** محمد بن هب في شرح الكرخ في شرح الكرخ في شرح الكرخ في شرح الكرخ في شرح الكرخ  
الجارية والغلام بقدر خمس عشر سنة اما الغلام فلا ان الملوغ بالان لا حقيقة لانه هو المملوك ذكرنا  
والجارية الاحتمال لا يكون الامتاع الا في حال الحضانة او ان الحضانة جعل كل ذلك علامة الملوغ وانه  
المدة كذلك **ابن** في حق الغلام اي خمس عشر سنة وفي حق الجارية تسع سنين وهذا لا يعرف الا في الحاشية  
او تبعها **وقال** في شرح الامار وروى ان عائشة رضي الله عنها بلغت على راس تسع سنين وروى ان النبي صلى  
الله عليه وسلم بنى بها حين صار لها تسع سنين ومعلوم ان النكاح من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون الا  
للقدر والتمسك ولا يحققان الا بعد الملوغ فعلم بذلك بولعها انتهى **قلت** في روضة النبي عليه  
السلام وعمرها تسعة سنين وبنان بها وعمرها تسع سنين ناسا في الصحاح وغيرهما واما التسعة عطف  
على قوله اما العلامة فليعلم اي فلا يزوج يوسف ومحمد والشافعي **باب** العادة الثانية ان الملوغ لا يزوجها  
اي العادة الظاهر الغاية ان الملوغ لا يزوجها في الغلام والجارية **باب** في هذه المسئلة  
ولا يزوجها روى ان ابن عباس رضي الله عنهما قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن اربع عشر سنة  
فلم يقبلني ولم يزوجني بلعت وعرضت عليه يوم الحديق وانا ابن خمس عشر سنة فقبلني وازواجني بلعت وعرضت  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ استكمل المولود خمس عشرة سنة كملت ماله وما عليه **قلت**  
عليه الحد **قلت** حديث ابن عمر في الصحاح ولكن لا يدل على مد عام لان الاحاق لنفقا حكمه منوط  
بما طاقته والحد في عليه وان احازته عليه السلام له في الحسن عشرة لانه مطلقا للقتال ولم يكن مطلقا  
له قبل ذلك لانه اذ اراد الحكم على الملوغ ويدل عليه ما روى عن محمد بن حنبل رضي الله عنه كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يعرض غلمان الانصار على كل عام فليكن من ادرك منهم فعرضت عاماً فالحق غلاما وروى  
فقلت رسول الله لغدا الحقنة وردتني ولو صار عنه نص عنه قال قصار عنه فصار عنه نص عنه فالحقني  
قال الحاكم محمد الاسناد وفي الاستيعاب لان عبد الله بن الوليد الذي ادى الله عليه السلام استصخره عن ابن عباس  
واراد رده فبقيتم اكان بعد فقبل يومئذ وهو ابن ستة عشر سنة ومضى قوله وروى في بلعت في الفتوة  
حد القتال واما حديث النضر فلم يثبت فينقطع الاحتجاج به **قلت** اي ولا في حنيفة رضي الله عنه قوله تعالى  
حتى يبلغ اشده **ابن** في قوله وقيل هو جمع شدة كالف جمع نهم وقيل لا واحد لها **ابن** في قوله تعالى  
قاله ابن عباس رضي الله عنهما هذا اعزب والذي روى عن ابن عباس رضي الله عنهما حتى ابلغ اشده مما ساء  
قوة تشبها به واستواءه وهو ما بين ثمانية عشر سنة الى اربعين وروى الطبراني في معجمه الاوسط حديثنا  
محمد بن بشر حديثنا صفوان عن سعيد بن جابر عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى حتى ابلغ اشده  
قال ثلث وثلاثون سنة وهو الذي رفع عليه عيسى عليه السلام وروى ابن مردويه وروى في قوله وفيه  
في تفسيره عن عبد الله بن عثمان بن حنبل عن مجاهد عن ابن عباس في قوله تعالى حتى ابلغ اشده قال فيصفا  
وثلاثين سنة **وقال** في القتيبي اي قاله ابن عباس رضي الله عنهما وهذا قول ما قبل فيه اي قول ابن  
عباس اول ما قبل في تفسير الاستد فان بعض المتكلمين قال في قوله اشان وعشرون سنة **وقيل** ثمانية عشر سنة  
وقيل عشرون سنة **وقيل** ثلاث وثلاثون **وقيل** اربعون **وقيل** اثنان وثلاثون سنة **وقيل** ثمانية عشر سنة  
عشر اقلها ثلث فيه **فتى** الحاكم عليه للفتن **ابن** في قوله الاقل للفتن بالاكل عريان الاثنا عشر  
كانه جواب عما يقال اذا كان المتنق هو ثمانية عشر سنة فلم نقصت سنة في الجارية فهذا كان اسهل  
الغلام **فاجاب** بقوله عريان الاثنا عشر **فتى** لشيء من اي ان يشاوهن ويلوحن **ابن** في قوله  
استمع من ادراك الذكور نقصنا سنة في حقهن لاشتمالها على الفصول الاربعة **ابن** في قوله والربع والفتن  
والحريف والشيء الذي يوافق واحد منها اي من الفصول الاربعة **ابن** في قوله المزاج اي الطبقة فتقوى

ص  
ابن عمر











فثبت المستندة وتسحق النظر الى الميسر كما لو كان دونه مؤجلا وبه قالنا الثلاثة وعندنا لا يجوز  
بالافلاس لان الله عاده وراح اي اية ايه وكمن عني عني في مال من بل يصير فقيرا او كمن فقير عني يصير  
عنه ولا يوفى الشهود على المال لا تحقق الاظهار اذ لا يوفى لهم على الحقيقة يصلح اي الظاهر  
للاطلاع لا انقطاع الحق في الملازمة اي لا يقطع المطالبة ولا يصلح لا يقطع الحق في الملازمة وقوله الا  
ان يمتوا البينة اشارة الى ان بينة الاستدراج على بينة الاعتسار اي بول القدر في مختصره  
والاستدراج البينة الاسم للاستدراج من استراد الاستدراج والاعتسار مضد الاعتسار في بعض النسخ  
على بينة الاعتسار بفتح العين بمعنى الاعتسار قال في المغرب هو خطأ قبل ذلك هذا على طريق الازدواج  
**قلت** لو قيل احدى الازدواج بالحق والخطأ باللفظ على انه لا يقطع الحق في الملازمة والخطأ في الراسخ  
كلام الفقهاء او يقع في كلام الله تعالى لا يستداع اسلوبه ونمائه في منهج الملازمة والفتاحه او كلام  
الرسول صلى الله عليه وسلم لكونه محض متاعا مع الكلام لا يقطع الحق في الملازمة لان بينة الاستدراج  
اذا اقبل هو العتق في الاستدراج بفتح السين في الكثرة مقابلته الخارج وفي خلاصة الفتاوى في  
فان قام المدينون البينة على الافلاس فقام الظاهر البينة على البينة فقام الظاهر البينة على البينة فقام  
الى بيان ما يثبت به البينة في بينة الافلاس لا يستدراج بفتح السين في الكثرة مقابلته الخارج وفي خلاصة الفتاوى في  
لا يقطع الحق في الملازمة لان بينة الاعتسار بفتح العين بمعنى الاعتسار قال في المغرب هو خطأ قبل ذلك هذا على طريق الازدواج  
الشهود لا يثبت به البينة في بينة الافلاس لا يستدراج بفتح السين في الكثرة مقابلته الخارج وفي خلاصة الفتاوى في  
القدر في بينة الملازمة لان بينة الاعتسار بفتح السين في الكثرة مقابلته الخارج وفي خلاصة الفتاوى في  
اي لا يقطع الحق في الملازمة لان بينة الاعتسار بفتح السين في الكثرة مقابلته الخارج وفي خلاصة الفتاوى في  
بينة الاعتسار بفتح السين في الكثرة مقابلته الخارج وفي خلاصة الفتاوى في  
حاجه فيقتصر بفتح السين في الكثرة مقابلته الخارج وفي خلاصة الفتاوى في  
لا يمنع ان يبيع في مقدار قوته يوما فاذا حصل ذلك القدر في قوته فله منعه من الدخايل في ذلك  
وبينه وفي التواقيف رجل يفتي عليه حق الانسان فامر غلامه ان يلازم الغريم فقال الغريم لا اجلس  
بل اجلس مع المدعي فله ذلك لانه لا يرضى بالجلوس مع العبد فكون عليه في ذلك زمانه ضربه  
ولو دخل في حاله لا يبيعه بل يبيع على باب دانه الى ان يخرج لان الانسان لا يبدل ان يكون له موضع خلوة  
وعن هذا قيل اذا اعطاه العدا او اعد له موضعا لاجل العاقل له ان يبيعه عن ذلك حتى لا يهرب في طلبه  
كذا في الدخيل وفي الاقضية كان على المذموم سقي الماء ويحرم لا يبيعه عن ذلك الا اذا فاه نفقته ونفقة عياله  
وكذا في الدولة البيت ولو اخار المطلوب الجلس والطالب الملازمة فالحق ان الطالب لانه المبلغ في حصول  
المقصود باختياره الاضيق عليه اي على المطلوب صدر ايسر بان لا يمكنه من دخوله دانه فله حجة  
دفع الضرر عنه ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلازمه ما في المثل من الطلوع بالاحيية ولكن لا يبيعت امرأة  
ابنه تلازمه ولو لم يذكر او اذا كان الدين للمرأة على الرجل فعلي التعليل المذكور ينبغي ان يبيعت في حلالها  
من بصره ولا ربه **قلت** فان لم يجد امرأة ان يتاحل مع امرأة في بيت وهو على المرأة في بيتها  
وهو على ياتيه وقتله عن المتيق **قلت** اي القدر **قلت** ومن افلس وفي بعض النسخ فان افلس يقال  
افلس الرجل اذا ريسق في يده مال كان دراحه صارت فلوسا وريوقا يقال اجبت الرجل اذا صار احملا  
خبا وانقطع اذ اصارت دابته قطوفا وخوران براديه انه صار الى حال يدل فيه كما يقال اقبل الرجل اذا  
صار الى حاله بفهم علمها وادل اذ اصار الى حاله في بياها وعنده مناع رجل بئنه اي والحال ان عنده  
مناع لخص معين **قلت** اي قد اشتراه من الرجل كما في قوله تعالى واما وكما كرهت صدوره اي  
قد حصرت فصاحب المتاع اسوة للعرمانه اي في المتاع **قلت** وقال الشافعي في حجة القاصي على المشتري  
بطلبه اي يطلب المبيع الحرج عليه حتى لا يبيعه بغيره بل يبيع وغيره **قلت** في المبيع خارا العتق لانه عجز المشتري  
عن البقاء انتهى فيوجب ذلك من النسخ كغير البائع عن تسليم المبيع وهذا ان اسان الى وجه الناس والحامع  
بين حرج المشتري عن بقاء المبيع وعجز البائع عن تسليم المبيع لانه عقد معاوضة ومن قصته المساهاة  
اي لان البائع عقد معاوضة وقصته المساهاة وهي كما ذكرنا فصار كالتسليم هذا هو الحق على ما قال  
هذا قياس مع وجود فارق وهو فاسد ودل لان المدين في الزمة وهو ما منع عن النسخ خلاف المبيع

لان ملازمة من لا يحاسبه الله  
من كل شيء يدركه الله اذا امر الله  
ان يبعث عبدا

فانه عن يمينه عليها الفسخ **فانما** بقره فصار كالتسليم يعني لا تسلم ان يكونه مناع عن النسخ فان التسليم فيه  
من لا يحاله فاذ انقضت قصته بانقطاعه عن ايدي الناس كان له ان يفسخ كذا اقدم او يقول الشافعي قال  
مالك واحمد والاوزاعي والشافعي وابن ثور وابن المنذر يروون ذلك عن عثمان وعلي وابي هريرة رضي الله عنهم  
**قلت** ولما ان الافلاس يوجب الجوع عن تسليم العين **قلت** اي عن الدراهم المنقودة وعن الدراهم المنقودة  
وهو عن سخي بالعقد اي عن الدراهم المنقودة غير سخي بل السخي به الدين وهو وصف في الزمة  
فقد انه عجز عن تسليم سخي بالعقد فلا يثبت حق الفسخ باعتمان اي باعتبار انه عجز سخي  
بالعقد وانما السخي وصف في الزمة اعني الدين ولا يلزم من العجز عن تسليم عين الدراهم او عين  
الدراهم بالافلاس العجز عن التسليم بالعقد ويقتض العتق تحقيقه منها امتداد له **قلت** حكمة هذا جواب  
عما يقال لما كانت العين المنقودة غير سخي بالعقد وحت ان لا يمتد منه المدينون بدفع المنقود وتقرر  
**الجواب** ان السخي بالعقد هو الوصف الثابت في الزمة وقضاء الدين واجبه وذلك ما لا يوصف  
غير مقصور وحمل الشارع العين لا عنه فاذا قبض العين بدلا عنه يحقق منها مبادله من حيث ثبت  
كل واحد منهما في زمة الاخر وصف فيلحقان فصار هذا اي يحقق المتبادله هو الحقيقة  
في قضاء الدين **قلت** يجب اعتبارها الا في موضع العقد وكما سلم حيث يكون للمسلم فيه الذي هو  
الخطبة والشهر حكم الدين الذي هو الوصف الثابت في الزمة للعقد والفعل بالاستدراج لان  
الاستدراج بمنزلة العقد عليه السلام لا فاخذ الا سلكا دراهم مالك فاعطى العين حكم الدين **قلت** حرجا  
عن الاستدراج فيكون العين سخي بالعقد فصار العجز عنه كالعجز عن تسليم المبيع فان قالوا  
في حديث ابو هريرة عرجه البخاري ومسلم وغيرهما انه عليه السلام قال من ادرك متاعه بعينه بعينه  
البيان قد افلس في واقعته وقد روي هذا الحديث بوجه مختلفه **قلت** ابو هريرة روي ايضا  
عن النبي عليه السلام اما ما ع سلوة فاذا ذكرتها عند رجل افلس فهو ما لله من عومها اخرج الدارقطني  
فاختلقت الرواية وذلك ان يوجب وهذا في الحديث على ما عرفت **فان قلت** في استداد ابن عباس وهو  
**قلت** قد رويته احمد وقد اخرج بالحدس الخصاص والارزاي **فان قلت** الدارقطني لا يثبت  
هذا الحديث عن الزهري مسندا وانما هو من سلك **قلت** المرسل عندنا حجة واسند الحقايق  
والارزاي والسنن سليمان معناه اذا باع شيئا على انه بالخيار فوجد المشتري مقلدا في مدة الخيار فباع  
ماله اي بالخيار السخي ويكون معناه ارشادا الى ما هو الا وبقا في قوله تعالى واشهدوا اذا باعتم  
وعلم **قلت** وقيل هذا محمول على الغصب فان المصنوب منه احق بماله اذا وجدته عند الغاصب  
وبنه نظير لان قوله قد افلس يعني خسرنا فصار لنا لان حقة المالك ثابت في الغصب وحده فليس  
او مثله وقيل هو محمول على الوعد وقيل نظرا ايضا **قلت** وقيل هو محمول على انه مبيع البائع فلو ادان البائع  
وفي هذه الموضع له حق الاسترداد وما ذهبنا اليه هو قول جماعة من الملحة الاكار **قلت** عندنا هذا  
عن معمر بن الزهري قال ابا رجل باع من رجل سلعة فافلس المشتري فان وجد البائع سلعة بعينه  
فهو احق بها فان كان قبض من غيرها شي فهو والغرماء سواء وان مات المشتري فالبائع اسوة الغرماء  
وكذا روي عن ابن عباس عن ابن عمر عن ابوبكر عن ابن سيرين عن شريح **قلت** قال ابو عبد الله  
اقتضى منه شيئا بعد اوفائه فهو والغرماء سواء محاصره به وبه كان يعني سيرين في المذهب  
ان سيرين لا يراه في التمهيد **قلت** قال النخعي ابو حنيفة واهل الكوفة هو اسوة الغرماء على حال  
وروي ذلك عن خلاص عن علي رضي الله عنه وان حنيفة روي عنه وحكي الخطاي هذا القول عن ابن عمر  
ابن **قلت** روي اجرة سبعة عن علي بن ابي طالب قال من وجد متاعا عند مفلس بعينه فهو احق به  
**قلت** في سنده عن عمر بن ابي راهيم قال ابو حنيفة لا يبيعه **فان قلت** روي الباقون عن الشافعي  
قال في انا على ما لا عزان شهاب عن ابن عمر عن عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا افلس  
الرجل ووجد البائع سلعة بعينه فافلس المشتري وانما هو احق بها وانما هو احق بها **قلت** قد مر الجواب عن ابن عمر  
في هذا الباب **فان قلت** روي الطائفة عن ابن عمر عن عبد الرحمن عن ابن عمر عن عبد الرحمن عن ابن عمر  
في صاحب لنا يعني ابا عبد الله فاصاب رجل متاعا بعينه قال ابو هريرة هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان من افلس او مات فادرك متاعه بعينه فهو احق به الا ان يدع الرجل وقا وذلك الباقون

رجل هو

ق











المعتود ولا فرق بينهما اذا كان عليه دين ولم يكن اذا كان الاقارب في صحته اي لا فرق في الاقارب في حالته  
فان كان في الاقارب من مريضه بعدد من الصحة كما في الجرح والجامع لغلق حق العزماء ما في ايديهما من المال والكتب  
خلاف الاقارب مما يجب من المال لا يستلجحان كما لكفالة والاستملاك والارث الاقارب الميراث اذا كان بعتر  
اذن المولى فانه لا يصدق فيه لانه كما يجوز في حقه في حق ما يجب من المال لا يستلجحان وفي المستوط  
عند ما دون عصبه حارسه بكره وانضمها وحل في ذلك وهرب كان يولاهما ان ياحدا العبد يعقدها لان القاب  
ما لا يقض من حرمها لغيرها ويصير في العبد جميع اجزائها والعبد هو احد نصيبان العصب في الحال ما دونها  
كان او محو والعبد له وطى جارية بنكاح بعد ان يولاهما فانضمها لم يصدق فيه ليس من النكاح قال  
وجوب العقب هنا باعتبار النكاح والنكاح ليس بنكاح في الاقارب لو افترقا جارية عتدا وحوا من وجوب  
عقبه بنكاح كما شر او فاسدا وشبهه فان اقران باطل لا يواخذ به حتى يعقب اما لو اقر ما يوجب العقب  
بضم ولا يصدق له الاستغفار وبه قال الشافعي ومالك وصح في مالهما حكم وحكم في الميراث وادوا لهما  
لا يصح وقد مر في الاقارب قال اي القدر في وليس له ان يزوج لانه ليس بنكاح قال لا يزوج ما يملك  
هذا عند ابي حنيفة ومحمد والثلاثة وقال ابو يوسف يزوج الامه لانه يحصل المال بما فيه فاسده اجازها  
اي اجاز الامه والجامع يحصل المال بالمنازع ولها اي ولا يزوج حنيفة ومحمد ان الادب يفتن النكاح وهذا  
ليس بنكاح معناه سلبا ان الادب يحصل المال بغير الاصل على وجه يكون صبيح النكاح والامه  
ليس من ذلك ولهذا اي يكون زوج الامه ليس بنكاح لانه لا يملك زوج العبد لانه من حصيله  
المال بالكلية بل فيه لعبد العبد وشغل فيته بالمرء لا فائدة وعلى هذا الخلاف في الاقارب المذكور  
الصبي المادون والمضارب والشريك بتركه عنان والاب والوصي يعني ان هؤلاء لا يكونون زوج  
العبد بالاتفاق وملكون بزوج الامه عند ابو يوسف وعندهما لا يملكون بزوجها ايضا قال الشافعي  
رحم الله في هذا انه لا يملك له ذكر في مثل هذه كتاب المكاتب وكذا ذكر في المستوط والتمه ونحوه الكافي  
وما ذكر في المكاتب اصح لانه موافق لما في الروايات فيل يميل ان يكون في الشبهة روايتان وقال في الامام  
حسنام الدين الاحمسي او حمل ما اطلق في المكاتب على ما ذكره فيهما قال اي القدر في ولا مكاتب  
لانه اي لان عقد النكاح ليس بنكاح ادى اي النكاح مصادرة المال بالمال والمبدل فيه اي  
في عقد النكاح مقابل ثمنه المحر وهو السكك وان كان كذلك لانه لم يكن بنكاح الا ان يحرم المولى  
ولاد من عتده اي لان المولى عقد كابتة والحال انه لا يملك على العبد لان المولى اذ اجاز عتده  
الكتابة تحرجه من ان يكون كسالمادون وفيما في الدين عليه يمنع من ان يملك في الدين او يملك حق العزماء  
به ولهذا لو اذن من يد المادون في عتده من قبل او كثر منعه منه لان على يد عتده في حنيفة المولى قد ملكه  
قد ملك كسب العبد المادون لانه حاله حاله مملوك فله مباشرة الكتابة فله ان يملك الاقارب ويصير العبد  
ما ساعته اي من المادون في عتده الكتابة عند الاقارب ويرجع الحق في المولى وبه في كتابه  
الكتابة ولا يملك العتد عند الحر وشوفا لولا بعد الحق اذ حقوق العتد في باب الكتابة لا يتقوا ولو  
لان لو كان في الكتابة سفيره لكونها اسقاطا كان فضل المبدل الى من يقد العتق من حنيفة ولما قيل  
ان يقول لو كان سواها كان سفيره ولا اذ اعتد العتد لا يحتاج الى اقرار وهاهنا السكك والى  
ان يجب عتده باثبات الوكالة بطريق الاتفاق ولا يعقب على مال لانه لا يملك الكتابة بالاتفاق والى  
لانه اعتنا في الحال وهذا المولى اما اذا اقران ولاد من على المادون جاز لانه ملك انشاء العتق عليه  
بملك الاجازة ونقص المادون واما اذا اقران على المادون في حال الرق فيعتق به حق العتد  
للعزماء عندهما كما لو انشاء العتق ولا يسئل العزماء على العتق خلاص الكتابة لان ما يوجب فيه كسب  
المحرور من العزماء غير متعلق بكسب الحر فاما ما يملك الكتابة في الرق فيعتق به حق العتد  
ولا يفرص لانه اي لان الاقارب نزع محض كالمعتد اذ لم يكن كذلك لكان صرقا ما لم يملك  
حرما ولهذا لا يملك الاب والوصي في مال التيميم ولا يملك العتد ولا يفرص عتد اما الاول فلا يفرص  
استداه اما الثاني فلا يفرص استداه وانما وكذا لا يصدق لان الصدقة تبرع محض لان ذلك  
اي كل المذكور من الاقارب والعتد والعتد بغير العتد بغير العتد بغير العتد بغير العتد بغير العتد  
الاستداه وهذا يرجع الى الاقارب والعتد بغير العتد بغير العتد بغير العتد بغير العتد بغير العتد

على

الاستداه وهذا يرجع الى الهبة لغرض فلا يملك تحت الادب النكاح اي اذا كان الامير ذلك فلا يملك ما ذكر من  
الاقارب تحت الادب النكاح لانها ليست بنكاح قال لان الهبة ليس من الطعام هذا استداه من قوله لا  
يملك وقيل الطعام بشرط ان اقران المادون لا يجوز اطلاقه في حق احد وقال الشافعي مالك لا يملك ذلك  
ايضا بشرط ان المولى لانه تبرع بماله مولاة فلم يجر كسبه وراهبه وكذا الصنف في السهم عندهما ولا انه عليه  
ان لم كان يفرص عتق المملوك او يصف من بطنه الماد الصنف في السهم ولهذا لو اقران الهبة ليس  
راجع الى الصنف في العتد لان تحت الصنف في السهم دون العتد لان السهم من صنف  
النكاح دون العتد وقال محمد سلك في الحد الفاصل بينهما ينظر في مقدار مال النكاح فانه كان عتق النكاح  
واخذ صنفه عتد اعظم يستمر ولو كان مال النكاح عتق واخذ صنفه عتد اذ ان كان يكون كسرا  
عز في المعنى الاب والوصي لا يملك في مال الصنف مما يملك المادون من اتحاد الصنف في السهم والعتد  
السهم وملك الصدق والفلس والرفيع والعتد بما دون الدرهم لان ذلك من صنف النكاح وقال شيخ الاسلام  
خواجه زاده في شرح كتاب المادون الكبير من الاصل في المادون المادون والارث والارث او الامه فاما بطنه وتصدق  
ما لم يطعم على الرسم والعادة من غير عتق وان لم ياد النكاح او الزوج او المولى بذلك وقد مر في حق العتد  
انه سئل هل يصدق العتد قال لا يصدق في مال العتد بل يصدق في درهم وملك اتحاد الصنف في السهم ولا هذا  
العتد ليس بمقدور درهم بل يملك الناس سرقا وملك الذي لا يملك سرقا في المادون حتى لا يملك  
الا هذا في غير المادون لانه اي لان كل من الهبة او الصنف في السهم من ضرورات النكاح  
اي من ضرورات الادب النكاح لان النكاح يحتاج اليه استخلافا لقلوب المجاهدين اي لاجل  
استخلاص قلوب المجاهدين وهو جمع مجاهدين بالجمع والارث المجزى والمجاهدين عند الحاجة العتق من النكاح  
فكانه اريد المجزى وهو الذي يبعث النكاح بالجمع وهو ما في النكاح او يفتن به خلاف ما في حنيفة فانه لا يملك  
اضلا فكيف يملك ما هو من ضروراته اي من ضرورات الادب وعلل في يوسف بن المادون في الادب  
المولى فوت يومه فذم على بعض من فتنه على ذلك الطعام خلاف ما اذا اعطاه فوت شهره لا يملك لانه لو اكله  
الشهر لفتن به المولى لانه يحتاج الى دفع فوت اخره ان لم يدفع بضع العبد وكل ذلك ضرره قالوا اي  
المتاحون من المشايخ ولا بأس للمرأة ان تصدق من منزل زوجها بالشيء اليسير كما رعت ونحوه اي  
وحو الرغيف كالفلس وما دون الدرهم وكما في حنيفة والصنف في السهم والارث في حنيفة بطنه وتصدق  
على الرغيف والعتد بدون الادب ضريح للعتق والعادة قال قلت دوى او امانة رضي الله عنه عليه  
السلام قال في خطبته عام حجة الوداع ولا يخرج المرأة من بيت زوجها ما لا قبل له ولا الطعام فقال عليه  
السلام الطعام افضل من الكرم قلت هذا محمول على الطعام المدحرجة لخطبه ودقيقها فاما على المدحرجة  
فاما تصدق به على العادة وفيه الادب ولا له لان ذلك اي الصدق بالشيء اليسير غير ممنوع  
عنه في العادة لان العادة حرت بذلك من غير ان يكون الزوج والمولى قال اي في الحامع الصغيره  
ان يخط شراي والمادون ان يخط من لم يخط يعني اذا طهر عتق في المتاع الذي باعته مع وقع الاتفاق  
على ان يخط من لم يخط شفاء فانه يجوز له ولكن مثل ما خطه النكاح لانه اي لان الخط سبب العتق من صنفهم  
اي من صنف النكاح وعند الثلاثة لا يجوز الخط اضلا وربما يكون الخط انظر له اي للمادون اي اكثر نظر  
له من قول المعين عند خلاف ما اذا خط من غير عتق لانه تبرع بخصه تمام العتد وليس في الخط  
من عتق من صنف النكاح فلا يجوز ولا كذلك لما يراه في الاستداه يمكن ان يكون جوابا عن سؤال مقدمه  
تقرن ان يقال كيف يجوز بتم حيازة المادون مع ان فيها خطا من العتق فاحا بغيره ولا ذلك  
بيع الحيازة في استداه الاس لانه اي لان المادون قد يحتاج اليها في الحيازة على ما سأل يعني  
عند قوله ولو حاشي في من مودة لغير من جميع المال ليقوله ولا وارت للعتد وله اي والمادون  
ان يوجله من وجبه لانه من عادة النكاح ان النكاح يكون له على غير من ولولم يملكه وطالبه لا يملك من الكتب  
وان اتمله ايا ما يمكن من الكتب فتكون ذلك طريقا لزوج ومنه عادة قال اي القدر في ودونه عتده  
برفته باع لغيره ما في بيعه القاضى لغيره في المولى بالاتفاق عند اصحابنا اما عند مالك لان المحر على المادون  
جوز عندهما واما عند ابي حنيفة لا يجوز المحر على المادون وجوزهاها والعقد لانه ليس في هذا حجر على

كان















الحواش والظاهر عدم الواو جعله متعلقا في اول المسئلة وفي كلامه تعقيد وتعذر كلامه هكذا وان باع  
المولى شيئا مثل الفضة كان له كالا حبي عن كسبه اذا كان عليه من خلاف ما اذا باع المريض من الوارث مثل  
فيمه حيث لا يجوز عنده الى ثم تذكر بعد ذلك قوله وان باع متعلقا لم يخرج **قلت** الاوجه ما ذكر  
تاج الشريعة ان قوله وخلاف ما اذا باع المريض نقص على اصل المسئلة وهو ان بيع المادون من المولى عمل الفضة  
كما في كرايم المريض من الوارث مثل الفضة لا يجوز **قلت** ينبغي ان ياتي المسئلة بلا واو لانه اول مسائلة  
تورد في قصاص على مسائلة الكتاب دون قوله خلاف ما اذا باع المريض من المادون من المولى ما اذا باع من المولى  
متعلقا لم يخرج مع الاجنبي جازوا غدا دخل الواو فيه فلا يتوهم انه نقص على بيع المريض من الاجنبي بالحايه فادخل  
الواو لعدم هذا الوهم لان حق بيعه الورثه تغلق بغيره اي بعين مال البتبع حتى كان لاحد من الاستحسان  
اي لاحد الورثه لا لاحد من الغرماء اما قوله في الغرماء متعلقا بالمالكه لا غير فافترقا اي المولى  
والمرص في جواز البيع من المولى مثل الفضة دون الوارث وقال ابو يوسف ومحمد ان باع متعلقا حيا بالبيع  
وعبر المولى ان شاء ازال الحايه بالصلاء الى تمام الفضة وان شاء نقص البيع ونقصه هذا الحكم اختار  
من المصنف قوله لقول بعض المشايخ قل والصحيح انه قول الكل لان المولى يسئل من كل شخص كسبه لنفسه بالفضه يقول  
البيع فلا يكون له ذلك بالبيع اذ في مصاد العبد في تصرفه مع موله كالمريض المدون في تصرفه مع الاجنبي  
وعلى المدمن اي على من له حصة في ماله من حصة صاحبته وهذا اعتراض من الحكم والدليل بان يساوي الحايه  
بالسيرة والكثير فان على من له حصة في ماله من حصة صاحبته بالسيرة من الحايه والفاصل سواء حتى اذا باع من موله متعلقا ليس  
او كونه لا يجوز ولا يجوز وعلى من له حصة في ماله من حصة صاحبته بالسيرة من الحايه والفاصل سواء حتى اذا باع من موله متعلقا ليس  
الحواش مع التخصيص ان لا امتناع عن البيع بالمتعلقان لدفع الضرر عن الغرماء وهذا اي بالتخصيص بغير  
الضرر عنهم اي عن الغرماء وهذا اي الذي ذكرناه من الحواش والتخصيص بخلاف البيع من الاجنبي بالحايه  
السيرة حيث يجوز ولا يجوز بالاله الحايه والمولى يؤمن لان البيع بالمتعلق منها اي من المولى والاجنبي في  
من البيع والبيع اما البيع على المولى من المولى فله الحايه والما البيع لا يحول تحت تقوم المعوم من فخرنا  
اي اعتبارنا حكم هذا العقد بمرعاه البيع مع المولى للتمتع اي حال كونه غير مبيع في حق الاجنبي  
لاننا انما ايانا لتمام التمتع وخلاف ما اذا باع من الاجنبي بالمتعلق منها الحايه حيث لا يجوز عندنا  
اصلا ومن المولى يجوز ويؤمن بالاله الحايه لان الحايه من العبد المادون لا يجوز على اصلها الا باذن المولى  
ولا اذن بالحايه في البيع مع الاجنبي وهو اذن المولى اذن وهو فاعل من الادن بمشايته نفسه غير  
ان ازاله الحايه بحق الغرماء وذلك لاحال الضرر وهذا ان الغرماء على اصلها اي العبد من المولى  
في حق الحايه بالسيرة حيث يؤمن المولى بالاله الحايه والاجنبي والفرق بينهما في الكسبه حيث لا يجوز عندهما  
في الاجنبي اصلا ويجوز مع المولى ويؤمن بالاله الحايه وفي بعض النسخ وهذا الفرقان لفظ الاجنبي ورن  
فلا ان بعض القاء كقولهم ان يصدد بمعنى الفرق فيكون النون مسبوقة وعلى الوجه الاول يكون النون  
مكتوبة لاهاون التثنية فتكتب على ما عرفت فاله النهاية والاول اصح لوجوده في النسخ على  
قوله ما كونه مثبتا في النسخ الصحيحة وانما قال على اصلها لان ابا حنيفة مالم يخرج البيع من المولى لا ما يخرج السيرة  
ولا بالفاصل لا يخلج الى هذا الفرق وانما احتاج الى فرق واحد من البيع من الاجنبي بالمتعلق منها الحايه حيث  
جاز عنده ومن البيع من المولى حيث لا يجوز والفرق ما ذكره الكتاب **قلت** اي القدر الذي وان باعته  
المولى شاملا الفضة او اقل جازا البيع بالاجماع لان المولى اجنبي عن كسبه اذا كان عليه من مستغنى  
ما عناه في هذا الكتاب ولا يمتنع في هذا البيع وهذا ظاهر ولانه مفيد اي لان هذا البيع مفيد  
فانه يدخل في كسبه لعد مالم يكن فيه اي كسبه ويمكن المولى من اخذ الثمن له هذا الفهم وصحة  
التصرف ببيع الفاند ان اراد ان جازا بيع لعبد الفاند وقد وجدت فانه يخرج من كسبه العبد  
الى ملك المولى ما كان المولى مملوكا عنه فكل ذلك الحق الغرماء ويدخل في كسبه لعد مالم يكن تغلق بحق  
وهذا الذي ذكره جميعه يعني على قول الكل غير موله لان المولى اجنبي عن كسبه فان عدا جازا اجنبي  
على ما عرفت فان سلم البيع اليه اي الى العبد قبل قبض الثمن بطل الثمن لان حق المولى ثابت في العين  
من حيث الجلس لعدم تغلق حقه باله العين بعد البيع والثابت في العين من حيث الجلس سقطا للتسليم  
حق المولى سقطا فلو بقي بعد سقوطه بقي في الدين كونه في مقابله العين ولا يستوجب المولى على عدا

اي لا يسحق المولى شيئا على عده حتى لو ائلف شيئا من ماله لم يضمن في الميسر هذا ظاهر الرواية وعرف  
يوسف هذا اذا استملك العبد المتبوع فان كان قاعا في يد المولى ان سترده حتى يسوق في العين من العبد  
مختلف ما اذا كان المولى مملوكا لانه يضمن اي حنيفة المولى حتى يملك الثمن من العبد لانه بالعقد ملك  
العبد لعنه وجاز ان يبيع حقه متعلقا بالعين وهو في يد عده وهو اذن من العبد ما كما لو غصبت العبد  
شيئا من ماله او ادع ماله عند عده والى مسكه في يد اي ان جلس المولى المبيع حتى يسوق في العين جاز  
لان الباع له حق الجلس في المبيع ولهذا اي ولاجل ذلك كان خص به من الغرماء اذا كان المبيع قاعا في  
يد وفان كونه احصا لانه اذا مات المشتري قبل اداء الثمن يكون الباع اولى بالمبيع من غيره كانه ماله في يد  
المشتري اذا مات لانه يكون المولى من اذن من ماله الغرماء وجاز ان يكون المولى حتى في الدين اذا كان متعلقا  
بالعين كما ملكه فان المولى استوجبت عليه بدل الكتاب وهو من ماله تغلق بغيره وهذا لان البيع قبل  
التسليم بطل العين عن ملك الباع ولا يزل في ماله مالم يسوق في العين فاذا كان اليد باقية تغلق بغيره العين  
من حيث هي وبالدن من حيث حقه بالعين ولو باع اي ولو باع المولى من عده المادون شيئا  
بالسيرة فتمت بغيره يوم اراد الحايه متوكلت الزيادة فله او كسبه او نقص البيع على ما بيننا  
في جانب العبد اشار بقوله كما بينا ويحق المولى بالاله الحايه الحق فالمصنف اطلق لفظ الحايه ههنا  
من غير ذكر خلاف هذا وقع على اختلاف صاحب الميسر من الاجنبي واما على رواية ميسر شيخ الاسلام  
هذا البيع لا يجوز اصلا عندنا في حقه فلا مرد التخصيص عندنا وعندنا يجوز البيع من الجبس **قلت** الكافي  
ويحتمل ان يكون البيع في يد عده اي حنيفة على قول بعض المشايخ كما في الفصل الاول **قلت** اي القدر الذي  
او اذا اعتل المولى العبد المادون وعليه ديون بغيره حايه اي والحال ان عده ديون لزمته است  
التحريم او الغصب ونحوه والودعه او ائلف الماله اي والحال ان عده ديون لزمته است  
فحقه جاز ولا يخل فيه خلاف لان ملكه فيه باق والمولى ضامن لغيره لانه ائلف ما تغلق  
به حقه بغيره واستغنى من ثمنه اي من حقه بيع العبد ومن حقه استغناء الدين من ثمن العبد فاذا كان  
كذلك فانه يضمن قيمته بالعهدة ما لم يملك اذا كان الدين ملكا او التزمه ما لم يملك من الدين ولم يعلم به وما يعني  
من الدين بطلت به بعد العتق لان الدين في ذمته اي في ذمته العبد ولا يلزم المولى الا تقدير  
ما ائلف حتما فابقى الباقي عليه كما كان انتصاب ضمنا على التخصيص اي من حيث الضمان وان كان  
اي الدين اقل من قيمته ضمن الدين لا غير لان حقه بغيره اي لان حق الغرماء بغيره الدين خلا  
ما اذا اعتل المديروا المادون المادون وقد ركبتهما ديون حيث لا ضمان عليه لان حق الغرماء  
يتعلق بغيره استغناء بالبيع اي من حيث استغناء الدين بواسطة المبيع لانهما لا ينفصلان النقل  
من ملك المالك فلم يكن المولى متعلقا حقه فلا يضمن شيئا **قلت** اي في الجامع الصغير فان باع المولى  
اي فان باع المولى العبد المادون لم يضمن لا يضمن لغيره من الغرماء بغيره اذ منهم وعليه من محط بغيره  
اي والحال ان المادون عليه من محط بغيره ونقصه المشتري عده فقد بقوله وعنده  
لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم ان يطلبوا البيع الا ان يضمن المولى ديونهم فاذا لم يضمن  
على العبد فان شاء الغرماء ضمنوا المانع ثمنه وان شاءوا ضمنوا المشتري هذا الحار اذا  
كان الثمن اقل من القيمة اما اذا كان اكثر او مساويا فلا ضمان لهم وهذا الضمان انصا اذا كان البيع  
بغير اذن العبد بغير اذن الغرماء والدين حال والتمس لا يضمن ديونهم حتى لو باعته باعهم او اذن  
القاضي او الدين من حله او بغيره الدين والدين حال بغيرهم لا ضمان على المولى في هذه الوجوه **قلت**  
حق الغرماء كحق المولى في ذلك يمنع الراهن من البيع سواء كان البيع حالا او مؤجلا **قلت** ليس  
كذلك ان المرء في الرهن ملك الرهن وذلك قاع مقام الفاضل في الدين وبه نفي الراهن على التسليم  
وليس للغرماء ملك الدين في المادون ولا في حقه وانما لهم حق المطالبة بنقص الدين وذلك لان  
الي حلول الاجل **قلت** لما حجب على المولى الضمان بالبيع لان حقه من ذلك والمولى يرفع المنة عنهم  
نصاركا لوصي اذ باع الزكوة بغير اذن الغرماء ليس لهم ان يضمنوه **قلت** حق الغرماء في بيع الزكوة  
لا غير اما ههنا لم ان يستعوه لجاز ان لا يضمن لهم حقه بغيره البيع لان العبد تغلق به حقه  
حتى كان لهم ان يبعوه الا ان يضمن المولى منهم فليس لهم ان يضمنوا لوصولهم الى حقههم والبايع وهو المولى







فان حضر اي المولى فقال هو ما دون بيع في الدين يعني اذ لم يقبل المولى دينه لانه ظهر الدين في حق المولى  
اي بقوله انه ما دون وحكم الماذون انه ما دون في الدين وان قال هو محجور فاقول قوله اي قول المولى مع عبده  
لانه يمتنع بالاصل وهو عدم الاذن واذا اقامت العزماء البيعة انه اذن له فحذره ببيع لان دعوى العبد  
الاذن عليه كدعوى العتق والكتابة فلا يقبل قوله عند محجور المولى الا ما بيته في ميسر في بيع الاسلام خوام  
زاده اذ اقامت العزماء البيعة انه ما دون له والعبد محجور المولى غايته لا يقبل منه حتى لا يتبع رغبة  
العبد ما ليدرس لانه ما قامت على غايت ولا يرضى عنه ختم محض وان اقر العبد بالدين ببيع القاضى كسائه  
وقضى من الخرماء ثم جاء المولى وانكر الاذن فان القاضى يكلف الغرماء البيعة على الاذن فان قاموها والاذن اعلى  
المولى جميع ما قبضوا من كتاب العبد ولا يقبل ببيع التي حوت من القاضى كسبه لان القاضى لانه في بيع مال  
الغائب ويوفر حقوق العبد ما الى ان يعقوب العبد **فصل في ما يقع من احوال العبد في الاذن**  
شرح في احكام اذن الصغير واذن الاول والكثرة وقوده واذن اولى الصبي للصبي وهو الوصي او جده او  
او جده في النكاح فهو في البيع والشراء كالعبد الماذون في بقوه تصرفه وعدم التقيد ببيع دون بيع  
وصبر وركبه ماذون ما لا شكوت وصحة اقتراضه ما يبيع وعنه لان ماذون كالعبد اذ كان عقل السبع  
كغيره فان البيع سالب للملك والشراء حالك له ويعتبر العبد البسر والفاش ليس المراد منه ان يعرف من  
التعاين فانه ما من صبي لقن البيع والشراء الا وبقوله ان قال سخر الاسلام خواهر ذاه في ميسر وطه وصم  
قا لو امكنه ان يعرف البيع ويقف على قيم الاشياء ويحذر من شغل عن قيمه شي يقرب في بقوده ولا يحارف  
فاذا كان هكذا فالظاهر انه لا يبيع فكونه كالبائع يصح اذنه في النكاح والا فلا كذا قال شيخ الاسلام علا  
الدين الاستيعاب في شرح الكافي حتى ينفذ تصرفه ببيع الدان وقال الشافعي لا ينفذ اي تصرفه  
بأذنه وبه قال مالك والشافعي في رواية وقال احمد في رواية وبعض اصحاب الشافعي في رواية كقولنا لان محجور  
لصباة اي لان محجور الصبي لا ينفذ تصرفه ببيع بقاءه في بيعه اي ينفذ محجور الصبي بقاء العلة تستلزم  
المداولة للحالة خلاف حرام الرق فانه ليس للرق نفسه بل للحق المولى وهو لا ينفذ ما به كونه راضيا بتصرفه  
حينئذ ولا ينفذ اي الصبي مولى عنه حتى يملك المولى التصرف ببيع في ماله بقوله الاذن وذلك  
محجور اي المحجور عليه فلا يكون اي الصبي والظاهر انما فاه اي من كونه والباقي من كونه مولى عليه سخر المحجور  
وكونه والباقي العذر وصار اي تصرفا لصبي كالمطلق والعناق حيث لا يصحح منه وان اذن  
له المولى خلافا للصوم والنفل والصلوة والنافلة لانه اي لا يملك احد من الصوم والصلوة ولا  
بالولي فيصحح منه وكذا الوصية اي ذلك لان الوصية منه كوصية الصبي للصبي لان تصرفه سبب  
اذا به على اصل الشافعي فان من اصله ان كل تصرف يحقق من لولي لا يصح بمباشرة الصبي لان تصرفه سبب  
الصورة ولا ضرورة فيما تصرف فيه المولى وكل تصرف لا يحقق بمباشرة المولى يصح تصرفه فيه بنفسه  
فلذلك العبد وقصره بقاءه لا يبرر اختياره لا يبرر ولا يحقق التصرف في ماله يمكن تحصيله ببيع اي المولى ولا يملك  
يصح الشافعي سلامة نفسه لتحقيق اسلامه باسلام احد ابويه كذا في المسوط فحققت التصرف في  
اي اذا كان كذلك فحققت التصرف في ان ينفذ منه اي في سقيدها التصرف الذي لا يحقق بمباشرة  
المولى منه اي من الصبي اما البيع والشراء لانه المولى فلا ضرورة ولا يصح تصرفه فيه ولنا ان  
التصرف مشروع ببقوله واحل الله البيع مطلقا من غير فصل من المباح والصبي صدر من اهله  
لكونه عاقلا ولا يملك ان يبيع ما لا يملك وان الشراء حالك ويعلم العبد البسر من الفاش في محله  
لكون المبيع ما لا يملكه من لوليه بغيره لكونه صدر عن اذن ولله المولى له هذا التصرف فكذا من اذن  
له الابري ان يطلق والعناق لما لملكه المولى لا يملك الاذن به فلهذا وجهان للصبي لا يكون عن لوليه  
شرعية وان اذن المولى بذلك **فان قلت** لا نسلم انه اهل وهذا لان محجور العقل والتمسك لا يملك  
الباع شرط لصير اهلا اذ الشخص انما يصير اهلا للتصرف كالحال وحال الانسان لا يملك قبل البلوغ  
ولذلك لا يتوجه عليه خطابات الشرع لان العقل والمنطق اللذين يعرف بهما الاستدلال باطن وذلك  
يتفاوت في نفسه فاقدم الباع مقامه فلا يعتبر وجود العقل في الصبي **قلت** العقل خلق كغير  
تفاوت الاهلية لانه يحصل معرفة الاشياء الا ان الصبي بطنه للرجح والخطابات بتصرفه وصحة القيام  
نفع محض اذ لا يدرى شرف على غيرهما والخلاف في الصحة لان المذهب عندنا ان الصبي اذ اباع ماله العقل هو

على النكاح كالزمن يسع المهر من عقد ويتوقف على اجازة من منس فوجب سقيده اي اذ كان كذلك فوجب سقيده  
التصرف الذي لا يحقق بمباشرة المولى يتصرف الصبي كما قلنا على ما عرفنا من في الخلاصات اي تصرفه في خلاف الذي  
يلتزم من الشافعي في هذه المسألة فالصبي سببا محجور هذا جواب عن قول الشافعي لان محجور لصباة ونفسه انما لا يملك  
ان محجور لوليه با لغير اشارة اليه بقوله لعدم الهداية اي ان التصرفات نصار كالعبد في كون محجور  
لا لوليه لانه اهل فاذا اقبل الى ماله اي اولى صار هو والباقي سواه في حق حاسبه الدرع على حاسبه  
بالهذه اولى لانه تصرف حصته اذ ان كان اذن في النظر الذي حصته واي احد لا ينفذ في تصرفه في نفع محجور  
وقد ثبت اي الهداية الى التصرفات نظرا الى اذن المولى لانه لو لم يعلم انه هاد في امور النكاح لم اذن  
له ولقاء ولا ينفذ ببيع بقاءه على الاستدلال بغير قوله في نظر الصبي اي لبقاء ولا ينفذ الاذن  
نظرا للصبي وهذا جواب عما يقال لو ثبت له الهداية لا اذن لم ينفذ المولى وكذا ونفرض ان يقال ان بقاؤه  
لعدد لان النظر له فان الصبي من استأجر المرحم بالحديث وفي اعتبار كلامه في التصرف ببيع محض لا يستفاد  
المصلحة بطرفين اي لما شمر ولديه له وبما شمر نفسه وكان محجور في حقه فوجب اعتباره واحتمال  
تبطل الحال بالمرعوظا على قوله لا يستفاد المصلحة اي واحتمال تبطل حال الصبي الهداية الى غيرهما  
فاقتضا ولا ينفذ المولى المتدارك ذلك بخلاف الطلاق والعناق جواب عن قوله نصار كالمطلق والعناق  
لانه اي لان كل واحد من الطلاق والعناق صار محجور بغيره هل له اي لم يجعل الصبي اهلا للتصاري  
المحضر للتصرف فيه والنافع المحض بالرفع مستدام لقبول الهبة والصدقة في مثال المنافع المحض  
بغيره هل خبر المتنازع اي جعل الصبي اهلا له في اتي النافع المحض او كان قبل الاذن او بعد فلا يوقف  
على الاذن والبيع والشراء البيع مستدام النص والشراء اعطيت عليه وقوله ذاب من البيع والضمير  
خبره **فان قلت** المتداشان والخبر واحد والطلاق شرط **قلت** تعذر من وكل واحد من البيع  
ذاب من البيع على اعتبار البيع والتصرف على اعتبار الشراء فيجعل اهلا له بعد الاذن لا قبله اي اذا كان  
كذلك جعل الصبي اهلا لهذا النوع من التصرفات بعد اذن المولى لا قبله لكن قبل الاذن يكون موقفا  
منه هذا جواب عما يقال انهم ما علموا محجور كونه صادرا فكان سخي ان لا يجوز ونفرض ان اذنا او فقنا قبل  
الاذن على اجازة المولى الاحتمال ونوعه نظرا فانه احد المحتملين والصحة التصرف في نفسه لانه منزع  
صدرا من اهله في محله فان قبل اذ اباع شيئا ما صغارا فتمت كان نافعا محضا لقبول الهبة بغير نفوده  
بلا توقف **احب** بان المتعذر في ذلك هو الوضع لا الحريات الواقعة اتفاقا وذكر المولى الكتاب  
شي في محضر القدوري اذ اذنه ما ذكره بقوله واذ اذن ولي الصبي بنظم الاب والجد عند عدمه  
شي عند عدم الاب وليس المزاوية الترتيب لان وصي الاب مقدم على الجد والوصي بالنصب اي  
ويستظم الوصي اي وصي الاب وصي الجد والقاضي بالنصب ايضا اي ويستظم القاضي والمولى  
بالنصب ايضا ويستظم المولى في المسوط ولله ابوه ثم وصيه ثم الجد ابو الاب ثم وصيه ثم القاضي  
او وصي القاضي فاما الام او وصيه فلا ولاية له ما علة فلا يصح الاذن منها ولا يقال وصي الام لو باع المهر  
التي ورث الصغير من ماله يجوز لان ذلك من باب حفظ على الام المصلحة وعلى الصغير لانه يحارح في الوصية  
شأن آخر للبيتم لا يجوز كذا في الخبر وعند الثلاثة وصي الصبي والمجنون الاب ثم الجد ان عدما فان  
وفي شرح الطحاوي في الصغير ابوه او وصي ابيه ثم جد ثم وصي جد ثم وصي وصيه ثم القاضي ومن نصه القاضي  
سواء كان صغيرا في عيال هو لا اوله بل كل خلاف صاحب شرط يرد به امير الملك كامين بخاري كان  
الوالي كبر منه لان له ولاية تقليد القضاء دون صاحب الشرط وقوله الشرط نعم الشرط المعجور في الوار  
وهو جمع شرطية بعض الشئ وسكون الرأى والشرط حارار اخذوا اول كنية محضر الجواب **فان قلت**  
الشرطية الشرطية واحد الشرط وقال الاصمعي سواند لك لانهم جفاوا لانفسهم علامه يعرفونها  
وقال ابو عبيد سواند الشرطية اعدوا الشرطية اول طائفة من الجاش حضر الواقعة **قلت** اصل  
ذلك من الشرطية في حق وهو العلامة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها لانه اي لان  
الشان ليس اليه اي لا صاحب الشرط تقليد القضاء والوالي اليه تقليد القضاء فكان كبر  
منه فلذلك ينظر حكم الولاية لانه على التصرفات على الناس بخلاف صاحب الشرط فانه فرض اليه فرض  
خاص **قلت** في هذا لا يكون مضررا لا للسلطان لان له التصرف العام بخلاف غير من الحكم لان



كلامهم يقول البتة ان خاص الا قضاء فانه بفرض المم سائر الاحكام الشرعية وكذلك لا يكون الولاء في الملة الشا  
الا لقضاء خاصته اللهم الا في احد من نواحيها الكار تعلقا للقضاء **و** الشرط ان يعقل **اي** البصير **م** كقول البصير  
سائر الملة حبالا للبرج **م** وقد مر بيان هذا الشرط **و** التسمية بالعبد المادون **ش** اراد تشبيهه بالصبي بالعبد  
المادون في قوله وهو في البيع والشرا كما لعبد المادون **م** بعد ما ثبت في العبد من الاحكام ثبتت في حقه **ش** في  
حق البصير لا يقابل بعبد **ان** التعميم ليس مستقيم فان الولي يجوز ان ينصرف في مال العبد المادون الملبون بدون  
ماله دون الولي لا نقول ان ذلك من انحازا الولي وعدم انحازا الولي ليس من التعميم في ينصرف العبد والصبي مال  
دون البصير لكونه خرا اعقاب بل منه لا ماله انحازا ينصرف فيه الولي ومن العبد يتعلق بكسبه والولي اجنبيه  
اذ كانا من مستغفران **اي** اصح اذ ان بعد الاذن بما هو كسبه عينا كان او دينا لوليه **و** لو لم لا ينفك الحجر عنه فكان كالبصير  
واورد بان الولاية المتعدية فرع الولاية المتقائمة **و** الولي لا يملك الاقرار على مال البصير فكيف افادة ذلك  
بآذنه **و** الجواب انه افاده من حيث كونه من توابع النجاة والولي يملك الاذن بالنجاة وتوابعها **م** ذلك بآذنه **و** الجواب  
فك الحجر والمادون ينصرف باهلته نفسه عتقا كان او صديقا فلا يستند تصرفه بنوع دون نوع اراد  
ان المادون له في المنصرف بما ينصرف باهلته نفسه فليست في العبد والصبي اذ استويا في ذلك  
فلا يستند تصرفهما في نوع دون نوع لما مر فيما مضى **و** يصير **اي** البصير **م** مادونا ما سكوت **م** وان واد عليه  
بيع او يشترى فسكت فانه اذ له لكن بهذا الوصي الى الفاضي الا يري في فاذكر في العتاد الصبي  
ان الفاضي اذ اراد الصغر والمعتوه او عند الصغر بيع ويشترى فسكت لا يكون اذ نافي النجاة **م** كما في العبد  
اذ اراد ماله ببيع واشترى فسكت فانه يكون مادونا **م** ويصح اقراره بما في كسبه **ش** اي يصح اقراره  
بعبد الاذن بما هو كسبه عينا او دينا لوليه **و** كغيره لا ينفك الحجر عنه فكان كالبصير واورد بان الولاية  
المتعدية فرع الولاية القاعده والولي لا يملك الاقرار على مال البصير فكيف افادة ذلك بآذنه **و** الجواب  
انه افاده من حيث كونه من توابع النجاة والولي يملك الاذن بالنجاة وتوابعها **م** ولذا عورثه **ش** اي لا يصح  
اقراره عورثه بان اقر بشي من تركه ابيه لا نكاح **م** في ظاهر الزاوية **ش** اختاره عن رواه الحسن بن علي حقه  
انه لا يجوز اقراره بذلك لان صحته اقراره في كسبه كما حقه في النجاة الى ذلك لئلا يمتنع الناس من معاملته  
في النجاة وهي معدومة في مودود وجه الظاهر ان الحجر لما انفك عنه مالا من النجى مالا لعن ولما انفك  
ابو حنيفة بعد الاذن تصرفه بالعن الفاحش كالبصير فكان المودود والمكسب في صحته الاقرار بما  
لكونه ماله **م** كما يصح اقرار العبد بعد الاذن لا ينفك الحجر عنه **م** ولا يملك تزويج عبده **ش** اي لا يملك  
الصبي تزويج عبده **م** واما العبد لان عدم جواز تزويجه بالاجماع اما في عدم جواز تزويج امته خلافت  
بين **اي** حنيفة **و** محمد ومن يوجب عتقه يملك تزويج امته لان فيه حصل المال وعندهما لا يملك الا النكاح  
ليس من عقود التجارة فلا يملكه كالعبد المادون **م** ولا كسبه **ش** اي ولا يملك كسبه عند اتمامه **م** كما في العبد  
المادون فان قبل الات والوصي يملك النكاح في عتقه الصبي ينبغي ان يملكها الصبي بعد الاذن  
**قلت** الاذن يتناول ما كان من صبيح النجاة والكفاية ليست منه **م** والمعتوه الذي يعقل البيع  
والشراء بمنزلة البصير **ش** يعني الجواب فيه كالجواب في البصير المميز ولا يقل منه خلاف **و** في الجنب  
المعتوه الذي يعقل البيع والشراء كالبصير اذا بلغ معتوها اذا بلغ عاقله عنه فاذن له الولي النجاة  
فصل بعد اذ قد عرفت ان البصير لا يصح اذنه فاسا وهو متوكل في يوسف ويصح استحسانا وهو قول  
محمد وهذا خلاف ما لو عتق المالك ارضا فانه لا يملك الا الكسب والولاية التصرف في ماله اعمامتة ولا يملك  
التزويج لا عتق **و** قال شيخ الاسلام علاي الدين انه يستحب في تزويج الكافي والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء  
في النجاة عتقه الصبي الذي لا يعقل ولو اذن المعتوه الذي يعقل البيع والشراء في النجاة امه كان باطلا  
لانه موقوف فلا يملك على غير نصيب مادونا باذن الاب والوصي في الجد دون غيرهم **ش** من الحجر كما لا يخفى  
والاخ والعم دون الفاضي فان له ولديه على اذن المعتوه **م** على ما بينا **ش** اشار به الى قوله وذكر الولي في  
الكتاب منظم الات والجد **م** وحكم حكم البصير **ش** اي حكم المعتوه حكم البصير اذا بلغ معتوها كما ذكرنا  
**قوله** كتاب ووصفه حجر على البصير كذا في تزويج الكافي ولو كان الفاضي اذن للبصير والمعتوه في النكاح  
ثم عتق الفاضي او مات فيها على اذنها **م** وقال خواهر راده في مبسوطه واذ كان البصير والمعتوه ابدا ووصي اجد  
اب الاب في الفاضي اذن للبصير والمعتوه في النجاة فاذن له والى ابوه فاذنه خاص وان كان ولده

القاضي على الصغير موخر عن لينة الاب والوصي لان الاب بالابا يصير فاضلا له فينقل الولاية الى القاضي  
كالولاية نائب النكاح اذ اعطى النقلت الولاية الى القاضي فان حج عنه احد من هؤلاء بعد ذلك حج بابطال ان  
حج عنه هذا القاضي بعد ما عزل لا يعمل لعدم ولاية القضاء وان حج القاضي والذى قام مقامه على حج  
**كتاب** **الفصل** **ارادة عقيب كتاب الادن** يكونه من انواع النكاح وفي المستقبل  
الامر بان اقرار المادون والمأجورين بخارجه دون غيره صحيح بيد ان العقب ولم يصح من المهر لكونه الاول  
من النكاح دون الثاني فكان ذكر النوع بعد ذلك الحسن مناسبا قبل وخذ المناسبه النكاح لان المادون  
تصرف بالادن الشرعي والقاصب بخارجه وكذلك فيم كتاب المادون عليه لانه مشروع دون العقب  
العقب في اللغة اخذ الشيء من امر على سبيل التعليل في اخذ الشيء طما وضمرا لقوله عصبة منه وعصبة  
عليه معني نيل وعصبة اياه القضاء والشيء عصبته ومعضوب **قوله** ثم عصب تسمية  
بالمصدر وهذا الذي ذكره نبال ومفهوم ما عصبه بمفعول يعصب روحه فلان وجن فلان للاستعمال  
فيمن اهل اللغة **اي** استعمال لفظ العصب في اخذ الشيء من امر على سبيل التعليل وفي الشرع  
اخذ مال **اي** العصب في اصطلاح الشريعة اخذ مال وهذا بمنزلة الحسنة وما في قوله كالفضل  
لانه يتناول المحدود وغيره **قوله** لغرض ان المالك من اجترار عما اذا احل باذن بالكد فانه لا يسمي عضبا  
**قوله** على وجه من يد **اي** يد المالك ليست ان رآه يد المالك لا يد منها في حد العصب عندنا  
لان الشرط عندنا ان رآه اليد الحقيقة واشتات البدن المظلمة وعندنا ثلاثة بكفي فيه اشياء البدن المظلمة  
وعلى هذا اخرج المسائل على ما ذكرها ان شاء الله تعالى عن ان رآه اليد المحمودة بالتعلق بالحوال وعدم  
اشتات اليد في المفعول بالتعلق الا في اليد بكفي فيها الركوب وفي الفرس الحلو عليه وفي العفارة  
العصب يتصور عندهم بالحوال وازعاج المالك حتى لو ارجم ولو دخل لم يصح ولو دخل ولم يرمج ولم  
يعصب الاستسلام يصح كذا في الوجه وشرحه **قوله** لا ياطفي في كتاب الاحسان العصب عما عن اشاع  
فعلها يمكن بفعله بغير ادن بالكد على وجه يتعلق به الصحنان يد لك عليه من منع رجاك من دخول داره  
ولم يكن من اخذ ما لم يكن غاصبا يد لعدم ذلك المعنى الذي ذكرناه وان كان حاله منه ومن ماله  
او نزل ماله عن موضعه صار غاصبا **قوله** حتى كان استحدثام العبد **قوله** هذا اسالة الى بيان مصدر رفاق  
التعريف الذي عرفنا لعصب به اى حتى يكون على ما ذكرنا استحلال العبد **قوله** وحمل الدابة عضبا على ما ذكرنا  
من الاصل وكذا تظهر من الخلاف بيننا وبينهم زوائد المعصوب كوالا المعصوبة وعن البشتان انهما  
ليست بمعصوبة عندنا لعدم ان رآه اليد وعند معصوبة لا يشات اليد ولذا العصب كما رآه  
فناخر عنها حجة فأكلة الذئب لا يضمن عندنا ان لم يسق الحش معه وكذا الوضوع احكاما للمواشي حتى صاعته  
لو يضمن عندنا وعند الساجي ايضا وتذكر في فتاوى قاضي خان ماله مخالفة هذا الاصل فانه لو قال  
لو عصب عجلا فاستهلكه من قبل لم يضمن قال ابو بكر البكري يضمن فيه العجل ويضمن الام وان لم يفعل  
في الام شيء **قوله** ان كان شيء ادى العصب مع العلم **قوله** اي يانه ملك المعصوب منه **قوله** تحكم المأمور **قوله** اى الحكم  
الآخر **قوله** والمضرم **قوله** اى المضرم في الدنيا وهذا ما لكتاب قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم منكم بباطل  
الى غير ذلك من الاماات واستند قال عليه السلام من اخذ سيرا من الارض طما طوقه الله من سبع ارضين  
رواه البخاري ومسلم وجماع العلماء **قوله** وان كان يد وبه **قوله** اي يدون العلم بان ظل المأخوذ من ماله  
واشترى عنائهم طهر استحقاقه **قوله** فالصمان **قوله** اى تحكم الصمان لانه حق العبد فلا يوقع على قصد  
**قوله** وكذا اذا كان اخذ مفرورا الجمل له وعدم قصد **قوله** ولا الاثم لا الخطأ موضوع **قوله** لقوله عليه السلام  
رفع عن امتي الخطا والسيئات وما استنكر هو اعلم **قوله** قال **قوله** اى قد وري **قوله** من عصب شيئا من ماله  
مثل المكمل والورون فله في يد فعلية مثله اى مثل الذي عصب **قوله** وازاد بالمكمل مثل الخطاة والشيء  
ومحرمها والمورون مثل الدزائم والدنانير ولكن شرط ان لا يكون المادون مائضا عما يتعصب لغيره  
المصوغ منه لان الورى الذي يتعصبه مضرة لمحي بدوات القيمة وفي بعض النسخ **قوله** اى في بعض  
نسخ القدوري **قوله** فعلية ضمان مثله ولا يفاوت بينهما **قوله** اى من التختن والكلام وهذا اى عدم  
التفاوت **قوله** لان الواجب هو المثل لقوله تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم **قوله** سمي  
الفعل الثاني عندنا بطريق المقابلة وجزاية سببه مثلها والمجاز اه لانكون سببه والنيل اذا اطلق نص



الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الى ما هو مثل صورة ومعنى ولا ان المثل عدل اي ولا ان المثل صون ومعنى آخر بل العادل لما فيه اي لما في المثل من الحق  
الغضب لان الخطية ملام مثل الخطية حسنا والمالكة لان مالكة الخطية المودة مثل مالكة الخطية لان المودة شاطئة  
الغضب في الزبوات فكان ادفع للغضب اي كان المثل اسد دفعا للغضب من المصنوع منه لان الغضب  
توت عليه الصور والمعنى في غير النام ان تدرك بما هو له مثل صورة ومعنى قال فان لم يدر على مثله  
اي قال في الجامع الصغير فان لم يدر الغاصب على مثل الذي عصبه بالانقطاع عن ابدى ايا في المثل عدل على مثله  
الكا بل جعله في يوم مخصوص اي يوم مخصوص وهذا عندنا بحقيقة رحمة الله اي وجوب الغيبة يوم  
الحضومة عند اي حيفه وسه قال لا كرا صحابا لشيء في ما لا ولم يدرك اياي مع الصبي خلتا لان صورته فيه  
مجد عن لغوب عن حيفه قال كل شيء عصب ما كان لا يوزن فلم يدر على مثله في يوم مخصوص فيه فعله فتمت يوم  
يخصمون وان كان لا كمال ولا يوزن فعله فتمت يوم عصبه ولربد كرا خلافا في كرا في فعله يدر  
ان المثل اذا انقطع على الغاصب الغيبة يوم الحضومة ما تفاق لعلمنا بالثلاثة في ظاهر الرواية  
ولكننا قال بوالله في شرح الجامع الصغير وروى عن يوسف عليه فتمت يوم الغضب وروى عن محمد ان  
عليه فتمت يوم الانقطاع وهو مذهب زفر ان كان الشيء مما لا يكال ولا يوزن فعله فتمت يوم الغضب  
في قول علماءنا وفي قولنا في علمه الكرا الغيبة يوم الغضب وبما هو الهلاك لان من اصله ان زيادة الغضب  
مضمونة انتهى والاختلاف المذكور في النوادر وكذا قال في شرح الاصل في شرح الجامع الصغير وقال  
ابو يوسف يوم الغضب اي عليه فتمت يوم عصبه وقال محمد يوم الانقطاع اي عليه فتمت يوم الانقطاع  
مثله عن ابدى الناس وفيه قال احد وبعض اصحابنا في انقطاع ما ذكره ابو بكر البجلي هو الانواع  
في السوق الذي يتباع فيه وان كان يوجد في البسوت وعلى هذا انقطاع الذراع قال الامام قال لا يراى رحمة الله  
ولكن الاصح ان يكون الشيء في زمان خاص فمضى زمانه كالطبخ مثلا والاصل على هذا ما ذكره  
الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره وغضب ما يوجد في زمان دون زمان فاذا عصبه عاصب في حقه فهو  
اختصاص في حال انقطاعه وعدمه فان با حيفه قال بحكم على الغاصب بغيره يوم خصمون وقال العقوب  
يوم عصبه وقال محمد بحكم بغيره يوم انقطاعه ويدل عليه ما ذكره ايضا في شرح الطحاوي ايضا قال  
ومن ابلغ شيئا لرجاله مثل من حيفه ثم انقطع ذلك عن ابدى الناس وقاد مثله عن وجوده في قول  
ولا يمتن من خصص صاحب المال بالخيار ان شاء انقطع له وجود مثله فاحذر المثل وان سأل لم يدر وماذا  
القيمة واختلفوا فيه على ثلاثة اقول قال ابو حنيفة بغيره فتمت يوم الحضومة وقال ابو يوسف  
فتمت فتمت يوم الاستملاء او وقت الغضب وقال محمد بغيره فتمت فتمت يوم الحضومة او وقت احتداد  
الطحاوي في هذا النقط الا يستجاني رحمة الله وفي الجواهر للمالك الكثرة ليس له الا مثله ونصير حتى يوجد  
قاله ابن القاسم وقال استهلك ما لا يحار ان شاء صبر وان شاء اخذ الفتمة في كرا لنفقه لم ومن  
عصب الرضا او حيو انا فنلف عند ضمن فتمت يوم غصبه لا يوم تلف ولا كرا الغيبة من غصب  
شأن من المثلات والموزونات فنلف عند وجب عليه ومثله ولا يملك منه فتمت يوم عصبه  
لا يوسف مما تقدم قوله في التعليل باعتبار ترتيب الاوقات فان اول الاوقات الثلاثة يوم الفصد  
ثم يوم الانقطاع ثم يوم الحضومة واما اقول على هذه الامانة ولم يدر ان لا يتقدم قول ابي  
انه اي ان مال مثل لما انقطع الحق لا مثل له فتمت فتمت يوم انقطاع السب وهو يوم  
الغضب اي يوم العقاب الضمان اذ هو الموجب اي لان الغضب هو الموجب للاصل والخلق بحال السب  
الذي يجب به الاصل فتمت فتمت يوم الغضب ولحمد رحمة الله ان الواجب المثل في النعمة بالفضل  
ذكرناه واما متعلق القيمة بالانقطاع فتمت فتمت يوم الانقطاع اي يوم الانقطاع عن ابدى الناس  
ولا يحنيفه ان التعلق من الواجب الاصل لا يثبت بخلاف الانقطاع لوصف اي الغضب  
منه ان ان يوجد حيفه له ذلك لان حيفه في مثله من حيفه حتى لو اوى الغاصب بالقيمة لا يجزى على  
القول ولو كان استقل لها يجزى كما في غير المثل وكذا اقصى الغاصب بالقيمة واما يتعلق اي المثل  
الى القيمة بقضا القاض فتمت فتمت يوم الحضومة والقضا لانه زمان النقل كما في قولنا المعز  
انه بمنزلة العبد في حق المستحق فاذا اخذ المستحق صار المعز وما ناله باعتراف حيفه في الحرته واعتبر  
الحق ساعدا عن العبد في القيمة يوم الحضومة فكذلك هذا خلاف ما لا مثل له حيث يجب القيمة يوم الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

الغضب

لان اي لان الغضب مطالب بالقيمة لا اصل السب اي سب الضمان وهو الغضب كما وجد في غيره فتمت عند  
ذلك اي عند وجود اصل السب قال وما لا مثل له اي قال الفد ورجى في مختصره وما لا مثل له فتمت فتمت  
يوم عصبه اي يوم عصبه الغاصب وقد اصف يومها هذا الى الجمل كما في قوله تعالى يوم يمنع الصادقين  
صدقتهم ويخون يوم عصبته ما صاف يومه في المصداق فاعله او معقوله فافهم معناه اي معنى  
قول الفد ورجى لا مثل له العبد بآيات المتفاوتة كما بطيخ والزمان والسيف جازي الثواب والدواب وقال  
الانراي هذا القيس يجب من صاحب الهداية لانه تفسير الكل بالجزى لان ما لا مثل له بشئ الحيوانات والدرجات  
والعددي المتفاوتات كما بطيخ والزمان والوزن الذي في بعضه مضرة وهو المصنوع منه قلت  
هذا التفسير جيد لان معنى قول الفد ورجى لا مثل له اي الشيء الذي لا يضمن مثله من حيث لان الذي لا مثل له  
على الحقيقة هو الله تعالى وذلك مثل العدديات المتفاوتة والثواب والدواب كما ذكرنا واما العددي  
المتفاوت كالجوز والبصر والفلوس فهو كالمكمل وبذلك قال مالك في البسوط وقال مالك في العدديات المتفاوتة  
يضمن مثله بصورة من شئ لك ولكن ذكر في الجواهر للمالك الكثرة وكذا العددي الذي يستوي احاد حيلته في الصفة  
غالبا كما لبصر والجوز وخو وهذا يدل على ان قوله في اعداد بآيات المتفاوتة كقولنا وقال زفر في العدديات  
المتفاوتة يجب القيمة ايضا وفي البسوط في العدديات المتفاوتة كالثواب والدواب يجب القيمة وفيه  
قال الثلاثة واكثر القمها وقال اهل المدينة في المثل به قال اصحاب الظاهر لكن قالوا اذا لم يوجد مثله  
يضم حتى يوجد او باخذ القيمة لانه لما تعدد رعاياه الحق في الحسن فتراعى في المالكة وحدها هي  
القيمة دفعا للضرر بقدر الامكان وذلك لان قيمة الشيء معنى ذلك الشيء والمعنى هو الاصل والصون تابعة  
فاذا تعدد اعتبار الصون المتفاوتات فيها اعتر المعنى دفعا للضرر بقدر الممكن وقال اهل المدينة  
الواجب هنا المثل قد يربطه وقال بعضهم اذ لم يكن رده عند حث نظيره ذاتا وصفا وهو مذهب  
ابن سيرين كما في شرح الكافي اما العدديات المتفاوتة وهو ما لا يتفاوت احاده في المالكة كالجوز والبصر  
ويحذر ذلك فهو كالمكمل حتى يضمن مثله لقلته المتفاوتات في المالكة هذا مذهب اصحابنا الثلاثة وعند  
زفر في القيمة لا يملك السب بامثال مستوية ولهذا يجري فيها الرثا وهذا دفع على حوزان السلم ثم اورد في  
في البسوط قيل انما اقتصر على المكمل لم يقل الموزون لان من الموزونات ما ليس مثله وهو الذي في بعضه ضرر  
كالصنوع من القم والطشت وليس بواضح لان من المكمل ما هو كذلك كالمزاج والحوط والشعر فانه لا مثل له  
ففيه القيمة وفي البسوط بالقيمة لانه لا مثل له في النعذر باعتبار المائنة فيصا الى القيمة دفعا  
للضرر وعلى الغاصب رد العيب معناه ما دام ما عاى اي ما دام المصنوع قاعا يعني ما اذمت عنه فتمت  
وهذا الاختلاف فيه لقوله عليه السلام على ما اخذت حتى تنزرد في هذا الحديث اخرج اصحاب السنن  
الاربعة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على اليد  
ما اخذت حتى تؤدى ثم تبنى الحسن فقال هو امساك الاصلان عليه قال الترمذي حديث حسن اخرجه  
ابوداود والترمذي في البسوط والحاكم في المستدرک في البسوط وقال حديث صحيح على شرط البخاري  
وعصبه الشيخ تقي الدين في الامام فقال وليس كما قال بل هو على شرط الترمذي وقال الحافظ المنذري  
وقول الترمذي فيه حسن يدل على انه ثبت لسمع الحسن عن سمرة ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه في البسوط  
وقال فيه حتى يؤدى به بالها قال ابن القطايب في كتابه وهو من زيادة الها موجب رد العين ما كانت قاعه وقال  
ابن طاهر في كلامه على احاد شها باسناد حسن متصل انما لم يحزاه في الصحيح لما ذكرنا من ان الحسن  
لوسع من سمرة رضي الله عنه الاحاد شها لعقيدته والله اعلم وقال عليه السلام لا يحل الاحاد باخذ متاع اخيه  
لا عتقا ولا جادا فان اخذ فليرده عليه في هذا الحديث رواه اثنان من الصحابة رضي الله عنهم احداهما بن  
ابو الساسا خرج حديثه ابو داود في كتاب الادب في باب المناجاة والترمذي في اول الفتن على انك دوت  
عن عبد الله بن الساس بن يزيد عن ابيه عن رجل بن ابي الساس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يحل احدا من متاع اخيه جادا ولا عتقا اذ اخذ احدكم من متاع اخيه فليرده على اخيه قال الترمذي حديث حسن  
عز لا يعرفه الا من حديث ابن ابي ذئب والساب ابن يزيد له صحبة سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وعلا  
وقضى عليه السلام والساب بن سبيع وسين وابوه من زيد بن ثابت هو من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

احدكم

لا



وروي عنه احاد ورواه احمد واسلم في نسخة واحسن من ابي حنيفة وابوداود الطيالسي في مسانيدهم والبخاري في  
كتاب المغيرة في الادب والحكمة المستند في الفضائل سكنت عنه دونه في رواية لا عا حاد ابودون حرو العطف  
وحرف النقي ومعنا قوله لا عا لا يرد سرقة ريداد خال لا عطف على احد فهو لا عطف من عا لا عا حاد في ادخال  
الاذني عليه او فاصد المعنى وهو ان يرد في ذلك ليعطفه وقال الخطابي في شرح السنن قوله لا عا حاد اهو ان  
ياخذ على سبيل المجرى واللعن ثم يحسنه فيكون ذلك حاد ولا يرد في ذلك مقتضود لانها توسل الى النفس  
والانقطاع وفي المسبوط وفي الضمان في المدير ليس الا للنفوس التي لا تدرك في حق مقتضود وقيل بدل الجوار  
اذ لا العطف في الخارج فانه لا حكم بشرا في حقه سوى الضرف باليك لا سيما اذا كان محدثا فانه ليس بمالك  
شأنه ان يتكلم عن المولى في الضرف فعمل ان التدبر مقتضود وقد فهمنا على هذا عا حاد تمام الذا اليه وهو  
اي ردة العين نحو الموجب الاصل على ما قالوا في المشايخ ورد العن مخلص اي موضع الخلاص ويجوز ان يكون بصدرها  
اي مخلص للغاصب على المعصوب منه خلف اي حال كون العن مخلصا على العن لانه في الازد القمة فاصير  
اذ الكمال في بدل العن والمائة ش اذا ان الكمال في ردة الضرف والمغني وصل الموجب الاصل في العن ورد العن مخلص  
وهذا القول عكس القول الاول الاصح لان الموجب الاصل لو كان القمة ورد العن مخلصا عنه كالمغاصب  
ان يقول ردة العن هذا المعصوب وهو حقه الذي وجب اصابته وهذا خلاف ما يقتضيه الكتاب لان اكمل باب  
العن بالباطل لان المالك لم يرض الا لعن حقه قال الله تعالى لا ياكلوا اموالكم بباطل الا ان يكون بخان عن  
تراض وبظهر ذلك اي كون الموجب الاصل في ردة العن مقتضود في بعض الاحكام منها اذ البر الغاصب عن  
الضمان حال قيام العن بغير رضى لو هو ذلك بعد ذلك في ردة الضمان عليه ولو لم يكن وجوب القمة في هذه الحالة  
لما صح الاجراء لان الاسرار عن القمة لا يصح ومنها ان الكفالة لا تصح بالعن وتصح الكفالة بالمعصوب فعمل ان الموجب  
الاصل هو القمة ومنها ان الغاصب اذا كان له نصيب في ملكه وقد عصب شيئا فلا يجب عليه الزكوة  
اذا انقص النصيب بمقابلة وجوب المعصوب عنه والجواب عن مسألة الامر اما هو بغير ضرة ان يوحده  
فله شبهة الوجود في الحال والقمة كذلك فكان لا يراى صحيحا من ذلك لوجوده وعن مسألة الكفالة ان الكفالة  
بالاعتان المضمونة بنفسها صحيحة والمعصوب منها الاخرى لا ما قال في المسألة التي هي في كفايته وجعل في  
لا عصبتي فلان عند عقاب ناصرا من العن الذي يدعي فهو ضامن للعن فان مات واستحقه اخر فهو ضامن  
لعنه وعن مسألة الزكوة ما ذكرناه في مسألة الاجرام والواجب لو ردت شيئا من المثل والقمة للعن المعصوب  
الى مالكها في المكان الذي عصبه في المكان الذي عصب المعصوب فيه فتعاقبت القمة بتعاقب الاماكن  
وكذا تعاقبت المثل بتعاقب الاماكن ولو ذكر المصنف كان حقا في قوله ان ادى عهلا كما في اي قال ادى الغاصب  
هلاك العن المعصوبة حصة الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لاطهرها من مقدار ذلك مقوض الى ادى  
الحاكم ثم قضى عليه بتدبيرها في المثل المثل القمة لان الواجب ردة العن والمثل لا يعارض اي هلاك  
العن المعصوبه يكون بامر غارض فهو يدعي امر غارضا اي الغاصب يدعي امر غاصبا خلافا لظاهر  
لان الظاهر بقاؤها ولا يقتل قوله وفي المسبوط عصب حارة فحسم اقسام المعصوب منه بيشة  
انه قد عصبها فانه عصب حتى يجي بها فدها وقال ابو بكر لا عتقنا وبل المسألة ان اليهود شهدوا على اقرار  
الغاصب بذلك لان الثابت من اقراره بالملك كالثابت بالمعاصرة اما الشهادة على فعل الغاصب  
لا يقتل على جملة المعصوبات فلا يمكن ان يرضى من الغاصب ان يقر فلا بد من الاشارة في الدعوى والشهادة  
والاصح ان يهلك الدعوى والشهادة صحيحة لاجل الضرورة فيثبت عصبه بالملك كشوته باقران فحسم لوقا  
الغاصب مات او عتقها ولا اقل ركنها نالوم القاضي بومر وملكه ومقدار النجوم مقوض الى ادى القاضي لو  
رضي المالك بالفضاء بالقمة لا نالوم وفي حديثه في السيرة حرو السيرة حرو السيرة حرو السيرة حرو السيرة حرو  
قيل في المسألة روايان وقيل لا لكن ما ذكر في السيرة حرو السيرة حرو السيرة حرو السيرة حرو السيرة حرو السيرة حرو  
ان النجوم افضل وقال الشافعي القول للغاصب مع عصبه وفي لزوم البدل وجهان احدهما ان المالك لم يرضه  
المالك والثاني في لزومه وهو الاصح وهذا بعد احواس وفيه قال مالك واحمد كما اذا ادعى رجل اذ لا يرضى  
من منع فحسم الا ان يعلم ما يدعيه من الاصل كذا الغاصب اذا ادعى الهلاك فحسم الى ان يعلم ما يدعيه من  
الهلاك واذا ادعى الهلاك سقط عنه ردة اي سقط عن الغاصب ردة المعصوب عنه فيلزم ردة بدله  
وهو القمة اورد مثله ان كان المعصوب من روات الامثال كما عرف قيل قال والغاصب فيما ينقل بحول قوله

والغصب

والغصب فيما ينقل بحول اي قال القدر وروى الغصب تحقيق فيما ينقل بحول قوله والغصب مستندا وقوله  
فيما ينقل خبره وقوله وبحول عطف عليه فان قلت النقل في الحول واحد فما فائدة ذكرهما معا قلت  
الحول هو النقل من مكان الى مكان في مكان آخر كما في حويل البادحان والنقل يستعمل دون الاشارة في مكان آخر  
لان الغصب يحققه في اي مكان ينقل بحول دون غير لان رالة البكر ما ينقل في اي مكان رالة البكر  
لا تحقق الا ينقل الا ينقل المعصوب ولا ينقل في العقار والغصب بدون الاشارة لا يحقق واذا عصب  
عقارا في المغرب لعقار الضيقة وقيل كل مال له اصل كالأرض والارض وفي العتبات لعقار الارض  
والفخار منه قول ماله دار ولا عقار فذلك في يد من عليه السبل على الارض ثبت تحت الماء او عصب دارا  
بافه سماوية او جاء سبل فذهب ما لبنا لم يضمنه اي العقار وهذا في اي عديم الضمان عداي  
حقيقة واي يوسف وقال لم يضمنه وهو قول اي يوسف الاول وفيه قال الشافعي وروى مالك واحمد  
الخلاف في الغصب لافي الخلاف وصورة الخلاف ما ذكرناه وصورة الخلاف بان يهدم الحيطان  
او عرقها او كسطنها بالارض والحق المحار فيها او يفسد عصبه او يباينه فانه يضمنه بالخلاف وقد  
اختلفت عبارة مشايخنا رحمهم الله في عصب الدور والعقار على مذهب ابي حنيفة واي يوسف فقال لعصم  
تحقق منها الغصب ولكن لا على وجه يوجب الضمان واليه ما لا يقدور في قوله واذا عصب عقارا  
فذلك في يد من لم يضمنه عندا وحقيقة واي يوسف لانه اثبت الغصب ونفى الضمان وقال بعضهم لا تحقق  
اصلا واليه ما لا اكثر المشايخ لم يحققوا ثبات السكنى ووضع الامتعة وغير ذلك وهذا القليل مما  
وجد لان عند الشافعي تحقيق الغصب ما لا يملك بدون رالة يد المالك ومن صورته اي ومن صور  
اشارة المالك لمطله وقال المالك لا يحكم له اجتماع البدن اراد به المتمم لعن يد المالك وبدر  
الغاصب لان احدهما موجه للضمان والاخرى ليست موجهة بخلاف اجتماع البدن في الواقعين فانه يجوز  
كالشرك في عن واحد من جسد احدهما رة عما اذا اجر دان من رجل فابا في المشايخ وفيه الاصح حكما  
لكنهما يد ان كلفان على محل واحد في حاله واحد اجن رة عما اذا كانا على محلين او في حالين فان هذا  
لا يكون عصبيا محقق الوصفان وما رالة يد المالك الاثبات للغاصب وهو الغصب في اي تحقيق  
الوصفين هو الغصب لعلنه قوله يحقق كما في قوله تعالى عدوا هو اقرب للفقوي اي العدل اقرب للفقوي  
على ما بينا في غنى عنه قوله على وجه من ذلك م نصار كالمقول اي صار غصب العقار كغصب المغول  
تحقق الوصفين ووجود الوديعه في العقار فانه اذا كان الوديعه في يد شخص فحده كان ضامنا للافاق  
ولما في اي ولا في حصة واي يوسف ان الغصب ثبات الملك ما لا يد المالك اي ليس ذلك  
في لعن المعصوبه تغرب عن ان الغصب ثبات الملك لاسبب اشارة المالك فيكون رالة المالك اصلا  
ولهذا اذا اجر دان رة عن الاثبات يضلح سببا للضمان بان ضرب على يد انسان فوفقت من يد في الصو  
او ضرب على ظهره فطريق كان على ظهره تحت الضمان وان اعدم الاثبات ولو حذر الاسباب عن الازالة  
لم يضر سببا للضمان كما في الوديعه فانها اثبات الملك لكن يضمن الازالة لو ضلح سببا وهذا في اي  
هذا المجموع لا يتصور في العقار لان المالك لا يزيل الا باخر اوجه عنها اي باخراج يد المالك  
عن العقار وثابت الضمان بتناول الضيقة او الصغار وهو فعل فيه اي الاجزاء فعل في المالك  
لا في العقار فانتهت الملك والكل ينبغي بان ينفق اخر كما اذا اعد المولى عن المولى حتى تلفت فان ذلك  
لا يكون عصبيا لها وبعد بئس يد العن وفي بعض النسخ العن من الابداد وفي المقول لنقل فعل منه اي  
في المقول هو الغصب اي النقل من مكان المالك هو الغصب لان فيه تحقق معنى الغصب وهو تنويع  
المالك للمعنى في المحل ومسألة الجود بمجموعة اي جود الوديعه في العقار يعني لا سلم اذا اخرج الود  
يضمن وذكر الامام علاي الدين العالم في طرقة الخلاف اذا اودع عند انسان عقارا كخيل عند ابي حنيفة لا  
يضمن وذكروا في المسبوط انه لا يضمن عند ما في الاصح وقال الشافعي في كتاب الغصب من الاجناس  
كان شيخنا ابو عبد الله الحجازي يقول انه على وجهين ان نقل الوديعه عن الموضع الذي كان فيه كانه  
جوده وهلك ضمه فان لم ينقلها عن موضعها حتى هلك لا يضمن ولو سلم وجود الصان في جود الود  
فالضمان هناك بترك الحفظ الملتزم وبالجود يحصل المنع بعد الطلب قيل لو سلم ان الجود عصب  
حقيقه كما قال بعض اصحابنا ولكن ليس الغصب موجب للضمان فحصر الجود في حق المسلم وهذا الوصف

درة



هو الذي وعد المصنف رحمه الله قبل ان يسلم بقوله وسببته في الغضب عند قوله ومن ناع دارا لرجل فادخل الله  
في شأبه لم يقم البائع عندنا في حيفه وهو قول يوسف اخرا **قلت** قوله عليه السلام من غصب شيئا من ارضي  
طوبى له الله به الى يوم القيمة من سبع اقسام في اطلاق اسم الغضب في الدعوى والعقار فلو لم يكن الغضب  
مستحقا فيهما لم يطلقوا الكلام لمقتضاه ما لم يقتضه دليل الجواز **قلت** الحديث لا يدل على ذلك لانه عليه السلام  
جعل حرا غصبا لا ارضي لظهور يوم القيمة ولو كان الارض واجبا لكانت الارض من احكام الزمان والحاجة اليه  
امس والمذكور في حرا منه من زاد عليه كان حرا او لا يجوز لنا القياس في اطلاق لفظ الغضب عليه لانه على  
مقتضى الغضب الموجب للضمان كما انه عليه السلام اطلق لفظ البتة على الحرة بقوله من باع ذكرا على ابيع الموجب له على  
انه حرة في الصحيحين بلفظ اخذ قال من اخذ بشيء من الارض ظاهرا فانه يظن انه الله يوم القيمة من سبع اقسام  
فعلم ان المراد من الغضب لاخذ ظاهرا لا غصبا موجبا للضمان **فان قلت** قوله عليه السلام على البتة ما اخذ  
حتى يرد فعل على ذلك ما طلاقه والقياس بالمفعول خلافة **قلت** هذا محال لان لاخذ حقيقة لا يقتضيه  
في العقار لان اخذ ان يصير المأخوذ مفعولا فيه فكان هو منصرفا الى المفعول من قول  
لعمري لا اخذ على حقيقة **فان قلت** ان الله التمسك بشرط في الغضب كما لو تركت الذبابة وهلكت من غير فعل  
فانه يضمنها بالاجتماع وكما لو هرب ارجل من مائة من النمل فماتت لا تسعة فماتت لا تسعة فماتت لا تسعة فماتت لا تسعة  
ثم استحققت الدار للمشتري ان يضمن الموهوب له بلا خلاف والمشاركة في الزيادة والزيادة لا تسعة من المالك  
فعلم ان الله لم يمسك بشرط **قلت** قلنا ان المالك لو ابيع من مائة من النمل فماتت لا تسعة فماتت لا تسعة فماتت لا تسعة  
انه يضمنه بدون الفعل بل الجواب فيه ان الواجب نقل يد الموهوب له وكذا الواجب في التسعة كانت  
مفعولا لتمام المالك فاستعملت بضمها والضمان في سائر الراكب باعتبار الاتلاف لا الغضب ولهذا  
لو ترك جارا فماتت بضمها وضمان الله اعلم **قلت** وما نقصه منه فعلة وسكاه فماتت في قولهم جميعا اي قال الله  
وما نقص الغاصب من العقار بفعله بان اهدم شيئا او اتمد سكاها فماتت في قولنا في حيفه واي يوسف ومحمد  
والشافعي اعلى قول محمد والشافعي في ظاهرهما **قلت** وما على قولنا في حيفه واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد  
يضمن به كما اذا نقلت يديه لانه فاعلم ان العتق في العتق في قولنا في حيفه واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد  
ويذكر في قوله اي في الذي قاله القدر في قوله وما نقص منه بفعله **قلت** اذا اتمد سكاها وعمله  
بان عمل المداومة والقضاه وقد يقول سكاها وعمله لانه لو اتمد سكاها وعمله ما قد سماه  
لا يضمنه عند اي حيفه واي يوسف **فان قلت** كيف عرف نقصان الارض في قولنا في حيفه واي يوسف ومحمد  
تزرع ويكره تسخير بعل وقيل يكره تسخير بعل بغيره من مائة من النمل فماتت لا تسعة فماتت لا تسعة فماتت لا تسعة  
وسلمها في ذكرها فاعلم ان سائر القدر في قوله واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد  
اعترف بالغضب وهو معنى قوله **قلت** ان يدينك اي بالغضب وكذا المشتري ولا يدين لصاحبه الدار  
على انها ملكه فماتت لانه اذا كان له بئنة لا ضمان على المبيع بالاتفاق لانه بئنة اخذ ان يدين  
على الاختلاف **قلت** في الغضب اي في غصب العقار فعندنا في حيفه واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد  
لمحمد وروى الشافعي **قلت** هو الصحيح **قلت** اجتزبه عما قال بعضهم انه يجب على المبيع الضمان هنا بالبيع والشك  
بالاتفاق لا يدين على ما قاله الحكماء في حيفه واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد  
الدار يدين الضمان على الغاصب لانه لم يغيرها عن حالها **قلت** وقال ابو يوسف انه اذا ضامنا لغيره استحق  
ذلك وهو قول محمد بن رجاء ابو يوسف عن هذا قول ابو حنيفة انه لا ضمان عليه فان قيل اذا شهد به لاركان  
وقيل له بما تم رجعا ضامنا فماتت المشهود عليه بالاتفاق وانما كان ذلك بالبيع والشك ولا ضمان  
فماتت عندنا **قلت** بان مسألة الشهادة على قول محمد بن رجاء ان يكون قول الجميع فالقول بالبين  
ان الاتلاف في مسألة الشهادة حصل بشهادتهما حتى لو اقام البينة على الملك لنفسه لا يثبت في العقار  
بضمن بالاتلاف واما في مسألة الشهادة فلا خلاف في البيع والشك بل المالك من ان يدين بالبيع والشك ولا ضمان  
انه لو اقام البينة على انها ملكه فماتت لانه لا يكون المبيع ضامنا **قلت** قالوا اذا انقص المزارعة يوم  
المغصان اي قاله الجامع الصغير واذا انقص المزارعة يعني العقار المغصوب والمكان المغصوب  
بالزراعة ضمن المغصان ولا خلاف في تفسير المغصان عن قريب **قلت** وقال الشافعي ان كان عرف  
اقل تلك القربة انهم يترعون ارض الغنم يعني ارضه على وجد المزارعة من غير اذن وعقد له ارض رطابته

حرا ولا يدل

حصة الارض **قلت** وكذا ابو الليث في هذه الصورتين المزرعة والمزارعة وعنده نقصان الارض لانه انما الغصب اي  
بعض الارض والعقار يضمن بالاتلاف بلا خلاف في حيفه واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد  
راس مال له وهو البئر وما انفق وما غريم اي قدر ما عزم من نقصان الارض بقدر ما اراد لانه يشترط ان يدين  
خبره صورته مثلا ان حرج الارض اربعة اكرار ونقصان المزارعة ودين كرو طقته مؤنة كرو وقد رتبته  
النقصان كروا فضل الخارج عن راس مال كرو في حيفه واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد واي يوسف ومحمد  
بالفضل عند هاهنا **قلت** وعنده اي يوسف لا يدين لان المني عنده روح مالم يضمن هو قد ضمن وسيد كروا فخرج من الجاني  
ان شاء الله تعالى **قلت** اي عند قوله من غصب عقارا فاستغله فنقصته **قلت** قالوا اذا اهلك العقار اي الذي يعمل  
في يد الغاصب بفعله او بفعل غيره ضمنه لان الغضب في نقل على عام **قلت** وفي الزرع المحصر اي القدر  
**قلت** واذا اهلك الغضب اي المغصوب **قلت** والمفعول هو المراد لما سبق ان الغضب في نقل على عام **قلت** اي يكون حيا  
ينقل لانه لا يتصور في غير المفعول والمغصوب مضمون عليه بمجرّد الغضب على مقتضى انه يجب رده ان كان حيا  
ومثله في المثل ان كان هالكاً ومثله ان لم يكن مثلاً فاذا كان الضمان بالغضب فماتت الارض بالهلاك  
فلم يتفاوت من ان يكون هالكاً بفعله او بفعل غيره ولهذا وجبت عليه فماتت يوم الغضب **قلت** وهذا  
اي وجوب الضمان لان العين حرة في ضمانه بالغضب السابق **قلت** اي الغضب **قلت** السبب اي  
سبب الضمان على ما قرره فاه انفا **قلت** وعند العجز عن رده اي يرد المغصوب عند **قلت** بحسب القيمة هذا  
على قولنا ان قال الموجب الاصل هو القيمة هو رد العين او يقره بذلك السبب **قلت** اي او يقره بالقيمة بذلك  
السبب هذا على قولنا ان الموجب الاصل هو القيمة وانما ذكر كلامه بالترديد بضمها على ما ذكره قبل  
هذا من اجازة المشايخ في الموضع الاصل **قلت** وهذا **قلت** اي ولو كان الغضب السابق هو السبب **قلت** فماتت يوم  
الغضب في الموجب الاصل هو القيمة وان يضمن في نقصان **قلت** اي اذا ردت المغصوب بعد ما نقصت تلك  
بلزومه النقصان سواء كان النقصان في يد من كان جارية فاعورت او ضامنا صارت عند الغاصب بخوذة  
او فاعلة الشئ من ان يكره ثمنها او لم يكن في يد من كان جارية فاعورت او ضامنا صارت عند الغاصب بخوذة  
ففي هذا كله يضمن النقصان ولا يضمن له خلاف هذا اذا كان النقصان يسيرا اما اذا كان كثيرا فماتت المالك  
بمن لاخذ والنقصان النقصان والترك مع نقصان جميع قيمته كذا في المبسوط وعند الثلاثة للمالك اخذ العين  
مع قيمة النقصان سواء كان فاعشا او ليس **قلت** لانه دخل جميع اجزائه في ضمانه بالغضب **قلت** اي لان الشئ دخل  
جميع اجزاء المغصوب في ضمان الغاصب **قلت** فاعور ردت عند رده قيمته **قلت** اي كل جزء من اجزاء  
المغصوب بعد رده عند رده قيمته واما اذا اخرج نقصانه شئ او لزمه المصنف عند الغاصب **قلت** هذا  
وفي قيمة الولد وفا **قلت** بنقصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئا عندنا خلافا لزم **قلت** خلافا لزم **قلت** اي  
لا يضمن الغاصب ما نقص من قيمته براجع الشئ بلا خلاف من القول **قلت** اي اذا ردت في مكان الغضب **قلت** بغيره  
لانه اذا لم يكن بئنة حرج المالك من اخذ القيمة والانتظار الى الدار بالية لان المكان فيسره لانه لا يضمن  
حصول من قبل الغاصب بفعله الى هذا المكان فكان له ان يلزم الضرر ويطلبه بالقيمة **قلت** لانه ان ينظر  
لانه **قلت** اي لان تراجع الشرع عبارة عن قوت الرغبات دون قوت الحوائج لان قوت الرغبات شئ اخذته  
الله في قلوب العباد فلا يوجب ذلك تغير الاحكام **قلت** وخلاف المبيع **قلت** عطف على قوله خلافا لزم تراجع الشرع يعني  
او انقص شئ من قيمة المبيع في يد البائع بقوات وصف منه قبل ان يضمنه المشتري لا يضمن البائع شيئا لقصا  
حتى لا يقطع شئ من الثمن عن المشتري لسبب نقصان الوصف وان حش الغصان كما لو اسرى جارية ما يدين  
مثلا في عورت في يد البائع فصارت تسوي حش من كان المشتري حش من امضاء البيع وشكها فلو اخذ البائع  
وجب عليه تسليم تمام المائة كما شرط **قلت** لانه ضمان المبيع ضمان عقد والاوصاف لا يضمن  
ما لعقد **قلت** اما الغضب فنقص **قلت** لانه تغلبت الذات بجميع اجزائها وصفاتها ما كانت مضمومة وهو يعني  
قوله **قلت** والاوصاف يضمن بالفعل لا بالعقد **قلت** اي لا يضمن بالعقد لان العقد ردي الاعيان لا على  
الاوصاف **قلت** على ما عرفت **قلت** اي قال المصنف رحمه الله ومرار القدر في قوله وان نقص في يد من يضمن النقصان  
عمر المالك الربوي **قلت** اما في الربوات التي لا يجوز بيعها بعينها متعاضدا لا بمكة فماتت النقصان مع استداد  
الاصل لانه يودي الى الربوا **قلت** اي لا يضمن النقصان مع استداد الاصل يودي الى الربوا لانه اذا كان  
المغصوب من الاموال الربوية لا يجوز له يضمن النقصان اذا اخذ العين احرا ارضا الربوا وقد قال

ش فاعلم



الكرخي في حقه وان كان ما لا يجوز بعد عهده مضافا لثقل ان لعصب حظه وصيب فيه ما اورد ذلك من الجيوب  
او بعضا بالفضة او راسا او دنانير فتمشيم الاناء من يدك او بكثر الدراهم فتمشيمه او دنانير فتمشيمه او دنانير فتمشيمه  
صاحبه لك بالخيار ان شاء اخذ ذلك ولا شيء له غير وان شأركه وصنعه مثل فضة من الذهب وكذلك اذا كان الاناء  
من ذهب فهو بالخيار ان شاء اخذ بعينه وان شاء اخذ فتمشيمه من الفضة وكذلك يلزمه الصغر والخامس السنة  
والرستم **وفي السقوط** استعمل قلب فصد فعليه قيمته من الذهب مضوغا قال الشافعي يضمن قيمته ولا صاحبه  
فيه وجهان اصحهما انه يضمن بحبيبه ويكون الزيادة بمقابلة الصنعة وبه قال الشافعي الحنابلة والظاهر  
في العقود لافي العزائم وفي يضمن بقصد غير حبيبه وبه قال احمد قال من غصب عبد افاستغله  
هذا العقد الصدق والتمسك حيا من الدرع الجامع الصغير ومعنى استغله اجره واخذ الاجر فغصب الغله  
اي العمل الاجارة حله من يدك ولو في الميسر طمنا كيرتقل الغله فعليه النقصان لما بينا اي عند قوله لا يملك  
جميع اجزائه في ضمانه ما يضمن ويحوز ان يكون ان شاء قوله لا يملك الغله للفاصل وقال  
الشافعي والحمد لله المالك لان الاجر عوض للمملوك لو ان العبد لم يملكها الفاضل فلنا وجوب الاجر بالعقد  
ما لا مكان هو اولى لكن يصدق فيها اشار الله بقوله **وتصدقك بالخلة** لانها حصلت كسب حيث  
**قال** وهذا في مال المصنف التصديق بالغلة عند ما انضما اي عند ما حصة وعمل **قال** اي  
وعند ما يوسف لا يصدق في لانه يطمع له وهذا قوله الاول قوله الاخر مثل قولها هكذا ذكر الفقهاء  
ابن النبت **وعلى هذا الخلاف** اي الخلاف المذكور **قال** اذ اجر المستعير المستعار **قال** واخذ اجره لا يطمع له  
عند ما خلا في يوسف وكذلك الخلاف لو اجر المودع الوعدة لا يطمع له يوسف فانه حصل في ضمانه وملكه  
اما الضمان فظاهر وكذا المالك لان المضمون فانه ملكه باذنه الضمان مستند عند ما **قال** اي حال كون التملك  
مستند الى فناء الضمان فيكون الكاين وقت الضمان فيطمع له كسب المبيع بعد القبض **قال** اي ولا ي  
خلفه وحكم **قال** اي ان الغلة تؤخذ كبر الضمان باعتبار الكسب حصل كسب حيث وهو الضرف في ملك  
الغير **قال** اي حكم بمت مضافا الى سببه فلا بد من ثبوت الحث فيها حكم ذلك المست وماذا حاله **قال** ما عني الذي  
وذا اشار الى قوله وهو الضرف في ملك الغنم فيستبدل التصديق اذ الفيزج يحصل عارضا الاصل اطله  
حدثت لانه المصلحة على ما بان في سانه ان شاء الله تعالى والمالك المستند ناقص فلا يندفع به الحث  
هذا احول ابقا قال الضرف في ملكه مستندا فاني يكون الحث **فاجاب** بقوله والمالك المستند المودع  
الضمان ناقص لثبوت كونه ناقصا من وجه دون وجه ولهذا بطله في حق القائم دون الفات فلا  
ينعدم به الحث **قال** فلو هلك العبد في يد الغاصب **قال** سواء كان بفعله او بفعل غيره **قال** حتى ضمنه اي  
حتى ضمن الغاصب العبد **قال** له **قال** اي الغاصب ان يستعين بالغلة في اداء الضمان **قال** لا يملكه الحث على المالك  
اشار الله بقوله لان الحث لاجل المالك **قال** وله **قال** اي لاجل كون الحث لاجل المالك ولم يكن لكونه المالك  
له لو ادى **قال** اي الغاصب الغلة الله **قال** اي المالك منع اذا العبد يباح له تناول من الحث  
بالاذا الله **قال** اي المالك لان الحث كان لاجل المالك فيزول بالتصريف فانه قبل هذا اذا كان فقيرا وان كان  
غنيا فبنيته روايتان **قال** شيخ الاسلام علاي لدن الاستحباب في شيوخ الكافي والصحاح انه يجوز  
الضرف في المالك وان كان غنيا عارضا عن المالك لما قلنا **قال** خلاف ما اذا باعه **قال** هذا يتعلق بقوله فان هلك  
العبد في يد الغاصب **قال** يعني اذا باع الغاصب العبد المضمون بعد الاستغلال **قال** فذلك في يد المشتري  
اي يملك العبد في يد **قال** ثم استحق اي العبد بالظهر له مستحق **قال** وعزمه اي عزم المشتري العبد في قيمته  
ليس له ان يستعين بالغلة في اداء الثمن **قال** اي ليس للمشتري ان يستعين بالغلة العبد في اداء الثمن لا المشتري لان  
الحث ما كان لغير المشتري **قال** حتى يزول ما تصرف الله خلافا لاول لان الحث في حق المالك فيزول بوضو الغلة  
اليه الا اذا كان **قال** اي الغاصب لا يجد غير **قال** اي غير اقله تناول الكسب والاجر والمال **قال** لانه يحتاج  
اليه ليعتد به ومنه وتخلص نفسه عن الجس **قال** وله **قال** اي والمحتاج ان يصرفه الى حاجة نفسه **قال** وهو  
بذلك لا يملكه وان كان به حث **قال** فلو صاب ما لا يصر في يده لو اصاب ما لا بعد ان صرف في الغلة على الضمان  
يصدق في مثله ان كان غنيا وقت الاستعمال **قال** اي وقت استعماله **قال** الفان وان كان فقيرا يوم استعماله  
المن لا شيء عليه يعني ليس عليه ان يصدق بشي من ذلك لما ذكرنا **قال** اشار في قوله لانه يحتاج اليه كذا  
الارادي قال الكافي هذا اشار الى قوله وما هذا حاله فيستبدل التصديق **وفي الدجيم** هذا اذا اجر الغاصب

اما اذا اجر العبد نفسه صحح الاجارة فان اخذ العبد الاجر باخذها المالك مع العبد بلا خلاف لاجل ولواحق القا  
من العبد والمدة لا ضمان عليه عند اي حصة ولا يحل عليه الضمان فيه فالتا لانه لانه المالك مال العبد له  
ثم انه مال المالك لكنه لا يضمنه له في حق الغاصب فاشته نصيب السرة بعد القطع **قال** ومن غصب الفاسد **قال**  
في الجامع الصغير فاسترى بها حاربه فباعها بالعين ثم اشترى بالالف حاربه فباعها بالالف فانه يصدق مع  
الرجح **قال** وهذا عند ما **قال** اي التصديق بجميع الرجح عند اي حصة لانه ملكه حيث وبه قال الشافعي في الحديث  
واحمد في رواية وبعض اصحاب مالك قال الشافعي في القتم واجمل الرجح للمالك والمشتري ملكه ولو وقع المالك  
الى اخر مضاربه فالحكم في الرجح على ما ذكرنا من الخلاف وليس للمالك من اجر العامل شيء عند احمد لانه لم ياد ان  
بالعمل في ماله ولا على الغاصب ان كان المضا رب عاملا بالغصب وان لم يعمل لزمه اجر عمله على الغاصب كالعقد  
الفاسد **قال** واصله **قال** اي اصل الخلاف الغاصب والمودع اذا انصرف في المضمون والودعة ورجح لا يطمع  
له الرجح عند ما خلا في يوسف وقد ثبت الدلائل **قال** اي في مسأله **قال** ومن غصب عبدا فاستغله **قال** وجوبها  
**قال** اي جوابا في حصة وعمل في الودعة اظهر لانه لا يستند المالك لما قبل الصرف لا لعدم استعماله  
فلم يكن التصرف في ملكه فيكون الرجح حيا **قال** ثم هذا **قال** اي علم طيب الرجح ظاهر فيما سبق بالاشارة  
كالعرف لان العقد يتعلق بما حتى لو هلك قبل القبض بطل البيع فيستفيد الرقبة والبدن ملك حيث يصدق  
به **قال** اما فيما لا يضمن كالتعدين **قال** اي الدراهم والدنانير فقول في الكتاب **قال** اي قول محمد في الجامع الصغير اشتر  
بها اشارة الى ان التصديق انما يجب اذا اشترى وتقدمتها **قال** فالحرج الاسلام لان ظاهر هذه العتاة يدل على  
انها اراد بها اذا اشار اليها ونقد فيها **قال** اما اذا اشار اليها ونقد منها **قال** واسار الى غيرها  
او اطلق اطلاقا ونقد منها يطمع له وهذه الربعة اوجه فعي واحدها ان يطمع له وفي الباقي يطمع له وذكر  
الطبيب ووجهها آخر لا يطمع له فيه ايضا وهو انه دفع الى البائع ملك الدراهم او لانه اشترى منه تلك الدراهم  
**قال** وهكذا قال الكرخي **قال** اذ ان هذا التفضل في الجواب قول الكرخي لان الاشارة اذا كانت لا يصدق التصديق  
بشيء وجودها وعدمها فبعد ذلك لا بد ان يتأكد بالنقل منها **قال** ليحقق الحث **قال** والفتوى على قول الكرخي  
ذكره في التمهيد والخبر كثره الحرام دفع الحرج عن الناس **قال** وقال شيخنا لا يطمع قبل ان يضمن كذا بقوله الضمان  
كل حال **قال** اي في الوجه كلها وهو المختار لاطلاق الجواب في الجامع **قال** اي في الجامع الكبير والجامع الصغير  
**قال** والمضاربة **قال** اي في المضاربة من كتاب الميسر حيث قال يصدق بجميع الرجح مطلقا **قال** وان اشترى  
بالرجح حاربه **قال** اي قال في الجامع الصغير ان اشترى الغاصب مالا له المضمون به او الحرام حاربه **قال**  
لشراى العين في يدها او طعاما **قال** اي او كان طعاما **قال** فاحكم يصدق بشي بل يصدق عليه مثل ما عصب  
**قال** وهذا قولهم جميعا لان الرجح انما يضمن عند اخذ الجس بان يصير الاصل ما اراد عليه دراهمه  
ولا يصير فلا يطمع الرجح وفي جامع الى الميسر هل يباح له الوطن الاكل الصغير انه لا يباح لان في السبوع  
حث ولهذا المنقضي بعض الطلبة الذي فهم قليل بقوى بشر والاشياء نسبه لا يصدق ان ياكل حتى يودي  
قيمة الثوب ومثل الكرخي ولو غصب دراهم فاشترى بها طعاما وسعه اكله لان الثوب اذا استحق بيعه بعض البيع  
مختلف ما اذا استحق الدراهم ولو اشترى بالثوب والكر المضمون به حاربه لا يملك له وطها الما لو من وج  
بالثوب وبالكرخي وطها لان باسحقاق المهر لا يضمن النكاح **قال** فصل في ما يتبعه بيع الغصب  
**قال** لما ذكر حقيقة للغصب وحكمه اعقبه بذكر ما يؤول به ملك المالك لانه عارض وخلفه الغصب **قال**  
واذا انقضت العين المضمونة **قال** اي قال للعقد وري حله فقد لغاصب **قال** في يده احتراز عما اذا انقضت دون  
فعله كما اذا اصاب العيب **قال** اي حله او خلا بنفسه والحلب حيا والربط عمر المالك بالخيار ان شاء اخذ وان  
شأركه وضمنه ولو صار العيب زينا جعله ملكه كذا في فتاوى العتاي **قال** حتى لا اسمها **قال** احتراز به عن حجة  
شاه ودفعها حيث لم يزل ملك ما كثر لانه لم يزل اسمها قال شاه من يوجه شاه حجة **قال** وعظم مناصها **قال**  
ذكر هذا البتة اذ الخطا اذ اعصبها وطها فان المقاصد المتعلقة بحسن الحطة تجعلها هوسا وكشكا  
وشاوبه راد عنها يزل والطن والظاهر انه ناكس لان قوله لا اسمها لانه اذا اخطأ  
لشيء في حطة ومثل ذلك بقوله كمن غصب شاه الى ملكه **قال** وال ملك المضمون منه **قال** حتى لو اراد  
ان يخذل عن الدين مثل لا يملك له ذلك **قال** وملكها الغاصب ومنه فلا يحل له الاستفاد بها حتى يودي  
عنها **قال** اي بدلا لمن المضمونة وهو المثل والغنمة **قال** كمن غصب شاه وذهبا ونواها او طمنا **قال** هذا











فما لا يتعارف من الغاوس والراححة في هذا الحكم كالدراهم فلا اعتبار ولا قيمة للصيغة في هذه الاموال مفردة عن  
الاصل له فاروق الحديد والصنفان الصنفان الحاد منه من حيثها من الوزن حتى اذا اناع منه حتى بدت ينفصل من منه خاد  
اذ كان يدان بدين وكذا الصنفان منها اي في غير الصنف والذهب غير منقومة في كل حال مطلقا اي في جميع الاموال  
وهذا جواز ان قوله احدث صنفه محبته بغير من انها غير منقومة في كل حال لانه لا قيمة لها عند المقابلة جليسا  
وانما تقوم عند المقابلة بخلاف جليسا كمن استهلك قلبه فصفه فعمله من الذهب فهو غايبنا قال رحمه الله  
ومن غصب ساجدة او قال القدر وري الساجدة بالدين المملوك والمملوك مخففة خشية عظيمة وقيل خشية مخففة  
ممتدة للاسائر الاصح انها خشية صلبة منقومة فبذلك يخلت من بلاد الهند لما من فعل منها الاثواب والما الساجدة  
بالجدة المملوكه تستاني بعد هذا ان شاء الله تعالى فبني عليها ان الملك ما لم يكن اعياها ولم الغاصب قيمتها وفي  
الدين هذا اذا كان فقه الساجدة اكثر من فقه الساجدة اما اذا كانت فقه الساجدة اكثر من فقه الساجدة لم يزل ملكا  
عنها بالاجماع وفي الكافي الحاكم وان غصب ساجدة او خشية فاذ خليا في بيانه او خضا فبني به قال عليه في ذلك  
كله فتمت وليس للعضوب منه يعض ما بناه واخذ ساجدة خشية واجرة وجبته انتهى وقال القدر وري  
شجرة مخضرة اخرى كان ابو الحسن الكرخي يقول السالة موضوعه على انه بنى على جوار الساجدة لانه غير معد  
في البناء على ملكه فلا ينقص اما اذا بنى الساجدة بغير نواحي لانه تعدى حيزه وكالهة واني خشار هذا القول  
**قلت** صاحب الهداية ذهب الى ما قاله القدر وري في مختصره مطلقا وجعله الا وهو الدليل عليه ان  
القدر وري ايجد المثل ذكر في شرحه لمخضرة الكرخي ما ذكرناه قال في كتاب الصرف ومن غصب درهما فجعله عروفا من ان  
سقط حق ملكه عنها بالصناعة وانما اسقط لكونها تابعة للمراة وهذا لا يكون الا ببل بوقعه منها على وجه  
التعدي فيدل على ان السالة على اطلاقها وان لا لاحق للمالك في الساجدة في الوجهين عيانا ياتي عن قريب **قلت**  
الشافي للمالك اخذها من اي احد الساجدة وبه قال مالك والشافعي والوجه من الجانبين فلا يمنة **قلت** في الدليل على سالة  
الساجدة هو الذي ذكرناه من جانبنا وجانب في السالة المتقدمه في اول الفصل يعني ان الغصب عند عدو الا بغير  
سبب الملك ولنا انه احدث صنفه منقومه الخ **قلت** واخرنا فيه شي وجه اخر لنا في غصبها الساجدة اي في غصبها  
لانها بطلان حجة **قلت** وضرر المالك فيها ذهبنا اليه بمجوبها لانه **قلت** كان فوات حقه كلافوات وضرب الغاصب  
لغير مجبور بشي ففوت حقه لا يلحقه فكان قطع حق المالك اولى من قطع حق الغاصب **قلت** الغاصب  
خان ولا يباي بغير الجاني اذا كان فيه دفع الضرر على الجاني **قلت** نعم ولحق الجاني مما اورا حرامه  
مزعوم ودفع الضرر عنه واجب **قلت** انه اضر بنفسه حيث باشر بسببه وهو اذ حال ساجده العترة  
في بيانه مع علمه بذلك فلا يفتي شحقا للضرر بدفع الضرر عنه **قلت** لانكلم انه اضر بنفسه نعم انه  
ادخل ساجده الغيرة بيانه وهذا ليس بالنقص بل هو سبب لا يقطع حق المالك ويثبت الملك له **قلت**  
وان **قلت** قوله عليه السلام من وجد عينه في مال غيره فليقطع بالحق لا يقطع بالحق في مال غيره لان  
وجد عينه في مال غيره **قلت** نحن نقول بوجهها هذا هو موجود عينه في مال لان الساجدة هالكه من وجه فصارت  
ملك الغاصب **قلت** فصارت اذا اخطا بالخط المعصوب بطن جاريته او عتده **قلت** حيث لا يجب رد الخط على الجاني  
بلا خلاف ولو اخط بالخط المعصوب خرج حيوان بؤك في بيته للشافعي واجد فاولان في قول جردة وفي اقا  
ينقل حقه الى القتمة **قلت** الجاني له فان اخط به خرج حيوان مخنم لاجل اكله كالادي والبعل والجار  
الا هلي وحف تلفت بزرعه لم يجز له ان يزع لان فيه اضرارا بصاحبه ولا يضر الا بالضرر ولو كان الحيوان  
للغاصب فقال الغاصب بزرعه ورده **قلت** وقال ابو الخطاب فيه وجهان احدهما هذا والثاني لا ولا يضر  
الشافعي وجهين هذا انتهى ولو غصب خطا وخط به متبايه لا يجب قصده عندنا ناد قالنا الثلاثة مجب  
نقصه وردد الخط على صاحبه **قلت** او ادخل اللوح المعصوب في بيته **قلت** يعني ليس لصاحب اللوح من عه  
وكن فيه يعضل وهو انه ان كان في الساحل لزمه قلعه ورده وبه قال الشافعي ومالك وان كان في حيز البحر  
واللوح في اعلا بحيث لا يفرق بقلعه يعلق وان خفف عنها لم يعلق حتى يخرج الى الساحل لصاحب اللوح  
طلب القيمة فاد المكدر رد اللوح استرجعه وردد القيمة وبه قال اصحاب الشافعي وفي الاسترجاع صور مجع عليها  
فيما اذا كانت القيمة معزها في حيز البحر وخفف الغرق **قلت** قد جواز من الخط واللوح عند من  
ان فيه تلف الناس لان المالك مملوك لا يصنع فلا يصح الاستشهاد لا اختلاط المناط **قلت**

على

زفر

نشر

ثبت في كل واحد اي من العترة عن التلف وتلك الغاصب حق المالك وغيره وجعل حتى غير اولى لان باطله وزيادة  
الضرر بالنسبة الى ضرر المالك فكانت سائسا وبتين **قلت** قال الكرخي والفقيه ابو جعفر الهندواني انما ينقص  
اذا بنى في حوالى الساجدة **قلت** نعم الام قال فقد حوله وحولته ولا تغل حوالته بكسر اللام وفقد حاله وحاله  
اي ما زانه وذلك بان يكون بعض الساجدة على ساجدة نفسه وبعضه على الساجدة المعصوبة لانه غير من كل وجه  
اما ما ادبني على نفس الساجدة ينقص لانه شحذ فيه **قلت** من كل وجه فيقطع **قلت** وجواب الكتاب اي القدر وري  
وهو قوله بنى عليه **قلت** رد ذلك اي التفصيل لما قلنا ان ضرر المالك مجبور بالقيمة دون ضرر الغاصب  
وهو الاصح **قلت** اي جوار الكتاب هو الاصح وقد بين بان الاضحية عن قرب **قلت** في الدخول لو اراد الغاصب ينقص  
الساور الساجدة مع ملكها بالضرر بعد القضاء بغيرها لا يخل فيل القضاء بها قبل حل وقيل لا يخل لانه يصح  
المال بلا فائدة **قلت** قال رحمه الله ومن دفع شاة غير غرام من **قلت** اي قال القدر وري في مختصره ومن دفع شاة غير غرام  
اذ نه **قلت** في الكتاب بالجار ان شاة منته لغيرها او سلمها اليه **قلت** في الدخول وان شاة منته لغيرها او سلمها اليه  
الشاه **قلت** وكذا الجوز **قلت** اي ذلك الحكم اذ اغصب الجوز وروى محمدنا ان اخذ العين مع نقصان الدخول وانما ان يترك  
العين ومن جميع القيمة والجوز **قلت** نعم الام ما اعد الجوز من الاليل القطع وهو الدخول بدار ربوت واعما  
ذكره في اليوم مسموم وهو ان يقال اذا كان الجوز معدا للدخول لم يكن معنى الدخول والشاة فيها مملوكه فاكنت  
لغيره نقصان بل الدخول زيادة فيه لانه يوجد لاجله العوض **فاجاب** عنه وقال لا ينفار  
الحكم من ان يكون الجوز معدا للدخول ولم يكن لان الدخول في الحيوان ينقص من حيث نفوت الحيوان **قلت** وكذا اذا  
قطع يد مهاش **قلت** اي ذلك الحكم اذ اقطع يد الشاة والجوز يعني ان المالك بالجار ان شاء اخذ العين مع نقصان القطع  
يد مهاش **قلت** اي ذلك الحكم اذ اقطع يد الشاة والجوز يعني ان المالك بالجار ان شاء اخذ العين مع نقصان القطع  
وان شاء ترك العين للغاصب وضمنته جميع القيمة وهذا دواء على صاحبنا والظاهر ان له يضمن جميع  
القيمة بلا خيار الا ترى في ما قال الحاكم الشهيد في مختصره كما في اما الدابة اذ اغصبها فقطع يدها اور  
فلا يشته هذا الا يشته الحرق الكثير في القوب قال لانه استملكها وليس ينفق فصاحبها بما بقي والغاصب  
لشتمه الدابة ويؤله وكذا لو كانت بقرة او شاة او جروا فذبحها او قطع يدها او رجلها انتهى **قلت** وذلك لان الدابة  
تعد فوات يدها اور حلالا لا ينفق بها انتفاع الذواب فصارت هالكه وبصير الغاصب مستمكنا  
عليه القيمة ويكون الدابة له بخلاف الثوب فان الثوب بالحرق لا يفسد لانه يمكن ان ينفق به  
انتفاع الثوب فلا يضمنه القيمة ويكون الدابة له بخلاف الثوب فان الثوب بالحرق لا يفسد لانه يمكن ان ينفق به  
ها لكا لانه يمكن ان ينفق به انتفاع الثوب فلا يضمنه القيمة ولا خيار بل يكون الجوار للمالك في شرح  
الكافي وروى رواية ان له الخيار في ما كوال اللحم لان اللحم مقصود والارز سلف فكان حقه قاعا من جردة فكان  
له الخيار ان شاء ان شاء اللحم عليه وضمنه قيمة الدابة وان شاء اخذ اللحم وضمنه قيمة النقصان هذا هو  
ظاهر الرواية واحسنها عماره بن عمار بن يوسف عن ابي حنيفة ان صاحب لشاء بالجار ان شاء اخذ  
ولا شاة غير وان شاء تركها وضمنه قيمتها بغير عصبها وكذا روى الحسن عن ابي حنيفة ان صاحب لشاء  
بالجار ان شاء اخذها لاني له غيرها وان شاء تركها وضمنه قيمتها بغير عصبها **قلت** وقال الحسن عن ابي حنيفة  
وكذا ان اذا اسلمها حتى يذبحها او قطع لحمها اعضاء ولم يبطحها والراس قائم والجلك والكارع والبطن كان  
المعصوب منه بالخيار ان شاء اخذ ذلك ولم يكن له غير وان شاء ضمنه قيمتها حية **قلت** ووجهه **قلت** اي وجه  
ظاهرا لرواية **قلت** انه اي الدخول **قلت** انكاف من وجهه باعتبار نفوت الاعراض من الجمل الدخول **قلت** نعم  
الدال وتشد يد الداء وهو اللبن ومنه فاة درور وداراي كثيرة اللبن والنسل وبقاء بعضها اي  
بعض الاعراض وهو اللحم **قلت** فصارت اي الحكم هنا **قلت** كالحرق في الثوب **قلت** على ما جي عن قريب وهذا  
الذي ذكره لا يعم الحرق ويطاهره ولتدعيه من قوله فوات بعض الاعراض اذا لم يحل لبان محض فاما  
ذكر بقوله من الجمل الدال والنسل ولو كانت الدابة غير مأكول اللحم فقطع الغاصب طرفها للمالك ان يضمنه  
جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه **قلت** لا لكا وفي يمينه هذا الحكم لغير ما كوال اللحم لست ربا  
فانك لما ان الحكم في ما كوال اللحم كذلك لان يقطع الطرف للمالك اختيار ينقص جميع القيمة في الماء كوال وغيره  
ذكر في المسنوط **قلت** وقال الا ترى هذا اما هو على اختيار صاحبها ليداه والظاهر وجوب تضمين القيمة  
بلا خيار فيها ليعق في ما كوال اللحم وغيرها كوله اذ اقطع طرفه فكان فائدة ذكره رد ذلك الظاهر **قلت** وقال صاحب

حلال



العناية فيه نظر من وجهين أحدهما أنه لو كان كذلك لكانت غير ما كولا للثاني والثاني  
التعليل يدل على ما خرج الحكم من قطع طرف ما كولا للثاني وغير ما كولا للثاني الأول أنه لا خلاف في الثاني  
أوجوه الاستدلال من كل وجه والظاهر من كلامه في اختيار المال من تضمن قيمتها ومن أساء الحنة وتضمن نقصا  
ويكون ذلك اختيارا منه وإن كان نيل الكتب على خلافه فإنه ذكر في الحقيقة والمعنى فقال وفي المتن هشام عن محمد بن  
قطع بدخار ورجله وكان لما بقي فيه فله أن يمسك وما خذ النقصان **قلت** أو إذا بذل صاحبها لغيره  
الاستدلال إلى ما ذكر في الواقع الحاشية في باب العصب علامة السبيل رجل عصب ذاب قطع يداهما فهذا  
قيل وجهين أما أن كانت هذه لا يوجب لها أن يوجب كل في الوجه الأول لا يكون لصاحب الذاب حمارا لأنه استهلك  
من كل وجه وفي الوجه الثاني له الحمار لأنه استهلك من وجه انتهى **قلت** ما إذا ذاب صاحبها لغيره فله  
فقط العاصب من هنا **قلت** أراد به أخذ ثوبها لأن في الحمار أو البغل أو العرس ربع الثمن وكذلك  
في غير البقر والجرور ربع الثمن وعين الشاة ما نقصها على ما هي في خراب الديات إن شاء الله تعالى **ونقل** في  
الأجاس عن كتاب الجنائيات والديات رواية بشر بن غياث قال أبو حنيفة في إحدى عيني الحمار أو البغل ربع الثمن  
ولو فداه عن شاة أو حمل أو طير أو كلب أو سمور أو دجاجة أو نعامة عليه ما نقصه وقال أبو يوسف في ذلك  
كله عليه ما نقصه وقال أبو يوسف في ذلك كله عليه ما نقصه في جميع الثمن ثم قالوا في قطع ذاب الذاب وفي  
نقص النقصان وجعل ذلك نقصا ليسرا وعن شرح أن قطع ذاب حمار العاصي تضمن جمع الثمن وإن كان  
لغيره تضمن النقصان **وفي المتن** إذا ذبح الحمار له الحمار ولو قتل لغيره الحمار لانه حمله لا قيمة له جديدا  
أما في الذبح بمنزلة الذاب **قلت** خلاف قطع طرف المملوك وهذا يتعلق بقوله للمالك أن يضمنه جميع النقصان  
أي بخلاف المعتاد إذا قطع العاصب طرفه **قلت** حاشا خذ مع أرسل المملوك لأن الأدمي بقي منقطعا بعد  
قطع الطرف **قلت** ولا يصير سبيها من كل وجه بخلاف الذاب فإنه لا يضمنه ما هو المقتضود  
بما من الحمار والركوب وغير ذلك وهذا إذا لم تكن الحماره سبيها أما إذا كانت سبيها فليس للمالك أن يأخذ  
الارس مع أسان الحنة عند أبي حنيفة خلافا لما على ما عرفت في موضعه من أن ذلك أن كل حماره لو حصلت  
في الحرم وأجبت كمال الذاب فإذا أهلك في المعتد فذلك سبيها لغيره العيس وقطع الذاب والرجل والذاب  
وقطع بدو رجل من جانب واحد وأما في قطع الأذن من حلق الحماره إذا أهلك فله ذاب من ربه وجعله  
سبيها من ربه وإذا لم يجهله سبيها من كل جانب في الحرم لا يوجب كمال الذاب قطع بدو رجل وقطع بدو رجل  
من خلاف ذلك الحماره غير سبيها من ربه الحماره السبيها على قول أبي حنيفة المولى بالحمار إن شاء يجهل العبد  
بنفسه ولا يرجع شيء وإن شاء سلمه إلى الجاني ويرجع بضمينه **قلت** صاحبها إن شاء ورجع وإن شاء يجهل العبد  
ورجع بالنقصان كذا في شرح الطحاوي **قلت** من حرق ثوب غيره حرقا ليسرا أي قال القدوري المراد من الثوب  
ما ليسر وما لا ليسر كالكرباس ضمن نقصانه والثوب لما لك لأن العنق قائم من كل وجه وأما إذا قطع ضمينه  
أي النقصان **قلت** وإن حرق ثوبا كسرا بالثاء المثلثة ويجوز بالثاء الموحدة أيضا وإن سار في نفس الحرق الكثير  
بقوله **قلت** بحيث تظل عامة مشاكهة فإن لا يبقى للثاني منفعة الثياب بأن لا يضمن ثوب ما **قلت** لما لك أن  
يضمنه جميع قيمته لأنه استهلك من هذا الوجه فكان له آخره **قلت** وفي شرح الكافي قال شيخ الإسلام وقال  
بعض اصحابنا هذا إذا كان الحرق لا يمكن الحياطة فاما إذا أمكن حياطته ولم يبق بعد الحياطة نقصان فليس  
لا يكون له تضمن جميع الثمن ويؤخذ بالحياطة ثم يضمن النقصان أن يبق بعد من جرح الثياب جرحا ندمل  
بؤخذ بآخره الطبيب فإن بقي نقصان بعد ذلك أخذ أرسته كذلك ههنا هذا إذا قطع ثوبا فقطعه  
فقط ولم يخطه فله أن يأخذ ويضمنه ما نقصه المقطع كذا ذكر الحارثي الكافي **قلت** شيخ الإسلام عليه  
السلام لا يستحق في شرحه وإن شاء ضمينه قيمته لأنه كعيب عيب فاحش وإن خاطه قيمته أو غير  
فليس لصاحبه أن يأخذ منه صاد شاة أخرى وتعلق به مصلحة أخرى فصار الأول لها كذا من حيث المعنى  
فكان للمالك ولأبيه الضمنين **قلت** ونعته أي قال المصنف رحمه الله ومعنى قول القدوري فلما لك أن يضمنه  
جميع قيمته أنه ترك الثوب عليه أي على العاصب **قلت** وإن شاء أخذ الثوب وضمينه النقصان لأنه عيب  
من وجه من حيث أن العنق قائم وكذا بعض المنافع قائم **قلت** لأنه يمكن أن يفصل منه ثوب للصغير ثم أسان الكافي  
أي القدوري **قلت** إلى أن العاصب ما سطر به عانة المنافع والصحح أن العاصب ما تقوت به بعض العنق **قلت** من  
حيث الظاهر أن الثوب إذا قطع تقوت من جزائه شيء لا محالة وجنس المنفعة أراد به أن

سلم

لا يضمن جميع منافعه بل يموت بعضه ويبقى بعضه كما إذا قطع الثوب قيمته تقوت منفعة الحية والعنا والبسر ما  
لا يموت به شيء من المنفعة وأما إذا خلع فيه النقصان أي النقصان في مال الثوب بسبب قوت الجوده  
**وفي المتن** **قلت** أي النقصان من ربيع الثمن فصار عاذا فهو فاحش وما ذاب منه البسر **قلت**  
بعضه ما لا يضمن الثاني للثوب هو فاحش والبسر ما يضمن أو الصحيح ما يموت به بعض المنفعة وبعض العنق والبسر  
ما يموت به بعض المنفعة انتهى وهو عكس ما قال صاحب الهداية حيث قال البسر ما لا يموت به شيء من المنفعة  
وكل منهما يصح الإصح بما ذهب إليه كما ترى **قلت** قال شيخ الشريعة وذكر الإمام الأحول في الدين المناسنوري  
ما يستدعيه سائر الناس من لبسه مع ذلك الحرق هو الكثير والبسر ضئيل وفي غير الحياطة وغير المقطع عا أن لا يمكن  
أن يحاط منه والبسر منه **قلت** لأن محمد جعل في الأصل أي الميسر قطع الثوب **قلت** في الحياطة **قلت** نقصا فاقا  
حيث جعل للمالك ولأبيه الضمنين جميع الثمن والفائت به أي المقطع **قلت** بعض المنافع لعامة المنافع كما أشار إليه القدوري  
**قلت** وأما الحياطة فيقطع حق المالك عند ذكرك في الذبح وعند الثلاثة لا يقطع وقالوا في الشئ البسر واحد  
الثوب وضمينه النقصان في العاصب كذا عند الشافعي وأحمد وعند مالك بخبر كقولنا **قلت** ومن ثمن الأية  
هذا الحكم الذي ذكر في الحرق الثوب فهو الحكم في كل عين من الأعيان إلا في الأموال الربوية فإن التعبد  
هناك فاحشا أو ليسر الصاحبه الحمار من الأسان والذبح وتضمن قيمته وفي الأسان لا يضمن النقصان لأنه  
يؤدي إلى الربو **قلت** ومن غصب رصنا أي قال القدوري **قلت** قال شيخ الشريعة سماه غصبا وإن لم يخطه الغصب  
في الغفار عند مالك لأنه يفتقر بصور العقب كما في قوله تعالى إلا اليسر لانه يصور بصور الملائكة  
**قلت** عتاقه أصح ما في غصب العقار بخلافه على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف فيقتل بمقتضيه  
العقب ولكن لا على وجه بوجوه الضمان واليه أشار القدوري في قوله وإذا غصبت عقارا أمهلك في دين  
لضمينه عندهما فليقتل هذا الجرد الشوال فلا يحتاج إلى جواب **قلت** لا يضمن جرحه كذا في شرح الشريعة  
**قلت** فخرج من هنا **قلت** قبله ألق البسائر والعرس وردها **قلت** يردون العرس في النقصان والكسب جميعا فالأول  
أرسله الموقوف إلى المندوس من النحر والخلل والشا في سب ما غرس من النحر والخلل وهذا الحكم لا خلاف فيه  
**قلت** لقوله عليه السلام ليس لغيري ظالم حق وهذا الحديث رواه سنة من الصحابة رضي الله عنهم **قلت** الأول  
أن يرد حرج حده أبو ذؤاد في الخراج والزمن في الأحكام والنسابة في أحوال المواقف عند الرواية  
التقني حده ثانيا بوب عن هشام بن عروة عن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحمى أرضا  
ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق **قلت** الترمذي حدث حسن بن عروة عن جماعة عن هشام بن عروة عن أبيه  
مرسل **قلت** منهم مالك في الموطأ قال ابن عبد البر في القضي وأسلم جميع الروايات عن مالك لا تخلو من ذلك  
وأخرجه النسابة عن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن عروة عن مرسلا **قلت** الشافعي عباد من الصامت رضي الله عنه  
أخرج حديثه الطبراني حديث ثانيا بوب عن القاضى حديثا محمد بن أبي بكر المذموم **قلت** في فضل ابن مسكين  
عن موسى بن عبيدة حديثا الصحيح عن يحيى بن الوليد عن عباد من الصامت حديثا عباد من الصامت رضي الله عنه  
صلى الله عليه وسلم أنه ليس لعرق ظالم حق **قلت** الثالث عبد الله بن عروة عن القاضى رضي الله عنه أخرج حديثه الطبراني  
أيضا عن مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن ابنه عن عبد الله بن عروة عن مرسلا **قلت** الرابع عمرو بن  
رضي الله عنه أخرج حديثه الصحيح عن مرسلا **قلت** الزبيري في مشندهما والطبراني في معجمه وابن عدي في الكامل عن  
كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزي عن حديثه ابن أبي رباح سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحمى أرضا  
موتانا من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له وليس لعرق ظالم حق وأعله ابن عدي بكثير بن عبد الله **قلت** الخامس  
من الصحابة أخرج حديثه أبو ذؤاد عن محمد بن يحيى عن عروة عن أبيه مرسلا **قلت** عروة في فضل حنيفة  
الذي حدثني بهذا الحديث وفي لفظ يقال رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبر طي ابنه أبو  
سعيدان رجلين اختصا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أرض غرس أحدهما فيها نخلا والأخر لحيض  
عنده الصلاة والسلام بالارض لصاحبهما وأمر صاحب النخل بحرق نخله وقال ليس لعرق ظالم حق قال القدوري  
الذي حدثني بهذا الحديث أنه رأى النخل فقطع أصولها بالقبوس **قلت** السادس عن عائشة رضي الله عنها أخرج  
حديثها أبو ذؤاد والطحاوي في مسند حديثا مرسلا عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاد بلاد الله والعباد عباد الله ومن أحمى من موات الأرض  
شيئا فهو له وليس لعرق ظالم حق ومن طرقت لطيالسي رواه الدارقطني في سننه والبرزاري في مسنده **قلت**











العقرب ثم ثبت الملك للغاصب شرطاً للقضاء بالقيمة لا مقصوداً بالعقرب ولهذا لا يملك الولد فانه بعد الانقضاء  
لا يبقى شيء مما يثبت شرطاً بغيره كذا لا بد من تلك القيمة فيكون بيعاً محضاً فملكه العاصب  
وقال الامام الابي في شرح الطحاوي فاذا اذن العاصب المعضوب من الملك بالجار ان يشا  
ان يظلم لظهوره عند من اذن وان شام ينظر وحسن العاصب فمعه فلو ظهر العاصب ذلك فانه ينظر ان احك  
صاحب القيمة التي تملكها ورعيها انما تصادقها على ان او تمام البينة او ينكول العاصب عن البينة فلا يسئل  
له على العبد عندنا وعند الشا فله ان يخذل عتده بغيره ولو اخذ القيمة يقول العاصب وعنده على يده عليه  
الملك من الزيادة فان الملك بالجار ان يشا يخلص القيمة ويصحبها وسلم العتد الى العاصب وان شام  
القيمة التي اخذها وبشره العبد للغاصب ان يحسن العتد حتى يخذل القيمة ولو مات العتد عند العاصب  
قتل رد القيمة عليه فلا رد القيمة ولكن باخذ من العاصب فضل القيمة ان كان في قيمة العتد فضل عما اخذ  
وان لم يكن فيه فضل فلا شيء له سوى القيمة الماخوذة ودروى عن ابن يوسف انه اذا ظهر العبد وقيمة  
مثل ما قال الملك فلا خيار للمالك ولا يسئل له على العتد في طاهر الرواية له الخيار من غير فضل ولا كان  
المعضوب مدبراً وان ظهر العتد فانه يخلص القيمة لان المدبر يخلص بالعتب ولكن لا يصير ملكاً  
للعاصب حتى انه لو ظهر برده على مولاه وبشره منه القيمة وليس للعاصب حصة لاجل القيمة  
لانه لا يجوز بيعه ولا يجوز حمله بالدين وان كان المعضوب لم ولد فلا ضمان على العاصب عندنا في  
لان من اصله ان ام الولد ليست مالاً وعندنا كالمدر فرقاً بوجوه منها في العتد وسوى منها في الزنا  
لو تضمنها المشتري يستلم المتابع وهكذا عند المشتري فلا ضمان عليه فيها جمعاً عندنا في حنفية وعندنا  
بغير القيمة فيها جمعاً ولو حكي على كل واحد منهما وجب الا رد منها جميعاً وعلى الخاف بالاجماع انتهى نعم  
مدبره الذي يخلصه هذا جواب عما يقال لا يسئل ان المدر لا يقبل القتل فان مولاه لو باعه وحكم  
العاصب بحواضه كان البيع صحيحاً المدر ونظر الجواب ان القول بالوجوب يعني نعم هو كذلك لكن في حق  
قضاء القاضي في الفصل المحمدي فيه لكن البيع بعد بضاد الفرس لا المدر فيجوز بيعه لمصادفة  
الفرس بهذا الظهور وانما نحن فيه فلم يفسح التدبير والكلام فيه نعم قال والقول في القيمة قول العاصب  
مع عتده اي قال العتد وروى هذا لا يعلم فيه خلاف لان الملك يدعي الزيادة وهو منكر اي  
العاصب منكر تلك الزيادة والقول قول المتكبر مع عتده على قوله عليه السلام واليمين على من انكر  
ما الا ان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك اي من الذي يدعيه العاصب لانه انكر اي لان  
المالك اثبت ما ادعاه من الزيادة بالحجة الملمزة في ذم البينة فان عجز عن إقامة البينة وطلب من  
العاصب وللغاصب بينة تشهد بقيمة المعضوب لم يقبل بئس بل حلف على عتواه الابينة نعم الزنا  
والبينة على النفي لا يقبل وقال بعض المشايخ ينبغي ان يقبل لاسقاط اليمين كالمودع اذا ادعى رد المودعة  
فان القول قوله ولو اقام البينة على ذلك قبلت وكان القاضي ابو علي النخعي يقول هذه المسألة عدت  
مشكلة ومن المشايخ من فرق بين هذه المسألة ومسألة المودعة وهو الصحيح لان المودع ليس عليه الا ايمان  
وبإقامة البينة اسقطها وارتفع الحضور واما العاصب فعليه هاهنا اليمين والقيمة وبإقامة  
البينة لم يسقط الا اليمين فلا يكون في معنى المودع وفي السقوط والدخيرة في دعوى العتد ذكر الحسن  
والصفقة ليس شرط كما في سائر الدعوى لان محمداً ذكر في الأصل اقام بينة على رجل انه عصب حاربه له  
بحسن المدعي عليه حتى يرد لها وقال الجواب في هذه المسألة مما يحفظ لانه قال اقام بينة ولم يذكر جسيها  
وصفتها وقيمها قال بعض المشايخ ما واصل المسألة انه ذكر الحسن والصفقة والقيمة قال ابو بكر الأشعث  
ناولهما ان الشهود شهدوا على اقرار العاصب بذلك فاما الشهادة على فعل العتد فلا تقبل مع جهالة  
المعضوب لان القضاء بالجهل غير ممكن ولكن لا يصح ان هذه الدعوى والشهادة مقبولة بدون ذكر  
الحسن والصفقة للضيق لان العاصب يمنع عن احضار المعضوب عادة وحسن لعن لما يمي من الشهود  
مقارنة بفعل العتد دون اعلانه باوصاف المعضوب بسقط اعتبار عمله المتعذر فصار شوق دله  
العتب بالقيمة كشوته باقرار الحسن قال فان ظهر العتد ليعين اي قال العتد وروى قال يظهر ليعين  
المعضوبه نعم وقيمها اكثر مما ضمن اي والحال ان قيمتها اكثر مما ضمن العاصب نعم وقد ضمنها يقول  
المالك اي والحال انه قد ضمن العاصب ليعين المعضوبه يقول صاحبها او بينة اقامها اي

او ضمنها بينة اقامها المالك او ينكول العاصب عن اليمين اي بان عجز المالك عن إقامة البينة على ما ادعاه وطلب  
من العاصب فكل عنها وحكم عليه بما ادعاه المالك فلا خيار للمالك في هذه الصلوة وبه قال مالك وعندنا في  
واحد له الخيار لعدم زوال ملكه عندهما وهو اي العتد المعضوبه ذكر الصغير على ما واصل المعضوب للمالك  
لانه لم يملك سبب اتصاله بغيره من المالك حيث ادعى هذا المعضوب ولم يدع الزيادة قال وكان ضمنه  
اي قال العتد وروى ان كان للمالك ضمن العاصب يقول العاصب مع عتده فهو بالخيار ان يشا اعطي الضمان  
وان شام اخذ العتد ورد العتد لانه لم يبرهضه بهذا المقدار حيث يدعي الزيادة اراد ان رضاه بملك المالك  
لم يبرهضه وانما زعمه ما اخذ العاصب ضرره من عدم البينة اي اراد ان رضاه بملك المالك لم يبرهضه وانما زعمه  
ما زعمه العاصب ضرره من عدم البينة وان الذي ضمن من لا شيء وعدم تمام الرقي منع من لزوم المتبادر له كما اذا  
باع مكره او سلم مكرهاً واحده دونها لعدم المحذور هذا جواب عما يقال ان اخذ القيمة وان كانت ناقصة  
تدل على تمام الرضي فكانت المسألة كالاولى فاجاب بقوله واحده دونها اي اخذ المالك ما دون الزنا  
لا تدل على عدم لانه انما اخذ ذلك للضرر ونفي عدم المحذور فلا تدل على رضاه بخلاف المسألة للنفقة  
لان دعواه تلك القيمة كانت باختياره ولو ظهر ليعين اي والحال ان قيمتها مثل ما ضمنه او رد  
في هذا الفصل الاخير يعني فيما ضمنه العاصب بقوله مع عتده فقد كلف الجواب يعني هو بالخيار  
ان شام الضمان وان شام اخذ العتد ورد العتد في ظاهر الرواية وهو الاصح لانه هو المذكور  
في الأصل مطلقاً وكذا في مختصر الكافي وكذلك في الطحاوي واصل الرواية في مختصر خلافاً لما قاله الكرخي  
انه لا خيار له لانه يورثه بملكه بملكه لانه لم يبرهضه دليل قوله وهو الاصح لا دليل قوله الكرخي  
حيث لم يقط اي المالك وهو على صيغة المجهول ما يدعيه من القيمة والخيار لغوات الرضي  
اي ثبوت الخيار له لغوات رضاه بما اعطى من القيمة وقد ذهب العتد وروى في شرح مختصر الكرخي  
الى ما ذهب اليه الكرخي حيث قال فاما اذا قضى عليه بقوله ثم ظهرت العتد وقيمها مثل ما قال العاصب  
او اقل فلا يسئل لصاحبها عليه لانه استوفى لتدليله ولم يظهر فيه زيادة واما اذا كانت القيمة اكثر مما  
العاصب فالمعضوب منه بالخيار وذلك لانه لم يستوف بذلك العتد الذي ادعاه ولم يبرهضه بملكه عندها  
بما دون ذلك من البدل فكان له الخيار ثم قال العتد وروى ان كان ابو بكر الذي يقول ان هذا محمول على ان اخذ  
الزيادة لا يجوز ان يكون ما حدثت مثلاً فيما بين القضي من الظهور فاما ان كانت ما جاوزت ما حدثت فادعى  
العاصب انما حدثت وادعى المعضوب منه انها كانت فالقول للول للعاصب مع عتده لان التملك قد  
وجوز ان يكون الامر على ما قال العاصب فلا يفسخ التملك ما شاك ثم قال العتد وروى قال العتد وروى قال  
ابو بكر الرازي وهذا الذي يقتضيه قياس قوله عندي لا اورد به عنهم ثم قال العتد وروى ومن اصحابنا من  
قال لا روية في العتد اذا ظهرت وقيمها مثل ما قال العاصب فثبت للمالك خياراً لا وهو موضع محمل قد  
قال محمد بن القصب ما يدل على انه ثبت له الخيار لانه قال في تعليل مسأله القيمة اذا كانت ناقصة لانه  
المالك لم يستوف ما ادعى من القيمة وهذا يدل على ان القيمة ان كانت تامة والخيار ثبت له لانه لم يستوف  
ما قال من القيمة وذكر ابو يوسف في الاملا ما يدل على انه لا خيار له لانه قال في تعليل مسأله نقصان القيمة  
لان المالك لم يستوف القيمة بكاملها وهذا يدل على انه اذا استوفى بالخيار له والله اعلم قال ومن عتبه  
عندنا اي قال في الجاب الصغير ومن عتبه عند رجل فباعه فبقيته المالك فقيمة قدر جاز بغيره  
وبه قال احمد في رواية وقال في الجاب الصغير ومن عتبه عند رجل فباعه فبقيته المالك فقيمة قدر جاز بغيره  
نعم وان عتبه ثم ضمن القيمة لم يخرجه عنه لانه ملكه الثابت فيه ناقص لشوئيه مستند اس والثابت بالاستساق  
ثابت من وجه الملك للعاصب ضرورة القضاء بالضمان كجلا من اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد  
والثابت بالضرورة ثابت من وجه دون وجه ولهذا اي ولا يلحق بثبوت الملك له ضرره نعم يظهر في  
حق الاكساب ولا يظهر في حق الاولاد بان عصب حاربه فكسبت احساناً قتل اذا العاصب احساناً قتل اذا  
العاصب ولو ولدت اولاداً قتل اولاداً لهما من ادى الضمان فالاولاد للمعضوب منه فيكون الملك باصفاً  
اذا امكن ثابته كان الاولاد ناذ الضمان كما في البيع فان من اشترى جارية فولدت قبل ان يبيع اي  
المشتري فمن يكون الام والاولاد للمشتري لتمام الملك والنقص اي الملك الناقص كفي لنقص البيع  
دون العتد كملك المكاتب فانه ملك البيع ولا يملك العتد لان ملكه ناقص وانما قال باعنا والعاصب

دون الاولاد اي يظهر في  
الملك للعاصب مع الاكساب































من

[illegible]



الطرف فلا شفعة وعند الشافعي فلا شفعة مما كان أيضا فكان آخر الحديث حجة لنا ايضا مع انه قيل هذا كلام  
الرازي لا من الحديث بل من جهة انه من الحديث فمعنى انه لا شفعة بوجه الحادود وصرف الطرق فكان الموضع موضع  
اشكال لان في الشفعة معنى المتبادر له ربما اشكل هل يشق بها الشفعة فمن التي عليه السلام انه لا يشق بها  
بالشفعة ولا يلزم الجار المقابل لان الضرر هناك ليس كالمصلحة في الملك ولهذا لا يثبت الجار السكنى كالمساحة  
والشفعة لان جوارح ليس بمسند ام **قلت** ولا ملكه **قلت** اي ملك الشفعة **قلت** اي متصل بالملك  
المشترى بالشر او سواه دخله لانه ليس باصل في الجوارح والاصل هو الجوارح **قلت** اي اتصال بالملك والتمسك والتمسك  
وفي بعض النسخ اتصال بالملك وخراروا حيزها بالتمسك عن الموقوف السكنى بالعارية وبالقارعة عن المشترى  
سواء ساد لا نه لا قار له لوجوب النقص في المقتصد **قلت** اي حق الشفعة عند وجود المعاوضة  
بالمال **قلت** اي اذا كان كذلك ثبت للشفعة حق الشفعة عند وجود المعاوضة بالمال احرازه عن الاجارة  
والمرهونة والمجولة **قلت** اي اعتبارا بموضع الشفعة **قلت** اي الحاقا بالمال لا بد من وجود الشفعة وهو لا يقتصر  
**قلت** وهذا لان الاتصال على حكم الشفعة **قلت** هذا كانه جواب عن قوله وهذا ليس في معناه لانه في معناه  
اذا الاتصال على هذه الصفة يعني اتصال التام **قلت** اي انما انصبت شيئا في شئ او نور في شئ **قلت** اي في نور  
الجوارح اذ هو في الجوارح المضار **قلت** من الغاد النار واثارة الغبار وموضع النار واثارة الغبار والاطلاق  
على الصغار والكبار على ما عرفت وشوهد من الجوارح **قلت** وقطع هذه المادة **قلت** جوارح اشكال وهو ان يقال  
الشفعة ان ينظر في الدخيل والدخيل ايضا ينظر في ملك الشفعة ماله عليه فاجاب بان قطع هذه المادة  
**قلت** اي اصل الشفعة **قلت** اي في الشفعة **قلت** اي في الشفعة **قلت** اي في الشفعة **قلت** اي في الشفعة  
لو ينظر بعد المشتري رافع لتغير ملكه لانه يصطفي الى البيع لولم يوافقه المشتري والدفع اسهل من الدفع  
وغيره ما يقتضيه مشروع **قلت** هذا جواب عن قول الشافعي ان مؤنة الشفعة لا رده عند بيع احد الشريكين لانه جعل العمل  
المؤنة في استحقاق الشفعة عند البيع لولم مؤنة الشفعة فانه لولم يوافق الشفعة المبيع بالشفعة طلبة  
المشتري بالشفعة بل مؤنة الشفعة وذلك حيزه فيكون الشفعة من اذن الشفعة **قلت** هذا الصنف عند  
وتنظر الجواب ان مؤنة الشفعة امر مشروع **قلت** فلا يصح عليه التحقيق **قلت** وهو الملك على المشتري  
رضا **قلت** يدفع ضرره الشفعة لانه ليس بضرر بل للعدوى دفع ضرر الجوارح بالملك على الدوام **قلت** فان  
ضررا للدخيل بوجوه وبما يكون واما لا يكون الظاهر انه لا يكون لانه مسلم منسند عن اهل وعقله ودينه متقا  
عن اضرار الغير وضرر المشتري وهو اخذ الملك منه بلا رضا **قلت** تحقيق فكيف يجوز الحاق الضرر بالمتحقق لدفع  
ضرره بوجوه ولو كان ضرر الدخيل موجودا لانه هو ما يمكن دفعه بالرفعة الى السلطان وبالمبالغة **قلت**  
لا يمكن ان يضر الدخيل بوجوه بل هو غالب لان الانسان لا يمكنه الانقطاع ملكه مد عمره ولا ينادى من جانبا احسن من  
قال **قلت** كرمه على الجوارح **قلت** وما يرى احد الجوارح **قلت** ولين لنا انه بوجوه فيستعمل فيه قبل حلوله  
لانه اذا اراد ان يضره يمكن دفعه ودعا لا يمكن فلا فائدة اذن في الاستعمال بالدفع والضرر الذي لحق من هذه الدخيل  
تقصير طاهره وبعضها طين فلا يمكن رفع جميع ذلك الى السلطان وفيه خروج وربما حصل ضرره في مال السلطان  
او في المبالغة فوضعه رشا الصالحة فلا يحل الاعلى لدفع الادنى **قلت** فان **قلت** العدل في استحقاق الشفعة للشريك  
دفع ضرره المقتصد فلا يحقق هذا المعنى في الجار فلا يثبت له الشفعة **قلت** القاسم حق سيق على الشريك  
فلا يكون من الضرر **قلت** فان **قلت** في الملوك بالارث والهدية والوصية لا يثبت الشفعة فتتقضى على كثر  
**قلت** عدم الثبوت في هذه الاستثناء لعله وجودها بالخل والبيع وايضا فانها لو ثبتت فيها انما ثبتت بوجوه  
فلا يمكن وهو ظاهر **قلت** اي في الشفعة **قلت** واما الترتيب فليقوله عليه السلام الشريك  
احق من الخليل والخلط احق من الشفعة **قلت** هذا عطف على قوله اما الثبوت فذكر ان لفظ القدرى في قوله  
على مستثنى من ثبوت الشفعة والترتيب اما بوجوهها فالاختلاف المذكور واما الترتيب فليقوله عليه السلام ومن  
لم يثبت الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف وقال ابن الجوزي في التحقيق هذا حديث لا يعرف واما اللزوم  
مارواه سعيد بن منصور رحدثنا عبد الله بن المبارك عن هشام بن المغيرة الثقفي قال قال النبي قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سلم الشفعة اولي من الجار والجار اولي من الجنب **قلت** وفيه الشفعة **قلت** ام في قوله  
ابو حاتم لا بأس بحدس انتهى **قلت** هذا الحديث رواه عبد الرزاق في مصنفه في اثنائه الشفعة **قلت**  
ابو معاوية عن عاصم عن الشعبي عن شرح الخليل احق من الشفعة والشفعة احق من الجار من سواه ورواه عبد الرزاق

في مصنفه اخبرنا معمر بن ابوبكر عن ابن سيرين عن شرح الخليل احق من الجار والجار احق من غيره **قلت** اي احق من غيره  
مصنفه عن ابي ابيهم الخليل قال الشريك احق بالشفعة فان لم يكن شريك فالجار والجار احق من الشفعة احق من غيره  
وروى ابو يوسف عن شعب بن سوار عن محمد بن سيرين انه قال الخليل احق من الشفعة والشفعة احق من الجار  
والجار احق من غيره **قلت** اي الشريك في نفس المبيع والخلط في حقوق المبيع والشفعة هو الجار **قلت** اي الجار  
متركا في نفس المبيع **قلت** اي في اللغة سواء وقال الخليل ويحيى شيخ الاثارة قال في حق جليل هو لا الثلاثة شفعة الا انما  
التي ذكرت فلم جعلنا الشريك اولي من الشريك في الطريق ثم الجار لانه لا يثبت له شفعة في الطريق وفي الدار بعينه  
وليس لصاحب الطريق حق في الدار فلهذا صار هو اولي وكذلك لصاحب الطريق حق في الطريق وليس للجار ذلك  
فلهذا صار هو اولي ثم الجار **قلت** وقال القدرى في شرحه محضر الكرخي وفيه قال في الشفعة اذا سلم الشفعة  
وحصل للشريك في الطريق فان سلمها وجب للجار وروى عن ابي يوسف ان الشفعة اذا اختلفوا فكل الشريكين في الشفعة  
فلا شفعة لغيره لان عقد البيع وقع بغير موجب للشفعة الجار الا ترى انه لا يملك المطالبة بها فلا يثبت حقها الا  
بتحريم بيع آخر اصله اذا استحدث الجوارح وقال الكرخي في حق الشفعة الشفعة المستحق عند اصحابها جميعا بلا  
تعالى بالشفعة وبما وقع عليه عقد البيع او بالشركة في حقها وذلك او بالجوارح الاقرب فالاقرب وتفسير ذلك  
دارين قوم فيها مال لا يملكه فيها شركه من بعضهما وفيها ما يملكه لبعضهم وساحة الدار مرفوعة بينهم ينظر قوت  
من يملكها فيها وبالمال الذي فيها المتبادر في رفاقا عننا قد يقع بعض الشركاء في المنزل بصدقه من شركته او ينزل  
اجنبي بمؤنة من الطريق في الساحة وغيرهما فالشريك في المنزل احق من الشفعة من الشريك في الساحة وغيرها  
فالشريك في المنزل احق بالشفعة وان سلم الشريك في الساحة فالشريك في الرقاق الذي لا ينفصل له الذي  
ليشترى فيه باب الدار احق بعدل بالشفعة من الجار الملائق وجميع اهل الرقاق الذي يترفع فيه شركته  
الشفعة من كان في ادناه واقصاه في ذلك سواء ان سلم الشريك او الرقاق فالجار الملائق من الجار في الشفعة  
من لا طريق له في الرقاق وهذا قول ابي حنيفة وروى عن ابي يوسف وروى عن محمد بن الحسن بن زياد **قلت** اي  
الولي يد وعلى من الجوارح ابا يوسف قال قال بعض اصحابنا لا شفعة الا لشريك بتمام نصيبه **قلت** اي  
تمامه الجار الشفعة انتهى **قلت** لان الاتصال بالشركة في المبيع اقوى **قلت** هذا دليل على ان الشفعة لا يثبت **قلت** اي  
لان الاتصال **قلت** في كل جزء من جزء المبيع **قلت** وبغية **قلت** اي بعد الاتصال بالشركة في الحق في لانه شركه في رفاق  
الملك **قلت** المرافق مواضع الرقوق من صب الماء وروى الكاسية وكسر الخطب واقفاء النار والاسرحة في الخلا  
وتحذ ذلك وهو جمع مرفق بفتح الميم وكسر القاف قال في العباب ومن اقر الدار بمصايل الماء ونحوها **قلت** اي  
يتحقق بقوة السبب لوجود الاتصال بكل جزء من المبيع بوجوه ملكه وقوت السبب بوجوه كمال الضرب فاما كان  
الملك كان لا يملك الشفعة لان ضرره الشفعة وان يصطفي على بطلان من يحاكيه الضافي ليل على نفي قد ذكرنا ان دفع ضرر مؤنة  
الشفعة لم يصطفي على الاستحقاق لكنه ان لم يصطفي على الاستحقاق يصطفي على الاستحقاق لان الضافي ليل على نفي قد ذكرنا ان دفع ضرر مؤنة  
لكون علة الاستحقاق تقدر بهذا الكلام ان ضرر الشفعة ان لم يصطفي على الاستحقاق لا يستحقاق الشفعة لان الشفعة لا يثبت  
تصل من حيا معناه انما يصطفي على لولم ان لا يصطفي للترجيح لان الترجيح ابا انما يكون ابا زيادة وصفه  
لا يصطفي للعلية فلهذا كان الشريك في نفس المبيع وهو الشريك الذي لم يمتنع اولى من غيره كما لا يخفى **قلت** اي  
ترجيح على الاخ لا يثبت في الميراث بالعضوية وان كانت العضوية لا تستحق بالام ولا اذا اثنان مع المستحق مع  
رت الطاحونة في عدم جريان الماء **قلت** اي في الجار ان كان الماء جاريا في الحال يكون القول رتب الطاحونة وان كان  
مقطعا يكون لك ناجر **قلت** اي قال القدرى في الشفعة من الجار شفعة مع الخليل في الرقعة المذكورة  
انه مقدم **قلت** اي قال القدرى **قلت** اي قال القدرى في الشفعة من الجار شفعة مع الخليل في الرقعة المذكورة وهو الشريك  
في نفس المبيع **قلت** اي الشفعة للشريك في الطريق فان سلم **قلت** اي الشريك في الطريق **قلت** اي هذا الجار لما سماه المتر  
والمراد بذلك الجار الملائق **قلت** اي في بعض النسخ الملائق ولا اعتبار بالجوارح الذي خلا ما روى عن شرح  
**قلت** خلاصة الفناء في ثبوت الشفعة جوارح الوفاق وفي الوفاقات في باب الشفعة بعلامته  
السن رجل له ارض وفي ثبوتها شري رجل ارضا اخرى جنبها ليس لصاحب الارض الموقوفة عليه شفعة  
لان الشفعة حق الملك ولا ملك له **قلت** اي الجار والملائق **قلت** اي على ظهر الدار المشفوعة وبما في  
سكة اخرى **قلت** اي في رفاق اخرى **قلت** اي السكة الطريقة المصطفية واما سميت لارفعه سكة  
لاصطفاك الدور فيها وسكة الدوام في المنقوشة **قلت** اي يوسف مع وجود الشريك في الرقعة لا شفعة











عن عبد الله بن عمرو بن  
عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
هو البني للشفقة لأن  
الشفقة أيضا لا احلام

و زو حہنا

محمد بن الحارث



حتى يطلبها بنحوه **والشأن** في أربعة أقوال أحدها على الفور والآخرة **أقام** والآخر على التأجيل  
الآن المشتري مطالبة الشئ بالحد والاسقاط والرابع انما على التامد وليس للمشتري مطالبة الشئ  
**وقد** معنى الحائلة الوكيل المشتري بالبيع فبذلك لا يطلب شفعة حتى يعلم المشتري بغير هذا الطلب بطل شفعة  
والثاني في الحد والحد على الموضوع منه وان شئ منه والشيء في الأوامر وعن أحمد في رواية الشفعة على التامد  
فلا يسقط ما لم يجر منه دليل على الرضى بالسقوط من عفو ومطالبة نفسه وهو قولهما للشافعي في قول وان لم  
يلو في التوري لا ان ما كانا لا يسقط عنى سنة وعنده منى من العلم انه تارك لها وعنده عنى أربعة أشهر ولو احتجب  
فيه عثمان بن عمار ومائة فله فمعه وقد روى في التوري ان الجارية مملوكة ثلاثة ايام وهو احد قول الشافعي  
وهو رواية عن محمد بن ابي قول عامة المشايخ بناء على الفور رواية عن محمد بن ابي **والشافعي** في رواية شعبة  
قال الشافعي في الاصل واحد في الموضوع **وعنده** ان مجلس العلم **شئ** عن محمد بن ابي في المجلس العلم ان طلبه في ذلك  
المجلس فله الشفعة وان لم يطلب حتى قام عنه بطلت **والرواية** في التوامر **شئ** اي الرواية ان المذخور كان  
عن محمد بن كوزان في نوادر محمد **وبالتأجيل** أخذ الكرخي **شئ** اي رواية الثانية ان الشفعة اخذت في المجلس الكرخي  
لانه لما ثبت له جواز التامد لا بد من زمان التامد كما في الخبر **شئ** قال الكرخي في تحفته بعد ما ذكر فيه روايات  
الاصول النوادر وليس هذا عندنا في اختلافنا في رواية ولا معنى لان جميع هذه الروايات انما اردت بها ان  
لا يكون الطلب من اجزاء الحال من اجزاء بدل على تلك المطالبة بالشفعة او الاعراض عنها وهو عندنا على ما  
ما قالوا في الخبر في الطلاق رجل قال لزوجته امون بيديك وخيار المشتري اذ اوجب له التابع البيع قال قد  
لعتك هذا لبيد بالشفعة في خيار الرد والقبول في المجلس العلم نظير منه ما استدلل به على الاعراض عن  
الخواب والترك **شئ** ولو قال بعد ما بلغه البيع الجديد او الحول والامانة او قال سبحان الله لا تطلب  
شفعة لان الاول جدد على الخلاص من جوارن والشافعي في تحفته بعد ما ذكر فيه رواية في التامد لا يسقط  
بغير على شئ منه على الاعراض **شئ** في هذا على التفرع بناء على ما في الفقه في ذلك الكرخي في تحفته قال هشام  
في نوادره ان ما لم يجر من اجل ان لا يبايعه اذ ان وهو شفيعا او شفيعا فله الشفعة فله الشفعة  
او لم يجر صاحبها الذي يدعى الشفعة ثم ادعاها او قال حين اخبرنا ببيع من اشترى اها او بكم باعها او عطر صاحبها  
فمنه قبل ان يدعى الشفعة ثم ادعاها او قال حين اخبرنا ببيع من اشترى اها او بكم باعها او عطر صاحبها  
اداسم على المشتري فله الشفعة **وقد** اذا اقال **شئ** اي الشفيع **شئ** من اشترى اها او بكم باعها او عطر صاحبها  
لا يجر عنه فيما بينه وبين من اشترى من جوارن بعض دون بعض **شئ** وكان التفرع على هذا تحقيقا للطلب في الاعراض  
لان كل ذلك من استباب الشفعة فلا يسقط **شئ** والمراد بقوله في الكتاب شئ في مجلسه ذلك على المطالبة  
طلب الموانسة **شئ** اي في تحفته القدوري والاشهاد في ذلك لا يجر عنه اعما هو لغيره **شئ** اي في طلب الموانسة  
لانه ليس لثبات الحق واعما هو ليعلم انه غير معرض عنها حتى يكتف الحلف حين طلب المشتري حلقه انه طلبها كما يتبع  
**فان قلت** هذا ما مضى فله على غيره ان يشهد **قلت** لان مراده من الاول الاشهاد على الطلب  
ومن الثاني الموانسة **وانه** واجب على غيره ان يطلب الشفعة حتى لو لم يطلب لا يجب طلب الموانسة **وقد** في الخبرين  
واما ذكر اصحابنا اذا اوصى الاب لابنه الصغير واشهد على ذلك فما ذكره والاشهاد الا لصحة الهبة بل  
لا تامة عند انكار الالب وكما ذكره والاشهاد في الحائط المامل على طريق الاحصاء لانه شرط صحة  
التفريع والتقييد بالمجلس اشارة الى اختار الكرخي **شئ** اي يقيد القدوري بقوله اشهد في مجلسه  
ذلك اشارة الى ان الاختار الكرخي من رواية محمد وهو انه لم يجر المجلس العلم **شئ** اي في كل لفظ بينهم منه طلب الشفعة  
كما لو اطلب الشفعة او اطلبها او ان طالها لان الاعتناء بالمعنى **شئ** اد في العرفي اد بطلت الالفاظ **الطلب**  
لحال لا الجير عن امر ماض واستقبل على المعنى اد اسمع الرضا في بيع ارض بخرى رضى وقال شفعة شفعة  
كان ذلك منهم طلبا كذا في الدخيرة **وقد** في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة واخذتها بطلت شفعة لان كراهة  
وقع كذا في الالب ان يضار كاشكوت **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لا يطلب به الشفعة لانها كراهة **شئ** اي في الخبرين  
واشترى **وقد** في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة واخذتها بطلت شفعة لان كراهة **شئ** اي في الخبرين  
ولو قال للمشتري اننا شفيعك واخذ الدار منك شفعة تطلب شفعة ولو كان المشتري واقفا مع انبيد  
فلم يطل المشتري ان سلم على الالب تطل وان سلم على الاب لا تطل ولو قال للمشتري اننا شفيعك واخذ الدار منك  
تطل ولو قال للمشتري اننا شفيعك او على ما لم يخبره بعد السلام عليه قبل الطلب بطل شفعة

وما لا يطل في فقاوى فاصح جان لو ادركت الصغرة ومثلها اختار المذخور والشفعة ولو قدمت احدهما  
تطل الاخرى فاجله ان يقول طلبت حصة الشفعة والخيار **وقد** في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
انا اطلبها ولم يطل بطلت **شئ** اي لو اطلب الشفعة **وقد** في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
شفعي كان ذلك منه طلبا كذا في الدخيرة **وقد** في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
كان طلبا صحيحا ولو اطلبها في ما اشترى شفعة لا يكون طلبا بطلت شفعة لانه اخبرنا في الخبرين **شئ** اي لو اطلب  
وقال محمد بن نوادر هشام قول الشافعي في ما اشترى شفعة بطلت شفعة وقال الامام **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب  
الطلب روى عن محمد بن مقاتل الرازي ان الشفيع بطلت الشفعة فبطلت شفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب  
انه يقول لا يرعى لفظ الطلب فاذا اطلبها في لفظ كان بعد ان يعرف انه قد طلبها فقد كفى لان محمد بن المشرطي  
كاتبه مراعاة اللفظ واذا بلغ الشفيع بيع الدار لم يجبه عليه الاشهاد حتى يجبره رجلان او رجل وامرأتان او واحد  
عندنا في حصة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
في رواية وهذا التفسير العلم الذي ذكره في اول الباب واذا علم الشفيع بالبيع بعق اذا علم بان اخبره رجلان  
او رجل وامرأتان **وقد** في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
حقا **وبه** قال الشافعي في قول واحد في رواية وهذا الخلاف فما اذا لم يصدق الشفيع الخبر اما لو صدقه  
تطل شفعة بخبر كل خبر **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
بالمواثيق من كتاب دبا لفاضي **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
اد استكت بعد ما اخبرت بما كلفه الذي سلم له **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
العقد او العقد **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
مخبره **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
بل هو انما كان على ما كان لان الكفاية لا بد من هذا وفي حصة الشفيع بل منه ضرورة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
لغيره في مجلس الخبر باخبار غير محمد بن يعقوب الطلاق والافلا ولا يشترط في الخبر احد شرطى الشهادة  
لما ذكر **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
لا يشترط فيه العقد او العقد **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
**شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
اشترطها **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
**شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
في الخبرين **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
الى طلب الاشهاد والتقدير **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
خبرة احد من البايع او المشتري او عند الدار ووجود منه طلب الموانسة واشهد على ذلك بلفظه ويقوم  
ذلك مقام الطلبين كذا في الفتاوى النظر به **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
ما قال القدوري في تحفته بقرنه **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
على البايع ان كان المبيع في يد معناه ما لم يسلم الى المشتري **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
اما ان المبيع في يد المشتري **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
الامام احمد الطواوني والشافعي الامام حواهر **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
كما يصح على المشتري **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
**شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
شفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
المشتري لانه ربما يصرف فيها على تقدير انه لا يطلب الشفعة ثم يطلك بعد زمان فينقض فترقائه  
في الدار فيبصر ثم اذا اثاره بعد ان علم في الليل فاحرق الى الصبح او ادفن الصلوة وخاف فوت الصلوة  
فاحرق لا يسقط شفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة **شئ** اي في الخبرين **شئ** اي لو اطلب الشفعة  
اكثر بطل ولو صلى اربعاً بعد الجمعة لا يطل ولو صلى اكثر بطل وكذا لو صلى في الاربع قبل الظهر فاعلم ان  
لا يطل وفي المسقط شيخ الاسلام الشفيع اعما يحتاج الى طلب الاشهاد بعد طلب الموانسة او الممانعة

من



الاشهاد عند طلب المباشرة بان سمح الشراء بحال عبدة المشتري والباع والدار اما اذا سمح الشراء عند حصة  
هؤلاء وطلب المباشرة واشتد على ذلك فقد كان كفيته ويقوم مقام الطلبين فلو كان الاقرب من هذه الثلاثة  
وقصد الاقرب كان كالمواصلة في مصر والحد في الغنائم ان تطل شفعته في الاستحسان لا تطل لان مواجى مصر  
كناحية واحدة حكما اما لو كان احدا الثلاثة في مصر والحد في الغنائم في سائر بقعة لا بعدد ورك  
الا قرب بطلت شفعته استحسانا وقياسا لانها لم يحل كمكان واحد حكما وفي مخرج الكافي وقالوا هذا  
اذا كان نوعا على طريق واحد اما اذا كانت الطريق مختلفة في الذهاب واليه لا تطل حصة بالذهاب الى الاقرب لانه  
يكون به عذرة في طريق لا يكون ذلك في طريق آخر وقال في الاحكام في نوادر من رسم عن محمد ان كان البائع  
والمشتري غراسان والدار باعرا فان الشفعين ان كان المشتري اذا كان غراسان ولا تطل شفعته واذا كان الشفع  
بالدار عند الدار اشهد عند الدار على طلب الشفعة وليس عليه ان ياتي غراسان في خاصه هناك ولو خرج  
الى غراسان وطلب هناك ولم يطلب عند الدار بطلت شفعته وهذا لان كل واحد منهما خصم في الاستحسان  
على الشافع او المشتري لان كلا منهما خصم للشفيع لان الاول البائع له البدن والثاني الملك  
اي المشتري له الملك وكذا يصح الاستناد عند المبيع لان الحق متعلق به فان سلم الشافع المبيع لم يصح الاستناد  
عند المخرجه من ان يكون خصما اذ لا بد له ولا ملك نصا ركا لا حتى وقد ذكرنا عن قريب ما نقل عن جواهر  
وان من صحة الاستناد على الشافع بعد تسليمه المبيع الى المشتري في صورته هذا الطلب ان يقول ان فلا يصح  
اشترى هذه الدار وانا شفعيها او قد تطلبت الشفعة واطلبها الان فاشهد واعلى ذلك وعنه رواية  
بشرط شفعة المبيع وتحدد لان المطالبة لا يقع في المعلوم في الكون في محضه قال بشرطه على من الحدد  
عن ابويوسف قال فان كان الشفع غاسقا اذا علم قبله من الاجل بقدر الساقه اما ان يقدم واما ان يستدعيه  
في طلبها وذلك بعد ان شهد بحد حقه على شفعته ونسب الدار والارض والمواضع وحد حتى يستوثق منه  
والثالث في انواع الطلب طلب المصنوع والتمليك وسماه في الكافي طلبا لاشي  
وهو ان يرفع المشتري الاشياء التي في بيت حقه عند الحاجة وسند كفيته في اي كفيته طلب المصنوع  
من بعد ان شاء الله تعالى في اي عند قوله واذا تقدم الشفع الى القاضي فادعى الشراء وطلبت الشفعة الى  
قال لا تستقط الشفعة باخر الطلب عند اي حصة في اي قال لا بدوري لا تستقط الشفعة باخر الطلب  
والتمليك عند اي حصة وهو رواية عن ابويوسف هذا قول المصنف ولم يذكر القدر في قول اي حصة  
رواية عن ابويوسف وبه قال الشافع احمد وفول محمد رواية عن ابويوسف ايضا وقال محمد ان تركها شفعرا  
بعد الاشهاد بطلت في الشفعة وهو قول زفر في اي قول محمد هو قول زفر ايضا معناه اذ تركها  
من غير عذر في اي معنى قوله ولا تستقط الشفعة باخر هذا الطلب اذ تركها من غير عذر في الدخيرة  
والمعنى ولو ترك المرافعة الى القاضي بعد الطلبين بعد رضى من وجس او عدم قدرته على التوكل بالطلب  
لم تطل شفعته بالاجماع اما لو ترك المرافعة لغرضه لا تطل عند اي حصة وبه قال الملايه وهو رواية  
عن ابويوسف وعند محمد وابويوسف في رواية اذ اطالت المد تطل وهو قول زفر واختلف الروايات عنها  
في طول المد ففي رواية مقددة بثلاثة ايام وفي رواية اخرى مقددة شهر وهو احدى الروايتين عن ابويوسف  
وذكر فيها ايضا لو ترك المرافعة خوفا ان القاضي بطل شفعته بانه لا يرى شفعة على الجوار فهو على شفعته  
وقال كوفي قال هشام سالت محمد عن قول اي حصة في طلب الشفعة عند القاضي فيمكن ان يكون على شفعة  
ابدا ما لم يقل باللسان قد تركها وكذا في اي يوسف وقال محمد في ما في قول فان سكت بعد الطلبين بطلت  
شفعته وعنه ابويوسف انه اذا ترك المرافعة في مجلس من مجالس القاضي تطل شفعته لانه اذا مضى مجلس  
من مجالسه ولو خاص فيه اختار اذ لا على اعراضه وتسلية لم يقد رابويوسف الشافع بمقدار  
على هذه الرواية ليجعله على ما يراه القاضي لان ذلك يختلف باختلاف الاحوال وجه قول محمد انه لو لم يخط  
شافع المصنوع ابدا تضر به المشتري لانه لا يمكنه التصرف حذرا فيقتضه جذا من نقص الشا او الغرض  
من صحة الشفع فقد رناه بشهر لانه اجل ومادونه في اي مادون الشهر عاجل على ما من ولا يمكن  
في اي في ماله لمقصص حقه عاجلا ففصاه فمادون الشهر من ماله وجه قول اي حصة وهو هذا  
المذهب وعليه الفتوى في طلب الشفعة في حصة وصالها المانع والاختلاف في ذلك  
الفتوى على قول محمد ولكن الذي اخذ به المصنف هو الذي اخذ به الطحاوي في مختصره والكرخي اخذ بوايه

الشهر الا ان يكون القاضي عبدا او غاسقا ان الحق متى ثبت واستمر لا يسقط الا باسقاطه وهو النص في سبانه  
كما في سائر الحقوق في فانه اذا كان له حق ثابت عند احد جهة من الجهات فانه لا يسقط عنه الا بالاد او اسقاط  
صاحبه بالتصريح فكذا هذا وما ذكر من القدر في جوارب عن قول محمد في مخرج المشتري بشكل  
بما اذا كان اي الشفع غاسقا ولا فرق في حق المشتري من الحضرة والشفيع لا فرق في لزوم الضرر على المشتري  
من ان يكون الشفع حاضرا او غاسقا لم يعتبر ضرره في الشفع الغائب حيث لم تطل شفعته باخر هذا  
الطلب مالا لا تقا فيحتمل لا يطل في اذا كان الشفع حاضرا في الدخيرة لو كان الشفع غاسقا ينبغي  
ان يطلب طلب المباشرة من الاجل على قدر المبيع على المشتري والباع والدار المبيعة لطلب الاستناد  
ولو قدم مصر وتقبل المشتري وطلب طلب المباشرة على البائع او الدار ثم تطلبت المالك لا تطل شفعته  
وان طال ذلك لا خلاف لان ذلك من بعد راد لا يمكنه اقتناع المشتري لاجل المصنوع لانه لما قدم مصر  
المشتري لما خذ به المشتري في مصر اخرتم الشفعة ثبتت للغائب عند جمهور العلماء الا عند الخنفي  
والعكلي والبي حيث قالوا الاستفعة للغائب لانه اشهدا حاضرا بالمشتري والمجهر عموم الاحاديث ولو  
علم انه لم يكن في السلة قاضي لا تطل شفعته بالتأخير لا لانه لا يمكن من الخصومة الا عند القاضي  
فكان عذرا لا اذا لا تقا اتفاقا صحا بنا وفي لا حجة في تطل لان الاخذ بالشفعة لا يقتضي الحكم  
الحاكم عندهما لانه حق ثبت بالاجماع والنقض لا يقتضي الحكم كالرواية ليعتقل لنا هذا النقل للملك عن مالك  
الى غير قهر فيحتاج الى الحكم قال واذا تقدم الشفع الى القاضي في اي قال لا بدوري وهذا هو طلب  
الخصومة الذي وعده بقوله وسند كفيته من بعد في اي في الشداس في اي في ان فلا يصح اشترى الدار  
وطلب الشفعة سال القاضي المدعا عليه وهو المشتري فان اعترف بملكه الذي يشفع به صار  
خصما فيسلمها وهذا هو حوالا ان الشد طيه في الاس في وان لم اعترف بان تملك الشفع بان قال  
الملك الذي في يدك ليس له وانما هو ساكن فيه كذا في كفيته القاضي الشفع اقامة البدنة في على الدار التي  
هو فيها ملكه ليعت كونه خصما لان الخصومة في الشفعة فرع على ثبوت السب وهو الحلية او الشركة  
فاذا لم يثبت لم يصح اثبات ما هو فرع عليه وقال زفر وهو احدى الروايتين عن ابويوسف ليس عليه اقامة  
البدنة على الملك لان البدنة ليس على الملك الا ترى ان الشهود شهدوا بالملك معاشرة البدنة فوجب ان يرضى  
بالشفعة لاجلها ودليلها ما اشار اليه بقوله لان البدن طاهر محتمل فحتمل انه بدن ولا غيره ذلك في  
الاشادات الاستحقاق لان المحتمل لا يرضى ان يكون حجة للادام على الغير وبه قال الشافع احمد في  
الحلية ومعنى الحلية وما ذكر في الكافي في حلالها للشافعي ليس معتمد مذهب وطاهر البدن لا يثبت الا حقا  
على الغير ولهذا قالوا اذ ارفع المدعى فانه حرقا لا ينافي هو عديم بحسب الحد حتى يعين المدعى والبدنة  
على الحرية الا انه لا يسخي بهذا الظاهر حقا على الغير ولا ذلك المقطوعة يد اذ ارفع المدعى حرقا وطلب العاص  
من القاضي فقال القاضي هو عديم لم يثبت القضاء حتى يثبت الحرمة لهذا المعنى في ذلك قالوا في الشهود  
اذا ارفع المدعى ان الشاهد عديم يقض عليه تطاهر الحرية وكذلك اذ ارفع المدعى ان القاضي عديم لم يحلوا عنه  
الدية حتى يثبت انه حر في اي قال صاحب هذه انه يسال القاضي مدعى الشفعة في اي  
يطلب على المدعا عليه عن موضع الدار في اي الدار المشفوعة بان يقول الشفع دار فلا بد من ذلك في حيلة  
لذا وحده في الرابع لانه ادعى حقا فيها في اي صار حكم هذا الحكم من يدعي رقة الدار حيث لا يصح دعوا  
الا اذا اجمعوا محددوها او صافها واذا من ذلك في اي موضع الدار وحدها في اي سبب  
شفعته في اي يسال القاضي الشفع في اي سبب يدعي الشفعة لا خلاف في سببها في اي لا خلاف في سبب  
الشفعة من التركة والحجرات ما على مرات كما تقدم فلا بد من بيان السبب ليعلم هل هو محجوب بغيره ام لا  
وربما طعن بالسبب كالحجرات المقابل سبب فانه سبب عند شرح اذا كان اقرب باقا فلا بد من بيان ويقول  
له ايضا متى احررت بالشراء وكيف صنعت حين احررت به ليعلم ان المدة طالت ام لا فان عند ابويوسف  
ومحمد اذا طالت المدعى القاضي لا يثبت الدعواه وعليه الفتوى وهذا لا يلزم المصنف لانه ذكر ان  
الفتوى على قول اي حصة في عدم البطالان بالتأخير ثم بعد ذلك ساله عن طلب الاستناد فاذا اطلب  
حين علمت احررت من غير سبب ساله عن طلب الاستناد ان قال طلبته من غير ما حيس ساله عن المطلوب  
مختصنه فقد كان اقرب اليه من غير فان قال نعم فقد صح دعواه ثم نقل على المدعا عليه فان اعترف بملكه الذي

هذا







على موضوعه بالنقص في المسألة لأن نقص البيع إنما هو لأجل الشفعة ونقصه بقضي لا استيفاء لما لكونها بمنزلة  
على البيع من وجه النقص بقوله ثم وجه هذا النقص المذكور **م** أن ينقص في حق الإضافة يعني بصير البيع مضافاً إلى  
الشفعة بعد أن كان مضافاً إلى المشتري في استيعاقب المشتري بالأخذ بالشفعة **ش** هذا لتعليل قوله أن ينقص في حق الإضافة  
أراد أن ينقص المشتري مع ثبوت حق الأخذ للشفيع ممنوع وإذا كان ممنوعاً من الغرض من المشتري وهو الانتفاع بالبيع  
فحتاج إلى النقص وهو معنى قوله **م** وهو بوجوب النقص أي استيعاقب المشتري بسبب الأخذ بالشفعة بوجوب النقص  
أي استيعاقب المشتري بسبب الأخذ لأن الاستيعاقب من غير استيعاقب لا يملكه إلا أنه سمي أصل البيع **ش** هذا لتعليل  
من هذا ينقص في حق الإضافة والامتنع من بيعه لكن يبقى كذا الشأن سمي أصل البيع يعني النقص في حق المشتري لا البائع وبقي أصل  
البيع أعني الصادر من البائع وهو قوله بعد ثبوت حصة المشتري في حق الإضافة إلى أصله المشتري ليعقد رافعاً عنه فانه لو انقضى عاد  
على موضوعه بالنقص كما ذكرنا **م** لتعدنا نفساً شراً أي انقضاء العقد في حقها من كل وجه لأنه يصير كأن البيع لم يكن  
أصلاً لأن الانقضاء من كل وجه عيان عند جبره بطلان حق الشفعة **م** لأن الشفعة بناءً عليه **ش** أي على البيع وكيفية  
بطلان الشفعة البنية **ش** أي ولكن الشأن يتحول للعقد في الشفعة وهذا وجه التحمل لبقاء العقد وهو يتحول للشفعة  
التي وبصير كأنه المشتري منه أي بصير الشفعة كأنه المشتري من البائع **م** وهذا لأن الشفعة ثابتة في الشرع البنية  
وثبوتها مع بقاء العقد كما كان منقذاً لعدم حصول المقصود كان منقذاً من ضررهما وتكون في ذلك مع صحة شرائ  
المشتري فلا يبعد على عدم وهذا اختيار بعض المشايخ وهو المختار **م** وقال بعضهم يتقبل الدار من المشتري في الشفعة  
لعقد جديد فالوكان بطريق التحول لم يكن للشفيع خيار الروية إذا كان المشتري قد رآه لذلك **م** ولما كان  
أن العقد يقتضي سلامة العقد عليه من العيب وأما الغير في حق المشتري بخلافه لا يوجد في الشفعة وهو الروية  
والقبول للمشتري العيب يتحول للشفعة إلى الشفعة موجبة للسلامة نظرنا إلى الأصل **م** فلهذا **ش** أي يتحول للشفعة  
التي **م** ويرجع ما قلناه على أن البيع لا يملكه بانه لو كان لعقد جديد كاستيعاقب المشتري **م** خلاف ما إذا قضيه  
المشتري فاختار **ش** أي الشفعة من حيث تكون العهد عليه لأنه تم ملكه بالقبض في الوجه الأول وهو ما إذا  
كان البيع في يد البائع وأخذ الشفعة منه **م** استيعاقب المشتري وأنه بوجوب النقص **ش** أي في حق البيع الذي  
كان من المشتري في نفسه وقد طوينا الكلام في ذلك **م** أي حكم المسألة المذكور **م** في كفاية المشتري في قبول العقد على  
**ش** وقد بسطنا شيئاً من ذلك في أثناء الكلام **م** قال من اشتري داراً أو أرضاً أو غيرها من الأشياء التي هي في حكم البيع  
بطريق الوكالة **م** فهو الخصم للشفيع لأنه هو القاعد **م** بنسوجه عليه حقوق العقد والأخذ بالشفعة  
من حقوق العقد بنسوجه عليه **م** أي بنسوجه الخصومة على الوكيل **م** قال لا لأن سلطه إلى الوكيل **ش** أي قال  
العقد وحيالاً أن سلط الوكيل الدار إلى الوكيل فحينئذ يكون الوكيل هو الخصم **م** لأنه لم يسلط له ولا يملك **ش** أي لأن  
السلطه إلى الوكيل في الدار ملكاً فصار كأنه بائع إذا سلم المشتري خرج من الخصومة بالسلامة عن البائع  
لا يكون خصماً إذا كانت الدار في يد حتى يحضر المشتري والوكيل إذا قبض خصم وأن لم يحضر الوكيل لأن المشتري  
لم يقع البائع مقام نفسه فلم يجز منه العقد عليه من غير حضوره وأما الوكيل فقد قام الوكيل مقام نفسه ورعي  
به فصار كأنه المالك كما خصمه وأن لم يحضر الوكيل **م** فكون الخصم هو الوكيل **ش** يعني إذا سلم الوكيل الدار إلى الوكيل  
بكون هو الخصم **م** وفي شرح الطحاوي من اشتري داراً أو أرضاً أو غيرها من الأشياء التي هي في حكم البيع فطلب الشفعة فادّعى  
بنظره أن كان الوكيل لم يسلم الدار إلى الوكيل كان الشفعة أن يأخذ الدار منه فيكتب عهدته عليه وينفذ  
أياه ويكتب العهد ويروي عنه بوسفانه لا يأخذ من يد الوكيل لأنه إنما اشتراها الوكيل وليس خصم فيها وكفاية  
سلم الدار إلى الوكيل فحينئذ هو الشفعة منه وفي ظاهر الرواية ما ذكرنا أنه يأخذ من يد الوكيل إذا كان في يد  
لأن حقوق العقد أحقة إلى القاعد فيكون في حقوقه عند كماله كمال الشفعة من حقوق العقد وهذا  
توضيح لما قلناه **م** لأن الوكيل كالبائع من الوكيل على ما عرفت **ش** في باب الوكالة أن بين الوكيل والوكيل بيع حكماً فسلط  
التي **م** أي تسليم الوكيل إلى الوكيل **م** كسليم البائع إلى الخصومة فبصير الخصومة مع **ش** أي مع الوكيل يعني لو كان  
سلم إلى المشتري كان هو الخصم **م** فلهذا **ش** أي هذا جواب سؤال مقدم وتبين من أن يقال لو كان الوكيل الموكل  
كالبائع والمشتري كان ينبغي أن بشرط حضورهما جميعاً في الخصومة في الشفعة إذا كانت الدار في يد الوكيل  
كما أن الحكم كذلك في البائع والمشتري كما تقدم وتبين الجواب أن يقال لا الوكيل قائم مقام الوكيل لكونه داياً  
عنه **م** فيكون حضوره في الخصومة قبل التسليم **م** والبائع هنا ليس بخصم للمشتري فلا يكتفى بحضور  
**م** وكذا إذا كان البائع وكلاً لغالب فالشفيع أن يأخذها منه إذا كانت في يد لانه عاقد **م** وكذا إذا كان

البائع

البائع وكلاً لغالب فالشفيع أن يأخذها منه إذا كانت في يد لانه عاقد **م** وكذا إذا كان البائع وخصماً للمشتري  
بأنه يكون الخصم للشفيع هو الوكيل إذا كانت لورثته من غير أن يوصيها أو يهبها أو يهبها لغيره من جهة  
وعند الثلاثة في مسألة الوكيل يأخذ من يد الموكل لأن حقوق العقد ترجع إليه عند تمامه وفي مسألة الوكيل العاقد الشايع  
وجهاً واحداً مثل قولنا وهو قول أحمد لما ذكرنا في الوكالة **م** قال وإذا قضى الشفع بالدار **ش** ولم يكن لها أهله خيار  
الروية **ش** أي قال القدر وروى قوله **م** وأن لم يكن أي والحال أنه لم يكن لها أهله **ش** وأن وجد لها أهله فإنه إن  
بردها لأن الشفع مع المشتري بمنزلة المشتري مع البائع من المشتري إن يرد خيار الروية والعيب فذلك الشفع  
أن يرد بالخيار على الذي أخذ منه **م** وأن كان المشتري شرط الروية منه **ش** أي من العيب **م** لأن الأخذ بالشفعة  
بمنزلة الشرط لا يرى أنه **ش** أي الأخذ بالشفعة **م** سادله المال بالمال فثبت فيه الخيار **ش** أي خيار الروية  
وخيار الشرط **م** كما في الشرائع أي كما ثبت الخيار في الشرائع **م** ولا يسقط **ش** أي خيار العيب **م** بشرط الروية من  
المشتري لا يرد منه **ش** أي ولا يسقط أيضاً خيار الروية من الشفع بروية المشتري **م** لأنه ليس بمتب عليه  
**ش** أي لأن المشتري ليس بمتب على الشفع **م** فلا يملك إسقاطه **ش** أي فلا يملك المشتري إسقاط خيار الشفع بالعيب  
والروية قال الإمام العباسي في شرح الجامع الكبير الأخذ بالشفعة شرطاً من وجه من حيث أنه ملك ثمنه لو مره  
حتى ثبت له خيار الروية وخيار العيب واستيعاقب من وجه حتى يستوي فيه القضاء وعدم القضاء والرضا  
وعدم الرضا ولو بطل بطلان الخلف حتى لا يكون المأخوذ منه صامناً لسلامة البائع وخوجه مثلاً إذا أخذ  
الشفيع الدار بالشفعة فله خيار الروية وخيار العيب سواء كان ذلك للمشتري أو لم يكن ولو لم يكن فيها ساساً  
أو غير غير ساساً استخفت الدار أو العاقد وأمر بطلان البناء **م** والعرض من وجه على من أخذ منه والثمن لا يرجع  
البناء والعرض من وجه لأنه لم يضمن سلامة البناء لأنه أخذ عن كرمه من غير أن يأخذ بقضائه وكذا إذا أخذ  
بغير رضا **م** لأنه يستوي في حقه لأنه إنما يأخذ بحق تقدم على البيع لكونه مقدماً على الدار يستوي فيه  
القضاء وغير القضاء كما يرجع في الهبة لما كان الرجوع حقاً من تقدم على الهبة يستوي فيه أيضاً  
والرضا **م** ففصل في الاختلاف **م** قال رحمه الله وإذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن قالوا قول  
هو الوجه لأن الأصل عدم الاختلاف **م** قال رحمه الله وإذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن قالوا قول  
المشتري **ش** أي قال القدر وروى أن قال المشتري استمرت الفسخ وقال الشفع اشتريت بالثمن قالوا قول  
مع عنده وبه قال الثلاثة إلا أن سادله المال كذا لأن في المشتري ما شتبه بالقول له بلا منع في الأمان  
وقد في المنسوط والكافي الدار مقبولة لأن الشفع يدعي كحقاً والدار عليه عنه بعد الأمان وهو **ش** أي  
المشتري بكونه القول قول المنكر مع عنده ولا يخالفان لأن الشفع أن كان يدعي عليه كحقاً الدار والمشتري  
لا يدعي عليه شيئاً فحينئذ من التزم والاختلاف **ش** أي لا يخلف الشفع إذا ادعى هو الذي لو ترك ترك والمختص  
الشفعة هو الشفع لأن المشتري **م** ولا يصح هنا **ش** يعني لم يرد النص في الخلاف في الشفع والمشتري  
إنما النص في البائع والمشتري مع وجود معنى الطرفين هناك فوجب التحالف لذلك ولم يوجد إلا أنهما  
في طرف الشفع لأن المشتري لا يدعي عليه شيئاً فلم يكن في معنى ما ورد به النص **م** فلا يخالفان **ش** أي إذا  
كان كذلك فلا يخالفان **م** فثبت أن يجري التحالف لأن المشتري من الشفع بمنزلة البائع من المشتري  
والبائع في يد البائع لأن الدار في يد المشتري ولو وقع هذا الاختلاف بين البائع والمشتري وكان يجري التحالف  
بين البائع والمشتري **م** وجد الدعوى والامتناع **م** وهذا هو الوجه لأن المشتري لم يرد النص في الخلاف  
عليه **م** فان قلت **م** الدعوى بعد القبض لم يحقق في تلك المسألة **م** فثبت ذلك خلاف  
القياس وهذا الشرع معناه من كل وجه لأن البائع وإن وجد لكن بالنظر في نوات شرطه وهو الرضا لم  
يوجد فلا يحقق **م** قال رحمه الله ولو أقام البئنة بالبئنة للشفيع عند حلفه حنيفة ومحمد جميعاً الله **ش** أي قال  
القدر وروى به قال الشرف الحنيفة وقال الشافعي أحمد وأما رصف البئنتان وساقطاً القول للمشتري  
مع عنده ويحتمل أن يرجع بينهما لا سيما إذا عاقد العقد ولما عاقد فصار كالمستأجر عن عينا في يد غيره  
**م** وقال أبو يوسف البئنة بالبئنة للمشتري لا سيما إذا عاقد فصار كالمستأجر عن عينا في يد غيره **ش** أي إذا اختلف هو والمشتري  
في مقدار الثمن وأما البئنة فأنما للبائع **م** والوكيل **ش** أي وكيفية الوكيل بالشرع مع بئنة الوكيل إذا كان  
في الثمن فأنما للوكيل **م** والمشتري من العقد **ش** أي وكيفية المشتري من العقد ومع بئنة الوكيل القديم إذا اختلف  
في ثمن العقد المأخوذ فأنما للمشتري لما في ذلك كله من أمانة زيادة **م** ولما **ش** أي ولا يحنيفة ومحمد **م** أنه لا ساق **ش**

اختار أحمد أن يكون له خيار الروية  
بعد الأمان وهو الوجه  
لأنه كان قد باعها من غيره

الامتناع



ان الانسان لا ينافاه من بئنه الشئع وبئنه المشتري في حق الشئع لم يجرى حقيقة البيع من بالقدرة بالفسخ على ما  
شهد عليه البتة ان جعل كان الوحد بئنه الشئع ان يخذ ما شاء اي ما يشاء عام في الناس ان يخذ  
بئنه الشئع الاول لان الاول لم يظن من حق الشئع لان حقه قد نكروا الحق الموكل لا ينفذ الا باسقاط من الحق  
بئنه الشئع الاول في حق الشئع وهذا على ما يذبح من المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع ان يخذ  
الاول لان الجع منها غير من بئنه الشئع الى اكثرها اشياء لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع وهذا على ما  
لا يظن من حق الشئع في حق المشتري من بئنه الشئع ولا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
النافع من حق الشئع في حق المشتري من بئنه الشئع ولا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
العقد باذاتهما شاء وهو الحق بئنه الشئع الوكيل ان يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
من الجواب كما ذكر ابو يوسف في بئنه الشئع مع المشتري هو الحق بئنه الشئع الوكيل ان يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
والموكل كالمشتري منه اي من الموكل لا يمكن ان يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
ممنوعه اي كيف تكون البئنة للموكل مع بئنه الشئع الوكيل ان يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
ش فان اراد ان يذبح بئنه الشئع الوكيل ان يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
فكان الموكل ان يخذ ما شاء وانما المشتري من العقد وفلان ذكر اي محرمه في الشئع الكبير ان البئنة بئنه  
المالك القديم من بئنه الشئع الوكيل ان يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
لنا ان منع ما ذكر ابو يوسف من كون البئنة للمشتري عند اختلافه مع الموكل في حق العقد الماسورم وبعد التسليم  
ش يعني ذلك ان البئنة للمشتري من قبل الموكل لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
مر ههنا ان اي في مسألة العقد الماسورم لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
الشئع والمشتري من بئنه الشئع الوكيل ان يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
ياخذ ما شاء وهذا طريقة في حقه في هذه المسألة حكاهما محمد واحمد بنهما الطريقة الثانية حكاهما  
ابو يوسف ولم يخذ بها وهو قوله ولا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
او اي في بئنه الشئع من بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
والمشتري لان كل واحد من البئنتين ملزمة وتحتا بالزيادة ولا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
من العقد وعلى هذه الطريقة البئنة بئنه الشئع المالك القديم لانها ملزمة وبئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
ش يعني شروعا البئنة لان الام الحقة وانما الحق عليه ان لو اذ ادعى المشتري بئنه الشئع وادعى البائع اقل  
منه ولم يقض الحق في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري  
بان ان يكون لادارة البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري  
والمشتري والشئع في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري  
مع بئنه الشئع ان اكثر مما لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
البائع عن بئنه الشئع وهذا لان لا يمكن ان يكون على ما قال البائع في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري  
الشئع وقد حط البائع بعض الحق وهذا الخط بئنه الشئع على ما بين ان شاء الله تعالى في هذه المسألة  
ولان المالك وحده اخر اي وان بئنه الشئع البائع على البائع ما يحايه ان يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
والمشتري بئنه الشئع ان يخذ الشئع كان القول قوله في مقدار الحق سواء ادعى على المشتري الاموال والاكثر  
ما نقت مطالبته البائع فيأخذ الشئع بقوله اي يقول البائع مر ولو ادعى البائع الاكثر اي  
مما قاله المشتري او الشئع فانه وضع المسألة في السقوط والرجوع في اختلاف هؤلاء فان قال السمع المالك  
وقال المشتري القان وقال البائع لئنه الاف واقاما البئنة في بئنه الشئع البائع لانها كانت الزيادة  
الشئع ما قاله البائع وقال الشئع واحد واحد كما قال المشتري ولو اختلفوا في مقداره فان كان ما قاله البائع الاكثر  
مما قاله المشتري لما يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان المشتري لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
الا سبحانه في شرح الكافي في اختلاف البائع والمشتري في الشئع في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري  
اخذها الشئع ما قال البائع ان شاء الله تعالى وحده اعلى وحده اعلى ان يقع الاختلاف بينهما على وجه يدعي البائع اكثر البئنة  
بان قال كذا في حق المشتري والمشتري يقولان بئنه الشئع يقولان بئنه الشئع يقولان بئنه الشئع يقولان بئنه الشئع يقولان بئنه الشئع  
بحال القان لا خلاصهما في حق المشتري في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري

القاضي البيع منها ويعود الى ملك البائع واخذ الشئع الذي اراد من البائع عما يقوله البائع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
حق الشئع وهل يذبح البائع بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
ياخذ يقول البائع لان الحق ان كان كما قال فظاهر وان كان اكثر من ذلك فقد حط الحق من المشتري والحط عن المشتري  
يكون حط عن الشئع وايضا لكل اي اي الا بئنه الشئع البائع والمشتري اعراض عن الحق ان الحق ان الحق ما يقوله الاخر  
فيأخذها الشئع بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
الشئع يقول البائع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
ما الشئع في حق البائع الذي جرى من البائع والمشتري في حق الشئع خصوصاً على قول العامة فان من ضمن ومن الاخذ  
وهذا خلاف ما ذابعد اذ اريد ان يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
القبض فظاهر وكذا العقد في حق البائع والمشتري في حق الشئع خصوصاً على قول العامة فان من ضمن ومن الاخذ  
بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
من المشتري والشئع وقد بيناه في اي من الحكم فمضى وهو ان القول قول المشتري اذا اختلفا في مقدار  
الحق ولو كان بعد الحق قبل ظاهر في حق البائع والمشتري في حق الشئع خصوصاً على قول العامة فان من ضمن ومن الاخذ  
البائع بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
الشئع بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
بالبيع بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
ان حقوق ذلك في حق البائع والمشتري في حق الشئع خصوصاً على قول العامة فان من ضمن ومن الاخذ  
اذ كان مقبوضاً اخذ بما قال المشتري وليس له اسقاط حق الشئع في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري  
الحق وهو الذي يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
البائع سقط اعتبار قوله في مقدار الحق من بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
الحق وروى عنه الفقيه في حق البائع والمشتري في حق الشئع خصوصاً على قول العامة فان من ضمن ومن الاخذ  
لكنه ذاك البئنة وان لم يكن ما كان بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
الاصل شرع في بيان ما يذبح به وهو الحق بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
القد روي يعني ان بئنه الشئع بعض الحق احساناً اليه بسقط ذلك اي بعض الحق المحظوظ عن الشئع  
الشئع في حق البائع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
اصحابه المالك فقال ان القاسم ان كان ما حط بما جرت به العادة وحط عن الشئع وان كان كذا في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري  
حط مثله لم يحط عن الشئع وقال اسقط الحق المحظوظ على الاطلاق من غير فصل وان حط بجمع الحق لم يسقط عن الشئع  
اي وان حط البائع جميع الحق عن المشتري لا يسقط على الشئع لان حط الحق باطل العقد فبئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
الشئع لان الحق ما بقي وكذا اذا حط البائع الشئع بالحق محط عن الشئع حتى يرجع ش اي الشئع  
عند اي على المشتري بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
عن موضوعه لانه لو الحق باطل العقد فاما ان يكون العقد هبة فلا سقعة او بغيره لان الحق يكون فاسداً  
ولا سقعة في البيع القاسم فيودى الى ابطال حق الشئع وقد بيناه في السقوط بتوفيق الله تعالى في حق البائع او في حق المشتري او في حق البائع او في حق المشتري  
من المشتري شيئا ما يقبل قبل ان يذبح او ان يذبح المشتري البائع لم يلزم الزيادة الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
في حقه لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
هذا الواخذ بالزيادة حاز لان له ان يسقط حقه لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع لان بئنه الشئع لا يذبح الا بغيره بئنه الشئع  
الزيادة اذ احدث العقد نكاح من الحق المثل الاول اراد ان هذه المسألة نظرها اذ اراد في الحق بغيره  
العقد لان يكون هذه الصور صور الزيادة لانها مقصورة به دون تحديد العقد بل يلزم الشئع  
ش اي الزيادة حتى كان له ان يخذها بالحق الاول لما بينا لان ما في الزيادة ضرراً بالشئع لا يحق  
الاخذ بما دونها لان ما في الزيادة ضرراً بالشئع لا يحق الاخذ بما دونها لان ما في الزيادة ضرراً بالشئع لا يحق  
الاسلام على ادس الا سيجاب في ان اراد البائع في الحق زيادة بعد العقد اخذ الشئع الذي اراد الحق  
الاول كذا البائع المشتري من الحق اكثر من ذلك كان الشئع ان يخذها بالحق الاول من المشتري الاخر  
ويجمع المشتري الاخر على البائع الثاني بما بقي لم يكون العهد على المشتري ولا الزيادة منها وسلمها

ان يذبح



اور هبنا ان روح عليها امره كان للشفيع ان اخذها بالحق الاول من المشتري الآخر وجمع المشتري والاخر على البائع  
التي باعها فيكون العقد على المشتري كما لو اخذها بالحق الاول وليس لاحد من هؤلاء على الشفع  
شي من الشفيع والشفيع انما هو الذي اشترى من البائع او من غيره من المشتري او من غيره من المشتري او من غيره من المشتري  
والمراد منه المانع القبيح كالعقد مثلاً اخذها الشفع بغيره لانه من ذوات القبيح اي بغيره العرض لان العرض  
من القبيحات **وقد ذكر** في المبسوط العبد كان العرض فيه قال عامته اهل العلم **وحكي** عن الحسن البصري وسوار  
القاضي انهما قالوا لا يثبت الشفعة لها هنا لا يحتاج عمل الفتن وهذا لا يمثل له فتقدرا لا اخذ فلم يثبت  
كما لو حصل الفتن في المبسوط قال اهل المدينة باخذها بغيره الذي لا يثبت العرض لان البيع مقصور بنفسه  
عند تقديره ارجح على كماله البيع الفاسد فلما اذن احد نوعي الفتن فثبت كالمثل ولا ان القيمة مثله في المعنى  
فلم يقدرا اخذ ثم اعتبر فثبت يوم الشراء وبه قال الشافعي واحمد وحكي عن مالك انه اعتبر بغيره يوم الشراء  
وقال ابن شريح من اصحاب الشافعي اعتبر بغيره حين استقرار العقد با نقض الخيار اذا كان فيه خيار وبه قال  
احمد لانه وقت الاخذ وقت الاستقرار وقت **الشفيع** ولو انما العبد قبل ان يقبضه البائع  
يقبض الشراء لموات القبيح المستحق بالعقد قال القدر موقوف عليه من وجه وقد هلك قبل التسليم وللشفيع  
ان اخذها بغيره القدر قال في المبسوط اخذها بالشفعة لا ينافي العقد من الاصل وان اشترىها بمثل المثل  
اخذها الشفع مثله لانها من ذوات الامثال في لال الجمل الموزون من ذوات الامثال وفي بعض النسخ لانه  
اي لان كل واحد منهما **وقد ذكر** في المبسوط اخذ الشفع بمثله لان الشفع انما هو الشفع ولا به التمسك على المشتري  
بمثله بل عليه مراعى بالقدر الممكن فان كان مثله من ملكه به والامثلة من حيث المالملة وهو القدر **وقوله**  
بالقدر الممكن يشير الى الجواز عند قبض القدر بغيره بالحرر والظن بها محالة وهي تمنع من اشتقاق الشفعة الاخرى  
ان الشفع لو سلم شفعه الذي اراد على ان باخذ منها بغيره كان التسليم باطلا وهو على شفعه الجميع لكون  
قيمة البيت ما يعرف بالحرر والظن وجهه ان رعاها ذلك غير ممكن فلا يكون معتبراً خلافاً لبيت فان اخذ من غير  
ممكن كانت محالة ما يقدره كما في الاملا في **ش** اي كما اذا اختلف متاع احد فانه يجب عليه مثله ان كان من ذوات  
الامثال والا فقيمه **وقد ذكر** في المبسوط من ذوات الامثال كالحوز والبض خلافاً لبيت السجل  
**وان** باع عقاراً اخذ الشفع ولو اخذ منها بغيره الاخر لانه لا بد له وهو من ذوات التمسك فاحد  
بغيره **وقد ذكر** في المبسوط من ذوات الامثال كالحوز والبض خلافاً لبيت السجل  
قال القدر وري راد ما حل معلوم اذا اخذ لاجل المحلول بغيره فاسد ولا شفعة في البيع الفاسد **وقد ذكر**  
ان شاء اخذها بمن حال وان شاء صير حتى يقضي الاجل ثم ما اخذها **وبه** قال الشافعي في الصحيح  
وقال مالك باخذها بمن الموحل وبه قال الشافعي في قول وزيد واختر ابو حامد من اصحاب الشافعي  
وليس له **ش** اي للشفيع ان باخذها في الحال بمن موحل قال في قوله ذلك وهو قول الشافعي في القدر  
وقوله الصحيح لقولنا كما قد ذكرناه **وقد ذكر** في المبسوط قال في لال الجمل الموزون من ذوات الامثال في لال الجمل  
الشفيع غير ممكن طاله بكنيل لان كونه موحلاً وصف في التمسك كزافه **ش** اي لان كون التمسك موحلاً  
وصف فيه كزافه يقال بمن موحل كما يقال بمن حيد وزيد **وقد ذكر** في المبسوط اخذ الشفعة به **ش** اي  
بالتمسك فاحد ما صله ووصفه اي باصل الفتن ووصفه اذا اخذ لصفه للدين يقال من موحل  
وذن حال **وقد ذكر** في المبسوط اي كما لو اشترىها بالدين فوف فانه باخذها بالدين **وقد ذكر**  
ان الاجل انما يثبت بالشرط اي بشرط المشتري ورضي البائع وليس هو من مقتضى العقد ولا شرط  
فما من الشفع والتابع او البائع **ش** اي المشتري لا يثبت في حق الشفع كالمخار **وقد ذكر** في المبسوط  
**ش** اي لا اخذ احد اذ ليس اخذ من لا بد في الشفعة من الرضى كونها مبادلة ولا رضى في حق الشفع  
بالنسبة الى الاجل لانه ليس الرضى في حق المشتري **ش** اي لا اخذ في حق الشفع **وقد ذكر**  
الناس في الملاء **ش** مع الميم اي الذي وهو مضطرب من ملاء الرجل **وقد ذكر** في المبسوط  
مال كرم اي صار ملكاً اي بغيره من المي والملاء بعد رذن واما الملاء بضم الميم فهو الرابطة  
ولفان ان يقول لما كان الرضى شرطاً وجب ان لا يثبت في الشفعة لا يتفاه من البائع والمشتري معاً  
وجب مدونه حاز ان ثبت الاجل كذلك وجوبه ان يكون مدونه صريحاً ولا ضرراً  
في ثبوت الاجل وليس الاجل وصف لمن **ش** جواب عن قول زيد وجهه ان وصف الشيء بصفة لا يحال

وهذا

وهذا البصر كذلك لانه حق المشتري اي لا اخذ لاجل حق المشتري والتمسك حق البائع **وقد ذكر**  
**ش** اي ولو كان لاجل وصفه لثبت لشفيعه فيكون الشفيع حقه **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالحق الاول وليس لاحد من هؤلاء على الشفع  
يكون لاجل حق البائع كما ان الشفيع حقه وليس كذلك بل التمسك حق البائع والافضل حق المشتري فلو اخذ  
ليس بوصف التمسك **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
بالذكر **ش** اي لا يثبت لاجل في حق الغير الا بالشرط **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري  
بمن حال من البائع سقط التمسك عن المشتري **ش** اي ان اخذ الشفع الثاني من حال من البائع **وقد ذكر** في المبسوط اخذها  
به قوله لا يمنع حق المشتري بالاجل في الشفعة وهو بوجوب البيع **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
الشفيع الذي اراد من المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
الشفيع بغيره **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
بل هو بطريق محمول لشفيعه كما هو المختار كمن يحول ما كان مقتضى العقد الاجل مقتضى الشرط فيبقى مع ثبوت  
الشرط في حقه **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
شأن من حال والحال ان قد اشترى موطاً فان شرط الاجل الذي منه ومن بغيره لا يثبت باخذها بالشرط فيجب ان لا  
**وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
لان له ان لا يلتزم زيادة الضرر من حيث التقدير **ش** اي لان الشفع ان يلتزم زيادة الضرر من حيث  
وزن التمسك بقدر الاشياء ان الوزن موجباً اهون من الوزن بقدره وفي ان ام الشفع بالشفعة زيادة ضرره  
ولا يجوز وقوله في الكتاب **ش** اي قول القدر وري في محضه **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
الضرر على اخذها بالطلب عليه في الحال **ش** اي اما الطلب لا رزم عليه في الحال **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
شفعة عند ابن خزيمة ونحوه خلافاً لابي يوسف في قوله الاخر **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
قوله الاول الذي في **ش** اي ان ابا يوسف كان يقول ولا يكتولها ثم رجع وقال له ان باخذها عند  
حلول الاجل ان لم يطلب في الحال لانه لا يمكن من اخذ في الحال فائدة الطلب يمكن منه فوضو الطلب  
الى وقت حلول الاجل **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
وقد اغلق وتفرغ حق الشفعة ثبت ما يبيع اي عند التحليله والشرط الطلب عند ثبوت حق الشفعة  
اعاينته ما يبيع بشرط الطلب عند العلم بالبيع واما اخذ فانه يتراخي عن الطلب فيجوز ان يتاخر  
الى انقضاء الاجل **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
المقصود به الاخذ وليس كان فلا تسلكه لانه ليس يمكن من اخذ في الحال بل هو ممكن منه في الحال **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
كالانشرط الطلب عند العلم بالبيع **ش** اي اذا كان كذلك بشرط الطلب عند العلم بالبيع حتى لو سكت  
بطلت شفعته كما ذكرناه **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
وقد يقول المشتري غير اخذ من اخذها راعا اشتراها بالمسدة فانما يبيع فيه باطل ولا شفعة فيه قوله  
وشفعته في ملكه والحال ان شفعته في ذمته **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
ردته او ماتا وحق بداد الحرب ولا لورثته لان الشفعة لا تورث عنها فلو اخذها باطل لا شفعة فيها **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
اذ اتمت بعد الطلب وان كان شفعته مسلمة اخذها بغيره الخ من وعلم ان الشفعة حقت  
للذي على الذي لا خلاف للعلم **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
له على مسلم الماروي الذي لا رقطي باسناده عن ثور انه عليه السلام انه قال لا شفعة للنصراني وعندهما  
والشافعي ومالك والثوري والحنفي وشرح وعمران عبد العزيز في الشفعة لعدم الاحاديث التي ذكرها  
في هذا الباب **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
غيره **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
التمسك حكم المعاملات **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
وان كان التمسك حقي من المشايخ دون الشفع ورافقوا الشفعة بالحكم بالشفعة وبه قال ابو الخطاب  
الحنفي وقال الشافعي واجل الحكم بها لانه مع عقد محرم وحق رفضا كبعضهم بالمسدة واعتقاده حل  
الخمر والخمر لا يحلها **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط اي بشرط المشتري **وقد ذكر** في المبسوط اخذها بالشرط  
منه ياتهم ان الملاء لا يثبت لشفيعه او كدسته والخمر المستأمن في حق الشفعة كالدني لا لزمه احكام

حقا كان محرم



المعاملات فلو اشترى الحر في دار أو حتى بدار الحرب فالشئ على شفعته متى لقيه لان لحاقه بكونه موت  
المشترى لا يسلط الشفعة ولو اشترى مسلم في دار الحرب وشفعها مسلم فاشترى اهل الدار لا شفعة للشئ  
لان حق الشفعة من احكام الاسلام وحكم الاسلام لا يجرى في دار الحرب فكل حكم يقتضي في الغناء صحة البيع والار  
والاحتساب ولا تغادر العتق وجوب الصلاة والصوم حكم في حق من سلم في دار الحرب بكونه **م** اخل لا يمثل  
الحنين وقيمة الحنن لان هذا البيع مقضي بالصحة فيما بينهم وحق الشفعة للمسلم والذي يعود المنصوص  
والحنين كما حال لئلا يخرى كما لئلا يخرى فاشترى الاول **م** وهو الحنن بالمثل لانه يبيع ضمنا له بالمثل **م** والثاني  
بالقيمة **م** اي واما خلا الشافعي وهو الحنن بالقيمة لانه لا يملك له قال وان كان سفيها مسلما **م** اي قال لقد وري  
**م** اخذها بشفعة الحنن والحنن بوظا هوش لانه من ذوات القمم ووجوب القيمة في ذوات القمم امر ظاهر  
فان قيل شكل بان قيمة الحنن بها حكم عن الحنن ولهذا لا يحسن العاشر من قيمة ما يقدم في باب من على العاشر  
**واجب** بان من اعادة الشفعة واجبة بقدر الاحكام ومن ضرورة ذلك دفع قيمة الحنن وخلافه اذا  
من على العاشر **م** وكذا الحنن لا يقتضي التسليم والسلم وحق المسلم في الحق بغير المثل لان المسلم لا يجوز ان  
يضمن تسليم الحنن في ذاته ويجوز ان يضمنه بغيره الذي كان لو اسلم ملكا عليه وان كان سفيها مسلما واما  
اخذ المسلم لشفعتها نصف قيمة الحنن والذي يصفها بثلث نصفها لاعتبارها بالعض بالكل **م** يعني لو كان كل  
الشفعة للمسلم باخذ كل الشفعة الحنن فكل اذا كان نصفها له ونصفها للذي كان فلو اسلم الذي اخذها  
نصف قيمة الحنن لحنن عن تسليم الحنن والاسلام بناكد حقه **م** لان الاسلام سبب لنا كد حقه **م** لان بطل اي  
حقه **م** قصار **م** اي حكم هذه المسألة **م** كما اذا اشترى **م** اي الدار **م** بكون شرط حضور الشئ بعد انقضاء  
**م** اي انقضاء الرطب عن اي الناس فانه باخذ الدار بشفعة الرطب **م** كذا هذا **م** اي ما نحن فيه **م** حننا  
بقيمة نصف الحنن **م** فان قلت كيف تعرف قيمة الحنن والحنن **م** فذكر في المتوسط طر يق  
معرفة قيمة الحنن والحنن من الوجوع الى من سلم من اهل الذمة الى من ناب من شفعة من اهل الاسلام ولو وقع  
الاختلاف في ذلك فالقول قول المشتري كما لو اختلفت الشفعة والمشتري في مقدار الشئ وفيه ايضا ولا يلزم  
المسا بين ما نحن فيه بقبول الدار بقبوله او غير مقبولة بقبول الشئ بقبولها لغوات بعض المسحق وكل لا  
يطلب في حق الشفعة **م** وفي الشامل اشترى ببيع حصة الشفعة فيما لا يملك بغيره وقاعدته اي حصة بغيره  
انما لا يملك بغيره **م** وقال ايضا باع المتداول اعم فقل لا شفعة فيها عند اي حصة خلافا لما ذكره  
انما اشترى المسلم دارا والمرئد سفيها فقتل لا شفعة له ولا لورثه **فصل** **م** هذا  
الفضل مشتمل على مسائل تحت المشفوع وفي فرع مسائل غير المتفرقة ذلك **م** اي اذا اشترى المشتري دارا  
**م** اي قال لقد وري اذا اشترى في الارض المشفوعه او غرس فيها شجرة **م** فمقتضى الشفعة بالشفعة فهو بالحق **م** اي الشفعة بالحق  
اي بالحق بالحق **م** وقيمة البناء والغرس **م** اي مقولون وان شاء فلنا المشتري بشفعة **م** اي بشفعة كل واحد من البناء والغرس  
ولا يضمن ما يضمن بالشفعة وعند الشافعي ومالك واحمد واسنن والشافعي والاوزاعي والشافعي وسوار واحمد والشافعي  
يضمن ما يضمن بالشفعة لانه يملكه بالشفعة لمعوم قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وعمل ابو يوسف انه لا  
تكلفه القلع وغيره **م** ان باخذها بالحق وقيمة البناء والغرس اي قاع من على الارض غير مقول عن **م** وبنان يترك  
وبه قال الشافعي والاوزاعي في حصته واذا اشترى الرجل دارا او بى ساحة وبنائها ثم خاف سفيها فطلبها  
بالشفعة فحكم له بها قال المشتري يقال قلع بناك وسلم الساحة الى الشفعة **م** وهذا قول ابي حنيفة وروى محمد  
وهو رواية عن ابي يوسف وروى ابي حنيفة وشريك الوليد وعلي بن الجعدى والحسن بن علي قال عن ابي يوسف  
ان المشتري لا يؤخذ بشفعة البناء ويقال للشئ خذ الدار بالحق وقيمة البناء اذا ترك وقال الحسن بن زياد **م** وقال  
الغزالي في شرحه الخلاف في الغرس في البناء **م** وقال الامام الا سيحاي في شرح مختصر الطحاوي **م**  
اشترى دارا وضمها في بى فيها بناء وغرس في الارض شجرا ثم حضر سفيها فان القاضي يقتضي ان لا شفعة  
وبما المشتري بشفعة البناء وقلع الشجر التي احدث فيها الا اذا كان في قلعها نقصان بالارض او اراو الشئ  
ان باخذها مع البناء والاعراس بشفعة ما يملو عن غير بناء فله ذلك هكذا ذكر في ظاهر الرواية وروى  
عن ابي يوسف انه قال لا يجبر المشتري على قلع البناء والاعراس ولكن الشئ بالخيار ان شاء اخذها مع بناء  
والاعراس بشفعة فاقامة على الارض غير مقبولة وان شاركه وبه اخذ الشافعي رحمه الله ولو ان المشتري يزرع في  
الارض ثم حضر الشئ فالشئ لا يجبر على قلعها بالاجماع ولكنه ينظر الى وقت الادراك ثم يقتضي الشئ ولو

ش اي حكمه بغيره

جعل

حظها المشتري مسجدا او مقبره يدفن فيها الموتي او ما طام جأ الشئ كان له اخذها وانما لم يصنع المشتري  
فيها الا ان عند **م** اي عند الشئ لانه يقع ويعطى قيمة البناء والحاصل ان عند ابي يوسف ان شافعي بشفعة البناء والقول  
وان شاء ترك وعند الشافعي له خيار ان تملك ثلثا ثانيا ما قاله ابو يوسف والاخر ان يؤمر بشفعة البناء ويضمن ان يضمن  
والشافعي من قول الشافعي وقولهما في الارض بالشفعة ان عند بعض نقصان القلع وعند جما لا يضمن **م** لا يؤمر بشفعة  
بحق **م** اي ان المشتري **م** في البناء لانه بناء على ان لا يملكه **م** كما لو بى في الشفعة فيه **م** والشك في بشفعة من احكام  
العقود ان ابي اظلم لانه عند الشافعي والغرس في البناء لانه فعل في ملكه **م** وصار كالموهوب له **م** اي صار المشتري هنا  
كالموهوب له اذا بى في الارض الموهوبه فانه ليس للمواهب ان يملكه القلع ويبسج في الارض وقال تاج الشريعة **م**  
اذا بى الموهوب له ما لا بعد زيادة بان بى في ما كان صغيرا فانه لا يمنع عن الرجوع الكلي لا يؤمر بشفعة ما بى وغرس  
لانه بحق فله **م** قلنا المشتري والمشتري شرا فاسد **م** اي وصار ايضا كالمشتري شرا فاسدا **م** اي او غرس هذا  
احتجاج عن ابي يوسف قلى اي حنيفة فان عند ابي حنيفة فيه انقطع حق البائع واخذ من المشتري قيمة الارض وقت  
النقص وليس له ان يملك الارض والبناء وعلى قوله بى بشفعة ويملك البناء والاحتجاج وكذا المشتري اذا بى في  
في المشفوع ليس للشئ ان يملك ذلك فاسا على قول ابي حنيفة لانه حنن في البناء **م** وكما اذا ارسل المشتري فانه  
لا يكلف القلع **م** يعني الشئ لا يكلفه قلع ان راعه بالانفاق **م** وهذا **م** اي ما قلنا من عدم كمال القلع ووجوب  
قيمة البناء والغرس **م** لانه احاد لا يجد دفع الضم لا يملك الا في قصار الدار **م** يعني اجتمع بينهما ضمت على الشئ  
وهو ضم رقع بناء من غرس في ما قاله ابو حنيفة ومحمد الضم الذي يلزم الشئ هو من الضم الذي يلزم الشئ  
لانه يدخل في ملكه بمقابلة الزيادة عوض وهو البناء والغرس في القول بالشفعة من غير شئ بطل ملك المشتري بالاعراض كان  
الشئ اذن من قبل المشتري **م** اي كان القول به اولى وهو معنى قوله نصا والله وجه ظاهر الرواية انه بى **م** اي ان المشتري  
**م** في محل اتفاق **م** اي ما لم يملك من اهل الحق **م** اي حتى لا يمكن احدا من اهل الدار بدون رضاه من غير شئ من حصة من الحق  
**م** اي حتى يرضى عن بناء الموهوب له وعن بناء المشتري شرا فاسدا حيث لا ينقص من بناءهما بشفعة من الحق  
وما هنا الشئ ما سلطه على البناء **م** فتنقص **م** اي اذا كان كذلك فتنقص **م** كما لو اهل الدار بى في الموهوب حيث  
بى في محل اتفاق **م** اي حتى لا يملك من غير الشئ بشفعة **م** وهذا **م** اي يقتضي البناء الحق الشئ لان حقه **م** اي حتى  
الشئ أقوى من حق المشتري لانه يقدم عليه **م** اي لان الشئ تقدم على المشتري **م** وهذا **م** اي ولقد قدمه  
عليه وكون حقه أقوى منه **م** ينقص بعه **م** اي بى المشتري **م** وقيمة وغيره من بشفعة **م** اي عن هذا كذا من  
نقص فانه كما جاز به وجعله مسجدا او مقبره وخوها فكل انقص بشفعة بشفعة بشفعة **م** بخلاف ابيه **م** اي عن قياس  
قول ابي يوسف على الموهوب له اذا بى في الموهوب حيث لا يكون للواهب حق قلع البناء وهو يصل بقوله من غير شئ  
من حقه من له الحق يعني ان الواهب لا ينقص بشفعة الموهوب له لانه حصل بشفعة بشفعة حتى الرجوع بالبناء  
والشفعة لم يسلط المشتري على البناء فتنقصه بشفعة **م** وخلافه الشراء الفاسد عند ابي حنيفة **م** عطف على  
قوله خلاف ابيه يعني ان المشتري شرا فاسدا لا ينقص البائع البناء لوجود السلط منه واما قوله بشفعة عند  
اي حنيفة لان عدم استرداد البائع في الشراء الفاسد اذا بى المشتري في المشتري انما هو قوله واما عند جما  
فله الاسترداد بعد البناء كالبسج في ظاهر الرواية لانه **م** اي لان البناء في الموهوب والمشتري شرا فاسدا  
حصل بشفعة من حقه من له الحق وهو البائع في الشراء الفاسد **م** ولان الاسترداد فيها ضعيف  
**م** عطف على قوله لانه حصل في الهبة والبيع الفاسد **م** وهذا **م** اي ولو كان حق الاسترداد ضعيفا فيها  
**م** لا يفي بشفعة البناء وهذا الحق **م** اي حقه الشئ بشفعة ولا معنى لاحتساب القيمة كما يقول في الاستحقاق يعني اذا  
ثبت التكليف بالشفعة فلا معنى لاحتساب القيمة على الشئ لان الشئ بمنزلة المسحق والمشتري اذا بى وغرس شئ  
استحق رجح المشتري بالحق وقيمة البناء والغرس على البائع **م** وقال الامام الا سيحاي في شرح مختصر الطحاوي **م**  
فه نظر لان الاسترداد بعد البناء ينظر الاسترداد بعد البناء في الشراء الفاسد انما لا يفي على  
مدى حى حنيفة لانه لا يملك بشفعة فكيف يحجج بشفعة على حنيفة على صحة مذهبه ولا يوافق  
يقول هكذا من هيك لا يملك بشفعة وعند ابي حنيفة حق الاسترداد بعد البناء بان في الشراء الفاسد **واجب**  
لانه يكون على ظاهر الرواية اوله لما كان ثابتا لبل ظاهر لم يعتبر خلافا **م** فان قيل الوصف المشتري  
المشفوع بان رخصتها بشفعة ثم اخذها الشئ ان شاء اعطاه ما اراد منها وان شاء ترك والمثاله في العيون  
فما الفرق من البناء والصنع فلنا اصل هو ايضا على الاحلاف ولو كان على الاتفاق فنرى قولنا فقال البناء اذا

اعلى



لا يلحق المشتري من قبله سلم القبض ولا كذا إذا انقض الصبح البتة اشارة الدخول والزرع يقطع قاسا جواب  
عن قوله وكذا إذا ارسل المشتري الى القياس ينقص الى الزرع ايضا يقطع لانه يشغل تلك العترة وانما لا يقطع استحسانا  
لان له ثمانية معلومة وبقي الباقي يتشدد العترة كما في الاحكام وبه قال بعض اصحاب الشافعي وعنه بعض  
انه بقي لا يلحق المشتري ما لا يزرع في الارض وانما يلحق المشتري على المال غير مستقيم وبه قال احمد وبعض الشافعية قلنا فيما  
احكاما بل رعاية للعترة كما في الاحكام وليس فيه س اية ياخذ الزرع كثير من رطل الشفيع وذلك لان في القلع  
اضرابا للمشتري وفي القاشح الى الادراك شاح حق الشفيع وصرنا المتاح دون ضرر الاصطال فكان عمله الحق  
كان قيل فلم لا يجرى قوله لانه انما لا يزرع في الارض على القيمة دفع اقل الضرر من اجيب بان قوله وهذا لان حقه اقوى من  
حق المشتري ينقص ذلك لان الفرج يدفع اقل الضرر من انما يكون بعد المساواة في اصل الحق لا مساواة له  
حق الشفيع مقدم وان اخذنا القيمة هذا معطوف على مقدار رطله الخبز وتقدر من الشفيع بالجار  
ان بناء كل قطع وانما اخذنا القيمة فان كلفه فلما كان اخذنا القيمة بغير قيمته مقلوعا وعندنا في  
لغير قيمته مقلوعا على الارض كما ذكرناه كما سناه في العصب يعني ان القاصد ان يزرع في المفضولة يوم  
يقطع البناء والعرض فان كانت الارض تنقص بقطع البناء والعرض للمالك ان ينقص قيمتها مقلوعا عن القاصد ولو  
اخذها الشفيع لبي فيها او غرس شجرة استحق ربحه بالثمن هذا لفظ القدر في ذلك ولو اخذ الشفيع الدار المشقوة  
فبي فيها بناء او غرس شجرة ثم ظهرها مستحق فاخذها ربح الشفيع بالثمن لا ربحه وكذا في الكسرة في مختصة واد الشري  
الرجل اذا اخذها الشفيع بالشفعة فيها اثم استحق الدار فان استحق باخذ الدار فقال الشفيع اهدم  
بناءك ولا ترجع على المشتري بغير البناء ان كان اخذ الدار من يد ولا على البايع ان كان اخذها من يد كونه ليس  
مغرم ولا نه هو ادخل نفسه في الاخذ بالشفعة واجب من كانت في يد على سلم ذلك وهذه الرواية المشهورة  
وبى رواية محمد في الاصل لم يجرى على اخذ من صاحبها خلافا وروى بشر بن الوليد عن يونس قال سمعت ابا يوسف  
سأل عن رجل اشترى دارا فادخلها رجل بالشفعة فاستحق الدار في يد وقد بي فيها على من يرجع بغير البناء  
قال على الذي قبض الثمن وكذلك روى الحسن بن زاذان عن يونس ان الشفيع من جمع على المشتري بغير البناء كانه  
ثمن انما الشفيع اخذ بغير حق ولا يرجع بغيره البناء والعرض على البايع ان اخذها منه س اية ان اخذ  
الدار منه ولا على المشتري اي ولا يرجع على المشتري ايضا ان اخذها منه وعن يونس انه يرجع بغيره البناء  
والعرض ايضا لانه متملك عليه س اية على المشتري فلو استقر له البايع والمشتري في صورة الاحكام  
يرجع على البايع بالثمن في البناء وكذلك الشفيع والغرض على ما هو المشهور من الرواية ان المشتري  
مغرم من جهة البايع وسلط عليه س اية سلط البايع المشتري على البناء والعرض ولا يحدود ولا تسلط  
في حق الشفيع من المشتري لانه مجبور عليه س اية يقر التزام البايع سلامة الشفيع عن المشتري في غير ذلك  
جهته ولا غرض في حق الشفيع لانه متملك على صاحبها جبره بغير احتساب منه فلا يرجع كجاريه استرها العقار  
واجرها بغير اثم ثم اخذها المثلون فوفقت في سهم غار فادخلها المالك المالك القديم بالقيمة فاستولدها  
فجاء مستحق واقام بينه اثمه بغيرها قبل لا يبرأوت عليه لانه لا يملك بالاحراز ويضمن المالك القديم  
العقر وفيه الولد ومن جمع على الغار في بغيره التي وقع بها ولا يرجع بغيره الولد والعقد لا يلحقه من  
مخو على الدفع فلا عارا وكذا لو شتمت الدار من اثنين فبقي احد هما استحق قيمته لا يرجع عليه بغيره  
البناء لان كلا منهما يجرى على القيمة وكل الدار من فاشتمها وبيها احد هما في دار بغيره ثم استحق  
فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لانه بمنزلة البيع كذا في الايضاح والمسلوطه قال واد اتملك الدار  
واخرق بناؤها او حرق شجر البستان من غير فعل احد في الشفيع بالجار ان شاء اخذها جميع الثمن س اية قال  
القدر وروى في قوله من غير فعل احد لانه اذا اخذها المشتري فانه يضمن الثمن على قيمة البناء كما في قوله الارض  
فما اصاب الارض باخذها الشفيع بذلك وكذا لو باع بائنا من الدار فباعه هكذا ذكر الكرخي في مختصره  
وقال القدر وروى في مخرجه واما اذا اخذ منه المشتري وهدمه اجني او اهدم ثم يضمنه فلم يهلك قال الشفيع  
ياخذ الارض حصتها فان احرق بغير فعل احد اخذها الشفيع بكل الثمن وللشافعي قولان اخذها باخذ الجميع  
الجميع والاحراز باخذها بالحصته في الجميع لان البناء والعرض بايع حتى دخل في البيع من غير ذكر ولا عا  
شي من الثمن ما لم يصير مقصودا س اية لا يباع البناء والعرض في بعض البيع فلا يباعه اكل واحد منهما وبه قال الشافعي  
في قول احمد في رواية زيد واية المن في عترة وهو الاصح وفي رواية ابو بيطر الزعفراني في البيع عترة ياخذ

للحصة

بالحصة وبه قال احمد في رواية والثوري واصله ان الثمن مقابله دون الاوصاف عندنا وعندنا في قول الشافعي من الثمن وعندنا  
البناء وصف ولهذا لا يخلط العقد من غير ذكر هذا لان قيام البناء بالارض كذا الوصف بالموصوف فكانت منزلة العقد الحاركة  
والاوصاف كذا الوصف لا يخلط من الثمن اذا كان باقيا سواء لان الثمن يقابله الاصل دون الوصف والاصل على كونه  
لشفيع من الثمن لانه لو اذ ان بيعه من جهة واحدة على جميع الثمن فان قلت الطرفا ما جعل سدافي العقد ونحوه لانه  
لا يجوز ان يرد العقد على البناء مقصودا اجازة ليعمل اضرارا لغيره وحسب ما للمدعي من الثمن  
انما يجوز ان يرد العقد على البناء بشرط القلع وعندنا ان الذي يضمن اضرارا اما ايراد العقد عليه وهو منع لانه من الثمن  
في العقد ولهذا س اية ويكون البناء والعرض تابعين لعدم مقابلة الثمن في البناء مقصودا من  
بكل البنية الصنوع س اية يبيع الدار المهدمة من جهة جميع الثمن في الصنوع المذكور لانه لو باعها ما اهدم شي من الثمن يجمع  
الثمن بخلاف ما اذا غرق نصف الارض حيث باخذ البايع حصته س اية لا خلاف في التبعة بالصفحة الاخراج غير لان الحكم في التبعة  
وغير ذلك ذكر في المبسوط الا ان المبسوط استوعب وضع المبسوط وقال القدر وروى في مخرجه وقد ادعى الشافعي على اخيه في هذه  
المسألة مناقضة فقال وقال بعض الناس ان اهدم المشتري البناء يضمن حصته قال احمد في قوله سقط حصته ثم ناقض فقال قال  
الما بعض الارض اخذ من المشتري لبا في حصته ثم قال القدر وروى هذا عند طلال الارض ليس بضمها ليعض فاذ لم يسلم الشفيع  
سقطت حصتها بكل حال والبناء ساع للارض فاذا سلم المشتري حصته وان لم يسلم له لم يسقط له لانه لا يسقط له لعل  
فيقال له شي من الثمن س اية وان شئت من س اية ان قال القدر وروى ان شاة الشفيع بترك الدار لان لا يمنع عن ملك  
الدار اياه س اية يعني ليعرض ان لا يبعد راد ان كان لغير عرض كذا لارت قال وان يضمن المشتري البناء س اية قال القدر وروى  
في الشفيع ان شئت خذ العترة حصتها وان شئت ففرع لانه صار مقصودا ابا لا خلاف فيقال لباي من الثمن بخلاف  
الاول س اية الفصل الاول وهو فضل الهلاك من غير فعل احد لان الهلاك باقيا سواء س اية يعني غير منسوبة لاجد وليس الشفيع  
انما اخذ النقص بضم الثمن وليس له بمعنى المبسوط وقيل بكثر لا غرض في سرج الا قطع قال الشافعي في احد قوله باخذ  
الانقسام مع العترة وهذا لا يصح لانه صار مقصودا لباي شاة س اية صار ما حول ويقال من ذلك لا يسقط له الشفيع  
وانما ساع الشفيع به حال لا يفسد على وجه البيع وقد رآه ذلك فلا يجوز له اخذ بغيره س اية فان قيل لا يخفى ان  
له فيها حق الشفيع كان مال المقي الذي اوجبا استحقا فها س اية في البيع الاسلام في شرح الكفا في اد الشري واد الشري واد  
او اخذ بغيره الارض ليركب الشفيع ان ياخذها الا بجميع الثمن وكذلك لو كانت قنطرة او شرا فذهبت عا ولا يملكها  
المشتري في قيم الثمن على قيمة الارض قيمة البناء يوم وقع الشراء واخذ الارض حصته كما في الثمن وكذلك ان كان البايع قد استهلك  
البناء وكذلك لو استهلكه اجني فاخذ المشتري منه القيمة ولو اختلفت في قيمة البناء فقال المشتري قيمته خمسة وبيع  
الارض خمسة ما لا خلاف ان اخذها نصف الثمن وقال الشفيع ان كان يضمنه القدر ثم وقد سقطت لباي الثمن فيقول الشفيع  
لانه لا يضمن بقصور الا من جبره بخلاف ما اذا اختلفت في اصل الثمن وعلى قول ان يضمنه القيمة المشتري لانه هو  
المتك للزاد وقد رآه ان اختلفا في قيمة الارض يوم وقع الشراء انظر الى قيمة اليوم فبقي الثمن عليها لانه متى كانت  
قيمة يوم البناء وقيمة معلومة وقت الشراء فربما منه فالظاهر انه كان هكذا اليوم الشراء فكان الظاهر شاهدا  
له فيكون القول قوله قال في شرح اشعار س اية قال القدر وروى ومن اشترى ارضا شاهدا له يكون القول قوله وعلى  
مخلاف س اية في الحال ان يخلها بغيره اخذها الشفيع بغيرها معناه س اية يعني قول القدر وروى اخذها الشفيع  
بغيره س اية اذا ذكر الثمن في البيع لانه لا يدخل من غير ذكر حمله القول فيه على لينة او جده ذكرت في شرح الكفا في امارات  
المن موجودا وقت العقد واخذت بعد العقد قبل القبض واخذت بعد القبض واخذت بعد القبض في كذا س اية  
عند العقد وتلوي شرط في العقد ثم اكله المشتري او ذمت فافه سماوية سقطت بغيره من الثمن فاذ اخذ الارض النقص  
بما بقي من الثمن (شاة وان جرت بعد العقد قبل القبض اذ ذمت فافه سماوية سقطت بغيره من الثمن فاذ اخذ الارض النقص  
او جرت ولم ياكله سقطت حصته شي من الثمن وكذلك ان يبيع لباي وقت القبض ثم ذمت فافه سماوية سقطت بغيره من الثمن فاذ اخذ الارض النقص  
سقط وان جرت بعد القبض فافه سماوية لانه لا يسقط بارا شي من الثمن وله ان ياخذ النقص  
بجميع الثمن وهذا الذي ذكره في القدر س اية استحسان وفي القياس لا ياخذ وروى قال احمد والشافعي يقولان في  
مقتضى الجدا كذا لزرع وذكر الثمن المحذرة في المشتري كان له وتلقي الجدا عند ثما ومول ما لا كقول لانه ليس  
ببيع س اية لان الثمن ليس ببيع الارض الا ترى انه لا يدخل في البيع من غير ذكر كفا شاة المنافع والدار س اية فاشته المنافع  
الموضوعة في الدار البسيطة فانه لا يدخل في البيع من غير ذكر لانه ليس ببيع فكذا اخذنا ووجدنا استحسان انه باعتبار  
الاتصال وما كان من كفا فيه س اية في الشفيع كذا لباي واثبتوا المكيه فباخذ الشفيع س اية اذا كان كذلك فباخذ

فلا يجوز

منه

في قول الشافعي ان الثمن مقابله دون الاوصاف عندنا وعندنا في قول الشافعي من الثمن وعندنا

الارض















شعقة لان البيع من جهة الشئع ثم نصار كانه ناع وان فسخ ولا شعقة له انما لان ملك الناع لم يزل ولا كحل له في ذلك  
ان لا يجوز ولا يفسخ حتى يجرى البيع او يجوز معنى ذلك ان لا يفسخ ولا كحل له في ذلك لان ملك الناع لم يزل ولا كحل له في ذلك  
المنع عن المشتري الشعقة كخاضع جاز البيع ولا شعقة له لان البيع من جهة الشئع ففسخ ولا شعقة له لان البيع  
ثم مضى به ولا شعقة له لان ملك الناع لم يزل ولا كحل له في ذلك لان ملك الناع لم يزل ولا كحل له في ذلك لان ملك الناع لم يزل ولا كحل له في ذلك  
الشعقة لان اشتراط الخيار له كاشتراطه للمشتري ولا يمنع وجوب الشعقة واشتراط الطلب عند سقوط الخيار  
في الصحيح احترازه عن قول بعض المشايخ انه بشرط الطلب عند وجود البيع لانه هو السبب والاشارة بشرط  
عند سقوط الخيار لان البيع يصير بيعا لان الملك عند ذلك لا يفسخ عند سقوط الخيار اذ سببها هو البيع لان البيع  
لشروط الخيار فكل انقضاء الملك سبب لشدة العلة وليس لعله وانما يصير علة عند سقوط الخيار بشرط الطلب  
عند ذلك كما في البيع الثابت بشرط الطلب عند ذلك وانما بشرط الخيار وجبت الشعقة وهذا انما هو الغرض  
القدوري لانه ان خيار المشتري لا يمنع لولا الملك عن الناع بالانقضاء وبه قال احمد في قوله والشئع قول  
وهو رواية المزني وفي شرح الوجيز وهذا هو الاصح عند عامة الصحاح وقال احمد في ظاهر مذهبه والشئع  
في قولنا لا يفسخ الشعقة الا بعد سقوط خيار المشتري كما في خيار الناع وهو رواية عن احمد في حقه وهو قول مالك  
وفي الحاشية واختار ابو اسحق المروزي من افصح ما هو رواية الربيع بن مالك في قوله لا يفسخ الشعقة بل يفسخ  
ملك المشتري ولم يدخل بعدهما في كل حال فالا في حقه وقد عرفت في موضعه والشعقة ينشئ عليه  
على زوال الملك على ما مر في اول باب الشعقة وهو قوله والوجه فيه انما جازت الشعقة اذ غلب الناع عند ملك  
الدار الخ واذ اخذها في الثلاث اي اذ اخذ الشئع الشعقة في مدة الخيار التي هي الثلاثة وقيل بالثلاث  
ليكون على الاتفاق وجاز البيع لمخر المشتري عن الرد اي حقوق البيع وتقرر من الناع والمشتري وسقط الخيار  
للمشتري عن الرد وانما اذ لم يزل خيار المشتري بخيار الناع لورود البيع حكم الخيار قبل الاخذ بالشعقة لم يفسخ  
البيع وينسخ من الاصل فحينئذ لا يفسخ الشئع من طلب الشعقة لان هذا ليس بما قاله كل انقضاء من الاصل كمال السبب  
منع ما في حقه من الاصل اليه اشارته المستوية ولا خيار الشئع اي لا يفسخ الخيار الذي كان للمشتري في البيع  
وان كان فيه انتقال اضافته الصفة من المشتري الى الشئع لانه ثبت بالشرط اي لان الخيار ثبت بالشرط  
كاسم وهو اي خيار كان للمشتري لا للشئع اي لم يكن للشئع فلا يفسخ لانه وان ثبت في ارضه جاز  
اي في جملته او المشعقة والخيار لاجلها اي والحالة ان الخيار لا يفسخ من قبل الاخذ بالشعقة  
اي في كل الخيار الاخذ بالشعقة ان كان الخيار للباع فالشعقة له وان كان للمشتري فكذلك انما الناع فظاهر  
لما ملكه في الشئع هناك اذ جازان منع من وجب ملكه فان اخذها بالشعقة كان نقضا لبعده لكان اذ اجاز البيع فيها  
ملكها المشتري من حين العقد حتى يفسخ بغيرها واندها المصلحة والمصلحة ففسخ لانه اخذ بالشعقة بغير حق  
وكذا اذا كان للمشتري اي وكذا الحكم اذ كان الخيار للمشتري يعني لم يفسخ الاخذ بالشعقة وفيه اشكال اي في ثبوت  
الخيار للمشتري اشكال وهو انه لا يثبت له الملك عند اخذ الشعقة ففسخها باخذها بالشعقة وقد كان السبب  
بدعي المناقصة على اي حصة حيث قال اذ كان الخيار للمشتري لا ملك البيع وهاهنا يقول باخذ الشعقة وهو مستلزم  
لذلك وحل الاشكال لان طلب الشعقة يدل على ان خيار الناع لم يفسخ لانه ما ثبت له لئلا يفسخ الخيار وذلك  
بالاستدانة فيضمن ذلك سقوط الخيار ساقط عليه فيثبت الملك من وقت الشراء فثبت ان الخيار كان ثابتا  
فان قلت الملك الثابت في ضمن طلب الشعقة يكون بطريق الاستدانة فيثبت من وجه دون وجه قلت نعم  
اذ العقد الاجماع على الاستدانة وهاهنا ليس كذلك فانه عند ثبت الملك بطريق الانقضاء وعندهما يكون الملك  
للمشتري نصار الملك مجتهدا فيه فيثبت نظرا خلاف ما اذا باع بشرط الخيار ثم بيعت داره بغيرها ثم اخذ الناع  
وقتا البيع واجاز البيع دليل على ان بيعه عن الشعقة فلو اخذ المشتري يكون حق الشعقة ملك الغنم واما في سلبها  
فذلك نفس فافترقا او صحناه في البيع فلا يفسخه اذ اخذها الاشكال في البيع قال في النهاية هذه الحوالة  
في حق الاشكال غير ان احد بل فيه جواز الاشكال وهو قوله ومن اشترى دارا على انه بالخيار شعقة او جملتها  
الحق وقيل اذ كانت الحوالة في حق جواب الاشكال راحة كانت في حق السؤال كذلك لان الجواب يضمن السؤال  
وقيل لم يفسخ في بيع هذا الكتاب فحذر ان يكون وصيه في بيع كناية انتهى واذ اخذها كانا من مذهب  
اي اذ اخذ المشتري الشعقة كان احرازه منه للبيع الذي كان له في الخيار خلافا لما اذا اشتراها ولم يفسخ  
اي خلاف ما اذا اشترى المشتري لدارا الاولى الحال انه لم يفسخ بها حيث لا يبطل خياره باخذها بالشعقة

مؤرخ

بالشعقة

بالشعقة لان خيار الدار لا يبطل بصرح الا بطلان مثلا اذ اقال بطل خيار الدار وبه لا يبطل خياره قبل وجود الدار  
لان بطلانه موقوف على وجوده لا فكيف بدلالته اي كيف يبطل خيار الدار وبه لا يبطل خياره قبل وجود الدار  
في الدلالة اذ ان لا يبطل ثم اذ اخذت شعقة الدار لا يفسخ لانه ان باخذها دون الثانية يعني اذ اشترى دارا  
بشرط الخيار ولها شعقة ثم بيعت دار اخرى بغيرها ثم خضعت الشعقة فله ان باخذ الدار الاولى بالشعقة دون  
الثانية لانه انما يكون له الشعقة في الثانية بسبب الخيار بالدار الاولى ولم يكن له خيار بالدار الاولى حين  
بيعت الثانية لان ما كان ملكا حينئذ وانما حدث له خيار بعد ذلك وانما باخذ الاولى بحسب لانه كان  
خارجا حين بيعت الدار الا ان كان له دار اخرى بخلاف الدار الثانية فحينئذ باخذ الدار من جميعا بالشعقة  
لا تقدم ملكه في الاولى اي ملك الشعقة الذي خضعت الدار الاولى حين بيعت الثانية لانه انما ملك الان  
فلا يصير بها خيار الملك او بشرط كان وقت العقد قال ومن اشترى دارا فاشترى فاسدا ففسخ الشعقة فيها اي  
قال القدوري في اشترى فيها اي في الدار المشتراة فاشترى فاسدا ففسخ الشعقة فيها وفي الدار المشتراة  
وقد بيعت فاشترى في الثانية اما اذا وقع صحيحا ثم قدس بقى حق الشعقة كما لو اشترى النضر في دار اخرى ففسخ  
يقتضي حتى اشترى او سلم احدما او قبض الدار ولم يفسخ الخيار فان البيع يفسد وللشئع ان باخذها بالشعقة  
اما قبل القبض فعدم روال ملك الناع وبعد القبض لاحتمال البيع وحق الشئع ثابت بالبيع لرفع القسار  
اي هو ثابت بامر الشارع بلا اختيار من الشئع فلو ثبت الشعقة مع ان الصحيح ثابت من جهة الشئع يكون  
الشارع امرا بغير امر قد امر برفع هذه مناقضة طاهرة والشارع يتعالى عن مثل ذلك فان قلت  
ينبغي ان لا يفسد البيع الفاسد اذ في العقادة يفسد من الشارع هذا العقد مع انه امر برفعه فلو كان  
قلت كمال هنا فعل خياره وهو انما دام الناع على البيع وكذا ان يوجد فعل حرام ويثبت عليه حكم  
كما اذا طوى امر الله في كالة الحضر ثبت سبب الوالد مع حرمه الفاعل ولما ان الملك لا يفسخ في البيع الفاسد  
قبل القبض اذ لو ثبت الملك لزم الناع تسليمه وهو ما مورى بقصد قبيل المناقضة فيثبت الملك بالقبض لاضا  
الملك الى فعل اختياره وهو النضر فلو باو جوب القيمة دون الناع لان وجوب الناع ثبت ذلك العقد بمواري  
الى تقرر القسار وفي الثاني حق الشعقة بغير القسار فان قلت بيع المشتري بالشرع الفاسد يصح  
وفيه تقرر القسار ايضا قلت التقرر هنا يضاف الى الشارع لانه هو السبب لهذا الحق ولا كذلك  
ثم لانه يضاف الى العبد خلاف ما اذا كان الخيار للمشتري في البيع الصحيح حيث جرت الشعقة مع احتمال  
الشئع لانه اي ان المشتري صار اخيرا فيصير خياره خيارا للمشتري احصل هذا البيع بالشرع  
وان اجمل البيع الصحيح وانما صار اخيرا لان حق الشعقة له دون الناع فباختياره كونه احص بحق النضر  
لشئع فيثبت له الشعقة بخلاف البيع الفاسد لان المشتري منع عن النضر فلا يفسخ الشعقة ولا يثبت له  
الشعقة بخلاف البيع الفاسد لان المشتري منع عن النضر فلا يفسخ الشعقة ولا يثبت له الشعقة  
لثبوتها بخلاف القسار لرفع الضرر واثار البه بغيره وفي القسار ممنوع عنه اي وفي البيع الفاسد  
المشتري ممنوع عن النضر كما بناه لا خلاف فيه للفقهاء قال الامراء وفي هذا الفرق نظر عند لان  
لقال ان يقول لا يفسخ ان المشتري شرأ فاسدا ممنوع عن النضر ولهذا اذا باع بغير صحيح لا يكون له  
حق النقص قلت الفرق صحيح والنظر غير وارد لان بيع المشتري شرأ فاسدا ففسخ لا يفسخ لان  
له النضر لان نضره محظور وقد يترتب على المحظور من الاحكام كالوطي كالة الحضر فانه حلال المرأة على  
زوجها الاول ولا يلزم من حصة عقده وعدم تمكن الباع من نقضه ان لا يكون ممنوعا عن النضر فافهم  
فان سقط البيع وجبت الشعقة اي قال المصنف فان سقط حق الشئع للباع في البيع الفاسد بالزيادة  
في البيع كالبناء والقرس عند اخذ الشعقة وباعه من اخذ لا اتفاق وجبت الشعقة اي ثبت لروا  
المال مع وهو حق الشئع للباع وان اخذها المشتري سحدا فعلى هذا الخلاف وقيل سقطت حصة اجماعا  
وان بيعت دار بغيرها في هذه المسألة ففسخ على مناله القدوري في جمل الدار المشتراة شرأ فاسدا  
في بيعه بغيرها بعد اي والحال ان الدار التي بغيرها لم يفسخ بها الى المشتري قلت الشعقة لبقا ملكه  
اي فملك الناع الشعقة لبقا ملكه لانه لم يخرج عن ملكه بالبيع الفاسد وان سلمها الى المشتري  
شعقة لان الملك له اي وان سلم الباع الدار المشتراة فاشترى فاسدا ففسخ الشعقة لانه لا يفسخ لانه  
الدار الثانية بالشعقة متمكن من قبض المشتراة شرأ فاسدا مع عدم القسار في التي اخذها بالشعقة

المشتراة



خلاف ما تقدم فانه لو ثبت الشفعة لكانت الفاسد من المشتري لا الشفع بوضع الفاسد في ذلك  
تقدم فلا يجوز ان قبل المالك ان كان المشتري وهو يفتق ثوب من الشفعة لكن المانع تحقيق وهو فاقح المانع  
في اشتراطه كما ثبت به حق الشفعة وهو الشفعة بشرط ان يفسد فان يفسد ذلك منع للشفعة عن افعالها انما  
الفاسد **اجبت** بان لا يحد وتعلق حق العتق وهو لا يمنع عن الشفعة كتمام حق العتق في الدار الموهبة  
فانه لا يمنع وجوب الشفعة للدار ان ابيعت او ربحها او امتنع الشفع عن الاخذ في تلك المسألة لم يكن  
نقضاء حق المانع في الاسترداد بل منع لزوم تقرير الفاسد ولا يفر بها هنا على ما ذكرنا من كل المشتري من فسخ ما  
اشتراه بشرط فاسد ثم ان سلم المانع قبل العمل بالشفعة له بطلت شفعته **س** ان سلم المانع الدار الموهبة  
بالباع الفاسد في المشتري قبل اكم القاضى بالشفعة المانع بطلت شفعته الباع له ولو امكن ان يفسد ما كان  
او اذاع **س** ان كان اذاع المانع الدار **م** خلاف ما اذا سلم بعد البيع المانع بالشفعة الباع **م** لان بقا ملكه  
في الدار الى شفعها بعد الحكم بالشفعة بشرط **س** ان كان بقا ملك المانع وهو ما استحق به الشفعة في ملك  
الشفيع بعد الحكم بها بشرط **م** يبقى المانع بالشفعة على ملكه **س** ان الدار الموهبة بالشفعة **م** وان  
اشتردها المانع **س** ان الدار الموهبة بالبيع الفاسد **م** من المشتري قبل الحكم بالشفعة له **س** ان المشتري بطلت  
اي شفعة للمشتري صورته بعينه دار تحت الدار الموهبة بالشفعة الفاسد والدار في المشتري بطلت  
الشفعة ثم قبل الحكم استرد المانع الدار منه بطلت شفعته لا تعطى ملكه عن الشفع بها قبل الحكم بالشفعة  
**س** لا تثبت الشفعة للمانع لانه لم يكن وقت بيع المانع حاد **م** وان استردتها بعد الحكم **س** ان استرد  
المانع البعثة بغير فاسد الفاسد حكم القاضى بالشفعة للمشتري **م** ثبت التامد على ملكه **س** ان الدار الموهبة  
تبقى له اخذها المشتري بالشفعة والضمير في ملكه واجمع الى المشتري **م** على ما نسا **س** وفي بعض النسخ ما يعتد  
اشارته الى قوله لان نقضاء ملكه في الدار التي شفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط **م** قالوا ان قسم الشرا الفاسد  
فلا شفعة خارجة بالشفعة **س** ان قال القدر **م** وفي بعض النسخ **س** ان القسم الشرا **س** لان الشفعة فيها معنى الاقرار  
**م** وهو غير الحقوقي **س** ولهذا يجوز فيها الجبر **س** ان جبر القاضى **م** والشفعة ما شرع لانه المبادىء المطلقة  
**س** وهي المبادىء من كل وجه **م** قالوا اذا اشترى دارا قبل الشفع الشفعة **س** ان قال القدر **م** وان اشترى رجل  
دارا قبل الشفع شفعته **م** ثم ردها المشتري **س** ان الدار على المانع **م** حصاره وهو شرط او يعيب **س** ان يورث  
لشعبته وحده **م** بقضاء قاض ولا شفعة للشفيع لانه لم يشرع له وحده فادى اقدم ملكه **س** ان ملك المانع  
**م** والشفعة في الشراء القدر **س** اي الشفعة حيث في احد ان عقده **م** ولا فرق في هذا **س** يعني فيما اذا كان المانع  
هكذا عند الشرا وقال قاض الشريعة قوله ولا فرق في هذا **س** اي في الرد بالعبث بالقبض **قلت** انكل  
مقضي احد لان قوله بقضاء قاض يرد قوله او يعيب فافهم **م** بين القبض وعنده **س** حيث لا يجب الشفعة  
في الوصية لانه فسخ من لا يصل **م** وان ردها بعين غير قبض **س** ان رده المشتري الدار على المانع ليس  
عبث بعينه فناء القاضى **م** او بقا لا البيع فليس الشفعة **س** رده قال مالك واحمد في رواية في المقلد وقال  
الشافعي كل فسخ حصل باي سبب كان لم يكن للشفيع اخذ لانه عاد الى المالك ولو ازال العقود رده قال احمد في  
التميز وروى فيهم **م** الله **م** لا نه فسخ في جهتها **س** اي لكل واحد من الرد بالعبث بغير قبض **م** ومن الاقاله فسخ في  
حق المانع والمشتري **م** لو لا انها على الشفعة وقد قصدت ان يكون فسخا في جهتها **م** وسبع حديد في حق بالث  
**س** وهو الشفع فصار في حق الشفع كان المانع اشترى فاسد فسخه في حق الشفعة للشفيع وقوله وسبع بالرفع  
عطف على قوله لانه فسخ لو حو حدها البيع وهو متادله المال بالمال بالتراضي والشفيع ثالث **س** ان يفسد  
ان المراد بقوله ومع حده في حق ثالث هو الشفع **م** ورواه **س** اي مراد القدر **م** من قوله ثم ردها المشتري  
بعين بقضاء قاض الرد بعد القبض لان الرد قبل القبض فسخ وان كان بغير قبض **م** وقال صاحب العنايه قال  
الشافعي قوله ورواه **م** اي مراد القدر **م** في قوله لانه لو اوجب بقضاء قاض الرد بالعبث بعد القبض وقده  
نظم لانه ساقط قوله هناك ولا فرق في هذا بين القبض وعنده **قلت** لا ينافي لان جعله بذكر  
على ذلك ليعلم بان الساقط هو قوله **م** لا نه **س** ان الرد بالعبث **م** فله **س** اي قبل القبض **م** فسخ من لا يصل وان  
كان بغير قبض **س** القاضى **م** على ما عرفت **م** وفي الجامع الصغير **م** انما ذكر مساله الجامع الصغير  
وان كان تكرارا لكونها محتاجة الى التفسير على ما هي **م** ولان في لفظه اختلاف الدواوين في كل منها فادى على ما  
ياتي **م** ولا شفعة في قسمه ولا خيار دونه **س** روى قوله ولا خيار دونه بكسر الراء عطفا على القسم اشار اليه

يقول **م** وهو بكسر الراء اراد به كثر **س** اراد به كثر **م** ولا خيار **م** ومعناه لا شفعة لسبب الرد بخلاف الدونه يعني  
ان المشتري الدار لها ولها شفعه فان بطلت شفعته ثم ردها المشتري الدونه لم يحد شفعة الشفع لان هذا فسخ ما  
المانع او ان يكون لا سببه **م** بالبيع لعدم التراضي بخلاف الاقاله وروى **س** في الرأى وضمها عطفا على الشفعة على اللفظ  
وعلى الحال وهذا هو الوجه المانع من حيث قال ولا يصح الرد بالشفعة لان الشفعة لان الرد بالشفعة  
في كتاب القسم انه ثبت في القسم حيا والرد به **م** حيا **م** لانها لا تثبت في الرد في الرأى فيما يتعلق لرد ماله  
وهذا المعنى **س** اي الحل في الرأى **م** موجود في القسم **س** ومع المصنف ذلك فخر الاسلام الذي روى في الصذر  
الشهد حيث قال في رواية الفخر **م** ان ثبتها الشفعة ابو الليث في شرح الجامع الصغير فقال ومعناه لا شفعة  
في قسمه ولا خيار دونه في القسم **م** ايضا وانما لم يحد في القسم خيار دونه لانه لا فائدة في رده لانه لو رده  
كان له ان يطلب القسم من ماعنه فلا يكون في الرد فائدة وحمل فخر الدين قاضي في شرح الجامع الصغير  
رواية الفخر على ما اذا كانت التركة مكررا او موزونا من جنس واحد فاقسموا لاشته حصارا لونه لانه  
لو رده القسم حصارا لونه لا حصار الى القسم من اخرى فبقيت نصيبه عن ما وقع في المرة الاولى ومثله  
فلا يفيد خيار الدونه اما لو كانت عقارا او شيئا يعيد حصارا لونه لانه لو رده حصارا لونه فاذ القسموا  
ثانسا عما يقع في نصيبه الطرف الاخر الذي يوافق فمكون مقفلا **وفي النكاح** **م** فسخ خمس الامة الشري  
الدوايه بالنصب ايضا قال لا تثبت خيار الدونه في القسم سواء كانت بقضاء او رضى وبه اخذ بعض المشايخ  
**م** **ما يبطل الشفعة** **س** اي هذا باب في بيان ما يبطل به الشفعة واخر  
لان الابطال بعد الثبوت **م** قال **س** اي القدر **م** وانما ان الشفع الانتهاد من علم بالبيع وهو بعد رضى  
ذلك **س** في الحال انه بعد رضى على الانتهاء من العلم **م** بطلت شفعته لا غير انه عن الطب **س** اما اذا كان  
مانع فالظاهر انه ترك الانتهاء لا لا عرض فلا يفسد حقه كما اذا اشترى دارا او شفعه في دار اخرى ومنها  
قوم بحار لون وهو لا يفسد على بعض الوكيل كان على شفعته وكذا لو كان منها موهبة **م** او من سبوة  
فان قبل رده كقول هذا ان طالع الانتهاء ليس بالردم وقده كذا في الحديث ان الانتهاء ليس بشرط واما ذكر  
اصحاب الانتهاء عند هذا الطلب في الكتب حصارا لما ذكرنا ثباته عند انكار المشتري فماده التوسين  
بينهما **اجبت** ما نه حمل ان راد بالانتهاد نفس طلب الموهبة كما قسمه ناس من ردة هكنا لان طلب  
المواثبة لا تفك عن الانتهاء في حق علم القاضى ونسب هذا الطلب انتهاء ابد لعل ما ذكر من التعليل في حق  
المواثبة كما قسم الانتهاء بطل المواثبة كما قسم ناس من ردة هكنا لان السوال المذكور فلا يحتاج  
الى الجواب **م** وهذا من بعض اشراطه بالقدان لان الاقرار على ما تحقق بحاله الاختيار روى عند القدر  
**س** بالاعراض تحقيق عند القدر حتى توسع وهو في الطرة فشرط طلب المواثبة فهو على شفعته فكما اذا  
جبر بغيره الجبر **م** وكذلك ان شهد في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار اراد انه طلب  
المواثبة وشرط طلب القدر فانه يفسد شفعته ايضا **م** وقد اوضحناه فيما تقدم **س** اشار به الى ما ذكر في  
باب طلب الشفعة وان صالح من شفعته على عوض بطلت شفعته بالاختلاف من الامة الاربعه **م** ورد القرض  
**س** وبه قال الشافعي **م** احمد وقال مالك لا يرد العوض والى ذلك حصار اخذ العوض له عنه كما فعله عن العوض  
**م** لان حق الشفعة ليس بحق متقرر في الحال **س** يعني ان الشفع ليس له ملك في الحال بل الحق المعروض بالملك مسلمه  
الشفعة يكون ترك النقوض منه وهو معنى قوله **م** بل هو محذور **س** حق الملك **م** وهو حق التعرض للمالك بخلاف  
العوض لان لوليه ملكا متقرا لا يرى ان من عليه العوض كالمملوك في حق الاستعفاء ولهذا يجوز  
له الاستعفاء بدون ارفقة الى الحاكم **م** فلا يصح الاعتراض عنه **س** يعني اذا كان ليس بحق متقرر في الحال  
لا يصح الاعتراض عنه لان حق الشفعة ثبت بخلاف النكاح في دفع الضرر ولا يظهر ثبوته في حق الاعتراض  
**م** ولا يتعلق اسقاطه بالحاز من الشرط **س** اي لا يتعلق اسقاطه حتى الشفعة بالحاز من الشرط وهو ما ليس قد  
ذكر مال **م** قالنا سداولى **س** وهو ما فيه ذكر مال يفسد من انه لو قال الشفع اسقطت شفعته فماتت  
على ان لا يطلب المانع من هذا الشرط لان لا يفسد من هذا المانع سقوط الشفعة لهذا الشرط بل  
يسقط مجرد قوله اسقطت به دون تحقق الشرط لان لا يتعلق سقوطه بالفاسد وهو شرط الاعتراض  
في حق ليس بالرد انه رثوه اولى **م** **ولما** جامع قاضي خان الشرط الملامم شرط ليس فيه ذكر المال الوفاك **س**  
شفعتك على ان يعتنهما او ليعتقهما او اجرتنهما او دفعتنهما من اربعة او معاملة وكذا لو باع شفعته من ابناء

قالوا ان الشفعة لا تثبت في الرد بخلاف الدونه يعني ان المشتري الدار لها ولها شفعه فان بطلت شفعته ثم ردها المشتري الدونه لم يحد شفعة الشفع لان هذا فسخ ما المانع او ان يكون لا سببه م بالبيع لعدم التراضي بخلاف الاقاله وروى س في الرأى وضمها عطفا على الشفعة على اللفظ وعلى الحال وهذا هو الوجه المانع من حيث قال ولا يصح الرد بالشفعة لان الشفعة لان الرد بالشفعة في كتاب القسم انه ثبت في القسم حيا والرد به م حيا م لانها لا تثبت في الرد في الرأى فيما يتعلق لرد ماله وهذا المعنى س اي الحل في الرأى م موجود في القسم س ومع المصنف ذلك فخر الاسلام الذي روى في الصذر الشهد حيث قال في رواية الفخر م ان ثبتها الشفعة ابو الليث في شرح الجامع الصغير فقال ومعناه لا شفعة في قسمه ولا خيار دونه في القسم م ايضا وانما لم يحد في القسم خيار دونه لانه لا فائدة في رده لانه لو رده كان له ان يطلب القسم من ماعنه فلا يكون في الرد فائدة وحمل فخر الدين قاضي في شرح الجامع الصغير رواية الفخر على ما اذا كانت التركة مكررا او موزونا من جنس واحد فاقسموا لاشته حصارا لونه لانه لو رده القسم حصارا لونه لا حصار الى القسم من اخرى فبقيت نصيبه عن ما وقع في المرة الاولى ومثله فلا يفيد خيار الدونه اما لو كانت عقارا او شيئا يعيد حصارا لونه لانه لو رده حصارا لونه فاذ القسموا ثانسا عما يقع في نصيبه الطرف الاخر الذي يوافق فمكون مقفلا وفي النكاح م فسخ خمس الامة الشري الدوايه بالنصب ايضا قال لا تثبت خيار الدونه في القسم سواء كانت بقضاء او رضى وبه اخذ بعض المشايخ م ما يبطل الشفعة س اي هذا باب في بيان ما يبطل به الشفعة واخر لان الابطال بعد الثبوت م قال س اي القدر م وانما ان الشفع الانتهاد من علم بالبيع وهو بعد رضى ذلك س في الحال انه بعد رضى على الانتهاء من العلم م بطلت شفعته لا غير انه عن الطب س اما اذا كان مانع فالظاهر انه ترك الانتهاء لا لا عرض فلا يفسد حقه كما اذا اشترى دارا او شفعه في دار اخرى ومنها قوم بحار لون وهو لا يفسد على بعض الوكيل كان على شفعته وكذا لو كان منها موهبة م او من سبوة فان قبل رده كقول هذا ان طالع الانتهاء ليس بالردم وقده كذا في الحديث ان الانتهاء ليس بشرط واما ذكر اصحاب الانتهاء عند هذا الطلب في الكتب حصارا لما ذكرنا ثباته عند انكار المشتري فماده التوسين بينهما اجبت ما نه حمل ان راد بالانتهاد نفس طلب الموهبة كما قسمه ناس من ردة هكنا لان طلب المواثبة لا تفك عن الانتهاء في حق علم القاضى ونسب هذا الطلب انتهاء ابد لعل ما ذكر من التعليل في حق المواثبة كما قسم الانتهاء بطل المواثبة كما قسم ناس من ردة هكنا لان السوال المذكور فلا يحتاج الى الجواب م وهذا من بعض اشراطه بالقدان لان الاقرار على ما تحقق بحاله الاختيار روى عند القدر س بالاعراض تحقيق عند القدر حتى توسع وهو في الطرة فشرط طلب المواثبة فهو على شفعته فكما اذا جبر بغيره الجبر م وكذلك ان شهد في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار اراد انه طلب المواثبة وشرط طلب القدر فانه يفسد شفعته ايضا م وقد اوضحناه فيما تقدم س اشار به الى ما ذكر في باب طلب الشفعة وان صالح من شفعته على عوض بطلت شفعته بالاختلاف من الامة الاربعه م ورد القرض س وبه قال الشافعي م احمد وقال مالك لا يرد العوض والى ذلك حصار اخذ العوض له عنه كما فعله عن العوض م لان حق الشفعة ليس بحق متقرر في الحال س يعني ان الشفع ليس له ملك في الحال بل الحق المعروض بالملك مسلمه الشفعة يكون ترك النقوض منه وهو معنى قوله م بل هو محذور س حق الملك م وهو حق التعرض للمالك بخلاف العوض لان لوليه ملكا متقرا لا يرى ان من عليه العوض كالمملوك في حق الاستعفاء ولهذا يجوز له الاستعفاء بدون ارفقة الى الحاكم م فلا يصح الاعتراض عنه س يعني اذا كان ليس بحق متقرر في الحال لا يصح الاعتراض عنه لان حق الشفعة ثبت بخلاف النكاح في دفع الضرر ولا يظهر ثبوته في حق الاعتراض م ولا يتعلق اسقاطه بالحاز من الشرط س اي لا يتعلق اسقاطه حتى الشفعة بالحاز من الشرط وهو ما ليس قد ذكر مال م قالنا سداولى س وهو ما فيه ذكر مال يفسد من انه لو قال الشفع اسقطت شفعته فماتت على ان لا يطلب المانع من هذا الشرط لان لا يفسد من هذا المانع سقوط الشفعة لهذا الشرط بل يسقط مجرد قوله اسقطت به دون تحقق الشرط لان لا يتعلق سقوطه بالفاسد وهو شرط الاعتراض في حق ليس بالرد انه رثوه اولى م ولما جامع قاضي خان الشرط الملامم شرط ليس فيه ذكر المال الوفاك س شفعتك على ان يعتنهما او ليعتقهما او اجرتنهما او دفعتنهما من اربعة او معاملة وكذا لو باع شفعته من ابناء















ثم ينضم إليه الآخر من وجهه ما لا ينفصل عنه في عشرة دنانير أو أقل وأكثر فلو زاد النفع أن يأخذها بعشرين  
الفاير جمع ما أعطاه لأنه إذا استحق الدار فظهر أنه لم يكن عليه من الدار في ظل الصبر وكما لو باع الدار ما لا ينفصل عنه  
المشترى على الباقي ثم نصادف أنه لم يكن عليه من الدار في ظل الصبر وكما لو باع الدار ما لا ينفصل عنه  
إلى يوسف أي إذا لا تقدر على العلم أن الحيلة في هذا الباب ما أن يكون المبيع بعد الوضوء ولا دفعه فالأول على أن  
يقول المشتري للبائع ما أولئك فلا حاجة لك في الإيجاز فيقول نعم تسقط به الصفقة وهو مكروه بالاجتماع  
والثاني مختلف فيه قال بعض المشايخ غير مكروه عند أي يوسف مكروه عند محمد وهو الذي ذكره في كتاب  
وقال في شرح الطحاوي قبل أن لا خلاف في الحيلة للإبطال قبل الوجوب فاما بعد الوجوب فمكروهة بالاجتماع  
وقال في الوفاء للحسامية في بطلان الصفقة على وجهين أما أن كانت بعد الشئ أو قبل الشئ ففي الوجه الأول  
يكون بالاجتماع وان يقول المشتري للبائع اشتري مني هذا الشيء فإنه لا يملكه لأنه انطال الحق واجب وفي الوجه الثاني  
لأنه لا يملكه سواء كان الشيء عدلا أو فاسدا فهو المختار ولأنه ليس باطلا ومن هذا الجنس ثلاث مسائل أحسنها  
هذه والثالثة الحيلة في منع وجوب الزكوة والثالثة الحيلة في دفع الزكوة إذا كان باع مائة درهم وقلنا بما تقدم  
درهما وقال الحنفية في أول كتاب الجبل لا يملك الجبل فيما قبل مجوز وإنما الحيلة في دفع الزكوة من الرجل من الجراد ومخرج  
إلى الحلال فما كان من هذا ونحوه فلا بأس به وأما بكرة من ذلك أن يتخذ الرجل في حق رجل حتى يطلعه أو يختار  
في باطل حتى يموهه أو يحتمل في شيء حتى يدخل فيه شبهة **م** ويكره عند محمد **م** وبه قال السافعي وعند أحمد بالحيلة  
لا تسقط الصفقة وفي صورة الموهوب وحملته التي يأخذ من المثل لقوله عليه السلام لا يحل الخدعة فليس  
الحيلة لدفع الضرر عن نفسه مشروع بالآلة والحدث وإن كان الغرض ضرره في صفته فليس ذلك بالبصير  
**م** لأن الصفقة إنما وجبت لدفع الضرر ولو أخطأ الحيلة ما دفع عنه **م** إلى الضرر **م** ولا يفسد ما منع  
عن شئ لا يفسد ما منع عن وجوب الحق عليه **م** فلا يفسد ما منع عن وجوب الحق عليه **م** فلا يفسد ما منع عن وجوب الحق عليه **م**  
**س** وعلى هذا الخلاف المذكور من يوسف ومحمد الحيلة في إسقاط الزكوة **م** وعند أي يوسف لا يكره وعند محمد يكره  
وقيل الفتوى على قول أي يوسف في الصفقة وعلى قول محمد في الزكوة **م** **مسائل متفرقة** في ارتفاع مسائل  
على أنه خير مستأجرا من أي هذه مسائل وأما اشتع السون لأنه على صيغة منقحة المجموع كاستحادة وكرام  
ونصفه بالرفع صفتة وجوز النصب على تقدير وجوده مسائل متفرقة وأما أن يؤخذها ولم يذكر محمد الله  
الحامع الصغير من مسائل الصفقة **م** قال رحمه الله **م** وإذا اشتري خمسة نفر ودار من رجل  
فالبائع أن يأخذ نصيبا حدم **س** أي قال في الحامع الصغير وصورة هافيد محمد عن يعقوب عن أي حنفية في حذره  
أشترى من رجل أراوفا شفع فأراد أن يأخذ نصيبا حدم **م** قال في ذلك فاشترى واحد من خمسة لم يكن للبائع  
أن يأخذ نصيبا حدم دون بعض انتهى **م** ذكر محمد في نفع الحامع الصغير **م** وإذا اشتراها رجل من خمسة أخذها كلها  
أو تركها **س** وبه قال مالك والشافعي والحنابلة في وجهه وقال الشافعي في الإجماع أنه لا يأخذ حصة أحدهم وبه  
قال أحمد كافي الفصل الأول ولا خلاف في الفصل الأول **م** والعرق بين الفصلين أنه في الوجه الأول يأخذ البعض  
تفرق الصفقة على المشتري فيصير به **س** أي يفرق الصفقة عليه **م** زيادة الضرر **س** وفي زيادة الضرر الصفقة  
فإن أخذ الملك منه ضرر وضرر الصفقة ياداه على ذلك والصفقة شرعت لدفع ضرر الدخيل فلا تسرع على وجه  
يضر به الدخيل ضررا يدا **م** وفي الوجه الأول يقوم الصفقة مقام أحدم **م** لأنه إذا أخذ نصيبا حدم  
فقد ملك عليه جميع ما اشتري وأقام مقامه **م** فلا تفرق الصفقة **س** على المشتري هذا إذا كان المشتري منقوفا فاما  
إذا لم ينفذ والحق فإن زاد الصفقة أن يأخذ نصيبا حدم من البايع حصتها من الثمن ليس له ذلك لما فيه من تفرق  
الصفقة على البايع **م** ولا فرق في هذا أي في أخذ الصفقة نصيبا حدم المشتري من البايع قبل القبض **س** أي قبل  
قبض المشتري الدار **م** وبعد **س** أي وبعد القبض **م** هو الصحيح **س** احترازه عما روي عن محمد وروى عن أصحابنا والحنن  
أن يبايع أي حنفية أن المشتري إذا كان اثنين لم يكن للبائع أن يأخذ نصيبا حدم قبل القبض لأن الملك  
يقع على البايع فينفذ عليه الصفقة ولما أن يأخذ نصيبا حدم بعد القبض لأن الملك حينئذ يقع على  
المشتري وقد أخذ منه جميع ملكه **م** إلا أن قبل القبض **س** استثناء من قوله ولا فرق في هذا المعنى الصفقة  
أخذ نصيبا حدم المشتري قبل القبض بعد أن لا قبل القبض **م** لا يملكه أخذ نصيبا حدم **س** ولا يملك  
الصفقة أخذ نصيبا حدم المشتري **م** إذا انفرد ما عليه ما لم ينفذ الآخر حصته **س** أي إذا انفرد أحد المشتريين  
فما عليه من الثمن **م** فلا يبايع أي لا يفرق البائع **س** أي إذا قبضه نصيبا حدم عند عدم نقد

أحد المشتريين **س** يعني أن أحد المشتريين إذا انفرد ما عليه من الثمن ليس له أن يقبض نصيبه من الدار حتى يبايع جميع  
ما عليه من الثمن **م** فلا يبايع أي لا يفرق البائع **س** أي إذا قبضه نصيبا حدم عند عدم نقد  
بذ البايع **م** فلا يبايع أي لا يفرق البائع **س** أي إذا قبضه نصيبا حدم عند عدم نقد  
من آخر المبيع عما أوكان الثمن حيلة وأجل بعد أن يكون البيع صفقة **م** لأن العبرة في هذا التفرق الصفقة في  
الذين **س** أي لا يفرق بين الثمن حتى لو يفرق الصفقة من الإجماع **م** أي إذا كان المشتري واحد أو البايع اثنين واشترى  
نصف كل واحد منهما بصفقة على حدة كان للبائع أن يأخذ نصيبا حدم **م** أي إذا كان المشتري واحد أو البايع اثنين واشترى  
لأنه رضي بهذا البيع حيثما شري كذلك **م** **وقد** التزمنا في محال إلى الجامع في اتحاد الصفقة أن يتخذ العاقد  
والعقد والتمن وتعدد العاقد والعقد والتمن يتخذان بالبايع المتين يثبت منهما أو قال البايعان  
للمشتري أحدهما بصفقة لأن ما يوجب الاتحاد **م** وهو العقد والتمن وكذا لو تعدد الثمن والعقد  
والعاقد **م** أي قال في هذا العقد **م** وهذا العقد **م** أو قال في هذا العقد **م** وهذا العقد **م** وهذا العقد **م**  
العقد وتعدد العاقد والتمن قبل تعدد الصفقة لرحمان جهة التفرق وقبل لا يفرق وقبل الأول فباس  
وهو قولنا والثاني أحسن وهو قول أي حنفية **م** وهناك نفعات ذكرها في نهاية المنتهى **س** تلك النفعات  
ذكرها الكرخي في مختصره وبوت عليها بما قال **م** وكذلك إذا كان الشراء موكالة فكل رجل رجل بشرائه وأولها  
شفع للبائع أن يأخذ نصيبا حدم المشتريين **م** أن كان الموكل رجلين والوكيل رجلا **م** أي إذا كان الموكل رجلين  
أحد الوكيلين **م** قال ابن سماعه عن محمد بن نوادة **م** ذلك وقال ما انفطر إلى المشتري ولا انفطر إلى المشتري **م**  
محمد وكذلك لو اشترى لعش **م** فليس له أن يأخذ شيئا دون شئ ولو اشترى عشرة رجلين كان للبائع أن يأخذ  
وبيع الآخرى وأخذ من اثنين وثلاثة وبيع البقية ولذا روي هشام عن محمد بن نوادة **م** في الوكيل والوكيل في الزا  
وإذا اشترى رجلان من صفقة واحدة شفع لهما جميعا فإذا أراد أن يأخذ أحدهما دون الآخرى فليس له ذلك  
وهذا قول أي حنفية وأبي يوسف ومحمد قال الحسن بن نوادة عن صفية الحارثي أن شاعها وأن شاعها  
دون الآخرى وهذا قول الحسن **م** وإذا كان الصفقة شفعًا لهما جميعا فمادون الآخرى ووقع البيع عليه بصفقة واحدة  
فإن الحسن بن أي مالك روي عن أي حنفية أن ليس له إلا أن يأخذ التي تخاوم بالحيلة وكذلك روي هشام عن محمد  
في رجل اشترى دارين من صفقة واحدة جازى أحدهما قال فإنه يأخذ التي يليه بالصفقة ولا صفقة في الآخرى  
وقال هشام قلت محمد ما تقول في عشرة أفترجة مثلا صفقة لرجل واحد شاعها وأرضها من شاعها  
فقال الصفقة أن يأخذ الفراج الذي يليه وليس له في بقية الصفقة قلت له قال إن كل فراج على رجل فقلت ليس منها  
طريق ولا غيرها ما يروى ومسنه قال لا صفقة له إلا فيما يليه وقال هشام قلت محمد في رجل اشترى  
والعقبة عند ما على ما فيها من الدور والأرضين والدور قال محمد ولكن العقبة عند ما على الدورين  
خاصة قلت محمد باع رجل هذه العقبة بدورها وكذا أرضها وأرضها من شاعها قال الصفقة  
أن يأخذ الفراج الذي يليه وأوسك أن يأخذ حواشي العقبة وذلك الذي أرضها ونقي وسط العقبة التي  
فلم يكر محمد واسته به يقول وقال القدر **م** في شرحه مختصر الكرخي وروى الحسن بن نوادة في رجل اشترى  
قربة بأرضها وأرضها أفترجة منفردة ولا أحد الأول حارة قال ما أخذ القربة كلها بالصفقة وليس له أن يأخذ  
ذلك الفراج الذي هو وبدع ماسواه وذكر ابن أي مالك عليه يوسف أن يأخذ حصة كان يقول ليس له أن يأخذ إلا الفراج  
الذي هو ملاصفه لأن هذه الأفترجة مختلفة إذا كانت من صفقة واحدة أو قربة واحدة ففراج واحد  
ودار واحد وهذا يدل على أن يأخذ حصة كان يقول مثل قول محمد ثم رجع فقال يأخذ الصفقة الجميع لأنه  
يشترى بقرعة كالدرا الواحد **م** قال أي في الحامع **م** ومن اشترى بصفقة أو بقرعة فمضمون **س** أي حال فلو  
غير مضمون **م** فقامه البايع أخذ الصفقة النصف الذي صار للمشتري أو بدع **س** أي أو بدع **م** يعني ليس له أن  
القسمه بأن يقول للمشتري أبيع لك البايع حتى أخذ منه سواء أوكالت القربة حكم أو بقرعة لأن القسم من تمام الصفقة  
لما فيه من كمال الصفقة لأن القسم في غير المكمل والموزون فلو أن قبض المشتري من وجه ومساو له من وجه  
ملكه قبض البايع الذي عد ثمنها المشتري ولا يملك قبض الصفقة **م** وهذا **س** أي ولو كان القسم من تمام الصفقة  
القبض القسم في الحصة **س** يعني أن هبة الشاع فيها لا تقسم فاسد ومع هذا لو قسم جاز **م** والصفقة لا يقبض القسم  
بأحد الدار إلى البايع **م** وإن كان له نفع فيه **س** أي في القبض **م** يعود العبد **س** أي في القبض **م** يعود العبد **س** أي في القبض **م**  
فكذلك لا يقبض ما هو من مائة **س** أي من تمام القبض وهو القسم **م** وفي الرجوع **م** نصرفان المشتري الدار الصفقة







الوجه الآخر في القسمة هي الحصة في هذا البيع في الإخذ فكان في التسليم فإن بالبيع غير الإخذ وهذا المعنى  
قول أبو يوسف بقوله **وإن كان بيع** أي حصة في حصة التسليم في إذا بيعت مثلها **وقال**  
والمعنى لو اشترى الآلات دارا للصغير وهو صغيرها فأخذها بالشفعة عندنا إذا لم يكن في الإخذ من الصغير  
وبه قال الشافعي وأحمد وسفيان يقولون لا تشتري للصبي وأخذت بالشفعة لأن شراها له لنفسه كما في الشفعة  
ولو كان كالأب وصبي فإن كان في الإخذ لشفعة بالشرع لا بشره أن يأخذها على قمار أو في حصة  
الرواية عن أبي يوسف كما في بيع الوصي بالالصغير لنفسه وللشافعي في بيعه من وجه له الإخذ وفي وجه له  
وبه قال أحمد للشمس أما إذا لم يكن للصغير في الإخذ شفعة لأخوه أخذها بالاجماع ولو كان الصبي يتبع دارا لشرها  
لنفسه لا يملكها ولا يملك الشفعة للشمس فإذا لم يأخذها ان شاء الله الآلات لو اشترى دارا لنفسه والصبي يتبعها  
فلم يملكها لأن حصة الصبي لم يملكها لطلب الشفعة من كسب الآباء ما لو كان الأب دارا لنفسه والصبي يتبعها  
شفعها فلم يملكها لأن الصبي لا يملك شفعته حتى إذا بلغ كان له الإخذ أما الوصي إذا باع دارا لنفسه ولو اشترى  
لنفسه والصبي يتبعها فلا شفعة له إلا إذا باعها وكل القاصي أو القاصي وبه قال الشافعي وأحمد **كتاب**  
**القسمة** أي هذا كتاب القسمة فيكون ارتفاع الكتاب على أنه حصة من دار أو حصة من أرض أو حصة من أموال  
الشمس وأخذها أو مال أو إرادة عقبة الشفعة لأن كلاهما من شائع القسمة لئلا يقع في أحد الشرطين  
إذا أراد الاقتران مع بقا ملكه بطلت القسمة ومنع عدمه باع وحده عند الشفعة وقدم الشفعة لأن بقاها كان  
على ما كان أصله من الدار أو المال لا لقسمة كالفردية **أشبه** لا فائدة في الإقتران مع بقا ملكه لأن بقاها كان  
مقتضى رغبة الشفيع في القسمة والكسب الخطأ نصيب من الحصة وقاسمه المال أو القسمة أو أفضته بينهما أو أبيع  
القسمة من ماله وقال الصنف في القسمة نصيب الإنسان من الشيء بغير الشفعة وأعطيت كل شريك  
وقسمته وفي الشريعة جمع النصيب الشائع في مكان معين وسبقنا طلب الشريك الاستفاد نصيبه على الموضع ولهذا  
لو طلبنا الحصة على القاصي أحاطه على ذلك في الموضع ودركها الموضع والعدو **وإن**  
**وشرطها** أن لا تكون شفعة بالقسمة ولهذا لا يشترط الحائط والحمام ونحوهما **قال** القسمة في الأعيان المستمرة  
في الكتاب وهو قوله تعالى **وكتبهم** أي كل من يبيع من شيء يخص وهو قوله تعالى **فأشرك** ولهم يوم  
في قصده صناع وسرعة من قبلنا **أشبه** إذا لم يكن فيه بركة وقوله تعالى **وإذا حضر القسمة** أي القسمة لا بعدد  
أشبه **أشبه** لأن النبي صلى الله عليه وسلم يشرها في الغنائم والمواثيق **أشبه** أي يشرها القسمة أما قسمته عليه  
التأخير في الغنائم فقد ذكرناها في كتابنا **أشبه** المواثيق فيها ما أخرجه البخاري عن زر بن حبيل قال  
سئل أبو موسى الأشعري عن ابنه وأبنة وأخته فقال **الشفعة** والاختلاف والشافعي وأحمد وسفيان  
يعني فنبهنا أن سعد بن مسعود رضي الله عنه وأخيه طلول بن أبي موسى قال **الشفعة** إذا ما أمانا من المصنف في نصيب  
النبي صلى الله عليه وسلم للائحة الصف والشفعة لأن الشفيع من كل الشفيعين وما بقي فلاخت فالتناهي  
فأخبرنا سعد بن مسعود فقال **لأننا لو في هذا أم هذا الحرف فكم ومنها ما أخرجه الشافعي عن عبد الله بن مسعود**  
عن ابنه حمزة قال مات مولى له وولد له بنت فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله بيني وبين بنتي ففعل  
الصف ولها الصف وقد كلفنا فيه مسعود في الولاء منها ما أخرجه أبو داود وأبو داود والترمذي وإن ما أخرجه عن  
عبد الله بن مسعود عن جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع قالت رسول الله أن سعدا هلك وولد له بنتان  
وأخاه فقبض ما ترك سعد وأما بنتي النساء على ما قاله من السلام ادع إلى أخاه فقال دفع إلى بنتي  
والى امرأته التي ولدت ما بقي ورواه الحاكم في المستدرک **وقال** الشفيع الاستناد وحده وحده الشفيع  
بها أي القسمة **أشبه** من غير نكاح من أحد من الأمهات إذا تعددت الأمهات تحت على حوا القسمة **أشبه**  
**أشبه** أي القسمة لا تعري عن معنى المتبادلة **أشبه** أي لا تخلو عن معنى المتبادلة لأن ما يجمع لأحد **أشبه**  
المتقاسمين **أشبه** أي بعض ما يجمع وارتفاعه على أنه بدل من الضمير الذي في **أشبه** كان له وبه  
كان لصاحبه **أشبه** وهو الثاني من المتقاسمين **أشبه** فهو من أحد المتقاسمين **أشبه** أي لا يملكه ذلك البعض الذي كان  
لصاحبه **أشبه** عوضا عما بقي من حصة في نصيب صاحبه **أشبه** نصيب عوضا على الحال من الضمير المصنوع في **أشبه** كان  
متبادلة **أشبه** أي إذا كان لا يكون القسمة متبادلة حقيقة وأما ذكر الفعل باعتبار القسمة أو القاسم **أشبه** وأفراد  
من حيث الحكم **أشبه** أي يميز أفعال أفراد الشيء إذا عرفت من غير مبررة مثل فرد الله وفرد شركه أي فاصله **أشبه** اعلم أن

في بيان أحكام

القسمة

القسمة قد تقع في أموال متقاسمة وأموال متجانسة أما المتقاسمة مثل الدور والأراضي المختلفة الشب والدراب  
وصنوف الأموال المتقاسمة فهي هذه المواضع تقع مقاصدها في معنى الأجزاء وأما المتجانسة ثلاثة مثل حصة  
من محل لا محل آخر عوضا أما الأفراد فلا يملك أحد بالقسمة لأنه كان ثابتهما لكن على سبيل الإخلاط وهو  
بالقسمة من من ملكه وملك صاحبه من أن حصة في هذا المقصود على ظاهره معنى المقاصد هاهنا بوقت القسمة  
على احتياجهما حتى لو أراد أحدهما أن يبيع وأمنع الآخر لا يجر عليه لأن الجز على المقاصد لا يستقيم وأما  
المتجانسة مثل الكحل والموزون والدرهم والدنانير فإن معنى الأفراد ظاهر هنا لأن ما صار له بالقسمة لا  
لغير ما كان له فكل ذلك قصدا لأنه عين حصة لا سواها في علم المصالح والأعيان من هذا ما أخذ أحد الشريكين  
نصيبه كالحصة الآخر وكذا يبيع أحدهما نصيبه في حصة الآخر كذا لا يبيع من حصة **وقال الشافعي**  
القسمة ثلاثة أنواع قسم لأحدهما الأجزاء المختلفة وقسم بجزء من ذات الأجزاء كالكحل والموزون  
وقسم بجزء من غير الأجزاء كالثياب من نوع واحد والنفقة والغنم والخيل والدراب والدراب  
وحصاره وقسم بغير الأجزاء كالثياب من نوع واحد وقسم بجزء من ذات الأجزاء كالكحل والموزون  
بشيء من حصار الغنم دون حصار الشرايط والروية وفي قسم غير المتجانسات كالثياب من نوع واحد والنفقة والغنم  
بشيء من حصار الغنم وهل يثبت حصار الروية والشرط على رواية سليمان بن ثابت وهو الصحيح وعنده الشافعي  
وعلى رواية أبي حفص لا يثبت **أشبه** والأفراد هي المتجانسة المتكاثرة أي معنى الأفراد والتميز هو الظاهر  
في المتكاثرة والموزونات لعدم التفاوت في القاص المتكاثرة والموزونات لأن ما أخذ من حصة صوة  
ومعنى فأنه يمكن أن يجعل من حصة واحدة جعل من حصة في العرض وقضاء الدين **أشبه** حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه  
كالحصة صاحبه **أشبه** لأنه يأخذ من حصة فلا يتوقف على حضور الغائب **أشبه** ولو استبرأه أي لو اشترى  
الشريك ثوبا من المتكاثرة أو الموزونات **أشبه** في قسمته يبيع أحدهما نصيبه من حصة نصف المثل **أشبه** لأن  
نصيبه عن ما كان مملوكا له قبل القسمة ومعنى المتبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض للتفاوت  
في القاصتها حتى لا يكون لأحدهما أخذ نصيبه حال عيشة الآخر **أشبه** لأن ما نصيب كل واحد منهما نصيبه  
فما كان مملوكا ونصيبه عوضا عن حصة صاحبه من نصيبه **أشبه** البس النما أو قسمتها أرضا أو دارا أو  
أحدهما في نصيبه ثم استحق ما بقي منها ونقص ما بقي من حصة على صاحبه بقية النساء ولو كانت متبادلة لكان  
مغردا من جميع **أشبه** كل واحد منهما مضطرب هذه المتبادلة لظهور حصة وفي مثل هذا لا يطرأ الجور  
**أشبه** ولو استبرأه فاقسمها **أشبه** أي لو اشترى الاثنان شيئا من الحيوانات والعروض ثم قسمتها **أشبه** لا يبيع  
أحدهما نصيبه من حصة الآخر **أشبه** لماذا لأن ما نصيب كل واحد منهما نصيبه فما كان مملوكا ونصيبه عوض  
عما أخذه صاحبه من نصيبه وعند الشافعي وأحمد القسمة أفراد الكلى عن الشافعي في الكل وعند مالك في  
أخذ حصة واحدة أو فردا من غير متبادلة **أشبه** إلا أنها إذا كانت من جنس واحد **أشبه** هذا جواب سؤاله  
معنى المتبادلة هو الظاهر بأن يقال لو كان الرجحان للمتبادلة يعني للقاصي أن لا يجبر إلا على القسمة في غير ذلك  
الأمثلة كما لا يجبر على بيع ماله فقال لا أنها أي الأموال إذا كانت من جنس **أشبه** أحدهما القاصي على القسمة عند طلب  
أحد الشريكين لأن فيه معنى الأفراد المتقاسمة **أشبه** بإيجاد الحصة في المقصود من الشاه مثلا الحصة  
ولا يتفاوت كثيرا من العرض والركوب كذلك والطلب للقسمة لئلا القاصي أخذه ما لا شفعه نصيبه  
ومنع الغير عن الانتفاع بملكه بحيث على القاصي أحاطة **أشبه** والمتبادلة مما يجري فيه الحصة **أشبه** هذا الجواب  
عن إشكال يعني لو قلتم أنها تضمن معنى المتبادلة فكيف جبر **أشبه** بأن المتبادلة مما يجري فيه الحصة  
كما في نصيب الدين **أشبه** أي كما جبر على قضاء الدين قال المدعيون جبر على القضاء مع أن الدين يقتضي بأشائها  
فصار ما يودى لا عما في ذمته وهذا جبر في المتبادلة قصدا أو قد كان ذلك من جوارها لا قصد البتة  
أولى **أشبه** وهذا الشاهد إلى قوله أحدهما القاصي على القسمة عند طلب أحد الشريكين **أشبه** لأن أحدهما بطلب القسمة  
لئلا القاصي أخذه ما لا شفعه نصيبه ومنع الغير عن الانتفاع بملكه بحيث على القاصي أحاطة **أشبه**  
دفع للغير عنه لأنه نصيب له دفع الظلم وأصل الحق في المصحف وإن كانت أحاسنا مختلفة **أشبه** أي وإن  
كانت الأعيان المشتركة أحاسنا مختلفة كالغنم والموزون **أشبه** لا يجبر القاصي على قسمته بالعد والمعادلة  
باعتبار فضل التفاوت في المقاصد **أشبه** والحاصل أن الأعيان المختلفة لا تخلو عما كان من جنس واحد  
أو أحاسن مختلفة فالأول لا يختلف ما إن كانت مما يجري فيه الربوا كالكحل والموزون ولا كالحوايات







الغنية وذكر في الجامع الصغير انه لا يقسم حتى يتموا البيعة على الملك لا يملكه غيره فوالملك للمالك والباقي  
فلا يملك له ببيعة كماله او دعوا الميراث **في الظاهر** في نفسه منهم كما في الموقوت والعقار المسمى **وعند** اي  
امان الصدوق ولا يمتنع لهم في الظاهر **في الظاهر** في نفسه منهم كما في الموقوت والعقار المسمى **وعند** اي  
جواز الغنية باقرارهم دون البيعة **لانه لا يملك** لان الشان لا يملكها هنا **ولا يملك** الاعلى المسمى فلا  
يقسمه **اي** لا يقسمه حتى لا يكون ظلم البيعة بل لا يملك الا ان يملك في كمال الغنية انه ضمها باقرارهم بقصر عليهم ولا  
يغنى عنهم اي لا يمتنع حكمه لا غير الخاضعين **ولذلك** اي لا يمتنع حكمه لان الغنية قضت على المتأذات الغنية متفقا  
على ملكه **اي** على ملك الميت **حتى لو حدثت الزيادة قبل ما** اي قبل الغنية بان كانت الوصية حاربه لفلان مثلا  
فولدت قبل الغنية **تفقد وصاياه** فيها **اي** الزيادة حتى تفقد الوصية فيها **فذلك** كانه اوصى  
وتفقد بونه منها **اي** من الزيادة **خلاف** ما بعد الغنية **فان** الزيادة للموصي له وفي جامع قاضي خان ومن وصى  
بحاربه لرجل ومات فولدت ولدت ولدا او اكتسبت كان الولد او الكسب لورثة الميت وان حدثت الزيادة بعد  
الغنية تكون للموصي له وان كانت الزيادة بعد الغنية تكون للموصي له وان كانت الزيادة مع الحاربه لا يخرج من  
**مروا** ان كان قضاء على الميت **اي** اذا كانت الغنية قضاء على الميت ذكر الغنية باعتبار القسم **فالاقرار** ليس بحجة عليه  
يعني اقراره ليس بحجة على الميت لانه حجة قاصرة **فلا بد** من البيعة **لثبوت** نه القضاء على الميت **وهو**  
مقتضى اي البيعة منقضية على ما ولى في ايام البيعة **وهذا** جواب عن قولهم لانه منكر ولا بيعة الاعلى المنكر فلا  
فقال **لن يثبت** لان بعض الورثة ينقص حصصا عن الورث فيكون مدعي عليه لان احدى محجل مدعيه والآخر مدعي  
عليه **ولا يمتنع** ذلك باقرار **اي** لا يمتنع كونه حصصا ببيعة اقرار **وهذا** جواب عن قولهم ان كل منهما مقدر بغير  
صاحبه والمفتقر لا يجعل حصصا للمدعي عليه فقال لا يمتنع ذلك لجواز اجتماع الاقرار مع كونه حصصا كافي الوارث  
او الوصي المقدر له فانه يملك البيعة عليه مع اقرار **اي** على كل واحد من الوارث والوصي مثلا اذا ادعى على الميت  
ذينا او ثمة ووارثه او وصيه كلف اقامة البيعة ونقص الوارث او الوصي حصصا **وان كان** من خلاف  
المنقول **جواب** عن قولهم كما في المنقول الورث فاحاسر عن ذلك بوجهين الاول هو قوله لان في الغنية نظر الحكم  
الى الحفظ لان العروض بحسب علمها من النوى والتلف وفي الغنية تحصيله وحفظها واد الا بوجده في العقار اشار  
اليه بقوله **اما** العقار يحسن بنفسه **فلا يحسن** عليه من النوى والثاني هو قوله **ولان** المنقول مضمون على  
من وقع فيه **يعني** الغنية يعني نصيب مضمون فاعليه بالقصر في حق غيرهم ففي جعل ذلك مضمونا عليهم بعد الغنية  
نظر الميت واد الا بوجده في العقار لانه مضمون على من ائتمنت به فيه عند اي حنيفة **وهذا** معنى قوله **ولا**  
لذلك العقار عند **اي** عند حنيفة **وخلاف** المشتري **جواب** عن قولهم والعقار المشتري يقر به ان  
العقار المشتري لان الغنية فيه باعتبار ظاهر اليد فلا يكون سحفا على الغنى **لار** البيع لا يبيح على ملك  
البايع وان لم يقسم فليكن الغنية قضاء على الغنى **وروي** عن حنيفة في غنى واد انه الاصول انه لا يبيح بها ولا  
بيعة كما في الميراث **قال** ان ادعوا ولم يذكروا كيف ينقل **اي** قال القدر يري يعني لم يذكروا سببا لا تنقل  
اليهم من الشراء او الارث **وعنه** **في** نفسه ببيعة لانه ليس في الغنية قضاء على الغير فانه ما اقر وانما الملك لهم  
**لان** كل من في يد شي **فالظاهر** انه لم يوفى بقوله في الغنية **قال** رحمه الله **وهذه** رواية كتاب الغنية  
**اي** قال صاحب هذه اية الذي ذكر القدر يري بقوله وان ادعوا الملك الى اخره رواه كتاب الغنية من الميسر  
**وسأله** الجامع الصغير على خلاف ذلك **اسأله** بقوله **وفي** الجامع الصغير ارض ادعاهما رجلان وقال  
واقاما الغنية ايضا في ادعاهما **اداد** الغنية لم تقسمها حتى تقسم البيعة **فقال** **اي** ان الارض لم يملكها  
لا احتمال ان يكون لغنى **لان** ما لم يذكر السبب فاحتمل ان يكون ميراثا فيكون ملكا للغنى ويحتمل ان يكون ميراثا  
فيكون ملكا لهما **فلا تقسم** احنا طام **قال** هو قول اي حنيفة خاصة **اي** المذكور في الجامع الصغير **وهو** قوله  
لا تقسمها حتى تقسم البيعة على الملك **قال** **اي** حنيفة خاصة **لا** قولها لان عند اي حنيفة الميراث لا يقسم دون  
البيعة **فأهنا** اذ **اي** قبل قول الكل **اي** قبل المذكور في الجامع الصغير **قال** **اي** حنيفة وصاحبه كجندب  
والله ما لغير الاسلام في شرحه **وقال** ناج **اكثر** لغة قبل انما اختلف الجواب لا خلافا لوضع موضوع  
كاتب الغنية **فما** اذا ادعى الملك ابتداء وموضوع الملك الجامع الصغير **فما** اذا ادعى اليه ابتداء وسأله  
انما ادعى الملك ابتداء **والدعا** ثمة ومن يدعي شي ينقل قوله انه ملكه ما لم يأت رعه غير اذ الاصل  
ان الاملاك في يد المالك فيعتبر هذا الظاهر وان احتمل ان يكون ملك الغير لانه احتمال بلا دليل فيقسم

بينهما

بينهما على الظاهر اما اذا ادعى اليه واعرض عن ذكر الملك مع حاجتها الى بيانها لانها طلبت الغنية من القاضي  
والغنية في العقار لا تكون الا لملك فليسا كما عند دل على ان الملك ليس لها فكذا ذلك الاحتمال السابق فلا يقبل  
قوله لانه ذلك لا يقامة البيعة لغيره **وهذا** الاحتمال **وهذا** معنى قوله لاحتمال ان يكون لغنى **وهو** الاصح  
**اي** المذكور من انه قول الكل هو **اي** صحيح **لان** الغنية المحظوظ في العقار غير محتاج اليه **اداد** هذا ان الغنية وان كان  
غنية على الملك لتكامل المنفعة وقسمه على اليد لاجل الحفظ والصيانة والثالثة العقار غير محتاج اليه **يعني**  
غنية الملك **وقسمه** الملك **تفقد** في نفسه **اي** قيام الملك ولا يملك دون البيعة **فما** من الجواز **اي** جواز  
الغنية **قال** **اداد** احضر **وان** **اي** قال القدر يري **اداد** احضر **اداد** **اي** القاضي واقاما الغنية على الوفاة  
وعدد الورثة والدار في ايدهم **اي** والحال ان الدار في ايدهم وكان ينبغي ان يقول في ايدهم لان الدار في ايدهم  
ولكن فيها معنى الجمع **وهذا** احسن من ان يقال قوله في ايدهم **ومعهم** وارث **وهو** امن الناجح والصحيح **فان**  
لا يملك لو كانت في ايدهم لكان لبعض ايد الغائب ضرر **وقد** ذكر في هذا في الكتاب **وان** كان العقار في  
يد الوارث الغائب وشي من علم يشتم وقيل الصحيح ان يقال في ايدهم **ومعهم** اعل ما وجد هكذا يحظر بعض الفقهاء  
**ومعهم** وارث غائب **اي** ومعهم وارث **وقد** قلنا ان في الغنية معنى الجمع **فما** من القاضي يطالب بالحاضر  
**يعني** الغائب **فما** من القاضي يطالب بالغائب **اي** ينقص نصيب الغائب **وكلا** لا لاجل ينقص نصيب الغائب  
نظرا له **وكذا** لو كان مكان الغائب شي من نصيب ونصيب نصيب نصيب **لان** في الغنية **اي** في نصيب كل واحد  
من الوكيل والوصي نظرا للغائب الصغير **ولذا** لو كان محزون **ولا** يملك اقامة الغنية في هذه الصور  
ايضا عند اي لا بد من اقامة البيعة على الوفاة وعدد الورثة فاما اذا كان مكان الغائب شي من نصيب عند اي  
كما اذا كان معهم وارث غائب **فما** خلافا لهما **اي** لا يري يوسف **ومحمد** كذا ذكرنا من قبل وهو قوله لم تقسمها حتى تقسموا  
البيعة على بونه وعدد ورثته **وقال** صاحبها يقسم باعتبار ايدهم **ولو** كانوا مشترين من الغنى مع غيبة احدى  
**في** هذا لفظ القدر يري يعني لم يقسم وان اقاموا البيعة والقدرة في دعوى الارث اذا اقاموا البيعة يقسم مع غيبة  
احدهم وفي دعوى الشراء لا يقسم مع غيبة احدى وان اقاموا البيعة على الوفاة وعلى الورثة **ان** الملك الوارث  
ملك خلافة **ويصير** اي الوارث ميراثا بشرى الورث **حتى** لو اشترى حاربه فمات فاستولى له هذا  
الوارث **فما** سحفت يصير الوارث ميراثا **ويكون** الولد من ابي الغنية يرجع عنها الوارث على البايع  
كالورث في حياته **فما** نصيب احدى **اي** احدى الحاضرين **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة  
فما خلافا لهما **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة  
ميت شتا واقام البيعة على احدى الورثة **يعني** يظهر الحكم في حق الحاضر الغائب والمعنى فيه ما ذكر من قوله  
ان ملك الوارث يظهر من الخلافة فيكون الوارث قائما مقام الورث فيكون اقامة البيعة على الوارث  
اقامة على الورث **ولو** اقيمت البيعة على الورث حقيقة يظهر في حق الحاضر والغائب جميعا **فما** خلافا لهما  
او اقيمت البيعة حكما **اما** الملك الثابت بالشري ملك مستدا **اي** ملك احدى اديان الثالث ان لكل ما  
ملك احدى نسب باشره **في** نصيبه **وهذا** **اي** ولو كان الثابت بالشري ملكا مستدا **اي** لا يرد **اي**  
المشتري **فما** خلافا لهما **لان** بايع ليس بتمام مقام البايع **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة  
اذا كان كذلك لا يصلح الحاضر من المشتري حصصا عن الغائب منهم **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة  
الغائب قاعة بلا خصم فلا يقبل **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة  
كان العقار في يد الوارث الغائب وشي من علم يشتم **اي** من العقار وهذا النص من لفظ القدر يري الا قوله  
او شي من علم يشتم فانه من لفظ صاحب هذه اية لان الغنية فيها اسحقاق بالغائب ولا يجوز ذلك من غير  
خصم حاضر عنه **وكذا** اذا كان في يد مودعة **اي** وكذا لا يقسم اذا كان العقار في يد مودعة الغائب  
لان المودع امن فلا يكون حصصا **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة  
كان العقار في يد الصغير او في يد شي من علم يشتم **اي** لان الغنية قضاء على الغائب والصغير **فما** خلافا لهما  
يدهما من غير خصم حاضر عنهما **اي** من الغائب والصغير **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة  
الخصم ليس بخصم عنه **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة  
لكون لغنى في يد فاحاب بان من الخصم ليس بخصم عنه **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة  
جعل امينا في الحفظ لا غير فيكون القول بالغنية **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة **فما** خلافا لهما **اي** حنيفة

بما

حد



















ان

وان

ولا بد من الطريق في الشبهة فقال بعضهم مع  
وقال بعضهم لا بد من هذا الطريق في الشبهة  
منع الطريق ان في

4992

۲۹۹



منها ما دون علو وسفل وعلو مشرق كان منها وطلبا القدر الذي فيه السفل والعلو كان قسما على السوا  
حسب ذراع بعد ذراع وان كانت قيمة احداهما ضعف قيمة الاخر حسب من الذي فيه على الضعفة ذراع بدراعتين من الاحد  
حتى يسويان في القيمة وعند الثلاثة لا يحل الا في القيمة وعند ثمانية كما ذكر في الكتاب وقال ابو حنيفة وابو يوسف  
بالذراع قال الطحاوي في محضم وكان ابو حنيفة يقول في العلو الذي لا سفل له وفي السفل الذي لا علو له حسب من القيمة  
ذراع من السفل بدراعتين من العلو وكان ابو يوسف يقول بحسب كل ذراع من العلو بدراعتين من السفل وقال  
محمد بن يوسف كل ذراع من العلو على ان لا سفل له وكل ذراع من السفل على ان لا علو له وهذا هو الذي ذهب اليه محمد بن  
ابن سفيان في العلو لا يحل له ذراع واحد من العلو وسد اياه قال الصغاني في العلو لا يحل له ذراع واحد من العلو  
وهو معروف بسد ايتي السفل وبالمدة وهو الجبل الكبير وكذلك الشدة التي هي تحت الارض واضطلالها  
في الجبل والظلمة والظلمة والظلمة ونحوها من العلو لا يصح هذه الاشياء ولا يصح الا للفرقة  
ولا يصح للفرقة الا بالقيمة في السفل في القيمة وهو يقولان اي ابو حنيفة وابو يوسف في القيمة  
بالذراع في الاصل لان الشدة في المذروح لا في القيمة فصار الله ما امكن اي فصار الله ما ذكر من القيمة  
فيها امكن والمرامع الشوبه في الشك في المراقب اي المنافع لا تختلف باختلاف الارض والامكنة  
واذا زاد المرامع الاعتبار وهو في العين ثم اجعلنا فيما بينهما اي ابو حنيفة وابو يوسف في كفة القيمة  
بالذراع قال ابو حنيفة ذراع من السفل بدراعتين من العلو وقال ابو يوسف ذراع من السفل بدراعتين من العلو  
ذراع منها جميعا وقال شيخ الاسلام ابو الفضل محمد بن احمد لا يصح في شرح الطحاوي اذا كان سفل  
بين خطين وعلو من بينهما واذا كان بينهما القاصي فانه يقسم القاصي بين القيمة بالاتفاق فاما الساحة  
فقسم كل ذراع من السفل بدراعتين من العلو فذراع ساحة العلو طولها وعرضا فطوله العرض فطول  
سلوة فذراع كل ذراع من السفل بدراعتين من العلو ويكون بينهما بعدل وهذا قول ابو حنيفة وعند ابو يوسف  
كل ذراع من السفل بدراعتين من العلو قال وهذا قول كسالة اخرى وهو ان صاحب السفل ان يفسل بالاجزاء اذا كان  
لا يفسل بالعلو وليس لصاحب العلو ان يفسل في ذراع وان لم يفسل لصاحب العلو عند اي حنيفة وعندهما ان يفسل  
ذلك فعدا ستوت منفعته العلو والسفل عندهما فذلك قال ابو يوسف كل ذراع من السفل بدراعتين من العلو  
اي حنيفة منفعته العلو انقص من منفعته السفل فذلك كان كل ذراع من السفل بدراعتين من العلو واذا كان بين  
وعلو وسفل من رجلين في بيتا من بينهما فاذا اصبحتا بالبعدل فكل ذراع من بيتا كامل ثلثة اذرع من العلو لا اذرا  
من العلو وهذا اذرع من العلو ان وذرعا من السفل هذا اذرع من العلو ان عند ابو حنيفة واي يوسف كل ذراع  
من البيت الكامل بدراعتين من العلو واذا كان بين بيتا كامل فكل ذراع من البيت الكامل بدراعتين من السفل  
عند وعند ابو يوسف كل ذراع من البيت الكامل بدراعتين من السفل واما عند محمد بن سفيان فكل بيتا على  
سبل القيمة ونه اخذ الطحاوي انتهى قيل احاط كل منهم في كل واحد من حنيفة واي يوسف ومحمد  
على قاعدة اهل مصر او اهل بلد في تفضيل السفل على العلو اشار به الى قوله في حنيفة فانه اخذت بناء على  
ما شاهد من عادة اهل الكوفة في تفضيل السفل على العلو واستواهما اي استواء العلو والسفل اشار به الى قوله  
اي يوسف فانه اخذ بناء على ما شاهد من عادة اهل بغداد في السوية بين العلو والسفل وتفضل  
السفل من اي تفضل السفل على العلو من كافي الكوفة والعلو اخرى اي وتفضل العلو على السفل  
منه اخرى كما في مكة والبصرة واشاد بهذا الى جواب محمد بن سفيان وقيل هو اختلاف معق اي حنيفة وكان  
قل اي اختلاف معق معق من ذلك بقوله وجه قول ابو حنيفة ان منفعته السفل تزيد على  
على منفعته العلو بضعفده قال ابو حنيفة بضعف السفل في حنيفة وقال لا يبره في الضعف السفل في ما زاد وهو  
في الاصل زيادة غير محسونة لانها تبقى بعد فوات العلو ومنفعة العلو لا تبقى بعد فوات السفل لان بقا  
منفعته بقاء السفل فاذا ذهبت ذهبت وكذا السفل فيه منفعة البناء والسكنى ولو اراد ان يحرق بخله  
سودا لم يكن لصاحب العلو منفعته من ذلك وفي العلو السكنى لا غير ذلك كما في البناء على علو الارض  
صاحب السفل فيعتبر اي اذا كان كذلك فيعتبر ذراعا من منه اي من العلو بدراعتين من السفل لا في  
ابو سفيان ان المقصود اصل السكنى وبها يتساويان في صاحب السفل وصاحب العلو يتساويان  
في اي صاحب السفل وصاحب العلو يتساويان في اصل السكنى والمنفعتان متماثلتان لان لكل واحد منهما  
ان يفسل بالاحد على اصله اي على اصل ابو يوسف ومحمد بن سفيان ان منفعته اي منفعته العلو والسفل

تختلف باختلاف الحدود بالاضافة اليها من الى العلو والسفل في كل موضع يشتد البرد ويكثر الريح  
عند السفل على العلو وفي موضع تكثر الندى في الارض يختار العلو ويختلف في الاضاحا اختلاف الاوقات فلا يحل  
التعد الى الجبل القيمة لان المذراع من القيمة يعدل فيضاد الى القيمة والفقير اليوم على قول محمد كذا في المسوط والدر  
والمعنى والمجرب ونه قال الثلاثة في قوله لا يفسر الى التغيير اي يحول بمحاجة الى التغيير لانه قال بالقيمة  
وهو ظاهر في تفسير قول ابو حنيفة في مسالة الكتاب ان العلو بدراعتين من السفل بدراعتين من العلو  
الذي لا سفل له ثلاثة وثلاثون ذراع من البيت الكامل وهو المشتمل على العلو والسفل لان العلو مشتمل  
نصفه السفل كان العلو والسفل مثل مائة ذراع من السفل وموضع هذه المسألة الضاحية في احوال وعند  
تفسيره اذا كانت في دار واحدة وان كانت في دارين فحولة على رصام بذلك فثلثة وثلاثون ذراع من السفل  
وثلاثون ذراع من البيت في ثلثة وثلاثون ذراع من السفل الكامل هو ستة وثلاثون ذراع من العلو الكامل  
يعني يقابل الثلاثة والثلثون والثلث ستة وستون وثلاثون وقوله ستة وثلاثون ذراع من السفل فذلك  
وثلاثون ذراع من العلو اشار به الى القيمة في تفسير قوله لان العلو مشتمل نصف السفل وتبين ان محمل  
بمقابلة مائة ذراع من العلو المحم وثلاثة وثلاثون ذراع من البيت الكامل لان الذراع الواحد من البيت  
الكامل بمقابلة ثلثة اذرع من العلو المحم فاذ اضرنا الثلاثة في ثلثة وثلاثين ذراع من العلو يكون مائة فستون  
الثلثة والثلثون ذراع من البيت الكامل مع مائة ذراع من العلو المحم ويحصل بمقابلة مائة ذراع  
من السفل المحم من البيت الكامل ستة وثلاثون ذراع لان كل ذراع من البيت الكامل بمقابلة ذراع ونصف  
من السفل المحم فاذ اضرنا ثلثة اذرع من البيت الكامل في ستة وستين ذراع يكون مائة لا محالة فستون ذراع  
والستون ذراع من البيت الكامل مع مائة ذراع من السفل المحم فافهم ومعه ثلثة وثلاثون ذراع  
من العلو اي مع الستة والستون والثلثون ثلثة وثلاثون ذراع وثلاث ذراع من العلو المحم ويزيد في الزيادة  
باعتبار المذور والعدد المذكور فبلغت مائة ذراع فستون ذراع من العلو المحم اي بلغت الستة والستون  
والثلثون مع الثلثة والثلثون والثلث مائة ذراع فصح ما قاله ان مائة ذراع من العلو المحم بمقابلة ثلثة  
وثلاثون ذراع من البيت الكامل كان هذا التقابل بين البيت الكامل والعلو المحم ثم شاع بعد ذلك في البيت  
الكامل السفل المحم فقال محمل بمقابلة مائة ذراع من السفل المحم الذي لا علو له من البيت الكامل ستة  
وستون ذراعا لان علو البيت الكامل مثل نصف سفل فبلغت مائة ذراع كما ذكرنا اي  
الاذرع التي تعدل من البيت الكامل ستة وستون بمقابلة مائة ذراع من السفل المحم فصح ما قاله لانه لما احدث  
من البيت الكامل ستة وستون ذراعا بمقابلة مائة ذراع من السفل المحم ثم زيد على هذا العدد بضعفه وهو  
ثلثة وثلاثون ذراع لان هذا العدد من البيت الكامل اعني ستة وستين وثلاث ذراع علوا وهو مائة ذراع  
بضعف هذا وهو ثلثة وثلاثون ذراع فكانت هذه المائة من البيت الكامل بمقابلة مائة  
من السفل المحم كما ذكرنا والسفل المحم ستة وستون ذراع وثلاث ذراع لانه ضعف العلو فحصل بمقابلة  
مثله اي السفل الذي لا علو له ستة وستون ذراعا وثلاث ذراع لانه ضعف العلو المحم وتفسير قول  
اي يوسف ان يحل ان يزرع من البيت الكامل مائة ذراع من السفل المحم ذراعا من العلو المحم  
اي ويحمله ذراع من العلو المحم ذراعا من السفل لانه ما ارجح من ذراع من البيت الكامل لان العلو والسفل عدل  
سواء اي عند ابو يوسف فمحسبون ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع محسبون منها سفل محسبون منها علو  
وهذا ظاهر فيهم قال واذا اختلف المتقاسمون وشهدا القاسمان قبلت شهادتهما اي قال القدر في  
صورته اذا شهد من ورثة او شتر من انكر بعضهم انه استوفى بصيغته يشهد عليه القاسمان بذلك السفل  
شهادتهما ولم يذكر القدر في هذه الخلاف قال رحمه الله الذي ذكره قول ابو حنيفة واي يوسف اي قال المصنف  
الذي له القدر في قوله اي حنيفة واي يوسف وقال محمد لا تقبل وهو قول ابو يوسف ولا يبره قال  
الشافعي ومالك واحمد وذكر الحنفية قول محمد مع قولهما اي ذكر الحنفية في ادب القاضي قول محمد كقولهما  
فقالوا اذا شهدا دارا والارض من الورثة وانكر بعضهم ان يكون استوفى بصيغته يشهد عليه القاسمان في السفل  
الذان بوليا القسمة بينهم انه قد استوفى بصيغته فان شهدا جميعا جاز في قوله اي حنيفة واي يوسف  
ومحمد بن الحسن رضي الله عنهم انتهى وكان القدر في ذهاب الى ما ذكر الحنفية وقاسما القاضي وغيرهما سواء  
اي سواء كان الشاهدان اللذان شهدا في المسألة المذكورة القاسمان اللذين بضمهم القاضي وغيرهما من احوال











قليلاً أو كثيراً وقد قاله الحاكم في الكافي في مختصره إلا أن يكون له مال سوى ذلك سبع بالدين وانفرد القسمة  
وقوله ردنا القسمة أي إذا لم يورثه الدين أو المال ولا تركه لغيره في مالته التركة لا في غيرها فإنه قال ما لا  
وقال الثاني أن القسمة تميز القسمة بطل القسمة وان لم يقض الدين بطلت القسمة وإن قلنا أنه سبغ التركة قبل ذلك  
ففيه قولان وفي تيممنا قولان **وفي الدخول** أو وصي أو وارث آخر أو وصي له بالثلث والرابع أو ما أشبه ذلك ردت القسمة  
لأنه يظهر أن في التركة سبغاً آخر وقد افترضوا أنه كذلك الوصية الموصى له بالثلث والرابع أو ما أشبه ذلك ردت القسمة  
الغرماء وحقق الموصي له بالثلث والرابع أو ما أشبه ذلك ردت القسمة لأن ذلك لا ينافي مع حق التركة  
فلا ينفصل له مال آخر لغيرها وحق الغرماء والموصي له بالثلث والرابع أو ما أشبه ذلك ردت القسمة لأن ذلك لا ينافي مع حق التركة  
والتركة سواءً ولهذا قالوا لو كان مال آخر دخل في القسمة لم يفسد القسمة بل يعطى حصتها منه  
واختلف أصحاب المال في ظهوره وارثاً آخر أو وصي له بالثلث والرابع أو ما أشبه ذلك ردت القسمة لأن ذلك لا ينافي مع حق التركة  
وإن لم يكونوا غائبين والتركه عن أحد من كل ما سواه وقال عند المالك وأشبهه القسمة بحال في الوصية وله الجواز أن يثا  
أجاز القسمة وأخذ ما يظن به من كل أن يشارد القسمة فيجمع سهمه في محل إذا كانت التركة ذرة وإن كانت أكثر استوفيت  
القسمة وإذا كان في التركة ذرة من طلبها من القاضى القسمة والقاضى يعلم بالدين وصاحب الدين غائب فإن كان الدين يستوفى  
بالدين لا يقيم القاضى له لأنه لا يملك طهره في القسمة وإن كان غير مستوفى فالقسمة لا ينفصل عنها أيضاً لأن الدين يغلب  
كل جزم من أجل التركة حتى لو هلك جميع التركة إلا مقدار الدين كان ذلك لصاحب الدين وهذا القياس قولنا لا يح  
ولكنه استحسان فلو لم يخلو تركه عن دين يسير ويجهل أن يقف عشرة إلا بد من عشرة فالأحسن أن ينظر الميراث يقين  
فيقف من التركة قدر الدين ويقيم الباقي من عاهة المحقق وفيه نظر المستخرج أن يورثه يقوم بحفظ ما نصده من  
ذلك ويكون مضموناً عليه كما لم يفسد له صاحبه لأن حقيقة ولا يأخذ كغنى بئى من ذلك قيل هذا قولنا لا يح  
أما عدها بما أخذ كغنى أو أن لم يكن الدين معلوماً للقاضى عن الدين فإن قالوا لا بد من القول لهم ونقسم القاضى سهم  
بما أصل وهو فراغ الدفعة عن الدين فلو ظهر من بعض القسمة لأن أو أنها التركة فضاء الدين كذا في الميسر وطول الدخول  
لأنه يمنع أي كان الدين يمنع وقوع المالك للوارث وقد ذكرناه مستقصى وقد إذا كان غير محظوظ في كل  
نود القسمة إذا كان المالك من غير محظوظ بالتركه لم يفسد حق العدة ما بالتركه سبغاً فلا يجوز التصرف في التركة من قبل  
إذا بقي من التركة ما بقي بالدين ورأى ما قسم استثناء من قوله ردت القسمة يعني إذا بقي في التركة بعد القسمة شيء يورثه الدين  
لا ردت القسمة لأنه لا حاجة له في بعض القسمة في بعض حقها لأن المانع من القسمة تمام حق الغرماء فإذا وصل الدين حقه  
والمانع من بقود القسمة ولو أوزاره الغرماء بعد القسمة أي وكذا الآية القسمة لأنه لا حاجة له في بعض القسمة  
إذا أبرأ الميت بغيرها بعد القسمة أو إذا هـ أي من الغرماء الوارثة من الميراث والدين محظوظ أو غير محظوظ أي وسواء  
كان الدين محظوظاً بالتركه أو لم يكن جازت القسمة لأن المانع قد زال وهو قيام الدين **فإن قلت** ما الفرق بين هذا وبين ما  
إذا وصى له بالثلث **قلت** أنه شره في التركة وقد فسخ الدين وأنه فلا يصح القسمة كما إذا استحق شيء من المال  
في التركة فإن القسمة باطله لذلك ها هنا والفقه فيه أن القسمة لا ينفصل عنها في التركة كغيره في التركة إذا سبغ التركة  
وأعطوا حق الموصي له بالثلث من مال التركة لم يفسد ذلك لغيره لأن حصته في التركة فإذا أراد أن لوطن من مالهم  
فقد فصلوا واستأوا نصيبه من التركة فلا يصح لغيره أن يفسد حصته من التركة سواءً فذلك في التركة في التركة في التركة  
لهم ذلك لأن حصتها في مالته التركة فيكونان بقا حصتها من مالهم ومن التركة سواءً فذلك في التركة في التركة في التركة  
انفاد ولو ادعى أحد المتقاسمين ديناً في التركة مع دعواه ذكره فغيره على مثاله العدة وري قد يقول  
دنيا لأنه لو ادعى عنك من عيان التركة بأي سبب كان بالشر أو الهبة أو غيرها لا يقبل دعواه كما يحى عن قسمة  
إذا الدين لا يتعلق بعين التركة بل بمعناها وهو المالك ولهذا الورثة حق انفاء الدين من مالها وحقها من التركة  
لا يفسد فلم يكن الإقدام على القسمة اقراً لعدم الدين إشاراً إليه بقوله لأنه لا ينافي في دعواه إذا الدين  
يتعلق بالثمن أي معنى التركة وهو المالك والقسمة تصادقاً لظنون أي صورة التركة وشطر التفاضل اتحاد المحل  
وها هنا قد اختلف المحل فلا ينافي ولو ادعى أحد المتقاسمين عياناً في التركة عياناً في التركة  
سبب كان من الشراء والهبة أو غيرها لم يفسد دعواه **فإن قلت** ما الفرق بين هذا وبين ما  
أي أقرا منه يكون المقسوم مشتركاً ودعواه بعد ذلك دعوى بفساد القسمة إذا الإقدام على القسمة  
العين لم يفسد دعوى القسمة والاقرا بالحقه توافقه فلا يسمع **وفي الدخول** أي من جاز أن لا ينفذات وتكون  
هذه الدار ميراثاً ولم يبق لهم ولو شهد ثم ادعى بعد ذلك أنه وصى له بالثلث أو ادعى في سبغاً قبله ولو قال

تواكسرا ولو شهدوا لهم والمثالة حالها لا تقبل لأنه لما قال لهم ولو شهد كان قراراً من عليه ولا حق لغيرهم  
فعدة ذلك دعوى الوصية أو الدين توافقه في القسمة الورثة داراً أو ميراثاً الميراث ثم ادعت بعد القسمة ميراثاً  
روى جوازاً في ميراثه بنفسه القسمة كذلك الوارث لو ادعى ميراثاً الميراث لا يقبل بعين التركة بل بمعناها فلو كان ميراثاً  
على القسمة مقبولة ما لا حق لها **فصل في الميراث** من الميراث كقصة الأعيان شرع بكيفية الأغراض  
لغة مشقة من هذه وهي الحالة الطاهر للميراث يعني له ما ياتى بها ميراثاً ومنه التمسك وهو أن ينفذوا  
على ميراثه أصوبه وفي الحقيقة أن ميراثه أصوبه وأحد يعني التركة ينفذ على الهبة التي ينفذ بها الميراث  
الأخر وقد تبدل الحرة الفاضلة عن ميراثه الميراث من سبب الأصل لم يبدل بها  
ميراثه الجامع الصغير ولا العدة وري في حقيقة ولقد الميراث كما صاحب الهبة من البداية وأما كراهها  
تكثر للفوائد **م** الميراثية كمن استحسنها في القياس لا يجوز لها ميراثاً له المنفعة عنها وقال في شرح الشيخ  
قال أصحابنا إن الميراثية في المنافع المشتركة عقد كحاش وأجساد أطلباً حداً شرعاً وقال الشافعي لا يجوز وقال الطحا  
في اختلاف الفقهاء أي طلبت في ذلك قول الشافعي فلم يجد طاهره من هذه إن الحاكم لا يجوز أن يحبس على الميراثية  
وهكذا يذكر أصحابه اليوم وجه الاستحسان الكتاب قوله تعالى لها شرب يوم تقوم وهذا هو الميراثية والشفة  
ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى غزوة بدر مع أصحابه على بواحي المدينة ليس لهم طهر غير هذا فكان  
يخرج منهم الثلاثة على البعير الواحد بالتمسك وليس بينهم فارس غير مصعب بن عمير والمقداد بن الأسود وروى  
عن عتيبة بن عامر الجهني قال كنا نناوب في مال الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعقول وهو  
الاعيان خلقت للاشتقاق فهي كان المالك مشتركاً في الاشتقاق مشتركاً في الاشتقاق لا يحل الواحد لا يحل الاشتقاق  
على الاشتراك في زمان واحد محتاج إليها لا يمكن الاشتقاق شرهاً لو قد يكون من حيث المكان كالأرض التي يملك  
أحد ما حاجة منها والأخر حاجة أخرى وفيه يكون من حيث الزمان بأن ينفذ أحد ما لعين ملك كالأرض والأول  
ويحوز ذلك ما يحل القسمة وأما فيما لا يحل القسمة كالأرض الواحد والعبد الواحد لا ينفذ القسمة من حيث  
الزمان **م** الحاجة إليه أي إلى القسمة الميراثية إذا قد ينفذ الاشتقاق على الاشتقاق فاشبهه القسمة هذا هو وجه المعقود  
وقد يشابه وكما إذا تعلق قولاً فاشبهه أي فعل الميراثية والميراثية القسمة فيها إذا انفذ الاشتقاق على اشتقاق  
فيقسم لينتفع كل منهم بنصيبه فذلك الاشتقاق بالشفة قد تعلق بشفة ينفذون لينتفع كل منهم بنصيبه  
إذا المعقود من الاعيان الاشتقاق **م** ولقد سبغ **م** الاشتقاق لاجل شبهة الميراثية القسمة بحري فداية الميراثية تاول  
الميراثية جبر القاضى كجبر في القسمة إذا اطلبها بعض الشركاء أو غيرهم بحريه القاضى كما يحل في القسمة عند اتحاد  
الجس من اختلاف العلماء في كيفية جوازها قال بعضهم إن جبر الميراثية في الجس الواحد والمنفعة متقاربة  
تعاوناً وكذا في الشك والاراضي بغيرها من جهة متبادلة من وجه حتى لا ينفذ أحدهما هذه الميراثية  
ولو طلت أحد ما ولم يطل الآخر فاشبهه الاشتقاق على الميراثية وعند الشافعي لم يجز في وجه جبر وان جرت  
في الجس المختلف كالأرض والعبد بعينه متبادلة من كل وجه حتى لا يجوز من غير ضالم الميراثية قسمة المنافع  
فغيره بقسمة الاعيان وقسمة العبد بعينه متبادلة من كل وجه في الجس المختلف وفي الجس المتحد أقرا من وجه  
متبادلة من وجه كما ينبغي فلا ينفذ أحدهما بالقسمة ولكن أجبر عليه بطله أحدهما لأن التفاوت يسيراً وكذا في  
قسمة المنافع **م** وقال الميراثية في الجس الواحد من الاعيان المتفاوتة تفاوتاً يسيراً بغيراً فإرا من وجه عارته  
من وجه لأن الميراثية حاش في الجس الواحد ولو كانت متبادلة من وجه لما جازت في الجس الواحد لأنها تكون  
متبادلة المنفعة بحسبها وأنه يحرم النساء الأول **م** إلا أن القسمة أقوى منه أي من الميراثية في سبب المنفعة  
لأنه لا ينفذ القسمة والتدبير باعتبار القسمة **م** جميع المنافع في زمان واحد والميراثية جميع على التعاقب يعني  
يقع منها عقب شيء **م** ولهذا أثر أي ولو كان القسمة أقوى لو طلت أحد الشركتين القسمة والآخر الميراثية فم القاضى  
لأنه أبلغ في التمسك أي لأن القسمة أبلغ في التمسك لما ذكرناه جميع المنافع في زمان واحد **م** ولو وقت  
أي الميراثية فيما يحل القسمة ثم طلبت أحدهما القسمة بنفسه أي ثم طلبت أحد الشركتين القسمة بنفسه القاضى وتطل  
الميراثية لأنه أبلغ أي لأن القسمة أبلغ في التمسك وقال في كتاب الصلح من الشايل وكل واحد نفس الميراثية  
بلا عذر إذا المرء العتق لأنه عتقه القاربه ورثتها ميراثاً **م** وقال في الكفاية طلب أحد ما شفه العبد  
بعد الميراثية فتم الحاكم وفتح الميراثية لأن الأصل القسمة ولا يطل الميراثية ميراثاً ميراثاً لأنه لا ينفذ  
لا سبغاً لغيره الحاكم **م** لا يطل ولو شهد الميراثية **م** فلا فائدة في النقص ثم الاستنباط أي جسد فلا فائدة

الشايل

ولكن شرب

ض



في بعض الممايا ثم أعادتها وكوتمت في دار واحد على أن يكون هذا طائفة من الدار وهذا ناحية  
أي ناحية أخرى منها أو هذا علو وهذا سفلا أي وهذا سكن علو الدار وهذا سكن سفلا جازلان القسمة  
على هذا الوجه جازلان الممايا بجوز وجوز المستع بطلل خدم وبع قال الشافعي ومالك وسوا في ذلك كرم المكن  
أولاً **في الملبوط** لو أهدم العلو فلصاحبه أن يسكن مع صاحب السفلا لأنه إنما رضى بسقوط حصه في السفلا بشرط  
سلامة سكني العلو فلم يسكن على حصه في السفلا ورشته في ذلك بمنزلة **في الممايا** في هذا الوجه وهو أن  
يسكن هذا في جانب الدار ويسكن هذا في جانبها في زمان واحد **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً  
فما جمع منافع أحدهما في بيت واحد لئلا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً  
متاد لئلا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
غلة ما أصابه بالنهاية بالاحاق **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
المنافع على ملكه **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
منها احاق منزله **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
في العارية تحدث على ملك المستعير مع هذا لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
ولو أهدم في عبيد واحد على أن يخدم هذا يوماً وهذا يوماً **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
بالعبد الواحد عن التمايز في علة العبد الواحد لئلا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
في كتاب الصلح من الكافي والنهاية في خدمة العبد الواحد **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
جوز أيضاً هنا عند أي حصة اعتدلت في زمان واحد **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
بان يسكن هذا يوماً وهذا يوماً وقد يكون من حيث المكان بان يسكن هذا طائفة وهذا طائفة **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
بعض التمايز في الزمان متعين في البيت الصغير ولم يذكر أن هذا الأمر متاد لأنه عطفه على صور الأجزاء  
فكان معلوماً **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
المكان ومن حيث الزمان فقط فهو أن يطلب أحدهما أن يسكن في مقدم ما وصاحبه في موضعها **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
أي بحمل التمايز من حيث الزمان والتمايز من حيث المكان كالدار مثلاً قد به لأنه إذا كان في محل حملهما كالبيت  
الصغير مثلاً فإنه لا يكون التمايز من حيث الزمان فقط **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
المكان أو قبل ذلك واحد بمتنع في زمان واحد من غير تقدم لأحد على الآخر وفي الزمان **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
بمتنع جميع الدار في نوبته وفي المكان بمتنع بالبعض **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
اختاره من حيث الزمان بمتنع في البيت بمتنع التمايز أي التمايز الملبوط **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
لأن التمايز في المكان يمكن في الحال بان يسكن هذا بعض ما ويسكن الآخر بعض ما ولو كان المقدم أحسن وانفع يمكن أن  
يحمل نصيبه الآخر من المرافق ما يساوي المقدم أما التمايز من حيث الزمان فلا يمكن في الحال إلا أن يمتنع من أحدهما  
بم يسكن الآخر مثل ذلك الملة **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
خدم فكون من فوقاً وهذا الأول مفعول فيكون بحله النصيب **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
العبد الآخر جاز عند أي عداي يوسف ومحمد وبه قالت الثلاثة لأن القسمة على هذا الوجه جاز حتى إن القاضى  
وبالتراضى فكذلك الممايا **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
عند أي حصة لا يمتنع القاضى أي قال بعض المشايخ عند هذا على قياس قوله **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
روى الحنفية رحمهم الله وقال الأثراري يعنى روى عن حصة في الكسائيات أن التمايز على خدمة العبد جاز **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
وظاهر الرواية على خلاف ذلك **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
والأصح أنه يمتنع القاضى عند النصيب لأن معنى قوله أي حصة من الدار لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
يعنى هذا يجوز القسمة في الأصوات فكذلك الممايا والجمعة ما لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
لأن الاستخدام ما لا يمتنع وأن يمتنع على المشاحبة والساهلة فتكون منافع العبد متفقاً بخلاف ما  
الرفق لا يمتنع تفاوت تفاوتاً فاحشاً على ما تقدم في القسمة ولو هاتما أي لو هاتما الشراكسة القيد  
على أن لا يمتنع كل عند كل مناهج حاز استحساناً المشاحبة في أطعام الممايا **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
لأنه لا يمتنع فيما قاله الشافعي من أن يسكنوا معاً في زمان واحد **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد

الحاق

استحساناً المشاحبة في أطعام الممايا **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
غير ولو هاتما على أن يكون على كل واحد كسوة ما في يد لا يجوز لأن كسوتهما عليهما فيكون كل واحد لغيره نصف الكسوة  
من صاحبه نصف كسوة الذي به يد وأنه يجوز فلا يجوز **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
حازا لا يمتنع ويجوز القاضى عليه أي على التمايز في الدار إذا امتنع أحدهما **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
عند هذا إذا روى أحد **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
لأن التفاوت بطل في المنافع فجوز التمايز ويجوز فيه جبر القاضى لغيره أو إذا كانا لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
لا يمتنع عند اعتبار ما لغيره **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
الكر حتى هذا إذا روى أحد **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
فكذلك في القسمة بطل في التمايز **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
وفي كسوة الشريك أي في سكنى الدار قوله أصلاً لا يمتنع بطل القاضى لا يجوز لأن كسوتهما عليهما فيكون كل واحد لغيره نصف الكسوة  
بما قال شيخ الإسلام الاستحسان في شرح الكافي في ذلك التمايز في الدار على السكنى أو الغلة خافوا وذكر في كسوة  
عز أي حصة العبد لا يجوز لأن قيمة المنفعة تعتبر بقسمة العبد وقسمه العبد في الدار بغيره **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
بالتراضى لأنه بغيره بغيره بغيره **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
أشاره إلى قوله اعتدلت أبا القسمة والتمايز عطف على قوله بالخير **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
بمع السكنى بالسكنى وذلك باطل **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
بعض الآخر جاز **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
أن التفاوت يعلق بالمنافع يجوز بالتراضى ويجوز فيه جبر القاضى لغيره أو إذا كانا لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
أو يمتنع هذا جواب عما روى عن أي حصة أنه لا يجوز **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
بغيره فلا يجوز فيها الحرج خلاف الأقوال **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
بقسمة الاعيان **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
تفاوت تفاوتات الأكرين فأنهم من حاد في أي قال الأكرين من ما هو بصيغة الركوب **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
أي جازلها وهو فعل من جازلها من علم بغيره ويقال هو من يات بغيره بغيره **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
فند الرقن والآخر في الإحق **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
جوز خلافها لما قلنا أشار به إلى قوله لأن الاستعمال يتفاوت تفاوتات الأكرين **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
النهاية في خدمة العبد جاز **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
أي لا يتكلف زيادة على ما يطعمه من العلو الخدمة فيحقق الاعتدال في قيمتها **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
المجوز إلى تحمل الزيادة يعني تكلف ونسأل عليها بغير ما في طاقتهما أو الناس متفاوتون فيه فلا يمتنع الاعتدال  
**في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
من حيث المنفعة لأنه لا فرق بين أن يمتنع ما سكني ثم يواحد ما سكني كل علمنا ومن أن يمتنع ما سكني في الغلة استداد ذكره  
في الرقيات أنه لا يجوز التمايز في الغلة لأن الغلة اسم للزمام وهي معد ومعد الحال وقسمه المردوم قبل الوجود  
لا يجوز خلاف القسمة في المنفعة ولهذا لا يجوز القسمة في غلة عبيد وأخذ كذا في شرح الكافي **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
والدابة الواحدة لا يجوز خلاف **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
وعدمه في العبد الواحد والدابة الواحدة **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
بتفاوتان يعني أحدهما يكون عقيقاً لاخر في استنفاء المنفعة أو الاعتدال ثابت في الحال **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
التي عليها الدار والعبد أو الدابة الظاهر بقاء في العفار **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
أي الظاهر بغير الاعتدال في الحيوانات **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
الافه والمرق في الخرج خصوصاً عند حقوق النعيب **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
لأن الاستعلاء لا يمتنع بالاستعمال والظاهر أن عمله في الزمان الثاني لا يكون كما كان في الأول لأن القوى  
الحسنة متناهية **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
في نوبة الآخر **في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد  
**في الجمع** الأصحاب لا يمتنع أن يسكنوا معاً في زمان واحد



أعنت نفسه دون شريك ولو أجزأ لغيره من شريكه كانت الغلة له فإدراكه كذلك وتكون الغلة طيبا له لأن الأجزاء  
بأذن الشريك وفي الدار الواحدة إذا اشترى في الغلة فاعلت في بنية أحدها أكثر فالفضل بينهما لأن معنى الأجزاء في الغلة  
في الدارين ربح على معنى كل واحد فصل في المنفعة والغلة في الوقت الذي يصل إليه صاحبه فاستوفيه كل منهما عوض  
عن قيم تلك استوفيه فاعله فليس له وفي الدار الواحدة إذا اشترى في الاستغلا من زمانا فأحدهما فصل في الغلة  
فصل وصول الأجزاء فذلك لا يكون نصيبه للغير ففصل في أحدهما نصيب صاحبه وما يقبضه  
كل واحد فصل عوضا عما يقبضه صاحبه من عوض نصيبه والمعاوضة تقتضي المساواة فعند القاضل يتساوى ربح  
فيما بينهما يستوفيا وفيه قال الشافعي في قول **علاء** فما إذا كان للمتاقي على المنافع فاستعمل أحدهما في بنية دار  
حيث لا يشتركان في الزيادة لأن التعديل فيما وقع عليه المتأخر يحصل وهو المنافع فلا يضره زيادة **محمّد**  
لا يشتركان في الزيادة **علاء** الاستغلا أي من بعد حصول التعديل في المتأخر في المنافع **محمّد** والمتأخر على الاستغلا  
في الدار كان أيضا في طاهة الدار **س** أحضره عن رواية الكيسانية عن علي بن حنيفة أنه لا يجوز كذا رواه **علاء**  
بمنشأ ما رواه في قوله والأخذ بالثبات في الحال **محمّد** ولو فضل غلة أحدهما لا يشتركان فيه **س** أي في الفاضل في الشا  
المدكور **علاء** ولو فضل غلة أحدهما لا يشتركان في خلاصة الدار الواحدة حيث يشتركان في الفاضل في غلة الدار الواحدة  
**محمّد** والفرق بين اشتراكهما في فضل الغلة في الدار الواحدة وبين اشتراكهما في فضل الغلة في الدارين أن  
الدارين معنى التمييز والأجزاء ربح لا اتحاد زمان الاستغلا يعني أن كل واحد منهما يصل إلى المنفعة والغلة  
في الوقت الذي يصل إليه صاحبه فصارت كل واحدة من جميع نصيبه من المنافع في الدار التي هي في يد الغلة  
التي يأخذها بدلًا للمنافع التي تشاء من نصيبه فتكون له خاصة وإن كنت فلا تحت زيادة **محمّد** وفي الدار الواحدة  
تفاضل الوصول يعني فصل أحدهما إلى الغلة قبل صاحبه وذلك لا يكون إلا من نصيبه الغلة فإذا كان كذلك  
فما اعتبره **س** أي اعتبر نصيب صاحبه من الغلة فمما يكون هو مستقر **محمّد** وجعل كل واحد من بنية  
كل واحد من صاحبه **س** يعني نصيبه من الغلة ثم يطبق القرض لنفسه **محمّد** فلهذا رده عليه حصته من الفضل  
**س** أي فلاجل كونهما لو كل واحد على صاحبه حصته من فضل الغلة **محمّد** وكذا يجوز في العبد من عند **س** أي ولما  
يجوز المتأخر في استغلا العبد من عند أي يوسف ومحمد وبه قال الثلاثة **محمّد** اعتبارا بما للمتاقي في المنافع  
**س** أي قياسا على المتأخر في المنافع في العبد من عند أي حنيفة لأن التفاوت في أعيان الرقيق بينهما أي  
من التفاوت من حيث الزمان في العبد الواحد **س** لأنه قد يكون في العبد واحد كاسية وحدا قد يحصل شتر واحد  
من الغلة ما لا يحصل الآخر سنة **محمّد** فإني أن منع الجواز **س** أي جاز إذا استغلا العبد من قرض من المتأخر استغلا  
العبد الواحد لا يجوز إلا بالتفاوت في استغلا العبد من ولي أن لا يجوز **فان قلت** معنى الأجزاء والتمييز ربح في غلة  
العبد لأن كل واحد منهما يصل إلى الغلة في الوقت الذي يصل إليه صاحبه وكان كالمنايا في الخلية  
**قلت** التفاوت منع عن ربحان معنى الأجزاء خلافاً لمعنى الخدمة لما بينا أن المنافع من حيث الخدمة فلا يتفاوت  
والمنايا في الخدمة حوز ضررون **محمّد** جواب عن قياس قولنا على المنافع نقر من أن المنايا في الخدمة حوز ضررون  
أن المنافع لا يتفق فيبعضهما على ما يقبضها المصنف من ربح **محمّد** ولا ضررون في الغلة لا مكان فيمنها كونهما  
عنتا **س** يستعان على طريق الشريك **محمّد** ثم يسمان ما حصل من الغلة **س** لعالم أن يقول على المنايا في المنافع بقوله  
من قبل أن المنافع من حيث الخدمة فلا يتفاوت وعندها يصحرون لغلة **س** الغلة وفي ذلك نوارده على من يستغلن  
على حكم واحد من الطرفين وهو ما طرأ **محمّد** يمكن أن يحاب عنه بأن المذكور من قبل هذه الغلة لأن على الجواز تعدد الغلة  
وقلة التفاوت فجميعا لأن كل واحد منهما غلة مستقلة وقال الكافي قوله **س** المتأخر في الخدمة حوز ضررون جواب  
السؤال رد على قوله لأن التفاوت في أعيان الرقيق أكثر **محمّد** بأن قيل قوله **س** المتأخر في الخدمة حوز ضررون لو كان  
كذلك لما حاز الاستغلام وجب حوز المتأخر في الاستغلام العبد الواحد لا يتفاوت في جميع الروايات وفي العبد  
على الأصح على ما من قوله في جوابه **س** المتأخر في الخدمة حوز ضررون **محمّد** وما ذكرنا أصوب على ما لا يخفى كما ذكرنا  
المختار في الشريعة وتعد صاحب العنايه **محمّد** ولأن الظاهر في حد آخر لا يطال الناس شأنه أن الظاهر هو  
التساخ في الخدمة والاستقصاء يعني الضائقة **محمّد** في الاستغلا فلا يقاسان **س** يعني لا يقاس أحدهما على الآخر  
**محمّد** ولا يجوز في الدارين عند خلافا **س** أي لا يجوز المتأخر في الاستغلا في الدارين عند أي حنيفة خلافاً لابي يوسف  
ومحمد والوجه ما بيناه في الركوب **س** أي الوجه ما بيناه في الركوب وهو قوله اعتبارا بغيره **محمّد** ولو كان  
على الجواز وعين بين اثنين فيما ساعا على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة يستقيم **س** أي يأخذ منهما وهذا في الحال والجور

من بعد

وهذه المنايا

أجزأها وشتر المتأخر والغلة ونحوها كالقصر والابل **محمّد** لا يجوز لأن المتأخر في المنافع ضررون إلا أنها لا  
تبقى فيتعذر ربحها وهذا أعيان باقية ردها عليها الغلة عند حصولها فلا يجوز الضررون فلا يجوز **محمّد** قال قيل  
لشكل كما إذا اشترى في الدار من شتر كسب منها على أن ترضع هذه **س** وهذا والأخرى من الأخرى من شتر كسب  
ذكر في الخبر مع أن المتن غير **واجب** ما إذا اشترى من شتر كسب منها على أن ترضع هذه **س** وهذا والأخرى من الأخرى من شتر كسب  
المنفعة تحققت الضررون كما في الخدمة أما الدار المحبوبات أعيان ولها قيمته لا يحق فلهذا لم يأت بها **محمّد**  
**الدخيل** أمة من رجلين خاف كل صاحبه على ما فقال أحدهما عند يوبى وأعد أن يوما قال الآخر لا بل  
لصعته على يدي عدل فحبل عند كل واحد منهما يوبى ولا موضع على يدي عدل **محمّد** قال مسأنا غطاط في بابل لعدو  
في جميع المواضع التي قد فاته لا يحاط لحسنه **محمّد** والخيلة هذا قول المصنف في الخيلة في جواز المتأخر في الخيلة  
للكون **س** أن يبيع حصته من الآخر **س** يبيع حصته من الشراء والغلة من الشريك الآخر **محمّد** بشرى خلد بعد  
نوبته **س** أي ثم أن يشترى كل الشراء والغلة فكل واحد منهما يأخذ ما له لأنه حصل اللبن والتمر على ملك المشتري  
**محمّد** أو ينتفع باللبن مقدار معلوم استقرضا لصاحب من الخيل كل يوم إلى مدة معلومة ثم إذا انتفع باللبن  
ينتفع صاحبه باللبن مثل تلك المدة بعضه من نصيب شتره في هذه المدة وبعضه مما أقرضه في هذه المدة المأخوذة  
ولكن ينبغي أن يزن اللبن ويكيله في المدة **محمّد** وكذا المنايا في أرض المشاع كأن **س** فليل للوجه الثاني **محمّد** وقاله القيم  
الشامل من المشروط بما في غنم بينهما على أن يكون نصيبا عند هذا أو نصف عند الآخر لعلف وشتر  
لشتر لا يجوز لأن اللبن بينهما والعلف عليهما فيكون كل واحد شتر ما نصيب لصاحبه نصف لعلف الذي عليه  
واللبن يزيد وينقص العلف مثله فلا يجوز **محمّد** وفي الفتاوى لصغير يقر من اثنين تواضعا على أن يكون عند كل  
واحد منهما حصة عشر يوبى ما حلب لشتره من المنايا باطلة ولا جعل فضل اللبن لأحدهما وإن جعل حصة حل  
أن يستعمل صاحب الفضل فضله ثم جعل صاحبه في حل حصة الحل لأن الأول حصة المشاع فما لا يحتمل الغلة فلم  
يجزوا الثاني هيئة الدرس وأنه يجوز أن كان مشاعا ونقله عن شتره أو أوقات والله أعلم **كتاب**  
**الزراعة** قال الشراح لما كان الخارج في عقد الزراعة من أنواع ما يقع فيه الغلة وذكر المزارعة عقدها  
**قلت** لما ذكره الشرح في عقد الزراعة من أنواع ما يقع فيه الغلة وذكر المزارعة عقدها  
رضي الله عنه المزارعة ما تملك والرعي ما تملك هذا القطر القدر وروى عنه قال الشافعي وما ذلك وفي الخيلة لا يجوز  
المزارعة على بيتا من أرض الشجر فيها والمزارعة والمجارع وبه قال أبو حنيفة وهو يقول مجارع والخيم وعكبة  
وأن عباس في رواية من أصحابنا من قال المزارعة غير المجارع فالحاج أن يكون من ربح الأرض من الأرض من الأكل  
والعمل المزارعة أن يكون الأرض والبذر من واحد والعمل من آخر وفي التبعة يجوز المزارعة على الأرض  
بين المخل للستاقية على الظاهر في الزراعة يكون البذر من صاحب الأرض من شتره أو من شتره أو من شتره أو من شتره  
التملك فيكون البذر من المخل **وفي الغابة** وكذلك المعاملة لا يجوز عند أي حنيفة بعض الخارج وعند مالك  
لا يجوز دفع الأرض مزارعة الأسماء للدموم والأشجار وشتر التبعة عند أن يكون الأصل ضعيف **س** لأنه  
تتحقق التبعة كذا في المختلف وقال الشافعي يجوز المزارعة شتره المساقاة على الأرض من المخل لا يجوز  
مفردة ولا يجوز حتى يكون من ربح الأرض البذر والعقد من العامل العمل كذا في شرح الأقطع وقال  
الحزبي من أصحاب أحمد في محضه ويجوز المساقاة في المخل والكرم والشجر لشيء معلوم يحصل للعامل من الثمر  
ولا يجوز أن يحصل له فضل زائمه ويجوز المزارعة بعض ما يخرج من الأرض أن يكون البذر من ربح الأرض شتر  
وأما بقية ما تملك والرعي مع أنها لا يجوز عند أي حنيفة في جميع الصور كالمخلط الحديث فانه حاشي  
الحديث معنى عن المجارع **محمّد** فإني لما المزارعة بالثلث والرابع وحصل الحديث للمكان العادة في ذلك  
الوقت وقال ذلك لبيان التقدير بغير بيان التقدير من المزارعة فاسد بالاجتماع وذكر المختار في  
كتاب الجبل الخيلة في جواز المزارعة على مئة هيأة حنيفة فقال الخيلة في ذلك أن يأخذها من ردة شتره على  
قاضري المزارعة جازن فحكم بجوازها على ما يجوز ذلك إذا قضى **قلت** قاله ثم شتره من القاضيه هل هذا الخلاف  
أم لا فإن كان كتاب أو ربيها أن قاضا قضى عليها ما نقاد هذه المزارعة يجوز أو ربحا المزارعة عليها **س** أي  
**وقال** الإمام الأسخاوي في شرح الطحاوي في الخيلة في جواز المعاملة والمزارعة أن شتره العامل يبيع  
معلومه فإذا انقضت تلك المدة استوجبا الآخر سواء حصل هناك خارج أو لم يحصل شتره أصليا على بعض الخارج  
مكاد الأجرة تجوز ذلك فذلك في المزارعة **محمّد** أعلم أن المزارعة لغة معاملة من الرعي **محمّد** قد علم أن المعاملة

فيها

لا يجوز







جبر القول بسببه لانه على الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يفتح بعده  
واما حديث جابر في النبي صلى الله عليه وسلم على احد الوجوه التي حمل عليها حديث جابر فانه روى حديث جابر  
ايضا فحمل على من حدثه ثم لو حمل على المزارعة لكان منسوخا بنسخة حديث جابر في القول في حديث زيد بن ثابت  
ولو قال اصحابنا انما يفتي على احد منكم على الارض التي يفتي على الارض البضاعة لكانت  
قدنا هذه البضاعة لان حراج جبر على الف وسق فيدعي ان يكون بينه وبين الروادروا القصة على العموم  
من غير تفصيل ولا نذكر من يفتي في التمسيد كل واحد من الجديين وما ذكرناه من الاحكام **قلت** ما ذكره عن سلم  
لما ذكرنا ان حديث جبر لا يدل على جواز عقد المزارعة وذلك بطريق الحجة او حراج المقاسمة وقوله ان  
حديث رافع مصطرب عن قولي لان الحديث بالاضطراب في الفاظه بقوله من كذا او من كذا الامر وما قال  
من النسخ غير صحيح لان النسخ يقتضي المعاوضة وحديث جبر لا يدل على المزارعة فكيف المعاوضة لا يدل على جواز  
المزارعة لما ذكرنا وانما اوله اصحابنا الشافعي يفتي على تقدير التسليم لما ان النبي جاء في المزارعة بلفظها  
**ق** اذا اشتد عندك اي اذا اشتد عند المزارعة عند اي حصة فان سقى الارض وذكر بها هذا بيان حكم  
العقد فليد ذلك في نالنا يقال كرب الارض اذا قلتم في الثمر والمصدر كراب بالكثر ولم يخرج  
قله احسن لانه في معنى احراج فاسلم **ق** لان عقد المزارعة وفي شرح الطحاوي في المصالح كان  
الخارج كله لصاحب البذر فان كان البذر من قبل ربا الارض فالخارج كله له وبطريق التمسيد وانه لا بد  
كله مما سلكه وجب عليه احراج المزارع استار الله بقوله **ق** وهذا اي الحكم المذكور اذا كان البذر  
من قبل صاحب الارض ان كان البذر من قبله **ق** اي من قبل المزارع فقله **ق** اي على المزارع احراج الارض والحاج  
كله في الوجهين **ق** يعني في الوجه الذي كان البذر من قبل صاحب الارض وفي الوجه الذي كان من قبل المزارع  
البذر لانه ما ملكه **ق** اي ملك صاحب البذر **ق** ولا خلاف الاخر **ق** اي احراج المزارع والارض والارز **ق** كما  
فصلنا **ق** استار الله الى قوله اذا كان البذر من قبل صاحب الارض **ق** وما اعلى قوله فان حصل من الخارج  
ويكون بينهما على الشرط وان لم يحصل فلا شيء على ربا الارض ولا على المزارع ولا يلزم ما لو غصت البذر  
ورفعه فالخارج للمزارع لا لصاحب البذر لانه ما ملكه لان الغاص هنا عامل نفسه باختياره وكسبه  
فاستأجر الحادث وهو الخارج الى قوله **ق** اما ما هنا فالعامل عامل نفسه باختياره لا من قبيل البذر  
كما لو وضع البذر بنفسه وبنته كذا **ق** الايضاح **ق** الا ان الفتوى على قولنا **ق** اي لكن الفتوى على قولنا **ق** اي  
ومحمد **ق** الحاجة الناس اليها **ق** اي الى المزارعة **ق** ولطهور تعامل الامنة **ق** اي ان المزارعة من ربا من النبي  
صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكبر والقياس من ذلك **ق** اي في تعامل الناس كما في الاختصاص  
**ق** اي كاترك القياس **ق** الا يستصنع ليعامل الناس به **ق** فان قلت **ق** انما يترك القياس بالقياس **ق** قلت  
الاصح انفساد الاجماع مع سبق الاختلاف فكان حريان التعامل بعد ذلك اجماعا على جوازها وايضا ان  
الاختلاف ما كان لاحل فتاة المزارعة وقد روى الطحاوي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه انه قال لعن الله  
ابن خديج ابا واو الله اعلم بالحديث منه وانما حاشا رجلا من الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد اقتتلا  
فقال عليه السلام ان كان هذا شأنكم فلا تتركوا الارض فعمل ان لو اهدى لفتى الشريعة وكان الكفاي شرح  
قوله وكذا الكثر اصحاب الحديث **ق** ثم المزارعة لصحة ما على قول من يجزئ بشرط واحد هو كون المزارع صالحا  
للمزارعة لان المقصود **ق** وهو الاستعانة **ق** لا يحصل دون كون المزارع صالحا **ق** والثاني **ق** اي والشرط  
الثاني **ق** ان يكون ربا الارض والمزارع من اهل العقد **ق** بان يكون بالغاعا ولا فاداعلى النقصان **ق** وهو **ق** اي  
هذا **ق** لا يخفى **ق** اي لعقد المزارعة وحدها **ق** لان عقد **ق** اما لا يصح الا من اهل **ق** اي لا ياتي  
عقد كان لا يصح الا من اهل **ق** والثالث **ق** اي والشرط الثالث **ق** بان الملك لانه عقد على منافع الارض  
**ق** ان كان البذر من جانب العامل **ق** او منافع العمل ان كان البذر من جانب المزارع **ق** والمدة **ق** اي المعتاد **ق** اي  
اي المنافع **ق** يعلم **ق** اي بالمدى **ق** في بيان الملك مطلقا ولم يبين مقدار ولا ملك الملك العليله التي  
لا ينص للمزارعة لا يصح لعدم الفائد ولا مدد طويله لا يعسا لها كانت بمنزلة التاميد فلا يصح ايضا  
ولا بد من ذكر مقدار المدد **ق** وفي الحديث **ق** ومن شرط بيان المدة الى سنة او سنتين وما اشبهه ولو  
من مدد لا يدرك المزارع فيها نفسها المزارعة وكذا لو سئل عن مدد لا يعسا لهما انهما غابا فاستد لهما  
وذكر ابو علي السفي مشاخنا قالوا في الاجابة الرسمية التي تعقد الى ثلاثين سنة ان كان لا يتوهم حياة

الاهل

العائد

العائد من الهاتين البايان كما ناكس من واحد من المبحر لان الغالب كالمفتي كما في المعقود **ق** ويحكم بموته بموت امرائه  
الغالب وان كان في قدرة الله تعالى ان يعثر الدهر **ق** وقال الفقهاء وبعض المشايخ جاز ذلك كافي النكاح اذا من سنة  
ولا يصح ذلك في ظاهر الرواية ويجعل ذلك بمنزلة نكاح مؤقت وعن محمد بن مسلمة ان المزارعة تصح بلا بيان الملك  
ويصح على ذرع واحد واختاره ابو الميثاق **ق** قال ابو يونس عن احمد بن محمد بن حنبل ان المزارعة تصح بلا بيان الملك  
عن لادن وعنده اكثر الفقهاء لادن **ق** وفي النواريل مثل ابو يونس محمد بن محمد بن سلام عن رجل فغ ارضا من اربعة  
ولم يعين لها وقتا قال على مذهب علمنا الكوفيين المزارعة فاسد **ق** وفي قول محمد بن مسلمة الاحاق جاز وهو  
على اول السنة قال الفقيه **ق** فانه قال على مذهب علمنا الكوفيين لان وقت المزارعة عند من يتقار  
فاستبان وانها من يجوز ووقت المعاملة معلوم بخبره وان لم يوقت كما يجوز المعاملة الى هذا لفظ النواريل  
**ق** والاربع **ق** اي والشرط الرابع **ق** بيان من عليه البذر فقلنا المزارعة **ق** لان المعقود عليه بخلافه  
**ق** واعلاما للمعقود عليه لان جهاتة تنسحق الى المزارعة وهو **ق** اي المعقود عليه **ق** منافع الارض **ق** اي اذا  
كان البذر من قبل العامل **ق** او منافع العامل **ق** اي ان كان البذر من قبل صاحب الارض **ق** اي الاول العامل  
مستاجر المزارع وفي الثاني ربا الارض مستاجر للعامل فلا بد من بيان ذلك بالاعلام وهذا اذا لم يذكر لفظا  
يدل على ان البذر من قبله **ق** اي اما اذا ذكر لفظا يدل عليه فقد يكفي ذكر من رسمه عن محمد بن ابي العز  
احراجك ارضي هذه سنة ما تصف وقال ما لثلاث جاز والبذر على المزارع لان الاحاق يكون على المستاجر  
فهذا بيان ان البذر على المزارع ولو قال احراجك لزم بيع ارضي هذه ما لثلاث جاز والبذر على ربا الارض  
واما اذا قلنا دفع ارضي الملك مزارعة ما لثلاث لا يجوز اذ ليس فيه بيان من عليه البذر وعن بعض شيوخنا  
يلح بيان من عليه البذر اما بشرط في موضع ليس فيه عرف ظاهر ان البذر على من اذ كان العرف  
مشتركا او في موضع فيه عرف ظاهر لا بشرط بيانته لان المعروف كالمشروط كذا في الحديث وعنده احمد  
والشافعي اذا كان البذر من ربا الارض يصح المزارعة وان كان من جهة العامل تنسحق لمحتاج  
لصحة الى بيان من عليه البذر وعن احمد بن محمد بن حنبل ان البذر بينهما **ق** قال ابو يوسف ومحمد وطائفة من  
اهل الحديث وفي المعنى لا يرد اجماعه هو الصحيح لانه عليه السلام عامل اهل خيبر على ان يعملوا من اموالهم  
وظاهر ان البذر من اهل خيبر والاصل المعقول عليه في صحة المزارعة هذا الحديث **ق** والخامس **ق** اي  
والشرط الخامس **ق** بيان نصيب من لا بد من قبله لانه يستحق عوضا بالشرط **ق** فلا بد ان يكون معلوما  
واما لا يستحق طابا **ق** اي الذي لا يبين لا يستحق حال كونه شرطيا بالعقد **ق** والسادس **ق** اي  
الشرط السادس **ق** ان يخلو ربا الارض بينهما وبين العامل حتى اذا شرط عمله مع العامل الارض بقصد العقد  
لغوات الخلفه **ق** وهذا ظاهر وكذا بشرط ان يخلو ربا الخلف منه وبين العامل حتى اذا شرط عمله مع العامل  
لا يجوز **ق** اي الشرط السابع **ق** الشركة في الخارج بعد حصوله لانه يستحق شركة في الانتهاء **ق** اي  
المراد منه ان بشرط العائدان زمان العقدان يكون جميع الخارج بينهما اذا حصل ليس المراد منه حصول  
حقيقة الشركة في الخارج حين العقد لان ذلك لا يكون الا بعد الخرج فلا يكون شرط لان شرط الذي لا بد  
ان يكون سابقا عليه لتوقفه عليه لا متاخرا **ق** فاما يقطع هذه الشركة كان بقصد العقد **ق** لانه اذا شرط  
فيها ما يقطع الشركة في الخارج تبقى اجماع تحضه والقياس بان جواز الاجان المحضه باجتماع معدوم وعن  
هذا قلنا اذا شرط صاحب البذر ان يرفع يد من الخارج والباقي بينهما تنسحق المزارعة بلا خلاف ولو شرط  
صاحب البذر ان يرفع يد من الخارج والباقي بينهما تنسحق المزارعة لان هذا الشرط لا يقطع الشركة في الخارج  
لان الخارج وان قل يكون له عشر وهو الحصة لصاحب البذر اذا اراد ان يصل اليه ان يشرط قدر البذر  
باسم العشر او الثلث او ما اشبه ذلك والثاني بينهما **ق** والثامن **ق** اي والشرط الثامن **ق** بيان جيل البذر  
لنصير الاحرام معلوما **ق** قال شيخ الاسلام هذا قياس وفي الاستحسان ليس بشرط وفرض الاجان المزارع  
وقال في موضع اخر بيان جيل البذر بشرط من غير ذكر قياس واستحسان وهذا هو القياس **ق** اي  
الا اذا عتبان قال ما بدا لك مكان البذر من جهة العامل او قال ما بدا لك مكان البذر من ربا الارض وان لم  
يكن شيء من ذلك فسدت المزارعة ولو زعمها مع الفساد سقط العقد جائزا لان جيل البذر معلوم  
كذا في الخبر قوله ليس يصح الاجر معلوما لان الاجر بعض الخارج واعلام جيل البذر **ق** اي  
**ق** اي البذر في محضه **ق** وعندهما **ق** اي المزارعة عند اي يوسف ومحمد **ق** على اربعة اوجه ان كانت

الاخر

ما



الارض البدو لولا وجود البقر والعل لولا احد جازات الارعة **قوله** هذا الاختصار على رواية القدرى وهو بالاستقرا  
لان قيام الارعة على اربعة اشياء وهى الارض والتدرو والبقر والعل وهو امر محسوس يعلم منه وحده الاختصار وانما اذا  
كانت الارض مشتركة او البقر او البقر مشتركة كانت الارعة مشتركة على ما بينهما ان شاء الله تعالى فكل اربعة لكن يكون البقر  
والتدرو لولا وجود البقر والعل لولا احد جازات الارعة **قوله** لان البقر والعل **قوله** وصاحبا الارض مستاجر للعل والعل المستاجر  
للبقر فلا يكون الارعة بمقابلة البقر **قوله** ان قوله ويعددها على اربعة اوجه ان كان بيان الارعة الصحيحة  
فلا يستقيم **قوله** المراد الارعة المستعلة بين الناس وهى على اربعة اوجه فساد كما لو استاجر حياطا  
لحطابا بن الحياط **قوله** اي صار حكم هذا الوجه حكم ما استاجر حياطا لخطوطه باخر الحياط لان الارعة  
التي للعل كذا اذا استاجر صباغا لصبغ الثوب يصنع نفسه **قوله** وان كانت الارض لولا احد والعل والبقر والتدرو  
لواحد جازات **قوله** اي الارعة وهذا هو الوجه الثاني **قوله** لانه استجار الارض بعض معلوم من الخارج فجزى **قوله** اي لان  
هذا الوجه استجار بعض معلوم لان التدرو استاجر الارض بغير معلوم من الخارج **قوله** كما اذا استاجر حياطا  
بدر رايه معلومه **قوله** او دنا بغير معلومه **قوله** صحته كذا اذا استاجر حياطا ومستحق من الخارج كما اذا استاجر حياطا  
معلومه او دنا بغير معلومه **قوله** وان كانت التدرو والعل لولا احد والعل من ارض جازات **قوله** اي الارعة وهذا  
هو الوجه الثالث **قوله** لانه استاجر للعل باله الشاس **قوله** اي لان صاحبا التدرو والبقر والارض استاجر الاخر باله  
نفسه **قوله** كما اذا استاجر حياطا لخطوطه باخر الحياط **قوله** او طابا السطن **قوله** اي اذا  
استاجر حياطا من المساجر وهو بفتح الميم وتشديد الراء المهملة وهو المسحاة وتسمى بالفارسية بيل كسر الباء  
الموحدة وتكون لثاء اخر الحروف وفي اخر لام **قوله** وان كانت الارض للبقر لولا احد والتدرو والعل لولا احد  
**قوله** اي الارعة باطله وهذا هو الوجه الرابع **قوله** وهذا الذي ذكره **قوله** القدرى **قوله** طاهر الرواية **قوله** وعن ابي يوسف  
انه يجوز ايضا لانه لو شرط البدر **قوله** اي على صاحبا الارض فكذا اذا شرط واحد **قوله** اي فكذا  
يجوز اذا شرط ان يكون البقر دون التدرو **قوله** كجانب العامل **قوله** اي شرط البقر على العامل اذا التقى  
للارض في هذه الصورة كما في بيع العامل اذا كانت من جازاته **قوله** وجه الظاهر **قوله** اي طاهر الرواية **قوله** ان  
البقر ليست من جنس منفعة الارض لان منفعة الارض قوة من طبعها يحصل بها النماء ومنفعة البقر منفعة  
تقام بها العامل وكل ذلك بخلاف الله تعالى فيه رد على المعترلة **قوله** وتنبه على انه من اجل السنة فان عند المعترلة  
الافعال لا يختار به من الحيوان منه لان الله تعالى في هذا الكلام في هذا المقام يستغنى عنه **قوله**  
هل كان فيه يوم حتى يبه انه من اجل السنة **قوله** لانه لما اضاف منفعة الارض الى قوة في طبعها يوم  
ان نسبت الى القول بالطبيعة فوقع ذلك **قوله** فلم يخاف **قوله** اي منفعة الارض ومنفعة البقر لا يتماثلان  
**قوله** فعدوا ان يتماثل **قوله** اي اذا كان كذلك فعدوا جعل منفعة البقر باقية لمنفعة الارض فلم يتماثل  
كان استحقاق منفعة البقر مقصودا في الارعة وهذا لا يجوز كما لو كان من احد ما التدرو والعل  
من الاخر حيث لا يجوز بالالتحاق **قوله** خلافت جانب العمل **قوله** جواب عن قوله لجانب العمل يعني الناس فاسد **قوله**  
تماثلت المنفعتان **قوله** اي منفعة البقر ومنفعة العامل **قوله** جعلت باقية **قوله** اي جعلت منفعة البقر  
تأبى **قوله** لمنفعة العامل **قوله** لان البقر والعل وهى من جنس العمل وجعلت باقية **قوله** لان التدرو اذا اجتمع مع  
الارض استتبعته للتجاسر وضعف جهة البقر معها فكان استجار العامل **قوله** اما اذا اجتمع الارض  
والبقر فلم يستتبعه وكذا في الجانب الاخر مكان في كل من الجانبين معارضه من استجار الارض وعبر الارض  
والعامل غير كان باطلا وتماثل ان يقول استجار الارض العامل منصوب عليه دون الاخرى فكان اوجه  
ويلزم الجواز **قوله** واعلم ان سيج جواز هذه المسائل ومصادها على ان الارعة تنقسم احاد وتقسمة واقفا  
احادها اما على منفعة الارض ومنفعة العامل دون غيرها من منفعة البقر والتدرو لانه استجار  
بعض الخارج والقباس يقتضي ان لا يجوز في الارض والعامل ايضا كما حوزناه بالقبس على خلاف القباس  
واما رد النص فيما دون التدرو والبقر اما في الارض فثبت عند الله من غير رضى الله عنهما الذي مضى له  
ونفعل الناس فانهم لما ملوا استراط البدر على المزارع وخشوا ان يستاجر الارض بعض الخارج  
واما في العامل ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اهل خيبر والعامل فانهم ربما استراطون  
البدر على رب الارض كان جند استجار العامل كذا **قوله** فان تصدرا على الجواز انما يصحها  
على اصل القياس وكل ما كان في صورة الجواز فهو من قبيل استجار الارض والعامل بعض الخارج او كان

الارض

المشروط

المشروط على احد ما يستحسن تجايب وكل المظنون فيه هو استجار الارض والعامل بذلك لكونه مورد الاشراك ما  
من صور القدرى من قبيل استجار الاخرى وكان المشروط على احد ما يستحسن تجايب ولكن المظنون البطلان  
والضابط في معرفة التجاسر ما صطن كلامه وهو ان ما صدر فعله عن القوة الخواصة فهو جسد وما صدر عن  
فهو جسد اخر وقد بيناه لك هذا في اثناء حل الكتاب وتعدده لزيادة التوضيح اما الوجه الاول فانه لو كان المشروط  
على احد ما يستحسن تجايب فان الارض والتدرو والبقر والعل من جنس المظنون اليه الاستجار ويجعل  
كان العامل استجار الارض ورب الارض استجار العامل والوجه الثاني والثالث مما فيه استجار الارض والعامل  
والوجه الرابع على ظاهر الرواية باطل لان المشروط شيان غير متجانسين فلا يمكن ان يكون احدهما تابعا للاخر  
ملافا للمتجانسين فان الاشرف والافاضل يجوز ان يستتبع الاحسن والافضل اما الامور المعقودة من الافاضل  
الارعة فمثل ان يكون البدر من احد ما والباقي من الاخر فكذا الارعة فساد لانه يصير مستجار الارض  
والعامل معا لانه لو لم يرد الشرع بقول الجواز لكان في شرح الجامع الصغير وعن ابي يوسف انه يجوز  
لانه استجار للعامل الارض بعض الخارج وكل واحد منهما جازع عند الافتراء فكذا عند الاجتماع وكذا اذا كان  
البدر وحده من احد ما كان الباقي من الاخر فالارعة فساد في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يجوز ذلك كذا  
في تحرير الحديث وكذا اذا كان البقر والبدر من احد ما والارض والعل من الاخر فالارعة فساد لان الارعة لم  
يرد في الخارج خلافا لروايته في الوجهين في رواية لصاحب البدر كذا في المزارعات الفاسدة وفي رواية  
يكون لصاحب الارض ويكون ذلك فسادا كذا لو اشترك اربعة من احد ما التدرو والعل والارض والعل ومن الاخر  
البقر ومن الاخر الارض فالارعة فساد **قوله** وقال محمد بن الحسن في كتاب الامار اخبرنا عن ابي عبد الله  
واصل ان ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم  
التدرو والعل من عند العمل قال لا اخر من عند الفدان وقال اخر من عند الارض قال لا اخر من عند  
الله عليه وسلم صاحب الارض وجعل لصاحب الفدان اجرا سمي وجعل لصاحب العمل درهما لكل يوم والحق الزرع  
كله لصاحب البدر وانتهى **قوله** الفدان ما تخفف والتدرو اسم للتدروين اللذين حوت بهما **قوله** الفدان  
الارض يعني لم يجعل شيئا من الخارج لانه لا يستوجب مثل الارض اعطى لصاحب العمل كل يوم درهما لان  
كان اجرا لم يملكه ولم يذكر اجرا الفدان لكونه معلوما من اجزى العامل **قوله** وهذا وجهان احدهما ان لم يذكرها  
وهما اخر ان باطلان لم يذكرها القدرى **قوله** اخذ مما **قوله** اي احد الوجهين ان يكون البدر لاحد ما والعل  
والبقر للاخر **قوله** وانه **قوله** اي وان هذا الوجه **قوله** لا يجوز لانه يتم الشرط من البدر والعل لان صاحبا البدر  
مستاجر للارض والتخلية من المستاجر والمستاجر شرطها لغدمت التخلية هاهنا لان الارض يكون في  
يد العامل وبقى الاشكال انه اوجب لصاحب الارض اجرا مثل ارضه ولم سلم الارض فكيف يستوجب  
اجرا مثل **قوله** والجواب **قوله** ان منفعة الارض صارت سلمه الى صاحبا التدرو لسلامة الخارج له حكمه كذا  
ان لم يخرج الارض شيئا لان على العامل ما من في القادر من عمله فبفسد يستوجب اجرا مثل عليه في الوجهين  
**قوله** ولم يرد به الشرع فلا يخفى **قوله** اي لم يرد الشرع بهذا الوجه فلا يجوز **قوله** والثاني **قوله** اي الوجه الثاني  
ان يجمع بين التدرو والبقر بان يكون التدرو والبقر من احد ما والارض والعل من الاخر **قوله** وانه **قوله** اي وان هذا  
الوجه **قوله** لا يجوز ايضا لانه لا يجوز عند الافتراء **قوله** اي اذا كان البدر وحده من جازاته او اذا كان البقر  
من جازاته فكذا عند الاجتماع **قوله** اي فكذا اذا كان البدر والبقر جميعا من جازاته **قوله** والخارج في الوجهين المذكورين  
لصاحبه البدر في رواية **قوله** ذكرها الصدوق الشهيد في الارعة والمادون **قوله** اعتبارا لاسرار المزارعات  
الفاسدة **قوله** اي فسادا عليها **قوله** وقال تاج الشريعة من مذهب القدرى **قوله** ومقدار ما يخرج من اجرة  
العمل الارض بصفة **قوله** وبالفصل **قوله** وفي رواية **قوله** ذكرها الصدوق الشهيد ايضا **قوله** لصاحبه الارض  
مستقرضا للبدر وقاضا له باقتضائه باربعة **قوله** اي يصير صاحب الارض مستقرضا للبدر وهذا الوجه  
حواب اشكال وهو ان القرض بشرط فيه القبض ولا يقضى هاهنا **قوله** فاحكام **قوله** بان يقض الارض  
باربعة كالتبض **قوله** قال **قوله** اي القدرى **قوله** ولا يصح المزارعة الاعلى مدة معلومة على ما بينا اشار بقوله  
الى قوله في شروط المزارعة والثالث بيان المدك **قوله** وان يكون الخارج منها ما يشاء **قوله** اي لا يخرج الا ما يشاء  
**قوله** لا خلاف فيه لثلاثة **قوله** فان شرط لاحد ما ففسدنا سماءه فبطله لان به **قوله** اي لان هذا الشرط  
الشركة لان الارض عاها لا يخرج الا هذا القدر **قوله** اي القدر الذي استثناءه احد ما وعيها عاها على كل

مل

ها







شأنه الأرض بعد فسادها بحيث ردها إلى يد المانع لأن هذا مقتضى القياس ولكن هذا لا يمكن إشارته بقوله وقد ردها  
إلى يد المانع لأنها لا تستحق الاستحقاق ولا تستحق الاستحقاق ولا تستحق الاستحقاق ولا تستحق الاستحقاق  
لأنه لا يمكن ردها إلى يد المانع لأنها لا تستحق الاستحقاق ولا تستحق الاستحقاق ولا تستحق الاستحقاق  
وهو أن لا يرد عند أي حصة وإي يوسف خلافاً ولجميع من لا يرد من الأرض المقرحة فمقتضى المارعة فعل العامل أجرت  
الأرض في القبر لأن القبر مدخل في الأجران نحو رغبة إيراد الأجران عليه والمارعة أحياناً بمعنى فبقوله  
فاسد أو محض المثل وقال الكرخي في محضره ولو أن صاحب الأرض دفع الأرض إلى صاحب العمل على أن يزرعها  
من عند العامل والأرض والبذر من عند صاحب الأرض على أن يخرج منها فاسد أو محض المثل وقال الكرخي في محضره  
فإن أخرجت الأرض زرعاً عاكساً لجميع الزرع لصاحب البذر والعمل ولصاحب الأرض والبذر فمقتضى المارعة  
وبعده على صاحب البذر والعمل ولأنه لا يستوفي من ذلك ما يدر وما عزم وبقتة في الفضل ولو لم يخرج الأرض  
عزم صاحب البذر وأجر مثل الأرض وأجر مثل البذر لأن المارعة فاسدة ولا تسلي أجراً لأرض شيئاً أو لم يخرج  
هو الصحيح **س** أحترزه عن تأويل بعض المشائخ لقوله في الأصل لصاحب الأرض والبذر فمقتضى المارعة  
وبعده على صاحب البذر والعمل لأنه أن يجازي مثل الأرض مكرهه أما البذر فلا يجوز أن يستحق لعقد المارعة  
حال فلا يستحق العقد عليه صحيحاً ولا فاسداً وحويل المثل لا يكون بدون عقد لأن المانع لا يقوم بدون  
ولكن لا يتحقق عقد المارعة من غير الأجران ومقتضى القبر ما يجوز استحقاها من عقد الأجران فمقتضى علمها  
لعقد المارعة بالفساد فيجب أن يثبت على الأرض كذا في المبسوط **س** لا يرد من ذلك إلا خسارة  
**س** أي لا يرد البذر خلافاً للأجران بأن استأجرها لها **س** أي إجازة بمعنى **س** أي المارعة المذكورة أحياناً  
من حيث المعنى ولهذا بصيغة الفساد فيجب أن يثبت **س** أي الاستحقاق في الأرض الخارج ليعلم **س** أي لا يرد  
البذر له **س** في المارعة القاسية طاب له جميعه **س** أي جميع الخارج فإذا طاب له جميعه لا يجب عليه أن يرد  
بشيء من ذلك **س** لأن التماثل حصل بأرض مملوكة له **س** أي لو أن الأرض قد ذكرناه **س** وأن استحقاق العامل **س** يكتسبه  
وأن استحقاق الخارج العامل يكون البذر له **س** أخذ قد ريد وأخذ قد ريد وأخذ قد ريد وأخذ قد ريد  
**س** أي ما زاد على قدر البذر وأجر الأرض **س** لأن التماثل يحصل من البذر ويخرج من الأرض وقتاد الملك  
في ممانع الأرض وجب حصة فيه **س** أي في الفضل لأنه فضل زرع خرج من أرض غيره **س** فماله العوض  
طاب له وما لا عوض له فصديق به **س** أي تمكن الحث فيه **س** قال **س** أي القدر **س** وإذا اعتقدت المارعة  
فما منع صاحب البذر من العمل لم يحضر عليه **س** أي على العامل هذا قبل الفاء البذر وأما بعد الفاء البذر  
لا يمكنه الفسخ إلا بعد رخصه ورغ العقد لأن من الجانبين وقد بينا أن العقد لازم عند الفسخ **س** لأنه  
لا يمكنه الفسخ إلا بعد رخصه ورغ العقد لأن من الجانبين وقد بينا أن العقد لازم عند الفسخ **س** لأنه  
لهدم **س** أن تم بدم لا يجبر عليه **س** أي فصار هذا الحكم ما إذا استأجره خلا لهدم **س** أن تم بدم لا يجبر عليه  
**س** وأن استحقاق الذي ليس من قبلة البذر أجرت الحاكم على العمل لأنه لا يملكه بالوفاء بالعقد ضرورة **س** وهذا هو  
القائمة لأنه رواه عن أحمد أن العقد غير لازم وقال الكرخي في محضره إذا تعاقدا الرجلان على زراعة  
أرض منه ثم بدا لأحدهما أن لا يزرع فقال لا يردان أزرع هذه الأرض ولا غيرها أوقال لا يردان أزرع  
هذه الأرض وأرد أن يزرع غيرها فأنك تطر في هذا فإن كان الممنوع من قبلة البذر فله ذلك وإن كان  
ليس من قبلة البذر فلا يرد له أن يمنع إلا من عذر ولو كانت الأجران للمارعة وقعت باجراً عن ما يخرج  
منها ثم أراد المستأجر أن يزرع المارعة ولا يزرع هذه الأرض ولا غيرها فله ذلك وإن كان لا يزرع  
هذه الأرض وأزرع غيرها لم يكن له ذلك **س** وفضل لم اقتصر الأرض فتكون في يدك فإن شئت زرعتها  
شئت لم يزرع فإذ أتمت السنة كان عليك ما سميت من الآخر وإن أنتع صاحب الأرض وقال قد بدا  
لي أن لا أزرع في البذر أو عذر لم يكن له ذلك ويحتمل على تسليم الأرض إلا أن يكون له عذر في ذلك **س** إلا  
إذا كان له عذر **س** استثنى من قوله والعقد لازم وكان تأميره فلا يحتاج إلى الحذر والمعنى إذا وجد  
عذر وفي بعض النسخ عذر بالانصب فعلى هذا يكون عذر آخر كان ويكون تأميره فمقتضى استثنائه  
إلى مقدار عذر من الأجران إذا كان لا يزرع عذر أي الموجب للاستناع عذراً **س** ففسخ به أحياناً **س** هذه الجملة  
صفتة لقوله عذر وفي بعض النسخ فسخ به الأجران والبناء في به السببية **س** فيفسخ به المارعة **س** لأنها  
أجران بمعنى كما ذكرناه **س** قال الكرخي في محضره العقد لازم على ربح الأرض من فادح لا يبعد ربحاً على الله

والعقد لازم على الأجران  
س فيلزمه الوقام

الذي

الامر من ذلك الحارضية ان سببها فيه وفي فتاوى العناي لو كان المزارع سارقاً خاف منه لربها الأرض ان  
يسجد وقال في شرح الكافي والاعتماد ثلاثة المراض الذي يفقد العامل عن العمل وخيانة العامل والدين الذي لا رفا  
له عند سوى سبي الأرض ثم قال ولو دفع البذر إلى معاملة بالصف ثم بدا للعامل أن يترك العمل ولا يترك فأنه يجب  
على العمل لأن هذا البذر لا يرد له لأنه لا يفسد عليه شيئاً فلم يحقق العقد فاستنع الفسخ **س** قال في الاستنع  
العامل لو كان له ذلك لأنه لا يفسد عليه شيئاً فلم يحقق العقد فاستنع الفسخ **س** قال في الاستنع  
رب الأرض والبذر من قبله وقد كرس **س** أي قبلت الأرض للبذر وأعطت الكراب بالكتب ومصدق وقوله فلا يرد له  
أي للعامل يعني إذا استنع رب الأرض من العقد والبذر منه قبل الفاء البذر ولا يرد له البذر على الكراب لأن عمله  
اتم بمقتضى العقد والعقد لم يخرج من الخارج ولا خارج بعده فلا يستوجب شيئاً **س** قبل هذا الحكم **س** أي  
قبل هذا الجواب في الحكم يعني في الفسخ طاهر **س** وقال الحسن أرى أي الذي قلنا أن المزارع لا يفسخ من أجل الكراب  
وتحق هو الفسخ طاهر **س** فاما ما بينه وبين الله تعالى من استرضاه العامل لأنه غيره في ذلك **س** أي في  
هذا العقل يعني بما بينه وبين الله تعالى بأن يعطى العامل أجر مثله لأن العذر مدفوع فيبقى بان يطلب رضاه  
وإذا مات أحد المتعاقدين بطلت المارعة اعتباراً بما لا أحياناً يعني أن هذا عقد ورد على المانع فيطلب  
موت أحد المتعاقدين كالأجران وفي المبسوط والخبر هذا جواب القياس في الاستحسان بمعنى عقد  
المارعة إلى أن يفسد الزرع معناه بمعنى لا أحياناً مبتدأه حتى لا يجب الآخر على المزارع لا يثبتها  
العقد نظراً للمزارع لأنه لو لم يفسد الزرع ورثه رب الأرض ففسخ ربه المزارع ولا يجوز إلحاقه بغيره  
غير المتعاقدين والبداهة أشار المصنف رحمه الله بقوله فلو كان قد بعها **س** واعلم أن المارعة إذا مات  
أحد المتعاقدين بطلت المارعة لأن الذي يكون قبله مذكور فيها عليه ولم يحصل من ممانع الزرع ولم يثبت  
ولكنه ذكر جواب الثاني في قوله في وجهه لا يستحق **س** فلو كان قد بعها ثلاث سنين **س** فلو كان قد بعها ثلاث سنين  
يعتمد على دخوله في الطلاق أو المثلثة وعند الثلاثة يبقى العقد مطلقاً **س** وقد تر الوجه في الإجازات  
وهو قوله وهو أنه لو بقي العقد بغير المفعلة المملوكة أو الأجر المملوكة لغير العاقبة فسخة بالعقد لأنه  
ينقل بالموت إلى الوارث ودل ذلك لا يجوز **س** فلو كان قد بعها ثلاث سنين **س** فلو كان قد بعها ثلاث سنين  
فله أي لو دفع الأرض إلى آخر ثلاث سنين **س** فلما ثبت الزرع في السنة الأولى لم يفسد الزرع **س** أي لم يفسد  
أو أن الخصم ادعى مات رب الأرض بترك الزرع في يد المزارع حتى يفسد الزرع ويقسم على أن يفسد  
والقياس أن لا يثبت للوارث حق الأخذ لأنه يفسد العقد بموت العاقد قبل فسخ الكافي لا يثبتها  
لأنه لو رجع العقد أحياناً جاز للعقد لأن يبقى العقد ركان أولي ولقد قلنا أنه لو استأجر شخصاً  
فلم يوسط حجة الجواز ثبت من الإجازة قد رجع العقد أحياناً جاز للعقد لأن يبقى العقد ركان أولي ولقد قلنا أنه لو استأجر شخصاً  
مستأجر الجواز فلا يثبت للعقد مكاناً ولا فادح إذا ذرك الزرع اقتسم المزارع والورثة على الشطر  
ويقتض المارعة فيما بقي من السنين لأنه أبقاء العقد في السنة الأولى مزاغة الحقت **س** أي حق المزارع  
وحق الورثة **س** بخلاف السنة الثانية والثالثة لأنه ليس فيه ضرر بالعامل لأنه لم يثبت له شيء لعدم حفاظ  
ففسخ على القياس **س** أي إذا كان المتعاقدين ولو مات رب الأرض قبل المزارع بعد ما كرس الأرض وجازاً  
انقضت المارعة لأنه ليس فيه انطال مال على المزارع **س** بخلاف ما إذا مات رب الأرض والزرع بقدر  
حيث يبقى العقد لأن فيه انطال مال على المزارع لو كانت القناع وفي بعض النسخ انطال مال المزارع **س** ولا  
شيء للعامل بمقابلة ما عمله **س** لأن المانع يتقوم بالخارج ولا يخرج ولا يخرج **س** لما بينه من شأن الله تعالى  
**س** أشار به إلى قوله بعد هذا لأن المانع إنما يتقوم بالعقد **س** وإذا فسخت المارعة بدين فادح **س** أي  
تغسل من قد وجد الأمر أي شكله وكل يشغل فادح **س** وقال ابن زيد فادح الدهر خطوبه وماء ندفه **س** وقال  
وخامه مله من حق صاحب الأرض **س** هذه الجملة صفة أخرى لقوله **س** فاحتاج إلى بيعها **س** أي بيع الأرض  
**س** حارس أي الفسخ يعني الله من الفادح بغير عذر رافى فسخ المارعة لأن الفسخ على العقد لم يفسد ربه  
الحبس فجاز الفسخ **س** كما في الأجران **س** حيث تفسخ عذر الله بن وحق **س** وفي الأخير **س** لا بد من المارعة من القضا  
أو الرضى على روبات الزيادة أي معنى الإجازة وعلى رواية المبسوط والجامع الصغير لا يحتاج إلى الرضى  
أو الفسخ ففضل المتأخر من أخذ رواية الزيادة وتقصير رواية الأصل والجامع وقوله فيفسخ  
والقياسية بالاشارة يشير إلى أنه احتار رواية الزيادة أي فادح **س** وليس للعامل أن يطالبه **س** أي صاحباً



عقد







البيد وهو موضع الدباس وسمي أهل مصر الحرن واما القارسية خرم والمدريه شمدى الشدبد  
وهو غير الحرن من البين بالبحر عليه ما يخص من اى على رب الارض المزارع فان شرطه من اى فان شرطه المتعاقب  
في العقد اجرا استثناء المذکور في المزارعة على العامل فستد من اى المزارعة وعند الشافعي والسيدي سنة لانه  
مذکور في الشرط على العامل وكذا في شرطه على رب الارض وكذا في العقد على المزارع في المزارعة  
على العامل ورب الارض فستد ولو شرط ما كان من اى اهلها لا يفسد لانه شرط يقتضيه العقد **فان قلت**  
عن ابن يوسف اذا اشترط على المزارع ان يحصد ويحصد حازه وكان محمد بن سلمه ونصير بن يحيى يحرران المزارعة  
بشرط الحصاد ولا اعرف احدا في زمانهما خالف في ذلك وقال الفقهاء ابو الليث وبه فاختار **قلت**  
والشعيرة والجليلت واما المال بشرط الحصاد جود مشايخ **قلت** وهذا الحكم من اى يكون شرط الحصاد  
ويكون مقتضى ليس يخص بما ذكر من الضوق وهو انقضاء المدة والزرع لم يدرك بل هو عام في جميع المزارعات  
ولما كان القدر في ذلك عقبا يقتضيه العقد والزرع لم يدرك بل هو عام في جميع المزارعات  
فان اراد الشيخ هذا اليوم بقوله وهذا الحكم **قلت** ووجه ذلك من اى وجه فساد العقد بشرط اخر احد الاستثناء  
المذکور في الشرط على العامل وجوب وجوبه لانه ان العقد يتناهي في اى ربح يحصل من القصور وهو  
تناهي الزرع فيبقى ما لا يشترط بينهما ولا عقد موجود الا ابتداءه بانها المدة من تحت يوتد عليها **قلت**  
لان مقتضى العقد يكون المدة علمها اذا انما علمها فاذ انما في العقد لم يبق على العامل عمل علمها واذا  
شرط في العقد ذلك من اى شرط **قلت** ولا يقتضيه من اى حال لانه لا يقتضيه العقد وفيه منفعة  
لاحد من اى والحال ان في الشرط منفعة لحد المتعاقدين من نفس العقد بشرط العمل من اى العمل الحظوظها  
الى منزل رب الارض او الطن من اى الشرط الطن على العامل وكذا شرط التفتة من عن اى يوسف انه يجوز  
اذا اشترط ذلك على العامل المتعامل من اى المتعامل الناس بذلك واعتبار الانسب من حيث يجوز  
لتعامل الناس وهو من اى ما روى عن ابن يوسف **قلت** اختار مشايخ **قلت** من محمد بن سلمه واى من البجلي وغيرهما  
من اى في المذکور فالحاصل ان اشارة الكلام الى ان الاعمال تفتة اقسام اشارة الى الاول بقوله ان ما  
كان من قبل الادوان من اى قبل ادراك الزرع كالسقي والحفظ من على العامل من اى سقي الزرع وحفظه واما اشارة  
الى الثاني بقوله وما كان منه من اى من العمل بعد الادوان من اى ادراك الزرع قبل التفتة فهو علمها وظاهر  
الرواية كالحصاد والدباس واشتباها على ما بينا اشارة الى قوله ووجه ذلك الخ وقد بقوله وظاهر  
الرواية احتمل انما روى عن ابن يوسف انه قال بشرط هذا على العامل غير مفسد واما اشارة الى الثالث بقوله  
وما كان بعد التفتة فهو علمها من اى وما كان من العمل بعد تفتة الخارج فهو على المتعاقدين كالمال الى البيت  
والطن واشتباها على كل واحد منهما في نصيبه خاصة لم يميز بين كل واحد منهما من ذلك الاخر  
فكان التمييز في ملكه اليه خاصة **قلت** والمعامله على ما ذكره من التفصيل في المزارعة ما كان  
قتل ادراك الامر من السقي من اى الذي كان قبل ادراك الامر في حوضي الانهار والتفتة من اى التفتة  
اد اطمع من اى ربحها ومنه الفع العمل النافذ والرجح السحاب اذا ادركته المطر والحفظ من اى حفظ  
الاشجار فهو على العامل من اى هذه الجملة في حال التفتة على انها حصر لقوله ما كان واذ حلت الغاء تضمن  
المتبذات معنى الشرط ومن هذا الفصل ضربا جليدا واصلاح الاجاح من ونفقة السوا في وقطع الحشا  
المضرة ولا خلاف فيه للثلاثة والاجاح من اى الحشا الى جميع فها الماء على اصول الخيل وما كان  
بعد الادوان كالحصاد والحفظ والجداد كسب الحشون والادراك كسب الماء وهو القطع والمزاد قطع من الخيل  
وفي بعض النسخ كالحراز بالجمع والراى من المعجنتين **قلت** المزارع كالحراز اذا نال الفهم والكنز الان  
الحراز خاص في قطع المرو والاول عام وعند الشافعي واجرة الحداد والحصاد واللفظ على العامل  
لانه من الاعمال عن الشافعي واحدا علمها فهو علمها من اى خبر عن قوله وما كان كذا ذكرنا **قلت** ولو شرط الحداد  
على العامل لا يجوز بان لا ينفذ لانه لا يعرف فنية من اى احد يجوز وكذا لو اشترط العمل الى منزله رب الارض  
وبه قال بعض الشافعية **قلت** وما كان بعد التفتة فهو علمها من اى على المتعاقدين لانه مال مشترك ولا  
عقد من اى لا عقد موجود اسماء مشتركة بعد التفتة باعتبار ما كان وقبل باعتبار ان المجموع بعد  
التفتة بينهما الامرى ان يصيب كل واحد اكان معينا في فنية يقال لهم شركاء في فنية ولو شرط  
الحصاد في الزرع على رب الارض لا يجوز بان لا يجمع لعدم الفرق فنية من اى هذا الشرط فيه ولا خلاف

لثلاثة

لثلاثة فيه **قلت** ولو اراد فصل الفصل من اى قطع الفصل قطع الشئ ومنه الفصل وهو الشعر  
من اخضر لعل الدواب والعقربا سمون الزرع او اذ فصله محار **قلت** او وجد الشعر بشرط من اى او اراد قطع  
المنزح كونه سيرا والشركا يكون من الشعر لم يفسد او النقطا الرطب من اى او اراد النقطا الرطب من اى فلهما  
من اى على ما ذكر من الفصل والجداد واللفظ على المتعاقدين من اى انما اقتضا العقد من اى اعناه وامضاه **قلت**  
عنه على الفصل والجداد سيرا فصار كما بعد الادوان من اى من اى صار حكم هذا الحكم ما بعد ادراك الزرع والشرك  
حيث يكون العمل فنية علمها فذلك اذا انصاه قبل الادوان **قلت** **المساقاة**  
من كان من حق المساقاة التفتة من على المزارعة لكثرة من يقول بجوازها ولو ردد الاحاديث في محاملة الشئ  
صلى الله عليه وسلم باهل خيبر الا ان اعراض من حين موب اراد المزارعة من المساقاة احد هاتين الاختا  
الى معرفة احكام المزارعة لكثرة وقوعها والثاني كثره في بيع مساقاة المزارعة بالسننة الى المساقاة وهي القام  
بلغة اهل المدينة ومفهومها اللغوي هو الشئ من معاقل دفع الاشجار والكروم الى من يقوم باصلاحها  
على ان يكون له سهم معاوم من ثمرها ولا لاهل المدينة لثقت خصون بها كما قالوا للمعامله مساقاة والمزارعة  
محار وللاخوان بيع والمصاريد مفاد منة وللصلاة محار **فان قلت** المتعاقلة يكون من اشين وهاتين  
لذلك **قلت** هذا ليس بلزما لاجل في قوله فانه الله وسافر فلان اولان العقد على الشئ صدر من  
اشين كالمزارعة او من باب التعليل قال ابو حنيفة المساقاة محار من الشعر باطلة **قلت** به قال روى لاهنا اشجار  
بعض الخرج وذلك يجوز ومعهود ولا يجوز وقد بينا ذلك في المزارعة لان المساقاة كالمزارعة  
عند **قلت** لاهنا من اى قال ابو يوسف ونجد حازم وبه قال احمد والكر العلاء وعند الشافعي وما لا يجوز  
المساقاة ولا يجوز المزارعة الا ببيع المساقاة بشرط التبعية عند مالك ان يكون الاصل صنف التبعية  
لانه لا يتحقق التبعية والمساقاة انما يجوز عندك اذا شرط التفات والموت فيما يحتاج اليه الف على العامل  
كالمساقاة عند الشافعي في الخيل والكرم فقط هذا في قوله الحداد وفي قوله القدر من اى كل شئ طاهر  
ما ذكره من مغلوبة وسج حازم من الشعر مشاعا **قلت** لما المدة فلا تشارك المزارعة والمزارعة كالمساقاة فلا بد من  
شان مدة مغلوبة فادفع الى حرا خلا ولم يذكر مدة مغلوبة كان على اول من عجز عن حرا من اول سنة استحسانا  
لان العقد يقع على العمل في الشعر وكل عمر وقت معاوم عندى فيه وينتهي فالشئ الا في مشقن حوطلا في العقد  
فما فيها العقد وما بعد ذلك عن مشقن في العقد فنية واما التفتة حرا مشقن من الشعر فلا يصح عقد  
شركه فاذ الرب يكون السبي حرا مشقنا كما رويما يقتضي في قطع المزارعة فلا يجوز كما في المزارعة والمساقاة  
في المعاملة **قلت** في شرح الطحاوي المساقاة عمن على العاقلة بلغة اهل المدينة وقد ذكرناه **قلت** الكلام  
فيه كالكلام في المزارعة من اى الكلام في عقد مساقاة وفي بعض النسخ فيها وهو الاطمن اراد ان شرط المساقاة  
في الشعر المذکور في التفتة لثرت في المزارعة **قلت** وقال الشافعي المتعاقلة محار ولا يجوز المزارعة الا ببيع  
للمعاملة **قلت** بان يكون من الخيل والكرم ارض ببيتا سقي ماء الخيل واذ اخذ الخيل مع الارض معاملة  
حرا حتى لو كانت الارض محار على حدة لا يجوز وفي الروضة في المعاملة ما بان الاول في اركانها وهي خمسة الاول  
العاقلة ان الثاني متعلق العمل هو الشعر وله ثلاث شروط الاول ان يكون بخلا او عينا فاما غيرها من النسا  
فتشمان ماله ساق وما لا ساق له فالاول ضربان ماله عمر كالشئ والحوز والشمش والنفاح ونحوها وفيها  
قولان القديم حرا المساقاة عليها والجدد المنع وعلى الحداد في حرة المقل وحقان حرة من شعر ومعها  
غيره والاصح المنع الضرب الثاني ما لا يملك كالمال والخلاف غير ولا يجوز المساقاة عليه وقبله الخلاف  
ونحنان لا عقباته والسنن الثاني ما لا ساق له كالبطيخ والقش وقصب السكر والبادي حرا **قلت** ويقول  
لا ثبت في الارض لا حرا لا حرا واحدة فلا يجوز المساقاة علمها كالمساقاة على الزرع وان كانت ثبت  
في الارض حتى يزره بعد مرق فالن حرا المنع وقيل قولان اصحهما المنع الشرط الثاني ان يكون الاشجار منه  
والا فباطل على المذهب وقيل قولان بيع العاقلة الزكن الثالث التماز بشرط اخضاعها بالعاقلة  
مشركة بينهما معاومة فالو شرط ان يفتل الثا لث او كلها لاحدا فستد لركن الرابع العمل بالزكن  
الحاسر للصيغة ولا يقرب ونما على الصيغة وفيها الوجه المملكت في العقود بالراضى بالمعاطاة  
ثم اشترى الصيغة سابقا على هذه الخيل كذا وعقدت فعلى عقد المساقاة **قلت** الثاني في احكام  
المساقاة وجمعها حكايا حرا ما يلزم من اى المالك والثاني في لزومها اما الاول فكل عمل يحتاج اليه

ح  
مله

حجور











كالغلب قبل الغض **الم** وقد سماه حوه العذر فيها **س** اى الى الاحازات **م** ورجلها **س** اى من حمله الاعذار **م** ان  
 يكون الغامل تارقا خافا عليه سرف السعف **س** من السيف الغن المملين وفي اخره فاقوه حرد النخل فخذ منه **م**  
 والروح فالتكالي **م** وقال للبنا كذا يقال له السعف اى البس اذا كان السعف رطبة فبى حطته وقال  
 سعفه وسعف وسعفات **م** وقال الادبى يقال لجرده سعة وسعف ايضا والصحيح ان الجرده الاخضار  
 والورق السعف **م** والبر قبل الادراك قبله لان بعد الادراك يسرع فلا خاف من السرفة لانه يلزم ما  
 الارض حرد يلزمه فيسحقه **س** اى الصخر اى بسه **م** ومنها **س** اى من الاعذار **م** مرض الغامل اذا كان يضعفه  
 عن العمل لانه الزامه استيجار الاجر اذ ياد ضرر عليه ولم يلزمه فيجمل عذرا **س** اى لانه الزام الغامل  
 ان يستاجر الاجر وزياد ضرر عليه الحاصل ان عذرا كالجواب عن سوال مقدر فيقول ان يقال لم يلزم  
 بالاستيجار للعمل كالمكاري اذا مرض قبل له البعث الدواب على يد غلامك وللمنك قاحاد **م** فانه  
 الزامه الخ واثار بقوله ولم يلزمه ان استيجار الاجر ليس بمعارف فلا يكون ملزم ما خلا في بحث الدواب على يد  
 العتلا والتلبد متعارف ولو اذ الغامل ترك ذلك العمل هل يكون عذرا فيه واثان ذلك نفرعا  
 على مسألة القدورى اى في كون ترك العمل عذرا واثان في احدهما لا يكون عذرا او محتر على ذلك لان العقد  
 لازم لا يسخ الا من عذر وهو ما لم يخرجه ضررها هناك ذلك وفي الاخرى عذر **م** وناول احد عماري الى  
 الروايتين **م** ان بشرط العمل يد فكون عذرا من جهة **س** يعنى اذا اشترط عليه العمل بنفسه وتترك  
 كان ذلك عذرا في فتح المعاملة اما اذا دفع اليه التخلل على ان يعمل فيها بنفسه فلا يكون ترك العمل عذرا  
 في فتح المعاملة **م** ومن دفع ارضا ايضا الى رجل سجين معلومة بغرس فيها نخرا على ان يكون الارض الشجر  
 ينزل الارض الغارس نصفه لم يخر ذلك **س** اى بهذا العقد يد فالتلبد لانه وهذا من سائل الاصل ذلك  
 نفرعا على مسألة القدورى **س** لاشترط الشكر بها كان خاصا قبل الشكر **م** وهو الارض لا يبعه الذرع  
 والارض بينهما **م** وجميع الثمر والعرس لرب الارض والغارس ثمة غرسه واجرسه لانه في معنى فغير  
 الطمان اذ هو استيجار بعض ما يخرج من ثمره وهو نصف الثمن فيفسد **م** كما لو استاجر صناعا لصنع  
 ثوبه بصنع نفسه على ان يكون نصف المصنوع للصانع وهو فاسد لانه في معنى فغير الطمان الذي يبي  
 ونول الله صلى الله عليه وسلم عنه **م** وبذلك يرد الغراس **س** كسند العن المعجم المجهر وهو فتلان النخل  
**م** لا تصالحا **س** لا يتصل الغراس **م** بالارض بحيث فتمتها **س** اى ثمة الغراس **م** وقال الاثر اى ان الصنم الرابع  
 اليه على ناول لا غراس **م** **قلت** لاحاجة الى هذا التاويل لان الغراس جمع عرس **م** قال في القباب  
 والغرس الشجر الذي يغرس في الجمع اعراس وعراس فخذ ثابته الصنم في مسخته فكانه يؤم انه مغرس  
 فلهذا كلف ما ذكره **م** واحمله **س** اى يجب اجترار الغارس لانه **س** اى لان الارض لا يدخل في ثمة الغراس  
 لتقومها بنفسه **س** اى بدون العمل والحقق فيه انه اعيا يلزم صاحب الارض ثمة الغرس لان الغراس  
 الذي جعل بها الارض شيئا فاذا افسد العقد بقيت الاله متصلة ملك صاحب الارض وبى منقوضه  
 فيلزمه فتمتها ما تغدر ردها للاتصال بارضه وهو عن يقوم بنفسه فلا يدخل اجر العمل في ثمة بلزمه  
 مع ثمة الارض لا شجار اخر مثله لانه استحق عوضا ولم يسل له ذلك فيستوجب اجر المثل **م** وفي خرجه **س** اى  
 وفي خرجه هذه المسألة **م** طريق اخر منها في كفاية المشتري **م** وهو شراب الارض نصف الغراس من الغامل  
 بنصف ارضه او شراب جميع الغراس بنصف ارضه ونصف الخارج مكان عدم جوار هذا العقد فماله  
 الغراس بنصفها او جمعها كغيرها معد ومه لا يكونها في معنى فغير الطمان **م** وهذا الصحيح **س** اى  
 المنكور وفي الهداية اصح الطريقين لانه نظير من استاجر صناعا لصنع ثوبه بصنع نفسه على ان يكون  
 نصف المصنوع للصانع كما ذكرناه فيكون في معنى فغير الطمان **م** **كتاب** **م** **الزناح** **م**  
 قال الشراح كلمة المناسبة من المزارعة والزناح كونها اللاف في الحال اللائق في الحال قال الزراعية  
 انما تكون بالاف الحب في الارض للاسراع ما عت من كذا والذبح التلافي الحيوان بانه هان روحه في الحال لا  
 بل بعد ذلك **قلت** كانت ينبغي ان يذكر والمناسبة من الذناح والمساقاة لانهما مذكوران في  
 المساقاة دون المزارعة وكل من المزارعة والمساقاة مستند بهما محضوصة باحكامها ولهذا  
 نوح كلاهما بالكتاب ولو كانت المساقاة تابعة للمزارعة من كل وجه لقال بالامساقاة على ما لا يخفى  
 ولكن يمكن ان يقال ان وجه المناسبة من المساقاة والذناح من حيث التصاقه فان في المساقاة احتيا

التحريم في الذبايح الامانة ولم نقل ان المساقاة تالعه للارعة فالمناسة حنيفة ما ذكرنا ايضا لان المار  
احيا الارض وهذا ما سمع به خاطري فعلى الراد ان ياتي بوجه احسن منه والافلح عوازل الثلث ونعرض الغنم لنا  
منه انه على شيء ثم الذبايح جمع ذبائح وكذا الذبايح بكسر الراء وتشديد الهمزة قال الله تعالى  
وقد ساء بذبح عظيم فدل على معنى مفعول الذبح المذبوح والاني ذبحة وانما حلت الطهارة لعلها الاثم عليها  
واصل الذبح الشق قال كان من فكه او الفكه فان سبكت ذبحت في سبك اي فقت وكذا تسعيل قطع  
الاوداج والذكاة الذبح ايضا سمى به لانه يجوز ان يكون في اللغة معاجوزا من احد الامور امام من الجدا يقال لاج  
ذكي اذا كان منرا غايه لانه حينئذ في غايه الحدث ويقال فلان ذكي اذا كان سرعه الفهم لخله **خاطر**  
وتقال مسك ذكي اذا كان يغوح غايه وامام من الطهارة قال عليه السلام وما من ادم ذكاته ويجوز ان يكون  
على الذبح لكل المصير لما فيه من سرعة الموت وطهارة المذبوح عن الدم المسفوح الذي هو نجس ثم الذبح مناسك  
شرعا وعرف محظور عقله وقال لما موبه والرضا نكته الضلال من المحوسر هو محظور عقلا فلا يرون اباحة  
ذبح الحيوان قالوا فيه ادعها بالروح الذي هو من اجزاء النور وذهبت امر اقبول الى ان الذبح محظور عقلا ولكن  
الشرع احله لان فيه اضارا بالحيوان وقال الشيخ ابو الحسن القدوري في شرحه الذبايح محظون بها  
لان الاشياء لا تصل عندنا على الاباحة الا ما كان فيه ادخال ضرر في الحيوان وقال تميم الائمة  
الشرعية هذا عندي باطل لان رسولا الله صلى الله عليه وسلم كان يقنأوا الى قبل سمعته ولا يظن به  
انه كان ياكل ذبايح المشركين لانهم كانوا ايدحون باسماء الاصنام فقرئنا انه كان يذبح ويصطاد  
بنفسه وكان يفعل ما كان مخطورا عقلا كالكذب والظلم والافساد **واجب** بانه يجوز ان يكون ما كان  
ياكل ذبايح اهل الكتاب وليس الذبح كالكذب والظلم ولا المحظور العقلي ضررا بان ما يقطع تحريمه فلا يرد  
الشرع باباحه الا عند الضرور وما فيه نوع تخوف من حيث تصور منفعة يجوز ان يرد الشرع باباحه  
وبقدم عليه فلهذا نظر الى تعدد الحجامة للاطباء وبقاوتهم عافية الوطء **قال** كل من الكلامين  
لا يجوزون نظرا لما لا وفلا في محتاج الى دليل على انه كان يذبح بنفسه ويصطاد بنفسه قبل البعثة واما  
فذلك محتاج الى دليل على انه كان ياكل من ذبايح اهل الكتاب قبل البعثة فلم يجوز انه لم يكن اكل شيئا من  
الذبيحة الا بعد البعثة قال الذكاة سوط حل للذبيحة قال الامام ابي حنيفة في خلافه وصححه  
لانه اذا ذكر لفظ قال في اول المسئلة كان يشير به الى ما ذكر في الجامع الصغير او مختصر القدوري وهذا لم  
يعلق الامام الى احد مما هو المذكور في البداية وكان ينبغي ان لا يورد لفظ قال ويقول قال لعبد  
الضعيف يشير به الى نفسه **قلت** هذا نظير لما قبله لانه ذكر في مواضع كثيرة من الكتاب لفظ  
قال بالاضمار الفاعل اراد به نفسه فهذا ايضا مثله ولا يلزم تعيين الفاعل الا ترى انه عند اسناد القول  
الى القدوري او محمد بن الحسن لم يصح بفاعله فكذلك عند اسناده الى نفسه ولا يحق هذا الاعلى من  
محمد بن الحسن القدوري من سأل الجامع الصغير ومن لم يميز بينهما لا يستحق الخوض في الهداية لقوله تعالى  
الا ما ذكركم بعد قوله حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به والمخففة والوف  
والمرتبة والسطحة وما اكل السمع الا ما ذكركم استغنى من الحرمة المذكورة فيكون حلالا والمرتب على الشق  
معلوم الصفة المشتق منها لكن لما كان الحل ثانيا للشرع جعل شرطه **ولان** به **س** اي بالذكوه وذكر  
الضمير باعتبار الذبح **م** سمى الدم نجسا من اللحم الظاهر **ش** ولا يلزم الحراد والسماء لان حلها لا يذبح  
ثبت بالضرورة في السنة المشهورة يخرجها عن عموم الابنية وكما ثبت به **س** اي بالذكاة على ما وصل الذبح الحل  
ثبت به الطهارة في المأكول وغير **س** اي غير المأكول الا الاذي في الخنزير فان الذبح لا ينجس قال لعبد  
الليث وذكر عن الكرخي انه قال لا اصيل ويعد شي من لحم السباع وقد ذبح جازت صلاته ولو وقع في الماء لم  
ينجسه وكان لعبد ابو الليث جعفر هو نجس لا يجوز الصلاة معه ولو وقع في الماء افسد وهو موافق  
لقول الضمير وبه نأخذ هكذا ذكر في النوازل في كتاب الصلاة فانها تنجس بها **س** اي فان الذكاة هي  
عن الطهارة ومنه قوله عليه السلام ذكاة الارض اي طهارة الارض ومن كون الذكاة عبارة عن الطهارة  
فوله عليه السلام ذكاة الارض اي طهارة الارض عن رطوبة النجاسة يسبها انما يشرع الطهارة وهذا  
ليس حديث قال في القانو هو من كلام محمد بن عياض وهو محمد بن الحنفية لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
**قلت** اخرجه ان ابي شيبة في مصنفه عن جعفر بن محمد بن علي قال ذكاة الارض يسبها اخرج عند

الخيل











ان يسمى عليه عند الذبح وقالوا انما يسمى على الله **قلت** خلاف متروك التسمية عامدا **قلت** لو لم يختلف احد من الصحابة  
والتابعين من حيث **قلت** ولما اشترى لاجل الفقار الاجماع على تحريم متروك التسمية عامدا **قلت** قال ابو يوسف  
ان متروك التسمية عامدا لا يفسد فيه الاجماع **قلت** ولو قضى القاضي حواء سبعة **قلت** اي سبع متروك التسمية عامدا **قلت**  
ينفذ لكونه مخالفا للاجماع **قلت** والقاضي اذا قضى بما خالف الاجماع **قلت** وما اذا قضى بما خالف الكتاب والسنة  
المشهور والاجماع من ائمة **قلت** فلا يجوز مخالفتهم ولا خلاف في ان الشافعي رحمه الله **قلت** قوله عليه السلام يدع على نعم  
الله تعالى على اهل بيته الحديث هذا اللفظ غريب ولكن جازا احاد في معناه من انما اخرجه الدارقطني عن النبي  
عن محمد بن يزيد بن سنان عن معقل بن عبيد الله الطبري عن عيسى بن ديسار عن عيسى بن عباس رضي الله عنهما  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال **قلت** المسلم تكفيه اسمه فان لم يسمي حين يذبح فليسمه وليذكر اسم الله ثم يذبح  
ومنها ما اخرجه الدارقطني ايضا عن مروان بن سالم عن الازداعي عن عيسى بن ديسار عن عيسى بن عباس رضي الله عنهما  
قال رجل النبي صلى الله عليه وسلم الرجل من اهل بيته ان يسمي الله فان لم يسمي الله على كل مسلم وفي لفظ علي بن كل  
مسلم ومنها ما رواه ابو داود في المراسيل قال حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن داود عن ثور بن يزيد عن  
الصلبي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال **قلت** بسم الله لا يذبح الا بذكر الله تعالى او لم يذكر **قلت** والجواب  
اما الحديث الاول فقال ابن القطان في كتابه ليس في هذا الاسناد من ينكر فيه غير محمد بن يزيد بن سنان  
وكان صدوقا صالحا لكنه كان شديدا الغفلة وقال غير معقل بن عبيد الله بن عبد الله الله وان كان من رجال مسلم لكنه  
اخطأ في رفع هذا الحديث وقد رواه سعيد بن منصور وعبد الله بن الزبير الحميري عن سفيان بن عيينة  
عن عيسى بن عمار عن عكرمة عن ابن عباس **قلت** ذكر الشافعي في عجم في اسناده انا الشافعي ووفقه  
**قلت** ابن الجوزي في التحقيق مغفل هذا الجمل ويعقبه صاحب التحقيق فقال هو مشهور وعبد الله الجوزي  
اخرج لمسلم في صحيحه واحتج به **قلت** قال ابن عيينة في نسخة ومرة ضعيفة وقد ذكر ابن الجوزي في  
نفاكه مغفل بن عبيد الله الجوزي روى عن عمرو بن دينار قال يحيى ضعيف لم يرد على هذا محمد بن يزيد بن سنان  
الجوزي هو ابن قزوه الروماني قال ابو داود وليس بشي وقال السائلي في القوي وقال الدارقطني ضعيف  
وقد ذكره بن حبان في الثقات والصحيح ان هذا الحديث موقوف على ابن عباس هكذا رواه سفيان بن عيينة  
ديسار عن جابر بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس انتهى كلامه **قلت** اخرجه كذلك الدارقطني في  
مصنفه في الحج حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال **قلت** ان يذبح اسم الله فلا يذبح وان ذبح الجوزي اكل اسم الله تعالى فلا يذبح **قلت** واما  
الحديث الثاني فقال الدارقطني مروان بن سالم ضعيف واعلمه ابن القطان ايضا **قلت** وقال حماد بن  
سالم الغفاري وهو ضعيف وليس مروان بن سالم المذكور رواه من عدى في الكمال واستند تضعيفه عن احمد  
والسائلي ووافقه وقال عامدا ما روي لا ينافي في الثقات عليه **قلت** واما الحديث الثالث فانه من سبل  
وهو ليس بحديث عنده وقال ابن القطان وقبه مع الارسال والصلب الشديد ولا يعرف له حال ولا يعرف  
لغيره هذا ولا اروي عنه غير ثور بن يزيد والله اعلم **قلت** ولان التسمية لو كانت شرطا للحل لما سقط  
بالنسيان كالطهارة في باب الصلاة **قلت** لان شرط الشيء ما يتوقف الشيء على وجوده ولا يفتقر الحاك  
بن النسيان والعلم كما في الطهارة واستقبال القبلة وسرا العورة فان من نسي الطهارة لا يجوز صلا  
كما لو تركها عمدا وانما يفرق بينهما في الحركات كالاكل والشرب في الصوم **قلت** ولو كانت التسمية شرطا  
فالملة اقيمت مقامها **قلت** يعني ان التسمية شرطا لكن الملة اقيمت مقام التسمية كما في النسيان  
**قلت** اي كما اقيمت الملة مقام التسمية في حق النسيان والنية اشارة النبي صلى الله عليه وسلم عن عكرمة  
التسمية ناسيا قالوا فان تسمية الله في كل امر مسلم ولنا الكتاب وهو قوله تعالى ولا تأكلوا  
مما لم يذكر اسم الله عليه **قلت** على تحريم متروك التسمية عمدا لانه نهي في المني المطلق للتحريم **قلت** وبذلك  
وانه ليس في كل امر من لانه في موضع المني للمنة فيقتضي حرمة كل جزء منه والها في قول  
وانه ليس في كل امر من لانه في موضع المني للمنة فيقتضي حرمة كل جزء منه والها في قول  
يكون حرما كما في قوله تعالى وفسق اهل الجنة الله به وفي الآية بيان ان الحرمة لعدم ذكر الله تعالى  
لأن الحرمة بوصف ذلك الوصف وهو الموصوف بالحرمة كالمسبة والموقوفة وهذا انفس فساد حل الآية  
على الميتة وذا نافع المشركين فان الحرمة هناك ليست لعدم ذكر الله تعالى حتى انه وان ذكر اسم الله تعالى

لعمل فان **قلت** النص محل لانه محتمل الفكر كحال الذبح وكالذبيحة وحالة الاكل فلم يصح الاحتجاج به **قلت**  
ما سوى حالة الذبح فليس المراد بالاجماع واجمع السلف على ان المراد حالة الذبح فلا يكون محلا **قلت** لان  
المراد منه الذكر باللسان بل المراد منه الذكر عليه مطلقا والذكر باللسان لا يكون محلا **قلت** لان  
يبيع عن ذكر الله والمراد منه الذكر بالقلب **قلت** وقال القائل الله يعلم اني كنت اذك **قلت** وكنت اذك ان لم يذكر الله  
الذكر باللسان واللسان على القلب فكذا الذكر **قلت** المراد من النص الذكر باللسان وذلك لان الله  
تعالى ذكر الذكر عليه والذكر عليه لا يكون الا باللسان لان الذكر عليه ان يقصد ايقاع الذكر عليه وانما يقصد  
الى الذكر بعد العلم به لان الفضل لا يعلم محال وهذا لا يصح في القلب لانه كاحط بالذات صا ومعلوم  
توجهه فكيف يتصور ان الفضل لا يعلم محال **قلت** وان **قلت** الذكر بالقلب مراد بالاجماع فلا يكون الذكر باللسان  
مراد الا لزم الجمع بين الحقيقة والحال لان الذكر من حيث القلب حقيقة لان ضد اللسان يكون للقلب  
او العيوب **قلت** لا سلم ذلك لان الذكر لا يدرى حقيقة لوجود الاستعمال فيهما عا ولا يدرى  
عموم المشترك لانه مشترك معنوي وهو المشترك اللفظي **قلت** وان **قلت** الناس مخصوص بالاجماع ولو ارد به طاهر  
لحرج المحاجة في السلف لانفقاد وان يقع الخلاف فيخصص العام بالقياس في خير الواحد **قلت** الناس غير مخصوص  
لانه ذكر بقدر من الغنا الملة مقام الذكر في حق الناس الحديث وهو معدور مستحق للنظر والنجف والعام  
غير معدور وقال تاج الشريعة **قلت** حالة النسيان مخصوصة **قلت** لخصته حاله العم  
يؤدي الى الغنا النص انتهى **قلت** الناس لا يخلو من ان يكون مراد منه او لا فان كان مراد الا يكون مخصوصا  
وحديثه يلزم ارادة العامة بالظن الاول وان لم يكن مراد العامة ارادة العامة صونا للنص عن القطر  
**قلت** المراد بالآية الميتة لان سبب نزول الآية محادثة المشرك في الميتة حيث قالوا انما يكونوا ميتة  
ولا ناكلون ما قبله الله تعالى **قلت** سلمنا السبب ولكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لان اللفظ  
هو الذي يدل على الحكم لا السبب فلو كان مختصا بالسبب لم يتجاوز حكم الشرع مكة والمدنية لان سائر ايام  
ثمة واللفظ عام لان قوله تعالى ما لم يذكر اسم الله عليه **قلت** النصوص عارضة لهذا النص منها  
تعالى كوا اما في الارض جلا لا يطعم منها قوله تعالى الا اذا ذبحتم استغنى عن المحرمات وهذه مذكاة  
لان الذكاة هي الجرح من اللثة والحقن ومنها قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي من ماعلى طامع بغيره  
ان الله تعالى امر بنيه عليه السلام ان يحترقوا لاجرم سوى المذكورات في هذه الآية ومتروك التسمية غير  
مذكور في هذه الآية **قلت** اما الجواب عن الآية الاولى فنقول عن موجب ذلك لانه تعالى امر بكل  
الحلال لا الحرام ومتروك التسمية عامدا حراما ما نكحنا ولا ردينا **قلت** والجواب عن الآية الثانية فنقول  
المراد منه الذكاة الشرعية لا اللغوكة ولم يشرع الذكاة تدون التسمية ولا ردينا **قلت** والجواب  
عن الآية الثالثة فنقول ان المراد في الحرمة عا سوى المذكورات من هذه الآية مطلقا لان الحرمة والنجس  
الحرام والغفل حراما ولم يرد في هذه الآية بل المراد انه لم يرد محرما ما كانوا يعتقدونه حراما في هذه  
الآية والدليل عليه ما ذكره في هذه الآية وهو قوله تعالى قل الذكر من حرمة ام الانبياء في ان قال في الاحد  
فما اوحى الي محرمها **قلت** في حجة اهل الكتاب جلال وان كان متروك التسمية لان ما يعتقدونه انها  
لست بالحققة فعلم ان التسمية ليست بشرط **قلت** اما حل ذبحه الكا لانه ردد ذكر اسم الله  
تعالى من حيث الصور لانهم يدعون ملة الوحيد فكيف يذكر القدر في حق الحل الا ترى ان اذا سمعنا  
انه يذبحون اسم عزروا اسم المسيح عند الذبح بقوله تعالى فليذبح في حق الحل حرمة ذبا عنهم ولهذا نقول  
بحرمة ذبحه الجوزي لانه لا يدع عليه التوحيد والاجماع وهو ما سناه **قلت** اشار به الى قوله فانه لا خلاف  
فيمن كان قتلته في حرمة متروك التسمية عامدا والحق والشيء وهو حديث عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه  
فانه قال في اخره فانك انما سميت على كلبك ولم تسم على كلب عكرمك على الحرمة متروك التسمية حدثت من عدي  
اخرجه الامم السنة في كتبهم عن عدي بن حاتم **قلت** يا رسول الله اني ارسل كلبا واسمى فقال اذا ارسلت  
كلبك واسميت فاخذ فقتل فكل فان اكل منه فلا تأكل فاعا اسمك على نفسه قلت اني ارسل كلبا واسميت  
اخر لا ادرى انما اخذ فقال لا تأكل فاعا اسمك على كلبك ولم تسم على كلبك اذ رآه البخاري عن ادم عن شعبة  
عن عبد الله بن ابي السمر عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اذ روي البخاري وقال حدثنا  
موسى بن اسمعيل عن ثابت بن يزيد عن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ذكرا سمى ناسك

وشرعا ومنه الذكر باللسان  
ومعنى النسيان كان تسمية







لقد علمه او اخر لا يابى به **و** لو قال المحدث ان الله خلق السمعة حل **ل** لا خلاف وقال محمد بن الامالي ارايت  
ان دخل فقال المحدث على وجهه ولورود على ذلك او قال الله اكبر سبحان الله قال ان كان يريد بذلك السمعة  
فانه يوكّل ان كان لا يريد بذلك السمعة فانه لا يوكّل قال شيخ الاسلام حواشي زاده في شرحه وهذا الاثر  
اللفظ ليس بصرح في باب السمعة والصريح في باب السمعة اسم الله واذا لم يكن هذا اللفظ صريحا في الباب كان  
كتابة وان كانت آتيا تقوم مقام الصريح بالسمعة في كتاب التلخيص فان يولى التلخيص كان طلاقا والا فلا فكذا هذا  
ولو عسر عند الذم فقال المحدث لا حل في افع الواسع لانه يريد به الحمد لله على نعمه دون السمعة لانه قال  
في الاصل اذا قال الحمد لله يريد به السمعة اكل وان لم يرد السمعة فلا والفاطس لورود السمعة على الذم  
بل اذاد الحمد على نعم الله تعالى فعلى رواية الكرخي يعني ان حل لانه قال التميمي عن لدا السمعة مطلقا اما  
لو قال الخطيب الحمد لله عند العطاس يجوز ان يصرح به الحمد لله بذلك القدر وعند أبي حنيفة ذكره في المستوط  
لانه هناك المأمور به مطلقا وما هنا الذكر الذم ولا يوجد **و** ما نذكره لانه لا يصرح عند الذم وهو  
قوله **ل** اي قول الذم **ل** بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ما رزقنا من الله من قبله  
الله عليها صواب **ف** هذا اخره الحاشية في المستودع في الباب من حديث شعبة عن سليمان بن عيسى بن طهمان عن  
عباس بن يحيى عن الله تعالى في قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله على ما صواب قال قتادة ما مع قوله تقول بسم الله والله اكبر  
الله منك والحمد لله وقال حدث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه **و** عنده فيه رواية اخرى اخرجها في الخبر  
عن جابر عن الامس عن طهمان عن ابن عباس في قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله على ما صواب **و** قال اذا اردت  
ان تخرجه في حديثه فامض ما قل الله اكبر مثل ذلك ثم سمعته اخرها وقال صحيح على شرط الشيخين **و** البج  
من المصنف كيف ترك الحديث المرفوع فيه وحججه على نفسه وهو ما اخرجه الامم السنة في كتبهم في الصحاح  
عن قتادة عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما يفيض بكثير من الحديث اقر من يد محمد بن الحسن بن عيسى  
وكثير ويضع وجده على صفاحهم وفي لفظ لم يقر الله والله اكبر ولعل المصنف اذا استدلال  
بالقرآن يفسر بقول صحابي فان كان ذلك فهو حسن **و** وفي الخبر قال العفاني والشيخان يقول بسم الله  
اكبر يعني دون التواضع او تقطع نور السمعة **و** وقال لا يخرجه **و** فيه نظير **قلت** نظير صحيح لا يخرجه  
ثبت في الحديث الصحيح على ما ذكرنا ما لا يخرجه او فلا ينبغي ان يترك انما الحديث **و** قال في الذم من الخلق والسمعة  
**ل** اي قال العبد ويرى في محضه اذا بدد ذلك بيان محل الذم **و** في الجامع الصغير لا يابى بالذم في الخلق كذا  
وسطه واعلاه واسفله **و** في المستوط من السنة والجمعة والسمعة والسمعة والسمعة والسمعة والسمعة والسمعة  
**و** قال صاحب العناية واني لفظ الجامع الصغير لان فيه بياضا ليس في رواية القندري وذلك لان رواية  
القندري في الذم من الخلق والسمعة وليس فيها ما يمدح غير ما يحمل على ما يدل عليه لفظ الجامع الصغير  
**و** قال الكافي انما اعاد لفظ الجامع لما ان من رواية المستوط والجامع الصغير اختلافا من حيث الظاهر  
فان رواية المستوط تقتضي الحاشية اذا وقع الذم في الخلق قبل العقدة لانه من السنة والجمعة والسمعة والسمعة  
رواية الجامع الصغير يقتضي ان لا حل لان على رواية محل الذم الخلق فلما وقع قبل العقدة لم يبق الخلق محل  
الذم ولا يجوز فتكون رواية الجامع مقيدة لاطلاق رواية المستوط وقد صرح في الخبر ان الذم اذا  
وقع اعلى من الخلق قبل العقدة لا حل كذا ذكره في فتاوى اهل بيته وقد قالت ثلثة ولا يكره كذا الاحكام  
الاستغنى في فوائده محل لان المعنى قطع اكثر الاوداج وقد وجدوا ان كان فوق العقدة او تحتها  
**و** في الخلاصة هذا خلاف قول عامة المشايخ **و** قال صاحب النهاية كان ينبغي يعني به وكان يقول الامام  
الاستغنى معتمد في القول والعمل ولو اريد ما يوم القيمة بقوله عن ناخذ ايضا **و** قال لا يخرجه وذكر  
في فوائده الاستغنى انه سئل عن من ذم شاه فبقيت عقدة مما يلي الصدر او يوكّل لم لا قال هذا قول العلوي  
من الناس وليس هذا اعتمد وجوز اكلها صواب العقدة مما يلي الصدر اما المعنى عندنا قطع الشر  
الاوداج وهذا صحيح لانه لا اعتبار بكون العقدة من فوق ومن تحت الا ترى ان قول محمد بن الحسن في  
الصغير لا يابى بالذم في الخلق كذا اسفل الخلق ووسطه واعلاه فاذا ذم في الاعلى لاندان سمي العقدة  
من تحت ولم يفتى في العقدة لا يكره كلام الله تعالى ولا في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذم والجمعة والسمعة  
وقد حصلت كيف ما بقيت العقدة لا يابى على مذهبي ابي حنيفة فانه يكره في ثلثة من الاربع اي ثلاث كانت  
وحد من الخلق **و** قال تاج الشريعة في شرحه قوله **ل** الذم من الخلق والسمعة اذا بدد ذلك بيان محل الذم يجوز

في اعلى الخلق واسفله ووسطه ورواية الجامع الصغير يقتضي ان الذم في الخلق قبل العقدة لا يجوز لانه جعل  
الخلق محلا وهذا ذكر في الفتاوى ووضع الاصل يقتضي ان محل الذم من السنة والجمعة وان كان فوق العقدة لان من  
الامم فصرح **و** قال فيه دليل على ان الخلق ووسطه واسفله سواء فيكون المراد على هذا التفسير ما يكون في الاصل  
مقيدا بما ذكر في الجامع الصغير فيكون المراد من كلمة من ما يستفاد من قوله في كان معناه الذكاة في الخلق  
يؤيد رواية الجامع الصغير **قلت** لفظه بين في اللغة بمعنى وسط تقول جلست من القوم اوسطهم  
**و** لفظه في النظر فيه ولكنه يعني معنى من ايضا كما في قوله تعالى فاذا ذم في عبادي اي من عبادي فبذلك يستفاد  
من احدهما ما يستفاد من الاخر فعلى هذا يحمل معنى ما ذكر في العبد ويرى على ما ذكر في الجامع الصغير فانه **م**  
**و** الاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الذكاة ما من السنة والجمعة والسمعة **ل** اي الاصل في الذم قوله عليه السلام  
**و** لم يثبت هذا الحديث عند العتبات **و** اما اخرج الدارقطني في سنة عن سعد بن سلام العطار حديثا  
عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن الزهري عن سعد بن المسيب عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول ان من الورقا الخراعي على رجل اوراق يصعب في حاج مني الا ان الذكاة من الخلق والسمعة **و** قال في التبيين هذا  
استناد ضعيف مائة وسبعين سلام اجمع الامم على ترك الا احتجاج بهم وكذا ان يخرجه وقال البخاري يكره  
بوضع الحديث **و** قال الدارقطني حديث بالمو اطلب من روى واخرجه عبد الرزاق في مصنفه موقفا على ان عباس  
**و** على من روى الله عنهم الذكاة في الخلق والسمعة وقد فسرها السنة والجمعة والسمعة **و** هذا من باب سمعة الخلق  
باسم الخلق كقولهم جري النهر في الخلق **و** لانه يجمع المحرم والعروق **ل** اي لان ما من الخلق والسمعة وادان على  
فعل الذم **م** افتار الذم على ابلغ الوجوه **ل** اي سالة الدم يقال اغترب الدم اذا سلقته وقال ابن جرير ان  
اذا لم يقدّمه زعموا وقال ابن عتابة انه تظنه اي استطلق وكذا ان سمر ومنه اشتقاق النهر واحدا لانهما  
فكان حكم الكل سواء **ل** اي اذ بدد في الخلق ووسطه واعلاه واسفله **م** قال يراه والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة  
**ل** اي العبد ويرى العروق التي في محل القطع في التدكير اربع عروق **م** الخلق والمري والودجان **ل** الخلق  
لصم الخاء هو الخلق والمري فيه رادع والمري بالهجر **و** ذكره في العتبات في باب ما يهرج في احره وقال يقول  
هو ري الجور واداء الشاة للفضل بالخلق الذي جرى فيه الطعامة والشراب والجمع مروي مثال سرب وسرر  
**و** الودجان تبيته **و** دج **و** قال الصغاني تبيته **و** دج **و** قال الصغاني والودج والودج عروق في العنق وصفا  
**و** دجان **و** قال للشاذلي دج عروق متصل من الراس الى الخرج والجمع الودج عروق كسفا الخلق **و** لفظه عليه  
السلام افر الودج وانهم عاشت هذا الحديث اخرجه ابو داود والنسائي وانما حجه ولكن بغرض  
العيان فزادوا عن سالم بن حرب عن عيسى بن قطري عن عدي بن حاتم قال قلت لرسول الله ارايت احدا ما اصاب  
صيدا وليس معه سكين ايدح بالروح وشقه العصار فقال امره بالدم ثم شئت واذكر اسم الله وفي لفظ  
النسائي من الدم وكذا ذلك رواه احمد في مسنده قال الخطابي ويرى امره بالدم والصور ابى يكون الميم  
**و** تحففت **ل** **قلت** وهذا اللفظ رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک **و** قال صحيح على شرط  
مسلم ولم يخرجاه **و** قال الترمذي في الروض الافاضل امره بالدم بكثر الميم اي اسلمه يقال دم ماري اي كسائل  
قال عبد ارواه القفاش وفسره ورواه ابو عبيد بسكون الميم وحكاه من مرثا لصريح واول شاة بالمعنى  
وجم الطير اربعة مجر من الروايات الثلاث وفيه رواية رابعة عندهما النسائي في سنة الكري اهرق  
**قلت** يكون الجميع رواية اي عبيد خمس روايات توصيها ان الاولى امر من الامر والاشارة امر  
من الجير احرق باي والثانية اهرق من الامه والاشارة اهرق من الاهرق واصله اهرق من الاراقه  
والطاء اهرق والاشارة من الميم فاقض باي قوله او الاوداج اي او طعها فاول هو بفتح الهم **قلت**  
هنا ما كان الصري والافراق الاولى لا يخرجه والثاني في زبد فيه والعروق بينهما في المعنى ان العروق  
هو القطع للاصلاح والافراق هو القطع للانساد فعلى هذا يكون كسر الهم هنا اليق فانه **و** اي اسم جمع  
**و** اقله الثلاث في فيمنشول المري والودجان والمري بطريق التعليب **فان** **قلت** الاوداج جمع وليس  
باسم جمع ومنهما فرق كما عرف في موضعه **قلت** المراد بالاسم هم يومئذ اللعوى لفظ جمع ولا يند  
به نحو القوم والرهط ان يكون لفظه اسم مجر **فان** **قلت** الف واللام اذا دخلتا على الجمع بصير الجمع  
ويقع على الاو **قلت** هذا الميم معناه معهود وقد وجدها هنا وهو الودجان من خلال في الامة  
والمرى ايضا ما ذكرنا وانما قلنا النص تناول المري من حيث اللفظ والخلق من بطريق الان فطع على النص



المقصود يحصل مما هو الذي هو المقصود من الرخ حصل ما لا ثلاث في قطعها وهو اي المقصود انقاذ  
الدم المنفوح اي سائله والتوجه في اخراج الروح اي الاسراع والتجمل من ارقاق الروح وهو الحياء  
المهملة من روحه توجهه او اعمدة ومندوبات وحكيه من روحه والوجه بالمد والقصص السريعة لانه اي لان الحيوان  
لا يحى بعد قطع مجرى النفس والطعام او يخرج الدم بقطع احد الودين **س** فلا يحتاج الى قطع الاخر لوصول  
المقصود باحدهما فيمكنه به عزو اعلى باده التذهب **س** اي الكتي بقطع اكثر الاربعه للاختراع من زيادة بعد  
الحيوان لان المقصود اذا حصل ما لا ثلاث يكون قطع الزائد زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة لان ما هو المقصود  
من قطع الودين يحصل بقطع احد ما هو الوجه لان مجرى النفس اذا انقطع او انقطع مجرى الطعام والشراب  
موت الحيوان من ساعته فقام الثلاث من الاربع في يحصل ما هو المقصود من قطع الاربع مقام اكل كل واحد من الاربع  
قطع النصف **س** هذا يتعلق بقوله فيمكنه به يعني اذا قطع نصف الاربعه لا يلحق به ولا يحل **س** لان اكثر اي  
اكثر من النصف وهو الثلاث فان كانه لم يقطع شيئا لان الاكثر لما كانا باقين كانا اكثر من النصف وهو الثلاث  
ما قبله ولا يحل وقيل لما كان جانب الحرمة من النصف الباقي حكم الاكثر فكانه لم يقطع شيئا ورعا الوجه لهذا  
بقوله **س** احتياطا لجانب الحرمة فان قلت كيف قال لان الاكثر باق والشيء انما يكون اكثر اذا كان ما قبله  
قلدا وهذا المقال انصف فلا يكون عالما في كثير **قلت** الشطر قطع الثلاثة اذا المقصود من قطع  
الفرق وانما الدم والتوجه يحصل ان يقطع الثلاثة فاكتمى به فترك الواحد من الاربعه واذا ترك  
الاثنين لم يقطع يكون الباقي اكثر من المشرط فافهم **س** قال ويجوز الذبح بالطعن والقرن والسنة اذا كان  
متر وقاس **س** اي قال في الجامع الصغير وصورته كما فيه من يعقوب عن ابي جعفر في الرجل يذبح الشاة بطعن  
متر وعن ابي عبد الله وعطرس من يذبحه فانه يذبح وهو من يذبح الدم ويذبح الاوداج قال كره هذا الذبح وان جعل فلا بأس  
بأكمله حتى لا يكون باكله باس الا انه يكره هذا الذبح **س** وبه قال مالك في روايته وقال الشافعي المذبوح  
منه **س** اي المذبوح هذه الاستحسانية وبه قال احمد **س** لقوله عليه السلام قل ما انهر الدم واقرى اللبوا  
ما خلا الطعن والسنة فانما مدي الحبشة **س** هذا الحديث ملحق من حديثين الاول ما رواه الستة من حديث  
رافع بن خديج قال قال كاهن النبي صلى الله عليه وسلم قلت لرسول الله ان يكون في المعاري فلا يكون معني مدي فقال  
ما انهر الدم وذكر ان الله عليه السلام فكلوا ما لم يكن سنا او طعنا وساحدكم عن ذلك اما السن فمقطر واما الطعن  
فمدي الحبشة اخرجوا هذا الحديث مختصا ومطولا والثاني رواه ابن ابي شيبة في مصنفه **س** رواه  
ابو خالد الاحمسي عن ابن خديج عن حماد بن عمار عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الذبح بالسنة فقال كل ما اقرى الاوداج الاسنا او طعنا او الجرح من الاثر اري حيث ذكر الحديث  
رافع هذا في الاحتجاج للشافعي ولم ينفه لتفريق الحديث الذي ذكره المصنف ثم قال يمانية ان النبي صلى  
الله عليه وسلم استعمل الطعن والسنة من الاجتات التي يقع بها الجرح ولم يفضل بين القائم والمنزوع فلم يحز  
الذبح بها مطلقا **قلت** كل ما انهر الدم اي ذبحه ما انهر الدم على حد من المصنف واقامة المصنف  
التي مقامه ومعناه كل ما انهر دمته اطلاقا لا اسم الحال على المحل كما في قوله تعالى خذوا زينتكم  
كل ما احقق فيه انهار الدم **قلت** مدي الحبشة بضم الميم جمع مديده ما لضم انصاوي يمكن التصاق  
ولانه فعل غير مشرووع فلا يكون ذكاه كما اذا ذبح بغير المنزوع **س** اي ولان الذبح ما لظفر والسن المنزوع  
عن مشرووع فلا يكون ذكاه فاذ لم تكن ذكاه يكون مديته **س** ولما قوله عليه السلام انهار الدم بما شئت  
ويروي في الاوداج بما شئت **س** قد مر الكلام في هذا الحديث عن قرب واخبر ان يستدل بالصحة باسناد  
رواه البخاري في صحيحه **س** وقال جده شامد بن ابي بكر المقدسي قال حدثنا بعض من عن عبد الله عن  
قال محمد بن كعب بن مالك بن جابر بن عمر ان اباياه اخبرني ان جارية لهم عرس بطلع فابصرت شاة من عندها  
موتها فذكرت جرحا فذبحها فقال لاهله لا تاكلوا حتى اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسالوا حتى اسأل  
الله من ليلته فاني لاني صلى الله عليه وسلم او بعث الله فامر النبي صلى الله عليه وسلم التكاليم باكلها ووجه الاستدلال  
له ان الاصل في النصوص التعليل والتحريم الى الذبح ليعني الجرح فكذلك الطعن والمنزوع والسنة المنزوعة  
مخلاف غير المنزوع فانه لا يضره ان يكون مدي الحبشة وهو محل الحديث الاول **س** وما رواه **س** اي  
الشافعي يجوز على غير المنزوع فان الحبشة كما هو يقعون كذلك اظهرت الحلافة فانه لا يعلقون نظرا  
وحدود لاسنان بالمرء ويقاؤون بالحدس والعص هذا ذكره الشافعي في **الاستسار** والام لم يعلقه

المقصود يحصل مما هو الذي هو المقصود من الرخ حصل ما لا ثلاث في قطعها وهو اي المقصود انقاذ  
الدم المنفوح اي سائله والتوجه في اخراج الروح اي الاسراع والتجمل من ارقاق الروح وهو الحياء  
المهملة من روحه توجهه او اعمدة ومندوبات وحكيه من روحه والوجه بالمد والقصص السريعة لانه اي لان الحيوان  
لا يحى بعد قطع مجرى النفس والطعام او يخرج الدم بقطع احد الودين **س** فلا يحتاج الى قطع الاخر لوصول  
المقصود باحدهما فيمكنه به عزو اعلى باده التذهب **س** اي الكتي بقطع اكثر الاربعه للاختراع من زيادة بعد  
الحيوان لان المقصود اذا حصل ما لا ثلاث يكون قطع الزائد زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة لان ما هو المقصود  
من قطع الودين يحصل بقطع احد ما هو الوجه لان مجرى النفس اذا انقطع او انقطع مجرى الطعام والشراب  
موت الحيوان من ساعته فقام الثلاث من الاربع في يحصل ما هو المقصود من قطع الاربع مقام اكل كل واحد من الاربع  
قطع النصف **س** هذا يتعلق بقوله فيمكنه به يعني اذا قطع نصف الاربعه لا يلحق به ولا يحل **س** لان اكثر اي  
اكثر من النصف وهو الثلاث فان كانه لم يقطع شيئا لان الاكثر لما كانا باقين كانا اكثر من النصف وهو الثلاث  
ما قبله ولا يحل وقيل لما كان جانب الحرمة من النصف الباقي حكم الاكثر فكانه لم يقطع شيئا ورعا الوجه لهذا  
بقوله **س** احتياطا لجانب الحرمة فان قلت كيف قال لان الاكثر باق والشيء انما يكون اكثر اذا كان ما قبله  
قلدا وهذا المقال انصف فلا يكون عالما في كثير **قلت** الشطر قطع الثلاثة اذا المقصود من قطع  
الفرق وانما الدم والتوجه يحصل ان يقطع الثلاثة فاكتمى به فترك الواحد من الاربعه واذا ترك  
الاثنين لم يقطع يكون الباقي اكثر من المشرط فافهم **س** قال ويجوز الذبح بالطعن والقرن والسنة اذا كان  
متر وقاس **س** اي قال في الجامع الصغير وصورته كما فيه من يعقوب عن ابي جعفر في الرجل يذبح الشاة بطعن  
متر وعن ابي عبد الله وعطرس من يذبحه فانه يذبح وهو من يذبح الدم ويذبح الاوداج قال كره هذا الذبح وان جعل فلا بأس  
بأكمله حتى لا يكون باكله باس الا انه يكره هذا الذبح **س** وبه قال مالك في روايته وقال الشافعي المذبوح  
منه **س** اي المذبوح هذه الاستحسانية وبه قال احمد **س** لقوله عليه السلام قل ما انهر الدم واقرى اللبوا  
ما خلا الطعن والسنة فانما مدي الحبشة **س** هذا الحديث ملحق من حديثين الاول ما رواه الستة من حديث  
رافع بن خديج قال قال كاهن النبي صلى الله عليه وسلم قلت لرسول الله ان يكون في المعاري فلا يكون معني مدي فقال  
ما انهر الدم وذكر ان الله عليه السلام فكلوا ما لم يكن سنا او طعنا وساحدكم عن ذلك اما السن فمقطر واما الطعن  
فمدي الحبشة اخرجوا هذا الحديث مختصا ومطولا والثاني رواه ابن ابي شيبة في مصنفه **س** رواه  
ابو خالد الاحمسي عن ابن خديج عن حماد بن عمار عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الذبح بالسنة فقال كل ما اقرى الاوداج الاسنا او طعنا او الجرح من الاثر اري حيث ذكر الحديث  
رافع هذا في الاحتجاج للشافعي ولم ينفه لتفريق الحديث الذي ذكره المصنف ثم قال يمانية ان النبي صلى  
الله عليه وسلم استعمل الطعن والسنة من الاجتات التي يقع بها الجرح ولم يفضل بين القائم والمنزوع فلم يحز  
الذبح بها مطلقا **قلت** كل ما انهر الدم اي ذبحه ما انهر الدم على حد من المصنف واقامة المصنف  
التي مقامه ومعناه كل ما انهر دمته اطلاقا لا اسم الحال على المحل كما في قوله تعالى خذوا زينتكم  
كل ما احقق فيه انهار الدم **قلت** مدي الحبشة بضم الميم جمع مديده ما لضم انصاوي يمكن التصاق  
ولانه فعل غير مشرووع فلا يكون ذكاه كما اذا ذبح بغير المنزوع **س** اي ولان الذبح ما لظفر والسن المنزوع  
عن مشرووع فلا يكون ذكاه فاذ لم تكن ذكاه يكون مديته **س** ولما قوله عليه السلام انهار الدم بما شئت  
ويروي في الاوداج بما شئت **س** قد مر الكلام في هذا الحديث عن قرب واخبر ان يستدل بالصحة باسناد  
رواه البخاري في صحيحه **س** وقال جده شامد بن ابي بكر المقدسي قال حدثنا بعض من عن عبد الله عن  
قال محمد بن كعب بن مالك بن جابر بن عمر ان اباياه اخبرني ان جارية لهم عرس بطلع فابصرت شاة من عندها  
موتها فذكرت جرحا فذبحها فقال لاهله لا تاكلوا حتى اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسالوا حتى اسأل  
الله من ليلته فاني لاني صلى الله عليه وسلم او بعث الله فامر النبي صلى الله عليه وسلم التكاليم باكلها ووجه الاستدلال  
له ان الاصل في النصوص التعليل والتحريم الى الذبح ليعني الجرح فكذلك الطعن والمنزوع والسنة المنزوعة  
مخلاف غير المنزوع فانه لا يضره ان يكون مدي الحبشة وهو محل الحديث الاول **س** وما رواه **س** اي  
الشافعي يجوز على غير المنزوع فان الحبشة كما هو يقعون كذلك اظهرت الحلافة فانه لا يعلقون نظرا  
وحدود لاسنان بالمرء ويقاؤون بالحدس والعص هذا ذكره الشافعي في **الاستسار** والام لم يعلقه



















مشهور لا شك في صحته فلا يعارضه حديث جابر وان كان صحيحا على ما قالوا لان حدسنا مروي من عن طريق  
فلا يعارضه حديث جابر لانه انما يروى عنه عبد الرحمن بن عمار وليس هو مشهور بقول العلم ولا من حججه  
او اخالفه من هو ان ثبت منه كذا قال صاحب التمهيد **فان قلت** رواه البيهقي ايضا من طريق عطاء بن جابر  
رضي الله عنه **قلت** في ذلك الطريق شخصان فهما كلامهما وحسن ان يراهم عن ابراهيم بن ميمون الصانع  
اما حسن فقد ذكره الشافعي في الضعفاء وقال ليس بالقوي واما الضائع فقد ذكره الذهبي في كتابه  
الضعفاء وقال ابو حاتم لا يجهل به على ان لنا احاديث اخرى تدل على عدم الضعف منها ما اخرجته  
الترمذي في كتاب الاطعمه عن سمعيل بن مسلم المكي عن عبد الكريم بن زبارة المخارق عن جابر بن جهم عن اخيه حمزة  
بن جهم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل الضيع قال او تاكل الضيع فيه خبز واخرجه من الحق  
عن عبد الكريم بن المخارق به فقال ومن ياكل الضيع وقد اخرجته من اي شيعة في ضعفه وسنده وكذا في تاريخ  
الخيار ومعرفة الصحابة لابن ماجة **فان قلت** هذا حديث ضعيف لان الترمذي قال هذا حديث  
ليس بساذه بالقوي ولا يروى عنه من حديث سمعيل عن زبارة المخارق وقد تكلم بعضهم فيها وضعفه من حرم  
بان سمعيل بن مسلم ضعيف وان زبارة المخارق ساقط وجاب عن حمزة بن جهم **قلت** قال ابن ماجة سمعيل بن  
الحزوي لم يلقه وقال له سمعيل بن مسلم الحزوي اصله بصري وكان كذا وهو ضعيف وقال ابن ماجة في احاديثه  
غير محفوظة الا انه ممن يثبت حديثه وقال عمرو بن علي كان صدوقا بكثر الغلط وعبد الكريم بن زبارة المخارق  
وثقه بعضهم وان كان الجمهور على ضعفه وجاب عن حمزة بن جهم وان حرمه بخلاف في باب الجرح والتعديل  
وهو اخو حمزة بن جهم قال ابن ماجة لا جاب عن حمزة بن جهم عن ابيه حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
ورواه ابن ماجة عن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه عبد الكريم بن زبارة المخارق كان الامر كذلك لا سقط الاحتجاج  
به بالكلية ولا سيما اذا اعتقد باخر اصح منه وجاب عن كثر الحاء وكثر بد الناحي والوجه في الجرح والزيادة  
المعجزة فاصحاب الحديث يكرهون الجرح في الارافطى وقال الخطيب يسكنون ارضي ولهم يدرك حركة الجرح وقال  
عبد القوي جرحي بفتح الجيم وكثر الراي وخزعة بضم الخاء وفتح الزاء المجهول وسماها مراه احد واصح  
ان تراها به و ابو يعلى الموصلي في مشايدهم حديثا جري عن سمعيل بن زبارة المخارق عن عبد الله بن زيد السعدي  
رجل من بني سعد بن بكر قال سألت سمعيل بن المسيب ان ياتنا من يوسر ياكلون الضيع فقال ان اكلها لا يحل  
وكان عند شيخنا بعض الراي من الحق ففان السجدة عندنا عبد الله الاحمريك مما سمعته بالذرة  
يقول فيه قلت نعم قال سمعت ابا الذر يقول يروي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي حلق فيه  
ونهيته ونهى عنه وكان في باب من الشاة فقال سمعيل صدق ومنها ما رواه عبد الله بن ابي اسود عن ابي اسود  
عن سمعيل بن زبارة المخارق قال سألت رجل من المسيب عن اكل الضيع فنهاه فقال ان تؤمك باكلها فقال ان تؤم  
لا يعلمون قال سمعت وهذا القول احدث لي سمعت فانما جازع عن علي وعنه ففان السجدة يروي  
النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل ذي ناب من البساع فذكرها احب ابا واه اخذ عبد الرزاق **قلت** والفضل وانه  
فذكر **قلت** ان الفضل لو كان من البساع فلا يكره وان كان من البساع لم يكره وانما قلت الناس لا يبعدونه من  
البساع ولكن فيه معنى السبعية فالخافه بالساع يكون من البساع فلهذا استعمل لفظ الكراهية كذا قال  
تاج الشريعة **قلت** المراد من الكراهية التحريم فكله حرام وانه قال كثر اهل العلم الا السعدي فانه اخص  
في اكله لعموم قوله تعالى قل لا اجد فيها اوحى لي حرما الاية وانه قال صاحب الطاهر والمعاملة انه دوناب  
فقد دخل في عموم الحديث ولانه مستحب في الحديث **قلت** والبزوع وان عرس من بساع الهوام  
البزوع بفتح الباء ذوبه تحملا لارضه وتحمل لها من ضيقها تحت الارض وتحمل له ما ياب من احداهما ليس فيهما  
وهي التي تنقص فيها والآخرى التي تافقنا كثرها ولا تنقصها بل تنقصها فاذا في البساع من قبل الضعاف  
هربت وانت الى لنا فافقنا ففانها راسها وخزعت منها وتسمى بالفارسية موسى دسي يعني فان الضعاف  
عرس بالاضافة ذوبه قال الليث ذوبه دون السنور استراصل اسلك وربما الف البتة فير من فيه  
والجمع نبات عرس هكذا جمع ذكر الكا والاسنى واهل مصر يسمونه عرسه ويكره في يؤمرها حذو الحق فراج الزواجا  
والادور والحام وعزها ولا تاكلها وتسمى بالفارسية راسوا والهوام يسمونه الميم جمع الهامه وهي الذبابة  
من ذواب الارض وجميع الهوام يحرق البزوع وان عرس الضعف مما يكون سكناه بالارض والحد يكره اكله  
اما البزوع فعند الشافعي واحد في ظاهر روايته وابي ثور مباح لان عن رسول الله عنه حكم فيه محرمه ولا في

الاصول فيه الا باحة ولم يرد فيه تحريم واما ابن عرس فقد لا شافعي مباح لانه لا نبات له كالمصبت فلما ايهما من  
بساع الهوام فقد دخل في عموم النهي ولا يها من الحنات والسيحاب حرام بلا خلاف لانه من شربانه وكذا ان  
اوى وانه قال احمد وللشافعي فيه قولان قلنا ان ابن اوى يشبه الكلب وراحتنه كرهه فقد دخل في عموم قوله  
تعالى وتحرم عليهم الحنات والكلب حرام عندنا وعند اهل العلم وعن مالك انه يكره ولا يحرم كانه  
البساع والقرح حرام بلا خلاف قال ابن عبد البر ولا اعلم من خلف المسلمين خلافا ان القرحة لا ياكل ولا يحرق  
بيعه وروى الشعبي انه عليه السلام انه علكه اتملا من من مع القرحة لانه سبع وهو ممتنع فكون  
من الحنات المحرمه واما الدب من البساع المحرمه وعن احمد ان كان ذانا بغيره فهو محرم فان لم يكن  
له ناب ايضا فلا بأس به والورد وسه اسل من ابن عرس كلال العين وهو حرام عندنا وعند الشافعي واحد  
واي يوسف في رواية مباح لانه مثل الارنب لاختلاف النبات والبقول فكان مما حاذقنا له ناب يعتبر  
فقد دخل في عموم الحديث **قلت** وكرهوا اكل الرخم والبعات لانها ياكلان الحيف **قلت** اي كره العلم اكل الرخم  
بقبح الرائحة والمجهر وهو جمع رخم قال ابو حاتم في كتابهما الطاهر وصفاهما الرخم طائر  
ظهر تاكل الحيف ولا تضطاد ولونها البياض ويقال له الانوق والجمع الرخم ويقال له مثل المعزف  
العدد من صخر الانوق ورعا خالط لونها الا غشاق يعني النقط الصغار الانزى واللحم ليطم العقاب وقال  
لها ارجع ان وام رساله وام قيس وحفصه وام محمد والذكر منها العدمان الفناح والبقاوي ولا  
يثبت الا في اعلى موضع بقدر عليه **وفي البصا** الرخم طائر البقع يشبه الشر في جلده في اكل  
عظام الميتات واما البعات فهو طائر البعث اللول الى العيره دون الرخمه لا يصيد شاة وقال  
ابو حاتم قال ابو الخطاب يمل الا يصيد من الطيور الا وباب والبعات وقال ابو عبد الله البعات من الطير  
صغارها واما البعات الوانها البعات اولاد الرخم وقال الاصحى البعات لسان الطير مثل المعزف  
ان البعات بارضا تنسرى تشبه بالسنور يضرب مثلا للسان الناس اذا كثر واذا قال الاصمعي  
البعات بكسر الباء وتسديد بالثاقث وقال ابو عبد الله من جعل البعاه واحدا قال في الجمع لغتان ومن  
اجزاء محرمي اللعاب قال لغائه وبعات قال القاضي فهو رخم طائر لغائه فليست بمسعودات صغورا  
**وفي العباب** وفيما مثل ان البعات بارضا تنسب اي من جاورنا غزنا **قلت** ابو حاتم في العباب  
ان مديرا من السلي رضي الله عنه وهو لمعا وانه من مالكة معود الحكماء **قلت** لغائه طائر اكلها فراخا  
وامر الضعيف يقلات تدور **قلت** قال والمافيه ثلاث حركات **قلت** مادته باء موحدة وعن  
معجم وقاء مثله والاعتق فرب من لا غير **قلت** قال ولا بأس بعزاض الاربع **قلت** اي قال القدوري ولا خلاف  
فيه ويقال لزراع قال في العباب الاربع غراب صغير يضرب الى البساع لا ياكل الحيف والجمع رومان  
مثل طاق وطبقان **قلت** قال لا يهرى الاربع هذا الطائر وجمعه رومان لا يدرى اعرى هو ام معرب  
لانه ياكل الحيت وليس من بساع الطير **قلت** في الحيات ولا ادخل تحت النهي في قوله في الحديث لا تورد  
**قلت** ولا ياكل الحيت الذي ياكل الحيف **قلت** اي الغزالة لا يقع الذي ياكل الحيف والميتات وقال ابو الوفاء  
في فتاواه واما الغراب لا يقع والاسود فعلى ثلثة اوجه ان كان ياكل الحيف كره وان كان لا ياكل الحيف  
وما كل الحيت والذرع لا يكره وان كان ياكل الحيف وما كل الحيات عند اي حيفه وقال ابو يوسف  
لا ياكل **قلت** وكذا العذاف **قلت** وكذا لا ياكل العذاف وهو غراب ليط و يكون صخا وافي الحناجر والجمع  
عذاف قال في العباب ورعا سمو النسر الكثر الرخم عذافا **قلت** معنى غراب البقع يعني محرم  
من البقع وهو شدة الحر **قلت** وقال ابو حيفه لا بأس باكل العقعق لانه مخلط فاشبهه الدجاج **قلت** العقعق  
طائر معروف بالقرن سودا وبياض اذنب العقعق يصوته شدة صوت العين والقاف اذا صاف قال  
القدوري في شرحه مختصرا كرجي قال ابو يوسف سألت ابو حيفه عن العقعق فقال لا بأس به فقلت  
انه ياكل الحيف فقال انه مخلط بشي اخر فحصل في قوله ابو حيفه ان ما يخلط لا يكره اكله بدلا لانه الدجاج  
وعزله يوسف انه يكره لان غالب اكله الحيف **قلت** وقال شيخ الاسلام الا يستحب في شرح الكافي  
لا حرم اكل النسر والعقاب واستباهه لانه ذ ومحب من الطير ولا ياكل الحيف فثبت له ذلك  
البارزى والصغير لانه ذ ومحب وكذلك العقعق برئيه **قلت** لانه ياكل الحيف واما العقعق  
والسودانية وما اشبه ذلك فما لا محاب له فلا بأس به وكذلك غراب الاربع لانه سوقي الحيف



















اذ لم يول لاسكن الماء لان طبع الدم يصاد طبع الماء لان الدم حار والماء بارد والحج هو الدم فاشبه التمسك  
بشيء فاشبه ما في البحر من الحيات فاشبه ما في السمك في عدم الدم الذي هو الحنجور الا الضفدع استثناء الشافعي في قوله  
للمسك عليه السلام عن قتله رواه النسائي ولنا قولنا في حق علمه الحيات وما سوى السمك حيث لا يلد في البحر  
ما استثنى الطبع السليم فحجوزة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دواب البحر فيه الضفدع وهذا الحديث أخرجه  
ابوداود في الطب وفي الادب والنسائي في الفقه عن سعد بن عبد الله عن سعد بن المسيب عن عبد الرحمن بن  
عمر بن العريش عن ابي طيبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضفدع في قوله في رواية احمد  
واحمد بن ابي داود والطيالسي في مسند ابيه والحاكم في المستدرج في الطب وقال صحيح الاسناد  
ولم يخرجاه وقال البيهقي هو اقوى ما ورد في الضفدع ليس يخرج من مكان الذي منصرف الى الوجه الاخر وهو عن  
بيشع الشيطان في اي شيء صلى الله عليه وسلم عن بيع الشيطان وهذا الحديث موجود في الكتب المشهورة في الحديث  
وليس له أصل **فان قلت** روى ابوداود وغيره مسند الى جابر بن عبد الله عنده قال بعثنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وامر علينا اما عبدك من الجراح فتلقى غير القدر يشرد ودا جارا من تمر لوجهه عنده وكان عطشا  
تمرة فتمر كما تحبها كما تحب القسي ثم شرب قلنا الماء فتمر فنبينا بومنا الى الليل وكان يصر بغيره فنبينا الحظ  
ثم بلبه في الماء فاكله قال فانطلقنا على ساحل البحر فرفع لنا كهيئة الكلب فنبينا فنبينا فاذي اية يدعي  
العترة فقال ابو عبيدة منته لا نخل لنا قال بل نحن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله  
عز وجل وقد اضطررنا فكلوا واقتنا عليه شهرنا ونحن نلتها به حتى نلتها ما دنا الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذكرنا ذلك له فقال هو رزق اخرجه الله لكم من غير علم من شيء فطعمونا فادنا الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فاكل وهذا يدل على اية ما في البحر من السمك **قلت** المراد منها السمك  
والمراد عليه ما رواه البخاري عن جابر قال غزو فاجيش الحظ وامن ابو عبيدة فجمعنا حرا عشاء بدا فالتقى البحر  
حوتنا لم يمش له يقال له العترة فاكلنا منها فاضفتم فاضفتم فاضفتم فاضفتم فاضفتم فاضفتم فاضفتم فاضفتم  
والحظ بفضيل الورق **قلت** والصد المذكور فيما لا يحول على الاصطلاح جواب عن استدلالهم فها هو  
التي في قوله تعالى احل لكم صيد البحر فمن رزق ان المراد من لفظة الصيد هو المصدر وهو الاصطلاح فها هو  
ما حل وما حرم وليس المراد منه الاستدلال فها هو في ماضي **فان قلت** لو كان يستقيم حمله عليه لكانت  
الكفاية في قوله تعالى وطعامه لا يستقيم حمله على الاصطلاح فها هو اجابة الى الصد **قلت** الطعام المذكور  
محلول على السمك لانه هو المقارن من طعام البحر والكفاية تقتضي في البحر فها هو في ماضي **قلت** في ماضي  
فيما لا يصح صيغة المحلول وهكذا هو في النسخ الصحيحة **قلت** وهو في الاصطلاح مباح فيما لا يحل من ماضي  
عن الاكل **قلت** والميتة المذكورة فيما روي على السمك **قلت** هذا ايضا جواب عن استدلالهم بقوله عليه السلام  
في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتة اي الميتة المذكورة في الحديث محمولة على السمك وقوله روي على  
صيغة المحلول ايضا على ما لا يحل على الفطن **فان قلت** هذا خبر مشهور قد مات بالاجماع فنجوز تخصيص الكتاب به وهو  
قوله تعالى حرم عليكم الميتة **قلت** هذا خبر مشهور قد مات بالاجماع فنجوز تخصيص الكتاب به على ان  
حكم السمك ثبت مطلق فوله تعالى تاكلون منه لحما طريعا مع انه لا تعارض بين الكتاب والخبر لان الميتة المحلى  
باللحم حرام ان لم يكن معهودا والميتة من الدواب المعهود بدليل قوله تعالى اود ما سفوحا فعلم ان الميتة  
تكون ميتة باعتبار الدم المستفوح ولا دم للسمك فتصرف اللام الى المعهود فلا يبقى التعارض **قلت** وهو  
حلال مستثنى عن ذلك **قلت** اي السمك حلال مستثنى عن ما لا يحل **قلت** لقوله عليه السلام احلت لنا ميتتان ودمان  
اما الميتتان فالسمك والحراد واما الدمان فالكنجد والطحال **قلت** هذا الحديث أخرجه من مائة في كتاب  
الاطعمة عن عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
احلت لنا اللحم ورواه احمد والشافعي وعبد بن محمد بن مسعود ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء واهله  
لعبد الرحمن وقال انه كان يعلب الاحبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من دفع الموقوفات واسناد  
المراسيل في سجن الترك واخرجه الدارقطني في سنة عن عبد الله وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه  
واخرجه ابن عدي في الكامل عن عبد الله فقط وعبد الله وعبد الرحمن بن ضعيفان الا ان احمد وتوفي عبد الله  
واسند ابن عدي لا يثبت انه قال عبد الله ثقتا واحوه عند الرحمن واسامة ضعيفان وقال ابن عدي هذا  
الحديث يروى على هؤلاء الاخوة الثلاثة واسند عن ابن معين قال لا يسمهم ضعيف ليس جد منهم فيقال

ابن عدي واسند روي عن سليمان بن بلال موقوف قال هو موقوف في حكم المرفوع وقال الدارقطني في غلله وقد رواه  
المسور بن الصلت عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم وخالفه من يدين اسلم  
فرواه عن ابيه عن ابن عمر عن مرفوعا وغيره عن زيد بن اسلم عن ابن عمر موقوف فاهو الصواب وقال في السقيع  
وهذا الطريق رواها الخطيب باسناد الى المسور بن الصلت والمسدور ضعيف احمد والبخاري في التواريخ  
وابو حاتم وقال النسائي من روى الحديث انتهى **قلت** وله طريق اخر قال ابن مسعود في تفسيره في سورة الاحقاف  
حدثنا عبد الباقى بن قايح حدثنا محمد بن بشر بن مطر حدثنا داود بن رشيد حدثنا سويد بن عبد الله عن  
حدثنا هشام بن الايلي قال سمعت زيدا بن اسلم يحدث عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل الميتة  
اشان ومن الدم اشان فاما الميتة فالسمك والحراد واما الدم فالكنجد والطحال **قلت** قال زكريا اكل الطافي منه **قلت**  
اي قول القدوري من اى من السمك والطافي هو الذي يموت في الماء ويظهر من طيفه في الماء ففوق الماء  
نظف موطوءا اذ اعلاه هكذا قالوا يعني الطافي اسير طافي من طيفه كما لقاضي من قضا وهو الذي يموت في الماء  
حتف نفعه من غير سبب معلوم ويعلق على وجه الماء وقال الشافعي ما لك لا يابس به **قلت** اي الطافي وده قال  
احمد واصحاب الطاهر وبعض التابعين **قلت** لا طلاق ما رواه شافعي وهو قوله عليه السلام البحر هو الطهور  
ماؤه الحل ميتة فانه مطبق من ما اذا مات باه او بعينه **قلت** ولا ميتة البحر موصوفة بالحل بالحديث **قلت**  
اراد به قوله عليه السلام احلت لنا ميتتان الحديث **قلت** ولنا ما روي جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال ما مضى عن الماء فكلوا وما لفظه الماء فكلوا وما طفي فلا تاكلوا **قلت** هذا الحديث يمدد اللفظ غريب  
ولكن ابا داود وانما جرحه عن يحيى بن سليمان عن اسمعيل بن ابيه عن ابن عمر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ما افواه البحر او حرم عنه فكلوه وما مات فيه وطفي فلا تاكلوه **قلت** ضعف  
البهيم في هذا الحديث **قلت** وقال يحيى بن سليمان عن اسمعيل بن ابيه عن ابن عمر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى  
ذلك فان يحيى بن سليمان اخرج له الشيخان فهو ثقة وزاد فيه الرفع ونقل ابن القطان في كتابه عن ابن معين قال  
هو ثقة ولكن ضعفه يحيى بن سليمان في كتابه في حله **قلت** قال ابن الجوزي اسمعيل بن ابيه من قوله  
**قلت** ليس ذلك لانه طين انه اسمعيل بن ابيه ابو الصلت الزارع وهو من روى الحديث **قلت** واما  
هذا فهو اسمعيل بن ابيه القتيبي الاموي الذي في طيفه ليس في طيفه **فان قلت** قال ابوداود  
رواه التوري وابوب وحامد عن ابن الزبير موقوف فاعن جابر وقد استند من وجهه ضعف عن ابن الزبير  
عن ابن الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اصطدتموه وهو حي فكلوه وما وجدتم ميتا طافا  
ولا تاكلوه **قلت** وقال الترمذي في مسند محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس محفوظا وروي عن جابر بن عبد الله  
ولا اعرف لابن الزبير عن ابن الزبير **قلت** قال البخاري لا اعرف لابن الزبير عن ابن الزبير **قلت** هذا  
على مذهبه في انه لا يشترط لثقال الاستناد المعنعن ثبوت السمك واما انكر مسلم ذلك انكارا شديدا  
ورغم انه قول مختار وان المتفق عليه انه يكفي للاختصاص امكان اللقاء والسماع وان ابن الزبير قد مات  
ابن الزبير لا خلاف وسماعه منه ممكن **فان قلت** قال البيهقي ورواه عبد العزيز بن عبد الله عن جابر  
ابن كيسان عن جابر بن عبد الله عن عبد العزيز بن ضعيف لا يجمع **قلت** اخرج الحاكم عن جابر بن عبد الله عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ما حرم البحر فكل وما التي فكل وما وجدته طافا فاقول ولا تاكل وقوله تعالى حرم ميت  
عليكم الميتة عام حرم ميتة لحم الطافي من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطافي مختلف فيه فنفى اخطا  
في عموم الآية **قلت** ما مضى بالنون والصاد المجرى والباء الموحدة من الصوب وهو هاء الماء **قلت**  
وما لفظه اي رماه لان اللفظ في اللغة الذي يقال لفظت لرحي الدقنول رماه **قلت** وما طفي في على  
وجه الماء **قلت** وعن جماعة من الصحابة مثل كدهيتا **قلت** وروي عن جماعة مثل كدهيتا ان الطافي لا يحل وروى  
ابن الزبير في مصنفه كراهية الطافي عن جابر بن عبد الله وعلى ابن الزبير طالب وان عباس رضي الله عنهما  
وكذا عن ابن السبب والي السعفاء والحمي وطاوس والزهري وكذا انفعل عبد الزمان في مصنفه **قلت** وقال محمد  
في كتابه لا تاكلوا من البحر الا ما وجدتموه ميتا فكلوه وما وجدتموه ميتا فكلوه وما وجدتموه ميتا فكلوه  
جزر الماء بخور جزرا اذ اقل ماؤه والخزير ضد الماء وما دكة جسم ثم ذى مجر ذرا **فان قلت** روى البيهقي  
من حديث الثوري عن عبد الملك بن زياد بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس قال شهد على ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
الشكة الطافي حلال لمن اراد اكلها ورواه فيه وكيع عن سفيان الطافه على الماء وروى ايضا حديث

ابو حاتم

الماء







يكون بعد العوم وتبي في اللغة اسم ما يذبح في يوم الاضحية على ذوات افعوله وكان اصلها اصحوبه اجتمعت  
الواو والياء وسبغت احدسها بالسكون فقلت الواو كاد واد غلت الياء في التاء وكسرت الحاء لثباتها  
وجمع على اصاحي يستند بها التاء كاد في جمع ادوية وفي الاضحية من الوضوء قال الاصمعي فيها اربع لغات  
اصحبة بضم الحاء وكسرها واصحبة بفتح الصاد على وزن فاعلة هذه هي واصحابها وجمعها  
اصحبي كادها وارطى وقال الفراء الاصحبة تذكر وتوثق وفي الت ربيعة عثمان عن فخر حيوان  
مخصوص وفي وقت مخصوص وهو يوم الاضحية وشراطينها ذكر في اشياء الكتاب وسببها الوقت وهو  
انها الضحى لان السبب اعلم يعرف بنسبة الحكم التمه وتعلقه به اذا اضطلع في اصنافه التي لا التي ان  
يكون مبيها وكذا اذا اذمه فيذكر ويذكر في الاصول ثم الاضحية تذكر في شكر الوقت وقوله ما هو  
وقد اضيف السبب في حكمه يقال يوم الاضحية كان يومهم يوم الجمعة ويوم العيد للاضحية في سبب ذلك  
وما يدل على سببها الوقت انتفاع القدم عليه كما استعان بتقديم الصلاة عليها **فان قلت** لو كان الوقت  
سببا لوجب على الفقير تحقيق السبب **قلت** الغنى شرط الوجوب وهي واحدة بالقدرة الممكنة دليل  
ان الميسر اذا اشترى شاة للاضحية في اول يوم النحر ولم يبيع حتى مضى ايام النحر ثم افتقر كان عليه ان يبيعه  
بعينها او يبيعه لغيره لا يسقط عنه الاضحية ولو كانت بالقدرة المستمرة لكان دواها شاة طامنا في الذكوة  
والعند والحاج حيث سقطت لئلا يضرب اصطلام الرزق **فان قلت** ادنى ما يمكن به  
المز من اقامتها ملك فتم ما يبيع للاضحية ولم يمسك الملك الضأ فدل على ان وجوبها بالقدرة المستمرة  
**قلت** اشترط النصاب لا ينافي وجوبها بالمملكة كافي صدقة الفطر وهذا لا ينافي ما لا ينفك  
الى شرطها وهو الحرية فيس شرط في الغنى كافي صدقة الفطر ولو كان ذلك لوجب التملك  
وتسليمه **قلت** لان القوت المألوفة قد تحصل بالانفاق كالاغنياء والمغنيان يصدق بالتمتع  
حصول التمتع اعنى التملك والانفاق باراق الدم وان لم يصدق حصل الاخير واما حكمها فالخروج عن  
عقد الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب في العقب بفضل الله تعالى ورحمته وشرعها بالكتاب  
وهو قوله تعالى فضل لربك واشكر قبل المرام منه صلاة العبد والفقير كذا في الكشاف وروى  
عن ابن عباس في تفسيره اي صلاة العبد واخر الجوز وكذا ذكر شيخ الاسلام جواهر زاد في التوسعة  
والسنة وهو ما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يبيع كبتين  
وانا اصحبي بكبتين وعلى ذلك العقد الاجماع **قال** الاصحبة واجبة **س** اي قال القدر في محضه  
ذكر الاصحبة وان اذ بها الضحية لان الوجوب من صفات الفعل وانما قال هذا اسمية الحال باسم  
الحل **س** على كل حر مسلم مقيم مؤمن في يوم الاضحية **س** انما شرط الحرية لانها فيه ماله لا يبيع اذواها  
بلا ملك ولا ملك للربق وشرط الاسلام لانها فيه ولا يبيع من كافر وشرط اقامه لان المسافر  
يحققه المستقاة اذ انما وشرط التساير لقوله عليه السلام من وجد سعة ولم يبيع علق الوجوب بالسعة  
ولا سعة للفقير على ما يجي كل ذلك بفضل **س** عن نفسه وعن ولده الضغار **س** يبيعون بقوله واجبة وولده  
بضم الواو وصلى اللام جمع ولد والولد ثناء والذكر والامثي اما الوجوب فقوله او جيفة ومحمد  
ورق والحسن واحدي روايتين عن ابي يوسف **س** وانه قال مالك والليث والربيع والنوري الاذا  
وروى الوجوب عن ابي يوسف محمد بن الحسن والحسن بن زياد وهشام بن عبد الله الرازي وعنده اهاشيد  
**س** اي وعن ابي يوسف ان الاصحبة سنة **س** ذكره في الخوامع وهو اسم كتاب في الفقه صنفه ابو يوسف  
وهو قول الشافعي **س** ونزل احمد وانه قال انما اهل العلم **س** وذكر الطحاوي **س** وهو الشيخ الامام الحافظ  
ابو جعفر احمد بن محمد بن سله الاردي الطحاوي الحري القرني من اخذ المني صاحب السلفي **س** ان على  
قول ابي حنيفة واجبة وعلى قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة وهكذا ذكر بعض اشاع الاختلاف  
**س** اي الاختلاف في وجوب الاصحبة وسببها حيث قالوا انها واجبة على قول ابي حنيفة سنة على  
قولهما **س** وجد السنة قوله عليه السلام من اراد منك ان يبيع فلا ياكل من شعيره واطفان **س** شيخ  
هذا الحديث اخرجه الجماعة الا البخاري عن سعيد بن المسيب عن ابي سلمة عن ابي عبد الله عن النبي صلى  
الله عليه وسلم من راي بلال ذي الحجة واراد ان يبيع فليسل عن شعيره واطفان **س** اي اراد لا ياكل  
شعيره ولا ينفق ابطه ولا يقيم اطفان الى يوم النحر لتسليمها للمجربين واليه ذهب بعض العلماء والعلم

بالارادة هو قوله عليه السلام من اراد فان من شرطه واداد فاعلموا كذا قول الشافعي في هذا الحديث دليل على عدم  
وجوب الاصحبة لانه علقه بالارادة وهو في الوجوب وبذلك ايضا استدلال الجوزي في التحقيق  
لعدمها احد وما يدل على عدم الوجوب قوله عليه السلام لا ياكل من شعيره واطفان **س** اي اراد لا ياكل  
لشعره واطفان **س** اي اراد لا ياكل من شعيره واطفان **س** اي اراد لا ياكل من شعيره واطفان **س** اي اراد لا ياكل من شعيره واطفان  
**قلت** روى احمد في مسنده والحاكم في مستدركه من حديث ابي حنبل الكلبي عن عبيد بن عمير عن  
عمر بن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ثلاث من فعلن واحدة لم ياكل من شعيره واطفان  
الضحى **قال** الذي في محضه سكن الحاكم عنه وفيه ابو حنبل الكلبي وقد ضعفه النسائي والدار  
قطن عن جابر الجعفي عن عمر بن عباس من فوجا كنت على النحر ولم ياكل من شعيره واطفان **س** اي اراد لا ياكل من شعيره واطفان  
قال صاحب التبيين روى من طرق اخرى وهو ضعيف على كل حال ولا يملك الوكاوت واجبة على المقيم لوجوبه على  
المساكين لانهم لا يملكون في الوطاف المألوفة **س** احضره بعد عن الوطاف المألوفة كاليوم والصلوة فاعلموا  
مختلفان فيها لان المسافر لم يجد المسقة في اذائها **س** وماذا كان لغيره **س** اي صار حكم الاضحية حكم الفطرة  
يعني انها لم تملك على المسافر لاجب على المقيم فكذلك الاضحية لم تملك على المسافر لانها لم تملك على  
المقيم والجامع بين كل واحد منهما ما فيه يتقرب بها الى الله فصار لقوله كذا كونه وكذا العشرة لبيان العكس والعكر  
من حج ومؤكدة للعللة وهذا كما قلنا ما يلزم بالشرع بلزوم التذركا حج والصلوة وما لا يلزم بالشرع  
لا يلزم بالتذركا لوضوء وصلاحه الجان وفي شاة تدخ في الجاهلية في رجب يتقرب بها اهل الجاهلية  
والمسلمون في صدر الاسلام ثم نسخ في الايضاح العشرة اول ولد النافذة شاة تدخ وتوكل وتقطع  
وقال ثمة دما كانت في الجاهلية الرجبة والعشرة والعقيقة لسميتها الاضحية **س** ووجه الوجوب  
قوله عليه السلام من وجد سعة ولم يبيع فلا يقر من مصلانا **س** هذا الحديث اخرجه من ما حقه في سنة عن  
زيد بن الحباب عن عبد الله بن عباس عن عبد الرحمن الاعرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من كان له سعة ولم يبيع فلا يقر من مصلانا ورواه احمد بن حنبل في مسنده والبخاري في صحيحه ورواه ابو يعلى  
الموصلي في مسنده هم والدارقطني في مسنده والحاكم في المستدركه في سورة الحج وقال صحيح الاسناد  
ولم يخرجاه واخرجه في الصحاح ابي عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا عبد الله بن عباس بن جعفر بن موقوف قال  
هكذا وقع في نسخة من روى الزيادة من الثقة مقبولة وعنده الله بن زيد المقرئ في نسخة التقد **س** وفي نسخة  
حدثنا بن ماجة كما هم رجال الصحيحين الا عبد الله بن عباس القديسي في فاه من فراد سلم قال وكذلك  
رواه جوب بن شرح وغيره عن عبد الله بن عباس بن موقوف ورواه بن وهب عن عبد الله بن عباس بن موقوف  
وكذلك رواه جعفر بن سفيان وعبد الله بن جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة موقوف وهو اشد ما لصوا  
وقال ابن الجوزي في التحقيق وهذا الحديث لا يدل على الوجوب كما في حديث من اكل الثوم فلا يقر من  
مصلانا **س** سعة **س** يعني وسارا **س** فاعلم ما يدل على الوجوب حديث اخرجه البخاري سلم  
عن البراء بن عازب عن ابي هريرة عن رسول الله ان عذري حذعه قال اذا نحرى على احد بعدك  
ومثل هذا لا يستعمل الا في الواجب **س** وقال ابن الجوزي معناه يجوز في اقامة الشاة بدل ليلته وروى  
في الحديث من فعل ذلك فقد اصاب مسدي **س** قيل حديث اخرجه الدارقطني عن ابن المسيب بن شريك  
حدثنا عبيد المكث عن الشعبي عن مسروق عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل ضحى  
كل صوم **س** وقال البيهقي في اسناده ضعيف عمر والسبب من شريك بن مسروق **س** وقال في التبيين قال القاسم  
احبوا على ترك حديث المسبب بن شريك **س** قيل اخرجه الدارقطني عن عبد الرحمن بن ابي رافع عن  
عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ضحى قال نعم وانه من مقتضى قال وهو ضعيف ولم يدرك عائشة  
رضي الله عنها **س** ومثل هذا الوجه لا يلحق بترك الواجب لان الله صلى الله عليه وسلم لم يبيعه عند السعة  
عن زمان مصله بل على انه فعل امر عطفا وهو ترك التضحية قد دل على انها واجبة وفيه نظر على ما ذكرنا  
**فان قلت** النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك سق لم يسل سقا **قلت** **س** انما يجوز على التزك  
اعتقادوا والتزك اصلا حرام ولهذا اجتنبوا قتاله مع جماعه كوا الامان وان كان الاذان سنة لا اجبا  
السنة واجبة **س** ولانها **س** اي لان الاضحية قربان يضاد الهيا ومما يقال يوم الاضحية **س** كما يقال يوم  
الاضحية **س** كما يقال يوم الحجة وذلك لكونه بوزن الوجوب **س** اي الاضحية تعلم بالوجوب وتذكر الاشياء باعتبار  
الذكور لان الاضحية للاختصاص انما ثبت بوجود المضاف اليه **س** لانه اذا لم يوجد فيه لا يكون معكفا















من الغدا وبعد فمضى الناس قبل ان يصلي الامام جاز لان الوقت المسنون فانت من ذلك التمس من اليوم  
فمضى الصلوة على وجه القضاء فلا تقصر عن التخصة ولو صلى الامام صلاة العبد بغير وضوء ولم يعلم  
به حتى دخل الناس جازت فحتمهم سواء علموا قبل ان يغزوا الناس او بعده وياذبي الصلاة ليعتد بها  
من دفع قبل العلم بالنداء الجاز وبعد لا ولو دخل بعد الزوال الجاز لانه مضى وقت الاعادة كذا  
في الخبرين وقد اوى قاضي خان ثم المعتبر في ذلك اي في الدخول مكان الاضحية حتى لو كان في السواد  
والمضحية والضحية وكان الذي يضحي المضحى بجوز كما اشق الفحل حول الوقت وفي العكس وهو ما اذا  
كانت الاضحية في المصير والمضحية في السواد لا يجوز الا بعد الصلاة **فصل** في دخول الوقت قبل الصلاة  
وقال الكرخي في مختصره ان كان رجل من اهل السواد وسكنه في مصر فدخل المصير لصلاة الاضحية وامر  
اهله ان يضحي عنه فانه يجوز ان يدخلوا عنه بعد طلوع الفجر وان سافر رجل في امر اهله وهم في  
المصير ان يضحي عنه فانه لا يجوز ان يدخلوا عنه الا بعد طلوع الفجر قال محمد بن ابي اسحق في موضع الله  
ولا افطر الى موضع المذبح عنه وروي ذلك عنه من سماعه في نوادره وكذلك روي الحسن  
واباد عنه في موضع انه يعتبر المكان الذي يكون فيه الذبح ولا يعتبر الموضع الذي يكون فيه المذبح  
عنه وقال الحسن ان كان الرجل في مصر واهله في آخر بلد يضحي عن اهل بلده في موضع من مواضع  
الذبح قبل ان يدخل مكة وقال محمد بن يونس في موضع الذبح حتى يصلي في المصير الذي فيه الذبح ولا ينظر في ذلك  
صلاة المصير الاخر فان صلى الامام العبد في موضع من مواضع الذبح وقال محمد بن ابي اسحق في موضع الله  
فليس للرجل ان يدخل الاضحية حتى يصفى للمبارك وحده المصير اذا اراد التخييل ان يصفى  
بالاضحية الى خارج المصير فيصلي بها كما طلع الفجر لان الاعتبار لمكان الاضحية كما في نوادره وهذا  
الى كون مكان الاضحية معتبرا لا ينافي في الاضحية تشبه الزكوة من حيث انها تسقط عهلا  
التحبات قبل مضى ايام النبي كما في نوادره تسقط عهلا في النصاب فيعتبر في المصير في المصير والواجب  
مكان المصير في كل الذبح لا مكان الفاعل اعتبارا كما في نوادره في الزكوة حيث يودع في موضع المال دون  
موضع صاحبه **فصل** في صلاة الفجر من يوم الفطر حتى يصير في مكان فاعل وهو المودعي لانها لا  
تسقط عهلا في المال بعد ما طلع الفجر من يوم الفطر حتى يصير في مكان فاعل وهو المودعي لانها لا  
المودعي ولو ضحى بعد ما صلى اهل المسجد ولم يصل اهل الحائنة **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
وبعد بون وهو المصلي الذي يتخذه في فناء المصير فيصلي فيها العبد وكحه وهذا من مسائل الكرخي  
ذكره في بعض مسائله القدوري وصورة ما ذكره الكرخي في مختصره واذ كان الامام قد  
خلف من فصل لصلاة الناس في المسجد في المصير وخرج بالاحرى الى المصلي فيصلي احد المحرمين  
ايها كان كان في الاضحية انتم هو مقتضى قوله **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
بما في الصلاة بالمصير اخراهم حتى لا يجب عليهم الذهاب الى الجبانة ولو لم يكن معتبرة  
عن علمهم الذهاب اليها في القياس لا يجوز لانها معتبرة دار من الجوز وعدم فليكن في الجوز  
احتياطاً وهذا لا ينافي من حيث كونها قبل الصلاة التي يودع في الجبانة لا يجوز وكذا على هذا  
اي وكذا يجوز استحسانا لا قناسا عكس الحكم المذكور وهو ان يصلي اهل الجبانة قبل اهل المسجد  
وقيل هو اي التخليق جاز قناسا واستحسانا لان صلاة بالمسجد افضل منه بالجبانة قال الخواص في هذا  
اذ اضحى رجل من اهل الجبانة اذا دخل رجل من اهل المسجد قناسا واستحسانا وقال الكرخي في جري القياس  
والاستحسان في الذبح بعد اداء الصلاة مطلقا بعد ما صلى احدى الطائفتين **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
ما اقلنا **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي ما اقلنا **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
العبد بالصنعة في المسجد الجامع وكان يخرج مع الاقرباء الى الجبانة كذا في شيخ الاسلام حواهر راجع في  
شرح الاصل قالوا في اصل الجامع الصغير في كتاب الجيم وتكون المسألة على اداء صلاة العبد في مصروا واحد  
في موضعين يجوز خلافا لجملة فانه لا يجوز في موضعين في مصر واحد لانها سميت جمعة لاجتماع الناس  
وفي ذلك نظر ثم في جاز في ثلثة ايام يوم الفجر ويومان بعد ذلك اي في الفجر في الاضحية خاتمة  
في ثلثة ايام يوم الفجر والشافعي والثالث هما يومان بعد يوم الفجر وانه قال مالك واحكامه  
وهو قول سنده من الصحابة رضي الله عنهم وهم علي بن ابي طالب وابن عباس وابو هريرة والشافعي رضي الله عنهم

وقال ابن سيرين لا يجوز الا في يوم النحر خاصة لانهما وطيفة عبيد فلا يجوز الا في يوم واحد كذا في الفطر في يوم  
الفطر ونحوه قال سعيد بن جبير بن جابر بن زيد في اهل الامصار ويقولون في اهل الطائفة يوم النحر  
الى بلال بحريم وانه قال سلمة بن عبد الرحمن وعطاس بن سيار وروي محمد بن ابراهيم التيمي عن سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بن  
ابن سيار انهما قال بلغنا انه عليه السلام قال لا يصح في بلال المحرم من سبائك ذلك قلت **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
ابو داود في المراسيل **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي ابو داود في المراسيل **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
قلت في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي ابو داود في المراسيل **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
وقال صاحب الاسد كاري في ذلك عن علي بن ابي طالب وعنه عن ابن عباس وعنه عن سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بن  
عن ابن عباس وهو مذهب ابي حنيفة والثوري ومالك وفي نوادره العقبان لا ينبت نعيم اجمع العقبان ان  
التخصة في اليوم الثالث عشر من جاز الا الشافعي فانه اجازها فيه وفي المصير قال مالك وفيه يوم  
النحر ويومان بعد ولا يصح في اليوم الرابع ولا يصح بليل وقال الكرخي واذ مضى من نهار يوم الاضحية مقدار  
صلاة الامام العبد وخطبه فدخل الذبح الى آخر يومين من ايام التشريق فجاز ولا يجوز للشافعي  
الشافعي ثلثة ايام بعد يوم النحر فاجله اربعة ايام عنده وانه قال عطاس بن سيار وقال صاحب الاسد  
اول الوقت بانقضاء وقت الكراهة بعد طلوع الشمس يوم العبد وبعد مقدار كعنين وخطبتين خفيفتين  
وقيل بطولتين على العادة واهل غروب الشمس ثلث ايام التشريق بحري الليل في اليوم الثالث من ايام  
التشريق لقوله عليه السلام ايام التشريق كلها ايام ذبح **فصل** في هذا الحديث اخرجه احمد في مسنده وابن  
جبان في صحيحه من حديث عبد الرحمن بن حبيب عن جابر بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ايام  
التشريق ذبح وعرفة كلها موقف الحديث وقد مر في الجوز واهل البيت في انصاف والخواص عن هذا ان منه  
اضطر اما كثيرا ايمته عليه صاحب الاسد كاري ومن لم يمتنع ايضا بغيره وقال ورواه سويد بن عبد  
العزيز وهو ضعيف عند بعض اهل النقل قلت هو ضعيف عند جهم او اكثرهم وقد ذكره في  
كتابيه في باب المعتكف يصوم فقال ضعيف عن لا يصل منه ما يكره به ورواه البخاري في مسنده وقال  
ابن ابي حنيفة لم يلق جابر بن مطعم فيكون منقطعاً **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
عن سليمان بن موسى لم يدر في جابر بن مطعم فيكون منقطعاً **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
ابن حنيفة في عن الزهري عن ابن المسيب عن سفيان بن عيينة عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
قال ايام التشريق كلها ايام ذبح **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
وقال ابن ابي حنيفة في كتاب العلق قال في هذا الحديث موضع هذا الاستناد **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
من حديث طحمة بن عمرو وعنه عن عطاس بن عباس قال الاضحية ثلثة ايام بعد يوم النحر ولنا ما روي  
عن ابن عمر وعنه عن ابن عباس رضي الله عنهم قالوا ايام النحر ثلثة ايام اولها قال المصنف في شرح احكام  
الهداية هذا عن ابن عباس رضي الله عنه عن ابيه عن هلال بن ابي اسحق عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
حدثنا ابو بكر محمد بن الحسن قال حدثنا ابو حنيفة قال حدثنا شافعي قال حدثنا ابن ابي اسحق عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
ابن عمر عن ابن جبير وعنه عن عبد الله بن اسدي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان يقول ايام النحر  
ايام اولها افضل من ايام النحر ثلثة ايام اولها افضل من ايام النحر ثلثة ايام اولها افضل من ايام النحر  
ايام من عمر والش من مالك وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعنه الحسن بن ابراهيم التيمي  
وقال محمد في كتاب الاثار اخرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم قال الاضحية ثلثة ايام يوم النحر ويومان  
بعد حدث مالك في الموطاع ما لك نافع من عمر انه كان يقول الاضحية يومان بعد يوم النحر وحدث  
مالك ايضا انه بلغه ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال الاضحية يومان بعد يوم النحر وحدث  
الشافعي عن قتادة عن ابي اسحق قال في الذبح بعد النحر يومان **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
لان تخصيص العبادات بوقت لا يعرف الاستماعا وتوقيفا قال في عوهم كالمروي عن رسول الله صلى  
الله عليهم وفي الاختار لغرض فاذا ما المتفق **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي  
وما رواه الكرخي من الصحابة المذكورين وجه المتعارض ان حديثه يقتضي جواز الاضحية في اليوم الاول  
من النحر واهل الامصار على ثلثة ايام فاذا ما لا يقل هو ثلثة ايام كونه متفقا كقول الشافعي  
معاينه **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي **فصل** في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي

عن جابر بن عبد الله بن ابي اسحق  
قال في صلاة الجيم وتشديد الناء والمودعي



ان سيرة من حيث لم يجر الايام المخرجات كما ذكرناه قلنا **قلت** ترك هذا الخلفه قول الصحابة الكبار فلا يعتبر  
على ما ذكرناه من قولنا الذي ذكرناه **قلت** وافضلها اولها كما قالوا اي افضل الايام الثلاثة اولها وهو يوم النحر كما قال  
عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم **قلت** لان فيه **قلت** اي في اول الايام **قلت** مسارة الى اداء الفريضة هو الاصل وذكر  
الضمير فليكون افضل لقوله تعالى سارعوا الى محضهم من ربكم وحيث **قلت** وهو الاصل **قلت** اي المسارعة الى الفريضة  
هو الاصل وذكر الضمير باعتبار التسارع **قلت** اي العارض **قلت** اي لاجل عارض يؤخر كما في الاسفار والفرار والاراد  
بالظن وهو قوله عليه السلام اسعدوا ما نحر فانه اعظم للاجر وارادوا الظاهر فان شق الحزن من حزن  
وبحور الدخ في ليلتها **قلت** ارادوا اليقين المتوطين لابلية الرابع عند الخروج وقت التضيعة من يوم  
الشمس من اليوم الثاني عشر وعندها شافعي يعني ما يبدى العاشر في ليلة لا يجوز ما جامع العلماء ويقولون  
قال الشافعي واحمد واصحابه لظاهره **قلت** وقال مالك واحمد في رواية لا يجوز في الليل لانه تعالى قال لا يدركوا  
اسم الله في ايام معلومات على ما ذكرهم من هبة الايام ولنا ان الليل تتبع قضاء وقت الدخ ولهذا يجوز  
الرمي فيه بالاجماع فيكون وقت الدخ **قلت** الا انه يمكن لاحتمال الخلط في طيلة الليل **قلت** اي في المدخ وفي انشا  
في انما له او لغيره او ان لطلعت شاة قات فيها بعض الشد وطان **قلت** روى عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه منى عن الدخ بالليل **قلت** في سنة مبشرين عبيد وهو مذکور بوضع الحديث عند  
**قلت** روى البيهقي من حديث جعفر بن محمد عن ابنه عن علي بن الحسين انه قال نعم له حمله بالليل  
الولي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انه منى عن جداد الليل في صبره بالخروج والحق حصاد الليل  
قال التوري يكون بالهزار وحضره المسكين فسا لواجف عن الاضحية في الليل قال لا يروى ايضا من حديث  
اشعث بن عبد الملك عن الحسن قال منى عن جداد الليل وحصاد الليل في الاضحية بالليل **قلت** قال البيهقي  
انما كان ذلك من شدة حال الناس كان الرجل يفعل ببلد منى في ذلك **قلت** واما النحر ليله واما  
التشريق ليله والكل عفو ما ربيعة او لها محر لا غير يعني غير تشريق واخر بالشرق لا غير اي وفي الايام  
الاربعة تشريق غير محر **قلت** والمتوسطان **قلت** وهما الحادي عشر والثاني عشر من الشهر محر وتشريق  
فمنسأ واربعة يومين ومنسأ ثمانية يومين **قلت** وقال القدوري في شرحه هذه الايام الثلاثة عند نادر  
فيها المعلومات والمعدودات لان ما يوسف قال ان المعلومات ايام التشريق والمعدودات **قلت**  
اما المعلومات من النحر المعدودات وليست من المعلومات واما ايام التشريق من المعلومات وليس من  
المعدودات واليوم الثاني والثالث من المعدودات والمعلومات **قلت** وايضا في ايام  
النحر افضل من التصديق من الاضحية لانهما **قلت** اي الضحية تقع واجبة على طاهر الزوايد الذي هو  
قوله في حنيفة **قلت** اي اوسنه **قلت** اي او تقع سنة على رواية اخرى وهي قولها والشافعي اجد لان ارافة  
الدم في هذه الايام افضل لانه عليه السلام والخلفاء رضي الله عنهم بعد دم صحوها ولو كان التصديق  
افضل لا شغلوا به **قلت** والتصديق قطوع حصص **قلت** واما السنة الموكلة افضل من ايام التطوع ففضل  
عليها **قلت** اي بفضل الاضحية على الصدقة **قلت** ولو قال عليه **قلت** اي على التصديق كان ولا لانه هو المذکور  
**قلت** ولا بها **قلت** اي الضحية **قلت** تعوت بغوات وقها والصدقة قد بوي بها في الاوقات كلها فترت ميزلة  
الطواف والصلاة في حق الافاعي **قلت** فان طواف التطوع افضل في حقه من صلاة التطوع بكم خلاف  
المكي لما ذكر من المعنى ولا يعلم فيه خلاف **قلت** ولولم يصح حتى مضت ايام الكسرة عن النحر اوجب على نفسه  
ان قال الله على ان اصحها او ادحها او خوذ ذلك سواء كان الموجه عسكرا او فقيرا **قلت** وقال الحاشي قد اجماع  
غير مفيد لانه لو كان واجبا دون الاحباب على نفسه فالحكم كذلك **قلت** بل هو مفيد لانه اذا  
كان فقيرا واشترى من غير نية الاضحية ومضت ايام النحر لم يحل عليه التصديق **قلت** او كان فقيرا **قلت** اي  
او كان ار حل فقيرا وقد اشترى شاة للضحية **قلت** نعم تصديق بها حجة **قلت** يعني الفقير **قلت** وان كان غنيا تصديق  
بقية الشاة اشترى ولم يشتر لا يمتد واجبة على الغني وتحت على الفقير بالشرعية **قلت** الضحية عندنا  
حلالا للشافعي واحمد واعلم ان الشاة تعتبر للاضحية بان يذبحها لغيرها او يوفى عند الشراء ان يذبحها  
او يذبح عند الشراء ان يذبحها وكان المشتري فقرا هذا طاهر الرواية وروى الزعفراني عن اصحابنا ان  
الضحية لغيرها بنية الشاة للاضحية وان كان المشتري فقيرا وهو القياس وهو قول الشافعي لان  
الغريب يلزم باحد الامر من اتمام الشروع او بالذبح ولم يوجد بالشاة مع نية الاضحية لاهل الاذلال

فلا يلزمه كما لو اشترى ما لا يمتد التصديق او عند اتمة العتق وجهد الا سحسان ان النبي عليه السلام  
دفع اليه حكم من حرام دياره يشتري بها الضحية فاشترى بها ثم باعها بدينار من اشترى شاة بدينار  
فجاء بالشاة وبالدنار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبره بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بارك الله في صفقة بمبتك وامران يعني بالشاة والتصديق بالدينار فلو لا ان الاضحية  
ان منه مجرد البسط الامر بالصدق وفيه دليل على جواز بيع الاضحية **قلت** فاذا كانت الوقت وجب عليه  
التصدق في اخرج له عن العتق في تصدق بالشاة ان كانت حية وكان فقيرا وان كان غنيا تصدق بغيره  
شاة اشترى بها او لا كما ذكرنا حتى لو ذبح الغني او الفقير لم يتصدق بغيرها لاجل ان الشاة لها  
فضل ما قيمتها من بوحه وغيره من بوحه كذا في الاضحية كالحجة تعني بعد فواتها طهرا **قلت** والجامع بينهما من  
حيث ان قضاء ما وجب عليه في الاداء غير جبر الا اذا نظر في الاحتياط وهذا لان الضحية وان  
قربته في ايامها بالضرر لانه احتمل ان يكون فقيرا الشاة او قيمتها اضلا لانه هو المشرع في باب المال كما في  
سائر الصدقات وانما نقل الى الضحية بطريق الطعام الضيافة **قلت** فان قيل لو كان التصديق اتم  
لكان اوجب من الضحية في ايامها **قلت** هذا هو يوم فلم يعتبر بمقابلة المصروف للفقير فاذا كانت  
المتيقن علمنا بالمصروف احتياطيا كما في القدية اذا عجز عن الصوم ايمان الله بقوله **قلت** والصوم بعد النحر  
قدية **قلت** اي وكما في الصوم تعني بعد القدية **قلت** فان قيل قدية منسوب عما اذا **قلت** على التفسير  
يعني من حيث القدية وكذلك التصديق طهرا فافهم **قلت** فان قيل من كان مؤسرا في اخر الوقت لم يفتح  
ومعنى الوقت وجب عليه التصديق بغيره شاة حتى يلزمه الاضحية بها ومما ذكرنا من ان يذبحها وان  
قال الله على ان يذبحها فان كان مؤسرا فكله ان يذبحها لاني لا لعن ما يجب عليه ولو كان فقرا فكله  
شاة فان لم يكن كان عليه شاة ان ما وجب قاله وما وجب باليسار **قلت** لا ياكل مما وجب  
بالذبح ولو قد رشا بغيره تصدق بغيره في الوقت وفي الاضحية لخواه راده ولو باع ما اشترى  
للاضحية واشترى غيرها وصحى بها في ايام النحر فان كانت الشاة مثل الاولى او حراما منه كان ولاشي  
عليه لانه اذ في الواجب بالمثل وراقا **قلت** فان كانت الشاة اقل فتمه وقد اشترى الاضحية بنية الضحية  
وكان المشتري غنيا فانه يحرق ولا يلزمه التصديق بشيء وان كان فقيرا وصحى بالشاة تحرقه وتصديق  
التمام فتمه الا ان الشاة بنية الاضحية كالنذر من الفقير ولو ذبح ان يذبحها لاني لا لعن ما يجب عليه واشترى  
بالاخرى وصحى بها فانه يجوز الضحية بالاحرى وكان عليه ان يتصدق في تمام القيمة الاولى فكذلك هذا  
**قلت** ولا يذبحها بالعماس **قلت** اي قال القدوري وقاله اود الاضحية في نحر العتق لان الشروع ورد في العتق اتم  
في العتق والقياس عند ليس حجة وقالنا لقائمة الشروع لم يجوز العتق او في العتق عتق زيادة فكل العتق  
الوارد في العتق اود ارد في العتق بانه لا يذبح في نحره تعالى ولا يذبح بها **قلت** والعور **قلت** يعني الذائبة  
احدى العينين **قلت** والعرج **قلت** اي لا يذبح في نحره تعالى ولا يذبح بها **قلت** يعني الذائبة  
يدفع فندو الناس منه من منسك الله يسكا ومنسكا اذا ذبح لوحده وقال القدوري في شرح مختصر الكرخي  
ان العرج اذا لم يمتعها من المشي بنفسها جازت وان كانت لا معنى فانه لا يجوز **قلت** ولا العرج **قلت** اي المزمولة  
من عرجة بحيث من باب علم يعلم **قلت** لقوله عليه السلام لا يجوز في الضحية بالاربعة العور البتر عورها  
والعرجا والبتر عرجها والمرضعة البتر من رضها والعرجا التي لم تنقي **قلت** هذا الحديث اخرجه الاربع  
عن شعبة اخبرني سليمان بن عبد الرحمن سمعت عبيد بن زياد قال سمعت البراء بن عازب عما في النبي عليه  
السلام عنه من الاضحية فقال قام فذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابي اقتصروا الضحية  
وانما على اقتصروا من ايامه ففك اربع لا يجوز في الضحية بالاربعة العور البتر عورها والمرضعة البتر  
والعرجا والبتر طوعها والكسيرة التي لا تنقي وقال الترمذي في المعجم الكسيرة وقال حدث حسن بن  
الاثرية الا من حدث عبيد بن زياد عن البراء رواه احمد في مسنده من طريق احمد رواه الحاكم  
في المستدرک في الحج ورواه مالك في الموطا عن عمر بن الخطاب عن عبيد بن زياد عن البراء وقال الحسن  
واخرجه الحاكم ايضا عن ايوب بن سويد حدثنا الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير عن عبيد بن  
عن البراء عنه وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه انما اخرج مسلم حدث سليمان بن عبد الله عن عبيد بن  
من يوزع البتر او هو كما اخذ على مسلم لا خلاف لنا في نفيه واخبرني عن علي بن ابي حمزة















وإذا اشترى سبعة بقره قال في الجامع الصغير وإذا اشترى سبعة بقره بضم السين المهملة  
فتل الجوزة والورثة إذا جوعا عنه وعنكم إخراجهم أي قالت ورثة الميت إذا جوعا عنه عن الميت وعنكم إخراجهم  
ذلك وإن كان شريك السبعة نصرا أو جلازا أو جلازا لم يرد لهم من الجوزة شيء من أحد منهم إذا كان سابع السبعة كان  
نصرا أو جلازا وكان يرد لهم نصيب السبعة فانه لا يجوز عن الجميع والشركة في البقرة والبدية خارج عن ذلك  
وقال مالك لا يجوز إلا شراؤه الهدي أو إذا واحد منهم لا يجوز عن الكل عندنا وقال الشافعي وأحمد  
عزير عندنا لا يجوز إذا اختلفت جهات القرية على ما تقدم ذكره أن شراؤه تعالى ووجه الفرق في المسألة  
ووجه الفرق في وجهه أي وجه الفرق أن البقرة تجوز عن سبعة لكن بشرط أن يكون نصيب الكل القرية وأن  
اختلفت جهات السبعة والقرية والفقهاء إذا اختلفت جهات السبعة وإذا اختلفت جهات القرية والقرية  
المنفعة فإن ذلك لا يصير عندنا خلافا لوجه الفرق اتحاد القرية بشرط اتحاد المقصود وهو القرية  
وإن كانت تختلف في نفسها وقد وجد هذا الشرط وهو وجود القرية في الوجه الأول وهو ما  
إذا مات أحد السبعة وقال ورثته إذا جوعا عنه وعنكم إخراجهم لأن السبعة عن القرية فتركة كان هذا  
جواب عما يقال لكون السبعة عن القرية لا يرد لهم نصيبها بالفاعل فقال عرف قرية بالنص الجري  
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على مائة على ما روي مسلم في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عاشد رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يفرق بين طاعة في سواد فاني به يصحبه فقال لها  
يا عائشة هلمي المديرة فقال استخذيها ففعلت فأتتها وأخذت الكسرة ففعلت ثم ذهبت وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
تقبل من محمد وآل محمد ومن أمه محمد ثم فمى وقد ذكرنا أحاديث كثيرة من هذا في الدعاء واليه أشار بقوله  
على ما روي من قبل وهو الذي ذكره في الدعاء بقوله لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد الدعاء اللهم تقبل هذه  
من أمه محمد من شهد لك بالوحدانية ولو بوجهة الوجه الثاني أي بوجود الشرط وهو القرية  
فما إذا كان شريك السبعة نصرا أو جلازا لأن النصير ليس من أهلها أي من أهل القرية وكذا نصيبهم  
بما فيها أي باقي القرية وإذا لم يمتع البعض قرية والارافه لا تجوز عن القرية ليرفع الكل نصرا أي  
ليرفع الكل قرية أيضا لعدم التجزئ فاشنع الجواز أي إذا كان كذلك اشنع جواز السبعة عن الكل  
والفصل في الجوزة لأن النذر لما قام مقام سبع بقية فلو اشترى سبعة بقره سبع سبحة  
ودخ أحدهم الجوزة السنة عن الأصح كذا هذا الفصل البدنة اجتمع مقام سبع سبحة بخلاف  
الغياص من النصير لما أقام مقام السبع إذا وجدت الارافه بنية القرية عن الكل ففي غير مورد  
النصير على أصل الغياص وهذا الذي ذكره استحسان أي هذا الذي ذكره محمد استحسان والفتا  
أن لا يجوز وهو رواية أي لقياس رواية عن علي بن يوسف لأنه أي لأن إذا لورثة تبرع بالانلاف  
لا يصيب الميت صار ميراثا أو النصيحة عنه تبرع بالانلاف ولهذا الوجه الغياص بغيره ولا يجوز  
عن غير أي فلا يجوز من الوارث عن الميت كما لا يخفى عن الميت شرجه لا يجوز له تبرع بالانلاف  
كما نقول القرية قد تقع عن الميت وهذا وجه الاستحسان ونفرض أن لورثة لما أدوا صار ذلك  
أي قرية موقع لكل قرية والقرية قد تقع عن الميت كما تصدق عن الميت والقرية قال لورثة يكون  
أن يتفرعوا نحو ذلك عن الميت صار نصيب الميت للقرية كالتصا القاقين بخلاف الاحتان  
هذا جواب عن قوله كما لا يخفى عن الميت ونفرض أن لا يخفى عن الميت عما لم يجز لأن فيه الزام  
الولا للميت لأن الولاء لمن اعنى وليس للوارث الزام على الميت بخلاف الأصح عنه فانها خات  
لعدم الزام ولود جوعا عن صغير في لورثة أوام ولدجان وفي بعض النسخ ولود جوعا أي لو كان أحد  
الزوجه صغيرا أو أم ولد قضى عنه أبوه أو مولاهما جاز لما يثبت بينهما قرية أشار به إلى وجه الاحتان  
وفي الفتا لا يجوز لأن الارافه لا تجزئ وبعض الارافه وقع نقلا أو جفا صار لكل ذلك ولما ثبتوا  
منهم أي من الشركاء فذهبوا بالتفاوت بغير أدان لورثة لا يجزئهم وقال الشافعي أحمد جوعا لما ذكر من  
عدم اشتراط البنية عندنا وعندنا بشرط فلا يجوز لأنه لم يقع بعضها قرية وفيها تقدم وهو  
المسألة الأولى وجه الادن من الورثة فكان قرية فإذا كان قرية فقد جازت قال وبأكل من لحم الإبه  
شأن أي قال القدر وروى هذا في غير المندون أما في المندون لا يأكل لنا دسوا كان معسرا وموسرا  
وبه قالت الثلاثة وعن أحمد رواية بجوزة الأكل في المندون أيضا وفي الدعاء ولا يجوز أن يأكل

الغني

الغني في المندون لأن تسليمها التصديق وليس للتصدق أن يأكل من صدقة غيره حتى لو أكل من صدقة غيره  
ما أكل وقال في شرح الطحاوي لا يجوز الأكل من الصدقة إلا من أربعة من الأصحبة وهم المنفعة وهم القرآن  
وهم التطوع إذا بلغ مائة من الأكل من الصدقة والفقراء والمندون وهم التطوع إذا بلغ مائة من الأكل من الصدقة  
ثم الأكل من الصدقة مستحب عند أكثر العلماء وعند الظاهرية واجب وحكي ذلك عن حفص بن غوث  
أصحاب الشافعي ويطعم الأغنياء والفقراء لقوله عز وجل يهديكم عن كل جوعا فصاحي فكلوا منها وأخبروا  
شأن هذا الحديث رواه سنة من الصحابة الأول جابر بن عبد الله أخرج حديثه مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه صلى الله عليه وسلم عن كل جوعا فصاحي فكلوا منها وأخبروا الثاني أبو سعيد الخدري قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أهل المدينة لا تأكلوا من الصدقة حتى يفرقوا بين الفقير والغني  
الله عليه وسلم أن لهم عيال وحشما وحدا فقال كلوا وأطعموا وأجسوا وأخبروا وهم الحاكم والسند  
فرواه وقال على شرط الشيخين ولم يخرجاه الثالث عائشة الصديقة رضي الله عنها أخرج حديثها مسلم  
أيضا عن قال رسول الله أن الناس يجحدون في الصدقة من محابهم ويحلمون منها الوذك قال وماذا قال يهدى  
أن تأكل الجوع الأصحاب بعد ثلاث فقال إنما تمنعكم من أجل الدافعة التي دفعت فكلوا وأخبروا وأحمد  
البراه من الكوع رضي الله عنه أخرج حديثه البخاري عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من صمى منكم فلا يصح من بعده ثلثه وثانيه شيء فلا كان العام المقبل قال رسول الله تعالى فكلوا مما  
قال كلوا وأطعموا وأخبروا فان ذلك العام كان ما كان من صدقاته أن يعينوا بها الخاسر سنة الله  
رضي الله عنه أخرج حديثه أبو داود عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كنت ههنا  
أن تأكلوها فوفيتكم ما الله ما السعة فكلوا وأخبروا وأحمد والشافعي والترمذي والحاكم  
أكل وشرب وذكر الله عز وجل السادس من صدق أخرج حديثه مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
سئل عن من يرد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت ههنا من الصدقة الأصحاب فوق  
ثلثه أيام وما أردت بذلك ليسمع أهل الصدقة على من لا سعة له فكلوا منها وأخبروا  
ومضى حار أكله وهو غني أي ومضى حار أكل الجوع الأصحاب والحال أنه غني حار أن يأكل غنيا أي أن  
يطعم غنيا مثله بدلالة النص والسحب أن لا ينقص الصدقة من الثلث هذا لفظ القدر  
في تحفته أي من ثلث الأصحبة لأن الجهات ثلثة الأكل الدار والماء وسائر أراد به قوله عليه  
السلام فكلوا منها وأخبروا والأطعام بالرفع عطف على قوله والأدخار لقوله تعالى وأطعموا الفقراء  
والغنى القانع السائل من قنيت إليه إذا حضعت له وسألته فتوعا والمعتز المقر من غير سؤال  
أو القانع الراضى بما عنده وما يفي من سؤال من قنيت فتوعا وقناعة والمعتز المقر من سؤال الكفا  
في الكفاية وقنيت في القانين وفي القنيت في القنيت وفي القنيت في القنيت وفي القنيت في القنيت  
الماضي وقنيت في القانين وفي القنيت في القنيت وفي القنيت في القنيت وفي القنيت في القنيت  
وقنيت قناعة إذا رضي المعتز الذي تعرض للسؤال لا يسأل وتفسيره الخشوع أي غنى فأنتم عليها اللان  
س أي إذا كان كذلك فأنتم الجوع الأصحاب على هذه الأشياء الثلاثة وهي الأكل والأدخار والأطعام  
اللائق لكل واحد من الثلاث الثلاث المذكورة في الأحاديث التي مضت فلما استدلت على كون  
الأطعام ثلثا لانه المذكور اعتمد في ذلك على ما نقله في الحديث فانه لم يذكر فيه الأكل ولم يذكر  
فيه الأكل والأدخار فدل ذلك استدلت على الأكل بالأدخار ولكن الأحاديث الحسن والصالح كلها  
مستتمة على الاقسام الثلاثة ولما ذكر من أصحاب هذا الشأن وقال الشافعي  
في القديم جعلا نصفين لكل نصف ونصف لقوله تعالى وأطعموا المساكين الفقير وقال  
في الجديد اشترط كل ثلث كما قال أكثر أهل العلم قال وبصدق جعلاها أي قال القدر وروى في  
النسخ ليس فيه لفظة قال وذكر ذلك قال لا يرى هذا لفظ القدر وروى في محضه ولو نقل القدر كما  
هو ما دته أي تصدق جعلاها لا يصحها أي لا يصحها من الصدقة من الصدقة أو جعل منه  
الاستعانة البيت أي أو جعل المضي من الجلاء لتسليط البيت كما لطع والجواب والعرب الجوع  
كما نقله القدر والسفرة والمطهرة والقرية لأن الانقاع به غير مجزئ ولا ياتر أن يشترى بها منقعة  
في البيت مع بقائه استحسانا أي لا ياتر أن يشترى جعلاها لا يصحها الذي يقع بعينه مع بقائه كالجواب

عن أبي عبد الله رضي الله عنه  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم















عند الشرب من الاناء المفضى **م** وفيما هذا موضع التردد في الاخذ اي قبل ان يوضع الفم وموضع اليد ايضا  
عند الاخذ من هذا موضع المضى على المعقولة وقول **م** وموضع اليد بالنصب عطف عليه وفي الشرع  
والشرع موضع الجاوس اي ويقي في الشرع موضع الجاوس وقال ابو يوسف **م** ان ذلك **م** وفيما  
الثلاثة **م** وقول محمد روى مع اي حنفية وروى مع اي يوسف يعني قوله مضطرب روى الامام الاسيحي  
مع اي حنفية وروى ابو عاصم العامري انه مع اي يوسف وعلى هذا الخلاف الانا المصنف بالدين والفضة  
والكرسي المصنوب **م** اي بالدين والفضة يقال بان مضطرب مستودع بالصباب جمع ضربه وفي حديثه  
العريضة التي مضت منها ومنه ضرب استانه بالفضة او اشده بالدين في المغرب وفي الحديث  
الفضة الذهب العريضة والعريضة جعل على وجه الثاب وما سبه ذلك ثم عند حنفية لا  
باس الجاوس على الكرسي المصنوب والكرسي المصنوب اذ لم يبعد على موضع الذهب وكذا اذا جعل ذلك  
اي في الخلافة في حنفية ولا يوسف **م** اذا جعل المصنوب في السيف والسيف في السيف في  
لعن الشوك والسجد والراوية المسجدة وحلقة المرأة **م** والمراد من الحلقة التي يكون على حوالى المرأة لانها  
المرأة يدها فان ذلك مكره بالانفاق ويجعل المصنف مذهبها ومفضضا عور عند حنفية ولا  
لاي يوسف ويقول اي يوسف قال الشافعي واخذ في تحلية المسجد والمصنف بالذهب والفضة له  
وجها فذكر بعض اصحابه انه يجوز اعطامها وضمة انه حرام **م** وكذا الاختلاف **م** يعني في حنفية  
واي يوسف في الحمام والركاب والثغر **م** بفتح الثاء المثله والفاء وفي اخره راء وهو الذي جعل تحت  
الدين **م** اذا كان مفضضا **م** اي كل واحد منهما **م** وكذا الثوب كناية بذهب او فضة على هذا **م** اي على  
الاختلاف المذكور وكذا الخلاف اذا كان في فضل السكن فضة او فضة السيف قال ابو حنيفة اذا خذ من  
السكن موضع الفضة مكره والا فلا خلافا لاي يوسف **م** والثلاثة **م** وهذا الاختلاف فيها خلاص  
**م** اي يمتنع من الانفة **م** فاما القوية الذي لا يخلص **م** بالاداه **م** ولا يمتنع **م** فلا بأس به بالاجماع **م**  
اراد بالاجماع اتفاق اصحابنا لان فيه خلافا لشافعي القوية هو الطلعة كمال الذهب او الفضة  
وهو مصدر موهب السكن اذا سبقه قادم **م** لها **م** اي لاي يوسف ومحمد **م** انه مستعمل جزء من الاناء  
مستعمل جميع الاجزاء مكره كما اذا استعمل موضع الذهب والفضة **م** حيث مكره بالاجماع ولعلكم انتم  
ايضا **م** ولاي حنفية ان ذلك مانع **م** اي استعمال ذلك الجزء مانع اي استعمال فضة الجزء الذي لا ينفقه  
الفضة وما سواه منع في الاستعمال **م** ولا يمتنع بالثواني فلا يكره كالحلقة المكشوفة بالحجر والعلم  
في الثوب وسما الذهب في الفض **م** فصار من شرب من كفه وفي اصبعه خاتم فضة وحكى ان هذه المسألة  
وقعت في دار جعفر الدواني يني حصن اي حنفية وامة عظم فقالت الامم بكم نقبل لاي حنفية منا  
نقول فقال ان وضعه على الفضة بكم والافضل له ما الحنفية فيه فقالوا فانت لو كان في الاصبع  
خاتم فضة فشره من كفه لا بكم فوقف كلهم **م** ولحق ابو حنيفة كذا في جامع المجنوب **م** وفي الحديث قبل الجاوس  
على سدر من مبه وفضة محو عند حنفية ولاي يوسف وبكم عند محمد كذا خلاصهم في الجاوس على  
الحجر والصحة انه بكم بالاتفاق وفي القبول قال محمد ولا بأس بان يكون في يده شيء من الذهب  
لا يبعد عليها ولا ينام واذا في الذهب للجل لا يشرب فيها **م** قال محمد ومن ارسل اجرا له او حاد ما فاشرب  
فان شربها فقال الشرب من يهودي او نصراني او مسلم وسعه **م** اي قال في الجامع الصغير  
وفي بعض النسخ وسع **م** لان قول الكافر منقول في المعاملات **م** لاجل المضرون فان المعاملات  
بكم وتوقع بين الناس ولا يجوز في كل خبر عدل يرجع اليه لانه خبر صحيح لصدر عن عقل ودين يفتقر  
فيه حصة الكذب والحاجة ماسة الى قبوله للشرم وقوع المعاملات بين الناس **م** وان كان غير ذلك  
لم يبعه ان ياكل منه **م** اي غير ما قال الشرب من يهودي او نصراني بان قال الشرب من يهودي لم يبعه  
الاكل حينئذ اشار الى هذا المعنى بقوله **م** معناه **م** اي معنى قول محمد وان كان غير ذلك **م** اذا كان ذبيحة  
غير الكافي والمسلم لانه لما قبل قوله **م** اي قول الاجير المجوسي في الحل والى ان يقبل في الحرمة **م** لو حو  
الاختصاص في باب الحرمة **م** قال رحمه الله ويجوز ان يقبل في الهدية والادان في العبد والحارس  
والصبي **م** اي قال القندوري يعني اذا قال العبد والصبي ان هذا الذي عديده اهداها مؤلاي او اهداها  
او قال اما ما دون في النجاس **م** يعني على قوله في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن حنفية قال اذا حات

سقف

امه رجله رجله قالت يعني مؤلاي الملك هديته قال لبعده ان ياخذها انتهى **م** واصله ان خمر الواحد  
حجة في المعاملات **م** لاجماع المسلمين على ذلك بالكتاب والسنة فان الله تعالى جعل خمر الواحد حجة  
في حقه قال تعالى وكذا من اقصى المدينة رجل يسمى **م** وقال تعالى فاعلموا انكم بورقكم هذه الى المدينة  
وقد توارثنا السنة من الصحابة والتابعين بذلك **م** وقال ابو نصر في شرح القندوري هذا الذي ذكره  
استحسنه والعناصر ان لا يقبل لما لم يكن له قول صحيح **م** وانما تركوا الفاسر العادة الحاربه انهم سئلوا في  
في الهدية والادان في سائر الاعصار من غير تكبر فاستمروا اعتبروا في ذلك خبر الحارث المانع لسوق على الناس في  
لذلك وقد قالوا بحسان **م** يعني على غلبة الظن من جواز من السامع في صفات الخبر فادار اي العبد  
بيع شيئا لم يشتر شيئا منه فاذا ذكر ان مؤلاه اذن له في ذلك وكان ثمنه فلا بأس بشرايه منه وكذا اذا  
قال هذا امداه اليك مؤلاي فان كان كثر ثمنه انه كاذب او لم يكن له راي لم يترخص بشيء منه لان الاصل  
محو عليه والادان طار فلا يجوز ان ياشته ما شئت وانما قبلنا قول العبد اذا كان ثقة في الادان لانه من اخبار  
المعاملات وهو اصعب من اخبار الدنيا فان قيل قوله في اخبار الدين ففي اخبار المعاملات **م** اي  
وقد قالوا في رجل في بيع شيء اخر انه لعنه وان وكله ببيعة او وسبه له او ستره منه فان كان مسلما فقد  
صدق فيما قال لان كان كثر ثمنه انه صادق وان كان كثر ثمنه انه كاذب لم يصدق وهذا اذا لم يعلم  
الملك لغير المانع الا من جهة لان الناس في سائر الاعصار يقبلون قول الكواكلا والدلائل من غير  
تكبر وعلى اذ اعلم ان الشيء لغير المانع لا من جهة اعتبر في جوازه غلبة الظن وقد قالوا في بيع شيء  
ولم يجز ذلك لعنه فلا بأس بان يشترى منه ويقبل قوله انه له وان كان غير ثقة الا ان يكون مثله  
لا يملك مثل ذلك الشيء واجبه الا ان يبيعه منه ولا يترخص بشراء ولا بغيره وانما حار الشرا لان  
البدن والضرف دليل الملك الا ان يعلم غير ذلك لان الناس يشترون في سائر الاعصار من الثقات وغير الثقات  
من غير تكبر فدل على جوازه وانما اذا كان مثله ذلك الرجل لا يملك ذلك كالفقر يبيع جواهر ثمنه وما اشبه  
ذلك فان الظاهر ينبغي ان يكون مثله ذلك له ولغيره وكذا من جهة الغرض في بيعه الى قوله كان الادان الشراء  
لان الهدية اما تبت عادة على ايدي المتسولين **م** وكذا الامم **م** اي العبد والحاربه والصبي استحب  
الشهود على الادان عند الضرب في الارض **م** اراد به السفر والمباينة في السوق فلو لم يقبل قوله بوجه  
الحرج **م** وهو مدفوع شرعا وفي الجامع الصغير اذا قالت حاربه رجل يعني مؤلاي الملك هديته  
ان ياخذها لانه لا فرق بين ما اذا اخبرت باهدا مؤلاي غيرك او نفسها **م** اي او باهدا مؤلاي نفسها **م** لها  
قلنا **م** اشار به الى قوله فلو لم يقبل قوله بوجه **م** الحرج **م** وقيل اشار به الى قوله لان الهدية اما تبت  
عادة على ايدي هؤلاء **م** اراد به اية الجامع الصغير لان الهدية اما تبت الحاربه **م** قاله نقول في  
المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في الديانات **م** اي قال القندوري وعند الثلاثة لا يقبل الا قول  
العدل والمعاملات مثل البيع والشراء والمهادات ونحوها والديانات جمع ديانه وهي الدين  
بها العبد من العبادات ونحوها ومن صورها ان يخبر رجل مسلم بنية بخاسه الماء فانه لا يجوز له  
ان يتوضا به وان كان غير ثقة وغلب على ظنه صدقه فلا يلزم ان يشتره وان توضا به حان  
ومنها رجل تزوج امرأة فاجبرها بغير ان ينها رصاعا فالاولى ان ينفقها لان شهادة الواحد  
لا تثبت بها الرضاوع ولكن يلزمه الشبهة كذا في شرح الاقطع **م** والحاصل انه ما جعل الخبر حجة  
اربعة اقسام احدها احكام الشرع التي يشرع الدين وهي بوعان عبادات تخبر الواحد  
فيها حجة مع اشراط الضبط والعقل وعقوبات فقد روى الامالي عن ابو يوسف ان خبر الواحد  
فيها حجة وهي اختيار الخصاص **م** وقال الكرخي لا يكون حجة والشم الثاني حقوق العباد الذي فيها الزام  
مخبر ونشرت فيها اهل المال فلا تثبت خبر الواحد بل بشرطها العدد والحدالة والاهلية بل  
وتعيين لفظ الشهادة من القسم الاول الشهادة على رويده اهلال رمضان اذا كان بالعلماء عليه ومن  
القسم الثاني الشهادة على مال القطر لانه حق العباد لان فيه منفعة لهم ومن ذلك الاختار بحمله رصاع  
في ملك النكاح او ملك البس لانه يسي على ذوال الملك اي ملك المنافع بخلاف طهارة الماء ونجاسته وحل  
الطعام الشراب وحرمة قائه من القسم الاول فان الخلل لا يثبت عليه ذوال الملك ضرورة والقسم الثالث  
حقوق العباد التي ليس فيها الزام كالوكالات والمضاربات والادان للعبد والشراء من لوطه والملا



خبر الواحد فيها حجة اذا كان متمم اعد لا كان او با لعا كما كان او مستلما والقسم الرابع  
من حقوق العباد ما فيه الزام من وجده دون وجه كقول الوكيل وحجر العبد المادون وفيه الزام لا بد من العلم  
على الوكيل بعد العزل ولا بد من فساد العقد بعد الحجر وفيه عدم الزام ايضا لان الموكل والمولى يتصرف في  
حقة فساد كالأذن من عندك خفية فيشرط في هذا العقد شرط في الشهادة اما العدة او العقد الذي  
تلافا لما حتى اذا خسر واحد فصول فاسق بان مولاة حجر عليه او مولاة حر له ثبت الحجر والعزل عند خلاف  
لا يصفى من وجه العزل من الفضل من احد مما قبل الفاسق في المعاملات والاخر اشراط العقد التي  
الديانات ان المعاملات كثر وجودها فبين احسان الناس من المسلم الصالح والمسلم الفاسق الذي  
والمستأمن والذكر والانشى والموت والعبد فلو شرطنا شرط الاداء لودى في المخرج والخرج مدفوع  
والشرط الزائد اشراط العقد التي فيقبل اي حجة فيقبل قول لو احدى في اي في المعاملات  
عذرا كان او فاسقا كافرا او مسلما عبدا او حرا ذكرا او انثى ذكرا او انثى في قول لا لاجل الدفع المخرج فباعتبار  
العدالة فيه خرج عظيم الا في غير ما في ياتر الا عصارا فيقول قول الدلالة من الماد من السماوية  
ويخرجون الى احوالهم وان كانت السلفة لغتهم اما الديانات فلا بد من وقوعها حسب وقوع المعاملة  
اي قدر وقوع المعاملات اذ اريد ان الديانات بالنسبة الى المعاملات قليلة فاما ان شرطها  
اي في الديانات زيادة شرط وهي العدة فلا يقبل الا في المسلم العدل لان الفاسق منهم والكافر  
لا يلزم الحكم بفساد له ان يلزم المسلم لان قول قوله الزام المسلم فلا يجوز خلاف المعاملات لان الكافر  
لا يمكنه المقام في دارنا اي لا يمكنه الاقامة في دار الاسلام سواء كان ذميا او حرا اما في المعاملة  
لان المعاش لا يكون الا بهما ولا يثبت له المعاملة اي لا يثبت له الكافر المعاملة الا بعد قبول قوله  
فيها اي في المعاملة فكان فيه ضرر في اي في قوله ضرر وضرر من وقوع لانه اسم كان في  
قامه فلا يحتاج الى حشر ولا يقبل قول المستور في الديانات وهو الذي لا يعلم حاله ولا يظهر حاله  
ولا ينفقه في قبال الرواية وعنك خفية انه يقبل قوله في اي في قول المستور في الديانات جرم على  
انه يجوز الغضاب في لاجل الحري على مذهب اي خفية انه يجوز الغضاب في قول المستور وقال في  
الامة السرخسية في اصوله وروى الحسن عن خفية انه عتزل العدة في رواية الاجناس في  
العدالة ظاهر بالحدس المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عن رضى الله عنه المسلمون عدول فيهم  
على بعض وظهرت اجوز ابو خفية الغضاب القضاء فيمادة المستور فيما يثبت بالشهادات اذ لم يطعن الخصم  
قال ولكن ما ذكر في الاستحسان اصح في زماننا فان الفسق غالى في اهل هذا الزمان فلا للعدو واثمة  
المستور ولم يبين عدالة كمالا يعتد به في القضاء فيلزم ان يظهر عدالة في قولنا الرواية والقول  
سواء حتى تعتبر فيهما اي في المستور الفاسق الكافر الذي كان عالما اراى صدقهما في قولهما  
والافلام مثلا اذ احضر بخاسة الماء يحكم فيه بالكراراي قال وقيل فيه قول الحر والعبد والامة  
او اكانوا عدولا اي قال العدو وروى في الشرح الصحيحة لفظة فاطمة فيقبل في الديانات قول العدو  
الحل لان عند العدة الصدق ارجح من الصدق منسوب لانه اسم ان والقول لو تخافه اي قول  
قوله واحد من المذكورين لكونه محكما لعدالة في المعاملات ما ذكرناه شرارا اذ به الهدية والاذن  
ومنها اي ومن المعاملات التوكيل بان قال وكلني فلان فانه يقبل قوله اذ كان متمم اسوا كان  
عدلا او كان غير عدل صبيحا كان او با لعا كما كان او مسلما كما ذكرناه وفي الديانات الاحبار بخاسة  
الماء حتى اذا اخبره مرضى لم يتوصاه به ويستمع اي لم يتوصاه به الماء بل يتم له وجوب العمل بما  
في باب الدين وان كان الخبز بخاسة الماء فاسقا او مستورا بحري فان كان الكرم اياه انه طاهر ويتم  
ولا يتوصاه به لان عليه الظن فيليل شرعي وان اراق الماء يتم كان احوط اي افضل او كان  
اشد الاحتياط لانه اذا سمع في الصورة الملوثة وكان الخبز في نفس الامر كاذبا سمعنا وجود الماء  
فاذا اراد ان كان ماء فيكون يتم على الوجه المذكور ومع العدة فيسقط احتمال الكذب فلا  
معنى للاحتياط لا رافق لان الامر الذي فاه يعدم عند العدة فلا خلاف هذا لا يفي فان في الكذب  
بارا في الماء واما الخبز فيحذر من كونه كاذبا او كان اكثر منه انه كاذب يتوصاه به ولا يتم له حشر خالص الكذب  
بالخبري لان الخبرين جانب الصدق وجانب الكذب وقد خرج جانب الكذب بحري المحسوس

سلم

فان قيل ينبغي ان يتم الاحتياط المتعارض من حشر الفاسق والخبري كما في سائر الجرائم بينهما التقاطع  
فليت الحكم بالتوقف في حشر الفاسق والامر بالتشميم في حشر غيره من نفس كان خلاف التقاطع  
التوقف في خبره بقا اصل الطهارة فلا حاجة الى ضم التشميم وهو جواب الحكم فاما في الاحتياط بينهما بعد التوقف  
لما قلنا اشار به الى قوله اما الخبري فيحذر من فليت ان لم يخرج احد الوجهين فليت قبل الاجل الطهارة  
ومنها اي ومن الديانات الخلق المحرم اذ لم يكن فيه زوال الملك ش يعني يقبل في الحل والحرمه حشر  
الواحد اذ لم يلزم منه زوال الملك كما اذا قال هذا الطعام او هذا الشراب حلالا وحراما فاذا انقضى زوال  
الملك ولا يقبل الا في شهادة رجلين او رجل وامرأتين كما اذا اخبر امرأه او رجلا عدلا او رجلا راضيا  
من امرأة واحدة لا يقبل الحرمه لان شؤنها زوال ملك المنفعة فيشرط العدول والعدالة حشر  
فاذا كان كذلك فلا يجب التفريق ولا يقبل خبرها الا على قول احمد والحسن البصري انه يقبل خبر الضم  
فقط وفي فتاوى قاضي خان والكافي والافضل ان يشترط في شهادة الواحد حجة في الشهادة في قول  
عزل بالطلاق البائن او الثلاث والحاكم يحول بينهما وان كان لا يقتضي بقاء الملك كذلك هيها فان  
فليت قد تقدم من قوله لانه لما قبل قوله ان قول المجوسي في الحل او في ان يقبل في الحرمه وهو  
بدل على ان العدة في الخبر بالحل والحرمه غير شرط فكان كلامه متناقضا فليت اذا كان صميحا  
وكو من شيء يثبت ضمها ولا يكتب قصدا فلا تناقض لان المراد بما كان قصديا ومنها اي وفي احتار  
الديانات وغيرها تفصيل يعني في كل مسألة منها تفصيل في السكان وتفرعات المسائل مثل مسألة  
ان الماء يحشر مثل مسأله ان هذا اللحم ذبحه مجوسي مثل مسألة رويته الحلال في رمضان والفطر مثل مسألة  
ان الزوجين ارضعا من واحدة ويخود ذلك ذكرناها في كتابه المنهني اي ذكرنا ملك التفاصيل في كتابنا  
في كتابنا الموسوم بكفاية المنهني ومن جملة التفريعات ما لو اشترى مسلم لحما فاحضره مسلم فباعه انه ذبحه  
مجوسي بكم له اكله وسعده لانه اخبره عنه المجوسي وهو خبر ديني فتم الحجة بخبر العين وبقي العين مملوكة  
مستوفى لان نقص الملك لا يجوز حشر الواحد وحرمه الاكل بنقص عن زوال الملك كالدمن الحشر كالباح  
له الطعام اذ انما عن اكله يحرم عليه الاكل بدون زوال الملك فهذا الاعتناء بحل حرمه لكن الحل في  
هذا العين ثبتت للملك لا يستلزم لاجل في الكاح فاذا اجمع ما يوجب حل وما يوجب حرمه ثبت  
امر من امرن وهو انكر هذه خلاف الكاح فانا انما في الشهادة لا غير لما قلنا الا حرمه لا تفصل عن  
زوال الملك وفي المحيط رجل دخل على قوم من المسلمين ناكوا وبشروا فدعوه اليهم فقال مسلم قد عرفت  
بثقة هذا اللحم ذبحه مجوسي وهذا الشراب خالطه حشر فقال الذي دعوه ليس الامر كما قال بل هو حلال  
فانه شرط في خالطه فان كانوا اعدوا ولا يثبت الى قولنا حشر بالحرمه لان خيرا لو احدثا لعارض حشر  
الجماعة فان حشر الجماعة حجة في الديانات والاحكام وخبر الواحد ليس حجة في الاحكام ولان الظاهر من  
احكام المسلمين الخبز من ذبحه المجوسي وعن مخالطة حشر فيكون حشر الواحد في معارضة حشرهم حشر مستمرا  
فلا يقبل وان كانوا امة من فانه باخذ بقول الحشر ولا يسمع الشناول لان حشر الواحد باعتبار حاله  
مستقيم صالح ولا يعتبر حشره في حكم العمل به لفسقه ولا يسمع الشناول لان حشر الواحد ولو كان  
في القوم رجلا ن ثقتان باخذ بقولهما لان حشر الواحد لا يعارض حشرهما وان كان منهم واحد ثقة يعمل  
فيه باكر رايه فان لم يكن له راي واستوفى الخ لا ن عندك فلا بأس بان ياكل ويشرب وسواهما فان اخبره  
باخذ الا من يملوكان ثقتان باخذ بقولهما لا يستوفى الحرو والعبد في الخبر الدين ولو اخبره باخذ الا من  
عند ثقته والاخر ثقة عمل فيه باكر راي المعارض من الخبرين فصار له الخبرين حشر كراي وان  
اخبر باخذ الا من ثقتان ثقتان وبالا من الاخر يملوكان ثقتان باخذ بقول العبد وكذلك ان  
اخبره باخذ الا من رجل وامرأتان وبالاخر رجلا ن باخذ بقول رجل وامرأتان والحاصل  
في حشر هذه المسائل ان حشر المملوك والحرة الامر الدين على التواء بعد الاستواء في العدة الله  
فيطلب لتجميع اول من حشر العدد اذ اسوى العدد ان يطلب لتجميع يكون حجة في الاحكام في العلم  
فاذا استوى يطلب لتجميع من حشر الخبري فعلى هذا اذا كان الخبز باخذ الا من رايه من الاخر  
وبالا من الاخر من يوجب بقوله رايه ومن التفصيل ما ذكرنا الحاكم الشهادة الكافي اذا حشر  
المسافر الصلاة فلم يجد ماء الا في انا اخبره رجل انه قد رووه عن مسلم مرضى لم يتوصاه به وكذلك

اي لو كان حشر الفاسق حجة في الديانات والاحكام



إذا كان المحبر عبدًا أو امرأة حرة أو أمة فإن كان المحبر غير ثقة أو كان لا بد من ثبوت غير ثقة نظراً  
 فيه فإن كان أكبر رايه أنه صادق فتمت ولم يتوصاه وإن كان عندك غير صادق فوصاه ولم يلقه  
 إلى قوله وأجزأه ذلك ولا يثبتهم إلا من غير الخطأ رضي الله عنه حزن ورد ما حاض المدينه  
 فقال عن ابن عباس رجل حل أخيراً ناعن السباع أريد ما كره هذا فقال عمر رضي الله عنه لا تختر ناعن شيء فكن  
 إن خيره ولو أنه عد حرة أو امرأة حرة أو أمة فإنه كان الذي جاز به بخائسته رجل من أهل الذمه لم  
 يقبل قوله وإذا وقع في قلبه أنه صادق فاحتج أن يهرق الماء ثم يتيمم ويصلي وإن توصاه رجل  
 أجزأه لأن هذا شيء من الدين ولا يقوم المحبة فيه ألا تعلم وكذلك الصبي والمعتق إذا علقا ما يملك  
 ومنها رجل تزوج امرأة فحاملته رجل أو امرأة فاختاره إياها ارتضها من امرأة واحن فاحسب  
 أن تنزله عنها وتعطيه نصف الصداق إن لم يكن دخل بها واحسب له لها أن لا تأخذ منه صداقاً  
 وإن نزل منه أن لا يدخل بها وإن قاما على بكائهما لم يحرم ذلك عليهما ومنها رجل اشترى جارية  
 فاختبره عدل ثمنه إياها حرة الأبوس والمها اختد من الرضاغة فإن تنزه عن وطئها فهو أفضل  
 وإن لم يفعل فذلك له واسع وأغلا فارق هذا ما قبله من الوصية والطعام لأن جميع ذلك محل بيعه ملك  
 وهذا الأصل غير ملك الأثرى أن رجلاً لو قال لرجل كل طعامي هذا أو توصاه بما في هذا أو تنزله وسعه  
 أن يفعل ذلك ولو قال لها جاري هذه فعددت لك فيه أو قالت له ذلك حرة في نفسها لم يحل له  
 الوطئ حتى تنزله حرة أو ملك الأمة • ومنها اشترى رجل طعاماً أو جارية أو ملك ذلك غير أن  
 أو صدقه أو صدقة أو وصيته فجاء مسلم ثقة فشهد أن هذا الفلان لفلان في غيبته منه إياها أو  
 أو الملك فاحتج النساء أن تنزله عن كده وشربه ووطئ الجارية وإن لم ينزله كان سعة وكذلك طعام  
 أو شراب في يد رجل إذا ناله في كده وشربه وقال له مسلم ثقة هذا أعصبت في يديه من فلان والذي  
 يديه يكرهه ويرغم أنه له وهو متيم غير ثقة فاحتج النساء أن تنزله عنه فإن كده وشربه أو توصاه  
 كان سعة وإن لم يحد وصواغته وهو في سفر أو ضاؤاً ولم يتيمم ومنها أن رجلاً سئل أسد عن رجل  
 أن هذه الجارية التي في يد فلان المقر له ما لرقامة فلان أعصبتها والذي في يده محمد ذلك وهو غير  
 مأمون فاحتج إلى أن لا يشتريها وأن اشترىها أو وطئها فهو في سعة من ذلك لأن هذا أخيراً في موضع  
 المنازعة فوجب الاحتياط منه ديانة لا قضاء ولو أجزأه إياها حرة الأصل وإياها كانت إياها هذا الذي  
 في يديه فاشتقها والذي أخبره بذلك مسلم ثقة فاحتج إلى أن لا يفعل ذلك كانت الجارية لرجل فاحتجها  
 رجل آخر فادعها لم يسمع لم يعرفها إلا أن لا يشتريها من هذا حتى يعلم أنه قد خرجت من ملكه إلى ملك هذا  
 الذي في يديه لشراء أو هبة أو صدقة أو يعلم أنه قد وكله ببيعها أو قال الذي في يديه إني فاشترى  
 منه أو هبتها إلى أصدقته بها على وكلني ببيعها فإن كان القابل لذلك عدلاً فلا بأس أن يصدقته على ذلك  
 ولا يشتريها عنه وكذلك إن وهبها له أو صدقة في مكانه حل له بوطئها أو وطئها وإن كان غير ثقة إلا أن  
 أكبر رايه أنه صادق فذلك أيضاً وإن كان أكبر رايه أنه كاذب لم ينعني أن يعرض شيء من ذلك  
 وكذلك الطعام والشراب في جميع ذلك وكذلك لو لم يعلم أن ذلك الشيء لغير الذي هو في يديه حتى أخبره  
 الذي هو في يديه أنه لغيره وإن وكله ببيعه أو صدقة أو بعهده أو هبة أو اشتراه فإن كان مسلماً ثقة  
 صدقة فيما قال وإن كان غير ثقة وأكبر رايه أنه صادق فثمة صدقة أيضاً وإن كان أكبر رايه أنه  
 كاذب فيه لم يقبل ذلك منه ولم يشتره وإن كان لم يخبره أن ذلك الشيء لفلان فلا بأس بشرائه وقبوله  
 منه وإن كان غير ثقة إلا أن يكون مثله لا يملك مثله ذلك فاحتج له أن تنزله منه ولا يعرض له بشراً  
 ولا غير وإن كان ترضى وهو لا يعلم أنه لغيره أو جازبه أنه له رجوت أن يكون في سعة من سرائره قوله الشبهة  
 عندنا أفضل فإن كان الذي يملكه عبد أو أمة لم ينعني له أن يشتريه ولا يملكه حتى يسأله عن ذلك فإن ذكر له  
 أن مولاه قد أدان له فيه وهو ثقة مأمون فلا بأس بشرائه منه وقبوله وإن كان غير ثقة فإن كان أكبر رايه أنه  
 صادق فيما قاله صدقة بقوله وإن كان أكبر رايه أنه كاذب لم يعرض شيء من ذلك وإن كان لا راي له فيها  
 لم يعرض شيء منه وكذلك الغلام الذي لم يبلغ حر كان أو مملوكاً فيها خبر أنه إذا لم يبيعه أو أن فلا ما  
 بعث معه إليه هديه أو صدقة فإن كان أكبر رايه أنه صادق وسعه أنه يصدق منه مولاه وإن كان  
 وإن كان أكبر رايه أنه كاذب لم ينعني أن يقبل منه شيئاً وكذلك الفقهاء إذا اتاه عبد أو أمة صدقة من

مؤلاه ولو ان رجلا علم ان جارية لرجل يدعيها ثم رآها في يدي آخر فبيعها وزعم انها كانت في يدي فلان وقل  
كان يدعيها مثله وكانت مفسدة له بالرجل غير انها كانت في راعا امره فبقي له لا يستره ففقدته وصعد منه الجارية  
بذلك والرجل فقد مسلم فلا يسترها منه وان كان عند كاذبا فاما لم يستره ان يسترها منه ولا يسترها  
ولم يسترها ذلك فقل في غضبي فاخذتها لم يستره ان يستره شوا ولا يقول لان خبره متى وقع في  
المنارة كان دعوى والعدالة غير منوعة في باب الدعوى والخصومات وان قال انه كان غضبي فقل في  
رجع عن ظلمه فستر بها ودفعها اليه فان كان عند بقية فاما لو فلا يستره بقية لانه اخبر عن انقطاع  
المنارة وان قال جازمه الى القاضي فقل في يدها عليه او بغيره لانه لم يستره لكان كان غير بقية  
والكره ان يستره انه صادق وان كان الكره ان يستره انه كاذب لم يسترها منه وكذلك في جميع هذه الوجوه ان  
قال قضي القاضي عليه فاخذها منه ودفعها اليه او قال قضي في يدها فاخذها منه لم يستره ان يسترها  
منه لانه اخبر عن قيام المنارة وان هذا اعتبره قوله اشترتها منه بقدرتها ثم اخذها  
بغير امر من منزله فهذا الا باس بشرها منه اذ كان عند صادق في قوله واذا قال لا يستره منه  
ونقدته التي تجده في المستر فاخذها من منزله بغير امره لم يستره ان يسترها منه ولو قال لا يسترها  
من فلان وقبضها با من ونقدته التي وكان قد عند فاما لو جاء الشراء منه ولو قال لا يسترها  
فلانا محمد هذا الشراء وروى انه لم يبيع هذا شيئا الذي قاله هذا الضاعه ما مون لم يستره ان يستر  
شي من ذلك بشيء ولا يغيره ولذلك ان كان الذي اخبره الثاني غير بقية الا ان كره ان يستره انه كاذب  
وهو غير بقية فلا باس بشرها منه وقولها وان كانا جميعا غير بقية والكره ان يستره ان الثاني صادق  
لشي من ذلك لان هذا من امر الدين وعليه امور الناس ولولم يعمل في هذا الا بشا من لسان الامر على  
الامر ان تاجر الوهم بلدا بجوار او طعام او ثياب فقال انا مضارب فلان واشترى بك وسع للناس لشرها  
منه ذلك وكذلك القيد يقدم بلدا للبحار ويدعي ان مؤلاه اذن له في الخلق قال محمد وكذلك سمعنا  
حينئذ يقول في المادون وهذا الجملة كلها من كافي الحاكم الشهيد رحمه الله قال ومن دعي الى وليمة اي  
قال في الجامع الصغير والوليمة طعام الزفاف او طعام هذا من عطف العام على الخاص لان الطعام  
من ان يكون وليمة او غيرها والوليمة خاص هو طعام العرس كذا ذكرنا والكره طعام النساء والكره طعام الولادة  
وما نظم النساء نسبا حرسه والاعداد طعام الحتان والفقيرة طعام القادم من سفره وكل طعام صنع له  
مادة وما دونه جفيا والدعوى الخاصة البغري والعامه الحفلى والاجفلى فوجد عنه اي مثال  
لعنا او غنا بكسر العين المعجم وبالمدة يكتب بالالف والغني بالكسرة والفضل يكتب  
بالواو منه قوله ان دريضة المقصور والمردود وارى الغني يدعو الغني الى الملاهي والغنا فلا  
باس ان يبعد وباكل وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ابتليت بمد امتق فصرت وفي الجامع الصغير  
محمد عن يعقوب عن ك حنيفة في الرجل يدعي الى الوليمة والطعام فيجد منه اللعب والغنا فلا باس بان  
يقعد فياكل منه وقال ابو حنيفة ابتليت بمد امتق الى اخره عني وهذا من الحواضر وذلك لان الطعام  
خلال واجابه الدعوى والحرام غير ذلك فلا يستر له لانه لاجل حرام اخرن بها وهو في غير هذا  
على ما يحى لان وهذا اي جواز العقود هناك والاكل فيه لان اجابة الدعوة سنة من سوا كانت  
وليمة او غيرها وبه قال مالك واحمد في رواية ثم غير الوليمة من الدعوات فالاجابة اليها مستحبة عندنا والساقية  
مستحبة وبه قال مالك في رواية ثم غير الوليمة من الدعوات فالاجابة اليها مستحبة عندنا والساقية  
وعند احمد وما لك حار غير مستحبة واما الدعوة فيقصد بها مد موم من الطاول والسقاء والمجد والشدة  
وما اشبه ذلك فليس ينبغي اجابتهما سيما اهل العلم لان الاجابة ادلالا لفسهم قيل ما وقع احدي  
في قصعة غيره الا ذلك قال عليه السلام من لم يحل له دعوة فقد عصي بالالفاسم هذا الحديث  
اخرجه مسلم باسمه ولكن لفظة من لم يحل له دعوة فقد عصي الله ورسوله اخرجه من كتاب النكاح  
عن ثابت عن عاصم عن الاعرج عن عمار بن ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يستر الطعام الوليمة منعها من  
بائسها ويدعي اليها من باها ومن لم يحل له دعوة فقد عصي الله ورسوله هكذا رواه مسلم من قولنا رواه  
البحاري وابوداود والنسائي وابن ماجه وموفقا من حديث ابن شهاب عن الاعرج عن عمار بن ابي بكر انه كان  
يقول يستر الطعام طعام الوليمة يدعي اليها الاغنياء وينزل الفقراء ومن لم يحل له دعوة فقد عصي الله ورسوله

٢٠

ع







فاما آخره زيد من الخطاب فانه اسلم قبل عن رضى الله عنهما روى في الجمعة والناس قول ولا الذبح اي ولا  
ليس الذبح اي وهو اسم لثوب سداه ولحمته ابراهيم وقيل حرر غلظ قول من لا خلاف له اي من لا يضيف  
له قول من صاحبها جمع صحفة وهي القصعة **قوله** سترتك السبل الممثلة ونحو الباء اخر الحروف  
والراء المحفنة وبالمدة اي يكون فيها خطوط فتهن الا حاديت مجموعها بدل على حرمة لبس الحر للرجال والنساء  
جميعا ولكن يخصص للنساء باخذ بشار على ما ياتي في قوله بعض الناس محل للرجال ايضا لانه عليه السلام صلى الله  
عليه وسلم حرر في حرمة ان الله عليه السلام خرج ليلته عليه فباسح مزير يده ففعل ما حرمة هذا  
خنا تلك فاعطاه اياه اذ حلقه الطحاوي في شرح معاني الآثار فلما هذا منسوخ بماء كزنا واما محل النساء  
فحدث اخر اي انا محل لبس الحر للنساء محدث اخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم اي في الحديث  
الاخر ما رواه جماعة من الصحابة رضى الله عنهم يدل على ان لبسه حلال للنساء فتكون الاحاديث المذكورة  
مخصوصة على ما ياتي وقال بعضهم حرام للنساء ايضا لعموم النهي والقائمة احاديث علم من الصحابة رضى الله  
عنهم منهم على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وما حدى يده حريرا ولا اخرى ذنب وقال  
هذان محرمان على ذكرهما في حلال لاناهم وروى في حلال لاناهم **قوله** يشارحه ابو داود وان ما حركه  
في الناس والنساء في الزينة واجله في مسند وان حبان في صحفة عن عبد الله بن زرير العافقي عن علي بن  
اوطالب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ اخيرا فحلقه في بيته واخذ ذميا فحلقه في ثمنه  
ثم قال ان هذين حرامين على ذكرهما في حلال لاناهم واعلم ان حديث علي هذا لا وجه له ولا وجه له من  
جهة اللبس واختلف عليه فيه رواه ثمانية عنه عن بكر بن بريد عن جيب عن ابي افيح الهذلي عن عبد الله  
ابن زرير انه سمع علي بن ابي طالب رضى الله عنه هكذا اخرج ابو داود والنسائي ورواه من البارز عن  
الثبت بن يزيد بن حبيب عن ابي الصنعكة عن رجل من هذا ان يقول له ابو افيح عن علي بن زرير هكذا اخرج النسائي  
وقال جندب بن الساري ان ابي الصنعكة قال لا قوله عن افيح انا افلح انا لا كصواب لوجه الثاني في نسخة  
اي بحق عن بكر بن بريد عن جيب عن عبد العزيز بن ابي الصنعكة عن ابي افيح الهذلي ورواه محمد بن اسحق بن زيد  
ابن هرون ومن بعده اخرجه النسائي وعبد الرحمن بن سليمان بن جندب اخرجه ابن ماجه وقال عن ابي افيح  
بالقرينة وذكر عبد الحنفية احكامه هذا الحديث من جهة النساء اي ونقل عن ابن المديني انه قال قد جرت  
حسن رجالة معروون وقال ابن القطان في كتابه ابو افيح يجهول وعبد الله بن زرير يجهول وقال في  
الامام وعبد الله بن زرير ذكر من سعة في الطبقات ورواه في سنة احدى وثمانين في خلافة  
عبد الملك بن مروان ومن الصحابة الذي روى انا محل الحر للنساء عن الخطاب وابي موسى الاقرعي  
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وزيد بن ارقم واثلة بن اسقع وعقبة بن عمر الجهمي اما حديث  
عن الخطاب رضى الله عنه فخرجه البزار في مسند وقال حدثنا داود بن سليمان بن يوسف المودبي قال  
حدثنا عن ابن جبر عن اسمعيل بن ابي خالد عن ناس من اهل حازم عن عيسى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خرج عليهم وفي احدى يديه حرر وفي الاخرى ذهب فقال هذا حرام على ذكرهما في حلال لاناهم  
وهذا الحديث لا تعلم رواه عن اسمعيل بن ابي خالد عن عيسى بن جبر وعمر بن ابي دينار وهذا حديث  
عنه وقد روى هذا الكلام عن غير عن ولا يعلم ما يروي في ذلك حديثا ثانيا عند اهل النقل والاحاديث  
اي موسى الاشعري رضى الله عنه فخرجه الترمذي والنسائي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن سعيد بن  
هذيل عن علي الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لبس الحر والذنب على ذكرهما في حلال لاناهم  
واحد لاناهم قال الترمذي حدث حسن صحيح ورواه احمد في مسند وابن ابي شيبة في مصنفه وقال ان  
حسان في صحيفه خير سعيد بن ابي هذيل عن موسى في هذا الباب معلول لا يصح وقال الدارقطني  
في كتاب العلل وقد رواه اسمعيل بن ابي هذيل عن سعيد بن ابي هذيل عن ابي هذيل عن موسى ورواه  
ابن عمر بن ابي نافع عن سعيد بن ابي هذيل عن رجل عن موسى قال وهذا شبه بالصبغة لان صبغة  
ابن ابي هذيل اسمعيل بن ابي هذيل عن سعيد بن ابي هذيل عن عبد العزيز بن عبد الله عن سعيد بن ابي هذيل وفي  
تركه فاعلم ان الاسناد واما حديث عبد الله بن عمر فخرجه اسحق بن ابراهيم والبارز والابو علي الموصلي  
في مسندهم وان في شعبة في مصنفه والطبراني في معجمه عن عبد الرحمن بن زياد بن ابي انعم الاخرين  
عن عبد الرحمن بن نافع عن عبد الله بن عمر وخرج النبي صلى الله عليه وسلم وفي احدى يديه ثوب من حرر

وفي الاخرى ذهب فقال ان هذين محرمان على ذكرهما في حلال لاناهم واما حديث عبد الله بن عباس فخرجه البارز  
في مسنده حديثا برهيم بن زياد الصايغ حديثا محمد بن عبد الله الانصاري حديثا اسمعيل بن مسلم  
به واما حديث زيد بن ارقم فخرجه في نسخة في مسند حديثا سعيد بن سليمان حديثا عباد حديثا  
ابن ابي عروبة اخرنا ابن زبير بن ارقم اخرني ابي شيبة بن زيد عن ابي شيبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الذنب والحرر حلالا فحدثنا علي بن ابي حمزة عن ابي شيبة بن زيد عن ابي شيبة بن زيد عن ابي شيبة بن زيد عن ابي شيبة بن زيد  
اسمعيل بن قيس طر حديثا سليمان بن عبد الرحمن حديثا علي بن ابي حمزة عن ابي شيبة بن زيد عن ابي شيبة بن زيد عن ابي شيبة بن زيد  
عقبة بن عامر الجهمي فخرجه ابو سعيد بن يوسف في تاريخ مصر حديثا احمد بن حنبل حديثا سعيد بن ابي هذيل  
احسن ما يحكي عن ابي حنبل في الحسن بن زويان وعمر بن الحارث عن هشام بن ابي ربيعة سمعت مسند بن محمد سمعت عنه من  
عاصم الجهمي رضى الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لفظ حديث زيد بن ارقم اشقى ولما روي  
الترمذي حديث ابي موسى الاشعري قال في الباب وعن عمر بن علي وعقبة بن عامر واهما في السور حديثا  
وعبد الله بن عمر وعمر بن الحسن وعبد الله بن الزبير وجابر بن ابي حنيفة وان عمر بن ابي حنيفة رضى الله عنهم  
انهم في الجميع يكون سبعة عشر صحابيا وقد ذكرنا احاديث ثمانية وهم علي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب  
وابو موسى الاشعري وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وزيد بن ارقم واثلة بن اسقع وعقبة بن عامر  
رضي الله عنهم وبقي منهم تسعة النفس هم النس من ابي مالك وحذيفة بن اليمان وعمر بن الحسن وعبد الله بن  
الزبير وجابر بن عبد الله وابو حنيفة وعبد الله بن عمرو البزاز واما هاني بن رضى الله عنهم وبعض الناس  
كره للنساء ايضا لما حدث الطحاوي عن ابي بكر بن عازم عن ابي داود عن شعبة قال اخبرني ابو داود بان قال سمعت  
ابن عمر رضى الله عنهما يخاطب يقول يا ايها الناس لا تلبسوا لباس الحر فاني سمعت عن الخطاب رضى الله عنه  
يقول من لبس الحر من الدنيا لم يلبس في الاخرة قال ابن الزبير من لا يلبس في الاخرة لا يدخل الجنة وجوابه  
ان المراد منه الرجال وانه النساء وليس المراد منه العموم بل ليل قوله عم حل لاناهم **قوله** فان  
المراد المحرم مع المنع اذا اجتمع جعل المحرم متاحا كما لا يلزم المنع من ثمن وهاهنا لو اتاخر قوله هذا ان حراما  
الحديث بل من المنع من ثمن في حلال لاناهم فحدثنا محمد بن ابي بكر في قوله انما يلبس حلال  
ان يكون لباسا لغيره امان على ذكرهما في حلال لاناهم فحدثنا محمد بن ابي بكر في قوله انما يلبس حلال  
هذا ان الحديث نص لبيان التفرقة في حق الحل والحرمة للذكور والاناث **قوله** انما يلبس من لا يلبس  
في الاخرة لبيان الوعد في حق لبس الحر فكانا لظاهر النص اخرج علي الظاهري في قوله انما يلبس حلال  
ان يقتضي الحل لاناهم متاح وهو استعجال لاناهم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليل قوله انما يلبس حلال  
من غير تكرار هذه الآية فاطعة على ظاهره وتكرار الشرح اكان يدل على منع **قوله** وانما يلبس حلال  
يل قوله عم هذا ان حراما من الحديث ومن يلبس الحر والذنب حلال في العام بالخاص **قوله** انما  
تعارضوا وجهل التاريخ جعل كانهما وردا معا واذا جعل مقارنا جعل الخاص بالعام ولا يثبت العام في  
قد رمايقنا وله العام في قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا **قوله** فانما يلبس حلال  
اشارة الى حرر من ان العموم المراد الحر والذنب كان مختصا بغيره لمقوله بالذنب لانه الاقل  
عضوه هذا استثناء من قوله لا يلبس الحر والذنب ومقداره ثلثة اصابع او اربع اي مقدار العقب  
ثلثة اصابع او اربع اصابع وفي القصة عامة طرقتا قدر اربع اصابع من ابراهيم من اصابع رضى الله  
عنه فليس شرا من رخص وقال تاج الدين اخرج تمام الدين الشهيد المعتمد قدر اربع اصابع على هيئتها كما هي لا  
السلف وقال الكرماني اربع اصابع مشنونة وقال الكرماني هذا اولى وقال الطحاوي في البورخامة لا يصح  
تاج الشريعة مضمون حديث مشنونة وقال الا سيجامى في القليوبه لان ما خفي في القليوبه عن رخص  
الثوب وقال صاحب المجتبى وهذا يدل على ان القليوبه في طوله بكرة وقال محض السحر الكبر العلم اعقوى  
مقدار اركان كالاعلام والمكفوف بالحرر في الاعلام جمع علم الثوب ويقال ثوب مكفوف ثوب جسيم واطرف  
كبيد بشي من الذباج لما روي انه عم من لبس الحر الا موضع اصبعين او ثلاث او اربع هذا الحديث  
اخرجه مسلم عن قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب في الجمعة فقال  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحر الا موضع اصبعين او ثلاث او اربع وقال الدارقطني  
له منعه عن الشعبي غير قتادة وهو مدلس ولعله بلغه عنه وقد رواه بيان وداود بن ابي هذيل وان في الحر

مع



قولہ

ذكرناه حدث صحيح **ي** وهذا وقد كان علي بن ابي طالب عدا الله بن عباس رضي الله عنهما مرفقة من حرس  
في هذه الخرجة من سعد في الطبقات في ترجمه ابن عباس فقال حدثنا ابو يعين الفضل بن دكين حدثنا  
مسعد بن اشد مولى النبي عا قال رايت علي بن ابي طالب عدا الله بن عباس مرفقة حرسا عند الله بن ابي طالب  
عن مولى المقدام عن مود بن سبي وادعاه قال دخلت على عبد الله بن عباس وهو متكى على مرفقة حرس وسعد بن  
جبر رضي الله عنه عند رحله وهو يقول له انظر كيف تحدث عنى فالك حطت عنى **تبر** ولا في الليل  
من الملبوس متاح كالاعلام فكذلك القليل من اللبس والاستعمال وهو التوسد والافتراس لانه ليس باستعمال  
كامل والجامع لونه نموذج على ما عرفت **س** اي جامع بين القليل من اللبس والقليل من الملبوس لانه نموذج  
به ان المستعمل لعلم هذا المقدار ان ما وعد له في الاخره منه ليعرف في يحصل سبب توصله اليه والشج  
يعني النون معرف نموذج وكذا الامودج بفتح الهمزة وفي العنايف الفودج مال الشئ الذي يعمل عليه ويعبر  
التمه هو الصواب فان قيل الخلو على كسرى الغصة لا يحل ولا على افتراسه ايضا الا صحيحه دخل القليل  
منه وهو ليس الخاتم قلنا ما اطلعنا القليل الا ليكون نموذجا فاذا انقلت مقصوده امتثلون حيا  
كالخمر وهذا لان الحرس ليس اهل الخفة في الاعمال ولنا سهم فيها حرس فوجبا طلاق القليل منه وهو العلم والقيل  
من لسه وهو الافتراس لكون نموذج اذ لك الكثير الكامل فاما الغصة فلا يكون استاسا في الدار الا في وقتها  
يكون منها الكراسي ونحوها ولو اطلعنا انصار عنها مطلقا وعن الشئ لا يصلح النموذج في الحقائق واكثر ما  
انتهى ببقولها لان الله الخبير وتعلم في الاسلام عن يوادره شام عن محمد انه قال انه بكه الذباج والبريم وفي القتي  
الصغرى ولا بأس بكه الحرس عند في حنفية **م** قال رحمه الله ولا بأس باللبس الحرس والذباج في الحرب عند **س**  
قال القندوري وقد مر تفسير الحرس والذباج قوله عند **س** اي محمد بن ابي جعفر ومحمد بن ابي الشعيبي انه عليا السلام  
رخص في لبس الحرس والذباج في الحرب **م** هذا كذا ثبت عن الشعبي اسمه عامر بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم  
الى شعب جبل ابيهم دار سعيين وكان مولد له تسعين مضت من خلافة عثمان ومات سنة خمس ومائة وهو ابن سبعين  
وسبعين سنة ولكن روى ان عدي في الكامل من حديث بقة عن عيسى بن ابراهيم بن طهمان الهاشمي عن موسى بن  
حبيب عن الحكم بن عمتري وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في لباس الحرس عند القتال واعلمه عبد الحق  
في احكامه ليس في هذا وقاله انه ضعيف عندهم متروك وقال ابن القطان في كتابه ربيعة لا يخرج به  
وعيسى ضعيف وموسى بن حبيب ضعيف انصار وروى سعد في الطبقات في ترجمه عبد الرحمن بن عوف  
اخبرنا القاسم بن مالك المزني عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن قال كان المسلمون يلبسون في الحرب الحرس ولا  
فيه ضرر **س** اي لبس الحرس في الحرب **م** فان الحاصل منه ادفع لمعه الاسلحة **س** اي شدته **م** وقيل المعرة  
الماء والاذى مفعلة من العرر العزم والجره البعد والسرجه سلاح الطير واهب في عن العود والبرقة  
ولمعا به ويقولها قال الماحئون المالك بن رخص ابو القاسم المالك الاعلام منه في ارض العدو **م** ولكن عند  
اي حنفية لانه لا فضل فيما روى **س** اراد به قوله هذا حراما ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه لم يفض من  
الحرب وغيره والضرر ان دفع بالخطوط وما الذي لجمه حرس وسداه عند ذلك **م** فلا حاجة الى التفسير  
الى الحرس الحاصل والخطوط وان كان حررا في الحكم فيه شبهة الغزل فكان دون الحرس الحاصل **س** اي الصواب  
ان دفع بالاذى فلا يصار الى الاعلى والبريق يكون بطايريه والجم تكون على الظاهر وبه تند مع معته  
الاسلحة **س** اي الخطوط لا لتباح الا للضرر **س** اي الحرام لا لباح الا عند الضرر **م** ولا ضرر وهما لا  
تند مع ما للخطوط كما ذكرنا **م** وما ذكرنا به محمول على الخطوط **س** هذا جواب عما رواه من حدث الشعبي واما  
حمل على الخطوط فوفقا من الذين هذا الذي قالته الشراح ولكن الجواب عنه انه غير صحيح ولا ثابت اصلا  
لنحتاج بما ذكرنا من حديث الحكم بن عمتري واما الحسن بن علي بن محمد بن ابي جعفر في حنفية قال الشراح اهل العلم  
**م** قال ولا بأس باللبس ما سداه حرس وجمه عبر حرس كلفظ في الحرب وغيره **س** اي قال في الجامع الصغير  
والخبر بفتح الخاء وشدة الذاء والمجتمعين هو صون حيوان في الماء **م** وقال تاج الشريعة الخروب  
سداه حرس وجمه شعرجون يكون في الماء وقيل الخروب سدى بالحرس كما قاله المصنف وهذا الحكم لا خلاف  
فيه لاحد من الامة لان الفقهاء رضي الله عنهم كانوا يلبسون الحرس والخن سدى بالحرس **س** في النار منها  
ما رواه البخاري في كتابه المغازي في الفراء خلف الامام محمد بن حنفية حدثنا ابو عوانه عن قتادة عن  
زاد قال رايت عثمان بن ابي الحصين ليس بالخن وسداه ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا اسمعيل بن

هو الحرف الذي يخرج من اللسان وهو الشفوي



















من سفره واصابه على تلك الحالة لم يخبرني وان وجد قد اخل قال خاتمتي امي في معنى البيت هل سفعك  
ان همت امرنا ان نخونك وصبتك بما اوقا منك من حفظها وتفقادك الشرف **قوله** ان همت امي  
بشيء منكم يعني ان كان عفيفه حفظت نفسها وان لم تكن كذلك فلا حيلة فيها كذا قال ابو يوسف  
الحسن بن عبد الله السمراني شرح الاصلاح **قوله** وتفقادك الشرف يعني التقاد بفتح التاء مصدر بمعنى العقد  
على وزن التفعّل كالنكاح والتهدار وهو مضاف الى الذم والتمجيز وربا للاحاطة ثم التاكيد ان  
مروى عن الثقات هل سفعك بلفظ هل الاستفهامية وهو العباس لان الاصل في تون التاكيد ان  
لا يدخل النفي والفقهاء من روى عنه في رواية المصنف كذلك في بعضهم بالفتح لا تكار فيه  
**قلت** لا محال للتاكيد في ذلك لان حرف التوكيد قد يدخل النفي ايضا في التوكيد كما في قول الخمرزني  
ولا الجارح الدنيا لها لحيته فهذا يوافق التوكيد في لاقية ثم اعلم ان قوله ان همت امي ان همت امي  
في رواية الثقات وقد رواه بعضهم همت امي الخطاب باله كوز وحذف احد الميمين من همت على لغة  
من يقول طلعت في طلعت وسست في سست واحبت في احسنت قال الشاعر

**احسن به فهو اليه سوسن** اي احسن به **قوله** روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعض اصحابه  
شيء بالتمتع يعني عقد الخط في الاصطع للتدبير ولوليت ان النبي عمر امير ذلك ولكن روى فيه احاديث  
كلها ضعيفة منها ما رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده من حديث سالم بن عبد الله عن ابي عن ابن عمر  
النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا شق من الحاجة ان يمسك رباط في اصبعه خطا ليدركها ورواه  
عدي في الكامل والنسفي في كتاب الضعفاء وان جازان ايضا اسند عن ابن عمر في البخاري في المسانيخ  
سالم انه متروك واسند العقيلي عن البخاري فقط وقال ان جازان كان سالما هذا يضع الحديث لاجل  
كتب حديثه ولا رواية عنه وقال الترمذي في علله الذي سأل البخاري عن هذا الحديث فقال سالم بن  
عبد الله اعلى ويقال سالم بن عبد الله وذكر الحديث وقال سالم بن عيسى عن ابن جازان في حديث الحديث قال  
حدثنا ماطل بن سالم هذا ضعيف وهذا منه ومنه ما رواه الطبراني في مجمع الوسيط عن بشر بن  
ابراهيم الا بصاري حديثه الا وراعي عن مكحول عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
اذا اراد الحاجة او شق في حاجة خطا ورواه ابن عدي في الكامل واعلم بهذا وهذا وقال انه عدي  
من يضع الحديث ومنها ما رواه الطبراني في مجمع عيات بن ابراهيم الكوفي حديثه عن عبد الرحمن  
ابن الحارث بن عباس بن ابي ربيعة عن سعيد المقبري عن رافع بن خديج قال رأت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ربط في اصبعه خطا فقلت يا رسول الله ما هذا فقال لي شئ استكرهه وذكر ان الحوزي في  
الموضوعات لاحاديث الثلاثة ونقل في الاول كلام ابن جازان في سألوه ونقل في الثاني كلام ابن عدي  
في بشر ونقل في الثالث عن السعدي وان جازان في عيات هذا اذا كان يضع الحديث وعن احمد والبخاري  
انه متروك الحديث **قوله** اخرج ابن عدي في الكامل عن بشر بن حنين لاصحابه عن الزبير  
ابن عدي عن الشرف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جمل خاتمة او عمامة او علق خطا  
لذلك لم فقد استرك بالله ان الله هو الذي كره الحاكات **قلت** هذا ايضا هو حديث ضعيف  
لان ابن عدي اعلم بشدة من الحسن فاذا ثبت الدليل فيه الاما ذكره بقوله **قوله** ولانه ليس لبيت ما فيه  
من العرض الصحيح وهو التذكر عند السنان **قوله** والعقل اذا غلب العقل لا يكره ولا يمنع وقبح  
بذلك عادة التماس من غير تكريم

**فصل في الوطى والنظر والمس والقبيل**  
هذا الفصل في بيان احكام الوطى والنظر والمس والقبيل فمما فضل الاكل اكثر ثم فضل اللبس  
فمما فضل على هذا الفصل اكثر الاحتياج اليه بالنسبة الى هذا الفصل قال رحمه الله ولا يجوز ان  
نظر الرجل الى الاجنبية **قوله** اي قال القدوري في مختصره الى المرأة الاجنبية وبه قال مالك  
والشافعي والاصل فيه قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكركم  
لكم ان الله جبار عاصم **قوله** للمؤمنات يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ولا يبدن  
زينتهن الا ما ظهر منها وما بطن **قوله** الراس لانه موضع الاكليل والسحر لانه موضع العقاص  
والدرهمات والاذن لانه موضع القنطرة والعنق لانه موضع الاكليل والسحر لانه موضع العقاص  
الوشاح والعنق لانه موضع الدملوج والذراع لانه موضع السوار والساق لانه موضع الخلاء

وذكر الزينة واراد مواضعها من قبيل ذكر الحال واراد المحل للمبالغة في السر **قوله** الا الى وجهها وفيها  
استغناء من قوله لا يجوز والمعنى يجوز النظر في وجهه الاجنبية وكيفية لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن  
**قوله** اي لا يظهرن **قوله** اي النساء زينتهن في مواضع زينتهن قد بيناها الان **قوله** الا ما ظهر منها **قوله** استغناء  
من قوله ولا يبدن **قوله** الا ما ظهر من زينتهن ثم اختلفوا فيها يعني فيما ظهر من زينتهن فقال بعضهم المراد اللباس  
والبرقع والخفاف ولا محل للنظر للاحاطة الى ما لا يبدن من زينتهن وخفيها الظاهر وهو **قوله**  
ان يسعود رضي الله عنه وقد روى الطحاوي باسناده الى ابي بصير عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال  
وما ظهر منها الثياب والحيات **قوله** وقال بعضهم هو ما فوق الذراع وروى الطحاوي باسناده الى مسعود عن ابراهيم  
قال هو ما فوق الذراع وقالت عائشة رضي الله عنها المراد منه احدي عينيها لانهما مضطرت الى كشف عينيها  
للمشي والاصرة في غير ذلك فلا يباح لها الا بدنه ولا لغرضها النظر في عين احد المسمي اختار العلماء  
على ان عباس رضي الله عنهم فذلك اختاره المصنف **قوله** قال علي وان عتاس ما ظهر منها الكحل والحاشية  
**قوله** اخرج الطبراني في رواية ابن عباس في تفسيره **قوله** اخرج ابن عباس في تفسيره **قوله** اخرج ابن عباس في تفسيره  
مسلم الملاي عن سعد بن حبيب عن ابن عباس في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال في المحل  
والحاشية واخرجه البيهقي ايضا عن جعفر بن عون اخبرنا مسلم الملاي به عن عكرمة وروى صالح وسعيد  
ابن حبيب في قوله واما الرواية عن علي رضي الله عنه فغيرت والمراد موضعها **قوله** اي موضع الكحل والوجه موضع الحاشية  
كما قلنا من قبيل ذكر الحال وارادة المحل **قوله** وهو الوجه والكف **قوله** اي موضع الكحل هو الوجه وموضع الحاشية  
الكف **قوله** كما ان المراد ما لونه المذكور مواضعها **قوله** اذا بالذكون في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن  
مواضع زينتهن كما ذكرناه **قوله** ولان في الكف **قوله** اي في اطرافها وهذا دليل محقق **قوله** والوجه موضع  
الحاشية الى المعاملة الى الرجل اخذ او اعطى **قوله** اي من حيث اخذ ومن حيث اعطى **قوله** وغير ذلك  
**قوله** مثل كشف وجهها عند الشهادة وعند العرض لمن يريد نكاحها وعند المحاكم ومثل كشف الكف  
عند الخنز ولو استدل في ذلك بالحدس لم يوفق كان اولي واحسن وهو ما رواه ابو داود في سننه  
اليعاقبة رضي الله عنها ان اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنها دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب  
رقاق فاخرج عن ثيابها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا اسماء ان المراد اذا الغشا الخفض لا يصح ان يرى منها  
الهدا او هدا او اشار الى وجهه وكفيه واخرجه البيهقي ايضا في سننه **قوله** وهذا تنصيص على انه لا يباح  
النظر الى قد منها **قوله** اراد به ان ما روى عن علي بن عباس تنصيص على عدم اباحة النظر في قدري  
الاجنبية وعن جدي حنيفة انه يباح لان فيه بعض الضرر **قوله** هذه رواية ابن جازان عن جدي حنيفة لان  
القدم موضع الرسة الظاهر **قوله** وعن جدي يوسف انه يباح النظر في ذراعها ايضا لانه قد يبدن  
عادة **قوله** خصوصا اذا اجرت نفسها الخنز والطبخ ذكر تنصيص الامة البيهقي في كتابه **قوله** قال رحمه  
الله ان كان لا يباين من الشهوة لا ينظر اليه وجهها **قوله** اي لا يبالى بالقدم وروى الحاصل ان الذي ذكره من جواز النظر  
الى وجهه الاجنبية وكيفية اذا امن من الشهوة لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها واما اذا  
لو باين من الشهوة لم يحل النظر اليه وجهها ايضا والدليل على ذلك ما رواه البخاري وسلم  
عن ابن عباس قال ما رايت شيئا بالمرء قال ابو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان  
الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا فادرك ذلك لا يحاله فزنى العينين النظر وزنى اللسان المنطوق والفم  
تتمنى وتشتهى ويصدق الفرج او يكذب **قوله** اخرج مسلم وابو داود من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال كتب على ابن آدم نهيته من الزنا فادرك ذلك لا يحاله فالعينين زناهما النظر والاذن  
زناهما الاستماع واللسان زناهما الكلام واليد زناهما البطش والرجل زناهما الخطا والقلب ينوي  
ويتمنى ويصدق وذلك الفرج او يكذب **قوله** الاحاطة **قوله** كالشهادة وحكم الحاكم والتزويج فعند هذا  
الاستباح للنظر وجهها وان خاف الشهوة **قوله** وقال الحاكم في كافيته ونظر في الوجه والكف  
منها ما امر الشريعة فاذا استنظر لم ينظر الى ان يكون دعي على شهادة عليها او اراد من وجهها او كانت  
حاشية فنظر ليجزى اذ ارادوا بشهادة الشهود على معرفتها فلا بأس بالنظر اليها في هذه المواضع **قوله** لقوله  
عنه من نظر الى حاشية امرأة اجنبية عن شهوة صب في عينيه الا انك يوم القيمة **قوله** هذا الحديث  
اخرجه شمس الامة الحواشي في شرح الكافي وكذا غيره صحيح والمعروف من سمع الحديث فقام له كاريون

من

سنه



















ساقط **و** كما لا يخفى عن رضى الله عنهما بقوله الاول ان ينظر لكونه ابلغ في حصول معنى اللذ **س** ههنا لم يست  
عن من غير اضلال لا يستدعيه ولا يستدعيه **و** عن يوسف سالت اما خيفة عن الرجل يحس فرج امراته  
ويستمرجه يستخرج عليها هكس روى بذلك باساقا لا يحسن ان يعطى الاعرج في الذخيرة وفي جمع النصارى قال  
ابوبكر الرازي لا بأس بوطئ المنكحة مع امته دون العكر ولا بأس بالوطئ ومعها قوم بنام اذا ظن انهم  
لا يفتلون **و** روى الترمذي عن محمد بن الجهم بن المزيين والامير في فرائض واحد ويطاء احد من امرى الاخرى وقال  
ابو يوسف لا بأس به **و** قال وينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والراس والصدر والنافس والعصدين  
اي قال القدوري وقال الكرخي في مختصره قال محمد بن الحسن لا بأس بنظر الرجل من امه وابنته البالغة  
ومن اخوته ومن كل ذات رحم محرم منه ومن كل محرم من رضاع او كساح او وطئ كذلك ما حرم بوطئ ابنة اوانه  
او كساح ابنة وان لم يكن بينهما رحم الى شعرها والى صدرها والى يديها وعصدها وساقها وقدميها ولا  
يبتغي ان ينظر الى بطنها ولا الى ظهرها ولا الى باطن سترها حتى يجاوز الركبة وان كان ينظر الى شيء من ذلك  
لشهوة فليس له ان ينظر الى ذلك وكذلك ان كان اكثر طمعه انه ان نظر الى شيء من ذلك ان بعض بصره  
وان من على نفسه فلا بأس ولا بأس ان يكون محرما وليست فيها او يسافر معه لا يحرم غيره فان خاف على نفسه  
لا يسافر معها ولا يحل لغيرها ولا يبتغي لها ان خاف ذلك منه ان تخلو معه في بيت ولا تسافر منه فاما  
اذ امان ذلك او كان غلبة الكثرة اسما فلا بأس بان يمسها ولا بأس بان يمس شعرا من راسها ويقلعه ويهينه  
وعس ساقها ورجلها ويغري ذلك منها ويغري شعدها ويغري عصبها ويغري راسها ويغري راسها ويغري راسها ويغري راسها  
ان يمس ما كرهنا النظر اليه اذ كان محرم او ان كان غير محرم و احتاج الى حملها والفرق بينهما فلا مال  
ان يحملها وينظرها ويأخذ بطنها وظهرها وان كان خاف ان يشتمى ان يمس شيئا من ذلك او كان غلبة  
اكثر رايه فليجنب ذلك بجملة انتهى **و** لا ينظر الى ظهرها وبطنها وفخذها وكذا لا يجوز فيها  
وقال الشافعي في القدم يجوز مشتما ويقولنا قال القاضي حسين من اصحابه حيث قال ولا يجوز ان يمس  
ذات الرحم وان لم تكن عورة في حقه **و** الاصل فيه **س** اي يجوز ما جاز وعدم جواز ما لم يحرم **و** قوله  
تعالى ولا يبدن من زينتهن الا ليعلمن من الابد والراد والله اعلم مواضع الزينة **س** ذكر الخال واراد  
الحل مما لعله في النبي عن الابد لان الابد اما كان منفصلا اذ كان متميما عنه فابدا المفضل اولى  
**و** روى ما ذكره في الكتاب **س** اي مواضع الزينة التي ذكر من الوجه والراس والصدر والنافس والساكنات  
**و** وقد دخل في ذلك **س** اي في مواضع الزينة **س** التاعده والعين والاذن والقدم لان كل ذلك موضع  
الزينة **س** اما الراس فلا بد من موضع الحاج والاكليل والقرموش والعقاص والعنق موضع الفلاحة  
والصدر كذلك والاذن موضع القنطرة والعصير موضع الدميل والساعد موضع السوار والكف  
موضع الحاتم والخصاب والساق موضع الخمار والقدم موضع الحجاب **فان قلت** يبتغي ان ينظر  
الى طمعهها لانه موضع الفرائض كما في هذه المواضع **قلت** القليل فوق اللباس عادة ولا  
يجوز النظر الى موضعها الواقع على بطنها وظهرها الا جني فضلا للمحارم **و** خلافا للنظر الى البطن  
والفخذ لانهما ليست موضع الزينة **س** لا الظاهرة ولا الباطنة ولا لانه لا يفتن في النظر الى  
ذلك ثم اعلم ان معنى قوله تعالى ولا يبدن من زينتهن الا ليعلمن من الابد والراد والله اعلم مواضع الزينة  
والباطنة الا لارواحهم والبقوله جمع لعل وهو الزوج او اما من يدخل فيه البواقل او اما لعلهم  
فقد صاروا محارم ايضا او اخوانهم او بنى اخوانهم ويدخلونهم بواقل الاخوة والاحوات ايضا واذ  
ثبت في هؤلاء المحارم ثبت في سائر المحارم من الاعمام والاحوال وفي المحارم بالرضاع لان ذكر بعضهم  
نبتهم على سائرهم كذا في التيسير **و** لان البعض يدخل على البعض **س** اي ولان بعض المحارم يدخل البعض  
على بعض **س** من غير استئذان واختشام والمرأة في بيتها **س** اي والحال ان المرأة قاعد في بيتها في ثياب  
مهنها عادة **س** اي في ثياب جندتها وخلقها ثياب المهنه كسك المهنه ونحوها عن الاصلي لا يجوز الا  
بالفصح **و** فلو حرم النظر الى هذه المواضع ادعى في الحرج **س** لان شافعي المهنه لا يستتر جمع بينهما  
لانها في اعمال بيتها ففي حرم النظر اليها حرج ومشقة عظيمة **و** وكذا الرغبة نقل **س** بل يستعمل  
بالكلمة عند ارباب الدين والطبع السليم **و** المودة فيقل ما يشتهي **س** فلا يحرم **س** خلافا لما ورد  
**س** اي ما وادوا المواضع المذكورة **س** لانها لا تكشف عادة **س** فلا يكون في منع النظر اليها حرجا **و** المحرم

من اجوار المناكحة منه وبينهما **س** اي من الرجل والمرأة على التأييد يستبان كان او سبب كان كالرضاع والمصاهرة  
لوجود العنين فيه اي في المحرم واراد بالعنين الزوج وقلة الرغبة **فان قلت** فقل هذا ان لا يقطع اذا سرق  
من بيت امته من الرضاع لجوار الدخول من غير اجتناب واستئذان فوقع بعضا في المحرم **قلت** لا يقطع  
البعض واما جوار الدخول من غير استئذان فممنوع ذكر خواهر زاده ان المحارم من جهة الرضاع لا يكون لهم الدخول  
من غير استئذان ولهذا يقطعون بالبرقة بعضهم من بعض **و** سوا كانت المصاهرة نكاح او سفاح **س** اي في ثيابها  
في الاصح **س** اجتزازه عن قول البعض المشايخ فانهم قالوا اذا كانت حرمة المصاهرة با لزالحل النظر والمس  
لان ثبوت الحرمة بطريق العقوبة على الزاني لا بطريق النعمة والاصح انه لا بأس بذلك لانه محرمه على  
التأييد **س** لما بينت ان قوله لوجود العنين لان المصاهرة ثبتت المحرمه كيف ما كانت والمحرمه  
تقلل الرغبة فلو حرم النظر لادعى في الحرج **س** قال ولا بأس بان يمس ما حاز له ان ينظر اليه فيها **س** اي قال  
القدوري لا بأس بالرجل ان يمس الموضع الذي يجوز له النظر الى ذلك الموضع من ذوات المحارم ونهت  
الثلاثة **و** وقال القاضي حسين من اصحاب الشافعي لا يجوز مشتما وان لم تكن عورة في حقه لما فيه من خوف  
الفتنه **و** ولنا ما روى انه عليه السلام كان يقبل اسرافطة رضى الله عنهما ويقول اجدنهما راجع الجدة وكان  
اذا قدم من سفر يداهما فاعانتهما وقبل راسهما وعن الحسن بن علي رضى الله عنهما انه كان يقبل اسرافطة رضى الله  
عنهما انه كان يمس شعرا من راسها وفي شرح الكافي وعن محمد بن المنكدر انه قال يستأذن رجل اي ذوات حتى يصلي  
وما احتبان يكون ليلتي بيلته **س** لتحقيق الحاجة الى ذلك **س** اي المسترخي في السفر **س** لانه محتاج الى ركايتها  
وانها لو خدعتما وتخصص المسافر باعتبار الغلبة والاف في الحضر ايضا بما يحقق الحاجة **س** وقلة الشهوة للحج  
**س** اي وتحقيق قلة الشهوة لا يحل تحقيق المحرمه **س** خلاف وجه الاجنبية وكما يجب لا يباح المسر وان ايسر  
النظر لان الشهوة متكا حلة **س** فلو جاز المسر الى الفساد **س** الا اذا كان خاف عليها او على نفسه التهور  
فحينئذ لا ينظر ولا يمس **س** هذا استثناء من قوله وينظر الرجل من ذوات محارمه **س** وقال صاحب العنايه  
في هذا الاستثناء من قوله ولا بأس فيه نظره لانه اذا كان استئذنا من قوله ولا بأس فيه نظره لانه اذا كان  
من هذا يلزم ان لا يجوز المشتم عند الخوف ولان يجوز النظر لغير ذلك عند الخوف لا يجوز كلاهما كما صرح  
المصنف بقوله حينئذ لا ينظر ولا يمس **و** اذا كان الاستئذان على ما ذكرنا يجوز نظره لرجل من ذوات محارمه  
المكذ او كذا الا اذا خاف لا ينظر **و** اذا انتفى النظر عند الخوف فالمس بطريق الاذن ذلك حد ارض الوقوع  
في الفساد **س** لقوله عم العينا تزيان وزناهما النظر اليه تزيان وزناهما البطش **س** هذا الله  
احرمه مسلم في كتاب القدر عن مسلم بن ابي صالح عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال ان الله كتب على ابن ادم حظه من الزنا ادرك ذلك لا محالة فزنا العنين النظر وزنا البان  
المسك والنفس تمني والفرج يصدق ذلك او يكذبه **س** وحرمة الزنا ذوات المحارم اعظم من حرم  
**س** اي النظر والمس عند الخوف لانه ربما يوقعه في الزنا والزنا ما لم يغلب من الزنا بالاجنبية **س** ولا  
باسر الخلق والمسافر من **س** اي ذوات محارمه **س** لقوله عليه السلام لا تسافر المرأة فوق ثلثة ايام ولما  
الا ومعها زوجها او ذورهم محرم منها **س** هذا الحديث عن فرقة عن علي بن سعيد الخدري رضى الله عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة فوق ثلثة ايام الا ومعها زوجها او ذورهم محرم منها وفي  
لفظ له ثلاثا ورواه البخاري بلفظ يومين واخر جاعل رافع عن ابن عمر عن نواف لا تسافر المرأة فوق ثلثة  
وفي لفظ للبخاري ثلثة ايام واخر جاعل سعيد بن سعيد عن ابي هريرة عن نواف لا تسافر المرأة فوق ثلثة  
الاخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها وفي لفظ لمسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم وفي لفظ  
لاية او دريد وهو عند ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک **و** وقال صحيح على بن رستم **و** قال  
المندري في مختصره في هذه الروايات تناسر **و** وقد اخرج الطحاوي عن الترمذي في شرح معاني  
الا تارتم قال وفي توفيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالثلاث دليل على ان حكم ما دون الثلاث  
خلافتها وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وقد انعقت الا تار على حرمة مسافرتها بلا محرم سيرة  
ثلثة ايام ولما لهما واختلفت فماد ونها لاخذ بالمتفق عليه اولى من الاخذ بالمتكلف فيه انتهى  
**قلت** اشار بذلك الى اختلاف العلماء في هذا الباب حيث قال بعضهم لا يجوز لها السفر فرسقا  
او بعيدا الا بذي رحم واحتجوا في ذلك بما رواه الطحاوي باسناده الى ابي معبد مولى ابن عباس رضى الله

لها



عنهما يقول قال ابن عباس خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فقال لا تسافر المرأة الا ومعها  
ذو رحم وقال بعضهم كل سفر دون البرد واحجوا بلفظ آية اود الذي ذكرناه وقال بعضهم  
كل سفر دون اليوم فلما ان تسافر بلا محرم وكل سفر يكون يوما فصاعدا ليس لها ان تسافر الا محرم واحجوا  
بلفظ مسير يوم كما ذكرناه وقال بعضهم كل سفر يكون ليلا فليست لها ان تسافر بغير محرم واحجوا بلفظ  
البحار الذي ذكرناه واحجوا اصحابنا بلفظ الثلاث كما ذكرناه وكلمة فوفى في قوله ثلاث فصلة  
اذ حركت المسافر فثابتة في الثلاث ايضا فصار كقوله تعالى فان كررنا فوفى فثابتة في ثلاث فصلة  
وقوله عم الا لا يخلون رجل بامرأة ليس من السبيل فان ثلثهما الشيطان هذا الحديث رواه جماعة من  
المصنفات وليس في حديث واحد منها ليس منها مستل من غير من الخطاب رضي الله عنهما اخرج حديثه  
الترمذي في اوائل الفتن والنسائي في عشرة النساء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما خطبت بالحجاب  
فقال يا ايها الناس فمت فمتكم كفاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فمتنا فقال اوصيكم بما تحيىكم الدين  
ماوهمم بغير نفوس الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستخلف ولا الشاهد ولا تستلم الا بالاحكام  
رجل بالمرأة الا كان ثلثهما الشيطان عليكم بالجماعة واما كره الفرة فان الشيطان مع الواحد وهو  
من الاثنين وقال حدث صحيح عن عيسى بن جابر في صحيحه والحاكم في مستدركه في كتاب  
العلم وسكت عنه واحاد على سعيد بن له وقاص عن عن ذكره وقال صحيح الاسناد ومنهم جابر بن  
اخرج حديثه ابن جابر في صحيحه عن عبد الملك بن عمرو بن جابر بن سمرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يخلون رجل بامرأة فان الشيطان ثالثهما فحفظت منهن عاصم بن سبيعة رضي الله عنه اخرج  
حديثه احمد في مسنده عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عاصم بن سبيعة عن ابنه مرفوعا نحو ومنهم  
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما اخرج حديثه الطبراني في معجمه الأوسط عن حجاج بن محمد عن ابن جريح  
عن ابن له جرح عن ابن عمر مرفوعا نحوه وقال تفرد به حجاج بن محمد ومنهم جابر بن سمرة رضي الله عنه اخرج  
حديثه مسلم وهو معنى حديث الكتاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخلون رجل بامرأة  
الا ان يكون بينهما ما يحرم او اذا لم يكن محرم الا ان يخلوا من قولهم لا يخلون رجل بامرأة  
اذ لم يكن الرجل محرما فان احتاجتا الى الراكب والامرء فلا بأس بان يركبا من راعوا ما  
شئ فان احتاجتا المرأة في السفر الى من يركبها على الدابة او ينزلها عنها فلا بأس بان يركبا ما  
من خارج يؤمها وياخذ ظهرها دون ما تحتها اذا امنا الشهوة اي دون ما تحتها لظهور البطن وهو  
تحت السرة والركبة حيث لا يجوز زمره فوق الثياب لان الاباحة للضرورة وهي من رفع ثياب البطن  
والبطن وان ما تحت السرة عورة في حق الناس خلافا لظاهر البطن فانها ليست بعورة في حق النساء  
والضرورة لا ترفع بالاذن فلا تثبت الاباحة في حق الحائض كذا في الحديث وقيل بقوله اذا اما  
الشهوة لا سيما اذا لم يمسها ولا يمسها بظنها فان خاف على نفسه او عليها شئ فان خاف من  
الشهوة على نفسه او على نفس المرأة تنقيا او طمنا او شكا اي من حيث النفس او من حيث الشك  
واشبه هذا الى ان الكلي يتواءم عند الخوف واليقين هو الامر الحارم والظن هو الطريق لراح  
والشك استواء الطريق والظن المروج هو الوهم ولا يثبت ذلك في حديث اي حديث فليمتنع  
من المس بقد رجليه وطافه محررا عن الوقوع في الفتنة ان امكنها الركوب نفسها تمتنع عن ذلك  
اضل شئ ان امكن المرأة الركوب على الدابة بنفسها تمتنع الرجل المحرم عن مسها ما لم يكن  
ممكنها يكلف ما يشاء كمالا يصديه حرارة عضوها اي وان لم يكن المرأة الركوب نفسها يكلف المحرم  
في مسها ما يشاء حتى لا يصبه شئ من حرارة نفسها وان لم يجد الثياب تدفع الشهوة عنده بقدر  
الاستحسان اي وان لم يجد المحرم الثياب تمتنع بها وصول شئ من حرارة عضوها بركبتها وسائر اجزاها  
وكرر دفع الشهوة عن قلبه بما امكن للضرورة قال رحمه الله وينظر الرجل من مملوكة فتراها الى ما يجوز ان  
ان ينظر منه الى ذوات محارمه اي الى ما لا تعد ويرى في محضه وما يجوز ان ينظر منه الى محارمه  
هو الواحدة والراس والصدر والساقان والعصاة ان كان من لا يخلو لاجل الخواجة مولاها وتخدمه  
اضفاده وهي في ثياب ممتنات اي خدمتها وهي في ثياب خلفه التي ليس لاجل الخواجة فصار حالها  
خارج الميت في حق الاجابة بحال المرأة الحرة داخل البيت في حق محارم الاقارب حيث يجوز

محارم

محارم الاقارب ان ينظر الى الكحل كما سئل الموضع المذكور وكان عمر رضي الله عنه اذا رأى حارمة متبعه غلاما باليد  
وقال الغي عنك الحارم ما دار انت من الحرام روى ابو عبد الله القاسم بن سلام ممعنا ان عمر رضي الله عنه رأى  
حارمة سكرية قال عنها فقالوا لامة الفلان فصرها بالدم وقال لامة انت من الحرام وارجع اليه حتى  
تأخذ ان صبغة بنت ابي عبيد حدثت قالت خرجت امرأة مخمرة متحجبة فقال عمر رضي الله عنه من هذه المرأة فتدل  
له حارمة فلان الرجل من يديه فارسل الى حفصة رضي الله عنها فقال لها ما حملك على ان تجري هذه الامه وحليتها  
هبت ان ارفع بها لاجلها الامن المحصنات لا يشهدن الا ما بين المحصنات وقال لامة بنتي في محقره سنه وقوى  
**قوله** متقنة اي متقنة في مقنة قوله علام بالدم والحارم بكسر الحاء المعجمة ما تحرمه المرأة راسها  
او لغيرها **قوله** داف بفتح الدال المهملة يعني ما سئل من الدر وهو اللين وهو على وزن وقال  
بني على الكسر **قوله** مخمرة اي لا تسد الخمار قوله متمكة اي متقنة ملتقنة في ثيابها لا تسد  
شئ وذلك من شأن الحارم **قوله** لكنا معنى بكاء اي يمينه وقال ابو عبيد وفي هذا الحديث من لفظة انه  
راى ان تخرج الامه بلا فتق فاذ ابرزت للناس ذلك فذلك ينبغي ان يكون في الصلوات بلا فتق ولهذا  
قال ابراهيم في صلاه الامه تصلي كما تخرج الى الاسواق ويدل عليه ايضا ما روى ان ابن عمر رضي الله  
عنهما من حارمة تباع فغرب في صدرها وسراها وقال سترها وكذا في المسحرون لان امه امرأة  
الرجل يحتاج الى ان تخدم زوج مولانا وتغسل رجليه وكذا امه الابن يحتاج الى ان تخدم ام المولى فثبت  
الضرورة الى الاباحه **قوله** ولا يخلو النظر الى الا ما تحتها بطنها اي لا يخلو النظر الى الا ما تحتها بطنها  
لما يقوله محمد بن يقطين انه يباح الى ما دون السرة الى الركبة **قوله** اراد ان حكمت في النظر الى الرجل  
عند محمد بن يقطين ان يراى وبه قال الثاقبي في ظاهر مذهبه لما روى عن ابن عباس انه قال في حديثه  
وسر اراد ان يسترى حارمة فلينظر اليها الى مواضع الارزاق ولتعالى اهل الحرم **قوله** لا يخلو  
بقوله **قوله** لا يخلو النظر الى الا ما تحتها بطنها اي لا يخلو النظر الى الا ما تحتها بطنها  
في المحارم **قوله** بل ولي في الامه لقله الشهوة من وكاها في الامه **قوله** اي لقله الشهوة في المحارم  
وكاها في الشهوة في الامه **قوله** ولقطة الملوكة اي في غبار القدوري بقوله وينظر الرجل من مملوكة  
**قوله** ينظم المدس والمكاتبه وام الولد لمحقق الحاجة **قوله** من كان في الفتنة والاختلاف لا حكمة في المدس  
ان سير من ان ام الولد مثل الحرة حتى تصلي متقنة وبه قال احمد ويحكى عن مالك مثله **قوله** للسما  
كالمدة عند اى حبيبة لان عند الاعناق يتجوز وعند محاربه عليه من وبه قال لامة في علمها  
عرف في كتاب الاعناق **قوله** واما الخلق بها **قوله** اي بامة الغيرة والمسافر معها فقد قبل بباح في المحارم  
**قوله** اي كما يباح في المحارم ولكن اذا امن عليه وعليها **قوله** وقد قيل لا يباح **قوله** لعدم الضرورة **قوله** اي لا يجزى  
في السفر عنها **قوله** وفي الاركاب والامرء ان اعتبر محمد في الاصل الضرورة من **قوله** اي لا يفتق  
الامه الاجنبية على الركوب والنزول الى المشقة وضرب الحجة محمد بركتها الاجنبية  
وينزل بها وهو معنى قوله اعذر محمد في الاصل **قوله** اي في المبسوط الضرورة من **قوله** اي في الامه  
وقال الكاكي اراد الضرورة التي لا تمد فلهذا وفي ذوات المحارم محرمة الحاجة يعني محرمة الحاجة الى الركوب  
والنزل سواء كان في ركوب نفسها او في ركوب غيرها **قوله** قال ولا بأس بان يمس ذلك اذا اراد  
الشري وان خاف ان يمس **قوله** اي قال القدوري ولا بأس للاجنبي ان يمس الموضع الذي يجوز النظر اليه  
اذا اراد سراها وان خاف على نفسه الشهوة **قوله** كذا ذكر في المختصر **قوله** اي كذا ذكر القدوري في مختصره  
والطائفة ايضا في الجامع الصغير ولم يفصل شرارها فلا بأس بان يمس ثيابها وينظر الى ذلك كله  
التميز في حق حوائض من سريدها لا يشهدن لان اطلاق اللفظ يشمل ذلك قال شيخنا جاح النظر في  
الحالة في حالة الشك وان استمر للضرورة ولا يباح المس اذا استمر وكان اكثر من ذلك **قوله** اي  
الاستمارة لا يخلو استمتاع **قوله** اي لان المس يزوج استمتاع لان المس يشهوة بجماع معني والجماع حقيقة  
حرام وان اراد الاستمتاع بالجماع معني **قوله** وفي غير حالة الشك يباح النظر والمستطرد عدم الشهوة  
**قوله** فاذا كانت شهوة فلا يباح شئ من ذلك **قوله** وقال في الاسلام في شرح الجامع الصغير وذكر القدوري  
عن محمد انه كره للشباب مس شئ من ذلك لان النظر كناية ولم يري ابو حنيفة بالنظر باسا للضرورة  
يشترتها **قوله** قال اذا احضت الامه ليرعرض في ارادوا **قوله** اي قال محمد في الجامع الصغير ومضا

يقول في الاستمارة لا يخلو استمتاع  
بجامع الصغير في قوله  
اي حبيبة في الرجل يمس































سعد بن محمد

على وجه التعظيم كقولهم **فضل في السبع** من آخر هذا الفصل في فضل الأكل والشرب واللبس والوطء  
لا يترك ذلك الا فقال متصل بكيد الانسان وهذا الايمان كان اكثر اتصالا كان احق بالقدرة **قال** ولا بأس ببيع  
السرقين **قال** في الجامع الصغير والسرقين بكسر السين هو السرقين يقال له العزرة بضم العين المهملة  
وتشد الراء واللام في حديث اي وقاص ان كان يدمل ارضه بالزهر اي يصير ارضه وحسن معالجتها ومنه  
سمى الدمال لان الارض تصيب به وتفسد العزرة في الفاسق بالسرور وتفسد بها الاصحى بعد زهره **قال** الناس  
في الجملة من العزرة البعير ما استشهد بما يسهل به الارض ويكره بيع العزرة وهو ربيع الادمي **قال** الشافعي  
لا يجوز بيع السرقين ايضا لانه يحسن العين فشايد العزرة وحلده المستة قبل الاستماع وبه قال مالك واحمد  
**قال** ولنا انه **قال** السرقين منفع به لانه يبيع في الارض استكرا للزهر فكان مالا والمال محل للبيع **قال**  
العزرة لانه يبيع بها مخلوطا لان العزرة لا يجوز بيعها الا بمخلوط ما للزهر والرماد **قال** ويجوز  
بيع المخلوط بخامسة العين تمنع المأكلا ولا تمنع الاستماع فجاز بيعها لوجود الاستماع **قال** هو المروي عن محمد رحمه الله  
وهو الصحيح **قال** اجتزازه عاروي عن له حنفية انه قال لا بأس بالاعتناء بالعزرة بالخامسة والروايات في هذا  
الفتنة ابو الليث في شرح الجامع الصغير **قال** والمخلوط بمنزلة زيت خالطه النحاس **قال** في المخلوط من  
العزرة ما للزهر بمنزلة زيت خالطه النحاس حيث يجوز بيعه والاستماع به كالا يستصاح ويح  
انفاقا فذلك العزرة المخلوطة بالزهر الغالب يجوز بيعها قياسا عليه والجامع كونهما متشعبا  
لان الناس يتفقون بها لمخلوطه **قال** ومن علم عارية اهل قرى اخر بيعها **قال** وكل من صاها ببيعها  
فانه يبيعه ان يباعها ببطاها **قال** في الجامع الصغير **قال** لانه اخبر عن رجل يبيعها لانه صدر عن عقل وبن  
مع اعتقاد حرمه الكذب **قال** لا منازع له **قال** ظاهره **قال** في الواحد في المعاملات مقبول على اي وصف  
كان **قال** في حرام كان او عبد اسلم كان او كافرا رجلا او امرأة عدلا كان او غير عدل صبي كان او بالغا  
بعد ان كان عاقلا متميزا **قال** لما مر من قبل **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
ذمها المخرج **قال** وكذا اذا قال اشترى ثمنه من **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
لان وهو الذي كان يعلم الرجل انها له او يبيعها او تصدق بها على اهلها فانا انما نرى ان قوله لانه  
اخر يخرج صحيحا لا منازع له **قال** وهذا اي قول قوله وصحة العمل به اذا كان ثقة **قال** في فضل  
قوله على اي وصف كان **قال** **قال** معنى قوله لانه ان يكون ممن يثبت كلامه وان كان فاسقا لمحو ان لا يكذب  
الفاسق لرواه ولو جازيته **قال** وكذا اذا كان غير ثقة والكثرة انه صادق **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
ثقة والحال ان كثر رايه ان يخرى صادق **قال** لان عدالة المخير في المعاملات غير لازمة للمخارطة  
اي في فضل الأكل والشرب **قال** وان كان كثر رايه انه كاذب لا يبيع له ان يبيع من شيء من ذلك **قال** وفي ضبط  
تاج الشريعة لا يبيع له ان يبيع من شيء من ذلك ثم يفسد قوله اي يفسد ليس من الاستماع والوطء يعني في بيعها  
ولا يبيها قال في الكافي كذلك الطعام والشرب في جميع ذلك لان كثر الراي مقام مقام القن يعني  
فيما هو اعظم كالغروب والدماء الا ترى من زوج امرأة فادخلها غلته انسان واخرى اليها امراته  
وسعه ان يثبت على خبره ويطاها اذا كان ثقة عدل او كان في كثر رايه انه صادق وكذا اذا دخل  
رجل على غير لاسا شاعرا سعة فلصاحب المنزل ان يقتله اذا كان كثر رايه انه لص فصدقته  
واخذ ماله وان كان كثر رايه انه غارب من لص لم يجلد ذلك بوبك ما ذكرنا قوله تعالى فان علمتموهن  
مؤمنات جعل اكثر الراي بمنزلة اليقين اذ العلم بايمان الغير يقين لا يكون الا ما كثر الراي فاسقا  
او عدلا وقوله عمن لو ابيد دع بذلك على صدرك واستغفرت فذلك ما جازك في صدرك ودعه وان قال  
الناس به **قال** وكذا اذا لم يعلم انها لفلان ولكن اخبره صاحب اليد انها لفلان **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
الرجل ان جازية لفلان ولكن الذي يبيع اخبر انها لفلان **قال** وانه **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
او اشترى منها **قال** اي اخبره انه اشترى الجارية من فلان **قال** والمخير ثقة قبل قوله وان لم يكن ثقة قبل  
قوله وان لم يكن بغيره **قال** يعني كثر الراي لان اجتنان حجة في حقه **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
وكيف لو استمرت منه فلا بد من حجة وهو كثر الراي **قال** وان لم يخبره صاحب اليد بشيء فان كان غير ثقة لاول  
**قال** هذا ايضا في الصورة المذكورة وهو ان يعلم عارية انها لفلان مثلا ثم راعاها في يد عمر ولم يخبر بشيء

فانه

فانه لا يشتريها حتى يعلم انتقالها اليه وهو معنى قوله **قال** ان كان عمر فمسا لاول لم يشتريها حتى يعلم انتقالها اليه  
الثاني يعني من استأجر الملك لان الاول دليل على ملكه **قال** وان كان لا يعرف ذلك **قال** اي كونه لاول **قال** له ان يشتريها  
وان كان ذو اليد فاسقا لا يدا الفاسق دليل الملك في حق الفاسق والقول **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
دليل شرعي للملك وفي حق هذا دليل الفاسق والعدل يتو احيى اذا استأجره انسان فاقول له وكان خيرا  
ان يقول لان اليد دليل الملك في حق الفاسق والعدل وبقول لان يد الفاسق دليل الملك والفاسق والعدل  
فيه سواء **قال** ولم يبارضه معارض فيجوز على كلامه فيشرى بها ويطاها **قال** ولا معتبر لا كثر الراي عند وجود  
الدليل الظاهر **قال** لان الدليل الظاهر اقوى من كثر الراي **قال** الا ان يكون مثله لاملد مثل ذلك **قال** كثر من  
يد فقير يملك شيئا او كتاب ويبدجها لم يكن في اياها من هو اهل ذلك **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
ويترك الشراء لانه وقع الزد في حاله فوجب الشراء والاحتياط **قال** ومع ذلك لو استأجرها من رجل يكون  
في سعة من ذلك اي من الشراء لانه دليل شرعي وهو اليد ظاهره **قال** لان صاحبها ليدري انه مالك  
فالقول قوله شرعا فم من قال في يريده الشراء ليعتد ذلك الا ان يحاله بخالف هذا الدليل فثبت  
الحكم او علقه لذلك **قال** وان كان الذي فاه بها عبدا او امته لم يعلما ولم يشتريها حتى يشال **قال** يعني وان  
كان الذي اي الرجل جازية عند امته وقال وهبتها منك لم يعلما ولم يشتريها **قال** حتى يشال **قال** يعني  
ذلك لانه عالم انها لغيره واليد في حق الملك ليس مطلق للتصرف **قال** لان المملوك لملك له **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
يد دليل الملك **قال** لان اليد منافع للرق **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
يد وهو الجارية لغت **قال** ولكن تاويله ما ذكرناه **قال** فان اخبره ان مولاه اذ لانه وهو ثقة قبل قوله لان  
قول الواحد مقبول في المعاملات وهذا اخبار في غير موضع المتارعة فيقول **قال** وان لم يكن ثقة يعني  
اكثر الراي فان كان كثر رايه انه صادق صدقة وان كان كثر رايه انه كاذب لم يبيع من شيء من  
ذلك وان لم يكن له لم يشتريها لقيام الحاجر **قال** بالراء المهمة لان الرق كاحقر عن التصرف اي مانع عنه  
فما لم يوجد نوع دليل لا يعل بحمد اليد وفي الكافي في المحاكم وكذلك الغلام الذي لم يبلغ نحو كان ومملوكا  
فيما يخبره اذ ان له ببيعة او ان فلانا يبعثه اليه ببيعة او صدقة فان كان كثر رايه انه صادق وسعه  
ان يصدق به وان كان كثر رايه انه كاذب لم يبيع له ان يبيع منه شيئا وذلك لان كثر الراي فيما لا  
يوقف على حقيقة كاليقين **قال** وقال في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
شمس الامة المخلو اي الضبي اذا اتى بقول لا يقولون لشرى منه وشرح الكافي وكان سحنا الامام يقول يعني  
الصبايون ونحوه فذلك ما من يبيعه منه وان طلبت الزيت وما باكله الصبيان عادة لا يبيعيه  
منه لان الظاهر انه كاذب فيما يقوله وقد عثر على فلو سامة فاذا ان يشتريها على حاجة نفسه  
وفي العمود ولو ان صبيها الى العايم غلوسا ويحذر ذلك فان طلبت منه شيئا يبيع به في  
البيت مثل الخبز او الفلفل ونحو ذلك فلا بأس بان يبيع منه ولو اراد ان يشتري منه خذ او سقا  
مثل ما يشتري به الصبيان فالفضل ان لا يبيع منه حتى يشال هل ان له بذلك ابو ام لا **قال**  
ان امرأة اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات عنها او طلقها فلان او كان غير ثقه فافاها بها  
من زوجها ولا بد من انه كاذب ام لا **قال** لان كثر رايها انه حي يعني بعد النكاح **قال** يعني بعد ان تحرت  
علت انه كاذب **قال** فلا بأس بان يفتد ثم يتزوج لان القاطع طار **قال** لان القاطع للزوجية طار **قال** يعني  
وهو الموت او الطلاق او الرجعية السابقة لا تساعدة لانه لا يدل على البقاء وهو معنى قوله  
**قال** ولا منازع **قال** يعني ولا منازع موجودا منا وفي بعض الفقه فلا منازع بالقاء فيكون جواب  
شرط محذوف اي اذا كان القاطع طار فلا منازع جديده وقيد بقوله طار لان القاطع اذا  
كان قادرا فلا بد من شهادة رجلين او رجل وامرأتين **قال** والاصل اذ لم يكن له منازع ولا يلزم على  
الغير بذل سواء كان المخير رجلا او امرأة او عبدا او امته عدلا او فاسقا اياها في المنكحة  
فالاثرام ضمنا لا قصدا **قال** في فضل الأكل والشرب ان يقول الواحد يقبل في المعاملات  
فوجد اخر فيه بوج عدم القول وهو ان الملك للزوج ثابت والملك الثابت للغير فيها لا يطل  
خبر الواحد **قال** ان ذلك كان ثابتا بدليل موجب وملكه فيها للزوج كذلك لا يستصحب له حال  
وخبر الواحد اقوى منه ثم هذا الذي ذكره في الاجتهاد اما في الشهادة فلا يبيع وان كان شاهداين

ب



حتى لا يفتني القاضي بالعرفه لانه قضاء على الغائب ذكره في الفضول الاستروشي في التمهيد  
اشنان ان فلا ناطق امراته الزوج غائب لا يقبل ان يثبت عند المراه حل لها ان تعتد وتزوج باخر وكذا  
اذ شهد عند رجل عدل وقع في قلبها انه صاها ق. وفي تزوج الكافي رجل من زوج امره فلم يطل بها حتى غاب  
عنها فاحضرت جرائها فارتدت عن الاسلام فان كان الحرف عدلا يثبت حل له ان يتزوج باخرها واربع سواها  
لعدم المنارعة في امره وصور وقوعه وان قلت على طه الله كاذب لا يعمل بحرفه وكذا اذا كانت صغيره فاحضرت  
ارتفعت من امه او اخيه لان هذا من باب لا يثبت فيه فيقول فيه خبرا لو احدى ولو قال تزوجتها يوم تزوجها  
ويمن من يوم او معتد او بعد ما ارتفعت من امك لم يثبت ان يتزوج باخرها او اربع سواها وان كان الحرف  
عدلا لان هذا خبر في موضع المنارعة لان الظاهر من حال الكافي انه يدعي صحة عقد وهذا خبر  
مستاده فلا يقبل الا اذا شهد عند شاهدان عدلان على ذلك ولو قالت المراه لرجل فطلعتني زوجي  
وانقضت عدي على رجل ان يتزوجها اذا غلبت على طه صديقه وكذا المطلقه ثلاثا اذا احضرت لها  
استحل زوج ثاين وطلعتها وانقضت عدها حل للزوج ان يتزوجها الا انها احضرت عن امر المنارعة  
لها فيه ولو انها رجل فاحضرت اصلها فاحضرت زوجها وان زوجها كان اخاها من الرضا عه او بها  
لم يثبت ان يتزوج بزوج اخر وان غلبت على طه لانه اخبر في موضع المنارعة اذ الزوج يدعي صحة العقد  
ولا يكون مقبولا وكذا حاربه صغيره لا تقبل عن نفسها في رجل يدعي انها له فلا كبرت لغيرها رجل  
فقال ان سبيدي اعني حل له ان يتزوجها وقالت انها حرة الاصل لم يحل له لان الحرف الاول في غير موضع  
المنارعة والثاني في موضع المنارعة وكذا المراه الحرة نفسها لو تزوجت رجلا ثم انت عزم فاحضرت ان كان  
قاسدا لم يحل له ان يتزوجها ولو ادعت انه طلقها حل لمن سمع مقالتهما ان يتزوجها لهذا المعنى وكذا ذلك  
لو قالت انك عن الاسلام بعد ما تزوجت بها ادعت امرها عاصيا في محل النزاع فيقول قد استأثر الضيف  
الى هذه المسائل على ما تاتيك مفصلة وهذه المسائل من قوله ولو ان امره احضرت بقوله الى قوله واذا  
تبع المسلم خيرا من مسالك كتاب الاستحسان ذكرها بقوله على سائل الجامع الصغير وكذلك لو قالت  
لرجل طلقني زوجي وانقضت عدي فلا باس بان يتزوجها اذا غلبت على طه صديقه. وكذلك  
لو قالت المطلقه الثلاث انقضت عدي في زوج اخر ودخلت في طه طلقني وانقضت عدي في  
فلا باس بان يتزوجها الزوج الاول في الاصل احضرت عن امر المنارعة فيه وذلك لو قالت الحاربه كبرت  
امه لفلان فاعتقني حل للرجل ان يتزوجها لان القاطع طار ش اي القاطع للزوجه عارض وهو العتيق  
ولا منارعة. ولو احضرت جرائها اصل النكاح كان قاسدا وكان الزوج حين تزوجها مردا او اخاها  
من الرضا عه لم يقبل قوله حتى يشهد به لك رجلان او رجل وامرأتان لان هذا خبر في موضع المنارعة  
ولذا اذا احضرت خبرا من زوجها في ربه او اخاها من الرضا عه لم يتزوج باخرها واربع سواها  
حتى يشهد به لك عدلان لانه اخبر بقصد مقارن للعقد والافدام على العقد بدل على حصته  
والنكاح رضاء. اي العقد فيقتل المنارعة بالظاهر من فلا يقبل قوله خلاف ما اذا كانت مكروهه  
صغيره فاحضرت الزوج انها ارتفعت من امه او اخيه حيث يقبل الواحد في في الاحتمار  
بالارتضاء لان القاطع طار ش اي القاطع للزوجه عارض وهو الرضاء. والاقدام الاول وهو  
ما تقدم من صحة عقد النكاح بدليل موجب له وهو العقد الذي عاصمه لا يدل على عدمه في  
على الغدام الارضاء دل عليه قوله ارتفعت من امه او اخيه حيث يقبل الواحد في في الاحتمار  
ببني ان لا يقبل لما ان الملك الثابت فيها لا يثبت بطلان خبر الواحد كما اشترى حيا من اخبر واحد  
انه ذبحه بجوسي حيث لا يثبت بهذا الخبر ملك المشتري ولا يرجع بالتمن على البائع لان ملك العتق  
لا يثبت بحرف واحد. فذا جبت لك في السؤال المصاحف ان ملك العتق في الحال ليس بدليل  
موجب بل يستصحب بالحال وخبر الواحد اقوى منه اما الحرف يكون ذبحه بجوسي ليس بخبر  
بالعقد الطاري بل هو خبر بنفسه من الاول والاقدام على الشراء منارعة منه بصحة  
البيع فلا يقبل خبر الواحد بدون شهاده شاهد من فاقى حكم هذه المسألة وحكم التي فيها  
لوجود المنارعة في الاول دون هذه فافهم. وعلى هذا الحرف بدور الفترق في اي وعلى هذه المسألة  
يؤدوا الفرق بين هذه المسائل التي فيها قول الواحد والى ليس بها ذلك يعني اذا كان الاحتمار

كان

في غير موضع المنارعة يقبل قول الواحد اذا كان في موضع المنارعة لا يقبل. ولو كانت حاربه صغيره  
لا تقبل عن نفسها في رجل يدعي انها له فلا كبرت. يشترى التام يقال كبريا لك في السن وكبريا لضم في الحنة  
لغيرها رجل في بلد اخر فاحضرت الاصل لم يثبت ان يتزوجها لحيث يقع المنارعة ويؤدو البطلان في المقام  
ثم ادبه قوله انها لو كانت امه لفلان فاعتقني حيث يقبل قولها لان الحرف الاول في غير موضع المنارعة  
وفي البوارش ترى امه فقالت انها حرة لا يزوجها على التام ولكن يتزوجها وحدها وحدها ولا يثبت ان يتزوجها وامه  
وكان شدا اذا اشترى امه لم يثبت ان يتزوجها. قال واذا باع المسلم حرا واخذ منها وعلمه دين فانه يملكه لصاحب  
هذا بطريق الاحتياط ولكن لا يثبت بذلك. قال واذا باع المسلم حرا واخذ منها وعلمه دين فانه يملكه لصاحب  
الدين ان اخذ منه وان كان البائع نصرا يملكه باس به. اي قال في الجامع الصغير. والفرق بين الكون  
من البيع في الوجه الاول قد بطل لان الحرف ليس مال متقوم في حق المسلم في حق الملك المشتري فلا يحل  
اخذ من البائع. يعني ان العقد على الحرف غير متقوم في حق المسلم فيكون العمل المقبوض مستحق المرد على البائع  
شرا كان المعضوب في دين ومن فني بالدرهم المعضوب لا يحل للمقبوض ان ينفضه اذا علم به فانه المثلث  
في الوجه الثاني وهو ما اذا كان البائع نصرا يملكه باس به. ص. البيع لانه مال متقوم في حق الذي يملكه البائع  
فيحل الاخذ منه. لان الحرف لم يملكه كالعصير لانه لا يملكه البائع في البيع قال عن رضي الله عنه ولو لم يملكه  
وخبر والعشر من ثمنها وعن محمد بن جهم الله هذا اذا كان القضا والاقتضاء بالتراضي فاما ان القضا  
بان فني القضا عليه لفلان الثمن ولم يعلم القاضي بكونه من الحرف بطيب له ذلك بفضائه وانما حرم  
عند الاخذ بالتراضي. وفي فتاوى اولو الحرف يملك ثمنه من بيع المادق ان تخرج الورثة  
عن اخذ ذلك كان اولى ويردون على اربابها لانه يمكن فيه نوع بحث وان لم يعرفوا اربابها بصدقتوا  
بها وكذلك الحواف فيما اذا اخذ رشوة وظلم ان تخرج الورثة كان اولى. اما المعنى والناحية والقول  
فالاخر فيه اشتر لان فيه اعطاء ما لرضي من غير شرط وعقد واما الاهداء والصفاء فيظهر ان كان غالب  
المهدي والمضيف من الحرام ينبغي ان لا يقبل ما لم يخبر ان ذلك المال حلال وان كان غالب ما لم يحل  
فلا باس بان يقبل حتى يبين عنده انه حرام. رجل مات وابنه يعلم انه كان مكسب من حيث لا يعلم  
لا يعلم ذلك بعينه لم يرد عليه فالمرث له حلال في الحكم لوجود المطابق والافدام المانع بعينه لم يرد عليه  
فالمرث له حلال في الحكم لوجود المطابق والافدام المانع بعينه لم يرد عليه حيث ساء ولا يؤمير  
بالصدق فان تخرج وتصدق كان اولى لكن بصدق بينه حصما ابنيه. رجل جمع المال وهو مظرب من  
حل يباح له ذلك ان اخذ المال من غير شرط يباح له لانه اعطاه المال عن طوع كذا في فتاوى اولو الحرف  
الدرابه ولو قضى منه بدنا بواو درهم معصومة لا يحل للمقبض فيه اذ اعلم قال ويحكم الاحكام  
في اوقات الادمين والبهايم اذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكاك بها. اي قال القدرى والاحتكاك  
الجمع والميسر يقال احتكر الطعام وغيره اذا حصره بقرص به الغلا كذا في ديوان الادب وفي الحل المحرك  
حصر الطعام ارادة غلبه وهو الحكر. وفي الكافي الاحتكاك حصر الطعام للغلا اقتضاك  
من حكر اذ اظلم. وقبل حصر حكر بالشيء اذا استند منه وحسنه عن غيره في اصطلاح أهل الشرع حصر  
الناس والبهايم عن البيع بقرص الغلا شرا فاد فيما اشتره في المصر لا وفيه اضرب بالناس. وكذا التلقي  
شرا وكذا البكره على الحلال اذا كان في بلد يضر اهله والا فلا والمراد منه ان يخرج من البلد الى القافله  
التي خات بالاطعام فاستراها خارج البلد لحسنها وممنوع عن البيع فان اضربا هل التذكره والا  
فلا فاما اذا كان لا يضر فلا باس. اي فاما اذا كان الاحتكاك في بلد لا يضر باهله فلا باس به  
وكذا التلقي كذا ذكرنا في الاصل فيه اي في كون الاحتكاك مكرها وفي التلقي ايضا والاحتكاك ان يقال  
والا اصل في كون كل واحد من الاحتكاك والتلقي مكرها اذا كانا يضران بالبلد. **فارق**  
كيف تقول الاحتكاك والتلقي لا يدل على كراهة الاحتكاك والتلقي. كيف تقول الاحتكاك والتلقي لا يدل  
على كراهة الاحتكاك والتلقي على الناس في وجوده في التلقي صح ان يكون حديث الاحتكاك راضا  
في التباين وحديث التلقي الذي ياتي بما بعد يكون ربا ده بيان ونوع لا يضره في بابه فافهم.  
قوله صلى الله عليه وسلم الخالب مرزوق والمكر مكرهون. هذا الحديث اخرجه ابن ماجه في التجارات  
عن علي بن سالم بن ثوبان عن علي بن زيد بن جندعان عن سعيد بن المسيب عن ابن الخطاب رضي الله عنه

فيه اي







وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو انه اذا اشتراه من الراسين وجلسه في المصير فالفقهاء دوى عن حجة  
انه قال لا بأس به وفي قول محمد هو المحذور لان المصير يسعون بالراسين بقضا حكم الحاكم المصير قال الفقهاء  
ابو الليث انه قال لا بأس به وفي قول هو محذور به فاحذر قال ولا ينبغي للسلطان ان يعرض على الناس اي  
قال القدرى وعلل ذلك بحجة لا تتغير على الواو فكلما للضرر عن القاعة هكذا نقل خلافة الارزاري وقال  
الكناكي السعير لا يحل الا خلافا للعلماء فيه الا في صورته تدرى ارباب الطعام فانه لا يكره عندنا والى الصواب  
ما ذكره الكناكي لقوله نعم لا تتغير وافان الله هو المصير القاضى لباسط الارق هذا الحديث رواه  
اربعة من الصحابة الاول ابن عباس رضي الله عنه اخرج حديثه ابو داود والترمذي في البيوع  
وان ما حقه في التجارات عن حماد بن سلمة عن قتادة وثابت ومحمد بن عيسى عن ابي اسحق قال الناس يروون  
الله فلا يتغير سعر لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المصير القاضى لباسط الارق  
وانى لا رجوا ان الله وليس منكم احد يبطا لبي عظمه من دم ولا مال قال الترمذي حدث حسن  
ورواه الدارمي والبخاري والموصلي في مسندهما ورواه ابن جابر في صحيحه ولم يذكره المعمر  
هكذا او حدثته في نسخة السانق ابو حنيفة اخرج حديثه الطبراني في مجمع حديثه عن عبد الله بن محمد بن غزير  
الموصلي حدثنا عثمان بن ابي سعيد عن ابي اسحق عن ابي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الحديث الا انه قال في عرض ولا مال لثالث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما اخرج حديثه الطبراني  
في مجمع الصغير حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الوارث حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي حدثنا عيسى بن يونس  
عن الامام عن سالم بن ابي الجعد عن كريب عن ابن عباس بلفظ حديث ابي حنيفة الرازي ابو سعيد  
الحديث اخرج حديثه الطبراني في مجمع الواسط حدثنا محمد بن محمد بن عمار حدثنا ابو معاوية عن ابي  
حدثنا سعد الحارثي عن ابي بصير عن ابي سعيد الحارثي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلوا  
يرسل الله سعر لنا فقال ان الله هو المصير انى لا رجوا الله ان القاء وليس احد منكم يبطا لبي عظمه  
في دن ولا دنيا ولان الحق حتى القاء قد لا يد تدبر فلا ينبغي للامام ان يعلق بغيره الا اذا اثار  
دفع ضرر العامة بان يتعدى المعتاد بعد ما فاجتبا ببيع ما ينادى بحسن ماله فيمنع منه دفع الضرر  
عن المسلمين وأما المتعارف فليس به بأس على ما بين عن قريب بعد سطر من واذا دفع الى القاضي  
فهذا الامر يعني الامر الذي وقع من الناس من الاحتكار **س** ما من الاحتكار مع ما فضل عن قوته وقوت اهله  
على اعتبار السعة في ذلك **س** يعني قوته وقوت اهله ونهها عن الاحتكار وان رفع اليه من  
اخرى حبسه وعزم على ما يرى من جراه دفع الضرر عن الناس **م** وذلك حتى يمنع عن سوء عمله  
انه انك امر المحر ما بول **س** ذبحوا ودفعوا كالا مما منصوبان على التعجيل وانما نزل العاطف لان  
رجوا لتعجيل التعجيل ودفعوا لتعجيل التعجيل وليس فيه حد مقدرة فبعد رخصت ما راء الاحكام فان  
كان اربابا لطعام يتكفون ويتعدون من القدر بعد ما فاجتبا بان سعوا فقرا ما به شتره حنون  
وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالكتف **س** حنيفة لا بأس به **س** اي بالتعجيل من  
اعمال الرأى والبصر **س** اي البصيرة والمشورة بفتح الهمزة وضم الشين وهو استخراج ما في الباطن من الرأى  
وحل اثارها النصيب على الخائن من الضمير المحرور فيه **م** فاذا اختلف **س** اي القاضي **م** وتكون  
رجل عن ذلك **س** اي عن التعجيل الذي سعوه **م** وباع ما كثر منه **س** اي من الذي يتعجل **م** اكان القاضي  
**س** يعني لا ينقصه **م** وعذا طاهر قنديل حنيفة **س** اي الذي ذكرناه من اجارة القاضي سعد ظاهري  
عند ابي حنيفة **م** لا يرى الحرج على الحرج وفي انظار بيعه بوجع حجر عليه **م** وكذا عند حماد **س** اي وكذا  
هو ظاهر عند حماد لا يمانها وان يراها المحرور لكن على حجر معين او قوم باعهاهم اما على قوم مجهولين فلا يمانها  
كذلك فلا يصح وبه قالت الثلاثة وفي الخط سعد السلطان وقال لا يصفوا فاشترى احدا سا  
والجاءت ان نقص شيئا من ذلك بضره السلطان لا يحل اكله وحيلته ان يقول المشتري لبي  
ما تحت الا ان يكون الحرج على قوم باعهاهم **س** وهذا استثناء من حدوت تقدم **م** وكذا عند حماد لا يكون  
حرج الا ان يكون الحرج على قوم باعهاهم وقد ذكرنا ان الحرج على قوم مجهولين لا يصح **م** ومن باع منهم ما قدر  
الامام صح لانه غير مكره على البيع **م** وقال الكناكي قال محمد اجبر المحرور على بيع ما احتكره واعز ولا امر  
عليه واقول له ببيع ما يبيع الناس وبزيادة فيما يفتان الناس بينهم ولا اتركه جميع الفقهاء وهو يساح

باربعين **م** وقال القدرى في شرحه ينبغي ان يكون قوله اجبر على قولنا انما يصلح في جواز الحرج على الحرج  
واما على قول ابي حنيفة يجب ان لا يجبر على البيع لان الحرج على الحرج لا يجوز وهذا يبيع القاضي على الاحتكار طعنه  
من غير رضاه قيل هو على اختلاف عتوف فيقال المدعيون اشار به الى اختلاف المشايخ فيه قال  
بعضهم لا يبيح على مذهب ابي حنيفة ويبيع على قولها في بيع مال المدعيون المفلس اذا ائتم عن اليتم وقيل  
بيع بالاتفاق **س** اي في بيع المدعي ورى في شرحه لابي حنيفة يرى المحرور دفع ضرره عام **م** كالحرج على الطبع الحاصل  
والكارى المفلس المعنى الما بين لان ضرره يرجع الى العامة **م** وهذا كذا **س** اي هذا الحكم وهو يبيع  
القاضي طعام المحرور بغير رضاه كالحرج دفع ضرره عام لان ضرره يرجع الى العامة **م** قال ويكره بيع السلاح  
في ايام الفتنة **س** اي قال القدرى **م** معناه **س** اي معنى كلام القدرى يكره بيع السلاح في ايام الفتنة  
من يعرف انه من اهل الفتنة لانه سبب الى المعصية **س** وهو الاعانة على العدوان وقد منعنا عنه  
قال تعالى لا تقاوتوا على الاثم والعدوان وقد بيناه في السير **س** اي في آخر كتاب السير **م** وان كان لا  
يعرف انه من اهل الفتنة لا بأس بذلك لانه محتمل ان لا يستعمله في الفتنة فلا يكره ما شاك **س** لان امور  
المسلمين محمولة على الصلاح والاستقامة فصار كبيع الحرج والديار الى الرجل وان جاز ان ليس لا يحل  
ان يدفعه الى امرائه واولاده **س** قال ولا بأس ببيع القصير من علم انه يتخلف **س** اي قال  
القدرى **م** لان المعصية لا تقام بعينه **س** اي بعين القصير **م** بل بتدبيره واستحالة الى الحرج بخلاف  
بيع السلاح في ايام الفتنة لان المعصية تقوم بعينه **س** اي بعين السلاح **م** وفي فتاوى لولو الطحطاوي  
رجل له عبد امره ان يبيع من فاقه يعلم انه يعص الله فيه مكره هذا البيع لانه اعانة على المعصية  
**م** قال **س** اي في الجامع الصغير **م** ومن اخرج مننا بغيره من ناس **س** الجوس او كنيسة **س** للضار  
**م** او سعة **س** لليهود **م** او باع فيه الحرج **س** لانه لا يملكه او للفقير من المسلمين **م** بالسواد **س** يتعول بالجمع  
تقدم ومن اخرج مننا في السواد **س** لانه لا يملكه من ناس **س** الجوس او كنيسة **س** للضار  
الزمنة ممنعون عن احدث البيع والكنايس بيع الحرج الامصار ولا يمنعون عن ذلك في السواد  
لان عامة شعائر الاسلام من الجمع والجماعات والاعباد واقامة الحدود وعجز لا يخص بالافاض  
ففي هذه الاشياء استحباب المسلمين بخلاف السواد وقالوا هذا ايضا في سواد الكوفة لان الغالب فيها  
اهل الذمة والروافض اما في سوادنا ممنعون عن احدث ذلك لان الغلبة في سوادنا اهل الاسلام  
فيمنعون عن ذلك في السواد والامصار جميعا **م** لا بأس به **س** اي بما ذكرنا من الاستثناء وهذا عند  
ابي حنيفة **س** اي هذا الذي ذكرنا من الجواز عند ابي حنيفة **م** وقال لا ينبغي ان يكره لشي من ذلك  
**س** اي بوجوهه يقال ان في قوله او اذ انما اي اجزئها المعنى انه لا يجوز ان يكره لشي من الذي  
ذكرناه **م** وبه قالت الثلاثة لانه اعانة على المعصية **س** ومعين القاضي عاص **م** وله **س** اي ولاي حنيفة  
ان الاجارة ترد على منفعة البيت وهذا يجب الاجر بحركة التسليم **م** ولا معصية فيه **س** اي في  
الحار البيت **م** وانما المعصية فعل المستاجر وهو مختار فيه **س** اي المختار مختار في فعل المعصية  
يعني انما ذلك باختياره فقطع لستد عنه **س** اي قطع لستد المعصية عن العقد وفي بعض النسخ  
فقطع لستد عنه وهذا كما اذا اخذ من هرب من قصده ما قبل حتى قتله لا حتى على الاحكام  
فقلنا على محذور كذا هذا لستد عنه وهذا كما اذا اخذ من هرب من قصده لا اثم على الاخر هذا المعنى  
وقال تيسر الامة الشرجية في باب الاحاق الفاسدة من الاصل وهو كمن باع جارسه ممن لا يستبرها او باعها  
في غير الما في اثم من فعل المشتري وكذا قال ممن باع غلاما ممن قصده الفاحشة **م** فان قلت **م** لا ترى ان قوله  
تعالى ولا تسوا الذين يدعون من دون الله الالة فلا وسبب التكافوا الصم كذا لانه يثبت لهم على ذلك الفعل  
العين خلاف اجاز البيت لانه لا يحل المستاجر على الحادة بيت نازولها واحد ان يبيع منها متاعا  
او يسكن حجرة لا حرة لانه لم يتعلق الاجاز بما قال بخلاف بيع السلاح من اهل الفتنة لان البائع لعلم  
العلة لانه لا يمكن من اثار الفتنة الا باسلاح فيكون البيع بمنزلة علة العلة وانما ماله بالسود  
لا يمكنه لا يكون من احاد البيع والكنايس واطرها وبيع الحرج والخوار في الامصار لظهور شعائر الاسلام  
فيها الى في الامصار وفي الجمع والجماعات والاعباد واقامة الحدود على ما ذكرناه عن قريب بخلاف

هل



خلاف التواد اي اهل القرى لانه ليست فيها شعائر الاسلام **قوله** اي المشايخ هذا كان في سواد الكوا  
لان اهلها اهل ذمة فاما في سوادنا فاعلام الاسلام فيها طاهر فلا يكون فيها الصغار والاصغر  
وهو احتساب خمس الاية الشرعية في سوادنا فاعلام الاسلام في سوادنا فاعلام الاسلام في سوادنا  
بقوله في الاصح عن قوله **قوله** اي من اجل ذلك فانه يطيب له الاجرة عند اي حنيفة **قوله** اي قاله في الجامع  
الصغير **قوله** اي ابو يوسف ومحمد يكره له ذلك **قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة  
وعلى هذا الخلاف اذا استاجر من سوادنا او ساعدته لثقل عليها حنيفة او استاجر من سوادنا او ساعدته لثقل عليها حنيفة  
ذكره شيخ الاسلام **قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة  
**قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة **قوله** اي حنيفة  
حديثه عن عبد الرحمن بن عبد الله القافقي واي حنيفة مؤلفا لهما سمعا ان عن يقول قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها وساقيها وباعها ومساكنها وعاصرها واكل ثمنها ومقتصرها  
وحاملها والمجول اليه ورواه احمد وابن ابى شيبة والبيهقي والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم  
المندرج في مختصره شليل بن معمر بن عبد الرحمن المعافقي فقال لا اعرفه وذكره ابن بوشين في تاريخه  
وقال انه يروي عن ابن عمر وروى عنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن عباس وعنه كان  
امير الاندلس قتلة الروم بالاندلس سنة ثمان مائة واربعة مائة ومائة واربعة مائة ومائة واربعة مائة  
انه يروي عن ابن عمر وغيره من الصحابة وان كان على قضاء اربعة مائة وكان احد فقهاء الموالى انتهى الخبر  
الحاكم في المستدرک في الاشارة من طريق ابن وهب احب من عبد الرحمن بن سرج الخزازي احب من  
ابو عامر العقدي حديثا محمد بن ابي حمزة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
الله عليه وسلم ان الله لعن الخمر وشاربها وساقيها وباعها ومساكنها وعاصرها واكل ثمنها ومقتصرها  
وحاملها والمجول اليه ورواه احمد وابن ابى شيبة والبيهقي والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم  
المندرج في مختصره شليل بن معمر بن عبد الرحمن المعافقي فقال لا اعرفه وذكره ابن بوشين في تاريخه  
وقال انه يروي عن ابن عمر وروى عنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن عباس وعنه كان  
امير الاندلس قتلة الروم بالاندلس سنة ثمان مائة واربعة مائة ومائة واربعة مائة ومائة واربعة مائة  
انه يروي عن ابن عمر وغيره من الصحابة وان كان على قضاء اربعة مائة وكان احد فقهاء الموالى انتهى الخبر  
الحاكم في المستدرک في الاشارة من طريق ابن وهب احب من عبد الرحمن بن سرج الخزازي احب من  
ابو عامر العقدي حديثا محمد بن ابي حمزة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
الله عليه وسلم ان الله لعن الخمر وشاربها وساقيها وباعها ومساكنها وعاصرها واكل ثمنها ومقتصرها  
وحاملها والمجول اليه ورواه احمد وابن ابى شيبة والبيهقي والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم  
المندرج في مختصره شليل بن معمر بن عبد الرحمن المعافقي فقال لا اعرفه وذكره ابن بوشين في تاريخه  
وقال انه يروي عن ابن عمر وروى عنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن عباس وعنه كان  
امير الاندلس قتلة الروم بالاندلس سنة ثمان مائة واربعة مائة ومائة واربعة مائة ومائة واربعة مائة

وقال الطحاوي في مختصره وذكر ابو حنيفة نزع ارض مكة وهو قري محمد بن يوسف وروى عن ابي يوسف ان  
ذلك لا بأس به قال ابو جعفر هذا الجود والطحاوي اخذ يقول اي يوسف في جوارحه الارض في نزع الآثار كما  
يقوله في مختصره ومحمد اخذ في كتابه لا نأخذ بقوله اي حنيفة بانه لا يجوز بيعها لان ارض مكة مملوكة  
للملك لا لغيره الاخصاص الشرعية لها فصار كالمساكن لا يباع الا بالملك او بالملك او بالملك او بالملك  
من الصدور الاول في موطنا بومد ما رواه الطحاوي في شرح الآثار ما سنده من روى عنه قال  
رسول الله انزل في دارك قال وهل ترك لنا عقيل من مباح او دور واحد الخاري ومسلم ولطفاهاكل  
ترك لنا عقيل من مباح او دور واحد الخاري ومسلم ولطفاهاكل ترك لنا عقيل من مباح او دور واحد الخاري ومسلم  
كاف من كان عن من الخطاب رضي الله عنه من اجل ذلك يقول لا يورث المؤمن لكان في هذا الحديث ما يدل  
ارض مكة تلك وقورث لانه قد ذكر فيها ميراث عقيل وطالب لما ترك ابو طالب فيها من مباح ودور واحد الخاري ومسلم  
ربيع وهو دار الاقامة وذكر البيهقي في المعرفه في البيوع اخبرنا الحاكم بسند عن ابي حنيفة قال قال  
مكة ومعا احمد بن حنبل فقال احمد بن حنبل قال قال ركب رجل لم يري عيناك مثله يعني الشافعي فذهب معه فارت  
من اعظام احمد الشافعي فقلت له اي اريد ان سألته عن سألته فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت  
ما تقول في اجريوت مكة قال لا بأس به قلت وكيف وقد قال عن رضي الله عنه يا اهل مكة لا تجعلوا على  
دوركم ابوابا لئلا يلبسوا في حيث شاء وكان سعيد بن جابر ومجاهد بن زيان ومجاهد بن زيان ومجاهد بن زيان  
احرف قال السند في هذا الاول ما فعلت قال في هذا السند قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهل ترك لنا عقيل من مباح او دور واحد الخاري ومسلم ولطفاهاكل ترك لنا عقيل من مباح او دور واحد الخاري ومسلم  
المنازعة مكة لا يملك كيف كان يقول وهل ترك لنا عقيل من مباح او دور واحد الخاري ومسلم ولطفاهاكل ترك لنا عقيل من مباح  
وقال لم يقع هذا يقيني فقال الحق لست ابي او ليس قال الله تعالى عواذ العاكف فيه والباقي في قوله  
الشافعي في الاول لاية والسجد الحرام الذي جعلناه مثابه اذ لو كان كما يزعم لما جاز لاحد ان يشد فيها  
صالة ولا يجر فيها بدنه ولا يديه فيها الا وراث ولكن هذا في المسجد خاصة فسكت ابي حنيفة وروى الوالد  
في كتاب المغازي حديثي معاوية بن عبد الله عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
دخل مكة يوم الفتح الا ان ترك من الشعب قال فهل ترك لنا عقيل من مباح او دور واحد الخاري ومسلم ولطفاهاكل ترك لنا عقيل من مباح  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنزل اخوته من الرجال والنساء مكة فقبل له فارتفع بعض بيوت مكة  
وقال لا ادخل البيوت فلم يزل مضطرا بالحنون لم يدخل بها وكان ياتي الى المسجد من الحزن **قوله** وقال  
السهمي الروض الخائف وقد اشترى عن من الخطاب رضي الله عنه الدور من الناس الذين طيبوا الكعبة  
والصفاة ورسم بها ثم هدمها وبني المسجد الحرام حول الكعبة ثم كان عن رضي الله عنه فاشترى دورا  
ما على من وراد في سعة المسجد وفي هذا دليل على ان مباح مكة مملوكة لاهلها بعباد شري وقال ابو الفتح  
البحري في سيرته عيون الاثر وهذا الخلاف هنا يستلزم على خلاف آخر وهو ان مكة هل فحمت عيون  
او اخذت بالامان فذهب الشافعي الى انها مؤمنة فحمت بالامان وهو كما لصح بملكها اهلها  
فيكون لهم بيعها وشراؤها لان المؤمن بحرم دمه وماله وعياله وكان النبي صلى الله عليه وسلم عهد الى  
المسلمين الا يقتلوا الا من قاتلهم وقال من غلق بابا به فهو امن ومن دخل دار اي مسلم فهو امن الا  
الذين استثناهم النبي صلى الله عليه وسلم فكان هذا اما فاما منه الى من لم يعاقل من اهل مكة والكثير  
اهل مكة على انما فحمت عيون الاثر وهذا الخلاف هنا يستلزم على خلاف آخر وهو ان مكة هل فحمت عيون  
ان منها جري مكة انها مباح من سبق ولا خلاف انه لم يجر فيها قسم ولا عتمة ولا سبي من اهلها احدا  
عط الله من جرمها قال ابو عمر الاصح والله اعلم انها بلد مؤمنة امن اهلها على انفسهم وكانت اموالهم  
تبقا لهم انتهى **قوله** وكذلك قال ابن الجوزي في التحقيق سيعرب مباح مكة يعني على انها ان فحمت عيون ففحمت  
على المسلمين ولا يجوز بيعها وان فحمت صلحا فهي مباحة على اهلها يجوز انهم **قوله** حديث مكة مباح  
من سبق رواه ابو عبد الله بن سلام حديثا عن عبد الرحمن بن سواد عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
عن امه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله الا تبني لك بيتا مكة قال لا تبني من غير من سبق وقال  
الحاكم في المستدرک عقيب حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مكة فكلما ياكل بارا وقد فحمت  
الروايات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة صلحا منها ما حدثتنا واستدلنا على هذين







الرجل من اخاه المال في نسائه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اد اقرض احدكم اخاه قرضا  
فاخذني اليه طفا فلا ينفذ او حمله على دابة فلا يركبها الا ان يكون منه ومنه قبل ذلك اخرج البيهقي  
هذا من رواية الحسن بن علي العمري عن هشام بن عمار عن اسمعيل بن عباس بن خنيس قال قال العمري قال هشام بن علي  
الحق الهنا في رواية الا وهم وهذا حديث يحيى بن زيد الهنا في عن انيس **قلت** ذكر المروي في اطراف هذا الحديث  
من رواية يحيى بن علي بن الحسن بن عمار عن هشام بن عمار عن اسمعيل بن عباس بن خنيس عن عمار بن محمد عن  
وعنه الى مسلم وروى داود وهو غير هذا الحديث وذكرهما في الكشاف في ترجمته وعلى ابن له روى  
الهنا في رواية ان ما حقه ولا من زيد الهنا في رواية مسلم وروى داود وذكر عبد الحق في احكامه هذا الحديث  
من طريق يحيى بن محمد بن هشام بن عمار عن يحيى بن علي بن الحسن بن عمار عن اسمعيل بن عباس بن خنيس عن عمار بن محمد عن  
واخرج البيهقي ايضا من حديث ابي ريس بن يحيى عن عبد الله بن عباس بن خنيس عن يحيى بن محمد عن عمار بن محمد عن  
الحق عن فضال بن عبد الله قال كل من حرم منعه فهو حرم من جوده الزكاة ويمنع ان يستودعه ثم ما جحد  
منه كاشا جزا لانه وديعة وليس يقرض حتى لو هلك الاشئ على الاخذ لانه امانة له لو وجد بها القدر  
ومعنى قوله هلك ضاع حتى لو استهلكه لم يضمن لانه متعدي وفي التوادل جعل البقال دمه لانه اخذ منه شيئا  
فشا لا يابن به ما لم يشترط عليه لانه امانة له لا جحد منه متفرقا ولو اقرضه اياه بلا شرط لا يابن به وهو  
قوله اي حقه واصحابه **مسائل متفرقة** اي هلك من مسائل متفرقة وارتفع على انه جحد متفرقا جحد  
وتفرقة صفتها كاد ان يال في روى من انواع شي **قلت** ذكره في التفسير والمقط في المصحف **س** اي في الامة  
الصغير والتفسير في التفسير في المصحف وهو كتابه العلامة عند من في ايات والنقطة في التوادل وتكون في  
في نقط المكتوب في بعض من بعض في التوادل في الفات وقال جمع نقطه وهو تصحيف على ما لا  
يحيى **قلت** في قوله من سجدوا القرآن **س** رواه ابن ابي شيبة في مصنفه في فضائل القرآن حديثا وكثير  
حديثا من عن سلم بن كهيل عن الزعفراني عن عبد الله بن مسعود قال سجدوا القرآن لا يلقوا به ما لم يسمع  
وهذا الحديث رواه عنه الزعفراني في اخر الصوم اخرجنا التوري عن سلم بن كهيل عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد  
رواه الطبراني في معجمه من طريق ابن ابي شيبة رواه ابراهيم الحارثي في كتابه غريب الحديث وقال قوله **س** رواه  
القرآن مجمل من احد ما اجد في قوله في التوادل لا يخلطوا به غير والثاني في جوده وفي الخط من النقط  
والتفسير **قلت** التوادل الثاني في قوله لا يخلطوا به غير والثاني في جوده وفي الخط من النقط  
التفسير في المصحف واخرج البيهقي في كتاب المدخل عن عمار بن محمد عن سلم بن كهيل عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد  
قال ابو عبيد كان ابراهيم يذهب به الى نقط المصحف ويروي عن عبد الله انه ذكره في التفسير والمصاحف  
وروى ابو عبيد ما سنده الى عبد الله بن مسعود قال سجدوا القرآن ليربوا فيه صغيرا ولا ياتوا به  
كثيرا فان الشيطان يخرج من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة وقال ابو عبيد احتفل الناس في سجد  
قوله جردوا القرآن كان ابراهيم يذهب به الى نقط المصحف ويقول جردوا القرآن ولا يخلطوا  
به غير قال داود بن يحيى في ذلك مخافة ان يشاء تشديد كون المصاحف منقوطة في قوله في التفسير في القرآن  
ولهذا كره من كره الفواحش والعواشي **قلت** ابو عبيد حديثا ابو بكر بن عمار عن يحيى بن محمد عن يحيى بن محمد  
ابن وثاب عن مسروق عن عبد الله انه ذكره في التفسير في المصاحف **قلت** في قوله جردوا القرآن  
استعملوا الله من الشيطان الرجيم فقال عبد الله جردوا القرآن وقد دبت كثير من الناس الى ان  
لعل القرآن وحله وبترك الاحتكاك **قلت** قال ابو عبيد وهذا باطل وليس له عند يحيى وجه وكيف يكون  
عبد الله ارا هذا وهو حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم با حادثة كثيرة ولكنه عند يحيى  
ابراهيم وما ذمها الله عبد الله نفسه وفيه وجه اخر وهو عند يحيى من ابراهيم هذا الوجه والله اعلم  
على ان لا يعلم يحيى من كتب الله غير لان ما خلا القرآن من كتب الله اما بوحد عن اليهود والنصارى  
وليسوا اما من عليا وذلك من حديث حماد بن محمد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
ابن الاسود عن ابنه قال اصبحت انا وعليه صحيفة فاطلقنا الى عبد الله فقلنا هذه صحيفة فها هي  
جزء فيقول عبد الله محو ما بيده ويقول نحن نقصنا لك احسن القصص ثم قال هذه القلوب واعب  
فاشغلوا بها القرآن ولا تشغلوا بها غير وكذا حديثه الاخر لا تشغلوا اهل الكتاب عن شيء فاحسنوا  
حق فكذبوا او يباطل فقصه قوا به كيف هتدونكم وقد اضلوا انفسهم ومنه حديث النبي صلى الله عليه

وسلم حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اد اقرض احدكم اخاه قرضا  
فاخذني اليه طفا فلا ينفذ او حمله على دابة فلا يركبها الا ان يكون منه ومنه قبل ذلك اخرج البيهقي  
هذا من رواية الحسن بن علي العمري عن هشام بن عمار عن اسمعيل بن عباس بن خنيس قال قال العمري قال هشام بن علي  
الحق الهنا في رواية الا وهم وهذا حديث يحيى بن زيد الهنا في عن انيس **قلت** ذكر المروي في اطراف هذا الحديث  
من رواية يحيى بن علي بن الحسن بن عمار عن هشام بن عمار عن اسمعيل بن عباس بن خنيس عن عمار بن محمد عن  
وعنه الى مسلم وروى داود وهو غير هذا الحديث وذكرهما في الكشاف في ترجمته وعلى ابن له روى  
الهنا في رواية ان ما حقه ولا من زيد الهنا في رواية مسلم وروى داود وذكر عبد الحق في احكامه هذا الحديث  
من طريق يحيى بن محمد بن هشام بن عمار عن يحيى بن علي بن الحسن بن عمار عن اسمعيل بن عباس بن خنيس عن عمار بن محمد عن  
واخرج البيهقي ايضا من حديث ابي ريس بن يحيى عن عبد الله بن عباس بن خنيس عن يحيى بن محمد عن عمار بن محمد عن  
الحق عن فضال بن عبد الله قال كل من حرم منعه فهو حرم من جوده الزكاة ويمنع ان يستودعه ثم ما جحد  
منه كاشا جزا لانه وديعة وليس يقرض حتى لو هلك الاشئ على الاخذ لانه امانة له لو وجد بها القدر  
ومعنى قوله هلك ضاع حتى لو استهلكه لم يضمن لانه متعدي وفي التوادل جعل البقال دمه لانه اخذ منه شيئا  
فشا لا يابن به ما لم يشترط عليه لانه امانة له لا جحد منه متفرقا ولو اقرضه اياه بلا شرط لا يابن به وهو  
قوله اي حقه واصحابه **مسائل متفرقة** اي هلك من مسائل متفرقة وارتفع على انه جحد متفرقا جحد  
وتفرقة صفتها كاد ان يال في روى من انواع شي **قلت** ذكره في التفسير والمقط في المصحف **س** اي في الامة  
الصغير والتفسير في التفسير في المصحف وهو كتابه العلامة عند من في ايات والنقطة في التوادل وتكون في  
في نقط المكتوب في بعض من بعض في التوادل في الفات وقال جمع نقطه وهو تصحيف على ما لا  
يحيى **قلت** في قوله من سجدوا القرآن **س** رواه ابن ابي شيبة في مصنفه في فضائل القرآن حديثا وكثير  
حديثا من عن سلم بن كهيل عن الزعفراني عن عبد الله بن مسعود قال سجدوا القرآن لا يلقوا به ما لم يسمع  
وهذا الحديث رواه عنه الزعفراني في اخر الصوم اخرجنا التوري عن سلم بن كهيل عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد  
رواه الطبراني في معجمه من طريق ابن ابي شيبة رواه ابراهيم الحارثي في كتابه غريب الحديث وقال قوله **س** رواه  
القرآن مجمل من احد ما اجد في قوله في التوادل لا يخلطوا به غير والثاني في جوده وفي الخط من النقط  
والتفسير **قلت** التوادل الثاني في قوله لا يخلطوا به غير والثاني في جوده وفي الخط من النقط  
التفسير في المصحف واخرج البيهقي في كتاب المدخل عن عمار بن محمد عن سلم بن كهيل عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد  
قال ابو عبيد كان ابراهيم يذهب به الى نقط المصحف ويروي عن عبد الله انه ذكره في التفسير والمصاحف  
وروى ابو عبيد ما سنده الى عبد الله بن مسعود قال سجدوا القرآن ليربوا فيه صغيرا ولا ياتوا به  
كثيرا فان الشيطان يخرج من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة وقال ابو عبيد احتفل الناس في سجد  
قوله جردوا القرآن كان ابراهيم يذهب به الى نقط المصحف ويقول جردوا القرآن ولا يخلطوا  
به غير قال داود بن يحيى في ذلك مخافة ان يشاء تشديد كون المصاحف منقوطة في قوله في التفسير في القرآن  
ولهذا كره من كره الفواحش والعواشي **قلت** ابو عبيد حديثا ابو بكر بن عمار عن يحيى بن محمد عن يحيى بن محمد  
ابن وثاب عن مسروق عن عبد الله انه ذكره في التفسير في المصاحف **قلت** في قوله جردوا القرآن  
استعملوا الله من الشيطان الرجيم فقال عبد الله جردوا القرآن وقد دبت كثير من الناس الى ان  
لعل القرآن وحله وبترك الاحتكاك **قلت** قال ابو عبيد وهذا باطل وليس له عند يحيى وجه وكيف يكون  
عبد الله ارا هذا وهو حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم با حادثة كثيرة ولكنه عند يحيى  
ابراهيم وما ذمها الله عبد الله نفسه وفيه وجه اخر وهو عند يحيى من ابراهيم هذا الوجه والله اعلم  
على ان لا يعلم يحيى من كتب الله غير لان ما خلا القرآن من كتب الله اما بوحد عن اليهود والنصارى  
وليسوا اما من عليا وذلك من حديث حماد بن محمد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
ابن الاسود عن ابنه قال اصبحت انا وعليه صحيفة فاطلقنا الى عبد الله فقلنا هذه صحيفة فها هي  
جزء فيقول عبد الله محو ما بيده ويقول نحن نقصنا لك احسن القصص ثم قال هذه القلوب واعب  
فاشغلوا بها القرآن ولا تشغلوا بها غير وكذا حديثه الاخر لا تشغلوا اهل الكتاب عن شيء فاحسنوا  
حق فكذبوا او يباطل فقصه قوا به كيف هتدونكم وقد اضلوا انفسهم ومنه حديث النبي صلى الله عليه

س  
بوضع















الحلال فقال لا اجد. ولما ما دوى ابو هذيل انه عليه السلام قال من دخل فرسا من فرسين وهو لا يعلم ان سبق  
فليس قاروا وان من ان سبق فهو قاروا. ابو داود في هذا يشترط ان يكون من الخيل او بعير  
او بعيرها وان لم يكن فكافيا بان كان احدهما بطيئا فهو قار. قال محمد بن داود قال الثالث اما يكون خيله اذا تفرقت  
سبعة كذا في التمهيد وبشرط ان يتسابق في الخيل وان يتسابق في المسافة وكذا في المناظلة بالرمي والمسابقة بالاقلام  
تجوز اذا كان المال مشترك بين الجانبين واحدهما قال الشافعي في قول وقال في المنصوص لا يجوز فيه قال  
مالك والشافعي في قول مالك ان يكون المراد في الخيل لا يجوز في المسابقة في الخيل اذا كان يحمل لادوي فهو من  
انه قال لا سبق الا في حقت او ضل او حافر دواه ابو داود في قول الشافعي في الاقدام من غير الملاحة. ولما انعم  
سابق عما يشاء رضي الله عنها وصارح ركانه والمراد حديث ابو هريرة انه لا حكمة في المسابقة في الخيل والحد  
قوله الثالثة. وقال مالك واحدهما ان يكون المراد في الخيل لا يجوز في المسابقة في الخيل والحد  
الشافعي في قول واحد ومالك اذا كان يحمل. وقال الشافعي في قول جابر وفي الحديث في المسابقة اذا  
واحد منهم لا حرج ان كان الجواب كما قلت فلا احد منكم شيئا بجوز والقتاس كل باطل وجوز استحسانا  
لما فيه حجة معني يجمع الى الجهاد وكذا في المسابقة حيث على المتهدي في التعلل. قال ولا بأس بقول عدي  
العبد الشاكر اي قال وفي الجامع الصغير وازاد به الحديث البسيرة. واجابة دعوتك اي في  
واراد به البسيرة ايضا ولم يقدح في مقتدا وما يتخذ من الصيانة وروى عن محمد بن سلمة انه قال على قدر  
مال تجارته فان كان مال تجارته مائة عشرة الف درهم فاحذف مائة الف درهم من مائة الف درهم  
كان يسيرا وان كان مال تجارته مائة عشرة الف درهم فاحذف مائة الف درهم من مائة الف درهم  
دائمه اي في ائمة العبد الشاكر للعرف والعاد. وذكره كسوة الصواب اي في كسوة  
الذراهم والدائره في ذلك وهذا استحسان والقتاس كل ذلك باطل. وفيه  
الثالثة الا ان احمد جوزه دعوتك فقط. لانه يترشح اي لان المدعى في هذه الاشياء يترشح والعبد  
ليس من اصل التبرع لعدم ملكه. وحده الاستحسان انه كان عليه الصلاة والسلام قبل هجرة سلمان  
الله عنه حين كان عبدا. حديث سلمان رضي الله عنه رواه ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم الاول  
من نفس سلمان رضي الله عنه وله طريق منها ما اخرج ابن حبان في صحيحه عن عبد الله بن رجا اخبرنا  
اسرائيل عن ابي اسحق عن ابي قرة الكندي عن سلمان رضي الله عنه قال كان لي من الاسود وكتبت اخلف  
الكتاب وكان معي غلامان اذ ارجع من الكتاب دخلا على قس فادخل معهما فلم ازل اخلف اليه معهما  
حتى صرت احبا اليه منهما وكان يقول لي يا سلمان اذ اسألك اهلك من جسدك فقل معي اذ اسألك  
معك من جسدك فقل اهلك فلم يلبث ان حصرته الوفاة فلما مات واجتمع اليه الرعيان والفتنة  
فتا لهم فقلت يا معشر القسيسين لو في عالم اكون معه قالوا ما فعل في الارض اعلم من رجل كان في  
بيت المقدس ان انا بطلت لان وجدت حمارا على باب بيت المقدس قال فاطلقت فاذا انا حمارا بطلت  
عنه حتى خرج فقصصت عليه القصة فقال لا تجلس حتى ارجع اليك قال فلم ارجع الى الحول وكان لا  
يأتي بيت المقدس الا مرة في ذلك الشهر فلما جاء قلت له ما صنعت في امري قال الى الان هاهنا  
لقد قلت نعم قال والله لا اعلم اليوم احدا اعلم من خرج من ارض بعلبك وان تطلق الان ترى فيه  
ثلاثة اشياء تاكل الهدية ولا ياكل الصدقة وعند عضد رقبته المني خاتم النبوة مثل البصمة لونه لون جلد  
قال فاطلقت من فني ارض وتخفي اخرى حتى اصابي قوم من الاعداء فاخذوني فباعوني حتى وفيت للملوك  
فسمعتهم يذكرون النبي صلى الله عليه وسلم وكان العيسر عزرا فسالته فومى ان تصوب الى يوما ففعلوا  
فاطلعت فاحيطت ببعته بشي يسير ثم صنعت طعاما واحتملته حتى جئت به فوضعت من يديه  
فقال نعم ما هذا افعلت صدقة فقال لا اضحكه كلوا وابي هو ان ياكل فقلت في نفسي هذه واجهتم مكث  
ما شاء الله ثم استوهبت فومى يوما اخر ففعلوا فاطلقت فاحيطت ببعته با فضل من ذلك فصنعت  
طعاما واتيته به فقال ما هذا افعلت قد بدد بسم الله كلوا فاكلوا معه وفت الى خلفه  
فوضع رداءه عن كتفه فاذا خاتم النبوة كانه بيضة قلت اشهدك رسول الله قال وماذا ان الخديعة جدي  
ثم قلت رسول الله البس الذي اخبرني انك تبيد خل احنه قال ان يدخل احنه الا لبس من عندك قلت  
انه نعم انك تبيد قال ان يبيد خل احنه الا لبس من عندك قلت رسول الله البس الذي اخبرني انك تبيد خل احنه

القبائل عن علي بن عاصم حدثنا حاتم بن ابي صفيان عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله  
كيف كان بدو اسلامك فقال سلمان رضي الله عنه كنت بينكما من اهلهم من ذكره مطولا الى ان قال فقال  
لي نعمي الراهب الذي لا رمة سلمان يا سلمان ان الله عز وجل باعث رسولا اسمه احمد يخرج بهامة علامته  
انه كان ياكل الهدية ولا ياكل الصدقة من كتفه خاتم وهذا زمانه قد تقارب قال فخرجت في طلبه كلما  
تأملت عنه قالوا لي ما لك حتى لميني ركب من كلب فاخذوني فاني ابي لا اذيع ما عوني لامراه من الانبياء  
فجعلني في حائط لها ودم النبي صلى الله عليه وسلم فاخذت شيئا من تمر حائط فجعلته على شئ وانتهى بغيره  
بين يديه وبحوله اصحابه واقر بهم اليه ابو بكر رضي الله عنه فقال ما هذا اقلت صدقة فقال نعم قوموا  
ولم ياكل ثم ما شاء الله وذبحت فصنعت مثل ذلك فلما وضعت من يديه قال ما هذا اقلت هدية  
فقال نعم الله فاكل واكل القوم وده رت خلفه فعلق في فالي يوبه فزادت الحائمت في ناحية كتفه الا يسترى ورت  
من يديه وقلت اشهدك ان لا اله الا الله وانك رسول الله قال نعم انت قلت لمولك لامراه من الانبياء فاحيط  
لها فاستأني فحدثني حديثي فقال نعم لا يكره يا ابا بكر اشتره فاشتراني ابو بكر رضي الله عنه فاعتقني فخصر  
وقال حدثني صحيح وروى جارية قال الذي في مختصره بل جمع على ضعفه ثم اخرج الحاكم عن عبد الله بن عبد القدوس  
عن عبد الملك بن حماد عن ابي الطفيل حدثني سلمان بن ابي داود عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله رضي الله عنه  
القدوس ساقط ومنها طريق اخرجه ابو نعيم في دلائل النبوة حديثا عن عبد الله بن محمد حدثنا القاسم بن زكريا  
حدثنا عبد الله بن ابي رباح حدثنا سماعة بن ابي حاتم حدثنا موسى بن سعيد الرازي ابو معاوية عن ابي  
ابن عبد الرحمن عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال ولدت برا من من وانشأت بها وكان لي من اهل اصحابها  
وكان لا يبي غني وعيش قال فاسلمتني اليه الى الكلب فكنت اطلق اليه في كل يوم مع غلمان فارس وكان لي  
طريقا جبل فيه كهف فمررت يوما وخذيت فاذا انا فيه برجل عليه ثياب شعر فاشارة الى قدوت منه  
فقال لي اعرف المسيح عيسى بن مريم عليهما السلام فقلت له لا ولا سمعت به فقال هو روح الله من اس  
به اخرجه الله من عم الدنيا الى عالم الاخر وقال علي شيئا من الاجل قال فعلقه قلبي وحلت طلاق الا  
في صدره ودارت اصحابي وجعلت كلما ذهبت ورجعت قصدت نحوه الى ان قال فخرجت الى القدس  
فلما دخلت بيت المقدس اذ انا برجل في زاوية من زواياه عليه الجبجوح قال فجلست اليه فقلت له  
اعرف فلانا الذي كان بمدينة فارس قال لي نعم اعرفه وانا استظنني الرحمة الذي وصفه لي قلت  
كيف وصفه لي قلت كيف وصفه لك قال وصفه لي فقال اني في الرحمة يقال له محمد بن عبد الله  
خرج من جبال هامة يترك الحمار والبغلة الرحمة في قلبه رجوا رحه يكون الحرو والعبد عند شؤا  
ليس له مناعه مكان من كتفه خاتم النبوة كهيئة الحمامة مكتوب في باطنه الله وحده لا شريك له  
وفي طامره نوحه حيث شئت فانك منصور باكل الهدية ولا ياكل الصدقة ليس بحفود ولا حنود ولا  
يظلم مؤمنا ولا كافرا من صدقة ونفقة كان يوم القيامة معه من الامر الذي يعطاه قال سلمان فسمعت  
من عنك وقلت لعلي فذكر علي هذا الرجل فخرجت من بيت المقدس غير بعيد من اعراب من كلب فاجتأوني  
الى شرب وسموني بكنية فباعوني لامراه فقال لها خالصة بنت فلان خلعت لبي الجمار شلتمة درهم  
وقالت لي سيف هذا الحوض واسع على شاي قال فكتبت على ذلك ستة عشر شهرا حتى قدم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم المدينة فسمعت به وانا في قتي المدينة القبط الحلال فحيت اليه اسعي حتى دخلت اليه في بيت  
اي يوب لا نصاري فوضعت من يديه شيئا من الجلال فقال لي ما هذا اقلت صدقة قال انا لا اكل  
الصدقة فرفعه من يديه ثم تناولت من اراي شيئا اخر فوضعت من يديه فقال ما هذا اقلت  
هدية فاكل منها واطعم من حولي ثم نظروا لي فقال لي احب انك لمولك قلت نعم وقلت نعم  
قلت كان في صاحب من امير مكث وكنت ذكرت له قضيت كما اقول ان صاحبك كان من الذين قال الله في  
حقهم الذين انعمناهم الكتاب من قبله ثم بدو بمون واذا انتك عليهم قالوا امنا به الاية قال عليه السلام  
هل راسني ما قال لك قلت نعم الاشياء كنيك قال فالي عليه السلام رد آوه عن كتفه فزادت الحائمت  
ما قال فقبلته ثم قلت اشهدك ان لا اله الا الله واشهدك انك رسول الله ثم قال عليه السلام لعلي ان ابي  
طالب رضي الله الله عنه باعني اذ اب مع سلمان بن ابي خبيسة فقول لها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول لا امانا ان سمعنا هذا او اما ان اعتقته فقد حرمت عليك خدمته فقلت رسول الله اشهدك



















لان ما كان يملوكا كالمسلم او الذي لا يملوكا عليها بالحراب وما يقطع الماء والماء فوق على ما منع من  
تكون مسته مطلقا **ابن** شرط هذه الشرط لتكون الارض على الاطلاق لان النبي صلى الله عليه  
وسلم ذكر المسئلة على الاطلاق ويطلق الامم بغير ما الى الكامل والكامل في الشيء لان الارض مملوكة لاحد  
فاما التي هي مملوكة **ابن** هذا من قول محمد بن ابي حمزة قال لما اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون موثقا اذا  
لم يعرف مال له يكون جماعة المسلمين **ابن** من مات وترك وارثا فله يكون لو اجد ان يملك على الخصم فله ان يملك  
ولو لم يترك له مال له يكون جماعة المسلمين **ابن** لو طهر الموات مال له بعد ان احياه رجل به على ما لا يملكه لانه احيى به  
من غير **ابن** ويضيق الاربع نقصا منها **ابن** النقصان الذي حصل بالزرعة بعد الاخر لا يقال المستافع  
حصلت بفعل المحي فلا يصح ما لا يملكه لاننا نقول انه يزرع في ذلك فيصير لصاحب الارض بها صار بصفه  
لا يزرع ولهذا لو طهر لها مال له قبل الزرع فعلى المحي ان يستلم الى ما يملكه ولا يقال انها احيى فله  
ما دون الشرع فلا يصح لان اذن الشرع لا ينافي الضمان فان الحمل الصالح يباح قتله ما دون الشرع  
يضمن والمتقطيع عليه الضدق ويضمن اذا طهر صاحبها **ابن** البعد عن القرية على ما قبل شرط  
ابو يوسف لان الظاهر ان ما يكون من القرية لا يقطع ارتفاقا عنها **ابن** البعد مرفوع بالان  
وحديثه قوله شرطه ابو يوسف وقد شرطنا الكلام فيه عن قريب **ابن** فله ان الحكم عليه **ابن** على الرب  
الذي هو دليل الارتفاق اراد ان عدم الارتفاق وانقطاعه امر محي لا يطلع عليه بعض الناس فله ان  
الدليل الظاهر وهو بعد الارض من العاصم فاما مقامه فادع الحكم عليه فلم يعتبر انقطاع الارتفاق  
حقيقة كما اعتبر محمد رحمه الله والحاصل ان عندي يوسف يد الحكم على القرية والبعد وعند  
محمد على حقيقة الارتفاق وعدمها وبه قالت الثلاثة وهو معنى قوله **ابن** ويحكم اعتبار انقطاع الارتفاق  
القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية كذا ذكر في الاستلام حواشي **ابن** واسم محمد بن الحسين  
ابن محمد بن الحسن البخاري المعروف بذكر حواشيه صاحب المصنوعات في الحاشية والعرض من  
حماد بن الاحمر سنة ثلاث وثلاثين واربعمائة **ابن** ونفس الامم الشرعي اعتبر على اختيار ابو يوسف  
يعني اخذ بقوله وهو ان ما قرب من القاش لا يكون موثقا وعليه اعتد القدر ويحكم لامة  
اسم محمد بن احمد بن ابي سهل ابو بكر الشرحسي الامام الكبري صاحب المصنوعات المشهورة في خمسة عشر مجلدا  
نوف في حدود الاربع مائة وسبع مائة عليه **ابن** من احيى **ابن** الموات **ابن** ما دون الامام ملكه وان احياه غيره  
اذ نه لم يملكه عندنا **ابن** حنفية **ابن** وهذا ايضا من مشايخ القدر **ابن** وقال لا يملكه **ابن** يعني بطلان قوله قال  
الشافعي **ابن** احمد واصبح ويحتمل ما ياتي **ابن** قال مالك ان كان قريبا من القاش في موضع يتساحل الناس  
فيه افتقر الى اذن من الامام والافلا **ابن** لقوله عزم من احيى ارضاميته فهي له **ابن** هذا الحديث  
رواه تسعة من الصحابة رضي الله عنهم **ابن** الاول **ابن** عبد الله بن عباس رضي الله عنهما اخرج حديثا لابي  
في مجمع عن عمرو بن رباح عن ابي طاهر عن ابيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احيى ارضاميته فهي له  
وليس لعرو وطالم حق ورواه ابن عدي في الكامل وقال احمد بن رباح مولى ابن طاهر محدث عنه بالاطل  
لا يباع عليه ثم اسند عن البخاري انه قال عمرو بن رباح هو ابن عدي في حديثه وحال وكذلك نقل  
عن القلاس ووافقه الشافعي حاشية امر المؤمنين رضي الله عنهم اخرج حديثها البخاري في صحيحه  
في المزارعة عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من اعمل ارضا لبنت لا يجد ثوبوا حق وقال عروة قضى به عمر رضي الله عنه وخلفه ورواه ابو بكر  
الموصلي بلفظ المضمر **ابن** وقال خذ ثوبا من ارضي ابي او من ارضي ابي عن هشام بن عروة عن ابيه  
عن عائشة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احيى ارضاميته فهي له وليس لعرو وطالم حق  
وكذلك رواه ابو داود الطيالسي في مسند حديثه بن صالح عن الزهري عن عائشة مرفوعا  
بلفظ ابي يعلى ومن طريق الطيالسي رواه الدارقطني في مسنده ورواه ابن عدي في مسنده وقال  
ارجوا انه لا يابى به **ابن** الثالث **ابن** سعيد بن زيد اخرج حديثه ابو داود في المزارعة والترمذي في  
الاحكام والنسائي في الموات عن عبيد بن عبد الوهاب الثقفي عن ابوب عن هشام بن عروة عن  
عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احيى ارضاميته فهي له وليس لعرو وطالم حق  
وقال الترمذي حديث حسن غريب وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما لا يملكه  
بشرط

وقال لا يملك احد ارضي عن هشام بن عروة عن ابيه عن سعيد بن زيد عن ابي عبد الوهاب عن ابوب عن هشام بن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
اشارة الى الترمذي اخرج ابو داود وقال عروة وقيل اخبرني الذي حدثني هذا الحديث ان رجلا من اخصصا الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن احداهما خلعة ارضي الاخر فيقضي لصاحب الارض بارضه وامر صاحب الخلع ان يخرج  
خلعه منها فلقدها راتهما وانها تقرب منهما بالفسوس وفي لفظ اخر فقال رجل من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم  
والاخر ظني انه ابو سعيد فانار انت الرجل يضرب في اصول الخلع **ابن** حذرة النسائي ايضا عن النبي  
عن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن ابي عبد الله رضي الله عنه وسلم قال من سلا كذا لك ورواه مالك  
في الموطا في كتاب الاقضية اخبرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سلا كذا لك فذكر في السراج كاب  
رضي الله عنه اخرج حديثه الترمذي والنسائي ايضا عن عبد الوهاب الثقفي عن ابوب عن هشام بن عروة عن  
حاضر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال **ابن** من احيى ارضاميته فهي له **ابن** وقال الترمذي حديث صحيح  
وفي لفظ النسائي هذا الاسناد من احيى ارضاميته فهي له **ابن** ما اكلت العاقبة منها فهو له صدقة  
ورواه ابن حبان في صحيحه **ابن** اللفظ عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر رضي الله عنه ثم قال وفي هذا  
الخرجة دليل على ان الذي اذا احيى ارضاميته فهي له لان الصدقة واعادة في النوع الثالث والاربعين  
من القسم الثالث وقال **ابن** ان هذا الخطاب للمسلمين لان الصدقة اعم ان يكون منهم قال والعاقبة طلاق لورق  
ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا وكيع حديثا هشام بن عروة عن ابي الزبير عن جابر رضي الله عنه  
مرفوعا الحاشية عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما اخرج حديثه الطبراني في مجمع الوسيط حاشية  
احمد بن القاسم ابن مسعود وحديثا محمد بن عبد الوهاب الحاشية حديثا مسلم بن خالد الزنجي عن هشام  
ابن عروة عن ابيه عبد الله بن عمرو بن مرفوعا بلفظ حديث سعيد بن زيد وقال بقرده مسلم بن خالد  
عن هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن مرفوعا بلفظ حديث سعيد بن زيد ورواه ابن عدي  
في مجمع حديثا احمد بن صالح الوحاظي حديثا سعيد بن عبد العزيز عن محمد بن فضال قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضي ارض الله والعباد عباد الله من احيى ارضاميته فهي له **ابن** الساج  
مروان بن الحكم اخرج حديثه **ابن** الدارقطني الطبراني في مجمع حديثا موسى بن هرون حديثا حجاج بن  
الشايع حديثا موسى بن داود حديثا نافع بن عمر الجمحي عن ابي مليكة عن عروة بن الزبير عن عبد الملك  
ابن مران عن عروة بن ابي الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ حديث فضالة وقال بقرده حجاج بن الشافعي  
عمر بن عوف رضي الله عنه اخرج حديثه ابن ابي شيبة والدارقطني في مسندهما والطبراني في مجمع  
عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جابر مرفوعا بلفظ سعيد بن زيد ورواه ابن عدي  
في الكامل اعله بكثير وضعفه عن احمد بن النسائي وابن معين حديثا الساج حاشية **ابن** اخرج حديثه الطحاوي  
باسناده اليه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخط على شيء فهو له **ابن** وكذاه مباح سقت  
بدم الله مملوكة **ابن** فلا يفتقر الى اذن الامام **ابن** كما في الخطب والصدقة يعني لو اخذ خطبا او صدقة  
او حشيشا ملكه بدون اذن الامام وكذا الوحد معدنا او كذا في موضع لاحق لاحد فيه يكون  
له **ابن** اذنه **ابن** ولا يحنفية قوله عزم ليس للمري الا ما طابت نفس امامه به **ابن** هذا الحديث اخرج الطبراني  
من حديث معاذ رضي الله عنه وفيه ضعف وقد تقدم في السير والاولى ان يستدل في حنفية  
عما اخرج ابو يوسف في كتابه السمي بالخراج عن ثوبان عن طاهر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عادي الارض لله ورسوله ثم لكم من بعد من احيى ارضاميته فهي له وليس للبحر حق بعد ثلاث سنين  
ورواه ايضا سعيد بن منصور في مسنده وابو عبيد والبيهقي في مسنده من حديث فضيل عن ثوبان عن  
طاهر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عادي الارض لله ورسوله ثم لكم من بعد من احيى ارضاميته  
من موان الارض فيملكه رقبته **ابن** وروي ايضا من حديث معاوية بن هشام حديثا عن ثوبان  
عن ابيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موان الارض لله ورسوله ثم لكم من احيى منها  
شيئا فهي له بقرده معاوية بقرده وقال لذي مني هذا انما انكر عليه وجه الاسد لانه اضاف  
الى الله والى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسوله لا يجوز ان يحتل احد شيئا منه الا باذن الامام  
كالخمس في باب الغنيمه لما اصنف الى الله ورسوله لا يجوز ان يحتل احد شيئا منه الا باذن الامام  
لانه ليس فيه ما ينبغي هذا الشرط فيكون المراد من قوله عليه السلام من احيى ارضاميته فهي له الحديث بيان السب

ما لا يملكه  
بشرط



























كثير الحاء المعجزة وبالذات الممثلة وفي امره شين معجزة واسمه جان من يد الشريفة المحضى وجان كثر الحاء الممثلة  
وروي في النور والوحدة وروي في يوسف في كماله الخراج خد شيا الملقى من كثر عن كثر ان قال في قوله تعالى صلى الله عليه  
وسلم لا يمنعوا كلاً ولا ماء ولا نارا فانه متاعا للمؤمن وقوة المستضعفين قوله في ثلاث قال الشراح القاسان  
يقول في ثلاث قيل للمذكر والمذكر الممدد ووجوز ان يثبت ونظم قوله عليه السلام من صام رمضان وامنعه  
لست من شوال السنما استعمال المذلة والذلة الممدد والممدد وهو من صام رمضان والامام الشافعي  
فيه نظير ان صامها المعدد وهو قوله عليه السلام في الماء والكلا والنار اما حدث صوم من شوال في الصحيح  
المتطهر قول الكلا يفتح الكاف واللام وفي آخره هم على وان فعل جرحا كالا لاما خواهر اده الكلا كل ما يح  
على وجه الارض يسطر وتستر ولا يكون لسان كالادح ونحوه واما كان له ساق يكون جرحا كالا ولا ليل  
على وجه ذلك قوله تعالى في الخبر والخبر لسان قالوا الشعر ما قام لسان والخبر ما انسطر وان شغل على وجه الارض  
فعل هذا لوان الشول الاخر من الشول كالا وكذا الشول الاصل الذي يقال له العود من الشول لا  
يقوم لسان حتى لو ثبت في ارض مملوكة في استان واخذ ذلك كان لصاحب الارض لسانه ومنه واما القول  
الاصل الذي ياكله الابل ويقال له الخارج فغيره اختلاف المشايخ حكمي عن الشيخ الاجل ابي بكر بن الفضل  
رحمه الله انه كان يقول من حمله الكلا والخيش والغنم ابو جعفر الطوسي واني يقول من حمله الشعر قاله اورد  
عن محمد بن عيسى في النوادر روايتان في رواية حمله من الكلا وفي رواية جعله من حمله البحر واختلاف  
الجواب لاختلاف الموضوع لانه اراد برأيه الكلا ما يسطر منه على وجه الارض ولا يكون له ساق  
واراد بالرواية الاخرى ما قام على الساق ولا يسطر على وجه الارض والسوس من الشعر لانه يقوم على  
ساق انتهى كلام خواهر اده وقال الجوهر في الكلا والغنم وقد كثر الارض الكلات في ارض كثر  
وكثيره اي الكلا وسواء كانت رطبة او بالسة وقال في المغرب والظاهر انه يقع على ذي الساق  
وقد كثر في الغنم الكلا في النبات ثم ان قوله عليه السلام الناس شركاء في ثلاث شركاء باحد لا يشرك  
ملك من سبق الى اخذ شيء من ذلك في رعا او غنم واخره فهو احق به وهو ملك له دون من سواه وهو  
له تملكه بجميع وجه التملك وهو موروث عنه ويجوز فيه وصاياه كما يجوز في املاكه فان اخذ منه  
اخذ بغير اذنه ضمنه كما يضمن سائر املاكه وما لم يبق اليه احق فهو حلالا على المسلمين فهو مباح على كاف  
النه او لا يهلك اذ كذا الكرومي في مختصره ثم انك قد عرفت ان الماء على اربعة انواع كما ذكره المصنف في  
الشركة في الكلا فعلى وجه بعضها اعتمد من بعض الامم من كون الشئ في ارضه لا يكون مملوكا لاحد  
يكون الناس شركاء في ذلك في الرعي والغنم ليس لاحد ان يمنع انسانا من ذلك وهو كما يشرك في ما يتعارف  
اخرى حص من حقله وهو ان يوزل لكلا في ارض مملوكة بعت بنفسه لا يبايات صاحبه لا يرضى يكون للناس فيه  
شركة حتى لو اخذ انسان كان ما اخذ ملكا له الا ان لصاحب الارض ان يمنع من الدخول في ارضه لاجل  
الكلا ذكر محمد هذا القدر في الكتاب ولم يزد عليه الا ان شاعرا اذ اعلى ذلك وقالوا اذ وقعت  
المنفعة من صاحب الارض الذي يريد الكلا لا بد من اعتبار من اعتمدا لان صاحب الارض يمنع من الدخول  
في ملكه وهذا بطل حقه لان له شركة في الكلا واذا وجب اعتبار المنفعة نقول ان كان يحد الميراث الكلا في موضع  
اخر غير مملوك لاحد فرب من الماء الارض يقال له خذ من ذلك وان لم يحد يقال لصاحب الارض اما ان يقطعه  
بيده او اذ ان له حتى يدخل في اخذ حقه من ارضه ان كان في حوزة ماء واذا الدخول في كرمه لتأخذ  
الماء فتمتعه صاحب الكرم ان كان عديم ما في موضع اخر غير مملوك لاحد فرب منه يقبل ان ذلك المكان  
وخذ منه وان كان لا يجد يقال لصاحب الارض ان يعطيه بيده او اذ ان له حتى يدخل في اخذ حقه  
وشركة اخرى حص من ذلك كله وهو ان يكتسب الكلا او يبت الكلا في ارضه فانه يكون مملوكا له ويقطع حق  
غيره ولا يكون لاحد اخذ ذلك بوجه الا ان تبقى شدة الشركة لقوله عام الناس شركاء في ثلاث حتى لو شره  
انسان لا يقطع بينه واما الشركة في النار فبأنه ما قال شيخ الاسلام خواهر اده في كتاب الشرب وهو ان  
اذ او قد نارا في مفاقر فان هذه النار مشتركة منه ومن الناس اجمع حتى لو حار انسان واراد ان يستضي  
نصوة هذه النار واراد ان يحيط بها له حول النار او يضطلي بها في زمان البرد او يتخذ منه سراجا  
لا يجوز لصاحب النار منع الا ان يكون وقد نارا في موضع مملوك له فان له ان يمنع من الاستفاد  
ملكه لا بالنار فاذا اراد ان يخذ من قبيلة سراجا او شيئا من ارضه فان لصاحب النار ان يمنع من ذلك

خلفا

ملكه ولو اطلقناه للناس لم يبق له نار يضطلي بها ويحترق بها وهذا لا وجه له وانه اي قوله شركاء في  
الشرب والشرب اي يشتمل الشرب كسب الشرب وهو النقيض من الماء والشرب بضم الشين وهو فعل الشارب  
محض منه الاول الاجتماع وهو النقيض من الماء وبقي الثاني وهو الشرب بضم الشين وهو النقيض من  
الثاني وهو الشفة وهو الشرب بضم الشين وهو النقيض من الماء وبقي الثاني وهو الشرب بضم الشين وهو النقيض من  
الماء ولا ملك المتاح بدونه اي بدون الاجزاء كالظلي او الكس في ارضه اي دخل في الكس كالكس  
وهو الموضع الذي ياولي اليه يقال كس الظلي اذ الغيب واستتر في كاسه ولان في الغيب الشفة ضرورية  
لان الانسان لا يمكنه استقصاء الماء الى كل مكان وهو محتاج اليه لنفسه وظهر اي مركبه فلو منع منه  
افضى الى حرج عظيم والحرج مذهب شرا وان اراد الرجل ان يفي بذلك ارضا احياء كان لا يملكه  
النهار ان يمنعوه عند ارضهم او لم يرضيهم لانه حق خاص لهم ولا ضرر في ذلك ولا لانا لو اخذ ذلك  
اي سقى ارضه لا تطفعت من شدة الشرب بضم الشين وهو الشفة والثابع اي النوع الرابع من انواع  
المذكور الماء المحرز في الارض كالكتاب والذات والجرار ونحوها وانه اي هذا النوع من الماء  
مستأثر مملوكا له بالاجزاء وانقطع حق غيره عنه كما في الضمة للماء خذ شرا لانه ما خذ دخل في ملكه  
حق الغير عنه حتى لو انفعه رجل بغير ضمة الا انه بقيت فيه شدة الشركة اي لكن بقيت في هذا  
الماء شدة الشركة اي بقيت في هذا الماء شدة الشركة نظرا الى الدليل وهو ما رواه ساس اراد قوله عام  
الناس شركاء في الحديث حتى لو سرق انسان في موضع غير حوزة وهو تباين اي في الحال لانه  
يساوي نصيب الشركة وهو عين دارهم لم يقطع بينه وبين الشركة فاعلى هذا ينبغي ان لا يقطع  
في شيء مالا لانه قال تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا فبئروا شدة هذا الطريق قلت ليس هذا نظير  
ذلك لان فيما عن فيه شركة الاشياء المخصوصة بعد ثبوت شركة العامة ولهذا ابورت الشركة العامة  
شبهة في سقوط حد الزنا فانها لو رزق في امة الغير بحد ولو رزق في امة مشتركة عنه ومن عثم ليجل الحد  
اذ لو علمنا عموم قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا لزم ان يحد باب الحد ودكها وظل العموم باليات  
الذلة عليها من قوله الزانية والزاني والتاثير والتاثير وهذا لا يصح لان العمل بحد الواحد  
وهو قوله عام اذ لو احدث ودما استطعمت انما يصح ان يوجب الكتاب معولا عند العمل بحد الواحد فعمل  
ان المراد بالشبهة الخاصة لا العامة وقال راجع الشريعة في جواب هذا الاعتراض مما لا الجمع بالجمع  
يقضي انشاء الاحاد كما في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وقوله واحل لكم ما وراء ذلكم ولا يجوز الزيادة  
على الادب فكان معنى الشركة للناس عاما ولو كان البئر او العين او الحوض او المهر في ملك رجل لم يمنع  
من غيره الشفة من الدخول في ملكه اذ كان يحد ماء اخر غير من هذا الماء في غير ملك واحد وان كان  
لا يحد يقال لصاحبه لانه ان يقطعه الشفة او يتركه باخذ بنفسه بشرط ان لا يتركه صفة اي  
جانبه وهذا عن الطحاوي في هذا الذي ذكرناه منقول عن الامام الحافظ الفقيه ابي جعفر احمد بن  
محمد بن سلامة الطحاوي المصري وقيل ما قاله صحيح اي قيل ما قاله ابو جعفر الطحاوي صحيح فيما اذا حضر  
في ارض مملوك له اما اذا حضر في ارض مملوك لغيره ان يمنع لان الموات كان مشتركا في الحقد  
لا حقا حتى يشرك فلا يقطع الشركة في الشفة لاجل احكام مشترك فان العلة الحاصلة من هذا  
الشرب يكون مشتركة بين المالك ومصرف العشر او مصرف الخراج ان كان الماء خراجا ولو منع  
عن ذلك وهو يخاف على نفسه وظهر العطش اي لو منع صاحب البئر او العين او الحوض والنهر  
الذي في ملكه عن الدخول فيه والحال انه يخاف على نفسه او مركبه العطش له ان يقال له بالصلاح  
لانه فتنه فلا يمنع حقه وهو الشفة والماء في البئر مباح غير مملوك لانه لم يوجد منه احوار  
فكان مشترك بين الناس فاذا منع حقه ومن منع حقا مستحقا لغيره كان لصاحب الحق ان يقال  
المانع بالصلاح ليعمل في حقه كما لو منع طعاما مشتركا عنه ومن المانع كان له ان يقال المانع  
بالصلاح خلافا لما احرز في الاناء حيث يقال له بغير صلاح لانه قد ملكه لانه اذ احرز  
في قرية او جبل وكوز انقطع شركة الغير وكان الميراث للماء مضطرا الى ذلك فانه يقال له بالصلاح  
بغير العصا وكذا الطعام عند اصا به المحصة اي وكذا حكم الطعام اذ انعه عن الميراث  
عند المحصة فانه يقال له بدون صلاح وقيل في البئر ونحوها ان يقال له بغير صلاح يعني لانه

نقطع







يكن فيه ضرر عام لا يجبر الا بالضرورة فان لم يكن فيه ضرر عام لا يجبر الا بخلاف  
الكري فانه معلوم لان حاجه النهل الى الكري في كل وقت معاوم عاده وقد القى موه عاده في كل  
هنا لا يحاله لانه بالانه يرد قطع منفعة الماء عن نفسه وشركائه فليس له ذلك بل ان كان له حصة عليه واما  
الثالث اي النوع الثالث وهو الخاص من كل وجه فكره على اهله لما اشار الى قوله لان الحق  
للمهر والمنفعة تعود اليهم على الخلو من ضرر من بحر الابن وهو قول اي بكر الاسكاف كما في الثاني اي في  
النهر الثاني كما في الما قبل لا يجبر في قوله اي ليعتد بالبدن وقال ابو جعفر ويقول استنادي في  
البدن اخدم لان كل واحد من الضررين خاص لهما مستويان فيترك ما كان على ما كان وما العذر رد فيهما  
بالاخر كما في الحايط من اثنين اذ الضم او انفك علو وسفل فاذ ادا احد هما ان يبنى والى الاخر لا يجبر  
الا في بقا الاخر من انشائه وانما سفل او اسفل من سفل فاذ ادا احد هما ان يبنى والى الاخر لا يجبر  
رفع الضرر عن رصه الا في ما رجوع على الا في ما التقوا عليه في نصيبه للكري فاستوى الجنبان س اي اذ  
من يصيل لا من الشرب قدر ما يبلغ فيهما التقوا عليه في نصيبه للكري فاستوى الجنبان س اي اذ  
كان الامر كذلك استوى جنبه الا في وجب رفقة اذ انا استوى للضرر لان كل واحد ليعوض  
فامتنع التعارض خلاف ما تقدم وهو الا جبار في النهر الثاني فان من اى من اهله جبر عليه لما ذكرنا  
ان هناك احدي الجنبين عام فحجر الا في تعارض المقام ولا جبر حتى المنفعة في هذا اجواب اشكال  
وهو ان يقال ان كان لا يجبر الا في على الكري حتى الشراك فلم يجبر حتى الشدة كما قبل انه جبر حتى السعة وهو  
قول بعض المشايخ من اصحابنا لا جبر حتى الشدة لان الجبر حتى الشدة لا يستقيم اذ استغوا جميعا في الا  
فانهم لا يجبرون على الكري حتى اصحاب الشدة وموته كرى النهر المشترك عليهم س اي على الشراك من اعلاه  
س اي من اعلى النهر فاذا اجاور س اي الكري م ارض رجل رفع عنه س اي رفع الكري عن الرجل وضورته  
ما ذكره في الكافي والمنفعة ان النهر ان كان من عشرة لكل واحد منهم عليه ارض فان الكري من فوهة  
النهر في ان يجاور شرب منهم او لهم على عشرة اسهم على كل واحد منهم العشر فاذا اجاور شرب الاول خرج  
هو من الكري ويكون الكري على الباقيين بقسمة اسهم فاذا اجاور شرب الثاني سقط عنه العشر ويكون  
الكري على الباقيين على ثمانية اسهم على هذا الترتيب ولا ان المونة بينهم على عشرة اسهم من اول  
النهار الى اخره وهذا عند لي حنفية س اي رفع مونة الكري عند لي حنفية وفيه قال الساجي اجماع  
وفي فتاوى فاضل خان اخذوا في الفتوى وقال اي عليهم جميعا من وله الخ فخصص الارض والشرب  
س اي قال ابو يوسف ومحمد مونة الكري على الشراك جميعا من اول النهار الى اخره لان لصاحبه لا على  
حقا في الاسفل س اي في اسفل النهر لاحتياجه الى تسفل ما فضل من الماء فيه س لانه اذا اشتد  
ذلك فاصار الماء على ارضه فاستد درعه فعلم ان كل واحد ينتفع بالنهر من وله الى اخره وطند  
لستحق الشفعة بمنزل هذا النهر حتى اهل الاعلى والاسفل في ذلك سواء فاذا استواء في العزم  
لستوون في العزم وهو مونة الكري م وله س اي ولا في حنفية ان المقصد من الكري الانتفاع بالسي  
وقد حصل لصاحب الاعلى فلا يلزمه انتفاع غيره قال الساجي في الفتوى انتفاع غيره لان الانتفاع  
في معنى النفع غير مسموع وتبعه على ذلك الكافي في قوله ان كل واحد من صاحبه العشاء ولم يرد شدة عليه  
وقال لا ارى استعمال الانتفاع في معنى النفع وهو ضد الضرر ولم ينع ذلك في قوانين الفقهاء  
وجاء ارجوته بمعنى رجته في لغة همدان وجوز على قياسه انتفعته بمعنى نفعته ولكن اللغة لا يفرق  
بالقياس ويجوز ان يكون ذلك هو ان كانت بان يكون في الاصل انتفاع غيره من باب الانتفاع  
قلت لا يلزم ان يكون لهم هنا المنفعة لكون النفع متقدرا به وان ظهر بل يجوز ان يكون  
للتقويض من باب العتق فان باع متقدرا بالما قصده وامنه التقريض اذ خلو المهر عليه على قصد ان  
يكون المفعول معرضا لاصل الفعل فان معنى العتق عرضته للبيع وجعلته متفككا الله وذكر ذلك هنا  
يكون المعنى فلا يلزمه ان يجعل غير معرضا للنفع ولا متفككا الله وقد جاء انتفع الرجل بالمال ابو زيد  
ولكن معنى آخر في النفعات وهو العصى ويجمع نفعه بالفتح وهو العصى وليس على صاحب المصل  
عمارة هذا اجواب عن قولنا لان لصاحبه الاعلى حقا الخ ليعني لا يلزمه س اي باعتبار تسفل ما فضل  
كما اذا كان له مسيل على سطح غير حيث لا يلزمه عمان سطح جان م كيف وانه مكنه دفع الماء من ارضه

بكر

بشدة من اعلاه س اي كيف يلزم صاحب المسيل عمارة والحال انه مكنه دفع الماء من ارضه ما يسيده فوهة  
النهر من اعلاه اذا استغنى عن الماء ثم انما يرفع عنه س اي ثم انما يرفع مونة الكري على الرجل الذي تقدم  
ذكره م اذ اجاور ارضه كما ذكرناه س اشارة الى قوله فاذا اجاور ارض رجل رفع عنه م وقبل اذ اجاور فوهة  
ارضه فخص م اي يرفع اذ اجاور فوهة فخص وهو تضم القاء وتشد يد الواو وهو اول النهل وكذا فوهة  
الطريق وفوهة الرقاق وهو مروي عن محمد س اي هذا القول مروي عن محمد ذكره في النوادر والاول  
اصح س اي القول الاول اصح كما اشار اليه في الاصل واليه ذهبنا لكرخي م لان لا ايا في اتحاد الفوهة  
من اعلاه واسفله س اي من اعلى النهر واسفله م اذ اجاور الكري فخص ارضه حتى سقطت عنه مونة  
س اي مونة الكري م قبل ان يرفع الماء ليعتد ارضه لانه الكري في حقه هذه المسألة لم يرد كرها محمد  
في الاصل وقال المشايخ اذ اجاور الكري ارضه واذا ان يرفع راس النهل حتى يمتلئ ارضه فله ذلك على  
قول اي حنفية لانه سقطت عنه مونة الكري وعلى قولنا لا يكون له ذلك لانه لم سقط عنه مونة الكري  
كما ذكره خواجه رزاده في شرحه م وقبل ليس له ذلك ما لم يرفع شركا في نفع لا خصا ص س اي الانتفاع  
بالماء دون شركائه وللحق من هذا الخلاف اختار المشايخون بالبداهة ما كرى من اسفل النهر  
او يترك بعض النهل من اعلاه حتى يرفع من اسفله م وليس على الشدة من الكري شي لان اهل الشدة  
م لا يخصصون س لانهم جميعا اهل الدنبا فلا يمكن حصرهم للكري وليس الفضل ولي من البعض وهذا لا يحق  
الشفعة حتى يلزم العزم ما زال العزم م ولا يمتنع اتباع س لانهم لا ملك لهم في رفقة الارض والمونة تحت على  
الاصول لا على الاتباع ولهذا كان مونة قتل الحيلة على عاقلة اصحاب الحيلة دون المشترين والسكان  
كذا في المسوط والله اعلم **فصل في الدعوى والخلاف والنقص** س اي هذا  
فصل في بيان الدعوى والخلاف والنقص في الشرب م ويصح دعوى الشرب بغير ارض استحسانا  
م وفي التمسك لا يصح م لان شرط صحة الدعوى اعلام المدعي في الدعوى والشهادة والشرب مجهول جهالة  
لا تقبل الاعلام م لانه فذلك بدون الارض ارضا م هذا وجه الاستحسان لانه الشرب قد ملك  
بدون الارض الوصية وقد سيع الارض بمعنى الشرب له وهو مرغوب فيه س اي الشرب مرغوب فيه  
يشترط فيه فاذا استولى عليه كان له دفع الظلم عن نفسه باثبات حقه فيصح فيه الدعوى س اي اذا كان  
لك ذلك فيصح فيه الدعوى وفي باب الشهادة ان من الاصل اذا كان يجر لرجل في ارضه فادعي رجل فيه شرب  
يوم في الشهر واقام على ذلك شاهد من عدلين فانه تقبل هذه الشهادة ويقضي له بذلك استحسانا  
لانهم شهدوا الله لشرب يوم من ثلاثين يوما وهو معلوم وكذا اسيل الماء ولو ادعى يوم من في الشهر  
فخا شاهد من شهدوا الله بما يوم في رفقة النهل يرد بقوله في رفقة النهل ان له شرب يوم من هذا  
النهر في شهر وشهدوا الاخر على يومين ذكر ان في قول اي حنفية لا يقضي في قياس قولنا يقضي بالافعال هو  
شرب يوم فان شهدوا احدهما ان المدعي قبله او له شرب يومين وشهدوا الاخر انه اقر له شرب يومين فاشهدوا  
على الخلاف واذ لم يشهدوا على الاقر ابل شهدوا احدهم ان له شرب يوم من الشهر وشهدوا الاخر ان له شرب يوم من الشهر  
الاخر لشرب يومين تحت ان تقبل على الاقل وان شهدوا ان له شرب يوم ولم يسجوا عدد الايام  
وكلم شهدوا ان له في رفقة النهل شي لا تقبل لانهم شهدوا الشرب مجهول لانه لا يدري انه له شرب يوم  
من الشهر او من الاسبوع او من السنة ولو شهدوا له عشر النهل تقبل الشهادة كما لو شهدوا بعشر النهل  
تقبل الشهادة كما لو شهدوا بعشر هذا الارض قال ولو ادعى رجل عن او فانه تشهد له شاهد ان احدهما  
بالعشر وشهدوا الاخر باقل من ذلك بخلاف من احدهما ان شهدوا واعلى الاقر لا تقبل في قياس اي  
حنفية وعندهما تقبل استحسانا على الاقل وان لم يشهدوا واعلى الاقر لا تقبل بالافتقار على الاقل لانهم  
شهدوا واما العتق واذ كان يجر لرجل بحري في ارض غيره فاذا صاحب النهر ان لا يجري النهر في ارضه  
ترك على حاله س اي لم يكن له ذلك بل يترك على حاله لانه مستعمل له باجر ما به س اي لان صاحب النهل يسجل  
النهر باجر ما به وبنيان بان لم يكن له باجر على طرف النهل ولم يعرف جريان ما به فيه من قبل وبمعنى قوله  
م ولم يكن جاري س اي الماء في ارضه م فعلمه البيت ان هذا النهل له او انه قد كان له جراه في هذا النهل  
س اي موضع الاخر في هذا النهل يسوق الى ارضه للقسمة م هذه الجملة كان من جراه واللام في القسمة التعليل  
م فيقضي له اياه بالحق ملكا له س اي حال مونة ملكا للمدعي فيها اذا اقام البيت ان هذا النهل له اوصفا

غير صح



ستحقاقه في اي حال كونه ضعفا مستحقا فيه الى في النهر فما اذا اقام البنية ان له مجراه في هذا النهر وعلى  
هذا اي وعلى هذا الحكم المذكور المصنف في نهر وهو موضع صبا الماء اي جريته او على سطح اي او المصب  
على سطح وهو مجرى الميزاب على سطح او الميزاب ما رفع عطف على الموضع ما نادى ان مجراه في دار قوم ثم حكم  
الاختلاف فيها اي حكم اختلاف المدعيين او المتخاصمين في هذه الاشياء المذكورة وفي بعض النسخ فيه اي في  
كل واحد من هذه الاشياء المصنف والاشياء الميزاب والشيء نظيره في الشرب اي نظيره الاختلاف في الشرب  
والحاصل في هذا الباب ان هذه الاشياء اذا كانت موجودة وتساو في القول فقول المدعي والا فعليه  
البیان وان كان يهر من قوم واحصوا في الشرب كان الشرب منهم على قدر اراضيهم لان المقصود الانتفاع  
بشيء فيستقر بغيره اي بقدر الانتفاع لا بالحاجة في ذلك تختلف بقوله الاراضي وتكثر تفاوتها فظاهر  
ان كل واحد من الشرب بقدر ارضه وقد راجحه فالبنا على الظاهر واجتاحت حتى يتبين خلافه فان  
قلت انهم قد استووا في اثبات البنية على الماء الذي في النهر والمساواة في البنية والمساواة في  
الاستحقاق قلت اثبات البنية على الماء اعقابا للانتفاع بالماء وانتفاع من على قطاع لا يكون مثل انتفاع  
منه قطعة واحدة فلا تحقق التماثل في اثبات البنية في الاراضي وحكي على ذلك في الدفان صاحب  
كتاب الجفر انه يكون منهم على قدر حاجتهم وقايدته انه اذا كان لا حديم عنهم اجريه وللآخر عشرة الا ان  
الارض لا تكفي في الاراضي بقدر الماء ياخذ فعلى ما قاله محمد في الاصل الماء بينهما نصفان وعلى ما قاله  
الدفان في اخذ الماء زيادة وقال شيخ الاسلام جواهره زيادة ومن الناس من قال بينهم بينهم على عدد الخراج  
والصحيح ما قاله علما وانما اذا لم يكن كيف ما كان الشرب بينهم فاما اذا علم على ما كان يقيم على ما كان كما  
في الطريق يقيم على عدد الاروس لا يعلم حقهم اما اذا علم يقيم على ما كان في الاصل خلاف الطريق يعني اذا  
اختصت فيه الشراكة فاعلم يستوون في ملك ارضه لا يفتقر في ذلك معونة بالدار وصفتها  
لان المقصود الطريق وهو في الدار الواسعة والضيق على مقدار واحد اي على مجموع واحد وفي بعض النسخ على صفة  
واحدة فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر يعني لا يمكنه حتى يفي ارضه تمامها الا بالشكر ويومس بكرت  
النهر يسكر اذا سكر منه من باب ينصرف السكر كثيرا لعدم وهو المشقة لم يكن ذلك في اي مكان لا على  
ان يسكر النهر على الاستعمال لما فيه من سكر ابطال حق الشافعي ومنه ولكنه بشر بخصته في اي من غير يسكر  
وفي الاجناس فالعمر والطريق وهو يولد محمد من شجاع اراذله هذا اذا كان يصيب صاحب على النهر الله  
بجميع ارضه حتى يسكر النهر فيساق كل الماء اليه ليس له ذلك الا ان يكون ارض صاحب الاعلى من بقعة لا يصل اليها  
اليه الا ان يخذ في النهر يسكر وارباب الارضين مفردون ان شربها من هذا النهر فهذا لا بد ان يخذ في النهر  
سكرو حتى ينفع الماء اليها وان رضوا على ان يحملوا ذلك معا ومعه على ان يسكر كل واحد منهم يوما يوما  
الماء كله الى ارضه جاز فان رضوا على ان يسكر الاعلى النهر حتى يشرب خصته او اصطلحوا على ان يسكر كل واحد  
منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه في الاعلى اذا تمكن من ذلك في اي من اسكره بل هو لا يسكره  
ما يسكر به النهر بخلافه الطين او التراب لا يسكر النهر به عادة وفيه اصرار من غير ارض من الشراكة  
لكونه اصرار بهم اي بالشراكة وفي فتاوى فاضل خان ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري الى ارض كل واحد  
بالشراكة فانه يندب انما يخل لا يخل الاعلى ان يسكره ويرفع الاعلى الى ارضهم وفي المصنف  
عن ابن مسعود اهل الاستعمال اقل اقل اقل حتى يروا وفيه دليل انه ليس له اقل الاعلى ان يسكره  
النهر ويحبسوا الماء عن اهل الاستعمال في المعنى لان قد امته ولو كان نهر صغير او يستلوا ويشاح اهل الارضين  
المشاربه فانه يندب اقل الاعلى ويستفي حتى يبلغ الكعب ثم يرسل بالذي اليه كذا في النهر الى الارضين فان  
لو فضل عن الاول شي او الثاني والثالث لا شيء للباقي لانه ليس له الا ما فضل منهم كالعصبة في الميراث  
وهذا قول فقهاء المدسنة ومالك والشافعي ولا يخل فيه مخالفا والاصل فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان رجلا من الانصار خاض الزبير في شراج الحرة التي يسفون بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام  
اسقي يا ابن الزبير ثم ارسل الماء متفق عليه وليس لاحد من ان يري من النهر نهر او ينصب عليه شيء  
الا من يصب عليه لان فيه كسر صفة النهر ويخل موضع مشترك ما لسا الا ان يكون في نهر لا ينصرف اليه ولا لسا  
ويكون موضعها في ارض صاحبها ان يكون بطن النهر وجفتاه ملوكا له وللآخر حق النشل كذا في المخطوط والمنسوخ  
لا يضمنه ملك نفسه ولا يضمنه في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما ساءه من كسر صفته لا يبنى على حافته

النهر فتسكب به وبالماء اي ومعنى الضرر بالماء ان يغير من سنة النهر كان مجرى عليه لان فيه تخرج الماء  
عن موضعه حتى يصل الى الرخو والداية والسابقة نظير الرخو في الحكم والجواب الدالة جند طوبى من كسر  
تركيب مداف الارز وفي راسه مغرة كسب شي بها والسابقة البعير الذي يبنى عليه اي يبنى وفي المثال يسر  
السواقي سقلا يقطع ولا يخذ عليه جسر ولا ينقطع اي على النهر والميزاب موضع وسبق من الاقواخ  
والاخشاب والفتحة ما يخذ من الآخر والميزاب في الميزاب ليعظم ما يبنى على الماء للعتور والجسر عام  
فان الجسر ما يبنى به النهر ميتا كان او غير ميت في النسخ لغة وكذلك عن قوم يهر عليها ارضون فهو مثل  
هذا النهر وكذلك يهر من قوم يسفون منها اراضيهم وكذلك البركة من قوم ليس لاحد من ان يري منه نهر وان  
يحدث حدثا لا يباد ان ارضهم اولا قال اهل اللغة البركة الحوض من اهل بطن خاص من قوم اي لا يجوز ان  
يتصرف احد فيه بخلاف ما اذا كان لواحد نهر خاص من قوم وهو الذي يكون حال مجرى فيه الشفعة  
فان اذا ان يقطر عليه اي يخذ عليه قطره ويسبق منه اي يسد جانبي القنطرة من النهر لذلك  
او كان يقطر استوفى اي او كان النهر عليه قطره وهو مستوفى فاما ان يتصرف في ذلك لا يندب ذلك  
في اخذ الماء اي لا يندب نقض القنطرة في حوله الماء في نهر ولا ضرر بالشراكة باخذ زيادة الماء هذا اللفظ  
يحمل وجهين احدهما انه لا ضرر بالشراكة باخذ القنطرة زيادة الماء لعدم زيادة كقوله ولا تزي  
الصنف بها يخرج اي يخذ لنفسه حرا وهذا عبارة عن عدم الصنف ثم لا ان يكون ضارا لا يحل لها ان  
لا ضرر باخذ زيادة الماء والثاني لا ضرر بالشراكة باخذ زيادة الماء لانه اذا رفعت القنطرة  
ينصير حصول زيادة الماء حيث يكون له ذلك فيعلق بقوله خلاف ما اذا لم يندب تصرف في حال  
ملكه وضعا وتقسما اي من الوضع في صورة البناء ومن حيث الرفع في صورة النقص ولا ضرر بالشراكة باخذ  
زيادة الماء والواو والحالة ان الكلام في ذلك حتى اذا كان من غير ملكه مع وان كان تصرف في خالص ملكه لانه ارضه يهر  
م ومنع من ان يوسع فاعلم انه يسر الصنفه ويبريد على مقدار حقه في اخذ الماء لانه حينئذ يكون غاصبا شيئا  
من ماء اصحابه فمنع ذلك اذا كانت لقسمة الكوي والكوي يفتح الكاف وتشدد الواو وهو ثقل البيت والجمع  
كوي كسر الكاف كدرة ويبدو وقد يقسم الكاف في المفرد استعمل الكوي لما يخرجه الماء الى المزارع والمداول  
فيقال كوي النهر بالسكسر والضم وكذا اذا اراد ان يجرها اي كذا ليس له ذلك اي ان يجر الكوي  
عن نهر النهر فيجعلها في ربعة اذرع منه اي من نهر النهر في الشغل وفي تاج الشفعة هذا التقدير  
وتح اتفقا كما اذا كان للزوج الذي فيه الكوي يهر في ان جعله في وسطه ويدع فمئة النهر يعني اللوح  
لا احتساب الماء فانه يزاد في حوله الماء فيه اي لا احتساب الماء في راس النهر فاختاره ليعلم الماء وزاد  
دخوله في الكوي كثر ما كان يدخله خلاف ما اذا اراد ان يسفل كواه اي يضعها اعنى ما كان ارضها  
عما كان في فوق حيث يكون له ذلك في الصحيح لان شدة الماء في الاصل باعتبار سعة الكوي وصفتها  
من غير اعتبار التسفل والرفع هو القادة فلم يكن فيه تغيير موضع الشفعة وفسر الكوي في الاحاس  
بقوله يعني المتواقي فان قيل وانه وان تصرف في خالص ملكه بغير اصحابه وليس له ذلك لانه باخذ  
الماء اكثر من حقه والمنصرف في ملكه اذا اضر بغيره مع كسر بين شراكين كما ساءت ارضه فاجواب  
عنه ان يقال لا يخلو اما ان يكون مقدارا عميقا من نهر ونهر الشفعة مغلو ما اولا فان كان مغلو ما قبله  
ان يسفل حتى يعود الى الحالة الاولى ولا يمكن من الزيادة على ما كان في القدر ثم يرد لا يضر بغيره باخذ  
الماء اكثر من حقه وان لم يعلم مقداره عميقا في القدر ثم قالوا يسفل مقدارا ما يري مثل هذا النهر في العرف  
والقادة وان اراد الزيادة منه منع منه هكذا قال الفقهاء ابو جعفر ولو كانت الشفعة وقصت  
بالكوي فاما اذا ارضهم ان يقيم بالايام ليس له ذلك يعني اذا ارضهم بالشراكة بذلك فاذا ارضوا  
له ذلك لان القدر يترك على قديمة لظهور الحق فيه اي في القدر والمحدث لا يثبت الا بالحدث وفي  
كفائه الشفعة يهر من قوم باخذ من النهر العظم لكل احد منهم كوي على التقاوت فيقال اصحاب  
التسفل باخذون اكثر من نصيبهم لان كسر الماء في اول النهر فينقصكم بقدره لك فعملكم وانما اياها  
معاملة وتسد كواكبه اياها يسفلهم ذلك لانه حق ثبت وضعا لذلك فلا يغير ولو ان لكل منهم  
كوي متمم اي معدودة في نهر خاص ليس لواحد ان يزيد كوة وان كان لا يضر باهلها لان البركة  
خاصة لان احداث التصرف فيها هو مشترك الا باذن الشراكة خلاف ما اذا كان الكوي في النهر



الاعظم كالغرات **و** حجلد **و** النبل **و** حيث لا يمنع ان يزيد الكوي اذا لم يضر بغيره لان لكل منهم ان يشق  
فهر منه اي من النهر الاعظم **ا** اي في ابداء الارض كان له ان يزد في الكوي بالطريق الاول **و** استشهد  
محمد بن محمد بن بطريق خاص من احدتهم ليس لاحد من ان يزد في الكوي بالبا من اراحي ولا يسل فيه  
ماء ولا يشق فيه من اراحي ولا يسل فيه من اراحي ولا يسل فيه من اراحي ولا يسل فيه من اراحي ولا يسل فيه من اراحي  
شرب الماء من كوي ليس لها في ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد في اي زمان **م** يستدل به على انه قد  
اي سوي الماء النهر **م** انه حق **م** و به قال الشافعي في مالك والقاضي الجبلي وعن احمد في رواية جازله ذلك  
اذا كان على وجه لا ينصرف في حافة النهر لاجوز ان يفرجه او يحميه **م** وكذا اذا اراد ان يسوق شربه  
في رصنه الاولى **م** اي في لها شرب **م** حتى ينتهي في هذه الارض لانه يستوفى زيادة على حقه اذا اراد ان يسوق  
تدفع بعض الماء اي يشربه قبل ان ينفذ في الارض **م** هذا الذي ذكره فيما اذا املا صاحب الارض رصنه  
التي لها حق الشرب ثم فتح سبيلها و اجري الماء الى ارضه التي ليس لها حق الشرب وسقاها بالماء الذي ملا ارضه  
الاو اما اذا اجري الماء من الارض الاولى كما بلغ الى الارض التي لها حق الشرب وسقاها بالماء الذي ملا ارضه  
فمنع ايضا لا باعتبار كثرة الماء وقلته بل باعتبار ان حقه سقى رصنه هذا يصير حقه سقى رصنه  
اليه اشار في المبسوط **م** وهو نظير طريق مشترك **م** اي المذكور من الحكم نظير طريق مشترك من يوم  
انه يزد في الشرب ما ليس له فله حقه الشرب ويرد من الماء من ليس له حقه **م** اذا اراد ان يفتح فيه بابا  
الى اراحي ساكنين غير ساكني هذه الارض التي يفتحها في هذا الطريق **م** يعني اذا كان له دران وهو ساكن في  
احدهما وفي الارض ساكني الارض التي هو يسكنها في طريق مشترك فاد ان يفتح بابا في الارض  
الارضي في هذا الطريق ليس له ذلك وفيه بقوله ساكني هذه الارض ساكني هذه الارض اذا كان ساكني الدران  
واحد اكان له ان يفتح بابا الى اراحي لان المار لا يزد او متى كان ساكني الدران واحد او يفتح بابا  
من جده ان لانه يتصرف في خاصه **م** ولو اراد الاعلى من الشرب في النهر الخاص فيه كوي **م** اي  
النهر كوي **م** بينهما ان يفتح بعضهما اي بعض الكوي **م** فحقا لفيض الماء عن رصنه **م** اي لاجل دفع فيض الماء عن  
ارضه كجلا من **م** التراب لئلا يورثه **م** اي الجبل ما جلب الماء من الارض من الماء وقد ردت الارض  
اذا اضررت ذات نزول في منها الماء **م** ليس ذلك لما فيه من الضرر بها لآخر صورته ما ذكره في الا  
وهو ان نهرين من جليل له خمس كوي من هذا النهر الاعظم واحدا من جليل ارضه في اعلى النهر والآخر  
ارضه في اسفل النهر فقال صاحب الاعلى اريد ان اسد من هذا الكوي واحدا او اثنين لان ما النهر  
يكثر في رصني فيفيض وينزله قال ليس له ذلك لان السد احداث تصرف في مكان مشترك فلا يكون له  
الارض صاحبه كما لو اراد ان يوسع الكوي **م** وكذا اذا اراد ان يفتح النهر مناصفه بينهما **م** اي ليس له  
ذلك قوله مناصفه اي بالايام او الشهور صورته ان يقول صاحب الاعلى لا ينبغي جعل نصف  
النهر في نصفه فاذا كان في حصتي سد منها ما يد الى واذا كان في حصتي فتحها كلها ليس له  
ذلك لاجل رصني صاحبه **م** لان القسمة بالكوى قد تمت لا ان يتراضا لان الحق لهما **م** كما لها باه في  
الاراضى صاحبه لا يجزى اذ اتراضا **م** ولعل لراضى لصاحبه لا سفل ان ينقص ذلك **م**  
اي ما قسمته **م** لان المهاياة عن رصنه لا يها عارية لان نخوضها بطريق الا حان منع ذلك لانه يكون  
مباد له منفعة بمنفعة من جملتها وهو باطل فيجوز بطريق الاعان واليعان رجع في عارسته متى  
بذل **م** وكذا الورثة من بعد **م** اي وكذا لهم ان ينقصوا ذلك لانهم خلفاء في ذلك **م** لانه اعان  
**م** اي لان هذا الفعل اعان يعني كل واحد منهما مع لصاحبه نصيبه من الشرب **م** فان متادله الشرب  
بالشرب باطل **م** الفاء فيه للتقليل لانه بيع الحسن بالجس وقد ذكرناه **م** والشرب مما نورت  
**م** هذا الجمل وحده ان يكون لغيره كقولنا وكذا الورثة من بعد **م** وايضا ما قاله الشارح  
في شرحه حيث قال لان الورثة يعومون مقام الوارث في ملاك وحقوقه وقد علك بالارث مالا  
ملك بغيره من اسباب الملك كالفقاص والذن والحق فانها تملك بالارث وان لم يملك بالبيع  
والاخر ان يكون مساله مستداة براسها واليه مال الاراضي في شرحه حيث نقل عن الاصل قال  
محمد بن ابا يوسف عن رجل مات من هذا الشرب فقال يصير شربه ميراثا وان كان لغير ارض  
وذلك لان الملك بالارض يقع حكما لا قضاء ويجوز ان يثبت التي حكما وان كان لا يثبت قضاء كما لمحمد

صاحب

ملك بالارث حكما وان كان لا يملك قضاء استأثر استأثر الملك ونوصي بالاستفاح بعينه **م** اي بغير الشرب  
يعني ان الوصي ان يشق ارضه لان يوما او شهرا او سنة احب من الثلث لان الوصية بالشرب كالوصية  
بالعقود المحبولة وذلك ينقل من الثلث وان مات بطلت الوصية في الشرب بمنزله ما اذا وصي بمحمد بن عبد  
الاستان فمات الوصي لم يطل الوصية **م** وانما قد ما الوصية بغير الشرب احب من الوصية بغير الشرب  
وهذه فان ذلك وصية بالباطل والوصية بالباطل باطل بخلاف البيع والهبة والصدقة **م** اي لا يجوز  
قال محمد بن سالت ابا يوسف عن الهبة والصدقة والعري والغلي لا يجوز لان الشرب لا يملك بالبيع بدون  
الارض كذا لا يملك بالارض بالصدقة والهبة **م** والوصية بذلك **م** اي بخلاف الوصية ببيع الشرب  
وهذه **م** حيث لا يجوز العقود **م** اي البيع والصدقة والهبة ونحوها اما الهبة لان الماء محمول ولا  
معلوم الا بالاشارة او الكيل او الوزن ولم يوجد شي اولاه بما لم يتفقوا منها فكان محمول الهبة  
الى المنازعة **م** او للعري **م** فانه على خطر الوجود لان الماء محمول بغيره **م** اولاه بما لم يتفقوا منها فكان محمول الهبة  
الشرب عتق عن النصيب من الماء والماء لا يملك بغير الارض **م** حتى لا يضمن ما اسقى من شرب غير **م** يعني من لا  
شرب له من هذا النهر اذا سقى ارضه بغيره لا يضمن لو كان مملوكا ضموا اذ لم يكن مملوكا قبل الاجازة لا يجوز  
بيعه **م** وذكر شيخ الاسلام جواهر اذ قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كل بيع كان في الارض كان في الارض  
بيع الشرب يوما ويومين لان اهل الحق لا يملكوا ذلك والبيع من ثمنه في القابل كما في الاستسناع وكذا  
العقود ابو جعفر واستاده ابو بكر البجلي لا يجوز ان ذلك **م** وقال هذا تعامل بين واحد  
والقياس يترك بمقابل الملاك كما في الاستسناع ولا يترك بمقابل بله واحد اذا بطلت  
للعقود فلو وصية بالباطل باطله **م** اي الوصية بهذه العقود بان يوصي شربه من هذا الرجل  
او يوصي له او يصدق عليه باطله وفي بعض النسخ باطل باعتبار الاضمار وكذا لا يصلح **م** اي الشرب  
سمى في النكاح **م** بان تزوج امرأة على شرب بغير ارض **م** حتى يثبت ثمنه المثل **م** لعدم صحة التسمية  
**م** ولا في الخلع **م** اي وكذا لا يصلح سمي في الخلع بان خالع امراته على شرب لها بغير ارض كانت التسمية باطله  
حتى لا يكون من الشرب **م** واما الطلاق فواقع حتى يثبت رد ما قبضه من الصداق **م** لانها اظمت  
الزوج لهن التسمية فصدرا عن رد في الطلاق في الخلع بل من اراد ما قبضت كما لو اختلفت على  
ما في يد هاتين المال او على ما في يدها من المتاع وليس في يدها من متاعها بخلاف ما لو خالها على خير  
او خسر من فانه يقع الخلع كما لان التسمية بغيره لا ينعقد **م** يعني في الشرب وهذا  
يرجع الى الكل **م** ولا يصلح بدل الصلح عن الدعوى **م** بان ادعى شيئا صالح على شرب بدون ارض  
فاصله باطل وصاحب الدعوى على دعواه وان كان الصلح عن دم العمد على شرب بدون عمد فان الصلح  
بشيء اذ اقبل القابل لان سقوط القصاص يعتمد وجود القبول على شرب بدون ارض فان القصاص  
يسقط اذ اقبل القابل لا يجوز القول لا ترى انه لو صالح عن الدم العمد على خسر وخسر يسقط  
القصاص لوجود القبول وان لم يجرى القول فكذا هذا ولا يكون له من الشرب شيء لعدم صحة التسمية  
الا انه لا يقع الصلح بجانبا بل يجب على القابل رد الدين لانه لا يملك شي من العقود **م** اي لا يملك  
الشرب لانه لا يملك شي من العقود **م** لان الصلح متى وقع على خلاف جالس الحق كان فيه معنى البيع  
وبيع الشرب بلا ارض لا يجوز وكذا الصلح عليه بدون ارض وان كان المدعي قد شرب من ذلك  
الشرب سنة او سنين فلا ضمان عليه **م** ولا يباع الشرب في دين صاحبه **م** اي صاحب الشرب  
لعدم موته بدون ارض كما في حال حياته **م** اي كما لا يجوز بيعه بدون ارض في حياة صاحبه **م**  
وكيف يضمن الامام الاصح ان يضمن الى ارض لا شرب لها فيبيعها باذن صاحبها ثم ينظر في بيعه  
الارض مع الشرب وبدونه **م** اي بدون الشرب **م** فنظر في القاء الدين **م** هذا  
قول اكثر المشايخ في ثمة معرفة الشرب كذا قال جواهر اذ قد شرحه وهو ان يضمن هذا الشرب الى  
جرب من الارض اقرب ما يكون من هذا الشرب فباع باذن صاحبها ثم ينظر في بيعه مع الشرب  
وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فان كان يشتري مع الشرب فانه ويدون الشرب  
فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فان كان يشتري مع الشرب فانه ويدون الشرب  
فانه يعرف ان قيمة الشرب حسن درهما فيصير في الدين واما قال الاصح لان فيه اختلاف المشايخ

ص



























فعلت من هذا الذي يدعى ان البني هو النبات الذي يستعمله القلندر به الذي يسمى من الناس بالحشيش بلغة العرب  
 خطأ وان البني عن هذا الان الحشيش عن قتال ولكن قد يكون معقروا مكسل وفيه اوصاف دسمة فلذلك وقع اجماع  
 المشايخ على عدم اكله وهو نبات اخضر يشبه القروط به برشته الشهد انق منه يرى منه ما يندرج واكثره يزرع  
 ولا راحة ذلك جدا ومنهم من يقول انه صنعت من العنب قال القافقي القنف الشهد ارج ما الفارسه وهو نبات  
 لعل منه جبال فويده وله ورق مثل الراعيه وقصبا اطوالا ويزر مستند برفع على كل بقدر البني عن الحشيشه **م** ولين  
 الرمال اي منزله من هب عطفه من الرمال وهو جمع زعمه وهي الانبي من الفرس وفي الاختيار مثل الجبال لاجل ان الرمال عند  
 اوج حنة اعتبارا لهما اذ هو متولد منه وحسوا به ان كرامة الخ لا حرامه او لما في ابحاثه من تقليل حالة الجهاد  
 فلا يبعد عن الاستدراج في متن الكتاب هذا منقول عن حنفية المتخذ من الرمال لاجل اعتبار الجهاد اذ هو متولد  
 منه والاصح انه محل عند **و** ذكره في بعض شروح الكنز ان الرمال حلال بالاجماع **ق** الذي يعمله شر  
 مصر من الرمال ينبغي ان يكون حراما لانهم ياجدون الذين الحاصل من الرماله ويتركونه اياها حتى يشتد جدا  
 ويخلطون به السكر ويشربونه للهوى والطر **ب** ويشكرون منه كما يشكر احد من غير من السكرات ورمنا  
 بضيقون اليه استيا اخرى وسمونه قراقرن ويشكرون منه كما يلحق هذا الاشك حرام **و** قد روى ابو داود

من الرمال

(Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.)















حرام فقليل رسول الله ان هذا الشراب اذا شرب منه سكر فاقال عليه السلام ليس كذلك اذا شرب تسعة لم يسكر  
فلا بأس به واذا شرب القاسر سكر فذلك حرام ولهذا قال ابو يوسف لو شرب تسعة افداح من البند قبل  
يسكر فاقال حرام فلاحده عليه ولو اوجز التسعة وشربها لافدح القاسر لاحتياجه وسكر حرام والله  
يعيب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطحين حتى يبرأ من طبعه فحكمة حكم المثلث **ش** انما لو شرب كرام عند  
النوع مع الاستبراء لا خلاف وقع فيه فان منهم من سماه انا يوسف ويعقوب لان ابا يوسف رحمه الله كان  
كثيرا ما يستعمله ومنهم من سماه بختا وحيد بالانه مشروب رجل اسمه حديد من حماني ومنهم من يقول  
جمهوري مشروب الى جمهور الناس فصار له خمسة اسامي وكل شرط لا يباحه عندنا حنفية واى يوسف  
بعد ما صبت الماء فيه اذنى طحينة اخذت المشايخ فيه كان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل بشرط وعده البعض  
لا يشترط واخرا المص الا اوله لان صبت الماء لا يزيل الاضعف لانه يبرق بالماء فتضعف قوته بخلاف  
ما اذا صبت الماء على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثاه الكل **ش** حيث لا يحل لان الماء يذهب ولا للطافه  
او يذهب منها **ش** اى من الماء والعصير معا وفاقى يذهب بمقدور وقت واستمر الماء لستاد المعنى وانما  
التقدير اريد به شئ او ذائب ونحو ذلك وفيه ضعف لا يخفى فلا يكون له ان يذهب الى ما العيب  
**ش** يعنى اذا كان كذلك فلا يكون الذي يذهب ثلثي ماء العيب فلا يحل **فان قلت** اذا ذمها كان  
يدعى ان يحل شربه كما يحل شرب المثلث **قلت** نعم لانها لما ذمها معا كان الذاهب من العصير ثلثين  
كاملا ولكن لما لم يمتنع بدها سبعا معا واحتمل في هلك الماء او لا لظافته قلنا حرمه شربه احتياطا  
لانه اذا ذمبت الماء او لا كان الذاهب قل من ثلثي العصير وهو حرام عندنا وهو المبادىء ولو طبخ  
العصير كما هو ثم يعصر يكفى ما دنى طحينة في روايه عن اى حنفية **ش** رواها الحسن عنه فقد روى عنه  
اذا طبخ اذنى طحينة على شربه اذا اعلى واشتد كما في نبيع الزبيب والتمى **ش** وفي روايه عنه **ش** اى  
وفي روايه اخرى عن اى حنفية رواها الحسن بن مالك عن اى حنفية انه لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بالطحين  
وهو الاصح لان العصير قائم فيه من غير تغير فصار كما بعد العصير يعنى اذا طبخ ماء العيب بعد عصر  
العيب لا يحل ما لم يذهب ثلثاه فكل اذا طبخ العيب او لا ثم عصره ما لا يحل بالطحين بعد ذلك الا اذا  
ذهب ثلثاه **ش** وتوابع في الطبخ من العيب والتمى او من التمر والذبيب لا يحل حتى يذهب ثلثاه لان التمر  
ان كان يكتفى فيه بادنى طحينة فعصير العيب لا بد ان يذهب ثلثاه فيعصر حبات العنب احتياطا قال  
التراري ولما في قوله او من التمر والذبيب نظر لان ماء الذبيب كما التمر يكتفى فيها بادنى طحينة  
وقد صرح القندورى بذلك قبل هذا وهو قوله وبعد التمر والذبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذنى طحينة  
حلال وان اشتد **قلت** ان هذا ما رواه هشام في النوادر عن اى حنفية واى يوسف انه لا يحل ما لم  
يذهب ثلثاه بالطحين **ش** وقال القنده ابو جعفر فمثل ان يكون في المساله روايتان ويحتمل ان يكون روايه  
واحد واختلف الجواب باختلاف الموضوع فيكون موضوع ما ذكر في ظاهر الروايه ما اذا كان الزبيب  
قيل الطبخ في غلظ المنصف فحقيقه اذنى طحينة بالمثلث وموضوع ما ذكر في النوادر لهما اذا كان ماء الرطب  
قيل النضج في رقة العصير فلا يلحق بالمثلث بادنى طحينة واذا كان في المساله روايتان فوجه ما ذكر  
في ظاهر الروايه ان الذى من ماء الزبيب دون الذى من ماء العنب لا يباح لاختلاف الطما او اخر وانما يخرج ماء  
بالافدام وماء الزبيب مما استخرج مما استخرج طرية ولهذا قال عن اى حنفية كل شراب يستخرج  
ما من بانه فهو حرام لا يشربوه وكل شراب يستخرج ما من بغيره فانه فهو حلال فاشربوه ولهذا الاستنى  
شارب النبيع من الزبيب واذا كان دون الذى من ماء العنب لا يشترط حله ما يشترط حله ماء العنب من الطبخ  
وكذا اذا جمع بين عصير العنب ونبيع التمر لما قلنا **ش** اشار به الى قوله فعصير العنب ونبيع التمر لما قلنا  
اشار به الى قوله فعصير العنب لا بد ان يذهب ثلثاه قال في الاصل انما التمر المطبوخ ممن من العنب  
فيه فيغلبان جميعا والعنب غير مطبوخ قال كره ذلك وانه عنده قال شيخ الاسلام في شربه وذلك  
لانه احتفظ الحلال بالحرام والتميز غير ممكن محرم الكل وانما قلنا ذلك لان ببدا التمر بعد ما طبخ ان كان  
حلالا وان غلا واشتد والى من ماء العنب اذا غلا واشتد وقد ف بالزبد لا يحل وقد اختلفوا  
بالاخر وتعد ربيع الحلال من الحرام فيحرم الكل قال في حقه من شربه منه قال لا الا ان يسكر منه قال  
شيخ الاسلام وهذا اذا كان التمر المطبوخ غالبا والعنب مغلوبا به فاما اذا كان العنب غالبا على التمر

فانه يجب الحد ولو خلاصا لم يبق الا اعتبار الغالب والمغلوب قلنا هذا قال ارسطو لعل الحنن يعنى نبيذ  
ثم يشرب منه جميعا ولا يشكر حله فالحجاب فيه كالحجاب مما لو خلاص بالماء ان كان الحنن غالبا وحسبنا الحد  
وان كان البند غالبا لم يجب ما لم يشكر قال ارسطو التمر والعنب مخلطان جميعا في قدسهم بطبخان جميعا حتى  
يذهب ثلثا العنب فمرسان ونبيذ ان قال لا بأس بذلك اذا كان قد ذمبت من ماء العنب ثلثاه وبقي ثلثه  
وذلك لان ما التمر محل متى طبخ اذنى طحينة وما العنب محل اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولو طبخ  
نبيع التمر ونبيع الزبيب دنى طحينة فمما يقع فيه شر او زبيب ان كان ما يقع فيه شيا من الاصل البند  
من مثله لا بأس به **ش** هذه المساله قلنا ذكرت نبيعا على مساله المختصر من قوله ولو طبخ العنب كما هو **ش** وان  
كان مستحذ من مثله لم يحل **ش** لانه في معنى نبيع ومطبوخ كما اذا صبت في المطبوخ فذبح من نبيع لانه استند  
كله والمعنى تغليب حكمة الحرمة يعنى الوجه في حرمة تغليب حكمة الحرمة على جهة الحل احتياطا **ش** ولا  
حد في شربه لان التحريم للاحتياط وهو في الحد في ربه **ش** اى الاحتياط في الحد في ربه اى دفعه لانه  
على الذر والنقوص **ش** ولو طبخ الحنن او عصير اى عصير الحنن من لاشربة الحرمة **ش** بعد الاستدراك حتى يذهب  
ثلثاه لم يحل لان الحرمة قد حرمت فلا ترفع بالطحين **ش** لان النار اشرها في دفع الحرمة لاني رفعها وكن  
مع هذا الاجبا لحكمه شربه قبل استكر لان الحنن كنى من ماء العنب وهذا مطبوخ لاني فلا يكون شارب  
شارب الحنن **ش** قال ولا بأس بالاشتداد في الدماء والخمير والمزفت **ش** اى قال القندورى في مختصره والذبا  
القدح جمع دباه والخمير يفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح الشاء المشاء من فوق وهو حرام حنن  
وقال ابو عبيد حنن وقد يجوز ان يكونا جميعا وهو جمع حنينة والمزفت المطلى بالزفت وهذا الذي  
ذكره القندورى هو قول كثير اهل العلم وعن احمد في روايه كره الانشاد في ليله عليه السلام  
وقال مالك كره ان يشرب في الدماء والمزفت واما الحركه عن المزفت والخمير والنبيذ **ش** لقوله ثم  
في حديث فيه طول بعد ذكر هذه الاوعدة فاشربوا في كل ظرف فان ظرف لا يحل شربه ولا يحرمه  
ولا يشربوا المنكر **ش** اذا دعت الحديث الذي فيه طول وفيه التمسك عن الانشاد في الظرف وما لا يكون  
ثم الامر به مما هو مروي عنه من الحسن بن كتاب الاثار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا علقمة بن مرثد عن ابي  
هشام عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهضتكم عن ربازة التمر فزودوها ولا تقولوا اجرا  
وقد اذن لحمد في ربازة قنما مة وعن حموم الاصحاح ان مسكوها في ثلثه اثم فامسكوها ما يد الكم  
وترزودوا فاما نهضتكم لئلا تسعوا بوسعكم على نفركم وعن البند في الدماء والخمير والمزفت فاشربوا  
في كل ظرف فان الظرف لا يحل شربه ولا يحرمه ولا يشربوا المشرك وفي بعض الروايات جاء العنب  
بعد المزفت واخرج الجماعة الا البخاري عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهضتكم  
عن الاشربة الا في الظرف الا دم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا اذ في لفظ نهضتكم عن الظرف  
وان الظرف لا يحل شربه ولا يحرمه وكل مسكر حرام واخرج ابن حبان في صحيحه عن مرثد عن ابي شعور  
سواء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني نهضتكم عن نبيذ الاوعدة الا وان وعاء لا يحرم شربه  
وكل مسكر حرام واخرج البخاري وسلم عن ابن عبيد عن سليمان الاحول عن مجاهد عن ابن عباس عن عبد الله  
ابن عمر قال لما نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعدة قالوا ليس كل الناس يجد سقا فان حنن  
في الجر غير المزفت وفي لفظه فان زيدنا رخص واخرج ابو داود عن شريك عن زبائن فينا عن ابي عمار  
عن عبد الله بن عمر قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدماء والخمير والمزفت والنبيذ فقال  
اعرابي انه لا ظرف فقال اشربوا ما حل وفي لفظ البخاري من ادم عن شريك فقال اجنوا اما مسكرا واخرج  
البخاري من حديث جابر قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظرف فقال لا تفصروا ان  
لا بد لنا منها قال فلا اذا اخرج البهمن من حديث يحيى بن محمد بن حبان واسم حبان حديثه  
ان ابا سعيد الخدري حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهضتكم عن البند الا فانتم ذوا الاجل  
مشكرا وقوله ولا تقولوا امحرا بضم الحاء وسكون الجيم وهو الاقحاس في المنطق والحنان وقاله ذلك  
بعد ما اخبر عن النبي عنه فكان نا بخاله **ش** اى قال النبي صلى الله عليه وسلم نهضتكم عن الاشربة الا في كل ظرف  
بعد ما اخبر عن النبي عن الانشاد في الظرف وكان من بذلك فالتحذير من التقديم فففيه دليل على جواز  
نسخ السند بالسند والمروى من النبي هو ما رواه البخاري وسلم عن ابي شعور عن ابيهم النبي عن عمار



ابن سويد عن عمار بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الدنيا والمنزلة وروى مسلم من حديث  
سعيد بن جبير عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الدنيا والمنزلة وروى  
والنفس والمنزلة وروى ايضا من حديث الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الدنيا والمنزلة  
قال لا ينبغي ان الدنيا والمنزلة ثم يقولون بغيره واجتنبوا الخيانة والنفس وروى ايضا من حديث  
عمر بن مروه سمعت ابا عبد الله يقول قلت لابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الدنيا والمنزلة  
المنزلة والنفس وروى ايضا من حديث الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الدنيا والمنزلة  
النفس وهو اصل الخلقة بغيره وروى ايضا من حديث الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الدنيا والمنزلة  
على الخصوص لان الدنيا والمنزلة في هذه الظروف اكثر ما تشد في غيرها وفيه دليل على ضعفه وروى  
يوسف على ابا جعفر شرب البيرة الشديدة ونحوه ما يقع به السكر **قلت** ما كان المقصود  
في الحديث عن الدنيا والمنزلة **قلت** كانوا في الدنيا الايمان اذا كان زادوا المقابر يقومون عنده ويقولون  
الحمد لله على نعمه في الدنيا وفيهم من يصفون موتاهم بالبطالة وسفك الدماء وشرب الخمر والسكر والفسق  
وسلم عن زيارته القبور فظن انهم من الجحيم فلما اتوا عن ذلك ابا جعفر في رواية القبور بعد ذلك واما ما  
بعد نظيره **س** اي انما تشد في كل واحد من هذه الاوصاف بعد نظيره ان كان فيه حملا وان كان لولا  
يفضل لانا فبظهوره لا تشد في كل واحد من هذه الاوصاف بعد نظيره ان كان فيه حملا وان كان لولا  
لا يظفر عند جحيم التشرب في هذه خلافا لعين وعند اي يوسف يفضل في كل من هذه وفي  
منا لا ينعصر بالعصر والخلاف فيه مشهور فان عند محمد اذا انجس ما لا ينعصر بالعصر لا يظفر  
ابدا وعند اي يوسف يظفر بالفضل ثلاث مرات مع ضعفه في كل من هذه وقد مر مستوفى في كتابنا المطبوع  
وقال شيخ الاسلام هذا اذا غسل ظفر من هذه ما صب منه الخمر اما اذا لم يصب منه الخمر حتى  
صار الخمر خلافا ما لا يظفر لولا هذا الاصل وقد حكى الحكم اي يضر محمد من يرويه انه كان  
يقول ما يورى لانا من الخل لا يشك انه لا يظفر لان ما يورى الخل من لانا وفيه اجر الخل والله طاهر  
فاما اعلى الجحيم الذي تنقص من الخمر قبل صيرورته خلافا لانه يكون نجسا لان ما يورى الخل من لانا وفيه اجر الخل والله طاهر  
لم يضر خلافا ليعب فيه لانا من الخمر يكون نجسا لانه يكون نجسا لان ما يورى الخل من لانا وفيه اجر الخل والله طاهر  
الحقيقة بما سوى الخمر من المانع التي تنزل النجاسة خارجة فاذا غسل اعضاء الجحيم بالخل  
صار ما خل فيه من اجزاء الخمر من ساعته بظهور الجحيم هذا الظاهر فاذا لم يبق خل بعد اخذ الحق بلي من العصور  
بعد ذلك فانه ينجس العصور ولا يخل شربه لانه عصير خالطه خمر الا ان يصير خلافا لانا وفيه اجر الخل والله طاهر  
زاده هو وفضل عند اي يوسف ملاء ما مر في غيره حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير بحكم طهارة  
اشارة بهذا القول الى انه اذا رجعت في كل مرة من الغسل والكرام ما من بعد اخذ الحق بلي من العصور  
فانه يظفر ولا يحتاج الى التحصيف قال واذا اخلت طلت سواء صارت خلافا لينا وفيه اجر الخل والله طاهر  
ولا يكره تحليلها **س** اي قال القدوري في مختصره اذا كان التحليل جواز مطلقا سواء صارت حنك  
بغيرها او بغيرها كالعلاج كالعلاج او بغيرها كالعلاج او بغيرها كالعلاج او بغيرها كالعلاج او بغيرها كالعلاج  
منه ولا يكره هذا الغسل عند **س** وقال الشافعي يكره تحليلها ولا يخل الخل الحاصل به ان كان التحليل  
بالقاء شيء فيه هو لانا واحدا **س** وبه قال مالك واحدا **س** وان كان غير لقا شيء فيه فله **س** اي  
فللشافعي في الخل الحاصل به **س** اي بالقاء شيء في قولنا في قولنا لانا وفيه اجر الخل والله طاهر  
واحدا اما اذا صار خلافا بطول المدد دون علاج يخل بلافهم **س** لانا وفيه اجر الخل والله طاهر  
اقترابا من الخمر على وجه العمول والامر بالاجتناب بيا فيه **س** بانه ان الله تعالى امر بالاجتناب  
عن الخمر بقوله تعالى فاجتنبوه والامر للوجوب وفي التحليل اقتراب منه ومنه ما ساقه فلا يجوز  
ولنا قوله عليه السلام نعم الا دام الخل في هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة الاول نجيب  
رضي الله عنه اخرج حديثه البخاري في مشتمل والنسائي عن طلحة بن قاف عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الا دام الخل اخرج حديثه البخاري في مشتمل والنسائي عن طلحة بن قاف عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
والابن قتيبة في الاطعمة الشافعي ما يشك في رضى الله عنها اخرج حديثه البخاري في مشتمل والنسائي عن طلحة بن قاف عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ابن قتيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الا دام الخل وقال حديث

الجماعة الامم

حسن

حسن صحيح عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الدنيا والمنزلة وروى مسلم من حديث  
عنها اخرج حديثه الحاكم في المستدرک في الفضائل عن عطاء بن عتار عن ابي جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الله صلى الله عليه وسلم هل عندك طعام اكله وكان جابرا فقلت ان عندك كسرة يابسة وان لا تسبحي ان اقول الله  
فقال هلما فافكر فيهما ونزل عليهما الخيل فقالا هل ادم فقلت نعم فقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عندك الا شيء من خل فقال هلما فكلاه  
حتى به صفة على طعمه فاكل منه ثم حمدا لله ثم قال نعم الا دام الخل يا ام هانئ لا يفقرت فيه الخل الرابع  
اعن رضي الله عنه اخرج حديثه البصري في نسخة لا يمان عن عبد الله بن ابي نعيم عن ابي عبد الله قال نزل جابر صيف  
لجاءه خنزير وخل فقال كوا في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم الا دام الخل ولا تؤوم ان  
محتد ما قدم اليه وملاك الرجل ان يحفرها في بيته فقدمه لا صحابه الحسن اسلمه رضي الله عنه اخرج  
حديثها الدارقطني في نسخة عن مرج من فضالة عن يحيى بن سعيد عن عوف عن ام سلمة رضي الله عنها اخرج حديثها  
الدارقطني انها كانت لها شاة تحتها ففقدتها النسي ورفقا ما فعلت شاة قالوا اما انت قالوا افلا تسع  
يا هانئ فقلت انها مئة فقال عليه السلام ان دبا عنها محل كحل خل الخمر وقال الدارقطني يفرج به فرج  
ابن فضالة وهو ضعيف روى يحيى بن سعيد احاد يث لا يتابع عليه ما حدثت اخبر في خبر جابر لم يخل خبره  
قال البيهقي في المعرفة رواه المغيرة بن زياد عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حتى لم يخل  
خبره فنفرد به المغيرة بن زياد وليس بالقوي وجه الاستدلال بهذا الحديث انه عام ينشأ من كل من  
ينطلق عليه اسم الخل لانه لم يفضل من خل خل ولان التحليل يزيل الوصف الفسد وهو الخمر  
لان التحليل اصلاح جوهر فاسد فيجوز لانا الجوهر فاسد فاسد فاصلاحه باز الة صفة الخمر عنه  
والتحليل ازالة تلك الصفة فيكون اصلاحا وثبت صفة الصلاح من حيث سكن الصغار وكسرتهم  
والتعدي به **س** ذكره ثبوت صفة الصلاح ثلاثة اشياء الاول تسكين الصغار لان الجوهر البار وفيه  
اكثر من الجوهر الحار لانه من كبر من جوهر من مختلفين اعني من جوهر حار وجوهر بارد وكلما لطيف  
ولهذا فيه خفيف بليغ حتى انه من الخفيف في الدرجة الثالثة عند مشربتها اذا كان حلا ثقيلا  
الثاني فيه كسر الشهور الثالث **س** فيه التعدي فيه لانه صالح للعدو والجوع يصلح من هيجان اخوان  
في المعدة وهو اصله شيء في اطفاء الحار وطفه قالوا انه يضعف البصر **س** واي ذكره ايتاح الصلاح  
اصلاح الفسد متاح كالدباغ وهذا الاجماع **س** وكذا الصلاح للصلاح **س** اي ذكره ايتاح الصلاح  
ويجمع مصلحة والمصالح في الاستدلال المذكور ونحوها **س** اعتبارا بالتحليل نفسه **س** اي فيما ساعلي  
التحليل نفسه فانه متاح بالاجماع لاجل المصالح المذكورة وعندها وكذا الذي خلل بالعلاج ونحوه **س**  
وبالدباغ **س** اي اعتبارا بالدباغ ايضا فان غير الخمر لهذا الجوز سبعة كالتوب والخمر والذبح اصلا  
له من حيث انه يعصم عن البقر والفساد وقد جاز الذبح بخمر التحليل قياسا عليه والاعتبار لا عند ام  
الفساد **س** هذا جواب عن قول الشافعي ان في التحليل اقترابا من الخمر على وجه العمول ووجهه لا تسلم انه  
على جهة التمول بل لم يتصور ان اعدام الفساد **س** فاشبهه الاقتراب **س** فان فيها اقترابا ايضا والتحليل  
اولي **س** اي من الاقتراب مع وجود الاقتراب في كل منهما **س** لما فيه **س** اي في التحليل من اجزاء ما لا يصير  
خلافا لانا في الاقتراب الثاني **س** فحان من ايتاح به **س** اي فحان التحليل على الاقتراب من ايتاح به كذا اذا  
خمر امثلا **س** في جسر العين فحرم التصرف فيها فسا على الميتة والبول والدم **س** فان قلت **س** ليس  
كذلك فذا يتبادر الى العصور وهو طاهر قبل الخمر والتجاسة باختيار الشدة وما يعمى عنها من صفها  
وهو يبيد الزوال كالصبا في تصبى فكذا الوخلت نفسها محل **س** فان قلت **س** ما تقول فيما رواه مسلم  
عن ابن رضي الله عنه قال سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر ايتاح خلافا لانا وفيه اجر الخل والله طاهر  
ان ابا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ايتاح **س** وروى اخر قال لانا وفيه اجر الخل والله طاهر  
وروى ابن خنيس في كتابه لعل ان ابا طلحة كان في حجره شاة لم يخر ايتاح لانا وفيه اجر الخل والله طاهر  
الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لانا وفيه اجر الخل والله طاهر **س** لانا وفيه اجر الخل والله طاهر  
النبي صلى الله عليه وسلم بالازالة لان فيها نصيب ما لا يتم بل كان يامر بالتحليل خصوصاً كان الخمر  
للشاة قالوا لان الصحابة اراوا حين نزلت الآية التهم كادوا في التحليل فلو جاز التحليل لم يكن  
عليه السلام كما من لانا لانا الميتة على دباغها **س** اما الجواب عن الحديث الاول ان معناه







تسعة مثلثات ثلثة وفي الوجه الثاني **س** ايضا اذ كان الماء والعصير يذهبان معاً حتى يذهب ثلثا الماء  
اي يطبخ حتى يذهب ثلثا الجملة ويغشرون ويبقى عشرة ثلثة فبقي عشرة كان ثلثاه ماء وثلثه عصير وكان  
الباقى ثلث العصير وثلث الماء لما قلنا **ث** اشار به الى قوله لا ياتي ثلث الماء وثلث العصير والغلي يذهب  
ودفعت سواهما اذ اخصل **س** اي الغلي قبل ان يصير حرماً قال في الاصل اذ اطبخ الرجل العصير حتى  
يذهب ثلثه ويبقى ثلثاه ثم ترك حتى يبرد ثم اعاد عليه الطبخ حتى يذهب ثلثاه نصف ما بقي فان كان اعاد  
عليه قبل ان يغلي ويغير عن حال العصير فلا بأس به لان الطبخ واحد في حلاله والحلال وان كان تغير عن حاله  
لعصير وعلى فلا حرج فيه لان الطبخ واحد بعد شرب الحرمة ولو قطع عند النار فغلي حتى ذهب الثلثان  
جل لانه اشار بالنار صورته اذ اطبخ العصير حتى ذهب ثلثه احماسه مثلاً ويبقى خمسة ثم قطع عند النار  
فلم يرد حتى يقص عنه تمام الثلثين ويبقى ثلث جل لان ما ذهب بعد قطع النار ذهب بحرارة النار فصارت  
كالوشم للعصير وذهب ثلثاه حرارة الشمس فيصير مثلاً لان المقصود ذهاب الثلثين وصار كالوصار  
مثلاً والنار حتمه بخلاف ما لو برد وصار مثلاً انحر ما ثم طبخ حتى ذهب ثلثاه حيث لا عمل كذا في الحريم  
والمبسوط **و** اصل احزان العصير اذ اطبخ فذهب بعضه ثم اهرق بعضه ثم يطبخ البقية حتى يذهب  
الثلثان **ث** ذكر اول الاصل الذي فيه ان ما ذهب بالزبد لا يعتبر من ثلث الاصل الذي فيها اذ اصبت فيه  
الماء بالوصح من المذكورين ثم ثلثا من مرقه فدر طبخ البقية بعد ازالة الكعص فقال **ف** بالنسبة اليه ان  
ياخذ ثلثا الجميع فيضربه في كفا في بعد المصطب **س** اي المشكوب ثم تقسمه على ما بقي بعد ذهاب ما ذهب  
يا الطبخ قبل ان ينضج منه شيء فما يخرج بالقسمة فهو حلال **س** يانه عشرة ارطال عصير طبخ حتى  
رطل ثم اهرق ثلثه ارطال ياخذ ثلثا لعصير كله وهو ثلثة وثلث لان كل العصير عشرة وثلثا ثلثة  
وثلث **و** يضرب فيما بقي بعد المصطب وهو ستة فيكون عشرين لان الستة ثلاث مرات ثمانية عشر  
والثلاث مرات اثنان فالجملة عشرون ثم تقسم العشر على ما بقي بعدما ذهب بالطبخ منه قبل ان يصب  
منه شيء وذلك تسعة فيخرج لكل جزء من ذلك اثنان وستان وهذا لان رطل الذاهب بالطبخ  
في المعنى داخل فيما بقي وكان الثاني اذ المر ينضج منه شيء تسعة ارطال ففرقنا ان كل رطل من ذلك يعني  
رطل وتسع رطل لان رطل الذاهب بالعليان بقسم على ما بقي اسعاً فاذا انضج منه ثلثة ارطال  
فكان في المعنى ثلثة ارطال وثلثة اسع رطل فيكون الثاني منه ستة ارطال وستة اسع رطل  
فيطبخه حتى يذهب لثلثان ويبقى منه الثلث وهو رطلان وستار رطل وهو معنى قوله **ف** فرقت  
ان الحلال لما بقي منه رطلان وستان يضم الثاني اي ستار رطل كما ذكرنا **و** على هذا يخرج المسائل  
اي وعلى الطريق المذكور يخرج مسائل كثيرة منها اذ كان الذاهب بالعليان رطلين ويبقى ثلثة ارطال  
ثم اهرق منه رطلان ثم يطبخ حتى يزول الثلثان ويبقى الثلث ينبغي ان يطبخ حتى يزول ثلثة ارطال  
وتصف رطل الى ذلك ياخذ ثلث الجميع وذلك ثلثة وثلث فيضربه في الباقي بعد العلجان والاراق  
وهو الثالث ومنها اذ كان الذاهب بالعلجان خمسة ارطال ويبقى خمسة ثم حاء وحلاوا اخذ منه رطلان  
وبقي اربعة كيطبخ حتى يذهب ويبقى الثلث ينبغي ان يطبخ حتى يبقى رطلان وثلثا رطل لان ثلث  
ثلث الجملة وهي ثلثة وثلث في الباقي بعد الاراق وهي اربعة فيكون ثلثة عشر وثلثا لان الثلثة في الاراق  
اثني عشر والثلث في الاراق ستم وثلث سهم فيقسم ثلثة عشر وثلثا على الباقي بعد العلجان قبل الاراق  
وذلك خمسة يخرج من القسمة رطلان وثلثة احماس رطل وثلث خمس رطل لان العشرة اذا قسمت على خمسة  
يخرج من القسمة رطلان وثلثة احماس رطل وثلث خمس رطل لان العشرة اذا قسمت على خمسة يخرج  
لسمان والثلثة اذا قسمت على خمسة يخرج ثلثة احماس وثلثا اذا قسمت على خمسة يخرج ثلث خمس  
رطل لانك تضرب الصحيح وهي خمسة في مخرج الكبر وهي ثلثة فيصير خمسة عشر ثم تقسم عليه الكبر وهو  
الثلث يخرج ثلثا الخمس ثم ثلثة احماس الشيء وثلث خمسة تساويع ثلثي الشيء الا ترى ان عشرة من خمسة عشر  
ثلثاه وهي ثلثة احماسه وثلث خمسة لان ثلثة احماسه تسعة وثلث خمسة واحد **و** لها طرايق اخرى  
**س** اي للسائلة المذكورة طريق اخر في استخراجها فقل هو ان يجعل الذاهب بالعلجان من الحرام لانه اسما  
يطبخ لذلك الحرام ويبقى الحلال فثلثا عشرة ارطال حرام وهو ستة ارطال وثلثا رطل والحلال  
منها ثلثة ارطال وثلث رطل والحرام خمسة ارطال وثلثا رطل فاذا اهرق ثلثة فهو من الحلال والحرام

جیو

جميعا وكان الذاهب منها على السواء فذهب من الحلال ثلثه وهو رطل وتسع رطل فبقي ثلثه رطلان وتسعا  
رطل ولورمت زيادة الانكشاف فاجعل كل رطل تسعة لاحتياضك الى حساب له ثلث وثلثه ثلث  
وهو تسعة فصارت اوطا الحلال ثلثين سهما وقدر بق ثلثه وهو عشرة فيبقي عشرون وهو رطلان وتسعا  
رطل وهو معنى قول الشيخ وطنا طريق اخر **وهنا** اكتفيانه كناية **س** للدخول القطن **م** وهذا **س** اي طريق  
موصول الى يخرج عنهما **س** اي عن المسائل التي ذكرناها **م** من المسائل **س** لمن يستدعي ذلك وتحفظه وهو ما  
ذكرنا من الاصول واعلم ان القدر التي يطبخ فيها العصير ينبغي ان يكون قد اراقع لها مسطحة غير مغمورة وبها  
يحيط بها مستديرا في ارتفاعه على الاستقامة والارتفاع معسوم ثلثة اقسام متساوية فمما  
وتطبخ الى ان يذهب ثلثاه ويرجع الثاني في القدر الى العلامة السفلى على قدر الثلث كذلك القدر الثالث  
في كفايه **وهنا** **الصيد** **س** اي هذا الكتاب في بيان احكام الصيد وجد المناجاة  
بين الكتابين هو اشتغالها على موضع من الشروع والنشاط الا ان الاول اقوى لثبته باطنى فذلك قد مر  
وقيل ان كلامها قد يصير من استاتب التلبي الا ان التلبي بالاشربة حرام وبالصيد مكره فقدم الحرام  
لغوته على المكره ونحو ان الصيد بحسن المكاسب وسببه مختلف باختلاف حال الصيد فقد يكون  
الحاجة اليه وقد يكون لظهور جلادة وقد يكون لظهور جلاوة وقد يكون لتفريح وتزجية **س** الصيد  
الاصطيد **س** اراد ان الصيد في اللغة مضد رمي في الاصطيد وقد سمي المصيد صيدا **س** الصيد  
نقول صيدا يصيد صيدا فهو صائد ذاك المضد واصله مصيد وكما ان مبيعا اصله مبيع  
فاعل باللفظ والعلة **س** والصيد اسم لكل حيوان يتبعه يتوخذ الا بالجملة **س** قال الشاعر  
**س** واذا ركبت فصيد الباطل **س** اطلق اسم الصيد على البطل وهو الشجاع وان كان ادمالكونه  
ممنوعا لا يمكن اخذ الجملة وتزجيته بالكتاب والسنن والاجماع **س** ويطلق **س** اي لفظ الصيد  
الذي هو المصيد **س** على ما يصاد **س** من الحيوان اطلاقا لاسم المصيد على المفعول **س** والفعل متاح  
**س** اراد بالفعل الاصطيد وهو متاح **س** لغز الحرم في غير الحرم **س** الحرم يحرم عليه الصيد بالاسنة  
وكذلك صيد الحرم حرام بالضرع وهو قولة عليه السلام لا ينفرد صيدها فاد اكان تنفرد حراما فصيد  
بالطريق الاول لان فيه تقويت الامن المستحق لقوله تعالى اذ احلتم فاصطادوا **س** هذا دليل  
لشروع فيه الصيد وبغير منه البضاعة مشروعية لغز الحلال وهو الحرم والامور هاهنا  
للاباحة **س** وهو قوله تعالى حرم عليكم صيد البر ما دام حراما **س** هذا الحريم الى غاية فاقضى الاجابة  
فيما وراء ذلك وقوله عليه السلام اعدي من حاتم الطائي رضي الله عنه اذا ارسلت كلمك المقلد ذكر  
اسم الله عليه مكل وان اكل فلا تاكل لانه انما انفسك على نفسه وان شاربك كلمك كلبا من فلا تاكل فانك  
انما سميت على كلمك ولم تسم على كلم غير هذا الحديث اخرجه الامامة المستدعي من حاتم قلت اني ارسل  
انني ارسل كلمي فقال اذا ارسلت كلمك وسميت فاخذ فقتل مكل فان اكل فانما اسلك على شيد قلت اني ارسل  
كلمي احدم معه كلبا اخر لا ادرى منهما احده فقال لا تاكل فانما سميت على كلمك ولم تسم على كلم اخر **س** وعلى  
اباحته **س** اي اباحة الصيد **س** انعقد الاجماع **س** اي اجماع الامة وهو من اقوى الحجج لقوله عليه السلام  
لا تجتمع امة على الضلالة **س** ولانه **س** اي الصيد **س** مفعول الكتاب وانتفاع بما هو مخلوق له **س** اي لاجل  
الانتفاع **س** لان ما سوى الادمي مخلوق لادمي وفيه **س** اي بالانتفاع بالنسبة الى المخلوق والانتفاع  
استيفاء المكلف ويمكنه من اقامة التكليف لانه لو لم ينتفع بما فيه نفعه لم يكن له من اقامته  
التكليف **س** فكان متاحا **س** اي اذا كان الامر كذلك كان الاصطيد متاحا **س** عن قوله الاحتطاب  
والاحتشاش في كونه متاحا **س** فان قلت **س** كان ينبغي ان يكون واجبا لما فيه التمكن من اقامة التكليف  
**س** هو غير متغير لا قائما لكان متاحا ولهذا اقلوا اباحه اذا كان مقتضوه اقامة  
التكليف وان كان مقتضوه التلبي مكره **س** ثم جملة ما يحويه الكتاب **س** اي ما جمعه كتاب الصيد  
**س** فضلا عن احدهما في الصيد بالجوارح **س** وهو جمع جارحة واراد بها عاهنا الجوارح من الحيوان  
كالكلب والفهد والباري والصفير ونحوها **س** والثاني **س** اي الفصل الثاني في الاصطيد بالري  
بالسهام والعضاض ونحوها من الالة التي يخرج نحو السيف والرمح **س** **فصل**  
**الجوارح** **س** اي هذا الفصل في بيان الجوارح وقد تم فصلها على التلبي لانه آلة الصيد ههنا وان



وفي الذي حماده والخمسة ان فضل على الحماد مع ان الحيوان ما هنا منصف بالعلم فكان افضل من العلم الذي لا صلاحية  
لذي العلم قال يجوز الاصطفا بالكل للعلم والفهم والباري وسائر الجوارح المعلمة اي قال الفهم والبرهان  
مختص بالادب سائر الجوارح المعلمة من الحيوان الذي له ناب نحو الفم والقلب والصبر على ما يحيى من الحيوان الذي له ناب  
كالقنبر والعقاب والباشق وجوهها وفي الجامع الصغير وكل شيء علمته من ذي ناب المشايخ وذي ناب من الطير فلا يصدق  
فيها ما اوردوا في الجامع الصغير لان رواية القدر وروي ذلك على الاشياء لا غير ورواية الجامع تدل على اننا  
والذي جئنا وادبنا الذي يصيد سبابة وبدي يحمل الذي يصيد بحمله لا كماله ناب ومحمل **فان**  
**قلت** لم ذكر كلمة لا كما من مع شئ الا باحد الكتاب **قلت** لان قوله تعالى وما علمتم من الجوارح  
مخصوص في الخنزير والذئب قصار شدة في سائر له الآية كل معنى لان العام اذا خص منه البعض بصرطها  
وعند البعض لا يفي حجة قلنا قال لا بأس ولا خير اي لا يجوز **م** فيما سوى ذلك اي فيما سوى المعلم  
من ذي ناب والمعلم من ذي ناب يعني اذا حمل كلب غير معلم صيدا فلا خير فيه الا ان يدرك ذكوة وذكر الباري  
وغيره وقبل اذ ما لا ناب له ولا حمل لانه لا يخرج وانما يقتل غنا وحفا والله تعالى شرط الجرح الا ان  
يدرك ذكوة **م** اي ذكوة فيصيد يكون مضافا الى دمه **م** والاصل فيه **م** اي في اشتراط كون الجراح  
من ذوات الناب والمحمل التي يصيد بها **م** قوله تعالى **م** وما علمتم من الجوارح مكلمين **م** كلمة ما معنى  
الذي هو عطف على الطينتا شاي اكل لكم الطينتا وصنعت ما علمتم فحذف المضاف واقام المضاف له  
بقامته ويجوز ان يكون ما شرطية وحذروا فكلوا **م** والجوارح الكواكب في ما قبل **م** اي الكواكب  
من سماع التهام والطير كالكلب والفهد والفر والعقاب والصقر والباري والشاهين سميت بذلك  
لانها كواكب في سماءها يقال خرجوا الجوارح اذ اكلت ومنه يعلم ما جرح بها الباراي كسيرة في الايام **م** وقال  
تعالى حيث ان اجترعوا الطينتا اي كسوها وقد بقوله في ما قبل في اكل بعض العلماء لانه في ما قبل  
من الجوارح **م** والكلمين المستطمين اي سلطان الجوارح على الصيد وفي الكشف الكلب المودع الجوارح  
وحضرها ما لصيد لصا دها ورايضها ذلك بما علم من الجمل وطرق التاديب والتعنيف واستفاه  
من الكلب لان التاديب كثر ما يكون في الكلاب فاشق من لفظه كثرته في جليسه ولان البيع سمي كلبا  
ومنه قوله عم الله سلط عليه كلبا من كلابك فافترسه الاسد او من الكلب الذي هو معنى لصا و  
يقال كلب كذا اذا كان ضار بابه **فان قلت** مكلمين منصوب بحماد **قلت** على الحال من علمته  
**فان قلت** ما فائدة الحال وقد استغنى عنها بعلمته **قلت** فائدة ان يكون من علم الجوارح محسرا  
في علمه مدبرها في موصوفا بالكلية وتعلمه من طائفة او استنباف وفيه فائدة جليلة وهي ان كل  
من اخذ علما ان لا يأخذ الامن قبل اقله علما واخرهم ذرية واعوضهم على لطافتهم وحفاقتهم فكم من  
اخذ من غير سبق قد ضيع زمانه وعرض لفتاء الكفار سبانه مما علمكم الله من علم التكلم انه الهام من  
الله او ما عرفكم ان تعلموه من اساع الصند بارسال صاحبه وانزاجان برجع وانصرافه بدعاه  
وامساك الصند عليه وان لا ياكل منه **م** فيتناول اكل بعومه **م** اي اذا كان المعنى ما ذكرنا فيناول قوله  
وما علمتم من الجوارح مكلمين كل ذي ناب جراح وكل ذي حمل جراح بعومه اللفظ منه اشار الى معنى ما  
دعا له من غير وصحاحه الى انه لا يجوز الاصطفا بالكل كلب مستعمل بل لفظ مكلمين **م** دل عليه  
**م** اي على العموم ما روي من حديث علي بن حاتم رضي الله عنه فانه قال فيه اذ ارسلت كلبا **م** وانتم  
الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد **م** الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في غنمه اي  
له الله سلط عليه كلبا من كلابك فسلط الله الاسد فقتله ومعنى حقيقة هذا الاسم موجود في الكل  
تكان عاما بطريق الحقيقة **م** وعن يونس بن عيسى انه استثنى من ذلك الاسد والذئب **م** لانهم لا يعلمان  
لعمري الاسد لعلوهم والذئب لحسنه **م** هذا سلق بقوله فيتناول اكل بعومه **م** وفي  
الايضاح ولا يجوز الاصطفا بالكل بالاسد والذئب والخنزير وان كان عموم الآية تنبأ بها لان العلم  
منها لا يتصور فانا نستدل على التعليم بترك الاكل ومن عادة الاسد والذئب ان عساك صيدهما  
فلا ياكلانه في الحال حتى لو تصور العلم منهما كازا واما الخنزير فانه يحسب العين وكان لا يتفاه  
به مخز ما روي عن احمد والحسن البصري والخنزير قتادة واسحق واصحاب لطائفه لا ياكل ما صيد  
بالكلب الاسود اذا كان سمي والبهيمة الذي لا يحاط به لونه سواه لانه عليه السلام قال تو

شيطان

شيطان وامر بقتله وما وجبت قتله حرم اقتتاع وتعليمه فلم يجمع صيده كغير المعلم ولنا عموم الآية والخنزير والعقاب  
على غير من الكلاب **م** والحقهما اي بالاسد والذئب **م** الحداة لحسنه **م** كسر الحاء ونحو ذلك والاصح  
وجمعها على اكل وذن فعل كسر الفاء ونحو العين **م** والخنزير مستثنى **م** اي من عموم الآية **م** لانه يحسب العين  
ولا يجوز الاستفاه به **م** لقوله تعالى فانه رجس والرجس المحسن الاستفاه بالخنزير حرام بتركه من التعليم  
لان ما دللنا من النص بنظره واشترط التعليم وهو قوله تعالى وما علمتم من الجوارح **م** والحدوث بالخر عطف على قوله  
بالنص وما ذكرنا من الحديث وهو حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه **م** به اي بالتعليم اي من اشتراط الحديث با  
وبالارسال **م** اي واشترط الحديث ايضا بالارسال وهو قوله عليه السلام لعدي اذ ارسلت كلبك المعلم  
لانه عليه السلام ذكر الارسال والتعليم جميعا **م** لانه **م** اي ولان الحيوان انما يصيد بالعلم لا يكون عالما  
له **م** اي لا للاصطفا بتعليمه اياه ليكون عاملا للصيد واما لا للصيد بما روي من الصيد فيقول  
بارساله **م** بالصيد عطف على يكون **م** وعسكه عليه **م** اي وعساك لصد على صاحبه لنفسه **م** قال  
وتعليم الكلب ان يترك الاكل ثلاث مرات وتعليم الباراي ان يرجع ويجيب اذ دعوته **م** اي قال القدر وروي  
وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما **م** اي لفظ الرواية ما روي عنه وهو ما رواه محمد في كتابه لا مثاله  
وقال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن سعد بن جبر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ما اسكت عن كلبك  
ان كان ما فكل فان اكل فلا تاكل منه فانما اسكت على نفسه واما الصقر والباري فكل وان اكل فان تعليمه اذ  
دعوته ان يجيبك فلا يستطيع صيده حتى يدع الاكل **م** قال محمد وبه فاحذ وهو قول اي حصة انتهى  
وفي صحيح البخاري **م** وقال ابن عباس ان اكل الكلب فقد اشدك انما اسكت على نفسه والله تعالى يقول تعلمين  
بما علمكم الله فيضرب ويعل حتى يترك الاكل وروي عن جسر الطبري في تفسيره في سورة المائدة حديثنا  
ابو كريب ساطع بن محمد حدثنا ابو اسحق الشيباني عن حماد بن ابراهيم عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال  
في الطير اذا ارسلت كلبك فقتل فكل فان اكله اضربته ليعلم ان تعليم الطير ان يرجع الى صاحبه لعل  
يضرب فاذا اكل من الصيد وثق بالرب **م** فكل **م** ولان بدن الباراي لا يحمل الضرب وبدن الكلب يحمله  
فيضرب **م** ليعلم ان كلبك لا يترك الاكل بعد ترك الاكل في الباراي لانه لا يحمل الترك حتى يضرب فاقم  
مقامه ما يدل عليه وهو الاجابة عند الدعاء **م** ولان اية التعليم ترك ما هو ما لو فعادة والباري  
متوحش متفرق فكانت الاجابة في تعليمه اما الكلب فهو الواف بعناد الانتهاب فكان ان تعليمه ترك  
ما لو فعادة وهو الاكل والاستلاب لان حقيقة التعليم والجميل في الحيوان امر بطقن فاقم بدل العادة  
الما لو فمقام العلم والجري في العادة الاصلية مقام الجمال ذلك في الكلب بترك الاكل والاستان  
على صاحبه لا بالالف والاجابة لصاحبه واعيا ومن سلا لان الكلب في الاصل الواف بحيث اذا دعي احب  
والباراي متفرق بطبعه فالاجابة علامة علمه لانه خلاف طبعه وقيل فيه نظرا لان هذا الفرق لا  
يتاخر في الفهم والتمس لانه متوحش كالباري ثم الحكم فيه وفي الكلب يتوفا لغيره هو الاول واجبت  
ما به غير اورد لانه انما ذكره في قايين الكلب والباري لا غير ذلك **م** صحيح واذا اريد الفرق عمومها  
فالعلم هو الاول ثم ترك الاكل ليس بشرط في الطير عند العامة وبه قال ابن عباس وبص الشافعي  
انه يشترط كالك في محرم ما اكل من صيده لان حاله روي عن الشعبي عن النبي عم انه قال ان اكل الكلب  
والباري فلا تاكل ولنا اجماع الصحابة على ما ذكرنا وقال احمد روايات مخالفة صحيحة ثم بشرط ترك  
الاكل ثلاثا **م** اي بشرط القدر وروي ترك اكل الكلب ثلاث مرات **م** وهذا **م** اي هذا الشرط عند العامة  
عند اي يوسف ومحمد **م** وهو رواية عن علي بن حنيفة **م** اي قولنا ما رواه عن اي حنيفة رحمه الله لان فيها دونه  
**م** اي فيما دون ثلاث مرات **م** مزيد الاحمال **م** اي زيادة الاحتمال ومن ذلك بقوله فلعلمه تركه  
مؤه او مرتين شعاع **م** اي لعل الكلب ترك الاكل مؤه او مرتين لاجل الشبع فلا يدل على ترك علمه **م** واذا  
ترك ثلاثا دل ذلك انه صار عادة له لعله الاحتمال في الثلاث حدا **م** وهذا **م** اي يعني دلاله الثلاث  
على كونه عادة له لان الثلاث مدح ضررت للاختيار **م** اي الاستحسان **م** والاولا لاعداد كافي من  
الخير **م** لانه ثلثة ايام **م** وفي بعض قصص الاخبار **م** اراد به خضر وموسى عليهما السلام حيث قال موسى  
لخضر في المرات الثلاثة ان سالت عن شيء فلا تصاحبي وامثال ذلك كثيرة قال تعالى معقوا في  
داركم ثلثة ايام وقال تعالى في قصة زكريا عليه السلام الاتكلم الناس ثلثة ايام وروي ابو داود

تعليم



بأسناده عن النبي صلى الله عليه وآله قال أسأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليجمع وروى القدروري في شرحه روى عن  
رضي الله عنه أنه قال من أخرج في سبيل ثلاث مرات فلم يرجع فلم يفتل في غم وتقدر مدق المسافر وإمهال المرتد  
ومدة أقل الحضر وكحد ذلك **و** لأن الكثرة هي التي يقع إيمان على التعلية **و** في بعض النسخ على العلم دون  
العلم **و** لا يقع العلم علامة على ذلك **و** الجمع هو الكثرة **و** أدناه الثلاث فعدت **و** **س** أي في الجمع  
هو الثلاث لأن ما فوقه من أفراد الجمع ليس بعينه أول من بعض فعدت **و** **س** أي في لانه المتيقن **و** عند أي  
على ما ذكر في الأصل **س** أي المبسوط لا يثبت التعليل على طعن الضابط من معمله ولا يفتل بالعلم  
لأن المقادير لا تعرف جنتها **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
سماع **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
فبعض من أرا التعليل **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
في جنس المقادير نحو حبس الغريم وحده التقادم وتقدم ما علة في نزع البئر المعين **و** **س** أي في الجمع  
الشافعي يرد المرات لأن التعليل بالتوقيف ولا يفتل في نزع البئر المعين **و** **س** أي في الجمع  
قال أحمد لا أنه قال أقل ذلك ثلاث **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
أحد لا يشرط التكرار في العلم لانه صنفه فلا يعتبر فيه التكرار كسائر الصانع **و** **س** أي في الجمع  
ثلاث مرات دليل على **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
**س** أي عند أي حنفية يجل ما اصطادة **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
ثالثاً فلم ياكل كل الثالث عند أي حنفية وعند هذا لكل الثالث وكل ما بعد **و** **س** أي في الجمع  
أي حنفية لا ياكل أو لما يصيد ولا الثاني يشر كل الثالث **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
عن أي حنفية **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
من ترك الأكل **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
الأكل من الثلاث وما صاد **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
المولى **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
غير صحيح **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
عند الثلاث لانه إنما حكم بكونه معلماً بطريق تعيين استساكه الثالث على صاحبه **و** **س** أي في الجمع  
استسكه على صاحبه **و** **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
أكله خلاف ذلك المسألة أراد بها مسأله ما إذا أذاه مؤلاه فسكت لأن الأذن اعلام بفات  
الحجر **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
وما بأسه قبل العلم بكون تصرف محذور فلا يفتل **س** **و** **س** أي في الجمع  
وذكر اسم الله تعالى عند إرساله فأخذ الصيد وجرحه ومات حل أكله **س** **و** **س** أي في الجمع  
وروى في مختصر **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
وذكرت اسم الله عليه فكل وقد شرط الإرسال والتسمية جميعاً **س** **و** **س** أي في الجمع  
والدخ لا يحصل بمجرد الألة إلا لا استعمال **س** **و** **س** أي في الجمع  
أو الشاه على سكن وأصاب مدحها لا يخل لأن الاستعمال لم يوجد **و** **س** أي في الجمع  
فيما **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
العلم **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
أحق إذا سمى عند انقلاؤه يباح صيده ولو استرسل وسمى صاحبه وجرحه في عدو **س** **و** **س** أي في الجمع  
قال أحمد في الشافعي لا يباح لعدم الإرسال وعن مالك كالمذهبين قلنا لما جرح صار كانه أرسله وكذا  
لو أرسله ثم سمي وجرحه فواد في عدو **س** **و** **س** أي في الجمع  
منه رمى الطير بالسهم ومرار السكن على طوق الشاه **س** **و** **س** أي في الجمع  
معنى قوله **س** **و** **س** أي في الجمع  
وهو معنى قوله أيضاً على ما بيناه **س** **و** **س** أي في الجمع  
التسمية حال كونه عامداً **و** **س** **و** **س** أي في الجمع

الصيد أو الباري حتى فقلته الكلب والباري لا يباح لأجل كذا إذا أكن من غير جرح لأجل **س** في ظاهره  
الرواية **س** **و** **س** أي في الجمع **و** **س** أي في الجمع  
الحجر كما روى عن أبي يوسف وهو قول الشافعي **و** **س** أي في الجمع  
وأحمد وفي الأخير التفتي على ظاهر الرواية **و** **س** أي في الجمع  
صد ما أوجها وأخرج ليس بشرط لأجل **س** **و** **س** أي في الجمع  
مثل قول الشافعي في القدم **س** **و** **س** أي في الجمع  
ما وجد من الإله **س** **و** **س** أي في الجمع  
الحنفية فقوم مقام الذكاة الاصطورية والذكاة الاصطورية أي أن يوجه الجرح في أي موضع  
كان من الصيد بائناً ما وجد من الإله **س** **و** **س** أي في الجمع  
باعتبار الإرسال وصار الإرسال كالذكاة **س** **و** **س** أي في الجمع  
من الجرح ليكون ذكاة **س** **و** **س** أي في الجمع  
من الجرح معنى الجراحة في قول **س** **و** **س** أي في الجمع  
من الجوارح شق من الجرح الذي معنى الكسب على أهلنا ولين وقدر كذا حد ما هو الجرح بمعنى الكسب  
فيما مضى **س** **و** **س** أي في الجمع  
تعالى من الجوارح على أنه موصوف نصفين الجراح من الجرح معنى الجراحة والكسب **س** **و** **س** أي في الجمع  
شققا للظفر على الجراح **س** **و** **س** أي في الجمع  
أيضا بخلافه **س** **و** **س** أي في الجمع  
يتمثل عليهما يعني جمع في معنى الآية من التأويل لعدم التماثل بينهما وذلك لأن النص إذا ورد وفيه أجاب  
المعنى فإن كان بينهما تماثل في معنى الآية من التأويل لعدم التماثل بينهما وذلك لأن النص إذا ورد وفيه أجاب  
بالتيقن وهو معنى قوله **س** **و** **س** أي في الجمع  
قوله تعالى ولا تملحوا أن تكلمن ما خلق الله من رحمة من مثل أريد به الجمل وقيل الجرح الصريح انتهى **س**  
لانه لا تماثل فيهما فلهذا نظر لأن الجرح إما أن يكون شقاً من الكسب والجرح بمعنى الجراحة أو يكون  
حقيقة في أحدهما محاذ في الآخر المشترك لا تخوم له والجمع من الحقيقة والمجاز عندنا لا يجوز  
خلاف قوله في أحدهما فانه لفظ عام بينهما والجمع بالتواضع **س** **و** **س** أي في الجمع  
من الكواكب فليسا من ذلك **س** **و** **س** أي في الجمع  
فيحصل صيد بأي وجه كان العموم النص **س** **و** **س** أي في الجمع  
به إلى قوله في الجراح المكسب **س** **و** **س** أي في الجمع  
الفهم لم يترك وإن أكل منه الباري **س** **و** **س** أي في الجمع  
أن التعليل شرط فيما صاد به من الجوارح وهو في الأكل وفي الباري بالإجماع وقد مر **س**  
مستوفى وهو موبد **س** **و** **س** أي في الجمع  
قال فيه وإن أكل منه فلا تأكل **س** **و** **س** أي في الجمع  
في قوله القدم ما إذا أكل منه الكلب وهو قول ربيعة أيضاً **س** **و** **س** أي في الجمع  
قال إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكله ورواه أبو داود وقلنا حدثت عن شقيق عليه  
فكان أولى بالقدم ولا يفتل من الزيادة **س** **و** **س** أي في الجمع  
ثم أكل من صيد لا يؤكل هذا الصيد **س** **و** **س** أي في الجمع  
أن الكلب صيد أصود أو لم ياكل منها شيئاً **س** **و** **س** أي في الجمع  
لانه علامة الجهل وصيد الكلب الجاهل لا يؤكل **س** **و** **س** أي في الجمع  
ذلك حتى يصير معلماً على خلاف الروايات فعنده ما جتهد الكلاب وعند هذا يترك الأكل **س**  
كما بيناه في الجرح **س** **و** **س** أي في الجمع  
من قبل فما أكل منها لا يظهر الحرمة فيه لعدم الحلية **س** **و** **س** أي في الجمع  
وذلك فالتحل بالكل **س** **و** **س** أي في الجمع

بعض

نا







تري انه لو وقع في الماء وهو يمشي الحاله يعني فيه حياه مثل ما بقي في المذبوح **م** لا حرم كما اذا وقع وهو ميت **م** اي  
والحال انه ميت حقيقه **م** والميت ليس بدم **م** اي ليس يحل للذبح **م** وفصل بعضهم **م** اي بعض المشايخ **م** فيه **م** اي  
في الحكم المذكور **م** تفصيلا وهو انه ان لم يكن لعقد الاكله لم يترك لصيق الوقت لم يترك عند ما خلا للثاني  
**م** وما لك واحد من ذبائح الحسن بن زياد ومحمد بن مفضل ان عندهم يؤكل استحسانا وبه اخذوا في حبان **م** لانه  
اذا وقع في يد من سبق صيدها بطل حكم ذكره الاضطرار **م** هذا وحده القياس وحده الاستحسان الذي ذهبت  
اليه هو لا **م** المن كورون انه لو بقدر على الاصل وهو ذكوة الاختيار لضيق الوقت وما حاكم منه بغيره  
وهو اختيار من يحتاج **م** فان قيل وضع المساله فيما تكون الحيوة فوق ما يكون في الذبوح فكيف يتصور ضيق الوقت  
عن الذبح **م** اجيب بان المقدار الذي يكون في المذبوح بمنزلة القدم لكان الصيد في حكم الميت والراي على  
ذلك قد لا يسمع الذبح فيه فكان عدم التمكن منصوتا **م** وهذا **م** اي ما ذكرنا من اقامه ثبوت اليمين  
التمكن حتى لا يحل دون الذكوة فيما اذا كان يتوهم بقاء لعقد ذلك **م** لانه ما يعني اضطرار المذبوح فلا يعتبر  
ذلك **م** كما اذا وقعت شاة في الماء بعد ما دعت **م** فافها لا حرم فكذا هذا **م** وقيل هذا قولها **م** فقال  
هو ابو بكر الرازي فانه قال هذا قول اي يوسف ومحمد **م** اما عندي خيفه لا يؤكل ايضا لانه وقع في يد  
حيث لا يحل الا بدفع الاختيار **م** الى المترديه على ما ذكرنا ان شاء الله تعالى **م** اي اقتدار المترديه  
وانتصابه على انه مصدق لغفل مجذوف في رده رد ان يكون على الحال على ما قبل من ان المترديه  
اي معتبر من قضاهاهم **م** هذا الذي ذكرنا **م** اي هذا الذي ذكرنا لانه لا يؤكل عنده اذا استقططه واخرج ما فيه  
اذا اراد التذكيه **م** فلو انه ذكاه حل اكله عندي خيفه **م** لانه ان كانت فيه حياه مستقره فالذكاه وقعت  
موقعها بالاجماع وان لم يكن فيه حياه مستقره فعند اي خيفه ذكوه الذبح وقد وجد وعندها حل الا  
ذبح **م** وكذا المترديه **م** وهي التي تردت من جبل او سقطت في بئر فماتت يعني لو دحلت مترديه وليس بها  
من الحيوة قدر ما يكون ما في المذبوح محل عند اي خيفه خلافا لما لو كان حاله يعيش مثله وذبحه محل  
بالاجماع فان خيفه يعتبر نفس الحيوة وقد وجد غنها وهما اعتبار الحيوة الموصوفه لان عند اي يوسف  
اذا كان حاله يعيش مثله وعند محمد بن قيس في المذكي وهذا المعنى بعد وم في المترديه فلا يحل لانه ذبح ميتة  
**م** والطبيخ الذي يطبخها اخرى فمات بالنظم **م** والموقوده **م** التي اخنوها صريا لغضى او جرح حتى مات وهو  
بالذال المحرم **م** والذي يقر الذنب **م** اي سواد الذنب بطنه وفيه حياه حية وهو القدر الذي يعلم انه حي  
**م** او ميتة **م** اي وظاهر **م** وهو القدر الذي فوق الحصة **م** ولا تفاوت في الحكم بينهما عند اي خيفه وعند  
ان كانت خيفه لا يؤكل وان كانت ميتة تؤكل وتفسير البيهقي عن اي يوسف ان يكون حاله يعيش مثله وعند  
محمد بن كان لم من الحيوة فوق ما للمذكي وعليه القسوي **م** اي على حل الاكل اذا ذكبي الصيد فيه حياه في جميع  
الاحوال وهو قول اي خيفه رضي الله عنه **م** لقوله تعالى اما ذكركم استنساؤه مطلقا من غير فصل **م** اي  
استثنى ما ذكركم عن المحرمات مطلقا **م** عن اي يوسف ان كان حاله لا يعيش مثله لا يحل لانه لم يكن ميتة باله  
وقال محمد بن كان يعيش فوق ما يعيش المذبوح محل الا فلا لانه لا يعتبر هذه الحيوة على ما قدرناه **م**  
اشارته الى قوله لانه ميت حيا وقيل في قوله لان ما يعني اضطرار المذبوح فلا يعتبر وفي الذبح  
الكلام في مثله على اربعة مواضع احدها الشاة او غيرها اذا مرض وبقي فيه من الحيوة ما يعني في المذبوح  
والثاني اذا قطع الذنب بطن الشاة وبقي فيها من الحيوة ما يعني في المذبوح فاخذ المالك والثالث الكلب  
المعلم والباري المعلم اذا اخذ المالك صيده وبقي فيها من الحيوة بقدر حيوه المذبوح **م** والرابع  
الصيد بعد سميته واصابته السهم وبقي فيه من الحيوة بقدر المذبوح وزناها اخر فقوله في  
الاول والثاني عند ما لا ينفذ الذكوة حتى لو ذكاهما لا يحل واختلف المشايخ على قول اي خيفه قال  
الاسيحاوي بغيره حتى لو ذكوا لا يحل وبه كان يعني تمشي الابهة الشريفة والصدرا الشهيد وقال شيخ الاسلام  
لا ينفذ حتى لو ذكبا لا يحل على قوله **م** فالحاصل ان الحياه عنده وان قلت وعندها لا يعتبر القتل  
وتقدروا القليل مما يعني في المذبوح واتفق ابو يوسف مع اي خيفه في المترديه ومحمد بن قيس في القتل  
والكثير يوم وفي الثالث والرابع اذا بقي من الحيوة بقدر حياه المذبوح لا ينفذ الذكوة بالاجتماع  
حتى لو لم يذكها حل وبه قالت الثلاثة والكثير اهل العلم **م** ولو اذ ذكوا باحد **م** اي ولو اذ ذكوا بالصيد ولم  
يأخذ **م** فان كان وقت **م** اي فان وجد وقت وكان صانعه فلا يحتاج الى جرم **م** لو اذ ذكها **م** دعه **م** لم

يؤكل

يؤكل لانه صار ذكبا حكم المقدور عليه **م** والمقدور عليه اذا لم يذبح لا يؤكل فكذا هذا **م** وان كان لا يمكنه  
ذبحه اكل لان اليد لم تثبت به والتمك من الذبح لم يوجد **م** وهذا بخلاف من العلماء **م** وان اذ ذكاه  
فذكاه حل لانه ان كانت فيه حياه مستقره فالذكاه وقعت موقعها بالاجماع وان لم يكن فيه حياه مستقره  
فالذكاه وقعت موقعها بالاجماع وان لم يكن فيه حياه مستقره فعند اي خيفه ذكاه الذبح على ما ذكرناه  
**م** اشار الى قوله لانه وقع في يد حيا فلا يحل الا بدفع الاختيار **م** الى المترديه **م** وقد وجد **م** اي الذبح  
حل **م** وعند ما لا يحتاج الى الذبح **م** يعني حل ذكوه على ما ذكرنا **م** وان ارسل كلبه الى صيده فحل **م** وفي بعض  
النسخ **م** اذا ارسل كلبه المقادير الى الصيد **م** والحد يجر اي صيده مع من واخذ عمر اي ما ذكرا في سن او سأل  
ذكره في الميسوط وفي الخط ارسل الصيدين فاخذ اخر او عدد من الصيدين احدا بعد واحد في ذلك الفور  
فكله حلال ولو قتل صيدا فخم عليه طولا لم يذبحه الا اذا اخذ حل **م** وكذا الوعد عن ذلك الصيدين ونسبة  
وتشاعل في غير طلبة ثم انبع صيدا او اخذ لم يؤكل الا اذا حرمه صاحبه فانزح حرم اخذ حل وبه قال  
الشافعي واخذ في قول وقال في قول ان كان عدوله لصيد حل وان كان لغير صيد لم يحل وحده عن كونه  
معلوما **م** والماوردي والاصمعي عندي انه ان خرج وعاد من حمة ارسله الى غريم لم يؤكل وان خرج  
في حمة ارسله خلف صيده فعاد الى غير فاخذ صيدا حل وفي غير الشافعية ولو قصد سرهما لم يطا  
فصيد واحد ولو قصد واحد منهما فاصاب اخر فوجها **م** وقال مالك لا يحل لانه اخذ بغير اشارة  
اذ الارسل مختص بالمشايخ **م** يعني بالذي وقعت عليه الاشارة **م** وقال ابن ابي السلي النعيمي ليس بشرط  
لك ان اذ اعين اعتبار بغيره حتى اذا ترك ذلك واخذ لا يحل **م** ولنا انه شرط غير مفيد **م** اي شرط الغير  
غير مفيد **م** لان مقصوده حصول الصيد اذ لا يقدر على الوفاء به **م** اي اذ لا يقدر الكل على الوفاء به  
المعنى **م** لا يمكنه تعليمه على وجه ما عينه من الصيد **م** فسقط اعتباره **م** اي اذا كان كذلك  
فسقط اعتباره التعليم كما قلنا في الثاني انه يسقط اعتباره ترك الاكل لا استحالة تعليمه **م** ولو ارسله  
على صيد كثيره وسمى مرة واحدة حاله الارسل فلو قتل اكل حل هذه التسمية الواحدة **م** هذه من  
مسائل الاصل ذكرها تقيما والتي فيها انضمام لان الذبح يقع بالارسل على ما سماه **م** اي على او اسل  
كتاب الذبايح اراد به ما قال وفي الصيد بشرط عند الارسل والري **م** ولهذا الشرط التسمية  
عند **م** اي عند الارسل **م** والفعل واحد **م** اراد بالفعل الارسل **م** فكيفه تسمية واحده  
الاتحاد بالفعل **م** بخلاف ذبح الشاة تسمية واحدة **م** حيث لا يحل الثانية الا بتسمية اخرى **م** لان  
الثاني يصير مذبوحا غير الاول فلا بد من تسمية اخرى **م** للثاني **م** حتى لو اجمع احدهما فوق  
الاخرى ودحما مرة واحدة حلان تسمية واحدة **م** لانه حصل حياهما بفعل واحد وكان بمنزلة  
ما لو رمى بهما الى صيد واصاب صيد من حلان لان ذكبا حصل بفعل واحد عليه التسمية فكذا هذا  
**م** ومن ارسل فهدا فهدا ايضا من مسائل الاصل قوله كمل **م** ومنه كمل الجرح **م** حتى  
يستمكن **م** اي يطلب المكنة وفي بعض النسخ يمكن ثم اخذ الصيد فقتله يؤكل لان مكنة ذلك منه حياه  
للصيد لا استراحة فلا يقطع الارسل **م** وكذا الكلب اذا اعتاد عاداته **م** اي وكذا احكم الجلب  
اذ اعتاد عاداته الفهد **م** قال الكرخي في مختصره وكذا الكلب اذا ارسله الرجل وصنع كما يصنع  
الفهد فلا باس باكل ما صاد ودل لان المكنة منه ساعة حياه لا اصطفا ولا للاستراحة فيبعد  
ذلك من غاية حله الحيوان فلا يكون قاطعا للارسل بل يكون من سباب الاصطفا كاللوا  
والعدو **م** وقال الشريفي باقلا عن نسخة تمشي الابهة الحلو اني انه قال للفهد حصال يعني كل عاقل  
ان ياخذ ذلك منها انه يهين للصيد حتى يستمكن وهذا خيلة منه للصيد فينبغي للعاقل  
ان لا يجاهر الخلاف مع عدوه ولكن يطلب المفردة حتى يحصل مقصوده من غير ان يصاب نفسه ومنها  
انه لا يبعد وحلف صاحبه حتى يتركه وهو يقول هو المحتاج الى فلا اذل له وهكذا ينبغي  
للعاقل ان لا يذل نفسه فيما يفعل لغريم ومنها انه لا يتعطل بالضرب ولكن يضرب لكل من يده  
اذ اكل من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتعطل لغريم كما قيل للصيد من عظم لغريم ومنها  
انه لا يتناول الحديث واما يطلب من صاحبه المماطلة وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الحديث  
ومنها انه يجب التلصص وان تمكن من الصيد اكله والتركه ويقول لا اقل نفسي فيما اعمل لغريمي

وفي بعضها ايضا



وهكذا ينبغي للمحقق كذا في المسوط وهكذا ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده في شرحه ومن جملة ما قال ومنها انه ينبغي ما ضمن  
له صاحب مجمل في الطب والذي روى من وثوب لهذا على الصند ثم يتركه ما روى في الملاحق حديث  
امرأة قال ابنت فاربع **م** ولو اخذ الكلب صيدا فقتله ثم اخذ اخر فقتله وقد ارسل صاحبه اكله جميعا **م** هذه ايضا  
من مسائل الاصل في الحال ان صاحبه قد ارسله اكله الصند من جميعا **م** لان الارسل قائما لم يقطع وهو بمنزلة  
لوربي سما الى صيد فاصابه واصاب اخر **م** اي صيد اخر حيث علان جميعا **م** وان قبل الاول **م** اي الصند الاول  
**م** فتم عليه طول الامر لانه من الخنوم وهو البرون عليه ثم مر به صيدا اخر فقتله لا يוכל الثاني لا يقطع الا  
مكثا اذ لم يترك ذلك **م** اي جؤمه حمله منه للاخذ **م** اي لاخذ الثاني **م** وانما كان **م** اي جؤمه عليه **م**  
استراحة خلاف ما تقدم **م** وهو ما اذا مكث للكمين لان المكث حينئذ حمله منه للاخذ لا استراحة  
فيكون هذا المكث منه والذهب سواء **م** ولو ارسل ياربه المعلم على صيد فوقع على شيء ثم اتبع الصند فاطن  
وقتله يוכל **م** هذه ايضا من مسائل الاصل **م** وهذا اذا لم يترك زمانا طويلا **م** اي حل كله انما يكون اذا لم يترك  
زمانا طويلا للاستراحة **م** وانما مكث ساعة للكمين حق اللفظ ان يقال للكمين ان يكون وذكر الكمين اراد به الكمين  
وهو التواري والاختلاف كما ذكرنا **م** لانه في الكلب **م** عزرب **م** ولو ان ياربا معلم اخذ صيدا فقتله ولا  
يدري ارسله انسان ولا يוכל لوقوع الشك في الارسل ولا ثبت الا باخذ بدونه **م** هذه ايضا من مسائل  
الاصول اي لا يمس الا باخذ بدونه ولا يقطع فيه خلاف والباري يحسمها لاجتماعه من اربعة وجوه  
اي اذ ويزان **م** قال رحمه الله وان خفقه الكلب ولم يخرج له يוכל **م** اي قال القدر روى في النسخ لا يוכל لان الجمع  
شرط على ظاهر الرواية على ما ذكرناه **م** ظاهر الرواية في خروج راية اليد اذ انت وفي رواية الاصل يוכל  
وقال القدر روى في شرح مختصر الكرخي واما اذا احق الصيد فمات فله يورثهم انه لا يוכל وفي رواية الحسن  
عن ابي حنيفة انه يוכל **م** وقول **م** على ما ذكرناه اشار الى قوله ولا بد من الخرج في ظاهر الرواية وهذا  
بدل على انه لا يخل بالكلية **م** اي ظاهر الرواية اية بدله ان الكلب اذا احق الصيد فمات لا يخل بالكلية  
القدر روى اما اذا لم يخرج له لم يخل فله يورثهم فانه اذا احق الصيد فمات فان ياربا لم يتركه ان يخل  
عن ابي حنيفة شيئا مضرا وقد حكى عن محمد المسألة في الرماية اذ انت واحاق فيها جؤا مطلقا انه اذا  
لم يخرج له يוכל وهذا يقتضي ان لا يخل بالكلية **م** عزرب **م** اي حنيفة انه اذا احق الصيد فمات لا يخل بالكلية  
فاطنة فهي كالحاجة الظاهرة قال الكرخي في مختصره وذكر ابو يوسف في ترك حركته عن ابي حنيفة  
فقال وان قتله من غير ان يخرج من باب ولا يخل فانه لا يוכל وكذلك لو صده فقتله فلا بأس  
باكله قال القدر روى في مختصره شرحه وظاهر هذا الكلام يقتضي ان الكلب اذا خرج ووجهه ما ذكره المصنف  
وجد الاول **م** وهو انه لا يخل بالكلية **م** ان المعتز خرج نتمض سببا لانه لا يخل بالكلية ولا يحصل ذلك بالكلية  
فاشبهه التحقيق **م** الامتار بكثر الغنم المسألة من التمر لانه اذا اسلمه قول **م** ذلك اي الامتار  
**م** قال **م** رحمه الله وان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه برئ به عند التوكل  
**م** اي قال القدر روى في مختصره وقول **م** برئ به عند التوكل **م** كلام المصنف لانه لو تركه فاسيا يוכל لما روي  
في حديث عدي رضي الله عنه **م** في اول الباب حيث قال فيه وان شاركه كلب كلب اخر فلا تأكل **م** ولانه  
اجتمع المبيع والمحموم فغلبت جهة الحرمه نصا **م** اي من جهة النص قال الشراح اراد به قوله عليه  
السلام ما اجتمع الحرام والحلال الا وقد غلب الحرام الحلال **م** هذا موقوف على ان ينعقد  
رضي الله عنه اخرجه عند الرازي في مصنعه في الطلاق حديثنا سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي  
قال قال عبد الله ما اجتمع حلال وحرام الا غلب الحرام الحلال قال سفيان وذلك في الرجل يحمي  
بامرأة وعند ابنتها وامها فانه يغار قتها وقال البيهقي في سننه رواه جابر الجعفي عن ابي بصير  
وجابر ضعيف والشعبي عن ابن مسعود منقطع **م** او احتياط **م** اي او من جهة الاحتياط  
لان ما دار من كونه حراما وحلالا لا احتياط في تركه لئلا يستعمل الحرام من وجه الاحتياط فبما  
من الحوط وهو الحفظ ومنه الاحتياط لانه يمنع الغير من الدخول فيه **م** ولورده عليه الكلب  
ولم يخرج معه ومات بخرج الاول يكون اكله **م** هذه من مسائل الاصل ذكره في بعض النسخ اي ولورده الصيد  
على الكلب الاول الكلب الثاني والحال انه لم يخرج الصيد معه ومات بخرج اكله الاول لم  
اكله لوجود المشاركة في الاخذ وفتقد ها **م** اي وقت المشاركة في الخرج لان المعلم يخرجه بالخرج

الكرامة

الكرامة لا غير ثم قيل كرامة تنزهه وقيل كرامة تحميمه وهو اختيار الشرحي والحواشي وعند الثلاثة  
حل لا يخرجه كلب المسلم بخرجه وطهر الوضوء مستلزم لكل مجوسي حل عند اكثر اهل العلم وعن احمد رواية  
لا يباح وكرامة جارة الحسن والحسين والتوري ومجاهد لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح وهذا هو العمل  
فلنا حل الوضوء بغيره او سميته او دوح بغيره وبها هنا ثلاثة فصول احدها اشتراك الكلبان  
في الاخذ والخرج فعنه الحرمه والثاني ما اشتركا فيه في الاخذ والثالث والخرج وفيه الكرامة والثالث  
ما لم يشتركا في شيء كثر الثاني حل على الاول حتى اسند على الصند وفيه الاما حدة على ما يحى **م** وهذا  
بجلاء ما اذا رده المجوسي بنفسه حيث لا يكره لان فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلا يمتنع المشار  
**م** هذه ايضا من مسائل الاصل في هذا الخلاف المذكور خلاف ما اذا رده الصند المجوسي على الكلب الثاني  
واضح **م** ويحقق **م** اي المشار كذا بين فعل الكلبين لوجود المحاجة **م** اراد اكله المعلم والكلب الجاهل  
او كلب المسلم وكتب المجوسي ولورده الكلب الثاني على الاول الكلب الثاني على الاول الكلب الثاني وهو  
الكلب المجوسي والكلب الجاهل اشبه ايصال الكلب الاول وحقق اراد اكله وفي رواية ان الاول اسند  
عليه اي عندما **م** حتى اسند على الصند **م** اي حتى اسند الكلب الاول على الصند واخف وقته لانه  
بأكله لان فعل الثاني اثر في فعل الكلب المرسل وزل الصند حيث اراد به طلبا **م** اي حيث اراد اكله  
المرسل باشتداد الكلب طلبا للصند **م** فكان تبع الفعلة **م** اي لفعل الاول **م** لانه ساعده **م** اي لان  
الفعل الثاني اثر في فعل المرسل وزل الصند حيث اراد به طلبا **م** اي حيث اراد اكله المرسل  
ما شدد اكل الكلب الثاني طلبا للصند **م** فكان تطلب الفعلة **م** اي لفعل الاول **م** لانه ساعده **م** اي  
لان فعل الثاني مبناه على فعل الاول اي موكله فلا يضاف لاخذ اليه **م** اي اخذ الصند اليه  
وهو فعل الثاني بخلاف ما اذا كان رده عليه **م** اي بخلاف ما اذا كان الكلب الثاني رده الصند  
على الاول حيث يكره كما مر **م** لانه لم يصير تبعاً لانه غير موكل الاول فبعضنا المهر **م** اي فبعضنا القتل  
الى الكلبين **م** قال رحمه الله اذا ارسل المسلم كلبه فخرج مجوسي فزجره فزجره فلا بأس بقتله **م** اي قال  
في الجامع الصغير يقال زجر الكلب فان زجره فله يجره **م** والمراد بالزجر الاغرام لضاح عليه وبالزجر  
اظهار ربه اذ الكلب **م** اي طلب الكلب للصند هذا تفصيل لافضل لافضل مطاوعة ولا شك ان الزجر  
مطوع الزجر لا ينكر **م** ووجهه **م** اي وجهه جؤا المسألة المذكورة وهو كونه لا بأس به ان الفعل  
يكره عما هو فوفقه **م** اي الاقوى كسح الحكم المفسر ومثله **م** اي المساوي كسح المفسر كما في نسخ  
الاي **م** اي القرآن ويجمع ايه فان النسخ فيه اما بالاقوى وبالمساوي كما عرف في اصول الفقه  
**م** والرجودون الارسل لكونه بناء عليه **م** اي يكون الزجر مبني على الارسل فكانت الصورة لارسل  
المسلم دون صاحب المجوسي لانه عليه يوقض بالحرم اذ اخرج كلبه لانه فانه يجب عليه الجزاء  
دونه وهو الدلالة واجبت **م** بان الجزاء في الحرم بدلالة النص بان اوجب عليه مما دونه وهو الدلالة  
فوجب بالزجر بالطريق الاولى **م** ولو ارسله مجوسي فزجره فله يجره **م** لان الزجر دون الارسل  
ولهذا **م** اي لان الزجر دون الارسل **م** لو ثبت نه **م** اي بالزجر **م** شبهة الحرمه **م** يعني الصورة  
الاولى مع ان الحرمه استوعب ثبوتاً لغلبة الحرمه على الحل داما **م** فاولى ان لا يثبت به الحل **م** اي  
بزجر المسلم **م** وكل من لا يجوز دكانه كالمند والمحموم وقاد **م** والشمسة عامدا في هذا الحكم **م** اي  
المجوسي **م** في الفصول كلها **م** وان لم يرسله احد **م** اي وان لم يرسل الكلب احد **م** فزجره مسلم فاجر  
فاخذ الصند فلا بأس باكله **م** والفتاس ان لا يخل قال خواهر زاده وبالفاس اخذ ما لك في رواية  
وقال الشافعي ان وقت يوقع وزجر ثم اسلمه فاشترط حل وان لم ينفذ فزجره فزجره فزجره فزجره  
وبه قال مالك في رواية **م** فان قلت **م** لا يخلل الحرم على المبيع **م** قلت **م** هذا اذا لم يخلل  
المبيع اما اذا اعلن المبيع بوجع جعلنا محالاً لا محالة وبها هنا كثر من اجعلنا محالاً لا محالة  
مثل الانفلات **م** لان انفلات خروج الشيء وقته اي بغيره والمراد من اجعلنا محالاً لا محالة  
بغيره **م** لان ان كان دونه **م** اي لان الزجر ان كان دونه **م** لان انفلات **م** من حيث انه بناء عليه **م** اي من  
حيث ان الزجر على الانفلات فهو فوفقه من حيث انه فعل المكلف **م** اي الزجر فعل المكلف فوق الانفلات  
من وجه اخر وهو انه فعل المكلف اي الزجر فعل المكلف بخلاف الانفلات **م** فاستويا **م** اي الزجر







لأنه لا يثبت بظنه مع تعيينه أي تعيين كونه صيداً فإنه لا يثبت إلا بالآلة الأولى أصاب السهم عن المشيوع حسنة  
وكان قصد إلى المشيوع حسنة والمشيوع حسنة ليس يصيد وكان فعله متوجهاً إلى غير الصيد فلهذا لا يقال الذي  
إلى المشيوع حسنة وليس يصيد فلم يكن فعله اصطفاً أو حل الصيد إنما حصل بوجود فعل الاصطفاً فلم يحل  
أكله لعدم فعل الاصطفاً وإنما هنا فيه أصاب غير المشيوع حسنة وعنده صيد كان الفعل واقعاً  
على الصيد وهو الاصطفاً بحقيقة فلهذا لا يصطفاً بحقيقة لم يعتبر بعد ذلك طئنه المحل لفعله  
هو اصطفاً بحقيقة والظن أو وقع محالاً لحقيقة فعله كان الظن لغواً محل أكل المصايب لوجود  
فعل الاصطفاً وادعى رجل عند الرمي كل ما أصاب إذا خرج السهم فمات **هـ** هذا القول القدوري  
مختص لا ينافي ما روي أن السهم الذي لم يثبت طئنه عند الرمي **و** جميعه ذلك كل  
لهذا النوع من الدك ولا بد من الحرج ليحقق معنى الدكا على ما ينسب إليه في فصل الحواجر عنه قوله ولا بد من  
الحرج في ظاهر الرواية وهو قول أكثر أهل العلم **ق** قال وإن أدركه حيوة ذكاة **ز** أي قال القدوري وإن أدرك  
الصيد وهو حيوة ذكاة لأنه قد روي الأصل في حصول المقصد بالبدل فطال حكم البدل **و** قد ينسأه  
بوجودهما والاختلاف فيها في الفضل الأول وهو فضل الحواجر **ق** قال في الاختلاف ما للضب  
عطفاً على الصمير المنسوب في بناءه قال الأثراري ثم قال وهو السماع **ق** الأول أن يكون  
منصوباً على أنه يفعل مع **ش** أي وقد ينسأه بوجوه المسألة مع الاختلاف فيها **هـ** أي مع  
بيان الاختلاف فيها ويجوز الجرح فيها على قوله عطفاً بوجهها **و** فلا يعيد **ز** أي الاختلاف خوف من  
التكرار **ق** وإذا وقع السهم بالصيد فحامل **ز** أي قال القدوري في حمله على كل من الطيران  
من أجل يعني حمل الصيد نفسه على كلف الشيء والطيران وأصل الحامل في أن تكلفه على مشقة واعتناء  
وقاية ذلك أنه لو غاب وتوارى به ونه فوجد ميتاً لا يحل ما لم يعلم جرحه ميتاً **و** لو روي في طلبه  
حتى أصابه **ق** **ز** استحساناً والقباس لا يحل وهو قول الشافعي وأحمد في رواية وعطاء والثوري  
ومن أصحابنا لا يفتي من قال فيه مولان في قول يوكل في قول لا يوكل ولو اعتبر القعود والطلب في القو  
جميعاً لكانت مختصة بالشرار **و** قال في الجمل لا يوجب كتاب التعريف ولا بأس بأكل الصيد وإن غاب عن  
الضابط من عام لم يثبت عنه فإن بات عنه لم يحز أكله **و** قال الحزقي من أصحابنا جرحه ميتاً غاب عن  
عنده وأصابه ميتاً وسماه فيه ولا أثر به ضم جرحه ميتاً **و** حقه قول أحمد ظاهر وهو ما رواه الثوري  
عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عدي بن حاتم قال قلت لرسول الله أنا أهل وأهل أحدنا رمي الصيد  
فقبض عنه النكلة واللبس فقبض الأثر فجدد ميتاً قال إذا وجدت السهم فيه ولم تجد فيه أثر  
غيره فقلت إن سميته فقلته فكله قال لا لمن مدي حدث حسن صحيح وأخرجه الذارق في سنة عن  
عاصم الأحول عن الشعبي عن عدي بن حاتم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لربي سهم  
فاظلم فلم أقدري عليه إلا بعد يوم أو يومين فقال إذا قدرت عليه وليس فيه أثر ولا خدر  
الأثر منك فكل وإن وجدت فيه أثر غير ميتك فلا تأكله فأنك لا تدري أتت فتلك أم عمرك  
قال في التقيع اسناد **هـ** صحيح **و** قال أحمد يباح أكله فطلقوا أخرج البخاري ومسلم عن عدي بن  
حاتم وفيه وإن رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله فإن غابت عنك يوماً فقل تجدته الأثر سهمك فكل  
إن شئت **و** قال البخاري وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين وعنه البخاري عن عدي  
أنه قال لربي صلى الله عليه وسلم رمي الصيد فقبض في أثر التوفيق والنكلة ثم جده ميتاً وفيه  
سهمه قال يأكله إن شاء ولم يصل سنده وأخرج مسلم عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن أبي  
عليكة الجني عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يدرك صيده بعد ثلاث قال كذا كذا **و** قال  
وزاد في لفظ آخر **ق** قال في الكلب يضاكه بعد ثلاث إلا أن ين من فدية واجتمع ما لك بأنه يبيع  
أهل البلد ذلك **و** الشافعي أصح يقول بن عباس رضي الله عنهما ما أصعبت ودع عما أمنت **ق**  
في التانيق الأصمان يقتله مكانه والأعما أن تصيده أصابة غير مقصود ولا نه يحل إذا أورد  
أن يموت بعارض آخر كالزدي **و** قال الأثراري ولنا ما روي أصحابنا في سهمه كالقدوري **و**  
أن النبي عليه السلام أمر بالروح على جمار وحش عقير فتأدوا أصحابه **ق** **ز** فقال دعوه  
فسيأتى صاحبهم فجاء رجل فقال هذا رمي رسول الله وأنا في طلبه وقد جعلته لك فامر رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقبضها من الزمان **ق** **هـ** هذا الحديث أخرجه البيهقي في سنة من حديث حماد بن زيد  
حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن عمر بن سلمة الضمري أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج حتى  
أتى الروحاء وأتى جداراً فقتل رسول الله هذا أحاديثه قال دعوه قال الذي له صاب **ز** أي في الجوارح من غير فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الرفاق ثم سار حتى إذا كان بالأنابة من العرج والرويت إذا أظني حافق في ظل فيه سهم فامر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
النسائي من حديث بكر بن مضر عن أنس الهادي عن محمد بن عبد الله وأخرج النسائي أيضاً البيهقي من حديث عبد  
الوهاب الثقفي عن محمد بن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن عمر بن سلمة أخيه البيهقي أن  
النبي صلى الله عليه وسلم خرج وهو محرم حتى إذا كان ببعض فناء الروحاء إذا أحمار وحش عقير فذكر في القوم  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث **ق** **هـ** إلا أن يذهبهم المهر بعد ما الثا الملهة المحففة وبعد ما  
بأخر الحروف قال الكري من محدة في فضل الزينة ثم ذكر الحديث المذكور والروية بضم الراء وفتح  
الواو وسكون الاء آخر الحروف وفتح الاء المثناة قال الكري من محدة جامعة من كون العقول بينهما وبين  
المدينة سبعة عشر فرسخاً ومنها وبين العرج ثلاثة أميال والعرج بالعين المهملة وسكون الراء في رواية  
جامعة عنها وبين الروية أربعة فراسخ ومنها وبين العرج ثمانية أميال منها لم يوكل قال الشافعي قوله  
وأحمد في رواية يوكل إذا غاب عنها أو غاب ما لك أن وجن في يومه محل واحد لا وعن أحمد في روايته أنه  
حل بغيره أيضاً **ق** قال بعض أصحابنا لظاهر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره أكل الصيد إذا غاب  
عن الرامي قال لعل هوام الأرض قتله **ق** **هـ** هذا الحديث روي مسنداً ومروياً في المسند **و** رواه ابن أبي شيبة في  
مصنفه حديثاً ابن أبي عمير في حديثي من آدم عن عيسى بن موسى عن أبيه عاتكة عن عبد الله بن أبي ترزة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في الصيد يتوارى عن صاحبه قال لعل هوام الأرض قتله وكذلك رواه الطبراني  
في معجمه ورواه ابن أبي شيبة أيضاً حديثاً جرس بن عبد الرحمن عن موسى بن أبي عاتكة عن أبيه عاتكة عن عبد الله بن أبي ترزة  
كذلك أبو داود وفي مراسيله ومن جهة من داود ذكر عبد الحق في أحكامه وأعله بالأسناد وروى عن  
عائشة رضي الله عنها مسنداً أخرجه عبد الرزاق في مصنفه حديثاً سفيان بن عيينة عن عبد الكريم بن  
أبي الحارث عن قيس بن عيسى عن الحسن بن محمد بن علي عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم بظبي  
قد اصطاد به بالأسر وهو ميت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمى وقد رمت بالأسر فقال لعلم أن سهمك  
قتله لا كلفه ولكن لا أدري هوام الأرض كثيره وإن لم يجره وأما المرتل فرواه أبو داود في مسنده  
عن عطاس الساسي عن الشعبي أن أعرابياً أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ظبياً فقال من أي أصبت  
هذا قال رسته وطلبته فأعجزني حتى أدركني المسافر فوجعت فلما أصبحت أتبع أثره فوجدته في غار  
وهذا مشققي فيه أعرفه قال بات عنك ليلة ولا أنت يكون هامة أعانت عليه لأحاجة فيه وروى  
عبد الرزاق في مصنفه أخرجه محمد بن عبد الله بن محمد بن الحارث عن يزيد بن أبي مريم قال أتى رجل النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صيدك أصعبت عني ليلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن هوام الأرض  
كثيرة **و** لأن احتمال الموت بسبب أخرا فم يقبض أن حل أكله لأن الموهوم في هذا **ق** **هـ** أي في باب  
الصيد **ق** **ز** كالتحقق **و** في حق الحل والحرمه **ق** **هـ** لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تأكلوا من  
الكاذب قوله لأن الموهوم في هذا جواب عن قول الشافعي أن الموهوم لا يبارض المحقق **ق**  
لذلك المصنف خلاف ذلك الشافعي في الكتاب وإنما ذكره الشراح فكيف يكون هذا جواباً  
عن قول من لم يذكره **ق** **هـ** إلا أنا أسقطنا اعتناء هذا جواباً عما يقال هذا الاحتمال بأن إذا كان في طلبه أيضاً أحاط  
بقوله إلا أنا أسقطنا اعتناء أي اعتبار الموهوم **ق** **هـ** ما دام في طلبه **ق** **هـ** أي ما دام الصيد في طلبه لصدده صور  
أن لا يفرى الاصطفاً عنه **ق** **و** في بعض النسخ ضروره أذا لا يفرى الاصطفاً عنه أي لأجل الضرورة لأن  
الاصطفاً لا يخلو عن التقيد بغيره خصوصاً في العاص والمشاو والطير وما أصابه السهم  
بمحامل يطهر حتى يثبت عن بغيره فيسقط اعتبار ضروره إذا كان في طلبه لأن الطالب كالواحد  
ولو اعتبر ما لهذا يلزم أن هذا الكتاب ولا ضروره فيما إذا قعد عن طلبه لا مكان الحيوان من نوار  
**ق** **هـ** أي تقيد واختفاء يكون سبب عمله **ق** **هـ** أي سبب عمل الصياد وإمكان التحرز هو أن يسمع أرم ولا







رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض فقال ما خرق بالذي بكل وما قتل بعرضه فهو قيد لا يأكل منع عليه  
وهو قول أكثر أهل العلم وقال لا وراعي أهل الشام يباح ما قتل بعرضه وحده وقال ابن عمر كلاهما موقوف  
وبه قال الحسن والأخلاف في سائر الأقسام الجراحه انهما ان قتل بعرضه ولو خرج لاجل ان يخرج لاجل ان يخرج لاجل ان يخرج  
فانما يقتل بقتله فاشبه ما اصاب عرض المعراض وقالوا لكاهم الشهادة في قطع الكاهم لاجل ان يخرج لاجل ان يخرج  
والجرح والمراض والعرض وما اشبه ذلك وان خرج لانه لا يخرج الا ان يكون في ذلك قد جرح وطوله كاهم  
اشتمى وذكر الجرح الاسلام في شرح الزيادة ان قاتل لصيد وحمل اكاه اذا اراد في اصابعه ان يخرج وان يندفع  
اذا جرح حل وكذلك المعراض وكذلك ان رماه محرم وكذلك ان جرحه اي جرحه المحرم وهذا من مسائل الاصل  
ذكره تفريعا لان الجرح عذر ولا يقطع اذا لم يكن له حد فكون كالمعراض اذا اصابه بعرضه قالوا اي المشايخ  
ناوله اي ناول ما ذكره محمد في الاصل ان كان اي الجرح فيلحق به جرح لا محالة انه قتل بقتله وان كان الجرح  
خفيفا وبه حد جرح ليقين الموت بالجرح ولو كان الجرح خفيفا وجعله طويلا كاهم وبه حد جرح فانه حل لانه يقتله  
بجرحه وفي الاصل وان مات بالجرح ان كان الجرح مدنيا فانه حل للاختلاف وان جرح ولم يدم اختلف المشايخ  
فيه قال بعضهم لا يحل لقوله عظم ما انهر الدم وافرى الا وادج نكل بشرط الانتهاء وهذا ضعيف عندي  
لانه كما شرط الانتهاء بشرط فري الا وادج فذلك لا يشترط الانتهاء وقال بعضهم حل بغيره كما كانت الجراحه  
او كسبه وهذا الاصح عندي لانه اصل الجرح كاف في ذوق الاضرار وقال بعضهم اذا كانت الجراحه ضعيفه  
اي شرط الادماء وان كانت كبيره يحل الادماء لانها اذا كانت صغيره فعدم خروج الدم يدل على حصول  
المنفذ لا على عدم الدم في الحيوان وخروج الدم عند وجود الدم شرط للاباحه وان كانت كبيره لا يكون  
العدم الجرح لصيق المنفذ بل عدم الدم فيه اصلا كما اذا كان علفه ورق العناب فاحتمس دمه وخروج  
الدم حال عدمه فيه ليس بشرط للاباحه ولورماه عن رومى الصيد عن رومى جرحه  
ايضن تنق كالسكن بدين بهم ولم يضع بصعاس اي لم يقطع قطعا من البضع وهذا قطع لاجل لانه  
قتله وقاش فصار كالتو تيد وكذا اذا رماه بهاس اي وكذا لاجل ان ارادى لصيده رومى فان راسه  
او قطع اوله احد لان العروق تنقطع بفعل الجرح كما تنقطع بالقطع فوقع الشك او قل مات حل قطع الاوداج  
وقد مر ان جانب الجرحه تغلب على جانب الاباحه عند التسك احتياطاً ولورماه بعضه اي ولور  
صنفا بعضه او لورماه وهو غرض جرحه حتى قتله لاجل لانه يقتله فاش لا جرحه شرط  
المقتل اصله تا الله فاحذف حرف التاء اعوض عنه الميم ولهذا لا يقال يا اللهم حتى لا يجمع العوض  
والمعروض استعماله في الكلام على ثلثه الاول

اي جرحه

والثالث انه يوتي به قبل الاستثناء اذا كان المستثنى عزرا ناد راوا استطاعوا عشرة الله فصر على اثنى وجوه  
الا اذا كان له حد بضع بضعاً اي يقطع قطعاً فحينئذ لا بأس به لانه منزلة السيف والرمح لانه حينئذ يكون  
توابع الجرح فيباح وفي الاصل هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافاً الى الجرح يقتل بقتله كما لا  
واذا كان مضافاً الى الشك يقتل بقتله كان حراماً وان وقع الشك ولا بدري مات بالجرح او بالشك كان حراماً  
احتياطاً اي لاجل الاحتياط وهذا كله واضح وان رماه بسيف او بسكن فاصابه بحد جرحه حل  
ش لوجود القتل بحد الآلة ووجود الجرح وان اصابه بقتل او بقتل الشك او بمقتل الشك بحد الجرح  
الكاف وكثر الباء الموحدة حيث يقتض عليه جمع الكف لاجل لانه قتله وقاش لا جرحه والحديد وغيره مما  
سوى السيف لا يقتل حتى لو ضربه بقطعة جده بقتله بقتله لاجل وفي السائل اخذ عود او حده ان  
اصاب محل الجرح الا فلا تعلم ان العنزة للحدم ولورما جرحه ومات بالجرح اي ولورما صيد بقتله  
الشك او بقتل السيف وبالحد يذبحه لانه ان كان جرحه ومات بسبب الجرح فان كان الجرح مدنياً  
حل بالاتفاق وان لم يكن مدنياً فذلك على بعض المتأخرين سواء كانت الجراحه صغيره او كبيره  
لان الدم قد يفسد لصيق المنفذ او غلط الدم وعند بعضهم بشرط الادماء لقوله عليه السلام ما انهر الدم  
وانرى الا وادج فكل قد مر الكلام في هذا الحديث مستوفى في الذباح قوله انهر من الانهار وهو الاساءه  
وانرى بالفاء اي قطع الا وادج جمع وادج وادبه الودجين والمرى بطريق التقلب شرط لانها  
اي شرط عليه السلام انهار الدم وهو اسائه فالحل لاجل لانه يقتله وعنده بعضهم ان كانت الجراحه

كبيره

كبيره حل دون الادماء وان كانت صغيره فلا بد من الادماء لانها وان كانت صغيره فعدم  
الخروج لصيق المنفذ لا لعدم الدم بخلاف ما اذا كانت كبيره وهذا ظاهر ولو ذبح شاه ولم يسيل منه  
الدم قبل لاجل هو قول اي القاسم الصفاق وقيل حل وهو قول اي بكر الاسكاف ووجه القوس  
في خلافاً ذكرناه الانهار والاختصاص فان الصفاق يشترط الانتهاء لان الذوق لا يحل بدونه لزوال  
الدم الجرح اما بكر الاسكاف لا يشترط لوقوع فعل الذوق وهو قطع الا وادج وقد منع خروج  
الدم الجرح جرحه كما اذا اكل ورق العناب وفي الجرح ذبح شاه فمحرمت وخروج منها دم سفوح  
حلت لوجود علامه الحياه فيها وان خرج دم سفوح ولم يحرك او تحرك ولم يخرج منها دم بل لكان  
علامه الحياه احد الامرين وهذا اذا لم يعلم بحماها وقت الذبح اما اذا علم حلت وان لم يحرك ولم يخرج  
منها الدم اضله واذا اصاب السهم ظلف الصيده او قرينه فان ادماه حل والافلاش يعني وان لم يدعه  
لم يحل وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه اي هذا الذي ذكرناه يؤيد قول اي القاسم الصفاق فانه يشترط سيلان  
الدم الحل قال اي اذا اراد صيدها فقطع عضو امه اكل اي قال القدروري لوجود الجرح وهو المجرى في  
الاضرار لما سناه في الما بينا ان الرمي مع الجرح وقد وجد ولا يؤكل كل العضو المتيان عند ذبحه اذا كان الصيده  
يمكن ان يعيش بعد الابانه وان كان لا يعيش يؤكل المتيان والتمتان منه وبه قال مالك واحمد في روايه  
وقال الشافعي ان مات الصيده منه اي اكل المتيان والتمتان منه ان مات الصيده من القطع به  
قال احمد في روايه وان اي ليلي لانه يمان بدكاه الا يضطر ليجل المتيان والتمتان منه كما اذا اكل من  
بدكاه الاحتياط بخلاف ما اذا لم يمت يعني من القطع لانه ما بين الذوق وما بين من الجرح لا يمت  
الذوق فهو حرام وقصار تفسير قوله ما بين الجرح فهو ميت اي ما بين منه لا يمت الذوق فهو ميت لا جرحه  
ان المتيان بسبب الذوق يحل ولنا قوله عظم ما بين من الجرح فهو ميت وهذا الحديث اخرجته جماعة من الصحابه  
منهم ابو واقد الليثي اخرج حديثه ابو داود والترمذي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار  
ابن زيد بن سالم عن عطاء بن يسار عن ابي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما قطع من الشريفة  
وفي حقه فميتة وقطع الترمذي اتم قال قد مر النبي عزم المدينة وهم يحسون اسمها الا ان يقطع  
البات الغنم فوالا عزم ما قطع من الشريفة وهي حية فهو ميتة وقال حديث حسن عن ابن عباس  
الامر حديث زيد بن سالم ورواه احمد وابن ابي شيبة واسحق بن اهويرة والدارمي وابو داود  
في مسانيدهم والطبراني في معجمه والدارقطني في سننه في اخر الصحابة والحاكم في المستدرک  
في الذباح وقال حديث صحيح على شرط البخاري لم يخرجاه وعند الترمذي عن عبد الله بن عباس  
وقال ابو حاتم لا يجزى به ومنهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما اخرج حديثه من ما جرحه في سننه ما يقوى  
ان حميد بن كاسب عن معمر بن عيسى عن هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن ابن عمر مرفوعاً ما قطع من الشريفة  
وهي حية فهو ميتة ورواه البزار في مسنده شامداً من السبع حدسا معن بن عيسى هو كذا رواه  
قطن في سننه والحاكم في مسنده وسكت عنه وقال البزار لا يعمل بروي عن ابن عمر الا ان  
هذا الوجه قلت رواه الطبراني في معجمه الوسيط نايجود بن علي بن اوزي نايجي بن المعن بن سنان  
نافع عن عاصم بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً نايجي بن المعن بن سنان  
اجمع حديث الحاكم في المستدرک عن سليمان بن ابي داود عن سلم بن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عني عن قطع البات الغنم وجب اسمها الا ان يقطع من حي  
فهو ميت وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه واخرجه ايضا عن السور بن سعد  
عن زيد بن اسلم به وسكت عنه وهذا الاستناد رواه الترمذي في مسنده وقال هكذا  
رواه السور بن الصلت مسنداً وحالقه سليمان بن ابي داود فاسلمه عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ابا سعيد ولا تعلم احداً قال فيه عن ابي سعيد السور بن الصلت ولا يسن الحافظ انتهى وفيه  
نظر من وجهين احدهما ان سليمان بن ابي داود اسند عن ابي سعيد كما تقدم عند الحاكم ولم احط  
لترسله الا في مصنف عبد الرزاق اخرجه في كتاب الج ما بين زيد بن اسلم قال كان اهل الحامية  
يكونون السخنة فقال في الحديث حديثنا اي مجاهد عن ابيه قال كان الحامية يقطعون البات الغنم  
الا بل فذكر ان الثاني قوله لا تعلم احداً قال فيه عن ابي سعيد السور بن الصلت فابعد السور بن الصلت

ابا سعيد

من

في رواية







ذلك ان الرامي الاول اذا رمى صيدا تساوى عشر مثلاً فنقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه درهمين فبقي  
الثاني الاول ما نقصه جراحته وهو درهمان وبقي من قيمته ستة دراهم فيبقى الثاني ايضا نصفها وهو ثلاثة  
دراهم وهي نصف قيمته بخلاف جراحته حين تم اذا مات بغير النصف الاخر وهو لا يشاركه في ثلثه فبقي على الخ  
ولا يضمن النصف الاخر من المصيد الموت وان كان بقوت اللحم منه موجودا يقتله لانه ضمن للثاني النصف  
حاشا لو صيده بعد الموت بغير النصفان بل ان يضمن قيمته حاشا بغير النصف فبقي ثلثه بعد الموت وبهذا لا يجوز  
تأخيرهم ولم اذكر احد من الشراح اوضح ذلك فذكرته زيادة للفتاوى والابواب اما الاول وهو ضمان بقا  
الجراحة فلا يرد في الثاني خرج حيا ولو كان له لغيره وقد نقصته الجراحة فيضمن بالنقصه او لا واما  
الثاني وهو ضمان نصف القيمة بخلاف جراحته حين كان الموت حصل بالجراحة فيكون يوم اى الثاني  
متلفا لنقصه وهو مملوك لغيره فيضمن نصف قيمته بخلاف جراحته اى حال كونه بجرحه واما بالجراحه  
لان الاول ما كانت بصيده من اى لصنع الثاني اى ما كانت بصنع الاول والثاني ضمانه من اى  
والجراحة الثانية ضمانها الثاني من اى فلا يضمنها الثاني اى ثانيا من اى لا يشاركه في ضمانه وقد  
ذكرناه انقضاء واما الثالث وهو ضمان نصف قيمته اللحم فلا يرد في الاول ما صار حيا وحل  
على يد كونه الاحتياط لولا رامي الثاني لان الاول كان قد اخرج من جرحه الا متاع فصار كالا على  
فبقي اى الثاني رامي الثاني اى قيمته عليه اى على الاول نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف  
النصف الاخر لانه صيده من اى حيث صيده حيا وقد حل ضمانه لغيره اى في ضمان الاول لا يشارك  
بذلك ان يضمن اللحم والنصف الصيده بخلاف جراحته لا يشاركه في ضمانه الثاني ولو جعل كما قلت  
فيضمن نصفها لانه يضمن نصف قيمته بخلاف جراحته واخذ في ضمانه الجراحة الثانية ولو جعل كما قلت  
فان يضمن الثاني ان يدخل فيه نصف اللحم فيضمنه نصف قيمته الصيده قلت كما ضمن نصف قيمته الصيده  
الذي صيده مع ذلك افسد صنع اللحم حتى حرم منه وضمنه مملوك الاول فيضمن نصف اللحم الذي اصابه  
ولا يضمن ما هو مملوك له بال ضمان وان كان رماه الاول ثانيا بغير ان ما تقدم كان فيها اذا كان الرامي  
الثاني غير الرامي الاول هذا فيما اذا كان رماه الاول ثانيا فالجواب في حكمه الا باحتمال  
بغيره لانه حكم الضمان لان الانسان لا يضمن ماله نفسه بفعله لنفسه كالجواب فيما اذا كان الرامي  
غيره ويضمن كما اذا رمى صيدا على قله جبل فاخته ثم رماه ثانيا فانه لا يحل ان يضمن الرامي  
الثاني بغيره كذا هذا يكون الرامي الثاني فيه محرما ثم اعلم ان الرجل اذا رمى صيدا فذالك يضمن  
اما ان يرمي معا او متعاقبا او الاول على وجه فانه اذا رماه معا فاما ان يضمن معا او يضمن  
احدهما او لا فان صابا ما ان تخنه قبل اصابه الثاني ولا والثاني كذلك فانه اما ان رماه الثاني قبل  
اصابه السهم الاول وبغيرهما فكان كالثاني فاما ان تخنه الاول ولم تخنه فالاول بوجوبه والوجه  
الاول من الثاني غير مذكور في الكتاب فذكرها تنكلا للفائدة فنقول فان رما معا وصابا معا  
فقتله فهو لهما جميعا ويؤكل لان كلاهما رامي له صيده متباح فيجوز تناوله واعتبار حاله الرامي فانه كان  
صيده اكل رما فبقي فعل كل منهما ذكروا وصابا الرميان معا فاستويا في السبيبة وذلك في جوب  
المساواة في الملك وان رماه معا فصابا سهم احدهما او لا فاخته ثم اصاب سهم الاخر فقتله فهو الاول  
وحل اكله عندنا خلافا لغيره يعتبر حاله الاتصال بالحل والسهم الثاني في صابه وهو غير متباح فعاد  
كالرامي شاه وخز لغيره لخاله الارز سال لان الاجابة بالحل ولهذا يعتبر السبيبة حاله الارز سال  
والادسال فحصل منها والحل صيده متمنع فبقي الثاني خط الملك حال الاتصال لان الملك حصل بالحل  
وسهم الاول اخرج من حين الاحتياط فلكل قبل ان يصل به الثاني وان لم تخنه فهو للثاني وان رماه  
الثاني بعد رماه الاول قبل ان يصب سهمه وهو الاول من السهم الثاني في حكمه كالرامي معا فاما  
وحل اكله وقال الشافعي في احد ان يرمي من وجه بعد الجرح ولم يذبحه حتى مات لم يحل ان يملك من جرحه ووجه  
الثاني فعليه قيمته بخلاف جراحته فاما بعد من صابته قال الاصطفي رحمه الله تعالى في الثاني في حال صيده للاجل  
بعد جراحته وفي الخلية والمذمومة انه يجب عليه ما يخص جراحته من قيمته ويسقط القيمة على الجناحين ومن  
اصحابنا المستألة في جناحين مضمومتين يعرف ما يجب على كل واحد منهما فسطه من الاول فقال صيده مملوك  
بساوى عشر جرحه رجل فنقص درهم ومات الصيده من سريه الجناحين فاختلف اصحابنا على ستة

طرق اصحابنا ان ارض جنايه كل واحد يدخل في جنايته فيضمن قيمته الصيده عند جنايه الاول الى  
قيمته عند جنايه الثاني فيكون ثلثه ثم ينقص قيمته الصيده وموعنه على ثلثه عشر فما يقابل  
عشره على الاول وما يقابل ثلثه على الثاني هذا طريق ابن حبان والثاني وهو قول  
المنبى انه يثبت على كل واحد منهما ارض جنايته ثم يجب عليها قيمته بعد الجناحين فيثبت على كل واحد  
خمسه والثلث على كل واحد نصف ارض ونصف قيمته يوم جنى عليه فيثبت على الاول خمس  
ونصف وعلى الثاني خمس بغير رجوع الاول على الثاني نصف درهم والرابع انه يجب على كل واحد  
منها نصف قيمته حال حيوته ونصف ارض جنايته ولا يمس الرجوع الاول على الثاني  
والخامس انه يجب على الاول ارض جنايته ثم يجب بعد ذلك قيمته بينهما بضمنين ولا يجب على الثاني  
ارض جنايته والسادس وهو قول ابن ابي هريرة رضي الله عنهما ان الارض يدخل في قيمته الصيده  
فيثبت على الاول نصف قيمته حال حيوته وعلى الثاني نصف قيمته حال حيوته فبقي نصف  
درهم من قيمته الصيده قالوا يصطاد ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل من اى قال  
القدوري لا يطلق ما روى من ان قال القرب صيده المملوك ارب وثلثا الب وادركت صيده من ابطال  
ما كوال اللحم قالوا قالمهم اى قال القرب

ولان صيده اى صيده ما لا يؤكل من اى سبب الانتفاع بجلده او شعره او ريشه في الطيور التي لا تؤكل  
ولا تستدفع شعره اى يكون لاجل كلبه في شرمه وكل ذلك مشروع اى كل ما ذكر من هذه الانواع  
مشروع اى ثابت شرعا والله اعلم **فروع** نصبت احيوة فوقه فيها صيده ومات ان مات بالشك  
والجبل لا يحل ما تفاق الا عند الحسن البصري فانه قال لو سبي على الجبل ودخل فيه وجرحه  
يجل وهذا قول شاذ مخالف لعامة اهل العلم اما لو كان فيها الجرحه مثل الجبل وسبي عليها وجرحه  
عندنا واحمد وبه قال الحسن وقتادة وقال الشافعي لا يحل لو تلقى صيده بشرك انسان او شبيكة  
ملكه لثبوت يده على الصيده وكل من اخذه بغير رده ولو كان شتى مع الشبيكة او طاف معها على وجه يملكه  
على الامتناع فهو لصاحبه ولو قدر على الامتناع لا ملكه صاحب الشبيكة وكذا لو رمى صيده افا شبيكة  
فدخل في دار انسان فاخذه صاحب الدار لم يملكه لان الرامي ملكه بالاختيار ولو اسلم صيده لم يزل عنه ملكه  
وبه قال الشافعي في وجه واحد كما لو اسلم لغيره او رماه وقال الشافعي في وجه رماه ملكه وبه قال احمد ولو اضاف  
طيورا وحلها في برج وطار منه الى برج غريم لم يزل ملكه عندنا لما كان ان لم يكن ارض بغيره بطل ملكه بخلاف الغنم  
الى جرحه وان عاد الى برج الاول عاد ملكه ولو ارسل ياربه فاخذ صيده واسكه بخلده ولو تخنه فقتل اى في الصيده  
لصاحبه لبارئ الثاني وحل لان يد الناز الا في البيت يدر حافضة ليقام مقام يد المالك اما القتل فهو الاطلاق والبا  
من اهل الاطلاق فيقتل لصاحبه ولو رمى سهمها الى صيده ورماها اليه وقتله جرحا حل ان كان السهم الاول  
حال علم انه لا يبلغ الصيده دون السهم الثاني فالصيده للثاني لانه الاخذ حتى لو كان الثاني  
محرما او محسوبا او مرتدا لا يحل ان يملك السهم الاول حال سلب الصيده دون السهم الثاني  
فالصيده الاول لانه سبقة في الاخذ فان كان الثاني محسوبا او محرما لا يحل ان يملك السهم الثاني  
حاشا فانما للشافعي واحمد وادى يوسف لانه اوجب زيادة قوة الاول فوجب  
الحرمه احتياطاً ولو رمى محسوبا سهمها او ارسل كلته فهو للصيده واقل  
مستلما فرماه او ارسل كلته عليه فقتله قبل وقوع فعل الجوى على الارض وقتل رجوع  
الكله كره اكله لان فعل الجوى اعانه عليه فيجوز الكراهة اما اذا  
قتله بعد وقوع سهمه على الارض ورجوع كلته لا يكره ولو رمى سهمها فقتله الرجوع  
بمئة وليس بثم اصحاب الصيده على لا تقطع الرمي فصار فعل الرجوع  
ولو زاد بها قوته وهو على سبقة فاصاب صيده اقلته حيا لانه  
لا يكره الاحتياط عنه والله اعلم بالصواب **والله اعلم بالامور والحساب**



**كتاب الرهن**

الرهن وكما لم يبد من حيث كونهما سببا للحصل المال وله معنى لغة وشرا عا وسبب ركن وحكم فكلما أشأ  
معناه لغة فماد كره المصنف يقول **الرهن لغة** أي من حيث اللغة تخالف الشيء بأي سبب كان من الاستباب  
كما في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي بحسب ما كسبت من المعاصي ويقال فلان رهن كذا أي  
حبس رهين فيه رهينة أي ما يؤخذ به والرهن بمعنى المرهون تسمية بالمصدر الجمع رهون ورهون ورهان  
وترى بهما في الآية ورهين والركبت يدل على الثبات والرقام وقيل هو معناه لغة يقال ما رهين لك ركه  
ولغة زاميا أي ثابتة وأما معناه شرعية فماد كره بقوله **وفي الشرع جعل الرهن** الرهن جعل الرهن  
محموسا حتى عما فيه بقوله حق الرهن كما يصح بالدين صحيح بالقبض أيضا والحق بينهما بمكر استيفاء  
**أي استيفاء الحق من الرهن** أي من المرهون كما لا يكون **أحترز به** عزارتهما بالحق وعزل الرهن عن الله  
والقبض **وقال** لقد روي في شرحه الرهن في الشرع عبارة عن عقده وثيقه بمال وبذلك الفصل  
من الكفالة والحالة لأنها عقد وثيقه بدمه ويفصل من المبيع يد البائع لانه وثيقه بما ليس بعقد  
على وشقة وأما سببه فهو مطالبة رهن الدين الرهن وأما ركنه الإيجاب فقط عند ما وعند  
القبض الإيجاب والقبول كما يحا أن سأل الله تعالى وأتاحكم فهو ملك حبس المرهون وحق المطالبة  
بالبائع وأما حكمته فمحمول النظر من الجانبين **وقوله** أي الرهن مشروع لقوله تعالى فلهان  
مقبوضه وهو جمع رهن كجماد جمع رهن وقيل غلو داود الظاهري يظهر الآية أن الرهن لا يجوز  
الا في السلم لان التعليق بالشرط يعني لو خرج عند عدمه قلنا ليس المراد به الشرط حقيقة بل  
ذكر ما يعتاد فانهم في الغالب يميلون إلى الرهن عند العقد كما كان التوثيق في الكتاب والنهوض والغالب  
أن ذلك يكون في السلم وموارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومنا هذا في الحضر  
والسفر فقلنا ذلك على أصل الفادة وفيه دليل على جواز الشرع بالسفك ان كان يمكنه الشرع بالعقد  
خلاف لما يقوله المنتسفة فانهم قالوا كره عند العقد على العقد فلتا انه عليه السلام كان قد راعى  
أن يشترى بالثمن على أن يبيع أد رعه ثم يشترى طعاما مع الرهن رعه على ما يحا الآن **وعاد روي**  
**أي ومندوع** أيضا عاروي انه عليه السلام **أي** ان النبي عزم أشترى من يهودي طعاما ورهن به  
درعه **هذا الحديث** أخرجه البخاري ومسلم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما إلى أجل ورهنه درعاه من حديد وفي رواية للبخاري  
ثلاثين صاعا من شعير يقول **دورهنه** به أي بالطعام قال الكاكي في بعض النسخ بها أي بالقيمة قال  
تاج الشريعة أي بالدرهم أو الدينار أي ثمن الطعام وفيه قول واحد أنه لا بأس بالبيع  
والشرائه ولا كراهية فيه وقد سركلام فيه الآن **التمانية** جواز الاستدانة فان جواز  
الشراء يستلزم استدانة **الثالثة** جواز المعاملة مع أهل الذمة الرافعة جواز رهن السلاح منهم  
هذا إذا لم يكن لهم قوة أما إذا كان لهم قوة بكون ذلك كما بكون المبيع منهم كذا ذكره شيخ الإسلام علي الدين  
الاسيحاكي في شرح الكافي **وقد انعقد على ذلك** أي على كون الرهن مشروعا بالإجماع فالأمة  
اجتعت على جواز الرهن من غير كراهية يومنا هذا **ولانه** **أي** لأن الرهن أثار به إلى قوله بالليل  
العقلي **وثيقه** أي عقد وثيقه والثيقه ما يوثق به الشيء ويؤكد به حاجته لاستيفاء ائتمانه عقده  
لأن حق الرهن يتأكد به ويأمن من النوى بالحجة والمطالبة من ائتمانه سائر الغرماء لعدم موت الرهن وأما  
حاجته لاستيفاء فانه يرد على المال وطرف الاستيفاء هو المحض بما لا موال فوجب أن يكون مشروعا  
وإذا كان كذلك فباعتبار ما لو ينفذ في طرف الوجوب الذي يحقق بالدينم وتقر من أن الدين طرف  
الوجوب وطرف الاستيفاء لانه يجب أولا في الذمة ثم يسبق في المال بعد ذلك ثم الوثيقة لتكدر  
الوجوب الذي يحقق بالذمة **وهي** الكفالة **شأنه** كذا في الوثيقة التي تحفظ المال بل بطريق الأولى  
لان الاستيفاء هو المقصود والوجوب وسيلة اليه **قال** أي العقد روي **الرهن** بتعقد المحل  
والقبول **وبه** قال مالك وإسحاق في رواية واختلاف المشايخ في القول قال بعضهم أنه شرط  
وطاهر ما ذكره في المحيط بيننا لانه ركن **وقال** في الإيمان الإجماع بدون القول يست  
باجاز وكذا الرهن حتى لا يعت من حلف لا يوافقوا ولا يرضون بقوله قال بعضهم الإيجاب ذكره أبو

لان

شرط

شرط اما القبض بشرط اللزوم وقال محمد في الكتاب لا يجوز الرهن الا بمقبوضا فثبت ان القبض شرط الجواز  
وقال شيخ الاسلام بشرط اللزوم كما في الهبة وبه قال أكثر العلماء **وبه** بالقبض **أي** يتم الرهن بقبض المرهون  
وقال مالك يصح بالإيجاب والقبول بدون القبض ونحن نقول قال الله تعالى فلهان مقبوضه وصفا الرهن بقبضه  
مقبوضه والكفر إذا أوصفت عمت **قالوا** أي قال المشايخ يعني بعض المشايخ وأشار به إلى ما قال شيخ الاسلام  
خواجه راده لانه قال ان الرهن قبل القبض جائز لانه غير لازم وإنما يصير لازما في حق الرهن بالقبض فكان القبض  
شرط اللزوم لا بشرط الجواز كما في الهبة **الركن الإيجاب** محذره **يعني** ركن الرهن محذره الإيجاب بدون القبض  
الإيجاب هو قول الرهن رهنك هذا المال بدينك على وما استند ذلك والقول هو قول الرهن بقبض  
وقال المصنف عن جواهر راده ما ذكرناه ثم علله بقوله **لانه** **أي** لأن الرهن عقد يبرع لان الرهن لا يكون  
عقلا لما أثبت للمرهن من الدين على الرهن شيئا فكان يبرع عام **فيتم** بالبرع **أي** يتم الرهن بالبرع فاذ كان  
كذلك يكون كالهبة والصدقة لا يبرع فيها بقبضه بشرط اللزوم **كانه** نصيبه لقوله القدر روي ويتم  
بالقبض فيكون الرهن قبل القبض جائزا ولا يلزم الا بالقبض وهذا الذي ذكره المصنف مخالف لرواية عامة  
الكتاب لا يجوز الرهن الا بمقبوضا وقال الحاكم الشهيد في الكافي لا يجوز الرهن غير مقبوض **قال**  
**الطحاوي** في مختصره ولا يجوز الرهن الا بمقبوضا مع ما محذره **قال** الكرخي في مختصره **قال** أبو جعفر وزفر  
وأبو يوسف ومحمد والحسن بن زياد لا يجوز الرهن الا بمقبوضا على ما عساه ان سأل الله تعالى **وقال** مالك  
يلزم **أي** الرهن بنفس العقد **يعني** بدون شرط القبض **لانه** **أي** لأن الرهن يخصص للمال من الجانبين  
**أي** من جانب الرهن والمرهن **فصار** كالبيع **لانه** **أي** لأن القبض العقد **لانه** عقد وشقة فاشبه الكفا  
**أي** عدم اشتراط القبض **ولما** ما ملونا **أراد** به قوله تعالى فلهان مقبوضه **والصدر** المقرون  
بالفاس **أراد** به لفظ رهن فانه جعله مقبوضا في محل الجواز **أراد** به الأمر كما في قوله تعالى من قبيل  
خطا **أراد** به رتبة مؤمنة أي للبحر فيكون يقاس والله أعلم وأن كثر على سفر ولم يحددوا كاتبا ومن مقبوض  
فأرهنوا وأرهنوا الكثر كونه محمولا في حق ذلك حيث لم يثبت الرهن على المدبوع ولا قوله على الدين  
بالإجماع فوجب أن يقع بشرطه وهو القبض كما في قوله ثم الحظية بالخطبة مثلا لانه يبيعوا فاعمل الأمر  
في مثل البيع لان البيع متاح فصر في شرطه في أموال الرهن كذا هذا وفيه نظير من وجب الأول  
في الهبة الرهن مضد كذا في كتب اللغة الرهن جمع رهن كالفعل والفعالة ويدل على ذلك قوله  
مقبوضه ما لثابت الثاني **في** أنه يجوز أن يكون الأمر للإباحة بقرينة الاجتماع فيصرف إلى الرهن لا  
إلى القبض **الثالث** الآية متروكة الظاهر لان ظاهرها يدل على أن الرهن إنما يكون في السلم كما قاله  
داود ومجاهد والضحاك وقد ترك ذلك ومنزول الظاهر لا يصح حجة **فأجاب** عن الأول في قوله  
الشاهدة بان الرهن يجوز أن يكون مضد كذا كالضراب والقاب وثابت المقبوض بتناول السلعة  
كما بونت الفتوت تناول السلعة واجيب **عن** الثاني بان الأمر في الوجوب حقيقة والإجماع لا يصح  
قرينة للمجاز لان المجاز هو اللفظ المستعمل في موضع لا بقرينة والإجماع لم يكن حال استعمال هذا اللفظ  
**وعن** الثالث **بان** الاستدانة متروكة الظاهر يدل على صحة لأن النصوص المأولة بمنزلة الظاهر وفي قامة  
الدلائل **لانه** **أي** لأن الرهن وهذا دليل على صحة القبض **عقد** يبرع لما ان الرهن لا يستوي  
بمقابلته على المرهن شيئا **وطنا** **أي** ولا يخلو كون الرهن عقد يبرع **لا** **أي** على الرهن  
**فلا** **يد** من مضاه **أي** انفاذ الرهن ومضاه بالقبض يعني لا بد لشئ من الاستيفاء من المضاه كما في  
الوصية لانه عقد يبرع لا يستحق بالامضاء ولكن امضاه بان لا يرجع عنها صرحا أو دلاله رد ذلك بالقبض  
**أي** الامضاء في الرهن بالقبض **ثم** يكتفي به **أي** في القبض بالكتابة **ويبرع** الموانع عن القبض **يعني**  
أن الرهن إذا دخل من المرهن والمرهون يعتبر قابضا كما إذا فعل البائع مثل ذلك في البيع **المشترى** **وبه**  
قال الشافعي ومالك في ظاهر الرواية **فقد** **لانه** روي عن أبي يوسف اشتراط شيء آخر على ما يحا الآن  
**لانه** **أي** لأن المقبوض قبض الرهن **قبض** **كلمة** **شروع** **أي** حكم عقد مشروع وقال تاج الشريعة قوله شرع  
أحرار عن المقبوض في البيع الفاسد فانه لم يكتفي بالكتابة لان القاسم واجب الإقدام فيكون السعي في  
نقصه هو اللاتق فاستد قبض البيع حيث يكتفي فيه بالكتابة **وعن** **أي** يوسفانه **أي** أن القبض  
لا يثبت في المنقول لانه المتبادر **لانه** **أي** لأن هذا القبض **قبض** **بوجوب** الضمان







قال الله تعالى كل نفس بما اكتسبت رهينة اي محبوسه بربها لما اكتسبت من المعاصي **س** وقال فاعلمهم القابل  
هو رهنه كراية اذ وفارقتك لا فكل ان تقوم الوداع **س** فاس الرهن قد غلق اي ان رهنه مستلحقه فكله يوم الوداع  
واحتسب قلبه عند هذا على وجه لا يمكن فكاهه وليس فيه ضمان ولا ملاك وهو كما ترى يدل على الجس الذي  
فان قيل الدوام انما يصح في قوله لا يمكن له لان لفظ الرهن واجب **س** بانه لما دام وتايدتني الفكاك  
دلا انه يبي عن الدوام اذ لم يكن هو محال الذي لم يدام سمي بل كان الدوام بت باثبات ما يوجب فثبت  
ان اللغة تدل على البقاء الرهن يعني الجس الدائم والاحكام الشرعية تتعلق على الالفاظ على وفق الاحكام  
اي الاحكام الشرعية تتعلق على الالفاظ اللغوية اي الاصل وروى الشرح على مطابقة الحقيقة اللغوية  
فدل ان الرهن يوجب الجس بالدين دائما انما يكون على الجس البدوي لا يكون الا بالضمان ولا ان الرهن يوجب  
لجاس الاستيفاء **س** اي استيفاء الدين وهو ان يكون الرهن وثيقة لجاس الاستيفاء ان يكون **س** اي الوثيقة  
موصلة اليه **س** ثابته بملك البد والجس فيقع الامن من الجسد اي يقع الامن عن جسد المدين عن الدين  
مخافة جود الرهن من الرهن **س** معناه ان الجس يفتقر الى ان يكون الرهن مخفي ان مخفي لانه وان مخفي لم يكن  
الدين لان رهنه الرهن فذلك من الدين فحاش الى ابقاء الاقل يحصل الاكدم ويكون **س** اي الرهن عن  
على الاستيفاء باعتبار الجس الدائم فبما يقع الى ان يفتقر الى الجس الى العن والعن من المصلحة فيه واذا كان ذلك  
**س** اي اذا ثبت ان الرهن يدل على الجس البد والجس ثبت الاستيفاء من وجه لان الاستيفاء انما يكون بملك  
الرقبة وقد حصل بعضه **س** وقد تقرر باهلا **س** اي وقد تقرر الاستيفاء بملك الرهن فلو استوفاه  
ثانيا **س** يودي الى الرهن فلا يجوز لانه يكون اذا حقه مرتين بخلاف حالة القمام **س** اي حالة قيام الرهن  
حيث لا يودي الى التكرار المودي الى الرهن **س** لانه ينقص الاستيفاء بالرد **س** اي يرد العين على الراهن  
فلا يكره الى الاستيفاء **س** ولا وجه الى استيفاء الثاني بوجه **س** هذا جواب شكك في تقرر وهو ان يقال  
يستوفى من الرهن البد على وجه لا يودي الى الرهن وان استوفى رقة لا بد فاجاب **س** بقوله ولا وجه  
الى استيفاء الثاني وهو ملك الرقة بوجه **س** اي يدون ملك البد **س** لانه لا يصح **س** اي لان استيفاء الرهن  
دنه من الرهن بدون ملك لا يتصور لانه محال فاذا لم يكن الاستيفاء وطول الرهن نداد الرهن لا يلزم  
الربو لانه لا يكره الاستيفاء والاستيفاء يقع بالمالية **س** هذا جواب عما يقال لو كان الرهن استيفاء  
للدين كان اما عين الدين او كبدله لا وحده لا ولان الرهن ليس من جسد الدين واستيفاء الدين لا يكون  
من جسده والوجه الثاني ايضا لان الرهن يبدل الصفة والمسلم فيه جائز والاستيفاء الينما غير جائز  
وتقرر الجواب انما يختار الاول وقول **س** ليس من جسد الدين قلنا ليس من جسده من حيث الصنوع والمالية  
والاول مسلم وليس الاستيفاء من حيث الصنوع بل هو من حيث الصنوع اما انه وهو في معنى قوله  
**س** اما العين فاما انه حتى كانت نفقة المهر على الزمان في حثائه وكفنه بعد ثمانته **س** ايضاح هذا  
ان المجانية ثابتة باعتبار صفة المالية فكان العين في الكس ولو كان وفي حقه من الدوام في الكس  
يكون ما في الكس مضمونا دون الكس فكذا ما في العين من صفة المالية مضمون دون العين فانها  
اما انه لانها ملك الراهن حتى يكون نفقة ما عليه **س** وكذا ان قص الرهن لا يوجب عن قص الشراء اذا اشتره  
**س** اي الزمان **س** المهرين لان العين امانة فلا يوجب عن قص الضمان بخلاف العكس الثاني ممنوع فانه من  
جسد الدين بالمالية والاستيفاء يقع بهما **س** وموجب العقد ثبوت الاستيفاء **س** هذا جواب عما قاله  
الشافعي الرهن وثيقة بالدين على شرط شرع صيانة المدين والسقوط باهلا لان بضاد الصيانة وتقرير  
الجواب ان يوجب العقد **س** اي عقد الرهن يوجب ثبوت الاستيفاء كما من **س** وهذا **س** اي ثبوت الاستيفاء **س** محقق  
الصيانة **س** لانه ليس فيه التوام وان كان فراع الدمة من ضرره **س** هذا واصل ما قلناه **س** اي وان كان  
فراع دمة الراهن عند الهلاك من ضرره ورات الاستيفاء لانه اذا حصل الاستيفاء حصل الفراع والام يكن  
الاستيفاء استيفاء كما في الحوالة **س** انما شرعت وثيقة لصيانة حق الطالب ثم الحوالة تفرع دمة الجمل  
عن الدين ولا يضاد فراعها معنى الوثيقة والصيانة فكذا انما هو فارق هلاك اليهود والاصك  
لان سقوط الدين عندنا باعتبار ثبوت الاستيفاء عند الهلاك وذلك لا يوجد في الصلح والشهود  
**س** فاحاصل ان حكم الرهن عندنا **س** اي حاصل الخلافة الذي بيننا وبين الشافعي ان حكم عقد الرهن عند  
اصحابنا ضرورة الرهن محبوسا بدينه اي بدين المرتهن باثبات الاستيفاء عليه **س** اي على الرهن **س** وعنه

اي وعند الشافعي **س** تعلو العين بالدين **س** اراد بالعين عين الرهن **س** وبالدين المال الذي اخذ الرهن  
**س** استيفاء **س** نصب على القليل **س** منه **س** اي من الرهن عينا اي حال كونه متعينا **س** ما يقع متعلقا بالاستيفاء  
حاصل المعنى ان تعلو الدين بالدين كعلق العين بالدين لاجل استيفاء حقه من عين الرهن بواسطة البيع  
**س** يخرج عن الاصلين **س** هذين **س** اي اصلنا واصل الشافعي **س** من المسائل المختلفة فيها **س** اي من الشافعي  
ويعتبر **س** وعدة ناهية في كفاية التتمية **س** كفاية التتمية **س** كفاية التتمية **س** كفاية التتمية **س** كفاية التتمية  
على الاصلين المذكورين **س** ان الزمان ممنوع عن الاسترداد للاستيفاء **س** اي عن استرداد الرهن من المرتهن  
لاجل الانتفاع **س** لانه **س** لان الاسترداد يوجب موجه **س** اي موجه الرهن **س** وهو الاحتباس على الدوام  
**س** اي موجب الرهن **س** هو احتباس الرهن عند المرتهن على الدوام الا ان توفي الزمان **س** وعنه **س** اي وعند  
الشافعي لا يمنع منه **س** اي لا يمنع الزمان من استرداده **س** ههنا **س** لاجل الانتفاع **س** لانه **س** اي لان الاسترداد  
لا ينافي بوجه **س** اي موجب الرهن **س** وهو عينه **س** اي بوجه عينه **س** بوجه عينه **س** بوجه عينه **س** بوجه عينه  
**س** وبما تليك **س** اي المسائل المتعلقة **س** على الاصلين المذكورين **س** في ثانيا الكلام **س** يعني  
في هذا الباب **س** ومنها **س** اي ان الرهن امانة عندك فاذا هلك لا يسقط الدين كما هو ومنها ان حكم الرهن  
لا يثبت في الولد عندك وعند الشافعي ومنها ان الرهن ان يثرب لبن المرتهن عندك لانه باق على ملكه  
وعندنا ينفذ ويضمن قيمته ان كان موصرا ويكون رهنه مكانه وان كان معسرا استحق العبد في قيمته قال  
**س** اي القدر **س** ولا يصح الرهن الا بدين مضمون **س** وفي شرح الاقطر قوله مضمون لثابتا كبدوا لا يمنع  
الدين مضمونه وقيل اراد بالدين المضمون ما كان واجبا للحال لا يصح الا بدين واجب **س** الحال  
لا يدين **س** صحيح **س** واحتج به عن الرهن بالدين فانه لا يصح وهو عتاق عن ضمان الرهن عند استيفاء المبيع  
وقيل احتج به عن بدل الكفاية فان الرهن به لا يصح وفي الفتاوى يجوز الرهن ببدل الكفاية وعندنا لا  
لا يجوز اخذ الرهن ببدل الكفاية بعد لونه وفلا كفاية **س** فاما في اخذ الرهن ببدل الكفاية **س** فانه  
فتاوى قاضي خان وغيره ان المولى لو اخذ رهنا ببدل الكفاية جاز ولا يجوز اخذ القليل ببدل الكفاية **س** لانه  
اي حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء يتلوا الوجوب **س** اي الضمان فلا بد من وجوب سابق ليكون  
الاستيفاء مبدئا عليه **س** قال **س** اي المصنف رحمه الله ويدخل على هذا اللفظ **س** وهو قوله الا بدين مضمون  
**س** الرهن بالاعتان المضمون **س** بانه قسم **س** اي القيمة كالمضمون والمضمون على سبب الشراء والمضمون في البيع  
وقال قاضي الشريعة المضمون بنفسه ما يجزئ المثل هلاكه ان كان له مثل او القيمة او المثل لها مشروطا بالمضمر  
فان الفاضل اذا رهن به صح بيعه ان لم يرد من والمضمون على سبب الشراء والمضمون على حكم البيع الفاسد والمهر  
وبدل الخلع والصلح من دم العبد والمضمون على سبب البيع في يد البائع فانه مضمون بالحق لا بالقيمة والمشتاجر  
ومال المضاربة والشركة **س** فانه **س** اي فان الشان **س** يصح الرهن بها ولا بد من **س** اي والحال ان لا بد منها  
وصحة الرهن بها عندنا خلافا للشافعي واحمد وعن مالك ان الرهن بالاعتان المضمون بوجه **س** وهو وجه  
الاعتان بنفسها وان الرهن بها صحيح ولا بد منه وتقرر الجواب ان يقال فانه **س** ان الواجب الاصل فيها  
**س** اي في الاعتان المضمون بنفسها **س** ورد العين محلص على ما عليه اكثر المشايخ **س** وبود من **س** اي والحال  
ان الواجب الاصل من **س** ولهذا **س** اي ولكون الموصلا لاصل هو القيمة **س** نصه الكفاية به **س** اي بالعين  
المضمون بنفسه وان كان لا يجزئ **س** اي القيمة **س** لا بعد اهلا **س** اي بعد هلاك العين **س** ولكن يجب عند  
الهلاك بالقبض السابق ولهذا **س** اي وتكون وجوب القيمة بالقبض السابق لغرض قيمته يوم القبض **س** اي يوم قبض  
الفاضل المضمون من المالك **س** فيكون رهنا بعد وجوب سببه **س** جواب عما احتج به بعض اهل المشايخ  
وتقرر ان سبب وجوبه به العقد فكان كالوجود فيصير الرهن وهو معنى قوله **س** لوجود وجوبه **س** وجود  
**س** اي الرهن **س** كما في كفاية **س** اي كما صح في كفاية الوداع **س** بان صحه الكفاية لا تستلزم صحة الرهن  
فانما صحه بدنه مستحب كما لو قال ما ذاب لك على فلان دون الرهن واجيب **س** بان قوله ما ذاب لك  
اضافة لكفاية لا كفاية **س** اي ان يقال فذلك دون الرهن يرد به دنا ما العقد سبب وجوده او دنا  
العقد ذلك فان كان الاول فليس كلاما فيه وان كان الثاني فهو ممنوع فانه عتق ما نحن فيه ولهذا **س** يجوز  
ان يكون توفيقا على كل من اخرج **س** اما الاول فلتقرر **س** اي ولكون الموصلا لاصل في القيمة **س** لا يتصل  
الحوالة المقتبة به **س** اي بالعين المضمون بنفسه **س** هلاكه **س** فلو اخل على الفاضل مهلك المضمون

لا يملك شيئا من الرهن الا في  
عند الرهن من مطلق فانه عند  
لانه بان على ملكه عندنا ينفذ



لما سئل الحوالة لان الموحى لا يصلح لما كان القيمة كان هلاك العين كلاهلا لا لتمام القيمة في ذمته ورد العير كان  
 مخلصا ولم يحصل واما على الثاني فنقول ولكن وجوب القيمة قد جعلت كما لو وجد هلاك العين لا سئل  
 الحوالة بخلاف الحوالة التي سئل هلاكها لانه لا وجوب ضمان للقيمة ولا سبب الوجوب وهو مضمون  
 ما لا يل من قيمته ومن الدين وليس صحيح لان معنى المعروف واحد منهما ومعنى المنكر ثالث واعتبر هذا بقول  
 الرجل مرسى با علم من زيد وعمى يكون الا علم عنهما ولو قال بالاعلم من زيد وعمى يكون لا علم واحدا منهما  
 ومعنى المنكر ثالث واعتبر هذا القول فانهم وهذا الذي ذكره القدر في كيفية الضمان انما اشار اليه بقوله  
 فاذا هلك **س** اي الرهن في يد المدين **م** وقيمته **س** اي الحال ان قيمة الرهن **م** والدين سواء اصاب الرهن من  
 لذته حكما **س** اي من حيث الحكم ان كانت قيمة الدين اكثر من قيمة الفضل **س** اي الفضل من الرهن امانة لان المضمون  
 بقدر ما يقع به الاستيفاء والاستيفاء بقدر الدين **م** قال في رد المحتار الله الدين مضمون بالقيمة **س** اي مجموع  
 القيمة حتى لو هلك الدين وقيمته يوم رهن الف وحسمه بالدين الف رجع على المدين من حيث اتمه **س** اي  
 اي الرهن من حيث الله تعالى على رضى الله عنه انه قال في رد المحتار ان الفضل في الزيادة على الدين سواء عدا الزمان  
 في تصنيفه احسننا سفيان الثوري عن منصور عن الحكم عن علي رضى الله عنه قال يرد ان بينهما الفضل  
 انتهى والزيادة امانة يكون لا بين اثنين فلا حرج مرد المدين فضل الدين كما يرد الزمان فضل الدين ولا الزيادة  
 على قدر الدين فهو له كونهما **س** اي يكون الزيادة محسوسة فتكون مضمونة اعتبارا بقدر الدين ومدها  
 مروى عن ابن عمر وعبد الله وان سفيان رضى الله عنهم وروى الطحاوي في شرح الاثار باسناد الى عبد  
 ابن عمر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال في الرهن من الزمان فيضيق قال ان كان اقل من ذمته وان  
 كان افضل فهو امن في الفضل **س** اي قلت **م** قال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال ان حرج  
 لم يسمع هذا عن علي رضى الله عنه لانه من رواه غيره من عبيد وعبد لم يولد الا بعد موت عمر وادرك  
 تصنيفه ولم يسمع منه **قلت** **س** اي قلت **م** قال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال ان حرج  
 يرد قول سلمة وادع عبد الله بن عمر في رهن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر البخاري انه رآى النبي  
 صلى الله عليه وسلم والرواية عن ابن مسعود عذب ولا يرد المدين يد استيفا فلا يجوز ضمان  
 الا بالقدر المستوفى بقدر المضمون به بالقل من قيمة العين ومن الدين لانه هو القدر المستوفى **م** كما  
 في حقيقته الاستيفاء **س** اي قلت **م** قال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في حقيقته الف  
 فانه يصير ضمانا قدر الدين والزيادة على قدر الدين امانة فلهذا هذا **س** اي قلت **م** قال في رد المحتار ان حرج وجه هذا  
 جواب عن قول في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا  
 بحسب الباقي وهو متفق قوله **م** ضرر من امتناع حبس الفضل بدونهما **س** اي بدون الزيادة لان رهن المشاع  
 لا يحجز **م** والزيادة اذا لم يمتنع حبس قدر الدين بالحبس الثاني **س** اي قلت **م** قال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا  
 من الدين حيث لا يمتنع الزيادة من الفضل فيثبت له حبس كل حتى لو غلبت الزيادة فان من غلبت  
 قيمة القادرم يوم الرهن بالعين فكل خطأ وقيمته يوم القتل القادرم فاخذ المدين من القاتل  
 واراد حبس الكل ليس له ذلك لانه امكنه حبس قدر الدين بدون الزيادة بخلاف ما نحن فيه **م** ولا يجوز  
 في حوز الضمان **س** اي قلت **م** قال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا  
 من المدين من ماله على ما عجز الله تعالى والمراد بالزيادة فيها روى حله البيع **س** اي قلت **م** قال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا  
 ما دون الزمان يرد المدين ما زاد على البيع الدين ولو كان الدين زائدا على الثمن يرد الزمان زيادة الدين  
 وانما حملناه على البيع **م** فانه روى عنه **س** اي قلت **م** قال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا  
 عن علي رضى الله عنه في حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا  
 الراهن بدنه وحجبه **س** اي قلت **م** قال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا  
 كان حالا ولا سعة الارتمان به من ذلك ولا يكون الرهن بدين ولذلك اذا كان اطلاقا فان خاصه  
 الى الحاكم وجب عليه دفع الدين فان امتنع حجه به لان حجه **س** اي حوز المدين **م** باق بعد الزمان وان  
 لزيادة الضمان **م** فلا يمنع به المطالبة والحبس **س** اي قلت **م** قال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا ليس بشيء وقال في رد المحتار ان حرج وجه هذا  
 القاضي بحجه **م** لما ائنه على التفضل فيما تقدم **س** اي فضل الحبس في كتاب ادب القاضي ونفسه انه  
 لا يعمل بحجه اذا اثبت الدين لا قارب بحجه اذا اظهر قيمته بان اعيانه بحجه فانما يجب في حجه

لان البينة يحتاج اليها عند الجحود فيه يكون ظاهرا او جزا الظلم الجاسر وعلى قول الخصاف في البينة ايضا لا  
 بحسبه في اول الوهلة ثم اذا امتنع انما يحسبه في كل من لزمه به لانه ما حصل في بيع كمن البيع او التزمت  
 بغيره كالمهر والكفالة ولا يحسبه فيما سوى ذلك بخلاف العصب وارش الجناية ونفقة الزوجات اذا  
 قال في فقهه لان ثبتت غرضه ان له مال **م** واذا اطلب المدين يومه باحضار الرهن في هذه المسئلة وما عداها  
 من المسائل من مسائل الزيادة انما في قوله قال وان كان الرهن في يد المدين في يومه باحضار الرهن في هذه المسئلة وما عداها  
 لان فضل المدين فضل استيفاء على اعتبار الهلاك في يد المدين وهو محتمل ان يهلكه لان محتمل **م** واذا اخبر  
**س** اي واذا اخبر المدين من المدين امر الزمان تسليم الدين ولا تعيين حقه **س** اي حق المدين من كافي عين  
 حق الزمان تحقيقا للتسوية بين الزمان والمدين والزمان الذي كافي تسليم المبيع والتمن بحضر  
 المبيع ثم يسلم الثمن والامر وان طال به بالدين **س** اي وان طال بالمدين من الزمان كافي تسليم المبيع والتمن بحضر  
 الذي وقع العقد فيه اقل كان الزمان ما لا حرج له ولا مونه فذلك الجواب **س** اي يوم المدين من احضار  
 الرهن من ولا لان الاما كن كلما في حق التسليم كان واحدا فيما لا حرج له ولا مونه **م** ولما لا حرج له **س** اي ولا حرج له  
 الاما كن في حق التسليم كان واحدا **م** يشترط بيان مكان الاصل فيه **س** اي فيما لا حرج له **م** في باسليم  
 بالاجماع **س** وان كان له حرج ومونه يستوفى دينه ولا يكلف احضار الرهن لان هذا الفعل الواجب عليه  
 التسليم **س** اي في النجاسة **م** لا النقل من مكان الى مكان لانه **س** اي لان المدين يتضرر به زيادة الضرر  
 ولا يضره لان الرهن امانة في يد المدين ان يخله بالله ما هلك ولما يتسلط الزمان القدر على بيع  
 المرمون فيعده بقدره **م** لا طلاق الا من **س** اي امر الراهن **م** في يشره الى انه لو قتل  
 بالقد لا يصح بيعه نفسه **س** اي وطالب المدين بالدين لا يكلف المدين احضار الرهن لانه لا قدر له  
 على الاحضار لان الرهن بيع بما امر الراهن فلم يبق له فانه على احضار **م** وكذا اذا امر المدين ببيعه  
**س** اي وكذا لا يكلف المدين احضار الرهن اذا امر الراهن المدين ببيع الزمان فيعده ولا يتفضل الثمن  
**م** لانه **س** اي لان الرهن صار ذمبا من الراهن بصادره كان الزمان رهنه ويؤدى لان لما عده بانه كان  
 نفاضا للرهن وصار الثمن رهنه بصادره ابتداء لا بطريق انتقال حجه كان رهنه ولما سلم اليه  
 كل وضعه على يد عدل **م** ولو قبضه يكلف احضار **س** اي ولو قبض المدين الثمن **م** يكلف احضار  
**س** اي لقيام البتة الذي هو الثمن **م** مقام المبدل **س** الذي هو الزمان **م** الا ان الذي يولي فضل الثمن  
 الزمان استثناء من قوله نصا وكان الزمان رهنه ويؤدى لان لما عده بانه كان  
 الامر كذلك لما كان للمدين ان يقبض الثمن من المدين كما لو كان الرهن في يد عدل لكن ذلك وتقر به  
 الجواب ما ذكره بقوله **م** لانه هو القاعد فترجع الحقوق اليه وكما يكلف احضار الرهن لا سيما وكل  
 الدين فذلك **س** اي يكلف لاستيفاء **م** اي فقط الدين **س** قد حلت ان كان الدين مقسطا فادى قسطا  
 واحدا يكلف باحضار الرهن لاختلاف الهلاك في هلاك الرهن فيؤمر باحضار لان فيه فزع  
 قلب الزمان عند توفيم الهلاك لكن لا تسلم الا ان يقضي جميع الدين باجماع العلماء وفي الزيادة  
 والمحيط لاحضار لعدم فائدة الاحضار وفي القياس في الاخذ بحسن يوم ما حضار اذا كانت  
 المضرة الذي رهنه اعراض قلب الراهن عن توفيم الهلاك وهذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن ههنا  
 اذا لم يدع فلا فائدة في الاحضار **م** اذا قبض **س** اي المدين **م** الثمن يوم ما حضار **س** اي باحضار  
 الثمن لاستيفاء الدين **م** لقيامه مقام العين **س** اي لقيام الثمن مقام الدين **م** وهذا **س** اي بوضوح اشارة  
 الى قوله حلف لا سيما فاحتمل خلاف مسأله القتل كذا قاله الكاكي ناقل عن النهاية وقال الكاكي  
 وهو كما ترى نصف ثم قال وهذا اشارة الى قوله وكذا امر المدين ببيعه الحنفية لا يجبر المدين على  
 الاحضار بل يجبر على الاداء بدون احضار شيء بخلاف ما اذا اقبل رجل عبد الدين خطا حتى يضي  
 بالقيمة على عاقبته في ثلاث سنين **م** لم يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يحضر **س** اي المدين كل القيمة  
 لان القيمة خلف عن الدين فلا بد من احضار كلهما كما لا بد من احضار كل من الرهن **م** وما صارت **س** اي  
 وما صارت قيمة العبد المقتول فله عقله **س** اي بعقل الراهن بل بفعل الاجنبي **م** وفيما تقدم **س** اي في  
 بيع القدر والمدين صار ذمبا بفعل الراهن لانه يستلزم من حجه **م** فلهذا **س** اي فلا حرج لك  
**م** افتراق **س** اي الحكمان في القصور بين المذكورين وتوضيح الرهن على يد عدل وامره ان يؤدعه







وهذا اي المذكور خلاف احوال البيت الذي ذكرناه **س** يعني فيما تقدم من قوله واحرة البيت الذي يحفظ فيه  
الزمن على الميراث فان كل واحد من الطرفين في فسخ الرهن فضل **س** كنه ان واصله عما قبله لا  
ذلك لسبب الحس عند الميراث من حوز الحس في الكل ثابت له **س** اي الميراث **س** اي الميراث لا  
الضمان على الميراث واذا كان كذلك فقد رتب المصنوع من الميراث واداة الجراح والتزويج ومعالجة الامور  
والعقد من الحياطة بنفسه المضمون والامانة **س** هذا اذا حدث الاستعانة بالزمن كان عليه فالراجح  
الشرعية فلا على المشايخ فالة الامارات في الغداة من الحياطة والذين الذين الرهن بالاموال التي تضمنتها  
بالاستئلاك اذا ضمن ذلك في الرهن وان ذلك في حقهما في كل واحد من الرهن والميراث لا احبال الميراث  
في هذا الضامن بخبري تجري حراية الضامن فيكون ماله واما حياطة الامانة فانها كتابية الودعة فلو  
على الزمان **س** والخراج على الزمان خاصة **س** لانه من مؤن الملك والعقد فخرج مقدم على حق الميراث المتعلق  
بالعقود **س** اي المتعلق بالحق بالعين يكون مقدم على حق الميراث لان حق الميراث متعلق بالزمن من حيث الملائمة  
لا من حيث الدين والعين تتقدم على الملائمة صوب المسألة ان يرهن ارضها فخرج الميراث من الرهن وان كان ذلك  
مما هو من ارض الفرس فخذ السلطان العشر من الرزق فان ذلك لا يسقط شيئا من الرهن اذ لو سقط  
ادى ان يعتبر فاقض المالك واحد حقت الرهن والعشر وهذا لا يجوز ولا يبطل الرهن في الباقي **س** هذا  
لنفي شبهة ترد على قوله لتعلق العشر بالعين يعني لما كان متعلقا بالعين بصرفها لو اسحق بعض العين  
فانحسرت عن هذا بقوله **س** ولا يبطل الرهن في الباقي من بعد اخذ العشر لان جوبه **س** اي وجوب العشر لا  
ينافي بملكه في جميع ما رهنه الاخرى انه لو باعته جاز ولو ادى العشر من مواضع اخر جاز فصح الرهن  
في الكل ثم خرج جزء معين فلم يمتكن الشروع في الرهن لا بمقتارنا ولا طاريا **س** خلاف الاستحقاق **س** يعني  
اذا ظهر مستحق بقدر المستحق لم يصح الرهن فيه لانه ملحق بالغير فلم يصح الرهن وكذا ما رواه امانة سماع  
**س** وما اذا اده احد **س** اي من الرهن والميراث **س** ما وجب على صاحبه كل جزء وعنه ما هو متطوع لانه  
تضمن من غير تعيين **س** وما انفق احدهما مما يجب على الاخرى من الفاضي رجع عليه **س** وفي الدخيرة لا يكون  
مجرد الامتياز لا اتفاق ولا قيد ان يجعله دين على الرهن وعنه اكثر مشايخنا **س** كان صاحبه آمن به  
لان ولادة الفاضي عامة وعن اي جنيته انه لا يرجع اذا كان صاحبه حاضرا وان كان بامر الفاضي  
**س** رواه ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي جعفر **س** وقال ابو يوسف رجع في لو جهن **س** يعني في حق  
صاحبه وعينه **س** وهذا مسألة المحرر مذهب ابي جعفر ان الفاضي لا يلى على الحاضر وعند ما يلى عليه  
وفي بنسوط شيخ الاسلام فابو جعفر لا يجري حجر الفاضي على الخوف فلا يكون نافذ احوال عينه وحضوره  
فنقد عليه امر الفاضي حال عينه وحضوره **س** **ما يجوز ان يرهان**  
**والا يرهان به وما لا يجوز ان يرهان به** **س** هذا باب فيما يجوز ان يرهانه وما يجوز ان يرهان به وفيما يرهان  
فما لا يجوز ان يرهانه ولما ذكر الرهن مطلقا شرع هنا في بيان مفضل الا ان التفضل بعد الاجمال قال  
**س** اي القدر وري **س** ولا يجوز ان يرهان المشايخ **س** سواء كان شالعا فانه يقتضي او لا يقتضي فلا يجوز ان يرهان نصف  
دار ولا نصف ارض ولا نصف عبدة لانه من سهام ذلك وسواء من المشايخ من يرهانه في الدار والارض  
ذكر الكرخي كل ذلك في تحقير وذكر القدر وري عدم جواز رهن المشايخ ولو تعرض انه باطل او باطل  
وفي المعنى والدخيرة اشاق الى انه فاسد لا باطل حيث قال فالمقصود بحكم الرهن الفاسد فهو كالميراث  
في الصحيح وفي الرهن باطل لان الشاغل لا ينعقد اصله كان كالباع الباطل والفاسد ينعقد مكان  
كالباع الفاسد بشرط انعقاد الرهن ان يكون مالا والمقابل به مالا مضمونا فاذا وجد شرط الجواز  
فانعقد صحيحا واذا فقد شرط من شرائط جواز ان ينعقد فاسدا وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا الا اوله  
بكن المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن اصلا **س** وقال الشافعي يجوز **س** به قال مالك واحمد وابو ثور  
والاوراعي وابن ابي ليلى والبيهي **س** ولنا فيه **س** احرى امر الرهن **س** وجهتان **س** اي طريقان احدهما  
**س** اي احد الوجهين **س** يعني على حكم الرهن فانه **س** اي فان حكم الرهن عندنا شوب بد الاستيفاء وهذا  
**س** اي ثبوت بد الاستيفاء لا يتصور فيما تناوله العقد وهو المشايخ لان حكم الرهن هو الحس الدائم وحس  
المشايخ لا يتصور فلا يصح رهن المشايخ **س** وعند **س** اي وعندنا شافعي ادرج المصنف من الوجهين وهو ان  
عند المشايخ يقتل ما هو الحكم عند **س** وهو عينه للبيع **س** والمشايخ عين جوارحه فبجوارحه هذه وثاني **س** اي

الوجه الثاني **س** ان موجب الرهن هو الحس الدائم **س** يعني بوجبه حكمه يعني لا رهنه الحس الدائم لان معناه الحس لغة **س** اي  
سب كان **س** لانه **س** اي لان الرهن لم يشترع الا مقبوضا بالقبض **س** وهو قوله تعالى فانه مقبوض **س** او بالنظر والشرع  
الى النظر في المقبوض **س** وهذا الاستثناء من الوجه الذي سناه وهو قوله فيما تقدم ليكون عاجزا عن الاستفاد  
به فيستأجر الى قضاء الدين حاجته **س** او لجهده **س** وكل ذلك **س** اي من بد الاستيفاء والحس الدائم والاستيفاء  
يتعلق **س** اي دوام التمسك **س** ولا يعنى اليه **س** اي لا بد دوام الحس الى استحقاق الحس الدائم **س** ولو جوزه **س** اي الرهن  
في المشايخ ثبوت الدوام **س** اي استحقاق دوام التمسك لانه لا بد من الممانعة **س** مع المالك في الاستفاد  
فبصير كما اذا قال رهنك يوما ويوما لا والله لا يجوز **س** ولهذا **س** اي لا جواز ان الدوام يثبت في المشايخ  
لا يجوز فيها احتمال القسمة ومالا يحتمل القسمة في الوجهين **س** خلاص المنة **س** حيث يجوز فيها لا يحتمل القسمة لان المنة  
عن المنة عرامة القسمة وهي فيما تقسم لا فيما لا تقسم **س** اما حكم المنة المالك والمشايخ يقتله **س** اي يقتل المنة وما فيها  
**س** اي في الرهن **س** الحكم في ثبوت الاستيفاء والمشايخ لا يقتله وان كان لا يحتمل القسمة **س** لان التمسك لا يثبت حقيقة  
الا في جنس معين **س** لا يجوز **س** اي الرهن من شركه **س** لانه لا يقتل حكمه **س** وهو ثبوت بد المالك **س** على الوجه الاول  
**س** وهو ثبوت بد الاستيفاء وعلى الوجه الثاني وهو ان موجب الرهن هو الحس الدائم يمكن يوما بحسب الملك  
ويوما بحسب الرهن فيصير كانه رهن يوما ويوما لا ولو صرح بذلك بان قال رهنك يوما ويوما لا يجوز  
فكذلك **س** والشيوخ الطاري منع بقاء الرهن **س** جوزه ان يوكل الراهن العدل بسع الرهن كيف راي  
محتملا ومتفرقا فيبيع بعض الرهن وريه فبما قسمه عشرون درهم فبما قسمه عشرون درهم فبما قسمه عشرون درهم  
نصف العتق وهو حقيقة المضمون وتبقى حصة الامانة ومنها فيقطع حتى لا يكون شلعا والشيوخ الطاري  
كالقارن فلا يصح وهو الصحيح **س** وعن ابي يوسف رواه ابن سماعة عنه **س** انه **س** اي ان الشيوخ الطاري  
لا يمنع صحة الرهن لان حكم النفاذ اشبه من حكم الابتداء ليدل ان القدر يبيع الرهن فيصير الرهن في ذمة  
المشتري وهذا لو رهنه في الابتداء ليدل ان القدر يبيع الرهن في حاله البقاء  
وان لم يصح في حال الابتداء لانه عقد من شرط صحته القبض الاشاعة الطارئة لا تؤثر فيه فاشبه  
الهيئة **س** حيث لا يمنع **س** والاشاعة الطارئة من بقاء الهيئة **س** وجه الاول **س** وهو رواية الاصل  
ان الامتناع لعدم المحلية **س** اي محلية الاستيفاء **س** وما يرجع اليه **س** اي المحل **س** والابتداء والبقاء  
سواء **س** فيه كالمحلية في باب النكاح **س** اي لا فرق فيه من الابتداء والبقاء **س** خلاف الهيئة **س** لان المشايخ  
**س** يقتل حكمه **س** اي حكم الهيئة **س** وهو الملك واعتبار القبض في الابتداء **س** يعني العرامة **س** اي عرامة  
الهيئة **س** انا لو ائتمنا الملك قبل القبض فطلبنا الوأجب بالتسليم فكل من القسمة وهو لم يتردد  
**س** سائرا الى قوله عرامة القسمة **س** يعني فيما يقتضي **س** ولا حاجة الى اعتبار القبض في حالة البقاء لما مر من شرط  
تمام العقد **س** وهذا **س** اي ولا جواز ان الملك حكم الهيئة والمشايخ لا ينافيه **س** يصح الرجوع في بعض الهيئة  
**س** خلاف الرهن فان حكم ملك الحس الدائم والاشاعة سافيه فلم يصح انتفاع في بعض الرهن **س** يعني  
قوله **س** ولا يجوز فسخ العقد في بعض الرهن **س** لان دوام القبض حكمه **س** والشيوخ ينافي ذلك فاذا كان  
كذلك لا يجوز فسخه في البعض **س** قال **س** اي القدر وري **س** ولا رهن عمر **س** هذا عطف على قوله ولا يجوز  
لان المشايخ **س** اي ولا يجوز رهن عمره **س** على رهن النخل **س** دون النخل **س** اي دون رهن النخل **س** ولا رهن الارض  
**س** اي ولا يجوز رهن الارض **س** دون الارض **س** اي دون رهن الارض **س** ولا رهن النخل **س** اي ولا  
جوز رهن النخل في الارض **س** دونها **س** اي دون الارض **س** لان الرهن مفضل عما ليس بمهرين فلو حلقه **س** اي  
من حيث الحقيقة **س** فكان في معنى الشايخ وذلك غير جائز لانه لا ينافي القبض فيه وحده **س** وكذا **س** اي وكذا  
لا يجوز اذ الرهن الارض دون النخل ودون الارض او رهن النخل دون الارض **س** لان الاتصال يقوم بالظن  
**س** اي الاتصال من الارض والنخل والارض يتوهم بطرف كل واحد منهما فكون الرهن مفضلا في كل  
بكن حده وانه فكان في معنى الرهن المشايخ خلافا لبيع حيث لا يدخل الثمار الا بالذكر لان يصحح البيع  
في النخل يمكن لان الشيوخ لا يمنع صحة البيع خلاف الرهن لان بيع النخل يدون الثمار فلا ضرورة لاحدا  
من غير ذكره وخلاف المشايخ في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار لانه ليس يتابع بوجه **س** اي بوجه  
من الوجوه **س** وكذا لا يدخل الارض والارطبة **س** اي ليس يسم في لغة اهل مصر في رهن الارض لا يدخل البيع  
لما ذكرنا من الرهن اشارة الى قوله لانه تابع **س** ويدخل البناء والعرض في رهن الارض والدار والقريبة





















أي حصة يضمن جنة قيمته ويكون رهنا عند **س** أي عند **س** حصة. لا الجوده والردام فان كان **س** أي الرهن  
باعتبار الرهن كله فكل حصة كان وزن الرهن مثل وزن الدين الذي جعل الرهن كله مضمونا من حيث القيمة وان  
كان بعضه فبعضه **س** أي وان كان بعضه مضمونا كان وزن الرهن أكثر من وزن الدين فبعضه مضمون  
وهو مقدار الدين لا الزائد عليه وتنقسم الجوده على المضمون والامانة فكل حصة المضمون مضمونه وعندها  
امانة **س** وهذا لان الجوده تابعة للذات ومتى صادف اصل مضمونا استحال ان يكون التابع امانة لان  
التابع لا يحال لاف الاصل **س** وعند **س** أي يوسف يضمن حصة اسداس قيمته ويكون حصة اسداس الجوز لغيره  
**س** وسدسه **س** أي وسدس لكسر نفق رحتي لا يبقى الرهن شيئا بطريقا ان الشيوخ كان الطاري منه كالمكان  
ويكون مع قيمة حصة اسداس المكسور رهنا فعنده **س** أي فعنده **س** أي يوسف تعتبر الجوده والرداه ويجعل  
زاد القيمة كزيادة الوزن كانه وزنه اثني عشر وهذا لان الجوده متقومة في ذهابها حتى تعتبر عند  
المقابل بخلاف حصة **س** وفي بصرنا المرض من الموت فانه اذا باع فلما وزنه عشر وقيمته عشرة عشر  
لرأسه لك ترى بعينه حصة من ثلث كما لو تبرع من لحن وان كانت لا تعتبر عند المقابل بحصة **س**  
**س** فانه ان اصله لما قبلها حاصله الجوده لا تعتبر عند المقابل بحصة لانها ليست متقومة  
ولكن الشرع ما اعتبرها اشار اليه بقوله **س** سمعنا **س** أي من حيث سماع من الشارح وهو قوله جدها  
ورد بها **س** سواء فامكن اعتبارها ويضمن حصة اسداس الجوز بقوله الجوده والصنعة وسدس  
امانة فالبعض بالانكسار فيما هو امانة لا يضمن وفيما هو مضمون يعتبر في حاله الانكسار ليست بحاله  
عنده ايضا يضمن فيه حصة اسداسه من خلاف حصة وطريق معرفة حصة اسداس الوزن ان بعض  
الوزن الذي هو عشرة سدسه وهو د رهم وثلثا درهم يعني حصة اسداس الوزن وهي ثمانية  
درهم وسدس درهم وذلك لان العشر ستة اسداس فيكون حصة اسداس الجوز عشرة درهم  
فول محمد رحمه الله نوع طول فخر في موضع من المسوطة والربا ذات مع جميع تبعها ونوعها ستة  
عشر وثلثا **س** وذكرنا الاصول في هذا الباب منها انه اذا رهن ثمنه بفضة او ذهب  
او حنطة بمقنطرة او شعير بالشعير فملك الرهن وقيمته مثل الدين وقدره كعندك هلك بالدين وقوله  
وان كان ثمنه اكثر من قيمة الدين وقدره مثل وزن الدين هلك الدين في قوله وان كانت قيمته اكثر  
من قيمة الدين وقيمته مثله مثل وزن الدين هلك الدين في قوله وان كانت قيمته اقل من قيمة الدين هلك  
ذمت بالدين عند **س** أي حصة وقال يضمن الميراث مثله ان كان له مثل وقيمته ان لم يكن له مثل من غيره  
ويرجع بالدين اذا دخل في الرهن بقص غير فعل الميراث فقد ذكر في الاصل عن **س** أي حصة انه يضمن  
قيمته فيكون رهنا وان كان وزنه اكثر من الدين فحينئذ الرهن وروي ان سماعة عن **س** أي حصة في الامانة  
وفي رواية انه لا ضمان على الميراث ويقال للرهن اذا الرهن كله وخذ الرهن كله ذلك على ان الجدة عن **س** أي  
يوسف عن **س** أي حصة والحسن بن زياد عن **س** أي حصة وقال محمد في الزيادة ان هو قاس قول **س** أي حصة  
وقال ابو يوسف ومحمد اذا كانت قيمته مثل الدين ضمنه الميراث وان كانت قيمته اكثر من الدين وورثه  
الدين فقد اختلفت الروايات عن **س** أي يوسف فروي محمد عنه انه يضمن فيه مقدار المضمون من القيمة  
وقروي لمحمد انه يضمن قيمته وقال محمد في الرهن اذا دخله عيب وجوده مثل الدين واكثر ان للرهن ان  
يركع على الميراث بدنه ونوع ابو حنيفة وابو يوسف ذلك وان ثبت هلك الاحوال فلنا لا يحلوه  
اما ان يكون مثله في الجوده او دون او اجوده وان كان وزنه اكثر من الدين فلا خلاوما ان يكون ثمنه اكثر  
من وزنه او مثل وزنه او اقل من وزنه او اكثر من الدين ان كان وزنه اقل من وزنه او مثل وزنه واكثر  
من وزنه واقل من الدين او مثل الدين واكثر من الدين فثمة ثلاثة عشر فصلا كل واحد منها الا هو الرهن  
فيه من هلك او نقص في ذلك ستة عشر فصلا وبين هذه الفصول اذا كان وزن الرهن مثل وزن الدين  
وقيمة كذلك وان يكون الدين عشرة ووزن الرهن عشرة وقيمته عشرة فلا خلاوما ان هلك او ينكسر  
فان هلك هلك بالدين عند **س** أي حصة لان الجوده لا يفسد لها عندك وعند محمد ان الجوده لا اعتبار لها  
الاها فاصلها عن الدين مني امانة واما على قول **س** أي يوسف فالجوده مضمونة كالوزن فقد قيل على قوله  
هلك حصة اسداسه بالدين وسدسه بالامانة وقيل على قوله يضمن الرهن حصة اسداس القليل  
من الذنب ويرجع بدنه حتى لا يوازي ذلك الى الربوا واما اذا انكسرت ثلثة احوال امانة بغير الانكسار

نقص

ونقص الجوده فيبقى قيمته احد عشر او كل الجوده فتبقى قيمته عشرة او اكثر من الجوده فتبقى قيمته ثمانية  
في جميع الاحوال عند **س** أي حصة يضمن حصة عند **س** أي يوسف في رواية حصة اسداس في رواية يضمن جميعه  
وعند محمد ان نقص من القيمة درهم او درهمان فلا ضمان على الميراث ويملك الراهن جميع دينه وقد قيل على قوله انه ان  
بضمه وان كان الدين عشرة والوزن ثمانية فان كانت قيمته اقل من وزنه مثل ان يكون ستة فان هلك هلك  
بثمانية عند **س** أي حصة وعند محمد يضمن قيمته من الذنب ويرجع بدنه وان انكسر ضمن قيمته عند **س** أي حصة  
في رواية ويروي يوسف وعند محمد لا يمكنه لا يحرقه في المليات فلا بد من التضمن على قوله وان كانت قيمته  
مثل وزنه فملك هلك مثل رايه في قوله وان انكسر ضمن عند محمد كذا ان ملكه ثمانية من الدين  
لا بد مثله في الوزن والجوده وان كانت قيمته اكثر من وزنه واقل من الدين مثل ان يكون تسعة هلك ثمانية  
وعند **س** أي حصة وعند محمد يضمن قيمته وان انكسر ضمن قيمته في قوله وان كانت قيمته مثل الدين وهو الزن  
عشر فانكلام والحلاك والانتكاسا كالكلام فانه اذا كانت قيمته تسعة وان كانت قيمته اكثر من الدين وان كان  
اشي عشر فان هلك هلك بثمانية عند **س** أي حصة وعند **س** أي يوسف يضمن حصة اسداسه وقد قيل هلك  
حصة اسداسه بالدين وان كان اقل من الدين وروا وقد قيل عنه انه يضمن فيه حصة اسداسه من الذنب  
ويرجع بدنه على الرهن حتى لا يوازي الى الربوا وان انكسر ضمن قيمته عند **س** أي حصة وروي يوسف  
يضمن حصة اسداسه وعند محمد ان نقص بالانكسار درهم او درهمان لم يضمن وان نقص اكثر من ذلك  
الا ان تخار عليك بدنه واسقاط الجوده وان كان وزنه اكثر من الدين وهو ان يكون اثني عشر فان كان  
قيمته مثل وزنه فملك ذلك ذمت حصة اسداسه بالدين وسدسه بالامانة في قوله وان انكسر  
ضمن حصة اسداسه في قوله وعند محمد ان ملك حصة اسداسه بالدين وان كانت قيمته اقل من وزنه  
واكثر من الدين مثل ان يكون وزنه اثني عشر وقيمته احدى عشر فان هلك هلك بالدين حصة اسداسه  
عند **س** أي حصة والارواية عنهما في هذا الفصل وان انكسر ضمن حصة اسداس القليل عند **س** أي حصة لانه  
لا يعتبر الجوده وكذا يجب ان يكون على قول **س** أي يوسف لانه لا جوده في الرهن فبعضه لوزن وعلى قول محمد  
لا يجوز ان يملك لان الوزن اذن من الدين وان كانت قيمته مثل الدين عشر فملك هلك حصة اسداسه  
بالدين عند **س** أي حصة وعند محمد يضمن حصة اسداسه ويرجع بقوله وان انكسر ضمن حصة اسداسه  
عند **س** أي حصة وعند محمد يضمن حصة قيمته وان كانت قيمته اقل من الدين مثل ان يكون ثمانية فان هلك  
ذمت حصة اسداسه بالدين عند **س** أي حصة وان انكسر ضمن حصة اسداسه وعند محمد يضمن قيمته في  
الحالين وان كانت قيمته حصة عشر فملك حصة اسداسه وعند محمد يضمن قيمته في الحالين وان كانت قيمته  
حصة عشر فملك حصة اسداسه هلك بالدين عند **س** أي حصة وقيل على قول **س** أي يوسف انه يضمن مقدار الرهن  
من القيمة وعلى قول محمد انه ان ملكه ان اختار وان انكسر ضمن عند **س** أي حصة حصة اسداسه وعند **س** أي يوسف  
يضمن ثمانية وعند محمد ان نقص مقدار الجوده ولم يعده وان نقص من الرهن فان ملكه حصة اسداسه  
بالدين وان شاء افكته جميع الدين وان جميع عزمه فقيمة حصة اسداسه بقسط حقه من الجوده  
وبقي الكلام منافي فضل واحد وان كل موضع ضمن الميراث لا ينكسر ضمن ما ملكه بالضم والفضل  
شركا في بقية الرهن **س** قال **س** أي القدر **س** ومن طاع عند **س** أي ان شرهه الميراث شرهه حلالا  
**س** هذه المسألة مرت في البيوع فالباع بشرط الرهن المعلن والكفيل المعلن حار ولا يعمل فيه خلاف وانما  
يكن الرهن مبيعا وكذا الكفيل لا يجوز وكذا اذا كان الكفيل غائبا عندنا وعندنا الشاقي واحد وحكي  
عن مالك وابي ثور يصح شرط الرهن المحلول ولا بد ان يدفع اليه من مائة الدين والقياس ان لا يحجز  
على هذا القياس الا في حستان ان لا يجوز ان اذا باع على ان يعطيه كفيلا معينا حاضرا في المجلس قبل  
**س** أي قبل الكفيل الكفالة **س** وحده القياس انه ضعفه في ضعفه وهو مني عند ولا بد من شرط لا يقتضيه العقد  
**س** وبه لا بد لو كان شرطا يقتضيه وهو الذي يجب بالعقد من شرطه كالشرط للسلم المبيع على المانع  
او على المشتري تسليم الثمن لا يفسد **س** وفيه منفعة لاحد **س** أي في الشرط المذكور وهو شرط رهن في بيع  
**س** منفعة لاحد المتعاقدين **س** لانه شرط مؤجل للعقد ولان المقصود بالدين والكفالة التوفيق  
بالتمتع فصار كاشراط الجوده **س** ومثله **س** أي مثل هذا الشرط **س** بفساد العقد ووجه الاصح ان  
**س** أي ان هذا الشرط يلازم العقد لان الكفالة والدين لا يتشا **س** وانه يلازم الوجوب **س** أي وان



الاستيثاق بلام وجوب الثمن اذ هو شرط استيفاء الثمن فلا يتم العقد فاذا كان الكفيل حاضرا في المجلس والرهن  
معنا اعتبرنا فيه المعنى وهو عقد وشيعة وبولام الشئ واذ لم يكن الرهن ولا الكفيل معنا او كان الكفيل  
عائنا حتى يترقا في اي المتعاقدين لم يبق معنى الكفالة والرهن وهو التوفيق **م** للمعنى الذي في الاعتبار لعينه  
**س** اي لعين الشرط فيفسد العقد ولو كان **س** اي الكفيل عابسا في المجلس قبل **س** اي الكفالة **م** صح **س**  
اي العقد **م** فلو اشترى عن تسليم الرهن لم يخرجه عليه **س** اي على التسليم وبه قال الشافعي و**م** احمد **م** وقال  
ابن حبان **م** وبه قال مالك وابو ثور وابن ابي شيبة والقاضي الحنكيلي فاعاد التمكن من الرهن اذ شرط البيع  
صرا حقا من حقوقه **س** اي من حقوق البيع كما لو قال **م** شرط في الرهن قبله بكذا **س** اي فليزم المشتري  
بكذا **م** ويخبر بكذا **س** اي من حقوق البيع كما لو قال **م** شرط في الرهن قبله بكذا **س** اي فليزم المشتري  
ولكن الشارع بالجار ان شاء رضى ترك الرهن وان شاء فسخ البيع لانه وصف مرغوب فيه وما رضى الا به  
ففسخ بيعه **س** اي بفوات الوصف المرغوب فيه **س** اي لا بد من بيع المشتري الرهن كالا لحصول المقصود وهو  
حصول الثمن ويكره بيعه الرهن رهنا لان الاستيفاء ثبت على المعنى وهو القيمة **م** قال تاج الشريعة  
**قوله** او يدفع قيمته الرهن رهنا ليراد بالقيمة الدراهم والدنانير لان قيمة الشيء فاعاد فلهما هو ما  
ان اراد اربابهم مكانه عينا او حيازة محتاج الى رضى المشتري **م** قال **س** اي محمد بن الحارث **م** ومن اشترى شيئا  
بكذا **م** فقال للشارع اسلمك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فلو كان الثوب رهنه عندك لكان  
فيلزمه ان يدفع ثوبا غير الثوب المشتري والقبول انه **قوله** **س** اي يكون الثوب رهنه عندك لكان  
اي ثوبا اخر غير الثوب المشتري والقبول انه **قوله** **س** اي يكون الثوب رهنه عندك لكان  
اعطى البائع وقال اسلمك حتى اعطيك الثمن فلو كان الثوب رهنه عندك لكان **قوله** **س** اي يكون الثوب رهنه عندك لكان  
بين البيع وغيره **م** لانه **س** اي لان المشتري **م** اي بما يبيع عن معنى الرهن وهو المجلس لا وقت الاعطاء  
التمن والعترة في العقود المتعاقبة حتى كانت الكفالة بشرط براءة الاصل حواله **م** والحوالة في ضد ذلك كقوله  
**س** وقال **م** لا يكون رهنا **س** اي ومثل قول زفر بن رزيق **س** اي يوسف لان قوله اسلمك يحمل الرهن على  
الايداع **م** والثاني قلنا **س** اي لا بد ان يكون الثوب رهنه عندك لكان **قوله** **س** اي يكون الثوب رهنه عندك لكان  
**م** خلافا لما اذا قال اسلمك بكذا او ما لك **س** اي او قال اسلمك بكذا **م** لانه لما قبله بالدين فقد عين  
جهة الرهن **م** قلنا هذا جواب عن قول زفر وهو **م** انه لما مدح الاستلام لا الاعطاء  
الى وقت الاعطاء علم ان مراده الرهن لان التكلم حكم الرهن كالتكلم بصفته كرجل قال ملكك عدي هذا  
بالف درهم فانه يكون بيعا **س** لان العترة في العقود المتعاقبة كما هو قول محمد بن عبد الله الباب منطوقه  
كذا في المختل **قوله** **س** اي هذا فضل لما ذكره رهن لو احدث رهن في بيان الرهن والرهن والرهن  
اذا كان اشترى لان الواحد قبل الاثنين ومن رهن عند من بالدين فقطى حصته احدتهما لم يكن له ان يقضيه  
حتى يودي باقي الدين **س** هذا الغلط القدوري وقال المصنف وحصته كل واحد منهما قسم الدين على قيمتها  
مثلا اذا كان الدين الف وقيمة الاخر الف فقيمة الاول من الدين ست مائة وستة وخمسون  
وثلاثمائة درهم والفضل مائة وحصته الاخر ثمانمائة درهم وثلاثة وثلاثون وثلاث مائة وثلث والباقي مائة وهذا  
ايضا لما قبله **م** لان الرهن يحبس كل الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه مائة في حمله على فضله  
الدين ومشاركه المبيع في زيادة الجاه **س** فان المشتري اذا ادى حصته احداهما من الثمن في البيع لا يمكن اخذ حصته  
لو دى باقي الثمن **م** فان سمي لكل واحد من عتات الدين شيئا من المال الذي رهنه به فكل ذلك الجواب  
**س** يعني لم يمكن من اخذ حتى يوفي المال كله **م** في رواية الاصل يعني المبسوط **س** وفي الزيادة استله ان يقضيه  
اذا ادى باسمي له **س** وهو قياس قول الامامة الثلاثة **م** وجه الاول **س** اي وجه رواية الاصل ان العقد  
متحد **س** يعني انه عقد واحد **م** وليس لعقد من الاتحاد والقبول بحيث قال رهنك هذا الرهن  
بالف والتقسيم لا يحمله في معنى العقد من الاتحاد **م** لا يغير **س** اي العقد المتحد **م** يفرق القيمة  
كما في البيع فانه اذا قال بعت منك هذين العتدين كل واحد منهما بمائة لست للمشتري ان يقبل العقد  
في احداهما ذلك الاخر وكذلك لست له ان يقضيه احدهما اذا انقضى عنه **م** وجه الثاني **س** اي وجه رواية  
المراد ان **م** انه لا حاجة الى الاتحاد لان احد العقد من البصير مشروطا في الآخر **س** ففي تعدد  
ثم اوضح ذلك بقوله **م** الا ترى انه لو قبل الرهن في احداهما جاز خلافا لبيع **س** فان العادة تجوز بضم الرهن

ما يخصه من المبيع من المثل  
المال الذي رهنه المثل  
اصاب حصته وفي حصته اذ ام

الى الجهد للزوج ولو جاز قولا جاز قولا والتمس خلافا للرهن فانه لا يزل ملك الراهن بقول المثل العقد  
واحدتها لا يضر العقد **قوله** وقال تاج الشريعة واحتلف المشايخ في الاصل منها **قوله** قال شيخ الاسلام علام الدين  
الاسيوطي في الصحيح ما ذكره في الاصل **قوله** قال **س** اي القدوري **م** فان رهن عينا واحدة بدين عند رجلين وكل واحد منهما  
عليه حارس **س** لو كان شركين في الدين **م** ولا **م** فان لم يكنوا شركين ولا حارسا ولا حارسا فانه حارسا ايضا  
ولا تعلم فيه خلاف **م** وجميعها **س** اي جميع العتدين الواحدة **م** وان عند كل واحد منهما لان الرهن اضعف الى جميع العتدين  
في صفقة واحدة ولا شئوع فيه **س** اي في الرهن بسبب عدد المستحقين كقضاة محكمة على شخص فانه لا  
يحل الشئوع في المحل بل اعتبار عدد المستحقين **قوله** **س** بل فيه شئوع لان اضافة الرهن الى النكاح رهن  
الانقسام بينهما انقسمت الا ترى بقسم حالة الهلاك الجواب **س** ان الكل يحبس حق كل واحد منهما على الكمال خيرا  
لجواز المقصود من الرهن الحارس العين الواحدة يجوز ان يكون محبوسا على كل واحد منهما على الكمال **م** وموجب  
**س** اي موجب الرهن ان يصير محبوسا بالدين **م** وهذا **س** اي الاحتباس كما يقتل الوصف ما يخفى بقضاة محكمة  
كل واحد منهما **م** ولا تنافي فيه كما اذا قبل واحد جماعة فخص واحد من اولياء المقتولين واستوفى القضاة  
ذلك لنفسه وللباقين وهذا خلافا لغيره من رجلين حيث لا يجوز عند اي حصة لان المقصود بالهبة الملك  
ويستحيل ان يكون جميع العتدين ملكا له **قوله** **س** اي المصنف **م** وليس في كثير من الشئ لفظ **قوله** **س** اي  
فان يهايان اسلمك احداهما او الاخر بكذا **قوله** **س** اي المصنف **م** وان كان قد قبله في حق الاخر وفاسد كونه  
كالعقد في حق الاخر ان يكون الرهن في ضمان كل واحد منهما حتى لو هلك الرهن عند احدهما لم يكن المقصود من كل واحد  
منهما نصيبه **قوله** **س** اي القدوري **م** والمضون على كل واحد منهما حصته من الدين **س** هذا من ثمة قول القدوري  
الذي مضى هو قوله فان رهن عينا واحدة عند رجلين صورته ان يكون لاحدهما عشرة على الراهن والاخر خمسة  
والرهن ثلاثون درهم فلكل عشرة من الرهن فيقسم في الرهن بينهما الاثنا ويسقط من صاحبه عشرة  
ثلاثة ومن صاحبه خمسة ثلاثة فيكون على الراهن لصاحب العشرة ثلثا العشرة وثلاثة وثلاثون  
ثلاث الخمسة وهو درهم وثلاثة درهم لان عند الهلاك يقصر كل واحد مستوفيا حصته اذ الاستيفاء مما يجري  
**س** اي لان الاستيفاء مما يجري فلهذا يقصر كل واحد مستوفيا حصته **قوله** **س** اي القدوري **م** فان اعطى  
اي الراهن احدهما **س** اي احد المرئيين وبه كان كله **م** اي كل الرهن رهنا في يد الاخر لان جميع الرهن  
في يد كل واحد منهما من غير تفرق وعند الثلاثة نصفه رهن ونصفه ودبعة **م** وفي المبسوط لو هلك الرهن عند  
الاخر لذي دى منه ان يسترد ما اوى خلافا لامة الثلاثة لان الرهنان كل واحد منهما في يديه كالبديلة  
حق الاخر فيصير كل واحد منهما عند الهلاك مستوفيا دية من امانة الرهن فيسترد ما اعطاه كذا من الرهن  
وعلى هذا حبس المبيع اذا ادى احد المشتريين حصته **س** اي وعلى الحكم المذكور اذا اشترى الانسان من الواحد  
احدا حصته من الثمن كان للشارع ان يحبس المبيع نصيبا لآخر **قوله** **س** اي المصنف **م** لان هذا المسألة ليست بمذكورة  
في الجامع الصغير ومختصر القدوري واما ذكرها في المختصر **م** واذ رهن رجلان بدين عليهما رجل  
رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن كل الدين وكل من رهن من رهنه حتى يسقط جميع الدين لان فضل الرهن محبس  
في كل من غير شئوع **س** وعند الامامة الثلاثة بالشئوع لما ان رهن المشاع حارس عندهم **م** فان اقام الرجلان  
قال تاج الشريعة ما للذان سبق ذكرهما عند قوله فان رهن عينا واحدة عند رجلين وفي بعض النسخ فان اقام  
رجلان وحيدة لاحاجة الى هذا التكلف صورته عبد في يد رجل اقام الرجلان كل واحد منهما البتة على  
على رجل الذي هو العتد في يد رهنه عند الذي في يد وقضيه فهو ما طلق فتاوى كل واحد من الرهنين  
باطل قال لغتة ابو الليث **قوله** **س** اي كتاب الشهادات ان الرهن في القياس باطل وفي الاستحسان جائز  
وبالقياس باخذ **م** وحده الاستحسان انه يجوز ان يكون الشيء رهن عند رجلين فيكون كل واحد منهما نصفه  
ينصف حقه وجه القياس ما ذكره المصنف بقوله **م** لان كل واحد منهما **س** اي من الرجلين ان يفت بدينه اية  
رهنة العتد ولا وجه الكمال احدهما **م** بل كل **س** اي كل العتدين لان العتد الواحد مستحق ان يكون كله  
رهنا لهذا ولا وجه له في حالة واحدة **س** اي الاستحالة طائفة **م** ولا الى القضاء **س** اي ولا وجه  
ايضا الى الحكم كله **س** اي كل العتد الواحد **م** في الاثنين بعينه لعدم الاولوية **س** اي لعدم من يكون اولي منهما  
اي من الاثنين **م** بالنصف **س** اي بنصف العتد **م** لانه **س** اي لان القضاء لكل منهما بالنصف **م** يودي في الشئوع  
**س** اي شئوع الرهن **م** فاذا كان كذلك فبغير العمل بينهما **س** اي بالبينتين **م** ولعين البينتين **س** اي هاتين البينتين

النظام















استغنى عن روبا به الجامع عن اي يوسف عن اي يوسف لا ينفذ الا باجارة المهرين كما هو مذهبنا في حصة ومحمد  
فاما على رواية الصحابي الامالي عن اي يوسف ان البيعة بغير ثمن وان اجازته المهرين فلا يتوقف البيع الثاني على المهر  
الاول لانه ملكه بالعقد الاول لا على المهرين ولو باجرة المهرين ثم اجازوه من دون ثمن وعنده وان اجاز المهرين  
هذه العقود في الاجارة والمهرين والبيعة في حصة المهرين الاول قال انا في الشريعة حصة المهرين الاول وان لم يكن بيعا  
لاستحارة عن البيع ويجوز ان يكون باعده من واحد ثم من اخر ثم باشر هذه العقود و اجاز المهرين هذه  
البيعة الاول والثاني في ارجحانه بالسوق والعقد اي من البيعة الثاني ومن العقود المذكورة فانه يماز  
يعود العقد الاول هو البيع ولا يصح في ربا حارة البيع الثاني لا يصح البيع الاول وان كان شاعرا ويصح في  
اي لفراق المهرين دون حصة من البيعة الثاني في المسألة الاولى لانه يتحقق فيه بدل فيصير لعقد الثاني  
فائدة به وهو زيادة الثمن في البيعة الثاني ولعله يحصل الزيادة في البيعة الثاني دون الاول فيجعل البيعة  
ثانته وما لا حصة في اي المهرين في عقد العقود التي ذكرناها لانه لا يند في الهبة والمهرين والدين في  
الاجارة بدل المنفعة لا بدل العين وجعله في مال العين لا في المنفعة فكان اجازته اسقاطا لحقه في مال  
المانع من الثاني فينفذ البيعة الاول فوضح الفرق في الوجه الذي ذكره قال اي القدر في فلو اعترف المهرين  
عبد المهرين بغير عقده وبه قال احمد والشافعي في قول وشريك الحسن بن صالح وفي بعض احوال الشافعي لا ينفذ  
عقده اذا كان المهرين في الحاصل للشافعي هنا احوال ولم يذكر المصنف له الا قولين فنقول قال الشافعي  
في الاصح ان كان المهرين بغير الاجارة وبه قال مالك واحمد وان كان مؤسرا بغيره وقال الشافعي لا ينفذ  
عقده مؤسرا كان او غير مؤسرا وبه قال ابو ثور وعطاء اللبني لان في عقد الاستئجار اي في مسألة العقق  
في الاعتسار ابطال حق المهرين فاشتهد البيعة بل لانه استخرج نفودا من المهرين حيث جاز من المكاتب  
دون العقق بخلاف ما اذا كان مؤسرا حيث ينفذ على نفقته لانه لا ينفذ حقه في اي حق المهرين معنى  
اي من حيث المعنى وذلك اي عدم ابطال حق المهرين بالتضمن اي بتضمن المهرين فتمسكه وخلاف عثمان  
المستاجر اي لعبد المستاجر حيث يجوز لان الاجارة تبني مدة تمامها نصيب اي بمعنى الاجارة في مدة  
الاجارة اذا لم يقبلها اي لان الحر يقبل الاجارة فلا مانع ان يكون لعبد المستاجر بعد ان يكون حرا  
ان يفتي في مدة الاجارة الحان ينبغي المدق اما لا ينفذ المهرين فلا ينبغي ان اذا بما لا ينفذ المهرين الحرة فانه  
لا يجوز قوله فلا سبق اي المهرين بالاتفاق ولنا انه اي المهرين ولنا انه اي المهرين من محاطة عتق ملكه  
فلا ينفذ بغيره لعدم اذن المهرين كما اذا عتق المشتري لعبد المشتري قبل القبض واعتق الابن اي لعبد  
الابن او المقتوب اي اعتق عند المقتوب ولا يخفى في قيام ملك الرقبة لتمام المقتضى هو التصرف  
الصادر عن اهله وهو الحر العاقل البالغ المالك في محله وهو الرقيق المملوك وعارض النهي لا ينفذ عن والده  
من ذلك لان ملك العتق ينبغي ان يكون على ملك المهرين كما كان واذا كان باعنا على ملكه وقد اذنا له بالاجارة  
صح ثم اذا اراد ملكه في الرقبة باعتاقه بزل ملك المهرين في التذرية عليه كاعتاق العبد اذا اعتاق احد  
الشركين نصيبه فان نفوذ عقده في نصيبه او جت نصيب الشريك حكما ولم يمنع عليه صحة التصرف  
بل ابي لان ملك الرقبة اولى من ملك التذرية الذي للمهرين فلما لم يمنع الاعلى وهو حصة الملك للشريك  
عن حصته العتق لا يمنع الارفق ويؤيد المهرين بالقرينة الاولى والافاضة فيه واستناع النفاذ هذا  
جواب عما يقال ليس المانع محصرا فيما يزيل الملك بل يجوز تغلق الحق مانع ولهذا منع النفاذ في البيع والهبة  
وتقرر الجواب ان استناع النفاذ في حق المهرين انما حصل لعدم العقد على التسليم في المشروط لعقد  
ولا فذره للراهن عليه في خلافه العتق فانه شروع في اسقاط الملك والاسقاطات لا ينفذ في القتل  
واعتاق الوارث هذا جواب عما تمسك به الشافعي في بعض المواضع وادعى ان اعتاقه لغرضه في  
مهر بعض وصي بقرته عند التحصن لا ماله له غير ثم مات فاعتق الوارث العبد قال الشافعي لا ينفذ  
لحق الوصي في ذلك ان يكون في المهرين فاجاب بقوله واعتاق الوارث العبد الموصى بقرته  
لا لغرض بل لغرض اذا سعت له عند اي حصة واما عند هذا فلا اشكال لانه يعتق في الحال واذا  
نفذ الاعتاق هذا راجع الى اول الكلام فاذا ثبت تحقق المقتضى وانتهى المانع نفذ الاعتاق اي  
اعتاق الراهن وبطل المهرين لغوات محله ويكون العبد مملوكا ثم بعد ذلك اي بعد نفاذ الاعتاق

ان كان الراهن مؤسرا والدين كالا طوبت اي الراهن اذا الدين لانه لو طوبت باء القيمة تبع المقاضة بقدره  
فلا فائدة فيه لانه يجب عليه رد الزيادة اذا كانت القيمة اكثر من الدين وان كان الدين موجلا اخذت منه اي  
من الراهن قيمة العبد وحصلت ربا مكانه اي مكان العبد حتى يحل الدين بكسر الحاء وصحتها جميعا  
لان سب الضمان وهو المعنى المحقق في التضمن فاذن ينبغي ان يكون الكمال مناسا وان احل الدين افضاه  
حقه يعني بسنوي دينه بغير حقه اذ كانت اي القيمة في ضمن دينه او الفصل اي عن الدين  
على الراهن وان كان معسرا سعى العتق في قيمته وقضى بها الدين وفي شرح الطحاوي وان كان الراهن معسرا  
فلم يمتنع ان يستعنى العبد في الاقل من ثلاثة اشياء سواء كان دينه حالا او الى اجل ونظر في وقت الدين  
والي قيمته وقت الاعتاق والى الدين ومن يستعنى العبد في الاقل من هذه الاشياء الثلاثة ويرجع على الراهن  
اذا ايسر لانه قضى دينه مضطرا كما لو ارث اذا قضى ما لكت لا يكون منسرا فاورجع بالترك ذلك  
فهاهنا ويرجع المهرين ايضا بقرته دينه ان بقي له شيء من دينه الا اذا كان بخلاف حقه في حق  
الا اذا كان الحاصل من سعاية العبد بخلاف حقه في حق المهرين فانه لا ينفذ به دينه بل بدل به حقه  
ويبقى به دينه لانه هذا دليل السعاية على العبد لما نفذ الوصول الى عتقه في اي حق المهرين  
من حصة المهرين يرجع الى من يتبع عقده وهو العبد والجراح بالضمان الجراح ما يخرج من علة الاثر  
او الغلام ومنه الجراح بالضمان يعني العلة سببا بضمته قال اي المصنف ونا وبه اي  
تاويل قول القدر في سعي العبد في قيمته اذا كانت القيمة اقل من الدين لانه اذا كان الدين اقل من القيمة  
سعى الدين وبه عليه بقوله اذا كان الدين اقل من القيمة ان شاء الله تعالى يريد ما ذكره عن قريب  
في استلاد الامنة المبرورة بقوله خلاف المعنى حيث يسعى في الاقل من الدين من القيمة ثم يرجع اي  
العتق مما سعى على تولاه اذا ايسر اي المولى لانه قضى دينه وهو خطر فيه فارجع عليه بما محله وقد  
مر الكلام فيه عن قريب خلاف المستعنى في الاعتاق يعني بخلاف العبد المشتركين اثنين اذا عتق  
احدهما نصيبه فاستسقاء الساكن لا يرجع ما سعى على المقتضى لانه يودي ضمانه عليه في هذا الشارة  
الى بيان الفرق بين العبد المبرور سعى في رقبته وخلصت ويقضى دينه على الراهن فلما يرجع والمستعنى  
في الاعتاق ينبغي في تحليل رقبته عن الرق وهو منفعة خالصة له فاذا ارجع اشار اليه بقوله لانه  
اي لان المستعنى يودي ضمانا عليه لانه يودي الضمان عن نفسه لانه اصل فيه انما ينبغي لتحلص  
العتق عند اي عند اي حصة يعني سعيه لاجل عتقه وعند ما اي وعند اي يوسف وتجدد  
لتكملة اي لتكمل العتق لانه كانت عتقه نقصان لكونه مطايعا بالثغاية فاذا اكمل العتق  
نظر للعبد لكنه لما كان اضلا في الضمان جاز ان لا يرجع على غيره ومناسا اي في حكم العبد المبرور  
فانه ينبغي ضمان على غيره بعد تمام اعتاقه فصار كعبد المهرين يعني ان الراهن لا يستعان اذا عتق  
عن كمال الدين فان ملكه المهرين يرجع بذلك على الراهن المستعنى لانه قضى دينه مضطرا ثم ابو حنيفة في  
الله عنه او جلا سعيه في المستعنى المشترك في خالي السعار والاعتسار في العبد المبرور بشرط  
الاعتسار لان الثالث للمهرين في الرهن حق الملك لا حصته الملك وذلك بثبوت بد الاستسقاء وانه  
اي ذلك الثالث للمهرين اذ من حقه اي حقيقة الملك الثالث للشريك الساكن فاذا كان  
كذلك فوجب لسعيه هاهنا في حالة واحدة وفي حالة الاعتسار اظهرنا ان النصان في بيته  
اي رتبة حق المهرين عن رتبة الشريك الساكن فان للشاكت حقيقة الملك في العتق فلذلك لا يجب  
السعاية في الحالين خلاف المشتري قبل القبض يعني بخلاف العتق المشتري قبل قبضه اذا عتق  
المشتري هو مفلس حيث لا ينبغي للمهرين لسر المانع ولاية استسقاء العتق بعد الرهن وان كان  
موجوبا عند قبل التسليم بالثمن لان للمهرين حصة الحسن اذا فاق حصة غيره من حصة المهرين العتق  
بطل اضلا وبني حقه في مطالبة المشتري بحسب الرواية عن اي يوسف انه سبي اذا كان المشتري  
معسرا وقال الناطقي الاحسان قال ابو يوسف في بواذ رهشام يسعي العبد عن قيمته ثم يرجع به  
على المولى والمهرين اي لعبد المبرور يسعي اذا اعقد الراهن وهذا الذي ذكره لبيان الفرق  
بينه وبين المبيع العتق قبل القبض لان حق المانع في الجلس اضعف لان المانع لا يملك في الاجرة  
لان عند الاستملاك يفسخ البيع وقال تاج الشريعة قوله لان المانع لا يملك في الاجرة اي لا يملك ملكا

وجوب



بأنه لا يستوفى التابع من غير الدين **م** يعني كما يتعلق استيفاء هذا المثل وانما ثبت له حق الحبس المستوفى من قبل  
آخر **م** ولذا لا يبطل حقه اي حق التابع في الحبس الا عان من المشتري الميراث فيقبل حقه ملكا **م** اي في حال الهلاك  
بأنه اذا هلك الرهن عند الميراث بطلت منه مضمونا بالاقبال من فتمتة ومن الدرس يكون الميراث ما لا يملك الا بالار  
من يملكه الدين فاما حق التابع فلا يصير ملكا من جهة المشتري اضلا **م** ولا يبطل حقه اي ولا يبطل حق الميراث  
بالاعان من الراهن حتى يمكن الاسترداد فلو اوجبا السعاية فيها **م** اي في المبيع العتق قبل القبض وفي  
الميراث المعنوي مضمونا من الحقن **م** اي من حق التابع وهو ضعيف ومن حق الميراث وهو قوي **م** وذلك لان  
اي قبض النسوية بينهما لا يجوز مع وجود الفارق وهذا الميراث امر بآية العتق ولو اقر المولى برهن  
عنده بان له رهنا عند فلان وكذا به العبد ثم اعتقه تحت السعاية **م** اي ثم اعتق المولى الميراث بالدين  
والحال انه يعتبر لزم العتد السعاية عندنا خلافا لفرقة عندنا لا يجزئ السعاية **م** هو اي من غير جهة الله  
يعتبره اي يفتيه **م** باقران **م** اي باقرار المولى ملك بعد العتق **م** والمانع وجود الاقرار **م** ونحن نقول اقرار  
تعلق الحق وهو اذا السعاية **م** في حال ملك التعلق به **م** اي ملك العتق الذي رقت له **م** لقيام ملكه في  
رقتة فيصير ملكا فاقرا بعد العتق **م** لانه حال انقطاع الولاية لانه لا ولاية له بعد العتق فلا يصح  
**م** قال **م** اي المصنف ذكره تقريراً على مثاله القدوري **م** وقد ذكرها الكرخي في مختصره **م** ولودرس **م** اي  
العبد الميراث **م** الراهن صح كدبره بالانفاق عندنا خلافاً لفرقة عندنا فملكه تدبره بالطرف الاول  
**م** وكذا عندنا **م** اي عندنا لا ينفذ البيع على اصله لان بيع المدرج عندنا وبه قال مالك واحمد وصح  
الشافعي طان **م** التذبير موقوف قال حلف تركه فمولى الدين وعق الميراث بالتدبير **م** وقال بعض اصحابه ان  
التدبير مبني على عتق الميراث ولو كانت امه **م** اي ولو كانت الميراث امه فاستوفى لها الرهن **م** فادعاه  
المولى يصح الاستيلاء بالانفاق **م** وبه قال مالك واحمد **م** وكان الراهن موصراً ومعتقاً ولشافعي فيه  
اقوال **م** مدكون في الاعان **م** لانه اي لان الاستيلاء يصح ما في الحق **م** وهو اي اذ في الحق **م** ما لا  
شيء الذي ثبت للدين **م** في جارية الراهن اذا استوفى لها الالب لانه ملكها قبل الوطى **م** وهو اذ في الحق  
لان علاها حق الدين لانه مالك حقيقة فاذا ثبت الاستيلاء ما لا دني ينصحه بالا على ما لطرف  
الاولى **م** واذا صح **م** اي لا يستيلاء والتدبير خرج من الدين سلطان المحللة اذ لا يصح استيفاء  
الدين **م** فمما **م** وبه قال مالك واحمد وعندنا الشافعي يقتضي مدبراً وبه قال مالك في رواية **م** فان كان  
الراهن موصراً ضمن قيمتها على التفصيل الذي ذكرناه في الاعان **م** يعني اذ اكل الدين حالاً طوبى  
بأداء الدين في الحال وان كان مؤجلاً فقيمته تكون رهناً مكملاً **م** وان كان معتقاً استسقى الميراث المدر  
وام الولد بقدر الدين لان شتمهما ما لا يولى خلافاً لعتق حيث سمي في الاقل من الدين ومن القيمة  
**م** لان كسبه **م** اي كسبه المعنوي حقه **م** والحبس عندنا **م** اي عندنا المعنوي **م** ليس الا قدر القيمة فلا يراد  
عليه **م** اي قدر القيمة **م** وحق الميراث بقدر الدين ولا يلزمه الزيادة **م** ولا مرجحان عما تود بان  
على المولى بعد ثبوت لسانها اذ ما من مال المولى والمعنوي ترجع **م** لانه ملكه عنده **م** اي عن المولى **م** وهو مظهر  
على ما مر فيما مضى في هذا الكتاب **م** وقيل **م** قاله في الايضاح **م** اذ اكل الدين موطاً **م** وفي اكثر النسخ الدين  
اذ اكلت موطاً **م** يعني المدر في قيمته فشا **م** اي من حيث كونه فشا **م** لانه عوض الرهن حتى يحل مكانه  
فقد رقبته المعوض خلافاً ما اذا كان حالاً لانه يقتضي به الدين ولو اعتق الراهن المدر وفوت  
عليه بالسعاية او لم يقتض لم يبيع لا بقدر القيمة لان كسبه بقدر العتق لا يرجع به على مولاه لانه  
اذا ه من مال المولى **م** قال **م** اي القدوري **م** وكذلك لو استهلك الراهن الرهن وهذا اعطف  
على قوله فان كان الدين حالاً طوبى بالدين وان كان مؤجلاً **م** كذا قاله الاثر اذ في وقال  
الاكل قوله **م** وكذلك لو استهلك الراهن معطوف على قوله فان كان موصراً ضمن قيمتها وكذلك قاله الكاكي  
وقال تاج الشريعة قوله **م** وكذلك اذا استهلك الراهن الرهن يعني ان حكم الاستهلاك حكم الاعان  
على التفصيل المذكور **م** لانه **م** اي لان الرهن حق محترم مضمون عليه **م** اي على الراهن بالانفاق  
وانضمم رهناً في الميراث لقيامه مقام الدين **م** فان استهلكه اجنبي فالرهن هو الحق في نفسه  
**م** وقال الشافعي ان الراهن هو الخصم في نفسه لانه مالك قلنا الميراث حق بالبدل وهو عين الرهن فيكون حق

بند له وبالخصومة والاسترداد **م** فباخذ القيمة **م** اي الميراث ياخذها تمكن رهنها في دين **م** لانه احق  
بغير الدين حال قيامه والواحد على هذا المستملك **م** يعني الاجنبي **م** قيمته يوم هلك **م** اي يوم الاستهلاك  
وانما قد يقوله على هذا المستملك احذر واعز استهلاك الميراث فان عليه قيمته يوم قبض كما يحق وكذلك  
في الهلاك يعتبر بتمتة يوم القبض لا يوم الهلاك فان كانت قيمته يوم استهلاكه **م** فمما به يوم الدين القاء  
عزم مما به وكانت **م** ومننا وعزم من الدين محسماً فصار الحكم في الجملة الزائد كما به هلك ما وسوا به  
والمعتبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الهلاك **م** لان القبض السابق مضمون عليه لانه قبض  
استيفاء الا انه يتقرر عند الهلاك ولو استهلك الميراث والدين موحل **م** اي والحال ان الدين موحل  
**م** عزم القيمة لانه ألف ملك الغير وكانت رهنها في دين حتى يحل الاجل لان هذا الضمان بدل الغير  
فاخذ حكمه اذ حل الدين **م** هو على صفة القيمة **م** اي من الحبس **م** والجودة السنوية في الميراث منها قدر حقه  
لانه حبس حقه ثم ان كان فيه فضل بركة على الراهن لانه بدملكه وقد فرغ من حق الميراث وانقصت  
**م** اي قيمة الرهن من الدين براجع السعة الى محسماً **م** وسقط من الدين محسماً **م** لان ما انقصت كالهالك  
وسقط الدين بقدره **م** ويعتبر بتمتة يوم القبض فهو مضمون بالقبض السابق لا براجع السعر **م** هذا  
جواب شكك وهو ان يقال لو سقط بقدر ما انقصت كان الرهن مضموناً على الميراث براجع السعر  
وليس لراجع السعر في اسقاط شيء من الدين والجواب انه مضمون بالقبض السابق لا براجع السعر  
**م** ووجب عليه **م** اي على الراهن الباقي وهو الجملة الزائدة **م** وهو قيمته يوم ألف **م** اي لان قال  
اي القدوري **م** واذا اعان الميراث الرهن للراهن فيه تسامح لان الاعان بملك الميراث بغير عوض والميراث  
لا ملكه بالذات فملكها غيره ولكن لما عومل معاملة الاعان من عدم الضمان وبما استردا المعطوف  
الاعان لم يخدمه ولتجمل له علام **م** لا يوجد في عامة مختصر القدوري فيقصد خرج من ضمان الميراث  
هذا من لفظ القدوري **م** وعنده المصنف يقول **م** لمنافاة بين الغاربية وبين الميراث **م** لكل واحد منهما  
حقا محترماً فيه **م** اي حكمه في الرهن للرهن **م** الرقبة **م** وحق الميراث في البدن وهذا **م** اي ما ذكرنا من  
احاطة احدهما باذن الآخر يخرج عن الرهن ولا يعود الا بقدر مستد **م** اي حديد **م** وذلك لان  
هذه العقود تعلق بحق لازم للغير بخلاف الاعان فانه لم يتعلق بها حق لازم فاذا استرجع الميراث  
الى يد غاد الضمان فلم يقع حجة الى العقد المبداء **م** ولو مات الراهن قبل الرد الى الميراث **م** اي قبل رد الدين **م** به  
الميراث فما اذا كان يستر احدهما الاحاق او البيع والهبة يكون الميراث اسوة للغير **م** لانه تعلق بالرهن  
حق لازم فلهذا التصرفات يبطل به حق الرهن فاذا بطل كان الميراث سائر الغرما سواء اما الغاربية  
لم يتعلق به حق لازم **م** يعني فيما اذا اعان احدهما باذن الآخر فمات الراهن قبل الرد الى الميراث فيكون الميراث  
اخر به من سائر الغرما **م** لان الرهن له سلطان الغاربية فافترقا **م** اي المحكم ان المذكور ان حكم الاحاق والبيع  
والهبة وحكم الغاربية **م** واذا استعار الميراث الرهن من الراهن لعل به فذلك قبل ان ياخذ في العمل هلك  
على ضمان الرهن لبقاء الميراث **م** وكذلك اذا هلك بعد الغرما من العمل ارتفاع الغاربية ولو حاله في حالة  
العمل هلك بغير ضمان لثبوت الغاربية بالاستعمال **م** وفي مخالفة ليد الدين فاشحن الضمان **م** وذكر  
فاضي خان انهما لو اخلفا في وقت الهلاك فادعى الميراث انه هلك العمل فادعى الراهن انه هلك في غير حالة  
العمل كما لا يقول الميراث والسند منه الراهن **م** ولذا اذا اذن الراهن للميراث **م** بالاستعمال **م** لما  
يعني في صورة الغاربية **م** ومن استعار من غير ثوبا برهنه فمأرهنه به من قليل او كثير **م** وان  
المسألة الى قوله وجباية الراهن على الرهن مضمونة **م** من مسائل الاصل ذكرها على سبيل التفرع وقال  
الكرخي اذا استعار الرجل من رجل ثوبا برهنه ثوباً او عتدا او عتدا من العتود فان عتده ان رهنه ناي  
شيء من الدين شاء او مما شاء منه فذلك ان يود ذلك او ليس **م** اذا لم يكن سمي له ما رهنه وان سمي له قدر من  
الدين فليس له ان رهنه ما قل من ذلك ولا اكثر **م** وكذلك ان سمي نصف الميراث **م** ان يرهنه نصف عتده فان عتده  
بغير ما سمي من القدر او الضمير فهو ضامن لقيمة الثوب ان هلك في يد الميراث **م** لانه يبيع بآيات  
ملك البدن وهو اعان الرهن فيعتبر التبرع بآيات ملك العين واليد وموقفا الدين ونحوه ان قبض  
ملك اليد على ملك العين **م** ثوباً للميراث **م** اي ثوباً له ملك البدن **م** عن ملك العين من حيث الزوال في حق  
البائع **م** يعني لو باع بشرط الحيا و سلمه المشتري بول بول لا ملكه **م** والاطلاق واجبا لا اعتباراً بهذا



جواب عما يقال كيف يجوز في الامكان ان يكون المستعير بالقليل والكثير وما يجرى شأه وتقرر الجواب  
ان الطلاق الاذن جليل عتبه واداه الابد للخصم خصوصاً في الاعارة لان الجاهل لا يقضي في المنازعة  
لان منافعها على المشاحة ولوعين اي المعير قدرا معلوما لا يجوز المستعير ان يرميه بالكثرة اي بزيادة  
القدر ولا اقل منه لان القيمة بالقدرة مفيدة وهو اي قيمة المعير بقدر معين في الزيادة على  
ذلك القدر لان عرضه الاحيان بما يكسر اذ ان المعير عند الاحتياج الى فكاهة يبقى القصران ايضا  
مثلاً ان كان رهنه بماله فزهد بحسن الجور فزهد وقال احمد يجوز لان من اذن بماله فقد اذن في  
حسنه فقد اذن بماله وفي وجه بطلان الاول لان عرضه في اقل عرض المعير ان يصير مستوفيا  
للاكثر عقاباً بله اي ان يصير المرتهن مستوفيا للاكثر اي لاكثر المالين بمقابلته اي بمقابلته الرهن عند  
الهلاك ليرجع عليه اي على المستعير بالكثير بمقابلته الهلاك لا بالقليل وكذلك القيمة بالحسن  
بان قال له رهنه بماله او بالدينارين او بالمرتهن بان قال له رهنه عند ذلك وعينه وما بالبدان قال  
ارهن بالبرص مثلاً لان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالاضافة الى البعض اي ييسر البعض على المعير  
بالنسبة الى البعض وهذا لانه ربما يكون الانفكاك بالحسن الذي عينه المستعير فالرهن على الحسن لا  
يكون رهنه بحسن اخر وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ والرعي بالوضع على يد رجل لا يكون رهنه بالوضع  
عند اخر والرعي ايضا بالحفظ في موضع عينه لا يكون رهنه بالحفظ في موضع اخر لان الاماكن ربما تفاوتت  
في معنى الحفظ والصيانة فاذا اختلف اي المستعير في غير ما سمي المعير من الحسن والمرتهن والكل  
كان ضامناً اي قيمته التي استقران للرهن لا في ضمانه صراحة حيث تقرر فيه بغير اذن صاحب  
والمعير ان ياجل من المرتهن لان الرهن لا يرجع ثمران شاء المعير ضمن المستعير يعني بعد وجوب ضمان  
خلاف المستعير فيتم عقد الرهن فيما سنده اي من المستعير الذي هو الراهن ومن المرتهن لانه ملكه باذن  
الضمان فثبت ان رهن ملك نفسه لانه ملكه بالضمان سابقاً على الرهن وان شاع ضمن المستعير ورجع  
على المرتهن بما ضمن لانه في ذلك وبالدن على الراهن اي يرجع به الضمان وهو طاهر وقديسه في الحق  
اي قد سنده ذلك قبل هذا الباب في استحقاق الرهن في يد المرتهن وقسمته فانه يرجع بالدين بما ضمن  
وان وافق اي المستعير بان رهنه بمقدار ما رهنه به ان كانت قيمته اي قيمة الدين وهذا امثاله  
الدين او اكثر فذلك عند المرتهن بطل المال عن الراهن لتمام الاستيفاء بالهلاك ووجب مثله لرب الثوب  
على الراهن اي مثله ما تم به الاستيفاء وهو مقدار الدين لا مثله في الثوب ان كانت اكثر لانه صار  
قاصداً سنده بما له هذا القدر اي لان المستعير صار قاصداً بدينه بماله المعير لهذا القدر لانه  
لما استقران فقد امره بقضاء دينه من ماله والمأمور بقضاء الدين يرجع على الامر بما قضى هو الموجب  
للرجوع اي امره بقضاء دينه من ماله وقد بعثه عند فقائه صار مضموناً وماله بعض فهو امانة في  
دون القبض انه لانه برضاه لان قبض المستعير رضى المالك فلا يتعلق به الضمان فان قلت  
قبض الثوب وتسليمه رضى المعير فينبغي ان لا يوجب الضمان فان قلت ما يوجب الضمان بالقبض انما هو اذا  
من ماله العين ومن قبض دين نفسه من ماله المعير رضاه بضمين مثله ذلك وكذلك ان اصابه  
س اي الثوب عليه ذهب من الدين بحسابه اي بقدر حصته العقب ووجه مثله اي مثله  
ما ذهب من الثوب على الراهن لما يشاء وهو انه صار قاصداً سنده بماله هذا القدر وان  
كان قيمته اي قيمة الثوب اقل من الدين ذهب بقدر القيمة لان القيمة اذا كانت اكثر من الدين  
لهلاك الزائد على قدر الدين امانة وعلى الراهن بقيمة دينه المرتهن لانه لم يقع الاستيفاء بالزيادة  
على قيمته وعلى الراهن لصاحب الثوب ما صار به موفياً بانه اذا اكل الثوب يساوي حصة  
وقدره بعينه فاعير الراهن ولم يجد ما يفتكه فذلك الثوب في يد المرتهن ذهب تحته وعلى الراهن  
حصة المرتهن ببقية دينه لان المرتهن لهلاك ما لا يقل من قيمته ومن الدين وحصة لرب الثوب على  
الراهن لانه صار مقرر ضامناً هذا القدر لما يشاء وهو انه صار قاصداً سنده بماله هذا  
القدر ولو كانت مثله الدين فاراد المعير ان يفتكه جبراً على الراهن قال انك لا تجوز بغير رضاه  
قال الاجل هذا ليس بظاهره وقبل مغناه بانه ولعله من الجمان يعني جرائنا لما قامت عن  
الراهن من القضاء بنفسه وقال باج الشريعة في هذا الموضع ولفظ محمد في المسألة فاراد المعير

ان يفتكه جبراً على الراهن وفي مبسوط الترخي والبردي ولو كانت قيمته مثله الدين فاراد المعير ان يفتكه جبراً على الراهن  
لو كان المرتهن ان يمنع من دفعه اليه اذ انقضى دينه انتهى **قلت** يقيم من الكلام ان الجبر انما هو الجبر الذي  
معناه القبض لرب المرتهن اذ انقضى دينه ان يمنع لانه غير متبرع حيث يخلص ملكه لاني المعير ضامناً لا يشافي بغيره  
على صلكه فكان متبرعاً بغيره المدينون حيث يقصد بالانفاق بغير دينه **ولذلك** اي ولو كان غير متبرع  
يرجع على الراهن بما ادى فاجبر المرتهن على الدفع **قلت** صاحب المسألة هذا غير مجرى على اطلاقه ولا بد له  
من تبرع معناه يرجع بما ادى اذ كان ما ادى له بقدر الدين هو الف ولا يرجع ما اكثر من الف لانه لو هلك  
بغير المعير لفر من ذلك وكذلك اذ افتكه وكان متبرعاً بالزيادة بخلاف الاجنبي اذ انقضى الدين لانه كان  
متبرعاً بغيره لا يشترط بخلص ملكه ولا في تبرع وامنه كان ليطالبه لا بخلصه عنده ولو هلك الثوب لكان  
عند الراهن قبل ان يبرهنه او بعد ما افتكه اي او هلك بعد الفكاك فلا ضمان عليه لانه لا يصير  
قاصداً في هذا الرهن لان الهلاك لم يوجد الا بالرهن على ربه حصته فلا يوجب فيه معنى ضمان  
الدين فلا يجب وهو الموجب الى الوجوب هو قضاء الدين والهلاك عند المرتهن على ما عناه وهو قوله لانه  
صار قاصداً سنده ولو اختلف في ذلك اي لو اختلف المعير والمستعير في ذلك فقال المعير هلك في  
يد المرتهن وقال المستعير وهو الراهن هلك قبل ان رهنه او بعد ما افتكه فالقول قول الراهن  
وهو المستعير لانكر الايضاً بدعوى الهلاك في هاتين الحالتين اراد مما قبل الرهن وما بعد الفكاك  
ولو اختلفا في مقدار امره بالدين **قلت** ولو اختلف المعير والمستعير في قدره ما امر المستعير بالمعير  
بالدين بالثوب بان قال رب الثوب امرت ان ترهنه تحته وقال المستعير بعشرون فالقول قول المعير  
وفي بعض النسخ وقع هكذا كما لو اختلفا في مقدار امره بالرهن به وهذا الحسن صحيح والصحيح ما ذكر  
وهو ولو اختلفا مكان كما لو اختلفا لان العذر من مختلف لانه الاول القول قول الراهن وهو المستعير  
وفي الثاني القول قول المعير لان المستعير فكيف يصح التمسك به لان القول قوله اي قول المعير  
في المكان اصله **قلت** القارية بناء على عقد القارية فكذلك القول قوله في ايكار وصفه اي وصف  
عقد القارية في الزيادة والنقصان ولو رهنه المستعير بدين فوعده **قلت** وهو ان ترهنه بقرضه  
كذا صورته ما قال لكاكر الشهيد في الكافي استعار عندك يساوي الف درهم فزهد به الف درهم فلم  
يقض ما احتج مات العبد في يد المرتهن فقل المرتهن ليدبرم للراهن لانه صار مستوفياً لما عليه الرهن عند الهلاك  
من قبل الرهن وعلى الراهن الف درهم لصاحبه وهو المعير لانه صار مقرر ضامناً اياه هذا القدر في مال اي  
الرهن في يد المرتهن قبل الاحتراض والسمي والقيمة سواء اي والحال ان السمي هو الرهن وقيمته سواء ضمن  
س اي المرتهن الراهن قدر الموعود المسمى لما سنده انه اي الموعود كالموجود واثارته الى ما ذكره  
ما ب ما حوذا رهنه عند قوله والرهن بالدين باطل بقوله لان الموعود جعل بالموجود ويسترجع  
المعير على الراهن بمثله اي بمثل قدر الموعود المسمى الذي اخذ الراهن من المرتهن لان سلامته ماله  
الرهن ما سنده لانه اي باستيفاء الرهن من المرتهن كسلامته اي كسلامته الراهن بمراده فثبت  
عنه **قلت** اي عن الدين يعني لو سلم الرهن للراهن بان يجري دينه عن الدين بان كانت ذمته مشغولة بالدين  
فذلك الرهن عند المرتهن كان المعير الراهن ان يرجع على الراهن المستعير وكذا يرجع عليه بان سلم المرتهن  
للراهن باستيفاء الرهن من ماله الرهن من المرتهن ولو كانت القارية عبداً فاعقده المعير جاز لقيام ملك  
الرقبة ثم المرتهن بالخيار ان شاء يرجع بالدين على الراهن لانه لو استوفى لان الدين عليه وان شاء ضمن المعير  
قيمته اي قيمة العبد لان الحق لقبول ببقية وقد اختلف اي وقد اختلف المعقوق حق المرتهن بالاعتقاد يكون  
اي قيمة العبد رهنه عند س اي عند المرتهن لا يقض دينه فزهد هاس اي ان يقض المرتهن دينه فزهد  
القيمة الموهونة عند المعير لان استرد القيمة كاسترد العبد ولو استعار عبداً او دابة لرهنه  
فاستخذه العبد وركب له اياه قبل ان يركبها ثم مال مثله قيمتها ثم قضى المالك لم يقضها س اي العبد  
والدابة حتى هلك س اي واحكم من العبد والدابة عند المشتري فلا ضمان على الراهن وفي المبسوط لا  
ضمان على الراهن والمرتهن ضامن لالف يرد على ثوب العبد وهو رواية اي حفص وقال عيسى هذا خطأ  
ولكن الصحيح ان الراهن ضامن لالف المعير صاحب العبد والمرتهن ضامن لالف الراهن لان الراهن ضامن  
في يد المرتهن ثم الاستيفاء وعلى المرتهن رد ما استوفاه وانما استوفاه من الراهن بوجه عليه والرهن صار

هنا



وبعد ذلك الغير فيهم مثله لانه من الصمان خير منه فلو كان المتأخلف اي بالاحكام والركوب ثم عاد الى  
الوفاق بالدين فيمن من الصمان ذلك الذي انكاد انكاد انكاد او استخرد انكاد انكاد انكاد انكاد انكاد  
والاستخدام من عطف بعد ذلك من غير صنع لا يفسد لانه بعد الفكان منزهة الموضع لا يفسد المستعمل منها  
حكم الاستعانة بالفكان وقد عاد الى الوفاق فيمن من الصمان وهذا عطف المستعير اي من غير الرهن فادخل  
ثم عاد الى الوفاق حيث يترأى عن الصمان بخلاف المستعير فيمن من الرهن حيث لا يترأى عن الصمان اذا خالف عاد الى  
الوفاق بالدين والعين اما بكمها لان من اي يد المستعير يد نفسه فلا بد من الوفاق في يد المالك اما المستعير  
في الرهن فمقتضى الرهن الاخر وهو الرجوع فله عند اطلاقه ان يحق الاستيفاء اي عند تحقق الاستيفاء  
وهذا الذي اختاره المصنف هو محذور في الجملة الشرعي اما اختيار شيخ الاسلام خوهر اده فهو ان المستعير  
يترأى عن الصمان بالعود الى الوفاق استدلالا بمشكلة المستعير الرهن قال اي القدر في وجبة الدين  
على الرهن مضمونة لانه يفتقر حق لازم يعني بالاداء والا يفتقر على اسقاطه باطلاه وحقه مستحق  
يكون للرهن مضمونة عن ابطاله ولا يعلم فيه خلاف وتعلق مثله اي تعلق مثل الحق للاداء بالمال يجعل المال  
في اي مال كمالا لا يفسد في حق الصمان واوضح ذلك بقوله كقول حوا الورة عمال المير في مرض الموت منع فله  
نزع من اي يبيع المريض فمما ذكره الثالث لان فمما ذكره الثالث في الورة في العبد الموصى بخدمته اذا اكله  
الورثة فمن فتمتد ليشترى بها عبدا بغير مقامه وتعلق الحق للاداء به قال اي القدر في وجبة الدين  
المريض عليه اي على الرهن سقط من دمه بعد ما اي بقدر الحياية ومعه اي معنى قول القدر في وجبة الدين  
ان يكون الصمان على ضمة الدين يعني من جسد حوده وورثة وسقط من دين بقدر رها ولو كان بخلاف الجسد  
قاله تاج الشريعة وهذا اي السقوط من دين الرهن بقدر رها لان العين ملك المالك وهو الرهن وقد تعلق  
عليه الرهن لغيره لما له لان هذه انكاد ملك الغير قال اي القدر في وجبة الدين على الرهن وعلى الرهن  
وعلى الرهن وعلى ما لها من رهن اي ساقط لا يعتبره وهذا اي كونهما من رهن اي جيفة وقال ابو يوسف  
في وجبة الدين على الرهن معتبرة والمراد بالحياية على الرهن ما يوجب المال ويبيد اذا كان خطا وفي النفس  
دونها او فسادها اما ما يوجب الضمان فيعتبر بالاجماع ولا يفسد فيه خلاف اما الوفاقية وهي الحياية  
على الرهن ولا حياية المملوك على المالك الا ترى انه لو مات اي القدر الرهن كان الكفر عليه اي على رلاه  
وكل ما كان كذلك فهو هذا ولان لوحي على غير وجه على ماله فاذا احيى عليه فلو وجب عليه شيء كان واجبا  
له عليه وذلك باطل بخلاف حياية المصنوب على المصنوب من هذا جواب عن تقريره بالمصنوب اذا جنى  
على مالك المصنوب منه فانها بوجوب الصمان وتقرير الجواب ما قاله بقوله لان المالك عند اداء الصمان يثبت  
للقاصب جسد الرهن والمصنوب واوضح ذلك بقوله حتى يكون الكفر عليه اي على القاصب فكان حيايته على غيره  
فاعتبرت اي حيايته ولحقا اي كونه يوسف ومحمد في الخلافه في المسألة الخلافه ان الحياية  
حصلت على غير المالك لان العبد في الحال ملك المصنوب منه وقد جنى على غير المالك فيعتبر وفي الاجماع  
قاله جواب عما يقال ان ما يثبت حيايته بدنه فلا يثبت في اجاب الصمان وتقرير الجواب في الاجماع فان  
هو دفع العبد بالحياية الى الرهن فيعتبر وان كان سقط حقه في الدين فان بقائه رهننا وجعله بالذلة  
له ملك العين وما يكون له عرض كما كان ثم اشار الراهن والمرن اطلاقا الرهن بالذلة وهذا التذرع على قوله  
ما حياية الرهن فيمنه فشاخ لان الرهن لا يدفع العبد الى نفسه ومصلحة المشاكه فانه وان كان لا يلاذ له  
الذافع بوقوعه في حقه او التعليل بماه افعا وان قال المرن لا اطلاق الحياية فهو وي على كاله وله اي لا  
حياية لغير الله عنه ان هذه الحياية لو اعتبرناها للرهن كان عليه اي على الرهن الطهر يعني هو مخاطب  
انما يدفع او القداء لانها اي لان الحياية حصلت في ضمانه فلا يفتقر وجوب الصمان له مع وجوب  
الاطلاق عليه ولا حياية فيه فانه في وجبة حيايته اي حياية الرهن على مال الرهن لا يفتقر بالانفاق  
اذا كانت فتمتد والدين سواء لانه لا يثبت في اعتباره لانه اي لان الرهن لا يملك العبد لانه لا يفتقر  
الدين عمالة الاصل العبد ببيع فيه وذلك مستحق له بدنه وهو القاذق اي على ملك العبد هو القاذق  
وان كانت القيمة الرهن الذي كان كانت القيمة الفتن والدين لقان اي حياية انه يعتبر بقدر الامانة  
اي ان حكم الحياية يثبت في مقدار الامانة لان الفضل ليس في ضمانه فاشبه حياية العبد الودعة  
على المستودع فان حيايته على الموضع معتبرة وعنه اي وعلى حيايته رواه عنه اي يوسف انه لا

يعتبر اي ان حكم الحياية لا يعتبر لان حكم الرهن وهو الجسد ثابت فيه فصار كذا المضمون وهذا اي ما ذكرنا  
من كون الحياية على الراهن والمهر من هذا بخلاف حياية الرهن على ان الراهن وعلى ان الرهن فانها معتبرة كما لا يخفى  
لان الاملا حقيقة متباينة اي من الابن والاب قصار اي حكم الحياية على الراهن ودرو  
الحسن عن ابي حنيفة انه لا يعتبر حيايته على ابن الراهن ولا على ابن الرهن قال اي قال في الجامع الصغير  
ومن من عبد اسباوي القاذق في دمه الى اجل فقص اي القاذق في الشفر جفت فمته الى ماله ثم قتله رجل  
وعزم فمته ماله ثم حل الاخلاف من الرهن بفض الماله فضا عن حقه ولا يرجع على الراهن بشيء من السعاه واصله  
اي اصل هذه المسألة ان نقصان اي نقصان الرهن من حياية الشعر لا يوجب سقوط الدين لغيره لا يوجب  
بشيء من الدين عندنا وما هنا لانه فصول الاول هذا المذكور وفيه خلاف فيمن رجه الله اشارت اليه بقوله  
م خلافا لغيره الفصل الثاني وهو قوله وان موته الراهن ان يبعه والثالث هو قوله وهو ما اذا افتكه عند  
قيمه ماله وفيه خلاف على ما بان ان شاء الله تعالى خلافا لغيره اي من رجه الله يقول ان الماله قد انقصت  
فان شئت انقصت الدين فاذا انقصت من عهده شيء من قسطه من الدين انقضا ولنا ان نقصان الشعر  
عنا عن فتور رعتات الناس وذلك لا يعتبر في البيع حتى لا يثبت له الخيار ولا في الغصب حتى لا يوجب الصمان  
ونقصان الشعر لا يفتقر له بالدين لان ذلك شيء يحدث في قول المعتمد بقله الرعيات ومحدث زيادة  
الشعر كثرة الرعيات ولقد اورد بعض نقصان الشعر في البيع اذا انقصت قبل قبض المشتري حتى لا يكون  
له اختيار الرد وكذلك لا يعتبر في الغصب ايضا حتى اذا رده القاصب الى المالك لا يعتبر نقصان الشعر  
بخلاف نقصان العين لان بغير حيز منه ينقص والاستيفاء فيه اذا التذبد الاستيفاء واذا لم يسقط  
شيء من الدين لنقصان الشعر بقي اي القيد وهو ان كل الدين فاذا اقبله حوز عزم قيمته الماله لانه لا يعتبر  
فتمتد يوم الاتلاف من ضمان الاتلاف لان الجار يرد القاذق واخذ الرهن لانه بدل الماله  
اي لان حقه يتعلق بما لته الرهن في ماله من الماشي اي الرهن وان كان مقابلا لدم على اصله  
وان كان التذبد مقابلا لدم واوضح ذلك بقوله حتى لا يرد اي التذبد على دية الحر لانه اذا ردد  
بشيء المقابلة لان الموت سببا لبدلية هذا دليل قوله لان بدل الماله في حق الماشي وحق الرهن  
سواء ما لاله فلذا فيما قام مقامه اي وكذا يتعلق بالماله فلذا اقام مقامه حقه بالماله حتى يرجع  
على الراهن بشيء من السعاه وهو معنى قوله ثم لا يرجع على الراهن بشيء اي شيء اذ على الماله لان بد الرهن  
بد الاستيفاء من الاستيفاء اي من اول الامر وبالله لا ينقص اي ويحلال الرهن بغيره وان الاستيفاء من  
الاستيفاء او قيمته كانت في الاستيفاء القاصب اي الرهن مشروطا الكل من الاستيفاء اي من الرهن فلا  
ياخذ شيئا غير الماله او يقول هذا دليل اخر لان الجار يرد القاذق بالهلا لا بصير نوبا ويسقط الدين بخلاف ما  
يورد في الرهن مضمون مستوفيا سماعه بالهلا لان الجار يرد القاذق بالهلا لا بصير نوبا ويسقط الدين بخلاف ما  
اذ اقامت شي اي القيد المهر من من غير فعل احدهما اي الرهن لا يودي الى الرهن لانه لا يفتقر الى  
من القيد والدين قال اي القدر في وجبة الدين في الجامع الصغير واذا امره الراهن ان يبعه اي اذا امر  
الراهن المرهن ببيع القيد المرهن المذكور فضا عنه ماله ونقص الماله فضا من حقه اي لاصل الضمان  
من حقه اي الدين ويرجع ببيع ماله لانه لما اعتمر اي لان المرهن لما باع العبد باذن الراهن صار  
كالا الراهن مستوفاه اي القيد وباعه بنفسه ولو كان كذلك يبطل الرهن ويبقى الدين لا يقدرا ما استوفى  
كذلك هاهنا وفي بعض النسخ كذلك هاهنا قال اي محمد في الجامع الصغير فان قتله عند اي فان  
قتل العبد المرهن عنده مثله فتمتد ماله ودرع البتة مكانه افككه اي القاهن بجميع الدين من غير خيار  
وهذا اي هذا الحكم عند ابي حنيفة واي يوسف وقال محمد هو الخيار اي الراهن بالخيار ان شاء الله  
بالدين ان شاء العبد المير في الرهن ماله وقال في رجه الله يصير رهنها بجميع الماله ويعتبر بماله  
وليسقط شعبة اغشارا الثمن له اي لغير رجه الله ان بد المرهن بد استيفاء وقد تقرر بالهلا  
قد تقرر الاستيفاء لولا ان الرهن وهو العبد المقتول الا انه اي العبد المقتول اخلف  
بذلك بعد رالشعر مسمى الدين بقدره اي بقدره الدين ولا يحاسب على زهره اي العبد الثاني فاسم  
مقام الاول اي مقام العبد الاول الحماود ما يعني صون ومعنى اما صون وظاهره اما معني فلان  
القال كالمقتول في الادمية والشرع اعتبره جزا من حيث الادمية دون المانية الا ترى ان استواءهما



في حق الفضاير لدا في حق الدف انما ولو كان الاول قائما وانقضت التبعة لا سقطت من الدين عند ما  
لما ذكرنا ان اشارة الى قولنا ان نقصان السعير عنان عن ثور عنان الناس الخ لم يكن اذا اقام المدفوع  
الى العبد المدفوع مكانه اي مكان العبد الاول ولجئنا الى ان يكون في ضمان المرتهن لانه غير  
الحقيقة والتعريف لا بد من ان يوجب الخيار فاذا كان كذلك فخير الراهن كالمبيع اي كالعبد المبيع اذا قبل  
قبل البتة فرفع به العبد ليقابل مكانه والمغضوب اي وكالمغضوب اذا قبل به بالغا صحت  
اذا غصب عدا فممنه الف فقتله عند فممنه ما به فرفع به بخير المشتري في مسألة البيع والمغضوب  
منه فممسالة الغصب والمشتري بخير من ان يخذ المدفوع ومن ان يبيع البتة لتغير البيع والمغضوب  
منه بالخيار ان شاء على الغاصب وطالبه بغيره المقتول وان شاء اخذ المدفوع مكانه فكذا هنا  
اي بخير الراهن في مسألة الرهن اذا تغير في ضمان المرتهن ولما لا في حيفه واي يوسف رضي الله  
ان التغيير لم يظهر في حق العبد لقيام الثاني مقام الاول لما ذكرناه مع ذلك فان كان الاول قائما  
وتراجع تعين لم يكن له خيار فذلك ها هنا وعين الرهن امانة عندنا كما مرة اول كتاب الرهن بالخيار  
ملكه منه بغير رضاه اي بغير رضى المرتهن لان جعل الرهن بالدين حكم حاكمي شره النبي صلى الله  
عليه وسلم بقوله لا يعلون الرهن وانه مشنوخ اي الشروع في ذلك فلا يجوز المصير اليه  
خلافا لبيع هذا جواز عن قيس بالبيع بانه ان العتاس بالبيع في الخيار لا يصح لان الخيار فيه  
حكم البيع وهو مشروع وبخلاف الغصب لان ملكه من الغاصب باذنه الضمان مشروع وبخلاف  
الغصب بخلاف ما عن فتاوى ولو كان العبد مزاجع سبعين حتى مات فقتله عند ساوي الفادفع  
به فهو على هذا الخلاف المذكور وقال الخزازي هذا انكره الا بحالة لان وضع المسألة في الفضل الثاني  
وهو قوله فان قتلته عند فممنه فرفع مكانه افنكته بجميع الدين فلا حاجة بعد ذلك الى ان يقول  
فيه لعينه فهو على هذا الخلاف قال الاجل قبل في بعض الشروح هكذا انكره الا بحالة **قلت** اراد  
به الا تراه في قوله لما ذكرنا الى قوله فهو على هذا الخلاف ثم قال ولذا كان صاحبها له بها جعل  
الصون الثالثه فيما اذا تراجع السعير لانه لم يغير من وقوع التكرار وهو لا بد منه عليه ايضا وذكره  
سوطن ممل صاحب الهداية الذي حاز فضائل السقوط في مصانير التحقيق وانما الصون الثالثه في  
غير تراجع السعير كما ذكرنا وهذه المسألة في صون تراجع ولا تكرر له وهو اذا قبل العبد المرهون  
قتلا خطا فمضمان الحناية على المرتهن لان العبد كله في ضمانه ودينه مستقر في رهنه لان المسألة  
فيما اذا كانت فممنه والدين سوا الان فممنه لو كانت الرهن من الدين بذكر بعد هذا وليس له ان يدفع شي  
وليس المرتهن دفع العبد لانه اي لا يرهن بملك التملك لان الدفع بملك الرهنه وبذلك ملكها  
وكوفدي اي وكوفدي المرتهن ظهر الحال لظا الممله في طهر العبد عن الحناية فيحق الدين في الرهن  
على حاله ولا يرجع على الراهن شي من العتد الان الحناية حصلت في ضمانه فكل عملته اضلا حتما لوان  
المرتهن قبل الراهن او دفع العتد او اذاه بالدين لا الملك بالرفقة فقام له اي للراهن وانما المرتهن القيد  
لقيام حقه فاذا امتنع عن القيد ابطال الراهن حكم الحناية ومن حكمها اي ومن حكم الحناية الحكم  
بين الدفع والعتد فان اخذ الدف سقط الدين لانه اي لان العتد اسحق معنى وهو الحناية في ضمان  
المرتهن فصار كالهلاك اي كهلاك العتد والحامع زوال ملك الراهن عن الرهن في ضمان المرتهن وكذا  
ان قد اي وكذا للسقط الدين ان قد اي لان العتد كالحاصل له بعوض كان على المرتهن وهو العتد اي  
اذا كان على المرتهن من وقفا ذاه الراهن فوجب على المرتهن مثل ما ادى اليه في الحناية والمرتهن على الراهن  
دين فالتعديا نقصا فبسط الرهن للراهن ولا يكون مستوعا في اذ العتد الا انه يسعي في التخلص بملكه  
كغير الرهن بخلاف ولذا الراهن اقل ان يملك او استهلك ما لا يجب مخاطبة الراهن بالدفع او العتد  
في الاستداس اي في اول الامر لانه عن مضمون على المرتهن فان دفع اي الراهن الى المرتهن خرج من الرهن ولم  
يسقط شي من الدين كما لو هلك في الاستداس اي في اول الامر هلك بدون الحناية خرج من الرهن ولم  
يسقط شي من الدين وان قد اي الراهن فهو اي لاس من مع امته على حالها من بيعها لهما ولو  
استهلك العتد المرتهن ما لا يستغرق فممنه فان دى المرتهن الدين الذي لم العتد فممنه على حاله فماني  
العتد اي كما يبقى الدين على حاله اذا اذاه وان اي الى المرتهن قبل للراهن بعتة اي العبد في الدين

الا ان يختار ان يودي عنه الدين فالا دى بطل من المرتهن على الراهن كما ذكرنا في العتد او بقوله وكذا ان كان في  
وان لو يودي اي الراهن وسع العتد فيه اي في الدين فاخذ صاحب دين العتد منه لان دين العتد منه  
على دين المرتهن وحق في الحناية اي وعلى حق في الحناية اي وعلى حق في الحناية ولعل هنا محذور ولا يظن  
على دين المرتهن وباحصل المعنى من العتد مقدم ومقدم على حق في الحناية ايضا حتى لو جنى عليه من يدفع الى  
ولي الحناية ايضا حتى لو جنى عليه من يدفع الى ولي الحناية ثم يتجاع للعتد ما على ما ناه في حناية المرهون  
في الديات وقال الا تراه في قوله وحق في الحناية بالعتد او بالرفع عطف على لفظ الدين ومحل معناه اي  
العتد مقدم على دين المرتهن لان كل واحد منهما مقدم على حق الذي فلان يقدم حق المرتهن اولى لان حق المالك  
اقوى ثم قال وقال بعضهم في شرحه وحق في الحناية بالجر اي قوله من العتد مقدم على دين المرتهن يقدم  
انما على حق في الحناية حتى لو جنى عليه من يدفع الى ولي الحناية ثم يتجاع الى الغرماء فاقول هذا في عتده  
الضعف لان المسألة التي استشهد بها يدفع كلامه لانه قال من العتد مقدم على حق في الحناية ثم  
وقف عليه حق الغرماء وانه مناقضة لا محالة **قلت** اراد بقوله وقال بعضهم في شرحه ان كان في  
كما ذكرنا كلامه في اعراب وحق في الحناية وهو غير موجه يعرف بالتام او اذا اعتبر اضده عليه في  
المسألة المستشهد بها فله وهذا لا يخفى لقدمه على حق المولى اي لقدم كل واحد منهما من دين العتد  
ومر حق في الحناية فيكون مقدما على حق من يقوم مقامه وهو المرتهن وولي الحناية لان المرتهن يقوم  
مقام المولى في الماتية وولي الحناية مقام المولى في ملك العين وكذا افسر الاجل والفرق بين التفسيرين  
بحسب تفسير قوله وحق في الحناية فان فضل شي اي من ثمن العتد الذي يبيع ودين غرم العتد الواو فيه  
الحال مثل دين المرتهن واكثره الفضل للراهن وبطل من المرتهن لان الرهنه اسحققت اي بمعنى هو في ضمان  
المرتهن فاشبه الهلاك اي لعل ان العتد حتى بطل حق المرتهن فيه وان كان من العتد اهل من من المرتهن  
ش سقط من من المرتهن بقدر من العتد لان ذلك اسحققت كان في يد المرتهن وما بقي من العتد  
يبقى مما كان في يد المرتهن وان كان من المرتهن يدخل احد به اي بدنه لانه من خير حقه فلا  
معنى جبر الدرام والذناير فيسوقه وان كان اي بدنه لم يحل استكه اي استك الثاني حتى حل  
دينه وان كان من العتد لا يبيع من العتد اخذ الثمن ولو رجع بما بقي من دينه على احد حتى يعين  
العتد فاذا عتق رجع عليه لان الحق في دين الاستداس يتعلق بغير قسده وقد استوفيتا في الرقبة  
وقد اسحققت لسبب كان في يدك فيناجر اي الدين الثاني الى ما بعد العتق ثم اذا ادى احد  
اي ثم اذا ادى العتد الثاني بعد العتق لا يرجع اي العتد الثاني بعد العتق على احد حتى يعين العتد  
بما ادى لانه وجب عليه بفعل نفسه فان كانت في العتد العتق وهو اي العتد من العتد وقد  
خفى العتد حناية على النفس يقال لهما اي الراهن والمرتهن اذما لان الضف فيه مضمون  
والضف امانه والعتد في المضمون على المرتهن وفي الحناية على الراهن لان حكم الحناية في الامانة  
بلزم المالك بالرقبة كما يلزم المودع وحكما في المضمون يتعلو بالراهن فذلك قبل حتما اذما فان  
اجعنا على الدفع دفعاه ولفظ دفعاه يجوز لان الملقط الدفع بملك لا ملكا لراهن ذلك وانما معنى  
المرتهن رضى بالدفع حتى امتنع من العتد اذ دفع الراهن واضاف الدفع اليها لانه ثم باختارها وان  
لم يتم بفعله كما ذكرنا القدر في شرحه وبطل من المرتهن والدفع لا يجوز في الحقيقة من المرتهن ما يبا  
ش اشارة الى قوله لانه لا يملك الملك له وفي بعض النسخ لما ذكرنا وانما منه الرضى اي من المرتهن الرضى  
بالدفع وقد ذكرنا هذا عن شرح العتد في انما فان تشاح اي الراهن والمرتهن فقال المرتهن انا اؤدي  
وقال الراهن انا ادفع فاقول لمن قال انا اؤدي هذا كان او من ثمنها اما المرتهن فليس في العتد ابطال  
حق المرتهن وفي الدفع الذي يختاره الراهن ابطال حق المرتهن وكذا في حناية ولذا الرهن اي كذا الحكم  
في حناية ولذا الرهن اذ قال المرتهن انا اؤدي له ذلك وان كان المالك يختار الدفع كله ان واصله مما  
قبلها لان اي لان الولدان لو يكن مضمونا فهو محبوس بدنه اي بدنه المرتهن وله اي والراهن  
في العتد عرض صحيح وهو ان يكون الولد مضمونا لصاحبه كذا قال يحيى العلاء وقال تاج الشريعة  
عرض صحيح اي جبر الرقبة توقفا لحانب الاستداس لا حضور على الراهن لان المرتهن لم يرجع عليه شي وكان  
له ان يعدي واما الراهن فلا يملك ليس المرتهن ولا ية الدفع لما يبا يعني به ان الرقبة ليست له فليكن



















ومعنى الخطايا اعتبارا لعدم قصد القتل بالنظر الى الالة التي استعملها في الضرب للتأديب دون القتل  
والعاقلة بما يقصد في كل فعل ثالثة كان ذلك خطأ بشبه العمد لا يوجب شبه العمد بخلاف وعن المذاهب  
ان قصد القتل بحال القود والحلاف في تيسير شبه العمد وفي الاوصاف شبه العمد عند اي جنفة ان يمتنع بكل  
كل الالة لم يمتنع للقتل وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي واخره جرح عظم وخشية عظيمة فهو عند  
شبهة العمدان بشبه العمد لا يستلزم عاقلة لانه يقاوم معنى العمدية باستعمال الالة صغيرة لانه لا يقصد  
به القتل كالشكف فكان عدا اوجب للقود اي القصاص وقال صاحب المحلى بشرط عند اي جنفة ان  
يقصد التأديب دون الاطلاق حتى لا يخلو وعندهما ان كان متعمدا ما كان بما كان الا ان كان غلبا عند بعض وعند  
الشافعي ما لا يوجب كل الالة لا تقتل للقتل فلو ضربته بسوط صغير سوطا وسوطا فمات فهو شبه العمد  
عند الكل ولو الى شبه الضرب بان كانت فان كانت بحال ما و الى حيث يقتل مثله فالتأويل عند بعض عدا ما و  
قالته الالة الثالثة وقالت بعضهم موثقة العمد لقول اي جنفة ولو خففه فمات فهو شبه العمد لا يوجب القود  
ان يكون معروفا بذلك وعند الالة الثالثة بحال القود وقال بعضهم شبه العمد عند اي جنفة ان يمتنع بكل الالة  
لا يقتل غالبا وقد ذكرنا هذا وله اي ولا يوجب شبه العمد قوله عدا اي قوله النبي صلى الله عليه وسلم الان يقتل  
خطا العمد قتل السوط والعصى فيه ما لا يقتل من الابل هذا الحديث رواه ابو داود والشافعي وابن ماجه  
عند الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ان دية الخطا شبه العمد ما كان  
والعصى مائة من الابل فيما اراد يعون في بطونهما اولادها وروى عن عبد الله بن عمر عن الخطاب رضي الله عنهما  
الثلاثة المذكورون عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم الفتح مكة الحديث وفيه الاوان  
الخطا شبه العمد بالحالي بالسوط والعصى مائة من الابل فيما اراد يعون في بطونهما اولادها ورواه احمد  
والحق في مسانيدهم ورواه ابن ابي شيبة وعند الزاقي في مصنفهما والتستبيح انه عليه السلام  
لم يقبل من الصغير والكبير وهو عليهما علة لا لاطلاق وقال تاج الشريعة في اعراب هذا الحديث  
يعني حديث الثابت روى قبل بالنصب على البدل وحسن ان فيه مائة من الابل وروى ابن ابي الزرع  
فيكون هو خير المستد او يكون قوله فيه من الابل كلام مستأنف ولان الالة غير موضوعه للفصل لا  
تستعمل فيه اذ لا يمكن استعمالها في القتل لا يمكن استعمال هذه الالة على غزوة كسر العين الموحدة  
وتشد بالزنا اي على عقلة من المقتود قتله وبه اي وبما لا استعمال على غزوة حصل القتل فالتا  
فقتضت العمدية نظرا الى الالة اي القصد امر باطن لا يوقف عليه فاقام الشرع الضرب بالالة  
وضعت للتأديب مقام عدم القصد سقط اعتبار حقيقة القصد واعتبر السبب القام مقامه  
كذا في سوط شح فكان شبه العمد كالمقتل بالسوط والقصاص الصغار لان بقاها الالة بقاها معنى  
العمدية فكون شبه العمد وموجب ذلك اي موجب شبه العمد على القولين اي على قول اي جنفة  
وقوله الاثم وهو قاصد في الضرب قتل على صفة فعل الماضي والواو وهو الحال والكفان عطف  
على قوله الاثم اي وموجبه ايضا وجوب الكفان بشبهه بالخطا اي بالنظر الى الالة وبه قالت الائمة  
اللاثة مع شرع الكفان لان ذلك ضربا بالتحفيف وفي الكافي والصحيح انها يجب عند ذكر الخطا  
والجصاص والدية بالرفع ايضا ويوجب ذلك ايضا وجوب الالة به حال كونها مغلطة اي جده مغلطة  
وسيجي تفسير ان شاء الله تعالى والاصل في هذا الباب ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء اي بغنى كل دية  
موجبها القتل من الائمة الامم يعني حديث من بعد ساحتهم به عما يصالح به عن الدية وعن قتالها  
ولكن عدا وعن اقرار القاتل بالقتل خطا وقد كان قتله عمدا فان في هذه الصورة رجح الدية على القاتل  
في ماله وقوله من بعد بضم الال لانه لما انك من الاضافه بني على القيم وقوله في على العاقلة جبران  
وسيجي في العاقلة في باب استقلال اعتبار الخطا اي فيما عليه ويجب اي الالة في ثلاث سنين  
لنقصته عمر رضي الله عنه يعني ما روي عنه انه نص في الدية على العاقلة في ثلاث سنين والمراد عن كادوي  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لما يعرف بالراي ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه قد شاع الزجر  
عن سليمان عن شعث عن الشعبي عن الحكم عن ابيه فالا اول ما فرض العطا عن من الخطاب رضي الله عنه  
ووضع فيه الدية كاملة في ثلاث سنين في كل سنة ثلثا الدية في سنتين النصف في سنتين ما و ذلك  
في عامه وقال الترمذي في كتابه وقد اجمع اهل العلم على ان الدية تؤخذ في ثلاث سنين في كل سنة ثلث

والا يشاء وصحت وكنت  
اعلم ان الكفان في شبه العمد  
عند اي قول الامم كالمقتل بالخطا

الدية ويجب اي الالة حال كونها مغلطة وسنتين صفة التغلظ ثم بعد ان شاء الله تعالى في كتاب  
الديات ومخلق به اي بشبه العمد حرمان الميراث لانه اي لان حرمان الميراث حرمان القتل  
والشبهة توجب حواث عدا يقال لما اترس في القود في سقوط القصاص للشبهة دون حرمان الميراث  
لان الحرمان حرمان القتل بالضرر وهو قوله عدا لاميراث للقاتل ماله وان انكر مع شبه العمد وانما  
القتل عند خطا وقال بعض المجتهدين اي على ما لا يملك ما اسلفناه قال الاكل قتل اذ دية في عم الا ان  
خطا العمد قتل السوط والعصى ولكن المقتول من المقتول مثله ان يقول ما وروى الحواث يقال ما اسلفنا  
نظرا الى الحديث والمعنى المقتول قتل كان الاوجه ان يقول لما ذكرنا على ما لا يملك ما اسلفنا  
رحم الله الخطا على نوعين خطا في القصد وهو ان يرمى شخصاً بطنه صنادقا فاذا اصابه يرمي ويظنه حربا  
فاذا هو سليم قوله بطنه حمله حادثة والغا فاذا في الموضوع فاه المفاحة وخطا في الفعل  
وهو ان يرمى عرضا بفتح العين الحجر والراء وبالضاد الحجر وهو الهدف فقتل الاذي وموجب ذلك  
اي ما يقتضيه الخطا موجبة الدية والكفان على العاقلة لقوله تعالى فخذ من ماله ودية  
مسألة الى اهله الالة وبني على العاقلة في ثلاث سنين لما بينا اذ دية قوله ويجب في ثلاث سنين بقضية  
عمر رضي الله عنه ولا اثم فيه من كلام القدر وروى قال القدر يعني في الوجوه يعني عدم وجوب الالة في القود  
المذكورين لقوله عدا رفع عن متى الخطا والاشتيان قالوا اي المشايخ المراد من القتل اي اثم فقتل القلب  
عند المضاف لان اثم القتل غير مستحق وهو معنى قوله فاما في نفسه فلا يغري عن الائمة من حيث ترك العزة  
والمالعة في التبت في حالة الرمي في الكفان والدية يؤخذ ان باعتبار هذا المعنى اي لا يشر  
لانه لو يشار الى الرخصة بطريق السلامة والمباح فمقتله الكفان في الطريق واه اكان منه نوع  
اثم يستقيم فعلق حرمان الميراث به وهو معنى قوله ويحرم عن الميراث لان فيه اثم فصح تعليق الحرمان  
به اي القتل الخطا بوجه عدا عدا ما اذا العمد الضرب هذا متصل بقوله وموجب ذلك الكفان  
والدية وصورة ذلك ان يمتد الرجل ان يضرب موضعا بان قصد يضرب بفتح فخطا واصاب  
موضعا اخر بان اصابت عنقه فمات حيث يجب فيه القصاص لان القتل قد وجد بالقصد في بعض دية  
اذ جميع البدن كوضع حتى اذا اصابت عنق غير فهو خطا قال اي القدر وروى ما اجرى مجرى الخطا  
مثل ان يلقى على رجل مقتله فحكم حكم الخطا في الشرع لكنه دون الخطا حقيقة فانه ليس من اهل القصد  
اضلا واما وجبت الكفان ترك الخمر عن يومه في موضع يومه ان يصير قالا والكفان في فعل الخطا المباح  
يترك الخمر ايضا واما جعل بحر وما عن الميراث لجواز ان يكون تناوم وقوله بكن نائما حقيقة وهذا يستوفي  
حق الحرمان وفي الاصح ولو وقع من سطح على انسان فقتله او كان على دابة فوطات انسانا فمات او كانت  
في يد لينة او خشبة فمقتط على انسان فقتله فهذا مثل ان يلقى مقتول فاحرقه فاحرق الخطا  
واما القتل بسبب فاحرق البهائم واضع الحجر في غير ملكه وموجبه اذ انلف به اذ يلقى الدية على العاقلة  
لانه سبب القتل وهو منع منه فارتك موقعه في البهائم افعاس يعني في الحجر فوجبت الدية ولا  
كفان فيه ولا يتعلق به حرمان الميراث وقال الشافعي في الخطا في حكمه اي في احكام الخطا نعمت  
الكفان ويحرم عن الميراث وبه قال مالك واحمد لان الشرع ازاله فالا يعني في الضمان مكان الميراث  
وعندهم السبب كالميراث ولان القتل معدوم حقيقة لانه ليس مما شر للقتل حقيقة لان  
مما شر القتل يصل فعل من القاتل بالمقتول ولم يوجب الحق به اي بالميراث من حق الضمان صيانة  
للعقد عن الهدر على خلاف الاصل فيعني في عرجه وهو حق الكفان وحرمان الميراث على الاصل وهو  
عدم القتل هو ان كان ياتم هذا جواب عما يقال الحاضر في غير ملكه ياتم وما فيه مقصود اثم من الفعل  
يصح تعليق الحرمان به كما ذكرتم في الخطا وتغير الجواب هو انه وان كان ياتم بالحرق في غير ملكه لا ياتم بالقود  
على ما قالوا اي المشايخ وهذه الكفان اي الكفان التي تشارعنا فيها كفان ذب وكذا الحرمان عن  
الميراث بسبب اي بسبب القتل لا قبل منها فلا حرمان وما يكون شبه العمد في النفس هو عند فماتوا  
بني ليس فيما دون النفس شبه عدا ما هو عدا وخطا لان الالات النفس تختلف باختلاف الالة قاله  
الالة الا ترى ان فقا العين كما يقصد بالسوط والعصى الصغار

والا يشاء وصحت وكنت  
اعلم ان الكفان في شبه العمد  
عند اي قول الامم كالمقتل بالخطا



**ما روي في القصاص والدية** في هذا باب بيان ما يوجب القصاص والمأخر من جزاء القتل وكان  
على قتل العبد وهو قد بوجبه القصاص وقد لا يوجب جرحا أو نقصا في القتل **قال** سري  
العقد وروي القصاص واجب بقتل كل محضون له من من حق دمه إذا أمنه أن يسفك من جرح  
على التاميد أحسن منه عن المستامن ولا يشك بقتل الأب بقتله فانه قتل مثل المستامن محضون الدم مع أنه  
لا يوجب القصاص لأن ذلك من العارض فلا يوجب القصاص في القتل أو الجرح في الأصول لا العوارض  
إذا قتل عدا فدية له لأنه إذا قتل خطأ لا يوجب القصاص أما العمد فلا يمتنع في أول الكتاب  
الحكامات من قوله عثم العمد فدية وإن الحناية تنكامل بها **وأما** حنن الدم على التاميد **سري** أحسن  
من المستامن لأنه دمه شبيهة الأماحة بالقود إلى دار الحرب شارة الله بقوله **سري** شبيهة الأماحة  
وحنن المساواة بين القاتل والمقتول **قال** لا يوجب القصاص من جرح أو نقص في القتل لأن القصاص من جرح أو نقص  
بنائي وجوب القصاص بالوجوب الثاني أن حنن الدم على التاميد غير مقصود لأن ما يتصور فيه  
أن يكون المسلم في دار الحرب وهو يؤول بالارتداد أو العباد فانه تعالى والثالث لها مقصود  
عنه قتل العبد المسلم فانها موجودة فيه ولا قصاص للعدا مع أن قتل التاميد لشؤون المساواة وإذا  
قتل المسلم مستامنا وجب القصاص والمساواة بينهما **الحواشي** **سري** الأول أن المراد بالحق على التاميد  
كما هو محقق الأصول والارتداد فادعاه من لا يعتبر به وجوب الجزاء في داره أصل لا عارض عن التاميد  
أما القصاص ثابت ولكنه انقلبت بالاشتمال إليه **سري** الثاني أن القصاص من جرح أو نقص في القتل  
خلافا للعكس **قال** سري أي القود وروي **سري** بقتل الحر بالحر والحر بالحر والعقوبات **سري** بقتل العبد  
كقتل المسلم القصاص في العنق وقوله **سري** من قتل خطو ما فقد جعلناه له شبهة سلطانا وقوله تعالى  
وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس قوله **سري** عثم العمد فدية وقال الكاكي والحر بالحر وكذا ما لا مسقة  
ولكن لا يقتل العبد نفسه عندنا **قال** الحنفية **سري** إذا قتل العبد نفسه أيضا لما روي الحسن عن سمرة أنه  
عليه السلام قال من قتل عينا فتلناه ومن جرحه جرحه فتلناه الحنفية ما سمع من سمرة ولين جرح كان مجولا  
على الجرد دون ارادة الايقاع وقيل هذا مفسوخ بدليل سقوط القصاص من الحر والعبد بالاجماع  
**سري** وقال الشافعي لا يقتل الحر بالعبد **سري** وبه قال مالك وأحمد بن حنبل **سري** بقوله تعالى الحر بالحر والعبد  
بالعبد فمن جرحه جرحه **سري** وفي مقابلة الحر بالحر والعبد بالعبد لا يقتل الحر بالعبد لأن  
سني القصاص على المساواة **سري** من القاتل والمقتول **سري** أي المساواة **سري** سبيته من المالك والمملوك ولهذا لا  
يقطع طرف الحر بطرف العبد **سري** أي بطرف العبد **سري** خلافا للعبد بالعبد لأنها مستوية في المملوك  
وخلاف العبد حيث يقتل الحر لأنه تفاوت في نقصان فحوز أن يستوفي بالكل ومن عكسه كما في الطرف  
**سري** ولنا أن القصاص لعنيد المساواة في العصمة وروي **سري** أي العصمة **سري** بالدين يعني عند الشافعي أو بالدار يعني  
عندنا **سري** ولستوبان **سري** أي الحر والعبد **سري** أي الحر والدين **سري** والدار يعني القصاص منها **سري** والحر والدين  
من العبد **سري** وهذا هو الحق **سري** أي الكفر وحقيقه الكفر بقرينة شتمه الأماحة والدليل  
على ذلك قوله **سري** وحرمان القصاص من العبد من **سري** بكون **سري** أي علم **سري** باستنفاء شتمه الأماحة  
والدليل على ذلك أنه لو كان كما قلنا لما جاز حرمان القصاص من العبد من وهذا لا يجري من المستامين  
والنص تخصيص بالدين **سري** هذا هو الحق **سري** أي ما عدا المخصوص كما في قوله والاني بالاني فانه لا  
الذكر بالاني ولا العكس بالاجماع وفائد التخصيص **سري** أي من زاد قتل القاتل بالمقتول وذلك لأن  
دوى أن يقتل من العبد مدعي أحدهما فضلا على الآخر **سري** أي قتلتا فقال مدعيه الفصل لا يرضى  
الابتل الذكر منهم بالاني والحر منهم بقتل العبد **سري** أي ما عدا المخصوص كما في قوله والاني بالاني فانه لا  
عن الأطراف وقد أجيب **سري** أن القصاص في الأطراف لعنيد المساواة في الجزء الممتان فانه لا يقطع اليد  
الصحيحة بالشلل ولا المساواة بينهما في ذلك لأن الرق ثابت في أجزاها بخلاف النفوس فإن القصاص  
فيها بعنيد هاتفي العصمة وقد تساوا فيها **قال** **سري** أي القود وروي **سري** والمسلم بالذي **سري** أي يقتل المسلم  
بالذي وبه قال الحنفية والشافعية ومالك وأحمد وأبو ثور والشافعية والأوزاعي ورواه  
وأصحاب الظاهر وقول لفظوا الحسن البصري وفي المبسوط الخلاف فيما إذا كان القاتل حال القتل

أما القود في مائة أسلم القاتل بقصاص الجراح وعن مالك إذا قتل المسلم الذي عفته يقتل به لما روي أن عثمان رضي الله  
عنه أمر به في هذه الصلوة والغيلة أن يحد الرجل حتى يدخل بيته أو نحوها فيقتله أو يأخذ ماله أو كان معه **سري**  
أي الشافعية **سري** قوله عثم أي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافرا **سري** هذا الحديث رواه البخاري عن أبي  
حجزة قال سألت عليا رضي الله عنه هل عندكم شيء من السنة في القتل فقال القتل ومكان الأسير وإن لا يقتل مسلم  
بكافر وأخرجه أبو داود والشمساي مطولا وفيه **سري** لا يقتل مؤمن بكافرا **سري** ولأنه لا مساواة بينهما **سري** أي بين  
المسلم والذمي وقتل الحناية فدية له لأن الغالب إذا كان ذميا وقتل المسلم أسير فانه بعض منه بالاجماع  
وقد ذكرناه وكذا الكفر **سري** لعنيد تعالى وقائلهم حتى لا يكون فدية **سري** أي فدية الكفر **سري** فيورث الشبهة  
**سري** أي كون الكفر سحا فورثت في عدم المساواة **سري** ولما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذمي **سري**  
هذا الحديث روي في مسند أحمد **سري** أما المسند فخرجه الدارقطني في سننه عن عثمان بن مظعون ثنا إبراهيم  
ابن محمد الأسلمي عن زبينة بن أبي عبد الرحمن بن سلمان عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قتل مسلما بمعاذ وقال ما أكرم من ذمي بدينه **سري** وأما المسند فخرجه من طريق عبد الرزاق أحسن الثوري عن  
زبينة بن أبي عبد الرحمن بن سلمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكره **سري** **قال** الدارقطني في المسند  
ضعيف لا يقوم به حجة **سري** أوصل الحديث **سري** وفيه عثم **سري** وقال عثمان بن مظعون الراوي كان قتل الأسيير  
وسر الإجماع **سري** حتى كثر ذلك في روايته فسقط عن حد الاحتجاج به **سري** **قال** ابن البيلم أن وثقه **سري**  
وذكر في الثقات وهو رجل معروف من الباقين فإذا كان كذلك يكون حديثه صحيحا والمرسل تحته عندنا **سري**  
وأحمد وأبو بكر العلماء حتى قال محمد بن جرير الطبري إجماع التابعون على قبول المرسل ولو ترك الأمر ذلك  
المراسل لما تنبأ حدث **سري** والمرسل حتى قيل في المرسل بدعة **سري** وقال ابن عبد البر من روى المرسل فقد  
رد كثير من السنن **سري** ولما روى الشافعي أيضا من حديث أحمد بن محمد بن الحسن الشيباني أحسن  
قيل من الشيخ الأسدي عن ابن أبي ثعلبة عن الحسن بن سمون عن عبد الله بن عبد الله بن ماسم عن أبي  
الجبيل الأسدي قال أتى علي بن أبي طالب رجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الزمعة قال فقامت البيعة  
فأمر بقتله فجاء أخوه وقال قد عفوت فقال لعلمهم فزعوا أو هددوا وقال ولكن قتله لا رد على أخيه  
وعوضوني فقال أنت اعرف من كان ذميا فذمه كذمنا **سري** **قال** **سري** ذكر صاحب الشيخ  
أن الحسن بن سمون هو الجدي **سري** قال ابن المديني ليس بمعروف قل من روى عنه وقال أبو حاتم ليس بالقوي  
في الحديث بكتب حديثه وذكره البخاري في الضعفاء **سري** **قال** **سري** ذكر ابن حبان في الثقات قال وروى  
يعني **سري** ولأن المساواة من المسلم والذمي في العصمة ثابتة نظر إلى التكليف **سري** يعني عند الشافعي إلا  
أي ونظر إلى الدار يعني عندنا وإن كان كذلك لا يثبت عندنا حاصلة أنه لا يوجب القصاص ولا فدية لكان  
ولا يمكن من فاسمها إلا بان يكون مجرم التعرض مدفع استجاب هلاك والمبعض كذا المحارب **سري** هذا هو الحق  
عن قول الشافعي كذا الكفر **سري** يعني من أسلم أن أطلق الكفر **سري** أي المبيح كذا المحارب قال الله تعالى  
قالوا الذين لا يؤمنون بالله أن يقولوا حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون **سري** دون المسالم **سري** أي دون  
كفر المسالم لأنه لعنيد الله صار من أهل الذممة **سري** أو نأفلم يقول كفرن سحا ولهذا القدر المراه لا يبيح  
القتل لأن كفرها عار عار على الحراب لأنها بنفسها غير صالحة لها والعصمة بالدار توفى النفس والمال  
جميعا حتى يقطع لبره مالا الذي وحقق دمه أيضا لعنيد الله **سري** والقتل مثله **سري** هذا وقع  
لعنيد الشافعي فيورث الشبهة **سري** بانه أنا قتل مثله **سري** أي قتل الذي بالذي يؤذن باستنفاء الشبهة  
**سري** يعني يعلم بأن كفرن الذي لا يورث الشبهة **سري** أي لو أدرتها ما جرى القصاص منها كما لا جرى من الحر بين  
فان قبل يورث الشبهة إذا قتلته مسلما فذلك يكون قبل قتله المسلم معصوما كما لمسلم محب القصاص  
والمراد بما روي **سري** هذا هو الحق **سري** أي الكافر الحزبي **سري** **سري** أي ساق الحديث وبوقوله  
الشافعية من قوله لا يقتل المؤمن بكافرا **سري** الحزبي **سري** أي الكافر الحزبي **سري** **سري** أي ساق الحديث وبوقوله  
ولا ذم وعنه **سري** بانه ما ذكره الطحاوي في شرحه لا تارة الذي يحكمه أبو حنيفة عن علي رضي الله عنه  
لو يكن مفردا ولو كان مفردا الاحتمال ما قالوا لو كان موصولا بعنيد وهو قوله ولا ذم وعنه **سري** ووجه  
ذلك أنه عطف هذا على الأول **سري** والعطف للمخارعة لأن المعطوف غير المعطوف عليه **سري** وفي المبسوط  
والاستمرار والواو للعطف حقيقة خصوصا لا يكون مستقلا بنفسه وجرا لاول بقى القتل قصاصا

العصمة



فيكون غناه ولا يشك في علمه  
في ملكه كما في ملكه كان الكائن  
في الكماله مع

55



فيكون بعد فعل الاستملاك وجوب المساواة فيما بين المتكفلين من الزيادة ولو لم يحصل المقصود ما فعل به فنجس  
الحال من عند الله لا بد من انتفاء القصاص فنجس الحال من عند الله كما في كسر من كسر من انسان سوى السن  
عقل فانه لا يقتضيه ما اذا جاوزت القصاص كله عند توفيه الزيادة فلا يجوز ترك القصاص ولو لم يترك  
القدوري **م** واذا اقبل المكاتب عدا وليس له وارث الا المولى وترك وفاء فله **س** اي المولى **م** القصاص عند  
اي حصة واي يوسف رحمه الله تعالى **م** وبه قال ثلثة ائمة القصة ان كان قابله عهدا اما لو كان قابله  
حزرا لا يجزى القصاص كما في **م** وقال محمد لا يرى في هذا قصاصا لانه اشبه سببا لاستيفاء فانه  
**ش** اي فان سببا لاستيفاء الولاء ان مات حر او المملوك ان مات عبدا وصار هذا كمن قال لعبي  
لعتني هذه الحاربه بكذا او قال لولبي زوجتها منك لا حل له وطهرها لا خلاف لسبب فكذلك هنا وقال الاكل  
كانه حال حول الادب والشبهات **م** ولما **س** اي لا يوجب حصة واي يوسف ان حق الاستيفاء للمولى يثبت على القدر  
**س** اي على حق من اراد يموت حر او على بقدر ان يموت عبدا **م** وهو اي المولى معاوم والحكم محمد **م** وهو استيفاء القصاص  
واخلاف السبب لا يقتضي في المنازعة ولا الى اختلاف حكم فلا يملك **س** اي باختلاف السبب كما لو قال  
المقرب لك على النفس من محمد وقال المقرب من من محمد لا لفعل على المقرب ولا بصراخ اختلاف السبب **م** خلاف  
ملك المسألة **س** اي سأل الحاربه لان حكم ملك المقتل بغير حكم ملك النكاح **م** لان ملك المقتل يثبت لغيره والملك  
مقصود فالحال الثابت مقصودا كالحال الثابت بغيره وتختلف حكماتها ولما لم يتفعل على احد الحكمين لم يثبت لغيره  
**م** ولو ترك وفاء وله وارث غير المولى **س** اي ولو ترك المكاتب المقتول وفاء والحال انه لو اراد غير مولا **م** فلا يصح  
**س** اي عند اصحابنا لا خلاف خلافا لائمة الثلثة وان اجمعوا استم المولى لانه استبعد له الحق **م** لانه **س** اي  
منه حق المولى ان مات عبدا او الموارث **س** اي من له حق الموارث ان مات حر **م** اذا ظهر الاختلاف **س** اي لانه ظهر الاختلاف  
بين اصحابنا في مؤنة على بعض طرقات الرق **س** اي على وصف الحرته بان مات حر او على وصف الرقبة بان مات عبدا  
فثبت على عبدا الله من شعور يموت حر اذا اذنت كما تبين فيكون الاستيفاء لورثته وعند من يثبت رضى الله  
عنه يموت عبدا وبه قال الشافعي احمد فيكون الاستيفاء للمولى فلهذا الاختلاف لا يجزى القصاص **م** خلاف  
الاولى **س** اي المسألة الاولى **م** لان المولى يتعين بها فنجس القصاص على الاختلاف وان لم يترك وفاء وله وارث  
احترار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا لانه مات عبدا لا يفسخ النكاح **م** انكاحه **س** اي لا يفسخ  
العضد اقبل ولو ترك وفاء وله وارث ارقا لعدم القابلية في ذكره لان حكمه حكم المذكور في الكتاب **م** خلا  
معنى البعض اذا اقبل لم يترك وفاء **س** اي لا يجزى القصاص للمولى **س** لان الحق في البعض لا يفسخ بالحق  
ما عتق منه وهذا على قول من قال بحرية الاختلاف **م** واذا لم يجزى القصاص حتى يمتنع الرهن والمرتهن  
**م** لان الرهن لا يملك له فلا يملك **س** اي القصاص والراهن لو تركه **س** اي القصاص لطل حق الرهن في الدين  
فليشترط او جئنا عما يسقط حق الرهن برضاه **س** وفي المعنى الجامع الصغير لم يخر الاسلام وغيرهما  
لا يثبت لهما القصاص وان احتكما اذ كان عبدا المكاتب واجتمع المولى مع المكاتب وحل له وفاء  
الفاصل في ثلاث سنين وفي الايضاح اذا احتكما للرهن ان يقتل عند اي حصة وعند من لا قال  
الشافعي واحدا استيفاء القصاص للرهن لانه هو المالك **م** واستوفى لم يثبت للرهن عليه شيء عند الشافعي  
واحمد في رواية يثبت عليه قيمته فتكون رهنا مكانه **م** قال **س** اي محمد ورجع الصغير **م** واذا اقبل  
ولي المعتق **س** يعني ماله وهو ابنته فلا **س** اي فلا بالمعصية بوجده المقتول ان يقتل وبه قال مالك  
واحمد وقال الشافعي لم يكن لوليه استيفاء لان فيه اسقاطا لغيره الصغير والمعتق لم يسطر بلوع الصغير  
وافاقه المحدثون ويحبس الفاضل **م** لانه **س** اي لان استيفاء القصاص من الولاءة على النفس شرع لا راجع  
اليها الى النفس وهو شفي الصدر معلنه كالانكاح ولا تقوم ان كل من ملك الانكاح ملك استيفاء القصاص  
كالاح فانه ملك الانكاح دون القصاص لانه شرع للشفي وللأب شفقة كاملة بعد صرد ولده  
كغير ربه فجعل ما حصل له من الشفي كالحاصل للأب خلافا لالاخ **م** وقال الاثراري **س** وقال بعض الشافعية  
في هذا الموضع كل من ملك الانكاح لا يملك استيفاء القصاص فان الاخ ملك الانكاح ولا يملك استيفاء  
القصاص **م** قول هذا الشافعي لان الاخ ملك استيفاء القصاص الذي لا يمكن منه وهو اقرب منه  
كالات والاب ولذلك ملك الانكاح اذ لا يمكن له ولي اقرب منه انتهى **م** اراد بعض الشافعية ان يملك  
والاكل فانها اللذان ذكرنا ذلك فمن ذكرناه مسلما ذكرنا ومن اعين نظره فيه ان ذكره غير موجه **م** وله **س**

قال عبد الرزاق

اي واللات ان يصالح لانه انظر في حق المولود **م** لكن هذا فيما اذا صالح على قدر الدين ولو صالح باقل منه لم يجز  
الخط وان قبل وجب كمال الدين وقال الاثراري وقال بعضهم في شرحه هذا اذا صالح على قدر الدين فذكرنا  
الآن فاقلا عن الكافي **م** قال ولنا فيه نظرا لان لفظ محمد في الجامع الصغير مطلق حيث جاز صلح الله المعنوه  
عن دم قربه مطلقا لانه قال وله ان يصالح من غير قيد بقدر الدين انتهى **س** في نظره نظرا لانه يجوز  
ان يكون مراد محمد وله ان يصالح مقبلا لهذا القيد على ما لا يخفى وقال الشافعي في قول واحد في رواية لا يجوز  
لانه لا يملك اسقاط قصاصه **م** وقال الشافعي في قول واحد في رواية لا يجوز اذ كان الصغير والحيث  
محتاجا الى النعمة ولا مال له لها حاجته الى المال للمعطي وكسره ان يعفو لان فيه انتطال حقه وذكر ذلك اي  
الحكم ان قطع يد المعنوه لما ذكرنا **س** اي من قوله لان من باب الولاءة على الصبي والوصي غير له الاب في جميع  
ذلك **س** اي فيما ذكر من الاحكام **م** الا انه **س** اي لا ان الوصي لا يقتل **م** لانه ليس له ولا يملك على نفسه **س** اي  
على نفس المعنوه **م** وهذا **س** اي استيفاء القصاص من قبله **س** اي من قبل الولاءة على النفس على ما يدل المذكور  
وبتدريج تحت هذا الاطلاق وهو قوله والوصي غير له الات **م** الصلح على النفس استيفاء القصاص  
في الظرف لانه ليس له الا القتل **س** اي فان لم يستثنى الا القتل المسألة المذكورة في الجامع الصغير  
كما ذكرنا **م** في كتاب الصلح **س** اي ذكرنا في كتاب الصلح من الاصل ان الوصي لا يملك الصلح لانه يصرف في الضر  
ما لا اعتبار عنه **س** اي لان الاستيفاء يصرف في النفس كان لا اعتبار عنه لمقتضاه وهو معنى قوله  
فمن لم يزل له الاستيفاء فلا يجوز حينئذ صلح الموصي **م** ووجه المذكور من **س** اي في الجامع الصغير  
ان المعصود من الصلح المالك انه يجب بعهده **س** اي بعد الوصي كما يجب بعهده الات فوجب القول  
بصحته **م** خلافا للقصاص حيث لا يملك الوصي استيفاء في النفس لان المقصود من القصاص الشفي  
وهو **س** اي الشفي مختص بالآب لقربه وكان شفقتة وهذا سر معهود من الاباء والوصي لا يملك لغيره  
في الشفي ودرن التار **م** ولا يملك **س** اي الوصي **م** العفو لان الات لا يملكه لانه من رباط حقه  
فاذا كان كذلك فهو اولى **س** اي العفو من الوصي ولا يملك لغيره هذا الفصل في الروايات  
التقت في الاب انه يستوفى القصاص في النفس وما دونها وانه يصالح في الباين جمعا وتقت  
الروايات في الوصي في فعل واحد وهو صلحه في النفس على ما لفظ قال في الجامع الصغير يصح  
ذلك وقال في كتاب الصلح لا يصح **م** قالوا **س** اي المتاح القصاص ان ملك الوصي الاستيفاء في الظرف  
كما لا يملك في النفس لان المقصود محدد وهو الشفي في الاستحسان يملكه لان الاطراف لعلها سائلة  
الاموال **م** فانها **س** اي فان لا اطراف خلقت وقاية لا يقسم كمالا على ما عرفت في الاصول **م** وكان  
استيفاء **س** اي استيفاء الوصي بمنزلة الصوف في المان يجوز **م** وفي المحيط القصاص على حصة  
وهو الاظهر على قوله لا يملك لانه لا يملك في الظرف كالفرد في حكم القصاص بالكلية وهو قول الشافعي كما لا يملك  
في النفس في الامحسان يملكه وبه قال مالك واحمد وفي جامع ابي الليث هذا اذا ادرك معنوها  
فاذا ادرك عاقلة عنه لا ولاية للوصي في ماله ولا في نفسه في قول زفر وقول اي يوسف حكم الذي  
ادرك معنوها سواء في الميسر لو كان حرا وسوق فهو كالمعتق ولو كان عبدا العقل كان هذا الجنون  
الحادث مطبقا بسفط العقود وعن محمد لو حن لعقل لا يقتل لانه لو عتق بعد العقل لو قضى عليه  
والعقل لا يقتل فاسا وقال في موضع اخر يقتل وعنك يوسف مثل الرق لا يقتل فاسا بعد الرق يقتل  
فاسا واستحسانا والصبي بمنزلة المعنوه وهذا **س** اي في القتل الصلح وعدم جواز العفو قال في المحيط  
اي في هذا المعنى الاب ان يستوفى القصاص الواجب للصغير في النفس وما دونها وقال الشافعي ليس  
ذلك والقاضي بمنزلة الاب في الصلح ملك الاستيفاء في النفس لانه ولاية في النفس والمال جمعا  
الا يرى في من قتل ولا ولي له يستوفيه السلطان والقاضي غير له اي بمنزلة السلطان وفي المحيط قال  
ابو يوسف ليس للسلطان ان يقتل اذ كان المقتول من اهل دار الاسلام كالقبط كما لعله ان يعفو  
بغير مال وقال الاثراري للسلطان ان يقتل قال مالك وله ان يصالح وكذا اذا اقبل القبط  
في قول اي حنيفة ومحمد قال محمد في الجامع الصغير ومن قتل ولده صغيرا وبكارة فليكن ان يقتلوا انفا  
عنه اي حنيفة اي قبل بلوغ الصغير وبه قال مالك واحمد في رواية والليث بن سعد وحماد  
ابن سليمان والاوزاعي وحماد ومالك وقال ان كان المقتول له صغيرا واخا كبيرا اخت كسر ففلاح

في الولاءة



اولا تحت ان يقتضوا قبل ارفع الصغير **و** قال **س** اي يوسف ومحمد ليس لكبار ان يقتضوا  
حتى تدرك الصغار وانه قال الشافعي في الاظهر واحق وعلم عبد العزيز وان شئتم وان الى  
لن لا ان القصاص مشترك بينهم اي بين الصغار والكبار ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزئ لانه نص  
في الزوج ولا يقبل الوصف بالتجزئ في استيفاء اكل النطال حتى لا يقتضوا الصغار يوسف اي القصاص  
لا ادراكهم اي لا يلزمهم **م** كما اذا كان **س** اي القصاص بين الكبير من احد ما غاب فانه لا يقتصر حتى يحضر  
الغائب **م** او كان **س** اي القصاص بين الكبير من احد ما غاب فانه لا يقتصر حتى يحضر  
موت غائب فليس للحاضر ان يسو في القصاص حتى يحضر الغائب وفي المستوط صورته عند مشتر  
بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير استيفاء القصاص قبل ان يدرك الصغير بالاجماع **م** وله **س** اي  
ولا ينفق رضى الله عنه **م** انه اي القصاص حتى لا تجزئ بثبوته لسبب لا تجزئ وهو لفراصة  
واحتمال العفو من الصغير منقطع **س** اي في الحال ولا يقتصر بالشبهة في المال **م** فيثبت **س** اي حتى  
القصاص **م** لكل واحد كمال **س** اي على الكمال كما في ولاية الانكاح حيث يجوز لاحد ولقاء الصغير  
ان يزوجها لان لكل واحد منهم ذلك غلاتا لكبرى من اذا كان احدهما غائبا فليس للحاضر ان يقتصر  
لاحتمال ان العفو من الغائب ثابت بلا شبهة **م** ومثاله الولي ممنوعه **س** هذا جواب عن قوله  
او كان من الولي من قالوا انه لا روايه في هذا فيمنع او يقول انه لا ينفق احد مما لا يستيفاء فليس  
فقول ان احد للولي انما ينفق بالاستيفاء لان السبب لم يكل في حقه لان بعض الملك وبعض الولي ليس  
لست صلا فصارا جميعا كخص واحد فيقتل ملك قصاص واحد بخلاف القراه لانها سبب كامل كالحكم  
كل القصاص في المستوط اجمع ابو حنيفة ايضا يماري ان الحسن بن علي رضي الله عنهما قتل عند الرحمن  
معه لعنه الله وفي اولاد علي رضي الله عنه صغار ولم ينظر بلوغيهم وفي الاسرار وروي عن علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه انه لما اصابه من رجل قال **س** في صفة اما انت بالحسن فان شئت ان تغفوا عاف  
وان شئت ان تقتصر فاقض بضربه واحده واماك والمثله فلما مات علي رضي الله عنه قتل به وفي رثه  
على صغار منهم العباس بن علي رضي الله عنه وكان له اربع بنين وذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم  
من غير نكير **م** قال **س** اي محمد في الجامع الصغير ومن ضرب رجلا عمر **س** فيض الميم والسند الداء قال  
صاحب المغرب هو الذي يعمل به في الطين **م** فقتله قال اصابه بالحد **س** اي بالحد الذي في احد  
طرفي الممر **م** بل لا خلاف لوجود القتل على وجه الكمال وهو **س** اي قولهما **م** رواه عن اي  
حنيفة **س** اعتبار منه لالة وهو الحد بل ان الحد سلاح كله وعرضه في ذلك سواء **م** وعينه  
**س** اي عن اي حنيفة **م** اما جمل القصاص اخرج كذا ذكره الطحاوي وهو الاصح على ما بينه ان الله  
تعالى قال لا تراه في هذه الحوالة نظره **م** قال الكافي هو قوله بعد ذلك ولا يملك من الجرح والدم  
لغصور الثاني عن جرح الظاهر الجرح **م** وعلى هذا **س** اي وعلى هذا الاختلاف الضرب الصريح بالميزان  
يعني اذا كانت من جرحه واما اذا اضربه بالعود فاما تحمله لوجه لوجود قتل النفس المعصومة واما  
القصاص حتى لا يحد الدماء يعني لما وجد قتل النفس المعصومة وامتنع وحول القصاص وجب له  
حتى لا يحد الدماء يعني دم المقتول **م** ثم قيل هو **س** اي عود الم **م** اذا كان لا يملك من الجرح والدم  
قتل بالمثل كدم القصاص وجرح الجرح لا يحل القصاص عند اي حنيفة والله اشارة وفيه خلاف اي  
حنيفة على ما بينه ان شاء الله تعالى **س** في الدية في ماله في ثلاث سنين لانه عهد وعندهما القصاص  
لانه قتل عهد **م** وقيل هو بمنزلة السوط يعني اذا كان العود مما يلبس وفيه خلاف الشافعي وفي ماله  
الموا لالة **س** يعني في الضرب بالعصى الصغير والجرح الصغير اولى الصربات على وجه الاحتمال  
النفس عاده لانه دالة القصد الى القتل **م** قال مالك واحمد وهو معنى قوله **م** له **س** اي  
الشافعي ان المولات في الصربات ان مات دليل لعن تحقيق موجب للقصاص **م** ولنا حادونا الان  
خطا قتل العهد قتل السوط والعصى لم يفضل من الموات وغيرهما وروي عنه العهد الحد سواء  
مضى من حدت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الا ان دية الخطا شه العهد ما كان بالسوط والعصى  
الحدت ولا فيه شبهة عند العدة لان الموا لالة قد استعمل المتأديب لانه قد شرع حدا لعن  
في مواضع لا يكون القتل شرعا فلو كان ذلك لالة القصد لم يشرع في موضع لا يكون القتل

مروعا

شروعا واوله اعترافه القصدية خلا لا لصرايات **س** اي اوله لعل الضارب غشيه القصد في شاطرها  
**م** فعوى او القتل عند **س** اي تخلفوا اول الضرب عن القصد يمكن الخلف في العدية **م** وعساه اصاب القتل  
فاقصى الى القتل فلا بد ذلك على العهد والشبهة داره **س** اي اياه للقول ولا يحل القصاص في جرح الدية  
في ثلاث سنين **م** قال **س** اي محمد في الجامع الصغير ومن عرق صبيا او مالا في الجرح فلا قصاص عليه عند اي  
حنيفة **م** وقال لا يقتصر منه وهو قول الشافعي عن ابن عمر **س** اي عند اي يوسف ومحمد يستوفى جراح  
جرح الرتبة بالسيف **م** وعنده **س** اي وعند الشافعي **م** يعرف كما سناه من قبل **س** اي وان يقتل به مثل ما فعل بهم مال  
شيخنا العباس **س** اي الشافعي والحكماء لا يستدلون بالشافعي بالحدس المذكور واستدلوا بما لم يذكروا وقالوا  
الشريعة النص يقتضي التعريف وهو من ههنا الشافعي ويكون حجة لها ايضا على اي حنيفة في نفي وجوب  
الدية والحديث رواه البيهقي في سننه وفي المحرر من حدت الرازي عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من عرض عرضا له ومن جرحه جرحا ومن عرقه عرقا **م** قال صاحب التنقيح في هذا الاسناد من جعل حاله  
قال لا يرازي الحدت غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ولين سلمنا فهو محمول على الشبهة بدليل  
اضافة التعريف الى النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال من عرق عرقا له ولم يقل من عرق عرقا **م** الحد  
مرفوع ولكنه ضعيف على ما يحكي عن قريب وفي الجامع الصغير ولو احسن تنويرا فالقاء في النار ولا ينج  
ان يخرج منها فاحرقه فنبه القود وفيه اشارة الى ان الاحتمال في القود ولو لم يكن فيه النار وفي جمع  
التعريف هو الصحيح ولو القاه في نار ثم اخرج به وفيه رفق **م** حتى مات فنبه القود وان كان  
يحيى يذهب فلو اوجزه تمام كارها وناولته او اكرهته على شربه فله قود فيه ولا لاله فالتة هذا  
استدلوا لها بانه ان الماء لا ينجي منه عادة **م** وقال **س** اي حنيفة في القتل في الماء القتل في سعة لها اما العهد  
**س** اي فاستعمال هذه الالة علامة العدية **م** ولا ترا **س** اي ولا شك **م** في العضة **س** اي عضة الحبل لان  
كلاهما اذا كان المقتول محمول الدم على الشاهد وقد وجد فحج القصاص **م** وله **س** اي ولا ينج  
قوله عم الا ان قتل خطا العهد قتل السوط والعصى فيه وفي كل خطأ ارس وقد مر الحدت في اول  
الكتاب **م** ولان الالة **س** اي الماء التي جعلنا كالة غير مفيدة للقتل ولا سبب له فيه **س** اي في القتل  
لتعذر استعانه فتمكنت بشبهة العدية ولا ان القصاص يستفي على المائدة ذكر هذا لانه الحق العرق  
بالقتل القصاص لغة العرف يعني عن المائدة استدل عليه بقوله **م** ومنه يقال قتل اثره  
**س** اي تبعه **م** ومنه المقصد **س** اي وهو المقاص يقال الجمل من الجرح الذي جرحه وهما حلتان يعني حيث المقصد  
مقصده لان كل واحد من الحظين ثمة الاخر **م** وقال شيخنا العلامة **م** قوله للحكمين هكذا يتضح من وقوع  
في النسخ للحكمين ولا وجه له لان الحكم الذي جرحه كما ذكرناه ولا مائدة من الجرح والدم فلو كان ذلك  
مائدة من الجرح والدم لان الدق يعمل في الباطن دون الظاهر والحق لا سيف يعمل  
في الظاهر والباطن جملنا اشارنا اليه بقوله **م** لقصور الثاني **س** اي الدق عن جرح الظاهر وكذا لا يما لان  
**س** اي الجرح والدق في حكم المؤخر لان القتل بالسلاح غالب وبالمثل ناد رؤس عنة الزجر في الغالب  
**م** لا في النادر **م** ولهذا شرع الحد في ضرب الجرح لا في شرب الحمة البول وما رواه **س** اي وما رواه الشافعي  
من قوله من عرق عرقا غير مرفوع **س** اي غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم **م** وقال الكافي **س** اي غير  
ثابت **م** اما هو من كلام رواه والاصل من الجرحين وهو مسمى **م** قال عام لا يعذب بالشار الا بالشار الثاني  
قد ذكرنا ان ابيهم قد رواه مرفوعا ولكنه ضعيف لا يقوم به الحجة **م** واحاط **س** عن المصنف  
بحوايه آخر وهو قوله او هو محمول على الساسة وهذا جواب بطريق التسليم ولين سلمنا انه مرفوع  
ولكنه محمول على الساسة اضافه النبي صلى الله عليه وسلم فعل التعريف في نفسه باسناد الفعل  
قال عرقناه وقد مر الكلام فيه وقيل هو مفسوخ بقوله عم لا يعذب بالشار الا الله وقد ذكرنا سقام  
الحديث من عرق عرقا ولا يقال ان بعض حديث واحد مفسوخ دون البعض **م** واذا اشنع القصاص  
في التعريف وجبت الدية على عاقلة **س** اي على عاقلة الذي عرقه ثلاث سنين لانه شبهة العهد وقد مر  
حكم شبه العهد اشار اليه بقوله **م** وقد ذكرناه **س** اي فيما مضى عنه ذكر شبه العهد واختلاف الروايتين  
في الكفان **س** اي اختلاف الروايتين لانه سنده او قوله في الكفان خبره يعني اختلاف الروايتين في  
حنيفة في شبه العهد الكفان في القتل بالمثل في روايه جرح وفي روايه لا يجتال في الدية قال الدية

وهذه الكلام لا ينفك عن سنده  
او سنده لا ينفك عن سنده  
اشارت الى كلام الشافعي



























أخلاقاً الثابت موجباً لقتل وهو الدية فكان العفو المضاف إلى القتل مضافاً إلى غير محله فلا يصح وإذا لم يصح  
العفو عن القتل لا يكون العفو عن القتل وهو معنى قوله فلا يتناول العفو خلاف العفو عن الجناية ولا أنه  
شيء لأن لفظ الجناية اسم جنس يتناول الساري وغيره وبخلاف عن الشدة وما يحدث منها لا أنه صريح  
في العفو عن السارية والقتل وهذا ظاهر ولو كان القتل خطأ فقد أحياه في مقتله حتى أحياه محمد  
في هذه الوجوه بحري العفو عن القتل وهو العفو عن القطع وما يحدث فيه عفو عن الدية بالانفاق فيما إذا كان  
القتل خطأ والثاني للعفو عن الجناية فإنه عفو عن الدية أيضاً وخلافاً من حيث الخلاف  
بين أي حنفية ومن صاحبها وهو أيضاً في نوعين أحدهما أن العفو عن القطع مطلقاً عفو عن الدية عندهما  
إذا كان خطأ وعند أي حنفية يكون عفو عن الدية لا غير والثاني أن العفو عن الشدة عفو عن الدية  
إذا سرت عندهما وعند أي حنفية عن ارتش الشدة لا غير أدن ما بالمداي علم وهو فعل ماض من الأدان  
بذلك الظاهر أي طلاق محمد في الجامع الصغير حيث قال أن من قطع يد رجل فعلى المقطوع يد لأنه ذكر  
مطلقاً من غيره وصفاً للدية والخطأ وقال في الخارج الشدة فإن قلت الوضع في قول المصنف ليدل قوله  
فعلى القاطع الدية في ماله فلا يكون قطعاً قلت الوضع مطلق إلا أن قوله فعلى القاطع الدية في ماله  
جواب لأحد نوعيه أي عليه الدية في ماله أن كان عمداً إلا أنه ان كان خطأ فهو من الثلث وإن كان عمداً  
فهو من جميع المال لأن موجباً للدية القود ولو تتعلق به حق الورثة لما أنه ليس بمال نصارى إذا أوصى  
بما عاق أَرْضَهُ أي إذا تبرع بمنافع أرضه في ماله بالقرابة والتباعد بها المستعبر ثم مات لمعبر  
كان ذلك من جميع المال لأن المنافع ليست بمال قال الأكل وفيه بحث من أوجه الأول أن القصاص  
موروث بالانفاق فكيف لم يتعلق به حق الورثة الثاني أن الوصية بما عاق أرضه باطله وإن صح  
تحكم النهاية بسكن الوصي له يوماً والورثة يومين أن لم يقبل الشدة وأن قبلها تقرير الثالث للموصي  
والثالث أن المنافع أموال فكيف صارت نظير المال ليس مال الجواهر عن الأول أن المص  
نعم يتعلق حق الورثة به لا كونه موروثاً ولا شتافي بينهما لأن حق الورثة إنما يثبت بطريق الخلاف  
وحكم الخلف لا يثبت مع وجود الأصل والقصاص في المال أيضاً لا يثبت فيه لعاقب حقه لا بعد موت  
الورث لكن ثبت ذلك شرعاً بقوله صلى الله عليه وسلم كمن نفع ورثته أغنى أحسن من أن يدعيهم العرقلة  
تكتفون الناس ورثتهم أغنى إنما يحقق بغيره عما يتعلق به العفو وهو المال فلم يتعلق به لمعرف  
فيه فيزكهم عالة تكتفون الناس القصاص ليس مالاً لا يتعلق به كونه موروثاً لأن لا رث خلافة ولي  
بالمثل الحقيقي والحكمي أو كاحد أو لاده حقيقة أو حكمياً بغيره خاص بخو زان استعارة المطلقه وعن الثالث  
أن المنافع أموال إذا كانت في عقد فيه معارضة وقوله فيعتبر من الثلث فيه أشكال وهو إذا اعتد  
من الثلث كان وصية والقائل من العاقلة والوصية للقائل باطله فيجب أن لا يصح في حقه وصية  
لأن المخرج لم يقبل وصية ذلك شلل الدية وإنما عفي عنه المانع بسبب الوجوب فكان من غيراً مقبلاً  
ولا مانع عنه إلا أن يرى أنه لو وصيت له شيئاً وسلم كان قال أي قال محمد في الجامع الصغير وأما قطع  
المرأة يد رجل فبشرها على يد ثم مات فبشرها من قبلها وعلى عاقلة الدية ان كان خطأ وإن كان عمداً  
ففي ماله قول على يد أي على موجب يد وقد يقولون ثم مات الزوج في وجوب مهر المثل لأنه إذا لم تمت  
فبشرها على اليد صحت للتمتة وبشرها رثاً ليد مهرها بالإجماع سواء كان القتل عمداً أو خطأ  
تزوجها على القطع أو على القتل وما يحدث منه أو على الجناية لأنه لما سرت أو تبين أن زوجها الأرش  
دون القصاص لأن القصاص لا يجري في الأطراف من الرضول والمرأة عندنا والأرش ضابطاً كما ذكره  
المجيب وقاضي خان وهذا عند أي حنفية أي هذا الحكم عنده أن العفو عن البدل لا يمكن عفواً عما عدا  
منه عند فالتزوج على البدل لا يكون من وجاهل ما يحدث منه ثم القطع إذا كان عمداً لم يكن هذا الزوجاً  
على القصاص من الطرف وهو ليس بمال فلا يصح مهره إلا سبباً على تقدير سقوط أي سقوط القصاص  
فيجب مهر المثل عليها الدية في ماله فان قيل يتوهم أن الزوج يضمن العفو والعفو لا يضمنه فلا يجب  
عليه الدية فأجاب المصنف بقوله لا لأن الزوج وإن كان يضمن العفو على ما بين أن شاء الله تعالى إلا  
أن قوله وقد رضي سقوط حقه من غير القصاص أي لكن يضمن العفو عن القصاص في الطرف في هذه الأقوال  
أي فيما نحن فيه وإذا سرت سارية قتل النفس لم يتناول الدية العفو عن القتل فيقتل العفو عن القتل فيقتل الدية

وغيره

ويجب مطلقاً لانه عدمه والعاقلة لا تخلل العهد والقصاص أن يجلب القصاص على ما بينة من يدينه قوله لانه هو الموجب  
للعهد وإذا أوجبت مناهر المثل عليها الدية أي والحال أن عليها الدية تقع المقاصد م إذا كانا أي من  
المثل الدية على الشوأم فإن كان في الدية فضل شرده أي شرده المرأة على الورثة أي على ورثة الميت م وإن  
كان أي الفصل م في المهر رد الورثة عليها أي على المرأة م وإن كان خطأ يكون هذا من أي الزوج تزوجها على  
أرش اليد م وإذا سرت إلى النفس تبين أنه لا أرش ليد م إن السعي معدوم يجب مهر المثل كما إذا تزوجها على ما في البد  
ولا شيء فيها أي والحال أنه لا شيء في اليد ولا يتقاضى أي لا يتقاضى ما على الزوج من مهر المثل وما على المرأة من  
الدية م لا خلافاً لدم م لأن الدية يجب على العاقلة في الخطأ والعقل هنا خطأ والمهر م أي يجب المهر على مهر المثل  
لها ولا يتقاضى وإنما تكون المقاصد إذا أخذت الدية في الوجوب لها وعليها كما إذا أعطت عهداً وسرت إلى النفس  
لأن الدية يجب عليها لا على العاقلة لانه عدمه والمهر لها أيضاً فأنشئت الدية فوقع المقاصد م قالت أي  
قال محمد في الجامع الصغير م ولو تزوجها على اليد وما يحدث منها في الجناية م أي تزوجها على الجناية  
أي على الجراحه ثم مات من ذلك والقطع عهد فلما مهر المثل في بعض النسخ فلما مهر المثل لأن هذا تزوج  
على القصاص وهو أي القصاص لا يصح مهره إذا كان كذلك فيجب مهر المثل على ما بينا من أنه سمي بالاصح  
مهر م وصار أي هذا م كما إذا تزوجها على حرة أو حرة حيث يجب مهر المثل في هذا ولا شيء عليه م أي  
على المرأة لا القصاص ولا الدية ومما هو فائدة التعميم بقوله ولا شيء له لانه لما جعل القصاص مراً فله  
رضي بسقوطه بمهر المهر م هذا كتاب جواب لما يقا بلشعني أن يجب القصاص لانه ما رضي بسقوطه مطلقاً  
بل بسقوطه من جهة المهر وكما حصل الجواب أنه جعل القصاص مراً فقد سمي مالا يصح مهره فسقط أصله كما  
إذا سقط القصاص بشرط أن يصير مالا م أي بشرط أن يصير القصاص مالا بان يقول سقط القصاص  
بشرط أن يكون مالا فإنه يسقط أصله لأن معنى كلامه بشرط أن يصير الم مالا والدم ليس مالا في ذلك  
سماوي فكان شرطاً بالانقضاء اسقاطاً مطلقاً وإذا كان أي القطع خطأ فوقع عن العاقلة مهر مثلاً  
ش أي قدر مهر مثلاً م ولم يرد أي وللعاقلة م ثلث ما سرت م أي الميت من الدية م وصية م أي من حيث  
الوصية م لم يرد م هذا م أي الزوج على اليد وما يحدث منها تزوج على الدية م وهي أي الدية تنصلي  
مهر م إلا أنه يعتبر قدر مهر المثل من جميع المال لانه مريض مرض الموت والزواج من الجواهر الأصلية  
س والمرضا إذا تزوج امرأة ممال كان لها مقدار مهر مثلاً ولا يصح في حق الزيادة على مهر المثل لانه يحياها  
ف تكون وصية لها أو وصية للمال لا يصح وتوقع على العاقلة م أي قدر مهر مثلاً لانه م أي العاقلة  
يحتلون منها ولا يحتلون لها من المال أن ترجع م أي المرأة عليهم بموجب جنائيتها وهذه الجناية م وصية  
لهم م أي العاقلة م لانه من أهل الوصية لما أنهم ليسوا بقتله م فان كانت م أي الزيادة يخرج من الثلث  
فسقط عنهم وإن لم يخرج من الثلث يسقط ثلثه م أي ثلث ما زاد على مهر المثل في تمام الدية وردد ما بقي  
إلى الورثة وأعلم أن هذه الجملة من قوله وإذا أقطع المرأة يد رجل إلى مناقول أي حنفية وأما قول أي  
يوسف ومحمد فهو ما أشار إليه بقوله م وقال م أي قال أبو يوسف ومحمد م كذلك الجواب م أي جواب  
أي حنفية فيما إذا تزوجها على اليد أي على موجب اليد لأن العفو عن اليد عفو عما يحدث منه عنددهما  
فاتفقوا فيهما في الفصل م أي فيما إذا تزوجها على اليد إذا كان القطع خطأ وأما إذا تزوجها على  
الجناية أو على اليد وغيره بالفصلين باعتبار المتفق والخلاف والافاقصول ثلثه م قال م أي محمد  
ومن قطع يد فاقص له من البدن ثم مات لم يقطع يد من قطع المقتص منه م وبه قال لامة الأئمة  
لانه تبين أن الجناية كانت قبل عقد حق المقتص القود واستيفاء القطع لا يوجب القود كمن راد القود  
س أي حق القصاص إذا استوفى طرف من عليه فإنه لا يسقط حقه من القصاص وعن أبي يوسف أنه يسقط حقه  
من القصاص لانه لما أقدم على القطع فقد أبرأه عما رواه وعن نقول في الجواب عما رواه أبو يوسف أنهما  
قدم على القطع طمأنينه أن حقه قد بقي في قطع البدن وبعد السراية م أي بعد سارية القطع إلى  
الموت م تبين أنه أي أن حقه فيه بقي في حق البدن وبعد السراية القود م فلم يكن مبرأ عنه م أي  
عن القود تدون العبدية م أي باحقه في القود م قال م أي محمد في الجامع الصغير ومن قتل وليه عمداً  
فقطع يد قاتله م عني فقد قضى له بالقصاص ولم يقض على قاطع الدية الدية عند أي حنفية وبه قال  
أحمد ولو قتل لا شيء عليه عند وعند أحمد عليه الدية وعند مالك عليه القصاص م وقال م أي قال

شأن



ابو يوسف لا يقي عليه لا القصاص ولا الدية وبه قال الشافعي لانه استوفى حقه فلا يقصمه وهذا واضح  
لما قبله لانه استحق ثلاث النفس جميع احرازه لان البدن كانت حقا للمولى تبع النفس جميع احرازه لان البدن  
كانت حقا للمولى تبع النفس جميع احرازه ولو لم يعف لا يقصمه اي لو لم يعف ولا يشرى لاحكام الضمان عليه  
الزام عند اي حصة لا على احدى وما لا بد لانهما فالانفس من البدن بعد الاستيفاء وبذلك علم احكام منها  
قوله **م** وكذا اذا استرى **س** اي بعد العفو **م** وما يرى **س** ناكدة لقوله اذا استرى في الوقف وشري ومنها قوله  
او ما عني **م** يعني قطع وما عني وما شري معني ما ظهر حاله بعد القطع ومنها قوله **س** او قطع **م** حرر نفسه  
قبل البرء او بعد **م** لا يقصم **س** وصار هذا كما اذا كان له قصاص في الطرف قطع اصابعه ثم عفى عن الكف  
لا يقصم الاصابع فكذلك الطرف مع النفس وهذا لان حقه ثابت في النفس وكل حق ظهر في النفس يظهر في  
حق الاطراف تبعاً لانها من جملة النفس **م** وله **س** اي ولا يقي حصة انه استوفى حقه لان حقه في القتل  
وهذا قطع وانما به القطع عوالاته والقتل ارهاق وتبنيها مغاير **م** وكان القصاص من اجل القصاص  
**س** يعني في البدن الا انه سقط للشبهة اي غير ان القصاص سقط للشبهة بقوله فان له ان يملكه بغير  
يتلف الطرف تبعاً للنفس **م** واذا وقطع **س** اي القصاص وجب المال **م** وانما لا يجب **س** اي المال في حال  
هذا جواب عما يقال سقط القصاص وجب المال كان ينبغي ان يملك المال في الحال ولا يتوقف على  
البرء كما في الجنابات فاجاب بقوله **م** لانه يحتمل ان يصير قتيلاً لا شرية فيكون مستوفياً حقا فلا يقصم  
له شيء وملاك القصاص في النفس ضروري **س** هذا جواب عن قولهم ان استوفى حقه فقال ليس كذلك  
لان ثبوت القصاص لما كان ضرورياً لتوابعه مع المناقاة وهو الحجة لان لا يدي بستان الرب فلا يحل خزيه  
فاد كان كذلك لا يظهر الا في احوال ثلاثة اشار اليها بقوله لا عند الاستيفاء **م** وهو استيفاء النفس  
بالقصاص **س** او العفو او الاعتياض عنه **م** وهو عفو من وجه لما انه تصرف فيه **س** اي لما ان كل واحد  
من هذه الاستعدادات تصرف في القاتل فلا يجوز التصرف في غيره **م** فاما قوله **س** اي قبل التصرف  
فذلك الاستعداد الثلاثة لا يظهر **س** اي ملك القصاص لعدم الضرر الى اظهره **س** فاذا كان الملك عدماً  
قبل الاستيفاء حكم الان بظهوره في حق الاطراف قبل الاستيفاء فاذا انقضت الاستيفاء فلم يكن هذا  
استيفاء لحقه **م** خلاف ما اذا استرى جواب عن قولهم وكذا اذا استرى **س** اي لقطع لانه استيفاء لحقه  
والما اذا لم يعف وما شري جواب عن قولهم وما عفى وكذا اذا استرى **س** اي الصحيح انه على الخلاف فلا يكون  
مستوفياً كما وبه قال الامام غلام الدين لو قطع او قطع وحرر نفسه او عفى وبرا اخلاف المشايخ  
فيكون الصحيح انه على الخلاف واذا قطع بشد حرر نفسه جواب عن قولهم او قطع او عفى وبرا اخلاف المشايخ  
ان حرر الزبيد ان كان قبل البرء فهو استيفاء لا يقصم لان الطرف صار مستحقاً في حق القتل وهذا القتل  
صار قتيلاً ولو حرر بعد البرء فهو على هذا الخلاف **م** هو الصحيح **س** اي كونه على الخلاف هو الصحيح فيكون  
به **م** والاصابع وان كانت تابعة **س** يعني للكف حال كونهما فيما لا يكف من حيث انها تقوم باليد  
**م** فالكف تابع لها **س** اي الاصابع **م** عرض **س** اي من حيث العرض لان منفعة البطش تقوم بالاصابع والكف  
كالشرط له وهو اختيار بعض المشايخ فانهم يترعون ان الفرق ومنعه صاحب الاسرار وقال لا يسلم  
انه لا يلزم ضمان الاصابع بل يلزمه اذا عفى عن الكف بخلاف الطرف مع النفس لانها تابعة للنفس  
من كل وجه فلم يكن مستحقاً اصلاً فكان قطع البدن قطعاً غير حق فوجب ضمان **م** قال **س** اي في الاصل  
لان هذه من مسائل الاصل ذكرها لم يعمدوا وليست بتكليف في البدن فاعلى هذا الوجه لفظ قال في اول  
المسألة مناسبة ومنه القصاص في الطرف اذا استوفاه ثم شري في النفس ومات بغيره في النفس  
عند اي حصة رضي الله عنه وقال لا يقصم وبه قال الشافعي لما لا واحد لانه استوفى حقه وهو  
القطع ولا يمكن التقييد بوصف سلامة ما فيه من بدات القصاص اذا احتراز عن سترانه ليس  
في سعة قصارك لتمام **س** اي القاصي اذا قطع بدات شري ومات من ذلك **م** والبراع **س** من تضرع  
البطار والدية سقها بالبرع وهو مثل شرط الحمام **م** والحمام **س** وهو الذي **م** والماور يقطع  
البدن اذا مات المعطوع لان كل واحد من هؤلاء ما دون له بما فعله فلا يوصف بالتعدي فلا يقصم وله  
**س** اي ولا يقي حصة رضي الله عنه **م** انه **س** اي القاطع قبل ان يرحل لو وقع هذا القطع ظلم من غير قصاص  
وشري في النفس كان تملكاً موجباً للقصاص او الدية في حق النفس **م** ولانه **س** اي ولا يقي هذا الفعل

البدن وهو ما يملك  
الذي يملكه المولى  
الشرعي لا المالك  
الذي يملكه المالك  
الشرعي لا المولى

خرج افضى في قوت الحيوة محرم لعمارة **س** يعني ان الموت من الجرح ليس بخلاف ان يكون فيه القصاص  
الا ان القصاص سقط للشبهة فوجب المال بخلاف ما استشهد به من المسائل لانه **س** اي لان الذي يملك  
فيها **س** اي في المسائل تكلف بالفعل **م** اما تعدي **س** اي من حيث التعدي كالامام فانه اذا تعدي وجب عليه ان يحكم  
**م** او عقداً **س** اي من حيث العقد كما في غيره **س** اي في غير الامام وهو النزاع والحام والحنان منها **س** اي من المسائل  
**م** والواجبات **س** اي من الامور التي يجب فعلها لا يقتد بوصف سلامة كالمولى في الجرح فانه اذا ارى في الجرح  
فاصابت اسيراً اسلمه ليعقبن فيما عن فيه من الاستيفاء لا الترام من الذي فعله لا وجوب من حيث الشرح اذ  
هو مندوب الى العفو **س** الله تعالى وان يعفوا او قرب للمقوي **م** يكون من باب الاطلاق **س** اي في الإباحة  
فاشبهه الاصطفاً فانه اذا رمى في صيد فاصاب انساناً ضمن كذا هذا فان قلنا الفرق بين هذا وبين  
المستغبر والمشتاجر ومعلم ضرب العبي باذن الاب فمات وقاطع بد جرحي او شدي اسلم بعد القطع فانه لا  
يجب على المستغبر والمشتاجر للركوب اذا انقضى الدابة منه وعلى المعلم والفاطع ضمان وهم باع  
اذا استرى **م** واجيب بان في الثلاثة الاول حصل سبب الهلاك بالاذن فيقتل الفعل في الإذن ولو هلك  
المالك دابة لم يجب عليه شيء فكذا اذا اذن لسبب الهلاك والاب اذا قتل سبه وجب عليه الدية  
فكذلك من غلاف القصاص له فانه يقطع بالملك دون الاذن ولما قطع وسرى كان القطع قتلاً وليس له  
ملك القتل كان يضرب في غير ملكه وهو بوجوب الضمان واما الرابع فلان القطع مع السرية يصير  
قتلاً من ابتدا ولو وقع ابتداء او وقع القتل قبل الاسلام في مباح الدم وذلك لا يوجب ضمان فكذا اذا اثار  
قتله لا يمتد لانه مستند الى ابتداء القطع **م** **الشهادة في القتل اي**  
هذا باب في بيان احكام الشهادة في القتل وما كانت الشهادة فيه متعلقات بالقتل ذكرها بعد درجكم  
القتل لانه لما علق به صارك لا يبع له **م** قال **س** اي محمد في الجامع الصغير **م** ومن قتل ابا ابن حاضر وغائب  
فاقام الحاضر البيعة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد البيعة عند اي حصة **س** اي اذا اقام الحاضر  
انه قتل اياه عدا قتل البيعة وجس الغائب فاد احضر الغائب كلها جميعاً اقامة البيعة **م** وبلا لا بعد  
وهو قياس قول الامم الثلاثة وان كان **س** اي القتل خطأ لم يعدها **س** اي البيعة بالاجماع وذلك الذي  
يكون لاسيما على الاخر من لا يكلف اقامة البيعة بالاجماع ويكون الحاضر خضماً عن نفسه وعن اخيه  
الغائب **م** لها **س** اي لا ييوسف ومحمد في الخلافة **س** اي في المسألة الخلاف ان القصاص طريق الورثة  
على معنى انه يثبت الميت او لا يثبت ينفصل عنه الى الوارث نصارك لادن **م** ومعه احد الورثة ينصب حصماً  
عن الميت في ثباته وهذا يحس القاتل بقتل البيعة لان الوارث خصم في اثباته وهذا **س** اي يوضح لما قبله  
اي كونه بطريق الورثة لانه **س** اي القصاص يحوز نفسه **س** اي يفسر الميت لان النفس بالنفس فيكون المالك  
فيه لمن يكون له الملك في المعوض وهو النفس في الدية **م** اذا ادعى الحاضر البيعة ليركف اعادة البيعة  
بالاقتناع اذا حضر الغائب **م** وهذا **س** اي ولا حل **س** اي طريق القصاص طريق الورثة لانه لو انقلب **س** **ال**  
القصاص **م** يعفوه **س** اي يعفو المحرور **م** فقل الجرح قبل الموت فاذا كان كذلك فينصب احد الورثة  
خصماً عن الباقي لانهما كواحدة عن الميت فينفر كل منهم باثبات حقه **م** وله **س** اي ولا يقي حصة ان القصاص  
طريقة الخلافة دون الورثة وهو ان يثبت الملك ابتداء الوارث دون الموروث كقوله تعالى  
ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ثم اوضح ذلك بقوله الا ترى انه **س** اي القصاص يثبت بعد  
الموت والميت ليس من اهل ملكه **س** اي من اهل ملك القصاص لانه يسرع للشئ في ذك النارك بعد اذ اتمت  
فانه يثبت الملك للمولى بطريق الخلافة لان العبد ليس باهل الملك بخلاف الذن والدية **م** هذا جواب عن قولهم  
كالدين **م** لانه **س** اي لان الميت من اهل الملك والاموال كما ان الميت يملكها بعد موتها  
فانه ملكه واذا كان طريقه الاثبات ابتداء لا ينصب احد خصماً عن الباقي **م** فيعد **س** اي الغائب  
البيعة **م** بعد حضوره **س** فان كان اقام القاتل ان الغائب قد عفى فاسأله خصم **س** اي الحاضر خصم في ذل  
وسقط لانه ادعى على الحاضر سقوط من القصاص مال ولا يمكن اثباته الا باثبات العفو عن الغائب  
فينصب الحاضر خصماً عن الغائب وكذلك عبيد من رجلين قتل عدا واحد الرجلين غائب فهو على هذا الحكم  
**م** لايمن **م** وهو ان القود سترك بينهما **س** اي القاتل يدعى بطلان حق الحاضر واستقاله ولا يمكن اثباته الا  
باثبات العفو عن الغائب نصارك الغائب مقصياً عليه ويحتمل ان يكون قوله على ما سناه ان ملك القود

ابتداء







بعد ذكره في كتابه ما يتعلق به من سائر ما في جامع الصغير ومن ثم لم يورد في كتابه ما يتعلق به من سائر ما في جامع الصغير  
ثم وقع السهم وهو مبدى فعل الرأى الذي عليه عند أي حجة من أي لونه المزمع وقال لا يرد في كتابه ما يتعلق به من سائر ما في جامع الصغير  
والقصاص من ثلثة لثمة لأنه بالارادة سقط تقوم النفس فيكون مبدى الرأى من مبدى أي من موجب القتل  
للسقوط عصية نفسه كما إذا أقره بعد الجرح من قبل الموت أي كما إذا أقر الرأى بعد جرحه لانه عن حقه أي بعد  
العقد سببه وهو الرأى قبل أن يصيبه السهم كالرأى الذي عليه عند الغضوب يصير مبدى القصاص من الثمن  
ذكر في جامع صدر الإسلام وله من أي ولا يوجب حجة أن الضمان يجب بغيره وهو الرأى الذي لا قبل منه لعله وما  
هو كذلك فيعتبر حالة الرأى الذي عليه عند أي حجة من أي لونه المزمع في حالة الرأى معقود من أي حجة من أي لونه المزمع  
سواء لأجل اعتبار حالة الرأى في حق الرأى الذي عليه عند أي حجة من أي لونه المزمع في حالة الرأى معقود من أي حجة من أي لونه المزمع  
لور في سلم إلى صيد ثم ارتد والقياد بالله تعالى وأصاب الصيد وهو مبدى وجرحه فوات بواكل وبغيره فبالا  
من قتله ولو كان الحيوان في اليد ثم ارتد والقياد بالله تعالى وأصاب الصيد وهو مبدى وجرحه فوات بواكل وبغيره فبالا  
وقال الرأى ووقت الرأى كان مجوسا وكذلك إذا أكل الكلب على هذا التفصيل وكذلك في حق التكبير من أي لونه المزمع  
الجناية خطأ فكذلك بعد الرأى قبل الإصا به حتى جاز أي التكبير بعد الجرح قبل الموت لأن الاعتناء بحالة  
الفعل والفعل وإن كان عمدا هذا هو الجواب عما يقال أن كان ما ذكره من حيث يجب معقود مائة والفعل عدا فالواجب  
القصاص فأجاب بقوله والفعل وإن كان عمدا يعني وإن وقع على جهة العمد لا يعود سقط بالثمة النافذة  
من اعتبار حالة القتل الإصا به وجبت إليه أي في ماله ولو أدى إليه وهو مبدى أي في حاله أنه مبدى  
وقال الرأى فاستلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قومه جميعا أي في قومه جميعا أي في قومه جميعا أي في قومه جميعا  
في المبدى والجرح إذا أصابها الرمية بعد إسلامها إليه لأن الاعتناء بحالة الإصا به ولو كان الرأى جرحا  
ثم استلم ثم وقع به السهم لا يجب أن لا يرد في ما اعتقد موجب الضمان لعدم يقوم الحبل فلا ينفك موجب القصاص  
مفوقا بعد ذلك لأن الفعل واحد **باب** يشك بما إذا أدى إلى صيد الحبل فدخل الحرم لأحصله بالفعل ولهذا  
يجب بدل له الحرم وأشارته قال أي في جامع الصغير وإن أدى إلى صيد الحبل فدخل الحرم لأحصله بالفعل ولهذا  
به فعله ثم ثمة للثمة عند أي حجة من أي لونه المزمع في حالة الرأى معقود من أي حجة من أي لونه المزمع  
الإصا به وبغيره قال زفر جرحه الله وقال محمد عليه فضل ما بين يمينه من أي لونه المزمع في حالة الرأى معقود من أي حجة من أي لونه المزمع  
ينظر بكم يشترى لو لم يكن كذلك الرأى وبكم يشترى في تلك الحالة فيجوز فضل ما بينهما بآبائه أن يثمة إن كانت  
قبل الرأى لفد درهم وبعد الرأى ثمان مائة درهم بلمنه مائة درهم وقول أي يوسف مع أي حجة من أي لونه المزمع  
فخر الإسلام البرد في شرح الجامع الصغير له أي محمد بن العتوق فاطم السراية لاستنباه من له الحق لأن  
المسحق حال ابتداء الجناية الملوحة حال الإصا به للعبد بحريته فصار العتوق بمنزلة البرء وإذا انقطعت  
شأن الشراية بالعتوق أي بخرده الرأى وهو جناية تنقضي بها قيمة الرأى إليه بالإضافة إلى ما قبل الرأى  
يجب ذلك أي في فضل ما بين يمينه من أي لونه المزمع في حالة الرأى معقود من أي حجة من أي لونه المزمع  
الرأى للمولى الرأى أن رجلا لو كان رجلا ما لموالاة فزج بجلده نحوول ولا في العتوق والضمان على موالاة الأول  
ولا يجب على الآخر شي ذلك ها هنا خلافا لقطع والجرح جواب عما ذكر محمد من ضرورة القطع والجرح وإن  
على قطع الشراية فأجاب بقوله أي لأن كل واحد من القطع والجرح أن لا ينفك بعض الحبل وأنه بوجه الضمان  
للمولى لغير الشراية ولو وجبت شي لوجب للعبد قصير النهاية محال له للبدية قصير ذلك كئيد الحبل  
وعند تبدل لا يخفى الشراية كذا هنا ما الرأى قبل الإصا به فليس بالثمة من الرأى لأنه لا شيء  
لأن الرأى لا أثر له في الرأى في المحل لعدم أصا به في المحل وإنما قلت الرجنات فيه فلا يجب الضمان في كل  
حالة ابتداءية والنهاية يجب قيمته للمولى بخلاف الجرح فإن هناك انقضاء الحبل ووجوب الجرح للمولى في الحال  
وعند الشراية لو قلنا بوجوب الضمان في النفس كان ذلك للعبد الميت فخالفت البدية النهاية وكذلك  
قطع العتوق الشراية ورفعه وإن كان مخالفا في وجوب القيمة نظر إلى حالة الإصا به وهو الجرح في تلك  
الحالة فيجوز الدية عند لا القيمة والحجة عليه أي على زفر ما حققناه من أن أدبه قوله من الدليل  
لاصحابنا الثلاثة قال أي في جامع الصغير ومن ثم لم يورد في كتابه ما يتعلق به من سائر ما في جامع الصغير  
الشهود ثم وقع به السهم ولا شيء على الرأى لأن الاعتناء بحالة الرأى وهو مباح فيها أي في حالة الرأى معقود  
هو عند أي حجة من أي لونه المزمع ولكن يجب الضمان على الرأى من رجوعوا جميعا بحج عليهم إليه وإن رجع واحد فعليه

ربع الدية وما عند مما كان هذا العقل لما وقع هذا الرنفلت معقودا لأن الأصل عندهما أنه إذا وقع معتبرا  
بطلت عصيته بطل الضمان وإذا وقع هذا ثم صار متقوما لا ينقلب معتبرا وإذا أدى إلى الجرح صيدا ثم استلم  
شعره وقعا الرمية بالصيد لم يواكل وإن رماه وهو شلم ثم جرح العتوق بالله تعالى أكل لأن الاعتناء بحالة الرأى  
في حق الحبل الحرمة إذا الرأى هو الزكاة فتعتبر الأهلية والإسلام بها أي سقوط الأهلية عند من أي حجة من أي لونه المزمع  
ولور في الحرم صيدا ثم حل فوقع الرمية بالصيد فعليه الجراح وإن رمى حلال صيدا ثم أحرم فلا شيء عليه لأن الضمان  
انما يجب بالندى وهو مبدى في حالة الاحرام وفي الأول وهو رمى الحرم صيدا ثم أحرم وهو مبدى في حالة الاحرام  
وهو مبدى خلافا وهذا افتراق أي لو جرح باللعيل المذكور في هذا الفصل اعتبر حالة الرأى في الجرح  
**مركا** الديات أي هذا كتاب في بيان أحكام الديارات وهو جمع دية وأصلها مربية  
ومن دية العقل أدت دية وحدها الواو تبعاً ليدى لأن أصله يؤدي فحدثت الواو منه فوقعها من الكيف  
والثاء كما في بعد ونحوه ولما حدثت الواو منه عوصت عنها الهاء كما في عن ونحوها وإذا امرت قلت دية  
وإن الدية اسم لصمان يجب مقابلة الأذى وطرف منه سمي بها لأنه يؤدي عادة لأن قل ما يجري فيه  
العقل لظلم الجرمية في الأذى ولم يسم فسمه لأن القيمة اسم لما يقام مقام الفات في ثمانية مقام الفات  
فتصور لعدم المائلة بينهما وضمان المال سمي فسمه ولا يسمي دية لأن معنى القيام فيه أكل كوجود المائلة المطلقة  
وأما وجه المناسبة في ذكر الديارات بعد الجنايات فظاهر بأن الدية أحد موجبي الجناية المشروعة والقصاص  
لكن القصاص أشد صيانة فقدم قال أي في القدر في وفي شبه العمدية مغلفة على القافلة  
وكان على القاتل وقتل جناه في الأجزاء ومزاكلام فيه مستوفى قال أي في القدر في وفي شبه العمدية مغلفة على القافلة  
**مركا** كتمان أي الكتمان في شبه العمدية عن رتبة مؤمنة لقوله عز وجل فخر رتبة مؤمنة الآية  
وشرط الأمان في كتمان القاتل دون سائر الكفارات لأنه منصوص عليه بالآية المذكورة والنقص وإن  
كان ورد في الخطأ لكان سببه العمدية معنى الخطأ ثبت فيه حكم الخطأ فان لم يجد في أي لونه المزمع  
على اعتناق الرتبة المؤمنة فصيام شهرين متتابعين أي فعله صيام شهرين متتابعين أي فعله صيام شهرين متتابعين  
س أي النص المذكور ولا يجري فيه أي في شبه العمدية الاطعام لأنه لم يرد به نص في قوله قال الشافعي  
في قول ومالك وأحمد في رواية وقال الشافعي في قول وأحمد في رواية فان لم يرد على الصيام فاطعام  
سنتين مسكنا عند عدهما والمقادير من أي المقدرات الشرعية تعرف بالتوقف على ورود الشرع  
مخلات كتمان الرتبة المؤمنة وكتمان الظهار وكتمان الصوم فان النص ورد بها بالاطعام ولا نه استدل من  
الآية لوجهين أحدهما بقوله **مركا** ولا نه س أي لأن النص جعل المذكور كل الواجب محرفا للقاء بقاء  
أن التواضع بعد فداء الجراح يجب أن يكون كل الجراح إذا لم يكن كذلك لا ينس ولا يعلم أنه هو آخر الجراح وبقي  
منه شيء آخر ومثله محل س لا يرى أنه لو قال أن دخلت الدار فانت طالق جعل قوله فانت طالق جرحا كما لا  
من غير أن يقد رتبة وزيتب طالق أيضا وعبدى حر أيضا الوجه الثاني هو قوله **مركا** ولو كان في أي لونه المزمع  
الصيام كل المذكور في غير ما عرف في أصول الفقه **مركا** وحزبه س أي حزبه الذي عليه عن رتبة  
اعتناق رتبة مؤمنة مشتمل في كتمان لو كانا كافرين لم يحرم لأنه س لأن الرضيع **مركا** س  
ما حد أبوه لأن شرط هذا الاعتناق الإسلام وسلامة الأطراف والأول حصل بالإسلام أحد الأبوين  
والثاني بالظهور استار الله بقوله والظاهر سلامة أطرافه أي أطراف الصغير لأن الأصل السلامة  
وتأويل المسألة أنه اعتناق من عاصى ظهرت سلامة أعضائه وأطرافه حتى أنه لو مات قبل أن يظهر  
ذلك لم يتأدى به الكفارة كذا قال في شرح الإسلام في شرح الجامع الصغير ولا يجري ما في البطن أي لا يجري  
اعتناق ما في البطن لأنه لم يعرف جونه ولا سلامته وبوطا بهم قال أي النص وهو الكفارة س أي حزبه  
الرتبة المؤمنة هو الكفارة في الخطأ الأعضاء لما ملونا وهو قوله تعالى فخر رتبة مؤمنة **مركا** ودية  
دية شبه العمدية عند أي حجة من أي لونه المزمع في حالة الرأى معقود من أي حجة من أي لونه المزمع  
الآثار أي وعزم ليدن كوابو يوسف في الهداية فقال الأثر أي هو سها القلم عن صاحب الهداية  
أو عن الكائن وقال الكافي في الاقتصاد على قول أي حجة من أي لونه المزمع في حالة الرأى معقود من أي حجة من أي لونه المزمع  
والاستدراك والإيضاح فان المذكور فيها عند أي حجة من أي لونه المزمع في حالة الرأى معقود من أي حجة من أي لونه المزمع  
وأي يوسف فتوا اتفاقا العامة الروايات **مركا** مائة من الإبل أربعين من حبيبات الأربعين ومن ذلك قوله







ان شيخ الاسلام قال في مبسوطه يحتمل ان لا يرام كانت ورث سنة الاستياء الا انه اصناف لورث سنة تفرها  
فان قيل اجمع والشافعي ومن معه ما روي في هذا القامح الله عليه السلام قال لان اجلس مع قوم يذكرون الله من  
من بعد صلاة العشاء الى ان تضيئ الشمس احب الي من ان اغترب ثيابي من ولد اسبيل دية كل واحد اثني عشر الفا و  
الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقر محبته الى الفدية اصح فله قطارة الاخرة والقطا  
دية احد عشر الف درهم واجيب بان حديث الدية في ضعف عند الفقهاء وحديث الحسن مرسل  
والعبد من الشافعي انه لا يعمل بالمراسيل عند حجة به قال اي القدوري ولا ثبت له الا من يمكن  
الاخراج الثلاثة وهي الاول الذنب والفضة ودية قال احمد والشافعي في القديم وقال الكافي  
اختلف العلماء في الدية فقال الشافعي واهله ورواية ابن المنذر لا يبل فقط فثبت ثمة الا بل الفست  
قال قلت قال اي ابو يوسف ورواه منها اي من هذه الثلاثة ومن البقرة ما به بقر ومن الشاة الف  
شاة ومن الخيل اربعة كل حلة ثوبان ودية قال احمد في رواية وقال الكوفي في خصم والحلة ثوبان لزيد  
ورواه الا اذا الميزر فثوبان زمانا منسوجا ورواه الكافي الامام الاسجاني في حله حمود بن رم  
ودية كل شاة خمسة دراهم لان عن رضى الله عنه هكذا جعل على اهل كل مال منها اي من المذكورات وروى  
ابو يوسف في كتاب الخراج وقال حدثنا ابن اي ليلي عن الشعبي عن عبد الله السطلي قال وضع عن الخطاب  
الله عنه على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة الف درهم وعلى اهل الامانة من الاجل  
وعلى اهل القربى مائة الف وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الخيل الف حلة ورواه اي ولا في حجة  
ان التقدير بما يستقيم لشيء معلوم المائبة وهذه الاشياء بمجمله المائبة ووضح ذلك بقوله وهذا الا  
يتخذ بها ضمان اي ضمان العدو وان وفاء هذه الخلاف في اختيار الفدية اي خيفة فله الخيار  
في الانواع الثلاثة وفي القطع فان عند جواز الصلح على اكثر من مائة بقية في رواية وفي رواية لا يجوز  
كما لو صلح على اكثر من مائة ابل والفقهاء في رد الفدية والتقدير بالاجل جواب عما يقال في الاجل كذا في رد  
الجواب ان التقدير في الاجل للسر كذا لا انه عرف بالاثار المشهور في الاجل وذكر في المعامل في  
كتاب معاقلة المشرك او ذكر هذا الخبر في حجة على ما روي عن حجة من قوله ولا ثبت له الا من يمكن  
الاجواب الثلاثة ووجه ورودها ان يحل ذكر في المعاقلة انه لو صلح على الزبادة على مائة حلة  
او مائة بقية لا يجوز وهذا اية التقدير في الثاني وهذا الصلح علامة التقدير في ذلك واجاب  
بوجوب احدهما بقوله لم يقل هو قول لكل في دفع الخلاف اي قوله لا يجوز الصلح على الزبادة قول لكل لانه  
ذكر في المعاقلة ان لو صلح على اكثر من مائة في الفضل باطل بالاجماع وقال لا يجل في الاجواب على  
وجوب احدهما بغير الشبهة ورفع الخلاف ولا ارعى صحة لانه ساقط روايته كتابا لانه في الوجه الثاني  
هو قولها اي ما ذكر في كتاب المعاقلة قولها اما عند اي خيفة فينبغي ان يجوز الصلح على اكثر من ذلك واليه  
ذهب شيخ الاسلام علاي الدين في تلخيص الكافي وقال تاج الشافعية كان الخلاف ثابثا وقال الاجل  
والوجه الثاني برفع الشبهة بوجه رواية الحاقلة على انه قولها بغير بعض مشايخنا على ان في المسألة عنه  
روايات ان قال اي محمد في الاصل لم يذكره في الجامع ولا ذكره القدوري ودية المرأة على النصف  
من دية الرجل موقوف على رضى الله عنه ورواه ابن المنذر وجميع اهل العلم على ان دية المرأة  
نصف دية الرجل وحكي غيرها عن ابن علقمة والاصم انهما قالاهما سواهم وقد ورد هذا اللفظ اي قوله  
دية المرأة على النصف من دية الرجل موقوف على رضى الله عنه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
اما الموقوف فخرجه البيهقي عن ابراهيم الخنسي عن علي بن زيد طاب رضى الله عنه قال عقل المرأة على النصف  
من عقل الرجل في النفس فيما دونها قلت هذا منقطع لان ابراهيم لم يحدث عن احد من الصحابة  
مع انه ادرك جماعة منهم واما الموقوف فخرجه البيهقي عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم دية المرأة على النصف من دية الرجل قال الشافعي ما دون الثلث لا يتصف  
يعني اذا كانت جارية ارشها ما دون الثلث لا يتصف وغيره يتصف وقال الكافي وقال الشافعي ما دون  
الثلث وكذا المال قاله في القديم ودية قال مالك واهله ورواه احمد وهو قول الفقهاء السبعة وابن المسيب وعمر  
ابن عبد العزيز وعمر بن الزبير والزهري وقنادة والاعرج وربيعة وهكذا روي عن عمر ورواه  
ثابت وعندنا والشافعي في ظاهر مذهبه واختار ابن المنذر ورواه ابو ثور على النصف فيما قل ذكره قال

اصل

النوري والليث واذن اي ليل وان سب من وفي النهاية والقوانين يقال السلب وما دونه لا يتصف  
عند الشافعي في القديم كما ذكرناه واما ما روي في هذا القامح الله عليه السلام قال لان اجلس مع قوم يذكرون الله من  
من بعد صلاة العشاء الى ان تضيئ الشمس احب الي من ان اغترب ثيابي من ولد اسبيل دية كل واحد اثني عشر الفا و  
الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقر محبته الى الفدية اصح فله قطارة الاخرة والقطا  
دية احد عشر الف درهم واجيب بان حديث الدية في ضعف عند الفقهاء وحديث الحسن مرسل  
والعبد من الشافعي انه لا يعمل بالمراسيل عند حجة به قال اي القدوري ولا ثبت له الا من يمكن  
الاخراج الثلاثة وهي الاول الذنب والفضة ودية قال احمد والشافعي في القديم وقال الكافي  
اختلف العلماء في الدية فقال الشافعي واهله ورواية ابن المنذر لا يبل فقط فثبت ثمة الا بل الفست  
قال قلت قال اي ابو يوسف ورواه منها اي من هذه الثلاثة ومن البقرة ما به بقر ومن الشاة الف  
شاة ومن الخيل اربعة كل حلة ثوبان ودية قال احمد في رواية وقال الكوفي في خصم والحلة ثوبان لزيد  
ورواه الا اذا الميزر فثوبان زمانا منسوجا ورواه الكافي الامام الاسجاني في حله حمود بن رم  
ودية كل شاة خمسة دراهم لان عن رضى الله عنه هكذا جعل على اهل كل مال منها اي من المذكورات وروى  
ابو يوسف في كتاب الخراج وقال حدثنا ابن اي ليلي عن الشعبي عن عبد الله السطلي قال وضع عن الخطاب  
الله عنه على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة الف درهم وعلى اهل الامانة من الاجل  
وعلى اهل القربى مائة الف وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الخيل الف حلة ورواه اي ولا في حجة  
ان التقدير بما يستقيم لشيء معلوم المائبة وهذه الاشياء بمجمله المائبة ووضح ذلك بقوله وهذا الا  
يتخذ بها ضمان اي ضمان العدو وان وفاء هذه الخلاف في اختيار الفدية اي خيفة فله الخيار  
في الانواع الثلاثة وفي القطع فان عند جواز الصلح على اكثر من مائة بقية في رواية وفي رواية لا يجوز  
كما لو صلح على اكثر من مائة ابل والفقهاء في رد الفدية والتقدير بالاجل جواب عما يقال في الاجل كذا في رد  
الجواب ان التقدير في الاجل للسر كذا لا انه عرف بالاثار المشهور في الاجل وذكر في المعامل في  
كتاب معاقلة المشرك او ذكر هذا الخبر في حجة على ما روي عن حجة من قوله ولا ثبت له الا من يمكن  
الاجواب الثلاثة ووجه ورودها ان يحل ذكر في المعاقلة انه لو صلح على الزبادة على مائة حلة  
او مائة بقية لا يجوز وهذا اية التقدير في الثاني وهذا الصلح علامة التقدير في ذلك واجاب  
بوجوب احدهما بقوله لم يقل هو قول لكل في دفع الخلاف اي قوله لا يجوز الصلح على الزبادة قول لكل لانه  
ذكر في المعاقلة ان لو صلح على اكثر من مائة في الفضل باطل بالاجماع وقال لا يجل في الاجواب على  
وجوب احدهما بغير الشبهة ورفع الخلاف ولا ارعى صحة لانه ساقط روايته كتابا لانه في الوجه الثاني  
هو قولها اي ما ذكر في كتاب المعاقلة قولها اما عند اي خيفة فينبغي ان يجوز الصلح على اكثر من ذلك واليه  
ذهب شيخ الاسلام علاي الدين في تلخيص الكافي وقال تاج الشافعية كان الخلاف ثابثا وقال الاجل  
والوجه الثاني برفع الشبهة بوجه رواية الحاقلة على انه قولها بغير بعض مشايخنا على ان في المسألة عنه  
روايات ان قال اي محمد في الاصل لم يذكره في الجامع ولا ذكره القدوري ودية المرأة على النصف  
من دية الرجل موقوف على رضى الله عنه ورواه ابن المنذر وجميع اهل العلم على ان دية المرأة  
نصف دية الرجل وحكي غيرها عن ابن علقمة والاصم انهما قالاهما سواهم وقد ورد هذا اللفظ اي قوله  
دية المرأة على النصف من دية الرجل موقوف على رضى الله عنه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
اما الموقوف فخرجه البيهقي عن ابراهيم الخنسي عن علي بن زيد طاب رضى الله عنه قال عقل المرأة على النصف  
من عقل الرجل في النفس فيما دونها قلت هذا منقطع لان ابراهيم لم يحدث عن احد من الصحابة  
مع انه ادرك جماعة منهم واما الموقوف فخرجه البيهقي عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم دية المرأة على النصف من دية الرجل قال الشافعي ما دون الثلث لا يتصف  
يعني اذا كانت جارية ارشها ما دون الثلث لا يتصف وغيره يتصف وقال الكافي وقال الشافعي ما دون  
الثلث وكذا المال قاله في القديم ودية قال مالك واهله ورواه احمد وهو قول الفقهاء السبعة وابن المسيب وعمر  
ابن عبد العزيز وعمر بن الزبير والزهري وقنادة والاعرج وربيعة وهكذا روي عن عمر ورواه  
ثابت وعندنا والشافعي في ظاهر مذهبه واختار ابن المنذر ورواه ابو ثور على النصف فيما قل ذكره قال

اصل

فيما دون الثلث لا يتصف وغيره يتصف وقال الكافي وقال الشافعي ما دون  
الثلث وكذا المال قاله في القديم ودية قال مالك واهله ورواه احمد وهو قول الفقهاء السبعة وابن المسيب وعمر  
ابن عبد العزيز وعمر بن الزبير والزهري وقنادة والاعرج وربيعة وهكذا روي عن عمر ورواه  
ثابت وعندنا والشافعي في ظاهر مذهبه واختار ابن المنذر ورواه ابو ثور على النصف فيما قل ذكره قال



وخذوع الفل ومعنى السبعة كقوله في اربعين شاه شاه وهو قليل نادر وقد ذكرنا في اول الحمايات  
بقوله والديه مغلفة على القابل قال في القدر والري في المارن لدية في المارن ومقصود  
الانف في الانسان لدية وفي الذكر لدية في وجب فيها ذكرنا في الامثال في الانسان من الاعضاء كان واحد  
ففيه لدية كاملة وان كان اثنين ففيهما لدية في احدهما نصف لدية وان كان اربعة ففيها لدية  
واربع لدية وان كانت عشرة ففي احدهما لدية وثمانون في حصة النصف لدية لان بقواته بقوت لدية  
من وجه ذكره في المستوط والاعظم فيه خلاف وذكرنا في حصة الاعضاء التي يجب كل عضو فيها  
دية وهي ثلثة اعضاء الانسان والالف والذكر فاذا استوعبت الالف جردا او قطع منه المارن وحده  
وهو ما لان من الالف من العظم ففيه لدية كاملة وذكرنا في استوعبت اللسان او قطع منه ما يذهب  
بالكلاكله وكذلك الذكر اذا استوعبت او قطعت الحشفة وحدها ففيه لدية م والاصل فيه في  
في هذا الباب ما رواه سفيان بن عيينة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الفم لدية  
وفي اللسان لدية وفي الاذن لدية وهذا عزيمة وهذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لعمر بن حزم رضي الله عنه في حرمه النسي في سنة و ابوداود في من سبله عن سليمان بن ارقم  
عن الزهري عن ايوب بن محمد بن حزم عن ابيه عن حماد بن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت كتابا الى اهل اليمن  
فيه الفرائض والسنن والديات ولعث عمر بن حزم ففاز في اهل اليمن الحديث طويلا وفيه ذكره  
هذه الاعضاء الثلاثة وغيرها وعمر بن حزم من الخراج يكنى ابا الفحاح استعمله رسول الله صلى الله  
صلى الله عليه وسلم على تحرير القرآن الفم وهو يومئذ من ثلثة عشر سنة وتوفي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو عليها وهو على ما ينبغي ان اذ في سنة مقاربة من لدية سبستان رضي الله عنه لانه يزيد  
بغير ذلك بالمدنية والاصل في الاطراف انه اذا قوت جنس منفعته على الكمال او ان جمالا في  
بالكمال فيهما احراز اعمالهما كما فيهما حيث لا يجب كل لدية لانه لو رقت جنس منفعته ولا قوت جمالا  
على الكمال ذكره في الدخيرة وكذلك في لدية الحصى والعين واليد والرجل والخصية والخصور  
والسنن السوداء لا يجب القصاص في العمود لدية في الخطاء وانما فيه حكومة عدل فان قيل شكل عاقلة  
قوت جمالا على الكمال كما لو سلخ جلد الوحش فانه لا يجب كمال لدية وقد قوت جمالا على الكمال قلنا  
ذكر شيخ الاسلام في شرحه لرواية في هذا او لكن مذهبنا وجوب لدية فان قيل شكل عاقلة  
حيث لا يجزى لدية وقد قوت الجمال على الكمال قلنا لرواية في هذا او تجزى لدية لانه لا يملك النفس وجب  
وهو ملحق بالاطراف من كل واحد اصله ففني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكمها فها هنا ايضا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدنية في الانسان والالف ففني عن لدية م وعلى هذا في  
الاصل فيجب فروع كثيرة من منها بقوله في قولنا في الالف لدية م لانه ان الجمال على الكمال  
وهو المقصود في الجمال على الكمال هو المقصود لانه معنى مطلوب في الالف لدية م لانه ان الجمال على الكمال  
القصبة او قطع الاربعه ولو قطعها لبراد على دية واحده لانها عضو وكذا اذا قطع المارن دون  
القصبة او الازنية م او قطع الاربعه م لانه م وهو قوله وقد قوت الجمال على الكمال وقال  
الشافعي في المارن لدية وفي القصبة حكومة عدل ولو قطع المارن مع القصبة لبراد على دية واحده  
لانه عضو واحد وقد ذكرناه م ولو قطع اربعة فذهب ثمة ففنيه دستان م لان الشفة غير الالف  
فلا يدخل احدهما في الاخر كما سمع مع الادراك وكذلك اللسان م يعني فيه لدية بلا خلاف لاحد  
منفعة مقصودة م وانما كانت الالف قائمة لان لدية يجب بقوت البعض فيجب لدية كاملة ولو  
قد رعى الكلام بعض الحروف اختلف المشايخ فيه م قيل تقسم لدية على عدد الحروف م اي الحروف  
الثمانية والعشرين من حروف المعجم وهو قول الامة الثلاثة وقيل هو على عدد حروف تنطق باللسان وهي  
الالف والتاء والياء والجيم والذال والراء والواو والاي والشين والسين والصاد والضاد  
والطاء والظاء واللام والنون وقيل كون الالف مخرجة لك فيه نظر لانه من اقصى الخلق ما عرفنا بقدر  
ما لا يقدر يجب م اي يقدر ما لا يمكنه اثنان حرف منها لزمه ما يحصى من لدية م وان رجلا قطع طرف  
لسان رجل في رضى الله عنه فامر ان يقر ارب ثقت فكل ما فيه احراف اسقط من لدية  
يقدر ذلك وما لم يقرأ اوجب من لدية محسبهم وقيل ان قدر على اذا اكثرها يجب حكومة عدل

لحور

لحصول الامتياز مع الحلال وان عجز عن اداء الاكثر يجب كل لدية لان الظاهر انه لا يحصل منفعة الكلام وكذا الذكر  
اي يجب فيه لدية بلا خلاف م لانه بقوت به منفعة الوطى والابلا واستمسك البول والري في البول  
بالذكر م ودق الماء والابلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة م فبذلك عادة اذ قد حصل الاعلاق بالتحقق ايضا  
الا انه خلاف لقاعدة فان الذكر لو جلت بالتحقق بنفس علمها الولادة فلو ان يقطع بقوت الابدان في الحشفة  
تحت لدية كاملة لان الحشفة اصل في سبيبة الابلاج والذوق والقصة كالقاص لدية الحشفة والذكر لا اعتبار  
الذكر في شرح الكافي في الانبياء لدية وفي الذكر حكومة عدل فصار ذكر الحصى والعين م قال في القدر والري  
وفي العقل اذ اذهب بالغير لدية م يعني اذا ضربت راسه فذهب عقله يجب فيه لدية بقوات منفعة الادراك  
اديه اي العقل ينفع بنفسه م في حاشه ومعاده م اي وفي اخره اذ العقل من اعظم ما يحصى به الادي بدر لدية  
الاشياء به مماز من الميام فكان فيه منفعة مقصودة م وكذا في وكذا الحاشية لدية م اذا ذهب سمعه او بصره او  
او ذوقه م لان كل واحد منها له منفعة مقصودة م وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ضربته واحد  
ذهب بها السمع والعقل والبصر والكلام م روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ضربته واحد ذهب بها السمع  
شجنا في من الحمايات بعثت بعثت ففني في لدية م اي في لدية م اي في لدية م اي في لدية م اي في لدية م  
اي الحاشية رضى الله عنه فذهب عقله ولسانه وذكرنا في لدية م اي في لدية م اي في لدية م اي في لدية م  
ديات وهو حاشية م واختلف في طريق التعبير في معرفة ذهاب هذه الحواس فقيل اذا اصدت الحاشية  
او استخلفت على النبات وكل فواتها وقيل بعثت فيه الدلائل الموصولة الى ذلك فان لم يحصل العلم بذلك  
يعتبر فيه الدعوى والانكار وطريق معرفة السمع ان يغافل وسادى فان احب يعلمانه لسمع وحكي انطاع  
عن ابي حازم القاضي والقدرى عن اسمعيل بن حماد ان رجلا ضرب على راسه من لدية فزعمت ان سمعها ذهبت  
فاستغل اسمعيل بالقضاء ثم التقت اليها وهي غافلة فقال استري عورتك فجعلت يجمع ثيابها ففعل امراسا  
وقال ابو يوسف في السمع لا يعرف ذهاب السمع والقول فيه للحاشية ما طريق معرفة ذهاب البصر قال محمد  
ابن مقاتل الرازي يستقبل الشمس مفتوحة العين فان دمعت عينه علم ان الضو باق وان لم يدمع علم ان  
الضوء ذهبت وذكر الطحاوي انه يلحق من يديه حبة فان ذهب من الحبة علم انه لم يذهب بصره وقال محمد في  
الاصل ان لم يعلم بما ذكرنا يعتبر فيه الدعوى والانكار والقول للحاشية مع مسند على النبات وفي شرح  
الكافي يدخل رطل لدية في لدية لان هذه حالة واحد في موضع واحد فاد اوجب في القتل لدية لم يجب  
فيما شئ وطريق معرفة ذهاب السمع ان يوضع من يديه ماله را حبة كرمه فان فزعت ذلك علم انه لم يذهب  
سمه قاله في شرح الطحاوي م قال في القدر والري م وفي الحجة اذ احلقت فلم تنبت م اي عظمها م يجب  
الدية لانه بقوت به الجمال م وفي شعر الراس لدية م سواء كان شعر رجل وامرأة او كبيرة او صغيرة  
ويوجب لدية فان نبت لم يجب لدية وان مات قبل نبت لدية لاشئ فيه ولذا قال الثوري واحمد لما قلنا  
م وهو انه بقوت به الجمال م وقال مالك وهو قول الشافعي يجب فيها م اي الحجة وشعر الراس حكومة  
عدلا اذ احلقتا ولم ينبت لان ذلك زيادة في الادي ولهذا احلقت شعر الراس كله والحجة بعضها م اي علق  
بعض الحجة م في بعض البلاد م لو كان جمالا لم يحلقوا وقد يكون عدم الحجة جمالا في بعض الاحوال واحل  
الحجة خرد مرد فلو كان كذلك من حالة الجمال لاصل كان اهل الحجة اولي به م وصار اي حكم هذا م  
كشعر القدر والساق وليس فيه جمال م ولهذا م اي ولاجل كون شعر الراس زيادة في الادي م يجب  
في شعر القدر نقصان القصة م يعني اذ احلقت راسه فلم تنبت شعرها يجب فيه ما ينقص من قيمته م ونا  
ان الحجة في شعرها جمال وفي حلقها بقوت الجمال على الكمال فوجب لدية م روي ان الله ملائكة يسبحون  
من رجال بالحاء والهاء والشين والذال والراء والواو والاي والشين والسين والصاد والضاد  
او الشين وخمسة ولم تنبت له حجة لسمع في العين واما لسمع في حالة الطراو والصغر فكانا في حالة الكبر  
والكبر فلا شك انه بعد شين والراء اذ احلق ولم تنبت لظن فيه الشعر بعد شين عليه فان الشعر يجب  
في الناس ولهذا سكت لافرع لسر سار عيوبه م كما في الادي من الشاحصين م  
م اي لم تنقص من شخص بالفرع فان فيه نفوت منفعة الجمال مع السمع وتحت لدية كاملة وكذا  
شعر الراس حال لا يرى ان من عدمه م اي من عدم شعر الراس حلقه اي من حيث الحلقه يكلف في ستره م خلا

اولا

مع

مع



شعر الصدور السابق لأنه لا يتعلق به جمال وقد ذكرناه الان **م** واما الحجة العند من اى حجة الله سبحانه كمالا لده **م** روي  
رواية الحسن عن ابي جعفر اعشارا بالدية في الحجة العند من اى حجة الله سبحانه كمالا لده **م** روي  
**م** ان المقصود في الحجة العند من اى حجة الله سبحانه كمالا لده **م** روي  
الحجة العند من اى حجة الله سبحانه كمالا لده **م** روي  
فوق ما لا حجة له أصلا وقال ابو جعفر الهندواني في الحجة العند من اى حجة الله سبحانه كمالا لده **م** روي  
بها واما اذا كانت طاقات منفردة لا يتصل بها فلا شئ فيه وان كانت غير متوقفة ولا يقع بها حال كمالا لده **م** روي  
بما يشي في حجة الله سبحانه كمالا لده **م** روي  
مستأخفة ولا يجوز ان يحجب فيه حكومة عدل وقال في شرح الطحاوي ولو حلق رأسه فبنت ايضاً الرجل  
شاب قال ابو جعفر في الحجة العند من اى حجة الله سبحانه كمالا لده **م** روي  
وفي الواقعات رجل حلق رأسه فبنت ايضاً الرجل شاب قال ابو جعفر في الحجة العند من اى حجة الله سبحانه كمالا لده **م** روي  
كوحا لعله فيها حكومة عدل بعد ما ينتظر سنة فلم تبنت فان كان عددا ففي ماله لان العائلة لا تعقل العمد  
وان كان خطأ فعلى عاقلة كما في قول الخطاء والعدم قال **م** روي  
الشارب تغيب حكومة عدل فكله الشاطي في الاحناس **م** روي  
انه يجب فيه كمالا لده لانه عضو على حدة **م** روي  
اي كعض اطراف الحجة فاذا حلق اطراف الحجة حجب حكومة عدل فكله الكويح ان كان على حدة  
شعرات معدودة فلا شئ في خلقه **م** روي  
جميعا لكنه غير متصل فيه حكومة عدل لان فيه بعض الكمال وان كان متصلا فكله كمالا لده لانه ليس يكون  
وقيه معنى الجمال وهذا كله اذا استدل بالثبوت فان ثبت حتى استوت كما كانت لا حجة شئ لانه ليس يكون  
**م** روي  
وفي الحجة حكومة عدل لانه نقص فتمتد وعندما حجب حكومة عدل في الحجة ايضا لانه في غير اونه  
لشبهه ولا يرضيه ويستوى الخطا والعدل في شئ من الحجة وكذا في شعر الحاجب **م** روي  
**م** روي  
شعر الحاجب والحجة في العمد نقصان في صورة كل شعر الرأس والحجة خطأ ان لم يكن متصلا  
فخلق ظهر انه غير متصلا بالدم وفي الحاجب لده وفي احدهما نصف لده **م** روي  
او نقصان لده لانه لا يتصل بالحجة كمالا لده **م** روي  
لا يوحى لده في الشعر ولا حجة نقصان **م** روي  
وفي الحجة لده لانه لا يتصل بالحجة كمالا لده **م** روي  
الديه وفي الاذن لده وفي الاذن لده وفي الاذن لده **م** روي  
غريب قال **م** روي  
لعمري حرم وفي العين لده وفي العين لده **م** روي  
لعمري حرم المذكور وفي العين لده وفي العين لده **م** روي  
حسب المنفعة وفي احدهما نصف كمالا لده وفي تقويت احدهما تقويت النصف في حجة لده **م** روي  
**م** روي  
المراة لما ينشأ اشار به الى قوله لانه في تقويت شئ من هذه الاشياء الى قوله فحجب نصف لده خلاف  
تدري الرجل **م** روي  
المنفعة والجمال وفي حجة المراة لده كمالا لده لانه في تقويت احدهما تقويت النصف في حجة لده **م** روي  
واسعد وقال الثوري وما لك ان ذهبت اللين وحجت لده والاحجب حكومة عدل **م** روي  
الحل من نصفها اي نصف لده **م** روي  
من تدري المراة وحدها او قطع التدري وفيه الحجة فيه نصف لده الحجة والتدري مع وسوا كان ذلك  
لصيرة او بصيرة اذا كان ذلك قبل البز من الاول وفي الجملة حجة التدري لانه يتبين في طريقه  
وهما المعراج **م** روي

متصله أوضح

او كمال الجمال فيجب

وهو جمع هذب وهو الشعر الذي على الاذن **م** روي  
هذا عند اكثر اهل العلم قال **م** روي  
**م** روي  
في هذا نقول الا سفار من اى حجة الله سبحانه كمالا لده **م** روي  
بطريق المجاز للمجاورة **م** روي  
من العلوم وذكر المصنف في هذا المجاز يقول كمالا لده **م** روي  
البصير لان البصير الذي يحل عليه المادة الراوية وكثرة ذلك حتى سمو الراوية القزيرة مجازا للمجاورة كما في المطر  
سماء **م** روي  
على الكمال وفي منفعة دفع الاذى **م** روي  
واذا كان الواجب في الكل في كل الاشعار كمالا لده **م** روي  
منها لانه اربعة اشعار في كل اربعة اشعار **م** روي  
يحتل ان مراده الاهداب مجازا الى وحتم ان يكون مراده القدوري من الاشعار الحقيقة في المجاز **م** روي  
والحكمة الكمال **م** روي  
وصار كمالا مع القضية **م** روي  
حجب حكومة العدل **م** روي  
والسلام **م** روي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم **م** روي  
حسن عزي ومنهم عبد الله بن عمرو بن العاص **م** روي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم **م** روي  
ديه كماله **م** روي  
عشر من الابل **م** روي  
لا طلاق الحديث المذكور وهو مذهب علي وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما ولا تعلم فيه خلاف الاروائية عن  
عن رضي الله عنه انه قضى في الامهات ثلثة عشر ابل وفي ثلثها باثن عشر وفي الوسطي عشر وفي اليد  
تلكما تبسع وفي الخضر تبسع **م** روي  
فلا يعتبر الزيادة فيه شئ في العوض **م** روي  
فيها على التساوي ان كان منفعة العين اكثر **م** روي  
فحجب لده كماله عند فقهاء **م** روي  
**م** روي  
مفضل لا وفي احدهما نصف لده **م** روي  
خلاف الاما حكي مالك انه قال للامهات ايضا ثلثة مفاصل احدها ما طنه وليس يصح لان الاعضا  
يقضي الشعر في الظاهر لان ما طن منها واصابع البدن والرجل سوا الاطراف **م** روي  
**م** روي  
وفي كل سن خمس من الابل **م** روي  
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في السن خمس من الابل والانتاب والاصراس سوا الاطراف  
ما روي **م** روي  
والاسنان كمالا لده **م** روي  
قال لا قدروري والاسنان والاصراس سوا الاطراف **م** روي

وهو ثلثا الشعر كمالا لده  
هذا اذا كان على كل واحد  
يحتل مع



لوجه تحتين موضحين **ف**ناكلنا من فضاونا واحدا لاكل من على الروايتين **هـ** رواية المشهور  
اي رواية ابن سماعه وقال الكرخي في مختصره وقال مجاهد اضر به بعضي فاضربه ثم عاد فاضربه الى جانبها ثم ناكلنا  
صارنا واحدا فكلنا من فضاونا فبقي منه وفي القريب وروي ابو يوسف عن ابن جنيته فمن ضرب من رجل عدا  
فكسر نصفه او حرك ما بقي فانه بكسر منه فاسقطت او اسودت فلا قصاص عليه وقال ابو يوسف ان سقطت  
بنيه القصاص **ق** قال سفيان الثوري ولو كسر من رجل فقتل مكانها اخرى سقط الارش في ماله فلفظ القدر  
ولم يذكر خلاف اصحابنا فيه وقال المصنف سقط الارش في قول ابن جنيته وان كان اخذها ودها وبه قال  
احمد والشافعي في قولهم لان الجناية قد حصلت والعادة عدم القود في الحادث فغير مبتدأة من الله تعالى  
**هـ** خلاف من الصبي لانها تفرقت لبنات ولهذا قيل متاقي **س** اي في سن الصبي حولا دون التامع وله  
**س** اي في جنيته **هـ** ان الجناية اعدت معني **هـ** لانه عاود مكانا مثل الذي قتل فلم يجب فيه شي فصار  
هذا **هـ** كما اذا قتل من صبي حيث لا يجزى الارش بالاجماع **س** قد لا الارش لانه روي في مختصر الكرخي عن  
يوسف انه يجب فيه حكمه العدل وفي الاجناس عن الجرح قال ابو جنيته لو زرع من رجل فقتل  
السن كان عليه نصف قيمته **هـ** اي في قولهم هذا مبني بقوله وقال لا عليه الارش كما ملأ **س** روي عن يوسف **هـ** لانه  
لم يثبت عليه شي اي على المذبح **س** مفعلة ولا ذنية **هـ** روي عن يوسف انه يجب حكمه عدل المكان الام الحاصل  
فيقوم بالام وما دون الاربعة فما انتقص **ق** قال سفيان الثوري ولو قتل من غير **س** روي عن صاحبها  
مكانها وثبت عليها المقتل القاطع الارش كما له وبه قال الشافعي احمد في رواية القاضي وقال احمد في رواية  
تحت الدية وعليه الحكومة لقصاصها **هـ** لان هذا ما لا يعده به اذ الضرر لا يتقود **س** لان هذا السن يكون  
في حكم النسيئة **ق** ان مجاهد قال اذا كان اكثر من دية الدم لم يحز الضلوع فيها فلم يكن ذلك عوضا عن الثالث  
وقال ابو يوسف في سن نفسه اذا عاودها الى موضعها تحوز الضلوع فيها وفي سن غيره لا تحوز ذلك  
**هـ** ولهذا **س** اي وكذا يجب الارش كما له **هـ** اذا قطع اذنه **س** اي اذن غير **هـ** والصبي **س** اي خاطبا **هـ**  
فاثبت **س** وبه قال الشافعي في قول واحد في رواية وقال الشافعي في قول واحد في رواية **هـ** في رواية  
ولا تحت الدية **هـ** لانها **س** اي لان الاذن لا يتقود الي ما كانت عليه وهذا ظاهر **س** قال سفيان الثوري في الاجماع  
الصغير المذمومة سنة من النافع فثبت من الاول فعلى الاول لصاحبه مما ذكره **س** اي اللزوم  
**هـ** لانه بين انه استوفى غير حق **س** وبه قال الشافعي في قول واحد وفي قول يوهية مبتدأة فلا يجب  
وهو قياس قول مالك وفي جامع المحمدي **س** هذا اذا ثبت السن المذمومة وعده كالاولى فاذ ثبت معوجا  
تحت حكم سنة العدل لان الموجب فساد الميت ولم يفسد حيث ثبت مكانها اخرى فاقدر متلجانية  
**هـ** ولهذا **س** اي ينظر سنة الاستنباط والاشطار يقال استانبته اي انتظرتة ومن استاني  
الجراحات اي ينظر ما لها واصله من سنة ياتي بها **هـ** بالاجماع **س** قال الكاكي قوله بالاجماع مخالفه  
رواية قانه ذكرتها ابن سنان التامع فادعوا اذا سقطت بغير جرحي براموضع السن في الحول **س** اي الصحيح  
لان نبات سن التامع فادعوا فلا يفيد التأجيل الا ان قبل السن لا يقتصر ولا يؤخذ الارش لانه لا يدري  
عائنه وكان ينبغي ان ينظر الناس الا ان في اعتبار ذلك قضيب الحقوق فكتفينا بالحول لانه تشمل  
على الفصول الاربعة التي تشمل على الطبائع الاربعة الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة  
فعل فصل منها وانق طبع الحية فغير احرارته وتلثم لانه قد ثبت فيه طامرا فاذا ثبت الحول ولم  
تثبت قضيبا بالقصاص اذ ثبت قد ثبت انا اخطانا فيه والاستنباط كان غير حق لانه لا يجب  
القصاص للشبهة لان فعلة في الظاهر جزئ استوفى القصاص كما حقا فصار ذلك شبهة في سقوط  
القصاص محجبا لما جئنا ونقل الناطقي في الاجناس عن نوادر روي يوسف حل قلع من رجل انتظر بها  
خولا انما ينظر من الصغير واقضي عليه بارشها الى هذه الرواية مال بعض اصحابنا خو اهراده **س**  
وقال الناطقي ايضا قارة الجرح لو زرع من رجل بغير اللقاضي ان يخذ ضميتا من النافع للمزوع سنة  
ويوجهه سنة من ذوم نزع فادامت سنة ولو ثبتت اقتصر له وعلى هذه الرواية لم يبرح **س**  
من شأحتين من سن النافع والصغير بل قالوا بالاستنباط فيهما جميعا والله ذهب القدر روي الحسن  
وغیرهما قال اي الضرر كن على سبيل التبرير وهو من مسائل الفصل في قوله ومن جرحا فالتحت ولو  
ضرب انسانا سنة فحركت سنان في ينظر حولا ليظهر اثر فعله فلو امله القاضي سنة ثم جرحا

لوجه الفاسق من السن الضرب انتهى وقال لا كل قوله الانسان والاضراس كلها فيه سواء قالوا فيه نظير  
والصواب ان يقال الانسان كلها سواء او يقال والانياب والاضراس كلها سواء لان السن اسم خاص يدخل تحته  
اشان ولا يكون اربع منها فتساوي الانسان المتقدمه اشان فوق واشان اسفل ومثلها ربا عيات وفي  
ما على الشفاء ومثلها انياب على الربا عيات ومثلها اضراس على الانياب **هـ** اي في عشر سنين اسمي الطوان  
من كل جانب ثلاثة فوق وثلاثة اسفل ولغدها اسنان اخرى وهي الاسنان وتسمى الواحد وهي في اقصى الاسنان  
وهي حشمت ناجد لسمي الحلم او انبتت ببيت بعد الدوخ وقت كمال العقل فلا يصح ان يقال الاسنان والاضراس  
سواء لقوده الى معنى الانسان وبعضها سواء انتهى **ق** لکن مع النظر من حيث لان غير الضرر  
من الاسنان لا يسمي ضررا وان كان الضرر من الاسنان فمن هذا الحقبة لا يتوهم وفي الخلاصة لو ضرب  
من رجل حتى لو حركت وسقطت كان خطا يجب حمله على العاقلة وان كان عمدا يقتصر في الضرب  
الصغير اذا قلع من البالغ فثبت لاشي عليه وفي الخلاصة اشان الى انه يؤجل في البالغ وفي نسخة  
الامام الشريفي سنن حولا في الكبير الذي لا يبرح سنانه في الكسر والقلع وهكذا في شرح الشافعي وهذا  
في المتن قال وبالأول ينبغي انه لا يؤجل ولو قلع اسنانه اجمع يجب سنة عشر الفاء وليس في البدن عضو  
دنه اكثر من دية النفس سوى الاسنان وفي الكونج بحد ربعه عشر الفاء لان اسنانه تكون ثمانية وعشرين  
حكي ان امرأة قالت لزوجها ما كوجج فقال ان كنت لو بجا فانت طالق مثل ابو جنيته عن ذلك فقال  
لغدا ستانه ان كانت ثمانية وعشرين فهو كوجج **هـ** ولان كلها **س** اي في كل الاسنان في اصل المنفعة سواء  
فلا يعتبر العاقلة كاللايدي والاصابع **س** اي كما لا تعتبر العاقلة ولا اليد والاصابع لان كلها سواء  
في المنفعة **هـ** وهذا **س** اي الذي ذكره **هـ** اذا كان خطا فان كان عمدا فغنة القصاص وقدر في الجنايا  
**ق** قال سفيان الثوري ومن ضرب عضوا فادب منفعته فيه دية كاملة كالبهائم اذا شلت والعراقا  
ذهبت ضوها بالضرر لان النقص في الوضع الذي يتفق به وجوب كل الدية نفوت جسر المنفعة  
لا يوانا لصون لان الصون فامة فان قيل ذكر في البسوط ان في اليد الضلوع وفقا العيس العور احكومة  
عدل وذكر هنا **س** اي اذ هاب منفعته البدن انما الضلوع كمال الدية فعلم ان كل عضو وكل واحد يعتبر  
موجب شأحتا له فينبغي ان يجب بقطع البدن الصحيحين الدية مع الحكومة فالدية لا زاله المنفعة  
والحكومة لا زاله الصوة فلنا ذلك الا انه دخل الامل في الاكثر كما لو جرح فذهب العقل دخل ارش المحجة  
في الدية **هـ** ومن ضرب بصلب غيره فاقطع ما وجب الدية نفوت جسر المنفعة **هـ** وهو النسل **س** ولذا **س** اي  
تحت الدية **هـ** لو وجد به **س** اي ضرب بظهره فحسب من ذلك لانه ازال الجمال على الجمال وهو استنوا  
القائمة **س** ولو زالت الحرية لاشي عليه لزوالها الاعل ولو بقي اثر الضربة بعد زوال الجدي به لم يبر  
حكمه عدل **هـ** لانه الدية المعنى الذي يجب به كل الدية **هـ** **فصل في التجاع** **س** اي هذا فصل في بيان  
احكام التجاع ويجمع تحته ولما كان التجاع نوعان من انواع ما دون الضرر كما ثبت سابقا في فصل  
على جرح **ق** قال سفيان الثوري **س** اي على انواع وجهه اعصابها في العرق تحت ثياب  
انما الاولة الحارصة من الحاء والصاد المهملة منه فوطم من العرق والنوب اذ اخرقة من الدم **س** اي  
التي تحصر الجلد اي تحده من الجذير الحاد والشن العجتمين وبوطم الجلد **س** اي الحارصة لا يخرج  
الدم **هـ** والذامعة **س** اي الثانية من التجاع **س** اي لشي بالذامعة وهي التي تظهر الدم ولا تسميه ضمير القاء  
من الاسئلة يعني لا تسيل الدم منه ولكن يظهر كالم في العين يظهر ولا يسيل **س** والداسية **س** اي الثالثة الشجة  
الداسية من ديد يدعي ماود ميا واصل دم دوبا التحريك وقال سيبويه دمي بالسكين والبرد ما لتخزيك  
وقال الجوهري يقال دمي الذي يدعي دمي ودميا فهو دم مثل من يفرق فانه يفرق **ق** لعمري هو دم  
فدل على ان الفاعل منه لا يجر الا وزن الصفة المشبهة وعلى ما ذكره الفقهاء في دما اصله داي فاعل اعلان قال  
والثالث يقال دامة وهي التي يسمي بالاصعة وهي التي تبضع الجلد في تقطوعه من البضع وهو الشو القطع  
وفي المعز باليه معني في جرح الجلد وشقت اللحم **س** اي الشجة الحارصة هي التي تسمى بالملاحم وهي التي تاتي  
في اللحم وفي المعز بالملاحم من التجاع التي الجرح في اللحم ثم تلاحم بعد تقطعها اي تلاحم وتلاحق **س** وقال لا زهري الوجه  
ان يقال الملاحم اي القاطعة اللحم وانما سميت بذلك على قول الله اي على الشاولة عن محمد بن جهم الله في قول الماصعة  
وهي التي تلاحم فيها الدم وتودع لحم ولا تبضع اللحم **س** اي الشجة السادسة وهي التي تبصل الى التجاع

الشافعي



المضروب وقد سقطت منه **م** واختلفا **س** الى الضارب والمضروب قبل السنة من سقط بضربه فقال  
الضارب من ضربه غيري وقال المجني عليه بضربك قال يقول المضروب **س** به قال السامعي في الامم واحدا فلو  
التاجيل فبعد ان يلقى لولا يقبل قوله كان التاجيل وعدمه سواء اذا التاجيل لظهور عاقبة الامر وهذا  
**س** اي هكذا الذي ذكرناه **م** خلافا ما اذا حجة موصوفة لمصادرت **س** اي الموصوفة منفصلة فاختلغا **س** اي  
المسحوق مصادرت منفصلة من ضربك وانكر الضارب حيث يكون القول بولا الضارب لان الوصفة لا يورث  
المنفصلة لان الشجة الوصفة بعد ما وقعت موصوفة لا يكون سببا لقتل العطر عادة بل يبقى في ذلك اثر سبب حاد  
فلا يبقى الظاهر شاهدا للمضروب فلا يكون القول بوله **م** اما الخشرك فموزن في السقوط **س** اي انما حجة  
السن فله فائز في سقوطه فكون القول بولا المضروب ولهذا جعل الفرق بين المسائل ان يشار اليه بقوله  
**م** فاشترقا **س** اي الحكم المذكور في المسألة الاولى والحكم المذكور في الثانية وكان القياس ان يكون القول  
قول الضارب فبما لانه منكر ولكن في الاخرى ان يفرق بينهما الوجه الذي ذكره **م** وان اختلفا في  
ذلك **س** وان اختلفا الضارب والمضروب في سقوط السن بعد السنة فقال المضروب سقطت بضربك  
وقال الضارب بل سقطت ما سجدت قال يقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل الذي تمت  
القاضي لظهور الامر فكان القول للمكر ولم تسقط في آخر ترك ولم تسقط ولم يحصل فيها عب  
كالاسود او نحو لاشي على الضارب **م** وعزله يوسف انه يجب حكومة العدل في الامر وفي نفس  
النسخ وعن ابن حنيفة مكان اي يوسف ولا ولا في لانه ذكر في الحديث وعنه قول اي يوسف في  
هذا الموضع وسنن الروي بعد هذا ان شاء الله تعالى والوجهان مما قوله ولا في على الضارب وقوله  
حكومة الامر والموعود فبما بعد هذا هو قوله سقط الامر عنده اي حجة **م** ولو لم تسقط **س** اي  
السن ولكنها اسودت بحسب الارش في الخطا على العاقلة وفي العهد في ماله ولا يجب القضاء لانه لا يمكن  
ان يضربه ضربا يسود منه وكذا اذا است بعضه واسود الباقي فلا قصاص عليه لما ذكرنا **س** اي اراد به قوله  
لانه لا يمكن ان يضربه ضربا يسود منه وكذا **س** اي وكذا لا قصاص **م** لو احمر **س** اي في السن واحضر **س** بل  
بحسب الارش في الخطا على العاقلة وفي العهد في ماله **س** وقال الامامة الثلاثة تحت الحكومة في الاصغر  
والاحمر او في الاصغر او كذلك عندنا في رواية واحدة وفي رواية عن احمد بن  
كالاسود او لولا اصفر فيه رواه ابن ابي يونس عن ابن حنيفة قال لا يجب شيء وفي المولود تحت الحكومة  
وقال محمد فبما اذا اصفرت حكومة حرا كان المضروب وعندنا او قال ابو يوسف ايضا حكومة  
وقال ابو يوسف ان كثرت الصفرة حتى يكون عينا كعيب الخضرة والحرمة فبما عقلت انما كان  
زفرا اذا اصفرت فبما ارشها انما كان **م** ذكره الكوفي **س** قال اي القدر في من سجد خلافا لفتح ولم  
يقولها ارش وبت الشدة ينقط الارض عند اي حنيفة لولا الشئ الموجب في كايوسف عليه  
ارش الامر وهو حكومة عدل لان الشئ الموجب وان نزل عالم الحاصل ما زال الضرب بقومته بقومته  
**م** وقال محمد عليه اجرة الطبيب وتمن الدواء بفعله فصار كانه اخذ ذلك من ماله **س** اي من مال المجني  
عليه لانه الحاة الى هذا الا ان يا حنيفة يقول ان المنافع على اصلنا لا تقوم الا بعد مظنون  
**م** بالاحاطة الصحيحة والمضاربة الصحيحة او شبهة **س** اي او شبهة العقد المطابق لاجازة القول  
والمضاربة الفاسدة ولم يوجد في حق الجاني عقد ولا شبهة فلم يجرم شيئا كالمولود والماله قال  
اي محمد في الجامع الصغير **م** ومن ضرب رجلا مائة سوط فبما فعلته ارش **س** قال الارش في وقع سائر  
مكررا في الهداية لانه البدل قال الصذر الشهد هذا اذا بقي ارش الضرب فان لم يبق لا يجب شيء عند  
اي حنيفة واليه اشار بقوله **م** معناه **س** اي قول محمد في الجامع اذا بقي ارش الضرب فاذ لم يبق  
ارش فهو على الاختلاف الذي مضى في الشجة الملتصقة **م** والذي مضى هناك انه لا يجرم شيء عند اي حنيفة  
وبحسب ارش الامر عند اي يوسف واجررة الطبيب عند محمد واما ما قيل بقوله جرحه لانه اذا لم يجر  
في الاشد لا يجب شيء بالانفاق **س** قال اي القدر في **م** ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل الشراء  
**س** اي قتله خطأ ايضا لانه اذا كان القتل عدا بوجه بالامر من جميعا البذل ان الحانية من  
جانب واحد وهو الدية **س** اي وان الدية **م** بدل النفس جميع اجزاها فدخل الطرف في النفس كانه  
قتله ابتداء ولو قتله ابتداء ولم يكن الواجب الادب لا غير فكذا هذا ولا يشبهه هذا اذا قطع

خطا

ويجلده وقبضه بين اللحم والعظم الراس في المغرب السحابة جلد رقيقة فوق سحر الراس اذا انتهت اليه الشجة يلقى  
سحقا فامنه قبل اللغم الرقيق ساق **م** والموصوفة **س** اي الشجة السابعة لسي بالموصوفة وهي التي توضع العظم في السنة  
وفي المغرب يقال وضحت الشجة في راسه ووضح فلان في راس فلان اذا حج هذه الشجة واما قول اي يوسف  
انه شجة فاقصد فلم احد الا في رسالته **م** والهاشمية **س** اي الشجة الثامنة هي التي تسمى بالهاشمية وهي التي تترك العظم  
من الشهر وهو كشيء الرخوس باب ضرب يضرب **م** والمنقلة **س** اي الشجة التاسعة هي التي تسمى بالمنقلة  
**م** وهي التي تنقل العظم بعد الكسر **س** اي قوله من موضع الى موضع اخر **م** والامة ماله والاشد بالاشد  
وهي الشجة العاشرة وهي التي تنقل الى ام الراس وهو الذي فيه الدماغ وفي المغرب واما قبل الشجة آتية  
واما مومنه على معنى ان ام كعينة واصنية وجمعها ارام وما مومات وقال القدر في شرحه **م** الذي  
وي الى خرج الجلد وتوصل الى الدماغ فبذلك احد عشر شجة ولينذكر فيها عدم الحارص ولا الداعية  
لان الحارص لم يجر لها اثر في الغالب والشجة التي لا تتركها في الغالب لا حكم لها ولينذكر الداعية لان الداعية  
لا يجرس معها فلا معنى لانتكاس حكم الشجاج فيها وما سوى ذلك فالحكم فيه يختلف على ما يحكي ان شاء الله تعالى  
**م** قال **س** اي القدر **م** وفي الموصوفة القصص ان كانت عند الماروي انه عم **س** اي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
**م** قضى في القضاء الموصوفة **س** هذا حديث عن ابن حنيفة عن النبي عن طاس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تطلق قبل ذلك ولا قصاص فيما دون الموصوفة من الجراحات وهو مرسل وارجحه عبد الرزاق في مصنفه  
عن الحسن وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون الموصوفة لشي ولا يمكن  
ان ينتهي السكن الى العظم فبما وان يتحقق القصص في عند المساواة يتحقق للمائة فيتحقق الاستيفاء  
**م** قال **س** اي القدر **م** ولا قصاص بنية الشجاج لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيها **س** اي بنية الشجاج  
لانه لا حجة ينتهي السكن اليه **س** فلا يوجد المساواة **م** ولان فيما فوق الموصوفة كسر العظم ولا قصاص فيه  
**س** اي في العظم **م** وهذا **س** اي المذكور رواية عن ابن حنيفة **م** رواها الحسن عنه **س** وبه قال الشافعي والحمد  
**م** وقال محمد في الاصل **س** اي في المبسوط وهو ظاهر الرواية **س** اي انه يجب لقصاص **م** وما قيل الموصوفة **س** اي  
دون الموصوفة في الآية كالبخاخ ونحوه وفي الكافي وهذا هو الصحيح ظاهر قوله تعالى والجروح قصاص ويمكن  
اعتبار المساواة كما ذكره في المتن وهو قول مالك لانه يمكن اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم ولا  
خوف هلاك غالب فبما عزمها عثماني قال سيرت الحج اسيره اذا نظرت ما عزمه والمستار بكر الميم  
ما سير به الحج والتسار مثله وكل امرئة فقد اسيرته واستيرته كذلك الصحاح قوله **س** اي رزته  
بالزائم بالزاي قال الجوهر في رزته او رزته ورواها اي حنيفة وحديثه ثم محمد حديثه بذلك  
فيقطع بها مقدار ما قطع يتحقق استيفاء القصاص **م** قال **س** اي القدر **م** وبما دون الموصوفة حكومة  
عدل **س** اي فيما دون الموصوفة من جثا الارش قبل الموصوفة من جثا المذكور وفي الحارصه الى السحابة لانه ليس بها  
ارش مقدرو ولا يمكن عدل ان توجبا عتبار حكم العدل وهو ما يور عن ابراهيم الحنفي عن عبد العزيز  
رضي الله عنهما اما ابن ابراهيم الحنفي فرواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا سفيان الثوري عن حماد عن ابراهيم  
قال فيما دون الموصوفة حكومة ورواه ابن ابي شيبة حديثا وكيع عن سفيان به واما ابن ابي شيبة عن عبد العزيز  
فغير **م** قال **س** اي القدر **م** وفي الموصوفة ان كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر الدية وفي  
المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية والامة ثلث الدية وفي الحانفة ثلث الدية فان تعدت ثلثها فالحاق  
فبما ثلثا الدية **س** اي ما روي في كتاب عمر بن حنم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الموصوفة خمس من الارش  
الهاشمية عشر وفي المنقلة خمس عشرة **م** وفي الامة وروى المامون ثلث الدية **س** اي هذا في كتاب عمر  
ابن حزم وروى ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا عن عبد الرحمن بن سليمان عن محمد بن اسحق عن كحول عن  
اسعث عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الحانفة ثلث الدية وعن بكر الصديق رضي الله عنه  
انه حكم في حانفة تعدت الى الحانف الاخر ثلث الدية رواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن جريح  
عن داود بن ابي عامر قال سمعت ابن المسيب قال قضى ابو بكر رضي الله عنه في الحانفة تكون ناقصة بثلثي  
الدية وقال هاجبا ثلثان قال سفيان ولا تكون الحانفة الا في الجرح **م** ولا يها **س** اي ولا في الحانفة  
اذا تعدت زلت منزلة الحانفتين احد منهما جاس الطن والاخر من جاس الطن في كل حانفة  
ثلث الدية فلو اوجبت في النافق ثلثا الدية **س** وبه قال الشافعي ومالك واحمد واكثر اهل العلم وقال



ان عبد الله اعلمهم مختلفون في ذلك وحكي عن بعض اصحاب الشافعي وعن حنيفة في رواية انه خاففة واحل  
وعن محمد انه جعل المتلازمة قبل التامعة اي في الذكر قال اي محمد وفي رواية متلازمة فيها الدم ويسود  
تاج الشريعة وليس مناه الاصل المتلازمة من حيث ان المتلازمة عند محمد باظهار  
الدم ولا يقطع من قوله الفم الشان اذا انفصل احدهما بالآخر والاصفة بعد هاء في ظاهر الرواية  
المتلازمة ما يظهر الدم ولا يقطع في قطع الكثر في اليد وضعه وفي قطع بعض الدم وما ذكرناه مدنا في  
اولا قال الجوهري اليد واليد اي الصفا الاول وسنه فولهما فعله يادي يدي على وزن فعل وبدي  
يدي على وزن فعل اليه اول شيء يروي عن يوسف وهو ظاهر الرواية وهذا اي المذكور من  
رواية في يوسف ومحمد اختلاف عنان لا تغوت في معنى وحكم اي الذي يروي عن محمد ان المتلازمة  
قبل التامعة والذي يروي عن يوسف ان التامعة قبل المتلازمة اختلاف في الاسم لا في المعنى والحكم  
لان محمد لا يمنع ان التامعة التي ذممت في الدم اكثر من يدان شتا وكذلك ابو يوسف لا يمنع ان يكون الشجة التي  
تثل التامعة اقل منها اذ شاد انما الخلاف في الاسم قال محمد للمتلازمة ما خودة من الاجتماع يقال الفم الحان  
اذ اجتمعوا قال ابو يوسف انها ما خودة من الذهاب في الفم كذا ذكر القذوري في شرحه وقد  
هذا اي بعد ذكر الامه التي في عاشره الشحاح لانها تقع في الفم لا في العانة فمقتضاه مفردة  
حكم على حدة وقد مر بيان هذا من قريب ثم هنك الشحاح لما ذكرنا في هذا حكم الشحاح شرع بذكر موضع  
الشحاح من عضن الوجه والراس وبه قال الامه الثلاثة واكثر اهل العلم وعلى ما ذكره الاصل  
يخضع للجملة والوجنتين والذين ايضا وقال ابو الليث يخصص حكم هذه الشحاح في كل البدن وما كان غير  
الوجه والراس يسمى جذرا في الوجه والراس على ما هو حقيقة اللغة وفي الصحة اي احراز عن قول  
الليث ثم اوضح ذلك بقوله حتى لو حقت في قال تاج الشريعة حتى لو حقت كالموجة والهاجمة  
والهفلة في غيرهما اي في غير الراس والوجه نحو الشاق واليد لا يكون لها ارش مقدروا وانما يحكم  
تدل لان التقدير بالتوقيف يعني لان التقدير في الامور لا يكون الا بالتوقف على الشرع وهو اي التوقيف  
اعاورد الحكم فيها المعنى الشين اي الوجه والراس ولانه اعاورد الحكم فيها المعنى الشين الذي لحقه بها  
اشد الجراحة والشين يخصص ما يظهر منها اي من الاعضاء في الغالب وهو العضوان هذان اي  
الوجه والراس لا سيما لان ما سواهما يعطى في القادة فلا لحقه الشين كما لحق في الراس الوجه  
واما اللسان فمعنى اللام تلبية لحي وهو الذي عليه الحجة من قبل اللسان من الوجه وهو قول مالك  
وقال صاحب الحاشية والذين من الوجه لا خلاف والعظم الذي تحت الذقن وهو اللسان من الوجه  
عند فاحي لو وجد الشحاح الثلاث الموضحة والهاشمة والنقلة في الجبين مافيه ارش مقدروا  
الشحاح الثلاث المذكور لا يجب القدر وهذا اي عدم الارش المقدروا فيها لان الوجه مشتق  
من الموجة ولا موجهة للناظر فيها اي في الجبين الا ان عندنا هاهنا من الوجه لا تضاهيه اي  
لا تضاهي الجبين من الوجه من غير فاصله وقد تحقق فيه اي في المعنى الموجة ايضا فكون من الوجه  
حقيقة فتل في فعلها عجايب ان يكون غسلها في الطهارة واجيب بانه مركا هذه الحقيقة  
بالاجماع ولا اجماع هاهنا فبقيت العبرة بالحقيقة وقالوا اي المشاح الخالفة تخضع للحرف  
خوف الراس وجوف البطن وفي الاجناس الخالفة ضربه في البطن ولم تغد من رايه فان كان عمدا  
ففي ماله ثلث الدية ولا تضاعف في الخالفة وان تغدت من رايه فبقيت ثلث الدية ان كان عمدا ففي ماله  
وان كان خطأ والخالفة تكون ما بين اللثة والعانة ولا يكون فوق الذقن ولا يكون ما تحت العانة  
بين الفخذين والرجلين قال الكرخي في مختصره ولا يكون الخالفة في الرقبة ولا في الحلق ولا يكون الا في الجوف  
من الصدر والظهر والبطن والطن وكل ما وصل اليه فمقتضى حكمه عدل وليس خالفة ولا يكون الا في الذقن  
ولا في الرقبة ثم في الشحاح كلها اذ ابرأت ولم يبق لها ارش بعد الرقبة في الخط في الموجة وما فوقها ارس مقدروا  
حكمه عدل واما في العبد فلا عيب الا في الفصائل الالة الموجة وفيها حكمه حكومته وفيما فوقها الادوش وتفسير  
حكمه عدل على ما قاله الطحاوي ان يتوهم ملوكا يكون الارش ويوهم وبه هذا الارش يطرأ ففادت ما بين القدمين  
فان كان نصف عشر الفقة بحت نصف عشر الدية وان كان ربع عشر فربع عشر وقال الكرخي في نظر كرمه هذا الشجة  
من الموجة بحت مقدار ذلك من نصف عشر الدية لان ما لا يضرب في الموضع عليه بيان قوله كرمه مقدار هذا

قدام

الشجة

الشجة لو كانت باصعة سلا فانه ينظر كرم مقدار الباصعة من الموجة فان كان مقدارها ثلث الموجة وجب ثلث ارش  
الموجة وان كان ربع الموجة بحت ربع ارش الموجة وان كان ثلثة ارباع الموجة بحت ثلثة ارباع ارش الموجة  
قال شيخ الاسلام هذا هو الاصح وفي فتاوى قاضي خان وعلى قول الطحاوي العنق وروى احمد الحلواني وبه  
قال الامه الثلاثة واصل العلم وقال ابن المنذر وهو قول كل من يحفظ عند الحكم **فصل** في هذا فصل  
في بيان مسائل الجراح التي فيها دون النفس وفي اصابع اليد نصف الدية **فصل** في هذا فصل  
وفي بعض النسخ على ما روينا في فضل الشحاح في حديث عن ابن جزمه كل اصبع عشر من الابل وفي الدية يكون في اصابع  
اليد الواحدة اذا قطعت خطأ نصف الدية لان فيها خمس اصابع فكان في الخمس اي في خمس اصابع  
نصف الدية ولان في قطع الاصابع تعويت جفس منعة البطش وهو الموجب **فصل** في الموجبة للدية ثبوت  
جفس المنفعة على ما مر في فضل ما دون النفس فان قطعها في الاصابع مع الكف فيه ايضا نصف الدية  
بقوله نعم اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم وفي اليد من الدية تقدم في ذلك ما فيه الكفاية وفي احدهما  
اي احدي اليدين نصف الدية هو ايضا لفظ الحديث ولان الكف يقع في الاصابع لان البطش بها في الاصابع  
وان قطعها في اي يدي مع نصف الساعد في الاصابع والكف نصف الدية وفي الزيادة حكومته عدل  
وهو رواية عن يوسف وبه قال في ظاهر مذهبنا والقاضي الخليلي وعنه اي عن يوسف ان ما زاد على  
اصابع اليد والرجل في اليد والرجل وبه قال مالك واهل البيت وبعض اصحابنا  
وهو قول القاضي قتادة وعطاء لان الشرع اوجب في اليد الواحدة نصف الدية واليد التي لم تجز  
الى المنكب فلا زاد على بقدر الشحاح **فصل** في اليد الواحدة نصف الدية واليد التي لم تجز  
والاصابع دون الذراع فلم يجعل الذراع تبعا في حق النصفين بيان هذا ان اليد باطنة والبطن متعلق  
بالكف والاصابع يعني ارش اليد بحت باعتبارها اليد الباطنة والاصابع والكف  
تبعا لها واما الساعد فلا تبعا لانه غير متصل بها فلم يجعل تبعا في النصفين ولا في اي ولا في الذراع  
لا وجه له ان يكون تبعا للاصابع لان يدي من الذراع والاصابع عضو كاملا وهو الكف  
ولا ان يكون في اي لان الكف تابع ولا يتبع للنبع بانه ان الذراع لا يجوز ان يسع الاصابع لانه متصل  
بينهما عضو فلا يجوز ان يكون تبعا ولا يجوز ان يبيع الكف لانه يبيع في نفسه فلا يبيعه مع قال اي  
محمد في الجامع الصغير وان قطع الكف من المفصل فيها اصبع واحد ففيه **فصل** في الاصبع الواحدة  
عشر الدية وفي بعض النسخ ففيها فاصبع يذروا ويؤثرون وان كان اصبعان فالجس في الواجب خمس الدية  
ولا يبي في الكف وهذا اي وهذا الحكم عند اي حنيفة وقال لا ينظر الى ارش الكف اي حكمه القول  
في الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في الدية لانه لا وجه الى الجمع بين الارشين اي ارش  
الكف وارش الاصبع يعني الجمع بين هذين الارشين بمنع اتفاقا لان لكل شيء واحد لان صمان الاصابع صمان  
الكف وضمنان الكف صمان الاصابع فهذا شيء واحد ولا الى اهدار احدهما اي ولا وجه ايضا الى اهدار  
احدهما اي ولا وجه ايضا الى اهدار احدهما لان كل واحد من الكف والاصبع اصل من وجه اما الاصل  
فظاهر واما الكف فاصل من حيث ان تمام الاصابع به فمحتمل اكثر كما قلنا من راس شخص تناسر بعض  
شعره حيث يدخل مناك الاقل في الاكثر وله اي ولا يبي حنيفة ان الاصابع اصل والكف تبع حقيقة  
اي من حيث الحقيقة **فصل** في رايه في الشحاح ومن وجه الحقيقة بقوله لان البطش يقوم بها  
اي بالاصابع ومن وجه الشرع بقوله **فصل** في رايه في الشحاح ومن وجه الحقيقة بقوله لان البطش يقوم بها  
والحكم اي من حيث الحقيقة والشرع اولى بالترجيح من حيث مقدار الواجب لان التقدير الشرعي بالشرع  
وما لم يثبت فيه تقديره يكون تقدير الرأى والراي لا يعارض الشرع واما قوله ان اكثر اولي قلنا انما اصل  
الى الترجيح عند المساواة في القوة ولا مساواة من الشرع والراي واما مسئلة الشجة والشرع فلا يكون تبعا  
للآخر فيما نحن فيه الكف تبع كذا ذكره قاضي خان ولما كان الاعتبار عند اي حنيفة النضر وتقدر الشرع اتفاقا  
بين ان يكون التا في النضر من اصبع او اكثر ولهذا اقال ابو حنيفة اذ لم يبق في الاصبع الا مفصل  
واحد ففي ظاهر الرواية عندك عليه ارش ذلك المفصل تبعا لان ارش المفصل مقدروا وما يبي في  
من الاصل وان قل لا حكم للنبع كما بقي واحد من اصحابنا خطه في محله لا يعتبر اسكان وروى الحسن عن اي حنيفة  
اذا كان الباقي دون الاقل الاكثر كونهما يدخل الاقل في الاكثر والا والاصح لو كان في الكف ثلاث

اصبع تعتبر فيه

عشر

في



اصابع تحت ارض الاصابع ولا شيء في الكف **ش** بالاصابع لان الاصابع اصل في القدم ولا حكم الكل فاستبعدت  
الكف كما اذا كانت الاصابع قائمة بأسرها ثم قطع مع الكف **ش** وقال هذا الذي بأسر **ش** أي بمجمعه كما قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم في قطع الاصبع الزائدة تحت حكومة العدل **ش** وقال الشافعي وأحمد والثوري ولا يعلم  
لهم مخالف ومن زبد بن ثابت رضي الله عنه قال في ثلثة دية الاصبع وفي الدخيرة فيها الحكومة سواء كان في اليد أو في  
الرجل أو في سائر الأصابع **ش** لان الاصبع لا يشترط في اليد **ش** لان الاصبع لا يشترط في اليد **ش** لان الاصبع لا يشترط في اليد  
الزائدة جزء من يد ولكن لا منفعة فيها **ش** ولا ريب في احتمال **ش** قيل عليه انه منقوض عما اذا كان في ذنر  
شعرات متعده **ش** وان اطار رجل أو ريشة شملها فانه لم يجب فيه حكومة عدل وان كان الشعر حرام لا  
يدل انه لا يحل الانتفاع به **ش** واجيب بان اذا لم يجد في اليد ما يوجب حكومة عدل اذ اني من ان ما يشبه  
كما في قطع الاصبع الزائدة وازالة الشعرات ترسيه لا تشبهه فلا يوجبها كما لو قص طرف من غير اذنه  
**ش** وكذلك الساتر الشاغرة **ش** بالشرع العين المحترمة **ش** أي الزائدة يقال شغرت اسنانه اذا اخلقت بينهما  
وتركت وقيل الشغران ان ترشح الانسان العليا على الانسان السفلى ورجل اثنى وامرأة شغوى ومنه  
سميت العقاب شغوى لان مقدم ميسر بها منطبق على الآخر والمنسبك الميم الزائد جزء المحي عليه  
لسباع الطير بمنزلة المنقار لغرضها لما قبلنا **ش** انما في قوله لانه جزء من يد يعني كما ان الاصبع  
الزائد جزء المحي عليه كذلك الساتر الشاغرة جزء **ش** فممن تحت حكومة العدل كذلك انما في عين العين لسانه  
وذكر ان اذنه لم يقبل تحت حكومة عدل **ش** وهذا نص القدروري في محصره **ش** قال **ش** قال الشافعي في دية  
كامله **ش** وبه قال أحمد وهو قول الثوري لان الغالب فيه الصحة فاشبهه بقطع المارن والادون من القبي  
**ش** ولان المقصود من هذه الاعضاء المنفعة فاذ لم يعلم صحته لا يجزى الا بالكمال بالسنن لان الامانة  
بالدليل وبالنظام ثبت السلامة **ش** والطاهر لا يصح حمله للالزام انما قيد بالالزام لان مثل هذا  
الظاهر يصح حمله لغيره الا لزام حتى لو انه اعتق صغيرا لا يعلم صحة هذه الاختصاص منه فغنيما خرج عن  
الكف فان الغالب هو السلامة وقد تقدم من قبل في قوله ومخرجه رضيع **ش** وفي ذكر الحنفى والعين  
حكومة عدل عندنا **ش** وبه قال احمد في رواية وقال الشافعي فيها دية كاملة وبه قال مالك وأحمد والثوري  
في ذكر الحنفى مثل قولنا وهو قول الثوري وقادة **ش** والحق خلاف المارن والاذن الساخنة لان المقصود هو  
الحال وقد فوته على الكمال ويعني بالساخنة المرتفعة من خصر النحوصا وقال في الجملة يحصر من كان في  
مكان اذا اشار **ش** وكذلك لو استعمل الصبي يعني يكون في لسان الصبي حكومة عدل مالم يشك وان اشتهل  
لانه **ش** لان استعمال الصبي ليس بكلام وانما هو مجرد صوت بالكلية ومعرفة الصحة فانه بالكلام **ش** أي  
في الصوت **ش** وفي الذكر بالركب **ش** أي ومعرفة الصحة في الذكر بالركب عند البول **ش** وفي العين **ش** أي وفي معرفة الصحة  
في العين بالسند له على النظر ويكون بعد ذلك **ش** أي بعد ما ذكر من الاشياء المذكورة **ش** حكم **ش** أي حكم الصبي  
**ش** حكم البالغ في العمد والخطأ **ش** لانه حينئذ تبين انه انفق منفعة العضو كاملة فيقرب به للصبي على الحائ  
مسما ليرتب للبالغ في حاله العمد والخطأ لانه **ش** قال **ش** أي القدروري ومن سحر رجلا فذهب عقله او غدر  
راسه دخل امرش الموضحة في الدية **ش** وبه قال الشافعي في القدم وقال في اليد لا يدخل وبه قال مالك  
وأحمد والحسن وزافر في رواية لان تفاوت العقل ينطلي منفعة جميع الاعضاء لانه يكون كالميت والحق  
بالميت **ش** فصار هذا كما اذا اوضحه فمات وارث الموضحة يعوت بقوات جزء من الشعر حتى لو ثبت بسقط  
**ش** أي لو ثبت الشعر في موضع الشح بسقط الارش الدية يعوت بقوات كل الشعر وقد نقلنا سبب واحد  
**ش** أي تغلق ارش الموضحة والذية جميعا سبب واحد وهو ثبوت الشعر لكن سبب الموضحة البعض سبب  
الدية اكل فدخل الحرف في الجملة **ش** كما اذا قطع اصبع رجل ثلث يد فمات ارش الدية لان ارش الاصبع  
والاصل فيه وما اشبهه ان الحزبه يدخل في الكل **ش** وقال زفر لا يدخل ارش الموضحة في الدية لان كل واحد  
جناحه فيما دون النفس فلا يندخلان كسائر الجنايات **ش** ورواه ما ذكرناه **ش** قيل يعني به قوله لانه لا يشترط  
العقل ينطلي منفعة جميع الاعضاء وقيل قوله وقد تغلق به واحد وهو مثل من لا يملك **ش** وان ذهب بجمعه  
او بجمعه او كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية **ش** قالوا **ش** أي المشايخ **ش** هذا قولنا في حنيفة **ش** واجيب  
**ش** قال في النهاية ذكر ابو يوسف مع اي حنيفة وقع وهو الكونه مخالفا لجميع رواية الكتب المتداولة فينبغي ان  
يذكر محله مكانا يوسف كما في الايضاح ولا يندر اصله كما في رواية المتسوط وشروح الجامع الصغير الذين

خطا ثم قتله عدل لانها جناياتان مختلفتان واخلاف الجنائين كاخلاف الجنائين **ش** قال **ش** أي القدروري  
**ش** ومن سحر رجلا فذهب عقله لم يقتصر الجراح حتى يبرأ وبه قال مالك وأحمد واكثر اهل العلم وقال ابن المنذر كل من  
يحفظ منه العلم يرى الاستظهار **ش** وقال الشافعي يقتصر منه في الحال اعتبارا بالقصاص في النفس **ش** أي قياسا  
عليه **ش** وهذا **ش** أي وجوب القصاص في الحال **ش** لان الوجوب قد تحقق فلا يعطل **ش** وانما قوله عليه الصلاة والسلام  
**ش** أي قول النبي صلى الله عليه وسلم استأني في الجراحات سنة **ش** هذا اخر حجة الدار قطني في سنة عن زيد بن  
عياض عن الزهر عن جابر رضي الله عنه نقاس الجراحات ثم استأني بها سنة ثم يقضي بها بقدر ما اتمت  
قال الدار قطني يزيد بن عياض ضعيف منزوك واخرجه البهقي عن ابن لهيعة عن ابن الزبير عن جابر بن  
مرفوعا واعله ابن لهيعة وقال الاثرابي والشاربوري اصحابنا في كثير من جابر ثم ذكر الحديث الذي ذكر  
المصنف **ش** الختم لا يبرأ من هذا وهو يعلم بذلك لكنه لم ينف على مخرجه **ش** ولان الجراحات تعتبر بالم  
لا كالحا **ش** أي لا يعتبر كالحا **ش** لان الامر بالبرأ او بالسراية فاذا استوفينا القصاص في الحال استوفينا  
فلا يجوز ذلك وقوله ان العلة قد تحققت فلا تسلم ذلك لان الجراحه عليه لوجوب القصاص فيها  
دون النفس بعد البرأ وعله لوجوب القصاص في النفس بعد السراية الى النفس فلا ينفذ عليه لاحد  
الامر من قبل ان يظهر الحال انه قتل ام قطع فببغني ان ينظر لعلم الواجب فيه **ش** قال **ش** أي القدروري  
**ش** وكل من سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالقصح فهو في مال القاتل لقوله  
عليه الصلاة والسلام **ش** أي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل عدا **ش** هذا الحديث عز  
مرفوعا واخرجه البهقي عن الشعبي عن عمر رضي الله عنه قال العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله  
العاقلة واخرجه ابن عبيد القاسم بن سلام في آخر كتابه عزب الحديث كذلك من قول الشعبي وحلفوا  
في قاتل العمد فقال محمد بن الحسن الشيباني في معناه ان يقتل العمد حرا فليس على عاقلة مولاه شي من جنا  
وانما هي رقبته وقال ابن ابي ليلى معناه ان يكون العمد مجني عليه فقتله حرا او جرحه فليس على عاقلة  
الحائ **ش** أي ما هو في مال خصمه **ش** أي الحديث **ش** أي الحديث **ش** أي الحديث **ش** أي الحديث **ش** أي الحديث  
عدا ولا عدلا ولا صلحا ولا اعترافا **ش** وهذا عندنا **ش** اشار به الى قوله **ش** فكل من سقط فيه القصاص  
الح عز ان الاول راد به دية العمد الذي سقط القصاص فيه لشمته بحب في ثلاث سنين لانه قال  
وجبت بالقتل استدعاء **ش** يعني لا يعتد بحدث بعد القتل كما يصلح فاشبهه شتمه العمد **ش** والثاني  
**ش** أي الارش الثاني الواجب بالصلح بحال لانه مال وجب بالعقد **ش** أي بالصلح فاشبهه العمد في  
البيع **ش** فان شرط فيه اجل كان موحلا وان لم يشترط كان كالا والحاصل ان كل ذلك في مال  
العاقلة الوجهين جميعا غير ان في الاول موجد في ثلاث سنين وفي الثاني حال في مال القاتل ايضا  
**ش** قال **ش** أي القدروري واذا قتل الاب اسنة عدا فالدية في ماله في ثلاث سنين وفي الثاني حال في مال  
القاتل ايضا قال الشافعي في حاله وبه قال مالك وأحمد لان اصل انما بحث باللاف بحال  
والناجئ للتحفيف في الحائ **ش** وهذا عام فلا يسقط **ش** أي فلا يسقط التحفيف **ش** ولا المال  
**ش** دليل اخر للشافعي **ش** أي ولان المال فيما ذكر وجب جريا لحقه أي الحق المقتول الحيزان لم يسمع بل  
السموع الحيزان قال الجوهري الحيزان يعني الرجل من فقر أو بصلح من كسر يقال جيزت العظم جيزا وجيز  
العظم بنفسه جيزا **ش** أي اخصمه **ش** وحقه **ش** أي وحق المقتول بنفسه حال فلا يجبر بالموجد **ش** أي  
فلا يجبر الحال للموجد لعدم المماثلة **ش** ولنا انه **ش** أي ان المال الذي وجبت لقتل الاب ابنه مال  
واجب بالقتل **ش** أي نفس القاتل ابتدا فيكون موحلا كديه الخطا وشتمه العمد حيث بحث  
موحلا **ش** وهذا يقتضيه الى بيان هذا بقوله **ش** لان لقياس ما في يقوم الاذي بمال لعدم المماثلة  
من الاذي والمال والقوم ثبت بالشرع وقد ورد به موحلا لا محلا حيث سقط القصاص بشبهة  
الابوة وليس في الاسلام دم مقدور والمال اما وجبت ابتدا وجبت موحلا فلا يعول عنه  
ولا سيما الى زيادة وهو المحل لانه زائد على الموجد من حيث الوصف في الما ليه **ش** ولما لم يجز  
التعليب باعتبار العدي به **ش** أي من حيث القدر **ش** لا يجوز وصفها **ش** أي من حيث الوصف  
بانه لما لم يجز العدول في التعليب زيادة القدر **ش** بان زادا على عاقلة **ش** فانه يقتصر  
فذلك لا يجوز العدول فيه بزيادة الوصف وهو وصفه الحاول لان وجوب المال بخلاف القاتل

يته



فقتصر على ما ورد في الشريعة وهو النكاح والطلاق والجماع والحيض والنفقة والطلاق والجماع والحيض والنفقة  
في سائر الولد وجره ولكن بحسب الدية عليه في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
كذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي وكل حاشية اعترف به الحاشية في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
الدية لانه اذا اعترف بالعد بقتله اذ لو كان يمتد في ثلاث سنين في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
فلي نفسه غير مصدق على عاقلة فاذ لم يمتد في ثلاث سنين في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
انقصا كل سنة ثلثها لانه ما لم يمتد في ثلاث سنين في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
لا تغفل العاقلة عما حدث وفيه ولا اعترافا ولا لاف ولا لا يمتد في ثلاث سنين في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
ولا يمتد في ثلاث سنين في ما لم يمتد في ثلاث سنين في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
وهو الدية على العاقلة وكذا كل حاشية اعترف به الحاشية في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
كان موجبا حاشية اعترف به الحاشية في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
حال كون الزائد فصاعدا وهو موجبا حاشية اعترف به الحاشية في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
الذي هو من غير جنون وقد عتبه عتاهة وعنه **س** قال الشافعي عن **س** اي عدل واحد من الصبي والمجنون  
والمعتوه عدل حتى تجب الدية في ما لم يمتد في ثلاث سنين في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
من عتبه الخطأ تحقق منه القصد وقصد معتبر شرعا في الجملة ولهذا يوجب البودب ويعزر عمره بخلاف غيره  
احد حكمه **س** اي احدى حكمي القتل وهما القصاص وجوب المال **س** وهو القصاص بحسب علمه حكم الاحقر  
وهو الوجوب في ما لم يمتد في ثلاث سنين في ما لم يمتد في ثلاث سنين وفي الخطأ على العاقلة وعلى القابل الكفان  
ما لا يجمع وجوب الكفان على الصبي والمجنون على اصل الشافعي وكذلك يحرم عن الميراث على اصله **س** اي  
على اصل الشافعي لان وجوب الكفان في المال والميراث في الميراث **س** يتعلقان بالقتل  
ومذهب مالكا واحمد مدعيهما وفي قول الشافعي ايضا كقولنا **س** ولما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
انه جعل عاقلة المجنون على عاقلة وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وخلفاءه اخرجوا من بيتي قال روي ان مجنونا سأل  
علي بن ابي طالب رضي الله عنه فبلغ ذلك الى علي رضي الله عنه فحلف عاقلة على عاقلة وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
وهذا لان الصبي مظنة الرحمة والعاقلة الحاطة لما استحق التحقير حتى وجبت الدية على العاقلة وهو اذ  
**س** اي والحال ان الصبي اقوى عدلا من العاقلة التحقير **س** ولا تسلم جواب عن قول الشافعي لانه علم حقيقة  
**س** اي تحقير العبد **س** وايضا **س** اي بالعبد **س** يترتب على القلم والعلم والعقل والمجنون عدم العقل  
والصبي قاصر العقل في تحقق منها القصد **س** اي من تحقق من المجنون والصبي القصد وصار كالسالم  
**س** الذي يرفع عنه القلم مادام ناعما جزايا الميراث ببيان ان جزايا الميراث من مورثها عاقوبة  
وهما **س** اي الصبي والمجنون ليسا من اهل العقوبة فلا حرمان **س** والكفان في جواب عن قوله وبحكم  
الميراث والكفان به **س** بانه ان الكفان كاسم **س** اشارة الى انها مشتقة من الكفر وهو السر **س** لانه  
**س** اي ولا ذنب لها حتى يسترها الكفان لانها من نوع القلم لقوله عام برفع القلم عن ثلاث الحداث  
**فصل في الجنين** **س** في هذا فصل في بيان احكام الجنين وهو على وزن فعل بمعنى مفعول المجنون  
اي مستور من جنه اذا استتره من باب طلب والجنين اسم لولد مادام في بطن الام والجمع اجنيد فاذا  
ولد سمى وليدته **س** وضعا الى غير ذلك على ما عرفت في موضعه ولما ذكر احكام القتل والجمع احكامه المتعلقة  
بالادمي من كل وجه شرع في بيانها من وجه دون وجه وهو الجنين وقال الشافعي الجنين مادام في بطن  
امه ليست له ذمة صالحة لكونها في حكم جزء من الام ولكنه منفرد بالحيث **س** ليكون نفسا له ذمة  
فباستمرار هذا الوجه يكون واصلا لوجوب الحق له من ارث وعقوبات او وصية وباعتبار  
الوجه الاول لا يكون اهلا لوجوب الحق عليه بعد ما بولده ذمة صالحة ولهذا لو انفلت  
على حال انسان فالتفقه كان صامنا له وبلغته من امراته لعقد الولي عليه **س** قال **س** اي القدر  
**س** واذا اضر بطن امراة فالتقت حينا ميتا فنية غرة نصف عشر الدية الى ما لفظ القدر وري  
**س** وقال الحسن معناه دية الرجل وهذا في الذكر **س** اي في الجنين **س** وفي الاثنى عشر دية المرأة وكل منها حاشية  
درهم **س** لان كل واحد من نصف عشر دية الرجل ومن عشر دية المرأة هو حاشية درهم **س** والفرق بين العين  
المعبر وتعدد الدوا وحيا والمال كالغرس والبغير الغيب والعبد والامة الفارغة كذا في المعبر

وفي مسوط شيخ الاسلام سمي بالجنين غرة لان الواجب عبدا والعبد سمي غرة وقيل لانه اول مقدار طهر في الدية  
وغرة الشيء اوله كما سمي اول الشهر غرة وسمى اول الشهر وجه الانسان غرة لانه اول شيء يظهر فيه والجنين غرة  
بحسب شيء **س** اي الجنين لانه لو سقط من حشاها لانه حاشية لانه مات في بطن بطنه ويحتمل انه كان ميتا قبل ذلك  
فلا يجب الضمان بالشك ولهذا لا يجب شيء في اجرة الميت **س** اي ان من ضرب شاهة فالتقت حينا ميتا كان  
عليه نصفانها ولا شيء عليه في الجنين والظاهر لا يصلح حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
الظاهر انه حي او ميت **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
الهيبة كما ذكرنا في بطن حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
الغرة كما في رضى عن احد ابويه مسلم اعترفه عن كنانة القتل كما لان الظاهر سلامة الاعضاء **س** من ذلك  
في اول كتاب الذوات وما لقياس قال رضى عن كنانة **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
وسلم قال في الجنين غرة عبدا وامة فنية حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
رواه الطبراني في معجم من حديث ابي المليح مطولا وفيه غرة عبدا وامة او حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
عن كنانة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين من بني النضير غرة عبدا وامة وليس فيه ذمة **س** اي حاشية  
وروي محمد بن الحسن في موطا عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قضى بالجنين غرة عبدا وامة فقال الذي قضى عليه كيف اعزم من لا شرب ولا اكل ولا استعمل وشغل ذلك  
يطلق فقال عليه الصلاة والسلام انما هو من اخوان الكهان قول **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
صفة الغرة وتفسيرها روي بالاضافة والاول احسن فنزل القياس بالانسان **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
النبي صلى الله عليه وسلم وبالاخر من غير روي ان اي شبيهة في مصنفه حديثنا اسمعيل بن عمار عن  
زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فزم الغرة حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هل حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
اي الغرة نسما بخودك والشافعي وبه قال احمد ولكن يكون الحديث حاشية عليهم نظرا لان كون الغرة  
نصف عشر الدية لا اختلاف فيه بيننا وبينهم وانما الاختلاف في ذلك بحسب الاختلاف في الدية  
فنعلم ان الدية اثني عشر الفا لغرة ستمائة وعندنا عشرة الاف لغرة حاشية **س** اي حاشية  
اي الغرة **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
قد يقول له اذا كانت حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
لانها حاشية في جنين الامة في مال المضارب ذكر في الايضاح والآخره وعنه **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
اذ كان حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
على العاقلة وبه جرح الكرخي في محضه وقال الكرخي ايضا ولا كفان على المضارب والغرة من ورثة  
الجنين ولا يرث المضارب منها سيما ان كان من ورثة الجنين ونقل الامام الاثنى عشر في شرحه وقال  
ما لك بحسب **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
ولنا انه عليه السلام قضى بالغرة على العاقلة **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
على عاقلة **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في الجنين غرة على عاقلة القابل لانه بدل  
النفس سماه النبي صلى الله عليه وسلم وده حيث قال **س** اي حاشية **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
اه وبيع لانه من واه يديه اذ ادى دية واصلا يديه فخذت الواو لو وقعها بين النساء  
والكسرة كما حدثت في بعد اضله بوعده فذمت منه الواو لذلك وكذا حدثت من الامر بغيره  
فلما حدثت استغنى عن الجنين فخذت فصار دية على وزن غنم **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
النبي صلى الله عليه وسلم ما لدية اذ من لا صاح ولا استعمل الحديث **س** اي حاشية **س** اي حاشية  
وعامة ما رواه الطبراني في معجم حديثنا محمد بن الحضرى حديثنا محمد بن عبد الله الحضرى حديثنا  
محمد بن عبد الله بن ابي ليلى عن الحكم بن مجاهد عن الحكم بن مالك عن ابي عبد الله الهذلي كانت عند امراة  
فتزوج عليها اخرى فتغابرتا فضربت احدهما الاخرى بعمود فسطاط فطرحته ولما استأفقال  
ام رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجها ولها وقال اذ من لا اكل ولا شرب ولا استعمل مثل



ذلك بطلان جوارح الاعراب نعم ادع منه عزة عداوامة او ولدته انتمى وحمل بالحاء الممثلة وفتح  
المهم واللام واسم احدى المراسن ملكه والآخرى ام عطيف الهذلي وقال ابو موسى المديني الحافظ  
في كتاب الامالي في باب العزيم المهرام عطيف الهذلي في التي صرنا ام ملكه فاسقط **الا ان العواقل**  
لا تفعل ما دون حشمتها **ش** قال لا يرى هذا المتعلق بقوله وفي على العاقلة عندنا اذا كانت حشمتها  
وكانه يقول اذا كانت العزيم اقل من حشمتها فذره لا تفعل العاقلة كما في جنس الا مد وقال الاكل قوله  
الا ان اقل جواب عما يقال الحديث يدل على ان الدية على العاقلة فليلا كانت او كثيرة وانتم تقدم  
بقولكم اذا كان حشمتها دية وقد علمت ما يدعي عليه من النظر انتهى **قلت** اراد به ما نقلناه عن الكاكي  
وعن الانزاري انما **ش** في سنة **ش** اي حجب العزيم على العاقلة في سنة وقاله الشافعي في ثلاث سنين  
اي حجب في ثلاث سنين **فان قلت** ذكره وخبرهم ان عمر ابن الخطاب في سنة كدهنا واجيب  
ما قد تخيل ان يكون عن الشافعي روايتان فليست اصل **ش** لان العزيم بدل النفس اي نفس الجن  
وما وجه في قتل النفس مؤجل في ثلاث سنين **ش** ولقد **ش** اي لكونها بدل النفس يكون موروثا بين  
ورثته **ش** اي ورثة الجن سوى الضارب **ش** ولما روي عن محمد بن الحسن ان ابا عبد الله عليه السلام  
صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة **ش** هذا غريب ولانه ان كان بدل النفس من حيث انه نفس  
على ان فهو بدل الالام **ش** حاصل الكلام ان الجن له شبهتان بالنفس وبالعزيم فحيث اتممت حجة شبهة  
نفس على حق ومن حيث انه متصل بالام وهو عضو من اعضائها فليست بالاشبه الاول في حق التورب  
**ش** وما الثاني **ش** اي علينا ما شبهه الثاني حتى التاجيل الى سنة لانه بدل العضو اذا كان بثلث الدية  
او اقل اكثر من نصف العزيم في سنة **ش** اي حجب العزيم في سنة واحدة وقوله اكثر يدور والواو الظاهر  
في قوله هو الصحيح من النسخ وفي بعضها او اكثر وكلاهما غير صحيح لان المراد ان يكون الاقل من ثلث الدية  
اكثر من نصف العزيم وهو انما يكون اذا كان اكثر من نصفه لا اقل منه وقال الاكل ولعل لم يطف  
بالواو بعد ذلك ايضا ولكن لم يسن وحده وقال الانزاري ولنا في التقييد ما لا يشك لانه اذا لم  
يكن اكثر من نصف العزيم لم يكن قد نصف عشرين سنة وكان ينبغي ان يقول اذا كان بدل  
العضو اي ثلثها حجب في سنة **ش** خلاف اخر الدية لان كل جزء منها على من وجب حجب في ثلاث سنين  
صورتها ان يشترك عشرين رجلا فليست حجة خطأ فانه حجب على كل واحد منهم نصف عشرين الدية  
في ثلاث سنين **ش** ولستوي في **ش** اي وجوب **ش** اي الغرض الذكر والانشى ولا يفتصل الذكر على الانثى  
في احجاب الغرض **ش** لا يطلاق ما روي **ش** وهو قوله في الجن عزة عداوامة وبه قال الشافعي واما  
وعامة اهل العلم **ش** ولان في الجن **ش** هذا دليل معقول على التساوي بين الذكر والانثى في الغرض  
وقوله الجن الحاء الممثلة تنبيه وان اراد بها الولد من الحسن احدهما ذكر والآخرى انثى فاعلم انما  
معاني لا اذا كان في ذمة الذكر ألف دينار وفي الانثى خمسمائة دينار **ش** ولا ينادى في الجن تنبيه  
جنس الجن وما لكمة التصرفات والشهادة وغيرها في الذكر ولا وجود لهذا في الجن حتى يتصور فيه  
معنى التفضيل في صفة لادمية حسنة فاذا كان كذلك فيقتدر بمقدار واحد وهو حشمتها  
لانما هو في حصة الادمية فقط **ش** قال اي القدر **ش** فان اقل حشمتها مات فعنه دية كاملة لانه  
**ش** اي لان المضارب **ش** اختلف جساما لضرب السابق **ش** ولا خلاف لاهل العلم فيه قاله ابن المنذر وكثير  
اختلفوا في هذه المسألة في ثلاثة فصول احدها ان يعرف حياته بكل امان يدل عليها من الاستسلام والا فاف  
او النفس او العطا او غير **ش** وهو قولنا واما الشافعي واحمد وقال مالك واجمعة رواية والزهري وقفا  
واصح لا يعرف حكم الحيوة الا بالاستسلام وهو الصواب وهو قولنا من عاين الحسن بن علي بن جابر وعمر بن  
رواية عنه الثاني قال احمد في رواية والمزني وكان سقوطه سنة اشهر فصاعدا حتى الدية الثالثة  
قال احمد انما حجب دية اذا علم موته بسبب لضربه لسقوطه وان القدر من ثمانية ايام فليكن دية يقتل  
الام وعزيم بالقياس **ش** هذا ايضا من القدر **ش** وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيها بالدية الغرم  
لذكر احد من الشراح هذا الحديث حتى قال المخرج ذكرت في المكتبة السنة فلم اجد هذا المعنى فيها  
عنه **ش** من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في حشر امرأة من بني لحيان ففرق عبد الوامدة  
ثم ان المرأة التي قضى عليها العزيم توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لزوجها وبها

العضو بحث  
الاتصال

والمنفي عن يوسف ان الشجة تدخل في ذمة السمع والكلام ولا تدخل في ذمة البصيرة وفي هذه الرواية  
عن ابي يوسف الحسن بن زياد فان قيل من ان يعلم ذهاب السمع والبصر والكلام قيل له يعرف ذلك باعراف  
الحائي وتقدمت المحنة عليه او يتكلمه عن الجن وغير ذلك من الوجوه في معرفة ذلك **ش** وجه الاول **ش**  
هو ان ارس الموصحة لا تدخل في الذمة الواجبة ندها السمع والبصر والكلام ان كلاهما جنابة  
فيما دون النفس والمنفعة مخصوصة به فاشبهه الاعضاء المختلفة فلا يدخل بعضها في بعض بخلاف  
العقل **ش** يعني ان العقل ليس كذلك لان منفعة عائد الى جميع الاعضاء فصارت كالروح ولوراث  
الروح في الشجة دخل في ارشها في ذمة الروح فكذلك اذا ذهب العقل على ما عناه **ش** اراد به قوله  
لان بغوات العقل تنطل منفعة جميع الاعضاء وجه الثاني **ش** يعني قوله وعن ابي يوسف ان السمع والكلام  
منطوق يعني كل واحد منهما ما طر فيعتبر بالعقل فبذلك لا يدخل ارس الموصحة في ذمة **ش** والبصيرة فلا يلحق  
به **ش** اي بالعقل فلا يدخل ارس الموصحة كالبصيرة والرجل **ش** وقال الاكل رحمه الله والكلام في قوله  
منطوق قيل يريد به الكلام النفسي حيث لا يفهم فيها المعاني ولا يفهم على نظم التكلم فان كان المراد  
ذلك كان الفرق بينه وبين ذهاب العقل غير جازا وان كان المراد به التكلم بالحوادث والاصوات  
ففي جعله مبطلان **ش** وفي الجامع الصغير ومن سخر رجلا موصحة فذهب عقله فلا يقصص  
في ذلك عند ابي حنيفة **ش** قال ابو يوسف حجب عليه ارس الموصحة ودية العيدين **ش** قالوا **ش**  
المشاخ وبقي ان حجب الدية فيما في الموصحة والعين اعني انه حجب ارس الموصحة ودية  
العيدين **ش** وقال **ش** اي ابي يوسف ومحمد في الموصحة القصاص **ش** قالوا **ش** اي المشايخ في شريم  
**ش** وينبغي ان حجب الدية في العيدين **ش** اي على قولها وانما لم يفتل لان الاول في قول ابي حنيفة  
والثاني في قولهما **ش** قال **ش** اي قال محمد في الجامع الصغير وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى  
فشل ما بقي من الاصابع او اليد كلها **ش** اي وشلت اليد كلها والشل شتاد في اليد من ثبات علم **ش**  
ولا تقصص عليه في شيء من ذلك **ش** اي بانفاق اصحابنا وقالت الامة الثلاثة لا يفتل الفتور  
عن الاصبع لانه عند عكر اعتبار المساواة فيه ولا حجب القصاص في الثاني في قول من الشافعي  
وفي رواية عن احمد وينبغي ان حجب الدية في المفصل الاعلى وما بقي حكمة عدل **ش** وانما قال  
ينبغي لان محمد لم يذكر هذا في الجامع الصغير والمشاخ في الشرح **ش** قالوا هذا **ش** وكذا **ش** اي الحكم  
وهو عدم القصاص **ش** ولو كسر رجل سن رجل واسود ما بقي من السن المذكور ولم يترك **ش** اي حكم  
**ش** خلافا في المسائلين وينبغي ان حجب الدية في السن كله وبه قال مالك واحمد في رواية والثاني  
في قول ان لم يذهب شعها وهو المختار عند اصحاب الشافعي **ش** ولوقال **ش** اي الحنفي عليه **ش** اقطع  
المفصل وترك ما بقي من ارس اليد **ش** اي ارس اليد **ش** اي ارس اليد **ش** اي ارس اليد **ش** اي ارس اليد  
الباقى لم يكن له ذلك لان العقل في نفسه ما وقع موجبا للقود **ش** فصار حكم هذا **ش** كما اذا  
شجة **ش** اي كما اذا شجر رجل حلا شجة مثقلة وقال الشجة شجة موصحة وترك الزيادة وليس له  
ذلك لان الجنابة الاولى كانت سارية **ش** وفي ليست في وسع الحنفي عليه **ش** والمماثلة شرط وجوب  
القصاص فلم تنقذ تلك الجنابة موجبة للقصاص في الاستدواء انما عقدت موجبة للمال  
ولا يكون له على القصاص شيل **ش** لما **ش** اي لا ييوسف ومحمد في الخلافة **ش** اي في المسألة الثالثة  
**ش** وفي ما اذا اشج موصحة فذهب عقله **ش** ان العقل وقع في المحلين المختلفين حقيقة **ش** فيكون  
حنايين **ش** فالشبهة في احدهما **ش** اي في احدهما **ش** اي في احدهما **ش** اي في احدهما **ش** اي في احدهما  
اي في الجنابة الاخرى **ش** وفي الاصل في هذا ان الجنابة اذا وقعت في محلين متباينين حقيقة  
فوجب للمال في احدهما لا يمنع وجوب القود في الاخر وهو قول الامة الدلالة ايضا  
ومضى وقعت في محل واحد وانفتحت شيئين احدهما بوجوب القود والاخر بوجوب المال  
لا خلاف من اصحابنا خلافا للامة الدلالة من روى في رجل عدا فاصابه ونفذ **ش** اي  
رسمه الى غمر فوجد حيا القود في الاول دون الثاني وحجب الدية في الثاني وكذا اذا اقطع  
اصبعه فاضطرب لسكن فاصاب اصبعه اخر خطأ منه فانه يقتصر في الاول دون الثاني  
**ش** ولان في جنبة ان الجراحة الاولى سارية والجراحة الثانية ليس في وسع الساري















الثلاثة ولا يعم من بعدهم قول اي حنفية على عادة من رجع الزاوي قال في الغنى معناه ان يرى انه لو جسد خلا  
في حرجي مات غافا لا يضمن عليه خلاف ما لو مات فيه من الوقوع لان الزاوي فله وهو الحق في نفس الواقع  
فلا يثبت له في الواقع لوجود الضمان **قال** في الحاشية في غاي الشرح **قال** وان استأجر اجرا  
لغيره وعاله من غير فائه فذلك على المستأجر ولا يثبت على الاجران علوا بينهما في غير فائه لان الاجران تحت  
ظاهر اداء المثل لعلوا فلهما الله **قال** في نقل فعل الاجرا الى المستأجر لا يعم كما هو المعروف من **روايت**  
حكم هذا كما اذا امر احد ببيع هذه الشاة فذبحها ثم طهر ان الشاة لغريم **قال** في غير الامر لان هذا **قال** اي  
في الامر ببيع الشاة لغيره ويرجع على الامر لان الذابح مبني على الامر بسبب والرجوع للناظر فيمن  
الماور ويرجع على الامر **قال** في العود **قال** في المناجاة على المستأجر **قال** اي من اول الامر لان كل واحد  
منهما سبب والآخر غير متعذر والمستأجر متعذر فخرج حاشية في التعدي من الضمان وان علوا ذلك  
فالضمان على الآخر لانه لم يصب امره مما ليس بمالك له ولا عور في الفعل مصافا اليهم وان قال لهم فالتضامن  
على الآخر هكذا في اي وليس لافه حق الجف فخر واوجبات فيه انسان فالضمان على الآخر قياسا لافه  
علوا بضمان الامر فاعلم في في الاوسحة ان الضمان على المستأجر لان كونه فاء وان غير له كونه مملوكا  
لاطلاق بل في الضمان فيه من الفاء الطين والخط وبط الذابح وكونها فاه ونا الدكان فكان  
الامر بالحرج ملكه ظاهر ايا النظر الى ما ذكرنا **قال** اي باعتبار ظاهر البدن الفاء الطين ونحوه فكل ذلك  
لنقل الفعل اليه **قال** في المستأجر **قال** اي قال في المجمع الصغير ومن جعل فطره في الفطره ما احكم  
ساق والارفع والجر ما بوضع ويرفع **قال** في غير اذن الامام **قال** في فطره رجل المرو عليها فغطت فلا ضمان  
على الذي جعل فطره وكذا اذا وضع حشيه في الطريق ففطره رجل المرو عليها **قال** لان الاول **قال** في  
جعل الفطره **قال** في غير السبب **قال** في الثاني **قال** في وضع الحشيه ففطره وهو مبني على مكان الاضافة  
الى المتأثره اولى لان الحكم انما يضاف الى السبب المكن صاحبا لعله صاحبا لافه الحكم الله بان  
مباحة فاما اذا استوفى في الفداء والاضافة الى صاحب العله لانها بالاضافة اولى لكونها  
اقوى ولان نخل فعل فاعل مختار من السبب والحكم يقطع السببه **قال** في ضمة الحكم الى السبب **قال** في الحكم  
والملق **قال** في كافي جازا لير على قارعة الطريق مع الذي لقاه **قال** في اي دفعه الى التبرح حيث يضاف  
الضمان الى الذابح لا الى الحاكم **قال** في المجمع الصغير ومن جعل شاة في الطريق فسقط على  
انسان فغطت به ضمن **قال** وكذا اذا سقطت اي من الحاشية في غير ان كان رداع فليس  
فسقط فغطت به انسان لم يضمن وهذا اللفظ اشار الى قوله فغطت به انسان فمثل الوجهين مما يلف  
الانسان سقوط الناس عليه او يعنون **قال** في الفرق **قال** في اي من الشئ المحمول حيث يجب الضمان به فيما اذا  
انسان **قال** في التوب للملوك وان هلك انسان بوقوعه عليه **قال** في حامل الشئ قاصد حفظه **قال** في  
للتعدي بوصف سلامة فاذا اضيف اليه التلف كان ضامنا **قال** في الاصل بقصد حفظ ما يملكه يخرج  
بالتعدي ما ذكرنا **قال** في حصف السلامة فحمله مباحا مطلقا من غير شرط السلامة **قال** في غير محله  
اذ التمس بملكه عادة كاللبد والجو والودع الحرب في غير موضع الحرب والتوب الذي لا يحتاج اليه  
من حيث الزينة ومن حيث دفع الحول والبرء فهو كمال شاة في الطريق حيث يضمن اذا سقط على انسان فغطت  
به لان الحاجة لا تدعو الى السه وذكروا المحبوس بوليس توبيا زيادة على قدر محمد لم يذكر محمد في الكتاب  
ودوي ان جماعة انه قال يضمن اذا سقط وعطت به انسان لانه لم يصب به الملوى وقياس قول الامية  
الثلاثة لا يضمن لعدم التعدي **قال** في المجمع الصغير **قال** في اذا كان المستأجر للعشرة **قال** في  
العقيلة ذكره في الصحاح والمراد هاهنا فعلق رجل منهم **قال** في عشرة **قال** في عشرة **قال** في عشرة  
او جعل فيه يورى جمع يورى **قال** في الاصعي البوريا بالفارسية وهو ما لعنه ماري ويورى وقال الجوهر  
التاريا والبوريا التي من الغضب وكذا ذلك التاريد **قال** في اوصافه **قال** في او جعل فيه حشيه فغطت به  
اي من احد من هذه الاشياء رجل لم يضمن **قال** في الحاكم الشهيد في الكافي واذا اخذ اهل المسجد بغير  
لما المطر وضعوا فيه جبا بصب فيه الماء وطرحوا فيه نوارى وحصى او ركبوا اياها او علقوا فيه  
قد لا ادخلوه فلا ضمان فمن عطت به ان كان الذي فعل ذلك غير العشرة ضمن **قال** في  
في المشايخ هذا يعني هذا الفضل عند اي حنفية وقال لا يضمن في الوجهين ومما اذن الامام اوان

الرجوع

العشرة او عدم اذ منها وانه قال مالك واحد والشافعي في وجهه وقال الحلواني اكثر مشايخنا اخذوا بقوله  
في هذه المسألة وعليه الفتوى كذا في الدخيرة وفيها وضع الجب على هذا الاختلاف اذا كان لشرب الماء لان  
هذا **قال** في المذكور من الاشياء **قال** في القرب **قال** في القرب **قال** في القرب **قال** في القرب **قال** في القرب  
اي باقاة هذه الاشياء فلا يثبت بشرط السلامة كما اذا فعله احد من هؤلاء غير اهل المسجد باذن واحد  
من اهل المسجد حيث لا يضمن **قال** في حنفية وهو الغرض من الوجهين ان التبرير فيما يتعلق بالمسجد لاهله  
دون غيرهم **قال** في غير اهل المسجد كضمان الامام **قال** في اي اذا لم يكن الباقي موجودا اما اذا كان موجودا فغضب  
الامام اليه وهو محتار الانسكا **قال** في ابو الليث وبه نأخذ الا ان يصب الامام تحفا والقوم يرون  
من هو اصل منه ويجوز ان يكون المصل اذ يقول ان سلام ان القوم اولى بفساد الامام والمواذن والباقي اولى بالتمسك  
واختار المتولي فيجب به واغلافة وتكرار الجماعة اذا سبقهم بها **قال** في الصلاة بالجماعة غير اهل  
اهل المسجد يعني لو صلى فيه غير اهل المسجد جماعة لا يكون لعنوا فله ان يضلوا فيه جماعة فكان فعله مباحا  
مطلقا غير مقيّد بشرط السلامة وقصد القربة لا ينافي في الغرامة **قال** في هذا جواب عن قوله لان هذا من  
القرب بينه ان قصد القربة لا ينافي الضمان اذا اخطأ في الطريق **قال** في طريق القربة **قال** في هذا  
بالشهادة على الزنا **قال** في اي اذا شهد وحده في الزنا حده الفدية **قال** في ان كان باذ اشهاد حشيه لله  
تعالى متفريا ولكن لم يجل بضاب الشهادة في الزنا وبني بضاب لاربعة لعن في ذلك قد فاه في الطريق فيما  
غير فيه الاستدلال من اهله **قال** في اي من اهل المسجد لانه لا يمنع ان يكون المسجد لجماعة المسلمين ويخص بغيره  
الامر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ مفايح الكعبة من بني شبة فامر الله تعالى رد هاهنا  
بقوله تعالى ان الله بامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلهما والكعبة حق لجميع المسلمين وان احص قوم يذكرو  
وقال في التاثير لوصاف المسجد باهله لا هله ان ينعوا من ليس من اهله عن الصلاة **قال** في المجمع  
الصغير **قال** في وان جلس منهم رجل منهم **قال** في اي من اهل المسجد فغطت به **قال** في اي من اهل المسجد  
الصلاة **قال** في سوا كانت الصلاة فرضا او نفلا ذكره شيخ الاسلام ولو كان في غير الصلاة ضمن وهذا عندنا  
حنفية **قال** في هذا التفصيل الذي ذكرناه في الصلاة يضمن عند مطلقا ليس يصح على اطلاقه فان  
شمس الامية قال في جامعة ولو جلس لانظار الصلاة لا يضمن لقوله عليه الصلاة والسلام النظر للصلاة  
في الصلاة واما الخلاف فمن طس لعل ليس له اختصاص بالمسجد كدرس وقراءة قران وفي الدخيرة لو جلس  
للمدرس والقراءة القران والذكر والشيخ والاعتكاف لا روية لهذا في الكتاب واختلف المتأخرون  
قال ابو بكر الرازي يضمن عند وقال ابو بكر ليحيى ان جلس لقراءة القران او معتكفا في المسجد لا يضمن بالاجماع  
وذكر في الاسلام والصدرا الشهيد لو جلس لم يضمن بالاجماع لانه غير متباح له وفي النهاية تعالى هذا  
ما ذكره في المتن ولو كان جالس لقراءة القران او للتعليم او للصلاة الى قوله فهو على هذا الاختلاف  
مخالفة الروايات **قال** في اجيب بان يكون مختارا صاحب الكتاب مختارا يكره الزاوي ولكن فيه بعد كما  
ترى وقال لا يضمن على كل حال لانه لو كان جالس لقراءة القران او للتعليم الفقه **قال** في اي للتعليم الفقه  
والحدثا وللصلاة اذ نام فيه في شاة الصلوة او نام في غير الصلوة او مرصفا **قال** في شيخنا العاقل رحمه الله  
الاول خاص والثاني خاص يعني حال كونه فان الاول امر اخر سوى امر الصلوة بان مر لا حده من غير المسجد وقد فيه  
لحديث فهو على هذا الاختلاف وهو اختلاف بعض اصحابنا واخيان ابو بكر الرازي وقال بعضهم وهو اختيار  
اي عند الله الجحائي ليس فيه خلاف بل اجماع فيه بالانفاق والفاقل ان يقول في بيان الكتاب نكر لانه  
قال وان كان في غير الصلوة ضمن وغير الصلوة يشمل هذا المذكور كله والحواس **قال** في قوله وان كان في غير  
الصلاة صل لفظ الجامع الصغير وقوله ولو كان حال قراه القران من لفظ المصنوع لان ذلك لكونه  
فهو على هذا الاختلاف يفتي اتفاق المشايخ على ذلك وليس كذلك بل هو على الاختلاف وقيل لا يضمن بالانفاق  
وقال لجز الاسلام الزدوي لا خلاف كما في الاعتكاف **قال** في اما المتكف فقد قيل على هذا الاختلاف وقيل  
لا يضمن بالانفاق وقال لجز الاسلام الزدوي في شرح الجامع الصغير وان قد معتكفا فان مشايخنا اختلفوا  
فيه فقال بعضهم لا يضمن لانه يتقرب به **قال** في اي لا يضمن في المسجد **قال** في اي لا يضمن في الصلاة والذكر كما  
تعالى في يوف اذن الله ان ترفع ويدكهما استسبح له بها بالقدوة والاحوال وقال ومن اظلم ممن ساعد  
الله ان يدرك فيها اسمه **قال** في لا يضمن اذا الصلاة بالجماعة الا باسطارها وكان الجاوس صاحبها لانه من

منها

هله

ها











لانه ليس من ضرور ان السيرة ثم هو من الايقاف لترصير بالماز من السيرة لانه اذ هو منه ليس من السيرة فلا يلحقه  
او بالسر والامة الشاككة لا يفرقون بالضمان من الموت والولوية الطريق تطلقا وقال ان يدانته ونباس المذهب  
ان لا يضمن ما تلف به ذلك لانه لا يمكن لاحترار عنه والسابق ضامن لما اصابت به من اوجها او حلقا او الفاسد ضامن  
لما اصابت به من اوجها دون روجها هذا لفظ القدر وروي وقال المصنف ان الراجح في النسخة ان الراجح في قوله او حلقا  
النسخة ما راجل هكذا اذ كره القدر ورجح مختصه والتمس في بعض النسخ ان يضاف الى النسخة ان الراجح في قوله او حلقا  
ووجه ما ذكره القدر وروي ان النسخة مما اعزل السابق فتملكه الاخترا ووجه مشايخ ما رواه الله في النسخة ان الراجح في قوله او حلقا  
بعض النسخة ايضا وان كان برأها اذ ليس على رعاها ما يمنعها به فلا يمكن التمس عنه خلافا لقدم لا مكانه فجهلها  
لما تمس بها يقال في النسخة ان الراجح في قوله او حلقا فتملكه الاخترا ووجه مشايخ ما رواه الله في النسخة ان الراجح في قوله او حلقا  
أكثر النسخ ان يضاف الى النسخة القدر وروي وهو الاصح وقال الشافعي يضمنون النسخة كل شيء اي الكفاية والراكب  
والسابق والقائد ووجه قال مالك واحمد وابن ابي ليلى لان فعل الدابة هو مضان اليه في  
الى الراكب والسابق والقائد والوجه عليه في النسخة ان يضاف الى النسخة ان يضاف الى النسخة ان يضاف الى النسخة ان يضاف الى النسخة  
فلا يمكن هذا التمس عنه ورواه عظم عظم في النسخة ان يضاف الى النسخة ان يضاف الى النسخة ان يضاف الى النسخة ان يضاف الى النسخة  
هذا الحديث احسن منه ابو داود والنسائي عن سيف بن يحيى عن الحسن بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمار بن  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل جبار و قال الخطابي في كل الناس في هذا الحديث قيل انه غير محفوظ وسيد  
ان جرح معروف بسوء الظن **قلت** استشهد به البخاري واخرج له مسلم في القدر ورواه محمد بن ثابت  
الانار حدثنا حماد عن ابراهيم بن الحجاج عن النبي صلى الله عليه وسلم العجا جبار والمعدن جبار والعقيب جبار  
والرجل جبار والمعدن جبار وروى في لركاز وهو مفصل **قلت** جبار هذا يعني التحفة نارا جبار وهو يعني  
قوله معناه النسخة بالرجل لان لو طوى مضمون بالاجماع وانتقال الفعل في هذا جواب عن قول الشافعي  
لان فعلها مضان اليهم بالقياس على الاكراه وبنيانه ان انتقال الفعل لا يتم انما يكون بتوقيف النقل  
كما في المكره وهذا الخبر ينفى بالضمير لا بالحق به قال الاكل وفيه ضعف لانه لا يقلد للقياس  
على الاكراه وانما قال بناء على اصل اخر وهو ان سيرة الدابة مضاف بل ركبها ولا كلام فيه وانما  
الكلام في النسخة ومع ذلك لا يخلو عن ضعف والجواب **قلت** القوي ما ذكره بقوله والوجه عليه ما ذكرناه  
وقوله عم الرجل جبار وفي الجامع الصغير انما التي برواية الجامع الصغير واشتمالها على الضابط  
الكلبي وبيان الكفان وكل شيء ضمنه الراكب ضمنه السابق والقائد لانها سببان لمباشرة شرط الفاعل  
وهو تفرس له الدابة الى مكان الجناية فيقتيد بشرط السلامة فيما يمكن لاحترار اراكا لان على الراكب  
الكفان فيما اذا وطأته الدابة بيدها او رجليها ولا كفان عليهما اي على القائد والسابق ولا على  
الراكب فيما اذا ابطا كالنسخة بالرجل الذي لا يثبت لانه سبب في ذلك وانما الكفان عليه في النسخة  
لانه مباشر فيه وهو معنى قوله لان الراكب مباشر فيه لان التلف يقع عليه وتعلق الدابة به فيه  
كان سببا ايضا في اليه وهو معنى قوله لان الراكب مباشر فيه فان سيرة الدابة مضاف اليه  
اي الى الراكب الى يرى انه يقال سائر سائر وان كان هو جالس في شرحه لا يتحرك ولقد الواسع في  
ملكه على ابته فوطئ بيدها او رجليها وتلف ففعله الكفان والدابة اذا مباشر في الملك وغير  
سواء ذكره في المستوطم وروى له في الدابة التي للراكب **قلت** اي السابق والقائد مستبان  
لانه لا يتعلق شيئا الى الجمل شي **قلت** اي الجمل المحل لركب وكذا الراكب في غير الايطا اي لا كفان عليه في غير  
الابطاء لانه سبب في ذلك والكفان حكم المباشر لاحكام السبب فيجب عليه الكفان في الايطا  
لانه مباشر فيه **قلت** وكذا انما يعلق بالابطا في حق الراكب حرمان الميراث والوصية بخلاف المباشر ولو كان  
راكب وسابق قبل لا يضمن السابق ما وطأته الدابة لان الراكب مباشر فيه وكذا يعلق بالابطاء في حق الراكب  
حرمان الميراث والوصية دون السابق لما ذكرنا من قوله لان التلف يقع عليه والسابق سبب والاضام الى البا  
اول لانه لا يعلق للسبب مع المباشر الا في الراجح مع الحق **قلت** وقيل الضمان عليهما اي على الراكب  
والسابق لان كل ذلك سبب الضمان **قلت** اي كل واحد منهما باقراده عاملة في التلا في كل واحد لو انفرد  
او جرت الضمان وقال الكرخي في مختصره ولو امرت بخمسها وهو يسير فوطئ انما تقتلته فالدابة عليه سائر  
نصفين لانها لان الراكب وسابق يعني ان الناحية كالسابق ولو كان معه سابق وراكب يشتر كان في الضمان

وروي عن ابن ابي ليلى عن الحسن بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمار بن

فلان

فلان الناحية والراكب يشتر كان وقال الامام ابو جعفر فان كان سابق وراكب وسابق وقائد وراكب وقائد  
فالضمان عليهما جميعا غير ان الكفان على الراكب ووجه **قلت** اي القدر وروي واد الاصطدم فارسان  
بالفارسين اتفاقا في الناحية في الماسين كذلك او قيل بحسب الغالب فمما نافي على قائله كل منهما دية الاخر وقا  
روى الشافعي جرح على عاقلة كل منهما دية الاخر ووجه قال مالك روي ذلك عن جابر رضي الله عنه **قلت** هذا  
عرب على ما يبينه ان شاء الله تعالى لان كل واحد منهما يفتله وفعله فاحبه لانه يصد منها نفسه  
وصاحبه فتمد نصفه ويعتبر نصفه كما اذا كان الاصطدم ام عدا او جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه  
جراحة او جرح على قارعة الطريق برافتهما **قلت** اي سقط عليهما محب على كل واحد منهما النصف فكذا هذا  
وهذا الذي ذكره روي في الشافعي هو القياس والاشعثان بما ذكرنا صحاحا ووجه قال احمد وهو قوله **قلت**  
ولنا ان الموت مصافح **قلت** صحابه لان فعله في نفسه مباح وهو المشي في الطريق فلا يصلح سندا الاضام  
في حق الضمان اذ الم يمكن تعلم البئر ووقع فيها لا يمتد رشي من دية بان يقال لولا سيرة لم يقع في البئر  
فكذا هنا لا يعلم لا يمتد رشي من دية ايضا بان يقال لولا سيرة نفسه من لصد من لصد وجعل صاحبه  
وان كان مباحا لكن المباح في غير **قلت** اي غير نفسه سبب للضمان كالسهم اذ انقلب على غير فاعلمه بحسب  
عليه الضمان وروي عن جابر رضي الله عنه في فارسين اصطدما فمات احدهما انه ضمن الحق للثقت ففارق  
رواياته اي رواية على رضي الله عنه فزجنا اي هذه الرواية بما ذكرنا من الدليل وقال الكاكي ويقول  
ما روي عن علي انه اوجت النصف بحمول عليا اذا كانا غامدين حيث يجب نصف دية كل منهما في الميراث كما ذكرنا  
في الكتاب **قلت** هذا كله تكلف وقد ذكرنا ان الذي اجمعه زفرو الشافعي من حديث علي رضي الله عنه  
عرب يعني لم يثبت من انما في النسخة اصل ولما اذا ابدل وهذا من قوله الاطلاع في كت الاحداث وفيما  
ذكر **قلت** اي الخصم من المسائل المذكورة في النسخة **قلت** اي الاصطدم ام عدا والرجح مخطو ان في غير  
مشروعين فاذا صار كذلك فوضح الفرق بين المتبصر والمعتبر عليه **قلت** اي الاجناس قال ابو يوسف في نوا  
هشام في رجلين تماذا احدا فوقع علي وجوههما جميعا فماتتا انه يضمن كل واحد منهما دية صاحبه  
ولو وقع واحد منهما على قنائه والاخر على وجهه قاعا ضمن صاحبا لقاعدة صاحبه لو وجد وان انقطع  
الجمل فوقعهما جميعا على قيمتهما فماتتا ضمن القاطع ديةهما ومن الجمل فقتل مجروحان وقع علي وجوههما  
اذا قطع الجمل قال محمد بن محمد من قطع الجمل وقال محمد بن نوادر ان رشي لوقوعا على قيمتهما ومما نافي  
على قاطع الجمل هذا الذي ذكرناه انه يجب دية كل على عاقلة الاخر اذا كانا جرح في القدر والخطا ولو كانا  
عبد من بعد رادم لان الجناية متعلقة برقته **قلت** اي رقية العبد الجاني **قلت** دقوا قداس اي من حيث وقع  
اياه ومن حيث ان يديه ولما ماتت قبل ذلك فمات محل الجناية من غير فعل المولى في العبد من فمهدر **قلت** اي فقتل  
**قلت** وقد فاق **قلت** اي لا يخلو لغوات محل الجناية من غير فعل المولى في العبد من فمهدر **قلت** اي فقتل  
الدم ضرورة وفي بعض النسخ فمهدر ضرور **قلت** وكذا الحكم في العبد اي فيما اذا وقع الاصطدم عداهما  
لان كل واحد منهما هلك بعد ما جرح ولم يخلف بدلا لغير **قلت** اي مال له ولو كان احدهما **قلت** اي احد المصطدمين  
جرحا والاخر عيدا فوقع الخطا بحسب على عاقلة الجرح المقتول فية العبد لان كل شيء من الجرح فيه الدية  
فقتله القتم من العبد وحل شيء من الجرح فيه نصف الدية فية من العبد نصف القتم **قلت** فيما خذها  
فما خذ القتم وروى المقتول الجرح وبطل جرح المقتول في الدية فمات اذ على القتم **قلت** اي على قيمة  
العبد لانه لم يخلف شيئا فمات اذ لان على اصل في حنيفة ومحمد بحسب القتم على القاطع اذ اراد الا  
ان العبد المقتول خطا فماتت دية على العاقلة عند ما لانه ضامن الادمي فقد اخلف بدلا لمد  
القدر فيما خذ **قلت** اي بدل العبد وروى الجرح المقتول وبطل ما زاد عليه **قلت** اي على البدل لعدم الخلف  
موت العبد من غير خلف وفي القدر بحسب على عاقلة الجرح نصف فية العبد لان المضمون هو النصف  
في العبد وهذا القدر ما خذ وفي المقتول وما على العبد في رفته وهو نصف دية الجرح سقط بوجه  
الا قدر ما اخلف من البدل وهو نصف القتم فماتت الوارثة من مولى العبد **قلت** اي محمد في  
الجامع الصغير ومن ساق الدابة فوقع السرح على رجل فقتله الى هنا لفظ الجامع وقال القس  
ومحل هذا الحكم ينبغي وجوب الضمان على السابق اذ اوقعت سائر دابة كالحمام ووجه مثل الراكب  
والسرح وغير ذلك لان ذلك لتقصير منه لانه لو احكمها لم تقع **قلت** وكذا الحكم في وقوع ما محل

صل



اذا سقط داء ولا  
اولان الشايقا  
لحفظ هذه الاشياء  
الشرعية وسائر ادواتهم

وَلِهَذَا







لا يرجع على الأمر ثم الناحل إنما بعض إذا كان لا يطأ في نور الشمس حتى يكون السور مضافا إليه وادركه في  
نور ذلك فالأصلان على الزاكن لا تقطع أثر النقص في السور مضافا إلى الزاكن في الكمال ومن قاده  
والله فحسبها غيرهما **س** أي غير السور فالأصلان على الناحل لا على السور لأنه **س** أي لأن التلصق مضاف إليه  
أي إلى الناحل إذا انفلا شغل الناحل وهو شرط التلصق والناحس إذا كان عند **س** أي فالأصلان في رقبته  
في رقبته العبد يدفع بها أو يندى هذا إذا احتسبه بغيره أو الزاكن إذا احتسبه بآدمه فان كان التلصق  
من النخلة فلا ضمان على الزاكن والعبد إذا كان يسيّر في الطريق ولو كان بالوطى في نور النخلة فعلى  
كافة الزاكن نصف الدية بعد ثمنها مولا أو بعد ثمنه منزلة السائق مع الزاكن لا لأن الولي يرجع على  
الأمر بالأقل من قيمة العبد ونصف الدية **س** وان كان **س** أي الناحل صبيبا في ماله وقال الكافي فيمنه انه إذا  
به إذا كانت الحناية على المالا وفما دون ارش الموحدة لا ان حنائه ما كانت موجه للدية على فاقلة  
**س** أي لا فاقلة **س** أي لأن العبد والصبي يؤخذان بافعالهما ولو خسرنا **س** أي الدية شيء مضروب في الطريق  
فتحت أسنانا فقتلته فالضمان على من نصب ذلك الشيء لأنه متعة لشغل الطريق **س** أي فاضيف **س** أي فاضيف  
الثلث إلى الناصب **س** أي كان الناصب خسر الزاكن بفعله **س** أي فاضيف **س** أي فاضيف  
**المملوك والحناية عليه** **س** أي هذا باب في بيان أحكام حنائه المملوك على غيره وفي بيان حنائه شخص المملوك  
ولما دفع من حنائه الحر وهو المالك شرع في بيان العبد الذي هو المملوك **س** أي العبد **س** أي العبد **س** أي العبد  
العبد على حر أو على عتقه حنائه خطأ قبل مولاة أما أن تدفعه إلى حر أو الحناية **س** أي العبد **س** أي العبد  
بالحنائه أو تدينه أو تدينه بالخطأ لأن العبد في النفس المقصود عليه وفما دون النفس تحت الدية  
خطأ أو عمدا لأن النصاص لا يجرى فيه من العبد والعبد لا يجرى فيه من العبد والحرار فيما دون النفس  
الشافي حنائه في رقبته يتبع فيها إلا أن يقضي المولى الأرض وذكر شيخ الإسلام قلاي الدين الكافي  
في شرح الكافي في رقبته ما ذكره قال وقال مالك في ذلك في عتق العبد ببيع فيه إلا أن يقضي السيد  
وقال الحر في رقبته وأد اجب العبد فعلى سيده أن يدفعه أو يدينه فان كانت الحناية أكثر من قيمة  
العبد لم يكن على السيد أن يدفعه بأكثر من قيمته وقادة الخلاف **س** أي الخلاف الذي بيننا وبين الشافعي  
**س** أي يظهر في شراح الحافي بعد العتق **س** أي ان الحافي عليه عند الشافعي ببيع العبد بعد العتق يعني إذا كانت  
قيمه غير معادلة للأرض فبعد العتق أما لو كان الأرض يندى العبد يكون على المولى والمولى مختار  
للعقد بعد العتق وعندنا الوجب على المولى دون العبد فلا يبعد بعد العتق لأنه بعد العتق مختار  
للعقد أو في يسوط بكر والاسرار حاصل الخلافان موجب حنائه العبد على المولى على العبد عند  
الشافعي وعندنا محبة على المولى الدفع أو العتق إلا أن الموجب لأصل الدفع وله أن يختار العتق  
حتى لو هلك العبد أو أضر المولى ولو كان الزاكن أجنبيا أحد الشمين والجار إليه ينبغي أن يغير الأرض  
بعد هلاكه وعند الشافعي موجب حنائه عليه كوجب حنائه على المالك من حكم الأرض أو أوجب على  
العبد بخير المولى من البيع والدفع في الدن وبه قال مالك في رواية فكل هذا لو كان قيمته قدر  
الأرض أو دون الدن فالمالك مختار من الدفع والعتق أو هو قول الحسن والثوري والشافعي وعطاء  
ومجاهد والزهري وحماة وقال أحمد في رواية يلزم السيد دفعه وهو قول مالك والشافعي في  
قول إلا أن يدفعه بالأرض فالعامة مالم يبلغ والمسألة تختلف بين الصحابة رضي الله عنهم قال لأحمد بن  
ابن عباس رضي الله عنهما مثل ما ذهبنا قال إذا اجب العبد أن شاء دفعه وإن شاء قواه وهكلماروي  
عن علي ومعاذ بن جبل وغيرهما رضي الله عنهم وروى عن علي رضي الله عنه مثل مذهبه قال عبيد الناس  
أموالهم حنائهم في رقبته أي في أعناقهم لأن الثمن فتمت العبد وقال الكافي والمسألة تختلف بين الصحابة  
فانه روى عن علي رضي الله عنه انه قال عبيد الناس أموالهم حنائهم في رقابنا الناس كذا ذهبنا  
روى عن ابن عباس ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم وروى عن عبيدة بن الجراح وروى عن مثل مذهبه وروى  
نما كونا قال الأثر في ولسا ما روى أصحابنا في كتبهم كالعبد وروى عن ابن عباس انه قال إذا اجب  
العبد أن شاء دفعه وإن شاء قواه وعن عمر رضي الله عنه انه قال عبيد الناس أموالهم حنائهم  
في رقبته وعن علي رضي الله عنه مثله **قلت** يخرج الأحاديث ليدرك الأثر على رضي الله عنه فقط فقا  
روى ابن أبي شيبة في مصنفه حديثا حمص عن حجاج عن حصين الجارني عن الشعبي عن الحارث عن علي قال إذا

حتى العتق في رقبته وخمر مولاة إن شاء فداءه وإن شاء دفعه **س** أي الشافعي إن الأصل في موجب الحناية أن يجب  
على المتلف لأنه هو الجاني لا أن العاقلة تحمل عنه شيء من الجاني للعاقلة للعقل لأن العقل عندي بالقرابة والأقرب من  
العبد ومولاة **س** أي فبعت في رقبته كما في الدن ومولاها الرواية كما قلنا من بعض النسخ كما في الذي نحن إذا قتل الذي خطأ  
وخطبه المقتول في رقبته لا على العاقلة كما في المال وقوله بعد هذا خلافا للذي يذهب على صحة هذه النسخة  
وسئل عن رقبته ببيع فيه كما في الحناية على المالك **س** أي كما في ضمان الأسماء لا في الأموال ولنا أن الأصل في الحناية  
على الأدمى حال الخطأ ان يتشاهد عن الجاني لكونه معذوراً والخطأ موضوع شرعا وقال الأجل في قوله ولنا أن الأصل في  
وهو أن الحكم في المسألة يختلف فإن جنى عند الرجوع على المولى وعند الرجوع على العبد كما ذكرناه مولاة على أصل  
وعلى أصل من أن يقوم لأحد أن يكتسب حنائه الآخر يمكن أن يقال الشافعي جعل موجب حنائه في رقبته كدفع الدية في رقبته  
وكوجب الحناية على المالك نحن إذ جنى العتق منها فبقي الأصل لا أصل من المصل ذلك بقوله خلافا للذي يذهب إلى أن  
عن الشافعي **س** أي لا لاجل الضرر عن الخطأ بأكليته **س** أي أو أحاطة **س** أي لا لضراره **س** أي هو **س** أي الجاني حال الخطأ معذور  
فيه كما قلنا حيث لم يمتد الحناية **س** أي ولكن لما وجب دفعه لو حنائه القليل عند الأولياء وصوننا دم عن المولى فلا يندى  
ويجب على عاقلة الجاني إذا كان له عاقلة والمولى عاقلة **س** أي فاقلة العبد لأن العبد يستصير **س** أي بالمولى والأصل  
في العاقلة عندنا النقرة حتى يحس على أهل الديوان وأهل الديوان أهل الزايات وهم الجيش الذين كتبوا لهم  
في الديوان على ما يحسبانه في كتاب العقول أن شاء الله تعالى **س** أي خلافا للذي هو أب من قياس الشافعي وجوب  
بوجه حنائه العبد عليه قياسا على الذي يجب عليه بيبانه أن الذي لا يصح أن يقاس عليه **س** أي لأن  
أهل الذمة لا يتقاولون فيما بينهم **س** أي لا يتقاولون فلا عاقلة فبعت في رقبته **س** أي في رقبته الذي صيانه للدم  
عن المقتول لأنه إذا رجب عليه ولا عاقلة له فبعت عليه لكون الدم هدر فلا يجوز أهدان ومخلاف الحناية  
في المال **س** أي هذا أيضا جواب عن قياس قول الشافعي موجب حنائه العبد عليه قياسا على الحناية في المال بيبانه  
أن العتق هذا أيضا غير صحيح لأن القول لا يفعل المال كما مر بيبانه **س** أي إلا أنه **س** أي المولى لا هذا استغنا  
عن قوله والمولى عاقلة لأن العبد يستصير **س** أي فاقلة العبد بيبانه من الدفع والعتق يعني أن شاء دفع العبد  
وإن شاء فداءه فان قيل إذا كان المولى عاقلة ينبغي أن لا يتخير من الدفع والعتق كما لا يتخير العتق في شارة  
العتق أو لأن فهم كثرة وتثبت التحفيف بالجمع عنهم فلا يثبت التحفيف بكتابتهم صل موجب الحناية **س** أي غير الوجوب  
الأصل **س** أي هذا جواب عن سؤال معذور وهو أن يقال لو كان وجب حنائه عن رقبته المولى ينبغي أن لا يسطر  
يموت العبد كما في الحر الجاني إذا مات لا سقط العقل في عاقلة تغتفر الحوائث أن الواجب لأصل حنائه  
العبد هو الدفع **س** أي دفعه إلى رقبته الحناية وإشارته بقوله **س** أي في الصحيح إلى خلافه فأن البعض ولو الواجب  
الأصل هو العتق واختار شيخ الإسلام ولاي الدن لا ينبغي في شرح الكافي لأن الأصل هو ضمان المتلف  
ولكن الدفع محلص عنه وإشارته إلى أن الأصل هو الدفع واختار الضام **س** أي ولو كان الواجب لأصل  
هو الدفع سقط موجب موت العبد لغوات محل الواجب **س** أي وإن كان **س** أي المولى حق العقل لا العتق كما في  
مال الذكوة فان الموجب لأصل فيه جزاء وكذا كذا أيضا كان الحر الجاني **س** أي إن الواجب لا يسقط موت الجاني  
حيث سقط موجب موته لأن الواجب لا يتعلق به استيفا حيث يدفع في الحناية **س** أي فصار **س** أي المولى بالموت  
في صدقة العتق فابها تحت على العبد ويحملها المولى ولا يسقط موت العبد **س** أي قال **س** أي العبد وروى **س** أي فادفع  
ملكه وفي الحناية أي فان دفع المولى العبد في حنائه خطأ ملكه وفي الحناية أي فان دفع المولى العبد في حنائه  
خطأ ملكه **س** أي ملك العبد وفي الحناية وسقطت المطالبة عن المولى **س** أي فادفعه **س** أي بارش **س** أي بارش  
الحناية وكل ذلك **س** أي الدفع والعتق بذكره حاله أي يلزم المولى على وجه الأول **س** أي أما الدفع فلأن الشافعي  
في الأعمان باطل لأن الشافعي لما شرع للخصم من حنائه وحصيل الحاصل محال **س** أي وعند اختار **س** أي عند  
اختار المولى **س** أي الدفع الواجب عن **س** أي عن العبد **س** أي أما العتق اعطى على قوله أما الدفع فلأنه **س** أي لا العتق  
جعل للأصل العتق في الشرع كان قاعا مقامه فادفعه **س** أي لأننا أخذ حكمه فلم يصح التنازل كما لا يصح في الدفع وإن كان  
مقدرا أما المتلف كماله أن أصله بما قبله يعني وإن كان العتق مقدرا بالأرض فلا كان ولا يضر وهذا لا يصح  
أن يكون بدل العتق قاعا مقامه **س** أي ولهذا **س** أي ولكونه بدل عن العتق فبقي فادفعه **س** أي يقوم مقامه **س** أي  
مقام العبد وبأخذ حكمه **س** أي حكم العبد إذا دفع فيكون خالا مسئلة **س** أي فلهذا **س** أي فلهذا **س** أي فلهذا **س** أي فلهذا  
حكمه وجب خالا كالمبدل لكونه واجباً خالا وأما **س** أي إلى الواجب من الدفع والعتق واختار **س** أي إلى الواجب







الرواية قاله الكافي **م** خلافاً للزوج **س** لا يكون مختاراً للعداء لأنه عيب من حيث الحكم ولكنه ليس بنقص حقيقة  
وسكناً وهو ظاهر **م** وخلافه **س** على الثيب **س** لا يكون مختاراً للعداء **س** على ظاهر الرواية **س** وروى  
عن أبي يوسف أن المولى اختار كالثيب **م** وبه قال **س** لأنه لا يملك المولى الثيب لانقص من غير طلاق **م** وخلافه  
الاستخدام **س** لا يكون مختاراً للعداء **س** لأنه لا يملك استخدام لا يختص بالملك فلا يدل على اختيار  
الملك **س** لا يكون استخدام لا يختص بالملك لا يفسد به حياً والشرط إذا كان العبد المشروط  
فيه الحياة استخدمه المشتري فحياً باق حتى لو هلك في الخدمة لأصان عليه وكذا لو كان عليه من  
فأستخدامه فملك لم يفسد العزم ما لم يصير مختاراً بالاجارة والرهنة لا يظهر لأن الاجارة تنقضي لاخذاره  
فيكون قيام حق في الحياة فيه عدراً ونقص الاجارة والرهنة من نقصان الدين واسترداد الدين  
مستشاه فلم يفتقر عجز عن الدفع وقوله **س** في الاظهر اجارة عماء كونه بعض النسخ من الاصل انه يكون مختاراً  
في الاجارة والرهنة لأنه انبث عليه بئس حقه فصار كالبائع وكذا الاذن في التجارة يعني لا يكون مختاراً  
لأنه لا يجوز عن الدفع **س** وان ركنه من **س** كونه ان واصله مما قبله لان الاذن لا ينفوت لدفع لقيام ملكه ولا  
ينقض له قبله لان لوليه الحياة ان تمتع من قبله لان الدين لحقه من جهة المولى فكل من المولى قيمته لأنه لما طل  
الدفع من غير اختياره وجبت القيمة **س** قال **س** في محمد في الجامع الصغير ومن قال لعبد ان يقتل فلا  
اورثته او نجسته فانت حر فهو مختار للعداء ان فعل ذلك **س** على فعل العبد تلك الاقوال وقال  
زفر لا يصير مختاراً للعداء لان وقتاً كماله لا حياة ولا عمل له بوجوده وهذا الجناية لم يوجد منه  
فعل يصير مختاراً الامري انه لو طلق الطلاق او العتاق بالشرط لم يخلط ان يطلق او يعيق ثم وجد الشرط  
وثبت العتق والطلاق لا يثبت في عتقه تلك **س** في الميراث الموجود بعد تعلق الطلاق والعتاق بها  
بالشرط كذا اهتدوا ولنا انه عتق الطلاق بالحياة والمقاي بالشرط ينزل عند الشرط كما لم يخرج عنه وجوب  
فصار هكذا اذا اعتقه بعد الحياة **س** اي فصار كانه العتق قتل خطأ وراه المولى فاعتقه بعد ذلك  
يكون مختاراً للعداء اهتداه ثم افترق ذلك بقوله **س** لا يرى **س** انه لو قال لامرأته ان دخلت الدار  
ندرس لك فربك يصير انتدرا الايام من وقت الدخول لاسر وقت القول فكذا اهتداه بصر كانه اعتقه بعد  
الحياة وهو يعلم بذلك وكذا اذا قال لها ان مرضت فانت طالق الا ان مرضت فانت طالق فانت طالق  
يصير فانت طالق المرأة لأنه يصير مطلقاً بعد وجود المرض لا لما اضاف الطلاق الى المرض صار كانه طلقها  
بعد مرضه بخلاف ما اورد **س** يعني من مرض من مسألة تعلق الطلاق **س** لان عزمه **س** اي لان من عرض ذلك الحالف  
طلاق واعقبت على الامتناع عنه لأنه لا يقدر على الامتناع عما علقه قبل الحلف فلم يكن ذلك تحت عتقه  
ولكن ذلك مراد ايمته بل كان المراد منها ما يمكن الامتناع عنه ما حدث في المستقبل فلم يرد ذلك عتقه  
ولأنه **س** قبل الطلاق **س** لان المولى **س** حرص **س** اي حرص العتق على متاسق الشرط وهو العتق او الرأى والبيع تعلق  
اخرى له **س** اي لئلا يلهي الشرط والظواهر انه بفعله **س** رخصه منه في الحرية فهذا لا لانه الاختيار **س** قال  
**س** في محمد في الجامع الصغير **س** اذا قطع العبد يد رجل عدو دفع اليه قبضاً او بغير قبض فاعتقه **س** اي الجاني عليه  
ثم مات في اليد فالعتق صحيح بالحياة وان كان له يفتقه رده على المولى **س** وقيل لا ولنا ان قتله او عتقوا عنه **س**  
ووجه ذلك يريد به بيان الفرق بينهما اذا اعتق وبهما اذا لم يعتق وهو انه اذا لم يعتقه وسرى نسيان  
العتق **س** اي ما دفع وقع ما طلاقاً وصحاً **س** على ما اختار بعض المشايخ ان الموجب الاصل هو العتق كانه  
الدفع من المولى لعتق لستوط وجب بالحياة به وانما وقع ما طلاقاً لان المالك لا يصح ان يملك لان اطلاق العتق لا يجري  
القبض بينهما وبين اطراف الحرف اذا سري من اثنين كان المالك غير واجب وانما الواجب هو العتق **س** اي القبض  
مكان العتق واقعا غير بدل فبطل **س** لان الذي كان وقع العتق فيه **س** وهو المالك وقد زال والذي وجد من  
القتل لم يكن وقت العتق فبطل والباطل لا يورث الشهادة كما اذا طلق المطلقة الثلاث في عدتها مع العلم بمقتضاها  
عليه فانه لا يصير شهيدة تدرك الحد فوجب القصاص بخلاف ما اذا اعتقه لان اقراره على الاعتاق بذلك  
على نفسه **س** اي لان الظاهر من حال العاقل ان من قدم منهم على تصرف بقصد تصحيحه لا طهارة العتق  
فرا اعراف الباطل ولا صحة هذا الصلح الا وان جعل صلحاً عن الحياة وما يحدث منها فيجعل صلحاً عن  
ذلك فيقتضي الاقدام على الاعتاق **س** وهذا الوجه عليه **س** اي على ان يكون العتق صلحاً عن الحياة وما يحدث  
منها ورضي المولى به لأنه لما رضى يكون لعبد عوضاً عن القليل وهو البند يكون رضى يكون عوضاً عن الكثير

داخله

وهو الشهادة الى النفس اذا اعتبر نصيب الصلح في ضمن الاعتاق ابتداءً واذا لم ينعق لم يوجد الصلح ابتداءً  
والصلح الاول وقع باطلاً بغير العتق الى الاول ولنا على خبرهم في القتل العتق وذكر في بعض النسخ  
اي الصلح الجامع الصغير وبه صرح غير الاسلام في جامعته وصاحب كتابه **س** وجعل قطع يد رجل عمداً  
وصالح القاطع العتق بغير دفع على عتقه قد فقه البينة فاعتقه ثم مات من ذلك **س** قال **س** اي المصالح العتق صلح  
بالحياة الخ ما ذكرنا من الرواية يعني اني لم يعتق رده الى مولاه ويجعل الاول على خبرهم من القتل العتق  
وهذا الوجه قيل **س** اي الوجه السابق وهو النسخة العتق المعترف وقد قال الامراء اي وضع الجامع  
الصغير في النسخة المعروفة وفي النسخة الاخرى جمعاً بغير اشكال لان تلك المسألة وهو قوله اذا  
عفى عن اليد ثم سري الى النفس مات لا يجب القصاص من ذلك يعني بغير دفع اليد بغير العتق اليد  
شبهة **س** وهذا الوجه في هذه المسألة **س** قال **س** في محمد في الجامع الصغير وهذا وجه الاشكال ثم اشار المصنف  
رحمه الله الى وجه دفع هذا الاشكال بقوله **س** في ما ذكره من وجه القصاص بغير القياس وما ذكر  
هناك جواب الاستحسان فيكون الوصفان جميعان على القياس في الاول والاستحسان في الثاني فالدفع  
المتأخر وحصل التوافق **س** وقيل بينهما فرق **س** اي من الوصفين فظاهر يعني من حكم المسألة ومسألة  
العتق عن اليد حيث وجب القصاص هنا ولم يجب ثمة بل وجبت اليد **س** ووجهه **س** اي وجه العتق وان  
العتق عن اليد صلح ظاهر لان الحق كان له في اليد من حيث الظاهر فيصير العتق ظاهراً وتنتقل الجناية  
به لان العتق عنها بطلاناً فبعد ذلك وان بطل حكمه **س** اي حكم العتق بالشهادة فيتم بوجود حقيقة  
فحينئذ منع وجوب القصاص اما ما هنا الصلح لا يبطل الجناية بل يبررها حيث صالحت عنها على مال فوجب  
القصاص وهذا معنى قوله **س** اذا لم تبطل الجناية لم يمنع العتق به يعني القصاص هذا الذي ذكرناه اذ لم  
يعتقه اما ما اذا اعتقه فالعتق على ما ذكرناه من قبل وهو قوله لان اقراره على الاعتاق على قصد تصحيح  
الصلح **س** قال **س** اي محمد في الجامع الصغير **س** اذا اجنى العبد المهرمون جناية وعلته العتق فاعتقه  
المولى ولم يعلم بالجناية فبعدم العلم يبرئ عتقه **س** في قوله **س** اي فعل المولى فمقتضى قيمة الضاحية للدين وقيمة  
لا ولنا الجناية وبه قال الشافعي قول واحده رواه مالك **س** لا يبرئ **س** اي لان المأذون انفس حقين كل واحد  
منهما مقتضى كل القيمة على الاضداد الدفع والا لولا والمعتق للمعتق فكذا عند الاجتماع **س** اي اجتماع  
الحق **س** وبه قال محمد بن الحسن **س** هذا جواب عما يقال لا يلزم من كون كل واحد منهما مضموماً لقيمة على الاصل  
كونه كذلك عند الاجتماع لكونه **س** اي لو كانا متساويين فلا يخفى ان يكون الاضداد وارداً عليه وبقر الخوا  
ان اطلع بينهما ممكن **س** اي من حيث الاعيان المرفقة الواحدة بان يدفع الى ولي الجناية ثم يسلم للعتق ما مضمونها  
**س** اي بعض المولى التمسك **س** بالانكشاف **س** الاصل ان العتق اجنى وعلته من غير المولى بين الدفع والعدا  
فان دفع في دن العتق فان فضل شيء كان لا يحاسب الجناية وانما يدفع لان به توفير الحق فاقى حق ولي  
الجناية يصير موفى بالدفع ثم يساع بعتق لا يبرأ لكونه موفى بما دفعه في الدين بقدر الدفع بالجناية  
لانه جدد للمشتري الملك لم يوجد في يد جناية فان قيل ما فادفع الدفع بالدين بعد واجبا **س**  
بأنها اشياء حق الاستحالة لولي الجناية بالعدا في الدين فان للناس في الاعيان اعراضاً وانما يبطل الدين  
بحدوث الجناية لان موجهها صدر ورثة حرراً اذا كان مشغولاً وجب وقعه مشغولاً ثم اذ اسع وفضل  
من عتقه شيء صرف الى ان باب الجناية لانه يبيع على ملكه وان لم يكن **س** اي حال كونه كما لو بيع على ملك المولى وانما  
فقد ما تسليم بعدم العلم يعني عتقه كما قلنا وقول المصنف فمقتضى ان لانه لو اعتقه وهو عالم بالجناية كانت  
علته العتق اذا كانت الجناية في النفس لا ولنا فمقتضى العتق لصاحبه لان الاعتاق بغير العلم بالمسألة  
يوجب الارش وفي القيمة بخلاف ما اذا التفت اجنى **س** اي اذا التفت العتق للمأذون اجنى لا يضمن المهر بما  
قيمة واحده للمولى ويدفعها المولى الى الغنم لان الاجنى عما يضمن المولى حكم الملك فلا يضمنه من قبله للمهر الذي لا مدونه  
**س** اي لان الحق ون الملك يعني لا يضمن الاجنى سوى قيمة العتق وهذا محض كل واحد منهما لا فالحق فلا يرجع  
فيظهر ان **س** اي من جملة ما على الاخر لان حقه ما مضمون الى ملك المولى فلا يضمنه **س** اي يضمن المولى الايمان  
لصاحبه للدين وولي الجناية لانه التفت حقه **س** قال **س** في محمد في الجامع الصغير **س** اذا استد انتاى لامة المأذون  
لها ثم ولدتاى من زوجها فانه يباع الولد معها في الدين وان جنت جناية لم يدفع الولد معها **س** اي مع الام  
الامة والفرق من المسألة ان الدين وصف حتى فيها **س** اي لامة متعلق برفقتها استيفاس **س** اي من حيث



الاستيفاء حتى صار المولى بموفا من الضمة في رقبته كجميع أوصيته أو نحوها فكانت من أوصاف الشرح القادرة في  
الأم **م** قد **س** أي الولد كونه الموهبة **س** أي الولد كونه الحاربه الموهبة فانه يباع مع امه **م** خلافا لما به حيث  
لم يدفع الولد معها لان وجوب الدفع في ذمة المولى لا في ذمة امه **س** اي ذمة الامه **م** ونحوها خالفه عن الحق  
فلا يتقبل الولد وانما يتقبلها امه الغنل الحقيقي المسمى وهو الدفع والستارة في الاوصاف المعقولة  
ستارة الحكم من الام الى الولد في الوصف المسمى لا الحقيقي فوجب الدفع اثر الفعل الحقيقي فكذا لا للمولى في الولد  
ولم يذم الوكانت الامه سنة الا يلزم ان يكون ولد لها **م** قال **س** اي محمد **م** واذا كان العبد لرجل ثم رجع  
ان مولاه اعتقه فقتل العبد ولما لذلك الرجل خطأ فلا شيء **س** اي الذي يزعم انه اعتقه لاجل ولا لغيره لانه  
لما زعم ان مولاه اعتقه فقد ادعى الدية على العاقلة وادعى العبد والمولى **س** اي ادعى ايضا ان العبد وادعى  
المولى لان الانسان لو احدث كرمه **م** الا انه **س** اي غير ان هذا الدام لا يصدق على العاقلة من غير حجة **م** فلا يكون  
له شيء **م** قال **س** اي محمد في الجامع الصغير **م** واذا اعتق العبد فقتل الرجل قتل أخا خطأ وانا اعتق  
وقال الآخر قتلته وانك حر فالتول قول العبد **س** اي مع من به بالاجماع وقال الشافعي واهل بيته وجهان  
وهو فصل الشافعي ان القول للمولى مع يمينه والشافعي ان القول للمانع من يمينه لانه ينكر الضمان لما استند  
الى حاله معموده **س** اي معلومه **م** مناصبه للضمان اذا الكلام فيها اذا عرفت رقة والوجوب في ضمان العبد  
قل المولى دفعا وهذا **س** اي من حيث دفعه لا في الجناية ومن حيث الجناية او عترض بان العبد قد  
ادعى تارخا سابقا في اقراره والمقر ينكر ذلك التارخ فيدعي ان يكون القول قوله واجبت بان  
اعتبار التارخ للمزجج بعد وجود أصل الاقرار وهما هنا هو منكر لاصلة نصارى كن يقول العبد  
اعتقك قبل ان يخلو واخلاق نصارى **س** اي حكم هذا كما اذا قال العاقل اباي طلق امرأتى وانا صبي  
او لعت دارى وانا صبي او قال طلق امرأتى وانا مجنون فكذا كان جنونه معروفا وكان القول قوله  
لما ذكرنا **س** اي شافعي الى قوله لما انه استند الى حاله منفرده مناصفة للضمان لان لصبار الحنون  
ينافي ذلك وكذا ذلك اذا قال اقررت بهذا المال للفلان وانا صبي وقال المقر له بل اقررت وانت  
بالغ فالقول قول المقر لان الصبي ينافي وجوب الاقرار **م** قال **س** اي محمد في الجامع الصغير **م** ومن اعتق  
جارية قال لها طقت يدك وانت امي فقلت قطعها وانك حر فالتول قوله فلو طلقها وكذا كل ما اخذ  
منها الا الجماع والغلة **م** فان قال جامعك وانت امي وقال اخذت منك غلة عملك وانت امي  
فقلت بل كان ذلك بعد العتق فان القول للمولى **م** استحسانا **س** اي من حيث الاستحسان **م** وهذا  
**س** اي كون القول للمولى **م** عند اي حيلة والى يوسف وقال محمد لا يضمن شيئا الا بعينه **س** اي لا يضمن  
المولى الا اذا اقر ياخذ شي بعينه والمأخوذ قائم في يدك واختلف فيه على هذا الوجه اجمعا  
انه يرد عليه ويقول محمد قال **س** اي محمد **م** لانه **س** اي لان المولى ينكر وجوب الضمان لاسناده الفعل في  
حالة معموده كما في المسألة الاولى **س** اي اشار بها الى قوله واذا اعتق العبد فقتل الرجل قتل  
أخا خطأ وانا اعتق وقال الآخر قتلته وانت حر فالقول قول العبد وكما في الوطى والغلة  
وقال الشافعي القاتل اقرسده هات حيث اعترفت بالاحتمال ثم ادعى التملك عليها في منكره فالقول قول  
المنكر فلتا يوم مر بالرد اليها **م** ولما **س** اي والى حيلة والى يوسف **م** انه **س** اي ان المولى اقرسبت  
الضمان ثم ادعى ما يبرره فلا يكون القول قوله كما اذا قال لغير قنات عمك اليميني وعيني اليميني  
ثم قننت **س** اي يبرره رآته عن ضمان العين فصاوا **م** ارشاه **م** والمقر يقول لا بل قننتا وعينك  
اليميني معقوده **س** اي يدعى وجوب نصف الدية عليه لما ان عضوا الثالث ان كان صحيحا ثم سقط  
يسقط العضو ولم ينتقل حق النصف الى الارش لان جمعه استند الى العضو من غير تجزئ عندنا  
خلافا للامة الثلاثة لكن ذكر في الايضاح والدرجته لا يضمن في العين اذا اقرسبت عمدا او خسفت  
واما جبا القصاص اذا كانت قائمة وذهب ضوؤها في المتقي لا يضمن في الحد واما القصاص اذا  
ضرب بها وذهب ضوؤها ولكن ذكر في الدخيرة بعد ذكر هذه الروايات محذرا من الاحساس به لو  
ضرب عينا باصبع ضربه خفيفة فذهب ضوؤها فقد بعد ذلك فيه القصاص بحمل ما ذكر في الكتاب  
على تلك الرواية **م** قال القول قول المقر **س** وهذا مشعر به الى قوله ان سب الضمان ثم ادعى ما يبرره فلا  
يكون القول له **م** لانه **س** اي لان المقر **م** ما استند **س** اي ما استند سب الضمان وهو الاخذ والقطع **م** الى حاله

منام

منام للضمان **م** لانه يضمن بدنها **س** اي يد الامه **م** لو قطعها وهي مذبذبة **س** اي في الحال انها مذبذبة  
**م** وكذا يضمن مال الحر في ذل الخلع وهو سب من **س** اي في الحال انها سب من **س** اي في الحال انها سب من  
تعلق بما عن فيه من مسألة القطع كذا ذكر في مسألة اخرى صورته سب من **س** اي في الحال انها سب من  
البيان قال له التسلل اخذت منك مالا وانت حر في قولك بل اخذت مني وانا سب من **س** اي في الحال انها سب من  
**س** هذا ينصلي بقوله كما في الوطى والغلة وهو وجوب اب عن اقايمه **م** لانه وطل الامه المذبذبة لا يوجب العقر وكذا  
وطى الامه المذبذبة لا يوجب العقر **م** وكذا اذا اخذ من غنمها **م** وان كانت مذبذبة لا يوجب الضمان فكله فحصل  
الاستناد الى حاله معموده مناصبه **س** اي للضمان **م** قال **س** اي محمد في الجامع الصغير **م** واذا امر العبد المحجور بملكه الكبير  
صبيًا يقتل رجل فقتله فعلى عاقلة الصبي لانه هو المقاتل حقيقة وعلمه وخطاؤه سواء على ما بيناه من قبل **س** اي سواء  
كان الضمانا دوننا او مكانا وقيد بان يكون الصبي حرا لانه لو كان عبدا فقتله لا يوجب العتق والغنم  
تعدا لغيره يرجع مولاه على المحجور الامر بعد الاعتناق بقيمة عبد **س** اي ان كان قد قتل رجل فقتل الجاني ولا  
شي على الامر وكذا اذا كان الامر صبيًا لانها لا يوجب الضمان لانها لو احدثت فيها ما عتار الشريعة وما اعتبر  
اي الشريعة **س** اي لا يرجع لعاقلة الصبي على الصبي الا اذا كان قد قتل رجل فقتله لا يوجب العتق وقولنا  
في هذه الرواية ضعف لانه ذكر في الجامع الصغير في الزنا في لا يرجع على العتق في الحال ولا بعد العتق  
وان كان العبد المأذون له في التجار لان هذا الضمان ليس بضممان الغصب لان الحق لا يوجب الضمان واما هو ضمان  
جناية وجناية العبد لا يلزمه بعد العتق وكذا ذكر في المعنى محالا الى الزيادة ان فعله ان ما ذكر في الكتاب  
نوع ضعف لمخالفة هذه الروايات **م** لان عدم الاعتناق لم يوجب المولى وقد زال لا لفضان لاهله **م** **س** اي  
لان عدم اعتبار قول العبد المحجور رعاية حق المولى لا لفضان لاهله في العتق وقد زال الحق المولى بعد العتق  
فيما اخذ لروايات المانع وفي الصبي لم يعتبر قوله لفضو راهلية **م** قال **س** اي محمد في الجامع الصغير **م** وكذا ان امر  
عبد **س** اي وكذا الحكم ان امر العبد المحجور عليه **م** عند **س** اي محجور راعليه اشار اليه الموهبة **م** معناه ان  
يكون الامر عبدا او المأمور عبدا محجورا عليه بما يخاطب مولى العاقل بالدفع والغنم لا يرجع له على الاول في الحال  
ويجب ان يرجع بعد العتق باقل من العتق او قبله العتق لانه غير مضطرب دفع الزيادة **س** اي لا يصرون في عطا  
الزيادة لانه لا يخاف من هذه الضمان باعتبار الاول من العتق او قبله العتق لانه انما ائلف باسم ما هو لاهل  
منها وهذا **س** اي الذي ذكرنا **م** اذا كان العاقل خطأ وكذا اذا كان عبدا والعبد القاتل **س** اي وكذا الحكم  
اذا كان القاتل خطأ **م** وكذا الحكم اذا كان القاتل عبدا او حاله العتق هو القاتل وانه صغير **س** اي ان كان عبدا  
اما اذا كان كبيرا وجبا القصاص لحياته بانه من الحر والعبد **م** قال **س** اي محمد في الجامع الصغير **م** واذا اقبل احد  
رجلين عبدا وقتل احدهما ولبى فمضى احد ولي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه الى الآخر ولو بعد  
بعشر الاف درهم لانه لما عفى احد ولي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه الى الآخر ولو بعد  
كما لو هت المال من الابدان ولو وجبت الماله في يد امة الامر سب التسلل كان بالنصف فكذا هت  
**س** وهذا لان حقيقة **س** اي حق الاول في الزينة او في عشر الغنم قد سقط نصف الغنم من الاول  
الاربعة **م** وهو النصف وبقي النصف فان كان قتل احدهما عبدا **س** اي فان كان العبد قتل احد الرجلين  
قتلا عبدا والآخر **س** اي وقتل الرجل الآخر خطأ فمضى احد ولي العبد فان قتل المولى فدها بمحسة عشر  
الفاخسة الاف الذي لم يعرف من ولي العتق وعشر الاف لولي الخطا لانه القاتل العبد ما كان في حق  
ولي الخطا في كل الدية عشر الاف وحق احد ولي العتق نصفها خمسة الاف ولا تضائق في العتق  
لانه مح في الدية والدية صالحه ان ثبت فيها اموال كثيرة **م** فيجب خمسة عشر الفا وان دفعه  
دفعه اليهم اثلثا ثلثاه لولي الخطا وثلاثة لغيره لثاني من ولي العتق اي حيلة رضى الله عنه وقال لا  
بدفعه اربعا عائلته ارباعه وربعه لولي العتق فالتسعة عندنا بطريق المتارعة فسلم النصف لولي  
الخطا بلا منارعة **م** وبقي النصف لآخر واستوت منارعة الفرق بين النصف الاخر **م** وكل واحد  
من في الخطا وشرك الثاني بدعيه **م** فينصف **س** اي فيجعل هذا النصف بينهما نصفين **م** فكذا اي  
اربعا **س** اي فلاجل هذا كانت التسعة بينهما بطريق المتارعة اربعا ومعنى المتارعة ان كل جزء في دعوى  
قدم سلم لآخر بلا منارعة وقال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير وفي قول من لم يصح  
الخطا والنصف لصاحب العتق الذي لم يعرف الربع وبقي الربع للمولى **م** عند **س** اي وعند اي حيلة

الاربع















سبب المراجعة **ولهذا** لا بد من مقارنته الثاني للاول **والجناية الاولى** وما خرج حكم من حيث انه  
يعتبر منه يوم الجناية الثانية في جفها **اي** في حق الجناية الثانية **فعلت** **س** الى الثانية كالمقارنة للا  
في حق التبعين **لا بطلان** **س** الى بطلان الاولى **س** ما تعلق به من حق في الثانية **س** الى الجناية الثانية وذلك  
لانه يجب عليه الضمان باعتبار منع التبريد السابق وذلك في حق اولياء الجنايتين سواء انجمل  
كان الدفع كان وجود الجنايتين جميعا وهناك لودفع الى احدهما جميع الغنمة لغرض ان كان الاخر  
التي لا يكون ذلك ههنا عملا بالشبهين يعني لما عملنا الشبهة المتأخر ضمان الجناية حتى اعتبرنا فتمت  
يوم الجناية الثانية في جفها **س** ان يعمل بشبهة المقارنة في حق ضمن نصف المدفوع وقيل جعلت الثانية  
كالمقارنة اذ ادفع بقضا لانه يجوز بالدفع على الشبهة المقارنة والتاخر **س** واذ اعتق المولى المدبر  
وقد جنى جنايات لم يلزمه الاقمة واحدا **س** لان الضمان انما يجب عليه ما منع فصار وجود الاعتاق  
من بعد وعدمه بمنزلة **س** وعند الامة الثلاثة الاعتاق فيه كالاعتاق في القرن واعتاق امر الولد  
كاعتاق المدبر والشايفي في قولنا شار اليه بقوله **س** واما الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا لان الاستعداد  
مانع من الدفع كالتدبير لان المولى منع من تسليمها بالاستعداد السابق من غير اختيار واذ افتر المدبر  
عناية لم يحرق ان على السند ولا يلزمه شي اعتق ولم يعتق لان وجوب الجناية الخطأ على سيد وامران  
لا يند على السند ولا يعل في خلاف **باب غضب العبد والمدر الجناية في ذلك**  
**اي** هذا ما ذكر في بيان حكم الغضب للمدر الى آخر قوله في ذلك **اي** في العبد والمدر وما ذكر حياية العبد  
والمدر ذكر في هذا الباب حيايتهم مع غضبهما لان المدر قبل الركن من كلامه الى بيان حكم غضب  
الصبي **س** قال **اي** محمد في الجامع الصغير **س** ومن قطع يد عبيد ثم غصبه رجل فمات في يد من لقطع عليه غنمة  
اقطع وان كان المولى قطع يد في يد العاصب فمات من ذلك في يد العاصب فلا شيء عليه والفرق بين  
الماتين **س** ان الغضب قاطع للسرابة لانه **س** الى ان الغضب سب للملك **س** لان المضمونات ملك عند  
اد الضمان مستند الى ولا الغضب ولا كان الغضب من سب الملك كان محل الغضب من الجناية والسرابة  
قاطعا للسرابة **س** كالتبع **س** اذا حلل **س** فيصير **اي** العبد المصوب كانه هلك باف ساء به فوجب غنمة اقطع  
**س** الى حال كونه مقطوع اليد **س** ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني **س** الى ولم يوجد قاطع السرابة في المسألة  
**س** فكانت سرابه مضادة الى البداهة **س** الى اول الامر فصار المولى متلفا فيصير سب در الكفر **س** انه  
وكيف لا يكون مشردا **س** وانه استولى عليه **س** الى والحال ان المولى استولى على العبد بالقطع وهو مشرد  
**س** الى الاستيلاء عليه استرد اذ فاذا كان كذلك فبغير العاصب عن الضمان واعترض الامام قاضي  
خان رحمه الله بان هذا مخالف مذهبنا فان الغضب لا يقطع السرابة عالم ملك التدر على العاصب  
بقضا او رضي لان السرابة انما تقطع به باعتبار تبدل الملك وانما تبدل الملك اذ املك العبد على العاصب  
اما قبله فلا نص عليه في آخر وفي الجامع **س** الى انه انما يضمن العاصب ههنا فتمت عدا اقطع لان السرابة وان  
لم تقطع فالعصب ورد على مال متقوم **س** سب الضمان ولا يضمن العاصب عند الا اذا ارتفع الغضب  
ولم يرتفع لان الشئ انما يرتفع ما فوقه او مثله ويد العاصب ثابتة عليه حقيقة وحكما فلم يرتفع الغضب  
ما نضال سرابه الى فعل المولى فنقر رعله الضمان بخلاف ما لو جنى عليه بعد الغضب لان الغضب يرتفع  
بها وقال الامام رحمه الله وفيه نظر لا لا نسلم ان يد العاصب ناسية عليه حكما ولا يثبت على الشئ الواحد  
بيان حكم ان محالها والبد الحقيقة واجبة الزم لكونها عدا وانما محضا لا يصح **س** ولا امر محضا  
**س** الى محمد في الجامع الصغير **س** واذ اعصب العبد لمجور عليه عدا مجور عليه فمات في يد من هو ضامن  
**س** هذا اذا كان الغضب ظاهرا بضمين في الحال بناء فيه لان افعال العبد معتبرة ولو كان الغضب ظاهرا  
باقران لا يجب الا بالاعتق كذا قال الفقهاء ابو الليث محمد الله وذلك لان الرق يوجب الجح في الاقوال دون  
الاعتقال وان اقرا العبد المجور عدا او قضا لزمه في الحال لانه مبيع في ذلك على اصل الحرية لان المجور عليه  
بواحد باقواله **س** الى في حاله اما الاقوال فواحد بها بعد الاعتق فكان كذا المجور احترام اراغ المادون  
فانه بواحد بالاقوال ايضا عندنا **س** الى محمد في الجامع الصغير **س** ومن غصب مدر الجاني عند جناية  
ثم رده الى المولى جنى عند جنايه اخرى فعلى المولى قيمته بينهما **س** الى من لى الجنايتين **س** بضمين لان  
المولى بالتدبير السابق اعجز نفسه عن الدفع من غير ان يصير مختارا للعدا **س** لعدم علمه وقت التدبير

عناية تحدث عنه في المستقبل **س** فيصير مطلقا لولا الجناية اذ حكم فيه ولم يبع الارقة واحدة  
فلا تزد على قيمتها **س** الى على قيمة الرقة **س** فيكون من لى الجنايتين نصفين لاستواءهما في موجب **س** الى في السج  
من الجناية **س** قال **اي** محمد **س** ويرجع المولى نصف قيمته على العاصب لانه استحق نصف البدل بسبب كان في  
يد العاصب فصار كما اذا انصف العبد هذا السبب **س** الى سبب كان فيه العاصب كما اذا غصبت عدا  
جنى في يد ردة الى المولى جنى جناية فدفع المولى الى الجنايتين كان للمولى ان ياخذ من العاصب نصف قيمته  
كذا هذا **س** قال **اي** محمد **س** ويدفع **س** الى النصف المأخوذ من العاصب **س** الى في الجناية الاولى يترجع ذلك  
**س** الى بالدفع الى في الجناية **س** الى العاصب **س** وهذا **س** الى وهذا الدفع الثاني والثالث جوع الثاني عند اى  
خسفة **س** الى يوسف وقال محمد يرجع نصف قيمته فيسلم له **س** الى المولى لا يدفعه الى في الجناية الاولى  
وهو قياس قول الامة الثلاثة لان الذي يرجع به على العاصب عوض ما سلم للمولى الجناية الاولى فلا  
يكفونه اليه كمالا يوردي الى اجتماع البدل والمبدل في ملك رجل واحد وكذا لا يكررا الا بتحقيق  
يدفعه الى في الجناية الاولى وهذا اذا كانت الجناية الاولى عند العاصب والجناية الثانية عند  
المولى بان كانت الجناية الاولى عند المولى ثم غصبه عاصب جنى جناية اخرى فان المولى يدفع حيايته الى  
على الجنايتين نصفين ثم يرجع به على العاصب بمقتضى القيمة ويدفع الى في الجناية الاولى ولا يرجع به على الثاني  
مرة اخرى وهذا بالاجماع **س** وطما **س** الى ولا في خسفة **س** ابو يوسف **س** ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى  
في حقه لا يراجه احد وانما انتقص **س** الى حقه **س** باعتبار من اجمعه الثاني فاذا وجد **س** الى انه اوجد في الجنا  
الاولى **س** من ان يرد العبد في حيايته للمالك فارغ **س** الى من مزاجه في الجناية الثانية **س** باخذ **س** لانه  
تقدم على المولى **س** لستم حقة **س** الى لا يخل اتمام حقه **س** واذ اخذ منه رجع المولى بما اخذ على العاصب كانه  
استحق من من سبب كان في يد العاصب **س** فلما رجع عليه فائيا **س** قال **اي** محمد **س** وان كان جنى عند المولى  
فغصبه رجل جنى عليه عند جناية اخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع نصف القيمة على العاصب  
لما سبق في الفصل الاول **س** الى فيما اذا جنى المدر في يد العاصب ثم في يد المولى **س** عن ان اسحقاق النصف  
**س** ذكر هذا الاستئناس الفرق بين المسألة الاولى والثانية حيث لا يرجع عندهما النصيبان ان اسحقاق  
النصف **س** الى اسحقاق النصف الذي اخذ المولى من العاصب حصل للجناية الثانية اذا كانت في يد العاصب  
فدفعه الى في الجناية الاولى ولا يرجع به على العاصب وهذا بالاجماع **س** الى عدم رجوع المولى على العاصب  
في المسألة الثانية بالاجماع بخلاف المسألة الاولى بان كان يرجع المولى عليه عند اى خسفة **س** ابو يوسف  
مرة ثانية وذكر القدر في كتاب القرب قوله في خسفة **س** وحده وذكر قوله في يد يوسف مع محمد ثم  
وضع المسألة في العبد **س** الى وضع محمد هذه المسألة في الجامع الصغير في العبد لغير بعد ما وضعها في  
المدر **س** وقال **اي** محمد **س** ومن غصب عدا جنى في يد حيايته ثم رده جنى جناية اخرى فان المولى يدفع  
الى في الجنايتين ثم يرجع على العاصب بنصف القيمة فيدفعه الى في الجناية الاولى ويرجع به على  
العاصب وهذا عند اى خسفة **س** الى يوسف وقال محمد يرجع نصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى  
غصبة جنى في يد دفعه المولى نصفين ويرجع نصف قيمته فيدفعه الى في الاولى ويرجع به في الجواب في  
العبد **س** الى العبد القرن كالجواب في المدر **س** الى في العبد المدر كالجواب في الاختلاف والاتفاق  
سواء في جميع ما ذكرنا الا ان هذا هذا الا ان هذا الفصل يدفع المولى العبد وفي الفصل الاول  
الى المدر **س** يدفع القيمة **س** لانه لا يحتمل النقل من ملك الى ملك وفي العبد يدفع نفس العبد لعدم  
المانع **س** قال **اي** محمد **س** ومن غصبت مدر الجاني عند جناية ثم رده على المولى ثم غصبت مدر الجاني عند جناية  
فعلى المولى قيمته بينهما نصفان لانه يقع رقة واحدة **س** الى يرجع قيمته على العاصب لان الجنايتين كانتا  
في كل القيمة يد العاصب فيدفع نصفها الى الاولى **س** الى نصف القيمة الى في الجناية الاولى لانه الحق  
كل القيمة لان عند وجود الجناية عليه لا حق لغيره وانما استقر حكم المراجعة من بعد **س** الى امر اجمعه  
الثاني **س** قال **اي** محمد **س** ويرجع به **س** الى بالنصف **س** الى العاصب لان لا يحتمل ان كان سبب عند  
عند العاصب **س** ويسلم له **س** الى سلم النصف للمولى **س** ولا يدفعه الى في الجناية الاولى ولا الى في  
الجناية الثانية لانه لا يرد **س** الى في الجناية الثانية **س** الى النصف لسبق الاولى في ذلك  
ذلك اليه **س** الى وسلم النصف الى في الجناية الثانية ثم يبل عند المسألة على الاختلاف كالا في







يختارون أهل الصلاح ان اجتمعوا حتى يستخفونهم فان كان أهل الصلاح لا يسمونهم حينئذ وادوا ان ثلثوا علمهم  
الامان ليس لهم ذلك ولم ان يختاروا من السابقين تمام خمسين رجلا وكذا ان الجهاد المالك في كتابه النسخ  
والايمان في السامية معظمة خلافتها في سائر الحقوق وحلفا الحالف فيها في المسجد الاعظم بعد الصلاة  
عند اجتماع الناس وجلت الى مكة والمدن وبيت المقدس من تحت علمه القسامية في عاظمها والاجل  
الى غيرها الامان المكان القرب وقول الله ما قلناه على طريق الحكمة عن الجمع واما عند الخلاف  
فيحلف كل واحد منهم بالله ما قتلنا وما قتلنا الحواري انما باشر القتل بنفسه فحلف  
على اليقين بالله ما قتلنا وقال الشافعي رضي الله عنه اذا كان هناك لوث استخلف الاولياء  
مباشرة ويقضي بالدية على المدعي عليه عدا كاستاد دعوى وخطا وقال الكاكي استخلف الاولياء  
مباشرة قتل من أهل الحلة ثم يقضي بالدية على المدعي عليه عدا كان او خطا وهو قوله الجديد  
وقال مالك واحمد والشافعي القدر اذا استخلف الاولياء وحلفوا استخفوا العود في دعوى  
العد على المدعي عليه جماعة كان او واحد بشرط اللوث عند مدعى دعوى العود وعند عدم  
اللوث كسائر الدعوى وقال الغزالي في وجبه وكيفية القسامية ان يحلف المدعي حينئذ  
متقيا لله في مجلس واحد بعد التضرع والتخليل ولو كان في مجلسين فوجهان وقال ابن حنبل  
المالك وسيد في القسامية فالمدعي دون المدعي عليه يحلفون خمسين مينا واستخفون القود  
بقسامتهم واذا كان دلاء الدم الذين من خمسين رجلا فبها روايتان احدهما انه يقتصر على خمسين  
منهم فيحلفون خمسين مينا والاخرى انهم يحلفون كل واحد من اربعتين على ايمان على خمسين اذا  
كل المدعون للدم عن القسامية وردت الايمان على المدعي عليهم فكلوا احسوا حتى تحلفوا فان  
طال حبسهم تركوا وعلى كل واحد منهم جلد مائة وحبس مائة انتهى وقال الحرقي من صحاح احمد بن  
حنبل رضي الله عنه في مختصره اذا وجدت قبيل فادعى اولياءه على قوم لا عداوة بينهم ولم يدرهم بنية  
لرحلهم يسمون ولا غيرهما وان كان بينهم عداوة ولو ادعى اولياءه على واحد منهم وانكر المدعي  
عليه ولم يكن الاولياء عنه حلف الاولياء بحسن معاملة قاتله واستخفوا دمه ان كان قاتله  
عدا فان لم يحلف الاولياء حلف المدعي عليه خمسين مينا ويرى فان لم يحلف المدعون ولم يرضوا  
بمينا المدعي عليه فذاه الامام من بيت المال فان شهدت البينة العادلة ان المجرور حالك  
دمي عند فلان وليس عوجب القسامية مالم يكن لوث وقال مالك يقتضي القود اذا كانت الدعوى العمد  
وهو احد قول الشافعي وقد ذكرنا ان هذا هو القول القديم للشافعي واللوث عندهما اي  
عند الشافعي وما لك ان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه او ظاهر لشهد المدعي من  
عداوة ظاهر او شهادته عند اجماعة غير عدول ان أهل الحلة قتلوه وان لم يكن الظاهر  
شاهدا فذهب اليه الشافعي مثال مذهبه غير انه لا يتركوا المينا بل يردوها على  
الولي فان حلفوا الادب عليهم فنكلا اولياءه اللوث ثم حلفوا مدينه لثلاثه اللوث من لوث  
الماء كدرة ولو ثبته في الظن قتلوا ومنهم قتل لوث وعداوة اي شر او ظلم يحقد الى اذ  
عندهم فربما ظاهرا يقع في القلب صدق المدعي بان يكون هناك علامة القتل واحد بعينه من  
ان الدم على شابه وغيره كما ذكر في المتن وقال الغزالي في وجبه واللوث فربما حال فليكن الظن  
كقيل في حلة منهم عداوة او قتل دخل منهم ضيفا او قتل نعت عنده جماعة محصورون او قتل  
في ضعف الحضم المقاتل او قتل في الصحراء وعلى راسه دخل معه مكن وقول المخرج قتلني فلان  
ليس بلوث وقول واحد من قتل شهدا دقه لوث وقول جمع من قتلوا وانهم لوث والشافعي يقول  
واحد منهم لوث واما عند من الضميمة والفسقة منهم خلاف انتهى وقال ابن الجلاب المالك واللو  
شبان الشاهد العدل وقول المخرج دمي عند فلان وفي الثالث هذه هيان يفتي الذي  
معه سبعة وشهادة الواحد لوث توجب القسامية وفي شهادته النساء روايتان احدهما  
انه لو ثبت بوجه القسامية والاخرى انها لا توجبها وكذلك شهادة الواحد والجماعة اذا  
لم يكونوا عدوا وفي شهادته العمد روايتان احدهما انه لو ثبت وقيل لا يكون لوثا واذا وجد  
رجل مقتول ووجد قبره رجل معه سيف او في يد شي من الة القتل وعليه آثار القتل فهو لوث

القسامية لولا انه للشافعي البديهة بمنزلة لولي قوله عم اي قول النبي صلى الله عليه وسلم الاولياء فيقسم  
منكم حسون انهم قتلوا في الحديث اخرج الامم الستة في كتبهم عن سهل بن اي حنيفة قال خرج عبد الله بن  
زيد وحنيفة بن مسعود بن زيد حتى اذا كانا خبيثا نعتا الحديث مطولا وفيه فقال لهم اي الاولياء القتل اختلفوا  
خمسين مينا واستخفون دمه صاحبكم وجه الاستدلال به انه عليه السلام بكاه بمنزلة الاولياء قال  
ولان الذين يحلفون على من شهد له الظاهر يعني كمن سار الدعوى فان الظاهر لشهد المدعي عليه لان الأصل  
برأه الدفئة فانما في القسامية فالظاهر لشهد المدعي عند قيام اللوث فيكون لمن حجة له ولهذا احتج على  
صاحب اليد فاذا كان الظاهر شاهد اللوث بينه ورده المينا على اصله اي الشافعي كما في النكول  
ليني اذا انكل المدعي عليه عن المينا ودعى المدعي غير ان هذه اشارته الى الدعوى التي منها دلاء  
على الصدق لكن فيها نوع شبهة والقصاص لا يجانها اي لا يثبت القصاص مع الشبهة والمالك يجانها  
س اي مع الشبهة فلهذا وجبت الدية دون القصاص ولما قوله عم اي قول النبي صلى الله عليه وسلم  
الدية على المدعي والمينا على المدعي عليه في الحديث اخرج الترمذي عن محمد بن عبد الله عن عمار بن  
شعب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه وسلم قال في خطبة البيعة على المدعي والمينا على المدعي عليه  
انتهى فان قلت قال الترمذي في الحديث في اسناده مقال ومحمد بن عبد الله العزري تصعق في  
الحديث من قبل حفظه ضعفه ابن الميادك وغيره واخرجه الدارقطني في سننه عن حجاج بن ارطاة عن  
عمرو بن شعيب وقال صاحب التبعيح وحجاج بن ارطاة ضعيف ولم يسمه ابن عمار واما اخذ من  
العزري عنه والعزري عن ذلك فليست في الحديث في الكتل الستة من حديث ابن عباس في كنية عوف  
ففي لفظ مسلم ولكن المينا على المدعي عليه وهذا يعلم ان وظيفة لفظ السابقين ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قضى ان المينا على المدعي عليه وهذا يعلم ان وظيفة المدعي عليه المينا واستتفى وظيفة المدعي بهذا  
يقوى حديث الترمذي وروى عن المسيب اي سعيد بن المسيب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم بدا باليهود ما لقسامة وجعل الدية عليهم لوجود القتل بين اظهريهم هذا رواه عبد الرزاق  
في مصنفه اخبرنا معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب قال كانت القسامية في الجاهلية فافترها  
النبي صلى الله عليه وسلم في قتل من الانصار وحلفوا لليهود قال هذا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم باليهود فكلفهم قسامية خمسين فقال لليهود حلف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
للاقتصاص فحلفوا فابتدأ الاصدار ان تحلف فاعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهود دية  
قتل من اظهريهم ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا عن سعيد بن المسيب عن علي بن ابي طالب  
رواه الواقدي في المغازي في غزوة جندب بن جهميم به وقال الاثراني سعيد بن المسيب عن علي  
طهقات التابعين ولكن في ذلك نظرا لانه لم يتركوا رايه في كتب الحديث في هذا الباب مثل الموطا  
والصحيح والسنن وشرح الاقار وغير ذلك نعم فروى عن الزهري في شرح الانوار واشار به الى  
ما رواه الطحاوي حديثا ابو بشير الذي حدثنا ابو معاوية الضرير عن ابن ابي ذئب عن الزهري ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالقسامية على المدعي عليهم لاعلى المدعين على ما بين الزهري  
انتهى قلت عدم الاطلاع في كتابه لاحاديث يورد في هذه القالة فكيف تذكر الاثراني هذا وقد  
روى عبد الرزاق وابن ابي شيبة والواقدي عن سعيد بن المسيب كما ذكرنا الان ففي رواية هؤلاء  
روى الزهري عن سعيد بن المسيب به ولم يذكر الطحاوي سعيد بن المسيب على الزهري وفي كل منها  
كفاية للحجة ومعهم يفتح الميادين في اسناده وابو معاوية الضرير محمد بن حازم بالحاء والراء المجتهدان  
اي ذئب بن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن ابي ذئب واسم اي ذئب هشام بن سعيد بن عبد الله بن  
نفس العزري العائري المديني والزهري عن محمد بن مسلم بن نهباب ولان المينا حجة الدفع قد قضى في  
الدعوى ان المينا ليست حجة صالحة لا استحقاق فليس فكيف يصح حجة صالحة لا استحقاق فليس فكيف  
خصوصا في موضع يفتي بان الحالف محارف يحلف مالم يعاينه با من يحول وهو اللوث وانما  
شرعت المينا لابقا ما كان على ما كان فلا يستحق بها مالم تكن مستحقا لشر هذا قوله محمد بن  
دون الاستحقاق وحاجة الولي الى الاستحقاق ولهذا في اي يكون حاجة الولي الى الاستحقاق  
لا يستحق بمسند المال فادى ان لا يستحق به النفس المحترمة قال شيخنا العلامة لهذا معنى قول مالك











السلالة وادعوا قوتهم عليهم بالتسامة **هذه** رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا وكتبه جديا **س**  
عن ابي اسحق عن الحارث بن ابي اسحق قال وجد قتيلا باليمن من دابة وان من قتلها على رضى الله عنه اليه  
فكنت اليه عن رضى الله عنه ان من قتلها باليمن كان اقرب خدمته قال ففاسوا فوجدوا اقرب  
الى دابة فاجلوا الحديث **قوله** وادعوا ربح بالحيا المملكة حيان من ههنا من ههنا **س** من ههنا من ههنا  
ما اذا كان يبلغ اهل الصوف لانه اذا كان يبلغ الصفة لم يجد اقرب ممكنة الصفة وقد مضى  
في النصف مع امكانها فصار كما هم قتلوا عند رايهم التسامة والدية **س** قال **س** اي القدر  
واذا وجد القتيلا في دار انسان فالتسامة عليه **س** اي على صاحب الدار وقاله مالك لا تسامة  
ولا عزامة في قتل جدي في دار قوم وقال لا تسامة في قتل جدي في دار قوم والدية على عاقلة  
لان من قتل جدي في دار قوم فهو قاتل جدي في دار قوم **س** اي القدر في دار قوم والدية على عاقلة  
عند ابي حنيفة وهو قول محمد **س** اي القدر في دار قوم والدية على عاقلة  
قاله في الاسرار **قوله** اي حنيفة خلافا لابي يوسف وقال قول محمد مضطرب **س** وقال ابو يوسف هو  
اي التسامة ذكر الضمير بالتذكير على قاتل القصة الخلف قاله الاثر في دار قوم في بعض النسخ  
اي في الاصل لا يحتاج الى تكلف **س** اي على المذكور في التسامة على السكان والملا  
وبه قال الشافعي وادعوا ربح بالحيا المملكة حيان من ههنا من ههنا **س** اي على المذكور في التسامة على السكان والملا  
تكون بالسكنى كما تكون بالملا الاثر في دار قوم **س** اي ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل التسامة والدية  
على اليهود وان كانوا سكانا بخير في قتل جدي عند الله من سهل لما وجد قتيلا وخير وقد كانوا  
سكانا لما كانت المسلمين وكان اليهود عمارهم **س** ولها **س** اي ولاي حنيفة **س** اي لا المال  
المختص بنصرة البقرة دون السكان لان ملكي الملاك الزم وقدرهم ادم مكانة ولائهم  
اليهم مختص بنصرة البقرة **س** اما اهل خير **س** هذا جواب عما عساه ابو يوسف عما ذكره نقر  
ان يقال **س** ان النبي صلى الله عليه وسلم اقرهم على املاكهم فكان باخذ منهم **س** الذي باخذ  
الخارج وقدره في الطاوي باسناده الى سليمان بن ابي اسحق عن سعيد بن جبير بن محمد كانت  
صالحا فاذنت ذلك كانت خير ملكا لليهود فعلم ان القتل كان قبل الفتح وليس سلمنا انه كان  
يقدح فنقول اما اليهود كان لهم املاك ولهذا عرضهم عن رضى الله عنه لما احلهم ذلك اقاله القدر  
في القريب **س** اي القدر **س** اي التسامة والدية **س** اي التسامة والدية **س** اي التسامة والدية  
**س** اي المذكور من وجوب التسامة والدية **س** اي اهل الخطه **س** اي اهل الخطه **س** اي اهل الخطه  
والخطه والمكان المختص لينا دار او غيرها من التمارات ومخاها على اصحاب الاملاك الله  
الذين كانوا يملكونها حتى فتح الامام المله وضمها بين الفاتحين ما به محط خطه ليمتد بفساد  
**س** دون المشتري **س** اي التسامة **س** اي التسامة **س** اي التسامة **س** اي التسامة  
الكل مشتريون **س** اي التسامة **س** اي التسامة **س** اي التسامة **س** اي التسامة  
حنيفة لان الضمان عما جرت الحفظ بمنزلة ولائته الحفظ ومن ردا الخطه حنيفة  
مقتضا او لولا **س** اي او لولا **س** اي او لولا **س** اي او لولا **س** اي او لولا  
ما خلفت انساب الملك كما استحقاق الشفعة فانه مبنى على الملك ولا تفاوت فيه من اهل  
الخطه والمشتري فكذلك اذا كان كذلك **س** وقد استروا اي اهل الخطه والمشتري **س** فيه  
اي في الملك لا يملكون جميعا وهذا اذا تحول الملك من اهل الخطه جميعا ولم يبق واحد منهم  
كان التسامة على المشتري **س** ولها **س** اي ولاي حنيفة **س** اي صاحب الخطه هو المختص بنصرة البقرة  
هو المتكلف فان العرف ان اصحاب الخطه يقومون بحفظ الحلة وتديرها دون المشتري ولانه  
**س** اي ولاي صاحب الخطه اصل المشتري وجعل **س** لانه بمنزلة البيع **س** ولان المشتري لا يصيل  
وقيل بوجيفة بني ذلك **س** اي ما ذهبت اليه **س** اي ما شاهد بالكون **س** اي من عاده اهل الكوفة  
في زمانه وهو ان اصحاب الخطه في كل حلة كانوا الذين يقومون بتدير الحلة وابو يوسف  
بني عاده زمانه ان التدبير الى الاسراف من اهل الخطه كانوا ولا في التسامة **س** اي  
اي القدر **س** اي وان يبيع واحد منهم **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه

معا

وقولا القدر **س** اي واحد منهم **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
الخطه هو المختص بنصرة البقرة والى قوله ولانه اصل المشتري وجعل **س** اي من اهل الخطه  
اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
**س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
اهل الخطه عند ما فاد الربق واحد منهم فادعوا كلف انتقلت لولا **س** اي من اهل الخطه  
لم هذا على مذهب ابي يوسف لان لولا كانت اهل الخطه والمشتري جميعا فادعوا كلف انتقلت لولا  
احد خلقت لولا **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
خلقت لم بطريق اللب **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
النائلة في التسامة ان كانوا حضور **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
في جمع قاعد **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
الايمان وقال لا يملك ربح الله اذا وجد القتيلا في دار قوم والدية على صاحبها با اتفاق الدار وايقوت  
التسامة روايتان في احداهما على صاحب الدار وفي الاخرى على عاقلة **س** اي من اهل الخطه  
التدافع من قوله قتل ههنا وان وجد القتيلا في دار انسان فالتسامة عليه **س** اي من اهل الخطه  
على ذلك الكلد على قومه حمل **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
يوفق بينهما ويقول الرواية التي بوجها على صاحبها محمولة على ما اذا كانوا حضورا كذا في الكلد  
**س** وهذا **س** اي الحكم المذكور عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا تسامة على العاقلة لان ذلك  
الدار احضره من غير **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
وفيها **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
ان الحضور **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
الدار **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
لرجل ولا حرم ما بقي **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
تكانوا سوا في الحفظ والتقصير فيكون على عدد الروس **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
**س** بمنزلة الشفعة **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
تقبضها حتى وجد فيها قتيلا **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
**س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
وقال ان لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فهو على عاقلة الذي يصير  
**س** لانه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
من له ولاية الحفظ والولاية **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
الحفظ تستفاد بالملك كانت لدية **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
وكذلك المستعير والمتاجر والغاصب والمرتهن حيث امتنع وجوب لدية على هؤلاء المعنى  
**س** والملك المشتري قبل القبض البيع البات وفي المشروط فيه خيار يعتبر فيه قرار الملك وكان الصاد  
من ذلك الكل عليه خلاف ما لو جني العبد في البات قبل القبض حيث خيرا المشتري من د البيع وامضائه  
وهذا لا يخبر لان الدار لم يضر مسحقه بوجود القتل فيها خلاف القيد لانه يصير مستحقا الجانية  
والاستحقاق من اخير العيوب **س** كافي صدقة القطر **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
ولاي حنيفة **س** ان القدر على الحفظ **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
الملك لا حرم ما وليد الاخر كان اعتبارا ليد او لم او صح **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
باليد دون الملك كالمودع **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
عليه **س** وفي البات **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
فما قبله انما لا احد ما قبل القبض لانه دون البات **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
البيع في المشتري والخيار له فهو احسن ان من به تصرف **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه  
فهو في بيع مضمون عليه بالقيمة **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه **س** اي من اهل الخطه











على السائل  
والرد عليه  
في هذا الكتاب

العاقلة وقال القدر في كتاب القرب قال أبو يوسف إذا وجد المكات قبله في دار سجد فعلى السيد  
النبي في ماله وإن لم يترك وقفاً ولا من عليه فهو هبة وإن كان عليه دين ولم يرد وقفاً أو لم يترك وقفاً  
الكن في محضه وإذا وجد ما دون ذلك في الترخاء وعليه دين ولا من عليه أو غير ما دون  
وجدته فإن قيل فعلى عاقلة تولاها القسامة والدية ولو وجد المأذون له في دار مؤلاة فقتلها فإن كان  
عليه دين فإن على الولي قتلها لغير ماله حالاً وكذلك لو قتلها بعد إقضية دينه حالاً وكذلك لو كان  
العبد حتى خبايته ثم وجد قبله دار مؤلاة فعلى المولى قتلها حالاً وكذلك لو قتلها المولى خطأ وهو لا يعلم  
بالخباية فإن كان يعلم بقتله الدية وقال محمد إذا وجد أبو الرجل وأخوه قتلته فإن كان عاقلة فعقل  
دية أبيه ودية أخيه وإن كان هو وأخته لا دية له لغيره وإنما وجبت لغيره وقال بشر بن أبي يوسف  
في القتل المبرهن وجد في دار الرأه والى من قتلها فالدية على أبيه إذا رد على العاقلة وقال لا يسجد  
في شرح الكافي إذا وجد العبد أو الكاتبة والمدرأه أو المولى قتلته محله وجبت القسامة والدية في ثلاث  
سنين ولو أن الرجل كان في بيت وليس معه ثلث واحد من ماله أو ما كان أبو يوسف يضمن الآخر  
الدية وقال محمد لا يضمنه لأنه قتل نفسه ويحمل أنه قتل الآخر فلا يضمنه لأنه يحمل أنه قتل  
نفسه بالشك ولا يضمنه الظاهر أن الإفساد لا يقتل نفسه كان التوهم ساقطاً يعني وقوفه  
القتل من نفسه وهو لا يثبت له كذا إذا وجد قتل محله حيث يكون قتل نفسه ساقطاً كذلك إذا وجد  
قتل غيره لمرأة فعبد أبي حنيفة ومحمد عليهما القسامة نكر عليهما الأيمان والدية على عاقلة أقرب القابل  
المرأة التي قتلها وقال أبو يوسف القسامة على العاقلة أيضاً لأن القسامة إنما تجب على من كان من أهل النضر  
والمرأة ليست من أهلها فاشتهت النضر حيث لا يكون من أهل القسامة وإنما القسامة تجب عليها على أهل النضر  
فالمرأة وأبويها وأهلها أي لا يضمنه ومحمدان القسامة لغيره ونعمه القتل المرأة متحققه لا يضمنه  
العاقلة لأنهم لم يكونوا في القرية فكل من القسامة قالوا لما حرموا من أي الماشاخ لأنهم لم يكونوا في القرية  
لا صحاباً أن المرأة تدخل مع العاقلة في القتل هذه المسألة لا بد من المسألة لأنهم لا يدخلون في  
هذه المسألة على ما يحكيه المقال لأننا نراها قاتلة والعاقلة تشارك العاقلة في القتل لأنها قاتلة  
تقدر بحيث دخلت في القسامة فكلما دخلت فيها دخلت في العقل أيضاً لأن غيرهما من الصور فإنها  
لا تدخل في القسامة بل يجب على الرجل أن لا يدخل في العقل أيضاً ولو وجد رجل قتيلاً في أرض رجل  
قرية ليس صاحب الأرض في أهل القرية أي من أهل القرية قال هو على صاحب الأرض أي وجوب القسامة والدية  
على صاحب الأرض لأنه أحمق ينصرف أرضه من أهل القرية لأن الحفظ والديرة في الأرض لصاحب الأرض  
لا إلى أهل القرية وقال شيخ الإسلام غلام الدين الألباني في شرح الكافي في القرية إذا كانت لرجل  
من أهل القرية فإنه يكره عليه الأيمان لأنه من أهل القسامة والقرية في صيغتها تكون موحدة بغير  
عليه وعليه الدية لأنه لا عاقلة له حتى لو كانت له عاقلة يجب عليه ولو كان الذي نازله قتيلاً  
من القاتل فوجد فيها قتل لرجل الذي في القسامة والأي القوم لأنه تابع لأهل القرية وكذلك الكا  
والنوازل منها من غيرهم لأنهم ابتاع وقال شيخ الإسلام أيضاً ولو وجد القتل في قرية النصارى وهم  
صفاء ليس في تلك البلدة من غيرهم أحد فالقسامة والدية على عاقلة النصارى لأنهم ليسوا من أهل النصارى  
فلزم ذلك عاقلةهم وعاقلةهم أقرب القابل إليهم إذا لم يكن في ذلك البلد عشرتهم وإن كان كلهم من ذلك  
فعلية القسامة ويكره عليه العمن لأنه من أهل ذلك وعلى أقرب لقتلهم منهم الدية إذا لم يكن في ذلك  
البلد عشرتهم والله أعلم **كتاب القاتل** أي هذا كتاب في بيان  
أحكام القاتل أي موجه العقول بفتح الميم وضم القاف كالمكاد جمع مكرمه بضم التاء وفي الدية  
أي المعقولة أي الدية ولا ضلح ولما في اللغة معنى العقل المنع وتسمى الدية عقلاً لأنها تعقل الإيا  
من أن تفعل شيء تفكر وتقتل عما سمعت الدية عقلاً ومعقولة باعتبار أن أبل الدية كانت تعقل  
بناءً على المتقول ثم عثر هذا الأمر فثبت الدية معقولة وإن كانت ديارهم أو دنابر أو النضر أو الغنم أو الخيل  
وغيرها على خلاف الذي يأتي ومما قلل الخصال المواضع المبنية فيها والعقل من الخيل حيث تمنع منه  
ويقال عقل الدواب بطنه بعقله عقلاً إذا أسكه وعقل الوعل في الخيل إذا علاقه وأمنع عقل العقل  
عقلاً لا يثبت له الأدوار العقلية المعنى أيضاً لأنه يمنع من السفة والهوى والمعنى الجامع اللغوي

المنع

المنع وفي مبسوط شيخ الإسلام طعن بعض المحدثين على الرسل على هذا وقال لأخيه من عاقلة وجوب الدية  
باعتبارها فيكون في ماله القاتل وحكي لك عن أبي بكر الأصم والجوارح أنهم قالوا يجب الدية في مال القاتل بغير ذلك  
قوله نعم لا ترد وأردف وزراري الأثرى أن من نكته أنه قتلها بغير ما لا يختلف في لا يجب الضمان فكذا  
أجاب الدية على عاقلة مشهور يجب ما لا خلاف في المشهور وعليه عمل الصحابة رضي الله عنهم والظاهر فيهم  
في رد على كتاب الله تعالى فدل على أنه لا يعمل وأردف وزراري أخرى وأما ذكر هذا الكتاب في آخر كتاب الحنابلة  
والأبواب والفتاوى لأنه لم يبق شيء من أحكام هذه الكتب إلا بيان أحكام المعاقلة فيقتلها على الترتيب  
**قال** أي القدر في شرح الله والدية في سبعة المهد والخطاس أي وجوب الدية في سبعة المهد والقتل  
الخطاس وكل دية تجب بفعل القاتل على العاقلة كل دية مرفوعة لأنه مبتدأ وخبر قوله على العاقلة وقال  
قال بغير القتل أي ابتداء وهو أحسن وأجود حيث الدية في غاي الحال لا ابتداء كما إذا قتل الأب ابنه  
حيث يكون موجب لقتل القصاص ابتداء ولكنه يسقط ذلك إلى الدية لشمته الأبق فثبت الدية  
في مال الأب على العاقلة وكذلك إذا وجد الدية صلحاً عن المهد بغير ذلك في مال القاتل حاله إلا إذا اشترط  
القاتل خلاف ما يجب على الأب فإنه يجب في ذلك سنين والعاقلة الذين يعقلون يعني يودون العقل  
وهو الدية وقد ذكرناه في الديات أي ذكرنا الدية على تأويل العقل في حديث علي بن مالك وقد رث  
قصته في فصل الجنح والأصل في وجوبها أي وجوب الدية على العاقلة قوله نعم أي قول النبي صلى  
الله عليه وسلم في حديث علي بن مالك للأولياء قوموا بقتل رجل منكم الممثلة والميم المغنوخين من مال  
من التابغة المهدية قوله قدوة بضم الهمزة وسكون الواو أي أدوا دية من روى يدي وقد مر الكلام  
فيه مستقصى فيما مضى لأن النفس تحتمل لوجه الإلهاد أي إلى الإسقاط لأنه ليس في الإسلام دم  
مهدر وهو الظاهر عند ور لأنه لم يقصد القتل وكذا الذي تولى سبعة المهد وهو الذي ضربه بالصو  
الصغير حتى قتله نظر إلى الاله لأن الله لم يمت بموضوعه للقتل فكان معنى الخطاس ولا وجه  
أجاب العقوبة عليه وفي آداب مال عظيم أحاطة أي أحاطت الخطا يقال أحاطت الشيء إذا ذهبت به  
واستصالة قال الأجل فشر الحجاب بقوله واستصالة قلت ليس كذلك لأن أحجاب  
الدعاب بالشيء كذا ذكرنا ومنه سبعة أحجاب إذا ذهب بكل والاستصالة قطع الشيء من أصله ومما دته  
هبة وصاد ولأم وأصل استصالة استصالة كسر التاء وسكون الهمزة فقلت الهمزة بطلبها  
للخفيف فيصير عقوبة أي إذا وجد هذا المال العظيم كله على القاتل يكون عقوبته فلا  
يستحق هذه العقوبة فضم إليه العاقلة تحقيقاً للتحقيق وإنما خصوا أي العاقلة بالضم  
مردون عنهم لأنه إنما تصرفه فيه أي لأن القاتل إنما قصر حالة الرمي في التفتت والوقوف  
بقوته وتلك أي تلك القوة حاصلة ما مضى ومن العاقلة كما توأمت المقصود في تركهم  
مراقبته فخصوا به أي بالضم قال أي القدر في القاتل أهل الدوان الدوان الحرك  
من دون الكتب إذ جعلها لا يمتا قطع من القدر الطير مجموعاً أن كان القاتل من أهل الدوان  
يوجد من أعطيهم في ثلاث سنين الأعطنا جمع أعطيه والإعطية جمع عطا والعطا اسم ما يعطيه  
وقيل العطا ما يخرج المندى من بيت المال سنة مرة أو مرتين والذين ما يخرج لكل شهر وعن الجواليقي  
كل سنة أشهر وقبل كل يوم وأهل الدوان أهل الزايات وهم الجيش الذين ثبتت أساميتهم في الدوان  
وقال الألباني في شرح الكافي وعاقلة الرجل أهل بصرته وكان عاقلة الرجل في ابتداء الإسلام  
أهل بصرته وأهل بصرته فلا وزن عن رضي الله عنه الدوان من ذلك على أهل الدوان وهم  
أهل الزايات وهم الجيش الذين ثبتت أساميتهم وأردف أنهم في الدوان فمن كان من أهل الدوان  
فعقله عليهم إذا جنى ومن لم يكن من أهل ذلك كان من أهل ابتداء به فعقله على أقرب القابل  
إليه نساً وإن كان من أهل المصران كان له أقربا وعشرته يعصى عليهم وإن لم يكن أحد من  
الماشخ فيه فبعضهم قالوا يجب في ماله وبعضهم قالوا يجب على أهل حقيقته وبعضهم قالوا يجب على حقيقته  
وبعضهم قالوا يجب على أهل الدية لأنه من طهر أساميتهم وهذا الذي ذكرنا عند ما وناك الحكم  
الثاني في الدية على أهل العشرة وهم العصبات وبه قال مالك وأحمد وأكثر أهل العلم وكل من  
عد العصبة ليس من العاقلة واحتلف في الأباء والبنين فقال الثوري وأحمد في رواية ليلان

الحكم















فيما نحن لا بدعوي وبني القتل عليه لانه نصادق مع القائل ان الله تعالى على العاقلة وقد قضى بها القاضي علمه فلا يكون على  
القائل شيء الا ان يكون استثناء من قوله ولم يكن عليه شيء الا ان يكون له عطاء منهم حينئذ نلزمه بقوله  
لانه في حق حقيقته مقر على نفسه وفي حق العاقلة مقر عليهم فيكون حجة ما اقر على نفسه **قال** اي القدر الذي  
واذا اجنى الحر على الصدة فقتله خطأ كان على عاقلة **قال** ان القتل هو الذي لا يرضى كذا في قوله عليه  
فما قلته لا نلزمه ان القتل هو الذي لا يرضى كذا في قوله عليه **قال** ان القتل هو الذي لا يرضى كذا في قوله عليه  
الشافعي في ماله وبما قال مالك وفي قول الثوري على ما قلته كقولنا وهو اختيار الذي في قول احمد لا  
سوى لان الواجب في القتل بدل المال عند الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
الشافعي قيمته بالغة ما بلغت **قال** ونحوه يقول الواحشي انه لا يرضى كذا في قوله تعالى وفيه مسلمة الى امته  
وما دون النفس من القتل في آخر كتاب العاقلة كمن على سبيل التفرغ لا يتحمل العاقلة لانه سلك به مسلمة  
الاموال عندنا على ما عرفت وفي احد قوله **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
قبل **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
لصحة ما عرفت وكان سبيل دليل قوله لان جماعة المسلمين اهل بصرته **قال** لانه من بيت المال لان جماعة  
المسلمين اهل بصرته ليس بعضهم احسن من بعض ذلك **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
كان مبرأة لبيت المال فكذا ما يلزمه من التزامه ببيت المال لان الغنى بالغنى وعن ابن حنبل رواه  
شاذة ان الله في ماله روى هذه الرواية محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة وهو رواية يجهلها ايضا  
وبالاول قالت الثلاثة **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
على القائل لانه بدل متلف والاثلاث منه الا ان العاقلة يتحملها تخفيف التخفيف على ما عرفت  
قوله وان كان لاهل الذمة عواقل الاخر **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
على الحاشي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
من الملاءمة **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
يقضي القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب لانه تبين ان الله ووجه عليه لان عند الاكراب طهر  
ان الكتب لم يزل كانه ثابته من الاب حيث بطل الثمان بالاكرا ب و من طهر من الاصل يقوم بملكون  
ما كان واجبا على يوم الاب فيرجعون عليهم لانهم مضطرون في ذلك اي يرجعون في ثلاث سنين  
وفي الخط هذا عندنا وعند ابي حنيفة يرجعون كالا ما دام **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
عن وفاة وله ولد اخر فلم يولد كانه حتى اجنى ابنه وعقل عنه فورا **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
بحوله لانه يقوم ابنه من ذمت حرمة الاب وهو اخر جز من جزا جانيته تبين ان قوم الام عتقوا  
عنهم فيرجعون عليهم في ثلاث سنين لانهم مضطرون وبما قلنا قال مالك وعند الشافعي واحمد  
تتطل فلا تخول الام **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
الذي رجعت بها على عاقلة الامران كان الامر ثبت بالثبوت وفي مال الامران كان ثبت ما قران  
وثلاث سنين من يوم يقضي بها القاضي على الامر **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
لان الدفات تحت موجه بطل التمسك لان الاصل في وجوب الديات هو الاجل المتغير الا اذا ثبت  
الدية تبطل فذلك لا اجل له الا اذا اشترط **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
ما لم يكد **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
التي تخرج عليه تلك المسائل ان يقال حال القائل اذا ثبت حكمه **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
لست حاد ولم يتحمل حياته عن الاول اي عن الحياة الا في قضى بها ولم يقض هذا هو الاصل الاول  
والاصل الثاني قوله **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
وقع القضاء بها ولم يقع ولو لم يتحمل حال الحاشي هذا هو الاصل الثالث ولكن العاقلة تبطل في زمان  
كان القائل من اهل الكوفة وله بها عطاء ثم نقل ديوانه الى البصرة كذا الاعتراض ذلك **قال** اي في حق الشافعي  
لو ثبت القضاء فان كان قضى بها على الاول لا يتحمل الثانية وان لم يكن قضى بها على الاول فانه  
يقضي بها على الثانية نظير الفصل الاول ولو لم يولد من حرمة وعند حنفي ثم اعتنى ابن لا يتحمل الحياة  
عن عاقلة الام ومن نظيره اذا سلم حرى ود الى سلمة جنى جانيه عقلت عند العاقلة التي ولا في

فان عتقوا عنه ولم يقض بها حتى اسرا بوع من ار الحرب فاشتراه رجل فاعتقه حر ولا ابنه فصار تولى  
لوالديه ولكن لا يرجع عاقلة الذي كان ولا و كان عاقلة مولى الاب لانه امر حاد وصورة الفصل  
الثاني قتل ابن الملا عنه رجلا خطأ يعقل عنه عاقلة الام ما اوت على عاقلة الات في ثلاث سنين  
من يوم يقضي القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب ومن نظير الفصل الثالث ما اذا كان القائل من اهل  
الكوفة وله **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
من اهل البصرة وعلى اهل البصرة عاقلة على اهل الكوفة وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وان  
كانت العاقلة اذ اوت واحدا فلهما زيادة استركا في حكم الحياة قبل القضاء ويكفي الا انها سبقا او  
لم يكتفى لا يكتفى فيه بل يقع ذلك من الذين ادوا ولا قبل ضم ارباب القتل اليهم **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
حال كونه معاملة لا يمكن التخرج فيما ورد عليه **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
**قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
**قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
الموت والموت اخر احوال الادي فاستذكرها في اخر الكتاب لانها ملك بغير ما عرفت  
بالقضاء سمان عن المصنف روى الموصي وصية ايضا قال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها  
والوصايا ما لكسر مصدر الموصي ايضا طلبت شي من غير الفعل عاقت حال حياته وبعد وفاته  
ومعناها الشريعة مضاف الى ما بعد الموت سواء كان في الدنيا او في الاخرة وفي مشروعه بالكتاب  
والسنة والاجماع وشروطها كون الموصي اهلا للملك والموصي به من بعد الموت ما لا فلا يتحمل  
وشرائطها كثر ثمانية اثناء المسائل ركها قوله اوصيت كذا الفلان وما يجري مجراه من الاقارب  
المتعلقة بحياة وحكمها ان ملك الموصي ملكا جديدا كما ملك بالهبة وبسببها سبب التبرع عاقت  
**قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
لما كان الكتاب مشتملا على الابواب والابواب مشتملة على الفصول فذكرها واحدا بعد واحد  
اي هذا باب في بيان صفة الوصية الى اخر **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
سحنة **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
في نفى الوجوب لجواز الاباحة وذلك لان الاباحة مشروعة لنا لا علينا لما روى الطحاوي في سننه  
عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قد جعل لكم ثلث امور اكرم في اخرها اكرم وقال ان  
عبد البر اجمع اهل العلم على ان الوصية غير واجبة الا من عليه حقوق وغيره واما ما عرفت  
شاذة فاجبتها روى عن ابي هريرة انه قال جعل الله الوصية حقا ما قبل او كثر وقيل في  
محلز على كل ميت وصية قال الغم ان ترك خيرا او قال ابو بكر بن عبد العزيز في اجبة للاقر من الذين  
لا يرثون وهو قول اصحاب الطوائف اهل البيت من سبوق واباس وملاحق وان حرروا قال  
لغصهم في واجبة في حق الوالد والاقربين لقوله تعالى كتب عليكم ان توفوا ما اوتوا من الحقوق ان توفوا  
حرام الوصية للوالدين والاقربين قلنا لا اية بشوكة بقوله نعم للرجال بصيب ما قبل الوالد  
والاقربين قاله ابن عباس رضي الله عنهما وقال ابو عبيد الله في الوصية اية الوارث وبه قال عكرمة ومجاهد  
ومالك والشافعي اكثرهما التمسك وقال اكثر اصحابنا سحت بقوله هم ان الله اعطى كل ذي حق  
حقه الا الوصية لو ارث هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ابو امامة الباقلي  
رضي الله عنه اخرج حديثه ابو داود والترمذي وابن ماجه باسنادهم اليه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم خطب فقال ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وقال الترمذي في حديث  
حسن وهو حديث مشهور لفته العلماء لقوله وقال الامرازي في نسخ الكتاب مثله حارس عند  
وهو حجة على الشافعي حيث يعتقد عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة وقد نسخ بها والشافعي في جواز  
اي جواز الوصية لانه ملك محض الى حاله او الى ملكه **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
قيامه اي قيام المالكه بان قال ملكك **قال** اي في حق الشافعي **قال** اي في حق الشافعي  
اي الوصية لحاجة الناس اليها فان الانسان مغرور بما يملكه مقصود في عمله فاذا عرض له المرض وخاف  
البيات اي المرض والموت والبيات اسم معنى البقيت وهو ان ياتي العدو ويلا يحتاج الى التلوي



ما يظفر به من التبريط الى الماتة ارك بعض ما سبق منه من التبريط ماله على وجه لوقتي منه تحقق مقصود  
المالي ولو انقضت التبريط المظلمه الحال في شمع الوصية ذلك في بعض ما يظفر به شرعا  
من انشراح شرعها وبذلك في الاحكام بقائه **س** يعني ان الوصية لا تجوز في القياس بخلاف الاحتكام  
فذلك الاحتكام لا يجوز في القياس منها تملك منفعة معدومة ولكنها حوزت استحسانا فالحاجة  
الناس وقد بقي المالك **س** جواب عن وجه القياس في تدبير بعض المالكين بعد الموت باعتبار الحاجة  
كان في التبريط **س** اي كما في خبر الميت فان قدر جهده على ملك الميت فقدر الحاجة اليهم والدين كذلك  
لان قدر ما عليه من الدين لا يملكه الورثة وكذلك قوله ان ترك خبر الوصية **س** وقد نطق به الكتاب  
**س** اي قد نطق بخوار الوصية التران **س** وهو قوله من بعد وصية يوصي بها او دين **س** وكذلك قوله ان  
واملا من شريكه والاود اعني والحق من حرمه والنوسل من اصحاب نظام لئلا يوصي بالكثر  
من الثلث **س** والسنه وقد نطق به السنه ايضا وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تصدق  
عليكم ثلثا موالكم في اخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم تضعوها كيف شئتم او قال **س** اجتمع قد  
ذكرنا عن قرب ان هذا الحديث رواه ابو هريرة **س** واخرجه الطحاوي **س** واخرجه ابن ماجه **س** واللفظ  
تصدق عليكم عند وفاتكم ثلثا موالكم زيادة لكم في اعمالكم وروى الدارقطني باسناده الى ابي  
عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال ان الله تصدق عليكم ثلثا موالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم  
لعملكم لكم زيادة في اعمالكم وروى احمد **س** مسنده عن ابي الدرداء رضي الله عنه عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال **س** ان الله تصدق عليكم ثلثا موالكم عند وفاتكم وروى ابن عدي **س** والقبلي  
في كتابهما عن معاذ بن جبل عن ابي بصير انه سمع ابا بكر الصديق رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول ان الله عز وجل قد تصدق بثلث اموالكم عند موتكم زيادة في اعمالكم وروى  
ضعيف وروى الطبراني في معجمه باسناده الى خالد بن عبد الله بن رضى الله عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل اعطاكم عند وفاتكم ثلث اموالكم زيادة في اعمالكم  
انتم **س** وانظر النفاة التي من الحديث الذي ذكره المصنف من هذه الاحاديث **س** وعليه اجماع  
اي على كونه مشروعا اجمعت الامة **س** ثم يفتي في الثلث للاجنب من غير احارة الورثة لما عفا  
ش اشارة الى وجه الاستحسان من المفعول والمفعول بسبب ما هو الاصل منه ان ثلثا موالكم  
اي في فعل الوصية او في قدر الوصية اشار بذلك الى ما قال بعد ورقه بقوله وسحب ان يوصي  
الانسان بدين الثلث **س** قال **س** اي القدر وروى **س** ولا يجوز **س** اي الوصية **س** بما زاد على الثلث **س** وهذا  
عند وجود الورثة باجماع اهل العلم عند عدم احارة الورثة ولا يجوز عند احارة الورثة بقوله **س**  
**س** اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم **س** وحديث سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه الثلث والثلث  
كثيرا الحديث اخرجه الامة السنة في كتبهم عن سعد بن ابي وقاص قال قلت رسول الله اني مالا كثيرا  
وانما يرثني بنتي فاقصص لي ثلثي قال لا قال ثلثي ثلثي قال لا قال ثلثي ثلثي قال لا قال ثلثي  
قال الثلث والثلث كثير الحديث **س** بعد ما نفي **س** اي بعد ما نفي النعم **س** وصيته **س** اي وصيته **س** بعد  
**س** باكل **س** اي بكل المال **س** والوصف **س** اي ونصف المال يدل هذا على عدم الجواز باكثر من الثلث  
**س** واذا لم يكن له وارث تجوز الوصية ما كل **س** اي الوصية **س** به قال الحسن البصري وروى  
القاضي اسحق بن راهويه وقال الشافعي وما للشافعي واحمد بن حنبل من شريمه والاوزاعي والحسن بن  
حريم وابو سليمان واصحاب الظاهر ليس له ان يوصي باكثر من الثلث **س** ولانه **س** اي ولان الزيد  
على الثلث لقول الورثة وهذا توضيح لما قبله **س** لانه انعقد سبب الزوال لهم **س** اي انعقد سبب  
زوال الملك عنه الى الورثة لان الميراث سبب الموت **س** وهو استغناء عن المال **س** يعني ان الميت  
لما استغنى عن المال لعاقب الحق الورثة فيه لم يعد ليعود فقهما الى اقرب الناس منه **س** وهو معنى قوله  
**س** فاجبت لعلق حقهم به **س** اي بالمال **س** الا ان الشرع **س** اي غير ان الشرع لم يظفر بالاستغناء  
وجز الاطراف بقدر الثلث لئلا يترك بقصر على ما يتناه **س** اشارة الى ما ذكره في وجه الاستحسان **س** والظاهر  
**س** اي اظهر الاستغناء **س** في حق الورثة لان الظاهر انه لا نقصان به عليهم **س** اي على الورثة **س** محرم **س** اي  
احتمار اعمايق من الاثار اي من اشارة الموصي بعض الورثة على البعض الوصية لانه حديثنا في البعض

اي

لج

هذه

الاخر فيقضي ذلك الى قطع الرحم وهو حرام بالنص **س** على ما بينته **س** اشارة الى قوله عند قوله ولا يجوز لوارثه  
ولانه ينادي البعض باشارة البعض **س** وقد جاء في الحديث الحيف في الوصية من اكبر الكبار **س** قال لا تراي لنا  
في صحة هذا الحديث نظرا ومع هذا يروى الحيف بالحالة الممهلة المنفوخة وبالباء الساكنة معني الجور وروى  
بالجيم والنون المنفوخين بمعنى المثال منه قوله فممن خاف من موصيكم خفا او اثما **س** في التبريط من الحديث  
انما نرد من حيف الظالم ما نرد من حيف الموصي انتهى **س** قلت ذكرنا لك في هذا الحديث وسكت عنه ولكن قال  
وروى الحيف بالجيم وكذلك الاكل ذكره ولما را اختلافهم من هذا الموضع والحديث لم يثبت ولهذا قال المحرر  
هذا اعرف بعني ثبت **س** اخرج عن الدارقطني من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تضار  
من الوصية من الكبار واخرجه النسائي موقوفا واخرجه عن ابن عدي بلفظ الحيف في الوصية من الكبار  
وشرع **س** اي شرع الحديث بالزيادة على الثلث وبالصيغة للوارث **س** يعني كون الحيف من الكبار  
وهذه من المثبتين **س** قال **س** اي القدر وروى **س** الا ان يحرمها الورثة **س** هذا استغناء من قوله ولا يجوز  
زاد على الثلث **س** الا ان يحرم الوصية باكثر من الثلث الورثة **س** ومما كبر **س** اي في الحال انهم كانوا  
**س** اي عن الوصية **س** باكثر من الثلث لظهور **س** اي الحق الورثة **س** وهم اسقطوا **س** اي الورثة اسقطوا عنهم عند  
الاجازة **س** ولا يعتبر لاجازتهم في حال حيوتهم **س** اي حياة الموصي **س** لانه **س** اي لان الاجازة قبل ثبوت الحق اذ الحق  
يثبت عند الموت فكان ظهرا ان ردوه بعد وفاته **س** به قال الشافعي واجد وابو ثور والثوري  
والحسن بن صالح وشريح وطاووس والحكم واصحاب الظاهر وروى ذلك عن ابن مسعود وقال ابن ابي شيبي  
والزهري وعطاء وحامد بن ابي سليمان وعبد الملك بن يعلى **س** وسبعة ليس لهم ان يرجعوا عن الاجازة سواء كان  
قبل الموت او بعده **س** خلافت ما بعد الموت **س** اي خلافت ما اذا كانت الاجازة بعد الموت حيث لا يكون  
لهم المرد لانهم **س** اي لان الرجوع بعد ثبوت الحق ليس لهم ذلك **س** اي الرجوع **س** والشحة الصيحة فليس لهم  
ان يرجعوا عنه لان الساقط متلاش **س** قال لا تراي قوله لان الساقط متلاش فاجازتهم فلا شبهة فكان  
لهم ان يردوا بعد الموت ما اجازوه في حال حيوة المورث **س** غاية الامر انه يستند **س** هذا جواب عن  
شبهة مرد على هذا التقدير بان يقال كيف يكون اجازتهم ساقطة مع ان حق الورثة قد تعلق بماله  
من اول المرض على سبيل التوقف فلما مات ظهر ان الاجازة صادفت محلها فكانت اجازتهم في حيواتهم  
الاستناد كاجازتهم بعد موته بسبب الاستناد فاجابت بقوله غاية الامر انه يستند **س** عند الاستغناء  
وفي نسخة شيخنا المكارم الله عنده الاجازة في قول من نكث **س** لكن الاستناد يظفر في حق القائم  
ولا الساقط المتلاشي وهو معنى قوله وهذا معنى وثلاثي كان لهم ان يردوا بعد الموت ما اجازوه وفي حال  
حيوة المورث **س** ولان الحقيقة دليل **س** اي حقيقة الملك للوارث **س** ثبت عند الموت **س** اي عند موت  
المورث **س** وقيل **س** اي قبل الموت **س** ثبت محرم الحق **س** اي محرم حق الملك **س** فلما استند **س** ملكه **س** الى اول المرض  
من كل وجه **س** يعني **س** اي الحق حقيقة ثلثه **س** اي قبل الموت وذلك باطل لوقوع الحكم قبل السبب وهو  
مرض الموت حتى يمنع ذلك التعلق بقصر المورث في الثلثين **س** والرضي بطلان الحق **س** هذا جواب عما  
يقال لاجازة اسقاط من الوارث بحقه رضاه نصا وكسارا لا اسقاطات وفيها لا رجوع فكذلك  
هذا وتقر الجواب بان يقال ان الموصي بطلان الحق بعد ان عرف انه ثمة حقا وحقيقة **س** لا يكون رضاه  
بطلان الحقيقة **س** لانه رضي بطلان الحق لا بطلان الحقيقة والرضي بطلانها استلزم وجودها  
ولا وجودها قبل السبب وهو مرض الموت **س** وكذلك ان كانت الوصية للوارث واجازة الورثة  
فحكمة ما ذكرنا **س** وهو ان لا يجوز اجازة الوارث قبل موت الموصي بخلافه وكل ما اجاز باجارة الورثة  
بملكه المجاز له من قبل الموصي كسائر القات **س** فتح الكلام **س** عندنا وعند الشافعي من قبل الوارث **س** ذكر هذا  
تقر على مسالة القدر وروى ايضا حدة او في جميع ماله فاجازت الورثة **س** كان ملكا من الميت وكذلك  
الوصية للوارث وعند الشافعي يكون هذه من الوارث ان قضت صحت والا بطلت **س** به قال احمد وروى  
واختار المزني **س** به قال بعض اصحاب مالك واصحاب نظام ولكن الصحيح من هذه الشافعي احمد والدار  
كقولنا وهو قول جمهور العلماء **س** في بنسوط شيخ الاسلام عمره الخلافة يظفر في اشتراط التيقن القبض  
والتسليم من الوارث لملك المجاز له عند شرط كالحقة المتكدة وعندنا ليس بشرط والصحيح قولنا لان  
السبب صدر من الموصي **س** وهو انه عقد على ملك نفسه مع تعلق حق الغير فاذا اسقط الغير حقه بعد

به



العقد من جهة كالأوصى عليه من فإياه العزم والاحادة رفع المانع هذا جواب عن جعل الإحالة  
أخر الجاهل المالك يعني أن الأحالة ليست نسبت للخروج عن الملك وإنما هو رفع المانع عن ثبوت الملك والحكم  
بمقتضى السلب لا الإزالة المانع وليس من شرطه أي من شرط إزالة المانع القرض وهذا رد كونه  
هبة كما قال الشافعي فإنه يقول لو كان هبة كان القبض شرطاً وهو ممنوع وصار ما عمن فيه كالمهرين  
إذا كان ذبيح الزاهن لو كان سبب صدقة من الزاهن الملك للشرع ثبت من قبله وأما المانع من رفع  
المانع وكذا جرح مبيع المستاجر فحيزه المستاجر قال أي القدر الذي لا يجوز أي الوصية للقاتل  
وبه قال الشافعي في قول واحد رواية وهو قول الثوري أيضاً وقال الشافعي في الظاهر ومالك وأبو ثور  
وأحمد في المضمون يصح وقال الأثراري وعن الشافعي ثلاثة أقوال في قول يصح وفي قول لا يصح وفي قول  
فرو من الوصية للخارج وبين الخارج بعد الوصية لأنه مستعمل لحقه كالأثر كذا في وجوبه عند  
أخطأ يعني لو كان قبل القاتل عدداً أو كان خطأه في بعض البيع عامداً كان أو خاطئاً وكذا في نسخة  
شعبي العلوي بعد أن كان متأسراً عما قيد بالمتأسر لأنه إذا لم يكن متأسراً لا يتعلق به حرمان  
الميراث وبطلان الوصية كان جافاً البتر وأصح الجرح في غير ملكه لقوله عم أي لقول النبي صلى الله  
عليه وسلم لا وصية للقاتل قال الأثراري ولما قال محمد في الأصل بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه لم  
يجعل للقاتل ميراثاً وعن من مثله وعن علي بن الأثراري وغيره أنه قال لا وصية للقاتل ولا يخالف له في كل  
الاجماع وروى عن عبد السلام في كتاب التفسير أنه قال لم يورث قاتل بعد صاحبه للمنفعة **فان قلت**  
المنفعة كالحديث مرفوعاً قال الأثراري ذكره عن علي بن موقوفاً **قلت** روى الدارقطني عن بشر بن  
عبيد عن الحجاج بن رضاه عن الحكم بن عتيبة عن محمد بن الحسن بن علي بن عيسى عن أبي طالب رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل وصية ثم قال الدارقطني ثبت من روى يضع الحديث وقال  
صاحب التفسير قال أحمد بن محمد بن عبيد أحاديثه موضوعه كذب **قلت** فلذلك اقتصر الأثراري على  
الموقوف وأنه أي ولا للقاتل استعمل ما أحرم الله فحرم الوصية فحرم على صفة الجمل هو الوصية  
منصوب لأنه مفعول بان يفي حاله واللام مقام الفاعل كذلك الميراث منصوب قوله كما حرم  
الميراث أي لا يحرم القاتل عن ميراث الذي قتله وقال الشافعي يجوز أي الوصية للقاتل وبه قال مالك  
وأحمد كذا في كتابه وعلى هذا الخلاف المذكور بيننا وبين الشافعي إذا أوصى لرجل ثم أنه أي أن الرجل الذي  
لم يقبل الوصية ينظر الوصية عندنا وعند الشافعي لا ينظر الوصية عليه أي على الشافعي  
في الفصلين أي فيما كان القاتل قبل الوصية أو بعد ما قلناه وفي بعض النسخ ما سناه وهكذا في نسخة  
شعبي العلوي رحمه الله أي من الحديث المذكور فإنه باطل لأنه لا يفصل بين مقدم الجرح على الوصية وتأخر عنها  
وما قاله من العقول الذي ذكره واعتبر عليه بأنه صحيح إذا كان القاتل بعد الوصية وأما إذا كان الجرح  
قبلها فلا يستحال منه **واجبة** محل الخارج مستحالة وإن تقدم جرحه على الوصية لما ذكره شيخ  
الإسلام أن العتق فيكون الوصية قاتلاً أو غير قاتل لجواز الوصية وقال الأجل واعتبر من نقص فسادها  
يوم الموت لا يوم الوصية فيما ينظر في وقت الموت كان القاتل جرحاً عن الوصية وقال الأجل واعتبر من ينقص  
أجالي بان ما ذكرتم لو صح جميعها لم يلحق الميراث بقتل مولاه لأن التدبير وصيته ولكن لا يصح للقاتل  
**اجبة** بان عتقه من حيث أي بوجه جعل شرطاً لعتقه وقد وجد ولكن يسمى الميراث في جميع هبته لأنه  
تعدا الرد من حيث الصورة لوجود اشتراط العتق الذي لا يقبل الرد من حيث المعنى باعتبار السقاة  
ولو أحازتها الورثة أي ولو أحازت الوصية للقاتل الورثة جاز عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو بكر  
لا يجوز لأن جنابته باقية والانتفاع أي الانتفاع من الجواز لا يخلو أي كقول الحنابلة ولما أي  
ولا في حنيفة ومحمد أن الانتفاع لجواز الورثة لأن نفع بطلانها يقع إليهم كنع بطلان الميراث ولا يصح  
يرضونها أي الوصية للقاتل كما لا يرصونها لأحد من أي لأحد الورثة فإنه قيل ما الفرق في الوصية  
لأحد إذا أحازت الميراث بعدت وكذا القاتل فإن قيل ما الفرق بين ميراث إذا أحازت الوصية  
حيث صححت في الوصية دون الميراث **اجبة** بان أحازت ميراث من العتق فيلحق ميراثاً كان من جهة  
العتق فيلحق فيه ميراثاً فإنه من جهة الشرع لا يصح للعتق فيه فلا يلحق فيه نصرف العتق قال  
أي القدر الذي لا يجوز لو أدرته أي لا يجوز الوصية من الميراث لو أدرته لقوله عم أي لقول النبي صلى

الله عليه وسلم أن الله أعطى كل ذي حق حقه إلا الوصية لو أدرته **ش** هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة  
رضي الله عنهم منهم أبو أمامة الساهلي وقد ذكرناه في أوائل الكتاب **م** ولأنه يناقذ في البعض ما يثار البعض  
أي باختيار البعض في الأوصية له شيء **م** ففي جرح من طبيعة الدم وهو حرام بالنص قوله في معنى قريب  
وقد جاء في الحديث الجرح في الوصية من كثر الكبار ويعتبر كونه وارثاً أو غير وارث في وقت الموت لا وقت  
الوصية لأنه ثلث مضاف إلى ما بعد الموت وحكمه يثبت بعد الموت وقادته تظهر في أوصي لاختيه  
ولا ولد له ثم ولد له ابن فمات الوصية ولو أوصى لاختيه وله ابن فمات الابن فمات الوصية تظل  
الوصية وفي قاضي خان وصية لثلاثة المنقرضين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية لأنهم لا يرثون  
مع الابن وإن كان له بنت سكان الابن جازت الوصية لاخته لاب ولاح لأم ولا يجوز لاخت لأم وأم  
لأنه يرث مع البنت وإن لم يكن له ابن ولا بنت الوصية كلها لاخته لاب لأنه لا يرثه وتنظر الوصية لاخته لاب  
وأم ولا لأم لأنها يرثه وكذا الوصية لابن والبنت **م** وأما هبة من المريض لو أدرته في هذا **ش** هذا  
الحكم **م** فنظر الوصية لأنه **ش** أي من حيث الحكم حتى ينفذ من الثلث **ش** يعني كما أن الوصية لو أدرته  
يعتبر كونه وارثاً وقت الموت فذلك في هبة المريض مريض الموت لو أدرته يعتبر كونه وارثاً بعد الموت  
لأن هبته جعلت وصية من حيث الحكم بدليل أنها تنفذ من الثلث إذا كانت لأجنبي كالأوصية التي  
ينفذ من الثلث فكانت الهبة تملك مضافاً إلى ما بعد الموت وأما المريض لو أدرته على عكس **ش** أي على  
عكس الحكم في الهبة يعني يعتبر كونه وارثاً عند الأقرار لا عند الموت **م** لأنه ينصرف في الحال معن ذلك  
وقد أقر الأثراري وقت الموت ولهذا الوافق في مرض الموت لأجنبي دين يصح من جميع المال وذكر في النهاية  
أن اعتبار وقت الأقرار دون الموت ليس على إطلاقه بل إذا كان كونه وارثاً سبب حادث وأما  
إذا كان كونه وارثاً سبب كان وقت الأقرار فيعتبر كونه وارثاً وقت الموت أيضاً ثم من ذلك في بعض  
أقواله العبد فاعتق فمات لأب صح الأقرار ولأن وراثته ثبتت بسبب حادث وهو الاعتاق  
وقوله كان عند المولاه فهذا الأقرار في المعنى حصل للمولى وهو أجنبي فلا ينظر بصره وورث الابن وارثاً  
بسبب حادث ولو أقر لاختيه وله ابن فمات الابن فمات الوصية حتى صار لاخته وارثاً ينظر إقراره عندنا  
لأنه لما كان وارثاً ثبت قائم وقت الأقرار يثبت إقراره حصل لوارثه وذلك ما طرأ استقام  
وقال الأجل رحمه الله أن إطلاق المصنف رحمه الله يعني عرف ذلك التطويل وذلك لأنه قال يعتبر وقت الأقرار  
المريض كونه وارثاً عند الأقرار والعبد ليس يورث عند الأقرار لكونه محروماً فلا يكون إقراره  
الميراث وكذا من صافيه والاخت ليس محروماً فيكون وارثاً عند الأقرار وإن كان محروباً والأقرار للوارث  
باطل **م** قال أي القدر الذي لا يجوز **ش** هذا استثناء من قوله ولا يجوز الوصية  
لو أدرته إلا أن يجزى الأوصية الورثة فحينئذ يصح وقال المصنف **م** ويروي هذا الاستثناء أي استثناء  
الذي ذكره العقد وروى **ش** فيما رويناه في الحديث الذي رويناه وهو قوله عم أن الله أعطى كل ذي  
حق حقه إلا الوصية لو أدرته لأن الجرح الورثة رواه الدارقطني عن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكلم في وراثة من عيسى بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هكذا أي رواه الدارقطني أيضاً عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وقال الأثراري وفيه نظر  
وسكت ولم يبين وجه النظر فكانه رأي في موضع أن هذا ضعيف فاقصر على ما قاله **قلت** لفظ  
الدارقطني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته يوم التوح لا وصية لو أدرته إلا أن يجزى  
الورثة وفي أسناده حسن الشهيد **ش** قال ابن عدي إن أحرقه إرجوان حسن الشهيد **ش** مستقيم  
الدواء **م** ولأن الامتناع محقق أي امتناع الوصية بحق الورثة فيجوز باجازتهم **ش** لعدم  
**م** ولو أحاز بعض من أي بعض الورثة **م** ورد بعض **ش** أي لم يجز **ش** يجوز على الجرح بقدر حصته ولو لايت  
عليه ونظر في حق الرد لعدم رضاه **م** قال أي القدر الذي **ش** يجوز أن يوصي المسلم لكافر  
وأما في ذلك **ش** أراد بالكافر الذي لا يجوز له الوصية على ما يأتي **م** قال أول **ش** وهو  
وصية المسلم لكافر لقوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر الله على أن يقر المسلمون في الدين إلا به **م** لأنهم إذا لم يقر  
من دياركم ولم يروا دكرهم كذا بر منكم فالعقل معهم أن يروهم استمر أيضاً نحن المعاشق والقلة  
بالمالك كذا في التفسير والوصية لهم بالمالك من البركان كانت جائزاً وقال الفقيه أبو الفتوح رحمه الله



في كتابنا الوصايا وروى عن صفية بنت **ابن** احبط روضة رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصيت  
ثلاث ماله ايتها وهو لودي وكان ذلك بحضور من الصحابة فلم ينكر واعلمنا **ابن** والثاني وهو وصية  
الكافر المشرك **ابن** اهل اهل الذمة بعد الذمة ساواوا المسلمين في المعاملات ولهذا كان الشروع  
من الجاهل في حال الحياة فكذا بعد الممات **ابن** وهذا لا خلاف فيه لاهل البعل واما وصية المسلم لا  
الحرب فقد اشاد الله بقوله **ابن** وفي الجامع الصغير الوصية لاهل الحرب كما طلع وبه قال بعض  
اصحابنا الشافعي وقال مالك واحمد واكثر اصحابنا الشافعي يجوز **ابن** لقوله تعالى انما نكحناكم الله على ان تكونوا  
في الدين لا اله الا الله واحضروكم من دياركم وظاهروا على احوالكم ان تقولوا ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون  
قالوا في شروج الجامع الصغير ما يدل على الجواز وذكر محمد السير الكسيري ما يدل على جواز الوصية لهم  
ووجه التوفيق بين الروايتين انه لا ينبغي ان يفعل ان يفعل ثلث الملك لهم لانهم من اهل الملك واما وصية  
الحربي بعد ما دخل دارا ما ان فانها جائزة لان له ولائته التملك ماله في حياته فكذلك بعد وفاته  
خلا لاهل ارضه من وصيته بالثلث وفي جميع ماله لان منع المسلم ذلك مسمى بما اراد على الثلث لم يورثه  
المسلم لان وصية من لا يملك الا بطلان وورثته الحربي ليس له ذلك **ابن** قال **ابن** القدروري **ابن** وقبول الوصية  
بعد الموت فان فيها الوصية في حال حياته او بعد ما نزلت باطل لان ثبوت حكمه بعد الموت لتعققة  
به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **ابن** القدروري **ابن** قال **ابن** القدروري **ابن** انت طالق هذا على ان قالوا  
والرود منها معتبر بعد جحى العقد **ابن** قال **ابن** القدروري **ابن** وسخطان يوصي لاهل البيت والثلث  
سواء كانت الورثة اعيانا او نفقا ولا يعلم فيه خلاف لقوله **ابن** لان تدفع وورثتك اغنيانا الحديث  
وعن **ابن** بكر وعمر رضي الله عنهما انهما قالان يوصي بالثلث احب الي من ان يوصي بالربع ولان يوصي بالربع  
احب من ان يوصي بالثلث **ابن** لان التقيص **ابن** لان الثلث صله القربى ترك ماله عليهم خلاف  
استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه ولا صلة ولا منه **ابن** لان الوصية اذا استوفيت تمام حقه  
الذي هو الثلث لا يبقى له منه على ورثته ولا اشار ما صلة **ابن** الوصية ما قل من الثلث او ثلث امر  
تركها قالوا **ابن** الشافعي **ابن** ان كانت الورثة فقرا ولا يستغنون بما يورثون فالثلث اولى لماله  
من الصدقة على القربى وقد قال **ابن** قال النبي صلى الله عليه وسلم **ابن** افضل الصدقة على ذي الرحم  
الكفار **ابن** هذا الحديث رواه الامام احمد في سننه عن **ابن** ابي بوب لا يصرح عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولفظه ان افضل الصدقة ورثاه ابو عبد القاسم بن سلام في كتابه لا قال عن **ابن** القدروري **ابن** ان النبي  
صلى الله عليه وسلم سئل في الصدقة افضل بقا لصدقة على ذي الرحم الكفار انتهى والكاف الذي  
يخفي عداوته في كفه والكثير ما من حاصره الى الصلح واما الصدقة فله عليه افضل ماله من  
تكاليفه النفس وفقرها ولا ذلك في ذي الرحم الصدوق ثم اعلم ان افضل ان يجعل وصيته لاهل  
الدين لا يورثون اذا كانوا فقرا وعليه افضل العلم وقال **ابن** عبد البر لا خلاف فيه من الظاهر  
وعن طائفة من الصحابة يصرح عن الغرور في ثلثه **ابن** في ترك الوصية اذا كانت الورثة فقرا رعاية  
للغنى ورد الساقى الى قرابته **ابن** لان فيه **ابن** في ترك الوصية اذا كانت الورثة فقرا رعاية  
حوال الفقر والقربة **ابن** جمعا وان كانوا غنيا واستغنوا بصلتهم من الارث قالوا وصية اولى لانه  
يكون صدقة **ابن** لان الاصل بالثلث حشد من قوله الصدقة على الاحبيى والترك **ابن** اي ل  
الوصية بالثلث تكون **ابن** هبة من القربى والاولى اولى **ابن** اي الصدقة على الاحبيى افضل لانه  
يقتضي بها وجه الله تعالى لانها صدقة في حياته **ابن** وقيل في هذا الوجه **ابن** هو اذا كانت الورثة  
اغنياء واستغنوا بصلتهم **ابن** محض الوصية **ابن** لاستكمال كل منها **ابن** اي من الوصية والترك **ابن** على  
فضله **ابن** وهو **ابن** اي استكمال الفضيلة **ابن** الصدقة في حق الاحبيى والصله في حق الورثة فاذا  
كان كذلك **ابن** بمحض من الخير من كثر الخاء **ابن** يعني من الخير من وفي شرح الطحاوي لا فضل من كان  
له مال قليل ان لا يوصي شي اذا كانت له ورثة والا فضل من كان له مال كثير ان لا يحاوذ الثلث  
فيما لا مفسدة فيه **ابن** وفي خلاصة الفتاوى عن الامام الفضل اذا كانت الورثة صغار فترك الوصية  
افضل قال هكنا وروى عن يوسف وان كانوا الغنى ان كانوا فقرا واستغنوا بثلثي المال فالوصية  
افضل وقد راجعنا في حنفية اذا ترك لكل واحد من الورثة اربعة الاف وفي الموضع الذي

اراد ان يوصي ينبغي ان سدا باب الغزاة وان كانوا اغنياء **ابن** قال **ابن** القدروري **ابن** والوصية  
ملك بالقبول ملك على صيغة المجهول **ابن** وقد قال جمهور العلماء اذا كانوا طامعين على القبول سدا ما  
اذا كان لغرض معين كالغزاة والمساكن ومن لا يمكن حصر كسرها شتم او على مصلحة متحدة او حج لم ينفذ الوصية  
ولم يترك الموت لان الوصية لهم كالوصية عليهم خلا فانها في الغنى لا ينفذ على القبول **ابن** وهو **ابن** اي قول  
زفر احد قول الشافعي هو قول غير مشهور عنده **ابن** هو **ابن** اي في قول الوصية احدا ليراث اذ كل منهما خلا **ابن** اي  
لان كل واحد من الوصية خلا فبعد الموت لما انه استقال **ابن** اي لما ان كل واحد من الارث والوصية استقال للمال  
ثم الارث ثبت لا قبول **ابن** فلا يرد مال **ابن** بعد الوصية يثبت لا قبول **ابن** ولان الوصية اثبات ملل **ابن**  
ولقد اراد الوصية له بالقبول **ابن** يعني اذا اشترى الميراث شيئا او وصي به لرجل ثم ان الوصية له وحده عينا لا يرد  
على باقي الموصي **ابن** وكذا لا يرد عليه بالقبول **ابن** اي لو وصي بجميع ماله لاهل البيت من التركة ووجد الشئ  
به عينا لا يرد له على الموصي ولو كان ثبوت ملك الوصية له بطريق الحلكة لم يثبت ولا لاهل الورثة في الصورين  
جميعا كما في الوارث **ابن** ولا ملك احد اثبات الملك لغرض لا ينفذ لاهل الارث **ابن** لاهل الارث لو وصي بثلث  
تراب في داره فالملك الوصية له من غير رضا لحقه من يفعل الوصية لانه لم يرد ماله فغله في ماله وهو  
لا يجوز رد الملك لان تنفيذ الوصية لمنفعة الوصية له ولو اثبتنا الملك له قبل قبوله في ما نصنع رفاهه  
لو وصي له بعد اعمى وجب عليه نفقته بلا منفعة تعود اليه وامثال هذا **ابن** اما الورثة  
خلا فحق يثبت في هذه الاحكام **ابن** اشار به الى قوله لا يرد الوصية له بالقبول ولا يرد عليه بالقبول  
**ابن** فثبت **ابن** اي الحلكة في الميراث جبر من الشروع من غير قبول الوارث **ابن** اي من غير اختيار منه اذ  
وفي الوصية الوصية له الاختار ولقد لم يرد بالرد وقفت على القبول كالباع والهيبة ثم القبول على  
ضربين قبولا لصرح وقبولا بالليل فالصرح ان يقول بعد موت الوصية قبلي لا دليل ان يموت  
الموصي له قبل القبول الزد بعد موت الوصية فيكون موته قبولا لوصيته ويكون ذلك ميراثا  
لو رثته **ابن** قال **ابن** القدروري **ابن** الالة مثالة واحده هذا الاستغناء من قوله والوصية به ملك  
ما القبول يعني في المثالة المستغناء ملك بدون القبول **ابن** وبما ان يموت الوصية ثم يموت الوصية له  
قبل القبول فيدخل الوصية في ملكه ورثته استغناء والقاس ان تطل الوصية لما استغنا **ابن** ان  
المالك **ابن** اي ملك الوصية له **ابن** موثوق على القبول **ابن** وقد فات القبول بالموت فطلت الوصية **ابن** فضا  
**ابن** حكم هذا الموت لشرى قبل قبوله بعد احباب البائع وحده الاستغناء ان الوصية ترجح  
الموصي قد تمت بموته تماما لا يلحقه الفسخ من جهة امانه فثبت حق الوصية له اذا مات قبل الاحاق **ابن** قال  
**ابن** لا يورثه بل يرد دليل القبول يظهره في الشروط فيه الحار لشرى اذا مات قبل الاحاق **ابن** قال  
الباع يتم وتكون السلقة مورثة عن الميراث كذا ها هنا تكون الوصية مورثة عن الوصية **ابن** قال  
**ابن** اي القدروري **ابن** من وصي عليه من يحط به لم تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية لانه اهم  
الحاجتين **ابن** فانه **ابن** اي فان الدين **ابن** فرض **ابن** اي اذ **ابن** الوصية ترفع وابدأ بالمال لا بالدين **ابن** قال  
ان يبره **ابن** اي الميت **ابن** الغرما **ابن** اي اصحاب الدين **ابن** فتتقد الوصية حنفية على الخطر المشروع **ابن** وبه  
الوجه الذي ذكر وهو ان الورثة اما ان يكونوا فقرا او غنيا **ابن** فالحاجة اليها **ابن** اي الحاجة الوصية الميت  
الى الوصية وقال **ابن** القدروري **ابن** اما قدم الوصية على الدين في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين  
مع ان الدين مقدم شرعا لما ان الوصية شريعة الميراث في كونها ما خوده من غير عرض فكان ان كان احدا  
ما يشق على الورثة ولا يطيب انفسهم بها فكان اذ اوها مظنة للتقريب خلافا للدين ان نفوسهم مظنة  
الى اذ به فلذلك قدمت على الدين لغنا على المسارعة الى اخرتها وجوبها مع الدين وكذا ذلك  
جرح بكرة او للتوبة بينهما في الوجوب **ابن** قال **ابن** القدروري **ابن** ولا تصح وصية الصبي سواء كانت  
قبل الادراك او بعد وبه قال الشافعي في قول اصحابنا الظاهر وهو قول ابن عباس والحسن  
ونجاشي وقال الشافعي يصح **ابن** اي وصية الصبي اذا كان في وجه الحش **ابن** وبه قال مالك واحمد وهو  
قول الشعبي والختم عن محمد بن عمرو وشريح وعطاء الزهري واباس وعبد الله بن عبيد  
وقال ابن الجلاء البصري المالكي في كتابه المعنى مع وصية الصبي المميز **ابن** وقال القرافي في وجبه  
ولا ية الصبي في المجنون والصبي الذي لا يميز وفي الصبي المميز قولان لان عن رضي الله عنه اطار وصية

والمرات



ففي العشق وهذا اعان على المعصية لا يتفق في سبل الزل في ما يتفق حكمه يعني لا النظر لا يتفق حكمه المال  
من العوازل اللاحقة **م** اعتبره في الغيرة ما ذكرنا بالطلاق فانه **س** اي فان لصبي لا ملكه **س** اي لا يقع طلاقه  
وان طلاق **م** ولا وصية **س** اي ولا ملكه وصية **م** ايضا **س** وان كان قد تفرقا في بعض الاحوال **س** بان طلاق  
امرأة ميسرة **س** وتزوج بالصلحة **س** الميسرة الحرة او بطلتها بان كانت راتبة سلطة وتزوج بالصلحة  
لان ذلك من العوازل الوصية في الاصل تزوج والصبي ليس من اهله وكذا اذا وصى **س** اي لصبي بوصية **م** ثم مات  
بعد الاداء ان لعدم الاهلية وقت المباشرة **س** اي وقت مباشرة الوصية **م** وكذا اذا اقال اذا ادرت فقلتي  
لفلان وصية لا يجوز **م** لتصور اهليته فلا ملكه **س** اي الانصاف **م** تجوز او تعليقا **س** اي من حيث التجوز كان الوجه  
الاول ومن حيث التعليق كان الوجه الثاني **م** كان الطلاق والعناق حيث لا ملكهما تجوز ولا تعليقا **م** بخلاف العناد  
والمكاتب **س** يعني اذا اقال العبد والمكاتب اذ اعتقت فذلك مالي وصية يصح لان اهليتهما مستتمة اي بانهما المانع  
الموت فيصح اضافة الحال سقوطه **س** اي سقوط المانع **س** قال **س** اي القدر **س** ولا تصح وصية المكاتب وان ترك وقال  
ماله لا يتقبل التبرع **م** وقد لا يصح عقده **م** وقيل لا يصح لانه لا يملك ما يبيع وعند ما يصح رد الهبة **س** اي قاسا  
لهذه المسألة **م** الى مكاتب يقول كل يملك ملكه فيما استقبل فموجب عن ذلك والحال انهما معروف وعرف في موضع  
**س** اي بالملك في تلك المكاتب والمادون من ما الجامع الكبير وما عرف منه هو ان المكاتب اذا اقال كل يملك ملكه  
فيما استقبل فموجب عن ذلك لم ينعقد عند اي حيلة وعقودهما لهما ان ذكر الملك الى ملكه قابل للاعتاق وهو ما  
بعد الحرية ولا يصح حيلة المكاتب نوعين من الملك احدهما ظاهر وهو ما قبل الاعتاق والثاني غير ظاهر  
وهو ما بعد الاعتاق فيصير فليمن في الظاهر دون غير الظاهر **م** قال **س** اي القدر **س** وتجوز الوصية  
للجمل **س** ان يقول وصيت بثلث مالي في بطن فلانة **م** وبالجمل **س** اذا وصى بما في بطن حارسة ولو كان في  
اليد اذ وضع لاقبل من ستة اشهر من وقت الوصية **س** اذ اذ اعلم انه ثابت بوجوده في البطن وقت الوصية له  
اوبه ومعرفة ذلك بان حات لاقبل من ستة اشهر من وقت الوصية على ما ذكره الطحاوي واخنا المصنف  
الا بيمين كما في شرح الكافي من وقت الوصية على ما ذهب اليه الفقيه ابو الليث رحمه الله واخنا صاحب الهداية  
**م** اما الاول **س** وهو الوصية للجمل فلان الوصية استخلاف من وجوه **س** دون وجه **م** لانه جعله خليفة في بعض  
ماله **س** بعد موته لانه ملكه في الحال **م** واليمين يصح خليفة فكذا في الوصية اذ هي اقل من الوصية حيث  
الارت **م** الا انه جواب عما يقال لو كانا اختين لما حازرد هاتما كما لم يحوز ردة وتفر الجواب هو قوله لا انه  
ان فعل الوصية او الانصاف يرد بالرد لانه من معنى التملك **س** دون الميراث لعدم ذلك فيهم بخلاف الهبة  
**س** متصل بقوله وتجوز الوصية للجمل يعني ان الهبة للجمل لا يصح **س** اي لان الهبة **م** تملك محض واليمين ليس بها  
لذلك **م** ولا دابة لاحد عليهما **س** اي على الجنين **م** لملكه **س** لانه لا حاجة له قتل الانصاف **م** واما الثاني **س**  
وهو الوصية به **م** فلانه **س** اي الجمل يعرض الوجود **س** اي يعرض الوجود **م** اذ الكلام فما اذ اعلم وجوده وقت  
الوصية او الموت وبذلك يعلم وجوده وقت الوصية **س** فان وضع المال فما اذ اوصفت لاقبل من ستة اشهر  
من وقت الوصية او الموت وبذلك يعلم وجوده وقت الوصية لا محالة ولما قل ان يقول في كلام المصنف  
تناقض ظاهرا لانه لا يعلم وجوده الا ان يصير موجودا وان كان موجودا لا يكون يعرض الوجود والجواب  
ان معنى قوله يعرض الوجود يعرض لوجوده في قبض عليه ومعنى قوله اذ اعلم وجوده حقيقة وكونه  
في قبض الام فان دفع التناقض **م** وبما **س** اي باب الوصية **م** اوسع لم حاجة الميت وغيره **م** ولهذا **س** اي لا حظ  
ذلك **م** يصح **س** اي الوصية في غير الوجود كالميت **م** ولا يصح في الوجود اولى **م** ايضا **س** ذلك فيما قاله الكرخي في غير  
في رجل اوصى له ثمة سنان وهو يخرج من الثلث ثم مات فان ابا حنيفة قال في ذلك ان كان فيه ثمة فليس له الا  
ثلث الثمة وان لم يكن فيه ثمة وله ثمة من الثلث **س** اي اوصى فله ثمة اذ اوصى ثمة اذ اوصى ثمة لان الثلث لا يخلو  
على الابد والثرمة على الثمة لغيرها وان كان السنان ليس له مال غير اوصى لغيره لرجل ابا  
وفيه ثمة او ليس فيه ثمة فهو سواء **س** لثلث الثمة التي فيه وثلث ما استقبل من غير ثمة **م** قال **س** اي القدر **س**  
ومن اوصى جارته الاصبحت الوصية الاستثنائية **س** يعني تكون الحارثة الوصية لهما ويكون الجمل للورثة **م** لان  
اسم الحارثة لا يتناول الجمل لفظا **س** اي من حيث اللفظ اي من حيث اللغة لانه لا يفهم منها فاد اكان كذلك  
صح افراد الام بالانصاف باستثناء الجمل **م** ولكنه يحق بالطلاق تبعا **س** هذا جواب عما يقال لانتم  
ان اسم الحارثة لا يتناول الجمل فانه لو لم يستثنى استحقاق الوصية له ولو لم يتنازل له لما استحقه كغيره من امواله

ففي العشق وهذا اعان على المعصية لا يتفق في سبل الزل في ما يتفق حكمه يعني لا النظر لا يتفق حكمه المال  
من العوازل اللاحقة **م** اعتبره في الغيرة ما ذكرنا بالطلاق فانه **س** اي فان لصبي لا ملكه **س** اي لا يقع طلاقه  
وان طلاق **م** ولا وصية **س** اي ولا ملكه وصية **م** ايضا **س** وان كان قد تفرقا في بعض الاحوال **س** بان طلاق  
امرأة ميسرة **س** وتزوج بالصلحة **س** الميسرة الحرة او بطلتها بان كانت راتبة سلطة وتزوج بالصلحة  
لان ذلك من العوازل الوصية في الاصل تزوج والصبي ليس من اهله وكذا اذا وصى **س** اي لصبي بوصية **م** ثم مات  
بعد الاداء ان لعدم الاهلية وقت المباشرة **س** اي وقت مباشرة الوصية **م** وكذا اذا اقال اذا ادرت فقلتي  
لفلان وصية لا يجوز **م** لتصور اهليته فلا ملكه **س** اي الانصاف **م** تجوز او تعليقا **س** اي من حيث التجوز كان الوجه  
الاول ومن حيث التعليق كان الوجه الثاني **م** كان الطلاق والعناق حيث لا ملكهما تجوز ولا تعليقا **م** بخلاف العناد  
والمكاتب **س** يعني اذا اقال العبد والمكاتب اذ اعتقت فذلك مالي وصية يصح لان اهليتهما مستتمة اي بانهما المانع  
الموت فيصح اضافة الحال سقوطه **س** اي سقوط المانع **س** قال **س** اي القدر **س** ولا تصح وصية المكاتب وان ترك وقال  
ماله لا يتقبل التبرع **م** وقد لا يصح عقده **م** وقيل لا يصح لانه لا يملك ما يبيع وعند ما يصح رد الهبة **س** اي قاسا  
لهذه المسألة **م** الى مكاتب يقول كل يملك ملكه فيما استقبل فموجب عن ذلك والحال انهما معروف وعرف في موضع  
**س** اي بالملك في تلك المكاتب والمادون من ما الجامع الكبير وما عرف منه هو ان المكاتب اذا اقال كل يملك ملكه  
فيما استقبل فموجب عن ذلك لم ينعقد عند اي حيلة وعقودهما لهما ان ذكر الملك الى ملكه قابل للاعتاق وهو ما  
بعد الحرية ولا يصح حيلة المكاتب نوعين من الملك احدهما ظاهر وهو ما قبل الاعتاق والثاني غير ظاهر  
وهو ما بعد الاعتاق فيصير فليمن في الظاهر دون غير الظاهر **م** قال **س** اي القدر **س** وتجوز الوصية  
للجمل **س** ان يقول وصيت بثلث مالي في بطن فلانة **م** وبالجمل **س** اذا وصى بما في بطن حارسة ولو كان في  
اليد اذ وضع لاقبل من ستة اشهر من وقت الوصية **س** اذ اذ اعلم انه ثابت بوجوده في البطن وقت الوصية له  
اوبه ومعرفة ذلك بان حات لاقبل من ستة اشهر من وقت الوصية على ما ذكره الطحاوي واخنا المصنف  
الا بيمين كما في شرح الكافي من وقت الوصية على ما ذهب اليه الفقيه ابو الليث رحمه الله واخنا صاحب الهداية  
**م** اما الاول **س** وهو الوصية للجمل فلان الوصية استخلاف من وجوه **س** دون وجه **م** لانه جعله خليفة في بعض  
ماله **س** بعد موته لانه ملكه في الحال **م** واليمين يصح خليفة فكذا في الوصية اذ هي اقل من الوصية حيث  
الارت **م** الا انه جواب عما يقال لو كانا اختين لما حازرد هاتما كما لم يحوز ردة وتفر الجواب هو قوله لا انه  
ان فعل الوصية او الانصاف يرد بالرد لانه من معنى التملك **س** دون الميراث لعدم ذلك فيهم بخلاف الهبة  
**س** متصل بقوله وتجوز الوصية للجمل يعني ان الهبة للجمل لا يصح **س** اي لان الهبة **م** تملك محض واليمين ليس بها  
لذلك **م** ولا دابة لاحد عليهما **س** اي على الجنين **م** لملكه **س** لانه لا حاجة له قتل الانصاف **م** واما الثاني **س**  
وهو الوصية به **م** فلانه **س** اي الجمل يعرض الوجود **س** اي يعرض الوجود **م** اذ الكلام فما اذ اعلم وجوده وقت  
الوصية او الموت وبذلك يعلم وجوده وقت الوصية **س** فان وضع المال فما اذ اوصفت لاقبل من ستة اشهر  
من وقت الوصية او الموت وبذلك يعلم وجوده وقت الوصية لا محالة ولما قل ان يقول في كلام المصنف  
تناقض ظاهرا لانه لا يعلم وجوده الا ان يصير موجودا وان كان موجودا لا يكون يعرض الوجود والجواب  
ان معنى قوله يعرض الوجود يعرض لوجوده في قبض عليه ومعنى قوله اذ اعلم وجوده حقيقة وكونه  
في قبض الام فان دفع التناقض **م** وبما **س** اي باب الوصية **م** اوسع لم حاجة الميت وغيره **م** ولهذا **س** اي لا حظ  
ذلك **م** يصح **س** اي الوصية في غير الوجود كالميت **م** ولا يصح في الوجود اولى **م** ايضا **س** ذلك فيما قاله الكرخي في غير  
في رجل اوصى له ثمة سنان وهو يخرج من الثلث ثم مات فان ابا حنيفة قال في ذلك ان كان فيه ثمة فليس له الا  
ثلث الثمة وان لم يكن فيه ثمة وله ثمة من الثلث **س** اي اوصى فله ثمة اذ اوصى ثمة اذ اوصى ثمة لان الثلث لا يخلو  
على الابد والثرمة على الثمة لغيرها وان كان السنان ليس له مال غير اوصى لغيره لرجل ابا  
وفيه ثمة او ليس فيه ثمة فهو سواء **س** لثلث الثمة التي فيه وثلث ما استقبل من غير ثمة **م** قال **س** اي القدر **س**  
ومن اوصى جارته الاصبحت الوصية الاستثنائية **س** يعني تكون الحارثة الوصية لهما ويكون الجمل للورثة **م** لان  
اسم الحارثة لا يتناول الجمل لفظا **س** اي من حيث اللفظ اي من حيث اللغة لانه لا يفهم منها فاد اكان كذلك  
صح افراد الام بالانصاف باستثناء الجمل **م** ولكنه يحق بالطلاق تبعا **س** هذا جواب عما يقال لانتم  
ان اسم الحارثة لا يتناول الجمل فانه لو لم يستثنى استحقاق الوصية له ولو لم يتنازل له لما استحقه كغيره من امواله











جوز الزيادة على السدس ليعجزوا النقصان من السدس في رواية المصنف لكل واحد منهما الا ان قوله الا ان ينقص  
عن السدس فيتم له السدس لئلا يزداد عليه لئلا ينقص من السدس في رواية الجاهل الصغير فاما انه اطلع على  
رواية غيره واما انه جمع بينهما انتهى **قلت** وبهذا احببنا قولنا ان هذا هو وقع من كتاب كذا كذا  
الان **وله** اي لا يخلو ان السدس هو السدس هو الذي عن ابن مسعود رضي الله عنه **رواه** غيره الا  
عن عبد الله بن مسعود انه سئل عن رجل اوصى له السدس فقدره الى النبي صلى الله عليه وسلم  
فيما يروي **قوله** في هذا الحديث عند الله بن مسعود بنما يروي وهو على شاة الفاعل الضمير فيه يرجع الى  
ابن مسعود وقد رفع الموضع الزاوي في نسخة والطبراني في معجمه الوسيط عن محمد بن عبد الله العزمي عن ابي  
عن هذا رجل من شرجيل عن ابن مسعود ان رجلا اوصى له السدس من ماله فجعل له النبي صلى الله عليه وسلم السدس  
وقال ابو اليسر بن القوي وقد روي عنه شعبة والثوري والاعمش وغيرهم واسم ابي اليسر عبد الرحمن بن روا  
وذكر عن الحسن بن الحكم من جهة الزاوي وقال العزمي بن زوك **ولانه** اي لان السدس يذكر ويراد بالسدس  
فان ما شافنا في اللغة عيان عن السدس **قوله** واما هو ان يوافق القاض بالضم ولان عن رضي الله عنه  
ثلاث سنين اثنتين وعشرين ومائة وهو من كبار التابعين وهكذا قال الحسن والثوري **ويذكر** ورايه سهم  
من سهم الورثة فيعطى ما ذكرنا **قوله** وهو اي السدس **قوله** والواحد اثنان في شاة الاصل اي هذا كان في عزمهم  
وفي عرفنا السهم كالمطوعة لانه لا يراد به نصيبا حد الورثة **قوله** اي السدس **قوله** ولما اوصى بجزء من  
ماله قبل الورثة اعطوه ما شئتم لانه يجوز تنازلا للكل الكثير غير ان الجاهل **قوله** اي جهالة الوصي لا يصنع  
صحة الوصية والورثة قامون مقام الوصي **قوله** اي في الورثة **قوله** السان **قوله** وقال الفقيه ابو القاسم  
في كتب كذا الوصايا واذا اوصى بجزء من ماله او بطائفة من ماله او بعض من ماله او بعض من ماله فالورثة  
ان يعطوا ما شاءوا وكذا اذا اوصى بجزء من ماله **قوله** ومن قال ثلث مالي فلان **قوله** ذلك المجلس وفي حاشي  
اخره ثلث مالي اجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل السدس فيه **قوله** اي في الثلث لان الكلام الثاني يحمل  
انه اراد به زيادة السدس على الاول حتى يتم له الثلث ويحتمل انه اراد به زيادة السدس على الاول  
حتى يتم له السدس ويحتمل انه اراد احباب ثلث على السدس فيحمل كلامه في السدس تكرارا احبلا لكلامه على  
التعريف وعلى ما يملك الا بصا **قوله** وهو الثلث **قوله** فقل اما قال واجازت لورثته لم يفع ولم وهو ان يقال  
ينبغي ان يعطى الوصي له نصف الماله لان الثلث مع السدس نصف الماله فيه نوع فامل **قوله** ومن قال سدر مالي  
فلان **قوله** في ذلك المجلس وفي غير ثلث مالي فلان **قوله** السدس واحد لان السدس ذكر مرة فاما الاضافة  
الى الماله المقترنة حتى عرفت ان ثلثا في غير الاول وهو اليهود في اللغة **قوله** اي كور الماله غير الماله معلوم  
في استعمال اهل اللغة يقال جاني زيد ثم يقال كرت زيدا اي ذلك بعينه وهذا البحث قد ذكرنا ما يقع  
في موضعه **قوله** اي السدس **قوله** ومن اوصى بثلث ماله او بثلثه فله ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو  
خرج من ثلثا ما بقي من ماله فله جميع ما بقي **قوله** ومعنى قوله وهو خرج من ثلث ماله اي الثلث الباقي بعد هذا الثلث  
خرج من ثلث بقية مال الوصي **قوله** وقال في ثلث ما بقي لان كل واحد منهما **قوله** اي من المالك **قوله** والباقي مشترك بينهما  
اي من الورثة ومن الوصي **قوله** والمال مشترك متوي **قوله** اي فله من المالك **قوله** اي من المالك **قوله** اي من المالك  
ما بقي منه على الشريك وصار هذا اذا كانت الشراكة اجناسا مختلفة فله بعضها فاذي يعني يعني  
على الشراكة وهو القياس فيه قال ابو ثور وابن شريح من اصحاب الشافعي هو قاس قول مالك لانه يعتبر قدر المالك  
بحال الوصية لا الموت ويقولون قال الشافعي واحد وقال لا تراه في يقول ومن اخذ من ولناي الحسن الواحد  
يمكن جمع حتى احكم في الوصي **قوله** اي يمكن جمع حتى شابع واحد **قوله** **قوله** ولما جرى فيه الجبر على الشفعة وفيه جمع  
اي والحال ان فيه الجمع اي في الشفعة على ما قبل الامتثال **قوله** والوصية مقدمة **قوله** اي على المراث **قوله** فجمعنا ما في الاول  
الباقي فصار ثلثا كالدراهم **قوله** اي اوصى بالدرهم الواحد وله ثلاثة دراهم فله ثلثا ثلثه درهم  
الباقي بالانفاق بخلاف الاجناس المختلفة **قوله** جواز عن قولنا ان كانت الشراكة اجناسا مختلفة ووجه ما قاله  
لان لا يمكن الجمع فيه خيرا يعني من حيث الظاهر انه اذا اشركها وطلبت لورثة الشفعة وايضا لو قالوا ان كان  
لا يجزم على الشفعة **قوله** فلما تقدم ما **قوله** اي فلما لا يمكن من حيث تقدم الوصية على المراث لانه اذا تقدم المراث تقدم  
السدس لان فيه الجمع يعني كل مشترك كان لورثة الوصي لاننا فاهل هلك على الشراكة وما بقي يعني عليها الثلث  
**قوله** اي السدس **قوله** ولو اوصى بثلث ماله فله ثلثا ثلثا ما بقي لهما **قوله** وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله

ان

لو استحق الثلث ما بقي من الثواب **قوله** اي المشايخ **قوله** هذا المذكور **قوله** اذا كانت الثواب من اجناس مختلفة ولو كانت  
من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم **قوله** يعني يستحق جميع الثواب الباقي اذا كان يخرج من الثلث كالدراهم **قوله** الباقي  
وكذلك المكيل والموزون بمنزلة الدراهم **قوله** اي بمنزلة الدراهم فتكون له جميع الباقي لانه يجري فيه الجمع خيرا بالقسمة ولو  
اوصى بثلث ثلاثة من رقيقه فمات اثنان لم يكن الا ثلث الباقي لانه يجري فيه القسمة ولهذا لا يصح التوكيل بشرائه عند  
غيره عنه اذا لم يرض الممن **قوله** وكذا في الاجناس المختلفة لانه لا يمكن اجناسا مختلفة فله ثلثه القسمة من الدراهم المختلفة  
في الرقيق والسنعة وقربا الماء وبعده والامر من جنس الخمران ويخرج ذلك فكانت ملحقة بالاجناس المختلفة فكان  
للموصي له ثلث الباقي هكذا احببنا محمد بن الجاهل الصغير في الدور والريق بخلاف **قوله** وقيل هذا قول اي حبيفة وخرج  
**قوله** اي هذا الجواب في الرقيق والدور المختلفة اذ ابقى واحد وهو ان لا يكون ثلث الباقي هو ثلث اي حبيفة خاصة  
وعندنا جميع الباقي لانه لان اجناسا مختلفة لا يجرى الجبر على القسمة فيها اية الدور والريق **قوله** وقيل هو قول الكل  
**قوله** اي قول اي حبيفة وصاحبه **قوله** لان عندنا **قوله** اي عندنا **قوله** يوسف **قوله** وهذا القاضى ان يجمع بينهما ويجمع بينهما  
**قوله** اي بدون اجتهاد القاضى ووجهه **قوله** يتعد الجمع **قوله** اي جمع نصيبا حدهم في العبد الواحد والواحد **قوله** اذا كان  
واذا اهلك لم يكن لذلك فعل من القاضى فكان لما على الشراكة ما بقي وما هلك **قوله** الاول **قوله** وهو ان يكون في  
المسألة اختلاف **قوله** اشبه الفقه المذكور **قوله** وهو ان اجناسا مختلفة لا يجرى الجبر على القسمة في الرقيق والدور  
المختلفة لانه يجمعها اجناسا مختلفة وسما برئان ذلك لانها جعلت اجناسا واحدا **قوله** اي العبد  
**قوله** ومن اوصى لرجل بالف درهم وله مال غير دين فان خرج الالف من ثلث الالف حتى دفع الى الوصي له لانه يمكن  
ان ياكل ذي حق حقه من غير **قوله** اي نقصان **قوله** فيصار الى **قوله** لان الاصل في الشراكة ان يوفي كل واحد من  
غير ايقاع حسن حتى الاخر **قوله** وان لم يخرج **قوله** اي الالف من ثلث العين **قوله** دفع الى ثلث العين وكما خرج حتى في  
الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف لان الوصي له شريك الوارث وفي تخصيصه بالعين يخرج حتى الورثة  
لان العين فضلا على الدين ولان الدين ليس له مطلق العن حال **قوله** ولما الوارث ان لا مال له ولم يورث  
على الناس لا يثبت لان الدين انما يصير مالا بواسطة الاستيفاء ولانه وصف ثابت في الذمة **قوله** فاما عند  
النظر اذ ذكرناه **قوله** اي النظر حتى الوصي له الورثة ما بقا كل ذي حق حقه من غير حسن حتى الاخر وهو ان لا  
يتخلص الوصي له ما بقا من الثلث من العين **قوله** قال **قوله** اي العبد **قوله** ومن اوصى لرجل بثلث ماله فاذا  
عميت فالثلث كله لزيد **قوله** اي ما علم موت عمي او لم يعلم **قوله** قال الشافعي **قوله** قول واحد **قوله** الحق **قوله** البصر يكون  
**قوله** وبه قال الشافعي **قوله** قول واحد **قوله** رواية **قوله** مالك **قوله** لان الميت ليس له مال للوصية فلا يراد ان يورث من  
اهلها **قوله** اي من اهل الوصية **قوله** كما اذا اوصى لزيد **قوله** وحذا **قوله** اي حار **قوله** حيث يكون الوصية لزيد والاضافة  
الى الحداد او الحار لغوي **قوله** وعزاي يوسف **قوله** انه اذا لم يعلم **قوله** اي الوصي **قوله** بموته **قوله** اي بموت عمه **قوله** فله **قوله** اي فله  
الذي يورث **قوله** نصف الثلث **قوله** وبه قال الشافعي **قوله** قول واحد **قوله** رواية **قوله** مالك **قوله** لان من الاستراة والمصنف  
فلا تصرف في الحيا لا نصف الثلث **قوله** لان الوصية عند **قوله** اي عند الوصي **قوله** صحة العرف فلم يرض للحيا  
نصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية لعرف ولو كان **قوله** اي نصيبا لكل الثلث **قوله** اي ان قال ثلث  
كالي من زيد وعمي وزيد ميت كان لعرف ونصف الثلث لان قصبة هذا اللفظ ان يكون لكل واحد منهما  
خلافا ما تقدم **قوله** حيث يستحق الوصي له جميع الثلث لعدم **قوله** المراجعة **قوله** الا يرى ان من قال ثلث مالي فلان **قوله** ملك  
كان له كل الثلث لعدم **قوله** المراجعة **قوله** ولو قال ثلث مالي من فلان **قوله** ملك **قوله** لم يستحق الثلث بل يستحق نصف  
الثلث **قوله** قال **قوله** اي السدس **قوله** ومن اوصى بثلث ماله ولا مال له **قوله** اي الحال ان لا مال له وقت الوصية  
فاكتسب مالا لا يستحق الوصي له ثلث ما يملكه عند الموت لان الوصية عند استحقاق مضاف الى بعد الموت  
ويثبت حكمه بعد **قوله** اي بعد الموت فيشرط وجود المالك عند الوصية لا قبله **قوله** وكذلك الحكم **قوله** اذا كان  
له مال فله ثلث ثم اكتسب مالا لم يثبت الاشارة الى قوله لان الوصية عند استحقاق مضاف الى ما بعد  
الموت **قوله** ولو اوصى بثلث غنمه فله ثلث الغنم قبل موته او لم يكن له غنم في الاصل او وصية باطله لما ذكرنا  
انه **قوله** اي ان الوصية على ما قبل الاصل **قوله** احببنا محمد بن الجاهل الصغير **قوله** اي قيام ما وصى  
به عند الموت **قوله** وهذا الوصية قبلت بالعين فتطرح بقاها عند الموت وان لم يكن له غنم ما سبق  
ثم مات فاصحح ان الوصية **قوله** اي حق **قوله** من قول بعض المشايخ ان الوصية باطله **قوله** وقال الفقيه  
ابو الليث هذا القول ليس صحيحا عندنا لانه اضاف الوصية الى غنم من قبل غير تعيين وصار



الامام وثلاثة الملائكة  
من اي قصير

[illegible]











الارسل الى ما ذكر الطحاوي في مختصره ومن وصي بوصايا في مرضه واعقب عند الموت بالوصية الواحدة من الثلث فان فضل  
شيء كان لأهل الوصايا وان لم يفضل شيء فلا شيء للثلاث نعم العتق انما يكون مفاد ما على سائر الوصايا اذا كان منقدا  
في المرض او متعلقا بالموت مثل ان يقول ان حدث لي حادث من هذا المرض فخرجت فاما اذا وصي بعتق عبد بعد موته  
او وصي بالعتق بوقت فلا يشك ان العتق يكون بوصايا سواء وقال الفقهاء ان الوصية الواحدة من الثلث اذا وصي  
الرجل بعتق عبد بعد موته ووصي بالعتق فالثالث بينهما ما لم يخصص ولا يشك ان العتق لا يوصيه بالعتق  
بعتق النقص والرد فصار حكمه حكم سائر الوصايا الا ترى انه لو ظهر على الميت دين فان العبد ساع وتبطل  
الوصية **وهو بعض النسخ** اي في بعض نسخ الفدوى **وهو وصيه** كان قول جابر **وقال** لا تزاوي وراثة في  
تقديركم في سنة عشر وعشرين وخمسة فذلك كله وصية لعشر من الثلث وقال الكاظمي قال صاحب المحلى  
والاول لا يخرج هذا من اعتبار من الثلث **والثاني** اي من قوله فهو وصية **والاعتبار** بالثلاث  
مع اوصيا الوصايا لا حقيقة الوصية بل ان الوصية اجاب بعد الموت وهذا اي كل واحد من  
الاشياء المذكورة **مخرج** عن مضاف واعتبار من الثلث لتعاقب الوصية وكذلك ما ابتدأ المرض بحاجته  
على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية **شأنها** غاي من الضمان والكفالة بحرف العطف لا الضمان  
اخر من الكفالة بان من الضمان لا يكون فاعلم بان قال للاختصاصي خالها على الوصية وقال على اني ضامن او قال  
بعتق العبد من فلان بالعتق في ضامنك بحسبانه من الثمن سوى الالف كان بدل الخلع على الاختصاصي دون  
المرأة والمسلمة على الضامن دون المشتري كذا في شرح الاقطع **لانه** اي لان المرض منتهى فيه **اي**  
اجابه على نفسه **اي** كما فيهم في الهبة **كلها** او جده بعد الموت فهو من الثلث وان كان لا يجاز  
وجاز في حقه **اي** كان او جاز في حقه **ماعتبار** اي لاجل الاعتبار **بحال** الاشارة **باعتبار**  
فيه حال الاشارة **دون** حال العقد **لانه** علقه بحال فلو حق الوصية فيه ما لم يكن العتق فيه حال  
الاشارة لاجل الاجاب **وما** بعد **اي** وما خذ في الحال من النصف ولم ينفذ الى ما بعد الموت  
في المعنى فانه حالة العقد كالاتفاق الهبة فان كان صحيحا فهو من جميع المال وان كان مريضا لم يترك  
**اي** فهو يكون في الثلث **وكل** يرضى حقه **اي** في مرضه فهو كماله الصحة لان البرء سريانه لاحق  
لاحد من ماله **لان** العتق الوارث انما يتحقق بمرض الموت وما لبرء ظهر انه ليس بمرض الموت **قال** اي  
الفدوى **وان** حاشي **اعتق** صورته رجل باع في مرضه عتقا وحاشي بان باعه بالعتق وهو تساوي  
**ثم** اعتق وصا في الثلث **اي** عن الحاجاه **والعتق** بالحاجاه **اولى** عند ابي حنيفة رضي الله عنه **حق**  
يسمي العتق في جميع قيمته وبذلك ما لا يتم العتق بغير من الثلث عند الجمهور الا ما حكى عن مسروق انه اعتبر  
من سائر المال وهو قول شاذ مخالف للاثر وان اعتق حاشي فيهما **اي** عتق في الثلث **سواء** عند ابي  
حنيفة **وقال** العتق اولى في المسائل **وبه** قال الشافعي احمد وهو قول الزهري والعتق في التوريث  
**واحق** وقال الشافعي قول واحده في رواية يسوي من كل الوصايا **والاصل** فيه **اي** في هذا الباب  
**ان** الوصايا اذا لم يكن فيها ما جاز الثلث مثل ان يوصي بالربع والشمس بكل من اصحابها يضرب  
جميع وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض لاختلاف العلماء وفي السقوط اوصى بثلث حاله  
لرجل وللآخر سدسه وللآخر ربعه فاحاز الوصية ما جاز الثلث فكل حقه كما لا بد لان المال وقابله ولو لم يجز  
ضرب كل واحد منهم في الثلث بوصيته فكلون القسمة عليهم على طريق القول بالاتفاق لان الوصايا كلها  
وقعت في الثلث واستوت في القوة فيضرب بكل مجموع حقه الا العتق الموقوف في المرض هذا استثناء قوله  
لا يقدم **شأن** المجرى المعوض الى اعتنا والورثة مثل ان يقول اعتقوه **والعتق** العتق بعتق الوصية **مثل**  
ان يوصي بعتق عبد بعد موته **كالتميز** الصحيح **مثل** ان يقول لرجل ليموتك انت حر بعد موتي وانت حر  
اذا متاوان ميتا وحررا والصحيح على التمييز القاسم كما اذا قال انت حر بعد موتي بموت ابني فانه  
لا يكون مفاد ما على سائر الوصايا سواء **والحاجاه** **اي** بالرفع عطف على قوله الا العتق الموقوف في المرض في  
البيع القاسم اذا وقعت في المرض لان الوصايا قد تساوت **شأن** لعل قوله لا يقدم البعض على البعض  
والتساوي في سبب الاستحقاق بوجوب التساوي في نفس الاستحقاق **واما** قدّم العتق الذي ذكرناه  
انفا **وهو** العتق الموقوف في المرض **لانه** اقوى فانه لا يخفى من جهة الوصية **وعلم** اي عن العتق  
المنفرد **لحقه** اي النسخ من جهة الوصية **لانه** يصح الرجوع عنه ولا يصح الرجوع من العتق **وكذا** الحاجاه

لا يخفى النسخ من جهة الوصية لانها تثبت في ضمن عقد المعاوضة ومن قصد المعاوضة اللزوم فلزم الوصية التي  
في ضمنها بمنزلة العتق **واذا** قدّم ذلك **اي** العتق **بما** بقى بعد ذلك من الثلث لتساوي فيه من سواها **اي**  
من سوي العتق المذكور والذي جاز من اهل الوصايا لا يقدم البعض على البعض بل يكون بينهم على قدر وصاياهم  
**لها** اي لا يوصي بوصية واحدة في الثلث **ويشترط** في ثلثها في الحجابة على العتق **اي** العتق اقوى لانه لا يخفى  
النسخ والحاجاه **لحقها** اي النسخ ولا يعتبر بالتقدم في الذكر لانه **اي** لان التقدم في الذكر لا يوجب التقدم  
في الثبوت **كما** اذا وصي لفلان ولفلان ولفلان بالثلث لا يكون المبدأ بالذكر مفاد ما على غير ما يكون الثلث  
بينهم الا انما يثبت فيما عدا ذلك لان كون الحاجاه اولى بالتقدم في الذكر **وله** **اي** ولا يوصي حصة رضي الله عنه  
اقوى لانها تثبت في ضمن عقد المعاوضة لانها حصلت في البيع والبيع عقد ضمان لان البيع ضمان عليه مطالب  
بشئ لم يبيع بعتق الحاجاه بمنزلة الذي كان **اي** البيع بالحاجاه **بما** عاها **بما** عاها **بما** عاها **بما** عاها **بما** عاها  
بصيغة **اي** لان حيث صنعت فان البيع بالحاجاه عقد بخلافه حتى تحت الشفع الشفعة في الشفعة  
تخص بالمعاوضات ولذا ان البيع بالحاجاه يصح من العتق لما دون وبالمرض لا يخلقه الجرح عن الجرح **والا**  
تبرع صيغة ومعنى **الحاجاه** في هذا **فاذا** اوجدها بالعتق او لا دفع الاضعف **اذا** اوجدها العتق او لا يثبت  
وهو لا يخلو الربع كان من ضرورته المراجع **يعني** لما وجد العتق ولا ثم وجد الحاجاه لم يرفع الحاجاه لعتق  
العتق التي تعد من الثلث لانه لا يخلو الربع ولا يثبت كل واحد من الحقتين بعتق المراجع ضروريه فيكونان سواء  
**وعلى** هذا **اي** وعلى هذا الاصل **قال** ابو حنيفة اذا حاشي ثم اعتق ثم حاشي في الثلث من الحاجاه **يعني**  
للتساوي بينهما في وقوعهما في ضمن عقد المعاوضة **ثم** ما اصاب الحاجاه الاخره **م** من ثلث الثلث **ثم** فيها  
ومن العتق لان العتق يقدم عليها فيستويان **اي** ولو اعتق ولا ثم حاشي في الثلث من العتق **الاول**  
**والحاجاه** **شأن** يصفين **وما** اصاب العتق قيمته ومن العتق الثاني في ثلثها **وعند** ما العتق او في  
بكل حال **فان** **قلت** **يبدى** ان تقدم الحاجاه **الاولى** على الثانية لان الاولى تقدم على العتق عند والمقدم على  
احد المتساويين يتقدم على المتساوي الاخر **قلت** **ذلك** لانه لا يخلو التساوي في الحاجاه لانهما من جنس واحد  
والتساوي في سبب الاستحقاق بوجوب التساوي في نفس الاستحقاق ولهذا لو وجدنا ما مضافا من متساوي  
وذلك لانه لا يخلو التساوي **الاولى** كما ذكرت لعلنا سمعنا ذلك بالتساوي من الحاجاه لانهما من جنس واحد  
الاخرين يتقدم بينهما من العتق بالعدل الثاني فيكون علما بالعدل بقدر الامكان **قال** **اي** في الحاجاه **الاولى**  
**ومن** اوصي بان يعتق عنه هذه الماله عند ماله لم يملك منها اوصي شي من الحقة **م** **وقال** ابو حنيفة وان كانت  
وصيته حقة لم يملكها بما بقي من حيث بلغ وان لم يملك منها اوصي شي من الحقة **م** **وقال** ابو حنيفة وان كانت  
بما بقي لانه وصيه تنوع فربما يملكها ما امكن اعتبارا ما لوصيته بالحج **م** **وقال** ابو حنيفة في الامة  
الظلاله ولو فضل شي من الحج تنوع فربما يملكها ما امكن اعتبارا ما لوصيته بالحج **م** **وقال** ابو حنيفة في الامة  
يعتق عبد بشرى عتقه وتنفذ عتقه بشرى باقل منه ثمنه ثمنه العتق الموصى له وذلك لان العتق لا يخلو  
الوصيه ما لم يخلو لانهما في بيعة وصية وفي حق الله تعالى المستحق لم يبدل وصار كما اذا وصي لرجل ماله فملك  
لغيره **م** **وقال** ابو حنيفة **المثل** **نسا** على اصل اخر مختلف فيه وهو ان العتق حق الله تعالى غير  
حتى تقبل الشهادة عليه من غير دعوى فلم يبدل المستحق **وعند** ابي حنيفة حتى العتق حتى لا  
يقبل البيعة عليه من غير دعوى فاحللت المستحق **وهذا** **شأن** **اي** يكون هذا الخلاف في عتق العتق  
على ان العتق حق الله عز وجل وحق المملوك اشبه بالصواب لانه ثبت بالعدل انه حق العبد عند مختلف  
المستحق اذا اهلك منه شيء وتبطل الوصية ويرد الماله المورثه كذا قاله الاكمال **قال** **اي** في الجاه  
الصغير **ومن** ترك ابنه وماله درهم وعبد قيمته مائة وقد كان عتقه في مرضه فاجاز الوارثان  
ذلك لم يبيع في شي لان العتق في مرض الموت وان كان في حكم الوصية وقد يثبت ما كثر من الثلث لانهما  
تجوزا باجازه الوصية لان الامتناع عتقه وقد اعطوه **شأن** **م** **وقال** ابو حنيفة **م** **وقال** ابو حنيفة **م**  
سلم ذلك الوصية لانهما **قال** **اي** في الجاه الصغير **ومن** اوصي بعتق عبد ثم مات حتى العتق حاشي  
ودفع بها يطلب الوصية لان الدفع قد جعل ان حق في الجانية مقدم على حق الوصية فكذا على حق الوصية لانه على  
الملك من جهة **اي** لان الوصية ليدخل الملك من جهة الوصية **الا** **انه** ملك باق فيه **شأن** **استثناء** من قوله لانه ان  
حق في الجانية مقدم يعني ان ملك الوصية في اليد باق مع ان حق الوصية مقدم **واما** **م** **بالدفع** **شأن**

بان







ولا يفسر على أربعة أسهم لما ذكره المولى لأنه كان المقصود إلى آخره وفي جملة الفقهاء إذا كان مع الوصايا  
الثانية لمولى الله تعالى الوصية للادى فإن الوصية لم يضر مع الوصايا من الغيب ويجعل كل حصص من حصص الغيب مع  
بالضرب ولا يجعل كل حصص واحدة ولا يقدّم الغرض على الادى لحاجة الغنى عما يضر في الثلث في الجاهل  
والزكوة والكفارات إذا أوصى بها ما بدون الوصية فلا يضر في الثلث التي لم يقطعه عند اختلاف الفقهاء  
وإذا أوصى بغير الثلث لم يضر في الوصية مما له في من الموت وفي شجر الطحاوي وإن كان ثلث ماله جعل  
جميع ما أوصى به فانه ينفذ وصايا ما كان ثلث ماله لا يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
فذلك وإن لم يكن الورثة فانه ينظر إن كانت وصاياه كلها للعتاد فانه يضر بغير الوصية بالثلث منهم بالخصص  
فإن كانت وصاياه كلها لله تعالى فانه ينظر إن كان ثلث ماله لا يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
بما يندبه أيضاً وكذلك إن كان ثلث ماله لا يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
بيد أن الوصية لا يضر ولا وإن أوصى بالوصية لم يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
في الثلث بوصاياه فما أصاب العباد فهو لهم ولا يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
بالغنى بغير الوصية لم يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
من يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
الحج من يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
عليه أن الحج إذا كان الوصية لم يكن بحج عليه الحج إذا لم يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
الزكاة فإذا أوصى على الوصية لم يكن حجاً عليه الحج إذا لم يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
نكحت الوصية إذا كان من يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
وخرج عنه من حيث بلغ راكم وفي الوصية المأمور بالحج ما شاف من ثمنه ويضمن البعده قال  
سأى لقد روى في الوصية النفقة المحجوة عنه من حيث تبلغ سأي النفقة وبه قال أحمد  
وفي القياس لا يخرج عنه لأنه أمر بالحج على صفة عدمها فيه غير أنما حوزاً لما لا يعلم أن الوصية  
تنفذ الوصية فيجب تنفيذها ما أمكن والتمكين فيه ما ذكرناه وهو الاحتجاج عنه من حيث تبلغ النفقة  
وهو أولى من إبطالها أي بعد وصيته بقدر الإمكان وأول من إبطالها بكلمة وقد فرقنا بين هذا  
ومن الوصية بالعتق أراد به العرق الذي على قول أي حصة في الفضل المتقدم من ما إذا أوصى  
بأن يعتق عنه ماله لا يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
ماله وثلث ماله لا يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
من قبل سأي باب الوصية بالعتق قال سأي لقد روى من خرج من ثمنه حاجاً قد يقول  
حاجاً لأنه لو خرج ما جاز ومات فانه يخرج من يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
يحج عنه من يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
أحمد والشافعي في قول وقيل هذا الخلاف فيها إذا كان له وطن فاما إذا لم يكن فخرج عنه من حيث  
مات بالاعتناق وعلى هذا الخلاف المذكور إذا مات الحج عن غير في الطريق فعند أبي حنيفة  
يحج عنه من يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
وقع قربه وسقط فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع اجتمع على الله قال تعالى ومن حج  
من يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
ذلك المقدار من الحج فيمته من ذلك المكان فانه من أهله خلاص سفره لئلا يضر  
قربه يحج عنه من يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
سأي أشار به إلى قوله لأن الوصية لله الحج من يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
الذي وجبت وهو الحج من يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
في بعض الأوطان حج من ذلك الأوطان وإن مات في السفر حج من أقرب الأوطان إلى مكة والله أعلم  
باب الوصية للأقارب وغيرهم أي هذا ما في بيان أحكام الوصايا  
للأقارب وغيرهم أما إخراج هذا الباب عما تقدم لأنه في هذا الباب ذكر أحكام الوصية  
لقوم مخصوصين وفيما تقدم ذكر أحكامها على العموم والخصوص فنقول العموم قال سأي

أي القدر روى ومن لا يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
ويجوز سجد الخ وبعده استحسان القدر روى من لا يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
الإملاء إذا أوصى بغير الثلث فالوصية للملاصقين قريباً لأبواب أو بعدت عن أي حصة وقال لا يلزم سجد  
في الجماعة والدعوة وذكر أن شجاع عن أي يوسف اعتبار أهل الجملة الذين يصلون في سجد واحد قال وهذا  
قول أي حصة رضي الله عنه وروى شجاع عن أي يوسف اعتبار أهل الجملة الذين يصلون في سجد واحد قال وهذا  
في سجد من متقاربين وإن شاعروا وكان واحد أعظم حاصلاً لكل أهل سجد جيران ذوقاً لغيره  
وإن كان المصير قبل الجيران إلا دون القابل هنا لفظ التقريب وقوله أي قول أي حصة لغيره  
ش وبه قال زفران الجار من المجاورة وهي الملاصقة حقيقة ولهذا سأي ولكون الجار هو الملاصق لا يضر  
الشفقة بهذا الجوار سأي الجوار الملاصق ولا يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
لجيرانه إلى الجميع سأي الجوار الملاصق ولا يضر في الثلث من ذلك ما كان حاداً لورثة  
أهل الدارين من كل جانب وفي الأوصار التي فيها القابل في الجوار على إلا لما روى أبو هريرة رضي الله عنه  
عنه أنه عم قال الجار لا يكون دار أهك أو هكذا وهكذا وفي المعنى لأن يداً وهذا فضل صح والافعال  
هو المقارب ويرجع في ذلك إلى العرف وخبر الاستحسان أن هؤلاء أي الملاصقون وغيرهم كلهم يسمون  
جيراناً أي من حيث عرف الناس قد تباين ذلك بقوله سأي أي يقول النبي صلى الله عليه وسلم لأصل الجار  
المسجد لأنه المسجد وهذا الحديث رواه الحاكم والدارقطني عن أي هزير من مرفوعه رواه الدارقطني  
أيضا عن جابر مرفوعاً رواه ابن حبان رضي الله عنه مرفوعاً بآسانيد ضعيفة وقال ابن الجوزي هذا  
حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن خزيمة هذا حديث ضعيف وفي صحيحه من قول علي  
رضي الله عنه قلت رواه البيهقي في المغيرة لمن طريقاً في أي أنه بلغه عن هشيم وغيره عن أي حبان السبي  
عن أبيه عن علي رضي الله عنه أنه قال لا صلوة في المسجد إلا في المسجد قبل من جاز المسجد قال من بعده للناوي  
لأنه روى عن علي رضي الله عنه أنه قال لا صلوة في المسجد إلا في المسجد قبل من جاز المسجد قال من بعده للناوي  
السجد بعد وفتر أي النبي صلى الله عليه وسلم فقال هم الذين يحجهم سجد واحد انتهى قلت وهذا  
عرب منه وكيف يقال وفتر النبي صلى الله عليه وسلم والحدث للبرص عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يضر النبي صلى الله عليه وسلم  
وأما فتحة علي بن زياد طال بها روى عنه موقوفاً عليه لما ذكرنا إلا أن قال قلت يمكن أن يقال وفتر النبي صلى الله عليه وسلم  
رضي الله عنه قلت نعم على رضي الله عنه فستر هكذا ولكن في حديث نفسه حين سئل كما ذكرناه المص ما أشد  
الحدث إلى علي رضي الله عنه حتى يصح أن يقال وفتر علي وفتر علي صفة الجاهل لكان أبو  
علي ما لا يخفى لأن القصد من الجيران أي المقصود من وصية الشخص لجيرانه وصول أحسانه إليهم واستحسانه  
ش إلى استحسان البرص ينظم الملاصق وغيره إلا أنه غير أنه لا يدرى من الاختلاط هذا جواب عن أي ينبغي أن  
يستحق غير من جملة الجوار سأي الجوار الملاصق وغيره إلا أنه غير أنه لا يدرى من الاختلاط هذا جواب عن أي ينبغي أن  
المسجد قبل لو كان في الجملة مسجدان متقاربين والجميع جيران وما قاله الشافعي الجوار إلى العرف  
دأب يندرج باعتبار العرف وما روى فيه ضعيف سأي الذي روى في أن الجار إلى أربعين ذراعاً حدث  
ضعيف لم يثبت أما الحديث فقد رواه البيهقي عن أي هزير من مرفوعه رواه الدارقطني عن أي حبان السبي  
صلى الله عليه وسلم قال وصاني جيران عم بالجار إلى أربعين ذراعاً عن هشيم من هشيم وعنه  
من هشيم وقال لا سناد ضعيف ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن عبد السلام بن أي الجواب عن أي سكة  
عن أي هزير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حق الجوار إلى أربعين ذراعاً وهكذا وهكذا  
وهكذا أيضاً وشما لا يدرى وخلفه عن أي يعلى رواه ابن حبان في كتابه الضعفاء وأعله بعد السلام بن أي  
الجواب قال أنه منك الحديث وأما قول من قال هذا حديث لا يعرف رواه غير صحيح ذكره الأكل يقول  
قبل هذا خبر لا يعرف رواه وكيف يقال هذا وقد عثر البيهقي أبو يعلى رواه ولكن الحديث لم يصح  
كما ذكرناه قال لو المشايخ يستوي فيه سأي أي فيما أوصى به وجعل لجيرانه الساكنين بالاجاه أو العارية  
والمال والذكر والأنثى والسلمة والذم لأن اسم الجار يفسر بالجارين والجارين في المال والذم لأن اسم الجار يفسر بالجارين  
استحسن أن جعل الوصية لجيرانه الملاصقين من السكان ممن يملك ذلك الدور وغيرهم ممن لا يملكها ومن يملكها  
مسجد ذلك أهله الذين هم الوصية من الملاصقين وغيرهم والسكان ممن يملك ذلك المحلة وغيرهم سواء في الوصية







منهم آباءهم وبه قال الشافعي واحدا من اهل البيت ومنهم من لا يعتبران الاقرب ولو تركوا  
 فلهن نصف الوصية والصفة للخالين لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع وهو الانسان في الوصية كما في المأ  
 محلات ما اذا وصي لقرابة حيث يكون العلم كل الوصية لان اللفظ للقرابة وهو قوله لذي قرابته يجوز  
 الواحد كلفا من كل الوصية اذ هو الاقرب لانه هو الاقرب فلا يحق الا بعد عنه وجود ما لو كان  
 له غيره واحد ايها اذ الوصية لا قاربه ولا عم واحد ولم يكن هو وانما فيه نصف الثلث لانه لا بد من اعتبار  
 معنى الجمع وهو الانسان ولو وجد نصف الثلث والصفة لباقي بقوله على الورثة لما عساه ان اراد به قوله  
 لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع وهو الانسان الى اخره ولو تركوا عماء وعده وخالا وسخالة ايها اذ الوصية لا قاربه  
 فالوصية للعلم والعمه تنهيا بالتسوية لاستواء قرابتهما وهو اقوى في قرابة العمومية اقوى من قرابة الخوالة  
 والعمه وان لم يكن وارثه هذا جواب عما يقال في صحة العصبية وبغيره الاحوال يسبها فلم  
 يكن قرابته اقرب وبغيره الجواب ان العمه وان لم تكن وارثه في هذه الصنوع فهي صحفة للوصية مساو  
 للقرابة الذرية وعدم استحقاقها للوصية لوصف قام وهو الاثنية لاجزائها من سائرهم وانما العلم في  
 هذه الوصية كما لو كان القرب رقيقا او كافرا لما ان صفات الميراث لوصف قام بها لا يصعب في  
 القرابة وكذا الحكم اذ الوصية لذي قرابته او لقرابته ولا قرابته اي اوصي لقرابته او لقرابته  
 وهو جمع نسب على ان يخل وهو القرب في جميع النصف في جميع ما ذكرنا يعني من القيود المذكور على قول  
 اي حصة خلافا لما لان كل ذلك لفظ جمع والاعتبار كل جمع اشان ولو اعدم المحرم يعني ان لم يكن الموصي محرم  
 وهذه المسألة طلت الوصية عند اي حصة لان الوصية عند لذي الرحم المحرم فاذا لم يكن الموصي قريبا محرم  
 كانت الوصية للمفهوم وتبي باطله لانها مقيدة بهذا الوصف اي لان الوصية مقيدة بلفظ المحرم  
 قال في الاثر ان يرحم الله قوله قال لا يقع مناسبا لان عادة القرآن بكسر لفظ قال اذا كانت المسألة  
 مسألة الفتوى وراي اى جامع الصغير ولو كانت مذكورة في المدايه وهن مع ما بعدها الى قوله ومن اوصي  
 لولد فلان ليست من هذه الجملة وكل هذه المسائل قد كور في مختصر الدرر حتى انتهى **قلت** يمكن ان يقال ان فاعل  
 قال هنا الموصي لان عادة نواضع يقول قال وكان المراد به قال الموصي لما اخذ هذه المسألة من مختصر  
 الدرر نقل كلامه بقوله قال اى الموصي ومن اوصي لاهل فلان انتهى اي الوصية تنفع على روجه **جواب**  
 روجه فلان عند اي حصة وقال لا يتناول كل من قوله يعني فلان **جواب** ونفقتهم نفقته **جواب** اي جمعهم نفقته  
 اعتبارا للقرابة وهو مود ما نص قوله تعالى واتوا بها عليكم اجمعين فانه ليس المراد به الزوج فقط  
 وكذا قوله فيجبناؤه واهله الا امراته لكن لا يدخلها لكونه وان كان يصح نفقته لاهل لاطلاق  
 عليهم في العرف وفي مختصر الدرر قال ابو يوسف ومحمد هذا اعل جميع من يقول فلان بمن نفقة نفقته فترسا  
 كان او غيره الزوج واليتيم في حجره والولد اذا كان يقول فلان بمن نفقة نفقته فترسا  
 قد تزوجت فليس من اهله وفي الزبادات ولا يدخل في ذلك مما لكونه ولا وارث الموصي ولا يدخل  
 فلان الموصي لاهله في شيء من هذه الوصية **جواب** وله راي ولاي حصة ان اسم اهل حقيقة في الزوج  
 يشتمك في ذلك قوله تعالى وسار بها اهله **جواب** قال الاثر ان يرحم الله الاستدلال بقوله نظر لانه لم  
 يرد في لانه الزوج حصة لانه تعالى قال فلما قضى موسى الاجل وسار بها اهله السر من جانب  
 الطور نار افعال لاهله امكنوا فحاطهم بخطاب الجمع والآية في سورة القصص كذلك حاطة  
 في سورة طه وهل اناك حديث موسى اذ راي نار افعال لاهله امكنوا وقالت الالهة لاهل الجحيم  
 انه لو احد من قاربه او اقاربها من صفة نفقته فان كان معه احد من الارثاء لم يدخل فيه فاعلموا  
 على ان الخصال لا يستدل عليها لان طريق معرفتها ع كاعرف في الاصول وانما استشهد بالآية  
 تأييدا فان ثبت ان ما في الآية ليس على معنى الحقيقة لاني في مطالبه كالايات التي استدلت بها اي  
 استدلت بها الاثر ان يرحم الله قوله قال وجه قولها ان اسم اهل ينطبق على كل من يقول وصية نفقته بل  
 قوله تعالى في نفقة يوسف واستوى باهلك اجمعين وقوله تعالى فيجناه واهله الا امراته وقوله تعالى  
 ووهبنا لاهله ومثلهم معهم ولم يرد في هذه المواضع الزوج حصة محض على الكل ومنه قوله تعالى  
 بلدة كذا اي تزوج والطلاق مختص في الحقيقة يعني لغة وعرفا فلا يعدل عنها ولو اوصي لاهل  
 فهو لاهل بيته لان الاءل القسيلة التي نسب اليها فيدخل فيه كل من نسب اليه من قبل ابائه الى أقصى

كالانساب

ابيه في الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير سواء ولا يدخل فيه اولاد البنات  
 واولاد الاخوات ولا احد من قرابة ابه لانه لا يستوي لان النسب بعينه من الاباء ولو اوصي لاهل بيت فلان  
 يدخل فيه ابوع وجده لان الاب اصل البيت وعن احمد ان اصل البيت من قوله لقرابته ولو اوصي لاهل بيته  
 فالنسب عثمان والنبس يكون من جهة الاباء وحسب اهل بيته ذواته لان الانسان ينحدر من ابي الجد  
 من ابيه اذ الحسن بن علي بن النسيب والنسب من جانب الام لان جده الام فان عملهم كان من هاجر وكان من جده من ابيه  
 والرقم النبي صلى الله عليه وسلم كان من جده من جده كذا الاولاد الخلفاء من الاماء يصحون للخلافة خلافا لقرابته  
 حيث يكون من جانب الام والاب فيدخل في الوصية لقرابته كل من الجانبين ولو اوصي لاهل بيت فلان والعماء  
 اول من اهل اولادهم ان كانوا اخصون ويخل في الوصية فقرام واعتسافهم وذكرهم وانما يمكن بحسن التمايز  
 منهم والوصية لذلك وان كانوا اخصون فالوصية للفقراء لان المقصود من الوصية القرية رغبة في سد الخلة  
 وتسد الخوة وهذه الاسامي شعير تحق الحاجة لما رسله على الفقراء لانهم جمع بينهم وهو اسم لمن كان ذك  
 البلوغ ولايت له لمولد عم لا يتم بعد الحلم رواه اصحاب السنن عن علي رضي الله عنه والعمان جمع اعني والزمي  
 جمع رمن والارامل جمع ارملة الارامل الذي لا يتد على شيء سواء كان رجلا او امرأة من اهل  
 اهل الفقير من الارامل كادع من الدفنة وهو التراث ومن الناس من قال الارامل في النساخات والمخارعة  
 هو الا ولحيث قال ذكرهم وانما هم وهو اختيار الشعبي مثال ارملة القوم اذ انعذرا عنهم وصاروا  
 محتاجين ومن لا روجه له في الرجال هل يدخل فيه قال الشافعي في وجهه واحق يدخل وهو قول الشعبي  
 وعند اكثر اهل العلم لا يدخل قال الشعبي هذا اللفظ مطلق على الذكر لغة قال الشافعي  
 هدي الارامل قد نصبت حاجتها فمن حاجة هذا الارامل الذكر **جواب**  
 قلنا المعروف في كلام الناس بان النساء في الشعر اطلاقا محذور ولهذا اوصف بالذكور والشي لا يوصف بنفسه  
 ولين كان حقيقة فلهذا جرح الحقيقة بالعرف كما في سائر الحقائق العرفية ثم حد الاخصاء عن اي يوسف ان لا يحسب  
 كتاب ولا حساب **جواب** لا يحسبون وقيل بحث لا يحسب المحض حتى يلد لهم مولود او يموت منهم احد وقال محمد  
 كانوا اكثر من مائة منهم لا يحسبون وقال بعضهم هو موقوف على راي القاضي عليه الفتوى او ما قاله محمد  
 الاية كذا في فتاوى قاضي حارث وعند الامه الثلاثة الوصية لكل سواء كان يحسبون او لا ويدخل فيهم  
 والفقراء وقال الدرر في مختصره قال ابو يوسف ومحمد اذ اوصي بثلث ماله لايام بني فلان فان كانوا اخصون  
 وغل بينهم الفقراء كان الثلث بينهم بالسوية الذكر والانثى فيه سواء وان كانوا اخصون فالثلث للفقراء  
 منهم كانه قال اوصيت المساكين فيعطى الوصية من شاء منهم وكذا لو قال اوصيت بثلث مالي لعمان سبى  
 فلان او بثلث فلان فان كانوا اخصون فالثلث منهم للفقراء والغنى والعق من كلم بالسوية وان كانوا اخصون  
 فالثلث للفقراء منهم على ما وصفت لك واذا اوصي لارامل في فلان فالوصية تنهي لكل امرأه محتاجة  
 كان لها زوج طلقها او مات عنها فهذا الارملة قد ارملت من زوجها وما لها ولا يدخل في ذلك ذكر محتاج  
 ولا غنى ولا يدخل في ذلك امرأة غنية فان كان يحسب منهم بالسوية وان كان لا يحسبون فهذا اقل ما  
 وصفت لك من المساكين خلافا لما اذا اوصي لشان بني فلان وهم لا يحسبون والايامى اعلى وصلى لاي  
 بني فلان الايامى جمع ايم وهي التي لا زوج لها بل كانت او تبيسا **جواب** لا يحسبون حيث ينظر الوصية لانه  
 اي لان الشان ليس في اللفظ الشان والايامى ما عني عن الحاجة فلا يمكن حصره الى الفقراء لان  
 بعضه يمكنه حق اكل الهمة الفاحشة ونفقته والقرى بهم وفي المبسوط انه يمكن فيه ما عني عن  
 الحاجة كان المقصود هو الهمة وحاله المملاك تالفة لعمدة التملك اذ القرى في الكل غير ممكن وليس بعضهم  
 اول من البعض فكانت الوصية باطله وفي الايضاح الشاب من خمسة عشر الى خمس عشرة سنة والفقير الذي لا يملك  
 التزطو الكمل من ثلاثين سنة الى اربعين سنة والشيخ ما زاد على خمس عشرة سنة فجعل ابو يوسف الشيخ الكمل سواء  
 زاد على الخمسين وعن محمد في الكلام ما كان له اقل من خمسة عشر سنة والغنى من خمسة عشر سنة فوفى له الكمل  
 اذ بلغ اربعين فراد عليه ما بين خمس عشرة الى ثمانين لان يملك عليه الشيت حتى يكون شيخا وعند اكثر اهل  
 العلم الكمل ثلاثين حتى تبلغ خمس فاذ اجاز خمس يكون شيخا الى ان يموت وفي الوصية للفقراء المساكين  
 بحث العرف الى اثنين منهم اعسار المعنى الجمع واقله اشان في الوصايا ولم يذكر القرينة الخلف فيجب ان  
 يكون هذا اقل قول محمد فانه لم يجوز الا الدفع الى اثنين فصاعدا او عند ما يجوز ان يدفع كله الى فقير واحد

الغنى

ابن



لان الكلام الصريح في الجنس الحسن يتناول الواحد والآخر على ما مر في ما مضى ان اقل الجمع في الوصية اثنان عند  
الشافعي في ثلاثة لانه اقل الجمع واحد ولكن الواحد كما في الذوق ولو اوصي بشي فلان يدخل فيه الإناث في قولنا حصة  
اول قوله وهو قولنا لان جمع المذكورين في اللفظ واحد فلو كان المذكور خاصته في اوضح هذا اذا  
لبي فلان فلا خلاف ان المراد من قوله الاثنان ان يكون اسم جنس او قد كان الاول يدخل فيه الإناث عند ابي  
حنيفة رضي الله عنه رجع اليه وكان يقول ولا يدخل وهو قولها والخلاف عند الاخلاق اما اذا كانت الإناث  
منفردات فلا يدخل في الاتفاق والآن يذكر النسب لان حصة الاسم المذكور وانظامه الإناث بحوزة الكلام  
حقيقته في الأمر انه ينبغي ان يفي اسم البنات على بنات ولا يصح في الذكور فلو كانتا ولما يكون جمعاً بنات  
الحقيقة والجار فان قيل خطأ بل المذكور بنات لان الجمع مع ان الحقيقة والجار لا يجمعان فان قلنا خطأ  
المكلف دل على ان المراد العقلاء اذ التكليف ينبغي على العقلاء بنات ولم يعم الحجاز اما هنا لم يدل على العموم  
دليل على ان المراد العقلاء هو ان الوصي لم يقل ولا ولد فلان بل قال بنات فلان بخلاف ما اذا كان بنات فلان اسم  
قبيلة او فخذ القبيلة واحدة القتال بهم بنو اب واحد والجد بنو ابي واحد وكسر الحاء في القتال  
اقل من البطن وسماه ان العرب على ستة طبقات وهي الشعب والقبيلة والعمان والبطن والجد  
والقبيلة فالشعب جمع القبائل والقبيلة جمع العمان والعمان جمع البطون والبطن جمع الأجداد والجد  
جمع القبائل من جهة الشعب وكانه قبيلة وقيل عمان وقيل بطن وهاتان محذوران والقبائل جمع قبيلة  
وسميت الشعوب لان القبائل تشعبت منها وقال شيخ الاسلام حواضر زاده اذ اوصي بشي كانه لا يدخل  
تحت الوصية اولاد مضروكانه لانه فوقهم ويدخل اولاد فريش وقيل اولاده والعباس اولاده لا يدخل  
دونهم واذا اوصي بثلاث ماله بنات فلان وهو قبيلة فالتكليف عليهم على السوية اذا كانوا يجمعون حيث يتناول  
الذكور والإناث لانه ليس بمراد بها اعتبارهم اذ هو مجرد الانتساب حتى ادم ولهذا يدخل فيه بنو ابي العتاف  
والمراد به دخلوا وهم وهو جمع خليف وهو اسم من بني قيس فلهذا لم يخلطوا في النسب وقال الكوفي  
في خصوصه واذا قال بنات فلان بنو فلان وذلك فينبغي ان لا يوصي بغيره من قبيلة فلهذا لم يخلطوا في النسب وقال الكوفي  
على ابداهم ووالهم ومولى العتاف وخلصا وهم واعدادهم معهم وان كان اوصي بشي فلان وهم بنو ابي  
ولا يدخل في الوصية لانه بنات فلان من العرب خاصة دون الموالى والخلفاء انتهى والاعداد جمع عديفان  
فلان عديف بن فلان اي عديف منهم قال اي لغير ذري ومن اوصي بغيره فلان بنو فلان بنو فلان بنو فلان  
فلان فالوصية لهم المذكور والاشي فيه سواء لان اسم الولد ينظر الى كل انظاما واحدا يعني بطريق الحقيقة  
لانه يتناول احدهما حقيقة والاخر مجاز وقال الفقيه ابو الليث في كتاب كتب الوصايا ولو اوصي بغيره  
فلان وليس لفلان ولد صلب فالوصية لولد ولده واذا كان له ولد واخذ من ولد الصلب فالوصية  
كلها وليس لولد ولده بنات وقال في مسائل الشافعي في شرح الكافي لو كان له ولد واحد ذكر او اثنان جمع الوصية  
له وذكر الكوفي في مختصره خلاف ذلك فاذا قال اوصيت بثلث مالي لولد فلان وله ولد صلب ذكور  
واثناث كان ثلثهم بعد ان يكونوا اثنين فصاعدا ولو لم يكن له ولد وله شيء وان كان صلبه واحد  
وله ولد وله كان للذي صلبه نصف الثلث ذكر او اثنان وان كان له ولد وله من صلبهم ومن فريش  
بالسوية الذكر والانثى فيه سواء وهذا كله على قياس قول ابي حنيفة وروى اي يوسف رحمه الله ومن اوصي  
لولد فلان فالوصية منهم للذكر مثل الانثى لانه لما نص على لفظ الورثة اذن انما علم ذلك بان صلبه  
المقبض كما في الميراثي ولا خلاف في خلاف ومن اوصي بغيره وله موال اعقبهم وموالا اعقبهم فالوصية  
باطلة عن من سأل الجامع الكثير ذكرها في بعض مسائل الفذوري وقال الشافعي في بعض كتبه  
ان الوصية لهم جميعا وبه قال احمد وروى في ذكره موضع اخر انه يوقف حتى يصالحوا اي حتى يصطحبوا  
وله قول اخر الوصية للأعلى لانه اقوى وقال ابو ثور الكل يدخلون في الوصية لكن يفرع بينهما لانه اذا  
ليس بولد من الاخر له في الثلث فيم ان الاسم يتناولهم لان كلاهم ليس بموت فيصارت احدى من سأل  
لاحق فلان وهم منفردون لاب وام ولا بد ولا م فالوصية لهم جميعا ولا يكون البعض والى من البعض ولما  
ان الجملة مختلفة لان احدهما مولى النعم والاخر منهم عليه فصار مشتركا فلا ينظر في لفظ واحد في موضع  
الاشياء احترازه عن موقع النفي في هذا الكلام على جوار عموم المشتك وعدم حوان فالشافعي  
رحم الله رواية عن ابي حنيفة لكن لا على جوار عموم المشتك بل على ان لفظ المولى على الأعلى والأسفل

مسئلا  
مستواطحا للاحق على بني الاعيان وبني العلات وبني الاخلاق وليس بظاهر لان معنى الاحوة في الجمع واحد وهو  
صديق الاب والرحم عليهم ومعنى المولى المشتك فان معنى الأعلى منهم ومعنى الأسفل منهم على كان في احداهما معنى الفاعل  
وبه الاخر معنى المفعول والله المار بالمصرحة الله بقوله ان الجملة مختلفة فصار مشتركا فلا معنى للاختلاف  
الاشياء هذا احترازه عن الإجماع وعامة اصحابنا على ان لا يعم المشتك لانه في النفي والاشياء والمصرحة  
مال في ما قال تسمي الامه وان يد قال فلا ينظر في النفي والاشياء في موضع الاشياء ثم احاب عن مسألة الخلاف  
بقوله بخلاف ما اذا اختلف لا يكمل موال فلان حيث يتناول الأعلى والأسفل لانه مقام النفي اي لان قوله لا  
كلم مقام النفي ولا ينافي فيه في عموم النفي المختلفين اذ نفي المختلفين محل واحد لا يستلزم في الاشياء  
يستحيل الا في اجتماع الحفظ والتغير في معنى واحد يستحيل في حالة واحدة ولا يستحيل ان تغاها وكذا في عموم  
الواحد يستحيل اجتماع صومين مختلفين اما ان تغاها وهما لا يستحيل مع ان يقال لا يوجد فيه صوم فرفض لا يقال الموال  
عن مساله الخلاف على ما ذهب اليه تسمي الامه وهو ان عموم المشتك لا يجوز في موضع الاشياء ان يترك الكلام مع الموال  
مطلبا ليس لوقوعه في النفي بل لان حامل على البنين نفسه وهو غير مختلف فيصير بذلك المشتك كالمشتك فان قيل سلمنا  
ان لفظ المولى مشترك لكن حكم التوقف فكيف قال فالوصية باطله اجيب بان الكلام مما اذا كان  
الوصي قبل البنات والتوقف في مثله لا يبعد فان قيل الترخيص من جهة اخرى يمكن وهو ان يصرف الوصية  
الى المولى الذي اعتقه لان شكر النعم واجب وان فضل الاعيان في حق النعم عليه مندوب والصرف الى  
اولاده الى المندوب كما هو المروي عن اي يوسف هذا المعنى اجيب بانها بخلافه من جهة اخرى وهو  
ان يعرف جوار بوصية الثلث من المال للفقراء والغالب في الموالى الاستيفاء في الأعلى الغني والمعروف في  
كالمشروط شرعا كما هو المروي عن اي يوسف هذا المعنى ويدخل في هذه الوصية من اعتقه في النفي والمصرحة اي  
يدخل فيها اذا اوصي في ماله الموقوف في الصحة والمصرحة في الصحة ولا يدخل في ماله ماله ولا في ماله  
هو لا يثبت بعد الموت والوصية تضاف الى حاله الموت فلا بد من حقوق الاسم قبله اي من حق اسم المولى قبل  
الموت ولم يحتمل لان اسم المولى لا يثبت الا بعد عتقه وعتقه بعد الموت وعلى اي يوسف انهم يدخلون لان سب  
الاحتقاق لازم الى احتقاق الولد لازم وهو التدبير والاستعداد وهذه الرواية ذكرها الشيخ المعين  
الشافعي في شرح الجامع ويدخل فيه في الاصلاء عند قال له لولاه ان لم اضربك فانت حر لان العتق  
يثبت قبيل الموت عند خنجره صورته قال لا يبعد ان لم اضربك فانت حر فمات قبل ان يضربه  
عتق قبل موته ودخل في الوصية لانه من ماله لانه لعتق في اخر جز جزاء الحيوة لمحقق عدم العتق  
منه في تلك الحالة ووقع الباس من حصوله فيصير مولى له ثم تعقبه الموت فيكون مولى لوقت نفوق الوصية  
ووجودها ولو كان له موالى واولاد الموالى وموالى الموالاة يدخل في مقتوم واولادهم لانهم موالا حقيقة  
ولهذا لا يصح نفي اولاد الموالى عنهم دون موالى الموالاة اي لا يدخل فيه قال الشافعي وعنه اي يوسف انهم  
يدخلون ايضا وكل شركا لان الاسم يتناولهم على العموم لانه باسبب ولا وكل وحكي عن الكوفي ان  
ما طلة لان الاسم يتناول كل من طرق الحقيقة فلا يصح لكان الجاهل في وجهه يقول الجملة مختلفة في المعنى  
الاشياء وفي الموالى عقد الاتزام منس والجملة بقوله في المعنى بكسر التاء والاشياء وفي الموالى عقد الاتزام  
وهو ظاهر والاعتناق لازم هذا جواب عما يقال لما كانت الجملة مختلفة في المعنى وموالى الموالاة  
في احدهما الاشياء وفي الآخر عقد الاتزام كان ينبغي ان يطل الوصية فاحاب عنه بقوله والاعتناق لازم  
لا يحتمل النسخ فكان الاسم احق من واولاد الموالاة يحتمل النسخ فكان اسم المولى للمعقول اولاد اخر من مولى  
الموالاة ولا يدخل فيهم موالى الموالى اي في الوصية الموالى لانهم موالى عن حقيقة وليسوا بموالى  
الوصي حقيقة لان مولاه حقيقة هو الذي باشر العتق انما اصفوا اليه بطريق النسب بخلاف اياه  
باشر سبب ما هو سبب ولاهم وهو اعطاء الموالى الاول له ليعتق في اسمهم بان يقال بان يقال  
هو لا ليسوا بموالى اليه وانما هم موالى المولى واللفظ اذ اعل حقيقته لا يضر في الحجاز بخلاف موالى اليه  
واولادهم لانهم ليسوا بموالى اليه المولى باعناق وحدهم اي من المولى وخلاف ما اذا كان المولى  
ولا اولاد المولى يعني اذ الم يكن المولى موالا اعقبهم ولا اولادهم يكون الوصية لوالى المولى لانهم حجاز  
ش يعني ان اللفظ يتناولهم مجازا فيصير موالا لانه فيصير موالا لفظا الى الحجاز عند تعقد واعتبار الحقيقة  
لان الحقيقة اذا لم تكن رجت العمل بالحجاز فتكون الكلام الفاعل على الاعفاء ولو كان له معتق واحد وتوابعه







اي من الوصي بعد استغلاطها ولا يملكها من الاسترداد من المناقض بعد استغلاطها اي ليس  
المناقض وليس الوصي بالخدمة والسكنى ان يواجر العبد او الدار وقال الشافعي في ذلك انه  
قال مالك واحمد لان الوصي له بالخدمة ملك المنفعة فملكها من غير بدل او غيره  
لانها كالاعتان لان المنفعة كالاعتان وفي العين يصح الاعتراض منه سواء املك العبد بدلا او غيره  
فكذلك يصح الاعتراض عن المنفعة اذا املكها عليه اي عند الشافعي بخلاف القاربه حيث لا يجوز  
ولا يملكها اي لان القاربه اما حصة على اصله اي على اصل الشافعي وليس ملكا ولنا ان الوصي  
يملك بدلا غير بدلي ولهذا استبعد بلفظ التملك حتى لو قال ملكك منفعة هذه الدار كانت عارية صحيحة  
في حال الحيوة على اصلنا فلا يملك الاستغلاط الا ان يملك بدلا كذا هذا او تحققت ان التملك  
بدل لازم وغير بدلي غير لازم فلا يملك الا في الاضعف والوصية تبرع غير لازم الا ان الرجوع  
للمتبرع لا يغير هذا جوهره اي ان يملك الوصي وان كانت غير لازمة انما لا يملكها بغير لازم بعد  
الموت لعدم قبولها جند فاجاب بقوله ان الرجوع انما يكون للمتبرع لا للوصي اي لا يكون  
لغير المتبرع والمتبرع بعد الموت لا يملك الرجوع في بعد الموت فلهذا انقطع اي الرجوع اما هو  
في اقل الوصية على ناول الايضاح في وضعه غير لازم والاعتراض للوصية في الاضحية ولا في المنفعة  
ليست مال على ثلثها ومن يملكها بالمال احد اثار صفة المالكية فيها اي في المبنية حقيقة المساواة  
في عقد المعاوضة فاما ثبتت هذه الولاية يعني لانية اثار صفة المالكية في المناقض لمن يملكها اي  
من يملك المناقض تبع الملك الرقبة اي في ضمن ملكها او من يملكها اي المناقض بعد المعاوضة كالإكاف  
فانه يجوز للتساخر ان يواجر العبد وملك منفعتهما من غيره اذا كان العبد يملكها باختلاف العين  
المستعمل حتى يكون ملكا لها بالصفة التي يملكها اما اذا املكها اي المناقض مقصوده بغير عوض لا  
في ضمن شيء آخر ثم يملكها العوض بالاجازة كان ملكا لغيره فمعنى هذا الجواز يعني ما قال  
الملك الا في الاضعف واعتراض عليه ما حار الحرة فانه لا يملك منفعته تبع الملك الرقبة  
ولا بعد المعاوضة ويجوز له ان يملكها بتدليل واجيب بان كلام المرحوم الله في الوصية فانه  
ما منفعة منفعة جواز الوصية بها ومنفعة الحر ليست كذلك فلا يكون واردا عليه وليس الوصي  
له ان يخرج العبد من الكوفة يعني اذا اوصى رجل من أهل الكوفة بخدمته عده لزمه فلا يملك  
لزمه ان يخرج هذا العبد الوصي بخدمته من الكوفة الى موضع آخر لخدمته فيه الا ان يكون الوصي  
له ذم له في عمل الكوفة فخرج الى أهله لخدمته هناك وقال الشافعي احمد واثبوت له اخراجه  
مطلقا اذا كان يخرج من الثلث احسن به عما اذا خرج من الثلث فانه ليس له اخراجه الى أهله الا اذا  
الوصية لان الوصية تنفذ على ما يعين من مقصود الوصي فاذا كان الوصي له ذم له في عمله او في  
في مصر الوصي بمقصوده ان يخدمه فيه اي في مصر بدون ان يخدمه مشقة السفر واداء  
كانوا في غير مصر اي في مصر الوصي بمقصوده ان يعمل العبد في أهله لخدمته في أهله معلوم  
بدلا له الحال ولو اوصى بخدمته او بطله في ان يجوز اي كما يجوز ان يوصى بخدمته العبد سكنى  
الدار لانه اي لا يملكه على ناول المال او ذكره بذكر الجيرة هو المال ولا يعلم في خلاف فاحذر  
حكم المنفعة في جواز الوصية به كيف شئ اي كيف لا يجوز وانه عن حقيقته اي في الحال ان العبد  
على ناول المال لانه ذم له او ذم له فانه انما يجوز ان يوصى بالخدمة او بالخدمة او بالخدمة  
من الايضاح بالخدمة لان الخدمة منفعة محضه ليست فيها شائبة العتق ولهذا لم يجز على قولنا اي  
ليكن فاذا اجاز الايضاح بالخدمة جاز الايضاح بالخدمة بالظن لا بالاعتان عن مال غير ذي الارز  
او الذم ان يملك مال غيره اي غير العبد والتذكير في الضمان على ناول كما ذكرنا ان كان له مال الوصي  
له ثلثه ملك السنة يعني اذا لم يجز الوصية وكان الوصية بغيره عده سنة لانه عن مال يملك  
الخدمة بالاجازة ولو اوصى الوصي لخدمة الدار منه ومن الوصية لكونه هو الذي يستغل ثلثها لم يكن له  
ذلك الا في رواية عن ابي يوسف ذكره في السنة الشرح الكافي فانه اي فان ابي يوسف يقول  
الوصي له شريك الوارث وللشريك ذلك اي طلب السنة فكذلك يجوز الوصي له طلب السنة الا ان يقول  
المطالبه متى على ثبوت الحق للوصي في يلايته القسمة او هو الطالب ولا حق له في عمن الدار واما في العلة

فلا يملك المالك بغيره الدار ولو اوصى بخدمته عده ولا يملكها من الاسترداد من المناقض بعد استغلاطها اي ليس  
من الثلث الوارث فيه الحال في الرقبة لصاحب الرقبة والخدمة كلها لصاحب الرقبة لانه واجب لكل واحد منهما استغلاط  
عطفانه لاحد ما على الآخر معناه انه عطف قوله لآخر بقرينة ما رواه على قوله اوصى بخدمته  
عبد فباعتبار هذه الحالة من حاله العطف محالة الا في احدى حالتيه انما هو ان يوصى بخدمته من غير الآخر  
فلا يتحقق المشاركة بينهما او بحت لكل واحد منهما بغيره انما هو ان يوصى بخدمته لصاحب الرقبة كالسكنى  
والتفسير لما قبله من حاله الا في احدى حالتيه بغيره بقرينة ما رواه على قوله اوصى بخدمته  
للوصي لغيره اشتراك وكذا اذا اوصى بالخدمة لآخر يكون الرقبة للوصي لباقرية خاصة اذا الوصية  
اختلعت من حيث ان الذي يثبت فيها الموت ثم العبد الوصي بخدمته لغيره لآخر اما ان يكون  
ادرك حق الخدمة او لا فان كان الثاني فنفعته على الوصي لباقرية الى ان يملك الخدمة لانها لا يملكها  
بغير العتق ذلك منفعة لصاحب الرقبة فاذا ادرك الخدمة صار كالكبير والنقطة في الكبير على من لم  
الخدمة لانه انما يتمكن من استخدامها بالاتفاق عليه اذا العبد لا يقرى على الخدمة الا به وان اوصى  
عليه رده الى من له الرقبة كالمستعير من الغير وفي السقوط والجامع للمعنى ان ينفذ العبد الوصي بخدمته  
على صاحب الرقبة وهو قال الاضطر من صاحب الشافعي احمد ورواه وقال الشافعي احمد ورواه  
منهما على صاحب الرقبة وفي قول الشافعي في كسبه فان لم يفد في مال وان حتى جباة فالقضاء  
على من له الخدمة وفي المحظوظ ان صاحب الرقبة ان يخدمه فله ان يملكه او يخدمه ويطلب  
الوصية ولها في هذه المسألة نظائر ذكرها المصنف رحمه الله وهو ما اذا اوصى لرجل بامه وما في  
بطنها اي ووصى بما في بطنها لرجل آخر ووصى بالامه يخرج من الثلث او اوصى لرجل بامه وما في  
ما قال هذه القوصية بالتدبير والتخفيف وعاد الترخيص من القصب لفلان وما فيها من الترخيص  
لفلان كان كما اوصى ولا شيء لصاحب الظرف في المظروف في هذه المسألة المظروف هو الولد  
والفرض في هذا اذا كان احد الجانبين موصولا بالآخر اما اذا فصل احد الجانبين عن الآخر فيها  
في هذه المسألة فلهذا الجواب عن ابي يوسف اي كان كما اوصى ولا شيء لصاحب الظرف  
في المظروف وعلى قول محمد الامه للوصي بها والولد منها نصفان وكذلك في آخرها والقصود  
في احتياها وهو الحاتم مع الفرض القوصية مع التركة للقاتل الكافي وقال لا تراث في اخوات  
سالة الوصية بالامه لرجل واما في بطنها لآخر واداء باخواتها سالة الحاتم مع الفرض وسالة  
القوصية مع التركة وسالة الشاة مع القوصية وسالة الدار مع البناء وسالة السف مع الحليلة  
والسكنى والتمثل ذلك والارض في الخلل مثل ذلك لا يبيح يوسف ان ياحابه في الكلام الثاني بين  
ان مراده من الكلام الاول اجاب الامه للوصي له بها دون الولد وهذا الثاني من صحيحه ان كان  
الميتان موصولا لان الوصية لا تلزم شيئا في حال حيوة الوصي فكان السان المفضل منه الوصو  
شوا كان وصية الخدمة والرقبة فان هناك الموصوك والمفضل سواء في الحكم والمحمد رحمه الله  
تأخير تعليل محمد والحواب عما استدله ابو يوسف في الكتاب وفي المبسوط دليل على ان القول على قول  
محمد ان اسم الحاتم يثنى والحلقه والفضل كذا اسم الجارية يثنى ولها وما في بطنها واسم القوصية كذلك  
يعني يطابق على الظرف والتمتع جميعا ومن صلت ان التام الذي يوجب الحكم على سبيل الاحاطة عن  
الخاص في انه يوجب الحكم فيما يثنى وله على وجه القطع فاذا كان كذلك فقد اجمع في بعض مسائله  
وكان احد منهما وصية ما حاب على حل يحل الفضل بينهما نصيب ولا يكون احاب الوصية فيه الثاني  
رجوعا عن الاول كما اذا اوصى للثاني بالحاتم لا يكون ذلك رجوعا عن الاول كما اذا اوصى للثاني بالحاتم  
ش لا يكون ذلك رجوعا عن الاول بل يكون الفضل بينهما بخلاف الخدمة مع الرقبة بان اوصى بخدمته  
العبد لسان وبقية لآخر يكون ذلك كما اوصى ولا يكون الخدمة مشتركة بينهما لان اسم الرقبة  
لا يثنى ولا الخدمة وانما استحق الوصي له بالرقبة حكم ان المنفعة حصلت على ملكه ولا في العتق فيه  
فاذا اوصى لغيره اي اوصى بالخدمة لغيره لا يثنى الوصي له فيه حتى في الخدمة بخلاف ما اذا اكل الكلام  
موصولا لان الكلام دليل التخصيص والاستثناء في الكتابين فيصح بشرط الوصل فيبين الله ارجا  
لصاحب الحاتم الحلقه خاصة دون البعض فان قيل الذي اوصى له بالحاتم فقد اوصى له بالفضل ايضا فلهذا يكون



الفصل بينهما اجيب بان وصية صاحب الفضل مقصود اليه ووصيته لا خير وجه البتة فصارت وصية  
صاحب الفضل لا يملك مقصود اليه فوجب ان يكون له في الوصية ما يقتضي الاقوى في هذه الاصل كان الغرض الى  
اقوى من سائر الوصايا قال اي محمد في الجامع الصغير ومن وصي اخر يشره لستانه ثم مات وفيه عمر فله  
هذه التركة وخذها اي التركة الموجودة وقسماوت وانما قد قوله وفيدم في لانه اذا لم يكن لها ثم في المسألة  
عالمها فالمسألة مسألة التركة كسالة الغلة في انه يتناول المعدوم ما عاشر ذكره في المشروط ثم سعى البستان  
وتحجره وما فيه ملاحه على صاحب الغلة لانه هو المتفيع به كما في النفقة والخلاف فيه كالحلاف في النفقة  
وان قال له ثم لستاني بذا فله هذه التركة وتمت فيها مستقبل ما عاش وان وصي الغلة لستانه فله الغلة العامة  
وقلته فيما مستقبل الفرق من الغلة والتمس ان التركة من الموجود عرفا وفي المشروط التركة اسم الموجود  
حقيقته فلا يتناول المعدوم الا بدلالة زائد مثل التخصيص على الابد لانه لا يتناول الا يتناول المعدوم  
والمعدوم المذكور وان لم يكن سببا لشيء اذ الضم على الابد يدخل التركة الموجود وما عاشر رانه مذكور في  
ان المعدوم شيء كما اذا وصي بثلث ماله لزيد ولما لم يكن له الكسب ما لا يعد الموت فيسحق ثلثه باعتبار ان المعدوم  
مذكور لا باعتبار ان المعدوم شيء اما الغلة فيستلزم الموجود وما يكون عرض الموجود من ثمة اخرى عن وفاء  
بقال فلا بد ان كل من غلة لستانه وشره ارضه وكان في ما اذا اطلقت اي الغلة يتناول التركة الى الوجود  
والحادث غير يوقوف على دلالة اخرى اما التركة اذا اطلقت ليراد بها الا الموجود فلما ايفتقر الاضرار  
الى دليل ابد مثل ما اذا قال ابد وما عاشر لستانه اراد به الموجود والحادث جميعا فيصرف اليهما  
والتم بكرة البستان ثمرة وتحت الموت فانه التماس لاشي في الاستحسان لو لم يدخل فيه عمر البستان  
بطل كلام الموصي ولو دخل فيه صح كلامه والكلام اذ الاحتمال الصحة والفساد جعل على الصحة كما قالوا في وصي  
لو لم يفلان وليس له ان لا تحازت الوصية لولد لولده فكذا ههنا قال اي محمد في الجامع الصغير ومن وصي اجل  
يصرف عنهم ابد ابد اولادها وولديها ثم مات فله اي التركة الذي وصي له ما في بطونها من الولد  
وما في صلبها من البنين وما على ظهورها من الصوف يوم موت الموصي سواء قال ابد او لم يقل لانه احاط عند  
الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ وهذا اي الاصل يصرف الغنم على ظهورها وعنده خلاف ما  
يقدم من المذكور من الوصية بثمر البستان والوصية ما لغلة والفرق بين هذا وبين ما تقدم  
ان القياس يابى تلك المقدم من هذه الاشياء لانه لا يابى لان المعدوم لا يتقبل التملك والحادث فيها  
متولد من اصل يكون للوارث الا ان في التركة اي الا في استحقاق التركة والغلة المعدومة اي في  
استحقاق الغلة المعدومة كما في الشرع بورد التقدي كالمعامله والاجاز في بعض النسخ كالاجاز  
والعامله فانقضى ذلك الى ورد الشرع فيما ذكره حوان اي حوزا العقد في الوصية بطريق الاول  
لان بابها اوسع لان باب الوصية اوسع من غيرها اما الولد المعدوم واختاره اي اخذ الولد المعدوم  
وهما الصوف للمعدوم والبن للمعدوم لا يجوز ايراد العقد عليها فضلا ولا يستحق بعقد ما لا يصح  
استحقاقها اصلا بعقد من العقود فكذا لا يدخل تحت الوصية ولا يصح استحقاقها بعقد الوصية  
ايضا بخلاف الموجود منها اي من الاشياء المذكورة لانه يجوز استحقاقها بعقد البيع بغيره حيث يدخل  
الصوف في بيع الغنم والبن كذا في العقد الخلع اي يدخل بعقد الخلع مقصودا اش صورته قالت زوجتها  
خالتي عليا في بطن جاري او غني صح ولما في بطنها وان لم يكن في البطن شيء فلا شيء وما حدث بعد المرأة  
لان ما في البطن قد يكون فيه ولد لا يكون فلم يقع حتى لو قالت على جاري وتي وليس في بطنها حمل رد المهر  
كذا قال في الشامل وكذا باب الوصية اي فكذا يجوز والله اعلم

وصية الذي في هذا باب في بيان حكم وصية الذي قال اي محمد في الجامع الصغير واذا وصي بغير  
او نصير في بركة للمعدوم او كسب للمعدوم والاصح ان يوصى للمعدوم في بركة ثم مات  
فيموت اثره بالانفاق في بركة صاحبها على خلاف ما يخرج اشياء الله بقوله لان هذا من الوصية التي خفي  
والوقت عند يورث ولا يورث الا الحكم الحاكم لا عرف في كتاب الوقت فكذا هذا يعني الوقت اذا كان  
لمسلم يورث كذا اذا كان لغيره لم يكن له يورث ان كان سجدا لا يورث ولا يورث الا بركة في حقه كالمسجد  
في حقه والمسلم لو جعل ان سجدا لا يورث في بركة ان يكون كذلك لا نأقول المسجد محرر عن حق العباد  
فيصير للمسلم على حصة فلا يورث ولا ذلك البيعة لان البيع عند منافع فان باعهم سلفها وتدفق فيها

ونام كذا في جامع فاضل خان وغيرهم واما عندنا اي عندنا يوسف ومحمد فلان عند معصية فلا يصح  
اي لا يصح الوصية بالمعصية وهو قول الامة الثلاثة فاذا كان كذلك فيورث بالانفاق بخلاف  
بين العلماء والخلاف في الخرج كما رواه قال اي محمد في الجامع الصغير ولو وصي اي الذي بذلك  
بان معنى ارا بركة او كسب على ما يفسر النص لان يقوم ضمن اي معلومين حصص عدم حازما لانفاق وفيه  
خلاف في الشافعي احمد فهو من الثلث اي فهو حازم من ثلثه قال المصنف معتادة اذا وصي ان يسي ان سعة او كسبة  
فهو حازم من الثلث لان الوصية فيها معنى لا يستلزم معنى الملك وله اي والذي ولاية ذلك فامكن تصحيحه  
على اعتبار المعنيين اي معنى لا يستلزم معنى الملك قال اي محمد وان وصي بذكر كسبة يقوم ضمن حازم  
الوصية عند اي حقيقة وقال الوصية باطلة في رواية قالت الامة الثلاثة لما في تنقيح من يورث الوصية  
وهو لا يجوز ولا يخيصة ان هذه قريبة في اعتقادهم وخرج امرنا من كسبهم وما يدينون وفي بعض النسخ وما  
يعتقدون فيجوز انما على اعتقادهم خرا وخبر ذلك بقوله لا يورث لانه لو وصي بما هو حقيقة معصية  
في معتقدهم لا يجوز الوصية اعتبارا لا اعتقادهم وكذا عكسه الاضطر في هذا الاعتبار لمعتقدتهم  
فانهم لو وصوا بالخرج لم يعتبر وان كان عتادة عندنا بخلاف ذلك اذا اوصوا بما هو في اعتقادهم  
عادة صح وان كان عندنا معصية لانا امرنا من كسبهم وما يدينون كما في الخمر والخمر حرام في حقه فاما بينهم  
الامة لم يدينون حوزا لا ذلك ببناء البيعة والكسبة في القرى اما في مصر فلا يجوز بالانفاق لانهم لا يكونون  
من احداث ذلك في الامصار ثم التركة لا يخيصة من بناء البيعة والكسبة ومن الوصية به اي ببناء  
ذلك فانه اذا اوصي ذلك ثم مات لا يورث ان البناء لنفسه ليس لغيره لانه ملك الباقي في امان ذلك ملكه  
بان يصير محررا من حاله تعالى كما في مساجد المسلمين والكسبة لغيره محرم لله حقيقة الا ان يورث  
ان اسما فقتلهم ورحمتهم يسكنون فيها في الحجرات ويدفنون فيها موتاهم والمسجد ايضا اذا لم يكن خالصا  
لله تعالى يورث كما اذا جعله ان سجدا ومجتمعا سدا اب او قربة بيت واذا كان الامر كذلك في بنية  
للثاني فيورث عنه ولا يورثون فيها دليل اخر في البيع والكسب الحجرات في جميع حجج ويكفي  
فلم يحرر ليعاقب حق العباد في هذه الصور يورث المسجد ليعاقب بخرن بخلاف الوصية متصل  
ان البناء لنفسه ليس لغيره لانه لا يورث الا لغيره لان الوصية على  
تاويل ايضا ايضا لان الامة الملك لانه استغنى ثبوت مقتضاه اي مقتضى الوصية على التاويل ايضا في  
غير ما هو في معتقدهم فبقي اي الوصية على التاويل المذكور فيما هو فيه على مقتضاه فيزول ملكه  
فلا يورث ثم الحاصل في هذا ان وصايا الذي على اربعة اقسام منها ان يكون قربة في حقه ثم  
ولا يكون قربة في حقه وهو ما ذكرناه في اربعة الوصية ببناء البيعة والكسبة وما اذا  
اوصي الذي بان يبيع حنا من رطب المشركون وهم على الخلاف اذا كان يقوم غير سمين كذا ذكرناه  
وهو قوله وان اوصي بذكر كسبة يقوم غير سمين حازم الوصية عند اي خفيته الحاخا والوجه  
ما بيننا اي من الحاسن وهو ان المعصية عند اعتقادهم شر وعندنا المعصية معصية ومنها  
اذا اوصي بما يكون قربة في حقه ولا يكون قربة في معتقدهم كما اذا اوصي بالخرج او بان يبي مسجد المسلمين  
او بان يشرج في مساجد المسلمين وهذه الوصية باطلة بالاجماع اعتبارا لا اعتقادهم الا اذا  
لقوم باعتبارهم فانها تصح لو توعه بملكها لانهم معلومون والجمعة اي معنى كلامه في ضرب المال  
الموصى به الى استضافة المسجد وغيرها خرج منه على طريق المستوفى لا على طريق الاوامر قال فاضل خان ولو كان يقوم  
با عيانه صح ويكون ملكا منه وتبطل الجمعة التي عنهما ان شاءوا فاعلوا وان شاءوا تركوا وان كانوا لا يحرصون  
لا يصح الوصية لانه لا يمكن تصحيحه بملكها وانما ليست بقربة في اعتقادهم ومنها اذا اوصي بان يكون قربة  
في حقه وفيهم كما اذا اوصي بان يشرج في بيت المقدس لغيري الترك وهو اي الذي اوصي من الزوم وهذا  
خاير سواء كان يقوم با عيانه او غير عيانه لانه وصية عما هو قربة حنيفة وفي معتقدهم الطعام لان  
الدانة شفعة من كل شيء ذلك لان هذا امر يتفرق به المسلمون واهل الذمة جميعا ومنها اذا اوصي  
بما لا يكون قربة في حقه ولا في حقه كما اذا اوصي للمعونات والناحات فانه هذه خارج لان معصية  
في حقه وفي حقه لان يكون يقوم با عيانه ببيع بملكها واستحقاقا وصاحبه اليهودي اذا كان لا يكون يورث  
حق الوصية كمنزلة المسلم لانا امرنا ببناء الاحكام على الظاهر وان كان كغيره فهو بمنزلة المردن فيكون

الوصية متى تاراج



عَنْهُ

ما تَعْلَمُونَ

بَعْدُ

فامی

82







ينفرد بالانفراد في لحيته وهذا هو الوجه لما ذكره لان الولاية خلافة وانما يتحقق اذا انقلب الولاء الى  
الوصي على الوجه الذي كان ثابتا للوصي وقد كان بوصف كل واحد من الولاة انما يكون انحصار  
كل واحد بالشفقة فمعرفة كل منزلة قرابة كل واحد منهما وطعام اي ولائي خيفة وتجدد الولاية  
تثبت بالتعويض في راعي وصف التعويض وهو وصف الاحتياج اذ هو شرط لمقتد وما رضى الوصي الا بالشي  
وليس الواحد كما لمشي في التصرف خلافا للاحق في الانكاح لان السبب في تلك القرابة وقد قامت  
ساي القرابة لكل واحد منهما اي من الابوين كلكم اي على وجه الكمال والسبب منها الايض وهو البه  
لا الى واحد ولا الى انكاح حتى يتحقق لها اي الزاوية على التولي حتى لو طالت به اي التولي بما كانا من بعد  
خطبتهما عليه ان كانا من بعد اي من المولى وهما حق التصرف للوصي ولهذا ينبغي ان يثبت في التصرف  
في الاول اي في الانكاح او في احد الاخوان اذ في حقها على صاحبه وفي الثاني اي في الوصاية او  
حقا لصاحبه فلا يصح اي استوفى احد الوصفين على الآخر حقا كالمسألة فلا يصح اصله الذي الذي  
عليهما يعني اذا الدرس لرجلين استوفى احدهما نصيب الآخر لا يصح خلافا لاشياء المعقودة في  
ايتا ربه الى قوله الا في اشياء معدودة بينهما ان شئت فقل لا يملك اي لان هذه الاشياء المعقودة  
من باب التصرف لا من باب الولاية ومواضع التصرف مستثناة اداوي في الاشياء المعقودة  
وما استثناه في الكتاب اي في القدر الذي هو قوله ومن وصي الى اثنين لم يحز لاحدهما ان يصرف  
عند اي خيفة وتجدد وصاحبه الذي شرأ كمن الميت الى القوم وقد ذكرنا هذا قبل في حال  
ساي القدر الذي في شرأ الكفن ويخصه بهذا لفظ القدر الذي والوصي شرع لعل الاشياء  
المنفعة الذي ذكرها القدر الذي وحلل القدر الذي بقوله لان في التاجين اي في تاج الميت  
عن تخييرهم فساد الميت ولهذا ساي ولا حل ان في تاج الميت عن تخييرهم فساد  
تخير الميت عند ذلك اي عند استواء الميت لفساد سبب الاجب وطعام الصنف  
وكسوتهم لفظ القدر الذي وقال القدر الذي بحاف منهم جوعا وعرضا اي من حيث الجوع والقرى  
ورزق الودعة لغيرها لفظ القدر الذي وقال القدر الذي ورزق المعصوب والمثري شرأ سدا  
وحفظ الاموال هذه الاشياء الثلاثة لم يذكرها المص وقضاء الدين من لفظ القدر الذي وقال المص  
لانها اي لان هذه الاشياء الاربعة ليست من باب الولاية اي بمعنى ليست الولاية المستفاد  
من الوصي فانه يملك المالك اي فان كان واحدا من هذه الاشياء يملك المالك وصاحب  
الدين اذ اطلق بخير حقه يملك احد اذ كان من جنس حقه وحفظ المال من رفع حقه هذا  
على وجه التعليل لئلا يحل حفظ الاموال وارتفاعه على الاستدراج وهو قوله يملك من بيع  
في من فكان من باب الولاية ولانه لا يحتاج فيه اي في حفظ المال الى الراي وهذا في حق  
الدين على الميت اما في انقضاء الدين لميت فهو على الخلاف وتنفذ وصية بالجر عطا على اخر  
المعطوفات على قوله وطعام الصغار وهو مخرج وعطفا على قوله الا في شرأ الكفن ويخصه كل  
المعطوفات عليه بالجر وعقود عند بعينه بالجر ايضا وهو من لفظ القدر الذي وقال المص  
لانه لا يحتاج فيه الى الراي وكذلك قوله والمقصومة في حقوق الميت من لفظ القدر الذي  
وهو ايضا بالجر وقال المص لان الاجتماع فيها متعذر ولهذا ساي ولا حل لتعذر الاجتماع  
ينفرد ساي ولا في احد اذ اكانا حاضرين بعد الحق وكذا بعد الوفاة وقول الطهية  
بالجر ايضا عطفا على المجرورات التي قبله لان في التاجين خيفة الفوات ولانه  
ساي ولا في قبول الطهية يملك الامم والذين في جمع اي يملك ايضا الذي في جمع الصغير فليكن من باب  
الولاية حتى يحتاج الى الاجر وسع ما غشي عليه الفوات بالجر ايضا عطفا على المجرورات التي قبله والوصي  
الحلان ولعني قوله والثلف بالرفع عن الغير التولي لان فيه ضرر ولا تخفى وهو ظاهر وجمع الاموال ايضا بكة  
بالجر ايضا مثل ذلك لان في التاجين خيفة الفوات ولانه يملك كل من وضع في ملك من باب الولاية وهو ظاهر  
في الجامع الصغير وليس لاحد الوصتين ان سعي او يتقاضى هذا لفظ الجامع وقال المص والمراد بالقاضي  
الاتقاس اي التقصير كذا كان المراد منه من غيرهم اي عرفاه في اللغة واما في عرف ديار المص المستراد  
من ذلك المطالبة هذا لانه رضى بما بينهما اي لا الوصي رضى بما ماله الا في التقصير فلا ينفرد احدهما

ولها

عن

ولانه ساي ولا في ان النفس في معنى المتبادلة لاسيما عند اختلاف الجنس كما عرف مكان من باب الولاية فلا  
ينفرد احدهما ولو اوصى الى كل واحد على الانفراد بكل منفرد كل واحد منهما بالتصرف وهو قول ابي القاسم الصفار  
من منزلة الوكيلين اذ كل واحد على الانفراد وهذا لانه لما اورد فقد رضى ساي الواحد قبل الخلاف في  
الفضلين ساي في الانفراد وفضل الاجتماع واحد وهو قول ابي بكر الاسكاف لان وجوب الوصية عند  
الموت خلافا لو كلف في الوكالة تنقيب فان ذكرا احدهما ساي الى احد الوصيين جعل القاضي مكانه  
وصيا اخر اما عند ساي اي عند اي خيفة ولان الباقي عاجز عن التصرف بالتصريف لان عند ما البس لاحد  
الوصيين ان تصرف دون صاحبه فاذا كان كذلك فيضم القاضي صبا اخر نظير الميت عند ساي اي  
عند ساي الوصي الباقي وبه قال الامه الثلاثة وعند اي يوسف الحلي منهما ساي اي من الوصيين وان كان ينفرد  
على التصرف وكذا ان واصله بما فيها من الوصي الوافي له الحال قصدا ان يخلفه منصرفان وفي بعض  
النسخ وصيانا في حققة وذلك يمكن التحقيق بنصب وصي اخر مكان الميت ساي الوصي الميت ولو ان الميت بينهما  
ساي من الوصيين ما وصي الى الحلي ان تصرف وحده في ظاهر الادوية منزلة ما اذا وصي الى شخص اخر ولا يحتاج القاضي  
الى نصب وصي اخر لان الميت باق حكمه راي من خلفه وعزاي خيفة رواه الحسن عنه انه ساي الى الحلي  
الباقي لا ينفرد بالتصرف لان الوصي في تصرف وحده خلافا ما اذا وصي الى غير لانه ينفرد بتصرف ساي الميت  
كما وصي المتوفي وبه قال الامه الثلاثة واذا مات الوصي ووصي الى غير لانه ينفرد بتصرف ساي الميت الاول  
عندنا وقال الشافعي ولا يكون وصيا في تركه الميت الاول وبه قال احمد في رواية وعند الشافعي  
في احد الوجهين لا يجوز ان يوصي لغيره اعتبارا بالتوكيل في حال الحياة والجامع بينهما انه رضى براه  
لا يراي غيرهم ولنا ان الوصي يتصرف بولاية منتقلة اليه من الميت بطريق الحلال عنه فلهذا لا نصا  
الى غيرهم كما لم يرد فان وصي الحرة عند عدم الات كوصي الاب ساي الا ترى ان الولاية التي كانت ثابته للوصي تنتقل  
الى الوصي المالة الى الحرة النفس حتى كان تزوج الصغار والصغار واستنفاء الفضا من  
الحديث في مقام الات فيما اشغل لانه خلف عنه بوصي لغيره فكذا الوصي لانه خلف عن الميت انما  
وهذا لان الولاية مائة غير مكانه في ماله ولاية وعند الموت اي موت الوصي كانت لم ساي الوصي  
ولاية في التركيب ساي في ماله نفسه الذي يترك وتركه وصيه وبه الوصي شرأ باعتبار ما يورث لانه  
فيترك الثاني فيه ساي في الايض من لته اي منزلة الاول فيهما ساي في التركيب ولانه اي  
ولان الوصي لما استعان به ساي الوصي في ذلك ساي اي فيما اوصى مع علمه انه يورثه الموت قبل ساي  
ساي قبل حصول مقصود الوصي فيه وهو اي مقصوده فلا في ما فرط فيه ساي اي يدارك ما سبق منه في الخط  
في الامور صار ساي الوصي وهو جوا سلاما بايضه ساي بايضه الوصي الى غير ذلك الى سعي مقصود  
م خلافا لو كلف فانه ليس كذلك لانه الموكل من يحصل مقصود نفسه فلا يرضى بشيء غير ما اوصى  
اليه وهذا ظاهر قال ساي في محمد في الجامع الصغير ومقاسمة الوصي الوصي عن الورثة خاتمة  
ومقاسمة الورثة عن الوصي له باطله ساي المقاسمة فكل القسمة من اثنين وهو ان تقسم كل واحد منهما مع  
الآخر شيئا وصورة المسألة رجل اوصى لرجل اخر شيئا ماله وله ورثة صغار او كبار  
غني فاراد الوصي المقاسمة وهو على وجهين الاول هو ان يقاسم الوصي الوصي لاسباع الورثة واعطاء  
الثلث واساك الثلث للورثة فهذه حكمة م والوجه الثاني ان يقاسم الورثة عن الوصي له في باطله  
ويبان الفرق بينهما ما ذكره المص بقوله لان الوارث خليفة الميت من باب الولاية وهو وجه الجواز  
فيما انه ان الوارث خليفة الميت يعني من خلفه بعد حتى يرد بالعب ساي يعني فيما اراد الوارث  
مورد عليه ساي فيما باعه الوارث فيصير مفعولا بشرأ الوارث ساي في شترى جارية ثم مات فاستوفى  
الوارث شيئا ثم اشحفتا جارية فانه يرجع على باع الميت ولو لم يكن لا يرجع كما لو باعها الوارث  
والمسألة كالحال لا يرجع على باع ماله لانه ليس بخليفة عن باعه حتى يكون غرور غرور م والوصي  
خليفة الميت ايضا فيكون خصما عن الوارث اذ اكان عابا اذ اكان كسيرا لانه اذ اكان صغيرا احيا حية  
الى تدمر فاذا اكان كذلك لم يثبت عليه ساي على الغائب حتى لو حضر ساي الغائب وقد علمنا في  
به الوصي ليس لان يشاد الوصي لانه لا يثبت نافية على الصغار وعلى حفظ مال الكار الوصي له  
خصم والقسمة تصح من الخصمين نفدت القسمة واثار في بيان الوجه الثاني في قوله اما الوصي ليس بخليفة

ساي

ان

ساي

الوارث







ولا ذنبا ولا حرجا ولا وصية فيه حكم النيابة الشريعة نظرا فيتمتع بموضع النظر والاب والوصي  
مثل الوصي لا يمتنع من الوصية فيتمتع فيه عن الضرر وعندنا اي عند اي يوسف ومحمد لا يملكون  
البيع بالغير الفاحش ولا الشراء به وبه قال الشافعية لان التصرف بالغير الفاحش يترفع لا يرد فيه وهم  
ليسوا من اهل من اهل البيت قال اي محمد بن ابي حمزة الطائفة الصغرى واذا كتب كتاب اشترا على وصي كتب كتاب  
الوصية على حدة وكما بشرنا على حدة لان ذلك احوط ومن وجه احوط بقوله ولو كتب جملة على عيني كنت الشاهد  
شهادته في حق اي في اخر الكتاب من غير تفصيل من الوصاية والشراء فيصير ذلك جملة على الشراء فيثبت  
الى شهادة الزور اي القاضي والمشتري كما قاله الاثر في وقال الكاظمي لا بأس بذلك اي يجمع الوصية والشراء  
في كتاب واحد وهذا الوجه اشترى من فلان فلا يكتسب فلا يوصي فلان لما سئل عن اشارة الى قوله لان  
ذلك احوط وقل لا بأس بذلك اي لا بأس بالكتابة من فلان وصي فلان لان الوصاية لا تعلق ظاهر اقام  
اي محمد بن ابي حمزة الطائفة الصغرى وبيع الوصية على الكسب الغائب جائز في كل شيء الا في العقار لان لا بأس على ما سواه  
اي ما سوى العقار ولا يملكه اي العقار فكذلك وصيته فيه اي في العقار وكان لقائل ان يملك الوصية  
عقل العقار ايضا لانه لا يملكه الا على الوصي الغائب لا انا استحسانا لما انه اي ان يبيع ما سوى العقار  
يستأجر الفساد اليه وحفظ الثمن البسر وهو اي الوصي يملك العقار يحسن بنفسه فلا يحتاج الى  
بيعها للتخصيص هذا الذي ذكره اذا لم يكن على التزكية فان كان وهو مستغنى عنه ان يبيع الجاهل لانه لا يملكه  
الدين لا يبيع وان كان غير مستغنى عنه يبيع بقدر  
ايضا عند اي حنفية خلافا لهما ولا يثبت اي الوصي في المال لان الموصول له الحفظ دون النجاء وقال  
ابو يوسف ومحمد وفي بعض النسخ وقال وصي لاح في الصغير والكبير الغائب بمنزلة وصي الاب في الكسب الغائب  
ش يعني يبيع الموقوف واما العقار في هذه المسئلة واما حصص كرمها في الجامع لانه روي  
عنهما لا يروى عن اي حنفية كما قال الفقيه ابو الليث وكذا وصي الام ووصي العبد ليس له حق التصرف في العقار  
ولها حق التصرف في العروة والورث من الام خاصة او من العمة او من الاخ وليك لاحد من هؤلاء ان تصرف  
فيما ورث من غير الذي وصي اليه واما وصي الاب فله حق التصرف في العروة والعقار سواء ورث من سواه او من  
غيره اذا كانت الورثة صغارا واما اذا كانوا اكبارا وهم غيب فليس له التصرف لانه العروة خاصة وهذا  
الحديث في تركه هو لا في بعض الاخ والام والعمة واما في تركه هو لا لان وصي هؤلاء فيما تركه ليس  
كوصي الكسب الغائب لان وصيهم قام مقامهم وهو لا يملكون ما يكون من باب الحفظ فكذا وصيهم قال محمد بن  
الجامع الصغير والوصي حق مال الصغير من الحد وقال الشافعية احوط وبه قال مالك والشافعية لان الشرا  
اقامة مقام الاب حال عدمه حتى احضر الميراث فيقدم على وصيه ولما ان لا يصح انتقال لانه الاب  
اليه اي الوصي فكانت ولايته اي ولاية الوصي فانه سبق تقدم عليه كالات كالات فله فله وهذا  
توضيح لما قبله لان اختيار الوصي مع علمه بقيام الحد يد على ان تصرف في اي تصرف الوصي انما يملكه في  
تصرف ابنه اي احباب الوصي وهو الحد فان لم يوصي الاب فاحد بمنزلة الاب لانه اقرب الناس اليه واشفق  
عليه حتى يملك الانكاح اي الانكاح اولاد ابنه دون الوصي فافهم ذلك غير انه يقدم وصي الاب  
في التصرف لما ينشأ من اشارة الى قوله ولما ان لا يصح انتقال لانه الاب اليه والله اعلم  
**الشهادة** هي اي حثنا بصل في بيان شهادة الوصي واما اخر هذه لكونها عارضة فيها صلته والاصل  
عدم العارض واذا شهد الوصيان ان الميت اوصى الى فلان معها اي مع الوصيين قال الشافعية باطله  
لانما شهدا انهما في هذه الشهادة لا يثبتان معا معهما لان الوصيين في هذه الشهادة باطله  
وهذا لا يعلم فيه خلاف قال اي محمد بن ابي حمزة الطائفة الصغرى الا ان يدعيها الشهود له ولفظه في الجامع محمد  
عن يعقوب عن عيسى حنفية رضي الله عنه في الوصيان شهدا ان الميت اوصى الى فلان فلهما قال ان ادعى ذلك  
فشهدا بهما باطله وكذلك الوارثان شهدا ان الميت اوصى الى فلان فلهما قال ان ادعى ذلك  
واخذ المصنف هذا وقال هذا وشاربه الى قوله الا ان يدعيها الشهود له استحسانا وفي القياس كاول  
اي كما لو جحد الاول وهو البطلان وذكر وجه القياس بقوله لما يثبت من التهمة لانما شهادة قائل الشاهد  
اولا بيمينه وجه الاستحسان ان القاضي ولايته تقتضي الوصي ابتداء واما في الوصيين رضاه  
ش اي برضا الخريدين شهدا بهما لان ولايته للقاضي لا يكون بهذه الشهادة فاد اكان كذلك ففسق

الحفظ امام

شهادتهما

شهادتهما مؤنة القين عنه اي عن القاضي ما اذا انقضت بحجة وجوز استعانة القين انما انقضت التهمة  
فصل في افعاله لا حجة موجبة فكذا هذه الشهادة تدفع عند مؤنة القين اما الوصاية ثبتت نصب القاضي  
فلا يحتاج الى الشهادة لان الشاهد من الوصاية لا يثبت هذه الرجل وصيا وهو راعى فيه اجابتهما الى  
خلافا لو كان له فانه لا يثبت الا ان يوكلف هذا الرجل انما لا يفعل لانه لا يثبت في مال سواه قال اي  
محمد بن ابي حمزة الطائفة الصغرى وكذا لان الانسان من هذا اللفظ محمد وهو معطوف على المستثنى منه وهو قوله فالشهادة باطله وقال  
المصنف عنه اي في حق محمد وكذلك الانسان اذا شهد ان الميت اوصى الى رجل وهو منكر لانما جرح ان لا نفسه انما نصب  
كافض للمتركة وفيه تهمة فلا تقبل ولو شهد ان الميت اوصى الى رجل وهو منكر لانما جرح ان لا نفسه انما نصب  
قال الميت فشهدا بهما باطله لانما مظهر ان التصرف ولايته التصرف لانفسهما في المشهود به قال اي محمد بن ابي حمزة الطائفة  
م وان شهد الوارث كبير في مال الميت لم يجز وان كان في غير مال الميت جاز وهذا عند اي حنفية وقال ان شهد الوارث  
وقال ان شهد الوارث كبير في مال الميت لم يجز وان كان في غير مال الميت جاز وهذا عند اي حنفية وقال ان شهد الوارث  
م لانه لا يثبت لهما ولايته التصرف في التركة اذا كانت الورثة كبارا فربس اي الشهادة عن التهمة ولا يثبت  
لها م الضمير في انه للشان وفيها الموصيين ولاية الحفظ ولاية بيع الموقوف عند غيبة الوارث فتحققت التهمة  
خلافا لشهادتهما في غير التركة لا يقطع ولاية وصي الاب عنه لان الميت اقامته مقام نفسه في تركه لا في غيره قال اي  
محمد بن ابي حمزة الطائفة الصغرى واذا شهد الرجلان لم يجز لعليت بهن الف درهم وشهد الاخران الاولين في تركه لعليت بهن الف درهم  
وان كانت شهادة كل فريق للاخر بوصية الف درهم لم يجز وهذا قول اي حنفية ومحمد وقال ابو يوسف لا يقبل من الذين  
انقضت هكذا اذكر محمد الخلافة في الجامع الصغير م وابو حنيفة فمما ذكر الحنفية مع اي يوسف يعني لا يقبل  
الشهادة عند اي حنفية في الدين ايضا كما قال ابو يوسف واللفظ الحنفية في كتاب ادب القاضي لو ان رجلا مات  
بدون الف درهم فان اباه حنفية وابن ابي ليلى وابو يوسف قالوا الشهادة باطله من قبل انهم يشتركون فيما قبضوا كل واحد  
منهم وروي محمد بن الحسن في الجامع الصغير عن اي حنفية ان الشهادة تجزى وروي الحسن بن زياد عن اي حنفية انهم ان  
جاءوا جميعا فالشهادة باطله وعن اي يوسف مثل قول محمد اي تجزى شهادة كل فريق في حق الدين لا تجزى في الوصية  
قال الكاظمي انا حنفية في محمد ههنا مع انه ذكر في هذا قول اي حنفية ومحمد للتصديق في ذلك واضطرب  
قولا اي حنفية نصار عن اي حنفية روايتان وعن اي يوسف كذلك وعن محمد رواية واحدة وجه القول  
ان الدين ثبت في الزمة وهي اي الزمة م بالمال لحقوق شئ اي كثيرة متفرقة فلا يشرك في ذلك ولا تهمة  
م ولهذا اي ولا جرح في الشدة لونيستع اجنبي بقضاء من احد مما ليس للاخر حق المشاركة وجه الرد ان الدين الموت  
يتعلق بالتركة اذا لزمه من حيث الموت ولهذا اي ولا جرح في الدين بالتركة م لو استوفى احدهما حقه من التركة بشارده  
الاخر في اي الذي استوفاه م فكانت الشهادة مثبتة حق الشدة في حثقت التهمة فلا تقبل الشهادة م خلافا  
حياة المدين فلا يثبت في الدين في الزمة لافي المال بقا م اي لبقاء الزمة ولهذا اما باخذ الحق فيكون  
الاخر فيه ان يشارك فيه فاد اكان كذلك فلا تتحقق الشدة ولا تهمة فيه م قال اي محمد بن ابي حمزة الطائفة الصغرى ولو شهد  
انه اوصى لمحمد بن الرجلين بشارته وشهد الشهود لما ان الميت اوصى اليه ههنا لعليت بهن الف درهم والشهادة بالانصاف  
لانه لا يشرك ولا تهمة قال اي محمد ولو شهد انه اوصى لمحمد بن الرجلين بثلث ماله وشهد الشهود لما انه اوصى  
للمشاهد من ثلث ماله فالشهادة باطله وكذلك اذا شهد الاولان ان الميت اوصى لمحمد بن الرجلين بعدد وشهد  
المشهود لما انه اوصى للاولين بثلث ماله فبطلت الشهادة لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة الشدة وذلك لانهم  
يشتركون في ثلث المثلث والله اعلم **الحثي** اي هذا الفصل في بيان احكام  
الحثي م وفيه بيان ان الحثي قال الاجل فان قيل الفصل اعلم ان  
شئ من شئ اخر باعتبار نوع معارف عند معارف ههنا لم تقدم شئ مما جرحه ذكر الفصل قلت كلا في حق  
ان يقال هذا الكتاب فيه فضلان فضل في بيان الحثي م وحصل في احكامه م واذا كان الموود مخرج وذكر  
ثم حثي ش اذا نال الفرج هنا وهو قبل المرأة والامام مطلق على قبل المرأة والرجل بافراق اهل اللغة  
كلا في المعرب وفيه تركب الحث بدل على ليز وتكثر منه الحث تحت في كلامه وهو على وزن فعل وجوه خفاء  
كحبال فان كان بول من الذكر فهو غلام وان كان بول من العنجر فهو ابني لان ابني صلى الله عليه وسلم شاعرا  
كيف يورث فقال من حيث بول هذا الحديث رواه الزهري في الكمال مخرج اي يوسف القاضي عن الكلب عن عثمان  
رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن لو ولد ولد قبل ان يورث فقال من حيث بول

لذو











الاراذي ولما في دعوى الجمع بينهما نظر لانه قال في الجامع الصغير واد كان الاخر من كتبنا ونوى وكله او لاحد الشئ لا يلزم  
على اننا نقول قال في الاصل وان كان الاخر لا يكتب وكانت الاشان تعرف في كاحه وطلاقة وشرائية وبعده فهو جائز فيعمل من  
اشان رواه الاصل والاشارة من الاخر لا تعتبر مع القدر على الكابه لانه من حكم الاشان الاخر من شرط ان يكتب  
**قلت** في نظره نظر الاجتهاد وانما استولى على الكابه والاشان لان كل واحد منهما محجة ضرورية وفي الكابه زيادة  
بيان لم توجد في الاشارة وفي الاشان زيادة امر لم توجد في الكابه كما انه اقرب الى النطق من اثار الاعلام فاستوى  
وكذلك الذي صحت يوم ما او يومين يعارض عطف على قوله ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه اي صحت يوما او يومين  
يعارض من العوارض ما راسه او كتب لا يقوم مقام اقران وقال الكاكي في بعض النسخ صحت والصمت هو الله تعالى  
لما بينا في العقل لسانه ان الله الطوق قائمه وقيل هذا تفسير للعقل اللسان كما قال في بحر الاسلام البرزوي في شرح  
الجامع الصغير حيث قال فيه وهو تاويل ما سبق ذكره في الذي يعتقل لسانه **قلت** اي قال محمد في الجامع الصغير  
رواها كان الغنى مذبوحة وفيها مائة فان كانت المذبوحة الكثر بحريتها واكل وان كان المذبة اكثر او كانا نصفين  
لم يؤكل **قلت** هذا اللفظ الجامع وقال الكاكي وهذا اذا كانت الحالة حال الاختيار اما في حالة الضرورة على التناول  
في جميع ذلك لان الميتة المتغذاة في حالة الضرورة فالذي يحتمل ان يكون ذكرا او ان يكون عذرا لا يحرى لانه طريق بوصله  
الى الذبح في الجملة فلا يترك اي الحري من غير ضرورة وقال الشافعي لا يحل الاكل في حالة وان كانت المذبوحة اكثر لان  
الحري دليل ضروري ولا يصح ان يثبت من غير ضرورة ولا ضرورة هاهنا لان الحالة حال الاختيار ولما  
ان الغلبة في اي غلبة الحلال تستلزم في الضرورة في افاة الاباحة كما ان في حالة الضرورة يتاح الميتة  
فذلك لا يتاح التناول عند غلبة الحلال على الحرام لان الغالب حكم الكل لان العقل لا يمكن الاحتراز عنه  
وكل قليل لا يمكن الاحتراز عنه فهو عفو كما في الحاشية الا يرى ان سوا المسلمين لا يحلوا من المحرم  
والمستوفى والمعضوب ومع ذلك على التناول اعلم اعلى الغالب وهذا لان القليل لا يمكن الاحتراز  
عنه ولا يستطاع الامتناع منه سقط اعتنا دفعا للحرج كقول الغالب في الحاشية ومثل الانكشاف من العوارض  
خلاص ما اذا كانا نصفين وكانت الميتة اغلب لانه لا ضرورة فيه فلا يؤكل بالحري بخلاف الشافعي في الحاشية  
فانه يحرى فيها وان كان الظاهر والخبر نصفين عندنا وفيه قال الشافعي وفي الاو في الحاشية لا يحرى الا اذا كان  
الغلبة للظاهر وقال الشافعي يحرى في التصفيف وفي الغلبة وقال احمد والشافعي وابو ثور لا يحرى في الاواني  
اصلا ويقيم ويصلي واختلف في اية من احد في جواب ارفاء الاواني قبل التيمم وقال ابن الماجشون المالك  
لا يحرى ولكنه يتوضأ باحدهما ويصلي يتوضأ بالآخر ويعيد الصلوة التي صلاها والله اعلم بالصواب

والله المراجع والمالك

**قال المؤلف رحمه الله** وهذا آخر ما انتهيت من تأليف كتاب لسانيه في شرح الهداية في الجزئين  
من شئ الله المحرم عام محرم ثمانمائة ثمانين في مدينة مكة المكرمة في شهر ربيع الثاني سنة ثمانمائة ثمانين في شهر  
الله تعالى من فضله ولطفه وكرمه **قوله** لان الفاء الانصاف في طلب من ينظر فيه بحيث انه اذا اطلع على ما  
يترجم على مؤلفه واد اطلع على عيب من العيوب التي لا تخلو عنها ذل العلم ومجود الله من انواع من العلم يتبادر  
الى امتلاحه وسنن عيبه واسباب الحاسد فانه لا يصدر منه الا انكاره وانفاة الناس على العتات  
وما وقع فيه من الاسقاطات خصوصا كان جمعي هذا الشرح في من تأخر فيه من يستحق التقديم ويقدم فيه من  
يستحق التأخير من الخيرة الطعام والمجتمعة اللثام وازاكي المحرم والاخزان حتى من الاصدقاء والاحوان  
وخصوصا كنت في السبل الذي ناهر التسعين مع ضعف البصر وغالب الكابه في الدالي وليس عجيب ان يسلم  
شخص من الجهل والنسيان وهو في هذه الحالات ولكن هذا اذا كان يكون من الكرامات بمره كساحي  
الذين اخذت عنهم وهما اصحاب الكرامات بظهور بالافراد والمجتمعات وكان السبب في تأليف هذا  
الشرح ان خصا من الفضلاء المستعدين من انباء الخير قد سألني قراءة كتاب الهداية فاحتجته بذلك فقال  
ما اؤراء الامر اول كتاب المضاربة فقلت نعم ثم شرعت في تأليفه اوله فاولا وكتبت فجلده في شرح كتاب المضاربة  
الى كتاب التيمم وكان ابتداء في غرة صفر من سنة ثمانمائة ثمانين من المحرم وكان فراغ من سنة ثمانمائة  
فقد انجلى في العشر من جمادى الاولى من السنة المذكورة ثم شرعت في شرح كتاب التيمم عقيب فراغ من شرح  
كتاب المضاربة الى كتاب التيمم وانتمه في رجب الاخر من سنة ثمانمائة ثمانين ثم نادى الحال من هذا التاريخ

السنة سبع وثلاثين وثمانمائة ثم شرعت في شرح الكتاب من اوله كتاب الطهارة وقرئت منه في ليلة الاربعاء السادس عشر  
جمادى الاخر من سنة ثمانمائة ثمانين وثمانمائة ثم كتبت الجزء الثاني وقرئت منه في السادس عشر من رمضان المعظم من السنة  
الذكون ثم شرعت في الثالث وقرئت منه في هذا اليوم قبل الزوال الثالث والعشرين من شوال من سنة ثمانمائة ثمانين  
ثم شرعت في الجزء الرابع وقرئت منه في الثالث عشر من شوال من سنة ثمانمائة ثمانين ثم شرعت في الجزء الخامس وقرئت  
منه في اليوم الثاني من ربيع الاخر من سنة ثمانمائة ثمانين ثم شرعت في الجزء السادس وقرئت منه في هذا اليوم الخامس  
الثاني عشر من شوال من السنة المذكورة ثم شرعت في الجزء السابع وقرئت منه يوم الاربعاء السادس عشر من شعبان  
من سنة ثمانمائة ثمانين وثمانمائة واما الثامن والتاسع والعاشر فقد ذكرناه والذي ينظر فيه يعرف مقدار الجاهل  
من التصفيف سنين ممددة ويعرف مقدار التكليف الانعام مدة لطيفة كل ذلك بفضل الله تعالى وتوفيقه  
فليس الله تعالى خاتمة الخيرة والاحتجاب عن الشدة انه على ذلك قد برر وبالاجابة جدير **ورأيت**  
في آخر شرح قوام الدين الكاكي رحمه الله انه قال هذا اخي ما انتهيت من تأليف شرح الهداية في شرح الهداية  
في الحادي والعشرين من محرم سنة ثمانمائة ثمانين وثمانمائة **ورأيت** بخط الامام العالم العلامة قوام  
الدين شارح الهداية في آخر شرحه يقول العبد الضعيف بوجاهة قوام الدين امر كان من امر عكر  
العبد الفارابي لا تقاني هذا اخي عانة البيان فادارة الزمان في آخر الاوان في شرح كتاب الهداية  
ثم قال بخطه ايضا وكان افتتاح شرحنا فاهرة غره شهر ربيع الاخر من سنة ثمانمائة ثمانين وسبع مائة  
وبعضه على ما تفرق وراه في من السلطان سعيد نور الله مرقن ورده مضجعه واكثره على بغداد وكراسات غده  
في آخر بدمشق في ان حتم في السابع من ذي القعدة يوم الخميس اول يوم من ايام من سنة ثمانمائة ثمانين وسبع مائة  
وكان جمع مدة الشهر ستا وعشرين سنة وستة اشهر وسبعة عشر يوما والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله

